



# فهرس الجزء الثالث من فتح الملهم شرح صحيح مسلم

صفحه

عنوان

## الزكاة

١	تحقيق معنى لفظ الزكاة لغة وبيان مفهومه الشرعى
١	اختلاف العلماء فى أول وقت فرض الزكاة
٢	تحقيق المصالح والحكم المرعية فى فرض الزكاة واختلاف مقاديرها وتعيين النصاب فى أنواع المال
٣	اختلاف الأئمة فى أن الصدقة تجب فى كل ما أخرجته الأرض قليله وكثيره أولا تجب حتى يبلغ خمسة أوسق
٨	مسألة زكاة الخيل السائمة المتناسلة
١١	باب زكاة الفطر
١٢	أقوال العلماء فى أن صدقة الفطر فرض أو واجب أو سنة
١٣	أقوال الأئمة فى أن صدقة الفطر تجب عن العبد الكافر أم لا
١٥	أقوال العلماء فى أن القدر الواجب فى صدقة الفطر من البصاع أو نصف صاع
١٤	باب إثبات الزكاة
٢٢	باب إرضاء السعاة
٢٢	باب تغليظ عقوبة من لا يؤدى الزكاة
٢٨	باب الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلاف
٣٠	باب فضل النفقة على العيال والمملوك وأثر من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم
٣٠	باب الابتداء فى النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة
٣١	اختلاف العلماء فى المدبر هل يبلغ أم لا وبيان أنواعه عند الحنفية رحمهم الله
٣٣	باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوجة والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين
٣٣	هل تجب فى حلى النساء زكاة أم لا وأقوال العلماء فى ذلك
٣٥	اختلاف العلماء هل يجوز للمرأة أن تعطى زكاتها إلى زوجها الفقير
٣٨	باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه
٣٨	هل للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها فيه أقوال للعلماء
٤٠	باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف
٤٦	باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار
٤٨	باب الحمل أجره يتصدق بها والنهى الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل
٤٩	باب فضل المنية
٤٩	باب مثل المنفق والبخيل
٥١	باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة فى يد فاسق ونحوه
٥١	باب أجر الخازن الأمين والمرأة إذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بإذنه الصريح أو العرفى
٥٣	باب فضل من ضم إلى الصدقة غيرها من أنواع البر
٥٥	باب الحث على الانفاق وكراهة الإحصاء
٥٦	باب الحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمتنع من القليل لاحتقاره



صفحة	عنوان
٥٦	باب فضل اخفاء الصدقة ..
٥٨	باب بيان ان افضل الصدقة صدقة الصيغ الشحيح
٥٩	باب بيان ان اليد العليا خير من اليد السفلى وان اليد العليا هي المنفقة وان السفلى هي السائلة
٦١	باب النهي عن المسألة ..
٦٣	اقوال العلماء في معنى المسكين والفقير والاختلاف الواقع في تعيين القدر الذي لا يحل معه اخذ الزكاة وتحريم المسألة
٦٥	باب من تحل له المسألة ..
٦٦	باب جواز الاخذ بغير سؤال ولا تطلم
٦٨	باب كراهة الحرص على الدنيا ..
٦٩	باب فضل القناعة والبحث عليها ..
٧٠	باب التحذير من الاغترار بزينة الدنيا وما يبسط منها ..
٧٣	باب فصل في التّعفف والصبر والقناعة والبحث على كل ذلك ..
٧٤	باب اعطاء المؤلفات ومن يخاف على ايمانه ان لم يعط واحتمال من سأل بجهل بحمله وبيان الخوارج واحكامهم
٧٧	اقوال العلماء في حكم اعطاء المؤلفات هل يبقى بعده صلى الله عليه وسلم ام لا ..
٧٩	بحث شريف يتعلق بتكفير الخوارج وغيرهم من اهل الاهواء والمحدثين وهل يقاتلون ومنه يقاتلون ..
٨٠	سبب تسمية الخوارج بالخوارج وبالحردية وشرح حالهم وكيف كان بدء امرهم ..
٩٨	باب تحريم الزكاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وهم بنوهاشعروا بطلب دور غيرهم ..
٩٩	اختلاف العلماء في المراد بالآل الذين لا تحل لهم الصدقة ..
١٠٣	باب اباحة الهدية للنبى صلى الله عليه وسلم وآله وان كان المهدى ملكها بطريق الصدقة وبيان ان الصدقة اذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصفت الصدقة وحلت لكل احد من كانت الصدقة محرمة عليه ..
١٠٤	باب الدعاء لمن اتى بصدقة ..
١٠٤	باب ارضاء الساعي فانه يطلب حراماً ..
١٠٤	اقوال العلماء في جواز الصدقة على غير الانبياء ..
١٠٥	كتاب الصوم
١٠٥	بيان معنى الصوم اللغوي والشرعي وذكر اقسام الصوم الشرعي ..
١٠٥	الدليل على فرضية صوم شهر رمضان ..
١٠٥	المعاني المعقولة في الصوم وشرح فوائده ومنافعه ..
١٠٦	باب فضل شهر رمضان ..
١٠٦	الدليل على جواز قول رمضان من غير ذكر الشهر وبيان سبب تسمية هذا الشهر بـ رمضان ..
١٠٦	باب وجوب صوم رمضان لرؤية الزوال والنظر لرؤية الهلال وانه اذا غم في اوله واخره اكملت على الشهر ثلاثين يوماً
١٠٦	مسألة يوم النسيء واقوال العلماء في صومه هل يجب امره وعلى الثاني هل يجوز امره ..
١٠٩	اقوال العلماء فيما يثبت به الصوم والفطر من الشهود وهل تقبل شهادة الواحد في دخول رمضان ..
١١١	كراهة استقبال رمضان بصوم يوم او يومين فصلاً او من اذهب العلماء فيه ..
١١١	الحكمة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم او يومين ..
١١٣	باب بيان ان لكل بلد رؤيته واداءهم اذا راوا الهلال لا يثبت حكمه لما يدور عنهم ..

صفحة	عنوان
	هل يجب على كل قوم اعتبار مطلعهم أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالإسبق رؤية ومذاهب العلماء في ذلك وتحقيق ما هو المختار عند الحنفية ..
١١٢	باب بيان أنه لا اعتبار بذكر الهلال وصغره وإن الله تعالى قد أمده للرؤية فإن عظم فليكمل الثلاثون ..
١١٣	أقول أئمتنا الحنفية فيما إذا صاموا بشهادة شاهد واحد هل يفطرون عند كمال العدد بحسب شهادته مع عدم الرؤية أم لا
١١٣	باب بيان معنى قوله صلى الله عليه وسلم شهر أعياد لا ينقصان ..
١١٥	باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر وإن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر بيان صفة الفجر الذي يتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك وهو الفجر الثاني ويسمى الصادق والمستطير وأنه لا أثر للفجر الأول في الأصنام وهو الفجر الكاذب المستطيل باللام كذب السرجان وهو الذئب ..
١١٥	مذاهب العلماء في مشروعية التأجيل للفجر وهل يكفي بالإذان قبل الفجر أم لا ..
١١٤	باب فضل السجود وتأكيده استحبابه واستحباب تأخير وتجيل الفطر ..
١٢٠	باب بيان رقة القضاء .. نودج النهار
١٢٣	باب النهي من ابصال ..
١٢٣	باب بيان أن القبرة في الصوم ليست بمنزلة على من لم تترك شهوته ..
١٢٥	باب نكاح صر .. من طام عليه الفجر وهو جنب ..
١٢٨	باب تغليظ تحريم الجماع في شهر رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها وانها تجب على الموسر المعسر ..
١٣٠	وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع ..
١٣٢	مذاهب العلماء في أن كفارة الصوم تجب على الرجل وحده أو عليه وعلى المرأة ..
١٣٣	هل يسقط الكفارة بالاعسار للمفان لوجوب الكفارة أم لا ..
١٣٣	مذاهب العلماء في سقوط قضاء اليوم الذي أفسده المجمع اكتفاء بالكفارة ..
١٣٣	مذاهب العلماء في إيجاب الكفارة على من أفسد صيامه مطلقاً بأي شيء كان ..
١٣٥	باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية إذا كان سفره مرحلتين فأكثروا ولا يفضل لمن إطاقه بلا ضرا إن يصوم ومن شق عليه أن يفطر ..
١٣٦	مذاهب العلماء فيما إذا أصبح المسافر صائماً هل يحل له الإفطار في أثناء النهار أم لا وفيما إذا أصبح مقيماً أينما تم سافر فهل يحل له الإفطار في ذلك النهار أم لا
١٣٤	اختلاف العلماء في أجزاء الصوم في السفر عن الفرض وما هو الأفضل في حق المسافر للعلماء فيه مذاهب ..
١٣٠	باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة ..
١٣١	باب صدق يوم عاشوراء ..
١٣٥	أقول العلماء في أن عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر المحرم واليوم التاسع ..
١٣٤	الدليل فيه صحة انصيام من لم ينوم من الليل سواء كان رجلاً أو امرأة ..
١٣٩	باب تحريم صوم يوم العيد ..
١٣٩	مذاهب العلماء في النذر بصوم يوم النحر والفطر هل ينقذ أم لا والاختلاف فيمن نذر صوم يوم فوافي يوم العيد هل ينقذ نذره أم لا ..
١٥٠	أقول العلماء في أن النهي عن الأفعال الشرعية هل يقتضي صحة المنهي عنه أم لا ..
١٥٣	باب تحريم صوم أيام التشريق وبيان أنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل ..

صفحة	عنوان
١٥٣	الدليل لمن قال لا يصوم أيام التشرقي بحال خلافاً لمن رخص في صومها للمتمتع إذا لم يجد الهدى ..
١٥٣	باب كراهة أفراد يوم الجمعة بصوم لا يوافق عادته ..
١٥٥	أقوال العلماء في صوم يوم الجمعة ..
١٥٦	باب بيان نسخ قول الله تعالى وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ..
١٥٤	باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يجئ رمضان آخر من أفطر بغير ركهرض وسفر وحيض ونحو ذلك ..
١٥٨	باب قضاء الصوم عن الميت ..
١٥٨	أقوال العلماء في أنه يجوز الصيام عن الميت أم لا ..
١٥٩	أختلف في أن الصحابي إذا روى شيئاً ثم افترى بخلافه فالعبرة بما رآه أو بما رواه ..
١٦٠	الدليل على أن القياس حجة وبيان شرائط القياس الصحيح ..
١٦١	باب ندب الصائم إذا ادعى إلى الطعام ولو يرد إلا فطار أو شوت أو قتل أن يقول انصائم وأنه يترك صومه عن الرث والجهل ونحوه ..
١٦٢	باب فضل الصيام ..
١٦٢	شرح حديث الصولي وأنا أكره به ونقل أقوال العلماء في تفسيره ..
١٦٦	باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تقويت حق ..
١٦٤	باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر ولا ولي اتسامه ..
١٦٤	أقوال العلماء في صوم النفل هل يجوز بنية في النهار أم لا بل يجب التبييت ..
١٦٨	هل يباح الإفطار من صوم التطوع بعذر أو بلا عذر، فيه أقوال للعلماء وإذا فطر بعد الشرع فهل يلزم قضاؤه ..
١٦٩	الدليل على وجوب قضاء صوم التطوع إذا انسده بعد الشرع ..
١٤١	باب أكل الناس وشربه وجماعه لا يفطر ..
١٤٢	باب صيام النبي صلى الله عليه وسلم في غير رمضان واستحب أن لا يتخلل شهر من صوم ..
١٤٣	الحكمة في كثارة صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان ..
١٤٥	باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو فوت به حقاً ولم يفطر العيدين والتشريق وبيان تفضيل صوم يوم فطر ..
١٤٩	كرهية صوم الدهر وأقوال العلماء فيه ..
١٨٠	اختلاف العلماء في أن صوم الدهر أفضل أو صيام يوم وفطار يوم أفضل ..
١٨٢	باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس ..
١٨٣	استحباب صيام أيام البيض ..
١٨٥	باب صوم سبعمائة ..
١٨٦	باب فضل صوم المحرم ..
١٨٤	باب استحباب صوم ستة من شوال اتباعاً لرمضان ..
١٨٤	باب فضل ليلة القدر والحديث على طلبها وبيان محلها وأرجى أوقات طلبها ..
١٩٣	اختلاف العلماء في ليلة القدر ..
١٩٥	كتاب الاعتكاف
١٩٥	بيان مفهوم الاعتكاف لغة وشرعاً وبيان أقسامه وهل يشترط له الصوم أم لا ..
١٩٩	باب الاجتهاد في العشر الاواخر ..
٢٠٠	باب صوم عشرين في الحجّة ..

صفحة	عنوان
٢٠١	كتاب الحج
٢٠١	باب ما يباح للمحرم بحج أو عمره لبسه وبالألباح وبيان تحريم الطيب عليه ..
٢٠١	بيان حقيقة الحج والحكمة في مشروعيته وذكر المصالح المبررة فيه ..
٢٠٢	اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج ..
٢٠٢	الدليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم حج قبل الهجرة غير مرة ..
٢٠٢	اختلاف أصحابنا الحنفية في الحج هل هو واجب على الفور أو على التراخي ..
٢٠٢	مآل لبس المحرم إذا أراد أن يحرم ..
٢٠٣	الحكمة في تحريم لبس المخيط على المحرم ..
٢٠٤	أقوال العلماء في لبس الثوب المصبوغ حالة الإحرام وتحريم الطيب على المحرم ..
٢٠٤	أقوال العلماء في وجوب الفدية على من لبس السراويل إذا لم يجد الأزار ..
٢٠٨	أقوال العلماء في استعمال الطيب عند الإحرام واستلامته بعده ..
٢٠٨	من أصابه طيب في إحرامه من غير قصد منه فإدراكه إلى أناته هل يجب عليه الكفارة أم لا ..
٢١٠	باب مواقيت الحج ..
٢١١	أقوال العلماء في أنه هل يجوز تأخير الإحرام إلى بعد الميقاتين أم لا ..
٢١١	اختلاف العلماء في أن المتردد إلى مكة بغية قصد الحج والعمره يلزمه الإحرام أم لا ..
٢١٢	بيان ميقات أهل مكة للحج والعمره ..
٢١٢	أقوال العلماء فيمن جاوز الميقات مريدًا للنسك بغية إحرام وفي تقديم الإحرام على المواقيت وعلى أشهر الحج ..
٢١٥	باب التلبية وصفاتها ووقتها ..
٢١٦	هل يستحب الزيادة في التلبية على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ..
٢١٦	اختلاف العلماء في جواز تلبيد الشعر في الإحرام ..
٢١٨	باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة ..
٢١٨	باب بيان أن الفضل أن يحرم حين تنبعث به رحلته متوجهًا إلى مكة لأعقب الركعتين ..
٢٢٠	باب استحباب الطيب قبيل الإحرام في الهدن واستحبابه بالنسك وأنه لا بأس ببقاءه وبيضه وهو بريقه ولمعانه ..
٢٢٠	أقوال العلماء في التطيب قبل الإحرام وجواز استدلائته بعد الإحرام ..
٢٢٣	باب تحريم الصيد المأكول المبرئ أو ما أصله ذلك على المحرم بحج أو عمره أو بهما ..
٢٢٣	أقوال العلماء في أن المحرم يأكل من لحم الصيد أم لا والتفصيل فيما إذا صيد لأجله أو لم يصد لأجله ..
٢٣٠	باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم ..
٢٣١	بيان أنواع الغراب وتفصيل حكمها ..
٢٣٢	أقوال العلماء في إحقاق غير الخمس من السباع بالخمسة المنصوصة في الحديث في جواز قتله في الحرم وفي حالة الإحرام ..
٢٣٣	بيان تعريف الصيد الذي منع منه المحرم ..
٢٣٣	باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها ..
٢٣٤	باب جواز الحجامه للمحرم ..
٢٣٨	تحقيق حديث افطر الحجام والمحجم وبيان نسخته ..
٢٤٠	باب جواز ملاواة المحرم عينيه ..

صفحة	عنوان
٢٢٠	باب جواز غسل المحرم يده وبأسه ..
٢٢١	باب ما يفعل بالمحرم اذا مات ..
٢٢١	اقوال العلماء في ان المحرم اذا مات هل يفعل به ما يفعل بالحلال او يبقى على احرامه بعد الموت ..
٢٢٢	باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعد المرض ونحوه ..
٢٢٢	تحقيق الاحصاء في الحج واقتوال العلماء في ان الاحصاء هل يكون بالمرض ام لا ..
٢٢٥	مسئلة الاشتراط في الحج واقتوال العلماء في مشروعيته ..
٢٢٦	باب صحة احرام النفساء واستحباب اغتسالها للاحرام وكذا الحائض ..
٢٢٧	باب بيان وجوه الاحرام انه يجوز افراد الحج والتمتع والقران وجواز ادخال الحج على العمرة ومتى يحل لقارن من نسكه ..
٢٢٨	الدليل على ان المرأة اذا اهلت بالعمرة متمتعة فحاضت قبل الطواف لها ان تترك العمرة وتكمل بالحج مفردة ولزمها دم لرفض العمرة ..
٢٢٩	اختلاف العلماء في انه هل يتعين التنعيم لمن اعتمر من مكة ام لا ..
٢٥٠	اختلاف العلماء في ان القارن كيفية طواف واحد وسعي واحد ويلزمه طوافان وسعيان والدليل على ما هو المختار عند الحنفية من انه يطوف طوافين ويسعي سعيين ..
٢٥٢	الدليل على تعدد السعي على القارن ..
٢٥٥	بيان انواع الاحرام وبيان حل كل منها ..
٢٥٥	اختلاف العلماء في انواع الاحرام ايها افضل ..
٢٥٦	اختلاف العلماء في انه عليه السلام في حجة الوداع كان مفردا او متمتعا او قارنا وبيان دلائل كل وترجيح ما هو المختار عند الحنفية بغاية الانصاف ..
٢٦٣	حجة من جوز الاشتراك في هدي التمتع والقران ..
٢٦٢	اقوال العلماء في ان جواز فسخ الحج الى العمرة هل يستمر بعد عام حجة الوداع ام لا ..
٢٦٥	الجواب عن احاديث الفسخ والدليل على انه كان رخصة في ذلك الوقت ..
٢٦٦	الاعتناء في اشهر الحج هل يكره ام لا للسكنى ..
٢٦٨	الانزول بالمحصب سنة ..
٢٦٣	اقوال العلماء في صحة حج الصبي وهل يترتب عليه احكام الحج ام لا ..
٢٦٥	اختلفت اقوال العلماء في المتعة التي نهي عنها عمر رضي الله عنه في الحج ..
٢٦٦	باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ..
٢٦٩	سنية طواف القدم ولاضطباع والرمل ..
٢٦٩	الدليل على الركعتين بعد الطواف خلف المقام وهل هما واجبتان امرسنتان ..
٢٧٦	التجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بعرفة بأذان واقامتين وهو نساك عند الحنفية ..
٢٨٤	التجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد واقامة واحدة عند الامام الاعظم رحمه الله ..
٢٩٠	تكفير الكبار بالحج والكلام على حديث عباس بن مرداس ..
٢٩٢	اقوال العلماء هل يستحب الرمي لاكبيا او شيا ..
٢٩٤	باب جواز تعليق الاحرام وهو ان يحرم احرام فلان فيصير محرما باحرام مثل احرام فلان ..
٢٩٨	باب جواز التمتع ..
٣٠١	باب وجوب الدم على المتمتع وانه اذا عدمه لزمه صوته ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله ..

صفحة	عنوان
٣٠٢	باب بيان ان القارن لا يتحلل الا في وقت تحلل الحاج المفرد ..
٣٠٣	باب جواز التحلل بالاحصار وجواز القارن واقتصار القارن على طواف واحد وسعي واحد ..
٣٠٤	باب في الافراد والقران ..
٣٠٥	باب استحباب طواف القدوم للحاج والسعي بعده ..
٣٠٥	باب بيان ان المحرم بعمره لا يتحلل بالطواف قبل السعي وان المحرم يحل لا يتحلل بطواف القدوم وكذلك القارن ..
٣٠٨	باب جواز العمرة في اشهر الحج ..
٣٠٩	باب اشعار البدن وتقليد عند الاحرام ..
٣١٠	الدليل على مشروعية الاشعار وتحقيق ما روى عن ابي حنيفة من كراهته ..
٣١١	باب من طاف بالبيت حل ..
٣١٢	باب جواز تقصير المعتمر من شعرة وانه لا يجب حلقه وانه يستحب كون حلقه او تقصيره عند المروة ..
٣١٣	باب جواز التمتع في الحج والقران ..
٣١٤	باب بيان عدم عمر النبي صلى الله عليه وسلم وزناهن ..
٣١٤	أقوال العلماء في العمرة هل هي واجبة كالحج ام سنة مؤكدة ..
٣١٦	باب فضل العمرة في رمضان ..
٣١٦	باب استحباب دخول مكة من الثانية العليا والخروج منها من الثانية السفلى ودخول بلدة من طريق غير التي خرج منها ..
٣١٤	باب استحباب المبيت بذي طوى عند ارادة دخول مكة والاغتسال لدخولها ودخولها مخاضاً ..
٣١٨	باب استحباب الرمل في الطواف في العمرة وفي الطواف الاوّل في الحج ..
٣٢٠	باب استحباب استلام الركبتين يميناً يمين في الطواف دون الركبتين الآخرين ..
٣٢٢	باب استحباب تقبيل الحجر الاسود في الطواف ..
٣٢٣	باب جواز الطواف على بعير وغيره واستلام الحجر بحجن ونحوه لراكب ..
٣٢٣	باب بيان ان السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج الا به ..
٣٢٤	باب بيان ان السعي لا يكره ..
٣٢٤	باب استحباب اقامة الحاج التلبية حتى يشمر في رمي جمرة العقبة يوم النحر ..
٣٢٤	الاستعانة في الوضوء والفرق بين المكروه تنزيهاً وخلاف الادل ..
٣٢٨	باب التلبية والتكبير في الذهاب من منى الى عرفات في يوم عرفة ..
٣٢٩	باب الافاضة من عرفات الى المزدلفة واستحباب صلاح في المغرب والعشاء جمعاً بالمزدلفة في هذه الليلة ..
٣٣١	باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر ..
٣٣١	باب استحباب تقدير الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة الى منى في اخر الليل قبل رحمة الناس و ..
٣٣٢	استحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة ..
٣٣٣	أقوال العلماء في الرمي هل يحرق قبل طلوع الشمس وقبل طلوع الفجر اه لا ..
٣٣٣	أقوال السلف في الوقوف بالمزدلفة ..
٣٣٤	باب رمي جمرة العقبة من بعض الوادي وتكرار قوله عن يساره ويكبر مع كل حصاة ..
٣٣٥	باب استحباب رمي جمرة التنبية يوم النحر اكتفاءً ببيان قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا عني مناسككم ..
٣٣٦	باب استحباب كون حصص الجمار بفرد حصص الخراف ..

صفحة	عنوان
٣٣١	باب بيان وقت استحباب الرمي .. .. .
٣٣٢	باب بيان ان حصص الجمار سبع .. .. .
٣٣٢	باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير .. .. .
٣٣٩	باب بيان ان السنة يوم النحر ان يرمى ثم يخرق ثم يحلق ولا ابتداء في الحلق بالجانب الايمن من رأس المالحق .. .. .
٣٣٠	باب جواز تقديم الذبح على الرمي والحلق على الذبح وعلى الرمي وتقدير الطواف عليها كلها .. .. .
٣٣١	اقوال العلماء في وجوب الترتيب بين وظائف يوم النحر .. .. .
٣٣٢	باب استحباب طواف الافاضة يوم النحر .. .. .
٣٣٥	باب استحباب نزول المحصر يوم النفر وصلوة الظهر وما بعدها به .. .. .
٣٣٨	باب وجوب المبیت بمضى ليالى ايام التشريق والترخيص في تركه لاهل السقاية .. .. .
٣٣٨	باب فضل القيام بالسقاية والثناء على اهلها واستحباب الشرب منها .. .. .
٣٣٩	باب الصدقة لمحمود الهدايا وجلودها وجلالها وان لا يعطى الجزار منها شيئاً وجواز الاستنابة في القيام عليها .. .. .
٣٥٠	باب جواز الاشتراك في الهدى واجزاء البدنة والبقرة كل واحدة منهما عن سبعة .. .. .
٣٥١	باب استحباب نحر الابل قياماً معقولة .. .. .
٣٥٢	باب استحباب بعث الهدى الى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه واستحباب تقليده وقتل القلائد ان باعته .. .. .
٣٥٢	لا يصير محرماً ولا يحرم عليه شئ بسبب ذلك .. .. .
٣٥٢	باب جواز ركوب البدنة المهداة لمن احتاج اليها .. .. .
٣٥٥	باب ما يفعل بالهدى اذا عطب في الطريق .. .. .
٣٥٤	باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن المحائض .. .. .
٣٥٩	باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره والصلوة فيها والدعاء في نواحيها كلها .. .. .
٣٦٣	باب نقص الكعبة وبنائها .. .. .
٣٦٩	باب الحج عن العاجز لمائة وهدم ونحوهما او للموت .. .. .
٣٦٩	اقوال الائمة في جواز الحج عن الغير .. .. .
٣٤١	اقوال العلماء في انه هل يجوز للرجل ان يحج عن غيره وان لم يكن حج عن نفسه .. .. .
٣٤٢	باب صحة حج الصبي وأجر من حج به .. .. .
٣٤٣	باب فرض الحج مرة في العمر .. .. .
٣٤٥	باب سفر المرأة مع محرماً الى الحج وغيره .. .. .
٣٤٤	اقوال العلماء في شد الرحال الى غير المساجد الثلاثة .. .. .
٣٨٠	باب استحباب الذكر اذا ركب دابته متوجهاً لسفري حج او غيره وبيان الافضل من ذلك الذكر .. .. .
٣٨١	باب ما يقال اذا رجع من سفر الحج وغيره .. .. .
٣٨٢	باب استحباب النزول بطاء ذوالخليفة والصلوة بها اذا صدر من الحج والعمرة وغيرها فمربها .. .. .
٣٨٣	باب لا يحج البيت مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وبيان يوم الحج الاكبر .. .. .
٣٨٢	باب فضل يوم عرفة .. .. .
٣٨٥	باب فضل الحج والعمره .. .. .
٣٨٦	باب نزول الحاج بمكة وتورث دورها .. .. .



صفحة	عنوان
٣٨٨	باب جواز الإقامة بمكة للمهاجر منها بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثة أيام بلا زيادة ..
٣٨٨	باب تحريم مكة وتحريم صيدها وخلوها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام ..
٣٩٠	أقوال العلماء فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ إليه ..
٣٩٢	باب النهي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة ..
٣٩٢	باب جواز دخول مكة بغير إحرام ..
٣٩٤	باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمتها ..
٣٩٨	أقوال العلماء في أن المدينة لها حرمان لا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيدها مثل حرمة مكة وليس كذلك ..
٤٠٩	باب الترغيب في سكنى المدينة وفضل الصبر على أوائها وشذاتها ..
٤١٠	باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها ..
٤١١	باب المدينة تنفع خبيثها وتسمى طابة وطيبة ..
٤١٣	باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وان من أراد هرباً إذا به الله ..
٤١٣	باب ترغيب الناس في سكنى المدينة عند فتح الأمصار ..
٤١٤	باب إخباره صلى الله عليه وسلم بترك الناس المدينة على خير ما كانت ..
٤١٥	باب فضل ما بين قبره صلى الله عليه وسلم ومنبره وفضل موضع منبره ..
٤١٦	باب فضل أحد ..
٤١٦	باب فضل الصلوة بمسجد مكة والمدينة ..
٤١٦	فضل الصلوة في المساجد الثلاثة منها في غيرها وتحقيق التفاضل بينها ..
٤١٨	فضل مكة والمدينة وأيهما أفضل من الآخر وأقوال العلماء في فضلية القبر الشريف ..
٤٢٣	باب فضل المساجد الثلاثة ..
٤٢٤	باب بيان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ..
٤٢٥	باب فضل مسجد قباء وفضل الصلوة فيه وزيارته ..
٤٢٦	<b>كتاب النكاح</b> - تحقيق لفظ النكاح ومعناه لغة وشرعاً ..
٤٢٦	بيان حكم النكاح ومقاصده وفوائده وآفاته ..
٤٣٠	بيان آفات النكاح ..
٤٣١	باب استحباب النكاح لمن تآقت نفسه إليه ووجد مؤونة واشتغال من عجز عن المؤن بالصوم ..
٤٣٣	ذكر أقسام الرجل في التزويج ومذاهب العلماء في أن من يجب عليه النكاح ومن يندب في حقه ..
٤٣٨	باب ندب من رأى امرأة فوقعت في نفسه إلى أن يأتي امرأته أو جاريتها فيواقعها ..
٤٣٩	باب نكاح المتعة وبيان أنه أبيم ثم نسيم ثم نسيم واستقر تحريمه إلى يوم القيامة ..
٤٣٩	أقوال العلماء في النكاح الموقت أنه فاسد أو لا بل ينقضي صحيحاً ويبطل الشرط ..
٤٤٣	لبس الكلام في الدليل على تحريم المتعة والجواب عما تسك به الشيعة ..
٤٤٤	تحقيق أن المتعة متى حرمت وهل وقع الإباحة والتحريم فيها مرة أو مرتين ..
٤٤٩	باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح ..
٤٥١	باب تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته ..
٤٥٦	باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك ..



صفحة	عنوان
٢٥٩	باب تحريم نكاح الشغار وبطلانه ..
٢٦٠	باب الوفاء بالشروط في النكاح ..
٢٦١	باب استئذان الشيب في النكاح بالنطق والبر بالسلوك ..
٢٦٢	بيان انواع الولاية واقوال العلماء في علة ثبوت الولاية وعلى من تثبت ..
٢٦٣	مذهب العلماء في ان النكاح هل ينقد اجابة النساء بغير اولا وبسط الكلام في الدليل لما هو المختار عند الحنفية ببيان
٢٦٤	الدليل من جهة السنة على ما ذهب اليه الحنفية من ان الولي ليس بشرط في انعقاد نكاح المرأة ..
٢٦٩	تحقيق حديث لا نكاح الا بولي وحديث ايها امرأة تكنت بغير اذن وليها الخ ..
٢٧٢	باب جواز تزويج الاب البكر الصغيرة ..
٢٧٥	باب استحباب التزويج والتزويج في شوال واستحباب الدخول فيه ..
٢٧٥	باب ندب من اراد نكاح امرأة الى ان ينظر الى وجهها وكفها قبل خطبتها ..
٢٧٦	باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد وغير ذلك من قليل وكثير استحباب كونه خمسمائة درهم لمن لا يحج به ..
٢٧٨	اقوال العلماء في جواز اتخاذه خاتما لمحدد ..
٢٧٨	اقوال العلماء في ان اقل المهر هل هو موقت من الشارع ام لا بل منقضي الى رأى الزوجين ..
٢٨١	الدليل على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزويج ..
٢٨٢	هل يجوز ان يكون تعليم القرآن صداقا ؟ - اختلف العلماء في ذلك ..
٢٨٣	اقوال العلماء في جواز كون الاجارة صداقا ..
٢٨٥	مصالح الوليمة ..
٢٨٦	باب فضيلة اعتاقه امته ثم يتزوجها ..
٢٨٦	اقوال العلماء في الفخذ هل هو عورة ام لا ..
٢٨٩	اقوال العلماء في انه هل يصح جعل عتق الامه صداقا ام لا بل الواجب مهر مثلها اذا فعل ذلك ..
٢٩٣	باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب واثبات وليمة العرس ..
٢٩٨	باب الامر باجابة الداعي الى دعوى ..
٢٩٨	اقوال العلماء في ان اجابة دعوة الوليمة واجب او سنة ..
٥٠١	باب لا تحل المطلقة ثلاثا مطلقا حتى تنكح زوجا غيره ويطأها ثريفا رقا وتنقضي عدتها ..
٥٠٢	اقوال العلماء في عقد نكاح المحلل هل يصح ام لا وهل يثبت به التحليل الاول او يشترط له النكاح الصادر عن رغبة ..
٥٠٤	باب ما يستحب ان يقوله عند الجماع ..
٥٠٨	باب جواز جماع امراته في قبلها ومن وراها من غير تعرض للدبر ..
٥٠٨	الدليل على حرمة الوطى في الدبر ..
٥١١	باب تحريم امتناعها من فراش زوجها ..
٥١٢	باب تحريم افشاء سراً المرأة ..
٥١٢	باب حكم العزل ..
٥١٦	باب تحريم وطى الحامل المسبية ..
٥١٤	باب جواز الغيلة وهي وطى الموضع وكراهة العزل ..
٥١٩	تقريب العلامة السيد الزاهد الكوثري ..

## المجزء الثالث

من



**فتح المشرح**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب الزکوة

هي لغة الطهارة والتماء أي الزيادة ولها معان أخر البركة يقال زكت البقعة إذا بركت فيها، والمدح يقال ذكى نفسه إذا مدحها، وأما شئنا  
الجميل يقال ذكى الشاهد إذا أثنى عليه وكلها توجد في المعنى الشرعي لأنها تطهر مؤديها من الذنوب ومن صفة البخل والمال بانفاق بعضه  
ولذا كان المدفوع مستقذاً فحرم على آل البيت، **خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَتُغْنِيهِمْ بِهَا** وتغنيه بالخلف وما انفقت من شئ فهو  
يخلفه ويُرِي الصَّدَقَاتِ وبسببها يكثر الاجر وهي شكر المال إذا شكر كل شئ بحسبه وقد قال الله تعالى **لَنْ يَشْكُرَكَ لَئِنْ شَكَّرْتُمْ إِلَّا زَيْدٌ** وشكروها تحصل  
البركة لا ينتص مال من صدقة ويمدح بها الدافع ويثنى عليه بالجمل **وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ**، **قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى** - وشرعاً على أي الخفية  
عليك جز مال عينه الشارع من مسلم فقير غير هاشمي ولا مولاة مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى كما في الدر المختار - قال المحافظ  
اختلف في أول وقت فرض الزكاة فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة فقيل كان في السنة الثانية قبل فرض رمضان أشار إليه النووي في  
باب السير من الروضة وجرم من الأثر في التايغ بأن ذلك كان في التاسعة ونية نظر فقد تقدم في حديث ضمام بن ثعلبة وفي حديث وفد عبد  
القيس وفي عدة أحاديث ذكر الزكاة وكذا مخاطبة إلى سفيان مع هرقل وكانت في أول السابعة وقال فيها يأمرنا بالزكاة لكن يمكن تأويل كل ذلك  
كما سيأتى في آخر الكلام وقوى بعضهم ما ذهب إليه ابن الأثير بما وقع في قصة ثعلبة بن حاطب المطولة فيها لما أنزلت آية الصدقة بعث النبي  
صلى الله عليه وسلم عاملاً فقال ما هذه الأجزية واخت الجزية والجزية إنما وجبت في التاسعة فتكون الزكاة في التاسعة لكنه حديث ضعيف لا يخرج  
به وأدعى ابن خزيمة في صحيحه أن فرضها كان قبل الهجرة واحتج بما أخرجه من حديث أم سلمة في قصة هجرتهم إلى الحبشة وفيها أن جعفر بن أبي طالب قال  
للنخاشي في جملة ما أخبره به عن النبي صلى الله عليه وسلم **يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ** انتهى - وفي استدلاله بذلك نظر لأن الصلوات الخمس  
لم تكن فرضت بعد وكأصيام رمضان فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر لم تكن في أول ما قدم على النخاشي وإنما أخبره بذلك بعد مدة - وقد وقع فيها  
ما ذكر من قصة الصلوة والصيام وبلغ ذلك جعفر فقال **يَأْمُرُنَا بِغَيْرِ مَا رَبَّاهُ** أمته وهو بعيد جداً وأولى ما حمل عليه حديث أم سلمة هذا أن سلم  
من قبح في أسناده أن المراد بقوله يأمرنا بالصلوة والزكاة والصيام أي في الجملة ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلوة الصلوات الخمس ولا  
بالصيام صيام رمضان ولا بالزكاة هذه الزكاة المخصوصة ذات النصاب المحول والله أعلم - قال ابن كثير في تفسيره المزمع تحت قوله تعالى  
**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ** وهذا يدل لمن قال بأن فرض الزكاة نزل بمكة لكن مقادير النصب المخرج لرتبين إلا بالمدينة والله أعلم -  
ثم قال المحافظ وما يدل على أن فرض الزكاة كان قبل التاسعة حديث انس في قصة ضمام بن ثعلبة وقوله **نَشْكُرُكَ اللَّهُ اللَّهُ** أمر أن تأخذ  
هذه الصدقة من أغنيائنا فقسمها على فقرائنا وكان قدوم ضمام سنة خمس كما تقدم وإنما الذي وقع في التاسعة بعث العمال لأخذ الصدقات

تحقیق میں لفظ الزکوة لغت و بیان مفہوم و الشری

اختلاف العلماء في أول وقت فرض الصلاة

وذلك يستدعي تقديم فرضية الزكاة قبل ذلك، وما يدل على أن فرض الزكاة وقع بعد الهجرة اتفاقهم على أن صيام رمضان إنما فرض بعد الهجرة لأن الآية  
 الملائكة على فرضيتهم مدنية بالأخلاق وثبت عند أحمد وابن خزيمة أيضاً والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث قيس بن سعد بن عبادة قال أمرنا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة ثم نزلت فرضية الزكاة فلم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله اسناداً صحيحاً رجاله رجال الصحيح إلا أبا عبد الله  
 الرازي له عن قيس بن سعد وهو كوفي اسمه عريب بالمهله المفتوحة ابن حميد وقد وثقه أحمد وابن معين وهو دال على أن فرض صدقة الفطر كان قبل  
 فرض الزكاة فيقتضى وقوعها بعد فرض رمضان وذلك بعد الهجرة وهو المطلوب ووقع في تأييد الإسلام في السنة الأولى فرضت الزكاة وقد اخرج البيهقي  
 في الدلائل حديثاً مرسله المذكور من طريق المغازي لابن اسحاق من رواية يونس بن بكير عنه وليس فيه ذكر الزكاة وابن خزيمة أخرجه من حديث ابن أبي  
 لكن من طريق سلمة بن الفضل عنه وفي نسخة مقال والله أعلم - وقال النووي قال المازني رحمه الله قد أفهم الشرع أن الزكاة قد وجبت للمواساة  
 والمواساة لا تكون إلا في مال له بال وهو انصاف حد الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل المواساة ورتب مقادير الواجب بحسب المؤنة والتعب في  
 المال فاعلاها واقلها تعب الركا وفيه الخمس لعدم التعب فيه ويليهِ الزرع والتمرة فأن سقى بمار السماء ونحوه ففيه العشر إلا نصفه ويليهِ الذهب  
 الفضة والتجارة وفيها ربع العشر لأنه يحتاج إلى العمل فيه جميع السنة ويليهِ الماشية فأن يد خالها أو قاص بخلاف الأنواع السابقة والله أعلم  
 وقار الشيخ العارفين المحققين والله الهادي قدس الله روحه أعلم أن عمدة ما دعي في الزكاة مسلمان مصلحة ترجع إلى تهذيب النفس وهي أنها  
 أحضرت الشكر والشكر أقيم الأخلاق ضارته في المعاد ومن كان شحيحاً فإنه إذا مات بقي قلبه متعلقاً بالمال وغلب بذلك ومن تمرن بانه زكاة وانزل  
 الشكر من نفسه كان ذلك نافعاً له ونفع الأخلاق في المعاد بعد الأخبات لله تعالى هو سبحانه القس فكما أن الأخبات تبعاً للنفس هيئة التطلّع  
 إلى الجبروت فكذلك السخاوة تبعاً لها البراءة عن الهيئات الخسيسة الدنيوية وذلك لأن أصل السخاوة قهر الملكية البهيمية وإن يكن الملكية  
 هي الغالبة وتكون البهيمية منصبة بصيغتها آخذة حكمها ومن المنهيات عليها بذل المال مع الحاجة إليه والعفو عن ظلم والصبر على الشدائد  
 في الكرميات بأن يهون عليه ألم الدنيا لا يقاومه بالآخرة فامر النبي صلى الله عليه وسلم بكل ذلك وضبط أعظمها وهو بذل المال مجدود وقرنت  
 بالصلوة والإيمان في مواضع كثيرة من القرآن وقال تعالى عن أهل النار لَوْنُكَ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَلَوْ أَنَّكَ تُطْعِمُ الْمُسْكِينِ وَكَأَنَّكَ تُخْشَعُونَ مَعَ الْخَائِضِينَ  
 وإيضاً فإنه إذا اعتدت للمسكين حاجة شديدة واقتضى تدبير الله أن يسد خلته بأن يُلهم الانفاق عليه في قلب رجل فكان هو ذلك انبساط قلبه  
 للإلهام وتحقق له بذلك انشراح روحاني وصار معداً للرحمة الله تعالى نافعاً جداً في تهذيب نفسه وإلهام الحلي المتوجه إلى الناس لنوازلهم  
 التفصيل في فوائد - وإيضاً فالمزاج السليم محبوب على رقة الجنسية وهذه خصلة عليها يتوقف أكثر الأخلاق الراجعة إلى حسن المعاملة مع الناس  
 فمن نقد لها ففيه ثمة يحب عليه سداها - وإيضاً فإن الصدقات تكفر الخطيئات وتزيد في البركات على ما بيننا فيما سبق - ومصلحة ترجع إلى المنية  
 وهي أنها تجمع لأعمال الضعفاء وذوي الحاجة وتلك الحوادث تغل على قوم وتروح على آخرين فلو لم تكن السد بينهم ومواساة الفقراء وأهل الحاجة  
 لهلكوا وما تواجروا - وإيضاً فنظام المدنية يتوقف على مال يكون له قوام معيشة الحفظة الذين يئنها والمدبرين الساسين لها ولما كانوا عاملين  
 للمدنية علماً نافعاً مشغولين به عن اكتساب كفاهم ووجب أن يكون قوام معيشتهم عليها ولا نفقات المشتركة لا تسهل على البعض ولا يتقصد  
 عليها البعض فوجب أن يكون جباية الأموال من الرعية سنة - ولما لم يكن أسهل ولا أوفى بالمصلحة من أن يجعل إحدى المصلحتين مضروبة بالآخرى  
 أدخل الشرع أحداها في الأخرى ثم مست الحاجة إلى تعيين مقدار الزكاة إذ لو لا التقدير لفراط المفرط ولا اعتدى المعتدى ويجب أن يكون قدر  
 يسيرة لا يجدون بها بالاً ولا ينجح من غلهم ولا ثقيلة يعسر عليهم أداؤها وإلى تعيين المدة التي تجب فيها الزكوات ويجب أن لا تكون قصيرة  
 يسرع دورانها فيعسر أداؤها فيها وإن لا يكون طويلة لا ينجح من غلهم ولا يدبر على المحتاجين والحفظة إلا بعد انتظار شديد ولا أوفى بالمصلحة  
 من أن يجعل القانون في الجباية ما اعتاده الناس في جباية الملوك العادلة من رعاياهم لأن التكليف بما اعتاده العرب والجم ومصار  
 كالضريبة الذي لا يجدون في صدوره حرجاً منه والمسلم الذي ذهبت الألفة عنه الكلفة أقرب من جباية القوم وأوفى للرحمة بهم إلا أن  
 التي اعتادها طوائف الملوك الصالحين من أهل الأقاليم الصالحة وهو غير ثقيل عليهم وقد تلتقاهما العقول بالقبول أربعة الأول أن تؤخذ  
 من حواشي الأموال النامية فإنها أحوج الأموال إلى الذب عنها لأن النول لا يتم إلا بالتردد خارج البلاد ولأن إخراج الزكاة أخف عليهم  
 لما يرون من التزايد كل حين فيكون الغرم بالغنم والأموال النامية ثلاثة أصناف الماشية المتناسلة السائمة والزرع والتجارة - والثاني  
 أن تؤخذ من أهل الدثور والكنوز كما هم أحوج الناس إلى حفظ المال من السراق وقطاع الطرق وعليهم نفقات لا يسر عليهم أن تدخل  
 الزكاة في تضاعيفها والثالث أن تؤخذ من الأموال النافعة التي ينالها الناس مرغيتهم كدقائن الجاهلية وجواهر العاديين فإنها بمنزلة

تتعلق بالصالح والمصلحة للمصلحة في فرض الزكاة واختلاف مقاديرها وتعيين النصاب في أنواع المال

**حدثني عمر بن محمد بن بكير الناقد قال** ناسفان بن عبيدة قال سألت عمر بن يحيى بن عمارة فآخبرني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة

البحان يخف عليها إلا نفاق منه والرابع أن تلزم ضرباً على رؤس الكاسبين فافهم عامة الناس وأكثرهم وإذا جبي من كل منهم شيء يسير كان خفيفاً عليهم عظيم الخطر في نفسه ولما كان دوران التجارات من البلدان النائية وحصاد الزروع وحمل الثمرات في كل سنة وهي أعظم أنواع الزكاة قد راخول لها ولا تجمع فصلاً مختلفة الطبائع وهي مظنة النماء وهي مادة صالحة لمثل هذه التقديرات - والله سبحانه وتعالى أعلم -  
قوله سألت عمر بن يحيى بن عمارة قال الكافي المسؤل عنه مفهوم من السياق وهي مقدار النصب التي دل عليها الجواب بقوله ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة إلى آخر ما ذكر قوله ليس فيما دون خمسة أوسق أجمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرها كما حكاه صاحب المحكم وجمعه حينئذ أوسقاً كحل واحمال وقد وقع كذلك في رواية مسلم وهو ستون صاعاً بالاتفاق ووقع في رواية ابن ماجه من طريق أبي الجحتر عن أبي سعيد بخاري هذا الحديث وفيه والوسق ستون صاعاً وأخرجه أبو داود أيضاً لكن قال ستون غنماً والدارقطني من حديث عائشة أيضاً والوسق ستون صاعاً ولم يقع في الحديث بيان المكيل بالأسق لكن في رواية مسلم ليس فيما دون خمس أوسق من تمر ولا حب صدقة وفي رواية له ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق ولفظ دون في المواضع الثلاثة بمعنى أقل كما أنه نفى عن غير الخمس الصدقة كما زعم بعض من لا يعتد بقوله كذا في الفقه قوله صدقة أم أجمع به الشافعي وأبو يوسف ومحمد والجمهور أن ما أخرجته الأرض إذا بلغ خمسة أوسق تجب فيها الصدقة وهي العشر وليس فيما دون ذلك شيء وقال أبو حنيفة في كل ما أخرجته الأرض قليله وكثيره العشر سواء سقى سيجاً أو سقته السماء إلا القصب الفارسي والخطب الحشيش وقال النووي في هذا الحديث فائدتان أحدهما وجوب الزكاة في هذه المحددات والثانية أنه لا زكاة فيما دون ذلك ولا خلاف بين المسلمين في هاتين الأما قال أبو حنيفة وبعض السلف أنه تجب الزكاة في قليل الحب وكثيره وهذا مذهب باطل منابذ لصريح الأحاديث الصحيحة قال العيني وهذه عبارة سيئة ولا يليق التلفظ بها في حق إمام متقدم علماً وفضلاً وزهداً وقراباً إلى الصواب والتابعين الكبار لا سيما ذلك من شخص موسوم بين الناس بالعلم الغريب والزهد الكثير والأنصاف في مثل هذا المقام تحسين العبارة وهو اللائق لأهل الدين ولا يفحش العبارة إلا من يتعصب بالباطل وليس هذا من الدين ولم ينسب النووي بطلان هذا المذهب ومنابذة الأحاديث الصحيحة لأبي حنيفة وحده بل نسبها أيضاً إلى بعض السلف والسلف هم عمر بن عبد العزيز ومجاهد وإبراهيم النخعي وقال أبو عمر هذا أيضاً قول زفر رواية عن بعض التابعين فإن مذهب هؤلاء مثل مذهب أبي حنيفة وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر بن سماء بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز قال فيما أنبتت الأرض من قليل أو كثير العشر وأخرج نحوه عن مجاهد إبراهيم النخعي وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن هؤلاء نحوه وزاد في حديث النخعي حتى في كل عشر دستجات بقل دستجة بقل، أم - وقد رواه ابن أبي شيبة عن حماد عن الزهري يقول حماد رواه عن منذر عن شعبة عنه قال في كل شيء أخرجت الأرض العشر ونصف العشر قول الزهري رواه عن عبد الله بن علي عن معمر عنه أنه كان لا يوقت في الثمرة شيئاً وقال العشر ونصف العشر وروى عن عبد الله بن علي عن معمر قال كتب بذلك عمر بن عبد العزيز إلى أهل اليمن قال ابن حزم وهو عن عمر بن عبد العزيز وإبراهيم وحادين أبي سليمان في غاية الصحة - أم - قال العيني / وأحج أبو حنيفة ومن معه بما رواه البخاري من حديث الزهري عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر فما سقى بالغم نصف العشر وما رواه مسلم عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت الأنهار والغيث العشر فيما سقى بالسانية نصف العشر وما رواه ابن ماجه عن مسروق عن معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن آخذ ما سقت السماء وما سقى بغيرها العشر وما سقى بالمد والى نصف العشر وهذا الأحاديث كلها مطلقة وليس فيها فصل والمراد من لفظ الصدقة في حديث الباب زكاة التجارة لأنهم كانوا يتبايعون بالأساق وقيمة الوسق أربعون درهماً، أم - قال الشيخ أبو بكر الرازي الجصاص أيضاً فقد روى ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة فحاشا أن يريد به زكاة التجارة بأن يكون سأل سائل عن أقل من خمسة أوسق طحاً أو تمر للتجارة فآخبر أن لا زكاة فيه لقصور قيمته عن النصاب في ذلك الوقت فنقل الراوي كلام النبي صلى الله عليه وسلم وترك ذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الأخبار - أم - وهذا التأويل لا ينبغي أن يعقد ويرد ما أخرجه البخاري والبيهقي من طريق سليمان بن داود حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جدنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الغنائم والسنن فكتب فيه ما سقت السماء أو كان سيجاً أو بجلأ فيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق وما سقى بالرشاء أو بالدرالية فيه نصف العشر إذا بلغ خمسة أوسق، وأخرجه الحاكم في المستدرک أيضاً بهذا الإسناد - ولكن قد تكرر الحديثون في استاده كثيراً قال الحافظ ابن حجر في ترجمة سليمان بن داود النحوي في الدرر المشقة وروى الحاكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهري عن أبي

كتاب الزكاة

اختلاف العلماء في أن الصدقة تجب في كل ما أخرجته الأرض قليله وكثيره أو لا تجب حتى يبلغ خمسة أوسق

ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده حديث الصدقات بطوله وفيه الديات وغير ذلك قال أبو داود هذا وهم من الحكم ورواه محمد بن بكارة  
 نيل عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن ارقم عن الزهري وكذا حكى غيره واحد انه قرأه في اصل يحيى بن حمزة وقال النسائي هذا أشبه بالصواب سليمان بن ارقم  
 مترك وقال أبو يعلى الموصلي عن ابن معين ليس به حديث وقال أبو حاتم لا بأس به يقال انه سليمان بن ارقم وقال ابن المدني منكر  
 الحديث وضعفه وقال غير واحد عن ابن معين ليس بشيء قال عثمان الدارمي ارجوانه ليس كما قال فان يحيى بن حمزة روى عنه احاديث حسنا كلها  
 مستقيمة وقال البغوي سمعت احمد بن حنبل سئل عن حديث الصدقات الذي يرويه يحيى بن حمزة اصح هو فقال ارجوان يكون صحيحا وقال ابن عدي  
 الحديث اصل في بعض ما رواه حمزة عن الزهري لكنه افسد اسناده ورواه سليمان بن داود هذا فجود الاسناد وقال يعقوب بن سفيان لا اعلم في جميع الكتب  
 اصح من كتاب عمرو بن حزم وقال ابن حبان سليمان بن داود الخولاني مزاهل دمشق ثقة مأمون وسليمان بن داود اليماني لا شيء وجهي يرويان عن الزهري  
 وقال البيهقي وقد اثنى على سليمان بن داود ابو زرعة وابو حاتم وعثمان بن سعيد وجماعة من الحفاظ ورواه هذا الحديث الذي رواه في الصدقات  
 موصول الاسناد حسنا قلت اما سليمان بن داود الخولاني فلا ريب في انه صدوق لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات من جهة ان الحكم بن موسى  
 غلط في اسم والد سليمان فقال سليمان بن داود وانما هو سليمان بن ارقم فمن اخذ بهذا ضعف الحديث ولا سيما مع قول من قال انه قرأه كذلك في اصل  
 يحيى بن حمزة فقد قال صالح جزرة نظرت في اصل كتاب يحيى بن حمزة حديث عمرو بن حزم في الصدقات فاذا هو عن سليمان بن ارقم قال صالح كتبني  
 مسلم بن الحجاج هذا الكلام وقال الحفاظ ابو عبد الله بن منلة قرأت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه عن سليمان بن ارقم عن الزهري واما من صححه فاخذ به على  
 ظاهره في انه سليمان بن داود وقوى عندهم ايضا بالمرسل الذي رواه حمزة عن الزهري والله اعلم وذكر ابن حبان ان ابا اليمان روى عن شعيب عن الزهري  
 بعض الحديث كذا في تهذيب التهذيب وقال بعض الحفاظ من المتأخرين نسخة كتاب عمرو بن حزم تلقاها الاربعة بالقبول وهي متواترة كنسخة عمرو بن شعيب  
 عن أبيه عن جده وهي دائرة على سليمان بن ارقم وسليمان بن داود الخولاني عن الزهري عن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده وكلاهما ضعيف  
 بل المرجح في روايتهما سليمان بن ارقم وهو مترك لكن قال الشافعي رضي الله عنه في الرسالة له ليقبلوه حتى ثبت عندهم انه كتاب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كذا في نصب الراية وفي نيل الاوطار وكتاب عمرو بن حزم تلقاه الناس بالقبول قال ابن عبد البر انه أشبه المتواتر لتلقي الناس له  
 بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا اعلم كتابا اصح من هذا الكتاب فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين يرجعون اليه ويدعون رأيهم  
 وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة ام - قلت وقد حكينا قريبا مذهب عمر بن عبد العزيز والزهري في المسألة انها  
 كانا بوجيان العشر في قليل ما اخرجت الارض وكثيره - وكتب عمر بن عبد العزيز الى اهل اليمن بذلك مع ان الدارقطني روى في سننه والحاكم في  
 مستدركه عن ابى الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حازم لا نصارى التابعي الثقة ان عمر بن عبد العزيز حين استخلف ارسل الى المدينة يلتمس من  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصدقات فوجد عند آل عمرو بن حزم كتابا يابني صلى الله عليه وسلم الى عمر بن حزم في الصدقات فوجد عند آل عمرو بن  
 الخطاب كتاب عمر بن الخطاب في الصدقات بمثل كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى عمر بن حزم فاما عمر بن عبد العزيز فعلمه على الصدقات ان ياخذ واما في ذلك  
 الكتابين، وهذا يقوى الظن بأنه رضي الله عنه وكذا الزهري لم يجد تحديدا ولا وساق في كتاب عمرو بن حزم وكذا في غيره والله اعلم - والشيخ العلامة  
 الانور رحمه الله قوتى حديث عمرو بن حزم وحمل حديث الباب (ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة) على العشر لكنه صرحه الى العاشر فان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قد رخص في العرايا وهذا القدر فلم يوجب فيها صدقة لان الحرية نفسها صدقة وانما فائدة الخيدان ما تصدق به صاحب العشر  
 يحتسب له ولا تجب فيها صدقة ترفع الى بيت المال ولا يضمنها كما قاله الجصاص في شرح ما روى عن ابى سعيد مرفوعا انه قال ليس في العرايا صدقة  
 قلت ولا يستشكل هذا التوجيه بما رواه الدارقطني عن علي بن ابى طالب مرفوعا ليس في الخضراوات صدقة ولا في العرايا صدقة ولا فيما دون خمسة  
 اوسق صدقة فان في اسناده الصقر بن حبيب واحمد بن الحارث وكلاهما ضعيفان نعم يا باه ماسيا في عند المؤلف من حديث ابى سعيد ليس في حبث لا  
 تمر صدقة حتى يبلغ خمسة اوسق وما في بعض روايات جابر لا صدقة في شئ من الزرع او الكرم حتى يكون خمسة اوسق ولا حمل من حديث ابى هريرة  
 ولا يحمل في البر والتمر زكاة حتى يبلغ خمسة اوسق، فان الحرية انما تعرف في التمر والثمار لا في سائر الحبوب والزرع فكيف يستقيم حمل الحديث المشتل  
 على جميع المعشلات على العرايا - وقد روى البيهقي باسناد عن الزهري قال سمعت ابا امامة بن سهل بن حنيف يحدث في مجلس سعيد بن المسيب  
 السنة مضت ان لا تؤخذ صدقة من نخل حتى يبلغ خوصها خمسة اوسق - وهذا ظاهر في ان المقصود بيان نصاب الصدقة كما في قرينة من الزرع  
 والا وافي لا بيان ما اسقط من الحساب والله سبحانه وتعالى اعلم - وقد اجمعت الشيخ الانور رحمه الله لما اختاره من مسلك ابى حنيفة بما رواه الطحاوي  
 في باب العرايا من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان عن واسع بن حبان عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم





## ولا فيما دون خمس ذود

في الإيجاب فيما دون الخمسة الاوسق كان الإيجاب أولى للاحتياط فمن تمله المطلوب في نفس الأصل الخلاق في تمله هنا ولو لا خشية الخروج عن الغرض لا ظهر لنا صفة اى اظهار مستعينا بالله تعالى - ام - قال العلامة ابن رشد المالكي في بداية المجتهد ولكن حمل الجمهور عند النصوص على العموم هو من باب ترجيح الخصوص على العموم في الجزء الذي تعارض فيه فان العموم فيه ظاهر الخصوص فيه نص فتأمل هذا فانه السبب الذي صير الجمهور الى ان يقولوا بنى العام على الخاص وعلى الحقيقة ليس بنياً فان التعارض بينهما موجود الا ان يكون الخصوص متصلاً بالعموم فيكون استثناء واحتمال الى حنيفة في النصاب بهذا العموم فيه ضعف فان الحديث انما خرج مخرج تبين القدر الواجب منه - وقال الحافظ ابن القيم ولا تعارض بينهما بحمل الله بوجه من الوجوه فان قوله فيما سقت السماء العشر انما قيل به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين منفراً بينهما في مقدار الواجب واما مقدار النصاب فسكت عنه في هذا الحديث وبنيته نصاً في الحديث الآخر فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح الصحيح المحكم الذي لا يحتمل غير ما دل عليه البتة الى الجمل المتشابه الذي غايتة ان يتعلق فيه بعموم لم يقصد وبإيانه بالخاص المحكم المبين كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص وبالله العجب كيف يخصون عموم القرآن والسنة بالقياس الذي احسن احواله ان يكون مختلفاً في الاحتجاج به وهو محل اشتباه واضطراب اذا من قياس الا وتمكن معارضته بقياس مثله او دونه او اقوى منه بخلاف السنة الصحيحة الصحيحة فأنما لا يعارضها الا سنة ناسخة معلومة التأخر والمخالفة - ثم يقال اذا خصصتم عموم قوله فيما سقت السماء العشر بالقصب والحشيش فلا ذكر لها في النص فهلا خصصتموه بقوله لا زكاة في حب ولا ثمر حتى يبلغ خمسة اوسق واذا كنتم تخصون عموم بالقياس فهلا خصصتم هذا العام بالقياس الجلي الذي هو من اجل القياس واصححه على سائر انواع المال الذي تجب فيه الزكاة فان الزكاة الخاصة لم يشرعها الله ورسوله في مال الا وجعل له نصاباً كالماشي والذهب والفضة ويقال ايضاً فهلا اوجبتم الزكاة في قليل كل مال وكثيره عملاً بقوله تعالى خذ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً (وقوله تعالى أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبُوا فَانَّهُ يَعْمَلُ مَكْسُوبٍ) ويقول صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ابل ولا بقرة الا يؤدي زكاتها الا بطم لها يوم القيامة بقاع قمره ويقول صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة الا يؤدي زكاتها الا صفت له يوم القيامة صفائح من نار - وهلا كان هذا العموم عندكم مقدماً على احاديث النصب الخاصة وهلا قلتم هناك تعارض مستقط وموجب فقد منّا المرجح احتياطاً وهذا في غاية الرخصة وبالله التوفيق - ام مع زيادة - وقال ابن قدامة في المغنى ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق متفق عليه - وهذا خاص يجب تقديمه وتخصيص عموم ما روي به كما خصصنا قوله في سائمة الابل بالزكاة بقوله ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقوله في الزكاة ربع العشر بقوله ليس فيما دون خمس اواق صدقة ولا نه قال تجب فيه الصدقة فلم تجب في سائر الاموال الزكائية وانما لم يعتبر بالحوال لانه يكمل ثمانية باستحصاده لا ببقائه واعتبار الحول في غيره لانه مظنة كمال النماء في سائر الاموال والنصاب اعتبر ليلج حلّ يحتمل المواساة منه فلهذا اعتبر فيه، يحققه ان الصدقة انما تجب على الأغنياء بما قد ذكرنا فيما تقدم ولا يحصل الخوف بدون النصاب كسائر الاموال الزكائية - ام - واليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا عن ظهر غنى وقوله تعالى وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ اِنْ زَادَ عَلَى الْخَوَاجِمِ - قال الشيخ والى الله الذي هو قدس الله روحه انما قدر من الحب والتمر خمسة اوسق لانها تكفي اقل اهل البيت السنة وذلك لان اقل اهل البيت الزوج والزوجة وثالث خادم او ولد بينهما وما يضاف ذلك من اقل البيوت وغالب قوت الانسان رطل او منل من الطعام فاذا اكل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار كفاه لسنة وبقيت بقية لنوابيهم او ادمهم - ام - واما ما قيل ان السبب هو الارض النامية اى بالخارج تحقيقاً في حق العشر لئلا يجوز تعجيل العشر لانه حينئذ قبل السبب فاذا اخرجت اقل من خمسة اوسق لولم توجب شيئاً لكان اخلاء للسبب عن الحكم فقال الشيخ ابن الهمام حقيقته الاستدلال انما هو بالعام السابق لان السببية لا تثبت الا بدليل الجعل والمفيد لسببيتها كذلك هو ذلك والا فالحديث الخاص افاد ان السبب الارض النامية باخراج خمسة اوسق فصاعداً الا مطلقاً فلا يصح هذا مستقلاً بل هو فرع العام المفيد لسببيتها مطلقاً - ام - والله تعالى اعلم - وسيأتى بعض ما يتعلق بهذا البحث في شرح حديث جابر فيما سقت الاغصان العشر فانظر - قوله ولا فيما دون خمس ذود الخ الذود بعنق المجمة وسكون الواو بعد هاء ملة قال الزين بن المنير اضافت خمس الى ذود وهو مذكور لانه يقع على المذكر والمؤنث وضافه الى الجمع لانه يقع على المفرد والجمع واما قول ابن قتيبة انه يقع على الواحد فقط فلا يدل فع ما نقله غيره انه يقع على الجمع انتهى ولا اكثر على ان الذود من الثلاثة الى العشرة وانه لا واحد له من لفظه وقال القرطبي اصله ذاذين وذاذ اذا نفع شيئاً فهو مصدر وكان من كان عنده دفع عن نفسه معقر الفقر وشدة الفاقة والحاجة وقد قال ابن الهمام وقد استعمل الذود هنا في الواحد على نظير استعمال الرهط في قوله تعالى تَبَعَهُ رَهْطُهُ - ام - قال النووي الرواية

على  
القولين  
على  
القولين

صدقة ولا فيما دون خمسة اواق صدقة وحديثنا محمد بن ربح بن المهاجر قال انا الليث بن عمار قال  
قال ناعبد الله بن ادريس كلاهما عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن يحيى هذا الاسناد مثله وحديثنا محمد بن رافع  
قال ناعبد الله بن ادريس قال اخبرني عمرو بن يحيى بن عمار عن ابيه يحيى بن عمار قال سمعت ابا سعيد الخدري  
يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول و اشار النبي صلى الله عليه وسلم بكفه بخمس اصابعه ثم ذكر بمثل حديث  
ابن عيينة وحديثنا ابو كامل فخصيل بن حسين البخدي قال نا بشر يعني ابن مفضل قال نا عمار بن غزوة عن يحيى  
ابن عمار قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة  
وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اواق صدقة حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر بن الناقد  
وزهير بن حرب قالوا نا وكيع عن سفيان عن اسمعيل بن امية عن محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن ابي سعيد  
الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوساق من تمر ولا حب صدقة وحديثنا  
اسحق بن منصور قال نا عبد الرحمن يعني ابن مهدي قال نا سفيان عن اسمعيل بن امية عن محمد بن يحيى بن حبان  
عن يحيى بن عمار عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ

المشهوره خمس ذرء باضافة خمس الى ذرء وروى بتنوين خمس ويكون ذرء يد لأمته والمعروف الاول ونقله ابن عبد البر والقاضون عن الجمهور قوله صدقة الخ قال العيني فيه بيان اقل الابل التي يجب فيها الزكوة فيمن انما لا تجب الزكوة في اقل من خمس ذرء من الابل فاذا بلغت خمساً سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة وهذا بالاجماع وليس فيه خلاص، ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وانما قدر من الابل خمس ذرء وجعل زكوته شاة وان كان الاصل ان لا تؤخذ الزكوة الا من جنس المال وان يجعل النصاب عدلاً به بالان لا الابل اعظم المواشي جثة ودرهما فائداً يمكن ان تذهب وتركيب وتحلب يطلب منها النسل ويستند فأبوابها وجلودها وكان بعضهم يفتي بخائب قليلة يكفي كفاية الصرمة (هي من عشرة الى عشرين) وكان البعيد يسوي في ذلك الزمان بعشر شياه وثمان شياه واثنى عشرة شاة كما ورد في كثير من الاحاديث فحمل خمس ذرء في حكم ادنى نصاب من الغنم وجعل فيها شاة - ام قوله ولا فيما دون خمسة اواق الخ زاد مالك من الحرق واواق بالتون وبأثبات التمتانية مشدداً ومحققاً جامع اوقية بضم الهز وتشديد التمتانية وحكى بعضهم وقية بحذف الالف فيتم الواو ومقلد الادقية في هذا الحديث اربعون درهما بالانفاق والمراد بالدرهما الخالص من الفضة سواء كان مصروباً او غير مصروب قال عياض قال ابو عبيد ان الدرهم لم يكن معلوم المقدار حتى جله عبد الملك ابن مروان فجمع العلماء فجعلوا كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل قال وهذا يلزم منه ان يكون صلى الله عليه وسلم احال بنصاب الزكوة على امر مجهول وهو مشكل والصواب ان معنى ما نقل من ذلك انه لم يكن شئ منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة الى العدد فعشرة مثلاً ووزن عشرة وعشرة وزن ثمانية فاتفق الرأي على ان ينقش بكتابة عربية ويصير وزناً واحداً وقال غيره لم يتغير المتقال في جاهلية ولا اسلام واما الدرهم فاجمعوا على اكل سبعة مثاقيل عشرة فاهم كذا في الفتح، وقال الشيخ بل الذين جعلوا الشرع نصاب كل جنس بما يحتمل الموازنة فنصاب الفضة خمس اواق وهو ما يتأدرونه بنص الحديث والاجماع واما الذهب فعشرة مثاقيل والمعول فيه على الاجماع لا ما روى عن الحسن البصري والزهرى انهما قال لا يجب في اقل من اربعين مثقالاً ولا شهرهما الذي هو في عشرة مثاقيل لا بما قاله الجمهور وقال القاضى عياض وعن بعض السلف جوب الزكوة في الذهب ما بلغ قيمته مائتي درهم وان كان دون عشرة مثاقيل قال هذا القائل ولا زكوة في العشري حتى يكون قيمته مائتي درهم فما زاد من الذهب الفضة على النصاب يختلفوا فيه فقال مالك والمليث والثوري والشافعي وابن ابي ليلى وابو يوسف وعامة اهل الحديث ان فيما زاد من الذهب والفضة ربع العشر في قليله وكثيره ولا وقص وروى ذلك عن علي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وقال ابو حنيفة وبعض السلف لا شئ فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ اربعين درهماً ولا فيما زاد على عشرين ديناراً حتى يبلغ اربعة دنانير فاذا زادت ففي كل اربعين درهماً درهم وفي كل اربعة دنانير درهم فجعل لهم اوقصاً كما لما شية، ام ثوذكر الشيخ احاديث لمذهب ابى حنيفة ثورقال والعجب من النووي مع وقوفه على هذه الاحاديث الصحيحة كيف يقول ولا بى حنيفة حديث ضعيف: يذكر الحديث المتكلم فيه ولم يذكر غيره من الاحاديث الصحيحة (تنبية) ذكر القاضى ثناء الله اليانى بقرينة رحمه الله ان نصاب الزكوة في الفضة ثنتان وخمسون تولجة ونصفها وهو الصواب عند مشايخنا قوله صدقة الخ قال في حجة الله البالغة وانما قدر من الرق خمس اواق لانها مقدار يكفي اقل اهل بيت سنة كاملة اذا كانت الاسعار موافقة في اكثر الاقطار واستقر عادات البلاد المعتدلة في الرخص والخلاء تجد ذلك، ام قوله ليس فيما دون خمسة اوساق الخ هكذا هو في الاصول خمسة اوساق وهو صحيح جمع وسق بكسر الواو وكمل واحال قاله النووي قوله من ثم كالحب الخ



خمس أوسق ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس أواق صدقة وحديثي عبد بن حميد قال ثنا يحيى بن آدم قال ناسفان الثوري عن اسمعيل بن أمية بهذا الاسناد مثل حديث ابن مهدي وحديثي محمد بن بليغ قال ناعبد المزيق قال أنا الثوري ومعه عن اسمعيل بن أمية بهذا الاسناد بمثل حديث ابن مهدي ويحيى بن آدم غير أنه قال بدل التمر شتر حل ثنا هرون بن معروف وهرون بن سعيد الأيلي قال أنا ابن وهب قال أخبرني عياض بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الأبل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة وحديثي أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو بن سرح وهرون بن سعيد الأيلي وعمر بن سواد والوليد بن شجاع كلهم عن ابن وهب قال أبو الطاهر أنا عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث أن أبا الزبير حدثه أنه سمع جابر بن عبد الله يذكر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت الأنهار والغيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر وحديثي يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على فلان عن عبد الله بن زيد بن عيسى عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا في فريسه صدقة وحديثي عمرو الناقد زهير بن حرب قال أنا ناسفان بن عيينة قال أنا أيوب بن موسى عن مكحول عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال زهير يبلغ به ليس على المسلم في عبده ولا فريسه صدقة وحديثي يحيى بن يحيى قال أنا سليمان بن بلال ح وحديثي قتيبة قال أنا حماد بن زيد

تم رفعه التام المثانة واسكان الميم وفي رواية محمد بن رافع عن عبد المزيق ثم رفعه المثانة وقهر الميم قوله من الورق الخ قال اهل اللغة يقال ورق وورق بكسر الراء واسكانها والمراد به هنا الفضة كلها مضربها وغيره واختلفت اهل اللغة في أصله فقيل يطلق في الأصل على جميع الفضة وقيل حقيقة للمضرب دراهم ولا يطلق على غير الدراهم إلا مجازاً وهذا قول كثير من اهل اللغة وبالأول قال ابن قتيبة وغيره منه وهو مذهب الفقهاء ولوريات في الصحيح بيان نصاب الذهب وقد جاءت فيه أحاديث بتحديد نصابه بعشرين مثقالاً وهي متواترة لكن اجمع من يعتد به في الإجماع على ذلك وكذا اتفقوا على اشتراط الحول في زكاة الماشية والذهب والفضة دون المعشرات كذا في الشرح قوله فيما سقت الأنهار والغيم الخ بفتح الغين المعجمة وهو المطر وجاء في غير مسلم الغيل باللام قال أبو عبيد هو ما جرى من المياه في الأنهار وهو سيل دون السيل الكبير وقال ابن السكيت هو الماء الجاري على الأرض كذا في الشرح - قوله العشر الخ قال النووي ضبطناه العشر بضم العين جمع عشر وقال القاضى عياض ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين جمع وهو اسم للمخرج من ذلك وقال صاحب مطالع الأنوار أكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه الفتح وهذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد اعترف بأن أكثر الرواة روه بالضم وهو الصواب جمع عشر قد اتفقوا على قولهم عشر واهل الزمة بالضم وهو الصواب جمع عشر ولا فرق بين اللفظين، أم - قال الطبري والحكمة في فرض العشر أنه يكتب بعشر مثاله فكان المخرج للعشر تصديق بكل ماله فافهم - قوله بالسانية الخ هو البحر الذي يسقى به الماء من الميثري يقال له الناضم يقال منه ستايسنوا إذا أسقى به قال الحافظ وذكر البعير كالمثال والأفالبقر وغيرها كذا في الحكم قوله نصف العشر الخ بظاهر هذا الحديث أخذ أبو حنيفة رحمه الله لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقدر فيه مقداراً فدل على وجوب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض قل أو كثر - قال ابن المنذر لا نعلم أحداً قاله غير نعمان وقال السريجي لقد كذب في ذلك فإنه لا يخفى عنه من قاله غيره وإنما عصبية تتجلى على أصحاب مثله، قلت قول أبي حنيفة مذهب إبراهيم النخعي ومجاهد وحامد وزفر (والزهري) وعمر بن عبد العزيز ذكر أبو عمر وهو مروي عن ابن عباس وهو قول داود وأصحابه فيما لا يوسق وقال القاضى أبو بكر بن العزم المالكى في عارضة الأحوزى وأقوى المذاهب في المسألة مذهب أبي حنيفة دليلاً واحفظها للمساكين وأولها قايماً بشكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث وقد رام الجوني أن يخرج عموم الحديث من سبيل إلى حنيفة بأن قال إن هذا الحديث لم يأت للعموم وإنما جاء لتفصيل الفرق بين ما يقل ويكثر مؤنثه وأبداً في ذلك ما عاهد وليس بمقتضى الحديث الوجهين العموم والتفصيل وذلك المحل في الدليل وأصح في التأويل انتهى - كذا في عدة القارى وبهذا يظهر الجواب عن بعض ما نقلنا عن ابن القيم وغيره في أوائل الباب والله أعلم - قوله في عبده ولا فريسه صدقة الخ استدلل بهذا الحديث سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز ومكحول وعطاء المشعبي والحكم وابن سيرين والثوري والزهري ومالك والشافعي وأحمد واسحق وأهل الظاهر فافهم فالزكاة في الخيل ومن قال بقولهم أبو يوسف ومحمد من أصحابنا وقال الترمذي والعمل عليه أي على حديث أبي هريرة المذكور في الباب عندنا اهل العلم أنه ليس في الخيل أسائة صدقة ولا في الرقيق الخ كانوا الخدنة صدقة لأن يكونوا التجار فإذا كانوا التجار فنفوا عنهم الزكاة إذا حال عليها الحول وقال إبراهيم النخعي وحامد بن أبي سليمان وأبو حنيفة

وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حاتم بن اسمعيل كلهم عن خثيم بن عراك بن ملك عن أبيه عن أبي هريرة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم مثله وحديثنا أبو الطاهر وهو من بن سعيد الأيلي واحد بن عيسى قالوا أنا ابن وهب قال أخبرني  
 وزفر تجب الزكاة في الخيل المتناسلة - وفي فتاوى قاضين قالوا الفتوى على قولهما (أي الصاحبين) وكذا روي قولهما أبو زيد الدبوسي  
 الأسرار والطحاوي في معاني الآثار وأما شمس الأئمة وصاحب التحفة فرتجأ قول أبي حنيفة رحمه الله واجمعوا على أن الأمان لا يأخذ صدقة الخيل  
 جبراً وفي البدائع الخيل أن كانت تعلق للركوب أو الحمل أو الجهاد في سبيل الله فلا زكاة فيها إجماعاً وإن كانت لتجارة تجب إجماعاً وإن كانت  
 قساراً للدر والنسل وهي تذكور وإن كانت يجب عندها الزكاة قولاً واحداً وفي الذكور المنفردة والأناث المنفردة روايتان وفي المحيط المشهور  
 عدم الوجوب فيها - وجه رواية الوجوب الاعتبار بسائر السواثر من الأبل والبقر والغنم أنه تجب الزكاة فيها وإن كان كلها أنثى أو ذكراً كذا ههنا  
 والصحيح أنه لا زكاة فيها لما ذكرنا أن مال الزكاة هو المال النامي ولا نماء فيها بالدر والنسل ولا زيادة اللحم لأن لحمها غير يأكل عند اختلاف الأبل و  
 البقر والغنم لأن لحمها يأكل فكان زيادة اللحم فيها بالسمن بمنزلة الزيادة بالدر والنسل والله أعلم - أما حديث الباب فقال الشيخ ابن الهيثم كذا  
 أن هذه الأضافة للغنم المنفردة لصاحبها في قولنا فرسه وفرس زيد كذا وكذا يتبادر منه الغنم الملابس للإنسان ركوباً ذهاباً ومحيطاً عمرقاً وإن  
 كان لغة أهم من ذلك والعرف أمك ويؤيد هذه الإرادة قوله في عبداً ولا شك أن العبد للتجارة تجب فيه الزكاة فعلمنا أنه لو يرد النسي عن عموم العبد  
 بل عبد الخدمية وقد روي ما يوجب حمل هذا الحمل لو لم تكن هاتان القريبتان العرفية واللفظية وهو ما في الصحيحين في حديث ما نفي الزكاة بطله  
 وفيه الخيل ثلاثة هي رجل أجرو لرجل ستر لرجل وزر وساق الحديث إلى قوله فاما التي هي له ستر فرجل ربطها تخنياً وتعففاً ولم ينس حق الله في  
 رقبها ولا ظهورها في ذلك الرجل ستر الخيل فقوله ولا في رقبها بعد قوله ولم ينس حق الله في ظهورها يرد تأويل ذلك بالعارية لأن ذلك مما يمكن  
 على بعد في ظهورها فغطت رقبها في إرادة ذلك إذا الحق الثابت في رقاب الماشية ليس إلا الزكاة وهو في ظهورها حل منقطع الغزاة والحاج و  
 نحو ذلك هذا هو الظاهر الذي يجب البقاء معه ولا يخفى أن تأويلنا في الغنم أقرب من هذا بكثير لما حقه من القريبتين ولأنه تخصيص العام  
 وما من عام إلا وقد خص بخلاف حمل الحق الثابت لله في رقاب الماشية على العارية ولا يجوز حمل على زكاة التجارة لأنه عليه السلام سئل عن الحمار  
 بعد الخيل فقال لو ينزل على فيها شيء فلو كان المراد في الخيل زكاة التجارة لم يصح نفيها في الحمار وأقبل أنه كان واجباً ثم نسخ بدليل ما روي الترمذي  
 والنسائي عن أبي عوانة عن أبي اسحق عن عامر بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل الرفيقي فما أتوا  
 صدقة الرقة وله طريق آخر عن أبي اسحق عن الحرث عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل الرفيقي فما أتوا  
 روي عنهما والعفو لا يكون إلا عن شيء لازم فمنوع بل يصدق أيضاً مع ترك الأخذ من المبتداء تفضلاً مع القدر عليه فمن قدر على الأخذ من أحد  
 وكان محققاً في الأخذ غير ملوم فيه فتركه مع ذلك تركاً ورقاباً صدق معه ذلك ويقدم ما في الصحيحين للقوة وقد رأينا هذا الأمر قد تقر في زمن  
 عمر فكيف يكون منسوخاً قال ابن عبد البر روي فيه جارية عن مالك حديثاً صحيحاً أخرجه الدارقطني عن جارية عن مالك عن الزهري أن السائب بن يزيد أخبره  
 قال رأيت أبا يعقوب الخيل ثم رددت صدقتها إلى عمر وروى عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني عمر بن دينار أن جابر بن يعلى أخبره أنه سمع يعلى بن أبيه  
 يقول ابتاع عبد الرحمن بن أمية أخو يعلى بن أمية من رجل من أهل اليمن فرساً أنثى بمائة قلوص فندم البائع فحضر فقال غصني يعلى وأخوه فرساً إلى فكتب  
 إلى يعلى أن الحق بي فاتاه فأخبره الخبر فقال أن الخيل لتبلغ هذا عندكم ما علمت أن فرساً يبلغ هذا فناخذ عن كل أربعين شاة ولا تأخذ من الخيل شيئاً  
 خذ من كل فرس ديناراً فقرر على الخيل ديناراً ديناراً - وروى أيضاً عن ابن جريح أخبرني ابن أبي حسين أن ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يصدق  
 الخيل وأن السائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتى عمر بن الخطاب بصدقة الخيل قال ابن شهاب لا أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل صدقة  
 الخيل وقال محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أنه قال في الخيل السائمة التي يطلب نسلها  
 أن شئت في كل فرس ديناراً أو عشرة دراهم وإن شئت فالقيمة فيكون في كل مائتي درهم خمسة دراهم في كل فرس ذكر أو أنثى فقد ثبت أصلها على  
 الإجمال فركبة الواجب في حديث الصحيحين وثبتت الكمية وتحقق الأخذ في زمن الخلفيتين عمر وعثمان من غير تكثير بعد اعتراف عمر بأنه لم يفعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر على ما أخرج الدارقطني عن حارثة بن مضرب قال جاء ناس من أهل الشام إلى عمر فقالوا إنا قد أصبنا أموالاً خيراً  
 ورقياً وإنا نحب أن تزكاه فقال ما فعله صاحبنا قبل فأنفعه إنا نأثر استشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا حسن وسكت علي فساله  
 فقال هو حسن لو لم تكن جزية راتبة يؤخذ من بها بعدك فأخذ من الفرس عشرة دراهم ثم أعاده قريباً منه بذلك المستند القصة وقال فيه فوضع  
 على كل فرس ديناراً ففني هذا أنه استشارهم فاستحسنوه وكذا استحسنه علي بشرط شرطه وهو أن لا يؤخذ منه به بعده وقد قلنا بمقتضاه إذ قلنا

عمره عن أبيه عن عراك بن مالك قال سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر وحل ثني زهير بن حرب قال نا على بن حفص قال نا ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصدقة فقيل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس ع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يثبتم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فاغناه وأما خالد فانكم تظلمون خالد قد احتبس ادراعه واعتاده في سبيل الله وأما العباس

ليس للأمر أن يأخذ صدقة سائمة الخيل جيراً فإن أخذ الأما هو المراد بقوله يؤخذون بما مبنياً للمفعول اذ يستحيل أن يكون استحسانه مشروعاً بأن لا يتبرعوا بما لمن بعد من الأئمة لأنه ما على المحسنين من سبيل وهذا حينئذ فوق الإجماع السكوتي فإن قيل استحسانهم إنما هو لقبولها منهم إذا تبرعوا بها وصرحوا إلى المستحقين لا للإيجاب قلنا رواية فوضع على كل فرس ديناراً مرتباً على استحسانهم وما قد مناه من قول عمر يعطى خذ من كل فرس ديناراً فقرر على كل ديناراً يجب خلاف ما قلت وغاية ما في ذلك أن ذلك هو مبدأ اجتهداهم وكأفهم والله أعلم وأما ما قد مناه من حديث مالك الزكاة يفيد الوجوب حيث أثبت في رقاها حقاً لله ورتب على الخروج منه كونه له حينئذ سائراً يعني من النار هذا هو المذهب من كلام الشارع كقوله في عائل البنات كن له سائراً من النار وغيره ولأنه لا معنى لكون المراد سائراً في الدنيا معن ظهور النعمة اذ لا معنى لترتيب ذلك على عدم نسيان حق الله في رقاها فانه ثابت وإن نسي فثبت الوجوب وعدم أخذه عليه السلام لأنه لم يكن في زمانه أصحاب الخيل السائمة من المسلمين بل أهل الأبل وما تقدم إذا أصحاب هذه إنما هم أهل المداين والدشت والترحالة وإنما فتحت بلادهم في زمن عمر وعثمان - ا - قلت فلعل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والعبد الخيل المعتق للركوب والغزو - ب - دليل أنه قرن بين الخيل والريق والمراد منها عبيد الخيل والمراد عفوت عن أتيا لكم بها إلى ما لا في لمرادها عليكم رأساً كما في العبد أو لا في ما كلفتمكم يا حضارها عندي لقلة محالها بالغاية وإن كانت واجبة فيها كما في الخيل فلا تنسوا حق الله في رقاها بل أدوة فيما بينكم وبين الله تعالى ثم لما كثرت الخيل في زمن بعض الخلفاء أخذوا صدقاتها ولكن لم يصفوها في أخذها تضييقهم في الأبل والغنم إبقاءً للأمر على ما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في الجملة - ج - قال ابن الهيثم ولعل لمخظهم في تقدير الواجب ما روى عن جابر من قوله عليه السلام في كل فرس ديناراً كما ذكره في الأما عن المداين قطني بناء على أنه صحيح فنفس الأمر ولو لم يكن صحيحاً على طريقة الحديثين اذ لا يلزم من عدم الصحة على طريقهم إلا عدمها ظاهرًا دون نفس الأمر على أن الفحص عن أخذهم لا يلزمنا اذ يكفي العلم بما اتفقوا عليه من ذلك - والله أعلم - قوله الصدقة الفطر الخ فيه وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبد السلام والكافرا إذا كان للخدمة فإن نفى الصدقة في المشتق منه إنما هو عن عبيد الخدمة لا عن عبيد التجارة باتفاق الجماهير والله أعلم - قوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ أي سائراً على الصدقة وهو مشعر بأنها صدقة الفرض لأن صدقة التطوع لا يبعث عليها السعاة وقال ابن القصار لما لقي الأليق أنها صدقة التطوع لأنه لا يظن بمولاه الصباية أنهم منعوا الفرض وتعقب بانهم ما منعوه كلهم جرداً ولا اعتادوا أما ابن جميل فقد قيل أنه كان منافقاً ثواب بعد ذلك كذا حكاه المصنف وجزم القاضي حسين في تعليقه أن فيه نزلة ومنهم من عاهد الله الآية انتفى والمشهد إنما نزلت في ثعلبة وأما خالد فكان منافقاً لا باجراً ما حيسه عن الزكاة وكذلك العباس لا اعتقاده ماسياً في التصريح به ولهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم خالد والعباس ولم يعزلهما بن جميل قوله فقيل منع ابن جميل الخ قائل ذلك عمر رضي الله عنه قال المحافظ وابن جميل لما وقف على اسمه في كتب الحديث قوله والعباس ع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ زاد ابن أبي الزناد عن أبيه عند أبي عبيد أن يعطوا الصدقة قال فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذنب عن اثنين العباس وخالد قوله ما ينقر ابن جميل الخ بكسر القاف أي ما يتكررا ويكره إلا أنه كان فقيراً فاغناه الله وهذا مما لا يكره ولا يصح أن يكون علة لكفران النعمة فيكون المراد به المقتضى على حده ولا عيب فيه غير أن سيوفهم - ب - من قول من ضرب الكتاب - ج - قال المحافظ وهذا السياق من باب تأكيد المذهب بما يشبه الذي ذكرناه اذ لم يكن له عذر إلا ما ذكر من أن الله اغناه فلا عذر له وفيه التعريض بكفران النعمة وتقريع بسوء الصنيع في مقابلة الأحسان قال العيني ناقلًا عن بعضهم كان ابن جميل منافقاً فسمع الزكاة فاستتابه الله تعالى بقوله وما تظنوا إلا أن أغناه الله ورؤيته من فضله فإن يتوبوا إليك خير مما يجمعون فقال استتابني ربى فتاب وصححت - ج - قوله فاغناه الله الخ وفي البخاري فاغناه الله ورؤيته قال المحافظ ناظرًا ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه نفسه لأنه كان سبباً لدخوله في الإسلام فاصبح غنياً بعد فقره بما أفاد الله على رسوله وإباح لأمته من الغنائم قوله قد احتبس الخ أي حبس قوله ادراعه الخ جمع درع قوله واعتاده الخ وفي البخاري وأعتد قال المحافظ بضم المثناة جمع عند يفتحين ووقع في رواية مسلم اعتاده وهو جمعة أيضاً قيل هو ما يعتد الرجل من الدواب السلاح وقيل الخيل خاصة يقال فرس عتيد أي صلب معد للركوب سيرة الوثوب أقوال قوله في سبيل الله الخ تؤول

بني  
بن  
بن

فهي على ومثلها معها ثم قال يا عمار ما شعرت ان عم الرجل صنو ابه **حل** ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب  
وقتيبة بن سعيد قال انما لك **ح** وحديثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله

هذه القصة على وجه واحد ان المعنى انه صلى الله عليه وسلم لم يقبل اخبار من اخبره بمنع خالد بن الوليد ان يملك بصرى بالمنع وانما نقلوه عنه بناء  
على ما فهموه ويكون قوله متظلمونه اي بنسبتكم اياه الى المنع وهو لم يمنع وكيف يمنع الفرض وقد تقوم بتجسس سلاحه وخيله ثانياً انهم ظنوا ان  
للتجارة فطالبع بركة قيمتها فاعلمهم عليه الصلاة والسلام انه لا زكاة عليه فيما حبس وهذا يحتاج لنقل خاص فيكون حجة لمن اسقط الزكاة عن  
الاموال المحبسة ولمن اوجبها في عرض التجارة ثالثاً ان كان نوى باخراجها من ملكه الزكاة عن ماله لان احداً لا صنف في سبيل الله وهم  
الجاهلون وهذا يقوله من يجيز اخراج القيم في الزكاة كالحنفية ومن يجيز التججيل كالشافعية كذا في الفهم - قوله فهي على ومثلها معها وفي صحيح  
البخاري فهي عليه صدقة ومثلها معها قال الحافظ في هذه الرواية (اي رواية البخاري) يكون صلى الله عليه وسلم ألزمه بتضعيف صدقته ليكون  
ارفع قدره وأنبه لذكره وانني للزعم عنه فالحنفية فهي صدقة ثابتة عليه سيصدق بها ويضيف اليها مثلها كرواً ودلت رواية مسلم على انه صلى الله  
عليه وسلم التزم باخراج ذلك عنه لقوله فهي على وفيه تنبيه على سبب ذلك وهو قوله ان العم صنو الاب تفصيلاً له وتشريعاً، وجمع بعضهم بين رواية  
علي ورواية عليه بان الاصل رواية علي ورواية عليه مثلها الا ان فيها زيادة هاء السكت حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصير وقيل معنى قوله علي اي هي  
عندي فمن لا نفي استسلط منه صدقة عامين وقد ورد ذلك صريحاً فيما اخرجه الترمذي وغيره من حديث علي وفي اسناده مقال في الدارقطني  
من طريق موسى بن طلحة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا كذا اجمعنا فتجملنا من العباس صدقة ماله سنتين هذا مرسل وروى الدارقطني ايضاً  
موصلاً يذكر طلحة فيه واسناده المرسل اصح وفي الدارقطني ايضاً من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عمر ساعياً فأتى العباس  
فاغلاظه فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان العباس قد اسلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل وفي اسناده ضعف واخرجه ايضاً هو الطبراني  
من حديث ابن رافع نحو هذا واسناده ضعيف ايضاً ومن حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم تجمل من العباس صدقة ماله سنتين  
وفي اسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف ولو ثبت لكان رافعاً للاشكال وليرجح به سياق رواية مسلم على بقية الروايات وفيه رد لقول من قال  
ان قصة التججيل انما وردت في وقت غير الوقت الذي بحث فيه عمر الأخذ بالصدقة وليس ثبوت هذه القصة في تججيل صدقة العباس ببعيد  
في النظر فبحر هذه الطرق والله اعلم، وقيل المعنى استسلط منه قدر صدقة عامين فأمر ان يقاس به من ذلك واستبعد ذلك بانه لو كان وقع  
لكان صلى الله عليه وسلم أعلم عمر بانه لا يطالب العباس وليس ببعيد، وما وقع عند ابن خزيمة في له بدل عليه فقال البيهقي الامر هنا بمعنى على  
لتنفق الروايات فان المخرج واحد وقيل معناها فهي له اي القدر الذي كان يراد منه ان يخرجها لانني التزمت عنه باخراجه وقيل انه اخرها عنه  
ذلك العام الى عام قابل فيكون عليه صدقة عامين قاله ابو عبيد وقيل انه كان استدان حتى فادى عتيلاً وغيره فصار من جملة الغارمين فساخ  
له اخذ الزكاة بهذا الاعتبار - كذا في الفهم - قوله عم الرجل صنو ابه اي مثل ابيه وفيه تعظيم حق العم - كذا في الشرح - قال العيني ومعنى صنو اب  
اصله واصل ابيه واحد واصل ذلك ان طلع النخلات من عرق واحد **باب زكاة الفطر** ويقال صدقة الفطر قال العلامة الزبيدي في  
في شرح الاحياء سميت بذلك لان وجوبها بدخول الفطر ويقال ايضاً زكاة الفطر بكسر الفاء وفي آخرها تاء كانهما من الفطرة التي هي المروءة بقوله تعالى  
فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا وقال ابن الرفعة بضم الفاء واستخرب والمعنى انما وجبت على الخلقة تركية للنفس وتنمية لعملها قال وكعب بن الجراح  
زكاة الفطر شهر رمضان كسجدة السهو للصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود لنقصان الصلاة وقال في المجموع يقال للمخرج فطرة بالكسر لا غير كذا في  
شرح المنهاج وفي كتب اصحابنا باب صدقة الفطر هكذا في الهداية ومختصر القدر وري والكذا المختار والمجمع ورتع في الوقاية والنقاية والاصلاح و  
الدرباب صدقة الفطر بزيادة التاء في آخره وعدة بعضهم من الحنابلة وقال الزبيدي الفطر لفظ اسلامي اصطلاح عليه الفقهاء كانه من الفطرة التي  
هي في النفوس الخلقة ام - يعني انها كلمة مولدة لا عربية ولا معربة بل هي اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية ووقع في القاموس انها عربية  
فاعترض عليه الشيخ ابن حجر المكي في شرح اللباب جلب عليه التكرار وقد تعرضت له في شرحي على القاموس واجبت عن سبب خلطه الحقائق الشرعية  
بالحقائق اللغوية في كتابه المذكور وليس هذا عمله ام - قلت وفي شرح القاموس وصرح الشهاب في شفاء العليل بانها من الديلج انما مراد  
الصاغاني من ذكره مستند كتابه على الجوهري بيان ان قول الفقهاء الفطر صاغ من بر على حذف المضاف اي صدقة الفطر فحذف المضاف اي قيمت  
الهاء في المضاف اليه لتدل على ذلك، قال الزبيدي والشيخ ابن حجر رحمه الله نسب اهل اللغة قاطبة الى الجهل مطلقاً وليت شعري اذا جهلت اهل  
اللغة فمن ذا الذي علم وهل الحقائق الشرعية الا فروع الحقائق اللغوية ام - ثواب المؤلف هذا الباب هنا هو المشهور عند المصنفين

## صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير

من الفقهاء ومنهم من خالف هذا الترتيب فذكره عقيب الصوم اعتباراً لترتيبه الطبيعي اذ هي تكون عقيب الصوم وهو كحط صاحب البسوط من اعتنا ولكن ذكر هذا الباب هنا اولى اذ هي عبادة مالية كالزكاة قال الشيخ اكل الدين فصدقة الفطر مناسبة بالزكاة والصوم اما بالزكاة فلا من الوظائف المالية مع انحطاط درجتها عن الزكاة واما بالصوم فباعتبار الترتيب الوجودي فان شرطها الفطر وهو بعد الصوم وقال صاحب النهاية وانما رجم هذا الترتيب لما ان المقصود هو المضاف لا المضاف اليه خصوصاً اذا كان مضافاً الى شرطه والصدقة عطية يراد بها المثوبة من الله سميت بها لان بما يظهر صدق الرغبة في تلك المثوبة كالصدق تظهر به رغبة الرجل في المرأة - ام - قلت انما كانت درجة صدقة الفطر منسوبة عن درجة الزكاة لان الزكاة ثبتت بالكتاب وصدقة الفطر ثبتت بالسنة فثبتت بالكتاب اعلى درجة مما ثبتت بالسنة وقوله مضافاً الى شرطه يشير الى ان هذه الاضافة من قبيل اضافة الشيء الى شرطه وفيه قول اخر انه من قبيل اضافة الشيء الى سببه والمختار الاول اذ لا شك ان الفطر ليس سبباً ولذا ذكر المحل ادى في الجوهري القول الثاني بصيغة التريض حيث قال هذا من اضافة الشيء الى شرطه كما في حجة الاسلام وقيل من اضافة الشيء الى سببه كما في حج البيت وعلوة الظهر وقال صاحب الجوهري ان نقل القول الاول وهو محال لان الحقيقة اضافة المحكم الى سببه وهو الرأس بدليل التعدد بعد الرأس وجعلها في الاصول عبادة فيها معنى المؤنة لانها وجبت بسبب الخير كما تجب منه ولذا لو شرط لها محال الاهلية فوجبت في مال الصبي المجنون خلافاً لما في قولهم فرضه ان نقل ابن المنذر الاجماع على فرضية زكاة الفطر لكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفرض على قاعدتهم في التفرقة وفي نقل الاجماع مع ذلك نظر لان ابراهيم بن علي بن ابي بكر بن كيسان كاهن قالان وجوبها نسخ واستدل لهما بما روى النسائي وغيره عن قيس بن سعد بن عباد قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر قبل ان تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا ونحن نفعله وتعتب بان في اسناده راوياً مجهولاً وعلى تقدير الصحة فلا دليل فيه على النسخ كاحتمال الاكتفاء بالامر الاول لان نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر ونقل المالكية عن اشهب انما سنة مؤكدة وهو قول بعض اهل الظاهر ابن الملب من الشافعية واولوا قوله فرض في الحديث بمحذ قد قال ابن دقيق العيد هو اصله في اللغة لكن نقل في عرف الشرع الى الوجوب فالجواب عليه في انتهى - وقال ابو عمر قوله فرض محتمل وجهين احدهما وهو الاظهر فرض محتمل واجب والاخر فرض محتمل قد ركا تقول فرض القاضي نفقة اليتيم اى قدرها والذي اذهب اليه ان لا يزال قوله فرض عن معنى الايجاب البديل الاجماع وذلك معدوم فان القول بانها غير واجبة شذوذ او في معنى الشذوذ ام قال الشيخ ابن الهمام وفي لفظ البخاري ومسلم في هذا الحديث انه عليه الصلوة والسلام امر بزكاة الفطر ومعنى لفظ فرض هو معنى امر ايجاب والامر الثابت يظني انما يفيد الوجوب فلا خلاف في المعنى فان الافتراض الذي يشترطه ليس على وجه يكفر جاحداً فهو معنى الوجوب الذي نقول به غاية الامران الفرض في اصطلاحهم اعتراف من الواجب في عرفنا فاطلوه على أحد جزأيه ومنه ما في المستدرك وصححه عن ابن عباس انه عليه الصلوة والسلام امر صاريحاً بطن مكة ينادي ان صدقة الفطر حتم واجب على كل مسلم صغير او كبير حر او مملوك الحديث فان قلت ينبغي ان يراد بالفرض ما هو عرفنا للاجماع على الوجوب فالجواب ان ذلك اذا نقل الاجماع متواتراً ليكون اجماعاً قطعياً وان يكون من ضروريات الدين كالحس عند كثير فاما اذا كان انما يظن الاجماع ظناً فلا - ولذا صرحوا بان منكر وجوبها لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى العرفي عندنا والله سبحانه وتعالى اعلم - ام - قوله زكاة الفطر الخ هذا اللفظ يشير الى كون صدقة الفطر زكاة فيشترط لها التصاق اللفظ وثبت ان قوله تعالى قد افهم من شركي نزل في زكاة الفطر فهذا ايضا يؤيد ما قلنا بل ادعى المحافظ انها داخله في عموم قوله تعالى واتوا الزكاة فبين صلى الله عليه وسلم تفاصيل ذلك وقول قيس بن عباد المأثور قريباً (فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا) ايضاً يهوى الى المعادلة بين الزكاة وصدقة الفطر والله اعلم - قال المحافظ واستدل بقوله زكاة الفطر من رمضان على ان وقت وجوبها غروب الشمس ليلة الفطر لانه وقت الفطر من رمضان وقيل وقت وجوبها طلوع الفجر من يوم العيد لان الليل ليس محلاً للصوم وانما يتبين الفطر الحقيقي بالاكل بعد طلوع الفجر والاول قول الثوري واحمد واسحق والشافعي في الجديد واحدى الرايتين عن مالك والثاني قول ابى حنيفة والليث والشافعي في القدير والراية الثانية عن مالك ويقويه قوله في بعض احاديث الباب امر بها ان تؤدى قبل خروج الناس الى الصلوة قال المازني قيل الخلاف يستثنى على ان قوله الفطر من رمضان الفطر المعتاد في سائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب او الفطر الطارئ بعد فيكون بطلوع الفجر قال ابن دقيق العيد الاستدلال بذلك لهذا الحكم ضعيف لان الاضافة الى الفطر لا تدل على وقت الوجوب بل تقتضي اضافة هذه الزكاة الى الفطر من رمضان واما وقت الوجوب فيطلب من آخره قوله صاعاً من تمر الخ ان مقصود صاعاً على التمييز اذ انه مفعول ثان ولم تختلف الطرق عن ابن عمر في الاقتصار على

اقوال العلماء وان صدقة الفطر فرض او واجب ارسنة



على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين حدثنا ابن نمير قال نا إلى ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة واللفظ له قال نا عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل عبد أو حر صغير أو كبير وحدثنا يحيى بن يحيى قال نا يزيد بن زريع نا عن نافع عن ابن عمر قال فرض النبي صلى الله عليه وسلم صدقة رمضان على الحر والعبد والذكر والأنثى صاعاً

هذين الشيئين إلا ما أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع فزاد الزبيب فاما السلت فهو يضمر المهمة وسكون اللام بعد هاء مثناة نزع من الشعير واما الزبيب فسيأتي ذكره في حديث أبي سعيد وأما حديث ابن عمر فقد حكم مسلم في كتاب التقييد على عبد العزيز فيه بالوهم كذا في الفهم - أما الكلام في تقدير الصاع والمد فقد تبسطه في كتاب الطهارة من هذا الشرح واما الحكمة في تقدير الفطرة بالصاع فقد كورة في حجة الله البالغة وشرح الأحياء للزبيدي ناقلاً عن القفال الشاشي فيراجح - قوله على كل حر أو عبد الخ قال الحافظ م ظاهر إخراج العبد عن نفسه ولم يقل به إلا داود فقال يجب على السيد أن يتكّن العبد من ألاكتساب لها كما يجب عليه أن يتكّن من الصلوة وخالفه أصحابه والناس واجتمعوا بحديث أبي هريرة مرفوعاً ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر أخرجه مسلم كما تقدم ومقتضاه أنها على السيد قال الطيبي جعل وجوب الفطرة على السيد كما لو وجب على العبد قال ابن المهام عند قول صاحب الهداية وشرط الحرية ليتحقق التملك إذا يملك المالك والمالك لا يملك لغيره الحر فلا يتحقق منه الركن وقول الشافعي أنها على العبد ويتحمله السيد ليس بذلك لأن المقصود الأصل من التكليف أن يصرف المكلف بنفس منفعة لما لك وهو الرب تعالى ابتلاء له لتظهر طاعته من عسيانه ولذا لا يتعلق ألا بفعل المكلف فإذا فرض كون المكلف لا يلزمه شرعاً صارت تلك المنفعة التي هي فيما نحن فيه فعل الإعطاء وإنما يلزم شخصاً آخر لزوم انتفاء الابتلاء الذي هو مقصود التكليف في حق ذلك المكلف وثبوت الفائدة بالنسبة إلى ذلك الآخر لا توقف على الإيجاب على الأول لأن الذي له ولاية الإيجاد والإعدام يمكن أن يكلف ابتلاء السيد بسبب عبيد مملوكة له من فضله فوجب لهذا الدليل العقل وهو لزوم انتفاء مقصود التكليف الأول أن يحمل ما ورد من لفظ "على" في نحو قوله "على كل حر وعبد" على معنى "عن" كقوله إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها - وهو كثير هذا ولم يجزئ شئ من ألفاظ الروايات بلفظ عن كيلاً ينافيه الدليل العقلي فكيف وفي بعض الروايات صرح به كما سيأتي في الباب - قوله ذكر أو أنثى الخ قال في الفهم ظاهره وجوبها على المرأة سواء كان لها زوج أم لا وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر - وقال مالك والشافعي والليث وأحمد والشافعي وجوبها على زوجها بالنفقة وفيه نظر - قوله من المسلمين الخ ثم تكلم العلماء فيه قال الشيخ في الأمان وقد اشتهرت هذه اللفظة من رواية مالك حتى قيل أنه تفرد بها قال أبو قلابة عبد الملك بن محمد ليس أحد يقول فيه من المسلمين غير مالك - وقال الترمذي بعد تحريجه له زاد مالك من المسلمين وقد مره غير واحد عن نافع عن ابن عمر ولم يقولوا فيه من المسلمين وتبعهما على ذلك القول جماعة قال الشيخ وليس بصحيح فقد تابع مالكاً على هذه اللفظة من الثقات سبعة منهم عمر بن نافع عند البخاري والضحاك بن عثمان عند مسلم قال الحافظ وفي الجملة ليس فيمن روى هذه الزيادة أحد مثل مالك، وبهذا احتج مالك والشافعي وأحمد وأبو ثور على أنه لا يجب صدقة الفطر على أحد من عبدة الكافر وهو قول سعيد بن المسيب والحسن ونسبه في الفهم إلى الجمهور وقال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه عليه أن يؤدي صدقة الفطر عن عبدة الكافر وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والشافعي وروى ذلك عن أبي هريرة وروى ابن المنذر من طريق ابن أبي عمير قال حدثني نافع أن ابن عمر (راوى حديث الباب) كان يخرج صدقة الفطر عن أهل بيته كلهم حرّهم وعبد هو صغيرهم وكبيرهم مسلمهم وكافرهم من الرقيق وهو أعرابي مراد ما رواه - وحمله ابن المنذر على أنه كان يعطى عن الكافر منهم تطوعاً وهذا خلاف الظاهر واحتج الحنفية ومن وافقهم بعموم قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبدة صدقة إلا صدقة الفطر قد تقدم وأجاب الآخرون بأن الخاص يقتضي على العام فعموم قوله في عبدة مخصوص بقوله من المسلمين - وقال الطحاوي قوله من المسلمين صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم أي فهو حال من قوله الناس في حديث الباب كما من قوله كل حر أو عبد فهي صفة لمن تجب عليه الصدقة لا لمن تجب عنه - وعلى في قوله على كل حر أو عبد "محمولة على معنى" كما تقدم ولكن يأباه رواية الضحاك الآتية في الباب بلفظ على كل نفس من المسلمين حر أو عبد أو رجل أو امرأة صغير أو كبير الحديث فان قوله على كل نفس من المسلمين لو كان على ظاهره فلا معنى لوجوبها على العبد أو الصغير وإن كان بمعنى عن كل نفس فيصير من المسلمين صفة من تجب لامن تجب عليه إلا أن يقال أنه على ظاهره ولا سلام صفة من تجب عليه وحمل وجوبها على السيد والولي كالوجوب على العبد والصغير توسعاً كما أشار إليه الطيبي، وقال القرطبي ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة من تجب عليه ولم يقصد فيه بيان من يخرجها عن نفسه من يخرجها عن غيره بل شمل الجميع وليزيد حديث أبي سعيد الآتي فإنه دال على أنهم كانوا يخرجون عن أنفسهم وعن غيرهم لقوله فيه عن كل صغير وكبير لكن لا بد من أن يكرت

قال الآخرة في أن صدقة الفطر تجب على العبد كما في قوله

من تمر أو صاعاً من شعير قال فعدل الناس به نصف صاع من بر حل ثلثاً قتيبة بن سعيد قال ناليث حرو  
حدثنا محمد بن ربح قال أنا الليث عن نافع بن عبد الله بن عمر قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر صاع  
من تمر أو صاع من شعير قال ابن عمر فجعل الناس عدله مدين من خنطة وحديثنا محمد بن رافع قال أنا ابن أبي  
قديك قال أنا الضحاك عن نافع بن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على كل  
نفس من المسلمين حر أو عبد أو رجل أو امرأة صغير أو كبير صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير حل ثلثاً يحيى بن يحيى  
قال قرأت على مالك عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا  
نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب،

بين الفخرج وبين الغير ملاسة كما بين الصغير ووليه والعبد وسيد والمرأة وذوها وقال الطيبي قوله من المسلمين حال من العبد ما عطف عليه  
وتزليلها على المعاني المذكورة أنها جاءت مزدوجة على التضاد للاستيعاب لا للتخصيص فيكون المعنى فرض على جميع الناس من المسلمين وأما كونها  
فيم وجبت على من وجبت فيعلم من نصوص أخر انتهى وقال العيني في المحنفة جواباً لآخران في صدقة الفطر نعتان أحدهما جعل الرأس المطلق سبباً  
وهو الرواية التي ليس فيها من المسلمين ولا يخرج من الرأس المسلم سبباً ولا تنافي في الأسباب كما عرفت كمالك ثبت بالشراء والهبة والوصية والصدقة  
والأرث فإذا امتنعت المزاومة وجب الجمع باجتماع واحد من المطلق والمقيد على سنته من غير حمل أحدهما على الآخر فيجاء بصدقة الفطر  
عن العبد الكافر بالنص المطلق وعن المسلم بالمقيد فان قلت إذا لم يحمل المطلق على المقيد أدى إلى إلغاء المقيد فان حكمه يفهم من المطلق فان  
حكم العبد المسلم يستفاد من إطلاق اسم العبد فلم يبق لذكر المقيد فائدة قلت ليس كذلك بل فيه فوائد وهي أن يكون المقيد دليلاً على الاستحباب  
والفضل أو على أنه عزيمية والمطلق رخصة أو على أنه أهم وأشرف حيث نص عليه بعد دخوله تحت الاسم المطلق كتخصيص صلوة الوسط وجبيل  
وميكايل عليهما السلام ودخولهما في مطلق الصلوات وفي مطلق اسم الملائكة وقد أمكن العمل بما واحتمال الفائدة قائم فلا يجوز إبطال صفة الإطلاق  
أم قال شيخنا المحمود قدس الله روحه والحاصل أن قوله من المسلمين لا يعتبر مفهوماً مخالفاً عندنا وأما النكتة في ذكر القيد في ما ذكره من  
التنبية على أنهم والأشرف - والله أعلم قوله فعدل الناس نصف صاع من بر أخ قال المحافظم أشار ابن عمر بقوله الناس إلى معاوية ومن  
تبعه وقد وقع ذلك صريحاً في حديث الأئيب عن نافع أخرجه الحميدي في مسنده عن سفيان بن عيينة حدثنا أيوب ونقطة صدقة الفطر صاع من  
شعير أو صاع من تمر قال ابن عمر فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع بر بصاع من شعير وهكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من وجه آخر  
عن سفيان وهو المعتمد وهو موافق لقول أبي سعيد ألا تبي بعداً وهو أصح منه وأما ما وقع عند أبي داود من طريق عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع  
قال فيه فلما كان عمر كثر الخنطة فجعل عمر نصف صاع خنطة مكان صاع من بر من تلك الأشياء فقد حكم مسلم في كتاب التمييز على عبادة  
فيه بالوهم وأوضح الرد عليه وقال ابن عبد البر قول ابن عيينة عندي أولى وزعم الطحاوي أن الذي عدل عن ذلك عمر ثور عثمان وغيرهما فأخرج  
عن يسار بن نمران عن عمر قال له أنا حلفت لا أعطى قوماً ثم يبدون فافعل فإذا رأيتني فعلت ذلك فاطعم عني عشرة مساكين لكل مسكين نصف صاع  
من خنطة أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ومن طريق أبي الأشعث قال خطبنا عثمان فقال أدوا زكاة الفطر مدين من خنطة - وسيأتي بقية  
الكلار على ذلك في شرح حديث أبي سعيد أن شاء الله - قوله صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أخ قال المحافظ هذا يقتضيه المغايرة بين الطعام  
وبين ما ذكره بعدة وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الخنطة وأنه اسم خاص به قال ويدل على ذلك ذكر الشعير وغيره من الأقوات الخنطة  
اعلاها فلولاً أنه أرادها بذلك لكان ذكرها عند التفصيل كغيرها من الأقوات ولا سيما حيث عطف عليها بحرف أو الفاصلة وقال هو وغيره  
وقد كانت لفظة الطعام تستعمل في الخنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل أذهب إلى سوق الطعام فهم منه سوق القمح وإذا غلب الثمر نزل اللفظ  
عليه لأن ما غلب استعمال اللفظ فيه كان خطوره عند الإطلاق أقرب انتهى وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد  
صاعاً من طعام حجة لمن قال صاعاً من طعام خنطة وهذا غلط منه وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم شرع ثم أورد طريق حفص بن ميسرة  
المذكورة في الباب الذي يلي هذا وهي ظاهرة فيما قال ونقطة كنا نخرج صاعاً من طعام وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر وأخير الطحاوي  
نحوه من طريق أخرى عن عياض وقال فيه ولا يخرج غيره قال وفيه قوله فلما جاء معاوية وجاءت السمراء دليل على أنها لم تكن قوتاً لهم قبل هذا فدل  
على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يتوهم أنها أخرجوا ما لم يكن موجوداً انتهى كلامه - قوله أرصاعاً من أقط أخ بفتح الهنزة وكسر القات في آخره طاء  
وهو لبن محضت يابس مستحيط طيز به وربما يسكن قائه في الشر فيقال بالهندية (بنيير) قوله أرصاعاً من زبيب أخ قال صاحب الهداية الفطرة نصف صاع

حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب قال نادى داود يعني ابن قيس عن عياض بن عبد الله عن ابى سعيد الخدري قال كنا نخرج اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حراً ومملوك صاعاً من طعام او صاعاً من اقط او صاعاً من شعير او صاعاً من تمر او صاعاً من زبيب فلم نزل نخرجه حتى قدم علينا معاوية بن ابى سفيان حاجاً او معتمراً فكلّم الناس على المنبر فكان فيما كلمه الناس ان قال انى ارى ان مدين من سمراء الشام تغل صاعاً من تمر فأخذ الناس بذلك قال ابو سعيد فاما انا فلا ازال أخرجه كما كنت أخرجه ابداً ما عشت وحدثني

من براود قتيق او سويق او زبيب او صاع من تمر او شعير وقاله ابو يوسف وعبد الزبيب بنزلة الشعير وهو رواية الحسن عن ابى حنيفة والاول رواية محمد عن ابى يوسف عن ابى حنيفة وهي رواية لجامع الصغير وفي الدر المختار وجهه لاي ابو يوسف ومحمد كالتمر وهو رواية عن الامام وصحها المحققون غيره وفي الحقائق والشرح لبلاية عن البرهان وبه يفتى ام - وفي رد المحتار قال في البحر ومحها ابو اليسر وبها المحقق في فتح المقدس من جهة الدليل وفي شرح النقاية والاولى ان يراعى في الزبيب القدر والقيمة ام - اى بان يكون نصف الصاع منه يساوى قيمة نصف صاع بسر حتى اذا الوصم من حيث القدر يصح من حيث قيمة البر لكن فيه ان الصاع من الزبيب منصرف عليه في الحديث الصحيح فلا تعتبر فيه القيمة انتهى ما في رد المحتار - قوله حتى قدم علينا معاوية الخ زاد ابن خزيمة وهو يوشد خليفة قوله ان مدين من سمراء الشام الخ اى القم الشافى الى الحافظ ولا يخفى

وكان ذلك اول ما ذكر الناس المدين وهذا يدل على وهن ما تقدم عن عمر عثمان الا ان يحمل على انه كان لم يطعم على ذلك من قصته ما قوله فأخذ الناس بذلك الخ اعلم ان مذهبنا لا يحل ما سمي مثل هذا الشافى في تقديره بالصاع في الحديث لا ذراعى يردى كل انسان مدين من تمر محمد بن اهل بلد وقال الليث مدين من تمر بمشام واربعة امداد من التمر والشعير ولا قط - وقال ابو حنيفة رم نصف صاع من تمر او دقيقه وهو مذهب كثير من الصحابة والتابعين

رضى الله عنهم كما فصل اسماءهم في عدة القارى قال الشيخ ابن الهمام وحدثنا الباب دليل لنا فانه صريح في موافقة الناس لمعاوية والناس اذ ذاك الصحابة والتابعون فلو كان عند احد من رسول الله صلى الله عليه وسلم تقدير الحنطة بصاع لم يسيك ولم يؤجل على رايه احد اذ لا يقول على الراى مع معارضة النص له فدل انه لم يحفظ احد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حضر خلافه ويلزمه ان ما ذكر ابو سعيد من قوله مع بعضهم من اخراج صاع من طعام لم يكن امر النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولا مع علمه انهم فعلوه على انه واجب بل امامهم علمه او مع وجوده وعلمه بان فعل البعض ذلك من باب الزيادة تطوعاً هذا بعد تسليم انهم كانوا يخرجون الحنطة في زمانه عليه السلام وهو ممنوع فقد روى ابن خزيمة في مختصر المسند الصحيح من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا التمر والزبيب والشعير ولم تكن الحنطة ام - قال الحافظ ومسلم من وجه اخر عن عياض عن ابى سعيد كنا نخرج من ثلثة اصناف صاعاً من تمر او صاعاً من اقط او صاعاً من شعير وكانه سكت عن الزبيب في هذه الرواية لقلته بالنسبة الى الثلاثة المذكورة وهذه الطرق كلها تدل على ان المراد بالطعام في

حديث ابى سعيد غير الحنطة فيحتمل ان تكون الذرة فانه المعروف عند اهل الحجاز الآن وهي قوت غالب لهم وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث ابى سعيد صاعاً من تمر صاعاً من سلت او ذرة ام - وقد تقدم ما عند البخارى عن ابى سعيد نفسه كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفطر صاعاً من طعام قال ابو سعيد وكان طعامنا يومئذ الشعير والزبيب والاقط والتمر فلو كانت الحنطة من طعامهم لزم ان يخرج لبادر الى ذكره قبل الكل اذ فيه صريح مستند في خلاف معاوية - وعلى هذا يلزم كون الطعام في حديثه الاول مراداً به الذرة او الكرم

لا الحنطة بخصوصها فيكون قوله صاعاً من شعير الخ بعد قوله صاعاً من طعام من باب عطفت الخاص على العام دعاء اليه وان كان خلاف الظاهر هذا الصحيح عنه ويلزمه كون المراد بقوله لا ازال أخرجه الخ لا ازال اخراج الصاع اى كنا نخرج ما ذكرته صاعاً وحين كثر هذا القوت الاخر فاما اخراج منه ايضاً ذلك القدر وحاصله في التحقيق انه لم يرد ذلك التقييم بل ان الواجب صاع غير انه اتفق ان مائة الاخراج في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان غير الحنطة وانه لو وقع الاخراج منها لخرج صاع قال ابن المنذر لا تعلم في القم خبراً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت الا الشئ اليسير منه فلما كثر في زمن الصحابة رأوا ان نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الائمة فغير جائز ان يعدل عن قوله الى قول مثلهم ثم اسند عن عثمان وعلى وابى هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وائمة اسماء بنت ابى بكر باسانيد صحيحة

انهم رأوا ان في زكاة الفطر نصف صاع من قم - انتهى - وهذا مذهبنا ذهب اليه الحنفية - قال الحافظ وكان الاشياء التي ثبتت ذكرها في حديث ابى سعيد لما كانت متساوية في مقدارها يخرج منها مع ما يتساوى في القيمة دل على ان المراد اخراج هذا المقدار من اى جنس كان فلا فرق بين الحنطة وغيرها هذه حجة الشافى ومن تبعه واما من جعله نصف صاع منها بدل صاع من شعير فقد فعل ذلك بالاجتهاد بناءً منه

انما قال العلماء في ان القدر الواجب في صدقة الفطر من التمر صاع او نصف صاع



عجل بن رافع قال نا عبد الرزاق عن معمر بن اسمعيل بن أمية قال أخبرني عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا عن كل صغير وكبير حر ومملوك من ثلاثة أصناف صاعاً من تمر صاعاً من اقط صاعاً من شعير فلم نزل نخرجه كذلك حتى كان مغوية فرأى أن مدين من بُر تعدل صاعاً من تمر على أن قيم ما عدل الحنطة متساوية وكانت الحنطة اذ ذاك غالية الثمن لكن لا يلزم على قولهم أن تعتبر القيمة في كل زمان فيختلف الحال ولا يضبط وروى الزوفي بعض الأحيان اخراج أصع من حنطة ويدل على انه خطأ ذلك ما روى جعفر الفريابي في كتاب صدقة الفطر أن ابن عباس لما كان أمير البصرة أمرهم باخراج زكاة الفطر وبين لهم انها صاع من تمر الى ان قال او نصف صاع من بُر قال فلما جاء على ورأى رخص اسعارهم قال اجعلوها صاعاً من كل فدل على انه كان ينظر الى القيمة في ذلك ونظر أبو سعيد الى الكيل، ام - ثريق بعد ذلك كله ما رواه أبو داود في الدارقطني في سننها وعبد الرزاق في مسنده من حديث ثعلبة بن شعير العدوي وقد اختلف فيه في الاسم والنسبة والمكان فالاول أهو ثعلبة بن أبي شعير وهو ثعلبة بن عبد الله بن أبي شعير وعبد الله بن ثعلبة بن شعير عن أبيه والثاني أهو العدوي او العدري قيل العدوي نسبة الى جده الأكبر عدري وقيل العدري وهو الصحيح ذكره في المغرب وغيره وقال أبو علي النسائي في تقييد المهمل العدري بضم الدال المعجمة وبالراء هو عبد الله بن ثعلبة بن شعير أبو محمد حليف بني زهر رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير والعدوي تصحيف احمد بن صالح والثالث أهو أدوا صدقة الفطر صاعاً من تمر وأقيم عن كل رأس أو هو صدقة الفطر صاع من بُر أو قير على كل اثنين قال في الامام ويمكن ان يحرف لفظ رأس الى اثنين ام - لكن تبعد رواية بين اثنين وهي من طرقه الصحيحة التي لا ريب فيها - طريق عبد الرزاق أخبرنا ابن جريم عن ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس قبل يوم الفطر بيومين فقال أدوا صاعاً من بُر أو قير بين اثنين أو صاعاً من تمر أو شعير عن كل حر وعبد صغير أو كبير وهذا سند صحيح - وما رواه الترمذي عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث منادياً ينادي في فجاج مكة الا ان صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر أو أنثى حر أو عبد صغير أو كبير مدين من قير أو صاع مما سواه من الطعام وقال حسن غريب - ام وهو مرسل فان ابن جريم فيه عن عمر بن شعيب ولم يسمع منه وهو حجة عندنا بعد ثبوت العدالة والامانة في المرسل - وما روى الدارقطني عن علي بن صالح عن ابن جريم عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر صائحا فصاح أن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم مدين من قير أو صاع من شعير أو تمر وأعلال ابن الجوزي له بعلي بن صالح قال ضعفه قال صاحب التقييد هذا خطأ منه لا نعلم احداً ضعفه لكنه غير مشهور الحال عند اهل حاتو وذكر غيره انه مكي معروف احد العباد وكنيته ابو الحسن وذكر جماعة روى عنه منهم الثوري ومقرب بن سليمان وذكر ابن جبان في كتاب الثقات وقال يعرف ام - فليقتضيه في الاالرسال وهو حجة بانفراده عند جمهور العلماء وعند الشافعي اذا اعتضد برسل آخر يروى من غير شيخوخ الآخر كان حجة وقد اعتضد بما قد متاه من حديث الترمذي وما رواه أبو داود والنسائي عن الحسن بن عمار انه خطب في آخر رمضان بالبصرة الى ان قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعاً من تمر أو شعير أو نصف صاع قير الحديث رواه ثقات مشهورون الا ان الحسن لم يسمع من ابن عباس فهو مرسل فانه بعث اهل الاصول ليعم فحو هذا - وما رواه أبو داود في مراسيله عن سعيد بن المسيب فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر مدين من حنطة ورواه الطحاوي قال حدثنا المزني حدثنا الشافعي عن يحيى بن حسان عن الليث بن سعد عن عقيل بن خالد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر مدين من حنطة قال في التقييد اسناده صحيح كالشمس وكونه مرسل لا يضر فانه مرسل سعيد ومراسيله حجة ام - وقيل الشافعي حديث مدين خطأ حمله البيهقي على معنى ان الاخبار الثابتة تدل على ان التعديل بمدين كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم واصله انه ربح غيره وان كان هو صحيحاً وهو ليس بلازم بل القدر اللازم ان من قال ذلك كعافية او حصة من قوت خطبته لم يكن عندنا علم من فرض النبي صلى الله عليه وسلم في الحنطة وليس يلزم من عدم علمنا ذلك عنه عليه السلام عدمه في الواقع نعم قد يكون مظنة ذلك لكن ليس بلازم ابته بل يجب البقاء مع عدمه ناله ينقل وجوده منه عليه السلام على وجه الصحة فيجب قبوله على انه لا يعد فان الاخبار تفيد ان فرضه في الحنطة كان بركة مرسال المنادي به وذلك انما يكون بعد النعم ومن الجائز غيبته في وقت النداء واشغله عند خصوصاً وهم لما كانوا فيها على جناح سفر آخذين في أهبة وما روى فيه ما يعلم الا انه انما هو واحد في مسند من طريق ابن المبارك عن ابن لهيعة عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها وعن عائشة قالت كنا نؤدى زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قير بالمد الذي يقتاتون به وحديث ابن لهيعة صالح ثبتاً بآيات سيما وهو من رواية امام عنه وهو ابن المبارك لو تنزلنا الى ثبوت الكاف في السمييات كان ثبوت الزيادة على مدين منقياً اذ لا يحكم بالوجوب مع الشك والله اعلم قوله عن معمر بن اسمعيل بن أمية الخ قال الترمذي هذا

قال أبو سعيد فاما أنا فلا زال أخرجه كذلك وحل شئ محمد بن رافع قال تابعه الرقاق قال أنا ابن جريح عن الخريش  
ابن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن عياض بن عبد الله بن أبي سرح عن أبي سعيد قال كنا نخرج زكاة الفطر من ثلاثة أصناف  
الأقط والتمر والشعير وحل شئ عمرو الناقد قال لنا حماد بن أسعيل عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله بن أبي  
سرح عن أبي سعيد الخدري أن معاوية لما جعل نصف الصاع من الحنطة عدل صاع من تمر أكثر ذلك أبو سعيد قال  
لا أخرج فيها إلا الذي كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من  
شعير أو صاعا من أقط وحل شئ يحيى بن يحيى قال أنا أبو خيثمة عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أمر بزيادة الفطران تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلوة وحل شئ محمد بن رافع قال أنا ابن أبي قديك  
قال أنا الضحاك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزيادة الفطران تؤدى قبل  
خروج الناس إلى الصلوة وحل شئ سويد بن سعيد قال نا حفص يعني ابن ميسرة الصنعاني عن زيد بن أسلم أن أبا صالح  
ذكوان أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حقها  
إلا إذا كان يوم القيامة صُفِّحت له صفاؤه من نار

ابن جريح  
عن الخريش

هذا الحديث ما استدركه الدارقطني على مسلم فقال خالف سعيد بن مسلمة معترفيه فرواه عن اسمعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب  
عن عياض قال الدارقطني والحديث محفوظ عن الحارث قلت وهذا الاستدراك ليس بلا ضرورة فإن اسمعيل بن أمية صحيح السماع عن عياض والله أعلم  
قوله عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب إلا يضم الدال المعجمة وباء الموحدة قاله النووي قوله لا أخرج فيها إلا الذي كنت أخرج في عهد  
فيه دلالة على أنه لو كان في الفطرة إلا التمر والشعير والأقط والزبيب في بعض روايات الطحاوي قال ولا يخرج غيره فظهر أنه إنما أكره على معارضة  
على إخراج المدين من التمر لأنه ما كان يعرف التمر - قال الحافظ رحمه الله وأخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما عن طريق ابن إسحق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان  
عن عياض بن عبد الله قال قال أبو سعيد وذكرنا عند صدقة رمضان فقال لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من تمر أو صاع  
حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط فقال له رجل من القوم أو مدين من تمر فقال لا تلك قيمة معاوية مطوية لا قبلها ولا عمل بها قال ابن خزيمة ذكر  
الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الروم وقوله فقال رجل إن دال على أن ذكر الحنطة في أول القصة خطأ إذ لو كان أبو سعيد أخبرنا  
كانوا يخرجون منها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا لما كان الرجل يقول له أو مدين من تمر وقد أشار أبو داود إلى رواية ابن إسحق هذه وقال  
أن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ قوله أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلوة الظاهر يقتضيه وجوب الأداء قبل صلوة العيد ولكنه محمول على الاستحباب  
وذلك ليحصل الفداء للفقراء في هذا اليوم ويستريحون عن الطرقات وتقع في حله إخراج ابن سعد عن ابن عمر قال أغنوم يعني المساكين عن طواف هذا اليوم  
وحل الخطأ الإجماع على هذا الاستحباب في معالي السنن لم يحك الترمذي فيه خلافا لما جازت قد يحا عليه تأخيرها عند نفيها خلافاً قال الشيخ عبد الدين العيني  
وقد ذكرنا فيما مضى أن وقت وجوب صلاة الفطر عند أبي حنيفة بطوارق الفجر يوم الفطر وهو قول الليث بن سعد مالك في رواية ابن القاسم ابن وهب غيرهما وفي رواية عند  
تجب بأخر جزء من ليلة الفطر أو من يوم الفطر وفي رواية أشهب تجب في يوم الفطر وهو قول الأوزاعي وأحمد بن حنبل والشافعي في الجديد كان قال في  
التقديم بغيره إنما تجب بطوارق فجر يوم الفطر وبه قال أبو ثور ومع هذا كله يستحب أن يخرجها قبل ذهابه إلى صلاة العيد دل عليه حديث الباب **باب**  
**أثم مانع الزكاة - قوله لا يؤدى منها حقها** الإجماع في وجوب الزكاة في المذكورات لأن العقاب إنما يكون على ترك واجب، وفي المراقبة قال  
التوربشتي الضمير للذهب والفضة دون لفظها إذ لم يرد بها الشيء المحقير بل وافية من الدنانير والدراهم وأما على تأويل الأموال ما عودا  
إلى الفضة فإنها أقرب ويعلم حال الذهب منها أيضا وقيل أراد كل واحدة منهما والذهب مؤنث لأنه يحسن العاير، وقد جاء الحديث على وفق المنزلة  
وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ واكتفى ببيان صاحبها عن بيان حال صاحب الذهب لأن  
الفضة أكثر انتفاعا في المعاملات من الذهب وأشهر في أثمان الأجناس ولذا أكتفى به في قوله عليه السلام وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة  
كذا في المراقبة - **قوله صفاؤه** له أن يتشديد لفاء أي جعلت الفضة ونحوها لصاحبها صفاؤه - **قوله صفاؤه** الإجماع صفة قال السيد جمال الدين  
وهي ما طبع عريضا وقرئت مرفوعا على أنه مفعول عام لم يتم فعله لقوله صفاؤه ومنصوبا على أنه مفعول ثان وفي الفعل ضمير الذهب والفضة  
وأنت إما بالتأويل السابق وإما على التطبيق بينه وبين المفعول الثاني الذي هو هو انتهى وهو كلام الطيبي بعينه **قوله** من نار أي يجعل له  
صفاؤه من نار يجعل الذهب والفضة صفاؤه من نار أي يجعل صفاؤه كأنها نار أو كأنها مأخوذة من نار يعني كأن صفاؤه الذهب والفضة لفظ



حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله أما إلى الجنة وأما إلى النار قيل يرسل الله فالأبل قال ولا صاحبها بل لا يؤدي  
منها حقها ومن حقها حلها يوم ووردها إلا إذا كان يوم القيامة بطم لها بقاء قرقر أو فرما كانت لا يفقد منها فصيلا  
واحدًا تطوء بأخفافها وتعصه بأقواها كلما مر عليه أو لاها ردة عليه أخراها

ويطول على بقية العاصين بقدر ذنوبهم وأما المؤمنون الكاملون فهم على بعضهم كركعى الفجر وأشار إليه بقوله عز وجل يوم نغير على  
الكافرين غير يسير كذا في المرقاة قوله حتى يقضى بين العباد الخ على بناء المفعول أى يحكم قال القارى وفيه إشارة إلى أنه في العذاب بقية  
الخلق في الحساب أم قال العراقى في شرح الترمذى يمكن أن يؤخذ منه أن مانع الزكاة آخر من يقضى فيه وأنه يعذب بما ذكر حتى يفرغ من القضاء  
بين الناس فيقضى فيه بالنار والجنة ويحتمل أن المراد حتى يشرع في القضاء بين الناس ويحجى القضاء فيه لما في أوائلهم وأواسطهم وآخرهم  
على ما يريد الله وهذا أظهر أم قال ولله في شرح التفسير قد يشير إلى الأول قوله في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ويقال إنما ذكر في  
معرض استيعاب ذلك اليوم بتعذيبه لجواز أن يكون القضاء فيه في آخر الناس وإن احتمل أن يكون فصل صريح في وسطه وأوله والله أعلم  
قوله فيرى الخ على صيغة المجهول من الرؤية أو الأراءة وقوله سبيله مفعول على الأول ومنصوب بالمفعول الثانى على الثانى وفي  
نسخة فيرى بالمعلوم من الرؤية أى هو سبيله قال النووى رحمه الله ضبطناه بضم الميم وفتحها ويرفع لام سبيله ونصبها وفيه إشارة إلى  
أنه مسلوب الاختيار يومئذ مقهور لا يقدر أن يروح إلى النار فضلاً عن الجنة حتى يعين له أحد السبلين قوله أما إلى الجنة الخ أن لم يكن  
له ذنب سواء وكان العذاب تكفيراً له قوله وأما إلى النار الخ أن كان على خلاف ذلك وفيه ردة على من يقول إن الآية مختصة بأهل الكتاب  
ويؤيده القاعدة الأصولية أن العبارة بعلم اللفظ لا بخصوص السبب مع أنه لا دلالة في الحديث على خلوده في النار قال شارح الأحياء وفي دخول المسلم  
في هذا الوعيد ردة على المرجئة حيث يقولون أنه لا يضرب مع الإسلام معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة والكتاب السنة مشحونتان بما يخالف قولهم  
اعتدوا عن ذلك بأن المراد به التحريم لينزج الناس عن المعصية وليس على حقيقته وظاهره وهو باطل ولو صح قولهم لا تقع الوثوق عما جاء به  
الشرائع واحتمل في كل منها ذلك وهذا يؤدي إلى هدم الشرائع وسقوط فائدتها - والله أعلم - قوله قيل يا رسول الله فالأبل الخ أى هذا حكم النقو  
فالأبل ما حكمها قوله لا يؤدي منها حقها الخ أى الواجب عليه فيها - قوله ومن حقها الخ أى المندوب ومن تبعيضية قال القارى وأعلم أن ذكره  
وقع استطراداً وما ينبغي أن يعتنى به من له مروءة لا تكون التعذيب يترتب عليه أيضاً لما هو مقدر من أن العذاب لا يكون إلا على ترك واجب  
فعل محرم اللهم إلا أن يحمل على وقت الخط أو حالة الاضطراب أو على وجوب صيانة العمال قوله حلها الخ قال النووى نفى الأمر عن اللغة المشهورة  
وحكى سكنها وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس قوله يوم ووردها الخ قيل الورد الأتيان إلى الماء ونزبه الأتيان إلى الماء فإن الأبل تأتى الماء  
في كل ثلاثة أو أربعة وربما تأتى في ثمانية قال الطبري ومعنى حلها يوم ووردها أن يستمر الباطن المارة وهذا مثل نفيه عليه الصلوة والسلام عن  
الجناد بالليل إذا كان يصوم بالنها ليحضرها الفقراء قال ابن بطال يريد حق الكرم والمواساة وشريف الأخلاق لأن ذلك فرض وقال أيضاً كانت  
عادة العرب التصديق باللبن على الماء فكان الضعفاء يرصدون ذلك منهم قال وأحق حقان فرض عين وغيره فالحلب من الحقوق التى هي من مكافئ  
الأخلاق وقال اسماعيل القاضي الحق المفترض هو الموصوف والمحدد وقد تحدث أمور لا تحجب فيها المواساة للضرورة التى تنزل من ضعيف  
مضطرب أو جائع أو عار أو ميت ليس له من يواريه فيجب حينئذ على من يمكنه المواساة التى تنزل بها هذه الضرورات قال ابن التين وقيل كان هذا  
قبل فرض الزكاة - قال المحافظم وقع عند أبي داود من حديث أبي هريرة قلنا يا رسول الله ما حقها قال أطلق فحلها وإعارة دلوها ومخبتها وحلبها  
على الماء وحمل عليها في سبيل الله - قوله بطم لها الخ أى التقي ذلك صاحب على وجه تلك الأبل قال القاضي قد جاء في رواية للبخارى بخط وجهه  
بأخفافها قال وهذا يقتضيه أنه ليس من شرط بطم كونه على الوجه وإنما هو اللغة بمعنى البسط والمد فقد يكون على وجه وقد يكون على ظهره ومنه  
سميت بطم مكة لأنبساطها، قوله بقاء قرقر الخ القاء الأرض الواسعة المستوية يعلوها ماء السماء والقرقر نفع القاتنين الأملس وقيل المستوى  
أيضا من الأرض الواسعة فيكون صفة مؤكدة، قوله أو فرما كانت الخ أى أكثر عدداً وأعظم سمناً وأقوى قوة، في شرح السنة يريد كمال حال الأبل  
التي وطئت صاحبها في القرة والسمن ليكون أثقل لوطنها - قال المحافظ لا تأكل عندنا على حالات مختلفة فتأتى على أحملها ليكون ذلك أنكى  
له لشفة ثقلها قوله فصيلاً واحداً الخ أى ولد الأبل قوله تطأه بأخفافها الخ أى تضربه وتدوسه الأبل بأرجلها - قوله وتعصه بأقواها الخ بنفخ  
العين أى تفرغه وتقطع جلده بأسنانه - قوله كلما مر عليه أو لاها ردة عليه أخراها الخ كذا في أصل مسلم كلما مررت عليه أو لاها ردت عليه  
أخوها، قال عياض قالوا هو تغيير وتصحيف وصوابه ما في الرواية التى بعد من طريق سهيل عن أبيه كلما مر عليه أخراها ردة عليه أو لاها وبهذا



في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله قال بقر والغنم قال ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدى منها حقها إلا إذا كان يوم القيمة يطعم بها بقاير قرقر لا يفقد منها شيئاً ليس فيها عقصاء ولا جلاء ولا عضباء تنطه بقرنها ونظوة باطلا فيها كلها مزرع عليه أولاهها رذ عليه آخرها في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قيل يا رسول الله قال الخيل قال الخيل ثلاثة هي لرجل وزر وهي لرجل ستر وهي لرجل أجر فاما التي هي له وزر فرجل ربطها رياءً وفخراً ونواء على أهل الإسلام فهي له وزر واما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقاها فهي له ستر واما التي هي له أجر فرجل

ينتظم الكلام وكذا وقع عند مسلم من حديث أبي ذر أيضاً وأقره النووي على هذا وحكاة القرطبي وأوضح وجه الرد بأنه إن ما يرد الأول الذي قد مر قبل واما الآخر فلم يرد بعد فلا يقال فيه رد - ثم أجاب بأنه يحتمل أن المعنى أن أول الماشية إذا وصلت إلى آخرها تمسح عليه تلاحت بها آخرها ثم إذا ارادت الأول الرجوع بدأت الأخرى بالرجوع فجاءت الأخرى أول حتى تنتهي إلى آخرها ولي وكذا وجهه الطيب فقال إن المعنى أن أولها إذا مرت على التتابع إلى أن تنتهي إلى الأخرى ثم ردت الأخرى من هذه الغاية وتبعها ما يليها إلى أن تنتهي أيضاً إلى الأولى والله أعلم كذا في الفهم فتأمل، قوله قال بقر والغنم أي كيف حال صاحبها قوله لا يفقد منها أي من فوائدها وصفاتها شيئاً وقال الطيب أي قرونها سليمة قوله ليس فيها عقصاء أي ملتوية القرنين وقوله جلاء أي التي لا قرن لها وقوله عضباء أي مكسورة القرن ونفي الثلاثة عبارة عن سلامة قرونها ليكون أجرح للمنطوق وظاهر الحديث أن هذه الصفات فيها معدومة في الحقيقة وإن كانت موجودة لها في الدنيا وظاهر البحث أن يعيد الله تعالى الأشياء على ما كانت عليه في الحالة الأولى كما هو مفهوم من الكتاب والسنة ولعله يخلقها أو كما كانت ثم يعطيها القرن ليكون سبباً للعدل به على وجه الشدة والله أعلم - قوله تنطه أي بفتح الطاء وتكر في القاموس نطه كمنعه وضربه أصابه بقرنه فقوله بقرنها أما تأكيداً وأما تجريد قوله ونظوة باطلاً فيها أي جمع ظلف قال النووي الظلف للبقر والغنم والظباء وهو المنشق من القوائم والحفت للبعير والقدم للأدى والحافر للفرس والبغل والحمار قوله الخيل ثلاثة أي قال الطيب جواب على أسلوب الحكم - وله توجيهان فعلى مذهب الشافعي معناه دع السؤال عن الرجوع إذ ليس فيه حق واجب ولكن أسئل عما يرجع من اقتنائها على صاحبها من المضرة والمنفعة وعلى مذهب أبي حنيفة معناه لأنه أل عاوجب فيها من الحقوق وحل بل أسئل عنه وعما يتصل بها من المنفعة والمضرة إلى صاحبها فإن قيل كيف يستدل بهذا الحديث على الرجوع قلت بعطف الرقاب على الظهور لأن المراد بالرقاب الذوات إذ ليس في الرقاب منفعة للغير كما في الظهور وبمفهوم الجواب الآتي في الخبر من قوله عليه الصلوة والسلام ما نزل على في الخبر شيء كذا في المرواة - قوله هي لرجل وزر أي ثقل واثم - قوله وهي لرجل ستر أي حاله في معيشته لحفظه عن الاحتياج والسؤال قاله أكثر أوسرله من النار كجانبه عليه ابن المماز في تقريره الماز في مسألة زكاة الخيل والله أعلم - قوله وهي لرجل أجر أي ثواب عظيم قوله فاما التي هي له وزر فرجل أي قال النووي هكذا هو في أكثر النسخ التي ودع في بعضها الذي وهو واضح وأظهر وعلى النسخة المشهورة لا يظهر أن يكون التقدير فخير لرجل ربطها قوله ربطها رياءً أي يرى الناس عظمتهم في ركوبه وحشمتهم ويفخر باللسان على من دونه من الناس يقال أنه يربى خيل كذا وكذا قوله ونواء على أهل الإسلام أي بكسر النون والمدا أي منازعة ومعاداة لهم والواو عطف أو كما هو الظاهر فإن هذه الأشياء قد تفرقت في الأشخاص وكل واحد منها مذكور على حدة قوله فهي له وزر أي على ذلك القصد والنية في جملة مؤكدة مشعرة باهتمام الشارع والتدبير عنه قوله ولما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم قال ابن الملك ليجاهد والصواب ما قاله الطيب من أنه لم يرد به الجهاد بل القيمة الصالحة إذ يلزم التكرار - وايضاً إذا الأدبه الجهاد فتكون له أجر فكيف يقال أنها له ستر وقال الطيب يعضد رواية غيره ورجل ربطها تنقياً وتعففاً - قوله حق الله في ظهورها أي بالعادية للركوب والفحل والحمل عليها في سبيل الله مثلاً - قوله ولا رقاها أي الظاهر أن الحق الثابت في رقاها ليس إلا الزكوة وأوله المانعون فقال الحافظ ابن حجر في قول المراد حسن ملكها وتعهد شيعها وريتها والشفقة عليها في الركوب وإنما خص رقاها بالذكر لأنها تستعار كثيراً في الحقوق اللازمة ومنه قوله تعالى فتحرير رقية وهذا جواب من لم يوجب الزكوة في الخيل وهو قول الجمهور وقيل المراد بالحق الزكوة وهو قول حماد وإلى حنيفة وخالفه صاحباه وفقهاه إلا مصار قال أبو عمر لا أعلم أحداً سبقه إلى ذلك ما - قلت ويؤيد القول الأول ما ساقى من طريق مهمل ولا ينس حق ظهورها وبطونها والله أعلم وقد تقدمت تحقيق زكاة الخيل في شرح قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة من أوائل كتاب الزكاة فليراجع واول السند في حديث الباب بأن المراد لم ينس شكر الله لأجل إباحة ظهورها وتقليد

ربطها في سبيل الله لاهل الاسلام في مخرج او روضة فما اكلت من ذلك المخرج او الروضة من شئ الا كتب له عدل ما اكلت  
 حسناً وكتب له عدل ارواها واولاها حسناً ولا تقطع طولها فاستثنت شرفاً او شرفين الا كتب الله له عدة آثارها  
 وارواها حسناً ولا مريمها صاحبها على نهر فشربت منه ولا يريد ان يسقيها الا كتب الله له عدل ما شربت حسناً قيل  
 يرسل الله فالحمد قال ما انزل على في الحرم شئ الا هذه الآية الفاذة الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن  
 يعمل مثقال ذرة شراً يره وحديثي يونس بن عبد الله على الصدقي قال اتنا عبد الله بن وهب قال حدثني هشام بن سعيد  
 عن زيد بن اسلم في هذا الاسناد بمجند حديث حفص بن عيسرة الى آخره غير انه قال ما من صاحب بل لا يؤدي حقها ولو قيل  
 منها حقها وذكر فيه لا يقدر منها فصلاً واحداً وقال يكوى بها جنباه وجهته وظهره وحديثي محمد بن عبد الملك الاموي  
 قال اتنا عبد العزيز بن المختار قال ناسهيل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب  
 كنز لا يؤدي زكوته الا احمى عليه في نار جهنم فيجعل صفائح فيكوى بها جنباه وجهته حتى يحكم الله بين عبادته في يوم كان  
 مقداره خمسين الف سنة ثم يرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار وما من صاحب بل لا يؤدي زكوتها الا يبط لها بقاع قرقر  
 رقابها وذلك الشكر يتأدى بالعارية والله اعلم - قوله ربطها في سبيل الله لاهل الاسلام فيه اشارة الى ان المراد به الجهاد فان نفعه متعل  
 الى اهل الاسلام قوله في مخرج او روضة الخ بفهم الميم وسكون الراءى مرعى في النهاية هو الارض الواسعة ذات نبات كثير يخرج فيها الدواب اي تخرج  
 واجار متعلق بربط وروضة عطف تفسير او الروضة اخض من السرى وفي نسخة المصايير بلفظ او قال بن الملك شك من الراوى قوله من شئ الخ اي من  
 العلف والا زهار قل اوكثر قوله حسناً الخ بالرفع نائب الفاعل ونصب عدم على نزع الخافض اي بعد ما ذكرنا وروى ابن ماجه من حديث تميم الدار  
 مرفوعاً من اربط ذريراً في سبيل الله ثم علفه بغيره كان له بكل حبة حسنة قوله بعد ارواها واولاها حسناً الخ لان بقاء حياتها مع ان صلها  
 قبل الاستحالة غالباً من مال صاحبها قوله ولا يقطع طولها الخ بكسر الطاء وفتح الواو ويقال طيلها بالياء كذا جاء في الموطأ - والطول والطيل حبلها  
 الطويل الذي شد احد طرفيه في يد الفرس والاخر في يد او غيره لتدور فيه وترعى من جوانبها ولا تنهيب لوجها قوله فاستثنت الخ قال ابو عبيد  
 الاستثنان ان يحضر الفرس وليس عليه فارس وقال غيره يستثنى في طولها يمرح فيه من النشاط وقال الجوهري هو ان يرفع يديه ويظهرهما معاً وقال غيره  
 ان يلج في عدوه مُقبلاً او مُدبراً قوله شرفاً او شرفين الخ بفهم الشين المجمة والراء وهو العالي من الارض وقيل المراد هنا طلقاً وطلقين وفي المراجعة  
 وناسمى شرفاً لان الدابة تعدو حتى تبلغ شرفاً من الارض اي مرتفعاً تنقف عند ذلك وقفة ثم تعدو ما بدا لها، قوله عدة آثارها وارواها الخ اي بعد  
 خطاها وارواها في تلك الحالة ولعله اراد بالروث هنا ما يشمل البول واسقطه للعلم به منه قوله على غيرها الخ بفهم الهاء وسكونها قوله ولا يريد  
 ان يسقيها الخ اي شرب الخيل منه والحال ان صاحبها لا ينوي ذلك قوله عدل ما شربت حسناً الخ قال الطبري فيه مبالغة في اعتداد الثواب لانه  
 اذا اعتبر ما تستقذره النفوس وتنفر عنه الطباع فكيف بغيرها وكذا اذا احتسب ما لا يهتبه له فيه وقد ورد انما لكل امرئ ما نوى فما بال ما اذا  
 احتساب فيه قال ابن الملك فالحاصل انه يجعل لما لكها جميع حركاتها وسكناتها وفضلاتها حسناً، قال الحافظ رحمه الله ان الانسان يؤجر على  
 التفاصيل التي تقوم في فعل الطاعة اذا قصد اصلها وان لم يقصد تلك التفاصيل قوله الا هذه الآية الفاذة الخ بالفاء وتشديد المجمة ستمها  
 جامعة لشمولها لجميع الانواع من طاعة ومعصية وسماها فاذة لانفرادها في معناها، قال النووي وفيه اشارة الى التمسك بالعموم ومعنى الحديث انزل  
 على فيها نص بعينها لكن نزلت هذه الآية العامة وقد يحتمل به من قال لا يجوز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم وانما كان يحكم بالوحى وبما جاء به من  
 القائلين بجواز الاجتهاد بانه لم يظهر له فيها شئ قوله فمن يعمل مثقال ذرة الخ اي مقدار غلة او ذرة من الهبلاء الطائر في الهواء قوله شراً يره الخ  
 فلو اعان احد على تركها يثاب ولو استعان بركوبها على فعل معصية يعاقب قوله ما من صاحب كنز الخ قال العيني م قال ابن سيدة الكنز اسم  
 للمال ولما يجر فيه وجهه كنوز - كنز يكثر كنزاً وكنز الشئ في الوعاء او الارض يكثره كنزاً غنزه في يد وفي المغيب الكنز اسم للمال المدفون  
 وقيل هو الذي لا يدري من كنزه وقال الطبري هو كل شئ مجموع بعضه الى بعض في بطن الارض كان او ظهرها وقال القرطبي اصله الضم الجمع  
 ولا يختص ذلك بالذهب والفضة الا يرى الى قوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم بخير ما يكثره المرء المرأة الصالحة اي يضمه لنفسه ويجمعه واعلم  
 ان الكنز المستحق عليه الوعيد كل مال لم تؤد زكوته وكل مال ادبت زكوته فليس بكنز وان كان تحت سبع ارضين رواه نافع عن ابن عمر وروى نحوه  
 عن ابن عباس وجابر وابى هريرة مرفوعاً ومرفوعاً عن عمر بن الخطاب اي مال ادبت زكوته فليس بكنز وان كان مدفوناً في الارض واي مال لم تؤد  
 زكوته فهو كنز يكوى به صاحبه وان كان على وجه الارض وقال الثوري عن ابى حصين عن ابى الضمخ عن جعدة بن هبيرة عن علي رضي الله عنه قال

كأوفى ما كانت تسأل عليه كلها مضى عليه آخرها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين  
 الف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب غنم لا يؤدى زكواتها إلا يطرح لها بقاع قرقر كأوفى ما كانت فتكوة  
 بأظلافها وتنطيه بقرونها ليس فيها عصفار ولا جملاء كلها مضى عليه آخرها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين  
 عباده في يوم كان مقداره خمسين الف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار قال سهيل ولا أدري  
 أذكر البقر أم لا قالوا فأنجيل بن رسول الله قال النخيل في نواصيها أو قال النخيل معقود في نواصيها قال سهيل أنا أشك الخبير  
 إلى يوم القيامة النخيل ثلاثة فمنه لرجل أجر ولرجل ستر ولرجل وزر فاما التي هي له أجر فالرجل يتخذها في سبيل الله  
 ويُعيدُها له فلا تُغيب شيئا في بطونها إلا كتب الله له بها أجرًا ولو  
 سقاها من نهر كان له بكل قطرة تُغيبها في بطونها أجر حتى ذكر الأجر في أموالها وأولادها ولواستنتت شرفا أو شرفين كتب  
 له بكل خطوة تخطوها أجر واما الذي هي له ستر فالرجل يتخذها تكميلاً ولا ينسئ حق ظهورها وبطونها في عسرها  
 ويسرها واما الذي هي عليه وزر فالذي يتخذها أشرا وبطرا ويد خاورياً الناس فذلك الذي هو عليه وزر قالوا فالجمل  
 يا رسول الله قال ما أنزل الله على فيها شيئا إلا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن يغفل مثقال ذرة خيرا يره ومن يحمل  
 مثقال ذرة شرا يره حل ثنا قتبية بن سعيد قال ناعبد العزيز يحيى الدبري عن سهيل بهذا الاسناد وساق الحديث  
 وحل ثنيه محمد بن عبد الله بن بزيع قال ناي بن زيد بن زريع قال ناي بن القاسم قال ناي بن القاسم قال ناي بن القاسم  
 وقال بدل عصفاء عضباء وقال فيكوى بها جنبه وظهره ولم يذكر جبينه حل ثني هرون بن سعيد لا يلي قال ناي بن وهب  
 قال أخبرني عمرو بن الحارث ان بكرا حدثه عن ذكوان عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال اذا لم يؤد المردحوا لله

اربعة آلاف فما دونها نفقة فما كان أكثر من ذلك فهو كثر وهذا غريب وقيل هو ما فضل من المال من حاجة صاحبه اليه قال النووي واتفق ائمة  
افتوى على القول الاول وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب كثر لا يؤدى زكوته وذكر عقابه وفي الحديث الآخر من كان عند مال فلم يؤد زكوته مثل  
له شجاقا اقصر وفي آخره فيقول انا اترك وقال ابن عبد البر والجمهور على ان الكثر المذموم ما لم يؤد زكوته وقال ولو خالف في ذلك الاطاعة من اهل الزهد  
كل ذي ذر - وسيأتي ما ذهب اليه من ذلك بعد باب ان شاء الله تعالى قوله تستن عليه الخ تقدم تفسير الاستئذان في شرح اول حاشية الباب قوله وتخطيه  
بقوله فما الخ قال الحافظ وفي الحديث ان الله يحب البها ثمر لحائب بها مانع الزكوة وفي ذلك معاملة له بنقيض قصد لانه قصد منع حق الله منها وهو لا يتقاضي  
ولا يتقاضي بما يمنعه منها فكان ما قصد الانتفاع به اضرا لا شيئا عليه والحكمة في كونها تعاد كلها مع ان حق الله فيها انما هو في بعضها لان الحق في جميع المال  
غير متاخر وكان المال لما اخرج زكوته غير مطهر قوله الخيل معقود في نواصيها الخ قال العيني قوله معقود مرفوع على انه خبر المبتدأ المخبر وهو قوله الخيل  
والجملة خبر المبتدأ الاول ومعنى قوله معقود ملازم لها كانه معقود فيها وهو من باب الاستعارة المكنية لان الخير ليس بحسوس حتى تعتد عليه الناصية  
ولكنهم يدخلون المعقول في جنس المحسوس ويحكمون عليه بما يحكم على المحسوس مبالغة في اللزوم والنوامي جمع ناصية وهي قصاص الشعر وهو الشعر  
المسترسل على الجهة وخصل النواصي بالذكر لان العرب تقول غالباً فلان مبارك الناصية فيكنى بها عن الانسان وقوله الخيل الى آخره لفظه عام و  
المراد به الخصوص لانه لم يرد الا بعض الخيل بدليل قوله الخيل الثلاثة ام - فقد روى احمد من حديث اسماء بنت زيد مرفوعا الخيل في نواصيها  
الخيل معقودا بدءا الى يوم القيامة فمن ربطها عدة في سبيل الله وانفق عليها احتسابا كان شيعها وجوعها ورقا وطمعها وارواشها وابوالها فلا حاقا  
في موازينه يوم القيامة الحديث وقد جاء تفسير الخير في الحديث الآخر الصحيح الاجر والمغرم فبين انه اراد الخيل الغازية في سبيل الله لانها على كل  
وجوهها ويحتمل ان يكون المراد هنا جنس الخيل اي انما يصدق ان يكون فيها الخير فاما من ان ربطها لعل غير صالح فحصول الورد لطرياق ذلك الاما لما حاشي  
قال عياض رم في هذا الحديث مع وجيز لفظه من البلاغة والعدوثة ما لا يريد عليه في الحسن مع الجناس السهل الذي بين الخيل والخير  
قال الخطابي وفيه اشارة الى ان المال الذي يكتسب باخذ الخيل من خير وجوه الاموال والطيبات والعرب تسمى المال خيرا كما في قوله تعالى  
ان ترك خيرا الوصية وقال ابن عبد البر فيه اشارة الى تفضيل الخيل على غيرها من الدواب لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم في شيء غيرها  
مثل هذا القول وفي النساء عن انس بن مالك لم يكن شيء احب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الخيل قال النووي وفيه دليل على بقاء الاما  
والجهاد الى يوم القيامة والمراد قبيل القيامة بيسير اي حتى تأتي الريم الطيبة من قبل اليمن تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة كما ثبت في الصحيح  
قوله يتخذها اشرا ويطرها الخ الاشر بفقر المهنة والشين هو المرح والنجاج واما البطرفا الطغيان عند الحق واما البذر فبفتح الباء والذال المعجمة

او الصدقة في ابله وساق الحديث بنحو حديث سهيل عن ابيه حدثنا اسحق بن ابراهيم قال اتانا عبد الرزاق وحدثني محمد بن رافع واللفظ له قال اتانا ابن جريح قال خبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله الانصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من صاحب ابل لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قط وقعد لها بقايم قرقر تنطى بقر ونمها وتطو بقر ونمها ولا صاحب بقر لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قد لها بقايم قرقر تنطى بقر ونمها وتطو بقر ونمها ولا صاحب بقر لا يفعل فيها حقها الا جاء يوم القيمة اكثر ما كانت قد لها بقايم قرقر تنطى بقر ونمها وتطو بقر ونمها ليس فيها جماء ولا منكسر قرنها ولا صاحب كنز لا يفعل فيه حقها الا جاء كنز يوم القيمة شجاعا اقرع يتبعه فاتحاه فاذا اتاه فرمته فيناديه خذ كنزك الذي خبأته فاناعنه غنى فاذا رأى ان لا يل منه سلك يد في فيه فيقضمها قضم الفحل قال ابو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول هذا القول ثرسا لنا جابر بن عبد الله عز ذلك فقال مثل قول عبيد بن عمير وقال ابو الزبير سمعت عبيد بن عمير يقول قال رجل لرسول الله ما حق الابل قال حلبها على الماء واعارة دلوها واعارة فحلها ومنحتها وحل عليها في سبيل الله حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا ابى قال اتانا عبد الملك عن ابى الزبير عن

وهو بمنى الاشهر والبطر قوله اكثر ما كانت قطا من معنى قط الدهر اى في ما مضى من الزمان قال النوى وفي قط لغات حكاهن الجوهري في الفصحى المشهورة قط مفتوحة القاف مشددة الطاء قال الكسائي كانت قطط بضم الحروف الثلاثة فاسكن الثاني ثرا دغم والثانية قط بضم القاف تتبع الضمة الضمة كقولك مديا هذا والثالثة قط بضم القاف وتخفيف الطاء والرابعة قط بضم القاف الطاء المخففة وهي قليلة هذا اذا كانت بمعنى الدهر فاما التي بمعنى حسب وهو لا كتفاه فمفتوحة ساكنة الطاء تقول رأيت مرة فقط فان اضفت قلت قطك هذا الشيء اى حسبك وقطى وقطى وقطه وقطاه قوله وقعد لها بقايم بضم القاف والعين والضمير للصاحب قوله ليس فيها جماء الا بفتح الجيم وتشديد الميم هي التي لا قرن لها، قوله شجاعا اقرع اى صير ماله على صورة شجاع وهو بضم الجيم ثرجيم الحية الذكر وقيل الذي يقوم على ذنبه ويواش الفارس ولا قرع الذي تفرع رأسه اى تمتط لكثرة سمه وفي كتاب ابى عبيد متى اقرع لان شعر رأسه يتمتع بجمعه السم فيه وتعبه القراز بان الحية لا شعر برأسها فلعله يذهب جلد رأسه وفي تهذيب الازهر سقى اقرع لانه يقرى السم ويجمعه في رأسه حتى تمتط فروة رأسه وقال القرطبي الاقرع من الحيات الذي ابيض رأسه من السم ومن الناس الذي لا شعر برأسه كذا في الفهرست وقال السدي ولعل ذلك اى مثله شجاعا في بعض الاحوال وما سبق من قوله صفحت له صفائح في حال اخرى فلامنا فاة ام - وقال الشيخ العاروف ولما الله الدهوى قدس الله روحه السبب الباعث على كون جزاء مانع الزكاة على هذه الصفة شيئا من احداهما اصل والثاني كالمؤكد له وذلك انه كما ان الصورة الذهنية تجلب صورة اخرى كسلسلة اثار النفس الحالب بعضها بعضا وكما ان حضور صورة متضات في الذهب يستدعى حضور صورة متضات اخرى كالبؤة والابوة وكما ان امتلاء اثار المعنى به ولوران بخاره في القوى الفكرية يميز النفس لمشاهدة صور النساء في الحلم وكما ان امتلاء الالوعية بمخاطرة طمان يميز في النفس صور الاشياء المؤدية الهائلة كالفيل مثلا فكذا تلك المدارك تقتضيه بطبيعتها اذا افيضت قوة مثالية على النفس ان يمثّل بخلها بالاموال ظاهرة ساطعات وان يجب ذلك تمثّل ما بخل به وتعلق في حفظه وامتثلت قواه الفكرية به ايضا ظاهرة اساقا يتألم منه حسب ما جرت سنة الله ان يتألم منها بذلك فمن الذهب والفضة الكلى ومن الابل والوطأ والعرض على هذا القياس ولما كانت الملا الا على علمت ذلك وانعقد فيهم وجوب الزكاة عليهم وتمثّل عند هم تأذى النفوس البشرية بما كان ذلك مبعدا لفيضات هذه الصورة في وسط الحشر والفرق بين تمثله شجاعا وتمثله صفاغرات الاول فيما يغلب عليه حب المال اجمالا فيتمثّل في نفسه صورة المال شيئا واحدا ويتمثّل احاطتها بالنفس تطوقا وتأذى النفس بها بلسع الحية البتة في السم قصه الغايات والثاني فيما يغلب عليه حب الدهر والدم والذات بغيرها وباعيا غايتها في حفظها وتمتلا قواه الفكرية بصورها فتمثّل تلك الصور كاملة تامة مؤلمة انتهى قوله خذ كنزك الذي اقرع فائدة هذا القول الحسرة والزيادة في التعذيب حيث لا ينفعه الندم قال الطبري وفيه نوع من الحكم لمزيد غصته وهمه لانه شره من حيث كان يروج خيرا قوله سلك يد اى معناه ادخل قوله فيقضمها قضم الفحل اى بضم الصاد يقال قضمته الدابة شعيرها بكر الصاد تقضمه بفتحها اذا اكثته وانما خضر اليد بالقضم لان المانع الكاثر يكتسب المال بيديه قوله ومنحتها اى قال اهل اللغة المنفعة ضربان احدهما ان يعطى الانسان اخو شيئا هبة وهذا النوع يكون في الحيوان والارض والاشياء وغير ذلك الثاني ان المنفعة ناقة او بقرعة او شاة ينتفع بلبنها وبرها وصوفها وشعرها زمانا ثم يردّها ويقال منحه يمنحه بفتح النون في المضارع وكسر ها فاما حلبها يوم وودها ففيه رفق بالماشية وبالمساكين لانه أهون على الماشية وارفق بها واوسع عليها من حلبها في المنازل وهو اسهل على المساكين وامكن في وصولهم



باب أرضاء السُّعَاة

باب تخليط عقوبة من لا يؤدي الزكاة

جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من حَسَبٍ أبى ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها إلا أُقْعِدَ لها يوم القيامة بقليق قرقرة قطرة ذات الظلعت بظلفها وتنطه ذات القرن بقرنها ليس فيها يوم مثل جِئَاء ولا مكسورة القرن قلنا يا رسول الله وما حقها قال أطراق فحلها وإعارة دولوها ومنيعتها وحلبها على الماء وتخل عليها في سبيل الله ولا من صاحب كل لا يؤدي زكوة إلا تحول يوم القيامة شجاعة أقرع يتبع صاحبته حيثما ذهب وهو يقر منه ويقال هذا مالك الذي كنت تبخل به فإذا رأى أنه لا بد منه أدخل يده في فيه فجعل يقطمها كما يقطم الفحل حُلْ شَنَا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري قال نا عبد الواحد بن زياد قال نا محمد بن أبي اسمعيل قال نا عبد الرحمن بن هلال العبسي عن جابر بن عبد الله قال جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ان أناساً من المصدين يا توننا فيظلموننا قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضوا مصدقيكم قال جابر ما صدر عن مصدق منذ سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا هو عن راض حل شَنَا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عبد الرحيم بن سليمان ح وحدثنا محمد بن بشار قال نا يحيى بن سعيد ح وحدثنا اسحق قال نا أبو أسامة كملهم عن محمد بن أبي اسمعيل بهذا الاسناد نحوه وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا وكيع قال نا الأعمش عن المعمر بن ابن سويد عن أبي ذر قال انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فلما رأيته قال هم الأَخْسَرُونَ وريت الكعبة قال فحدثت حتى جلست فلما اتقار أن قمت فقلت يا رسول الله فلك ابني وأقي من هم قال هم الأَكْثَرُونَ

### أَمْوَالُ الْأَمَنِ وَمَالُ

إلى موضع الحلب ليواسوا والله أعلم كذا في الشرح - قال المازي يحتمل أن يكون هذا الحق في موضع تتعين فيه المواساة قال القاضي هذا اللفظ صريح في أن هذا الحق غير الزكاة قال ولعل هذا كان قبل وجوب الزكاة وقد اختلف السلف في معنى قول الله تعالى وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُورِ فقال الجمهور المراد به الزكاة وأنه ليس في المال حق سوى الزكاة وأما ما جاء غير ذلك فعلى وجه التنبه ومكارم الأخلاق وكان الآية اخبار عن وصف قوم اتنى عليهم بحسن الكرمية فلا يفتقر الوجوب كما لا يقتضيه قوله تعالى كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ وقال بعضهم منسوخة بالزكاة وإن كان لفظه لفظ خبر فعناء امرئ قال وذبح جماعة منهم الشعبي والحنن وطائوس وعطاء ومسروق وغيرهم إلى أنها محكمة وإن في المال حق سوى الزكاة من فك الأسير وإطعام المضطر والمواساة في العسر وصلة القرابة والله أعلم **باب أرضاء السُّعَاة** - قوله ان أناساً من المصدين الخ تخفيف الصاد هو السُّعَاة العالمون على الصدقات قوله فيظلموننا الخ أي في زعم القائلين كما سيأتي قوله ارضوا مصدقيكم أي ببذل الواجب وملاطفتهم وتلقينهم بالترحيب وترك مشاقمتهم - زاد في رواية أبي داود قالوا يا رسول الله وإن ظلمونا قال ارضوا مصدقيكم وإن ظلمتم على بنا المجبول أي وإن اعتقدت أنكم مظلومون بسبب حكمكم أموالكم ولم يرد انهم وإن كانوا مظلومين حقيقة يجب ارضاء وهو بل المراد أنه يستحب ارضاء وهو وإن كانوا مظلومين لقوله صلى الله عليه وسلم فان تمارزوا كوتروا وهو قال الطبري كان لفظه ان الشرطية هنا تدل على الغرض من التماسه لا على الحقيقة فانهم كانوا أعمال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن المعلوم أنه صلى الله عليه وسلم لا يستعمل ظالماً، قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس سره روحه ثومت الحاجة إلى وصية الناس أن يؤديوا الصدقة إلى المصلحة بخاتمة نفس وفيها قوله صلى الله عليه وسلم إذا تكرر المصدق فليصدقكم وهو عنكم راض، وذلك لتحقيق المصلحة المراجعة إلى النفس أراد أن يبيّن باب اعتذارهم في المنع بالجور وهو قوله صلى الله عليه وسلم فان عدوا فلا تفهم وإن ظلموا فعليها ولا اختلاف بين هذا الحديث وبين قوله صلى الله عليه وسلم فليس مثل فوقها فلا يعط إذا الجور نوعان نوع أظهر المنع حكمه وفيه لا يعط ونوع فيه للاجتهاد مسامحة وللظنون تعارض وفيه سد باب الاعتذار ومست الحاجة أيضاً إلى وصية المصدق أن لا يعتدى في أخذ الصدقة وإن يتيق كراؤهم لهم وإن لا ينفذ ليحقق الانصاف وتتوفر المقاصد **باب تخليط عقوبة من لا يؤدي الزكاة** - قوله عن المعمر بن سويد نا العين الملهمة قوله انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم الخ ووصلت إليه قوله هم الأَخْسَرُونَ في المال هم الأَكْثَرُونَ وخسارة في المال قال ابن الملك هم ضير عن غير مذكور لكن يأتي تفسيره وهو قوله هم الأَكْثَرُونَ - قوله وريت الكعبة الخ تسمية سب المقام وفيه جواز الحلف بغير تخليف بل هو مستحب إذا كان فيه مصلحة كتوكيد أمر وتحقيقه زلفى المجازعة وقد كثرت الأحاديث العجيبة في حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا النوع لهذا المعنى قوله فلما اتقار الخ أي لم يكن القرار والثبات حقيقاً وسأته قوله فداك ابني وأقي قال القاري بغير الفاء لأنه ما من خبر بغير الدعاء ويحتمل كسر الفاء والقصر لكثرة الاستعمال أي يفديك ابني وأقي وهما آخر الأشياء عندى قوله الأَمَنِ قال أبو الطيب يقال قال بيده أي أشار وقال بيده أي أخذ وقال برجله أي ضرب وقال بالماء على يده أي صبّه وقال بثوبه أي رفعه فيطلق القول على جميع الأفعال أساغاً وقال في

هكذا وهكذا من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله وقليل ما هم من صاحب بل ولا بقرو ولا غم لا يؤدى زكواتها الا جاءت يوم القيمة اعظم ما كانت واسمته تنطه بقرنها وتطوه باطلاقها كلها فنذرت آخرها عادت عليه اولها حتى يقضيه بين الناس حل شاة ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو معاوية عن الاعمش عن المعمر عن رعن الى ذر قال انتهيت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو جالس في ظل الكعبة فذكر نحو حديث وكيع غير انه قال والذي نفسي بيده ما على الارض رجل يموت فيدع ابلا او بقرا او غنما لم يؤد زكواتها حل شاة عبد الرحمن بن سلام الجمحي قال نا الربيع يعني ابن مسلم عن محمد بن زياد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما يسرني ان لي احدا ذهباً تأتى على ثلاثة وعندي منه دينار الا ديناراً رسده لدين علي حل شاة محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت ابا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حل شاة ابو بكر بن ابي شيبة ويحيى بن يحيى و ابن مزيروا ابو كريب كلهم عن ابي معاوية قال يحيى انا ابو معاوية عن الاعمش عن زيد بن وهب عن ابي ذر قال كنت

الحديث يعني اشارة بانه اشارة مثل هذه الاشارة ومن بيان الاشارة قوله هكذا وهكذا الخ ثلاث مرات والمراد بالثلاث الجمع لانه اقل مرات الجمع قال النووي فيه الحديث على الصدقة في وجه الخير وانه لا يقتصر على نوع من وجه البر بل ينفع في كل وجه من وجه الخير كخصر قوله من بين يديه ومن خلفه الخ بيان للاشارة واشتملت هذه الرواية على الجهات الاربع وتبين من الخصال في كل منها ممكن لكن حذف لندوره وقد فسر بعضهم الانفاق من وراء الوصية وليس قيماً فيه بل قد يقصد الصحيح الاخفاء فيدفع لمن وراءه ما لا يعطيه من هو امامه قوله وقليل ما هم من مبتدأ وقيل خبره وما زائدة مؤكدة للقلية اي المستثنون قليل او من يفعل ذلك قليل وهو مقتبس من قوله تعالى اِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قَلِيلٌ مَّا هُمْ وايما الى قوله تعالى وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ واشارة الى افضلية الفقر لانه طريق اسلم والله اعلم قوله كلما نفذت الخ قال النووي هكذا ضبطناه نفذت بالدال المهملة ونفذت بالذال المعجمة وفتح الفاء وكلاهما صحيح قوله ما يسرني الخ اي ما يحبني ولا يحصل لي سر به قوله ان لي احدا الخ اُخذ بصفتين جبل معروف بالمدينة وفي رواية الى شهاب عن الاعمش عند البخاري في الاستيذان فلما ابصر احداً قال ما احب اني تحوّل لي ذهباً يمكث عندي منه دينار ففوق ثلاث وفي بعض الروايات مثل احداً ذهباً قال الحافظ ويمكن الجمع بين قوله مثل احداً وبين قوله تحوّل لي احداً يحمل المثلية على شيء يكون وزنه من الذهب وزن احداً والتحويل على انه اذا انقلب ذهباً كان قدر وزنه ايضاً - قوله تأتى على ثلاثة الخ اي ليلة ثلاثة قيل وانما قيد بالثلاث لانه لا يتهاى تقريظ قد راى من الناس في اتل منها غالباً ويعكر عليه روايته يوم ليلة فالاولى ان يقال الثلاثة اقصى ما يحتاج اليه في تفرقة مثل ذلك والواحدة اقل ما يمكن قوله الا ديناراً الخ بالرفع - والنصب الرفع جائز لان المستثنى منه مطلق عام والمستثنى مقيد خاص فاتجه النصب وتوجيه الرفع على ما قاله الطيبي ان المستثنى منه في حيز النفي اي كسرتي ان لا يبقى منه دينار الا ديناراً قوله ارسده لدين الخ اي اعده واحفظه وهذا الارصاد اعمر من ان يكون لصاحب دين غائب حتى يحضر فيأخذ او لاجل وفاء دين مؤجل حتى يحل فيوفي - ووقع في رواية الاحنف ما احب ان لي مثل احداً ذهباً أنفقه كله الا ثلاثة دنائير فظاهره نفي محبة حصول المال ولو مع الانفاق وليس مراداً وانما المعنى نفي انفاق البعض مقتصر عليه فهو يجب انفاق الكل الا ما استثنى وسائر الطرق تدل على ذلك ويؤيده ان في رواية سليمان ابن يسار عن ابي هريرة عند احمد ما يسرني ان احداً من هذه اذهباً انفق منه كل يوم في سبيل الله فيمضي ثلاثة ايام وعندي منه شيء الا شيء ارسده لدين ويحتمل ان يكون على ظاهره والمراد بالكراهة الانفاق في خاصة نفسه لا في سبيل الله فهو محبوب وفي الحديث الحديث على الانفاق في وجه الخير وان النبي صلى الله عليه وسلم كان في اعلى درجات الزهد في الدنيا بحيث انه لا يحب ان يبقى بيده شيء من الدنيا الا لانفاقه فيمن يستحقه واما الارصاد فمن له حق وفيه تقتديم الدين على صدقة التطوع وفيه جواز الاستقراض وقيل ابن بطال باليسير اخذ من قوله صلى الله عليه وسلم الا ديناراً قال ولو كان عليه اكثر من ذلك لم يرصد لادائه ديناراً واحداً لانه كان احسن الناس قضاء قال ويؤخذ من هذا انه لا ينبغي الاستغراق في الدين بحيث لا يجد له وفاء فيعجز عن ادائه وتعقب بان الذي فهمه من لفظ الدينار من الوحدة ليس كما فهمه بل انما المراد به الجنس واما قوله في الرواية الاخرى ثلاثة دنائير فليست الثلاثة فيه للتقليل بل للمثال او لضرة الواقع وقد قيل ان المراد بالثلاثة انها كانت كفايته فيما يحتاج الى اخراجه في ذلك اليوم وقيل بل هي دينار للدين كما في الرواية الاخرى ودينار للانفاق على اهل ودينار للانفاق على الضيف ثم المراد بدينار الدين الجنس ويؤيده تغييره في اكثر الطرق بالشيء

امشي مع النبي صلى الله عليه وسلم في حرة المدينة عشاء ونحن ننظر الى أحد فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر قال قلت لبيك يا رسول الله قال ما احب ان احدا ذاك عندي ذهباً أمسى ثلاثة عندي منه ديناراً اربعة لدين الا ان اقول به في عباد الله هكذا حشابين يديه وهكذا عن يمينه وهكذا عن شماله قال ثم مشينا فقال يا ابا ذر قال قلت لبيك يا رسول الله قال ان الاكثرين هم الاقلون يوم القيمة الا من قال هكذا وهكذا مثل ما صنع في المرة الاولى قال ثم مشينا قال يا ابا ذر كما انت حتى اتيتك قال فانطلق حتى توارى عني قال سمعت لغطاً وسمعت صوتاً قال فقلت لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض له قال فسمعت ان اتبعه قال ثم ذكرت قوله لا تبرح حتى اتيتك قال فانتظرت له فلما جاء ذكرته له الذي سمعت قال فقال ذلك جبريل عليه السلام اتاني فقال من مات من امتلك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة قال قلت وان زني وان سرق قال وان زني وان سرق حل ثنائة بن سعيد قال ناجو من عبد العزيز وهو ابن ربيع بن زيد ابن وهب عن ابي ذر قال خرجت ليلة من الليالي فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم عيشي وحده ليس معه انسان قال فظننت

على الابهام فيتناول القليل والكثير - كذا في الفقه قوله في حرة المدينة الخ الحرة مكان معروف بالمدينة من الجانب الشمالي منها وكانت به الوقعة المشهورة في زمن يزيد بن معاوية وقيل الحرة الارض التي حجارها أسود وهو يشمل جميع جهات المدينة التي لا عمارة فيها وهذا يدل على ان قوله في رواية المعمر بن سويد عن ابي ذر انتهت الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في ظل الكعبة وهو يقول هم الاكثرون ورب الكعبة فذكر قصة المكثرون هي قصة أخرى مختلفة الزمان والمكان والسيات كذا في الفقه قوله الا ان اقول به في عباد الله الخ هو استثناء بعد استثناء فيفيد الاستثناء فيؤخذ منه ان نفى محبة المال حقيقة بعدم الانفاق فيلزم محبة وجوده مع الانفاق فاما الانفاق ستمت الا لغيره وجود المال واذا انتفى الانفاق ثبتت كراهية وجود المال ولا يلزم من ذلك كراهية حصول شيء آخر ولو كان قد راخذوا اكثر مع استمرار الانفاق قوله هكذا حشابين يديه الخ والمراد بهذه الحشبات ما سبق انه جميع وجوه المكاد والخير - قوله ان الاكثرين هم الاقلون الخ والمراد الاكثر من المال والاقلال من ثواب الآخرة وهذا في حق من كان ثكلاً او ثمة بماد عليه الاستثناء بعد من الانفاق قوله كما انت الخ اي الزم مكانك ولا تبرح حتى اتيتك قوله حتى توارى عني الخ اي غاب شخصه قوله سمعت لغطاً وسمعت صوتاً الخ هو يفتح الفين واسكانها لفتان اي جلبة وصوتاً غير مفهوم قوله عرض له الخ بضم اول عرض على البناء للجهول وفي بعض الروايات فتخرفت ان يكون احد عرض للنبي صلى الله عليه وسلم اي تعرض له بسوء قوله فسمعت ان اتبعه الخ اي اردت ان اذهب اليه وفيه ادب ابي ذر مع النبي صلى الله عليه وسلم وتربيته احواله وشقيقته عليه حتى لا يدخل عليه ادنى شيء ما يتأذى به قوله ثم ذكرت قوله لا تبرح الخ فيه ان امتثال امر الكبير والوقوف عند أولى من الاحباب ما يخالفه بالرأي ولو كان فيما يقتضيه الرأي توهم دفع مفسدة حتى يتحقق ذلك فيكون دفع المفسدة أولى - قوله ذكرته الذي سمعت الخ اي سألته عنه وفيه استفهام التابع من متبوعه على ما يحصل له فائدة دينية او علمية او غير ذلك قوله ذاك

جبريل الخ اي الذي كنت اخاطبه او ذلك صوت جبريل قوله دخل الجنة الخ رتب دخول الجنة على الموت بغير شرك بالله وقد ثبت الوعيد بدخول النار لمن عمل بعض الكبائر وبعد دخول الجنة لمن عملها فلذلك وقع الاستفهام قوله وان زني وان سرق الخ فيه المراجعة في العلل بما تقر عند الطالب في مقابلة ما يسمعه مما يخالف ذلك لانه تقر عند ابي ذر من الآيات والآثار الواردة في وعيد اهل الكبائر بالنار وبالاعذاب فلما سمع ان مات لا يشرك دخل الجنة استفهم عن ذلك بقوله وان زني وان سرق واقصر على هاتين الكبيرتين لانهما كالمثالين فيما يتعلق بحج الله وحقوقه وقد حمل البخاري هذا الحديث على من تاب عند الموت وحمله غيره على ان المراد بدخول الجنة اعم من ان يكون ابتداء او بعد المجازاة على المحصية وقد تقدم الكلام في وجوه تأويله في ابواب الايمان فليراجع من مظانه، قال الطبري قال بعض المحققين قد يتخذ من امثال هذه الاحاديث المبطلات ذريعة الى طرح الكاليف وابطال العمل ظناً ان ترك الشرك كاف وهذا يستلزم طعن بساطا الشريعة وابطال الحدود ودوان الترغيب في الطاعة والتحذير عن المحصية لا تأثير له بل يقتضي الاغلاخ عن الدين والانحلال عن قيد الشريعة والخروج عن الضبط والولوح في الخبط وترك الناس سداً محملين وذلك يفضي الى خراب الدنيا بعد ان يفضي الى خراب الآخرة مع ان قوله في بعض طرق الحديث ان يعبد الله يتضمن جميع انواع التكاليف الشرعية وقوله ولا يشركوا به شيئاً يشمل معنى الشرك الجلي والخبى فلا راحة للتمسك به في ترك العمل لان الاحاديث اذا ثبتت وجب ضم بعضها الى بعض فانما في حكم الحديث الواحد فيعمل مطلقاً على مقتضى ما يحصل العمل بجميع ما في مضمونها وبالله التوفيق قوله وهو ابن ربيع الخ بقاء ومهمل مصغر وعبد العزيز هذا هو سكن الكوفة وهو من صغار التابعين لقي بعض الصحابة كانس قوله وحده ليس معه انسان الخ تأكيد لقوله وحده ويحتمل ان يكون لرفع توهم ان يكون معه احد من غير جنس الانسان من ملك او جنى، وفيه حسن الادب مع الاكابر وان الصغير اذا رأى الكبير منفرداً لا يتصور عليه ولا يجلس معه

انه يكره ان يمشي معه احد قال فجعلت امشي في ظل القبر فالتفت فرأيت فقال من هذا فقلت ابو ذر جعلني الله فداك قال يا ابا ذر تعاله قال فمشيت معه ساعة فقال ان المكثرين هم المقلون يوم القيمة الا من اعطاه الله خيرا فنم في يمينه وشماله وبين يديه ووراءه وعمل فيه خيرا قال فمشيت معه ساعة فقال اجلس ههنا قال فاجلسني في قاع حوله حجارة فقال لي اجلس ههنا حتى ارجع اليك قال فانطلق في الحرة حتى لا اراه فلبث عني فأطال اللبث ثم اني سمعته وهو مقبل وهو يقول وان سرق ان زني قال فلما جاء لم اصبر فقلت يا بنى الله جعلني الله فداك من تكلم في جانب الحرة ما سمعت احلا يرجع اليك شيئا قال ذاك جبريل عليه السلام عرض لي في جانب الحرة فقال يشر امتك انه من مات لا يشارك بالله شيئا دخل الجنة فقلت يا جبريل وان سرق وان زني قال نعم قال قلت وان سرق وان زني قال نعم قال قلت وان سرق وان زني قال نعم وان شرب الخمر حل شي زهير بن حرب قال نا اسمعيل بن ابراهيم عن الجريري عن ابى العلاء عن الاحنف بن قيس قال قدمت المدينة فبينما انا في حلقة فيهم ملا من قريش اذ جاء رجل اخشن الثياب اخشن الجسد اخشن الوجه فقام عليهم فقال

بشر الكافرين برضف

ولا يلزمه الا باذن منه وهذا بخلاف ما اذا كان في مجمع كالمسجد السوق فيكون جلوسه معه بحسب ما يليق به قوله امشي في ظل القبر انما في المكان الذي ليس للقبر فيه منوء ليخفى شخصه وانما استمر يمشي لاحتمال ان يخطئ للنبي صلى الله عليه وسلم حاجته فتكون قريبا منه قوله من هذا انما كانه رأى شخصه ولم يميزه قوله فقلت ابو ذر انما انا ابو ذر وفيه جواز تكتية المرء نفسه لغرض صحيح كأن يكون شهر من اسمه ولا سيما ان كان اسمه مشتركا بغيره وكنتيه فردة قوله فنم فيه انما بنون دفاء ومهملات اى اعطى كثيرا بغير تكلف نبيئا وشمالا وبين يديه ووراءه قال النووي التتبع الذي والضرب اى ضرب يديه فيه بالغطاء قوله وعمل فيه خيرا انما اى حسنة وفيه جناس تام في قوله اعطاه الله خيرا وفي قوله وعمل فيه خيرا فمعنى الخير الاول المال كما في قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية وقوله تعالى ولله الحيت الخيرات كشيد ومنه الخير الثاني المحسنة وطاعة الله تعالى قوله فاجلسني في قاع انما اى ارض مسطحة قوله عرض لي انما اى ظهر لي قوله فقلت يا جبريل وان سرق وان زني انما هذا صريح في ان القائل ذلك هو النبي صلى الله عليه وسلم والمقول له الملك المبشر الذي بشر به وسائر الروايات تدل على ان القائل هو ابو ذر والمقول له هو النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قاله مستوحشا وابو ذر قاله مستبعدا والله اعلم وقد تقدم منا الكلام فيه في ابواب الايمان فراجع قوله وان شرب الخمر انما فيه اشارة الى فحش تلك الكهيرة لاغما تؤدى الى خلل العقل الذي شرب به الانسان على البهائم وبروق الخلل فيه قد يزول الموتى الذي يحجز عن ارتكاب بقية الكبائر قوله عن الجريري انما بهنم الجيم هر سجد وابو العلاء هو يزيد ابو عبد الله الشخير قوله عن الاحنف بن قيس انما هو ابو جحر البصرى اسمه الضحاك والاحنف لقب ادرك النبي صلى الله عليه وسلم ولو يسلم ويرى بسند لين ان النبي صلى الله عليه وسلم دعاه قوله في حلقة انما باسكان اللام وحكى الجوهري لغة ردية في فتحها قوله ملا من قريش انما الملا الاشراف ويقال ايضا للجماعة قوله اخشن الثياب انما بالخاء والشين المعجمتين في الالفاظ الثلاثة ونقله القاضي هكذا عن الجمهور وهو من الخثونة قال عند ابن الخزاز في الاخير خامة حسن الوجه من الحسن ورواه القاسم في النجاشي حسن الشعر والثياب الهية من الحسن وغيره خشن من الخثونة وهو صوب لانه هو اللان بزي الى ذر وطريقته وفي رواية يعقوب بن سفيان من طريق حميد بن هلال عن الاحنف قدمت المدينة فدخلت مسجدا اذ دخل رجل آدم طوال ابيض الرأس واللحية يشبه بعضه بعضا فقالوا هذا ابو ذر قوله فقام عليهم انما وقف عليهم قوله بشر الكافرين انما بالنون والزاي من كثر يكثرون وفي رواية الاسماعيلى بشر الكافرين بتشديد النون جمع كذا مبالغة كثر وقال ابن قريش وعند الطبري والهرودي الكافرين بالثاء المثلثة والراء من الكثرة والمعروف هو الاول وقوله يشر من باب التثنية كما في قوله تعالى فبشرهم بعداب اليوم وقد تقدم تفسير الكثر في باب اثراء نفع الزكاة فلما راجع قال ابن عبد البر ومرت عن ابى ذر آثار كثيرة تدل على انه كان يذهب الى ان كل ما في مجموع يفضل عن القوت سداد العيش فهو كثر يديم فاعله وان آية الوعيد نزلت في ذلك وخالفه جمهور الصحابة ومن بعدهم وحملوا الوعيد على ما نفع الزكاة واحتموا ما تسكوا به حديث طلحة وغيره في قصة الاعرابي حيث قال هل على غيرها قال لا الا ان تطوع - انتهى والظاهر ان ذلك كان في اول الامر كما هو مروي عن ابن عمر وقد استدله ابا بطال بقوله تعالى وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ اى ما فضل من الكفاية فكان ذلك واجبا في اقل الامر ثم نسخ والله اعلم وفي المسند من طريق يعلى بن شداد ابن اوس عن ابيه قال كان ابو ذر يسمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه الشدة ثم يخرج الى قومه ثم يوصيهم في النبي صلى الله عليه وسلم فلا يسمع الرخصة ويتعلق بالامر الاول قال الحافظ والاصح انما انما في ذر كان على السلاطين الذين يأخذون المال لا يشرعوا ولا ينفقون في وجهه وتعقبه النووي بالابطال لان السلاطين حينئذ كانوا مثل ابى بكر وعمر وعثمان وهؤلاء لم يخزنوا قلت لقوله يحمل انما اراد من يفعل ذلك وان لم يوجد من يفعل انما كلاما في قوله برضف انما يقع



الماء وسكون المعجمة بعد هاء فاء هي الحجازة المحمّاة واحد هاء رضة **قوله** يحيى عليه الخ أي لو قد عليه **قوله** فيوضع على حلة ثدي واحد هم الخ الحلة  
بفتح الحاء المهملة واللام هو ما نشر من الثدي وطال ويقال لها قراد الصد وفي المحكم حلتا الثديين طرفاهما وعن أبي بصير هو رأس الثدي من المرأة والرجل  
وفي هذا الحديث جواز استعمال الثدي للرجال وهو الصحيح **قوله** من لغض كنفه الخ بضم النون وسكون المعجمة بعد هاء ضاء معجمة العظم الدقيق الذي على  
طرف الكتف أو على الكف قال الخطابي هو الشخص منه واصل التغض الحركة فمضى ذلك الموضع لغضاً لأنه يتحرك بحركة الانسان **قوله** يترزله  
أي يتحرك ويضطرب الرضف من لغض كنفه حتى يخرج من حلة ثديه وفي رواية الاسماعيلي فيجبل بجيمين هو عيبنا الاول **قوله** فمأريئت احدا منهم  
رجع اليه شيئاً الخ أي ما اجابه احد بشئ **قوله** انهم لا يقولون شيئاً الخ فسر ذلك في الاخير بقوله انما يجمعون الدنيا فالذين يجمعون الدنيا لا يفهمون كلام  
من بينهاهم عن الكوز **قوله** ان خليلي ابا القاسم صلى الله عليه وسلم الخ هو حديث مستقل تقدم الكلام عليه قريباً قال الحافظ انما اورده ابو ذر للاحتف  
لنقوته ما ذهب اليه من ذلك كتناز المال وهو ظاهر في ذلك إلا أنه ليس على الوجوب ومن ثم عقه البخاري بالترجمة التي تليه فقال باب انفاق المال في  
حقه واورده فيه الحديث الدال على الترغيب في ذلك وهو من أدل دليل على ان احاديث الوعيد محمولة على من لا يؤدي الزكاة وما حديث ما أحب لوان لي أحداً  
ذهباً فحول على المال ولولية لان جمع المال وان كان مبغاً لكره الجاهل مستثول عنه وفي المحاسبة خطر وان كان الترك اسماً وما ورد من الترغيب في تحصيله وانما  
في حقه فحول على من وثق بانه يحججه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه فانه اذا لفقه حصل له ثواب ذلك النفع المتعدي ولا يتأتى ذلك لمن لم يحصل  
شيئاً كما تقدم شاهد في حديث ذهب اهل الدثور بالاجور والله اعلم - كذا في الفقه - **قوله** أترى أحداً الخ هو الجبل المعروف **قوله** فظننت ما علي من شئ  
قال السدي أي تأملت ما علي من التعب بواسطة حرارة الشمس على تقدير الذهاب الى أحد على ما فهمت من كلامه قال العيني وفيه ما يشعر انه صلى الله  
عليه وسلم كان يرسل اناضل اصحابه في حاجته يفضلهم بذلك لانه يصير رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله الاثلاثة دنايبر الخ تقدم بعض ما  
يتعلق به قريباً وقال القرطبي الدنايبر الثلاثة المتوخرة واحد كلهم وآخر لعتق رقبة وآخر لدين وقال الكرماني يحتمل ان هذا المقدار كان ديناً ومقدار  
كفاية اخراجات تلك الليلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** لا لا تعزيم وتصيب منهم الخ أي تأتيتهم وتطلب منهم يقال عوته وعاتريته وعاتريته  
اذا اتيتته تطلب منه حاجة **قوله** لا أسألهم عن دنيا الخ قال النووي وفي رواية البخاري لا أسألهم دنيا مجذوف عن وهو الوجود أي لا أسألهم شيئاً من متاعها  
فاني لا اطعم فيه **قوله** ولا اسفغيتهم عن دين الخ أي لا أسألهم عن احكام الدين أي اقنع بالبلغه من الدنيا وارضي باليسير ما سمعت من العلم من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم - **قوله** حدثنا ابو الاشهب الخ هو جعفر بن حيان السعدي ابو الاشهب الطاردي البصري الخراز الاعلى روى عن ابي رجاء الطاردي ابى الجوزاء  
الربيعي خليلي العصرى وجماعة وكان حماد بن زيد يقول لم يسمع ابو الاشهب من ابى الجوزاء وقد وقع في صحيح البخاري في تفسير سورة النجم حدثنا مسلم ثنا ابو الاشهب  
ثنا ابو الجوزاء فذكر حديثاً فانه علم كذا في تهذيب التهذيب **قوله** حدثنا خليل العصرى الخ بضم الخاء المعجمة وفتح اللام واسكان الياء  
والعصرى بفتح العين والصاد المهملتين منسوب الى بنى عصر **قوله** قلت من هذا قالوا الخ ولا أحد من طريق الباهلي عن الاحنف  
كنت بالمدينة فاذا برجل يفر منه الناس حين يرونه قلت من انت قال ابو ذر قلت ما نعرف الناس عنك قال اني انما هو عن  
الكوز التي كان بينهاهم عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب** الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف



أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ وَقَالَ يَمِينُ اللَّهِ مَلَأْنِي وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ مَلَأَنَ سَحَاءً لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حُلَّ شَنَا مُحَمَّدٍ بْنُ بَافِجٍ  
 قَالَ لَعَلَّ الرِّزْقَ بَرَهَامٌ قَالَ نَامِعٌ مِنْ رَأْشِدٍ عَنْ هَامِ بْنِ مُسَبِّحٍ أَخْبَرَنِي هَبِ مِنْهُ قَالَ هَذَا مَا حَثْنَا الْبُحْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَرَاهَا  
 مِنْهَا وَقَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَلَأْنِي لَا يَغِيضُهَا سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ  
 أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْ خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ قَالَ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَبَيْدُ الْآخَرِ الْقَبْضُ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ  
 قَوْلُهُ أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ الْخَرْجُ الْأَوَّلِيُّ بَفَتْهُ الْأَوَّلَى بَصِينَةُ الْأَمْرِ بِالْأَنْفَاقِ وَالثَّانِيَةُ بَعْضُ أَوَّلِهِ وَشَكُونُ الْقَاتِ عَلَى الْجَوَارِ بِصِينَةِ  
 الْمَضَارِعِ وَهُوَ وَعَدٌ بِالْخَلْفِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَفِي تَرْكِ تَقْيِيدِ الْمُنْفَقَةِ شَيْءٌ مَعِينٌ مَا يَرُشِدُ إِلَى أَنْ الْحَثُّ عَلَى الْأَنْفَاقِ  
 يَشْمَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْخَيْرِ - قَوْلُهُ يَمِينُ اللَّهِ الْخَرْجُ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ يَدُ اللَّهِ قَالَ الْعَيْنِيُّ هِيَ حَقِيقَةُ لَكُمَا لَا كَالْيَدِ الَّتِي هِيَ الْجَوَارِحُ وَقَالَ الْمَازَرِيُّ  
 قَوْلُهُ يَمِينُ اللَّهِ مَا يَتَأَوَّلُ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِذَا كَانَتْ بِحُجَّةٍ الْمُنَاسِبَةِ لِلشَّمَالِ لَا يُوصَفُ بِهَا الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا تَهْتَكُ مِنْ أَثْبَاتِ الشَّمَالِ وَهَذَا يَتَضَمَّنُ  
 التَّحْدِيدَ وَيَقْدَسُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَنِ التَّجْسِيمِ وَالْحَدِّ وَأَمَّا خَاطِبُهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يَقْرَهُونَهُ وَإِرَادَةُ الْإِخْبَارِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْقُصُهُ  
 الْأَنْفَاقُ وَلَا يَمَسُّكَ خَشْيَةُ الْأَمْثَلِ جَلَّ اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَعَبَّرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَوَالِي النِّعَمِ بِسَمِّ الْيَمِينِ لِأَنَّ الْبَازِلَ مَنَافِعُ ذَلِكَ بِمِثْلِهِ قَالَ وَكَحْتَلُ  
 أَنْ يَرِيدَ بِذَلِكَ أَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْأَشْيَاءِ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ لَا يَخْتَلِفُ ضَعْفًا وَقُوَّةً وَأَنَّ الْمَقْدُورَاتِ تَقَعُ بِهَا عَلَى حُجَّةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا تَخْتَلِفُ  
 قُوَّةً وَضَعْفًا كَمَا يَخْتَلِفُ فَعَلْنَا بِالْيَمِينِ وَالشَّمَالِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَمِثَالُهَا الْمُحْدِثِينَ وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرِّايَةِ الثَّانِيَةِ  
 وَبَيْدُ الْآخَرِ الْقَبْضُ فَصَعْنَاهُ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ قُدْرَتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَاحِدَةً فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بِهَا الْمُخْتَلَفَاتِ وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ فَيُنَازِلُ الْبَيْدَ الْبَيْدُ عَنْ  
 قُدْرَتِهِ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي ذَلِكَ بِالْيَدَيْنِ لِيَفْهَمَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ بِمَا اعْتَادَ وَهُوَ مِنَ الْخُطَابِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ الْمَازَرِيُّ كَذَا فِي الشَّرْحِ قَوْلُهُ مَلَأْنِي  
 بَفَتْهُ الْمِيدُ وَشَكُونُ الْأَمْرِ وَهَنُهُ مَعَ الْقَصْرِ تَأْنِيثٌ مَلَأْنِي وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ مَلَأَنَ - قِيلَ وَغُلَطٌ وَلَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْيَمِينَ تَذَكُّرٌ وَتَوْثِيْقٌ وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ  
 مَلَأْنِي أَوْ مَلَأَنَ لِأَنَّهُ وَهَوَانُهُ فِي غَايَةِ الْغَنَى وَغَدَةُ الرِّزْقِ مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ فِي عِلْمِ الْخَلَائِقِ قَوْلُهُ سَحَاءُ الْخَرْجُ قَالَ الْحَافِظُ بَفَتْهُ الْمَهْمَلَتَيْنِ مُثْقَلٌ مِنْ رَدِّ  
 أَيْ دَائِمَةُ الصَّبِّ يَقَالُ سَحَاءُ بَفَتْهُ أَوَّلُهُ مُثْقَلٌ بِسَمِّ الْمُسِيرِ فِي الْمَضَارِعِ وَيُحْزَنُ مِنْهَا وَضَبُطُ فِي مُسَلَّمٍ سَحَاءُ بِالْفَتْحِ الْمَصْدَرُ قَالَهُ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ قَوْلُهُ  
 لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ الْخَرْجُ بِالْمَجْهُدَيْنِ بَفَتْهُ أَوَّلُهُ أَيْ لَا يَنْقُصُهَا يَقَالُ غَاضَ الْمَاءُ يَغِيضُ إِذَا انْقَضَ وَغَاضَهُ اللَّهُ لِأَنَّهُ وَاسِعٌ - قَوْلُهُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ الْخَرْجُ بِالنَّصْبِ  
 عَلَى الظَّرْفِ الْفِيهِمَا قَوْلُهُ لَا يَغِيضُهَا سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ الْخَرْجُ قَالَ النُّوَوِيُّ رَدَّ ضَبْطَهُ بِوَجْهَيْنِ نَصْبُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَرَفْعُهُمَا النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِ  
 وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ قَوْلُهُ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ الْخَرْجُ تَبْيِيهُ عَلَى وَضُوحٍ ذَلِكَ مِنْ لَهْ بِصِيرَةٍ قَوْلُهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ الْخَرْجُ أَيْ لَمْ يَنْقُصْ قَالَ الطَّبْرِيُّ  
 بِجُوزَانٍ يَكُونُ قَوْلُهُ أَرَأَيْتُمْ اسْتَعْنَاءً فِيهِ مَعْنَى التَّرْقِي كَانَ لَهُ مَا قِيلَ مَلَأْنِي أَوْ هُوَ جَوَازُ الْقَصْرِ فَازِيلُ بِقَوْلِهِ لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ وَقَدْ يَمْتَلِئُ الشَّيْءُ وَلَا يَنْفِيضُ  
 فَقِيلَ سَحَاءُ إِشَارَةٌ إِلَى الْفَيْضِ وَقَرْنُهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْأَسْتِمْرَارِ مِنْ ذِكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ غَيْرُ خَافٍ عَلَى ذِي بَصَرٍ وَبَصِيرَةٍ  
 بَعْدَ أَنْ اشْتَمَلَ مِنْ ذِكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِقَوْلِهِ أَرَأَيْتُمْ عَلَى تَطَاوُلِ الْمُدَّةِ لِأَنَّهُ خُطَابٌ عَامٌّ وَالْمُهْرَافَةُ فِيهِ لِلتَّقْرِيرِ قَالَ وَهَذَا الْكَلَامُ إِذَا اخْتَلَفَتْ بِجُمْلَةٍ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ  
 إِلَى مَفْعُولَاتِهِ ابْنُ زَيْدَةَ الْغَنَى وَكَمَالُ السَّعَةِ وَالنَّهَايَةِ فِي الْجُودِ وَالْبَسْطِ فِي الْعَطَاءِ - كَذَا فِي الْفَتْحِ - قَوْلُهُ وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ الْخَرْجُ قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ مَنَاسِبَةٌ  
 ذِكْرُ الْعَرْشِ هُنَا أَنَّ السَّامِعَ يَتَطَلَّعُ مِنْ قَوْلِهِ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ مَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ فَذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَرْشَهُ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ  
 كَانَ عَلَى الْمَاءِ كَمَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْمَاضِي فِي بَدْءِ الْخَلْقِ بَلْفَظٍ كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ  
 أَمْ - ثُمَّ قَالَ بَعْدَ عِلَّةِ الْبَوَابِ وَظَاهَرُ قَوْلِهِ وَالْعَرْشُ عَلَى الْمَاءِ أَنَّهُ كَذَلِكَ حِينَ التَّحْدِيثِ بِذَلِكَ وَظَاهَرُ الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ الْعَرْشَ كَانَ عَلَى الْمَاءِ قَبْلَ  
 خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَجَمْعُهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَلَى الْمَاءِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمَاءِ مَاءُ الْبَحْرِ بَلْ هُوَ مَلَأَ تَحْتَ الْعَرْشِ كَمَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ جَاءَ بَيَانُ ذَلِكَ فِي  
 حَدِيثٍ - قَوْلُهُ وَبَيْدُ الْآخَرِ الْقَبْضُ الْخَرْجُ قَالَ النُّوَوِيُّ ضَبْطُهُ بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا الْفَيْضُ بِالْفَاءِ وَالْيَاءِ الْمُتَشَابِهَةُ تَحْتَ وَالثَّانِي الْقَبْضُ  
 بِالْقَافِ وَالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ بِالْقَافِ وَهُوَ السُّجُودُ لَا كَثْرَةُ الرِّايَةِ قَالَ وَهُوَ الْأَشْهُرُ وَالْمَعْرُوفُ قَالَ وَمَعْنَى الْقَبْضِ  
 الْمَوْتُ وَأَمَّا الْفَيْضُ بِالْفَاءِ فَالْإِحْسَانُ وَالْعَطَاءُ وَالرِّزْقُ الْوَاسِعُ قَالَ وَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى الْقَبْضِ بِالْقَافِ أَيْ الْمَوْتُ قَالَ الْبُكْرَاوِيُّ الْفَيْضُ  
 الْمَوْتُ قَالَ الْقَاضِي قَيْسٌ يَقُولُونَ فَاضَتْ نَفْسُهُ بِالضَّادِ إِذَا مَاتَ وَطَيُّ يَقُولُونَ فَاطَتْ نَفْسُهُ بِالضَّادِ وَقِيلَ إِذَا ذُكِرَتْ النَّفْسُ فَبِالضَّادِ  
 وَإِذَا قِيلَ فَاطَتْ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ النَّفْسِ فَبِالضَّادِ وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى وَبَيْدُ الْمِيزَانِ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ فَقَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنِ الرِّزْقِ وَمَقَادِيرِهِ وَقَدْ يَكُونُ  
 عِبَارَةً عَنْ جُمْلَةِ الْمَقَادِيرِ وَمَعْنَى يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ قِيلَ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَقْدِيرِ الرِّزْقِ يَقْتَرَعُ عَلَى مِنْ لِيَشَاءَ وَيُوسِعُهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَقَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ  
 تَصَرُّفِ الْمَقَادِيرِ بِالْخَلْقِ بِالْعَزِّ وَالذَّلِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ الْحَافِظُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقَبْضِ الْمَنْعُ لِأَنَّ الْأَعْطَاءَ قَدْ ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ سَحَاءُ اللَّيْلِ

باب فضل النفقة على العيال والمملوك وأثر من ضيعهم أو حبسهم

حدثنا أبو الربيع الزهراني وقيتية بن سعيد كلاهما عن حماد بن زيد قال أبو الربيع نا حماد بن زيد قال قال أيوب عن أبي قلابة عن أبي اسحاق السبيعي عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل دينار ينفق على عياله دينار ينفق الرجل على دابته في سبيل الله ودينار ينفق على أصحابه في سبيل الله قال أبو قلابة وبدأ بالعيال ثم قال أبو قلابة وأتى رجل أعظم أجراً من رجل ينفق على عياله صدقاً يعقهم وينفعهم الله به ويغنيهم وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وأبو كريب واللفظ لأبي كريب قالوا نا وكيع عن سفيان عن مزاحم بن زفر عن عباد بن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار أنفقته في سبيل الله ودينار أنفقته في رقة ودينار تصدقت به على مسكين ودينار أنفقته على أهلك أعظم أجراً الذي أنفقته على أهلك حدثنا سعيد بن محمد الجرمي قال نا عبد الرحمن بن عبد الملك بن أنجر الكوفي عن أبيه عن طلحة بن مصرف عن خيثمة قال كنا جلوساً مع عبد الله بن عمر إذ جاءه قهرمان له فدخل فقال أعطيت الرقيق قهرماً قال لا قال فانطلق فأعطوه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء أثماً أن يجلس عن من يملك قوته حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا ليث بن سعد حدثنا محمد بن ربح قال نا الليث عن أبي الزبير عن جابر نا قال اعترق رجل من بني عذرة عبداً له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الك مال غيره فقال لا فقال من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله العدوي

والنهار فيكون مثل قوله تعالى والله يعصم دِينُكُمْ وَيُنْفِطُ بِأَبْ فُضْلُ النِّفْقَةِ عَلَى الْعِيَالِ وَالْمَمْلُوكِ وَأَثَرُ مَنْ ضَيَعَهُمْ أَوْ حَبَسَهُمْ عَنْهُمْ قَوْلُهُ عَلَى دَابَّتِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْ عَلَى دَابَّتِهِ الْمَرْبُوطَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ غَرَالِهَا قَوْلُهُ يَنْفِقُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْ حَالُ كَوْنِهِمْ عَلَى سَبِيلِ اللَّهِ كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ - أَوِ الْمَرَادُ أَنْ نَفَقَتَهُ عَلَيْهِمْ يَكُونُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْ فِي سَبِيلِ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُهُ وَبَدَأَ بِالْعِيَالِ أَيْ يَعْني الْأَنْفَاقَ عَلَى هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ أَفْضَلُ مِنْ الْأَنْفَاقِ عَلَى غَيْرِهِمْ ذَكَرَ ابْنُ الْمَلِكِ وَالدَّلَالَةُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى التَّرْتِيبِ لِأَنَّ الْوَاوَ لَمَطْلُقُ الْجَمْعِ إِلَّا أَنْ يُقَالُ التَّرْتِيبُ الذِّكْرُ الصَّادِرُ مِنَ الْحَكِيمِ لَا يَخْلُوعُ حِكْمَةً فَالْأَفْضَلُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ مُخْتَصَصٌ وَلِذَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ إِنَّ الصَّفَا وَالْكَوْثُ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ - قَالَ الْأُذُنِيُّ وَعِيَالُ الرَّجُلِ مَنْ فِي نَفَقَتِهِ كَالْأَبِ وَالْأَبْنِ وَالزَّوْجَةِ وَالْمَمْلُوكِ وَمَنْ دَخَلَ فِي الْعِيَالِ - قَوْلُهُ يُعْقِهِمْ أَيْ يَجْعَلُهُمْ عِفَّةً أَغْنِيَاءَ وَيَنْعَمُ عَزَّ السُّؤَالُ قَوْلُهُ أَنْفَقْتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْ فِي الْجَاهِدِ أَوِ الْحَجِّ أَوْ لِبَطْنِ الْعِيَالِ أَوْ فِي قَهْرٍ أَوْ عَقَابٍ قَوْلُهُ أَعْظَمَهَا أَجْرًا الَّذِي أَيْ قَالَ الْمَوْزِيُّ مَقْصُودُهُ الْحَثُّ عَلَى النِّفْقَةِ عَلَى الْعِيَالِ وَبَيَانُ عَظَمِ الثَّوَابِ فِيهِ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُ بِالْقَرَابَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ تَكُونُ مَدُونَةٌ وَتَكُونُ صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ وَمِنْهُمْ مَنْ تَكُونُ وَاجِبَةً مِلْكِ الْكَفَالَةِ أَوْ مِلْكِ الْإِيمَانِ وَهَذَا كُلُّهُ فَافْضَلُ مَحْثُوثٌ عَلَيْهِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ الْمَطْعَمِ وَلِهَذَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَعْظَمَهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتُهُ عَلَى أَهْلِكَ مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ قَبْلَهُ النِّفْقَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَفِي الْعَقْرِ وَالصَّدَقَةِ وَرَجَحَ النِّفْقَةَ عَلَى الْعِيَالِ عَلَى هَذَا كُلِّهِ مَا ذَكَرْنَاهُ - قَوْلُهُ سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْمِيُّ أَيْ هُوَ الْجَاهِدُ قَوْلُهُ أَذْجَاءُ قَهْرْمَانٍ أَيْ قَهْرْمَانٍ بِنَفْعِ الْقَاتِلِ وَاسْكَاةِ الْمَاءِ وَفِيهِ الرَّاءُ هُوَ الْخَازِنُ الْقَائِمُ بِحَوَائِجِ الْإِنْسَانِ وَهُوَ عَيْنُ الْوَكِيلِ وَهُوَ بِلِسَانِ الْفَرَسِ قَوْلُهُ أَعْطَيْتُ الرِّقِيقَ أَيْ بَحِثْتَ حُرَّتَ الْأَسْتَقْمَاءِ وَالرِّقِيقُ الْمَمْلُوكُ قَوْلُهُ كَفَى بِالْمَرْءِ أَثْمًا أَنْ يَجْبِسَ أَيْ يَمْنَعُ قَوْلُهُ قُوَّتُهُ لِمَفْعُولٍ يَجْبِسُ - وَفِي بَعْضِ النُّسخِ كَفَى أَثْمًا أَنْ يَجْبِسَ عَيْنُ تَمَلُّكٍ بِصِنْعَةِ الْخَطَّابِ قَالَ ابْنُ الْمَلِكِ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَصَدَّقُ بِمَا لَا يَفْضُلُ عَنْ قُوَّتِ الْأَهْلِ يَلْتَمِسُ بِهِ الثَّوَابَ لِأَنَّهُ يَنْقَلِبُ أَثْمًا - وَقَالَ الْأُذُنِيُّ وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالنِّفْقَةِ النِّفْقَةُ فِي الصَّرُوفِيَّاتِ لَا نَفَقَةُ الْوَقْفِ وَاقْتِجِبَ وَأَمَّا النِّفْقَةُ فِي التَّوَسُّعِ عَلَيْهِمْ فَافْضَلُ مِنْهَا وَبِهِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ دِينَارَانِ دِينَارٌ يَكْفِي صَرْفًا وَآخَرُ يَتَوَسَّعُ عَلَيْهِمْ بِهِ لَكَانَتِ الصَّدَقَةُ بِهِ أَفْضَلُ وَلَا يَشْتَرِطُ فِي الْعِيَالِ أَنْ يَكُونُوا صَغَارًا وَلَفْظُ صَغَارٍ فِي الْحَدِيثِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَعَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ قَالَ كُنْتُ مَعَ أَيُّوبَ عَلَى جَبَلٍ كَذَا فَادْرَكَنِي عَطَشٌ فَتَلَوْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنْ سَتَرْتَنِي سَقَيْتُكَ فَقُلْتُ سَأَسْتَرُ فَقَالَ لَا حَتَّى تَقْسِمَ لِي فَأَقْسَمْتُ فَضْرَبَ بِرَجْلِهِ صَخْرَةً وَقَالَ اسْقِنَا مَاءً بِأَذْنِ اللَّهِ فَانْفَجَرَتْ عَيْنًا قَالَ وَمَا كُنْتُ أَعْلَمُ لَهُ كَبِيرَ عِبَادَةٍ أَحْسَنَ النِّفْقَةِ عَلَى الْعِيَالِ بِأَبِ الْإِبْتِدَاءِ فِي النِّفْقَةِ بِالنَّفْسِ ثَوَاهِلُهُ ثَوَاهِلُ الْقَرَابَةِ قَوْلُهُ اعْتَقَ رَجُلٌ أَيْ هُوَ بَوْمُنُ كَوْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي قَوْلُهُ عَبْدُ اللَّهِ أَيْ اسْمُهُ يَعْقُوبُ كَمَا فِي الرَّيَّةِ الْآتِيَةِ قَوْلُهُ عَنْ دُبْرَانَ قَالَ أَنْتَ خَرَجْتَ مَوْتِي قَوْلُهُ مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّْي أَيْ الْخَلَامُ قَوْلُهُ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَيْ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَامَرُ وَوَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ نَعِيمُ بْنُ الْخَامَرِ قَالَ الْحَافِظُ هُوَ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَامَرُ وَابْنُ النُّونِ وَالْحَاءُ الْمُهْمَلَةُ الثَّقِيلَةُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَصَبْطَةُ ابْنِ الْكَلْبِيِّ بَضْمُ النُّونِ وَتَخْفِيفُ الْحَاءِ وَمَنْعُهُ الصَّغَانِي وَهُوَ لَقَبُ نَعِيمٍ وَظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَنَّهُ لَقِبُ أَبِيهِ قَالَ الْمَوْزِيُّ وَهُوَ غُلَطُ الْقَوْلِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ فَمَعَتْ فِيهَا نَجْمَةٌ مِنْ نَعِيمٍ أَنْتَ كَذَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَعِيَالُ غَيْرِهِمْ

بثمان مائة درهم فجاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعها اليه ثم قال ابدأ بنفسك فصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن اهلك شيء فلذي قرابتك فان فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا يقول فبين يديك وعن يمينك وعن شمالك **حدثني يعقوب بن ابراهيم الدورقي قال نا اسمعيل يعني ابن عليته عن ايوب عن ابي الزبير**

لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف ولا تروى الروايات الصحيحة بمثل هذا فعل اباه ايضا كان يقال له انما هو الخطة بفهم النون واسكان المهملة الصوت وقيل السعلة وقيل الخطة ونعيم المذكور هو ابن عبد الله بن اسيد بن عبد بن عوف بن عبيد بن عويم بن عدي بن كعب ابن لؤي واسيد وعبيد وعويم في نسبه مفتوح اول كل منها قرشي عدي اسلم قد نجا قبل عمر فكنتم اسلامه واراد الهجرة فساله بنو عدي ان يقيم على اقل دين شاء لانه كان يتفق على ارامهم وايتامهم ففعل ثم هاجر عام الحديبية ومعه اربعون من اهل بيته واستشهد في فتوح الشام ومن ابي بكر وعمر وروى المحرث في مسنده باسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم سماه صالحا وكان اسمه الذي يعرف به نعيما - **قوله** بثمان مائة درهم قال الحافظم اتفقت الطرق على ان ثمنه ثمان مائة درهم الا ما اخرج ابو داود ومن طريق هشير عن اسمعيل قال سبيع مائة او تسع مائة - **قوله** فدفعها اليه اى الى مولاه - قال الحافظم اتفقت الروايات على ان بيع المدبر كان في حياة الذي دبته الا ما رواه شريك عن سلمة ابن كهيل بهذا الاسناد ان رجلا مات وترك مديرا ودينا فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم فباعه في دينه بثمان مائة درهم اخرجوه الدار قطن ونقل عن شيخه ابي بكر النيسابوري ان شريكا اخطأ فيه والصحيح ما رواه الاعمش وغيره عن سلمة وفيه ودفع ثمنه اليه وفي رواية النسائي من وجه آخر عن اسمعيل بن ابي خالد ودفع ثمنه الى مولاه قال وقد اتفقت طرق رواية عمر بن دينار عن جابر ايضا على ان البيع وقع في حياة السيد الا ما اخرج الترمذي من طريق ابن عيينة عنه بلفظ ان رجلا من الانصار دبته غلاما له فمات ولم يترك مالا غيره الحديث وقد اعلمه الشافعي بانه سمعه من ابن عيينة ملاما لم يذكر قوله فمات، وكذلك رواه الائمة احمد واسحاق وابن المديني والحميدي وابن ابى شيبة عن ابي نعيم ووجه البيهقي الرواية المذكورة بان اصلها ان رجلا من الانصار اعتق مملوكه ان حدث به حادث فمات فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فباعه من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمر قال البيهقي نقوله فمات من بقية الشرط اى فمات من ذلك الحديث وليس اخبارا عن ان المدبرات فخذ من رواية ابن عيينة قوله ان حدث به حادث فوقع القلط بسبب ذلك والله اعلم - **قوله** فلذي قرابتك اى اما وجوبا واما استجبيا - **قوله** فهكذا وهكذا اى قال الطيبي كناية عن التقريب اشتاكا على من جاءه عن يمينه وشماله وامامه **قوله** وعن شمالك اى قال النووي في هذا الحديث فوائد منها الابتداء بالنفقة بالمذكور على هذا الترتيب ومنها ان الحقوق والفضائل اذا تراحت قدرا لا وكذا لا وكذا ومنها ان الافضل في صدقة التطوع ان ينوعها في جهات الخير ووجوه البر بحسب المصلحة ولا ينحصر في جهة بعينها ومنها دلالة ظاهرة للشافعي وموافقيه في جواز بيع المدبر اى قال الشيخ بدر الدين العيني ومما روى الترمذي حديث جابر قال والعمل على هذا الحديث عند اجض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم لم يروا ببيع المدبر ابسا وهو قول الشافعي واجمل الحق وكما قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ببيع المدبر وهو قول سفيان الثوري ومالك والاوزاعي، ام ونسبه النووي الى جمهور العلماء والسلف من المجازيين والشاميين والكونيين رحمهم الله قال العيني وفي التلويح يختلف العلماء هل المدبر يباع ام لا فذهب ابو حنيفة ومالك وجماعة من اهل الكوفة الى انه ليس للسيد ان يبيع مدبرة واجازة الشافعي واجمل وابو ثور واسحاق واهل الظاهر وهو قول عائشة ومجاهد الحسن وطائوس وكرهه ابن عمر بن زيد بن ثابت ومحمد بن سيرين وابن المسيب والزهري والشعبي الخنعة وابن ابى ليلى والليث بن سعد وعزالواحي لا يباع الا من رجل يريد عتقه وجوز احمد يبيعه بشرط ان يكون على السيد دين وعن مالك يجوز بيعه عند الموت ولا يجوز في حال الحياة وكذا ذكره ابن الجوزي عنه وحكى مالك اجماع اهل المدينة على بيع المدبر او هبته وعند ثمتنا الحنفية المدبر على نوعين مدبر مطلق نحو ما اذا قال لبعده اذامت فانت حر او انت حر يوم اموت او انت حر عن دبر منى او انت مدبر او دبرتك فحكموا هذا امته لا يبيعه ولا يوهب ويستخدم ويجوز توطأ المدبرة وتنكح وبوت المولى يعتق المدبر من ثلث ماله ويسعى في ثلثه اى ثلثه قيمته ان كان المولى فقيرا وله ثلث ماله غير ويسعى في كل قيمته لو كان مديونا بدين مستغرق جميع ماله، النوع الثاني مدبر مقيد نحو قوله ان مت من مرضى هذا او سفرى هذا فانت حر او قال ان مت الى عشر سنين او بعد موت فلان ويعتق ان وجدا للشرط ولا يجوز بيعه - واجم الجوزون بحديث الباب فانه صريح في بيع المدبر واجاب عنه شيخنا المحمود قدس الله روحه بان الثابت من حديث الباب ليس الا ببيع النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم عبدا دبته سيده لا ببيع السيد مدبر نفسه وهذا يحتمل ان يكون باعه مع ابقائه مدبرا او دعه على مالكه تدبيره لسفهه ولكونه مديونا محتاجا ليس له مال غيره كما ثبت في الروايات فلما رآه انفق جميع ماله وانه تعرض للتهلكة نقض عليه فعله فباعه رقيقا غير مدبر وحينئذ فلا مساس له بمحل النزاع واشتال هذا المتصرفات

اجازة الشافعي في المدبر هل يباع ام لا

عن جابر بن جهم عن الانصار يقال له ابو ذر كور اعتق غلاما له عن دبر يقال له يعقوب وساق الحديث بعنه

من الحقوق التي تخص بالنبي صلى الله عليه وسلم ليس لغيره فيها نصيب فانه صلى الله عليه وسلم اولى بالثومين من انفسهم واثق بان يتصرف فيهم وفي اموالهم ما يملكونه وما لا يملكونه في حق انفسهم نصحا لهم وراقة بهم ونظيرة ما في السان من اعتاقه صلى الله عليه وسلم عبدا اتاه يشكو ايناه مولاة وضربه وما في السطحاوي من بيعه صلى الله عليه وسلم في دينه وهو حر والله اعلم كذا قال شيخنا، وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله والجواب انه لا شك ان الحر كان يباع في ابتداء الاسلام على ما روى انه صلى الله عليه وسلم باع رجلا يقال له سراق في دينه ثم نسخ ذلك بقوله تعالى وان كان ذو عسر او غنظ فخره الى ميسر في ذكره في النسخ والمنسوخ فلم يكن فيه دلالة على جواز بيعه الآن بعد النسخ وانما يفيد استحباب ما كان ثابتا من جواز بيعه قبل التدبير اذ لم يوجب التدبير زوال الرق عنه ثم رأينا انه صح عن ابن عمر رضي الله عنهما لا يباع المدبر ولا يوهب وهو حر من ثلث المال وقد رفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن ضعف الدارقطني رفعه وصح وقفه واخرج الدارقطني ايضا عن علي بن ظبيان بسند عن ابن عمر قال المدبر من الثلث وضعف ابن ظبيان والحاصل ان وقفة صحيح وضعف رفعه فعلى تقدير الرق لا اشكال وعلى تقدير الوقت فقول الصحابي جيند لا يبارضه النسخ البتة لانه واقعة حال لا عموم لها وانما يبارضه لو قال صلى الله عليه وسلم يباع المدبر اده، وجوز الحفاظ جمال الدين الزيلعي رحل حديث جابر على المدبر المقيد قال الا ان يشبوا كونه مدبرا مطلقا وهو لا يقدر على ذلك ام قلت لكن رواية البيهقي ان حدث به حادث فما كالصريح في كونه مدبرا مطلقا فان فقها سارحهم الله قد عدوا هذه الصيغة وامثالها من التدبير المطلق والله اعلم، قال الشيخ ابن الهمام ايضا ثبت عن ابي جعفر انه ذكر عندنا ان عطاء وطاوسا يقولان عن جابر في الذي اعتقه مولاة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عتقه عن دبر فامة ان يبيعه فيقضى دينه الحديث فقال ابو جعفر شهدت الحديث عن جابر انما اذن في بيع خدمته رواه الدارقطني عن عبد الغفار بن القاسم كوفي عن ابي جعفر قال ابو جعفر هذا وان كان من الثقات الا ثبات ولكن حديثه هذا مرسل وقال ابن القطان هو مرسل صحيح لانه من رواية عبد الملك بن ابي سليمان العزري وهو ثقة عن ابي جعفر انتهى فلو لم تضعيف عبد الغفار لم يصرف قد صحح ابو جعفر وهو محل الباقى الا ما مر من علي زين العابدين بانه شهد حديث جابر وانه انما اذن في بيع مناعه ولا يمكن لثقة اما ذلك الا لعله بذلك من جابر راوى الحديث وقال ابن العربي قول من قال بحل الحديث على المدبر المقيد او ان المراد انه باع خدمته الجذ من باب دفع الصائل لانه لما اعتقد ان التدبير عقد لا رضى في تأويل ما يخالف اعتقاده من السنة على خلاف تأويله والنص مطلق فيجب العمل به لا المعارضة نص آخر يمنع من العمل باطلاقه وانت اذا علمت ان الحر كان يباع للدين ثم نسخ وان قوله في الحديث باع مدبر ليس الا حكاية الراوى فلا جزاء للاعموم لها وان قوله اعتق عن دبر اده من اعموم المطلق والمقيد اذ يصدق على الذي دبر مقيدا انه اعتق عن دبر منه وان ما عن ابن عمر موقوف صحيح وحديث ابي جعفر مرسل تابعي ثقة وقد اقمنا الدلائل على وجوب العمل بالمرسل بل وتقدم على المسند بعد انه قول جمهور السلف علمت قطعاً ان المرسل حجة موجهة بل سألته عن المعارض وكذا قول ابن عمر ان لم يصح رفعه يعضدهم وفي عملة القارى قال ابو الوليد الباجي (المالكى) ان عمر رضي الله عنه رد بيع المدبرة في ملاخيها لقرون وهو حضور متوافرن، ام فظهر لك تحامل ابن العربي او غلطه، قال العلامة ابن الترمجاني في الجوهر النقي ثم ذكر البيهقي من حديث محمد بن طريف عن ابن فضيل عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا بأس ببيع خدمة المدبر اذا احتاج ثم ذكر عن الدارقطني انه خطا من ابن طريف والصواب عن عبد الملك عن ابي جعفر مرسلاً قلت اعترض ابن القطان على هذا بما ملخصه انه ان كان فيه خطأ فهو عن ابن فضيل لانه الذي خولت فيه ولا يجد ان يكون عند عبد الملك حديثان احدهما عن ابي جعفر مرسلاً انه عليه السلام يبيع خدمته المدبر هكذا امر فعله عليه السلام والاخر عن عطاء عن جابر قال عليه السلام لا بأس ببيع خدمة المدبر فرواه عبد الملك كذلك مرسلاً ومستداً وليس من قصر به فلم يسند حجة على من حفظه واسنداً اذا كان ثقة وابن طريف وابن فضيل صدوق مشهوران من اهل العلم فلا ينبغي ان يخطأ واحدهما ثم اخرج البيهقي من وجهين احدهما من طريق عبد الملك والثاني من طريق الحكم بن عتيبة كلاهما عن ابي جعفر مرسلاً ثم ذكر ان الشافعي اجاب عنه بما ملخصه انه لم يرو عنه الى جعفر في علم الشافعي من ثبت حديثه ولورواه من ثبت حديثه فهو منقطع بخلاف المتصل انما قلت قد تقدم مرانه رواه عنه الحكم وهو ممن اخرج له الجماعة ورواه ايضا عبد الملك وهو ممن اخرج لهم سلم قد روى عن شيبان حدثه حقه وتقدم ايضا انه روى مستداً ايضا من جهة ابن فضيل فزال انقطاعه والظاهر ان مراد الشافعي بالمتصل الثابت حديث جابر في بيع المدبر وقد اشار الشافعي الى ذلك فيما بعد وحديث ابي جعفر لا يخالفه لان ذلك في بيع رقبته وهذا في بيع خدمته كما ذكر الشافعي فيما بعد ويحتمل ان يراد ببيع الخدمة الاجارة كما روى عن جابر قال عليه السلام من كان له ارض فزرعها او يزارعها ولا يبيعوها قلت له يعني اكره ان قال نعم ويمكن ان يحل بيع المدبر على بيع خدمته فيتفق الحديثان، ام فخصناه في حديث جابر اى بخدمته ومنفعته بان اجرة ولا اجارة تمنى بيا بلفظ اهل اليمن لان فيها بيع المنفعة والله سبحانه وتعالى اعلم قوله ان رجلا من الانصار يقال له ابو ذر



الليث حل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن اسحق بن عمار بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع انس بن مالك يقول كان أبو طلحة أكثر انصارى بالمدينة مالا وكان أحب أمواله إليه يتركها وكانت مستقبلة المسجد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال انس فلما نزلت هذه الآية كن تبا لوالد خير حتى تنفقوا ممتا تحبون قام أبو طلحة رضى الله عنه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله عز وجل يقول في كتابه كن تبا لوالد خير حتى تنفقوا ممتا تحبون وان أحب أموالى الى يتركها وانها صدقة لله ارحم برها ودورها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بخ ذلك مال ربح وت سمعت ما قلت فيها

تقدم في الطريق الأولى انه كان من بنى عذرة فلهذه كان من بنى عذرة وحالف الانصار قاله الحافظ - باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوجة والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين قوله أكثر انصارى أى أكثر كل واحد من الانصار والاضافة الى المنزلة عند زيادة التفضيل سائق كذا في الفهم - قوله مالا أى من الخلل كما ورد في بعض الروايات قال العيني فيه اتخاذ البساتين والعقار وقال ابن عبد البر وفيه رد لما روى عن ابن مسعود انه قال لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا - قوله وكان أحب أمواله إليه أى قال الحافظ فيه جواز اضافة حب المال الى الرجل الفاضل العالم ولا نقص عليه في ذلك وقد اخبر تعالى عن الانسان كذا في الحديث التحير لشديد والتحير هنا المال اتفاقا - قوله بريحها أى بفتح الموحدة وسكون التختانية وفتح الراء وبالمهلة والمد وجاء في ضبطه اوجه كثيرة جمعها ابن الاثير في النهاية فقال يروى بفتح الباء وبكسر الهمزة وضمها وبالمدة والقصر فهذه ثمان لغات وفي رواية حماد بن سلمة بريحها بفتح الراء وتقدمها على التختانية ثرحاء مهلة وفتح هذا صاحب الفائق وقال هو من فيلاد من البراح وهو الارض الظاهرة المنكشفة وعند ابى داود باريحاء وهو بابشباع الموحدة والباقي مثله ووهى من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة فان اريحاء من الارض المقدسة ويحتمل ان كان محفوظا ان تكون سميت باسمها - قال الباجي اقصمها بفتح الباء وسكون الراء وفتح الراء وهو وكذا جزمه الصفاني وقال انه فيجلى من البراح قل ومن ذكره بكسر الموحدة وفتح الراء من اهل المدينة فقد صحف نقل ابو علي الصدفي عن ابى ذر الهذلي انه جزمها مركبة من كلمتين بتركلة وحاء كلمة ثوصارت كلمة واحدة واختلفت في حاء هل هي اسم رجل او امرأة او مكان اضيفت اليها الراء وهي كلمة ترحى للابل كأن الابل كانت ترحى هناك وتزجر بهذه اللفظة فأضيفت اليها الراء في اللفظة المذكورة كذا في الفهم - قوله مستقبلة المسجد أى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم قوله يدخلها أى وفي بعض الروايات ويستظل فيها - قال الحافظ فيه دخول اهل العلم والفضل في الحوائط والبساتين والاستقلال بطلها والاكل من شربها والراحة والانتزه فيها وقد يكون ذلك مستقيا يترتب عليه الاجرا اذا قصد به اجماع النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة قوله من ماء فيها طيب أى يعنى العذب ولذا ترجم عليه البخارى استعذاب الماء أى طلب الماء العذب وقد ورد في خصوص هذا اللفظ وهو استعذاب الماء احاديث عديدة ذكرها الحافظ في الفهم ثم قال قال ابن بطال استعذاب الماء لا ينافى الزهد ولا يدخل في الترفه المذموم بخلاف تطيب الماء بالمسك ونحوه فقد كرهه مالك لما فيه من السرف واما شرب الماء الحلو وطيبه فباح فقد فعله الصالحون وليس في شرب الماء المالح فضيلة قال وفيه دلالة على ان استطابة الاطعمة جائزة وان ذلك من فعل اهل الخير وقد ثبت ان قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم نزل في الذين ارادوا الامتناع من لذات المطاعم قال ولو كانت مما لا يريد الله تناولها ما امتن بها على عباده بل نهي عن تحريمها يدل على انه اراد منهم تناولها ليقابلوا نعمته بها عليهم بالشكر لها وان كانت نعمة لا يكافئها شكرهم وقال ابن المنير اما ان استعذاب الماء لا ينافى الزهد الورع فوجه واما الاستدلال بذلك على لذيذ الاطعمة فبعيد - قوله ان الله عز وجل يقول في كتابه أى ومن عمل بالآية ابن عمر فقد روى البخارى من طريقه انه قرأها قال فلم اجد شيئا أحب الى من مرجانة جارية لي رومية فقلت هي حرة لوجه الله فلو لا انى لا اعود في شئ جعلته الله لتزوجتها - كذا في الفهم - ولعله في الله عنه لو طلع على حديث تضعيف الاجر لثلاثة كما سبق في كتاب الايمان والله اعلم - قوله وان أحب أموالى الى أى فيه فضيلة لأبو طلحة لان الآية تضمنت الحث على الانفاق من المحبوب فترقى هو الى انفاق أحب المحبوب فصوب صلى الله عليه وسلم رأيه وشكر عز ربه فعلة ثم أمره ان يخضع بها اهله وكفى عن رضاه بذلك بقوله بخ - قوله ارجو بسررها أى البراسم جامع لانواع الخيرات والطاعات ويقال ارجو ثواب برها قوله وذخرها أى أقدمها فادخرها لاجلها هناك وعن ابن مسعود البر في الآية المحبة والتقدير على هذا ابواب البر قوله فضعها أى اصرها حيث شئت قوله بخ أى بفتح الموحدة وسكون المجمة وقد تنون مع التثنية والتحفيف بالكسر والرفع ويحذف المتنون لغات ولو كررت فالاختيار ان تنون لا وتساكن الثانية وقد يسكنان جميعا ومعناها تخفيف الامور الاعجاب ونظيرها في الهندية كلمة "زاهواه" قوله ذلك مال ربح أى من الربح أى ذبح كلابين وتامر وقيل هو فاعل يحسن مفعول أى هو مال من يربح فيه وفي بعض روايات البخارى لاثر يعنى بالتختانية فمعناها رايها عليه اجرة قال ابن بطال

باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين  
الزوجة والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين



واني اري ان تجعلها في الاقربين فقسمها ابو طلحة في اقاربه وبنى عنه حدثني محمد بن حاتم قال نا بخر قال نا حماد بن سلمة  
قال نا ثابت عن انس قال لما نزلت هذه الآية كن تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون قال ابو طلحة اري ربنا يسئلنا من  
اموالنا فاشهد لرسول الله اني قد جعلت ارضي بئر حاء لله قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلها في قرابتك  
قال فجعلها في حسان بن ثابت وابي بن كعب وحدثني **وحدثني** مروان بن سعيد الايلي قال نا ابن وهب قال اخبرني عمر عن  
بكير عن كريب عن ميمونة بنت الحارث انها اعتقت وليدة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال لواعطيها اخوالك كان اعظم لاجرك **حدثنا** حسن بن الربيع قال نا ابو الاحوص عن الاعمش عن ابي  
وائل عن عمر بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقن يا معشر النساء ولو من  
حليكن قالت فرجعت الى عبد الله فقلت انك رجل

والله ان مسافة قريبة وذلك ان في الاموال وقيل معناه بروح بالاجرو ويغديه واكتفى بالرواح عن الغدق وادعى الاسماعيلى ان من رواها  
بالتحتمانية فقد صحف والله اعلم **قوله** ان تجعلها في الاقربين الخ فيه ان الصدقة على الاقارب افضل من الاقارب اذا كانوا محتاجين **قوله**  
في اقاربه وبنى عنه الخ وفي بعض الروايات فجعلها ابو طلحة في ذي رحمه وكان منهم حسان وابي بن كعب وفي مرسل ابي بكر بن حزم فرده على اقاربه  
ابن بن كعب وحسان بن ثابت واخيه وابن اخيه شلاد بن اوس ونبيط بن جابر فتقاوموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة الف درهم قال  
الحافظ وهذا يدل على ان ابو طلحة ملكهم الحديث المذكورة ولم ينفقها عليهم اذ لو وقفها فاساغ حسان ان يبيعها فيعكر على من استدل بشئ من قصة  
ابو طلحة في مسائل الوقت الا فيما لا يخالف فيه الصدقة الوقت ويحتمل ان يقال شرط ابو طلحة عليهم لما دفعها عليهم من احتاج الى بيع حصته منهم  
جازله يبيعها وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره والله اعلم **قوله** يسألنا من اموالنا الخ اي يطلب منا الا نفان في سبيله **قوله** في حسان  
بن ثابت وابي بن كعب الخ قال الحافظ فيه انه لا يعتبر في القرابة من يحبه والواقع اب معين لارابع ولا غيره لان ابنا انما يجتمع مع ابو طلحة في  
الاب السادس وانه لا يجب تقدير القرب على القرب الا بعد لان حسان واخاه اقرب الى ابو طلحة من ابني ونبيط ومع ذلك فقد شاركهما ابنا ونبيط  
ابن جابر وفيه انه لا يجب الاستيعاب لان في حرام الذي اجتمع فيه ابو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيرا فضلا عن عمر بن مالك الذي يجمع ابو طلحة  
وابنا - ام - **قوله** اعتقت وليدة الخ اى امة وفي رواية للنسائي من طريق عطاء بن يسار عن ميمونة انها كانت لها جارية سوداء **قوله** لواعطيها  
اخوالك الخ باللهم جمع خال واخوالها كانوا من بني هلال ايضا واسم أمها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ووقع في البخاري من رواية الاصبغ اخوالك  
بالتاء قال عياض ولعله اصح من رواية اخوالك بدليل رواية مالك في الموطأ فلو اعطيتها اختك وقال لنوعى الجميع صحيح ولا تعارض ويكون النبي صلى  
عليه وسلم قال ذلك كله - **قوله** كان اعظم لاجرك الخ قال ابن بطال فيه ان هبة ذوالرحم افضل من العتق ويؤيد ما رواه الترمذي والنسائي واحد  
وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعا الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة لكن لا يلزم  
من ذلك ان تكون هبة ذي الرحم افضل مطلقا لاحتمال ان يكون المسكين محتاجا ونفعه بذلك متعديا والاخر بالعكس وقد وقع في رواية للنسائي  
فقال اختلفت بها بنت اخيك من رعاية الغنم فبين الوجه في الاولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها الى من يخدمها وليس في الحديث ايضا هبة  
على ان صلة الرحم افضل من العتق لانها واقعة عين والحق ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال كما قرنته - **قوله** عن عمر بن الحارث  
هو ابن ابي ضرار بكسر الخاء الخ اى اخو جارية بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم له صحبة وروى هنا عن صحابة في الاسناد تابعي عن تابعي  
الاعمش عن ابي وائل وصحابي عن عمر بن زينب - **قوله** عن زينب امرأة عبد الله الخ وهي بنت معاوية ويقال بنت عبد الله بن معاوية بن  
عتاب الثقفية ويقال لها ايضا ربيعة ورائطة قيل بل اسمها زينب فرائطة لقب وقيل هما اثنتان **قوله** ولو من حليكن الخ يضم الحاء واللام  
وتشديد الياء جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام وهو ما يزين به من مصوغ المعدنيات كالحجارة وروى مفردة اوجعا - وقد تقدم مرنا في ابواب العبدان  
ان هذه اللفظة ولو من حليكن لا تدل على وجوب الزكاة في الحلى - نعم لنا دلائل اخرى تدل على الوجوب قال الشيخ بيد الدين الحيني اما مسألة الحلى  
ففيها خلاف بين العلماء فقال ابو حنيفة واصحابه والثوري تجب فيها الزكاة وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن - - - حرد وعبد الله بن عمر  
وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء بن رطل بن سيرين وجابر بن زيد وجاهد والنزهدي و  
طاوس وميمون بن مهران والضحاك وعلقمة والاسود وعمر بن عبد العزيز وذراهماني والاوزاعي وابن شبرمة والحسن بن حي وقال ابن ابي عمير  
ابن حزم الزكاة واجبة بظاهر الكتاب والسنة وقال مالك واحمد واسحق والثوري في ظاهر قوليه لا تجب الزكاة فيها وروى ذلك عن ابن عمر وجابر بن

واقوال العلماء في ذلك  
هل تجب في حلى النساء زكاة ام لا

خفيف ذات اليد وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد مرنا بالصدقة فأنه فأسأله فان كان ذلك يجزى عنى الأصرفها  
الى غيركم قالت فقال لي عبد الله بل اثبتيه انت قالت فانطلقت فاذا امرأة من الانصار بيا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حاجتى حاجتها قالت وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اقيمت عليه المهابة قالت فخرج علينا بلال فقلنا له اثبت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فاجبه ان امرأتين بالباب تسألانك أتجزى الصدقة عنهما على أزواجهما وعلى ايتام في حجورهما ولا تخبر من غيرنا  
فدخل بلال على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من هما فقال امرأة من الانصار وزينب  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى الزينب قال امرأة عبد الله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما أجزا القرابة أجر الصدقة  
وعائشة والقاسم بن محمد والشعبي وكان الشافعي يقول بهذا في العراق وتوقف بمصر قال هذا ما استخير الله فيه وقال الليث ما كان من تحلى يلبس  
يعارف لا زكوة فيه وان اتخذ للتحرز عن الزكاة فيه الزكوة وقال الشافعي عطاء واحد الا غير واجم من رأى فيها الزكوة بحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده  
ان امرأة انت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومها بنت لها وفي يديها بنتها مسكنا زعليلتان من ذهب فقال لهما أعطيتن زكوة هذا قالت لا قال أيسرك ان  
يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار قالت ففجعتهما فاقبعتهما الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت هما لله ولرسوله رواه ابو داود والنسائي وقال  
ولا يصح في هذا الباب شئ قند قال ابن القتيبي في كذا به اسناد صحيح وقال الحافظ المنذرى اسناده لا مقال فيه فان ابادوا ودروا عن الى كامل الجحدري  
حميد بن مسعدة وهما من الثقات اجمعهما مسلمة وخالد بن الحارث اجمعهما صحيح به البخاري ومسلم وكذلك حسين بن ذكوان المعلم احتجابه في الصحيح  
ووثقه ابن المديني وابن معين وابو حاتم وعمر بن شعيب من قديم علم وهذا اسناد يقوم به الحجة ان شاء الله تعالى فان قلت اخبر الترمذي من حديث  
ابن هبة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال انت امرأتان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ايديهما سواران من ذهب فقال لهما أتوديان زكوة هذا  
قالتا لا فقال أتحبان ان يسور الله يسورين من نار قالت لا قال فأدريا زكوته وقال الترمذي ورواه ابن المشي بن الصباح عن عمرو بن شعيب نحوه هذا  
وابن هبة وابن الصباح يضعفان في الحديث ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ قلت قال المنذرى لعل الترمذي قصد الطريقين  
الذين ذكرهما الا فطريق ابو داود لا مقال فيه واحتجوا ايضا بحديث عائشة رضي الله عنها رواه ابو داود من حديث عبد الله بن شداد بن الهاد انه قال دخلنا  
على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات مزروق فقال ما هذا يا عائشة فقلت صنعتهم  
أتزين لك يا رسول الله قال أتزين زكوتك قلت لا او ما شاء الله قال هو حبيبك من النار واخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه  
قلت الحديث على شرط مسلم ولا يلزم من قول الترمذي لا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ ان لا يصح عند غيره فافهم ام - قوله خفيف  
ذات اليد الخ اي قلبيها وهركناية عن الفقر - قوله فان كان ذلك يجزى عنى الخ يجزى بفهم الياء وكسر الزاي يعنى ويقضى قال القارى في شرح المشكوة وفي نسخة  
بضم الياء واهزلة في آخرها اي يكفي والمعنى ان كان التصديق عليك يلغى عنى تصدقت عليك وأديتها اليكم قوله بل اثبتيه انت الخ ولعل امتناعه لان  
سواءه يبنى عن الطمع قوله فاذا امرأة من الانصار الخ قال الحافظ في رواية الطيالسي فاذا امرأة من الانصار يقال لها زينب وكذا اخرجه النسائي من طريق  
ابى معاوية عن الاعمش وزاد من وبيه آخر عن علقمة عن عبد الله قال انطلقت امرأة عبد الله لعن ابن مسعود وامرأة الى مسعود لعن عقبه بن عمرو  
الانصارى قلت لم يذكر ابن سعد كلى مسعود امرأة انصارية سوى هنريلة بنت ثابت بن شعبة الخ مخرجة فلعل لها اسمين او هو من سمها زينب  
انتقالا من اسم امرأة عبد الله الى اسمها قوله قد اقيمت عليه المهابة الخ بفهم الميم اي اعطى الله رسوله هيبه وعظمة يهابه الناس ويخطونه ولذا ما كان  
احد يجترئ على الدخول عليه قال الطبراني كان دل على الاستمرار ومن شر كان اصحابه في مجلسه كأن على رؤسهم الطير وذلك عزة منه عليه الصلوة والسلام  
لا كبر وسوء خلق وان تلك العزة ألبسها الله تعالى اياه صلى الله عليه وسلم لان تلقاء نفسه - قوله وعلى ايتام في حجورهما الخ بضم الحاء جمع حجورهم والكسر يقال  
فلان في حجور فلان اي في كنفه ومنعه والمعنى في تربيتهما قوله ولا تخبر من غيرنا الخ ارادة الاخفاء مبالغة في نفى الرياء اورعاية للافضل وهذا ايضا  
يصلح ان يكون وجها لعدم دخولها قاله القارى في المرقاة قوله امرأة من الانصار وزينب الخ قال القرطبي ليس اخبار بلال باسم المرأتين بعد ان استكتمناه  
باذاعة سر ولا كتمان انا انه لو جهين أحدهما انها لو تلمزناه بذلك وانما علموا انها رأتا ان لا ضرورة تخرج الى كتمانها ثانياً انه اخبر بذلك جواباً لسؤال  
النبي صلى الله عليه وسلم لكون اجابته اوجب من التمسك بما أمرناه به من الكتمان وهذا كله بناء على انه التزم لهما بذلك ويحتمل ان تكونا سألتاه لا يجب  
اسعاف كل سائل قوله انى الزينب الخ اي آية زينب من الزينب وتقرئ المثنى والجمع من الاعلام اتمها هربا لالت واللام وفي المرقاة قال ابن الملك  
ولم يقل آية لانه يجوز التذكير والتأنيث قال الله تعالى وما تكرر في نفسى باي أرض تتوكل ام بل قيل التأنيث افصح - قوله اجرا القرابة و  
اجرا الصدقة الخ قال العيني اجمعهما بهذا الحديث الشافعي واحمد في رواية ابو ثور وابو عبيد واشهب من المالكية وابن المنذر وابو يوسف ومحمد اهل الظاهر

اختلف العلماء هل يجزى للمرأة ان تعطى زكوة قالوا لا



انها هم بنيت فقال نعم لك فيها جريا انفق عليهم **وحدثني** سويد بن سعيد قال نا علي بن مسهر **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم وعبد بن حميد قال انا عبد المولى قال انا مع جميعا عن هشام بن عروة في هذا الاسناد بمثله **وحدثنا** عبد الله بن معاذ العبدي قال نا ابي قال نا شعبة عن عدي وهو ابن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن ابي مسعود البدي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان المسلم اذا انفق على اهله نفقة وهو محتسبها كانت له صدقة **وحدثنا** محمد بن بشار وابو بكر بن نافع كلاهما عن محمد بن جعفر **وحدثنا** ابو كريب قال نا وكيع جميعا عن شعبة في هذا الاسناد **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عبد الله بن ادريس عن هشام بن عروة عن ابيه عن اسماء قالت قلت لرسول الله ان اتي قد مت علي وهي راغبة او راهبة افاصلها قال نعم **وحدثنا** ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو اسامة عن هشام عن ابيه عن اسماء بنت ابي بكر قالت قلت لرسول الله قد مت علي اتي وهي مشركة

قوله انها هم بنيت اعم اصله بنون فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت نون الجمع فصارت بنوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالسكون فادغمت الواو في الياء فصارت بنى بضم النون وتشديد الياء ثم ابدلت من ضمة النون كسرة لاجل الياء فصارت بنى والله اعلم بحقيقة الحال كذا في عمدة القاري، قوله لك فيها جريا انفق عليهم اعم قال نا الحافظم رواه الاكثر بالاضافة على ان تكون ماموصولة وخذ ابو جعفر الغرناطي نزول تنوين اجر على ان تكون ماضية ذكر في ذلك لثبته الشيخ برهان الدين المحرث بحلب قوله عن عبد الله بن يزيد اعم هو الخطي بفتح المعجمة وسكون الطاء المملة وهو صحابي انصاري روى عن صحابي انصاري قوله عن ابي مسعود البدي اعم هو عتبة بن عمرو رضي الله تعالى عنه قوله على اهله اعم يحتل ان يشمل الزوجة والاقرار ويحتل ان يختص بالزوجة ويحتل به من عداها بطريق الاولي لان الثواب اذا ثبت فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب اولى - قوله وهو محتسبها اعم قال النووي معناه اراد بها وجه الله تعالى فلا يدخل فيه من انفقها ذاهلا ولكن يدخل المحتسب طريقه في الاحتساب ان يتذكر انه يجب عليه الانفاق على الزوجة واطفال اولاده واهلوك وغيرهم من تجب نفقته على حسب احوالهم واختلاف العلماء فيها وان غيرهم ممن يتفق عليه مندوب الى الانفاق عليهم فينفق بنية ادا ما امر به وقد امر بالاحسان اليهم والله اعلم، وقال القرطبي افاد منطوقه ان الاجر في الانفاق انما يحصل بقصد القرية سواء كانت واجبة او مباحة وافاد مفهومه ان من لم يقصد القرية لم يؤجر لكن تبرز اذ منته من النفقة الواجبة لا بما معقولة المعنى واطلق الصدقة على النفقة مجازا والمراد بها الاجر والقرية الصادرة عن الحقيقة الاجماع على جواز النفقة على الزوجة الهامة التي حرمت عليه الصدقة وهو من مجاز التشبيه والمراد به اصل الثواب لا في كميته ولا كيفيته قوله كانت له صدقة اعم قال الطبري ما ملخصه الانفاق على الاهل واجب والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها صدقة بل هي افضل من صدقة التطوع وقال الملب النفقة على الاهل واجبة بالاجمال وانما سماها الشارع صدقة خشية ان يظنوا ان قياما بها واجب لاجل هوفيه وقد عرفوا ما في الصدقة من الاجر فعرفوها لها صدقة حتى لا يخرجوها الى غير الاهل الا بعد ان يكفهم ترغيبا لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع وقال ابن المنير تسمية النفقة صدقة من جنس تسمية الصداق غلظة فلما كان احتياج المرأة الى الرجل كاحتياجها اليها في اللذة والتأني والتحصين وطلب الولد كان الاصل ان لا يجب لها عليه شيء الا ان الله خص الرجل بالفضل على المرأة بالقيام عليها ورفعها عليها بذلك درجة فمن ثوبا اطلق الخلعة على الصداق والصدقة على النفقة - قوله قد مت علي اتي اعم اسمها قتيبة بالقاف والمثناة مصغرة بنت عبد العزى بن سعد من بني مالك ابن حنبل بكسر الحاء وسكون السين المهملين وكان ابو بكر طلقها في الجاهلية وقيل اسمها قتيبة بسكون التحتانية وقيل قتلة بسكون المثناة من فوق والرائح هو الاول - قوله وهي راغبة او راهبة اعم بالشك والطبراني من طريق عبد الله بن ادريس المذكور راغبة وراهبة وفي حديث عائشة عند ابن حبان جاء تني راغبة وراهبة وهو يؤول رواية الطبراني واظنه انها قدمت طالبة في برايتها لها خائفة من ردها اياها خائفة هكذا فسر الجمهور ونقل المستغفري ان بعضهم اوله فقال وهي راغبة في الاسلام فذكرها لذلك في الصحابة ورد ابو موسى بانه لم يقع في شيء من المراتب ما يدل على اسلامها وقولها راغبة اي في شيء تأخذ وهي على شركها ولهذا استأذنت اسماء في ان تصليها ولو كانت راغبة في الاسلام لم تحج الى اذن لشيوخ التألف على الاسلام من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وامر فلا يحتاج الى استينافه في ذلك قوله قال نعم اعم وفي الطريق الاخرى نعم صلى امك زاد البخاري في الادب عقب حديثه عن الحميدي عن ابن عيينة قال ابن عيينة فأنزل الله فيها لا يهكم الله عن الذين كرهنا تلوكم في المئين وكذا وقع في آخر حديث عبد الله بن الزبير ولعل ابن عيينة تلقاه منه وروى ابن ابي حاتم عن السدي انها نزلت في ناس من المشركين كانوا آتين شيء جانبا للمسلمين واحسنه اخلاقا قلت ولا منافاة بينهما فان السبب خاص الملفظ عام فتيناول كل من كان في معنى والدلالة اسماء



باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه

في عهد قرش اذ عاهدهم فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت قد مت على أمي وهي راغبة أفأصل أمي قال نعم صلى أمك حل ثنا محمد بن عبيد الله بن نعيم قال نا محمد بن بشر قال نا هشام عن أبيه عن عائشة ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أمي أفتلنت نفسها ولم توص وأظنها لو تكلمت تصدقت أفلها أجر ان تصدقت عنها قال نعم وحديثه زهير بن حرب قال نا يحيى بن سعيد ح وحديثنا أبو كريب قال نا أبو أسامة ح وحديثنا علي بن حجر قال نا موسى قال نا شعيب بن اسحاق كلهم عن هشام بهذا الاسناد وفي حديثنا أبي أسامة ولم توص كما قال

قال الخطابي فيه ان الرحم الكافرة توصل من المال ونحوه كما توصل المسلمة ويستنبط منه وجوب نفقة الأب الكافر وأما الكافرة وان كان الولد مسلما، ام وفيه موادة اهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة قال الحافظ ثم البر والصلة والاحسان لا يستلزم التحليل التوادد والمنهى عنه في قوله تعالى لا تأخذوا من أموالكم أموالكم التي حرم الله ورسوله الآية فانها عامة في حق من قاتل ومن لم يقاتل والله اعلم قوله في عهد قرش اذ عاهدهم اذ اريد بذلك ما بين الحديثية والفتح باب وصول ثواب الصدقة عن الميت إليه قوله ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم قيل هو سعد بن عبادة رضي الله عنه وأمه عترة - قوله أفتلنت نفسها الخ بضم التاء المثناة من فوق وكسر اللام على صيغة المجهول ومعناه مات فجأة يقال أفتلت فلان على صيغة المجهول واقتلت نفسه ايضا ونفسها نصب على التمييز او مفعول ثان بجحس سلبت ويروى برفع النفس وهو ظاهر والمراد بالنفس هنا الروح وقد ورد في حديثنا عن عائشة وابن مسعود اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه موت الفجأة راحة للمؤمن واسف للفاقر فان قلت دوى ابو داود من حديث عبيد بن خال السلمي رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال موت الفجأة أخذت أسف ولا سف على فاعل من الصفافة المشبهة والاسف بفتحين اسم وايضا أخذت غضبان في الوجه الاول وأخذت غضب في الوجه الثاني ومعناه انه فعل ما اوجب الغضب عليه ولا انتقام منه بان انا تفتت من غير استعلاء ولا حضور لذلك وروى احمد من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مريضا فمات فاسرع وقال اكبر موت انفق قلت الجمع بينهما بان الاول مجهول على من استعذ وتأهب والثاني مجهول على من فرط وقال ابن بطلان وكان ذلك والله اعلم لما في موت الفجأة من خوف حرمان الوصية وترك الاستعداد للمعاد بالتوبة وغيرها من الاعمال الصالحة - قوله قال لغوا فيه جواز الصدقة عن الميت وان ذلك ينفعه بوصول ثواب الصدقة اليه ولا سيما ان كان من الولد - قال العلامة ابن عابد بن في رد المحتار صرح علما ثانيا في باب الحجر عن الغير بان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة او صدقة او غيرها كذا في الهداية بل في زكاة التناخانية عن المحيط الافضل لمن يتصدق نفلا ان ينوي لجميع المؤمنين المؤمنين لانها تصل اليهم ولا ينقص من اجرة شيء ام - وهو مذهب اهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المحضة كالصلوة والتلاوة فلا يصل ثوابها الى الميت عند مخالاف غيرها كالصدقة والحج وخالف المعتزلة في الكل، ام - قال الشيخ ابن الهمام ومفسرنا بقوله تعالى وان كين للانسان الا ما سئله وسعي غير وليس سعيه وهي وان كانت مسوقة فصلا في صحف ابراهيم وموسى عليهما السلام فيحتسب يا كذا كان شرعية لنا على ما عرفت والجواب انها وان كانت ظاهرة فيما قالوه لكن يحتل انها نحت او مقيدة وقد ثبت ما يوجب المصداق الى ذلك وهو في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم صنف بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن امته والمحنة بياض يشوبه شعرات سود وفي من ابن ماجه بسند عن عائشة وابي هريرة رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يضحي يشترى كبشين عظيمين سمينين اقرنين احدهما من محرمين فذبح احدهما عن امته من شهد لله بالوحدانية وله بالبلاغ وذبح الاخر عن محمد وآل محمد ورواه احمد والحاكم والطبراني في الاوسط عن ابي هريرة رضي الله عنه واخرج ابو نعيم في ترجمة ابن المبارك عنه عن يحيى بن عبد الله عن ابيه سمعت ابا هريرة يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين اقرنين احدهما من محرمين فلما وجهها قال اتي وبهت وخجى الآية اللهم لك ومنك عن محمد وآمته باسم الله والله اكبر ثم ذبح رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ينقص في المتن ورواه ابن ابي شيبة عن جابر انه صلى الله عليه وسلم اتي بكبشين عظيمين اقرنين موجهين فاضجع احدهما وقال بسم الله والله اكبر اللهم عن محمد وآل محمد ثم اضجع الاخر وقال بسم الله والله اكبر اللهم عن محمد وآمته عن شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالإسلام وكذا رواه اسحق وابو يعلى في مسندهما وروى هذا المعنى من حديث ابي داود ورواه احمد واسحق والطبراني والبيهقي والحاكم ومن حديث حذيفة ابن اسيد الغفاري اخرجه الحاكم في الفصائل ومن حديث ابي طلحة الانصاري رواه ابن ابي شيبة ومن طريقه رواه ابو يعلى والطبراني ومن حديث اس بن مالك رواه ابن ابي شيبة ايضا والدارقطني فقد روى هذا عن عدة من الصحابة وانتشرت فخرجه فلا يجد ان يكون القدر المشترك وهو انه صنف عن امته مشهورا يجوز تعيين الكتاب به بما يجعله صاحبه ام - ثم ننظر اليه الى حديث الباب والى ما رواه احمد عن عبد الله بن عمرو ان العاص بن وائل نذر في الجاهلية ان يخر ما يذبحه وان هشام بن العاص نحر حصته خمسين وان عمرا سأل النبي صلى الله عليه وسلم

هل الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره صدقة او صلوة او غيرها فانه اقوال العلماء



عن ذلك فقال أما أبوك فلواقرا بتوحيد قصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك وما رواه البخاري وغيره عن ابن عباس أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن أتيت أمة أتيت أن تصدق عنها قال نعم قال إن لي محرفا فانا أشهدك أني قد تصدقت به عنها وما رواه أحمد والنسائي عن الحسن عن سعد بن عباد أن أمة ماتت فقال يا رسول الله إن أتيت فأصدق عنها قال نعم قلت فأي الصدقة أفضل قال سقى الماء قال الحسن في تلك سقاية آل سعد بالمدينة وما روى الدارقطني أن رجلا قال يا رسول الله أنه كان لي إخوان أبتها في حال حياتها فكيف لي ببتها بعد موتها فقال صلى الله عليه وسلم إن من البر بعد البر أن تصلي لهما مع صلواتك وأن تصوم لهما مع صيامك فهذا الآثار وما قبلها وما في السنة أيضا من غيرها كثير قد تركناه لحال الطول يبلغ القدر المشترك بين الكل وهو أن من جعل شيئا من الصالحات لغيره نفعه الله به مبلغ التواتر وكذا ما في كتاب الله من الأمر بالعدل والوفاق في قوله تعالى وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا وَمِنْ أَجْلِ آجَارِ بَاسْتِغْفَارِ الْمَلَائِكَةِ الْمُتَوَسِّلِينَ وَاسْتَغْفَارِ الْمُؤْمِنِينَ لَأَخْوَانِهِمُ الَّذِينَ سَبَقُونَهُمْ بِالْإِيمَانِ وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ قُطِعَ فِي حُصُولِ الْإِنْتِفَاعِ بِجِلِّ الْغَيْرِ فَيُخَالَفُ ظَاهِرُ آيَةِ التِّي اسْتَدْرَاجُهَا إِذَا ظَاهَرَهَا أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ اسْتِغْفَارُ أَحَدٍ لِحَدِّ بَوَاحِدٍ مِنْهُ لَوَجْهٌ لَئِنْ لَيْسَ مِنْ سَعْيِهِ فَلَا يَكُونُ لَهُ مِنْهُ شَيْءٌ فَتَقْتَضِي بِإِنْتِفَاعِ ارَادَةِ ظَاهِرِهَا عَلَى صِرَافِهِ فَتَقْتَضِي بِمَا لَمْ يَكُنْ الْعَامِلُ وَهُوَ أَوْلَى مِنَ النِّسْبِ، قُلْتُ وَالَّذِي يَجِبُ الْمُؤْمِنُ عَلَى أَهْلِ الثَّوَابِ لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ أَنَا أَحْسَنُ الْمَهْدَى لَهُ إِلَى الْمَهْدَى فِي دِينِهِ أَوْ دُنْيَا، وَأَمَّا عَجْرُ عَظَمَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ فِي الْقُلُوبِ لَهَا عِلْمٌ مِنَ اتِّصَافِهِ بِعَالِي الْأُمُورِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَكَوْنُهُ ذَرِيَّةَ الْخَيْرِ وَسِيلَةَ لِلْمَهْدِيَّةِ وَالْفَلَاحِ وَلَا أَقْلَ مِنْ اتِّصَافِهِ بِالْإِيمَانِ وَمَاتِبَعِهِ مِنَ الْأَعْمَالِ حَسَبَ مَا وَفَّقَ لَهُ فَلَيْسَ مُنْشَأً أَهْلَاءَ الثَّوَابِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصُّورِ الْأَعْمَلِ أَعْمَالُ الْمَهْدَى لَهُ الْقَلْبِيَّةِ أَوِ الْقَالْبِيَّةِ فَأَنَّهُ هُوَ الْبَاعِثُ عَلَيْهِ وَالْمُحَرِّكُ لِدَوَائِجِ الْأَهْلَاءِ فِي قَلْبِ الْمَهْدَى وَلَوْلَا إِيْمَانُ الْمَهْدَى لَهُ لَمَا اجْتَرَأَ مُؤْمِنٌ عَلَى إِصْلَاحِ الثَّوَابِ إِلَيْهِ فَالْأَهْلَاءُ أَمَّا يَتَسَبَّبُ مِنْ إِيْمَانِهِ وَحَسَنَاتِهِ وَلَا شَبَهَةَ فِي أَنْ أَعْمَالُ الْمَهْدَى لَهُ كُلُّهَا دَاخِلَةٌ فِي مَا سَمِعْتُ فَلَمْ يَتَجَاوَزْ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنَ الثَّوَابِ عَنْ سَعْيِهِ فِي آخِرِ الْأَمْرِ كُلِّ ثَوَابٍ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ بَرَكَاتِ إِيْمَانِهِ وَثَمَرَاتِ حَسَنَاتِهِ بِالْحَقِيقَةِ وَالْكَافِرُ لَمَّا كَانَ صَفْرًا لِيَدِينِ مِنَ الْإِيْمَانِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سَعْيٌ فِيهِ وَفِيهَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الْإِيْمَانِيَّاتِ لَمْ يَبْقَ مَسْلُغٌ لِحُصُولِ الثَّوَابِ إِلَيْهِ وَلَوْلَا هُدَى أَحَدٍ إِلَيْهِ بِجَهْلِهِ وَسَقَمِهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - وَقَدْ ثَبَتَ فِي ضَمَنِ إِطْلَاقِ الْقَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ انْتِفَاعُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ وَمَا لَكَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ فِي الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ بِمَا فِي الْأَثَارِ وَاللَّهُ سَمِجَانُهُ هُوَ الْمَوْفِقُ - وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عَابِدِينَ مَا مَرَّ عَنِ الشَّافِعِيِّ هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْهُ وَالَّذِي حَرَّهَ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَشْأَفِيَّةِ وَصُولِ الْقِرَاءَةِ لِلْمَيِّتِ إِذَا كَانَتْ بِحَضْرَتِهِ أَوْ دَعَى لَهَا عَقِبَهَا وَلَوْ غَائِبًا لَانْجَلَّ الْقِرَاءَةُ تَنْزِلُ الرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهَا الرَّحْمَةُ وَالْبَرَكَةُ وَالْمَقْبُولُ وَمُقْتَضَاءُ أَنْ الْمَرَادَ انْتِفَاعُ الْمَيِّتِ بِالْقِرَاءَةِ لِاحْتِصَالِ ثَوَابِهَا لَهُ هَذَا اخْتَارُوا فِي الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ وَصَلَ مِثْلُ ثَوَابٍ مَا قَرَأْتَهُ إِلَى فُلَانٍ وَمَا عَدْنَا فَالْوَصْلُ إِلَيْهِ نَفْسُ الثَّوَابِ وَفِي الْجَمْعِ مِنْ صَامٍ أَوْ صَلَّى أَوْ تَصَدَّقَ وَجَعَلَ ثَوَابَهُ لغيره مِنَ الْأَمْوَاتِ وَالْأَحْيَاءِ جَازٍ وَيَصِلُ ثَوَابُهَا إِلَيْهِمْ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ ثُمَّ قَالَ وَبِهَذَا عُلِمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَجْعُولُ لَهُ مَيِّتًا أَوْ حَيًّا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَنْوِي بِهِ عِنْدَ الْفِعْلِ الْغَيْرِ أَوْ يَفْعَلَهُ لِنَفْسِهِ ثُمَّ يَعْدُ ذَلِكَ بِجَعْلِ ثَوَابِهِ لغيره لِإِطْلَاقِ كَلَامِهِمْ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ - وَفِي جَامِعِ الْفَتَاوَى وَقِيلَ لَا يَجُوزُ فِي الْفَرَاغِ أَمْ - وَفِي كِتَابِ الْمَرْحُومِ الْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدِّمَشْقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ الشَّهِيرِ بَابُ تَقِيْمِ الْجُزْئِيَّةِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي أَهْلَاءِ الثَّوَابِ إِلَى الْحَيِّ فَقِيلَ يَصِحُّ لِإِطْلَاقِ قَوْلِ أَحَدٍ لِيَفْعَلَ الْخَيْرَ وَيَجْعَلَ نِصْفَهُ لَابِيهِ أَوْ مَاءٍ وَقِيلَ لَا لَوْنَهُ غَيْرُ مَحْتَاجٍ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ الْعَمَلُ بِنَفْسِهِ وَكَذَا خَلَفَتْ فِي اشْتِرَاطِيَّةِ ذَلِكَ عِنْدَ الْفِعْلِ فَقِيلَ لَا لَوْنُ الثَّوَابِ لَهُ فَلَهُ التَّبَرُّعُ بِهِ وَأَهْلَاءُ مَنْ ارَادَ كَأَهْلَاءِ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ وَقِيلَ نَعَمْ لَأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ لَهُ لَا يَقْبَلُ انْتِفَاعُهُ عَنْهُ وَهُوَ الْأَوَّلَى وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لَا يَصِحُّ أَهْلَاءُ الْوَاجِبَاتِ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَنْوِي الْقِرْبَةَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَعَلَى الثَّانِي يَصِحُّ وَتَجُزِي عَنْ الْفَاعِلِ وَقَدْ نَقَلَ عَنْ جَمَاعَةٍ أَنَّهُمْ جَعَلُوا ثَوَابَ أَعْمَالِهِمْ لِلْمُسْلِمِينَ وَقَالُوا نَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى بِالْفَقْرِ وَالْأَفْلَاسِ وَالشَّرِيعَةُ لَا تَنْتَعِزُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَشْتَرُطُ فِي الْوَصُولِ أَنْ يَهْدِيَهُ بِلَفْظِهِ كَمَا لَوَاعِظُ فَقِيرًا بِنِيَّةِ الزَّكَاةِ لِأَنَّ السُّنَّةَ لَمْ تَشْتَرُطْ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ الْحَجْرِ عَنِ الْغَيْرِ وَغَيْرِهِ نَعَمْ إِنْ أَعْلَمَ نَفْسَهُ ثُمَّ نَوَى جَعَلَ ثَوَابَهُ لغيره لَمْ يَكُنْ كَمَا نَوَى أَنْ يَجِبَ أَوْ يَتَّقَى أَوْ يَتَصَدَّقَ وَيَصِحُّ أَهْلَاءُ نِصْفِ الثَّوَابِ أَوْ رُبْعَهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ وَيُوضَحُ أَنَّهُ لَوْلَا هُدَى الْكُلِّ إِلَى الرُّبْعَةِ يَحْصُلُ كُلُّ مَنْهُمْ رُبْعُهُ فَكُلُّهُ لَوْلَا هُدَى الرُّبْعِ لِوَاحِدٍ وَبِاقِي نَفْسِهِ، أَمْ بَلَعْنَا - قُلْتُ لَنْ سَنَلَّ ابْنَ حَجْرٍ الْمَلِكُ عَمَّا قَرَأَ لِأَهْلِ الْمَقْبَرَةِ الْفَاتِحَةَ هَلْ يَقْسِمُ الثَّوَابَ بَيْنَهُمْ يَصِلُ لِكُلِّ مَنْهُمْ مِثْلُ ثَوَابٍ ذَلِكَ كَمَا مَلَأَ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ أَفْقَى جَمْعُ الْبَاقِي وَهُوَ اللَّائِقُ بِسَعَةِ الْفَضْلِ (سَمِعْتُهُ) ذَكَرَ ابْنُ حَجْرٍ فِي الْفَتَاوَى الْفَقْهِيَّةِ أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ تَيْمِيَّةَ زَعَمَ مَنَعَ أَهْلَاءَ ثَوَابِ الْقِرَاءَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّ جَنَابَهُ الرَّفِيعَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَهُوَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَسُؤَالُ الْوَسِيلَةِ لَهُ قَالَ وَبِأَنَّ السُّبُكِيَّ وَغَيْرَ ذُو الرُّوْعِ عَلَيْهِ بِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَحْتَاجُ لِإِذْنِ خَاصِّ الْإِتْرَى أَنْ ابْنَ عَمْرٍو كَانَ يَعْتَمِرُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَمْرًا بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ وَحَجَّ ابْنُ الْمَوْفِقِ وَهُوَ فِي طَبَقَةِ الْجَنِيدِ عَنْهُ سَبْعِينَ حُجَّةً وَخَتَمَ ابْنُ السَّرَاحِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ آلَافِ خَتْمَةٍ وَضَحَّى عَنْهُ مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ قُلْتُ وَلَمْ يَكُنْ فَوْقَ ذَلِكَ بِخَطِّ مِفْتَاحِ الْحَقِيقَةِ الشَّهَابِ أَحْمَدُ بْنُ الشُّلْبِيِّ شَيْخُ صَاحِبِ الْبَحْرِ نَقَلَ عَنْ شَرْحِ أَرِطِيَّةَ لِلنَّوِيرِيِّ وَمِنْ جَمَلَةٍ مَا نَقَلَهُ ابْنُ عَقِيلٍ مِنَ الْحَنَابِلَةِ

بيان ان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف

ابن بشر ولم يقل ذلك الباقون **وحدثنا قتيبة بن سعيد قال نا ابو عوانة حم وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا عباد**  
**ابن عوام كلاهما عن ابي مالك الاشجعي عن ربي بن حراش عن حذيفة في حديث قتيبة قال قال نبيكم صلى الله عليه وسلم قال**  
**ابن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كل معروف صدقة وحدثنا عبد الله بن محمد بن اسماء الضبيعي قال نا ممدق**  
**ابن ميمون قال نا واصل مولى ابي عبيدة عن يحيى بن عفتل عن يحيى بن يعمر عن ابي الاسود الديلي عن ابي ذر ان ناسا**  
**من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ذهب اهل الدار بالاجور نصيبون كما نصيبون ويصرون**  
**كما نهمون ويتصدقون بفضول اموالهم قال وليس قد جعل الله لكم واتصدقون به ان بكل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة**  
**وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وامر بالمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة وفي بضع احدكم صدقة**  
من الخبايا قال يستحب اهداء هاله صلى الله عليه وسلم ام - قلت وقول علماء انه ان يجعل ثواب علمه لغيره يدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فانه  
احق بذلك حيث انفقنا من الضلالة ففي ذلك نوع شكر واسداء جميل له والكمال قابل لزيادة الكمال وما استدرك به بعض المتأخرين من انه تخصيص  
الحاصل لان جميع اعماله في ميزانه يحاسب عنه بانه لا مانع من ذلك فان الله تعالى اخبرنا بانته صلى الله عليه وسلم ثوابنا بالصلوة عليه بان نقول اللهم صل على  
محمد - والله تعالى اعلم - **يا ببيان ان اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف قوله كل معروف صدقة** ثم وقد اخرج  
الدارقطني والحاكم من حديث جابر وزاد في آخره وما اتفق الرجل على اهله كتب به صدقة وما وقع به المرأ عرضة فهو صدقة واخرجه البخاري في الادب  
المفرد وزاد ومن المعروف ان تلقى اخاك بوجه طلق وان تلقى من دلو في اهلك قال للرجب المعروف اسم كل فعل يعرف حسنه بالشرع والعقل معا  
ويطلق على الاقتصار لثبوت النية عن السرور وقال ابن ابي جريرة يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع انه من اعمال البر سواء جرت به العادة  
او لا - قال والمراد بالصدقة الثواب فان قارنته النية اجر صاحبه جزما ولا فيه احتمال قال وفي هذا الكلام اشارة الى ان الصدقة لا تنحصر في  
الامر المحسوس منه فلا تختص باهل اليسار مثلاً بل كل واحد قادر على ان يفعلها في اكثر الاحوال بغير مشقة وقال ابن بطال دل هذا الحديث على ان  
كل شيء يفعله المرء او يقوله من الخير يكتب له به صدقة قوله ان ناسا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي بعض الاحاديث جاء الفقراء وقد سئى  
منهم في بعض روايات ابي داود ابو ذر الغفاري راوى حديث الباب وسمى منهم ابو الدرداء عند النساء وغيره ويشعر سياق بعض الروايات ان ابا هريرة  
منهم والله اعلم كذا قاله الحافظ رحمه الله **قوله اهل الدار** يضم المصلة والمثلثة جمع دثر بفتح ثو تسكون هو المال الكثير **قوله بالاجور** وفي  
حديث ابي هريرة بالدرجات العلى والنعيم المقيم فمقصود الفقراء تحصيل الدرجات العلى والنعيم المقيم لهم ايضا لان زيادة الاغنياء مطلقا  
**قوله بفضول اموالهم** اي ما يفضل من حاجتهم من اموال **قوله ما تصدقون به** اي قال النووي الرأية فيه بتشديد الصاد والدال  
ويجوز في اللغة تخفيف الصاد **قوله ان بكل تسبيحة صدقة** اي قال الحافظ اختلاف الروايات حال على ان لا ترتيب في هذه الاذكار ويستأنس  
لذلك بقوله في حديث الباقيات الصالحات لا يضر ك ما يمن بدأت لكن يمكن ان يقال الاولى البداءة بالتسبيح لانه يتضمن نفى النقص عن المبارى  
سبحانه وتعالى ثم التمجيد لانه يتضمن اثبات الكمال له اذ لا يذوق من نفى النقص اثبات الكمال ثم التكبير اذ لا يذوق من نفى النقص اثبات الكمال  
ان لا يكون هناك كبير آخر ثم تحييم التمهيل الدال على انفراده سبحانه وتعالى بجميع ذلك - **قوله وكل تكبيرة صدقة** اي قال النووي رويانه بوجهين  
رفع صدقة ونصبه فالرفع على الاستئناف والنصب عطف على ان بكل تسبيحة صدقة قال القاضي يحتمل تهيتها صدقة ان لها اجرا كما للصدقة  
اجروا هذه الطاعات تامل الصدقات في الاجور وسماها صدقة على طريق المقابلة وتجنيس الكلام وقيل معناه انها صدقة على نفسه **قوله وامر**  
**بالمعروف صدقة** اي على صاحبك بالضيعة والارادة المنفعة سواء قبلها ام لا **قوله ونهى عن منكر صدقة** اي فيه اشارة الى ثبوت حكم الصدقة  
في كل فرد من افراد الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولهذا نكره والثواب في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اكثر منه في التسبيح والتحميد والتهيل لان  
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية وقد يتعين ولا يتصور وقوعه لافلا والتسبيح والتحميد والتهيل نوافل ومعلوم ان اجر الفرض اكثر من اجر النفل  
لقوله عز وجل وما تقرب الى عبدي بشيء احب الى من اداء ما افترضت عليه رواه البخاري من رواية ابي هريرة وقد قال امام الحرمين من اصحابنا  
عن بعض العلماء ان ثواب الفرض يزيد على ثواب النافلة بسبعين درجة واستأنسوا فيه بحديث كذا قال النووي رحمه الله **قوله وفي بضع احدكم**  
هو بضم الباء ويطلق على الجماع ويطلق على الفرع نفسه وكلاهما نصير الاداة هنا وفي هذا دليل على ان المباحات تصير طاعات بالنيات الصادقات  
فالجماع يكون عبادة اذا نوى به قضاء حق الزوجة ومعاشرتها بالمعروف الذي امر الله تعالى به او طلب لذت صاير او اعفان نفسه او اعفان الزوجة  
ومنهما جميعا من النظر الى حراما والفكر فيه او الهوى به او غير ذلك من المقاصد الصالحة قال الطيبي الباء في قوله ان بكل تسبيحة صدقة بمعنى في

قالوا رسول الله يأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر قال أرى لو وضعها في حرام كان عليه فيها وزر فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر وحل ثنا حسن بن علي الحلواني قال نا أبو توبة السبع بن نافع قال نا مغوية يعني ابن سلام عن زيد أنه سمع أبا سلام يقول حدثني عبد الله بن فرخ أنه سمع عائشة تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه خلق كل أنسان من بني آدم على ستين وثلاث مائة مفصل فمن كبر الله وحمل الله وهلك الله وسبح الله واستغفر الله وعزل حجرا عن طريق النار أو شوكا أو عظما عن طريق النار امر معروف ونحوه عن منكر عدد تلك الستين والثلاث مائة السلاهي فانه يعيش يومئذ وقد زخر نفسه عن النار قال أبو توبة وربما قال عيسى حل ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال نا يحيى بن حسان قال نا مغوية قال خبرني أخى زيد بهذا الاسناد مثله غير انه قال او امر معروف وقال فانه يسمى يومئذ وحل ثنا أبو بكر بن نافع الجدي قال نا يحيى بن كثير قال نا علي بن عيسى بن المبارك نا يحيى عن زيد بن سلام عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن فرخ أنه سمع عائشة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق كل أنسان بنحو حديث معاوية عن زيد وقال فانه يعيش يومئذ وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أبو أسامة عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال على كل صدقة قيل أريت ان لم يجد قال يعتمل بيده فينفع نفسه ويتصدق قال أريت ان لو استطع قال يعين ذا الحاجة الملهوف قال قيل له أريت ان لم استطع قال يأمر بالمعروف أو الخير

وانما أعيدت في قوله وفي بضع أحكم لان هذا النوع من الصدقة أغرب قوله أياتي أحدنا شهوته أي يقضيها ويفعلها. قوله أكان سلاهي وزر الخ قال الطبري أقهرهنة الاستفهام على سبيل التفريق بين لو وجاها تأكيد في الاستخبار في أريت. قوله إذا وضعها في الحلال الخ أي وعد أن الحرام مع ان النفس تميل اليه وتستلذ به أكثر من الحلال فان لكل جديد لذة والنفس بالطبع اليها أميل والشيطان الى مساعدتها قبل والموتة فيها عادة أقل قوله كان له اجزاء قال القاري فالاجز ليس في نفس قضاء الشهوة بل في وضعها ووضعها كالمباداة الى الافطار في العيد وكما كل سجود وغيرها من الشهوات النفسية المرافقة للأموال الشرعية ولذا قيل للهوى اذا صادف الهدى فهو كالتريد مع العسل ويشير اليه قوله تعالى ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله هذا ما سنحلى وخطري الى والله اعلم. ام. قوله على ستين وثلاث مائة مفصل الخ بالاضافة والمفصل بفتح الميم وكسر الصاد ملتقى العظمين في البدن قوله عدد تلك الستين والثلاث مائة السلاهي الخ أي بعدد تلك المفاصل. قال الطبري اضيف الثلاث وهي حرفه الى مائة وهي نكرة واعتذر بان الازمنة فلا اعتداد بها ولو ذهب الى ان التعريف بعد الاضافة كما في الخمسة عشر جذا التركيب لكان وجها حسنا. ام وقال الحافظ وميخيل ان يكون ضمن السلاهي معنا العظم والمفصل فاعاد اضمير عليه كذلك يعني في الرواية الآية بلفظ كل سلاهي من الناس عليه صدقة والمخفى على كل مسلم مكلف بعد كل مفصل من عظامه صدقة لله تعالى على سبيل الشكر له بان جعل عظامه مفصل يمكن بها من القبض والبسط وخضت بالذكر لما في التصريح بها من دقائق الصنائع التي اختص بها الأدمى قوله يعيش يومئذ الخ أي وقت اذ فعل ذلك قوله وقد زخر نفسه الخ أي أبعدها ونجها. قوله قال أبو توبة وربما قال عيسى الخ من الأسماء لا من المشى. قال النووي وقع لاكثر رواية كتاب مسلم الاول يعيش بفتح الياء وبالشين المعجمة والثاني يضمها وبالسين المعجمة ولبعضهم عكسه وكلاهما صحيح واما قوله بعده في رواية الدارمي وقال انه يسمى فبالهمزة لا غير واما قوله بعده في حديث أبي بكر بن نافع وقال فانه يعيش يومئذ فبالهمزة باتفاقهم قوله على كل مسلم صدقة الخ أي على سبيل الاستحباب المتأكد او على ما هو اعم من ذلك والعبارة صالحة للإيجاب الاستحباب كقوله عليه الصلوة والسلام على المسلم مستخصال فذكر منها ما هو مستحب اتفاقا فحديث الباب من تعليم مكارم الاخلاق وليس ذلك بفرض اجاعا قال ابن بطال واصل الصدقة ما يخرج المرء من ماله متطوعا به وقد يطلق على الواجب ليجرى صاحبه الصدق بفعله ويقال لكل ما يجابى به المرء من حقه صدقة لانه تصدق بذلك على نفسه. قوله ان لم يجد الخ أي ما يتصدق به كأنهم فهموا من لفظ الصدقة العطية فساووا ممن ليس عنده شيء فبين لمرءان المراد بالصدقة ما هو اعم من ذلك ولو بأعاشة الملهوف ولا امر بالمعروف وهل تلتحق هذه الصدقة بصدقة التطوع التي تحسب يوما لقيامه من الفرض الذي اخل به فيه نظر الذي يظهر انها غير لما بين من حديث عائشة المذكور انها شرعت بسبب عتق المفاصل حيث قال في آخر هذا الحديث فانه يسمى يومئذ وقد زخر نفسه عن النار قوله يعتمل بيده الخ قال ابن بطال فيه التنبيه على العمل والتكسب ليجد المرء ما ينفق على نفسه ويتصدق به ويغنيه عن ذل السؤال وفيه الحث على فعل الخير مما أمكن وان من قصد شيئا منها فتعسر فلينتقل الى غيره قوله يعين ذا الحاجة الخ يحتمل ان تكون الاعانة بالفعل او بالمال او بالجاء او بالدلالة او النصيحة او الدعاء. قوله الملهوف الخ أي المستغيث وهو اعم من ان يكون مظلوما او عاجزا قوله بالمعروف والخير الخ شك من الراوى

قال أريت أن لم يفعل قال يمسك عن الشرفا صدقة وحل شاة محمد بن المثنى قال ناعبد الرحمن بن مهدي قال  
 ناشعة بهذا الأسنا حل شاة محمد بن رافع قال ناعبد المراق بن همار قال ناعمر عن همار بن منبه قال هذا ما حدثنا  
 ابو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر أحاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سلاطع من الناس  
 عليه صدقة كل يوم تطلع الشمس قال يعبد بين الاثنين صدقة وتعين الرجل في دابته فيحمله عليها أو يرفع له عليها ماعدا  
 صدقة قال والكلمة الطيبة صدقة وكل خطوة يمشيها إلى الصلوة صدقة وتيطأ الأذى عن الطريق صدقة  
 وحل شاة القسمين ذكرنا قال ناعبد محمد بن ناسلين وهو ابن بلال قال حدثني مغوية بن أبي مزيار عن سعيد  
 ابن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من يوم يصير العباد فيه إلا مكان ينزلان فيقول أحدهما  
 اللهم أعط منفقاً خلفاً ويقول الآخر اللهم

قوله أريت أن لم يفعل الخ أي عجز أو كسل أو كوله فأنها صدقة الخ كذا وقع هنا بضمير المؤنث وهو باعتبار الخصلة من الخير وهو الأمسك قال الربيع  
 ابن المنير إنما يحصل ذلك للمسك عن الشراء ذنوب بالأمسك القربة بخلاف محض الترك والأمسك أعم من أن يكون عن غيره فكأنه تصدق عليه  
 بالسلامة من غير أن يشترط لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بأن منعها من الأثم قال وليس ما تضمنه الخير من قوله فان لم يجد ترتيباً وإنما هو  
 للإيضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من الخصال المذكورة فانه يمكنه خصلة أخرى فمن أمكنه أن يعمل بيده فيتصدق وإن يخش الملهو وإن يأت  
 بالمعروف وينهى عن المنكر ويمسك الشرف فيفعل الجميع ومقصود هذا الباب أن أعمال الخير تنزل منزلة الصدقات في الأجر ولا سيما في حق من لا يقدر  
 عليها ويفهم منها أن الصدقة في حق القادر عليها أفضل من الأعمال القاصرة ومحصل ما ذكر في حديث الباب أنه لا بد من الشفقة على خلق الله وهي أمانة  
 بالمال أو غيره والمال إما حاصل أو مكتسب وغير المال إما فعل وهو الأمانة وأما ترك وهو الأمسك، أم وقع في آخر حديث أبي ذر عن عائشة قالت وبجزي  
 عن ذلك كله ركناً الضحى وهو يؤتى ما قد مناه أن هذه الصدقة لا يكمل منها ما يختل من الفرض لأن الزكاة لا تكمل الصلوة ولا العكس فدل على  
 افتراق الصدقتين واستشكل الحديث مع ما تقدم ذكره الأمر بالمعروف وهو من فروض الكفاية فكيف تجزئ عنه صلوة الضحى وهي من التطوعات قال  
 الحافظ والمزني يظهر أن المراد أن صلوة الضحى تقوم مقام الثلاث مائة وستين حسنة التي يستحب للمرء أن يسع في تحصيلها كل يوم ليتحقق منها صله  
 التي هي بعد هذا لأن المراد أن صلوة الضحى تغني عن الأمر بالمعروف وما ذكره وأما كان كذلك لأن الصلوة عمل بجميع الجسد فتشترك المفاسد كلها  
 فيها بالعبادة وكان صلوة الضحى خصت بالذكر لكونها أول تطوعات النهار بعد الفرض ورايته وقد أشار في حديث أبي ذر إلى أن صدقة السلاطع  
 بخارية لقوله يصير على كل سلاطع من أحدكم وفي حديث أبي هريرة كل يوم تطلع في الشمس وفي حديث عائشة فيسمى وقد ذكره نفسه عن النار قوله كل  
 سلاطع من الناس الخ بضم المهملة وتخفيف اللام المفصل قاله النووي وفي الفهرست أي أمانة وقيل كل عظم مجوف صغير وقيل هو في الأصل عظم يكن  
 في فرس البعير واحد وجمعه سواء وقيل جمعه سلاميات قوله عليه صدقة الخ أي على كل سلاطع والمعنى على كل واحد من الناس بعد كل مفصل  
 من أعضائه فوجب الصدقة على السلاطع مجازاً وفي الحقيقة على صاحبه قوله كل يوم الخ بالنصب على الظرفية أي في كل يوم قوله تطلع الشمس الخ أي  
 على صاحب السلاطع والعائد إلى اليوم محدث أي فيه وتوصيف اليوم بذلك لفائدة التخصيص على التعميم كما قالوا في قوله تعالى ما من دابة في الأرض  
 ولا طائر يطير بجناحه والحاصل أن الشيء إذا وصفت بوصف يعم جميع أفرادها يصير نصفاً في التعميم، قاله السدي رحمه الله قوله يعدل بين  
 الاثنين الخ فعل بعينه المصدر مبتدأ خبره صدقة على وزن فعلن أي آياته يتركوا البرق، قوله وتعين الرجل في دابته الخ قال ابن بطال وأما  
 أجر من فعل ذلك بدابة غيره فإدخال غيره على دابة نفسه احتساباً كان أعظم اجراً قوله وبكل خطوة الخ بفتح الخاء المرة الواحدة وبالضم ما بين  
 القدمين قوله وتيطأ الأذى الخ أي تنزله عن الطريق كالشوكا والعظم والقذر - قوله حدثني معاوية بن مرزاد الخ بضم الميم وفتح الزاي تشديد  
 الراء الثقيلة المكسورة واسم أبي مرزاد عبد الرحمن - قوله ما من يوم الخ مائة مائة ومن زائد لنا حيد لا استخراق - قوله إلا مكان ينزلان الخ قال السدي  
 لا يقال لا فائدة في هذا القول على تقدير عدم سماع الناس ذلك إذ لا يحصل به ترغيب ولا ترهيب بدور السماع لأننا نقول تبليغ الصادق يقوم مقام  
 السماع فينبغي للعاقل أن يلاحظ كل يوم هذا الداء بحيث كأنه يسمعه من الملكين فيفعل بسبب ذلك ما يسمع من الملكين لفعل وهذا هو فائدة اجبا  
 النبي صلى الله عليه وسلم بذلك على أن المقصود بالذات الدعاء لهذا وعلى هذا سواء علموا به أم لا والله أعلم - قوله اللهم أعط منفقاً الخ أي منفق  
 من محله قوله خلقاً الخ أي عوصاً عظيماً وهو العوص الضالم أو عوصاً في الدنيا وبدلاً في العقب لقوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه  
 وهو خير الزاوية قال الحافظ أما الخلف فأبجاءه أولى ليتناول المال والثواب وغيرها وكون من منفق ما قبل أن يقع له الخلف المالي فيكون



اعطى مسكاً ثلثاً حلثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قالانا وكيع قال ناشبة حم وحديثنا محمد بن المثنى واللفظ له قالنا  
محمد بن جعفر قال ناشبة عن معبد بن خالد قال سمعت حارث بن وهب يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تصدقوا  
فيوشك الرجل يمشي بصدقة فيقول الذي اعطىها لوجنتها بما بالامس قبلتها فاما الاك ان فلا حاجة لي بها فلا يجدها من قبلها  
حلثنا عبد الله بن براد الاشعري وابو كريب محمد بن العلاء قالانا ابواسامة عن يزيد عن ابي بردة عن ابي موسى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال ليا تين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجد أحداً يأخذها منه ويرى  
الرجل الواحد يتبعه اربعون امرأة يكذبن به من قلة الرجال وكثرة النساء وفي رواية ابن براد وتري الرجل حلثنا  
قتيبة بن سعيد قال نايعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا تقوم الساعة حتى يكثر المال ويقبض حتى يخرج الرجل بركته ماله فلا يجد أحداً يقبلها منه وحتى تعوض الأرض العرب جوارها  
وحديثنا ابو الطاهر قال نا ابن وهب عن عمر بن الحرث عن ابي يونس عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

خلفه الثواب المحدث له في الآخرة او يدفع عنه من سوء ما يقابل ذلك قوله اعطى مسكاً ثم اي من مسك عن غيره والقبير بالعطية في هذا  
للمشكلة لان التلف ليس بعطية قوله ثلثاً ثم يحتل تلف ذلك المال بعينه او تلف نفس صاحب المال او المراه به فوات اعمال اليد بالتشغل بخير  
قال النووي الاتفاق الممدوح ما كان في الطاعات وعلى العيال والضيقات والطوعات وقال القرطبي وهو يعم الواجبات المندوبات لكن المسك عن  
المندوبات لا يستحق هذا الدعاء الا ان يغلب عليه البخل المذموم بحيث لا تطيب نفسه باخراج الحق الذي عليه ولو اخرج - قوله تصدقوا ثم اي  
اغتنوا التصديق عند وجود المال وعند حصول من يقبله واقبلوا منه الفقير في اخذ مسك فالحق تصدقوا قبل ان لا تصدقوا فان قيل من اخذ مسكاً  
مثاب على نيته وان لم يجد من يقبلها فالجواب ان الواحد يثاب ثواب المجازاة والفضل والثاوي يثاب ثواب الفضل فقط والاول ابرم والله اعلم  
كذا في الفقر - قوله فيقول الذي اعطىها ثم والمغنى كل رجل عرضت عليه وكان من قبل مستحقاً لها - قوله فلا يجد من يقبلها ثم قال الحافظ يحتمل ان  
يكون ذلك قد وقع كما ذكر في خلافة عمر بن عبد العزيز وبه جزم البيهقي فلا يكون من اشراط الساعة وهو ظيرون ما وقع في حديث عدي بن حاتم وفيه لمن  
طالت بك حياة لترين الرجل يخرج مبالاً كفه ذهباً يمس من يقبله فلا يجد واخر يعقوب بن سفيان في تاريخه من طريق عمر بن اسيد بن عبد الرحمن  
ابن زيد بن الخطاب بسند جيد قال لا والله ما مات عمر بن عبد العزيز حتى جعل الرجل يأتيها بالمال العظيم فيقول اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء فما  
يرحم حتى يرجع بماله يتدن كرم من يضعه فيهم فلا يجد فيرجع به قد اغنى عمر بن عبد العزيز الناس - وهذا بخلاف حديث ابي هريرة الذي سيأتي في الباب  
فظاهره يشعر بانه يقع في آخر الزمان عند قيام الساعة فيحتمل ان يكون هو المراد في حديث حارث بن وهب هذا قال الحافظ والاول ابرم لا والذي  
عدي ثلاثة اشياء من الطرق والاستيلاء على كنوز كسرى وفقد من يقبل الصدقة من الفقراء فذكر عدي ان الاولين وقعوا وشاهدوا وان الثاني  
سيقع فكان كذلك لكن بطل موت عدي في زمن عمر بن عبد العزيز وسببه بسط عمر العدل وايصال الحقوق لاهلها حتى استغنوا واما فيض المال الذي  
يقع في زمن عيسى عليه السلام فسببه كثرة المال وقلة الناس واستشعارهم قيام الساعة ام - وسيأتي بيان ذلك في حديث ابي هريرة - والله اعلم -  
قوله بالصدقة من الذهب الخ حخته بالذكر مبالغة في عدد من قبلها وكذا قوله يطوف ثوباً لا يجد من يقبلها قوله اربعون امرأة اخر الظاهر انه  
اريد بهذا العدد الكثرة ويؤيد ما في حديث انس وتكثر النساء وفيل الرجال حتى يكون خمسين امرأة اقيم الواحد اي من يوم بأمرهن والامر للعهد اشعاراً  
بما سمي به - من كون الرجال قواهم على النساء قال القرطبي في التذكرة يحتمل ان يراد بالقيم من يقوم عليهم سواء كن موطآت ام لا ويحتمل ان يكون ذلك  
يقع في الزمان الذي لا يبقى فيه من يقول الله الله فيتزود الواحد ، بغير علم ولا حكم الشرعي تد الحافظ وقد جعل ذلك من امراء التركان من  
اهل هذا الزمان مع دعوة الاسلام والله المستعان - قوله ياتان به ان قال النووي اي ينتميان اليه ليقوم بحوائجهم ويذنب عنهم كقبيلة بقي من  
رجالها واحد فقط وبقيت نساءها فيلذن بذلك الرجل ليناب منهن ويقوم بحوائجهم ولا يطمع فيهن احد بسببه قوله من قلة الرجال وكثرة  
النساء - ان قال النووي سببه كثرة الحروب والقتال الذي يقع في آخر الزمان وتراكم الملاحم كما قال صلى الله عليه وسلم ويكثر الهرج اي القتل وقال الحافظ  
الظاهر انها علامة محضة لا سبب آخر بل يفترها الله في آخر الزمان ان يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من النساء - قوله وهو ابن عبد الرحمن  
القاري ان تشديد الياء منسوبة الى القارة القليلة المحرفة قوله ويقبض ثم يقبض الياء اي يسيل من كثرته من كل جانب كالسيل يسيل الى الخلق اليه  
كل الميل قوله مراداً ان يضم اليهم جمع مروج وفي النهاية المروج الارض الواسعة ذات نبات كثير تخرج فيه الدواب ويختلج تسرح مختلطة كيف شاءت  
قوله وانما راى اي مياها كثيرة جارية في انهارها قال النووي معناه والله اعلم انهم يتكلمون ويحرضون عنها فينبغي معاملة لا تزرع ولا تسقى من



لا تقوم الساعة حتى يكثركم المال فيفيض حتى يُجئ رب المال من يقبله منه صدقة ويدعى اليه الرجل فيقول لا أرب لي فيه  
وحل ثنا واصل بن عبد الأعلى وأبو كريب ومحمد بن يزيد الرقاعي واللفظ لواصل قالوا أنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم  
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل الصدقة من الذهب والفضة فيجئ القاتل  
فيقول في هذا قتلتي ويجئ القاطع فيقول في هذا قطعته رجمي ويجئ السارق فيقول في هذا قطعت يدي ثم يكعونه فلا يأخذ  
منه شيئاً حل ثنا قتيبة بن سعيد قال نايلث عن سعيد بن زكريا عن سعيد بن مسعود بن يسار أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا تقبل صدقة من طيب ولا يقبل الله إلا الطيب إلا أخذها الرحمن بيمينه  
مياها وذلك لقلة الرجال وكثرة الحروب وتراكم الفتن وقرب الساعة وقلة الآمال وعدم الفراغ لذلك ولا هتمام به قوله حتى كثر  
فيكم المال الخ قال الحافظ والتقييد بقوله فيكم يشعر بأنه محمول على زمن الصحابة فيكون إشارة إلى ما وقع من الفتن واقتسام أموال الفريز المزمع  
ويكون قوله فيفيض حتى يجرب المال إشارة إلى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز فقد تقدم أنه وقع في زمنه أن الرجل كان يعرض ماله للصدقة فلا يجلب  
من يقبل صدقة ويكون قوله وحتى يعرضه فيقول الذي يعرضه عليه لا أرب لي به إشارة إلى ما سيقع في زمن عيسى بن مريم فيكون في هذا الحديث إشارة  
إلى ثلاثة أحوال الأولى إلى كثرة المال فقط وقد كان ذلك في زمن الصحابة ومن ثم قيل فيه يكثركم المال الحالة الثانية الإشارة إلى فيض من الكثرة بحيث  
أن يحصل استغناء كل أحد عن أخذ مال غيره وكان ذلك في آخر عصر الصحابة وأول عصر من بعدهم ومن ثم قيل يجرب المال وذلك ينطبق على ما وقع في  
زمن عمر بن عبد العزيز الحالة الثالثة في الإشارة إلى فيضه وحصول الاستغناء لكل أحد حتى يحتم صاحب المال بكونه لا يجد من يقبل صدقة و  
يزداد بأنه يعرضه على غيره ولو كان من لا يستحق الصدقة فيأبى أخذه فيقول لا حاجة لي فيه وهذا في زمن عيسى عليه السلام وأما وقال في موضع آخر  
ويحتمل أن يكون هذا الأخير لاستئصال كل منعه عن نفسه عند طرق الفتن فلا يلي على أهل فضل عن المال وذلك في زمن الدجال وأما حصول  
الامن المفظ والعدل البالغ بحيث يستغنى كل أحد بما عند يده من غيره وذلك في زمن المهدي وعيسى بن مريم وأما عند خروج النار التي تسوقهم إلى  
الحشر فيخرج حينئذ الظهور وتباع الحدايقة بالبعير الواحد ولا يلتفت أحد حينئذ إلى ما يثقله من المال بل يقصد نجاة نفسه ومن يقدر عليه من ولد  
وأهله وهذا أظهر الاحتمالات وهو المناسب لصنيع البخاري والعلو عند الله تعالى قوله حتى يجرب المال من يقبله الخ قال الحافظ لم يبق  
أوله وقسم انتهاء ورب المال منصوب على المفعولية وفاعله قوله من يقبله يقال هم الشئ آخره ويروى بضم أوله يقال آهته أمراقلقه وقال  
النووي في شرح مسند ضبطه بوجهين أشهرهما بضم أوله وكسر الهاء ورب المال مفعول والفاعل من يقبل أي يجزئه والثاني بفتح أوله وضم الهاء ورب  
فاعل ومن مفعول أي يقصد الله أعلم - قوله لا أرب لي فيه الخ بفتح الهاء والراء أي لا حاجة لي به لاستغنائي عنه قوله محمد بن يزيد الرقاعي الخ منسوخ  
إلى جملته وهو محمد بن يزيد بن محمد بن كثير بن رفاع بن سماعة أبو هشام الرقاعي قاضي بغداد - قوله تقي الأرض الخ مضارع من التقي أي تقي الأرض  
قوله أفلاذ كبد ها الخ بفتح الهاء جمع الغلظة وهي القطعة المقطوعة طوكاً وسمى ما في الأرض كبداً تشبيهاً بالكبد التي في بطن البعير لأنها أحب ما هو  
محبباً إليها كما أن الكبد أطيب ما في بطن الجوز وأحبته إلى العرب وأما قلنا في بطن البعير لأن ابن الأعرابي قال أفلاذ لا يكون إلا للبعير فالعزة تظهر كنوزها  
وتخرجها من بطونها إلى ظهورها قوله أمثال الأسطوان الخ بضم الهاء والطاء وهو جنس الأسطوانة واحد وهو السارية والعمود وشبهه بالأسطوانة  
لعظمه وكثرته - قوله من الذهب والفضة الخ قيل معناه أن الأرض تليق من بطنها ما فيه من الكنوز وقيل ما يسخ فيها من العروق المعدنية قوله  
في هذا قتلت الخ أي في طلب هذا الغرض ولاجل تحصيل هذا المقصود قتلت من قتلت من أنفاس قوله ويجئ القاطع الخ أي قاطع الرحم لشدة الحرص  
على المال قوله قطعت يدي الخ بصيغة المحمول ولو روي محلو ما كان له وجه أي تسبب لتقطع يدي قوله تريد عنه الخ بفتح الدال أي يتكبرون ما  
قاه الأرض من الكنز والمعدن لاستغناءهم عنه قوله ولا يقبل الله إلا الطيب الخ جملة معارضة بين الشرط والجزاء وفيه إشارة إلى أن غير الحلال  
غير مقبول وإن الحلال المكتسب يقع بمحل عظيم قال القرطبي وأما لا يقبل الله الصدقة بالحرمان لأنه غير ملوك للمصدق وهو ممنوع من التصرف فيه  
والمتصدق به متصرف فيه فلو قبل منه لزم أن يكون الشئ مأموراً منهياً من وجه واحد وهو محال قوله إلا أخذها الرحمن الخ وأصل ذكر الرحمن  
للاشعار بأن هذا من فضل رحمته وسعة كرمه قوله بيمينه الخ قال المازري قد ذكرنا استحالة الجارحة على الله سبحانه وتعالى وإن هذا الحديث  
وشبهه إنما يترتب على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا فكنى هنا عن قبول الصدقة بأخذها في الكف وعن تضعيف أجرها بالتربية قال القاض عيسى  
لما كان الشئ الذي يرضى ويجزئ يلقى باليمين ويؤخذ بها استعمل في مثل هذا واستعمل للقبول والرضا كما قال الشاعر إذا ما راية رفعت لمجد  
تلقاها عاربة باليمين - قال وقيل عتر باليمين هنا عن جهة القبول والرضا إذا التمسك بضد في هذا قال وقيل المراد بكفت الرحمن هنا وبيمينه كفاً

وان كانت تمر فتربو في كفت الرحمن حتى تكون اعظم من الجبل كما يري احدكم فلوكة او فصيله **ح** حدثنا قتيبة بن سعيد قال نا يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتصدق احد بتمر من كسب طيب الا اخذها الله يمينه فيزيئها كما يزيئ احدكم فلوكة او قلوصة حتى تكون مثل الجبل **و** **ح** حدثني أمية بن بسطام قال نا يزيد يعني ابن زريع قال نا رزق **ح** وحدثني احمد بن عثمان الاودي قال نا خالد بن مخلد قال حدثني سليمان يعني ابن بلال كلاهما عن سهيل بهذا الاسناد في حديث رزق من الكسب الطيب فيضعها في حقها وفي حديث سليمان فيضعها في موضعها **و** **ح** **ث** ابو الطاهر قال نا عبد الله بن وهب قال نا خبرني هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ناخو حديث يعقوب عن سهيل **و** **ح** **ث** ابو كريب محمد بن العلاء قال نا ابو اسامة قال نا فضيل بن مرزوق قال حدثني عدي بن ثابت عن ابي حازم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايها الناس ان الله طيب لا يقبل الا طيبا وان الله امر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا الي ما تعملون عليهم قال يا ايها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقكم الله ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه الى السماء

تدفع اليه الصدقة واضافها الى الله تعالى اضافة ملك واختصاص لوضع هذه الصدقة فيها لله عز وجل وقال الرزين بن المنير الكناية عن الرضا والقبول بالملك باليمين لتثبت المعاني المعقولة من الأذهان وتحقيقها في النفوس تحقيق المحسوسات اي لا يتشكك في القبول كما لا يتشكك من عاين المتلقى للشيء يمينه لان التناول كالتناول ليعهود وكان المتناول به جارة وقال الترمذي في جامعه قال اهل العلم من اهل السنة والجماعة يؤمن بهذه الأحاديث ولا ينزههم فيها تشبيها ولا يقول كيف هكذا روي عن ذلك وابن عينية وابن المبارك وغيرهم وانكرت الجمعية هذه الروايات انتهى وقال الخطابي ذكر اليمين في هذا الحديث معناه حسن القبول فان العادة قد جرت من ذوى الأدب بان تصار اليمين عن شئ الاشياء الدينية وانما تباشر بها الاشياء التي لها قدر ومزية وليس فيما يضاف الى الله تعالى من صفات اليمين شئ لان الشئ محل النقص في الضعف وقد مر في كتابنا يمين وليس عندنا الجارحة انما هي صفة جاه بها التوقيف فمن نطقها على ما جاءت ولا نكفها وهذا مذهب اهل السنة والجماعة - انتهى - وقد تقدم بعض ما يتبعن بأمثال هذه النعوت واصفات في شرح حديث النزول من ابواب صلوة الليل فليراجع قوله حتى تكون اعظم من الجبل الخ والظاهر ان المراد بجمعها ان عينها تعظم لتثقل في الميزان ويشتمل ان يكون ذلك معبرا به من ثواب قوله فلوكة الخ بفتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو وهو المهر كانه يثقل في الميزان وقيل هو كل فطيم من ذات حافر والجمع أفلام كعداء واداء وقال ابو زيد اذا فحقت الفاء شددت الواو واذا كسرتها سكنت اللام كجرو وضرب به المثل لانه يزيد زينة بيته وان الصدقة نتاج العمل واحوج ما يكون المنتاج الى التزينة اذا كان فطيما فاذا احسن العناية به انتهى الى حد الكمال وكان ذلك على ابن آدم لا سيما الصدقة فان المبدأ ان تصدق من كسب طيب لا يزال نظرا لله اليها يكسبها نعت الكمال حتى ينتهي بالتضييع الى نصاب تقع المناسبة بينه وبين ما قدر نسبة ما بين التمرة الى الجبل - قوله او فصيله الخ والفصيل ولد الناقة اذا فصل من ارضاع أمه فيجوز كجره وقيل بجعله مجروح ومقتول - قوله من كسب طيب الخ معناه الكسب المكتسب والمراد به ما هوام من تعاطى التكتب وحصول المكتسب بغير تعاط كالميراث وكانه ذكر الكسب لكونه الغالب في تحصيل المال - قوله او قلوصة الخ بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الغنمية قوله ان الله طيب الخ رحمه الله الطيب ضد الخبيث فاذا وصف به تعالى اريد به انه منزوع عن النقائص مقدس عن الآفات واذا وصف به العبد مطلقا اريد به انه المتعري عن رذائل الاخلاق وقبائح الاعمال والمتخلي بأضداد ذلك واذا وصف به الاموال اريد به كونه حلالا من خيال الاموال ومعنا الخبث انه تعالى منزوع عن العيوب فلا يقبل ولا ينبغي ان يتقرب اليه الا بما يناسبه في هذا المعنى وهو خيال ما هو الحلال كما قال تعالى كن تارة لوالدك حتى تسفوقوا مما يحبون قوله يا ايها الرسل كلوا من الطيبات الخ هذا النداء خطاب لجميع الانبياء لا فهو خوطوا بذلك دعة واحدة لا خوطوا رسالا في ازمة مختلفة بل على ان كل منهم خوطب في زمانه ويمكن ان يكون هذا النداء يوم الميثاق لخصوص الانبياء او باعتبار انه تعالى ليس عندنا صياح ولا مساء وفيه تنبيه بنيه على ان اباحة لطيبات شرع قديم واعراض على الرهبانية في رفضهم اللذات وابعاء الى ان اكل الطيب مورث للعلل الصالح وهو ما يتقرب به الى الله تعالى قوله يا ايها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم الخ اي حلالاته ومستلذاته وتمتته واشكروا لله ان كنتم راياء كعبدون وفيه اشارة الى ان الله تعالى خلق الاشياء كلها لعباده كما قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وانه خلق عبدة لمعرفته وطاعته كما قال تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم من رزقي وما اريد ان يطعمون قوله يطيل السفر الخ اي في وجه الطاعات كجج وزيارة مستجابة وصلة رحم وجهاد وتعلم العلوم وغير ذلك قوله يمد يديه الى السماء الخ لانها قبلة الدعاء

باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كبر طيبة وأما حجاب النار

يأرب يأرب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وخذي بالحرام فأنت يستجاب لذلك **حل ثنا** عن ابن سلام الكوفي قال نازهي بن مغيرة الجعفي عن أبي إسحق عن عبد الله بن معقل عن عدي بن حاتم قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشق تمره فليفعل **حل ثنا** علي بن حجر السعدي عن أبي إسحق عن إبراهيم بن علي بن خنيس قال ابن حجر ناو قال الآخران أنا عيسى بن يونس قال نا الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد إلا سيكلمه الله ليس بينه وبينه ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم وينظر أشم منه فلا يرى إلا ما قدم وينظر بين يديه فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه فاتقوا النار ولو بشق تمره زاد ابن حجر قال الأعمش **حل ثنا** عن مرة عن خيثمة مثله وزاد فيه ولو بكلمة طيبة وقال إسحاق قال الأعمش عن عمر بن مرة عن خيثمة قوله يأرب يأرب أي قائلا مكررا يأرب وفيه إشارة إلى أن الدعاء بلفظ الرب مؤثر في الإجابة لا يذنبه بالاعتراض بان وجوده فأنص عن تربيته وأحسانه وجوده وأمتنا نه قوله وقذي بالحرام ثم بضم الغين وكسر الدال المعجمة المحققة كذا ضبطه النووي رحمه الله وفي نسخ المصايير وقعت مقيدة بالتشديد كذا ذكره الطيبي رحمه الله وهو كذلك في بعض نسخ المصايير والمعنى ربي قوله بالحرام أي ربي بالحرام من صغره إلى كبره قال الأعمش ذكر قوله وقذي بالحرام بعد قوله ومطعمه حرام ما لأنه لا يلزم من كون المطعم حراما التغذية به وأما تنبيهها به على استواء حاله أعني كونه منفقاً في حال كبره ومنفقاً عليه في حال صغره في وصول الحرام إلى باطنه فاشارة بقوله مطعمه حرام إلى حال كبره وقوله وقذي بالحرام إلى حال صغره وهذا دل على أن لا ترتيب في الواو وذهب المظهر إلى الوجه الثاني ورجح الطيبي الوجه الأول ولا يمنع من الجمع فيكون إشارة إلى أن عدم إجابة الدعوة إنما هو لكونه مضمراً على تلبس الحرام والله تعالى أعلم بالمرام **قوله** فاني يستجاب لذلك أي من أين يستجاب لمن هذه وكيف يستجاب له قال الأعمش رحمه الله وفيه إيداع بان حل المطعم والمشرب مما تتوقف عليه إجابة الدعاء ولذا قيل إن الدعاء جناحين أصل الحلان وصدق المقال قال التورثي رحمه الله تعالى أراد بالرجل الحجاج الذي أثر فيه السفر أخذ منه الجهد وأصابه الشعث وعلاه الغبرة فطفق يدعوا لله على هذه الحالة وعندنا من مظان الإجابة فلا يستجاب له ولا يصح أن يوسم وشقائه لأنه ملتبس بالحرام صارت النفقة من خير حلها قال الطيبي رحمه الله فإذا كان حال الحاج الذي هو في سبيل الله هذا فما بال غيره وفي معناه أمر المجاهد في سبيل الله لقوله صلى الله عليه وسلم طوبى لبدن أخذ بعنان فرسه في سبيل الله أشعث رأسه مغبرة قدماه أم - قال وكل هذه الحالات حالة على غاية استحقاق الدعاء للإجابة ودلت تلك الخيبة على أن الصاروف قوى والحاجز مانع شديد قال الأعمش رحمه الله قوله فاني يستجاب لذلك لا يظهر أنه استبعاد لا إياس وعلى كل تقدير فلا استبعاد في حق من جمع بين الثلاث **باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وأما حجاب من النار - قوله** أن يستتر من النار أي يجعلها ستراً وحجاباً من النار **قوله** عن خيثمة عن أبي بصير المعجمي وسكون التثنية بعد ما مثلثة هو ابن عبد الرحمن الجعفي **قوله** عن عدي بن حاتم هو الطائي المشهور **قوله** ما منكم من أحد ثم ظاهر الخطاب للصحابة ويلحق بهم المؤمنون كلهم سابقهم ومقصودهم إشارته إلى ذلك ابن جرير **قوله** ليس بينه وبينه ترجمان أي بضم الجيم ويضمان ويفتحان وهو الذي يترجم الكلام أي ينقله من لغة إلى أخرى والمراد أن الله سبحانه وتعالى يكلم ويخاطب العبد بلا واسطة ولم يذكر في هذه الرواية ما يقول الله لكن بينه وبينه في رواية أخرى ثم يقولون له المراد تلك الملائكة فيقولون بلى ثم يقولون أم أرسل إليك رسولا فيقولون بلى - **قوله** فلا يرى إلا النار وقوله أي ما قدمه من أعماله السيئة وفي رواية فحل بن خليفة فينظر عن يمينه فلا يرى إلا النار وينظر عن شماله فلا يرى إلا النار ورأيت خيثمة في المعقولة في ذلك وقوله أمين وأشتم بالنصب فيها على الظرفية والمراد بها العين والشمال قال ابن خزيمة نظر العين والشمال هنا كالمثل لأن الإنسان من شأله إذا دهم أمران يلتفت يميناً وشمالاً يطلب الغوث قلت ويحتمل أن يكون سبب الالتفات أنه يترجم أن يجد طريقاً يذهب فيها ليحصل له النجاة من النار فلا يرى إلا النار كما وقع في رواية محل بن خليفة - كذا في الغم - **قوله** فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه أي قال ابن خزيمة والسبب في ذلك أن النار تكون في منتهى فلا يمكنه أن يجيد عنها إذا بدأه من المخرج على الضراط وفيه دليل على قرب النار من أهل الموقف وقيل خرج البيهقي في البحث عن مرسل عبد الله بن بابويه بسند رجاله ثقات رفعه كافي أنكم باليوم حتى من دون جهنم وقوله حتى بضم الجيم بعدها مثلثة مقصور جمع جات واليوم بفتح الكاف والواو الساكنة المكان المسالي الذي تكون عليه أمة محمد صلى الله عليه وسلم كما ثبت في حديث كعب بن مالك عند مسلم أنهم يكونون يوم القيامة على تل عال **قوله** ولو بشق تمر أو بكسر المعجمة نصفها أو جانبها أي اجعلوا بينكم وبينها ذقاية من الصدقة وعمل البر ولو بشق يسير وفي الحديث الحث على الصدقة بما قل وبما جل وان لا يحتقر ما يتصدق به وان اليسير من الصدقة يستتر المتصدق من النار **قوله** ولو بكلمة طيبة أي قال ابن خزيمة المراد بالكلمة الطيبة هنا

**وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وأبو كريب قالنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن خيثمة عن عدي بن حاتم قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم النار فأعرض واشاح ثم قال اتقوا النار ثم أعرض واشاح حتى ظنننا أنه كأنما ينظر إليها ثم قال اتقوا النار ولو بشق تمرة فمن لم يجد فبكلمة طيبة ولم يذكر أبو كريب كأنما وقالنا أبو معاوية قالنا الأعمش **وحدثنا** محمد بن المنثري وابن بشار قالنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبه عن عمرو بن مرة عن خيثمة عن عدي بن حاتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر النار فتعوذ منها واشاح بوجهه ثلاث مرات ثم قال اتقوا النار ولو بشق تمرة فان لم تجد فبكلمة طيبة **وحدثنا** محمد بن المنثري العنزي قال أنا محمد بن جعفر قال ثنا شعبه عن عون بن أبي جحيفة عن المنذر بن جدير عن أبيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في صدر النهار قال فجاءه قوم حفاة عراة مجتأين التمار والعباء متقلدي السيوف عامتهم من مضرب كلهم من مضرب فتمتروا وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى بهم من الفاقة فدخل ثم خرج فأمر بألفاظ من قوله فقام فصلى ثم خطب فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة إلى آخر الآية إن الله كان عليكم رقيباً والآيات التي في الحشر يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع بريرة ما يدل على هدي أو يرد عن ردي أو يصلي بين اثنين أو يفصل بين متنازعين أو يحل مشكلاً أو يكشف غامضاً أو يدفع ناراً أو يسكن غضباً والله سبحانه وتعالى أعلم وقال ابن بطال وجه كون الكلمة الطيبة صدقة أن إعطاء المال يفرح به قلب الذي يعطاه ويذهب ما في قلبه وكذلك الكلام الطيب فاشتبهت من هذه الحيثية قوله حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالنا أبو معاوية عن الأعمش الخ قال النوري هذا الإسناد كله كوفيون وفيه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض الأعمش وعمرو وخيثمة - قوله فأعرض واشاح الخ قال النوري هو بالشين المعجمة والحاء المهملة ومعناه قال الخليل وغيره فحار وعذب به وقال لا تكثرون المشيم الحذر والجاذفة الأمر وقيل المقبل وقيل الهارب وقيل المقبل اليك المانع لما وراء ظهره فأشاح هنا جعل هذه المعاني أي حذر النار كأنه ينظر إليها أو جث في الأيضاح بأيقانها أو قبل اليك خطاباً أو أعرض كالهارب قوله حتى ظنننا أنه كأنما ينظر إليها الخ أي من كثرة ما رأينا من تغيره من حالة إلى حالة وعدم ثباته على حالة واحدة لما فيه من الدلالة على الاضطراب والتحير والتهيش قوله عن المنذر بن جدير عن أبيه وأبو هو جدير بن عبد الله أبو عمرو أسلم في السنة التي توفى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جدير أسلمت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بأربعين يوماً ونزل الكوفة وسكنها زماناً ثم انتقل إلى فرقيسية ومات بها سنة إحدى وخمسين روى عنه خلق كثير قوله في صدر النهار الخ أي أوله قوله حفاة عراة الخ أي يغلب عليهم العري قوله مجتأين التمار الخ قال عياض التمار كسب النون ثياب الصوف واحد هامرة بفتح النون وكسر الميم وفتح الراء والاحتياج تقوير أو ساطها ومنه وتعود الذين جابوا القصر بالواو فقبوا وخرقوا قوله أو العباء الخ الظاهر أنه شك من الرازي أو للتوبيخ والعبد بالمد وبفتح العين جمع عبادة وعباية لغتان وفي القاموس أنه كسبه معروف قوله عامتهم من مضرب الخ كسر قبيلة عظيمة أي أكثرهم منها بل كلهم من قبيلة فخره قوله فتمتروا وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رأى بهم من الفاقة الخ أي الفقر الشديد يعني لما لم يكن عنده من المال ما يجبر كسرهم ويغني فقرهم ويكسوهم ويعطيهم ما يعينهم وهذا من كمال دأته ورحمته خصوصاً في حق أمته قوله فدخل الخ أي في بيته لعله يلقي شيئاً من زيادة النفقة أو لتجديد الطهارة والتهيئة للموعظة قاله القاري - قوله ثم خطب الخ فيراستجاب جمع الناس للأمور المهمة وعظهم وحثهم على مصالحهم وتحذيرهم من القبائح قوله فقال يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة الخ قال عياض قراءة صلى الله عليه وسلم له كلامها لما فيها من قوله تعالى واتقوا الله الذي تسمعون به وألا تخافوا قال النوري يرسل كأنهم أخوة وقال الأبي يعني من قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة وهو تنبيه على سبب التواصل قوله ولتنظر نفس ما قدمت لغد الخ أي لتتفكر وتأمل النفس أي شيء من العبادات والخيرات أرسلته إلى الآخرة لنفع الغد من الزمان وهو يوم القيامة قوله تصدق رجل من ديناره الخ قال القاري بفتح القاف وتسكن قال الطبري لعلى الظاهر ليتصدق رجل ولا من الأمر للغائب محدوف وجوزة ابن الأباري ولو حمل تصدق على الفعل الماضي لم يسعد قوله حتى قال ولو بشق تمرة إذا لم يكن ليتصدق رجل ولو بشق تمرة وكذا قوله فجاء رجل الخ لأنه بيان لامثال أمر عليه الصلوة والسلام عقيب الحق على الصدقة ولن يجريه على الأخبار وجه لكن فيه تعسف غير خاف - قال الأباري ويأتي عن الحمل على حدث اللام عند حرف المضارعة أم فيتعين جملة على أنه خير لفظاً وأمر معني واثبات الأخبار بمجئ الأبناء كثير في الكلام فليس فيه تكلف فضلاً عن تعسف - قوله رجل من ديناره الخ قال الطبري رجل ككرة وضعت موضع الجمع المعرف لا فائدة الاستعراق في أفراد وان لم تكن في سياق المنه كشجرة في قوله ولأن ما في الأرض من شجرة أقل من أن شجرة وقمت موضع الأشجار ومن ثم كرر في الحديث مراراً بلا عطف أي ليتصدق رجل من ديناره ورجل من درهمه ورجل من ديناراً وما تبعضية



من صاع تمر حتى قال ولو بشق تمر قال فجاء رجل من الانصار بصرة كادت كفه تجز عنها بل قد عجزت قال ثم تبع النبي حتى رايت كوماين من طوعم وثياب حتى رايت وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقبل كأنه مذهبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سن في الاسلام سنة حسنة فله اجرها واجر من عمل بها بعد من غير ان ينقص من اجورهم شيء ومن سن في الاسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعد من غير ان ينقص من اوزارهم شيء **حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو اسامة حماد** حدثنا عبد الله بن معاذ قال نا ابي قال اجمعنا شعبة قال حدثني عون بن ابي جحيفة قال سمعت المنذر بن ابي جابر عن ابيه قال كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم صدر النهار مثل حديث ابن جعفر في حديث معاذ من الزيادة قال ثم صلى الظهر ثم خطب **حدثني** عبد الله بن عمر القواريري وابو كامل وعبد بن عبد الملك الاموي قالوا نا ابو عوانة عن عبد الملك بن عمار عن المنذر بن جابر عن ابيه قال كنت جالساً عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه قوم مجتبي النمار وساقوا الحش بقصتهم وفيه فصل الظهر ثم صعد منبراً صغيراً فحمد الله وأثنى عليه ثم قال اما بعد فان الله انزل في كتابه يا أيها الناس اتقوا ربكم الآية **وحدثني** زهير بن حرب قال نا جابر عن الاعمش عن موسى بن عبد الله بن يزيد وابي الضحى عن عبد الرحمن بن هلال العباسي عن جابر بن عبد الله قال جاء ناس من الاعراب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم الصوف فرأى سوء حالهم وقد أصابتهم حاجة فذكر بمنع حديثهم **حدثني** يحيى بن معين قال نا عندنا شعبة **حدثني** بشر بن خالد اللفظ له قال نا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن ابي واثل عن ابي مسعود قال أمرنا بالصدقة قال كنا نحامل قال فتصدق ابو عقييل بنصف صاع قال وجاء انسان بشئ أكثر منه فقال المنافقون ان الله لغني عن صدقة هذا وما فعل هذا الا آراء فزلت الذين يكثرون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون الا جهدهم

باب الحجارة يتصدق بها والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل

اي ليتصدق ما عند من هذا الجنس واما ابتداء متعلقة بالفعل فالاضافة بحذف اللام الى ليتصدق بما هو مختص به وهو مفتقر اليه على نحو قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم وكذا كان مجموعاً خاصة قوله من صاع تمر الخ اعادة العامل تفيد الاستقلال وتدل على ان يكون الصاع منها قوله بصرة الخ بالضم اي ربطة من الدراهم والدنانير قوله تجز عنها الخ اي عن حمل الصرة ثقلها لكثرة ما فيها قوله ثم تابع الناس الخ اي توالوا في اعطاء الخيرات واتيان المبرات قوله حتى رايت كوماين الخ تشية كوماين الصبرة قوله من طاعم الخ الظاهر انه هنا جوب ولعل الاقتصار عليه من غير ذكر المنقود لغلبته قوله يتقبل الخ اي يستنير ويظهر عليه امارات السرور قوله كانه مذهبة الخ بضم الميم ويكون المعجمة وفجر الهاء بعد موحدة وهي مائرة بالذهب في نسخة بالمهمله وضم الهاء والنون وهو ما يجعل فيه الدهن قال النوري هو بالذال المعجمة وفجر الهاء والباء الموحدة وقال نقاضي عياض وغيره صحفه بعضهم فقال مدھنة بدل مھمة وضم الهاء والنون وكذا ضبطه الحميدي والصحيح المشهور هو الاول والمراد به على الوجهين الصفاء والاستنارة كذا ذكره السيد جمال الدين قوله من سن في الاسلام سنة حسنة الخ اي اتي بطريفة مرضية يقتدى به فيها قوله فله اجرها الخ اي اجر تلك السنة اي ثواب العمل بها والاضافة لادنى ملايسة لان السنة سبب ثبوت الاجر تجازت الاضافة قوله واجر من عمل بها من بعد الخ اي من سنه قال الكوفي وظاهره وان لو ينو المتبدئ ان يتبع فيه ثبوت الاجر على ما لم ينو الفاعل فيكون مختصاً بالحديث انما الاعمال بالنيات قال النووي فيه الحث على الابتداء بالخيرات وسن السنن الحسنات والتحذير من اختراع الباطيل والمستفجات وسبب هذا الكلام في هذا الحديث انه قال في اوله فجاو رجل بصرة كادت كفه تجز عنها فتتابع الناس وكان الفضل العظيم للبداي بهذا الخير والفاخر لباب هذا الاحسان قوله عن عبد الرحمن بن هلال العباسي الخ هو بالباء الموحدة **باب** الحجارة يتصدق بها والنهي الشديد عن تنقيص المتصدق بقليل قوله كنا نحامل الخ اي نحمل على ظهورنا بالاجرة يقال حاملت محضت كسافرت وقال الخطابي يريد تكلمت بالحمل بالاجرة لتكسب ما نتصدق به ويؤثرون ما ورد في بعض الروايات انطلق احدنا الى السوق فيحامل اي يطلب الحمل بالاجرة والماملة مفاعلة وهي تكون بين اثنين والمراد هنا ان الحمل من احدهما والاجرة من الآخر كالمساقات والمزارعة قوله فتصدق ابو عقييل الخ بفتح العين اسمه حجاب بمهملين بينهما موحدة ساكنة وآخره مثلاً قوله هذا وجه انسان الخ هو عبد الرحمن بن عوف جاء بثمانية آلاف درهم كما هو الاصح مع اختلاف الروايات قوله ان الله اغني عن صدقة هذا الخ اي الذي اعطى الاقل وقوله وما فعل هذا الاخر اي الذي اعطى الاكثر فتكلموا في الكل لان مرادهم ان لا يتصدق احد قوله الذين يكثرون الخ اي يطوعون قوله المطوعين الخ قراوة الجمهور بتشديد الطاء والواو واصله المتطوعين فادغمتم التاء في الطاء وهذا الذين يغزون بغير استعانة برزق من سلطان او غيره - قوله والذين لا يجدون الا جهدهم قال الحافظ الحق انه معطوف على المطوعين ويكون من عطفت الخاص على العام





جنتان أو جنتان من لذن نديهما إلى تراقيهما فإذا أراد المنفق وقال الآخر فإذا أراد المتصدق أن يتصدق سبغت عليه  
أومرت وإذا أراد البخيل أن ينفق قلصت عليه وأخذت كل حلقة موضعها حتى يحن بنانه وتعفو أثره قال فقال أبو هريرة  
فقال يوسعها ولا تتسع حلقتي سليمان بن عبد الله أبو أيوب الخيلاني قال نا أبو عامر يعني العقدي قال نا إبراهيم بن نافع  
عن الحسن بن مسلم عن طاووس عن أبي هريرة قال ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البخيل والمتصدق كمثال رجلين عليهما  
جنتان من حديد قد اضطرت أيديهما إلى نديهما وتراقيهما فجعل المتصدق كلما تصدق بصدقة انبسطت عنه حتى  
تغشى أنامله وتعفو أثره وجعل البخيل كلما هم بصدقة قلصت وأخذت كل حلقة مكانها قال فأنارت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه السلام يقول يا صبيعه في جنته فلورأيت يوسعها ولا توسع وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أحمد بن اسحق الحضرمي  
عن وهيب قال نا عبد الله بن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البخيل والمتصدق  
بنانه ويعفو أثره قال فقال أبو هريرة يوسعها فلا تتسع وفي هذا الكلام اختلال كثير لأن قوله يحن بنانه ويعفو أثره اغما جاء في المتصدق كما في البخيل  
وهو على صفة ما هو وصف البخيل من قوله قلصت كل حلقة موضعها وقوله يوسعها فلا تتسع وهذا من وصف البخيل فأدخله في وصف المتصدق فاختل  
الكلام وتناقض وقد كثر في الأحاديث على الصواب ومنه رواية بعضهم تخريبه بالحاء والنون وهو وهم الصواب رواية الجمهور تخريبه بالجيم والنون  
أي تستتر ومنه رواية بعضهم تخريبه بالثاء المثلثة وهو وهم الصواب بنانه بالنون وهو رواية الجمهور كما قال في الحديث الآخر أنامله كذا في الشرح  
**قوله** جنتان أو جنتان الخ بالشك وصوابه جنتان بالنون والجنة في الأصل الحصن وسميت بها الدرع لأنها تجن صاحبها أي تحصنه والجنة  
بالموحدة ثوب مخصوص وكما مانع من اطلاقه على الدرع وهي ماقطع من الثياب شتم قاله في المطالع كذا في الفتح - **قوله** من لذن شد هما الخ بضم  
الذاء وسكون الدال جمع ثدي بفتح التاء وكسر التشديد الباء والثدي خاص بالمرأة أو عام كذا في القاموس يعني بها جنبى الصدر كذا في المرقاة **قوله**  
إلى تراقيهما الخ بفتح التاء جمع الترقوة وهو أسفل الكتف وفوق الصدر **قوله** سبغت عليه الخ أي امتدت وغطت وتوسعت جنته **قوله** قلصت  
بفتح اللام أي انضمت وانصفت جنته عليه **قوله** وأخذت كل حلقة الخ أي اشتدت وانصفت الخلق بعضها ببعض أي ضاقت غاية التضيق  
**قوله** حتى يحن بنانه الخ بضم الناء وكسر الجيم وتشديد النون يعني تخفى وبنانه بفتح الموحدة والنون الأولى خفيفة الأصبع **قوله** وتعفو أثره الخ بالنصب  
أي تستر أثره يقال عفا الشيء وعفوته أنا لا ذرو متعد ويقال عفت الدار إذا غطاها التراب والمعنى أن الصدقة تستر خطاياها كما يغط الثوب الذي  
يجر على الأرض أثر صاحبه إذا مشى عبره والذيل عليه **قوله** فقال أبو هريرة فقال يوسعها الخ أي قال أبو هريرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يوسعها فهو ليس بمدح بل هو مفرح كما صرح برفعه في طريق أخرى - **قوله** قد اضطرت أيديهما الخ بضم الطاء أي شدت وعصرت وضمت ألصقت  
**قوله** حتى تغشى أنامله الخ تغشى بجمتين أي تسترها، قال الخطابي وغيره وهذا مثل ضربه النبي صلى الله عليه وسلم للبخیل والمتصدق فشبههما  
برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعا يستتر به من سلاح عدوه فصبا على رأسه ليلبسها والدرع أول ما تقع على الصدر والثدين إلى أن  
يدخل الإنسان يديه في كتيها فجعل المنفق كمن لبس درعا سا بغة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه وهو معنى قوله حتى تعفو أثره أي تستر جميع  
بدنه وجعل البخيل كمثال رجل غلت يداها إلى عنقه كلما أراد لبسها اجتمعت في عنقه فلزمت ترقوته وهو معنى قوله قلصت أي تضمت واجتمعت  
والمراد أن الجواد إذا هم بالصدقة انفسح لها صدره وطابت نفسه فتوسعت في الانفاق والبخيل إذا حدث نفسه بالصدقة شحنت نفسه فضاقت صدره  
وانقبضت يداها ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون، وقال المحلب المراد أن الله يستر المنفق في الدنيا والآخرة بخلاف البخيل فإنه يفضحه  
ومعنى تعفو أثره تخو خطاياها وتعقبه عياض بان الخبر جاء على التمثيل لا على الخبر عن كائن قال وقيل هو تمثيل لتملك المال بالصدقة والبخل بضدا  
وقيل تمثيل لكثرة الجود والبخل وإن المعطى إذا أعطى انبسطت يداها بالعطاء وتعود ذلك وإذا أمسك صار ذلك عادة وقال الطبري قبيد المشبه به بالحلل  
اعلاما بأن القبض الشدة من جبلة الإنسان وأوقع المتصدق موقع الخي كونه جعل في مقابلة البخيل اشعارا بأن السخاء هو أمر به السارع وندب  
إليه عن الانفاق كما يندب أناه المسرفون - **قوله** يقول يا صبيعه في جيبه الخ الجيب بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها موحدة هو ما يفتح من الثوب  
ليخرج منه الرأس أو اليد وغير ذلك **قوله** فلورأيت الخ بفتح التاء قال النووي وفي هذا دليل على لباس القميص وكذا ترجم عليه البخاري بأجيب القميص  
من عند الصدر لأنه المفهوم من لباس النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة مع أحاديث صحيحة جاءت به والله أعلم - قال الحافظ نا قلا عن ابن بطا  
وموضع الدلالة منه أن البخيل إذا أراد إخراج يده أمسكت في الموضع الذي ضاق عليها وهو الثدي والتراقي وذلك في الصدر قال فبان أن جيبه كان  
في صدره لأنه لو كان في يده لم تضطر يداها إلى ثدييه وتراقيه والله أعلم **قوله** ولا توسع الخ بفتح التاء واصله تتوسع باب ثبوت أجر المتصدق

مثل رجلين عليهما جنتان من حديد اذا هم المتصدق بصدقة استعت عليه حتى تعفى اثره واذا هم بالبخل بصدقة تقلصت عليه وانضمت يده الى تراقيه وانقبضت كل حلقة الى صاحبها قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فيجهد ان يؤسرها فلا يستطيع **وحلثني** سويد بن سعيد قال حدثني حفص بن ميسرة عن موسى بن عقبة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رجل لا تصدقن الليلة فخرج بصدقة فوضعها في يد زانية فاصبحوا يتحدثن تصدق الليلة على زانية قال اللهم لك الحمد على زانية لا تصدقن الليلة فخرج بصدقة فوضعها في يد غني فاصبحوا يتحدثن تصدق على غني قال اللهم لك الحمد على غني لا تصدقن بصدقة فخرج بصدقة فوضعها في يد سارق فاصبحوا يتحدثن تصدق على سارق فقال اللهم لك الحمد على زانية وعلى غني وعلى سارق فأتى فقيل له اما صدقتك فقد قبلت اما الزانية فلعلها تستحيك بها عن زناها ولعل الغني يتعبر فينفق ما اعطاه الله ولعل السارق يستعفت بها عن سرقته **وحلثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابو عامر الاشعري وابن نمير وابو كريب كلهم عن ابي اسامة قال حدثني بريد عن جدي ابي بردة عن ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الخازن المسلم الامين الذي ينفق وربما قال يعطي امرأته فيعطيه كاملاً موفراً طيبة به نفسه فيدفعه الى الذي امره به أحد المتصدقين **وحلثنا** يحيى بن يحيى وزهير ابن حرب واسحق بن ابراهيم جميعاً عن جرير قال يحيى انا جرير عن منصور عن شقيق عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله

وان وقعت الصدقة في يد فاسق ونحوه قوله قال قال رجل ان وقع عند احد من طريق ابن طيبة عن الاعرج في هذا الحديث انه كان من بني اسرائيل قوله لا تصدقن ان هو من باب الالتزام كالنذر مثلاً والقسم فيه مقدراً كما قال والله لا تصدقن - كذلك في الفقه قوله الليلة فيه فضل صدقة السر وفضل الاخلاص قوله في يد زانية ان هو لا يعلم انها زانية قوله تصدق الليلة انهم اوله على البناء للمفعول وفي الحديث دلالة على ان الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة من أهل الخير ولهذا تجوز من الصدقة على المصنفات الثلاثة قوله اللهم لك الحمد على زانية ان قال المحافظ المراد اللهم لك الحمد اي كالي لان صدقتي وقعت بيد من لا يستحقها فك الحمد حيث كان ذلك باذنه اي بأرادتي فان ارادة الله كلها جميلة قال الطيبي لما عزم على ان يتصدق على مستحق فوضعها بيد زانية حملاً لله على انه لم يقدر ان يتصدق على من هو أشوأ حالاً منها او اجري الحمد مجرى التيسير في استماله عند مشاهدته ما يتعجب منه تعظيماً لله فلما تعجبوا من فعله تعجب هو ايضاً فقال اللهم لك الحمد على زانية اي التي تصدقت عليها فهو متعلق بمحذوف انتهى - ولا يخفى بعد هذا الوجه واما الذي قبله فابعد منه والذي يظهر الاول وانه سلو وقوض ورضى بقضاء الله فحمد الله على تلك الحال لانه المحمود على جميع الحال لا يحد على المكروه سواء وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى ما لا يعجبه قال اللهم لك الحمد على كل حال - قوله لا تصدقن بصدقة ان اي أخرى علمها تقع في محلها وفيه استجواب إعادة الصدقة اذا لم تقع الموقع قوله فأتى في رواية الطبراني في مسند الشاميين فساء ذلك فأتى في منامه قوله اما صدقتك فقد قبلت ان اي صدقاتك كلها مقبولة فلا تخلو عن مشورة متضمنة لحكمة وفيه ان نية المتصدق اذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع واختلف الفقهاء في اجزاء اذا كان ذلك في ركعة الفرض ولا دلالة في الحديث على الاجزاء ولا على المنع والمسئلة عندنا انه لو دفع الزكاة بجزء من يظنه مضمراً فبان انه غني او ابوه وابنه لا يبيد لانه اتي بما وسعه حتى لو دفع بلا تخير لم يجز ان اخطأ وتفصيل الفروع وتحقيق الادلة في فتح القدير وغيره من كتب الفقه وفي الحديث بركة التسليم والرضا وذكر المتخير بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول قوله ولعل الغني يعتبر ان اي يتعظ ويتذكر قوله يستعفت بها عن سرقتها ان اي اماماً طاهراً او مدّة الاكتفاء وفيه ايماء الى ان الغالب في السارق والزانية انهما يرتكبان المعصية للحاجة وهو احد معاني ما ورد كاد الفقر ان يكون كفراً -

**باب** اجر الخازن الامين والمرأة اذا تصدقت من بيت زوجها غير مفسدة بأذنه الصريح والعرفي قوله ان الخازن المسلم الامين قال المحافظ قد ثبت الخازن فيه بكونه مسلماً فاخرج الكافر لانه لانية له وبكونه أميناً فاخرج الخائن لانه ما زور ورتب الاجر على اعطائه ما يؤمر به غير ناقص بكونه خائناً ايضاً ويكون نفسه بذلك طيبة لئلا يعلم النية فيفقد الاجر وهي قيود لا بد منها ام - قوله الذي ينفق ان بقاء مكسورة مثقلة وخفيفة قوله موفراً ان بفتح الفاء المشددة اي تأمناً فهو تأكيد وبكسرهما حال من الفاعل اي مكتملاً اعطاه قوله طيبة به نفسه ان اي راضية غير شحيحة بالعطاء قوله فيدفعه الى الذي امره به ان قال القاري فيه شرط اربعة شرط الاذن لقوله ما أمر به وعدم نقصان ما أمر به لقوله كاملاً موفراً وطيب النفس بالمتصدق ان بعض الخزان والخادم لا يرضون بما أمر به من التصديق واعطاه من أمره لا اني مسكين آخر - قوله احد المتصدقين ان ضبط في جميع روايات الصحيحين بفتح القاف على التثنية كما يقال القدر احد السائين مبالغة اي الخادم والمتصدق بنفسه متصدق ان لا ترجع لاحدهما على الآخر

باب ثبوت اجر المتصدق وان  
كانت الصدقة في يد فاسق ونحوه  
باب اجر الخازن الامين والمرأة اذا تصدقت  
من بيت زوجها غير مفسدة بأذنه الصريح والعرفي

صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما انفقت ولزوجها أجره بما كسب للخان من مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً **وحدثنا** ابن أبي عمير قال نا فضيل بن عياض عن منصور بهذا الاسناد وقال من طعام زوجها **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها وله مثله بما كسب لها بما انفقت للخازن من مثل ذلك من غير أن ينقص من أجرهم شيئاً **وحدثنا** ابن نمير قال نا ابى أبو معاوية عن الأعمش بهذا الاسناد نحوه **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير وزهير بن حرب جميعاً عن حفص بن غياث قال ابن نمير حدثنا حفص عن محمد

في أصل الأجر قالوا ولا يلزم منه أن يكون مقدار ثوابها سواء كان الأجر فضل من الله يؤتيه من يشاء ذكر القرطبي أنه لم يرو إلا بالتثنية ويصح أن يقال على الجمع ويكون معناه أنه متصدق من جملة المتصدقين ونحوه ذكر ابن التين وغيره - قوله من طعام بيتها الخ أي من طعام زوجها الذي في بيتها كما صرح به في الرواية الأخرى - قوله وللخازن مثل ذلك الخ أي بالشرط المذكورة في حديث أبي موسى - قوله لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً الخ المراد عدم المساهمة والمزاومة في الأجر ويحتمل أن يراد مساواة بعضهم بعضاً والله أعلم كذا في الفتح، قال النووي معنى حديث الباب أن المشارك في الطلعة مشارك في الأجر ومعنى المشاركة أن له أجراً كما لصاحبه أجر وليس معناه أن يزاوجه في أجره والمراد المشاركة في أصل الثواب فيكون لهذا ثواب وهذا ثواب في أن كان أحدهما أكثر ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابها سواء بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه فإذا أعطى المالك لخازنه أو امرأته أو غيرها مائة درهم ونحوها ليوصلها إلى مستحق الصدقة على باب داره أو نحوه فأجر المالك أكثر وإن أعطاه رمانة أو غنيفة ونحوها مما ليس له كثير قيمة ليزهد به إلى محتاج في مسافة بعيدة بحيث يقابل مشى الذاهب إليه بأجرة تزيد على الرمانة والغرير فأجر الوكيل أكثر وقد يكون عمله قد بالغ في الرغيف مثلاً فيكون مقدار الأجر سواء وأما قوله صلى الله عليه وسلم الأجر بينكما نصفان فمعناه قسمان وإن كان أحدهما أكثر كما قال الشاعر إذا مت كان الناس نصفان بيننا وأشار القاضي إلى أنه يحتمل أيضاً أن يكون سواء لأن الأجر فضل من الله تعالى يؤتيه من يشاء ولا يدرى بقياس ولا هو بحسب الأعمال بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء واختار الأول وقوله صلى الله عليه وسلم الأجر بينكما ليس معناه أن الأجر الذي لأحدهما يزدهما في بل معناه أن هذه النفقة والصدقة التي أخرجها الخازن أو المرأة أو المملوك ونحوهم بأذن المالك يترتب على جملتها ثواب على قدر المال والعمل فيكون ذلك مقسوماً بينهما لهذا نصيب بماله ولهذا نصيب بعمله فلا يزاوم صاحب المال العامل في نصيب عمله ولا يزاوم العامل صاحب المال في نصيب ماله وأعلم أنه لا بد للعامل وهو الخازن والزوجة والمملوك من أذن المالك في ذلك فأت لم يكن أذن أصلاً فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة بل عليهم وزد تصرفهم في مال غيرهم بغير إذنه والأذن ضربان أحدهما الأذن الصريح في النفقة والصدقة والثاني الأذن المفهوم من أطراد العرف والعادة كأعطائه السائل كسرة ونحوها مما جرت العادة به وأطرد العرف فيه وعلموا بعرف رضاه الزوج والمالك به فأذنه في ذلك حاصل وإن لم يتكلم وهذا إذا علم رضاه لأطرد العرف وعلم أن نفسه كفوس غالب الناس في السماحة بذلك الرضا به فإن اضطرب العرف وشك في رضاه أو كان شخصاً يشتم بذلك وعلم من حاله ذلك أو شك فيه لم يجز للمرأة وغيرها التصديق من ماله إلا بصريح أذنه وأما قوله صلى الله عليه وسلم وما انفقت من كسبه من غير امرأه فإن نصف أجره له فمعناه من غير امرأة الصريح في ذلك القدر المعين ويكون معها أذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره وذلك الأذن الذي قد بيناه سابقاً بالصريح وأما بالعرف ولا بد من هذا التأويل لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الأجر مناصفة وفي رواية أخرى أو دفلاً نصف أجره ومعلوم أنها إذا انفقت من غير أذن صريح ولم يعرف من العرف فلا أجر لها بل وفيه تعين تأويله وأعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة فإن زاد على المتعارات لم يجز وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم إذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فأشار صلى الله عليه وسلم إلى أنه قد يعلم رضا الزوج به في العادة ونسبه بالطعام أيضاً على ذلك، فإنه يسحر به في العادة بخلاف الدراهم والدينانير في حق أكثر الناس وفي كثير من الأحوال وأعلم أن المراد بنفقة المرأة والعبد الخازن النفقة على عيال صاحب المال وعلمائه ومصالحه وقاصديه من ضعيف وابن سبيل ونحوها وكذلك صدقهم المأذون فيها بالصريح أو العرف والله أعلم - انتهى كلام النورى رحمه الله وقال الشيخ بطل الدين العيني أن ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد وبأختلاف أحوال الزوج من مساحته ورضاه بذلك أو كراهته لذلك وبأختلاف الحال في الشيء المنفق بين أن يكون شيئاً يسيراً يتساهل به وبين أن يكون له خطر في نفس الزوج يجمل بمثله وبين أن يكون ذلك رطباً يخشى فساده أو أن لا يكون رطباً لا يخشى عليه الفساد قوله صلى الله عليه وسلم الخ الأجر من غير أن ينقص من أجرهم شيئاً الخ هكذا وقع في جميع النسخ شيئاً بالنسب قال العلامة السدي أي من غير أن ينقص ذلك وهو ثبوت الأجر لكل مثل ما للآخر من أجرهم أي أجور الثلاثة الذين هم المرأة والنزج



باب فضل من ضم إلى الصدقة غير طاهر

ابن زيد عن غير مولى أبي الحكم قال كنت ملوكاً فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصدق من مال مولاتي بشئ قال نعم والأجر بينكما نصفان وحل ثنا قتية بن سعيد قال ناخا تويعني ابن اسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد قال سمعت عميراً مولى أبي الحكم قال امرني مولاى ان اقلد لحماً فجاءني مسكين فأطعمته منه فعلم بذلك مولاى فصرخني فأنتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فدعاه فقال لم ضربته قال يعطى طعامى بغير ان امره فقال الاجر بينكما حل ثنا محمد بن رافع قال تابعنا عبد المطلب قال ناخا عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا ابو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احاديث منها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد الا باذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد الا باذنه وما أنفقت من كسبه من غير امره فان نصف أجره له **حل ثنا** ابو الطاهر وحوله بن يحيى الشيبى اللفظ لا ابي الطاهر قالنا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أنفق زوجين

والخازن شيئاً ولعل هذا اقرب مما ذكره النووي رحمه الله تعالى اعلم قوله عن غير مولى أبي الحكم أى مملوكة سمى به لانه كان لا يأكل اللحم وقيل كان لا يأكل ما ذبح على الأصنام وكان اسمه عبد الله ذكره الطيبى والأظهر ان وجه تسميته انه أبى الحكم يعطيه مولاة الى المسكين كما يدل عليه الرواية الآتية كذا قال القارى في المراجعة قوله مولاتي ثم يشهد ليام قوله نعمان هذا محمول على ما سبق انه استأذن في الصدقة بقدر يعجزه رضا سيده به قوله ان اقلد لحماً ثم يشهد ليدل من القدر وهو الشق طولا قوله بغير ان امره أى بغير اذنه اياه قوله الاجر بينكما أى قال النووي هذا محمول على ان غير انصدق بشئ يظن ان مولاة يرضى به ولو يرضى به مولاة فليغير أجره لانه فعل شيئاً يعتقد طاعة بنية الطاعة ولمولاة أجره ان ماله تلفت عليه وحفى الاجر بينكما أى لكل منكما أجر وليس المراد ان أجر نفس المال يتقاسمونه وقد سبق بيان ذلك قريباً فهذا الذى ذكرته من تأويله هو المعتمد وقد وقع في كلام بعضهم فلا يرضى من تفسيره وقال الطيبى لو ربه اطلاقاً يد العبد بل كرم صنيع مولاة في ضربها على أمرين رتبة فيه فحث السيد على اعتنا امره أجر والصغر عنه فهذا تعليم وارشاد لا أبى الحكم لا تقرير لفعل العبد قوله وبعلمها شاهد أى حاضرة وفي بعض الروايات وزوجها شاهد قال الحافظ في رواية وبعلمها أفيد ان ابن حزم نقل عن اهل اللغة ان البعل اسم للزوج والسيد فان ثبت ذلك لاحتق السيد بالزوج للاشتراك في المعنى يعنى يلحق به السيد بالنسبة لانه الذى يحل له وطئها قوله الا باذنه أى قال النووي هذا محمول على صوم التطوع والمندوب الذى ليس له زمن معين وهذا النهى التحريم صرح به اصحابنا وسببه ان الزوج له حق الاستمتاع بها في كل الايام وحقه فيه واجب على الفور فلا يفوته بتطوع ولا واجب على التراخي فان قيل فينبغي ان يجوز لها الصوم بغير اذنه فان اراد الاستمتاع بها كان له ذلك وبفسد صومها فالجواب ان صومها يمنع من الاستمتاع في العادة لانه يحاب انتهاك الصوم بالفساد ام - وفي معنى الغيبة ان يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع - قال الحافظ وفي الحديث ان حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير لان حقها واجب والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع ام - وفي رواية الحسن بن علي عن عبد الرزاق لا تصوم المرأة غير رمضان واخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً في اثناء حديث ومن حق الزوج على زوجته ان لا تصوم تطوعاً الا باذنه فان فعلت لم يقبل منها - قوله ولا تأذن في بيته أى لا تأذن احدًا بالدخول في بيت الزوج قوله وهو شاهد أى قال الحافظ وهذا القيد كما نفهم له بل خرج فخرج الغالب والا فغيبه الزوج لا تقتضيه الا باحة للمرأة ان تأذن لمن يدخل بيته بل يتأكد حينئذ عليها المنع لبشئ الاحاديث الواردة في النهى عن الدخول على المغيبات أى من غاب عنها زوجها ويحتمل ان يكون له مفهوم وذلك انه اذا حضر تيسر استئذنه واذا غاب تعدى فلوعدت الضرورة الى الدخول عليها لم تقتض ان يستئذنه لتعدى - قوله الا باذنه أى قال النووي في هذا الحديث اشارة الى انه لا يفتات على الزوج بالاذن في بيته الا باذنه وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به اما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها كمن جرت عادته بالدخال الضيفان موضعاً معلوماً لهم سواء كان حاضراً غائباً فلا يفتقر ادخالهم الى اذن خاص لذلك وحاصله انه لا بد من اعتباره اذنه تفصيلاً او اجمالاً كذا في الفهم - قوله فان نصف أجره له أى تقدم معناه قال الحافظ ويحتمل ان يكون المراد بالتصنيف في حديث الباب الحمل على المال الذى يعطيه الرجل في نفقة المرأة فاذا انفقت منه بغير علمه كان الاجر بينهما للرجل لكونه الاصل في اكتسابه وكونه يؤجر على ما ينفقه على اهله كما ثبت من حديث سعد بن ابى وقاص وغيره وللرأة لكونه من النفقة التى تختص بها ويؤيد هذا الحمل ما أخرجه ابوداود وعقب حديث ابى هريرة هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا آمن قوتها والاجر بينهما ولا يعمل لها ان تصدق من مال زوجها الا باذنه - **باب فضل من ضم الى الصدقة غير طاهر** الوائى البر - قوله من أنفق زوجين أى قال القاضى قال المهرورى في تفسير هذا الحديث قيل وما زوجان قال فرسان او عبدان او بعيران



من ماله فسيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير فمن كان من اهل الصلوة دُعي من باب الصلوة ومن كان من اهل الجهاد دُعي من باب الجهاد ومن كان من اهل الصدقة دُعي من باب الصدقة ومن كان من اهل الصيام دُعي من باب الريان قال ابو بكر الصديق يا رسول الله ما على احد يدعى من تلك الابواب من ضرورة فهل يدعى احد من تلك الابواب كلها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم

وقال ابن عرفة كل شيء قرن بصاحبه فهو زوج يقال زوجت بين الابل اذا قرنت بغير ابيعير وقيل درهم ودينار ودرهم وثوب قال والنزوح يقع على الاثنين ويقع على الواحد وقيل انما يقع على الواحد اذا كان معه آخر ويقع الزوج ايضا على الصنف وفسر بقوله تعالى وَكُنْتُمْ اَزْوَاجًا كَثَّةً والمطلوب تشفيص صدقة باخرى والتنبيه على فضل الصدقة والنفقة في الطاعة ولا استكثار منها - قوله من ماله الخ هكذا وقع في بعض النسخ المصرية والهندية اي زيادة من ماله وهي ثابتة في رواية اسماعيل القاضي عن ابي مصعب عن مالك كما في الفتح - ووقع في المناقب عند البخاري من طريق شعيب عن الزهري من انفق زوجين من شيء من الاشياء في سبيل الله قوله في سبيل الله الخ قيل هو على العموم في جميع وجوه الخير وقيل هو مخصوص بالجهاد والاقول اصح واظهر كذا قال القاضي عياض رحمه قوله نودي في الجنة الخ وفي رواية مالك عند البخاري نودي من ابواب الجنة - قوله يا عبد الله وفي الرواية الآتية في الباب اي قل فيمن يسمونه باسمه - قوله هذا خير الخ قيل معناه لك هنا خير وثواب غبطة وقيل معناه هذا الباب فيما نعتقد خير لك من غيره من الابواب لكثرة ثوابه ونعيمه فتعال فادخل منه ولا بد من تقدير ما ذكرناه ان كل من ادعى يعتقد ذلك الباب افضل من غيره وكذا في الشرح وقال الحافظ رحمه وقوله هذا خير ليس اعم التفضيل بل المعنى هذا خير من الخيرات والتسوية فيه للتعظيم وبه تظهر الفائدة - يعني ان لفظ خير بمعنى فاضل لا بمعنى افضل وان كان اللفظ قد يؤسف ذلك فقلنا تارة زيادة ترغيب السامع في طلب الدخول من ذلك الباب قوله فمن كان من اهل الصلوة الخ قال العلامة السدي رحمه الظاهر من هذه الرواية ان من انفق زوجين يتنادى في الجنة من باب واحد وهو الباب الذي غلب على المنفق عمل اهله ففائدة الاتفاق هو تكريمه بالمناداة الكدائية والا فهو يدخل الجنة من ذلك الباب بناء على انه من اهله وهذا هو الذي يدل عليه التفصيل وهو قوله فمن كان من اهل الصلوة الخ وهو الذي يوافق سؤال ابي بكر رضي الله عنه على الوجه المذكور في هذه الرواية واما حمل قوله نودي على النداء من جميع الابواب فجعل قوله فمن كان من اهل الصلوة منقطعاً عن ذكر المنفق زوجين بل هو بيان لابيواب الجنة واهليها فذاك بعيد جداً في نفسه ومع ذلك لا يناسبه سؤال ابي بكر رحمه على الوجه المذكور في هذه الرواية الا ان يتكلم فيه ويقال معناه وهل يدعى احد من تلك الابواب كلها اي غير المنفق زوجين وهو معي بعد يستلزم مقتضى قوله صلى الله عليه وسلم وان تكون منهم ان ابا بكر ليس من المنفقين زوجين بل من غيرهم فوجب حمل هذه الرواية على المناداة من باب واحد وحيد يظهر التنافي بحسب الظاهر بين هذه الرواية وبين الآتية فافهم ان المناداة من جميع الابواب وتفيد ان ابا بكر ماسأل ان احداً يتنادى من تمام الابواب او كابل مدح الذي يتنادى من تمام الابواب وهذه الرواية تخالف تلك في الامرين كما لا يخفى فالخلافاً ما هو متفق من بعض الروايات وهو الظاهر فمثل هذا اذا لم يحل على ما وافقنا في المجلسين ثمة صلى الله عليه وسلم اوجى الى المناداة من باب واحد ثانياً بالمناداة من تمام الابواب فاجاب عن كل مجلس بما اوجى اليه سأل ابو بكر في المجلس الاول عن يتنادى من تمام الابواب في المجلس الثاني مدح ذلك المنادى على ما هو اللائق بكل مجلس بشراء النبي صلى الله عليه وسلم في المجلسين بان يتنادى من تمام الابواب الله تعالى اعلم بالصواب قوله دعي من باب الصلوة الخ وذكر مثله في الصدقة والجهاد والصيام قال العلماء معناه من كان الغالب عليه في علمه طاعة ذلك قوله من باب الريان الخ قال العلماء سمي باب الريان تبيهاً على العطشان بالصوف والحرير سري وعاقبته اليه هو مشتق من الري قوله ما على احد يدعى الخ مانا فية ومن زائدة وهي اسم ما ليس ضرورة واحتياج على من دعي من باب واحد من تلك الابواب ان لا يدع سائر باب الحصول المقصود وهو دخول الجنة وهذا نوع تمهيد لقاعدة السؤال في قوله فهل يدعى احد من تلك الابواب كلها او سألت عن ذلك بعد معرفتي بان لا ضرورة ولا احتياج لمن يدعى من باب واحد الى الدعاء من سائر الابواب فيحصل مراده بدخول الجنة قوله نعم الخ اي يكون جماعة يدعون من جميع الابواب تعظيماً وتكريماً لهم لكثرة صلواتهم وجهادهم وصيامهم وغير ذلك من ابواب الخير - قال الحافظ وفي الحديث اشعار بقلة من يدعى من تلك الابواب كلها وفيه اشارة الى ان المراد ما يتطوع به من الاعمال المذكورة لا واجباتها لكثرة من يجتمع له العمل بالواجبات كلها بخلاف التطوعات فقل من يجتمع له العمل بجميع انواع التطوعات ثم من يجتمع له ذلك انما يدعى من جميع الابواب على سبيل التكريم له والا فدخله انما يكون من باب واحد ولعله باب العمل الذي يكون اغلب عليه والله اعلم واما ما اخرجه مسلم عن عمر من توصاً قال اشهد ان لا اله الا الله الحديث وفيه فتحت له ابواب الجنة يدخل من ايها شاء فلا ينافي ما تقدم وان كان ظاهراً انه يعارضه لا نه يحمل على انما تفتح له على سبيل التكريم ثم عند دخوله لا يدخل الا من باب العمل الذي يكون اغلب عليه كما تقدم وليس فيه ذكر المناداة والله اعلم - (تنبيه) قال النووي قوله صلى الله عليه وسلم من باب كذا ومن باب كذا

وَأَرْحُوان تَكُونُ مِنْهُمْ **وَحَدَّثَنِي** عَمْرُو النَّاقِدِ وَالْحَسَنُ الْحَلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ جُمَيْدٍ قَالُوا نَايِعُ بْنُ جَعْفَرٍ هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ نَابِيُّ عَنْ  
صَالِحٍ **وَحَدَّثَنَا** عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَ نَايِعُ بْنُ الرَّاقِ قَالَ نَايِعُ بْنُ مَعْمَرٍ كَلَامُهُ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِأَسْنَادٍ يُؤْتَسَرُ وَمَعْنَاهُ حَدِيثُهُ **وَحَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى  
قَالَ نَابِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ نَابِيُّ عَنْ شَيْبَانَ **وَحَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَالْفُظْلُ قَالَ نَابِيُّ عَنْ شَيْبَانَ قَالَ حَدَّثَنِي شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَحْيَى  
ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَنْفَقَ زَوْجًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ دَعَا خَزَنَةَ الْجَنَّةِ  
كُلَّ خَزَنَةٍ بَابٍ أَيْ قُلْ هَلُمَّ فَقَالَ ابُوبَكْرٍ رَسُولُ اللَّهِ ذَلِكَ الَّذِي لَا تَوَلَّى عَلَيْهِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا رَحْوَانَ تَكُونُ مِنْهُمْ **وَحَدَّثَنِي**  
ابْنُ أَبِي عَمْرٍو قَالَ نَابِيُّ عَنْ يَزِيدٍ هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ عَنْ ابْنِ حَازِمٍ الْأَشْجَعِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ صَبَحَ  
مِنْكُمْ الْيَوْمَ صَائِمًا قَالَ ابُوبَكْرٍ أَنَا قَالَ مَنْ تَبِعَ مِنْكُمْ السَّيِّئَ جَنَازَةً قَالَ ابُوبَكْرٍ أَنَا قَالَ مَنْ أَطْعَمَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مَسْكِينًا قَالَ ابُوبَكْرٍ أَنَا قَالَ مَنْ عَادَ مِنْكُمْ  
الْيَوْمَ مَرِيضًا قَالَ ابُوبَكْرٍ أَنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اجْتَمَعْنَ فِي أَمْرٍ أَلَا دَخَلَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَأْتِيَ ابُوبَكْرٍ ابْنُ الشَّيْبَةِ قَالَ نَابِيُّ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ  
عَنْ هِشَامِ بْنِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذَرِ عَنْ إِسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْفَقِي وَأَنْفَقِي وَأَنْفَقِي وَلَا تَحْصِي فَحَصَى اللَّهُ عَلَيْكَ  
**وَحَدَّثَنَا** عَمْرُو النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مَعْوِيَةَ قَالَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ نَابِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَزْرَةَ وَعَنْ  
فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذَرِ عَنْ إِسْمَاءَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْفَقِي وَأَنْفَقِي وَأَنْفَقِي وَلَا تَحْصِي فَحَصَى اللَّهُ عَلَيْكَ وَلَا تَوَلَّى

فَذَكَرَ بِابِ الصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالصِّيَامِ وَالْجِهَادِ قَالَ الْقَاضِي وَقَدْ جَاءَ ذِكْرُ بَقِيَّةِ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ فِي حَدِيثٍ آخَرَ فِي بَابِ التَّوْبَةِ وَبَابِ الْكَافِرِينَ الْغِيظُ وَالْعَافِينَ  
عَنِ النَّاسِ وَبَابِ الرَّاغِبِينَ فِيهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ جَاءَتْ فِي الْأَحَادِيثِ وَجَاءَ فِي حَدِيثِ السَّبْعِينَ لِلْفَايِزِ بْنِ خُلُوذٍ الْجَنَّةُ بِغَيْرِ حِسَابٍ نَهْمٌ يَدْخُلُونَ مِنَ الْبَابِ لَا يَمْنُ فُلَعْلَهُ  
الْبَابُ الثَّامِنُ أَنْتَهَى - وَرَوَى الْحَاكِمُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْجَنَّةَ بَابًا يُقَالُ لَهُ بِالضَّمِّ فَإِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ ابْنَ  
الَّذِينَ كَانُوا يُدْأَوْنَ عَلَى صَلَاةِ الضَّمِّ هَذَا بَابُكُمْ فَادْخُلُوهُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْمُهْدَى، كَذَا فِي الْمَرْقَاةِ، وَقَالَ الْحَافِظُ وَلَوْ مِنْ الْأَرْكَانِ الْجَمْعُ فَلَهُ بَابٌ  
بِلَا شَكٍّ وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأُخْرَى فَفِيهَا بَابُ الْكَافِرِينَ الْغِيظُ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ زَوْجٍ مِنْ عِبَادَةِ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ الْحَسَنِ مَرْسَلًا أَنَّ اللَّهَ  
بَابًا فِي الْجَنَّةِ لَا يَدْخُلُهُ إِلَّا مَنْ عَفَا عَنْ مَظْلَمَةٍ وَمِنْهَا الْبَابُ لَا يَمْنُ وَهُوَ بَابُ الْمُتَوَكِّلِينَ الَّذِي يَدْخُلُ مِنْهُ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ وَلَا عَذَابَ أَمَّا الثَّلَاثُ فَلَعْلَهُ بَابٌ لَمْ يَكُنْ  
عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ يَأْتِيهِ إِلَيْهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَابُ الْعِلْمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْأَبْوَابِ الَّتِي يَدْعَى مِنْهَا أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الْأَصْلِيَّةُ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ  
الصَّالِحَةَ أَكْثَرُ عَدَدًا مِنْ ثَمَانِيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا زَادَ فِي حَدِيثِ الْأَحْمَدِ لِكُلِّ أَهْلٍ عَمَلٍ بَابٌ يَدْعُونَ بِذَلِكَ الْعَمَلِ **قَوْلُهُ** وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ قَالَ الْعُلَمَاءُ  
الرَّجَاءُ مِنَ اللَّهِ وَمِنْ نَبِيِّهِ وَاقِعٌ وَهَذَا التَّقْرِيرُ يَدْخُلُ الْحَدِيثَ فِي فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ وَوَقَعَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَتَّابٍ فِي نَحْوِ هَذَا الْحَدِيثِ التَّصَرُّعُ بِالْوُقُوعِ  
لَا فِي بَكْرٍ وَلَفْظُهُ قَالَ أَجَلُ جَاءَتْ هُوَ يَا أَبَا بَكْرٍ لَا تَهْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ جَامِعًا لِهَذِهِ الْغَيْرَاتِ كُلِّهَا أَمَّا التَّعْبِيرُ بِعِبَادَةِ الرَّجَاءِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ فَقِيلَ إِنَّهُ خَرَجَ  
مَخْرَجَ الْأَدَبِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا لَجِبَ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ شَيْءٌ وَهُوَ سُبْحَانَهُ أَكْرَمُ مَنْ أَنْ يَخْلُفَ رَجُلًا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **قَوْلُهُ** كُلَّ خَزَنَةٍ بَابًا قَالَ  
الْحَافِظُ كَأَنَّهُ مِنَ الْمَقْلُوبِ لِأَنَّ الْمُرَادَ خَزَنَةُ كُلِّ بَابٍ **قَوْلُهُ** أَيْ فَلَا قَالَ النُّوَيْ هَكَذَا ضَبْطُهَا أَيْ فَلَا يَضُمُّ اللَّامُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ لَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي وَأَخْرَجَتْ غَيْرُهُ  
وَضَبْطُهُ بَعْضُهُمْ بِأَسْكَانِ اللَّامِ وَالْأَوَّلُ صَوِّبَ قَالَ الْقَاضِي مَعْنَاهُ أَيْ فَلَانٌ فَرَجَّحَ وَنَقَلَ عَرَابِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَحَدِ اللَّغَتَيْنِ فِي التَّرْخِيمِ قَالَ وَقِيلَ قُلْ لُغَةً فِي  
فُلَانٍ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ وَالتَّرْخِيمِ **قَوْلُهُ** لَا تَوَلَّى عَلَيْهِ أَيْ نَفَحَ الْغُفْوَةَ وَالْقَصْرَى لِأَصْيَارٍ وَهَلَاكٍ وَلَا خَسَارَةٍ **قَوْلُهُ** قَالَ ابُوبَكْرٍ أَنَا أَيْ قَالَ الطَّبِيبُ ذَكَرْنَا هُنَا  
لِلنَّبِيِّينَ فِي الْأَخْبَارِ لَا لِعَدْلِهِ بِنَفْسِهِ كَمَا يَذْكُرُ فِي مَقَامِ الْمَفَاخِرَةِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي كَرِهَهُ الصُّوفِيَّةُ فَضَيَّرُوا لِكِرَاهَتِهِ طَائِفَةٌ هَذَا الْقَوْلُ لَكِنْ إِنَّمَا عَمَّتْهَا إِذَا صَدَرَ  
عَنِ أَثَابَةِ الْغَفْوَةِ وَرَعَوْنَهَا وَتَوَهُمُ كَمَا لَفَّحَتْهَا وَحَقِيقَتُهَا كَمَا صَدَرَ عَنِ الْمَلِيسِ حَيْثُ قَالَ نَاخِرُ مِنْهُ أَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ فِي الصَّحِيحِ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دِينٍ  
كَانَ عَلَى أَبِي قَدْ قُتِلَ الْبَابُ فَقُلْتُ أَنَا فَقَالَ أَنَا كَأَنَّا نَذْكُرُهَا فَنَسَبَ بِكَ رَاهَةً لَهُ لَا تَصَارِعُ عَلِيَّ الْمُؤَدِّيَ إِلَى عَمَلٍ تَعْرِيفُ نَفْسِهِ ثُمَّ رَفَعَهُ بِصَوْتِهِ لَهَا  
اسْتَفْهَمَ **قَوْلُهُ** مَا اجْتَمَعْنَ فِي أَمْرٍ أَيْ هَذِهِ الْخُصَالُ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ مَا وَجَدْتُ وَحَصَلَتْ فِي أَمْرٍ فِي يَوْمٍ أَدْخَلَ الْجَنَّةَ أَيْ بِالْعَاسَةِ وَلَا تَفْجَرُ وَلَا يَمَانُ كَيْفَ  
مُطْلَقُ الدَّخُولِ أَوْ مَعْنَاهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ مِنْ أَيْ بِأَشْيَاءٍ كَمَا تَقَدَّرَ بِأَرْبَعِ الْحِثِّ عَلَى الْإِنْفَاقِ ذَكَرَ الْهَاتِ الْأَصْنَافَ **قَوْلُهُ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ فَاطِمَةَ هِيَ  
زَوْجُ هِشَامٍ وَاسْمُهَا جَدَّةُ ابْنِ أَبِي قَحْطَانَ **قَوْلُهُ** أَنْفَقِي وَأَنْفَقِي أَيْ مَا أَنْفَقِي نَبِيْفَةً لِفَاءٍ وَجَاءَ مَعْنَاهُ أَيْ مَا أَنْفَقِي فَكَيْسَرُ الرَّدَاءِ وَمَعْنَاهُ أَنْفَقِي وَأَنْفَقِي أَعْطَى وَالنَّفْعُ الْعَطَاءُ  
وَيُطْلَقُ النَّفْعُ أَيْضًا عَلَى الصَّبِّ فَلَعْلَهُ الْمُرَادُ هُنَا وَيَكُونُ أَيْضًا مِنْ أَنْفَقِي وَلَا تَحْصِي إِذَا الْأَحْصَاءُ مَعْرِفَةُ قَدْرِ الشَّيْءِ وَزَنَا أَوْ عَدَدًا وَهُوَ مِنْ بَابِ الْمَقَابِلَةِ وَالْمَعْنَى  
الَّذِي عَزَمَ الصَّدَقَةَ خَشْيَةَ النِّفَادِ فَإِنَّ ذَلِكَ أَعْظَرُ الْأَسْبَابِ لِقَطْعِ مَادَّةِ الْبَرَكَةِ لِأَنَّ اللَّهَ يُشِيبُ عَلَى الْعَطَاءِ بِغَيْرِ حِسَابٍ مِنْ لَا يَحِاسِبُ عِنْدَ الْجَزَاءِ لَا يَحِاسِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ  
وَمِنْ عِلْمِ أَنَّ الشَّيْءَ يَزِيدُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ فَحَقُّهُ أَنْ يُعْطَى وَلَا يَحِاسِبُ قِيلَ الْمُرَادُ بِالْأَحْصَاءِ مَدَالِ الشَّيْءِ لِأَنَّ يَدْخُلُ وَلَا يَنْفَقُ مِنْهُ وَأَحْصَاءُ اللَّهِ قَطْعُ الْبَرَكَةِ عَنْهُ أَوْ حِسْ  
مَادَّةِ الرِّزْقِ أَوْ الْحَاسِبَةِ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ كَذَا فِي الْفَتْحِ **قَوْلُهُ** وَلَا تَوَلَّى أَيْ يَقَالُ أَوْ عِيَتْ اِمْتَنَعَ فِي الرِّوَاءِ أَوْ عِيَتْ إِذَا جَعَلَتْهُ فِيهِ وَوَعِيَتْ الشَّيْءَ حَفْظُهُ رِاسْتَاوُ

فيوم الله عليك حل ثنا ابن نمير ثنا محمد بن بشر ثنا هشام بن عمار عن عباد بن حمزة عن أسماء ابنة النبي صلى الله عليه وسلم قال لها فوحدتني وحديثي  
محمد بن جابر وهو من عبد الله قال لا ناجح بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابن ابي مليكة ان عباد بن عبد الله بن الزبير اخبره عن أسماء بنت ابي بكر  
انها جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا نبي الله ليس لي من شيء الا ما دخل علي الزبير فعمل علي جناح ان ارضع مما يدخل علي فقال ارضعي ما  
استطعت لا توغي فيومي الله عليك وحديثي بن يحيى قال انا الليث بن سعد وحديثنا قتيبة بن سعيد قال نا الليث عن سعيد بن ابى  
سعيد عن ابيه عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارةها ولو فرسين شاة **حل ثنا** زهير  
ابن حرب عن محمد بن المثنى جميعا عن يحيى القطان قال زهير بن يحيى بن سعيد عن عبد الله قال اخبرني جبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم  
عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله

الم الله عاز عن الامساك قوله فيومي الله عليك ان بالنصب لكونه جوابا للمنى وكذا قوله في الراية الاولى فيحصى الله عليك قال النووي هو من باب مقابلة  
اللفظ باللفظ للتخصيص كما في قوله تعالى ومكرنا ومكرنا لله ام - والمعنى لا تجمع في الوعاء وتختل بالنفقة فتجاري بيشل ذلك قوله الاما دخل علي بالشد  
والزبير هو ابن العوام كان زوجها قوله ارضعي ان اي اعطى يقال رضى عنه اعطاه عطاء غير كثير او قليلا من كثير قال النووي هذا المحمول علي اعطاه الزبير  
لنفسه بسبب نفقة وغيرها او ما هو ملك الزبير ولا يكره الصدقة منه بل رضى بها على عادة فالتناس وقد سبق بيا هذه المسئلة قريبا قوله ما استطعت  
معناه ما ارضى به الزبير وتقديره انك في الرضخ مراتب مباحة بعضها فوق وكلها يرضاهما الزبير فافعل اعلاها او يكون معناه ما استطعت مما هو ملك لك  
كذا في الشرح - **باب** البحث على الصل ولو بالقليل ولا تمنع من القليل لا حقا ره قوله يا نساء المسلمات ان قال النووي في ذكر القاضى في اعرابه ثلاثة اوجه  
احتملها واشهرها نصب النساء وجر المسلمات على الاضافة قال الباجي بهذا رويته عن جميع شيوخنا بالمشرق وهو من باب اضافة الشئ الى نفسه والموصوف الى صفته  
والاعمال والاخص مسجد الجامع جانب الغربي للدار الآخرة وهو عند الكوفيين جائز على طاهر وعند البصريين يقدر فيه محذورا اي مسجد المكان الجامع بجانب  
المكان الغربي للدار الحياه الآخرة وتقديره هنا يا نساء المسلمات او الجماعات المؤمنات قيل تقديره يا فاضلات المؤمنات كما يقال هؤلاء رجال القوم اي  
ساداتهم وافاضلهم والوجه الثاني رفع النساء ورفع المسلمات ايضا على معنى النداء والصفة اي يا نساء المسلمات قال الباجي وهكذا يروى بادل بلدنا والوجه  
الثالث رفع نساء وكسر التاء من المسلمات على انه منصوب على الصفة على الموضع كما يقال يا زيد العاقل يرفع زيد ونصب العاقل والله اعلم قوله لا تحقرن ان يفهم  
حرون المضارعة والبنون الثقيلة اي لا تستحقن هذا شئ قوله لجاراتها ان اي هدية هداية لجاراتها قوله ولو فرسين شاة ان بكسر الفاء والمهمل بينهما راء  
ساكنة وآخرة نور هو عظم قليل اللحم وهو للبعير موضع الحافر للفرس ويلطق على الشاة جازا ونونه زائدة وتيل اصلية واشير بذلك الى المبالغة في اهله الشئ  
اليسير وقوله لا الى حقيقة الفرس لانه لو تجر العادة باهلا لانه لا تمنع جارة من الهدية لجاراتها الموجود عند الاستقلاله بل ينبغي ان تجود لها بما تيسر وان كان  
قليلا فهو خير من العدم وذكر الفرس على سبيل المبالغة ويحتمل ان يكون النهى انما وقع للمهدي اليها وانما لا تحقر ما يهدي اليها ولو كان قليلا وحمله على الاعمال  
ذلك اولي وفي حديث عائشة يا نساء المؤمنات تهادوا ولو فرسين شاة فانه ينبت المودة ويذهب الضغائن وفي الحديث الحضر على التهادي ولو باليسير لانت  
الكثير قد لا يتيسر كل وقت اذا تواصل اليسير صارا كثيرا وفيه رغب بالموودة واستقاط التكلف كذا قال الحافظ في ابواب الهبة وقال في الادب ويحتمل ان يكون  
الحديث من باب النهى عن الشئ امر بضده وهو كناية عن التحجب التواد فكانت له قال لتواد والجارة جاراتها بلية ولو حقرت في تساوى في ذكر الغنى والفقير وخض  
النهي بالنساء لانهن موارد المودة والبغضاء ولا هن اسرع انفعالا في كل منهما وقال الكرماني يحتمل ان يكون النهى للمعطية ويحتمل ان يكون للمهدي اليها قلت  
ولا يتم حمله على المهدي اليها الا بجعل اللام في قوله لجاراتها بمعنى من ولا يمنع حمله على المعنيين انتم **باب** فضل اخفاء الصدقة قوله اخبرني زهير بن عبد الرحمن  
خبيب بن ابي عمير عن حماد المجهم وهو خال عبد الله الراوى عنه وحفص بن عاصم هو ابن عمر بن الخطاب هو جليل عبد الله المذكور قوله سبعة ان العدد لا مفهوما له اذ  
قد ورد ما يدل على الزيادة وقد بسطها الحافظ في الفهم ثم قال وقد اوردت الجميع في الامال وقد اوردت في جزء سميت معرفة الخصال الموصلة الى الاطلاق  
قوله في ظله ان قال في الفهم قال عياض اضافة الظل الى الله اضافة ملك وكل ظل فهو ملكه كذا قال وكان حقه ان يقول اضافة تشريف يحصل امتياز هذا  
على غيره كما قيل للكعبة بيت الله مع ان المساجد كلها ملكه وقيل المراد بظله كرامته وحمايته كما يقال فلان في ظل الملك وهو قول عيسى بن دينار وقواه  
عياض وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور باسناد حسن سبعة يظلهم الله في ظل عرشه فذكر الحديث واذا كان المراد ظل  
العرش استلزم ما ذكر من كونه في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو ارجح وبه جزم القرطبي ويؤيد ايضا تقييد لك بيوم القيامة كما صرح به ابن الميار  
في روايته عن عبد الله بن عمر وهو عند البخاري في كتاب الحديث ام - قال القاري في شرح المشكوة وفيه اشكال لما ورد من دون الشمس من الرؤس المستلزم لكونها  
تحت العرش المستلزم لعدم الظل لا يظهره الا الشمس واجاب بن جريح بدعوى انه لا يظهره الا هي وقال لا ترى ان البعثة لا شمس فيها مع قوله عليه السلام

باب البحث على الصل ولو بالقليل ولا تمنع من القليل لا حقا ره

الامام العادل شأنا بعبادة الله ورجل قلبه معلق في المساجد ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه رجل دعت امرأة ذات منصب وجمال الى اخاف الله ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم بعينه ما تنفق شماله

ان في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها كذا فكما جاز للشجرة ظل مع عدم الشمس فكذلك العرش ام - وحاصله ان الظل غير مختص بما يحجب عن نور الشمس بل عام في كل نور كذا في الدنيا واتوا الجنة في الحقيقة لكن لا خفاء في عدم ظهور الجواب يمكن ان يقال ان المراد به ان يرتفع الظل العرش من حضيض الفرض او ظل العرش يغلب على الشمس بالنسبة اليه فلا يتقبلها تأثير الحرارة ومنه خبر جزي يا مؤمن فان نورك اطفأ لهيبى، ام والله سبحانه وتعالى اعلم قوله الامام العادل اسم فاعل من العدل وذكر ابن عبد البر ان بعض الرواة عن مالك رواه بلفظ العدل قال وهو بلغ لانه جعل المستحق نفسه عدلا والمراد به صفة الولاية العظمى ويحقق به كل من ولي شيئا من امور المسلمين فعدل فيه ويؤثره رواية مسلم من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن الذين جعلهم الله في حكمته اهلهم ما ولوا واحسن ما فسر به العادل عنه الذي يتبع امر الله بوضع كل شئ في موضعه من غير افراط ولا تفريط وقوله في الذكر لعموم النفع به وروى الترمذي وحسنه من حديث الربيع بن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدرى الله ما في قلبه الا الله وشأنه ان يختص بالشأن لكونه مظنة غلبة الشهوة لما فيه من قوة الباعث على متابعة الهوى فان لازمة العبادة مع ذلك اشد وادل على غلبة التقوى قوله شأنا بعبادة الله ام انما وترى في عبادته زاد حماد بن زيد عن عبيد الله بن عمر حتى توفي على ذلك اخرجه الجوزقي وفي حديث سلمان افنى شبابه ونشاطه في عبادة الله

قوله معلق في المساجد ام هكذا في الصحيحين وظاهره انه من التعليق كانه شبهه بالشئ المعلق في المسجد كالتقديس مثلا اشارة الى طول الملازمة بقلبه اركان جسده خارجا عنه ويدل عليه رواية الجوزقي كانه معلق في المسجد ويحتمل ان يكون من العلاقة وهي شدة الحب ويدل عليه ايضاً من معلق بالمساجد

قوله تحابا في الله ام بتشديد الباء واصله تحابا اي اشتراكا في جنس المحبة واحتمل كل منهما الاخر حقيقة لاظهار فقط قوله في الله ام اي في مرضاته

قوله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ام على الحب المذكور المراد انهما داما على المحبة الدينية ولم يقطعاها بفارص فيرى سواء اجتمعا حقيقة ام لا حتى فرق بينهما الموت قال القاري يعني يحفظان الحب في الحضور والغيبة وقال الطيبي تفرقا عليه من مجلسهما وقيل التفرق بالموت، ام قال الحافظ ومعدت هذه الخصلة واحدة مع ان متعاطيا اثنان لان المحبة لا تنقسم الا بالاشياء او لما كان المتحابان بمعنى واحد كان عند احدهما مغنيا عن الآخر لان الغرض من الخصال لا تعد جميع من انصفت بما قوله ذات منصب وجمال ام قال الحافظ المراد بالمنصب اصل الماشي في رواية مالك دعت ذات حسب ويطلق على الاصل وعلى المال ايضا وقد وصفها باكمل الاوصاف التي تجر العادة بمنزلة الرغبة لمن تحصل فيه وهو المنصب الذي يستلزمه الحاجة الى المال مع الجمال وقيل من يجتمع ذلك فيها من النساء زاد ابن المبارك النفساء والليهن في الشعب من طريق ابى صالح عن ابى هريرة فعرضت نفسها عليه الظاهر انها دعت الى الفاحشة وجرم القرطبي ولو يحك غيره والصبر عن الموصوف بما ذكر من اجل مراتب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر تحصيلها لاسيما وقد اغتت من مشاق التوصل اليها بمراد ونحوها وقال يلتحق بهذه الخصلة من وقع له نحوها كالذي دعا شابا جميلا لان يزوج ابنته له جميلة كثيرة الجمال والجمال منها الفاحشة فعفت الشاب عن ذلك وترك المال والجمال وقد شاهدت ذلك قوله فقال لا اخاف الله والظاهر انه يقول ذلك بلسانه اما ليزجرها عن الفاحشة او ليعتد رايها ويحتمل ان يقول بقلبه قاله عياض قال القرطبي لغاير ذلك

ذلك عن شدة خوف من الله تعالى ومتين تقوى حياء قوله تصدق بصدقة ام فكرها ليشمل كل ما يتصدق به من قليل وكثير ظاهره ايضا يشمل المندوبة والمفروضة قوله فاخفاها ام هو اقوى الدالة على افضلية اخفاء الصدقات والاشياء ان تبدوا الصدقات فيبيها حتى وان تحقوها وتؤثروها الفقراء فهم خير خبير لكونهم في تفضيل صدقة السر ايضا ولكن ذهب الجمهور الى انها نزلت في صدقة التطوع ونقل الطبري وغيره الاجماع على ان الاعلان في صدقة التطوع افضل من الاخفاء وصدقة التطوع على العكس من ذلك ونقل بواسحاق الزجاج ان اخفاء الزكاة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان افضل فاما بعده فان الظن يساء بمن اخفاها فلما كان اظهار الزكاة المفروضة افضل قال ابن عطية ويشبهه في زماننا ان يكون الاخفاء بصدقة الفرض افضل فقد كثر المانع لها وصار اخراجها عرضة للرياء، انتهى - وايضا فكان السلف يعطون كاهنهم للسعاة وكان من اخفاها اتهم بعد ذلك اخراج واما اليوم فصار كل احد يخرج زكوته بنفسه فصار اخفاؤها افضل والله اعلم، وقال الزين بن المنير لو قيل ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال لما كان بجيدا فاذا كان الامام مثلاً جازاً ومال من وجبت عليه مخفياً فالاسرار أولى وان كان التطوع ممن يقتدى به ويتبع تنبث المهم على التطوع بالاتفاق وسلم قصد الاظهار أولى - والله اعلم

قوله حتى لا تعلم بعينه ام وقع في معظم الروايات في البخاري وغيره حتى لا تعلم شماله ما تنفق بعينه، قال عياض قوله حتى لا تعلم بعينه ما تنفق شماله هكذا في جميع النسخ التي وصلت اليها من صحيح مسلم وهو مقلوب الصواب الاول وهو وجه الكلام لان السنة المعهودة في الصدقة اعطاها باليمين وقد ترجم عليه البخاري في الزكاة باب الصدقة باليمين قال يشبه ان يكون الوهم فيه عن دون مسلم بليل قوله في رواية مالك لها اوردها عقب رواية عبيد الله بن عمر فقال بمثل حديث عبيد الله فلو كانت بينهما مخالفة لبيتها كما نبه على الزيادة في قوله ورجل



بيان أن أفضل الصدقة صدقة الفقير

ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه **وحديثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد الخدري عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث عبيد الله وقال رجل معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه **حديثنا** زهير بن حرب قال نا جري عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله أتى الصدقة أعظم فقال ان تصدق وانت صحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا

قلبه معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود إليه انتهى وليس الوهم فيه من دون مسلم ولا منه بل هو من شيخه أو شيخ شيخه يحيى القطان وقد تحلف بعض المتأخرين توجيه هذه الرواية المقلوبة وليس بجيد لأن الخرج متقدم لم يحتلف فيه على عبيد الله بن عمر شيخ يحيى فيه ولا على شيخه خبيب ولا على مالك رفيق عبيد الله بن عمر فيه وأما استدلال عياض على أن الوهم فيه من دون مسلم بقوله في رواية مالك مثل عبيد الله فعقد عكسه غيره فواخذ مسلما بقوله مثل عبيد الله لكونها ليستا متساويتين والذي يظهر أن مسلما لا يقصر لفظ المثل على المساوي في جميع اللفظ والترتيب بل هو في المعطوف إذا تساوى في المعنى والمعنى المقصود من هذا الموضع إنما هو إخفاء الصدقة والله أعلم وفي مسند أحمد من حديث أنس بأسنه حسن مرفوعا أن الملائكة قالت يا رب هل من خلقك شيء أشد من الجبال قال نعم الحديد قالت فهل أشد من الحديد قال نعم النار قالت فهل أشد من النار قال نعم الماء قالت فهل أشد من الماء قال نعم الريح قالت فهل أشد من الريح قال نعم ابن آدم مرتصدق بهيمته فيخفيها عن شماله ثم إن المقصود منه المبالغة في إخفاء الصدقة بحيث أن شماله مع قربها من يمينه وتلازمها لو تصور أنها تعلم لما علمت ما فعلت البمين لشدة إخفاؤها فهو على هذا من عجز التشبيه ويؤيد رواية حماد بن زيد عند الجوزي تصديق بصدقة كأنما أخفى يمينه من شماله ويحتمل أن يكون من عجز الحذف والتقدير حتى لا يعلم ملك شماله وقيل غير ذلك هذا كله من الغم **قوله** ذكر الله أي بقلبه من التذكر أو بلسانه من الذكر وخاليا أي من الخلو لأنه يكون حينئذ بعد من الرياء والمراد خاليا من الالتفات إلى غير الله ولو كان في ملأ ويؤيد رواية البيهقي ذكر الله بين يديه ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وحماد بن زيد ذكر الله في خلأ أي في موضع خال وهي أصح قول ففاضت عيناه أي فاضت الدموع من عينيه وأسند الفيض إلى العين مبالغة كأنها هي التي فاضت قال القرطبي وفيض العين بحسب حال الذكر وبحسب ما يكشف له ففي حال أوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال أوصاف الجلال يكون البكاء من الشوق إليه قلت قد خص في بعض الروايات بالأول ففي رواية حماد بن زيد عند الجوزي ففاضت عيناه من خشية الله ونحوه في رواية البيهقي ويشهد له ما رواه الحاكم من حديث أنس مرفوعا من ذكر الله ففاضت عيناه من خشية الله حتى يصلي الأرض من دموعه لم يعذب يوم القيامة وقد ورد في البكاء من خشية الله حديث أبي ربيعة رفعه حرمت النار على عين بكت من خشية الله الحديث أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم والترمذي نحوه عن ابن عباس ولفظه لا تمسها النار وقال حسن غريب وعن أنس نحوه عند أبي يعلى وعن أبي هريرة بلفظ لا يلجم النار رجل بكى من خشية الله الحديث وصححه الترمذي والحاكم **باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الصحيح** **قوله** ان تصدق أي بتخفيف الصاد على حذف إحدى التائين وأصله ان تصدق بالتشديد على إدغامها **قوله** وانت صحيح أي والمراد بالصحيح في الحديث من لم يدخل في مرض مخوف فيتصدق عند انقضاء أجله من الحياة كما أشار إليه في آخره بقوله ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم **قوله** صحيح أي وعند البخاري في الوصايا وانت صحيح حريص قال صاحب المنتقى التمس بخل مع حرص وقال صاحب الحكم التمس مثلث الشين والضم على وقال صاحب الجامع كان الغنى في المصدر والضم في الاسم وقال الخطابي فيه أن المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه وإن سخاوته بالمال في مرضه لا تمنحه سيدة البخل فلذلك شرط صحة البدن في التمس بالمال لأنه في الحالين عبد للمال وتغافل قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر وقال ابن بطال وغيره لما كان التمس غالبا في الصحة فالتمس فيه بالصدقة أصداق في النية وأعظم للأجر بجلالات من ينس من الحياة ورأى مصداق المال لغيره قال الخطابي ولما كانت محبة النفس على إخراج المال مع قيام مانع التمس دالا على صحة القصد وقوة الرغبة في القربة كان ذلك أفضل من غيره وليس المراد أن نفس التمس هو السبب في هذه الفضلية والله أعلم **قوله** تخشى الفقر أي تقول في نفسك لا تتلف مالك كيلا تضير فقيرا ففتحتاج إلى الناس **قوله** وتأمل الغنى أي بضم الميم بمعنى تطمع وترجو أي وتقول اترك مالك في بيتك لتكون غنيا ويكون لك عز عند الناس بسبب غناك **قوله** ولا تمهل أي بالاسكان على أنه غنى وبالرفع على أنه نفق ويجوز النصب عطفًا على أن تصدق **قوله** حتى إذا بلغت الحلقوم أي المروج والمراد تأذ بلوغه إذا لم يبلغ حقيقة لو يصح شيء من تصرفاته ولم يجز للروح ذكر اعتناء بدلالة السياق والحلقوم مجرى النفس قاله أبو عبيدة **قوله** قلت لفلان كذا أي في الغم قال الخطابي فلان الأول والثاني الموصى له وفلان الأخير الوارث لأنهما ان شاء أبطله أن شاء أجازة وقال غيره يحتمل



ولفلان كذا ألا وقد كان لفلان وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن غير قالنا ابن فضيل عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أي الصدقة أعظم أجراً فقال أما وأبيك كُتبتُ أنه إن تصدق وانت صحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل البقاء ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان **حديثنا أبو بكر** قالنا عبد الواحد قالنا عمارة بن القعقاع بهذا الاستناد ونحو حديث جريس غير أنه قال أي الصدقة أفضل **وحديثنا** قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة **وحديثنا** محمد بن بشار ومحمد بن حاتم وأحمد بن عبد الله جميعاً

أن يكون المراد بالجميع من يوصى له وإنما دخل كان في الثالث إشارة إلى تقدير القدر له بذلك وقال الكرماني يحتل أن يكون الأول الوارث الثالث المورث والثالث الموصى له قلت ويحتل أن يكون بعضها وصية وبعضها إقراراً - أم - ألا أن قوله ألا وقد كان لفلان ظاهر أنه من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا من قول المتصدق المختص بالراجح هو قول الخطابي والله أعلم قال الحافظ وفي الحديث أن تجيز وفاء الدين والتصدق في الحياة وفي الصحة أفضل منه بعد الموت وفي الموضع أشار صلى الله عليه وسلم إلى ذلك بقوله وانت صحيح حريص تأمل الغنى إلى آخره لأنه في حال الصحة يصعب عليه إخراج المال غالباً لما يخوفه به الشيطان ويزين له من إمكان طول العمر والحاجة إلى المال كما قال تعالى الشيطان يُوعِدُ كُفْرًا فَقَرُّ أَوَّلَ آيَةٍ، وإيضاً فإن الشيطان ربما زين له الحيف في الرصية أو الرجوع عن الرصية فيتخص تفضيل الصدقة الناجزة قال بعض السلف عن بعض أهل الترتيع يصون الله تعالى في أموالهم مرتين يجنون بها وهي في أيديهم يعني في الحياة ويسرفون فيها إذا خرجت عن أيديهم يعني بعد الموت وأخرج الترمذي بأسناده حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعاً قال مثل الذي يجتنق ويتصدق عند موته مشل الذي يهدي إذا شبع وهو يرجع إلى معنى حديث الباب روى أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً لأن يتصدق الرجل في حياته وصحته بدراهم خيره من أن يتصدق عند موته بمائة - **قوله** ألا وقد كان لفلان الخ أي وقد صار المال الذي تصرف فيه في هذه الحالة ثلثه حقاً للوارث وانت تتصدق بجميعه فكيف يقبل منك وقال الطبري قيل إشارة إلى المنع عن الرصية لتعلق حق الوارث أي وقد كان لفلان الوارث - أم - قال النووي ويحتل أن يكون المعنى أنه قد خرج عن تصرفه وكامل ملكه واستقلاله بما شاء من التصرف فليس له في وصيته كبير ثواب بالنسبة إلى صدقة الصحيح الشحيح **قوله** أما وأبيك كُتبتُ أنه الخ هو من تنبأه المشددة بمعنى أخبر على بناء المفعول المخاطب مع النون الثقيلة قال بعض المحققين على حاشية السند رُبما يتوهم من هذه اللفظة المباركة أنها كلمة تسأقهم بها صلى الله عليه وسلم ثم يخطئ في خاطره معارضته بقوله صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك فتغلب عليه الحيرة وانت ترى أن الحلف لا يكون من الخالف عقلاً إلا بشئ معطو أو محبوب هذه الكلمة لو فرضنا أنه حلف لكان صلى الله عليه وسلم قد حلف بكافرة لله فضلاً عن أن يكون محبوباً له فضلاً عن أن يكون معظماً أفيشهد بذلك عقل عاقل لا والله فقد ثبت أن هذا ليس بحلف بل هو تعجب من حال الأعرابي والعرب كما يستعملون في عباداتهم الواو في مقام القسم كذلك يستعملونها في مقام التعجب ولهذا في كلامهم نظائر كثيرة ونحن أهل الهند نقول في مثل هذا المقام تير باب ك شاباش هذا والله أعلم انتهى وقد تقدم معنا الكلام على أمثال هذه الكلمة في باب بيان الصلوات التي هي أركان الإسلام من كتاب الإيمان فليراجع - **باب** بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا هي المنفقة واليد السفلى هي الآخذة - **قوله** وهو يذكر الصدقة والتعفف الخ والمعنى أنه كان يحض الغني على الصدقة والفقر على التعفف عن المسألة **قوله** واليد العليا المنفقة الخ قال أبو داود قال الأكثر عن حماد بن زيد المنفقة وقال واحد عنه المتعفف وكذا قال عبد الوارث عن أيوب انتهى، قال النووي ويحتل صحة الروايتين، أم قال الحافظ ومما أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ اليد العليا يد المعطى وهذا يدل على أن من رواه عن نافع بلفظ المتعفف فقد صحف وقال ابن عبد البر رواية مالك أولى وأشباهها أصول ثم قال الحافظ بعد نقل الروايات الكثيرة الصريحة فهذه الأحاديث متضافرة على أن اليد العليا هي المنفقة المعطية وأن السفلى هي الآخذة وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور وقيل اليد السفلى الآخذة سواء كان يسئال أم بغير سؤال وهذا أباه قور واستندنا إلى أن الصدقة تقع في يد الله قبل يدي المتصدق عليه قال ابن العربي التحقيق أن السفلى يد السائل وأما اليد الآخذة فلا لأن يد الله هي المعطية ويد الله هي الآخذة وكلتاها عليا وكلتاها يمين انتهى - وفيه نظر لأن البحث إنما هو في أيدي الآدميين وأما يد الله تعالى فباعتبار كونها مالك كل شئ نسبت يد الله إلى إعطائه وأما اعتبار قبوله للصدقة ورضاه بها نسبت يد الله إلى الأخذ ويد الله العليا على كل حال وأما يد الآدمي فهي آخذة

باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى وأن اليد العليا هي المنفقة واليد السفلى هي الآخذة

عن يحيى القطان قال ابن بشار نا يحيى قال ناعم بن عثمان قال سمعت موسى بن طلحة يحدث ان حكيوم بن خزام حدثه ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الصدقة او خير الصدقة عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلى ولابد من قول  
 وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد قالانا سفيان عن الزهري عن عروة وسعيد عن حكيوم بن خزام قال سألت النبي صلى  
 الله عليه وسلم فأعطاني ثم سألته فأعطاني ثم سألته فأعطاني

يد المعطى وقد تضافت الاخبار بانها عليا ثانيا يد السائل وقد تضافت بانها سفلى سواء اخذت ام لا وهذا موافق لكيفية الاعطاء والاخذ  
 فالأول للمقابلة بين العلو والسفل المشتق منها ثالثا ليد المتعفف عن الأخذ ولو بعد ان تم اليه يد المخطئ مثلاً وهذه توصف بكونها عليا علواً معنوياً  
 رابعها يد الأخذ بغير سؤال وهذه قد اختلفت فيها فذهب جمع الى انها سفلى وهذا بالنظر الى الأمر المحسوس واما المعنوي فلا يطمح فقد تكون عليا  
 في بعض الصور وعليه يحمل كلام من اطلق كونها عليا قال ابن حبان اليد المتصدقة افضل من السائلة لا الآخرة بغير سؤال اذ محال ان تكرار اليد  
 التي ايم لها استئصال فعل باستعماله دون من فرض عليه اتيان شيء نأى به او تقرب الى ربه متنفلاً فربما كان الأخذ لما أيسر له افضل وأوسع  
 من الذي يُعطى انتهى - وعن الحسن البصري اليد العليا المحطية والسفلى المانعة ولم يوافق عليه - قال الحافظ ومحصل ما في الآثار المتقدمه ان  
 اعطى لا يدي المنفقة ثم المتعفف عن الأخذ ثم بغير سؤال وأسفل الأيدي السائلة والمانعة والله اعلم - وفيه تفضيل الغنى مع القيام  
 بحقوقه على الفقر لان العطاء انما يكون مع الغنى وقد وقع الخلاف فيه وليس هذا موضع البسط - وفي المرقاة قال الشيخ ابو الغيب السهم وردى في أبواب  
 المريدن واجمعوا الى الصوفية على ان الفقر افضل من الغنى اذ كان مفرقاً بالرضا فان اجمعهم يقول النبي صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد  
 السفلى وقال اليد العليا هي المعطية واليد السفلى هي السائلة قيل له اليد العليا تنالها الفضيلة بأخراج ما فيها واليد السفلى تنالها المنقصة بحصول  
 الشيء فيها - ام - وتوضيحه ان الغنى باعطائه بعض المال تقرب الى الله باختيار الفقر والفقر يأخذ بعض المال مال الى الغنى فتتقص حاله ويخشى  
 ما لا (تسببه) قال القرطبي وقع تفسير اليد العليا والسفلى في حديث ابن عمر هذا وهو نص برفع الخلاف ويدفع تعسف من تعسف في تأويله  
 ذلك انتهى لكن ادعى ابو الجباس الداني في اطراف الموطأ ان التفسير المذكور مخرج في الحديث ولم يذكر مستند ذلك ثم وجدت في كتاب العسكري  
 في الصحابة بأسناد له فيه انقطاع عن ابن عمر انه كتب الى بشر بن مهران اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اليد العليا خير من اليد السفلى  
 ولا احسب اليد السفلى الا السائلة ولا العليا الا المعطية فهذا يشعر بان التفسير من كلام ابن عمر ويؤيده ما رواه ابن ابي شيبة من طريق عبد الله  
 ابن دينار عن ابن عمر قال كنا نتحدث ان العليا هي المنفقة - كذا في الفقه قوله عن ظهر غنى الخ قال الحافظ رحمه الله الحديث ان افضل الصدقة  
 ما وقع من خير محتاج الى ما يتصدق به لنفسه او لمن تلزمه نفقته قال الخطابي لفظ الظهير في مثل هذا اشباعاً للكلام والمعنى افضل الصدقة  
 ما خرج الانسان من حاله بعد ان يستيقظ منه قلب الكفاية ولذلك قال بعده وابداً بمن تقول وقال البغوي المراد غنى يستظهر به على النواصب التي  
 تنويه ونحو قولهم ركب من السلامة والتكثير في قوله غنى للتعظيم هذا هو المعنى في الحديث وقيل المراد خير الصدقة ما أغنت به عن الحاجة  
 عن المسألة وقيل عن السببية والظهور ان اي خير الصدقة ما كان سببها غنى في المتصدق وقال النووي من ههنا ان المتصدق بجميع المال مستحب  
 لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصبرون ويكون هو من يصبر على الاضاعة والفقر فان لم يجمع هذه الشروط فهو مكروه وقال القرطبي في المفهم هو في علم  
 على تأويل الخطابي بالآيات والا حاديث الواردة في فضل المؤثرين على انفسهم ومنها حديث ابى ذر افضل الصدقة حمد من مقل والمختار ان  
 معنى الحديث افضل الصدقة ما وقع بعد اتيان حقوق النفس والعيال بحيث لا يصير المتصدق محتاجاً بعد صدقته الى احد فيعين الغنى في هذا  
 الحديث حصول ما تنفع به الحاجة الضرورية كالاكل عند الجوع المشوش الذي لا يصبر عليه وستر العورة والحاجة الى ما يدفع به عن نفسه الاذى  
 وبهذا سبيله فلا يجوز الاثارة بل يحرم وذلك انه اذا أثر غيره به ادى الى الهلاك نفسه او الاضرار بها او كشف عورته فإعادة حقه اولى على كل  
 حال فاذا سقطت هذه الواجبات صح الايثار وكانت صدقته هي الافضل لاجل ما يتخلله من مضض الفقر وشد مشقته في هذا ينبغي التعاضل  
 بين الأدلة ان شاء الله تعالى - ام - وقال القاري المراد اما غنى مالي فضلاً عما أعطاه واما غنى قلبي مستكمل على فضل مولاة ولهذا لما تصدق ابو بكر  
 بجميع ماله قرره صلى الله عليه وسلم ما عرفت من حاله - ام - واراد غيره من الصحابة ذلك فأمره بأمسك بعض ماله والله اعلم قوله ابا عبد الله تعالى  
 قال الحافظ م اي من يجب عليك نفقته يقال عال الرجل أهله اذا ما عداى قام بما يحتاجون اليه من قوت وكسوة وهو أمر بتقديم ما يجب  
 على ما لا يجب قال ابن المنذر اختلفت في نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد واطفاً كالنواو  
 بالغين انا وذكرا اذا لم يكن لهم مال يستغنون بها وذهب الجمهور الى ان الواجب ان ينفق عليهم حتى يبلغ الذكر او تزوج الأنثى ثم لا نفقة



عليه وسلم يقول من يرد الله خيراً يَفْقَهُهُ في الدين وسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما انا خازن فمن اعطيتُه عن طيب نفسي فمبارك له فيه ومن اعطيتُه عن مسئلة وشرة كان كالذي يأكل ولا يشبع **حدثنا** محمد بن عبد الله بن نمير قال نا سفيان عن عمرو بن وهب بن مثنى عن اخيه هتار عن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتجفوا في المسألة فوالله لا يسألني احدكم شيئاً فخرج له مسألتُه مني شيئاً وانا له كاره فيمبارك له فيما اعطيتُه **وحدثنا** ابن ابي عمير المكي قال نا سفيان عن عمرو بن دينار قال حدثني وهب بن مثنى ودخلت عليه في داره بصنعاء فاطعنني من بحوزة في حارة عن اخيه قال سمعت معاوية بن ابي سفيان يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فذكر مثله **وحدثني** حرملة بن يحيى قال نا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني حميد بن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت معاوية بن ابي سفيان وهو خطيب يقول اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من يرد الله به خيراً يَفْقَهُهُ في الدين وانا انا قاسم ويعطى الله **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال نا المغيرة يعني الحزامي عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

طلبه الشهادة على ذلك حتى استقرت الاحاديث واشتهرت السنن قوله يَفْقَهُهُ الخ اي يفهمه وهو ساكنة الها لا تخاف جواب الشرط يقال فقه بالضم اذا صار الفقه له سجية وفقه بالفهم اذا سبق غيره الى الفهم وفقه بالكسرا اذا فهم قال العيني م قوله يفهمه اي يجعله فقيهاً في الدين والفقه لغة الفهم وعرفوا العلم بالحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية بالاستدلال ولا يناسب هنا الا المعنى اللغوي ليتناول فهم كل علم من علوم الدين، ام فقد روي الدارمي عن عمران قال قلت للحسن يومئذ في شيء قاله يا ابا سعيد هكذا يقول الفقهاء قال ويحك هل رأيت فقيهاً قط انما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بأمر دينه المداوم على عبادة ربه وفي رواية انما الفقيه من انفق عينا قلبه ففطر الى ربه كذا في المصنف ويؤيده ما في رواية من يرد الله به خيراً يَفْقَهُهُ في الدين يلمحه رشده رواه ابو نعيم في الحلية عن ابن مسعود - ونكر خيراً على ان التذكير للتعظيم لا للمقام يقتضيه اي خيراً عظيماً، قال السدي على انه يمكن حمل الخير على الاطلاق واعتبار تنزيل غير الفقه في الدين منزلة العلم بالنسبة الى الفقه في الدين والحاصل ان الكلام مني على المبالغة وان لم يعط الفقه في الدين كائنه ما يريد به الخير - ام - وقد اخرج ابو يعلى حديث معاوية مزوجه آخر ضعيف وزاد في آخره ومن لم يتفقه في الدين لم ير بال الله به والمعنى صحيح لان من لم يعرف أمور دينه لا يكون فقيهاً ولا طالباً لغيره فيصير ان يوصف بأنه ما يريد به الخير وفي ذلك بيان ظاهر لفضل العلماء على سائر الناس ولفضل التفقه في الدين على سائر العلوم قوله ومن اعطيتُه عن مسئلة وشرة الخ قال النووي غرضه النهي عن السؤال والتفق العلماء عليه اذا لم تكن ضرورة واختلت اصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين اصحهما انها حرام لظاهر الاحاديث والثاني حلال مع الكراهة بثلاث شروط ان لا يذل نفسه ولا يلزم في السؤال ولا يؤذي المسؤل فان فقد احد هذه الشروط فهي حرام بالاتفاق والله اعلم قوله لا تتجفوا في المسألة الخ اي لا تبالغوا ولا تتجفوا من الخوف في المسألة اذا أتم فيها، واشتقاق الخوف من الخاف لانه يشتمل على وجوه الطلب كاشتمال الخاف في الخطية وقيل معنى الخاف في المسألة ما خذ من قولهم ألحف الرجل اذا مشى في الخف الجبل وهو اصله كأنه يستعمل الخشونة في الطلب قوله فوالله لا يسألني احدكم اي بالمبالغة قوله فخرج له الخ وفي المرتبة بالتأنيث والتنكير منصوباً ومرفوعاً والنسبة مجازية سببية في الاخراج - قوله وانا له كاره فيمبارك له الخ اي فيمبارك له الخ بالنصب مجازاً.

قال الطيبي نصبه على معنى الجمية او لا يجتمع اعطاني كارهاً مع البركة، ام - وفي نسخة بالرفع فيقدر وهو فيكون كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتدي قذراً قال الغزالي م من أخذ شيئاً مع العلم بان باعث المعطى الحياء منه ومن الحاضرين ولو لا ذلك لما اعطاء فهو حرام اجماعاً ويلزمه رده او رد بدل له اليه او الى ورثته - قوله فاطعنني من بحوزة الخ يجوز ثمر معروف وشجر الجوز كثير يابض العرب من بلاد اليمن قوله وانا انا قاسم الخ قال النووي معناه ان المعطى حقيقة هو الله تعالى ولست انا معطياً وانا انا خازن على ما عندي ثم اقسوماً أمرت بقسمته على حسب ما أمرت به فالأمر كلها بمشيئة الله تعالى وتقديره والانسان مصروف مرئوب وقال التوربشقي اعلان النبي عليه الصلوة والسلام أعلم اصحابه انه لم يفضل في قسمة ما اوحى الله اليه احداً من أمته بل سوى في البلاغ وعدل في القسمة واما التفاوت في الفهم وهو واقع من طريق الخطاء ولقد كان لبعض الصحابة رضي الله عنهم يسمع الحديث فلا يفهم منه الا الظاهر الجلي ويسمعه آخر منه راو من بعدهم فيستنبط منه مسائل كثيرة وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقال الشيخ قطب الدين في شرحه وانا انا قاسم يعني انه لم يستأثر بشيء من مال الله وقال النبي عليه الصلوة والسلام مالي بما افاء الله عليكم الا الخمس وهو مودة عليكم وانا قال انا قاسم طيبياً لنفوسهم لمغا صلتة في العطاء فاما مال الله والعبادة لله وانا قاسم يأذن الله ماله بدين عبادة قلت بين الكلايين يكون لان الكلام الاول يشعر بان القسمة في تبليغ الوحي وبيان الشريعة وهذا الكلام صريح في قسمة المال ولكل منهما وجه، كذا في عمدة القاري يؤيد المعنى



عليه السلام قال ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان قالوا فما المسكين  
 يا رسول الله قال الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه ولا يسأل الناس شيئا **حاشا** يحيى بن أيوب قتيبة  
 الثاني ما مر في الطريق الماضية من قوله ومن أعطيته من مسألة وشبهة آخر والله أعلم قوله ليس المسكين أم والمسكين مفيد من السكون قاله  
 القرطبي قال فكأنه من قلة المال سكنت حر كانه ولذا قال تعالى أَوْسِكُنَا دَامَتْ رِيَّةُ إِي لَاصِقٍ بِالْأَرَابِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمَيْتِ قَوْلُهُ يَطُوفُ عَلَى  
 النَّاسِ أَمْ إِي يَدُورُ وَيَتَرَدَّدُ عَلَى الْأَبْوَابِ قَوْلُهُ فَتَرْدُهُ اللَّقْمَةُ أَمْ إِي لَيْسَ الْمُسْكِينُ مَنْ يَتَرَدَّدُ عَلَى الْأَبْوَابِ وَيَأْخُذُ لَقْمَةً فَإِنْ مَضَى هَذَا  
 لَيْسَ بِمُسْكِينٍ لِأَنَّهُ يَقْدَرُ عَلَى تَحْصِيلِ قُوَّتِهِ وَالْمُرَادُ ذِكْرُ مَنْ هَذَا فَعَلَهُ إِذَا مَرَّ بِكَ مِنْ مَضْطَرٍ - قَوْلُهُ لَا يَجِدُ غَنًى يَغْنِيهِ أَمْ إِي لَا يَجِدُ شَيْئًا أَوْ مَالًا يَغْنِيهِ  
 عَنْ غَيْرِهِ وَيَكْفِيهِ، قَالَ الْحَافِظُ فِيهِ دَلَالَةٌ مَنْ يَقُولُ أَنَّ الْفَقِيرَ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْمُسْكِينِ وَأَنَّ الْمُسْكِينِ الَّذِي لَهُ شَيْءٌ لَكِنَّهُ لَا يَكْفِيهِ وَالْفَقِيرَ الَّذِي لَا شَيْءَ  
 لَهُ وَيُؤْتِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى أَمَّا السَّائِغَةُ فَكَانَتْ لِمُسَاكِينٍ يَعْلَمُونَ فِي الْبَحْرِ فَسَمَاءُ هَرَمَسَاكِينٍ مَعَ أَنَّ لَهُمْ سَفِينَةً يَعْمَلُونَ فِيهَا وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ  
 وَجَهْرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهُ وَعَكْسُ آخِرُونَ فَقَالُوا الْمُسْكِينُ أَسْوَأُ حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ وَقَالَ آخِرُونَ هُمَا سَوَاءٌ وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَصَاحِبِ مَالِكٍ  
 وَقِيلَ لِلْفَقِيرِ الَّذِي يَسْأَلُ وَالْمُسْكِينِ الَّذِي لَا يَسْأَلُ حِكَاةُ ابْنِ بَطَّالٍ ظَاهِرٌ أَيْضًا أَنَّ الْمُسْكِينِ مَنْ انْتَصَفَ بِالْتَعَفُّفِ عَنْ مَالِهِ الْحَافِظُ فِي السُّؤَالِ لَكِنْ  
 قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ مَعْنَاهُ الْمُسْكِينُ الْكَامِلُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَصْلُ الْمُسْكِنَةِ عَنْ الطَّوَّافِ بَلْ هِيَ كَقَوْلِهِ أَتَدْرِي مَنْ الْمَغْلَسُ الْحَدِيثُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى لَيْسَ الْبِرُّ  
 بِالْأَيَّةِ وَكَلَّا قَرَأَ الْقُرْطُبِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ اللَّهُ أَعْلَمُ، أَمْ - وَقَالَ صَحَابُنَا الْحَنْفِيَّةُ حَرَّمَ اللَّهُ الْفَقِيرَ مِنْ لَهُ دُونَ نَصَابٍ هَكَذَا هُوَ فِي النِّقَايَةِ لِمَا صَدَّرَ الشَّرِيعَةُ  
 وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الدَّرَجَةِ وَقَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ الْفَقِيرُ مَنْ لَهُ أَدْنَى شَيْءٍ وَالْمُسْكِينُ مَنْ لَا شَيْءَ لَهُ وَهَذَا مَرَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَدْ قِيلَ عَلَى الْعَكْسِ وَلِكُلِّ وَجْهٍ  
 دَلَالَةٌ وَهُوَ الْمَذْهَبُ كَمَا فِي الْحَافِظِ وَقَالَ ابْنُ الْهَيْثَمِ الْفَقِيرُ مَنْ لَهُ مَالٌ دُونَ نَصَابٍ أَوْ قَدْرٍ نَصَابٍ غَيْرَ نَامٍ وَهُوَ مُسْتَعْرِقٌ فِي الْحَاجَةِ وَالْمُسْكِينُ مَنْ لَا شَيْءَ  
 لَهُ فَيُتَخَرَّجُ لِلْمُسْكِنَةِ لِقَوْتِهِ أَوْ يَأْوِي بِدَنِّهِ وَيَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ بِخِلَافِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمَنْ يَمْلِكُ قُوَّتَ يَوْمِهِ بِعَدِّ مَتْرَقٍ بِدَنِّهِ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا يَحِلُّ  
 لِمَنْ كَانَ كَسُوبًا أَوْ يَمْلِكُ تَحْسِينَ دَرَجَتًا وَيُجْزِئُ مِنْ الزَّكَاةِ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الْمَسْأَلَةُ بَعْدَ كَوْنِهِ فَقِيرًا وَلَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْفَقْرِ مَالُكَ نَصَبٌ كَثِيرٌ غَيْرُ نَامٍ إِذَا  
 كَانَتْ مُسْتَعْرِقَةً بِالْحَاجَةِ وَلِذَا قُلْنَا يُجْزِئُ لِلْعَالَمِ وَإِنْ كَانَتْ لَهُ كَتَبٌ تَسَاوَى نَصَابًا كَثِيرَةً عَلَى تَفْصِيلِ مَا ذَكَرْنَا فِيمَا إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا لِلتَّوَدُّعِ أَوْ  
 الْحِفْظِ أَوْ التَّصَحُّحِ لَوْ كَانَتْ مَالًا وَلَيْسَ لَهُ نَصَابٌ نَامٍ لَا يَحِلُّ دَفْعُ الزَّكَاةِ لَهُ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْرِقَةٍ فِي حَاجَتِهِ فَلَمْ تَكُنْ كَثِيرًا بِالدَّلَالَةِ وَعَلَى هَذَا جَمِيعُ  
 آيَاتِ الْمُحْتَافِينَ إِذَا مَلَكَهَا صَاحِبُ تِلْكَ الْحِرَّةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ النِّصْبَ ثَلَاثَةُ نَصَابٍ يُوجِبُ الزَّكَاةَ عَلَى مَالِكِهِ وَهُوَ النَّامِيُّ خَلْقَةً أَوْ عَدَدًا وَهُوَ سَائِرُ  
 مِنَ الدِّينِ وَنَصَابٌ لَا يُوجِبُهَا وَهُوَ لَيْسَ أَحَدُهُمَا فَإِنْ كَانَ مُسْتَعْرِقًا لِلْحَاجَةِ مَالِكِهِ حَالًا لَهُ أَخَذَهَا وَأَحْرَمَتْ عَلَيْهِ كَثِيرًا تَسَاوَى نَصَابًا لَا يَحْتَاجُ  
 إِلَى مَلَكَهَا أَوْ ثَابِتًا لَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِعْمَالِهِ كُلِّهِ فِي بَيْتِهِ وَعَبْدٌ قَرِيبٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِ وَرُكُوبُهُ وَدَارٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى سُكْنَاهَا فَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا إِلَى مَا ذَكَرْنَا  
 حَاجَةً أَصْلِيَّةً فَهُوَ فَقِيرٌ يَحِلُّ دَفْعُ الزَّكَاةِ لَهُ وَتَحْرِمُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ وَنَصَابٌ يَجْرِمُ الْمَسْأَلَةَ وَهُوَ مَالُكَ قُوَّتِ يَوْمِهِ أَوْ لَيْمَالُكَ لَكِنَّهُ يَقْدَرُ عَلَى الْكَسْبِ أَوْ يَمْلِكُ  
 تَحْسِينَ دَرَجَتًا عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ أَمْ - وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا صِفَتَانِ لَأَنَّ الْعَطْفَ فِي آيَةِ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ بَيْنَهُمَا وَأَمَّا اخْتِلَافُ فِي أَنَّهَا صِنْفَانِ أَوْ صِنْفٌ  
 وَاحِدٌ فِي غَيْرِ الزَّكَاةِ كَالْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ وَالنَّذْرِ فَقَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ بِالْأَوَّلِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ وَابْنُ الْقَاسِمِ وَابْنُ بَطَّالٍ ثَلَاثُ صِنْفَانِ لِلْفَقْرِ أَوَّلُهُمْ  
 الْمُسَاكِينُ فَعَلَى قَوْلِ ابْنِ حَنِيفَةَ لِفُلَانٍ ثَلَاثُ ثَلَاثٍ وَلِكُلِّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ ثَلَاثَةٌ وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ يُونُسَ لِفُلَانٍ نِصْفُ الثَّلَاثِ وَلِلْفَرِيقَيْنِ النِّصْفُ الْآخَرُ  
 وَكَذَا الْوَقْفُ وَالنَّذْرُ ذَكَرْنَا فِي الْأَسْلَامِ أَنَّ الصَّحِيحَ قَوْلُ ابْنِ حَنِيفَةَ رَمَى، قَالَ الْقَارِي فِي الْمَرْقَاةِ وَأَمَّا مَا ذَكَرْنَا بَعْضَ الشَّافِعِيَّةِ مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ  
 تَعَوَّذَ مِنَ الْفَقْرِ فِي حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ وَسَأَلَ الْمُسْكِنَةَ فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ فَهَذَا فَرِيقٌ لَأَنَّ حَدِيثَ التِّرْمِذِيِّ قِيلَ ضَعِيفٌ بَلْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ  
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَعَوَّذَ مِنَ الْمُسْكِنَةِ أَيْضًا ثُمَّ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ اسْتَعَاذَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ وَالْمُسْكِنَةِ الَّذِينَ يَرْجِعُ مَعْنَاهُمَا إِلَى غَايَةِ الْقَلَّةِ الْمُؤَدِيَةِ إِلَى مَا وَرَدَ  
 كَمَا دَلَّ الْفَقْرَانِ يَكُونُ كَفْرًا أَوْ إِرَادَتِهِ فَقَرَّ الْقَلْبُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ اسْتَعَاذَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ دُونَ حَالِ الْفَقْرِ كَمَا أَنَّهُ اسْتَعَاذَ فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ فِتْنَةِ الْغَنَى  
 لِأَنَّ حَالِ الْغَنَى وَقَدْ تَحْمِلُ الْمُسْكِنَةَ الَّتِي سَأَلَهَا عَلَى التَّوَضُّعِ لِلزَّمَنِ لِأَهْلِهَا بِأَنَّ لَا يَحْتَشِرُ فِي زَمَنِ الْأَغْنِيَاءِ الْمُتَكَبِّرِينَ، أَمْ - قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَأَمَّا آيَةُ  
 إِي أَمَّا السَّائِغَةُ فَكَانَتْ لِمُسَاكِينٍ فَلَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى أَنَّ الْمُسْكِينِ أَحْسَنُ حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَأَمَّا كَانُوا فِيهَا أَجْرًا وَكَانَتْ عَارِيَةً لَهُمْ  
 وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ الْمُسَاكِينِ بِالتَّشْدِيدِ أَوْ قِيلَ لَهُمْ مُسَاكِينٌ تَرْخِيمًا عَلَى حَالِهِمْ كَمَا يَقَالُ لِمَنْ ابْتُلِيَ بِبَيْلَةِ مُسْكِينٍ وَهَذَا فَاشٍ فِي لُغَةِ الْعَرَبِيِّينَ  
 أَوْ لَمْ يَكُنْ كَانُوا مَقْرُورِينَ بِقَهْرِ الْمَلِكِ وَقَدْ يَقَالُ لِلذَّلِيلِ الْمَقْرُورِ مُسْكِينٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى ضَرِبْتَ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةَ وَالْمُسْكِنَةَ فَقَالَ صَاحِبُ الْمَصْبُوحِ قَوْلُهُ  
 وَلَا يَفْطَنُ لَهُ أَمْ بِصِيفَةِ الْجَهْلِ أَيْ لَا يَعْلَمُ بِأَحْتِيَاجِهِ قَوْلُهُ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ أَمْ بِالرَّفْعِ وَالنَّصَبِ مَجْمُوعًا قَوْلُهُ وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا أَمْ بَلْ يَجْنِي  
 حَالُ نَفْسِهِ فِيهِ أَنَّ الْمُسْكِنَةَ أَمَّا تَجْمُوعُ الْعَفَّةِ عَنِ السُّؤَالِ وَالصَّبْرِ عَلَى الْحَاجَةِ فِيهِ اسْتِحْبَابُ الْجَبَاءِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ وَحَسَنُ الْإِرْشَادِ بِوَضْعِ الصَّدَقَةِ

أَوْ قَالَ الْعَلَمَاءُ فِي صِفَةِ الْمُسْكِينِ وَالْفَقِيرِ وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ  
 وَتَحْدِيدَ الْقَوْلِ الَّذِي لَا يَحِلُّ مَعَهُ اخْتِزَاةُ زَكَاةٍ وَتَحْرِمُ الْمَسْأَلَةَ



وان يتخى وضعها فمن صفته التعفف دون الحاجة قوله لا يسألون الناس الحافا الخ تقدم معناه قريبا - وروى احمد وابوداود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه مرفوعا من سأل وله قيمة أو قيمة فقد ألحف في رواية ابن خزيمة فهو ملحف والادوية اربعون درهما ولا حرج من حديث عطاء بن يسار عن رجل من بني اسد رفعه من سأل وله أو قيمة او عدلها فقد سأل الحافا ولا حرج للنسائي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده رفعه من سأل وله اربعون درهما فهو ملحف قوله منعة لحوا الخ بضم الميم مع سكون الزاي بعدها عين محملة اي قطعة يسيرة من اللحم قال الطبري رم اي يأتي يوم القيامة ولا جاء له ولا قدر من قوله لفلان وجه في الناس اي قد و منزل أو يأتي فيه وليس على وجهه حرام الا اما عقوبة له واما اعلا ما بعله ام وذلك بان يكون علامة له يعرفه الناس بتلك العلامة انه كان يسأل الناس في الدنيا فيكون تفضيلا لحاله تشميلا لماله واذا لا لاله كما اذك نفسه في الدنيا وأراق ماء وجهه بالسؤال ومن دعاء الامام احمد اللهم كما صُنِّتَ وجهي عن سجد غيرك فصَّنْ وجهي عن مسك غيرك قال الحافظ طرم ولا قول صرف الحديث عن ظاهرة وقد يؤيده ما أخرجه الطبراني واليازاري من حديث مسعود بن عمر مرفوعا لا يزال العبد يسأل وهو غني حتى يخلق وجهه فلا يكون له عند الله وجه وقال ابن ابي جرة معناه انه ليس في وجهه من الحسن شيء لان حسن الوجه هو بما فيه من اللحم قال المحلب الى حمله على ظاهرة والى ان السرف فيه ان الشمس تدنو يوم القيامة فاذا جاء لآخر وجهه كانت اذية الشمس له اكثر من غيره قال والمراد به من سأل تكثرا وهو غني لا تحل له الصدقة واما من سأل وهو مضطر فذلك مباح له فلا يعاقب عليه - انتهى قوله تكثرا الخ اي يسأل ليجمع الكثير من غير احتياج اليه قوله فانما يسأل جرما الخ اي قطعة من نار جهنم يعني ما أخذ سبب للعقاب بالنار وحمله جرما للمبالغة فهذا كقوله ثم ان الذين ياكلون أموال النسيئة كائنا كانوا في بطونهم نارا اي ما يوجب نارا في العقبى وعادا في الدنيا ويجوز ان يكون جرما حقيقة يعذب به كما ثبت لما نهي الزكاة قوله فليست تقل او ليستكثر الخ اي ليطلب قليلا او كثيرا ولا ينظر في عاقبة امره قال السدي الامر بالتوبيع والتهنئة مثله في قوله تعالى ومن شكك فليكثر ام - قوله فيحطب على ظهره الخ اي فيبيع الحطب ويتصدق ببعض ثمنه ويستغني به عن السؤال قوله خير له من ان يسأل الخ فيه المحض على التعفف عن المسئلة والتزرة عنها ولوامتهن المراءضة في طلب الرزق وارتكب المشقة في ذلك ولو لا قيم المسئلة في نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها وذلك لما يدخل على السائل من ذم السؤال ومن ذل الرزق اذا لم يعط وما يدخل على المسئول من الضيق في ماله ان اعطى كل سائل واما قوله خير له فليست يفتد فعل التفضيل اذ لا خير في السؤال مع القدرة على اكتسابه ويحتمل ان يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذي يعطاه خيرا وهو في الحقيقة شر والله اعلم وقال السدي قوله خير من ان يسأل الخ لا اي



ب  
جواز الأخذ بغير سؤال ولا نقلة

من ذوى الحجى من قومه لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يُصَيَّب قواماً من عيش أو قال سداً من عيش فما سواه من المسألة يا قبضة سحتاً يا كلها صاحبها سحتاً وحل ثنا هرون بن معروف قال ناعبد الله بن وهب حم وحديث حرملة بن يحيى قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُعْطِي العطاء فأقول أَعْطَاهُ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي حَتَّى اعْطَانِي مَرَّةً مَا لَا أَفْقَلْتُ أَعْطَاهُ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خذْ وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ وما لا فلا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ **وحدثني** أبو الطاهر قال نا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي عمر بن الخطاب العطاء فيقول له عمر أعطيه يا رسول الله أفقر إليه مني فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم خذْ فتممَّله أو تصدَّقْ بِهِ وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ وما لا فلا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ قال سالم فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحداً شيئاً ولا يترد شيئاً **وحدثني** أبو الطاهر

بين قومه قوله من ذوى الحجى أن يكسب الحاء وفقر الجيم أى العقل الكامل، قال النووى فيه تنبيه على أنه يشترط في الشاهد التيقظ فلا يقبل من منغل قوله لقد أصابت فلانا فاقة أى يقوم ثلاثة على رؤس الأَشْهاد فالتين هذا القول والمراد بالمبالغة في ثبوت الفاقة، قال السدقي وهذا كناية عن كون تلك الفاقة محققة لا محيلة حتى لو استشهد عقلاء قومه بتلك الفاقة لشهدوا بها والله تعالى أعلم والفرق بين هذا القسم والقسم السابق أن الفاقة في القسم الأول ظاهرة بين غالب الناس وفي هذا القسم خفية عنهم، وقال ابن الملك وهذا على سبيل الاستحباب ولا يجب أن يكون أدل على براءة السائل عن التهمة في ادعائه وأدعى للناس إلى سرعة اجابته وخص بكونهم من قومه لا غيرهم العالمون بحاله وهذا من باب التبيين والتعريف إذ لا مدخل لعدا الثلاث من الرجال في شئ من الشهادات عند أحد من الأئمة قيل إن الأعساد لا يثبت عند البعض إلا بثلاث لا فاشهادة على النفي فتثبت على خلاف ما اعتيد في الإثبات للحاجة وقال السيد جمال الدين نقلاً عن التحريم أخذ بظاهر الحديث بعض أصحابنا وقال الجهم ويرقب من عدلين وحملوا الحديث على الاستحباب وهذا محمول على من عرف له مال فلا يقبل قوله في تلفه والأعساد لا يثبتونه وأما من لم يعرف له مال فالقول قوله في عدم المال - كذا في المرقاة - قوله ما سواه من أى هذه الأقسام الثلاثة من المسألة قوله سحتاً أى قال النووى هكذا هو في جميع النظم سحتاً ورواية غير مسلوحة وهذا واضح ورواية مسلم صحيحة وفيه اضمأ رأى اعتقد سحتاً أو يؤكل سحتاً، أم - والصحت بضمينين ويسكون الثاني وهو الأكثر هو الحرار الذى لا يحل كسبه لأنه يسهل البركة أى يذهبها - واختلفت فيمن تحل له الزكوة والمسألة قال الترمذى في حديث ابن مسعود (قيل يا رسول الله وما يغنيه قال خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب) والعمل على هذا عند بعض أصحابنا كالنورى وابن المبارك واحمد واسحق قال ووسع قومى ذلك فقالوا إذا كان عند خمسون درهماً أو أكثر وهو محتاج فله أن يأخذ من الزكوة وهو قول الشافعى وغيره من أهل العلم انتهى، وقال الشافعى قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه إلا لف مع ضعفه ونفسه وكثرة عياله وفي المسألة هذا آخرى لا تطيل يذكرها وقد تقدم معنا تفصيل ما عند أصحابنا في الباب السابق تحت قوله لا يجد غنى يغنيه فيليراجع - **باب جواز الأخذ** بغير سؤال ولا تطلع، قوله أفقر إليه مني أى أحوج قوله وأنت غير مشرف أى غير متطعم إليه وحريص عليه قال أبو داود سألت أحمد عن أشراف النفس فقال بالقلب قال يعقوب بن محمد سألت أحمد عنه فقال هو أن يقول مع نفسه يبحث إلى فلان بكذا وقال لا أثر ويضيق عليه أن يردّه إذا كان كذلك - قوله وما لا فلا تتبعه نفسك أى من لا يتبع بالتخفيف أى وما لا يكون كذلك بأن لا يجيئك هناك إلا بتطعم إليه استشرافاً عليه فلا تجعل نفسك تابعة له ولا توصل المشقة إليها في طلبه حتى أن الإمام أحمد بن حنبل ما شترى شيئاً من السوق فجعله بنات المحال فلما دخل البيت وكان الخبز منشوراً ليبرد أمره أن يعطى قرصاً لبنان فعرض عليه فامتنع ولم يأخذ فلما خرج أمره أن يلحقه ويعطيه فأخذ ففتجب الولد من امتناعه أو لا وأخذ ثانياً فسأل الأمام فقال نعم لتدخل ورأى العيش وقع منه أشراف على مقتضى الطبع البشري فامتنع لك ولما خرج وجاء الخبز من غير أشراف في تلك الحالة أخذ قوله فتممَّله أو تصدَّقْ بِهِ أى ادخله في مالك أن كنت محتاجاً أو تصدَّقْ بِهِ أى على أفقر منك أن كان فاضلاً عنك عما لا بد لك منه، قال ابن بطال أشار صلى الله عليه وسلم على عمر بكهلاً أفضل لانه وإن كان مأجوراً بإيثاره لعطائه عن نفسه من هو أفقر إليه منه فإن أخذ للعطاء ومباشرة الصدقة بنفسه أعظم لأجره وهذا يدل على عظيم فضل الصدقة بعد التمول لما في النفوس من الشغ على المال - قوله ولا يرد شيئاً أعطيه أى قال الحافظ وهذا بعمره ظاهر في أنه كان لا يرد ما فيه شجة وقد ثبت أنه كان يقبل هدايا المختارين إلى عبيد الثقفى وهو أوصفية زوج ابن عمر بنت ابى عبيد وكان المختار غلب على الكوفة وطرد عمال عبد الله بن الزبير وأقام أميراً عليها مدة في غير طاعة خليفة

قال انا ابن وهب قال عمر بن الخطاب بن شهاب بن عثلى ذلك عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدى عن عمر بن الخطاب بن عثلى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل لنا قتيبة بن سعيد قال ناليت عن بكير بن بسير بن سعيد عن ابن الساعدى المالكى انه قال استعملني عمر بن الخطاب على الصدقة فلما فرغت منها واديت بها اليه امرتني بعملية فقلت انما عملت لله واخرى على الله فقلت انما اعطيت فاني عملت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت مثل قولك فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصرفت فيما تحصل منها من المال على ما يراه ومع ذلك فكان ابن عمر يقبل هداياه وكان مستنداً ان له حقاً في بيت المال فلا يضره على أي كيفية وصل اليه او كان يرى ان التبعة في ذلك على الآخذ الاول او ان المخطئ المذكور مالا آخر في الجملة وحقاً في المال المذكور فلما لم يميز واعطاه له عن طيب نفس دخل في عموم قوله ما اتاك من هذا المال من غير سؤال ولا استشارة فخذ فرائضه لا يستثنى من ذلك الا ما علمه حراماً محضاً قوله قال عمر وحدثني ابن شهاب بن عثلى ذلك ان معناه قال قال عمر بن الخطاب فخذت كتاباً قال ولا بد للقارئ من النطق بقال مرتين وانما حذفوا احداهما في الكتاب باختصاراً واما قوله قال عمر وحدثني فخذت كتاباً هو في النسخ وحدثني بالواو وهو صحيح لم يسمه ومعناه ان عمر حدث عن ابن شهاب باحد حديث عطف بعضهما على بعض فسميها ابن وهب كذلك فلما اراد ابن وهب رواية غير الاول اتى بالواو والعاطفه لانه سمع غير الاول من عمر معطوفاً بالواو فأتى به كما سمعه قوله عن السائب بن يزيد ان هو الصحيح المشهور ادركه من زمان النبي صلى الله عليه وسلم ست سنين وحفظ عنه وهو من اواخر الصحابة موتاً واخر من مات منهم بالمدينة وقيل محمود بن الربيع وقيل محمود بن لبيد قوله عن عبد الله بن السعدى ان عمر بن عبد الله بن وقلان بن عبد شمس يقال اسم ابيه عمر وقلان جداه ويقال قدامه بل وقلان وعبد شمس هو ابن عبد ودين نصر بن مالك بن حبل بن عامر بن لؤي من قريش وانما قيل له ابن السعدى لان اباها كان مسترضعاً في بني سعد - وقد وقع في صحيح البخاري من طريق شعيب بن السائب بن يزيد وعبد الله بن السعدى رجل هو حبيب بن عبد الله بن السائب كان من اعيان قريش واسلم في الفقه فقيه اربعة من الصحابة في نسق السائب وحبيب وابن السعدى وعمر بن عبد الله بن السعدى وقد سقط حبيب بن اسناد مسلم رحمه الله وقد نبه على هذا السقوط ابو على الجبالي المازري وعياض وغيرهم قال المحافظ وقد وقعت المقارضة لمسلم والبخاري في هذا الحديثين الرباعين فأورد مسلم الراعى الذي في سنن اربع نسق تماماً الرابع واورده البخاري بتقصان واحد كما تقدم في اوائل كتاب الفتن وهو ما رواه الزهري عن عروة عن زينب بنت ام سلمة عن ام حبيبة عن زينب بنت جحش قالت استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم من النوم محملاً وجهه الحديث فقد اخرج مسلم من طريق عن زينب بنت ام سلمة عن ام حبيبة عن امها ام حبيبة عن زينب بنت جحش فسقط ذكر حبيبة من سنن البخاري واورده البخاري الرابع الذي في سنن اربعة رجال بقاها اربعة واورده مسلم بتقصان رجل وهذا من لطائف ما اتفق وقد وافق شعيب بن عيسى زيادة حبيب في السنن الزهري عن عبد الله بن السائب وسفيان بن عيينة عنده ومعه عند الحميدى في سنن ثلاثتهم عن الزهري وقد جزموا للنسائي وابو على بن السكن بان السائب لم يسمعه من ابن السعدى قال النووى رويناه عن المحافظ عبد القادر الراوى في كتابه الرباعيات ان الزهري وشعيب بن حمزة وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد وعمر بن الحارث روه عن الزهري يذكر حبيب ثم ذكر طرقهم بأسانيد مطولة قال ورواه النعمان بن راشد عن الزهري فأسقط ذكر حبيب واختلف على عمر بن زرواه ابن المبارك عنه كالثمان ورواه سفيان بن عيينة وموسى بن اعيان عنه كالجملعة ورواه عبد الرزاق عن معمر فأسقط اثنين جعله عن السائب عن عمر بن زرواه قال والصحيح الاول قلت ومقتضاه ان يكون سقوط حبيب من رواية مسلم وهما منه او من شيخه والا فلا كثر ثابت من رواية غيره قوله عن ابن السعدى المالكى الخ قال النووى المالكى صحيح منسوب الى مالك بن حنبل بن عامر ما قوله الساعدى فانكره قالوا وصوابه السعدى كما رواه الجمهور منسوب الى بنى سعد بن بكر كما سبق والله اعلم - قوله امرتني بعملية الخ بضم الميم اي اجرة العمل واما العمالة بفهم العين في نفس العمل قال المحافظ وروينا في الجزء الثالث من فوائد بكر النيشابورى الزيادات من طريق عطاء الخراسانى عن عبد الله بن السعدى قال قدمت على عمر فراسل الى الف دينار فردتها وقلت انا عنها غنى فذكره ايضا بخبره واستفيد منه قد اجمالت المذكورة - قوله فعملتني الخ بتشديد الميم اي اعطاني اجرة على قال الطحاوى فليس معنى هذا الحديث في الصدقات وانما هو في الاموال التي يقسمها الامام وليست هي من جهة الفقر ولكن من الحقوق فلما قال عمر اعطه من هو أفقر اليه منى ليرض بذلك لانه انما اعطاه ليتغنى عن الفقر قال ويؤيد قوله في رواية شعيب بن خازم قوله قد ل ذلك على انه ليس من الصدقات - وقال الطبري في حديث عمر الدليل الواضح على ان لمن شغل شئ من اعمال المسلمين اخذ الرزق على عمله ذلك كالوكالة والقضاء وجباة النوى وعمال الصدقة وشبههم لا اعطاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وعملهم على عمله وذكر ابن المنذر ان زيد بن ثابت كان يأخذ الاجر على القضاء واجتمعت ابو عبيد في جواز ذلك بما فرض الله للعاملين على الصدقة وجعل لهم منها حقاً لقيامهم وسعيهم فيها قوله فقلت مثل قولك الخ قال النووى في هذا الحديث منقبة لعمر وبيان فصله وزهده وايتاؤه قلت



بِاطِلٍ كَرَاهَةِ الْجُورِ عَلَى الدُّنْيَا۔

اِذَا أُعْطِيَتْ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ اِنْ تَسْأَلُ فَكُلْ وَتَصَدَّقْ **وَحَدَّثَنِي** هَرُونَ بْنُ سَعِيدٍ لَأَيْبَى قَالَ نَأْبَنُ وَهَبٌ قَالَ خَبَرَنِي عَمْرُو بْنُ  
 الْحَرْثِ عَنْ بَكْرِ بْنِ الْأَشْجَمِ عَنْ بُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ السَّعْدِيِّ أَنَّهُ قَالَ اسْتَعْلَفَنِي عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى الصَّدَقَةِ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ  
**وَحَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ تَأَسَّفَيْنِ بِنَعِيَّتِهِ عَنْ إِبْنِ الزُّبَيْدِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
 قَلْبُ الشَّيْخِ شَابَ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ حُبِّ الْعَيْشِ وَالْمَالِ **وَحَدَّثَنِي** أَبُو الطَّاهِرِ حُمَلَةُ قَالَ أَنَا ابْنُ وَهَبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شُهَابٍ  
 عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَلْبُ الشَّيْخِ شَابَ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ طَوْلِ الْحَيَاةِ وَحُبِّ الْمَالِ  
**وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ قَالَ يَحْيَى أَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ  
 قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهْرَأُ مِنْ آدَمَ وَيُثَبِّتُ مِنْهُ اثْنَتَانِ الْحَرَصُ عَلَى الْمَالِ وَالْحَرَصُ عَلَى الْعُمْرِ **وَحَدَّثَنِي**  
 أَبُو غَسْتَانَ الْمُسَمَعِيُّ وَحُجْرُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ أَنَا مَعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ امْثَلْهُ  
**وَحَدَّثَنَا** ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ نَاشِئَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يَحْدِثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَوِّهِ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ يَحْيَى أَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ أَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ  
 قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ كَانَ لِبْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَسْتَعْنِي وَادِيَانِ ثَلَاثًا وَلَا عِلْمًا لُجُوفٌ

وكذا لابن السعدى فقد طابق فعله فعل عمره سواء، قوله فكل وتصديق الإي حذره ولا تردّه - قال الطبرى اختلفوا فيه بعد إجماعهم على انه أمر  
نذير فقتل هود بن كحل من أعطى عطية إى قبولها كما ثام من كان وهذا هو الترجيح يعنى بشرط عدم السؤال واشراف النفس وقيل هو مخصوص بالسلطان  
ويؤيده حديث سمرق فى السنان ألا ينال أسلطان وكان بعضهم يقول يحرم قبول العطية من السلطان وبعضهم يقول يكره وهو محمول على ما إذا كانت  
العطية من السلطان الجائر والكرهية محمولة على الورع وهو المشهور من تصرف السلف والله اعلم والتحقيق فى المسئلة ان من علم كون ماله حلالاً فلا تردّه  
عطيته ومن علم كون ماله حراماً فحرم عطيته ومن شك فيه فالاحتياط ردّه وهو الورع ومن إباحه أخذ بالأصل - كذا فى الفهم - وقال المنورى والصحيح انه  
ان غلب الحرام حرمت وكذا ان كان مع عدم الاستحقاق وان لم يغلب الحرام وكان الأخذ مستحقاً فيباح وقيل يندب فى عطية السلطان دون غيره  
والله اعلم - قال ابن المنذر واحتم من رخص فيه بان الله تعالى قال فى اليهود "سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْثَرُونَ لِلسَّخَطِ" وقد رهن الشارع درعه عند يهود  
مع علمه بذلك وكذلك أخذ الجزية منهم مع العلم بان أكثر أموالهم من ثمن الخمر الخنزير والمعاملات الفاسدة، وفى حديث الباب ان الامام  
ان يُعْطى بعض رعيته اذا رأى لذلك وجهاً وان كان غيره احوج اليه منه وان ردّ عطية الامام ليس من الأدب ولا سيما من الرسول صلى الله عليه وسلم  
لقوله تعالى مَا أَكَلُوا الرِّسُولُ مِنْهُ خَبْرٌ إِنَّهُ لَفِي زَكَاةٍ يَعْلَمُونَ الآية، قال ابن المير والوجه فى تحليل الافضلية (اى افضلية أخذ العمالة) ان الأخذ أعون فى العمل والأكرم  
للنصيحة من التارك لانه ان لم يأخذ كان عند نفسه متطوعاً بالعل فقد لا يجد جده من أخذ ركوناً الى انه غير ملتزم بخلاف الذى يأخذ فانه  
يكون مستشعراً بان العمل واجب عليه فيجد جده فيها وذهب بعض الصوفية الى ان المال اذا جاء بغير سؤال فلم يقبله فان الراقله يعاقب بحرمات  
العتاء وقال القرطبي فى المنهجه فيه ذمّ التطلع الى ما فى ايدي الأغنياء والتثبوت الى فضوله وأخذ منتهى وهو حالة مذمومة تدل على شدة الرغبة  
فى الدنيا والركون الى التوسع فيها فمنهى الشارع عن الأخذ بهذه الصورة المذمومة تمعاً للنفس ومخالفة لها فى هواها - انتهى باب كراهة  
الحرص على الدنيا قوله قلب الشيخ شاذل اخ واخرج البيهقي من وجه آخر عن ابى هريرة بن زائدة فى أدله قال ان ابن آدم يضعف جسمه  
ويخلج لجهه وقلبه شاذل، قال النورى هذا مجاز واستعارة ومعناه ان قلب الشيخ كامل الحب للمال متحكم فذلك كأحكام قوة الشاب فى شيا به هذا صوابه  
وقيل فى تفسيره غير هذا ما لا يرتضى وكأنه اشار الى قول عياض هذا الحديث فيه من المطابقة وبدع الكلام الغاية وذلك ان الشيخ من شأنه ان  
يكون آماله وحرصه على الدنيا قد بليت على بلاد جسمه اذا انقضت عمره ولم يبق له الا انتظار الموت فلما كان الأمر بضده ذمّ قال والتعبير بالشاب اشارة  
الى كثرة الحرص وتعب الامل الذى هو فى الشباب أكثر ويحتمل كثرة الرجاء عادة عندهم فى طول اعمارهم ورواد واستمتاعهم لذاتهم فى الدنيا قال  
القرطبي فى هذا الحديث كراهة الحرص على طول العمر كثرة المال وان ذلك ليس بمحذور وقال غيره الحكمة فى التخصيص بمحذرين الأمرين ان احب الاشياء الى  
ابن آدم نفسه فخير احب بقائها فاحب لذلك طول العمر أحب للمال لانه من اعظم الاسباب دوام الصحة التى ينشأ عنها غالباً طول العمر فكما احب بقرب نفاذ  
ذلك اشتد حبه له ورغبته فى دوامه قوله يحرم ابن آدم ان يفتر الراى يشيب - قوله ويشيب منه الخ بكسر الشين المعجمة وتشديد اللام وحده اى يتمو  
يقوى من اخلاقه وخصاله اثنتان قوله الحرص على المال الخ اى على جمعه ومنعه قوله والحرص على العمر الخ اى بتطويل امله وتسويق عمله وتبجيل  
اجله قوله لا يفتن وادياتها الخ بالعين المعجمة وهو انقل بمنه الطلب قوله ولا يسلأ حزن ابن آدم الخ وفى بعض الروايات الآتية ولن يملأ فاه



ابن آدم التراب ويتوب الله على من تاب **وحدثنا** ابن المشي بن بشر قال قال ابن المشي نا محمد بن جعفر قال نا شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فلا أدري أشئ أنزل أم شئ كان يقوله بمثل حديث أبي عوانة **وحدثني** حملة بن يحيى قال نا ابن وهب قال نا خبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن عباس عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لو كان لابن آدم واد من ذهب أحب أن له وادياً آخر ولن يملأه إلا التراب والله يتوب على من تاب **وحدثني** زهير بن حرب وهرون بن عبد الله قال نا حجاج بن محمد عن ابن جريح قال سمعت عطاء يقول سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو أن لابن آدم واد من ذهب أحب أن يكون اليه مثله ولا يملأ نفس ابن آدم إلا التراب والله يتوب على من تاب قال ابن عباس فلا أدري أمن القرآن هو أم لا وفي رواية زهير قال فلا أدري أمن القرآن لم يذكر ابن عباس **وحدثني** سويد بن سعيد قال نا علي بن مسهر عن داود عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه قال بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصرة فدخل عليه ثلاث مائة رجل قد قرأوا القرآن فقال انتخبوا من أهل البصرة قراءاً وهم قاتلوه ولا يطولن عليكم الأمد فنفسوا قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم وأنا كنا نقرأ سورة كنا نسيها غير أني قد حفظت منها لو كان لابن آدم واديان من مال لا يتغنى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب كنا نقرأ سورة كنا نسيها بأحدى المستحبات فأنسيها غير أني قد حفظت منها يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيمة **وحدثنا** زهير بن حرب نا ابن نمير قال نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى

وفي أخرى ولا يملأ نفس ابن آدم إلا التراب الكرماني ليس المراد الحقيقة في عضول عينيه بقرينة عدم الانحصار في التراب إذ غيره يملأه أيضاً بل هو كناية عن الموت لأنه مستلزم للامتلاء فكانه قال لا يشبع من الدنيا حتى يموت فالغرض من العبارات كلها واحد وهي من التفات في العبارة وتشد هذا يحسن فيما إذا اختلفت مخارج الحديث وأما إذا اتحدت فهو من تصريف الرواية، كذا في الفهم. **قول** لا التراب أي تراب القبر ففيه تنبيه نبه عليه عل أن الجمل المورث للحرص مكرور في جملة الإنسان كما أخبر الله تعالى سبحانه عنه في القرآن حيث قال بلغ من هذا الحديث والمقال قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي إذا أمسكنكم خشية الإتيان وكان الإنسان تنوراً قال المحافظ ويحتمل أن تكون الحكمة في ذكر التراب دون غيره أن المراد لا ينقص طمعه حتى يموت فإذ مات كان من شأنه أن يدفن فاذا دفن صب عليه التراب فلا جوفه وفاه وعينه ولم يبق منه موضع يحتلج إلى تراب غيره أما النسبة إلى الفهم فكونه الطريق إلى الوصول للجوف **قول** ويتوب الله على من تاب أي أن الله يقبل التوبة من الحرص كما يقبلها من غيره قيل فيه إشارة إلى ذكر الاستكثار من جمع المال وتمنى ذلك والحرص عليه للإشارة إلى أن الذي يترك ذلك يطلق عليه أنه تاب فيحتمل أن يكون تاب بالمعنى اللغوي وهو مطلق الرجوع أي رجوع عن ذلك الفعل لا التقى وقال الطيبي يمكن أن يكون معناه أن الأدي مجبول على حب المال وأنه لا يشبع من جمعه إلا من حفظه الله تعالى ووفقه لازالة هذه الجبلة عن نفسه وقيل ما هم موضع ويتوب موضعه اشعاراً بأن هذه الجبلة مذمومة جارية مجرى الذنب وإن أزالها ممكنة بتوفيق الله تعالى وتسديده وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى ومن يؤق نفسه فأولئك هم المفلحون ففي إضافة الشئ إلى النفس لالة على أنه غريزة فيها وفي قوله ومن يؤق نفسه فأولئك هم المفلحون على ذلك قال وتؤخذ المناسبة أيضاً من ذكر التراب فإن فيه إشارة إلى أن الأدي خلق من التراب ومزجه القبط واليبس وإن أزالته ممكنة بأن يعطر الله عليه ما يصلحه حتى يثمر التحلل الزكية والحصول المرصية قال تعالى والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي حبس لا يحز في ذلك فاقه قوله ويتوب الله موقع الاستدلال أي أن ذلك العسر الصعب يمكن أن يكون يسيراً على من يسر الله تعالى عليه **قول** أم شئ كان يقوله بمثل حديث أبي عوانة أي المتقدم في حديث ميرابن آدم ويشب منه اثنين فهو الذي شك فيه ابن عباس ههنا وياق العذر عن كونه ليس على أسلوب القرآن، قاله الأبي **قول** سمعت ابن عباس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا من الأحاديث التي صرح فيها ابن عباس بسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وهي قليلة بالنسبة لمرويه عنه فإنه أحد المكثرين وسع ذلك فتحه كان أكثره عز كبار الصحابة **قول** فلا أدري أمن القرآن هذا الذي شك فيه ابن عباس من غير الذي شك فيه أنشأه الأبي وفي حديث الباب ذكر الحرص الشره ومن ثرا ثرا أكثر السلف التقليل من الدنيا والقناعة باليسير والرضا بالكفاف **قول** فأنسيها غير أني قد حفظت منها أي قال القرطبي يحتمل أنها إحدى السور المتلوة الآن أنسيها ولقي منها في حفظه الآية المنسوخة وقال عياض النسخ في القرآن على ثلاثة أقسام ما نسخ حكمه وبقي لفظه وهو أكثر المنسوخ وما نسخ لفظه وحكمه كالثلاث رضاءات يحرم من

فضل التنازع والحديث عليها

قال انا عبد الله بن وهب قال اخبرني مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اخوف ما اخاف عليكم ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا قالوا وما زهرة الدنيا يا رسول الله قال بركات الارض قالوا يا رسول الله وهل ياتي الخير بالشتر قال لا ياتي الخير الا بالخير لا ياتي الخير الا بالخير لا ياتي الخير الا بالخير ان كل ما انبت الربيع يقتل او يئلم الا آكلة الخضر فانها تأكل حتى اذا امتدت خاصرتها استقبلت الشمس ثم اجترت وبالت وتلطت ثم عادت فاكلت ان هذا المال خضر خلوقة فمن اخذه بحقه ووضع في حقه فعم المعونة هو ومن اخذه بغير حقه كان كالذي يأكل ولا يشبع وحل شئني على بن حجر قال نا اسمعيل بن ابراهيم عن هشام صاحب الدستوائين عن يحيى بن ابي كثير عن هلال بن ابي ميمونة عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدري قال جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وجلسنا حوله فقال ان متنا اخاف عليكم بعدى ما يقع عليكم من زهرة الدنيا وزينتها فقال رجل اوياتي الخير بالشتر يا رسول الله قال فسكت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل ما شأنك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكلمك قال ورأينا انه ينزل عليه فافان يسمع عنه الرخصاء وقال اني هذا السائل وكأنه حمده فقال انه لا ياتي الخير بالشتر وان متنا يئمت الربيع يقتل او يئلم الا آكلة الخضر فانها تأكل حتى اذا امتلأت خاصرتها استقبلت عين الشمس فتلطت وبالت ثم رعت وان هذا المال خضر خلو ونعم صاحب المسلم هو لمن اعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل او كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من يأخذه بغير حقه كالذي يأكل ولا يشبع ويكون عليه شهيد يوم القيمة

وجوه من التشبيهات بدعية اولها تشبيه المال ونوره بالنبات وظهور ثائتها تشبيه المنهك في الاكتساب باليهما ثم المنهكة في الاعمال وثالثها تشبيه الاستكثار منه والادخار له بالشتر في الاكل والامتلاء منه ولا يبعث تشبيه الخراج من المال مع عظمتها في النفوس حتى ادى الى المبالغة في البخل به بما تطرحه البرهمة من السلم ففيه اشارة بدعية الى استقلا رة شرعا وخامسها تشبيه المتقاعد عن جمعه وضمه بالشاة اذا استراح وحطت جانبها مستقبلة عين الشمس فانها من احسن حالها سكونا وسكينة وفيه اشارة الى ادراكها لمصالحها وسادسها تشبيه موت الجامع المانع بموت البهيمة الغافلة عن دفع ما يضرها وسابعها تشبيه المال بالصدى الذي لا يؤمن ان ينقلب عدو فان المال من شأنه ان يحوز ويشد وثاقه محباله وذلك يقتضيه من مستحقه فيكون سببا لعقاب مقنتيه وثامنها تشبيه اخذه بغير حق بالذي يأكل ولا يشبع - وقال الغزالي م مثل المال مثل الحية التي فيها تزيق نافع وسرناقع فان اصابها العارف الذي يحترز عن شرها ويعرف استخراج تزيقاتها كان نفعه وان اصابها الغبي فقد القى البلاء المهلك وتوضيحه ما قال الخواجه عبد الله النقشبندى رحمه الله از الدنيا كالحية فكل من يعرف رقيتها يجوز له اخذها والا فلا فيقول وما رقيتها فقال ان يعرف من اين يأخذها وفي اين يصرفها قوله ان هذا المال خضر خلوقة الم تقد مر شرحه قبل ابواب قوله فنعم المعونة هو الم اي ما يعان به على الطاعة ويدفع به ضرورات المونة اذا المراد بالمعونة الوصف مبالغة اي فنعم المعين على الدين - وصغير هو راجع الى المال قال الحافظم وفيه اشارة الى عكسه وهو يش الرقيق هو لمن على فيه بغير الحق وقوله كالذي يأكل ولا يشبع ذكر في مقابلة فنعم المعونة هو قوله عيم عنه الرخصاء الم بضم الراء ونعم المجهلة ثم المعجزة والمد هو العرق وقيل الكثير وقيل عرق الحمى واصل الرخص بفتح ثم سكوت الغسل ولهذا فسر الخطابي انه عرق يرحض الجبل لكثرت قوله ان هذا السائل الم قال النووي هكذا هو في بعض النسخ وفي بعضها اين وفي بعضها اي وكله صحيح فمن قال اني اواين فها عيم ومن قال ان فمعناه والله اعلم ان هذا هو السائل الممدوح الخاذق الفطن ولهذا قال وكأنه حمده ومن قال اي فمعناه اتيكم فخذوا الكاف والميم والله اعلم قوله وكأنه حمده والحاصل انه لا مؤوه الا حيث راوا سكوت النبي صلى الله عليه وسلم فظنوا انه اغضبته ثم حمدوه آخر المادراوا مسئلة سببا لاستغفاره ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم واما قوله وكأنه حمده فاعذوه من قرينة الحال - قوله وان متنا يئمت الربيع الم قال الحافظم ومما فيه للتكثير وليست من التبعيض لتوافق رواية كلتا انبت وهذا الكلام كله وقع كالمثل للدنيا وقد وقع التصريح بذلك في مهمل سعيد المقبري قوله ونعم صاحب المسلم هو الم اي نعم رفيقه هو قوله لمن اعطى منه المسكين الم فيه فضيلة المال لمن اخذه بحقه وصرفه في وجوه الخير وفيه حجة لمن يترحم الغني على الفقير والله اعلم - قوله او كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه من يأخذه بغير حقه كالذي يأكل ولا يشبع ويكون عليه شهيد يوم القيمة الم اي حجة عليه يوم يشهد على حرصه واسرافه وانه انفق فيما لا يرضاه الله تعالى وله يؤد حقه من مال الله لعباد الله قال الحافظ يحتمل ان يشهد عليه حقيقة

**حل ثنا** قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن ابي سعيد الخدري ان ناسا من الانصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاهم ثم سألوه فاعطاهم حتى اذا نفذ ما عنده قال ما يكن عندي من خير فلن اذخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنيه الله ومن يصبر يصبره الله وما اعطى احد من عطاء خير و اوسع من الصبر **وحل ثنا** عبد بن حميد قال قالنا عبد الرزاق قال انا معمر بن الزهري بهذا الاسناد نحوه **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو عبد الرحمن المقرئ عن سعيد بن ابي ايوب قال حدثني شرحبيل وهو ابن شريك عن ابي عبد الرحمن الجلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد افلم من اسلم وزريق كفاقا وقنعه الله بما آتاه **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وعمرو الناقد ابو سعيد الاشج قال نا ابي ابيهم قال نا ابيهم قال نا عبد بن فضال عن ابيه كلاهما عن عمارة بن القعقل عن ابي ذرعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم

بان ينطقه الله تعالى ويجوز ان يكون مجازا والمراد شهادة الملك المؤكل به **باب فصل** في التعفف والصبر والقناعة والحث على كل ذلك **قوله** فقد ما عنده الخ كبره الفاء اي فرغ **قوله** ما يكن عندي من خير الخ اي مال وما شرطية وفي بعض الروايات ما يكن فما حينئذ موصولة متضمنة معنى الشرط **قوله** فلن اذخره عنكم الخ اي اجعله ذخيرة لغيركم معرضا عنكم وداله همة وقيل محبة وفيه ما كان عليه من السخا والفاة امر الله **قوله** ومن يستعفف الخ قال القرطبي اي يمتنع عن السؤال **قوله** يعفه الله الخ بتشديد الفاء المفتوحة اي ائنه يجازيه على استغفائه بصيا وجهه ودفع فاقته وقال ابن التين معناه اما ان يرزقه من المال ما يستغني به عن السؤال واما ان يرزقه القناعة والله اعلم **قوله** ومن يستغن الخ اي بالله عمن سواه **قوله** يغنيه الله الخ اي فانه يعطيه ما يستغني به عن السؤال ويخلق فؤله الغنى فان الغنى غنى النفس كما تقدم تقريره **قوله** ومن يصبر الخ وفي بعض الروايات ومن يتصبر اي يعالج نفسه على ترك السؤال ويصبر الى ان يحصل له الرزق **قوله** يصبره الله الخ اي فانه يقويه ويمكنه من نفسه حتى تنفذ دلة وتذعن لثقل الشدة فعند ذلك يكون الله معه فيظفر بمطلوبه **قوله** خير واوسع من الصبر الخ قال النووي وكذا في نسخ مسلم خير بالرفع وهو صحيح والتقدير هو خير كما في رواية البخاري يعني من طريق مالك وفي الحديث الحث على الاستغناء عن الناس التعفف عن سؤالهم بالصبر المؤكل على الله وانتظار ما يرزقه الله وان الصبر افضل ما يعطاه المرأ لكون الجزاء عليه غير مقدرا ولا محروجا وقال ابن الجوزي لما كان التعفف يقتضي ستر الحال عن الخلق واظهار الغنى عنهم فيكون صاحبه معاملا لله في الباطن فينقله الرب على قلبه الصدق في ذلك وانما جعل الصبر خيرا ليعطاء لانه حبس النفس عن فعل ما تحبه والزامها بفعل ما تكره في العاجل مما لو فعله او تركه لتأذى به في الآجل وقال الطبري معنى قوله من يستعفف يعفه الله اي ان عفا عن السؤال ولو لم يظهر الاستغناء عن الناس لكنه ان اعطى شيئا لم يتركه مبالا الله قلبه غنى بحيث لا يحتاج الى سؤال ومن زاد على ذلك فاظهر الاستغناء فتصبر ولو اعطى لم يقبل فذلك ارفع درجة فالصبر جامع لمكارم الاخلاق **قوله** عن ابي عبد الرحمن الجلي هو منسوب الى بني الجلي والمشهور في استعمال الحديثين ضم الباء منه والمشهور عند اهل العربية فتحها ومنهم من سكنها قاله النووي رحمه الله **قوله** ورزق كفاقا الخ قال النووي فيه فضيلة هذه الاوصاف والكفافة الكفاية بلا زيادة ولا نقصان وقال القرطبي هو ما يكف عن الحاجات ويدفع الضررات ولا يلحق باهل الترفهات ومعنى الحديث ان من انصف بتلك الصفات حصل على مطلوبه وظفر به غريبه في الدنيا والآخرة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل رزقي قوتا اي اكفهم من القوت بما لا يرهقهم الى ذل المسئلة ولا يكون فيه فضول تبث على الترقه والتبسط في الدنيا وفيه حجة لمن فضل الكفاف لانه اتماد على نفسه وآله بأفضل الاحوال وقد قال خير الامور واساها انتى، ويؤيد ما اخرجه ابن المبارك في الزهد بسند صحيح عن القاسم بن محمد بن ابي بكر عن ابن عباس انه سئل عن رجل قليل العمل قليل الذنوب افضل او رجل كثير العمل كثير الذنوب فقال لا اعدل بالسلامة شيئا فمن حصل له ما يكفيه واقتنع به أمن من افات الغنى وافات الفقر وقد ورد حديث لوصح لكان زعما في المسئلة وهو ما اخرجه ابن ماجه من طريق تميم وهو ضعيف عن انس رفعه ما من غنى ولا فقر الا وديوم القيامه انه اوتى من الدنيا قوتا وقد تكلم ابن بطال على مسئلة التفضيل بين الغنى والفقر بكلام طويل حاصله ان الفقير والغنى متقابلان لما يعرض لكل منهما من فقر وغنا من العوارض فيمدح او يذم والفضل كله في الكفاف لقوله تعالى ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط وقال صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل رزقي قوتا وسياق قريبا وعليه يحمل قوله اسالك غناي وغنا هؤلاء واما الحديث الذي اخرجه الترمذي اللهم اجنى مسكينا وامتنى مسكينا الحديث فهو ضعيف وعلى تقدير ثبوته فالمراد به ان لا يجاوز به الكفاف انتهى للحصن، ومن جزم الى تفضيل الكفاف القرطبي في المفهم فقال جمع الله سبحانه وتعالى لنبيه الحالات الثلاث الفقر والغنى والكفاف فكان الاول اول حالاته فقام بواجب ذلك من جملته

اجعل رزق آل محمد قوتا محلل لنا عثمان بن ابي شيبة وزهير بن حرب واسحاق بن ابراهيم الحنظلي قال اسحق انا وقال  
الآخران ناخير عن الاعمش عن ابي واثل عن سليمان بن ربيعة قال قال عمر بن الخطاب قس رسول الله صلى الله عليه وسلم قسما  
فقلت الله يرسل كغير هؤلاء كان احق به منهم قال ثم خيروني بين ان يسئلوني بالفحش او يسئلوني فليست بياخيل

النفس ثم فتحت عليه الفتوح فصار بذلك في حلّ الاعتياء فقام لإيجاب ذلك من بدله المستحقه والمواساة به ولا يشك مع اقتضائه منه على ما يستد  
ضرورة عياله وفي صورة الكفاف التي مات عليها قال وفي حالة سلبية من الغنى المظن والفقر المؤلم وايضا فصاح بها معرو في الفقراء لانه لا يتركه  
في طيات الدنيا بل يجاهد نفسه في الصبر عن القدر الزائد على الكفاف فلم يفته من حال الفقر الا السلامة من قهر الحاجة وذلك المسئلة، انتهى  
ويؤيد ما تقدم من الترغيب في غنى النفس وما أخرجه الترمذي عن ابي هريرة رفعه وارض بما قسم لك تكن اغنى الناس، كذا في الفهم - قوله  
رزق آل محمد فتونا الخ قال النووي رم القوت ما يستد الرمت وفيه فضيلة التقليل من الدنيا والاقتضار على القوت منها والدعاء بذلك وقال  
ابن بطال في دليل على فضل الكفاف واخذ البلغة من الدنيا والزهد فيما فوق ذلك رغبة في توفيق نعيم الآخرة واشاراً لما يفيقه على ما يفيقه فينبغي  
ان تقتدي به أمته في ذلك، ام قال القاري في حكم الكفاف يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فمنهم من يعتاد قلة الأكل حتى انه يأكل  
في كل اسبوع مرة فكفاه وقوته تلك المرة في اسبوع ومنهم من يعتاد الأكل في كل يوم مرة أو مرتين فكفاه ذلك ايضاً لانه ان تركه أضرب فله  
ولم يقو على الطاعة ومنهم من يكون كثير العيال فكفاه ما يستد رمق عياله ومنهم من يقل عياله فلا يحتاج الى طلب الزيادة وكثرة الاشتغال  
فاذا قل الكفاية غير مقلد ومقلد غير معيّن الا ان المحمود ما به القوة على الطاعة والاشتغال به على قدر الحاجة **باب اعطاء المؤلفة**  
**ومن يخاف على إيمانهم ان لم يعطوا واحتمال من سأل بجفاء لجهله وبين الخوارج واحكامهم** قوله لغير هؤلاء كان احق الخ  
هو تنبيه لظنه ان الاشارة بالاعطاء هو بحسب الفضيلة والسابقة في الدين فبين له صلى الله عليه وسلم وجه اثاره بقوله انهم خير وروى  
قوله انهم خير وروى الخ قال الا بلى الاظهر انه بلسان الحال قال عياض في المعنى انهم اشتدوا على في السؤال على وجه يقتضيه انه ان اجابهم  
اليها حاباهم وان منعهم آذوه وبخلوه فاختار ان يعطى اذ ليس بالخل من خلقه صلى الله عليه وسلم ومداداة وتألقا كما قال صلى الله عليه وسلم  
ان من شر الناس من اتفاه الناس لشدة كراهته الله سبحانه باعطاء المؤلفة قلوبهم، ام - كذا في احوال الحال للمعلم - قال النووي ففيه مداراة اهل  
الجهالة والقسوة وتألفهم اذا كان فيهم مصلحة وجواز دفع المال اليهم لهذه المصلحة، ام - وقد وقع الخلاف في اعطاء المؤلفة وحاصل اذكره  
الشوافع على ما خصه الزبيدي في شرح الاحياء ان هذا الصنف اما كفار او مسلمون والكفار اما ان يرجح خيرهم ويكف شرهم وكان النبي صلى الله  
عليه وسلم يعطيهم فهل يعطون بعده على قولين احدهما نعم والمسلمون على اربعة اضرب شفاء يعطون ليرغب نظرهم في الاسلام وآخرون ينتقون  
نفاقهم على الاسلام (ولعل الصيغ ليتقوى ثباتهم) وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعطيهم فهل يعطون بعد قولان احدهما لا والثاني نعم وعلى هذا  
فمن اين يعطون قولان احدهما من الزكوة والثاني من خمس الخمس والضرب الثالث قوم مسلمون يهدمهم قوم الكفار ان اعطوا قاتلوهم وقوم يهدم  
قوم من اهل الصدقات ان اعطوا او جوا الصدقات (لعله جابوا الصدقات اي من الجباية) فنعته (اي عن الشافعي) فيه اربعة اقوال احدها  
انهم يعطون من سهم المصالح والثاني من سهم المؤلفة والثالث من سهم الغزاة من الزكوة والرابع وهو الذي عليه اصحابه انه من السهمين  
الغزاة والمؤلفة وقال احمد حكم المؤلفة باق لم ينسخ ومتى وجب الامام قوم من الشر الكين يخاف الضرب منهم ويعلم بسلامتهم مصلحة جازات  
يتألفهم بالزكوة وعنه رواية اخرى حكمهم منسوخ وهو مذهب ابي حنيفة وقال مالك لم يبق للمؤلفة سهم لغنى المسلمين عنهم هذا  
هو المشهور عنه وعنه رواية اخرى انهم ان احتاج اليهم بل من البلدان او ثغر من الثغور استألفهم الامام لوجود العلة هذا على وجه الاجمال  
وقد روى ابن جرير في تفسيره باسناد الى يحيى بن ابي كثير قال المؤلفة قلوبهم جماعة من عدة قبائل ثم عدّهم ثم قال اعطى النبي صلى الله عليه وسلم  
كل رجل منهم مائة ناقة الاعراب الرحمن بن يربوع وحريط بن عبد العزى فانه اعطى لكل رجل منهم خمسين وآسد ايضاً قال عمر بن الخطاب  
حين جاءه عيينة بن الحصن الحق من ركنه فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر يعني ليس اليوم مؤلفة واخرج ابن ابي شيبة عن الشعبي انما كانت  
المؤلفة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما ولي ابو بكر انقطعت وفي اسناده جابر الجعفي وفي شرح الكثر هو اصناف ثلاثة كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يؤلفهم على الاسلام لاعلاء كلمة الله فكان يعطيهم كثيراً حتى اعطى ابا سفيان وصفوان والاقرم وعيينة وعباس بن مرداس كل اربعمائة  
منهم مائة من الابل وقال صفوان لقد اعطاني ما اعطاني وهو ابغض الناس اليّ فما زال يعطيني حتى صار احب الناس اليّ - وفي مجمع الزوائد عن  
ابن بن مالك قال ان كان الرجل لياق رسول الله صلى الله عليه وسلم يسد الشيء من الدنيا لا يسد له فمأسي حتى يكون الاسلام احب اليه من الدنيا

يا رب أعط المؤلفة ومنحني على إيمانه أن لم يعط واحتمال من سأل بحقد لهجته وبيان الخوارج وأحكامهم

بعد صلوات الله عليه وسلم أمركم -  
أقول إن العلم في حكم إعطاء المؤلفة هل يوجب



**حدثني عمر الناقد قال حدثنا اسحق بن سليمان الرازي قال سمعت مالكا وحديثي يونس بن عبد الاعلى واللفظ له قال**

وما فيها وفي روايته ان كان الرجل ليس بالنبى صلى الله عليه وسلم الشئ للدين فيسول له والباقي بتعنه روى ابو يعلى ورجاله رجال الصحيح في احكام القرآن للشيخ الامام ابى بكر الرازي الجصاص روى عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن حجاج بن دينار عن ابن سيرين عن عبيدة قال جاء عبيدة بن حصن والاقرب بن حابس الى ابى بكر فقال يا خليفة رسول الله ان عندنا ارضا سبعة ليس فيها كلاً ولا منفعة فان رأيت ان تعطيناها فاقطعها ايهاها وكتب لهما عليها كتاباً واشهد وليس في القوم عمن فانطلقا الى عمر ليشهد لهما فلما سمع عمر ما في الكتاب تناوله من ايديهما ثم نقل فيه فمحاه فمحاه فمحاه وقال امقالة سيئة فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكم والاسلام يومئذ قليل وان الله قد اغنى الاسلام اذهبا فاجهدا جهدكم لا يرعى الله عليكما ان رعيتم ان ابوكم رحمه الله فترك ابى بكر الصديق رضى الله عنه التكرير على عمر فيما فعله بعد امضائه الحكم بديل على انه عرف مذهب عمر فيه حين نفعه عليه وان سهم المؤلفة قلوبهم كان مقصوراً على الحال التي كان عليها اهل الاسلام من قلة العدد وكثرة عدد الكفار وانه لم يبرأ لاجتهاد سائغاً في ذلك لانه لو سوغ الاجتهاد فيه لما اجاز فتح الحكم الذي امضاه فلما اجاز له ذلك دل على انه عرف بتنبيه عمر اياه على ذلك امتناع جواز الاجتهاد مثله ام - وفي شرح النقاية لعلى القارى ولم يترك احد من الصحابة ذلك لاي ماجرى بين عمر ابى بكر مع ما يتبادر منه من كونه سبباً لاثارة المنازعة وارتداد بعض المسلمين فلو لا اتفاق عقائد عمر على حقيقته وان مفسدة مخالفة اكثر من المصلحة المتوقعة لبادروا الى انكاره ام - اي فلما تركوا الانكار صار نوعاً من الاجماع على ذلك قال بعض الفضلاء المصريين من اهل عصرنا وهذه الرواية لا تقتضى سقوط هذا السهم وانما ذلك اجتهاد من عمر بان يخلص من المصلحة استقرار هذا التأليف لهذين الرجلين الطامعين وامثالهما بعد الامن من ضرر ارتدادهما لو ارتد الان الاسلام قد ثبت في اقوالهما حتى انه لا يترتب على قتلها لو ارتد احدى فتنة واحتجوا ايضاً بانه لم ينقل ان عثمان وعلياً أعطيا احداً من هذه الصنف وهذا لا يدل على سقوط الشهرة انما هو خبر سلبى لا حجة فيه وقصارى ما يدل عليه ان الخليفةين لم يعرض لهما حاجة الى تأليف احد من الكفار لذلك وهو لا ينافي بثبوته لمن احتاج اليه من الامة بعدهما ام - قلت وجواب هذه المناقشة يؤخذ من تقرير المحققين من اصحابنا رحمهم الله قال صاحب البذلح ثبت باتفاق الامة ان النبى صلى الله عليه وسلم انما كان يعطيهم لئلا يظهروا على الاسلام ولهذا سماهم الله المؤلفة قلوبهم والاسلام يومئذ في ضعف واهله في قلة واولئك كغير ذوقه وعدوا اليوم محمد الله عزرا الاسلام وكثرا اهله واشتدت دعائمه ورضخ بنيانه وصار اهل الشرك اذلاء والحكم متى ثبت معقولا بغير خاص ينتهي بذهاب ذلك المعنى وقت الى الشيخ ابى بكر الجصاص الرازي قال اصحابنا انما كانوا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام في حال قلة عدد المسلمين وكثرة عددهم وقد عرفوا الله الاسلام واهله واستغنى بهم عن تأليف الكفار فان احتاجوا الى ذلك فانتها ذلك لتركمهم الجهاد ومنى اجتمعوا وتعاظم المخرجوا الى تأليفهم بما ليعطونه من اموال المسلمين وقد روى غو قول اصحابنا عن جماعة من السلف كما مر - وروى ابن ابى زائدة عن مبارك عن الحسن قال ليس مؤلفة قلوبهم كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ام - وفي شرح النقاية ثم اختلف كلام القوم في وجه سقوطهم بعد النبى صلى الله عليه وسلم مع ثبوته بالكتاب الى حين وفاته عليه السلام فمنهم من انكسب جواز نسخ الكتاب بالاجماع بناء على انه حجة قطعية كالكتاب ليس بالصحيح من المذهب ومنهم من قال هو من قبيل انتهاء الحكم بانتهاء علته كأنتهاء صوم رمضان بانتهاؤه واعتراض بأن الحكم في البقاء لا يحتاج الى علة كما في الرق والرمل والاضطباع في الطواف والجواب ان الشارع حكم ببقائه ثم بعد زوال السبب لم يحق العبد في الرق وللذل بقاء في ضمنه وبحكمة لا شحة في الاخيرين ولا ذل فيهما ولا يحكم ههنا ببقائه بعد زوال السبب فلو أعطوا منها بعد لزوم ذل الاسلام وانه لا يجوز فكان من قبيل انتهاه الشئ بانتهاؤه فلا جرم اجمعت الصحابة على قطعه اذ لا نسخ بعد عليه السلام ام - قال العلامة الزبيدي في شرح الاحياء والحاصل انه اختلف في وجه سقوط هذا الصنف بعد النبى صلى الله عليه وسلم بعد ثبوته بالكتاب الى حين وفاته صلى الله عليه وسلم منهم من انكسب النسخ والى الينا صوابنا في رجحه شارح المختار والتأنيخ هنا هل هو الاجماع او دليل الاجماع اظهرهما الثاني بناء على انه لا اجماع الا عن مستند بدليل افاضة تقييد الحكم بحياة صلى الله عليه وسلم وموافقة الصديقين وسائر الصحابة لعمر في ذلك دل على انه كانوا عالمين بما هنالك والآية التي قرأها عمر وتقدم ذكرها تصح ان تكون دليل الاجماع ام - قلنا - فيه ان الآية مكية وآية المؤلفة مدنية فكيف ينسخ المتقدم والمتأخر وانما قرأها عمر تأييداً وتذكيراً لان الاسلام عزيز وان الحكم الاصل هو ما يشير اليه هذه الآية والتأليف انما وقع لمصلحة تطارثت قد نالت اليوم بحمد الله فرج الأمر الى اصله فالصواب لاكتفاء بما قال ابن عابدين ام انه على القول بأنه لا اجماع الا عن مستند يجب علمه بدليل افاضة نسخ ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم وتقييد الحكم بحياة او كونه حكماً مؤقتاً بانتهاؤه علته وقد اتفق انتهاؤه بعد فاته لكن لا يجب علمنا نحن بدليل الاجماع كما هو مقرر في محله ام - او يقال



أنا عبد الله بن وهب قال حدثني مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن انس بن مالك قال كنت أمشي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه رداء نجراني غليظ الخاشية فأدركه أعرابي فجذبه بردائه جذبة شديدة نظرت إلى صفحة عنق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أثرت بها حاشية الرداء من شدة جذبه ثم قال يا محمد مر لي من مال الله الذي عندك فالتفت إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك ثم أمراه فبعظه **حل ثنا** زهير بن حرب قال نا عبد الصمد بن عبد الوارث قال نا همام بن وحيد بن زهير بن حرب قال نا عمر بن يونس قال نا عكرمة بن عمار وحديثي سيلة بن شبيب قال نا أبو المغيرة قال نا الأوزاعي كلهم عن اسحق بن عبد الله عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث وفي حديث عكرمة بن عمار من الزيادة قال **ثم جذبه** إليه جذبة رجعت إلى الله صلى الله عليه وسلم في نجر الأعرابي وفي حديث همام فجاذبه حتى انشق الرداء

ان مستند الإجماع قوله صلى الله عليه وسلم معاذة في آخر الأمر تؤخذ من أغنياء هو فقرة على فقراتهم وضمير فقرتهم للمسلمين فلا تدفع إلى من كان من المؤلفات كافر أو غنياً قال ابن عابدين رم فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي سمعه أهل الإجماع من النبي صلى الله عليه وسلم فكان قطعاً بالنسبة إليه فيصنع نسخة للكتاب، أم كذا في رد المحتار - وفيه ان الزكاة تدفع إلى العامل عليها ولو كان غنياً فلما لم يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث معاذة على الاقتصار على الفقراء لم يدل على اختصاصها بالمسلمين أيضاً والله اعلم - ثم قال الزيدى ومنهم من قال هو من قبل أن يهزم بالحكم بانتهاؤه عليه وقد تفق أنها وما بعد فاته صلى الله عليه وسلم والمراد بالعلّة الغاية أو الدفع لهما هو العلة للاعزاز لما أنه يحصل به فائتي ترتيب الحكم وهو الاعزاز عن الدفع الذي هو علة لأن الله تعالى أعز الإسلام وأغنى عنهم وعن هذا قال صاحب الغاية عدم الدفع لهما لأن تقرير لما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لا نسيم لأنه كان للاعزاز وهو الآن في عدمه وتعقبه الشيخ ابن الهيثم في فتح القدير ان هذا لا ينفي النسخ لأن الحاجة الدفع حكماً شرعياً كان ثابتاً وقد ارتفع وغاية الأمر أنه نسيم لرد العلته، أم - وقال صاحب الكشف سقوطه تقرير لما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم من حيث المعنى لأن الدفع إليه في ذلك الوقت كان اعزازاً لأهل الإسلام لكثرة أهل الكفر والاعزاز بعد ذلك في عدم الدفع لكثرة أهل الإسلام ونظير ذلك العلة في زمنه صلى الله عليه وسلم كانت العشيرة وبعد أهل الديار لأن الوجوب على العاقلة بسبب النصرة والنصرة في زمنه صلى الله عليه وسلم بالعشيرة وبعد بالديوان والله اعلم، أم - لكن ناقش فيه ابن قدامة في المغني بقوله قال الزمري لا علم شيئاً نسخ حكم المؤلفات على أن ما ذكره من المعنى لا خلاف بينه وبين الكتاب السنة فان العفو عنهم لا يوجب رفع حكمهم وإنما يمنع عطيتهم حال العفو عنهم فتدعت الحاجة إلى إعطائهم أعطوا فذلك جميع الأصناف إذا عدم منهم صنف في بعض النعمان سقط حكمه في ذلك الزمن خاصة فإذا وجد عاد حكمه كذا ههنا، أم - وقال الشوكاني والظاهر جواز التأليف عند الحاجة إليه فاذا كان في زمن الإمام قوماً لا يطيعونه إلا للدنيا ولا يقبلوا على إدخالهم تحت طاعته بالقسر والغلب فله أن يتألفهم ولا يكون لنشور الإسلام تأثير لأنه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة وقد عد ابن الجوزي أسماء المؤلفات قلوبهم في جزء مفرد فبلغوا نحو الخمسين نفساً، أم - ومن الغريب ما نقله ابن رشد في بداية المجتهد عن أبي حنيفة ان حق المؤلفات باق إلى اليوم إذا رأى الإمام ذلك، أم - قلت لما وجد هذا النقل عن أبي حنيفة رحمه الله في كتابنا المبدأ والبيان ثبت والله الموفق **قوله** كنت أمشي الخ قال الحافظ في رواية الأوزاعي ادخل المسجد **قوله** وعليه رداء الخ وفي بعض الروايات برداء ثوب مخطط على ما في النهاية - **قوله** نجراني الخ بقوم النون وسكون الجيم نسبة إلى نجران بلد معروف بين الحجاز والشام بين كما في النهاية وغليظ الخاشية أي الطرث **قوله** فأدركه أعرابي الخ في رواية الأوزاعي فجاء أعرابي من خلفه **قوله** فجذبه الخ بقوم الجيم الموحدة بعدها ذال مجة وفي رواية الأوزاعي فجذب وهي بمعنى جذب **قوله** وقد أثرت بها الخ أي في صفحته **قوله** من شدة جذبه الخ قال القارئ وصدق الله تعالى في قوله **الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يُعْلِمُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ** قال الحافظ في رواية همام ان ذلك وقع من الأعرابي لما وصل النبي صلى الله عليه وسلم إلى حجرته وجميع بانه لقيه خارج المسجد نادرك لما كاد يدخل فكلمه وامسك بثوبه لما دخل فلما كاد يدخل الحجره فشى ان يفوته فجذبه، **قوله** مر لي الخ مر وكلامك ان يعطوا لي - **قوله** من مال الله الذي عندك الخ أي من غير صنيع لك في إعطائك كما صرح به في رواية حيث قال لا من مالك ولا من مال ليك قيل المراد به مال الزكاة فإنه كان يصرف بعضها إلى المؤلفات **قوله** فالتفت إليه الخ أي نظر إليه تعجباً ثم ضحك تلطفاً - **قوله** فضحك الخ وفي رواية الأوزاعي فتبسّم - قال الحافظ في هذا الحديث بيان حمله صلى الله عليه وسلم وصبره على الأذى في النفس والمال والتجاوز عن جفاء من يريد تألفه على الإسلام وليتأسي به الولاية جنة في خلقه الجليل من الصغر والأغصان والدفع بالتي هي أحسن قال النووي وفيه العفو عن مرتكب كبيرة لا حد فيها بجمله **قوله** في نجر الأعرابي الخ أي في صدره ومقابلته من شدة جذبه قال الطبري أي استقبل صلى الله عليه وسلم نحوه استقبلاً لآثاماً وهو معن قومه وإذا التفت التفت معاً وهذا يدل على أنه لم يتغير ولم يتأثر من سوء أدبه، **قوله** فجاذبه الخ هو جاذبه

وحتى بقيت حاشيته في عنق رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** قتيبة بن سعيد قال نايلث عن ابن ابي مليكة عن  
المسور بن مخرمة انه قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبية ولم يعط مخرمة شيئا فقال مخرمة يا بنى انطلق بنا الى رسول  
صلى الله عليه وسلم فانطلقت معه قال ادخل فادعني الى قال فدعوت له فخرج اليه وعليه قباء منها فقال خبات هذا لك  
قال فنظر اليه فقال رضي مخرمة **وحدثني** ابو الخطاب زياد بن يحيى الحساني قال نايلث عن ابوصالح قال نايلث عن  
السختياني عن عبد الله بن ابي مليكة عن المسور بن مخرمة قال قد منت على النبي صلى الله عليه وسلم اقبية فقال لي ابي مخرمة  
انطلق بنا اليه عسى ان يعطينا منها شيئا قال فقام لي على الباب فتكلم ففزع النبي صلى الله عليه وسلم صوته فخرج ومعه قباء  
وهو يزيه محاسنه وهو يقول خبات هذا لك خبات هذا لك **وحدثنا** الحسن بن علي الحلواني وعبد بن حميد قال نايلث  
يعقوب هو ابن ابراهيم بن سعد قال نايلث عن صالح بن عمار عن ابن شهاب قال اخبرني عامر بن سعد عن ابيه سعد انه اعطى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رهطا وانا جالس فيهم قال فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم رجلا لم يعطه وهو اعجبهم هو ابي

في الرواية السابقة فيقال جذب وجذب لغتان مشهورتان قوله وحتى بقيت حاشيته الخ قال القاضي لا يحتل انه على ظاهره وان الحاشية  
انقطعت وبقيت في العنق ويحتمل ان يكون معناه بقي اثرها لقوله في الرواية الاخرى اثرت بها حاشية الرداء - قوله اقبية الخ جمع قباء بفهم  
القافت بالوجه مدود فارسي معرب وفيل عربي واشتقاقه من القبو وهو الضم قوله ولم يعط مخرمة الخ في حال تلك القصة ولا فقد وقع في  
رواية حماد بن زيد متصلا بقوله من اصحابه وعزل منها واحدا المحرمة ومخرمة هو والد المسور هو ابن نوفل الزهري كان من رؤساء قريش ومن العادة  
بالنسبة انصاب الحرم وتأخر اسلامه الى الفجر وشهد حنيناً واعطى من تلك الغنمة مع المؤلفات ومات سنين وخمسين وهو ابن مائة وخمسة عشرة  
سنة ذكره ابن سعد كذا في الفجر قوله وعليه قباء منها الخ قال الحافظ ظاهر استعمال الحبر قيل ويجوز ان يكون قبل النبي ويحتمل ان يكون المراد انه  
نشر على اكتافه ليراه مخرمة كله ولم يقصد لبسه قلت ولا يتعين كونه على اكتافه بل يكفي ان يكون منشوراً على يديه فيكون قوله عليه من اطلاق  
الكل على البعض وقد وقع في رواية حاتم فخرج ومعه قباء وهوييه محاسنه وفي رواية حماد فتلقاه به واستقبله بأزاره قوله خبات هذا لك الخ  
هو من باب التأييد قوله فقال رضي مخرمة الخ قال الداودي هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم على جهة الاستفهام اري هل رضييت قال  
ابن التين يحتمل ان يكون من قول مخرمة قلت وهو المتبادر للذهن - كذا في الفجر والله اعلم - قوله قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم اقبية  
وفي بعض الروايات اهديت له قال ابن بطال ما اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين فخلال له اخذه لانه في وله ان يحب من شاء  
ويؤثر به من شاء كالنبي واما من بعد فلا يجوز له ان يختص به لانه انما اهدى اليه لكونه اميرهم - قوله فعرف النبي صلى الله عليه وسلم صوته الخ  
قال السدي ولعله اجتمع المعرفة مع دعوة الولد فصار سببا للخروج اذ لا منافاة بينهما - قوله خبات هذا لك الخ زاد في رواية حماد ابا المسور  
هكذا ادعاه ابا المسور وكأنه على سبيل التأسيس له بذكر ولد الذي جاء صحبته والا فكنته في الاصل ابو صفوان وهو اكبر اولاده ذكر ذلك  
ابن سعد وزاد حماد ايضا في آخر الحديث وكان في خلقه شدة قال ابن بطال يستفاد منه استئذان اهل اللسان ومن في معناه هو العطية والكلام  
الطيب قوله عن ابيه سعد الخ هو ابن ابي وقاص احد العشرة المبشرة واسم ابي وقاص مالك قوله انه اعطى الخ وتقديره انه قال اعطى جدد  
قال ومعنى هذا الحديث على ما قاله النووي ان سعد راى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى ناسا ويترك من هو افضل منهم في الدين وظن  
ان العطاء يكون بحسب الفضائل في الدين وظن ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلم حال هذا الانسان المتروك فاعلم به وحلف انه يعلمه ومنا  
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم او مسلما فلم يفهم منه النبي عن الشفاعة فيه مرة اخرى فسكت ثم رآه يعطى من هو دونه بكثر فغلبه ما يعلم من حسن  
حال ذلك الانسان فقال يرسل الله مالك عن فلان تذكيرا وجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم يعطاه من المرقاة الاولى ثم نسيه فاذا  
تذكيره وهكذا المرة الثالثة الى ان اعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ان العطاء ليس هو على حسب الفضائل في الدين فقال صلى الله عليه وسلم ابي  
لا تعط الرجل وغيره احب اليك منه مخافة ان يكره الله في الثار معناه اني اعطى ناسا مؤلفة في ايمانهم ضعفت لولم اعطهم كغنا فيكبهما الله في  
النار وأترك اقواما هم احب الي من الذين اعطيتهم ولا اتركهم احتقارا لهم لا لنقص دينهم ولا اهما لا الجانيهم بل اكلهم الى ما جعل الله في قلوبهم  
من النور الايمان التام وأتق باهم لا يتزل ايمانهم لكما له وقد ثبت هذا المعنى في صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى  
بدال اوسى نفسه فاعطى رجلا وترك رجلا فبلغه ان الذين ترك عتبوا فحج الله تعالى ثوابه في الله في لا اعطى الرجل وأدع الرجل  
والذي ادع احب الي من الذي اعطى ولكني اعطى اقواما ما ارى في قلوبهم من الخير والهلع واكل اقواما ما جعل الله في قلوبهم من الخير فاعطى رجلا وترك رجلا

[illegible]

في قرش وفي قبائل العرب ولو يكن في الانصار منها شيء وجد هذا الحق من الانصار في انفسهم حتى كثرت منهم المقالة فدخل عليه سعد بن عباد فذكر له ذلك فقال له فاین أنت من ذلك يا سعد قال ما انا الا من قومي قال فاجمع لي قومك فخرج فجمعهم بالحديث واخرجه احمد من هذا الوجه وهذا يعكر على الرواية التي فيها اما رؤساؤنا فلم يقولوا شيئا لان سعد بن عباد من رؤساء الانصار بل لا يرب الا ان يحمل على الاغلب الاكثر وان الذي خاطبه بذلك سعد بن عباد ولم يريد ادخال نفسه في النفي وانه لو قيل لفظا وان كان رضى بالقول المذكور فقال ما انا الا من قومي وهذا الوجه والله اعلم قوله في قبة من ادم الخ بفتحيتين جمع اديمر وهو الجلد الذي تودباغه قوله فقال له فقهاء الانصار الخ اي علماء وهو ادعلاؤهم قوله اما ذوو رأينا الخ اي اصحاب عقولنا وفهومنا قوله حديثه استأخروا الخ جمع السن يعني العمر والمراد منهم الشبان قوله اتا لفهمنا الخ اي اطلب الفهم من الاسلام يعطاه مال لا لكونهم من قرش او لغرض آخر من الاحوال قوله الى رحاكم الخ بالحاء المهملة اي بيوتكم قوله قد رضينا الخ قال في الحاشية وذكر الواقدي انه حينئذ دعاهم ليكتب لهم ما يجربون تكون لهم خاصة بعدة دون الناس وهي يومئذ افضل ما فتح عليه من الارض فابوا وقالوا لا حاجة لنا بالدينار قوله فانكم ستجدون الخ الثقات اليهم متضمن للترحم عليهم قوله اثره شديدة الخ فيه لغتان احدهما ضم الهنقة واسكان الشاء واصحها واشهرها بفتحها جميعا اي يستأثر عليكم امرؤا كرموا بالدينار من المغانم والفئ وغوها ويفضل عليكم غيركم نفسه او من هو ادناكم والاشرة الاستئثار بالمشارك قال الحافظ وفيه علم من اعلام النبوة لقوله ستلقون بعدى اثره فكان كما قال وقد قال الزهري في روايته الثانية قال انس فلم يصبر قوله فاصبر واحتملوا الله ورسوله الخ اي يوم القيمة - قوله فاني على الخوض الخ اي فحينئذ يحصل جبر خاطر كره المتعطل الى لقائي بسقيكم بشرية لا تنظمون بعدها ابداً او يحصل لكم الانتصاف من ظلمكم والثواب الجزيل على الصبر قوله الا ابن اخت لنا الخ هو النعمان بن مقرن المزني كما اخرجه احمد عن معاوية بن قرة في حديث انس هذا قوله ان ابن اخت القوم منهم الخ قال النووي احتج به ابو حنيفة واحمد على توريث ذوى الارحام ومنعه مالك والشافعي واجابوا عن الحديث بانه ليس فيه ذكر التوريث وانما المعنى ان بينهم وصلة وقرابة وانه كما لو احدهم في اقسام السترجعة ونحو ذلك ام - قال العيني رحمه والحنفية في توريث ذوى الارحام حديث عائشة الخال وارث من لا وارث له وغيره من الاحاديث قوله حديث محمد بن جاهلية ومصيبة الخ اي من نحو قتل اقا ربهم ونقم بلادهم قوله ان اجبر هو الخ بفتح الهنقة وسكون الجيم وبالباء الموحدة وبالراء من الجبر ضد الكسر قوله لو سلك الناس واديا الخ هو المكان المنخفض وقيل الذي فيمساء قوله وسلك الانصار شعبا الخ بكسر الشين المعجمة وهو اسم لما انفرد بين جبلين وقيل الطريق في الجبل قوله اسلكت شعبا لانصارا الخ اي وتركت سلوك وادى سائر الناس قال الحافظ رحمه اراد به التنبية على جزيل ما حصل لهم من ثواب النصرة والقناعة بالله ورسوله عن الدنيا ومن هذا وصفه فحقه ان يسلك طريقه ويتبع حاله ام - قال الخطابي رحمه اراد ان ارض الحجاز كثيرة الاودية والشعاب فاذا ضاق الطريق عن الجميع فسلك رئيس شعبا تبعه قومه حتى يقضوا الى الجادة وفيه وجه آخر وهو انه اراد بالوادي الرأي والمذهب كما يقال فلان في وادي وانا في وادي قيل اراد صلى الله عليه وسلم بذلك حسن موافقته



**وحدثنا محمد بن الوليد قال** نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن أبي التياح قال سمعت انس بن مالك قال لما فتحت مكة قسم الغنائم في قرين فقال لا نصار ان هذا هو العجب ان سيوفنا تقطر من دماءهم وان غنائمنا تزد عليهم فيبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمعهم فقال ما الذي بلغني عنكم قالوا هو الذي بلغك وكانوا لا يكذبون قال اما ترى صنون ان يرجع الناس بالدين الى بيوتهم وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى بيوتكم لو سلك الناس اديا او شعبيا وسلك الانصار واديا او شعبيا لسلك اديا لا نصار وشعبا لا نصار **حدثنا محمد بن المشني** وابراهيم بن محمد بن عروة يزيدا حدهما على الاخر الحرف بعد الحرف قال نا معاذ بن معاذ قال نا ابن عون عن هشام بن زيد بن انس عن انس بن مالك قال لما كان يوم حنين اقبلت هوازن وغطفان وغيرهم بذرارهم ونعمهم ومع النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ عشرة آلاف ومعه المظلقاء فاذبروا عنه حتى بقي وحده قال فنادى يومئذ نادين لم يخلط بينهما شيئا قال لتفت عن يمينه فقال يا معشر الانصار فقالوا البئس ما فعلت يا رسول الله ابشر نحن معك قال ثم التفت عن يساره فقال يا معشر الانصار قالوا البئس ما فعلت يا رسول الله ابشر نحن معك قال وهو على بخله يكفينا فنزل فقال يا عبد الله ورسوله فانهزم المشركون واصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم غنائم كثيرة فقسم في المهاجرين والطلقاء ولعطى الانصار شيئا فقالت الانصار اذا كانت الشدة فحن ندعى ويعطى الغنائم غيرنا فبلغه ذلك فجمعهم في قبة فقال

يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم

يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم

يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم

يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم

يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم يا اهل بيتي وجميعهم في ذلك على غيرهم لما شاهد منهم حسن الوفاء بالعهود وحسن الجوار وما اذ بدلك وجوب متابعتهم



يا معشر الانصار ما حديث بلغني عنكم فسكتوا فقال يا معشر الانصار اما ترضون ان يذهب الناس بالدين وتذهبون بحل تحوزونه الى بيوتكم قالوا بلى يا رسول الله رضينا قال فقال لو سلك الناس واديا وسلكت الانصار شعبا اخذت شعب الانصار قال هشام فقلت يا ابا حمزة انت شاهد هذا قال واين اغيب عنك حديثا عبيد الله بن معاذ وحامد بن عمر ومحمد بن عبد الله على قال ابن ماجة اذا ما المعتمر بن سليمان عن ابيه قال حدثني الشميطة عن انس بن مالك قال افتحننا مكة ثم انا غزونا حنيننا قال فحجاء المشركون باحسن صفوف رأيت قال فصفت الخيل ثم صفت المقاتلة ثم صفت النساء من وراء ذلك ثم صفت الغنم ثم صفت النعم قال ونحن بشر كثير قد بلغنا ستة آلاف وعلى مجنبة خيلنا خالد بن الوليد قال فجعلت خيلنا تلوي خلف ظهورنا فلم نلبث ان انكشف خيلنا وفرت الاعراب من تعلم من الناس قال فنادي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا آل المهاجرين يا آل المهاجرين ثم قال يا آل الانصار يا آل الانصار قال قال انس هذا حديث عمية قال قلنا لبيك يا رسول الله قال فتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأي الله ما أتيناهم حتى هزمهم الله قال فقبضنا ذلك المال ثم انطلقنا الى الطائف فحاصرها اربعين ليلة ثم رجعنا الى مكة قال فنزلنا قال فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى الرجل المائة ثم ذكر باقي الحديث كخو حديث قتادة وابي التثايح وهشام بن زيد **حدثنا محمد بن ابى عمر** الملكى قال ناسفين عن عمر بن سعيد بن المسروق عن ابيه عن عباية بن رفاعة عن رافع بن خديج قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا سفيان بن حرب صفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقهر بن حابس كل انسان منهم

بخلاف قيمته على المؤلفة لان فيه استحلاب قلوب اتباعهم الذين كانوا يرضون اذا رضى رئيسهم فلما كان ذلك العطاء سببا لدخولهم في الاسلام ولتقوية قلب من دخل فيه قبل تبعهم من دونه في الدخول فكان ذلك عظيم المصلحة ولذلك لم يقسم فيهم من اموال اهل مكة عند فتحها قليلا ولا كثيرا مع احتياج الجيوش الى المال الذي يعينه على ما هم فيه فحرك الله قلوب المشركين لغزوهم فرأى كثيرهم ان يخرجوا معهم اموالهم ونساءهم وابنائهم فكانوا اعينمة للمسلمين ولولم يقذف الله في قلبهم نسيهم ان سوقه معه هو الصواب لكان الرأى ما اشار اليه دريد فخالفه فكان ذلك سببا لتصييرهم غنيمة للمسلمين ثم اقتضت تلك الحكمة ان تقسم تلك الغنائم في المؤلفة ويؤكل من قلبه فمقتضى بالايمان الى ايمانه ثم كان من تمام التأليف رد من سبى منهم اليهم وان شرت صدورهم للاسلام فدخلوا طائعين راغبين وجبر ذلك قلوب اهل مكة بما نالهم من النصر والغنيمة عما حصل لهم من الكسب والترقب فصرف عنهم شر من كان يحاورهم من اشد العرب من هوازن وثقيف بما وقع لهم من الكسب وما قبض لهم من الدخول في الاسلام ولولا ذلك ما كان اهل مكة يطيقون مقاومة تلك القبائل مع شدتها وكثرتها واما فضة الانصار وقول من قال منهم فقد اعتدس رؤسائهم بان ذلك كان من بعض اتباعهم ولما شرح لهم صلى الله عليه وسلم ما خفي عليهم من الحكمة فيما صنع رجوا مدعين ورأوا ان الغنيمة العظيمة ما حصل لهم من عود رسول الله الى بلدهم فسوا عن الشاة والبعاير والسبايل من الالنة والصغير بما حازوه من الفوز العظيم ومجاورة النبي الكريم لهم حيا وميتا وهذا دأب الحكيم يعطى كل احد ما يناسبه انتهى ملخصا **قوله فسكتوا** لم يحل على ان بعضهم سكك وبعضهم اجاب قاله الحافظ **قوله تحوزونه** الى بيوتكم لم اى تجمعونه بالحاء المهملة والزاي من الحوز **قوله فقلت** يا ابا حمزة لم هو انس بن مالك رضى الله عنه **قوله واين اغيب** اى هو استغفها انكار يقرائة ما كان ينبغي له ان يظن ان انسا يغيب عن ذلك **قوله** حدثني الشميطة عن انس بن مالك رضى الله عنه **قوله** وعلى مجنبة خيلنا اى بضم الميم وفتح الجيم كسر النون قال شمر المجنبة هي الكتبية من الخيل التي تأخذ جانب الطريق الايمن وهما مجنبتان ميمنة وميسرة بجانب الطريق والقلب مجنبا كذا في الشرح **قوله** تلوي خلف ظهورنا اى قال في مجمع البحار اى تلوى من لوى عليه اذا عطف ويروى بالتحفيف ويروى تلوز بالذال وهو قرين **قوله** يا آل المهاجرين اى قال النوى هكذا في جميع النسخ في المواضع الاربعة يال بلازم مفصولة مفتوحة والمعروف وصلها بلازم التعريف التي بعدها **قوله** هذا حديث عمية اى قال النوى هذه اللفظة ضبطها في صحيح مسلم على الوجه اعمية بكسر العين والميم وتشديد الميم والياء قال القاضى كذا روينا هذا الحرف عن عامة شيوخنا قال وفسر الشدة والثاني عمية كذلك الا انه بضم العين والثالث عمية بفتح العين وكسر الميم الشدة وتخفيف الياء وبعدها هاء السكت اى حدثني به عمي وقال القاضى على هذا الوجه معناه عندي جماعى اى هذا حديثهم قال صاحب العين انهم الجماعة واشد عليه ابن دريد في الجمهرة افنيت عميا وجاريتا قال القاضى هذا اشتهر بالحديث والوجه الرابع كذلك الا انه بتشديد الياء وهو الذى ذكره الحميدى صاحب الجمع بين الصحيحين وفسره بعموى اى هذا حديث فضل اعمامى وهذا الحديث الذى حدثني به اعمامى كانه حدث باول الحديث عن مشاهدة ثم لعله لم يضبط هذا الموضع لتفرق فحدثه به من شهد من اعمامه او جماعته الذين شهدوه ولهذا قال بعد قال قلنا لبيك يا رسول الله والله اعلم **قوله** ثم انطلقنا الى الطائف اى كان سبب سيرة صلى الله عليه وسلم الى الطائف انه لما فرغ من حنين واقبل دل ثقيف الى الطائف لجأ اليه مالك بن عوف رئيس هوازن وتحصن الجميع

عن الأبل واخط عباس بن مرقاس اس ثون ذلك فقال عباس بن مرقاس

أجعل تحبي ونهب العبيد بين عيينة والاموي  
فما كان بدرا ولا حابس يفوقان مرداس في الجمع  
وما كنت دون امرئ منهما ومن يخفض اليوم لا يرفع

قال فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة وحل ثناه احمد بن عبد الصديق قال انا ابن عيينة عن عمر بن سعيد بن مسروق بهذا الاسناد ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم غنائم حنين فاعطى ابا سفيان بن حرب من الابل وساق الحديث بخبره و زاد واعطى علقمة بن علاثة مائة حل ثناه مغل بن خالد الشعيري قال ناسفيل قال حدثني عمر بن سعيد بهذا الاسناد ولم يذكر في الحديث علقمة بن علاثة ولا صفوان بن أمية ولم يذكر الشعر في حديثه حل ثناه سريج بن يونس قال نا اسمعيل ابن جعفر عن عمرو بن يحيى بن عمار عن عباد بن نعيم عن عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فتح حنيناً قسم الغنائم فاعطى المؤلفة قلوبهم فبلغه ان الانصار يحبون ان يصيبوا ما اصاب الناس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبهم فحمد الله واثنى عليه ثم قال يا معشر الانصار ارجوا كما صلا لا فهدا كما الله بي وعالة فاغناكم الله بي ومتفرقين فجمعكم الله بي ويقولون الله ورسوله آمن فقال لا تجيبوني فقالوا الله ورسوله آمن فقال اما انكم لو شئتم ان تقولوا كذا وكذا وكان من الامور كذا

واغلقوا عليهم ابواب مدنيهم سار اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحاصروهم وقتلهم قتلاً شديداً ودمارهم بالمخيق وهو اول من روى به في الاسلام ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لا يدلك فيها ما يريد ولم يكن اذن له في قتالها فامر عمر بن الخطاب بالرجيل واستشهد من اصحابه صلى الله عليه وسلم اثنا عشر سبعة من قریش واربعة من الانصار ورجل من بني سليم ثوانصرت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجحرانة وكان قد مر اليها سبي هوازن فقسمه بين الناس وقال له رجل من اصحابه يوم طعن عن ثقيف يا رسول الله ادع عليهم فقال اللهم اهد ثقيفاً واثبت بهم فأتاه الله سبحانه بهم واسلموا هذا كله من شرح الأبي مختصراً - قوله ونهب العبيد الخ الجيد اسم فرسه قال الأبي ثقل مرانه اعطى الاشراف مائة مائة واعطى من دونه وخمسين خمسين واعطى العباس ابا عمر فخطب فقال قصيدته التي منها هذه الايات وحين فرغ من انشادها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فاقطعوا عني لسانه فاعطاه حتى رضى فكان ذلك قطع لسانه قوله فما كان بدرا الخ لم تختلف الرهية في البيت انه بدرا وانما اختلفت في غير البيت فقال مرة عيينة بن بدرا فترسبه الى ابيه حصن ومرة المجدل لم يبدل لانه عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدرا قوله يفوقان مرداس الخ الرهية في مرداس عدم الصرف وهو حجة لمن منع الصرف بعللة واحدة واجاب الجمهور بانها في ضرورة الشعر قوله وما كنت دون امرئ منهما الخ يعني لا في النسب ولا في الجيد اما في النسب فلان الجميع من مضر اما في الجيد فلان كلاهما من الثلاثة رئيس عشيرتهم قوله ومن يخفض اليوم الخ يخفض بصيغة المجهول وفي النسخة المصرية الجديدة تخفض بصيغة الخطاب قوله حدثنا مغل بن خالد الشعيري الخ قال النوى هو نعيم اشير المعجزة وكسر العين منسوب الى الشعر المحب المعروف وهو مغل بن خالد بن يزيد ابو محمد بغدادى سكن طرسوس روى عن عبد المطلب بن همام و ابراهيم بن خالد بن عتيان وسنان روى عنه مسلم وابوداود وابن عوف البزدي وابنه احمد بن ابى عوف المذنبين شاذان قال ابوداود وهو ثقة وذكره هذه الجملة من احواله الخ الخطيب العتي المقدسى وذكره ابو محمد بن ابى حاتم في كتابه المشهور في الجرح والتعديل مختصراً وذكره الحافظ ابو محمد بن طاهر بن علي بن احمد المقدسى في كتابه رجال الصحيحين فقال مغل بن خالد الشعيري سمع سفيان بن عيينة في الزكوة - قوله فاعطى المؤلفة قلوبهم الخ قال الحافظ المراد بالمؤلفة ناس من قریش اسلموا يوم الفتح اسلاماً ضعيفاً وقيل كان فيهم من لم يسلم بعد كصفوان بن أمية وقد اختلفت في المراد بالمؤلفة قلوبهم الذين هم احد المستحقين للزكوة فقيل كفار يعطون ترغيباً في الاسلام وقيل مسلمون لم يأتوا بكفار ليتألفوهم وقيل مسلمون اولاً دخلوا في الاسلام لا يمكن الاسلام من قلوبهم واما المراد بالمؤلفة هنا فهذا الاخير لقوله في رواية الزهري في الباب فانى اعطى رجلاً احد شي محمد بكراً ثم انا الفم ام - قال العيني وسمي اصحاب السيرة اسماءهم ما ينيف على الاربعة من البوسفين وابناء معاوية ويزيد - قوله الواجد كم ضللاً الخ بالضم والتشديد جمع ضلال والمراد هنا ضلالة الشرك وبالهداية الايمان قوله وعالة الخ بالمهمل جمع لعائل اى فقراء لا مال لهم والعيلة الفقر قوله فجمعكم الله بي الخ قد كانت الانصار قبل الهجرة في غاية التنافر والتقاطع لما وقع بينهم من حرب بعات وغيرها فزال ذلك كله بالاسلام كما قال الله تعالى لَوَافَّقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا آلَفْتُ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ آلَفَ بَيْنَهُمْ قَوْلُهُ الله ورسوله آمن الخ بغير المعزة والميم والتشديد افعل تفضيل من المت وفي حديث ابى سعيد فقالوا ما ذا نجيبك يا رسول الله ورسوله آمن والفضل قوله ان تقولوا كذا وكذا الخ حكائية عما يقال جئتكم مكدّاً فصدقتك وعخذ ولا

الاشياء عندها زعم عمران لا يحفظها فقال لا ترضون ان يذهب الناس بالشاء والابل وتذهبون برسول الله صلى الله عليه وسلم الى رحلكم الانصار شعاروا الناس دثارا ولولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار ولو سلك الناس دوايا وشعبا السكك ادى الى الانصار وشعبهم انكم ستلقون بعدي اثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض **ح** حدثنا زهير بن حرب عن عثمان بن ابي شيبة واسحاق بن ابراهيم قال اسحق انا وقال الآخران ناجري عن منصور عن ابي ائيل عن عبد الله قال لما كان يوم حنين اثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا في القسمة فأعطى الاقرب بن حابس مائة من الابل وأعطى عيينة مثل ذلك وأعطى ناسا من اشراف العرب اثرة يومئذ في القسمة فقال رجل الله ان هذه لقسمة ما عمل فيها وما أريد فيها وجه الله قال فقلت والله لا اخبرن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأتيت فآخبرته بما قال، قال فتغير وجهه

فمن نالك وطريفاً قأوتيك وعائلا فواسيتاك وصرح بذلك في حديث ابي سعيد وروى احمد من حديث ابن ابي عدي عن حميد عن انس بلفظ اقل تقول جئتنا خائفاً فأمثاك وطريفاً قأوتيك وعائلا فواسيتاك قالوا بل المن علينا لله ولرسوله انتهى وانما قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم تواضعا منه وانصافاً ولا في الحقيقة المحبة البالغة والمنة الظاهرة في جميع ذلك له عليهم فانه لولا هجرة اليهم وسكناء عندهم لما كان بينهم وبين غيرهم فرق نبيه صلى الله عليه وسلم على ذلك بقوله اترضون ام ويرى الا ترضون فيه تنبيه لهم على ما غفلوا عنه من عظيم ما اخذوا به بالنسبة الى اخذ به غيرهم من عرض الدنيا الفانية. كذا في عمدة القاري - **قوله** زعم عمران لا يحفظها ام في هذا رد على من قال ان الراوي كفى عن ذلك عمداً على طريق التاديب **قوله** الانصار شعاروا الشعار بكسر المعجمة بعد هاء مهمله تخفيف الثوب الذي يلي الجلد من الجسد والشار بكسر المعجمة ومثله تخفيف الذي فوقه وهي استعارة لطيفة لفرط قبحهم منه واراد ايضا انه بطائفة وخصته وانهم ألصق به واقرب اليه من غيرهم زاد في حديث ابي سعيد اللهم ارحم الانصار وابناء الانصار وابناء ابناء الانصار قال فبكي القوم حتى اخضوا الحاضر وقالوا رضينا برسول الله قسماً وحظاً **قوله** ولولا الهجرة لكنت امرأ من الانصار ام قال الخطابي اراد بهذا الكلام تألف الانصار واستطابة نفوسهم والثناء عليهم في دينهم حتى رضوا ان يكون واحداً منهم لولا ما يمنع من الهجرة التي لا يجوز تبديلها ونسبة الانسان تقع على وجه منها الولادة والبلادية والاعتقادية والنسبانية ولا شك انه لو رد الانتقال عن نسب آبائه لانه ممتنع قطعاً واما الاعتقادي فلا معنى للانتقال فيه فلو بقي الا القسمان الاخيران وكانت المدينة دار الانصار والهجرة اليها امراً واجباً اي لولا ان النسبة الهجرية لا يسع تركها لا نسبت الى داركم قال ويحتمل انه لما كانوا اخواله لكون ام عبد المطلب منهم اراد ان ينسب اليهم بهذه الولادة لولا مانع الهجرة وقال ابن الجوزي لو رد صلى الله عليه وسلم تغيير نسبه ولا محو هجرته وانما اراد انه لولا ما سبق من كونه هاجراً لا ينسب الى المدينة والى نصره الدين فالتقدير لولا ان النسبة الى الهجرة نسبة دينية لا يسع تركها لا نسبت الى داركم وقال القرطبي معناه لتسبب باسمكم وانتسب اليكم كما ينسبون الى الجلف نكح صبيته الهجرة وتربيتها سبقت فمنعت من ذلك وهي اعلى واشهرت فلا تتبدل بغيرها وقيل معناه لكنت من الانصار في الاحكام والعداد **قوله** فقال رجل ان هذه لقسمة ام قال الحافظ في رواية الاعمش (عنه البخاري) فقال رجل من الانصار وفي رواية الواقدي انه معتب بن قشير بن بن عمرو بن عوف وكان من المنافقين وفيه تعقب على مغلطائي حيث قال ليرأ احداً قال انه من الانصار الا ما وقع هنا وجزم بانه حر قوص بن زهير السعدي وتبعه ابن الملقن وأخطأ في ذلك فان قصه حر قوص غير هذه كما سيأتي قريباً من حديث ابي سعيد اخذ في **قوله** وما أريد فيها وجه الله ام اي الاخلاص له - قال القاضي عياض رحمه الله حكى الشرح ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم كفر وقتل ولو يكره في هذا الحديث ان هذا الرجل قتل قال المازري يحتمل ان يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما نسبته الى ترك العدل في القسمة وانما صحها ضرباً من كبرياء وصغار فهو صلى الله عليه وسلم معصوم من الكبار بالاجماع واختلغوا في امكان وقوع الصغار ومن يجوزها منع من ائمة فترجى الى الانبياء على طريق التنقيص وحينئذ قلله صلى الله عليه وسلم لوعايب هذا القائل لانه لو نسبت عليه ذلك وانما نقله عنه واحداً وهذا الواحد لا يراق بما اورد قال القاضي هذا التأويل باطل بل نعه قوله اعدل يا محمد واتق الله يا محمد وخاطبه خطاب الدراجة بحضرة الملائكة استأذنه ثم وخالد النبي صلى الله عليه وسلم في قتله فقال معاذ الله ان يتحلى الناس ان يحل يقتل اصحابه فهذه هي العلة وسلك معه مسلكه مع غيره من المنافقين الذين آخوه وجمع منهم في غير موطن فأكبره لكنه صبر استبقاء لانقياد وهو نالها لغيرهم لئلا يتحلى الناس ان يقتل اصحابه فينهم او قدر رأى الناس هذا الصنف في جماعتهم وعدوه من جملتهم ام - وانما هذا الرجل المنافق من الانصار كما في رواية الاعمش فلكونه من قبائلكم والله اعلم - **قوله** فاخبرته بما قال ام فيه جواز اخبار الامام واهل الفضل بما يقال فيهم مما لا يليق بهم ليجز روا القائل وفي بيان ما يباح من الغيبة والتمية لان صورتهما موجودة في صبيح ابن مسعود هذا ولو يكره النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ان قصداً ابن مسعود كان نصراً للنبي





معاذ الله ان يتحدث الناس الى اقبل اصحابي ان هذا واصحابه يقرءون القرآن لا يحيا وزحنا جرهم كيم قون منه كما  
يترق السهم من الرمية حل شناه محمد بن المثنى قال ناعبد الوهاب المثنى قال سمعت يحيى بن سعيد يقول اخبرني ابو الزبير  
انه سمع جابر بن عبد الله ح وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نازيد بن الحباب قال حدثني قرقم بن خالد قال حدثني ابو الزبير  
عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم مغنا ورساق الحديث حل شناه محمد بن المثنى قال ناعبد الوهاب  
عن سعيد بن مسروق عن عبد الرحمن بن ابي نعم عن ابي سعيد الخدري قال بعث علي وهو باليمن بذهبية في تربتها الى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقسما رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اربعة نفر الاقرع بن حابس الحنظلي وعيينة بن بدر  
الفزاري وعلقمة بن علاثة العامري ثم احدثني كلاب وزيد الخير الطائي ثم احدثني نبهان قال فخصيت

من طريق جرير عن عمارة بن القعقاع بسند فيه فقام عمر بن الخطاب فقال لرسول الله ألا اضرب عنقه قال لا ثم احدثني فقام اليه خالد بن الوليد  
سيف الله فقال لرسول الله ألا اضرب عنقه قال لا فهذا نص في ان كلا منهما سأل - قوله معاذا الله ان يتحدث الناس الى اقبل اصحابي  
انما ترك النبي صلى الله عليه وسلم قتل كذا كونه لم يكن اظهر ما يستدل به على ما وراءه فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام الامر الاسلام  
ورسوخه في القلوب لنفرهم عن الدخول في الاسلام وما بعده صلى الله عليه وسلم فلا يجوز ترك قتالهم اذا اظهر اظهروا رايمهم وتركوا الجماعة وخالفوا الأئمة  
مع القدرة على قتالهم وقد ذكر ابن بطل عن المجلد قال التالف انما كان في اول الاسلام اذا كانت الحاجة ماسة لذلك لدفع مضرة تهم فاما اذا  
اعلا الله الاسلام فلا يجب التالف الا ان تنزل بالناس حاجة لذلك فلما مر الوقت ذلك، وقال الأبي ناقلا عن عياض ولم يحكي فيه (اي  
المنافقين) عليه الصلوة والسلام بغيره بنفا قهولا كان اشهر في العرب انهم من جملة المؤمنين والصحابه والحكم للظاهر فلو قتلهم بغيره بما  
استروه من النفاق لوجد المنفر من الدخول في الاسلام ويقول وارتاب الشارح وارجعت المعاند وارتاع عن الدخول في الاسلام غير واحد - لذا كان  
يقول صلى الله عليه وسلم لا يتحدث الناس ان محمدا يقتل اصحابه فينفر عن الاسلام وقد قال ابن الموارين القصار لو اظهروا النفاق لقتلهم  
قوله لا يحيا وزحنا جرهم الخ قال القاضي فيه تأويلان احدهما معناه لا تقفه قلوبهم ولا ينتفعون بما تلوا منه ولا لهم حظ سوى تلاوة القرآن والحجوة  
والخلق اذ بها تقطيع الحروف في الثاني معناه لا يصعد لهم عمل ولا تلاوة ولا يتقبل قوله يمرقون منه الخ قال ابن بطل المرقح الخروج عن اهل  
اللغة يقال مرق السهم من الغرض اذا اصابه ثور فذ منه فهو يمرق منه مرقا ومرقا وانقرق منه وأمرقه الرامي اذا فعل ذلك به ومنه قيل مرق  
البرق لخروجه بسرعة، قوله من الرمية الخ بكسر الميم وتشديد التحتانية هي الصيد المرمي نجيعة بمعنى مفعولة فادخلت فيها الهاء وان كانت  
فعل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر المؤنث للاشارة لنقلها من الوصفية الى الاسمية وقيل ان شرط استواء المذكر المؤنث ان يكون الموصوف مذكورا  
معه وقيل شرطه سقوط الهاء من المؤنث قبل وقوع الوصف تقول خذ ذبيحتك اي الشاة التي تريد ذبحها فاذا ذبحتها قيل لها جئت ذبيحة، والمخنة  
يخرجون من الاسلام خروج السهم من الرمية اذا دخل من جهة ونفذ من أخرى ولم يتعلق به شيء من الرمي وسياق ايضا ح في الروايات الآتية -  
قوله عن عبد الرحمن بن ابي نعم الخ عبد الرحمن هو ابن زياد ونعم بضم النون وسكون الميم قوله بذهبة الخ في معظم النسخ بفتحين بغير تصغير  
وفي بعضها بذهبية على التصغير، قال الحافظ وكأنة أنتم على معنى الطائفة او الجملة وقد يؤنث الذهب في بعض اللغات (تسمية) هذه القصة  
غير القصة المتقدمة في غزوة خيبر وهو من خلطها بها واختلت في هذه الذهبية ففعل كانت خمس الخمس وفيه نظر وقيل من الخمس وكان ذلك  
من خصائصه انه يضعه في صنف من الاصناف للصحة وقيل من اصل التسمية وهو بعيد كذا في الفهم - قوله في تربتها الخ اي لم تحصل من تربتها  
كما سأتى قوله بين اربعة الخ كانوا من المؤلفة وكان كل منهم رئيس قومه قوله الاقرع بن حابس الحنظلي الخ ثم احدثني مجاشع مجيم خفيفة و  
شين مجمة مكسورة، قال الأبي وتقدم انه قيمي وليس باختلاف لان حنظلة من بني قيس قوله وعيينة بن بدر الفزاري الخ نسب الى جد ابيه وهو  
عينية بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري وكان رئيس قيس في اول الاسلام وكنيته ابو مالك وسماه النبي صلى الله عليه وسلم الاحمق المطمع وارتل  
مع طليحة ثم عاد الى الاسلام - قوله وعلقمة بن علاثة العامري الخ كان رئيس بني كلاب مع عامر بن الطفيل وكانا يتنازعان الشرف فيهم فتيقا خزان  
ولهما في ذلك اخبار شهيرة، كذا في الفهم - قوله ثم احدثني كلاب الخ بنو كلاب بطن من بني عامر لانه كلاب بن ربيعة بن عامر قوله وزيد الخير  
الطائي الخ قال النووي كذا هو في جميع النسخ الخير بالراء وفي الرواية التي بعد هازيد الخيل باللام وكلاهما صحيح، وقيل له زيد الخيل لعنايته بهما، و  
يقال لم يكن في العرب اكثر خيلا منه وكان شاعرا خطيبا شجاعا جوادا وسماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير بالراء بدل اللام لما كان فيه من الخير  
وقد ظهر اثر ذلك فانه مات على الاسلام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ويقال بل توفي في خلافة عمر قوله ثم احدثني نبهان الخ قال الأبي بنو نبهان



قرش فقالوا أيعطى صناديد نجد ويدعونا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني إنما فعلت ذلك لأتألفهم فجاء رجل كثر الحج  
 مشرف الوجنتين غائر العينين ناتي الجبين مخلوق الرأس فقال اتق الله يا محمد قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فمن يطع الله ان عصيته أيا مني على اهل الارض ولا تأمنوني قال ثم ادبر الرجل فاستأذن رجل من القوم في قتله يرون  
 انه خالد بن الوليد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من خنثى هذا قوماً يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يقتلون  
 اهل الاسلام ويكفون اهل الاوثان يرقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية لئن أدركتهم لاقتلنهم قتل عاد  
 حل شنا قتية بن سعيد قال تابعوا الواحد عن عمارة بن القعقاع قال تابعنا المرزبان بن ابي نعيم قال سمعت ابا سعيد  
 الخدري يقول بعث علي بن ابي طالب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن بذهبية في اديهم مقرر خط لم تحصل من تراجمها  
 قال فقسمها بين اربعة نفر بين عيينة بن بدر والاقرع بن حابس وزيد الخيل والرازي اما علقمة بن علاثة واقام امر بن  
 الطفيل فقال رجل من اصحابه كنا نحن احق بهذا من هؤلاء قال فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألا تأمنوني

بطن من طي قوله صناديد نجد الخ بالمهمل والنون جمع الصناديد وهو الزئير - قوله فجاء رجل الخ هو ذو الخويصرة القمي كما سيجي من رواية  
 الى سلمة وغيره وعند ابي داود اسمه نافع ورثه السهيلي قوله كثر الحجية الخ بفتح الكاف اي كثير الحجية قوله مشرف الوجنتين الخ بشين مجمدة  
 وفاء اي بارزها والوجنتان العظمان المشرفان على الخدين كذا في الفتح - وفي شرح مسعود بن محمد الخ وفي واوها الحركات الثلاث ويقال اجنة  
 بفتح الهاء قوله فاير العينين الخ بالغين المعجمة والتحتانية وزن فاعل من الغور والمراد ان عيينة داخلتان في عجايرهما لاصفقتين بقعر الحديقة  
 وهو عند الجحوظ قوله ناتي الجبين الخ بنون ومثناة على وزن فاعل من النتوء اي انه يرتفع على ما حوله قوله مخلوق الرأس الخ سياقي في بعض روايات

الياب سيد امر الخالف وكان السلف يوفون شعورهم ولا يحلقونها وكانت طريقة الخوارج حتى جميع رؤسهم قوله فمن يطع الله ان عصيته الخ  
 ذكارة العصية نفسه صلى الله عليه وسلم وفي بعض الروايات اولست احق اهل الارض ان يتبع الله قوله ان من خنثى هذا الخ بضاديتين  
 سكوتين بينهما تحتانية مهزلة ساكنة وفي آخره تحتانية مهزلة ايضاً وفي بعض النسخ بضادين مهملتين فلما بالضاد المعجمة والمراد به النسل و  
 العقب وزعم بن الاثير ان الذي بالمهمل بمعناه وحكي اس الاثير انه روى بالمد بوزن قنديل قوله يقتلون اهل الاسلام الخ قال الحافظ  
 وهو ما اخبر به صلى الله عليه وسلم من المغيبات فوقع كما قال وقال الآتي ومن عجيب امر هو يا أي اخم حين خرجوا من الكوفة منابذين لعلي رضي  
 الله عنه لقوا في طريقهم مسلماً وكافراً فقتلوا المسلم وقالوا احفظوا ذمة نبيكم في الذمي - قوله لاقتله هو قتل عاد الخ اي قتلاً عاماً مستأصلاً  
 بحيث لا يبقى منهم من حول كما قال تعالى قتلهم بآية وليريد انه يقتلهم بالآلة التي قتلت بها عاد بعينها ويحتمل ان يكون من الاضافة  
 الى الفاعل ويراد به القتل الشديد القوي اشارة الى انه موصوفون بالشدة والقوة ويريد انه وقع في طريق أخرى قتل ثمود كذا في الفتح - قوله

في اديهم مقرر خط الخ بظا مجمدة اي مد بوزن بالقرظ قوله لم تحصل من تراجمها الخ الى تخلص من تراب المعدن فكأنها كانت تبرا وتخلصها بالسبك  
 قاله الحافظ قوله اما علقمة بن علاثة واقام امر الخ قال العلماء ذكر عامر هنا غلط ظاهر لانه توفي قبل هذا بسنين والصواب الجزم بانه علقمة بن  
 علاثة كما هو مجزوم باقي الروايات والله اعلم قال الحافظ وكان علقمة حليماً عاقلاً لكن كان عامراً كثر منه عطاء وارتد علقمة مع من ارتد ثم عاد ومات  
 في خلافة عمر بن الخطاب ومات عامر بن الطفيل على شركه في الحياة النبوية قوله فقال رجل من اصحابه الخ قال الحافظ لم اقف على اسمه قوله  
 كنا نحن احق بهذا الخ كانه يعترض بالعدل عن الحق الى غيره ويريد باضائة عدم العدل اليه صلى الله عليه وسلم انه انما وقع على وجه الغلط في  
 الرأي وامور الدنيا والاجتهاد فيها بمصلح اهلها وانه من الاموال الذي يجوز له الصفح عنه لانه اضاف اليه عدم العدل في القسم على وجه التهمة له  
 كذا قال الآتي في حديث عبد الله المتقدم قلت قريبا يتكلمون انسان بكلمة ويتكلمون الآخر بمثله او بما يقاربها ومع ذلك يختلف مرادها باختلاف  
 الاعتقاد والنية والجهة وخصوصيات الاحوال فيخرج كلامهما على مجلين متباعدين لما يعلم من تباين احوالهما من خارج - وهذا كما قال اهل العربية  
 في قولهم انبت الربيع البقل انه مجاز اذا صدر من مؤيد وحقيقة اذا صدر من دهرى، ألا ترى ان المحب قد يشكو حبيبه فيخطب به بما يخطب  
 العدو والعدو لكن الحبيب يسأله عن محبة ويصفح عنه بل ربما ينسب بشكواه ويتبسم بزياد حبه له واستثناء منه ولا يتم للعدو واليغيب  
 مثل ذلك الكلام ابداً بل يزداد تغيباً وتغضباً منه، فقول رجل من اصحابه صلى الله عليه وسلم كنا نحن احق بهذا من هؤلاء وقوله اذا كانت الشدة  
 فنحن ندعى ويعطى الغنائم غيرنا وقوله يعطى صناديد نجد ويدعونا وهكذا كلمة ان نساءك ينشدنك العدل انما كان من باب شكوى الحبيب الى  
 الحبيب طلب التسوية منه مع كمال حسن الحقيقة في البطن وامتلأ القلب من المحبة والتعظيم لا النسبة الى الجور عن الحق والعياذ بالله كما زعمه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وہی کہ یہاں یہاں تلوڑیں ہی مٹی بچا تلوڑتے

أقرب إلى الكفر من الإيمان ومن أصرح ما وجدت فيه ما عند ابن ماجه عن أبي أمامة قد كان هؤلاء مسلمين فصاروا كفاراً قلت يا أبا أمامة هذا شيء نقوله قال بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ محمد بن إبراهيم النخعي في إظهار الحق مسلماً واستاد حسن أم وحسنه التزدي مختصراً قال الحافظ طبري وذهب أكثر أهل الأصول من أهل السنة إلى أن الخوارج فساق وأن حكمهم لا سلام يجري عليهم لتعلقهم بالشهادتين ومواظبتهم على إركان الإسلام وإنما نسقوا لتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجزمهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر والشرك وقال الخطابي رحمه الله تعالى أجمع علماء المسلمين على أن الخوارج مع ضلالتهم فرقة من فرق المسلمين وإجازوا مناحتهم وأكل ذبايحهم وأعموا يكفرون ما داموا متمسكين بأصل الإسلام وقال عياض كادت هذه المسئلة تكون أشد إشكالاً عند المتكلمين من غيرها حتى سأل الفقيه عبد الحق الإمام أبي المعالي عنها فاعتذر بأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم عنها عظيم في الدين قال وقد توقفت قبله القاضي أبو بكر الباقلي قال لم يصح القول بالكفر وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إلى الكفر وقال الغزالي رحمه الله في كتاب التفرقة بين الأيمان والزندقة الذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد إليه سبيلاً فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ والخطأ في ترك الكافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم مسلم واحد، ومما احتج به من لم يكفرهم قوله في بعض أحاديث الباب بعد وصفهم بالمروق من الدين كمرق السهم فينظر الراي إلى أهمهم إلى أن قال فيتماري في الفوق هل علق بما شئ قال ابن بطال ذهب جمهور العلماء إلى أن الخوارج غير خارجين عن جملة المسلمين لقوله يتماري في الفوق لأن التماري من الشك وإذا وقع الشك في ذلك لم يقطع عليهم بالخروج من الإسلام لأن من ثبت له عقد الإسلام يبقين لم يخرجهم عنه الأبيقيين قال وقد سئل علي عن أهل النهروان هل كفروا قال من الكفر فزروا، قال الحافظ طبري هذا ان ثبت عن علي يجعل على أنه لو يكن أطلق على معتقد هو الذي أوجب تكفيرهم عند من كفرهم وفي احتج به بقوله يتماري في الفوق نظر فإن في بعض طرق الحديث كما ذكر لم يعلق منه شيء وفي بعضها سبق الفرث والدم وفي بعضها وينظر في الفوق فلا يرى بصيرة كما سيأتي عند مسلم في الباب وطريق الجمع بينهما أنه تردّد هل في الفوق شيء أو لا ثم تحقق أنه لم يعلق بالسهم ولا بشئ منه من الرمي شئ ويمكن أن يحيل الاختلاف فيه على اختلاف أشخاص منهم ويكون في قوله يتماري إشارة إلى أن بعضهم قد بقي معه من الإسلام شئ قال القرطبي في المفهم والقول بتكفيرهم ظاهر في الحديث قال فعلى القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون ويستبي أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلماً أهل البيت إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب فاما من استسرى منهم بيلة فاذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستتابة أو لا يقتل بل يجتهد في ردّ بدعته اختلفت فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم قال وباب التكفير باب خطر ولا تعدل بالسلامة شيئاً، وقال الشيخ الأجلّ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه في المسوى قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ولو أن قوماً اظهروا رأي الخوارج وتجنبوا الجماعات كفرهم لم يحل بذلك قتالهم بلغنا أن علياً رضي الله عنه سمع رجلاً يقول لا حكم إلا لله في ناحية المسجد فقال علي رضي الله عنه كلمة حق أريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله ولا نمنعكم الفئ ما دامت أيديكم مع أيدينا ولا نبذكم بقتال، وقال أهل الحديث من الحنابلة يجوز قتلهم أقرل الظاهر هندی حدائياً ورواية قول أهل الحديث أما رواية فقوله صلى الله عليه وسلم فابن لقيتموهم فاقتلوههم وأما قول علي رضي الله عنه فمعتاء أن الأسارى على الإمام والطعن فيه لا يوجب قتلاً حتى ينزع يده من الطاعة فيكون باغياً أو طاعاً الطريق وإذا أنكروا ضرراً من ضرر ريات الدين يقتل لذلك لا لا بخارج على الأمر بيان ذلك أن المفتي إذا سئل عن بعض أفعال زيد حكم بالجواز وإذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالفسق ثم إذا سئل عن بعضها الآخر حكم بالكفر فمقتضى هذا الوجه عند أهل الأئكار في مسألة التخيير حسب ما اظهروا لو أنه اظهر أئكار الشفاعة يوم القيامة أو أنكار الحوض الكثير وما يجري مجرى ذلك من الثابت بالدين بالضرورة لحكم بالكفر وأما حديث أولئك الذين نهى الله عنهم ففي المنافقين دون الزنادقة بيان ذلك أن المخالفة للدين الحق أن لم يعتر به ولم ينه عن له لا ظاهراً ولا باطناً فهو كافر وإن اعترف بلسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق وإن اعترف به ظاهراً لكنه يفتر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسر الصنابة والتابعون واجتعت عليه لامة فهو الزنديق كما إذا اعترف بأن القرآن حق وما فيه من ذكر الخيرة الناف حتى لكن المراد بالجنة الابتهاج الذي يحصل بسبب الملكات المحمودة والمراد بالنار الندامة التي تحصل بسبب الملكات المذمومة وليس في الخارج جنة ولا نار فهو زنديق، وقوله صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهى الله عنهم في المنافقين دون الزنادقة، وأما رواية فلان الشرع كما نصب القتل جزاء للارتداد ليكون مزجراً للزنادقين وذبا عن الملة التي انضاهها فكل ذلك نصب القتل في هذا الحديث وأما له جزاء للزنادقين ليكون مزجراً للزنادقة وذبا عن تأويل فاسد في الذين لا يصح القول به ثم التأويل تأويلان، تأويل لا يخالف قاطعاً من الكتاب والسنة واتفاق الأمة وتأويل يصادح ما ثبت بالقاطع فذلك الزندقة فكل من أنكر رؤية الله تعالى يوم القيامة أو أنكر عذاب القبر وسؤال المنيكر والتكبير

قال ثم نظر اليه وهو مقف فقال انه يخرج من ضيضي هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً لا يجا وزحنا جرهم يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية قال اظنه قال لأن أدركتهم لاقتلهم قتل قوم وحل شاة عثمان بن أبي شيبة ناجير عن

أو أنكر الصراط والحساب سواء قال لا أثق بمؤلف الرهامة أو قال أثق بغيره لكن الحديث مأثور لا يدل فاسداً لم يجمع من قبله فهو الرديق وكذلك من قال في الشيعين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما مثلاً ليسا من أهل الجنة مع تواتر الحديث في بشارتها أو قال إن النبي صلى الله عليه وسلم خاتم النبوة ولكن معنى هذا الكلام أنه لا يجوز أن يسمى بعد أحد النبي وأما معنى النبوة وهو كون الإنسان مبعوثاً من الله تعالى إلى الخلق مفترض الطاعة معصوماً من الذنوب ومن القيام على الخطأ في ما يرى فهو موجود في الأمة بعد ذلك الرديق وقد اتفق جماهير المتأخرين من الحقيقة والشافعية على قتل من يجري هذا الجري والله تعالى أعلم بالصواب، أم قال الشيخ الأئورم بعد نقل هذه العبارة واستفيد منه تفسير الزندقة وحكمها وإن التأويل في النصهر ريات لا يدفع الكفر، أم وقال في موضع آخر من رسالته بعد سر الإحاديث فخرج من هذه الأحاديث بهذا الوجه وجه من كفرهم من أهل الحديث كما مر عن المستوي وقد نسبته السندى عن سنان النسا في اليهو وهو قول فحل وكذا نسبته في فتح القدير اليهو وخرج عدل الفرق بين المحمود والتأويل في القطعيات والله سبحانه وتعالى أعلم وخرج أن الكفر قد يلزم من حيث لا يدري مع ما يحفظ أحد كروصا مع صلاحهم وصياهم مع أعمالهم وليس قراءته إلى قراءتهم شيئاً فخذ هذه الجملة النبوية أصلاً في مسألة التكفير في كآحرف القرآن كلها شات كانت وإنما اختلفت العبارات في أهل الأهواء أما الاختلاف حالاً متغلو، وعدم غلو، أما الاختلاف أصحاب التصانيف فمنهم من بلي بأهل الأهواء واختبر حالهم ورأى ضررهم على الدين فشد المنكير عليهم بحيث لا يتبع ولا تذر ومنهم من لم يبتل بهم ولم يسير غورهم فهو يحذر عن التكفير شيئاً على الأصل وهو المراد بقولهم لا يكفر أهل القبلة أي الأصل في هذا ذلك لا بناء على خصوص الحال، وقد احتطنا في هذه المقالة ما رأينا احتياطاً فإن له مقاماً فقد يحتمل الرجل نظراً لجانح هو خارج منه من، بيان آخر فيقع في عدم الاحتياط من حيث لا يدرك فافهمنا ههنا ما ندين الله به واحتطنا ما رأينا حقه والله على ما نقول وكيل وله الحمد على كل حال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كما رواه البيهقي في المدخل يحمل هذا العلم من كل منفعت عذبه ينقوت عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين وهو كلام خرج من مشكاة النبوة ومصايح السنة وحسبنا الله ونعم الوكيل انتهى كلامه في رسالته ألقاها للمحدثين وهي رسالة نافعة جداً وحيدة في بابها محققة على علوم غزيرة يجب مطالعتها لمن يريد الخوض في مسألة التكفير فأت المسئلة مهتمة والأقوال فيها مضطربة ومادة متشعبة ومطامها متكررة ولهذا وقع بعض أهل العلم والقصد الصالح أيضاً في الغلط والشك والتردد فجزى الله الشيخ العلامة مؤلف الرسالة عنا وعن سائر المستفيدين فإنه قد كشف الحجاب عن وجه الحق والعتوب وقطع عرق الالتباس والارتباب وحقق قاعدة عدم تكفير أهل القبلة ونقح هذه البطة من أكراف المتأول بما لا مزيد عليه حتى بين الصريح لدى عيني وكفى وشفي حتى لم يتبق مجال للشبهة والافتحار لمن شرح الله صدره للإسلام وكان له تدبير الحق الجمع وهو حميد فله الحمد أولاً وآخراً وباطناً وظاهراً فإنه حميد مجيد - قوله وهو مقف الخ أي مولى قد أعطانا تفاه قوله يتلون كتاب الله رطباً لا يجا قيل المراد الخندق في التلاوة أي يأتون به على أحسن أحواله وقيل المراد أنهم يراطلون على تلاوته فلا تزان ألسنتهم ورطبت به وقيل ههنا أي عن ن الصوت به كماها القريظ ويرجم الأول ما وقع في رواية أبي الوذائع عن أبي سعيد عند مسند يقرن القرآن كالحسن ما يقره ابنه ويؤيد الآخر قوله في رواية مسعود عن أبي بكر عن أبيه قوماً أشدرا حلاء ذلقة ألسنتهم بالقرآن أخرجه الطبري قوله لا تقتلهم قتل قوم الخ وفي رواية سعيد بن مسروق المتقدم لا تقتلهم قتل غل ولما تردد فيه قال الحافظ وهو أراجيح واستشكل قوله لأن أدركتهم لاقتلهم مع أنه نقل خالد عن قتل اصحابهم وأجيب بأنه أراد أدراك خروجهم واعتراضهم المسلمين بالسيف ولم يكن ظهر ذلك في زمانه وأول ما ظهر في زمان علي في كما هو مشهور وفي الحديث أن كون الرجل مصلياً لا يمنع قتله مطلقاً كما يرويه قوله فيما قبل لعلة أن يكون يصل فاذ قوله لاقتلهم قد ورد في حق قوم يحرق أحدهم كروصا في محنتهم وصيامهم مع صيامهم قال ابن هبيرة وفي الحديث أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين والحكمة فيه أن وقتلهم حفظ رأس مال الإسلام في قتال أهل الشرك طلب الربح وحفظ رأس المال أولى، قال الشيخ الأئورم رحمه الله وليس ذلك أكرهاً من موبائل هراكره على الحق الذي وضعت حقيقته فهو عين العدل وعين الصواب قال القاضي أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن في قوله تعالى لا أكره في الدين الآية المسئلة الثانية قوله تعالى لا أكره عموم في نفى أكره الباطل فاما أكره باحق فانه من الدين وهل يقتل الكافر إلا على الدين قال صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وهو ما أخذ من قوله تعالى وقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونََ الدِّينُ لِلَّهِ، أم وأعادة في المحنته وقال في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم يحب ربك من قوم ينادون إلى الجنة بالسلاسل، أم - وأحق أن أكره على الحق الذي كان وفروحه بديها ليس بأكره







رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرها قال لا ادرى من الحواريين ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج في هذه الأمة وليرقىل منها قوم تحمرون صلاتكم مع صلاتهم فيفكرون القرآن لا يحيا وزحلوقهم وحناجهم ثم انفصل الفريقان على ان يحضر الحكمان ومن معهما بعد مدة عشرين ما في مكان وسط بين الشام والعراق ويرجع السكان الى بلادهم الى ان يقع الحكم فرجع معا وتيا الى الشام ورجع علي بن ابي طالب الى الكوفة ففارق الخوارج وهم ثمانية آلاف وقيل كانوا أكثر من عشرة آلاف وقيل ستة آلاف ونزلوا مكانا يقال له حرورية بفقر المهمله واليهاين الاول مضمومة ومن ثوبل لهم الحواريه وكان كبيرهم عبد الله بن الكواجر بفقر الكاف وتشديد الواو مع المد اليشكري وشبث بفقر المجهية والموجهة بعد هاتين الهمزة التيمى فأرسل اليهم علي بن ابي طالب فخرج اليهم علي بن ابي طالب فدخلوا معه الكوفة معهم رئيسا هو المذكور ان ثراشعوا ان عليا تاب من الحكومة ولذلك رجوا معه فبلغ ذلك عليا فخطب انكر ذلك فتنادوا من جوارب المسجد لا حكم الا لله فقال كلمة حتى يرا دجا باطن فقللهم لكرم عليا ثلاثه ان لا تمتنعكم من الساجد ولا من رزقكم من الفخ ولا يندكم بقتال ما لم تجدوا ناسا ذوا خروا شيئا بعد شي الى ان اجتمعوا بالمدائن فراسلهم فخرجوا فاصروا على الامتناع حتى يشهد على نفسه بالكفر لرضاه بالتحكيم ويتوب ثم راسلهم ايضا فارادوا قتل رسوله ثم اجتمعوا على ان لا يقتل معتقدهم كغيره ويأج دمه وماله واهله وانتقلوا الى الفعل فاستخرجوا الناس فقتلوا من اجاز بهم من المسلمين ومريم عبد الله بن خباب بن الارت وكان واليا على رة على بعض تلك البلاد ومعه ثوبل وهي حامل فقتلوه وبقرها بطن سريته عن ولد فبلغ عساكاريه فخرج اليهم في الجيش الذي كان هيا له للخروج الى الشام فوقع بهم بالنهر وان وليهم منهم الا دون العشرة ولا قتل من معه الا نحو العشرة فهذا المختص اول امرهم ثم انضم الي من بقي منهم من مال الى رأيهم فكانوا مختلفين في خلافة علي بن ابي طالب حتى كان منهم عبد الرحمن بن ملجم الذي قتل عليا بن بعد ان دخل علي بن ابي طالب في صلوة الصبح ثم لما وقع صلح الحسن ومعاوية ثارت منهم طائفة فوقع بهم عسكر الشام فكان يقال له النجيلة ثم كانوا متفرقين في امانة زياد وابنه عبد الله على العراق طول مدة معاوية وولد يزيد وظفر زياد وابنه منهم بجاعة فابادهم بين قتل وحبس طويل فلما مات يزيد ووقع الافتراق وولي الخلافة عبد الله بن الزبير واطاعه اهل الامصار الا بعض اهل الشام ثم ارموا ان فادى الخلافة وغلب على جميع الشام الى مصر فظهر الخوارج حينئذ بالعراق مع نافع بن الازرق ويا ليمامة مع نجدة بن عامر وزاد نجدة على معتقدهم الخوارج ان من لم يخرج ويحارب المسلمين فهو كافر ولو اعتقد معتقدهم وعظم البلاء بهم وتوسعوا في معتقدهم الفاسد فابطلوا رجلا المحصن وقطعوا يد السارق من الابط وادجوا الصلوة على الخائض في حال حيضها وكفر من ترك الامس بالمعروف والنهي عن المنكر ان كان قادرا وان لم يكن قادرا فقد ارتكب كبيرة وحكم مرتكب الكبيرة عند حكم الكافر وكفوا عن اموال اهل الذمة وعن التعرض لهم مطلقا وقتلوا من ينسب الى الاسلام بالقتل والسبي والنهب فمنهم من يفعل ذلك مطلقا بغير دعوة منهم ومنهم من يدعوا ولا ثم يفتك ولم ينزل البلاء بهم يزيد الى ان اتمر المهلب بن ابي صفرة على صفرة على طاهر فطاولهم حتى ظفر بهم وتقلل جمعهم ثم لم ينزل منهم بقايا في طول الدولة الاموية وصدرا الدولة العباسية ودخلت طائفة منهم المغرب وقال ابو منصور البغدادى في المقالات عدة فرق في الخوارج عشرون فرقة وقال ابن حزم اقرهم الى قول اهل الحق الاباضية وقد بقيت منهم بقية بالمغرب - قوله لا ادرى من الحواريين الخ هذا يغير قوله في الرواية التي تليها واشهد ان علي بن ابي طالب قاتلهم وانا معه فان مقتضى الاول انه لا يدري هل ورد الحديث الذي ساقه في الحواريين او لا ومقتضى الثاني انه ورد فيه ويمكن الجمع بان مراده بالنفي هنا انه لم يحفظ فيه نصا بلفظ الحواريين وانما سمع قصته هو التي دل وجود علامتهم في الحواريين باخهم هم قوله ولم يرقل منها الخ قال الحافظ لم تختلف الطرق الصحيحة على ابي سعيد في ذلك واما ما أخرجه الطبري من جهة آخر عن ابي سعيد بلفظ من امي فسنده ضعيف لكن وقع عند مسلم من حديث ابي ذر بلفظ سيكون بعدى من امي قوم وله من طريق زيد بن ثابت عن علي بن ابي طالب يخرج قوم من امي ويجمع بينه وبين حديث ابي سعيد بان المراد بالامة في حديث ابي سعيد امة الاجابة وفي رواية غيره امة الدخوق قال النووي وفيه دلالة على فقه الصحابة وتحريرهم لفاظ وفيه اشارة من ابي سعيد الى تكفير الخوارج واخبر من غير هذه الامة قوله تحمرون صلاتكم الخ بفقر اوله اي تستقلون قوله صلاتكم مع صلاتهم الخ قال الحافظ وصفت عاصم اصحاب نجدة الحواريين بانهم يصومون النهار ويقومون الليل يأخذون الصدقات على السنة اخرج الطبري - وعند من طريق سليمان التيمي عن انس ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فيكم قوما يدايون ويعلمون حتى يعجبوا الناس وتجبهم انفسهم ومن طريق حفص بن اخي انس عن عمه بلفظ يتعمقون في الدين وفي حديث ابن عباس عند الطبراني في قصة مناظرة الخوارج قال فاتيتموه فدخلت على قوم لم ارا شدا اجنتا منهم اريد بهم كائنا ثفن الابل ووجوههم معلقة من اثا السجود واخرج ابن ابي شيبة عن ابن عباس انه ذكر عند الخوارج واجتهدا دهر في العبادة فقال ليسوا

يُزَوِّنُ مِنَ الدِّينِ مَرَقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ فَيَنْظُرُ إِلَى أَيْ سَهْمٍ إِلَى نَصْلِهِ إِلَى رِصَاةٍ فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ هَلْ عُلِقَ بِهَا  
 مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ حَلَّ شَيْءٌ أَبُو الطَّاهِرِ قَالَ اتَّعَبْتُ اللَّهَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ  
 ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ح وَحَدَّثَنِي حَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَاحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَهْرِيُّ قَالَ أَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي  
 يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالضُّحَّاكُ الْهَمْدَانِيُّ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقْسِمُ قَسْمًا أَتَاهُ ذُو الْخَوِصِرَةِ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْدِلْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَلَيْسَ وَمَنْ يَعْدِلْ أَذْوَءُ الْمَرْءِ قَدْ خَبَيْتُ وَخَسِرْتُ أَنْ لَمْ أَعْدِلْ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ لَنْ تَفِيضَ  
 عَنْكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا فَنَالَ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَواتَهُمْ مَعَ صَلَواتِهِمْ وَصِيَامُهُمْ مَعَ صِيَامِهِمْ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجُوزُ تَرَاثِيمُهُمْ  
 أَشَدَّ اجْتِهَادًا مِنَ الرِّهَانِ قَوْلُهُ مَرَقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَةِ أَمْ شَبَّهَ مَرَقَهُمْ مِنَ الدِّينِ بِالسَّهْمِ الَّذِي يَصِيبُ الصَّيْدَ فَيَدْخُلُ فِيهِ وَيَخْرُجُ مِنْهُ  
 وَمِنْ شِدَّةِ خُرُوجِهِ لِقُوَّةِ الرَّاحِ لَا يَبْلُغُ مِنْ جَسَدِ الصَّيْدِ شَيْءٌ فَهَؤُلَاءِ لَا يَنْتَفِعُونَ بِالدِّينِ بَلْ يَخْرُجُونَ مِنْهُ بِسُرْعَةٍ وَيَخْرُجُونَهُ قَوْلُهُ فَيَنْظُرُ إِلَى سَهْمٍ وَنَصْلِهِ  
 قَوْلُهُ إِلَى نَصْلِهِ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ إِلَى سَهْمِهِ أَيْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ جَمْلَةً ثُمَّ تَفْصِيلًا وَالنَّصْلُ حَدِيدَةُ السَّهْمِ (يَعْنِي بِرِيكٍ أَوْ يَتَرَكَا يَحُلُّ) قَوْلُهُ إِلَى رِصَاةٍ فَمَا بَكَسَرِ الْأَرْوَاحِ  
 ثُمَّ جَمْلَةً ثُمَّ فَاءُ أَيْ عَصْبِهِ الَّذِي يَكُونُ فَوْقَ مَدْخَلِ النَّصْلِ مِنَ الرِّصَاةِ جَمْعٌ وَاحِدٌ رِصْفَةٌ بِحَرَكَاتٍ (يَعْنِي تَرَكِي بَارَهُ) قَوْلُهُ فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ أَمْ أَيْ يَتَمَارَى  
 فِي نَصْلِهِ وَرِصَاةٍ شَيْءٌ مِنْ أَثَرِ الدَّمِ ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى الْفُوقَةِ فَيَتَشَكَّلُ هَلْ بَقِيَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الدَّمِ وَالْفُوقَةُ مَوْضِعُ الْوَتَرِ مِنَ السَّهْمِ قَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ الْفُوقَةُ يَذْكُرُ  
 وَيُوثِقُ وَقَدْ يُقَالُ فُوقَةٌ بِالْهَاءِ (يَعْنِي تَرَكِي نَوْك) قَوْلُهُ هَلْ عُلِقَ بِهَا مِنَ الدَّمِ شَيْءٌ أَمْ قَالَ الْأَثَرِيُّ وَالتَّمَارَى فِي الْفُوقَةِ فِيهِ مَجْزُءٌ لِأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا وَقَعَ فِيهِمْ  
 مِنَ الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَمَةِ فِي تَكْفِيرِهِمْ أَمْ - وَقَدْ تَقَدَّرَ مِنَّا قَرِيبًا تَفْصِيلُ الْخِلَافِ وَجَوَابُ الْمَكْتَرِبِينَ عَنْ هَذَا التَّمَارَى فِي الْفُوقَةِ فَرَأَاهُ، وَالَّذِي يَنْظُرُ لِلْعَدْلِ  
 الضَّعِيفِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَتَمَارَى فِي الْفُوقَةِ مُؤَيَّدٌ بِظَاهِرٍ لِمَا اخْتَارَهُ شَيْخُ شَيْخَانَا قَاسِمُ الْعُلُومِ وَالْحَيَاتِ نُورُ اللَّهِ ضَرْبُهُ وَاحْتِاطُ بِهِ  
 فِي حَقِّ بَعْضِ أَهْلِ الْبِدْعِ لِمَا شَلَّ عَنْهُمْ فَقَالَ أَنِّي لَا أَسْتَمِيهِمْ كَفَرًا وَلَا مُؤْمِنِينَ بَلْ لَهُمْ عِنْدِي مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ ثَوْبُهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَنْزِلَةِ عِنْدِي  
 لَيْسَ مَا هُوَ مُرَادُ الْمُعْتَزِلَةِ خَدْلُهُمَا اللَّهُ فَهُوَ يَزْعُمُ أَنَّ الْفَاسِقَ مُرَكَّبٌ الْبُكْرَةَ لَيْسَ مُؤْمِنًا وَلَا كَافِرًا فِي الْوَاقِعِ بَلْ هُوَ نَوْعٌ مُسْتَقِلٌّ بَرَزَ بَيْنَهُمَا كَمَا أَنَّ الْخَنَّاسَ  
 نَوْعٌ مُسْتَقِلٌّ بَيْنَ الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى فِي نَفْسِ الْأَمْرِ دَائِمًا أَرَدْتُ بِالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُبْتَدِعِينَ الضَّالِّينَ لَا يَسْعَوْنَ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِمُ الْبَقِيَّةُ بِأَنَّهُمْ  
 كُفَّارٌ وَمُسْلِمُونَ لِقَارَضِ الْأَدَلَةِ وَتَجَاذِبِ دُجُوعِ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ وَأَنَّ كَانُوا دَاخِلِينَ حَتْمًا فِي أَحَدِ الشَّقَيْنِ بِحَسَبِ الْوَاقِعِ وَعَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَاغْمُزُومُ  
 عِنْدَنَا عَلَى الشَّكِّ لَا نَقْطَعُ بَدْخُولِهِمْ فِي هَؤُلَاءِ وَلَا هَؤُلَاءِ وَهُوَ فِي الْوَاقِعِ لَا يَخْرُجُونَ عَنْ أَحَدِ الْمَقَامَيْنِ الْإِيمَانِ أَوِ الْكُفْرِ وَهَذَا كَمَا أَنَّ الْمَالَ الشُّكْلُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ  
 لَا يَسْمَى طَاهِرًا وَلَا نَجَسًا بَلْ هُوَ مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ بِحَسَبِ حُكْمِهِمْ وَاجْتِهَادِهِمْ أَنَّهُ فِي الْوَاقِعِ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَمَّا طَاهِرٌ أَمَّا نَجَسٌ لَا يَحْتَلُّ سِوَى  
 ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، هَكَذَا أَفَادَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي بَعْضِ مَكَاتِبِهِ وَعَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ فَالْفُوقَةُ الَّذِي وَرَدَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ بِرَأْيِهِ نَفْيُ التَّيَقُّنِ لَا تَيَقُّنُ  
 النَّفْيُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُهُ وَالضُّحَّاكُ الْهَمْدَانِيُّ أَيْ هُوَ ابْنُ شَرَجْبِيلَ الْمَشْرِقِيِّ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمَجْمَعَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ مَنْسُوبٌ إِلَى بَطْنٍ مِنْ هَمْدَانَ قَوْلُهُ أَتَاهُ  
 ذُو الْخَوِصِرَةِ أَمْ كَذَا أَوْرَدَهُ الْبُخَارِيُّ فِي عِلَالَةِ النَّبِيِّ مِنْ صَرِيحِ شُعَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَتَاهُ ذُو الْخَوِصِرَةِ وَأَوْرَدَ فِي قَتْلِ الْخَوَارِجِ وَالْمُحْدِثِينَ مِنْ طَرِيقِ  
 مَعْمَرٍ جَاءَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذُو الْخَوِصِرَةِ بِزِيَادَةَ الْإِبْنِ قَالَ الشَّيْخُ بِدَالِ الدِّينِ الْعَيْنِيِّ رَمَ ذُو الْخَوِصِرَةِ بَعْضَ الْخَاءِ الْمَجْمَعَةِ وَفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الْمِيَاءِ آخِرَ الْحُرُوفِ وَ  
 كَسَرَ الصَّادَ الْمَهْمَلَةَ وَبِالْراءِ مَصْنَعُ الْخَاصَةِ فِي تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ غَنَائِمَهُ هَؤُلَاءِ جَاءَهُ ذُو الْخَوِصِرَةِ الْقَيْمِيُّ أَصْلُ  
 الْخَوَارِجِ فَقَالَ أَعْدِلْ قَالَ هَذَا غَيْرُ ذِي الْخَوِصِرَةِ الْيَمَانِيِّ الَّذِي بَالَ فِي الْمَسْجِدِ وَقَالَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ فِي كِتَابِ الْأَذْوَءِ ذُو الْخَوِصِرَةِ رَجُلٌ صَحَابِيٌّ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ دَهَوُ  
 الَّذِي قَالَ لِلْبَنِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قِسْمِ قِسْمِهِ أَعْدِلْ أَنْتَ وَلَمَّا ذَكَرَ السَّهْلِيَّ عَقِيْدَهُ بِقَوْلِهِ وَيَذْكُرُ عَنِ الْوَاقِدِيِّ أَنَّهُ حَرَّقَ صَنْعَةً مِنْ زَهْرٍ الْكَبِيِّ مِنْ سَعْدِ تَمِيمٍ  
 وَكَانَ حَرَّقَ صَنْعَةً مِنْهَا كَثِيرَةً مَشْهُورَةً مَحْمُودَةً فِي حَرْبِ الْعِرَاقِ مَعَ الْفَرَسِ يَأْمُرُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَوْبًا خَارِجِيًّا قَالَ وَلَيْسَ ذُو الْخَوِصِرَةِ هَذَا هُوَ  
 ذُو الشَّدِيَةِ الَّذِي قَتَلَهُ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ بِالزُّهْرِيِّ أَنَّ ذَاكَ اسْمُهُ نَافِعٌ ذَكَرَهُ إِبْرَاهِيمُ وَبِقِلِّ الْمَعْرُوفِ أَنَّ ذَا الشَّدِيَةِ اسْمُهُ حَرَّقُوسٌ وَهُوَ الَّذِي حُلَّ عَلَى رَضَى  
 اللَّهُ عَنْهُ يَفْتَلُهُ فَقَتَلَهُ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ قَوْلُهُ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ أَمْ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عِنْدَ الْبَزَارِ وَالطَّبْرِيِّ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَاثِيَةِ حَتَّى  
 عُمِدَ بِالْمَالِ قَوْلُهُ دَعَا فَنَالَ لَهُ أَصْحَابًا أَيْ لَوْ يَحْيَى وَتَتَ الْحَكْمَ لِقَتْلِهِ وَسَجَّيْ إِذَا ظَهَرَ لَهُ أَصْحَابٌ عَلَى الْهَيْئَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْفَلَحِ سَيُخْرِجُ أَنَا  
 يَقُولُونَ مِثْلَ قَوْلِهِ قَالَ الْخَافِظُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا فَنَالَ لَهُ أَصْحَابًا أَيْ تَرَكَ الْأَمْرَ لِقَتْلِهِ بِسَبَبِ أَنْ لَهُ أَصْحَابًا بِالصَّفَةِ الْمَذْكُورَةِ وَ  
 هَذَا لَا يَقْتَضِي تَرْكَ قَتْلِهِ مَعَ مَا أَظْهَرَهُ مِنْ مَوَاجَهَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا وَاجَهَهُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِمَصْلَحَةِ التَّأَلُّفِ كَمَا فَهَمَهُ الْبُخَارِيُّ لِأَنَّهُ وَفَهَمَهُ بِالْمُبَالَغَةِ  
 فِي الْعِبَادَةِ مَعَ أَظْهَارِ الْإِسْلَامِ فَلَا ذَنْ فِي قَتْلِهِمْ كَانَ ذَلِكَ تَمْغِيرًا عَنْ دُخُولِ غَيْرِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ قَوْلُهُ لَا يَجُوزُ تَرَاثِيمُهُمْ أَمْ بِمِثْنَاءٍ وَقَامَ جَمْعُ تَرْقُوعٍ

يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ينظر الى انضامه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر الى تضيقه فلا يوجد فيه شيء وهو القدر ثم ينظر الى قنذه فلا يوجد فيه شيء سبق الفرت والدم ما يشهد رجل اسود احدي عضديه مثل ثدي المرأة ومثل البضعة تكدر يخرجون على حين فرقة من الناس قال ابو سعيد فاشهد اني سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم واشهد ان علي بن ابي طالب قاتلهم وانا معه فامر بذلك الرجل فالتبس فوجد فاني به حتى نظرت اليه على نعت رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي نعت وحديث محمد بن المثنى قال نا ابن ابي عدي عن سليمان بن ابي نضرة عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قوماً يكونون في أمتهم يخرجون

بفتح اوله وسكون الراء وضمة القاف وفتح الواو وهي العظم الذي بين نقرة الفخذ والعاتق وانضغان قراءتهم لا يرفعها الله ولا يقبلها وقيل لا يعاون يا لقراء فلا يثابون على قراءته فلا يحصل لهم الا سعة وقال النووي المراد انه ليس له فيه حظ الامر به على لسانهم لا يصل الى حلقهم فضلاً ان يصل الى قلوبهم لان المطلوب تعقله وتذبره بوقوعه في القلب قلت وهو مثل قوله فيهما ايضاً لا يجاوز ما يمتدحناجرهما وينطقون بالشهادتين ولا يعرفونها بقلوبهم **قوله** يمرقون من الاسلام كما يمرق الخ قال الحافظ رحمه الله يخرجون من الاسلام بغير نية كخروج السهم اذا صاح داء قرقى الساعد فاصاب ما رماه فنفذ منه بسرعة بحيث لا يحق بالستهم ولا شيء منه من المرمى شيء فاذا التمس الرامي سهمه وجده ولم يجد الذي رماه فينظر في السهم ليعرف هل اصاب او اخطأ فاذا المرمية عاق في شيء من الذم ولا غيره فتن انه لم يصيبه والفرس انه اصابه والى ذلك اشار بقوله سبق الفرت والدم الذي جاوزهما ولو يتعلق فيه منهما شيء بل خرجا بعده **قوله** كما يمرق السهم من الرمية الخ وفي حديث ابن عمر عن ابي سعيد عن ابي ابي اود الطاهر لا يرجعون الى الاسلام حتى يرتد السهم الى فوقه **قوله** ثم ينظر الى تضيقه الخ بفتح النون وكسر الصاد المعجمة وتشديد الباء آخر الحروف وهو عود السهم بلا ملاحظة ان يكون له فصل وریش وفي التوضيح وحكى فيه كسر النون - **قوله** وهو القدر الخ اي عوده **قوله** الى قنذه الخ بضم القاف ومجتمعين الاولى مفتوحة جمع قذاة وهي ريش السهم يقال لكل واحدة قذاة ويقال هو اشبه به من القذاة بالقذاة (الخ) تجعل على مثال واحد (يعني تتركه) **قوله** سبق الفرت والدم الخ يعني جاوزهما الفرت وهو السرجين مادام في الكرش وحاصل المعنى انه من سرياً في الرمية وخرج لم يتعلق به من الفرت والدم شيء فشيء خرج من الدين ويوثر على امره بشيء يخرج ذلك السهم **قوله** آيتهم الخ اي علامتهم **قوله** او مثل البضعة الخ بفتح الباء الموحدة وسكون المعجمة اي القطعة من اللحم **قوله** تكدر الخ يعني تضطرب تجي وتذهب واصلة تكدر من باب التقليل فخذفت احدي التائين والذم ذرة صوت اذا اندفع سمع له اختلاط **قوله** على حين فرقة من الناس الخ قال النووي ضبطوه في الصحيح بوجهين احدهما حين فرقة بجاء مفعلة مكسورة ونون وفرقة بضم الفاء في وقت افتراق الناس اي افتراق يقع بين المسلمين وهو الافتراق الذي كان بين علي ومعاوية رضي الله عنهما والثاني خير فرقة بخاء معجمة مفتوحة وراء وفرقة بكسر الفاء اي افضل الفرقتين والاول اكثر واشهر ويؤيد الروايات التي بعد هذه يخرجون في فرقة من الناس فانه بضم الفاء بالاختلاف ومعناه ظاهر وقال القاسمي على رواية الخاء المعجمة المراد خير القرون وهو الصدر الاول قال او يكون المراد علياً رضي واصحابه فعليه كان خروجهم حقيقة لانه كان الامام حينئذ وفيه حجة لاهل السنة ان علياً كان مصيباً في قتاله والآخرين بغاة لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم يقتلهم اولي الطائفتين بالحق وعلي واصحابه الذين قتلهم وفي هذا الحديث معجزات ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فانه اخبر بمثل ما جرى كله كفلن الصبح ويتضمن بقاء الامم بعد صلى الله عليه وسلم وان لهم شوكاة وقوة خلافت ما كان المبطون يثيرونه وانهم يفترون فرقتين وانه يخرج عليه طائفة مارقة وانهم يشيدون في الدين في غير موضع التشديد ويبالغون في الصلوة والقراءة ولا يقيمون بحقوق الاسلام بل يمرقون منه وانهم يقتلون اهل الحق وازاهل الحق يقتلوه وان فيهم رجلاً صفة به كذا وكذا فهذه انواع من المعجزات جرت كلها والله الحمد **قوله** ان علي بن ابي طالب قاتلهم الخ في رواية فلم يبق من عبد الله وحضرت مع علي يوم قتلهم بالنهر وان نسبة قتلهم لعلي لم تكن في ذلك **قوله** فامر بذلك الرجل الخ اي بالرجل الذي قال صلى الله عليه وسلم رجل اسود احدي عضديه الخ وقد علم ان التكرار اذا اعيدت معرفة تكون عين الاول وهو ذو الشذبة بفتح الشاء المشددة مكبرا وبضمها مصغرا كذا قال العيني **قوله** فالتبس الخ على صيغة المجهول اي فطلب **قوله** فاني به الخ اي بذلك الرجل الذي يقال له ذو الشذبة وقال الحافظ رحمه الله في علامات النبوة فاني به اي بندي الخوصصة ثم ذكر في باب قتل الخوارج ما يشهر بخلاف ذلك فانه اعلم بالصواب **قوله** على نعت رسول الله الذي نعت الخ اي على وصفه الذي وصفه والفرق بين الصفة والنعت هو ان النعت يكون بحلية نحو الطويل والقصير والصفة بالافعال نحو خارج وضارب وقيل النعت ما كان لشيء خاص كالخرج والعجمي والخوران ذلك ينحصر موضعاً من الحمد والصفة ما لم تكن لشيء محض من كالعظيم والكريم

قلت فلذلك قال ابو سعيد هنا على لسان النبي صلى الله عليه وسلم فافهموا فان فيه دقة، كذا في عمدة القاري قوله في غرر من الناس انهم بضم الفاء  
اي في وقت افتراق يقع بين المسلمين قوله سيما هو الخالق الخ قال النووي سيما العلامة وفيها ثلاث لغات القصر وهو الالف وبه جاء القرآن  
والمد والثالثة السيمياء بزيادة ياء مع المد لا غير والمراد بالخالق خلق الرأس وفي الرواية الاخرى الخلق واستدل به بعض الناس على كراهة خلق  
الرأس وكذا دلالة فيه وانما هو علامة لهم والعلامة قد تكون مجرام وقد تكون عيبا كما قال صلى الله عليه وسلم ايتهم رجل اسود احد عضديه مثل  
ثدي المرأة ومعلوم ان هذا ليس مجرام وقد ثبت في سنن ابى داود باسناد على شرط البخاري ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى صبيا قد خلق  
بعض رأسه فقال لخلقوه كله او اتركوه كله وهذا صريح في اباحة خلق الرأس لا يمتثل تأويلا قال صاحبنا خلق الرأس جائز بكل حال لكن ان شق عليه تعهد  
بالدهن والتسميم استحب حلقه وان لم يشق استحب تركه، ام - وقد ورد في كتاب التوحيد من صحيح البخاري سيما هو الخلق او قال السيد وهو بالهمزة  
والموحدة يخلق الخلق وقيل ابلغ منه وهو يخلق الاستيصال قل الكرواني فيه اشكال وهو انه يلزم من وجود العلامة وجود ذى العلامة فيستلزم  
ان كل من كان محلولي الرأس فهو من الخواارج والامر بخلاف ذلك اتفاقا ثانيا السلف كانوا لا يخلقون رؤسهم الا للنسك او في الحاجة والخواج  
اتخذوه ديدا فصار شعارا لهم وعرفا به يعني المبالغة في الخلق قوله هو شر الخلق او من اشر الخلق الخ هكذا هو في كل النسخ او من اشر  
بالالف وهي لغة قليلة والمشهور شر بغير الف وفي هذا اللفظ كذا لقن قال بتكفيره وتاؤه الجهمي وراى شرا المسلمين ونحو ذلك علم - كذا  
قال النووي وفي صحيح البخاري وكان ابن عمر يراه هو شر خلق الله وقال انهم انطلقوا الى آيات نزلت في الكفار فعملوها على المؤمنين وفي حديث  
عبد الله بن خباب يخفى عن ابيه عند لطيرانه شر قتلى اظلمت السموات واطلمت الارض وفي حديث ابى ذر الآتي في الباب شر الخلق والخلقة  
قال الحافظ وهذا مما يؤيد قول من قال بكفرهم قوله يقتلهم وادنى الطائفتين الى الحق الخ اي اقربها اليه وفي رواية اولى الطائفتين بالحق  
قال النووي هذه الروايات صريحة في ان عليا رضي الله عنه كان هو المصيب بالحق والطائفة الاخرى اصحاب معاوية رضي الله عنه كانوا  
يؤاخذون متاولين وفيه التصريح بان الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الايمان ولا يفسقون وهذا مذهبنا ومذهب موافقينا، ام -  
وقال الآبي كان الشيخ يقول الصحيحة حصنت على معاوية يعني في وجوب التأويل عندنا انه مجتهد وذكر الغزالي عن بعضهم انه رأى في منامه القيا  
قد قامت واحضر على معاوية ثوبين زمان انصرف علي بن ابي طالب وهو يقول حكلي ورب الكعبة ثم انصرف بعد معاوية وهو يقول غفر لي ورب الكعبة  
وقد اخرج ابن عساکر في ترجمة معاوية من طريق ابن مندة ثم من طريق ابى القاسم ابن اخي ابى ذرعة الرازي قال جاء رجل الى عتي فقال له اني  
ابغض معاوية قال له لا قال لانه قاتل عليا بغيا حتى فقال له ابو زرعة رب معاوية رب رحيم وخصم معاوية خصم كريم فما دخلك بينهما  
قوله فلا يرى بصيرة الخ يفهم الباء الموحدة وكسر الصاد المهملة وهو الشيء من الدم اي لا يرى شيئا من الدم يستدل به على اصابة الرمية  
وتقدم تفسير النصل والنضى والفرق عر قري - قوله وهو ابن الفضل الحداني الخ هو بضم الحاء المهملة وتشديد الدال بعد الالف لونه  
قوله غرق ما رقت الخ تقدم معنا تفصيل هذا المروق في شرح الحرورية فلا حاجة الى اعادته قوله يكون في امتي فرقان الخ اشارة الى فرقة  
علي ومعاوية رضي الله عنهما قوله فتخرج من بينهما ما رقت الخ فان قلت قوله فرقان يقتضيه ان تكون المارقة خارجة منهما معا قلت هو كقوله ثم  
يخرج من بينهما اللؤلؤ والمرجان قال الكشاف لنا التقيا وصارا كالشيء الواحد جانبا يقال يخرجان منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان  
من جميع البحر ولكن من بعضه ونقول خرجت من البلدة وانما خرجت من محلة من محلاتها بل من خارج واحدة من دورها قوله تلى قتلهم الخ اي تولى  
وتباشر قوله اولاهم بالحق الخ اي اولى امتي واقربهم بالصواب وهو اشارة الى علي كرم الله وجهه فانه الذي قتلهم هو حتى تغرقوا ببلاد حصن



التواريخ قال نافع بن عبد الله بن الزبير قال ناسفان عن حبيب بن أبي ثابت عن الضحاك المشرقي عن أبي سعيد  
 الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذكر فيه قومه يخرجون على فرقة مختلفة يقتلهم وأقرب الطائفتين من الحق  
 حل ثنا محمد بن عبد الله بن نمير وعبد الله بن سعيد الأشج جميعاً عن وكيع قال الأشج ثنا وكيع قال ثنا الأعمش عن خزيمة  
 عن سويد بن غفلة قال قال علي إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تخر من السماء أحب إلي من أن أقول  
 عليه ما لم يقل وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيخرج في آخر الزمان قوم  
 والبحرين ذكره ابن الملك قوله عن الضحاك المشرقي أن قال النووي هو بكسر الميم واسكان الشين المعجمة وفتر الرواء وكسر الالف وهذا هو القول  
 الذي ذكره جميع أصحاب المؤلفات المختلفة وأصحاب الاسماء والتواريخ ونقل القاضي عياض عن بعضهم أنه ضبطه بفتر الميم وكسر الرواء قال  
 وهو تصحيف كما قالوا اتفقوا على أنه منسوب إلى مشرق بكسر الميم وفتر الرواء بطن من همدان وهو الضحاك الهمداني المذكور في الرواية السابقة  
 من رواية حرولة وأحمد بن عبد الرحمن قوله على فرقة مختلفة أن ضبطه بكسر الميم وفتر الرواء بطن من همدان وهو الضحاك الهمداني المذكور في الرواية السابقة  
 ساكنة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة بفتر المهلة وسكون الموحدة الجعفة لأبيه ولجدة صحبة قوله عن سويد بن غفلة أن بفتر المعجمة والفاء مخضرم  
 لسميع من النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح وقد قيل أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح أنه قدم المدينة حين تفضت أيدي  
 من دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة وصح أنه أدى صدقة ماله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال أبو نعيم مات سنة ثمانين وقال أبو عبيد سنة إحدى وقال عمر بن علي سنة اثنتين وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو جعفة يكنى أبا أمية نزل الكوفة  
 ومات بها، قوله قال علي أن قال الدارقطني لم يعم لسويد بن غفلة عن علي مرفوعاً هذا قوله إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظان بن  
 له أنه إذا حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكتفي ولا يحرش ولا يورع وإذا لم يحدث عنه فعل ذلك ليحل بذلك من يجاربه ولذلك استدل بقوله  
 الحرب خدعة أم قال القاضي فيه جواز التورية والتعريض في الحرب قوله فلا تخر من السماء أي أسقط قوله من السماء زاد  
 أبو معاوية والثوري في روايتهما إلى الأرض أخرجه أحمد عنهما ووقع في رواية يحيى بن عيسى آخر من السماء فتخطى الطير أو تحوى إلى الريح في مكان صحيح  
 قوله فإن الحرب خدعة أم قال الحافظان الحرب خدعة حديث مرفوع وخدعة بفتر المعجمة ويضمها مع سكون المهلة فيها ويضم أوله  
 وفتر ثانيه قال النووي اتفقوا على أن الأول أفصح حق قال ثعلب بلغنا أن لغة النبي صلى الله عليه وسلم ومعنى خدعة بالاسكان أنها تخدع  
 أهلها من وصف الفاعل باسم المصداق أو أنها وصف للمفعول كما يقال هذا الدرهم ضرب الأمير أي مضربه وقال الخطابي معناه أنها مرمة واحدة  
 أي إذا خدع مرة واحدة لم تقل عثرته وقيل الحكمة في التسمية للدلالة على الوحدة فإن الخداع أن كان من المسلمين فكانت حاشته على ذلك  
 لومرة واحدة وإن كان من الكفار فكانت حذرهم من مكروهم ولو وقع مرة واحدة فلا ينبغي التهاون بهم لما ينشأ عنهم من المفسدة ولوقل وفي اللسان  
 صيغة المباعدة كهمزة وكمزقة وحكي المنذرى لغة رابعة بالفتح فيهما قال وهو جمع خادع أي أن أهلها بهذه الصفة وكأنه قال أهل الحرب خدعة  
 قلت وحكي مكي ومحمد بن عبد الواحد لغة خامسة كسر أوله مع الاسكان قرأت ذلك بخط مغلطاي وأصل الخدع أظهر أمر وأصغار خلاقه وفيه  
 التعريض على أخذ الخدع في الحرب والندب إلى خداع الكفار وإن لم يتيقظ لذلك لم يأمن أن يعكس الأمر عليه قال النووي واتفقوا على جواز  
 خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن ألا يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يجوز قال ابن العربي الخداع في الحرب يقع بالتعريض بالكتمان فخذلك  
 وفي الحديث الإشارة إلى استعمال الرأي في الحرب بل الاحتياج إليه أكل من الشجاعة ولهذا وقع لاقتصار علي بن أبي شيبة إلى هذا الحديث وهو قوله  
 الحج عرفة قال ابن المنير معنى الحرب خدعة أي الحرب الجيدة لصاحبها الكاملة في مقصودها إنما هي الخدعة لا المواجهة وذلك لخطر المواجهة و  
 حصول الظفر مع المخادعة بغير خطر (تكميل) ذكر الواقدي أن أول ما قال النبي صلى الله عليه وسلم الحرب خدعة في غزوة الخندق قوله  
 سيخرج في آخر الزمان أن قال الحافظان وهذا قبيح حديث أبي سعيد المذكور في الباب فان مقتضاه أن يخرجوا في خلافة علي رضي الله عنه وكذا أكثر  
 الأحاديث الواردة في أمرهم وأجاب ابن التين بأن المراد زمان الصحابة وفيه نظر لأن آخر زمان الصحابة كان على رأس المائة وهو قد خرجوا  
 قبل ذلك بالكثير من ستين سنة ويمكن الجمع بأن المراد بآخر الزمان زمان خلافة النبوة فان في حديث سفينة الخرج في السان وصحيح ابن حبان وغيره مرفوعاً  
 الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالهروان في آخر خلافة علي رضي الله عنه سنة ثمان وعشرين بعد النبي صلى الله  
 عليه وسلم بدول الثلاثين بخمسين سنة، أم والذي يظهر للجد الضيف والله أعلم أن هذا الحديث الذي رواه سويد بن غفلة عن علي بن أبي  
 صفونه مقتصر على فرقة الخوارج التي ظهرت في عهد رضي الله عنه بل هو أخبار عن أقوام وأناس يخرجون على الصفة المذكورة ولا سيما في



أحداث الأسنان سقها بالاحلام يقولون من خير قول البرية يقرئون القرآن لا يجاوز حناجرهم يرقون من الدين كما يرق  
 السهم من الرمية فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم عند الله يوم القيمة **حدثنا** الشيخ أخيراً عيسى بن  
 يونس **حدثنا** محمد بن أبي بكر الملقب وأبو بكر بن نافع قالنا ناعبد الرحمن بن مهدي قال ناسفان كلاهما عن الأعمش بهذا  
 الإسناد مثله **حدثنا** عثمان بن أبي شيبة قال ناعبد الرحمن بن مهدي قالنا ناعبد الرحمن بن مهدي قالنا ناعبد الرحمن بن مهدي  
 كلاهما عن الأعمش بهذا الإسناد وليس في حديثهما يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية **حدثنا** محمد بن أبي بكر  
 المقدمي قالنا ابن علي بن زيد **حدثنا** قتيبة بن سعيد قال ناعبد الرحمن بن مهدي **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة  
 وزهير بن حرب واللفظ لهما قالنا اسمعيل بن علي بن عتبة عن محمد بن عيسى عن علي قال ذكر الخوارج فقال  
 فيهم رجل يخرج اليد أو يود اليد أو يمشد في اليد

آخر الزمان، ونحن نشاهد اليوم مصداق هذا الخبر النبوي في اتباع المتبني القاديين الملاعين وغيرهم من شيان المفتورين المحدثين الذين  
 ونرى اتصافهم بالصفات المذكورة في هذا الحديث وانطباقها عليهم حراً فحراً من غير شك ولا اعتراء ولا يسع المؤمنين إذا رأوا جمعهم كثرهم وهذا  
 الزمان الأخير لا أن يقولوا هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله وما يزيد هؤلاء إلا إيماناً وتسليماً، نعم لا نذكر دخول الخوارج الذين خرجوا على  
 علي رضي الله عنه تحت عموم الفاظ الحديث مع غضن البصر عن قديم الزمان أو تأويله لسبق اتصافهم بالصفات المذكورة كما يشعر به قول علي رضي الله  
 عنه في رواية عبيد الله بن أبي رافع عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف ناساً في لأعرت صفتهم في هؤلاء فكان أولئك البغاة السابقيين  
 قدوة لهؤلاء الطغاة اللاحقين وهو كالمهر شر الخلائق إجماعين كما ورد في أحاديث سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم والله سبحانه وتعالى أعلم  
 ثوراً في عمدة القاري قلت يسقط السؤال من الأول أن قلنا بتعدد خروج الخوارج وقد وقع خروجهم مرات **قوله** أحداث الأسنان الخ بمسألة  
 ثم مثله جمع حديثي في الحديث هو الصغير السن هكذا في أصناف الرهايات ووقع في بعضها أحداث بضم أوله وتشديد اللام قال في المطالع  
 معناه شباب جمع حديث السن أو جمع حديث قال ابن النيز جمل جمع حديث مثل كرام جمع كرام وكبار جمع كبار والحديث الجديد من كل شيء ويطلق  
 على الصغير بهذا الاعتبار والأسنان جمع سن والمراد به العمر والمراد بالشمس شباب **قوله** سقها بالاحلام الخ جمع حلم بكسر أوله والمراد بالعقل  
 والمعنى أن عقولهم رديئة والسفاهة في الأصل الخفة والطيش وسفه فلا رأيه إذا كان مضطرباً لا استقامة فيه **قوله** يقولون من خير  
 قول البرية الخ هو من المقلوب والمراد من قول خير البرية أي من قول الله قال الحافظ لم يحتل أن يكون على ظاهرة والمراد القول الحسن في الظاهر  
 وباطنه على خلاف ذلك كقولهم لا حكم إلا لله في جواب علي رضي الله عنه كما سيأتي وقد وقع في رواية طارق بن زياد عند الطبري قال خرجنا مع  
 علي بن فدا كل الحديث وفيه يخرج قومهم تكلمون كلمة الحق لا تجاوز حلقهم وفي حديث أنس بن مالك عن أبي سبيد عن أبي داود والطبراني يحسنون القول  
 ويسبون الفعل ونحوه في حديث عبد الله بن عمر عن أحمد وفي حديث مسلم عن علي بن يقطين الخ لا يجاوز هذا ولما رآه حلقه **قوله** لا يجاوز حناجرهم  
 فقد مر شرحه والحناجر بالحاء المهملة والنون ثم الجيم جمع حنجرة بوزن تسورة وهو الحاقوم والبلعوم وكله يطلق على مجرى النفس وهو طرف المرء  
 ما يلي الفم **قوله** فإن في قتلهم أجراً الخ أي أجراً عظيماً قال النووي في هذا نصه بوجوب قتال الخوارج والبغاة وهو إجماع العلماء، والالقاض  
 إجماع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبعث متى خرجوا على الإمام وخالفوا رأي الجماعة وشقوا العصا وجب قتالهم بعد إنذارهم  
 وأما عند الله تعالى فقاتلوا الذين تبغوا حتى تفرغوا إلى أمر الله لكن لا يجزى على جريحهم ولا يتبع منهم مذهبهم ولا يقتل أسيرهم ولا تباع أموالهم  
 ولا يخرجوا عن الطاعة وينتصروا للحرب لا يقاتلون بل يؤعطون ويستتابون من بدعتهم باطلهم وهذا كله ما لم يكفر بآبائهم فإن كانت  
 ما يكفرون به جرت عليهم أحكام المرتدين **قوله** عن عبيدة عن علي بن عبيدة بن نفع العيني هو عبيدة بن عمر السلماني **قوله** ذكر الخوارج الخ  
 نقده مناقرياً وجه تسميته بهذا الاسم وبيان أصله ومبداً أمرهم فليراجع **قوله** رجل يخرج اليد الخ قال عياض محدثه هربهم الميم سكن  
 الخاء فتح الدال صانه قصر الميم وسكون الواو ويمن ولا يهمن ومعناه ناقص اليد أيضاً ويقال فيه دين اليد أيضاً ومثله  
 هو يهمن الميم وسكون الثاء وفتح الدال ومعناه صغير اليد مجتمعة كشدوة الشدي وهو في رواية العذري مشدود بضم الدال ويجدها وادو  
 أصله مشدود ومثود فقدم الدال على النون كما قالوا جاذب وجذوعات وعثى في الأرض وقيل معناه مشدود كثير اللحم مسترخيه قال  
 ابن دريد ثدن الرجل ثداً إذا كثر لحمه وثقل وعلى هذا لا يكون في الكلمة قلب هذا يؤاخذ **قوله** كالبضعة تدردروا الأول يوافق ما يأتي من  
 قوله كطبي شاة قلت إنما كان يوافق لأن الثدن إذا فس بقصير اليد وافق رواية كطبي شاة وإن فسر بكثرة اللحم استرخائه وافق قوله

لولا ان تبطل الحجة تكفينا وعد الله الذين يقتلونهم على لسان محمد صلى الله عليه وسلم قال قلت انت سمعته من محمد صلى الله عليه وسلم قال اي ربه الكعبة اي ربه الكعبة **حدثنا** محمد بن المثنى **حدثنا** ابن ابي عدي عن ابن عون عن محمد بن عتيبة قال لا احد شكرا الا ما سمعت منه فذكر عن علي بن خويلد عن ابي ثوبان مرفوعا **حدثنا** عبد بن حميد قال **حدثنا** عبد الرزاق بن همام قال **حدثنا** عبد الملك بن ابى سليمان قال **حدثنا** ناسلة بن كهيل قال **حدثنا** زيد بن وهب الجعفي انه كان في الجيش الذي كانوا مع علي الذين ساروا الى الخوارج فقال علي ايها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج قوم من امتي يقرءون القرآن ليس قراءتهم الى قراءتهم بشئ ولا صلواتهم الى صلواتهم بشئ ولا صياهم الى صياهم بشئ يقرءون القرآن وهم لا يعرفون الله وهو عليهم ولا تجاوز صلواتهم ترانيمهم يقرءون من الاسلام كما يقرء السهم من الرمية لو يعلم الجيش الذين يصيبون ما قضى لهم على لسان نبيهم صلى الله عليه وسلم لا تحلوا عن العمل في ذلك ان فيهم رجلا لعله قال له عضد ليس له ذراع على راس عضده مثل حلة الشدي عليه شعرات بيض فتدهبون الى معاوية واهل المشرك وتكون هؤلاء يخلفونكم في ذرايعكم اموالكم والله اني لارجو ان يكونوا هؤلاء القوم فانهم قد سفكوا الدماء الحرام واغاروا في سرح الناس فسيروا على اسم الله قال سلمة ابن كهيل فتراني زيد بن وهب منزلا حتى قال مرنا على قنطرة فلما التقينا وعلى الخوارج يومئذ عبد الله بن وهب الراسبي فقال لهم القوا الرماح وسئلوا سيدوكم من جفونهم فاني اخاف ان ينشدوا لكم كما نشدكم يوم حروراء فرجعوا فوخشوا برماحهم سئلوا السيوف وشجرهم الناس برماحهم قال قتل بعضهم على بعض فما اصاب الناس من السيف من الناس الا رجلان فقال علي القسوا فيهم فخرجوا فالتسوف فلم يجدوا فقام علي بن نفسه حتى اتى ناسا قتل بعضهم على بعض قال اخبرهم فوجدوا ما يملئ الارض فكثر ثم قال صدق الله وبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فقام اليه عبيدة السلماني

كالبضعة فلما دُرِلان البضعة فيها كثرة واسترخاء قوله لولا ان تبطل الخوارج الباطل وشدة النشاط - قوله يحسبون انه لهم الخوارج هم يحسبون ان القرآن حجة لهم في اثبات دعواهم الباطلة وليس كذلك بل هو حجة عليهم عند الله تعالى وفيه اشارة الى ان من المسلمين من يخرج من الدين من غير ان يقصد الخروج منه ومن غير ان يختار دينه على دين الاسلام قال الحافظ ابن تيمية في الصادر المسلول ٣٢٦ والغرض هنا انه كما ان الردة تجرد عن السب فكذا لا تجرد عن قصد تبديل الدين واردة التكذيب بالرسالة كما تجرد كفر ابليل عن قصد التكذيب بالربوبية وان كان عدم هذا القصد لا ينفعه كما لا ينفعه من قال الكفران لا يقصد ان يكفر وقال الشيخ الانور المرقى هو الخروج من حيث لا يدري وهو مؤذى هذا اللفظ وحقه اه - **قوله** الجيش الذين يصيبونهم اي يقاتلونهم **قوله** ما قضى لهم الخوارج اي ما كتب ويؤمن لهم من الاجر العظيم والثواب الجسيم **قوله** لا تحلوا عن العمل اي اتركوا عمل الحسنات انما لا على المشورة التي تبشر بما **قوله** مثل حلة الشدي الخ هي الحبة على راسه **قوله** عليه شعرات بيض الخ قال الحافظ طرم وعند الطبري من طريق طارق بن زياد عن علي في يد شعرات سود والاول اقوى **قوله** قد سفكوا الدماء الحرام الخ اي دماء المسلمين كعبد الله بن خباب وسريته **قوله** واغاروا في سرح الناس الخ في مجمع البحار اغاروا على سرحه اي مواشيه السائمة والمراد هنا اموال المسلمين **قوله** فتراني زيد بن وهب منزلا الخ قال المنزوي هكذا هو في معظم النسخ مرة واحدة وفي نادر منها من كذا مرتين وكذا ذكر الحميدي في الجمع بين الصحيحين وهو وجه الكلام اي ذكر لي مراحلهم بالجيش منزلا منزلا حتى بلغ القنطرة التي كان القتال عندها وهي قنطرة الدبرجان فلما جاء مبيتنا في سنان النساء في وهناك خطبهم علي رضي الله عنه وررى لهم هذه الاحاديث والقنطرة بفتح القاف هو الجسر الذي يعبر عليه **قوله** من جفونهم الخ اي اغمارها جمع جفن بفتح جيم وسكون فاء وبنون معناه الغد - **قوله** فاني اخاف ان ينشدوا لكم كما نشدكم الخ اي يطلبوكم بالصلم بالايمن لو تقابلون بالرسم من بعيد فالتقوا الرماح وادخلوا فيهم بالسيوف حتى لا يجدوا فرصة فذبحوا تدبيراً قاده الى التدمير **قوله** فوخشوا برماحهم الخ وخشوا بتشديد حاء مفتوحة اي رماحها عن بعد وتخلوا عنها واعتنق بعضهم بعضا بالسيوف **قوله** وشجرهم الناس الخ بفتح الشين المعجمة والجيم المخففة اي داخلهم بها وطاعنهم وقيل مدوها اليهم قال ابن دريد تشاجر القوم بالرماح اذا طاعنوا بها ومنه التشاجر في الخصومة والناس ههنا اصحاب علي رضي الله عنه **قوله** وما اصاب من الناس يومئذ الا رجلان الخ يعني من اصحاب علي واما الخوارج فقتلوا بعضهم على بعض وقد نقلنا من كلام المؤرخين منها ذكره الحافظ طرم في الفتح انه لم يبق منهم الا الخوارج الا دون العشرة ولا قتل من معه الا علي رضي الله عنه الا نحو العشرة - وما في الصحيح اصح والله تعالى اعلم بالصواب **قوله** فقام اليه عبيدة السلماني الخ منسوب الى سلمان باسكان اللام جنة قبيلة معروفة وهو بطن من مراد قاله ابن ابي ابي السجستاني اسلم عبيدة قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين ولم ير وسمع عمر وعليا وابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم



أرضها أما علمت أنا لا ناكل الصدقة حل ثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن وكيع عن شعبة بهذا الاسناد وقال أنا لا ناكل لنا الصدقة وحل ثنا محمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر وحل ثنا ابن مثنى قال نا ابن أبي عدي كلاهما عن شعبة في هذا الاسناد كما قال ابن معاذ أنا لا ناكل الصدقة حل ثنا هرون بن سعيد أنه صلى الله عليه وسلم خطبه بما يفهمه مما لا يتكلم به الرجل مع الرجل فهو مخاطبة العجمي بما يفهمه من لغته قوله أرضها الخ وفي رواية حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عندنا حماد فنظر إليه فإذا هو يرك تمرة فحزبه وقال ألقها يا بني ويجمع بين هذا وبين قوله كخ كخ بانه كلبه أو لا بهذا فلما تمادى قال له كخ كخ إشارة إلى استنقار ذلك له ويحتمل العكس بأن يكون محمداً أو لا بذلك فلما تمادى نزعا من فيه وفي الحديث تأديب الأطفال بها ينفعهم وه نعم ما يضرهم ومن تناول الحرامات وإن كانا غير مكلفين ليتدبروا بذلك قوله أما علمت ما هو شيء يقال عند الأمر الواضح وإن لو كان المخاطب بذلك عالم أي كيف خفي عليك هذا مع ظهوره وهو أبلغ في الزجر من قوله لا تفعل وفيه مخاطبة من لا يميز لقصد السماع من يميز لأن الحسن إذا كان طفلاً قوله أنا لا ناكل لنا الصدقة الخ وفي رواية معمر بن الصديق لا ناكل لآل محمد وهكذا عندنا حماد والطحاوي من حديث الحسن بن علي نفسه باسناد قوي أنا آل محمد لا ناكل لنا الصدقة، ففيه تحريم الزكاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله - وأختلفت المراد بالآل هنا فقال الشافعي وجماعة من العلماء انهم بنوها شمر بنو المطلب استدلل الشافعي على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم أشرك بنو المطلب مع بني هاشم في سهم ذوق القربى ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم وتلك العطيّة عوض عوضه بل لا عتاً حرموه من الصدقة كما أخرج البخاري من حديث جابر بن مطعم قال مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله أعطيت بنو المطلب من خمس خيبر وتركتمنا ونحن وهم بمنزلة واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما بنو المطلب بنوها شمر شيء واحد وأجيب عن ذلك بأنه إنما أعطاهم ذلك لموا لا عتاً عن الصدقة وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية هم بنوها شمر فقط وأما بنو المطلب فيجوز لهم الأخذ من الزكاة لا عتاً ودخلوا في عموم قوله تعالى إنا الصدقات للفقراء والمساكين الآية لكن خرج بنوها شمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم أن الصدقة لا تنبغي لآل محمد فيجب أن يختص المنع بهم ولا يصح قياس بنو المطلب على بني هاشم لأن بني هاشم أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأشراف وهو آل النبي صلى الله عليه وسلم وقد ورد في حديث جابر بن مطعم المذكور من رواية ابن مسعود فقلنا يا رسول الله هؤلاء بنوها شمر لا نكل فضلهم للموضع الذي وضعك الله منهم فما بال إخواننا بنو المطلب قال ابن قدامة رحمه الله وشاركه بنو المطلب لهم في خمس الخمس ما استحقوه بنجر القرابة بل ليل أن بني عبد شمس وبني نوفل يسأونهم في القرابة ولم يعطوا شيئاً وإنما شاركوه بالنصرة أو بها جميعاً والنصرة لا تقتضي منع الزكاة، أم - وهكذا روى عن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز انهم بنوها شمر خاصة وبه قال زيد بن ارقم كما سيأتي وقال ابن هبيرة في الإفصاح اتفقوا على أن الصدقة المفروضة حرام على بني هاشم وهم خمس بطون آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وولد الحارث ابن عبد المطلب قال العلامة ابن عابد بن رما علوان عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم أعقب أربعة وهو هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس ثم أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فأثنته أعقب اثني عشر تصرفت الزكاة إلى أولاد كل إذا كانوا مسلمين فقراء إلا أولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب من علي وجعفر وعقيل، قهستاني، وبه علم أن إطلاق بنو هاشم ما لا ينبغي إذا لا تحرم عليهم كلهم بل على بعضهم وهذا قال في الحواشي السعدية أن آل أبي لهب ينسبون أيضاً إلى هاشم وتخل لهم الصدقة، أم - أي لمن أسلم منهم وفي جامع الأصول أنه أسلم عتبة ومعتب ابنا أبي لهب عام الفتح وسرّ صلى الله عليه وسلم بأسلامها وأدعاهما وشهدا معه حنيناً والطائف ولهما عقب عند أهل النسب قلن تقع في حديث زيد بن ارقم عند مسلم في المناقب في قصة طرية فقال له حصين ومن أهل بيته يا زيد ألبس نساء من أهل بيته قال نساء من أهله ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعدة قال ومثله قال سرّ آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس قال كل هؤلاء حرم الصدقة قال نعم وقد ألتحق بقول الأربعة بنو الحارث بن عبد المطلب بأثناق العلماء كما نقلنا عن ابن هبيرة ولما هو منصوص في حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن أحماد في الباب وفي كنز العمال عن ابن عباس مرفوعاً أصبروا على أنفسكم يا بني هاشم فإنا الصدقات غسالات الناس رواه الطبراني ولو اتف على أسناده كيف هو والله تعالى أعلم بالصواب، قال ابن قدامة رحمه الله لا ناكل خلافاً في أن بنو هاشم لا قبل لهم الصدقة المنهضة وكذا حكى الأئمة ابن رسلان وقد نقل الطبري الجواز عن أبي حنيفة وتيل عنه تجوز لهم إذا حرموا سهم ذوق القربى حكاه الطحاوي، وفي عمدة القاري قال الطحاوي في هذه الرواية عن أبي حنيفة ليست بالمشهورة ونقله بعض المالكية عن الأعمش منهم قال في الفهم وهو وجه بعض الشافعية وحكي فيه أيضاً عن أبي يوسف أنما ناكل من بعضهم لبعضهم لا من غيرهم وعند المالكية في ذلك أربعة أقوال مشهورة الجواز، المنع، جواز التطوع دون الغرض، عكسه، قال الشوكاني والأحاديث الدالة على التحريم على العموم ترد على الجميع وقد قيل أنها متواترة متواترة معنوياً ويؤيد ذلك قوله تعالى قل لا أسئلكم عليه أجر إلا المودة

أنا لا ناكل لنا الصدقة



فِي الْقُرْبَى وَقَوْلُهُ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ، وَلَوْ أَحْلَاهُ لِأَهْلِهِ أَوْ شَكَ أَنْ يَطْعَنُوا فِيهِ وَلِقَوْلُهُ تَعَالَى خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ  
 بِهَا وَثَبِتَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الصَّدَقَةَ أَوْسَاخُ النَّاسِ كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَاعْلَمْنَا أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ لَا تَحُلْ لَنَا الصَّدَقَةَ عَدْرَ حُلِّ صَدَقَةِ الْفَرَضِ  
 وَالتَّطَوُّعِ وَقَدْ نَقَلَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْخَطَابِي الْأَجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِهَا عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعَقَّبَ بَأَنَّهُ قَدْ حُكِيَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَطْوُوعِ قَوْلًا وَكَذَا  
 فِي رَوَايَةِ عَنْ أَحْمَدَ وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ لَيْسَ بِمَنْقُلٍ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ بَوَاضِحٌ الدَّلَالَةُ وَأَمَّا آلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَكْثَرُ الْحَقَنِيَّةِ وَهُوَ الْمَصْحُوحُ عَنِ الشَّافِعِيَّةِ  
 وَالْحَنَابِلَةِ أَنَّهَا تَجُوزُ لَهُمْ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ دُونَ الْفَرَضِ لِأَنَّ الْحَرَمَ عَلَيْهِمْ رَأْيُهَا وَأَوْسَاخُ النَّاسِ وَذَلِكَ هُوَ الزَّكَاةُ لِأَنَّ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ أَنَّهَا  
 حَرَمٌ عَلَيْهِمْ كَصَدَقَةِ الْفَرَضِ لِأَنَّ الدَّلِيلَ لَوْ يَفْصَلُ، وَفِي شَرْحِ الْكَلْبِ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ وَالْمَطْوُوعِ ثُمَّ قَالَ وَقَالَ بَعْضُ مَجْلِسِ لَهُمُ التَّطَوُّعُ، أَمَّا  
 قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فَقَدْ ثَابِتُ الْخِلَافِ عَلَى وَجْهِ يَشْعُرُ بِتَرْجِيمِ حُرْمَتِهَا نَافِلَةً وَهُوَ الْمَوَاقِفُ لِلْعَرْمَاتِ فَوَجِبَ اعْتِبَارُهُ فَلَا يَدْفَعُ إِلَيْهَا نَافِلَةً إِلَّا عَلَى وَجْهِ  
 الْهَبَةِ مَعَ الْأَدَبِ وَخَفَضِ الْجَنَاحِ تَكْرِمَةً لِأَهْلِ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ إِلَيْكَ حَلْثُ لَحْمٍ بِسَرِيَّةٍ الَّذِي تُصَدِّقُ بِهِ عَلَيْهِمْ  
 لَوْ أَيْكَلَهُ حَتَّى اعْتَبَرَهُ هَدِيَّةً مِنْهَا فَقَالَ هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا كَانَتْ صَدَقَةً نَافِلَةً وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا تَخْصِصُ الْعَرْمَاتِ إِلَّا بِالْبَدِيلِ، أَمَّا  
 قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَنْثَارِ وَالنَّظَرِ أَيْضًا يَدُلُّ عَلَى اسْتَوَاءِ حُكْمِ الْفَرَاغِ وَالْمَطْوُوعِ فِي ذَلِكَ (أَيْ فِي الْحَرَمِ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ  
 وَمُحَمَّدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي ذَلِكَ قُرُوبٌ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ لَا بَأْسَ بِالصَّدَقَاتِ كُلِّهَا عَنِ بَنِي هَاشِمٍ وَذَهَبَ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا إِلَى  
 أَنَّ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا كَانَتْ حَرَمَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ مَا جُعِلَ لَهُمْ فِي الْخَمْسِ مِنْ مَحْرُومٍ وَالْقُرْبَى فَلَمَّا انْقَطَعَ ذَلِكَ عَنْهُمْ فَجَرَعَ إِلَى غَيْرِهِمْ عَمِلَتْ رَسُولُ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَّ لَهُمْ بِذَلِكَ مَا قَدْ كَانَ مُحْرَقًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْلِ مَا قَدْ كَانَ أَحْلَى لَهُمْ وَقَدْ حُلِّقَ فِي سِلْمَانَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ  
 عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي ذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ فِيهِ أَنْ أَخَذَ، أَمَّا - وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الطَّحَاوِيَّ مَا اخْتَارَ رَوَايَةَ الْحَلِّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ بَلْ أَخَذَ بِالرَّأْيِ الْإِتِمَانِيِّ  
 وَانْفَقَتْ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَوَّلًا مِنْ اسْتَوَاءِ حُكْمِ الْحَرَمِ فِي الْفَرِيضَةِ وَالتَّطَوُّعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَوْلُهُ فَالْقِيَمَةُ إِذَا قَالَ الْحَافِظُ وَقَدْ  
 رَوَى أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ تَصَوَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَتَقِيلُ لَهُ مَا أَهْرَكَ قَالَ إِنِّي وَجَدْتُ تَمْرَةً سَاقِطَةً فَأَكَلْتُهَا  
 ثُمَّ ذَكَرْتُ تَمْرًا كَانَ عِنْدَنَا مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فَمَا أَدْرَى أَمْسَخَ ذَلِكَ كَانَتْ التَّمْرَةُ أَوْ مِنْ تَمْرِ أَهْلِ ذَلِكَ أَهْرَكَ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّعَدُّ وَانْهَلَا تَقَى لَهُ أَكْلُ  
 التَّمْرَةِ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَاقْلَقَهُ ذَلِكَ صَارَ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا وَجَدَ مِثْلَهَا مَا يَدْخُلُ التَّرَدُّدُ تَرْكُهُ أَحْتِيَاطًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي حَالَةِ أَكْلِهِ أَيْهَا كَانَ فِي  
 مَقَامِ التَّشْرِيعِ وَفِي حَالِ تَرْكِهِ كَانَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ وَقَالَ الْمُحَلِّبُ اغْتَابَرَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَرُّعًا وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَيْتِ الْأَنْسَاءِ  
 عَلَى الْإِبَاحَةِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى التَّحْرِيمِ وَفِيهِ تَحْرِيمٌ قَلِيلُ الصَّدَقَةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمٌ كَثِيرٌ مِنْ بَابِ الْأَوَّلِ، أَمَّا قَوْلُهُ  
 لَوْ أَنَّ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ أَمْ لَا خَشْيَةَ أَنْ تَكُونَ مِنْهَا - قَوْلُهُ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ إِذَا ظَاهَرَ فِي جَوَازِ أَكْلِ مَا يَوْجَدُ مِنَ الْحَقَرَاتِ مِلَّةً فِي الطَّرَقَاتِ  
 لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ أَكْلِهَا إِلَّا تَوَرُّعًا خَشْيَةَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ الَّتِي حَرَمَتْ عَلَيْهِ لِأَنَّهَا مَرْهُومَةٌ فِي الطَّرِيقِ فَقَدْ وَضَحَ ذَلِكَ



لا تفعلوا فوالله ما هو بفعل فانتحاه ربيعة بن الحرث فقال والله ما تصنع هذا إلا نفاسة منك علينا فوالله لقد نلت صحر رسول الله صلى الله عليه وسلم فما نفسانا عليك قال على رسول الله صلى الله عليه وسلم المظهر سبقاه إلى الحجرة فقمنا عندها حتى جاء فأخذ بأذاننا ثم قال أخرجا ما تصرا إن ثم دخل ودخلنا عليه وهو يومئذ عند زينب بنت جحش قال فتواكلنا الكلام ثم تكلم أحدنا فقال يا رسول الله أنت أبر الناس وأوصل الناس وقد بلغنا السكاح فحجنا لتؤميرنا على بعض هذه الصدقات فتوذي إليك كما توذي الناس ونصيب كما يصيبون قال فسكت طويلا حتى أردنا أن نكلمه قال وجعلت زينب تلمع اليأس من وراء الحجاب أن لا تكلمناه قال ثم قال إن الصدقة لا تنبغي لأل محمد أنا هي أو ساخ الناس أدعوا إلى محمية وكان على الخمس ونوفل بن الحرث بن عبد المطلب قال فجاءه فقال بمحمية أنكم هذا الغلام ابنك للفضل بن عباس فأنتكحه وقال لنوفل بن الحرث أنكم هذا الغلام ابنك لي فأنتكحني وقال لمحمية أصديق عنهما من الخمس كذا وكذا قال الزهري ولم يستمه لي حل ثنا هرون بن معروف قال نا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد

قوله في أوله حديث الباب على فراشي فانه ظاهر في أنه ترك أخذها تؤدعا لمحمية أن تكون صدقة فلو لم يخش ذلك لأكلها ولم يذكر تعريفا فدل على أن مثل ذلك يملك بالأخذ ولا يحتاج إلى تعريف كقولهم يقاتل فلان لقطعة رخص في ترك تعريفها وليست لقطعة لأن اللقطة ما من شأنه أن يملك دون مالا لقطعة له وقد استشكل بعضهم تركه صلى الله عليه وسلم التمرة في الطريق مع أن الإمام يأخذ المال الضائع للحفظ وأجيب باحتمال أن يكون أخذها كذلك لأنه ليس في الحديث ما ينفيه أو تركها عمدا لئلا يتبع بها من يجد هاهنا من تحمل له الصدقة وإنما يجب على كل واحد من حفظ المال الذي يعلم تطوع صاحبه له لا ما جرت به العادة بالأعراض عنه لحقارته والله أعلم قوله فوالله ما هو بفعل الخ قال الأبي الأظهر في حلقه أنه مستند فيه لقضية الحسن بن علي رضي الله عنهما قوله فانتحاه ربيعة بن الحرث الخ هو بالحاء ومعناه عرض له وقصد - قوله إلا نفاسة منك علينا الخ معناه حسدا منك لنا قوله فما نفسانا عليك أي ما حسدناك ذلك قوله أخرجا ما تصرا الخ قال النووي هكذا هو في معظم الأصول ببلادنا وهو الذي ذكره الهروي والمازري وغيرهما من أهل التصريح بأن بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وبعد هاء أخرى ومعناه تجعانه في صدر ربحا من الكلام وكل شيء جمعه فقد صهرته وتقع في بعض النسخ تصرا بالسين من السين أي ما تقولانه لي سرا وذكر القاضى عياض فيه أربع روايات هاتين الثنتين والثالثة تصدان بأسكان الصاد وبعد هاء دال مهيأة معناه ما ذاترفعان أي قال وهذه رواية السمرقندي الرابعة تصوران بفتح الصاد وبواو مكسورة قال هكذا ضبطه الحميدى قال القاضى وروايتان عن أكثر شيوخنا بالسين واستبعد رواية الدال والصحيح ما قد متناه عن معظم نسخ بلادنا ورجمه أيضا صاحب المطالع فقال الأصوب تصرا بالصاد والراءين قوله فتواكلنا الكلام الخ أي اتحل كل واحد منا على الآخر من استعنت القوم فتواكلوا أي وكل بعضهم إلى بعض قوله وقد بلغنا السكاح الخ أي المحل كقوله تعالى حتى إذا بلغوا النكاح قوله حتى أردنا أن نكلمه الخ أي نكلمه ثانيا - قوله تلمع اليأس الخ هو بضم التاء وأسكان اللام وكسر الميم ويجوز فتح التاء والميم يقال للمع ولمع إذا أشار بشيء أو بده - قوله أن الصدقة لا تنبغي لأل محمد الخ قال النووي دليل على أنها محرمة عليهم سواء كانت بسبب العمل أو بسبب الفقر والمسكنة وغيرهما من الأسباب الثمانية وهذا هو الصحيح عند أصحابنا أم وأجازها الطحاوى وغيره للعاملين منهم لأنها أجرة وقال ابن عابد بن فلا تحل للعامل الهاشمي تنزيها للقرابة النبي صلى الله عليه وسلم عن شعبة الوسخ وكان منع العامل الهاشمي من الأخذ صريح في السنة - قوله إنما هي أو ساخ الناس الخ أي إنما تطهير لأموالهم ونفوسهم كما قال تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهيرهم وتذكرتهم يجتاه في كفسالة الناس قال الشيخ العارف الكبير صلى الله عليه وسلم الله الذي قدس الله روحه إنما كانت أو ساخا لأنها تكفر الخطايا وتدفع البلاء وتقع فداء عن العبد في ذلك فيتمثل في مدارك الملائكة على أفعالهم وهذا يسمى عندنا بالوجود التشبيهي فتدرك بعض النفوس العالية أن فيها ظلمة وأيضا فإن المال الذي يأخذه الإنسان من غير مبادلة عين أو نفع ولا يراد به احترام وجهه فيه ذلة وهوانة ويكون لصاحب المال عليه فضل ومنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى فلا جرم أن التكتب بهذا النوع شر وجع المكاسب لا يليق بالمطهرين والمنزهة بهم في الملة وفي هذا الحكم سر آخر وهو أنه صلى الله عليه وسلم أن أخذها لنفسه وجوز أخذها لخاصته والذين يكون نفعهم بمنزلة نفعه كان مظنة أن يظن الظان ونقول القائلون فحقه ما ليس بحق فأراد أن يسل هذا الباب بالكلية ويحرم بأن منافعها راجعة إليهم وإنما تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقراءهم رحمة بهم وحدا إليهم تقريبا لهم من الخير وانفاذا لهم من الشر - أم قال السنوي لما كانت الصدقات أو ساخ الناس ولهذا حرمت عليه صلى الله عليه وسلم وعلى آله فكيف أنا جها لبعض أمته ومن كمال إيمان المرء أن يحب أخيه ما يحب لنفسه قلت ما أباحها لهم عن يمينه بل اضطربا وكرا حديث تراها ناهية عن السؤال فخطأ المحازم أن يراها كالميتة فمن اضطرب غير ما يغور عاد فلا أثر عليه قوله ادعوا إلى محمية الخ سياتي ضبطه ونسبه في آخر الباب قوله ما صدق عنهما من الخمس الخ قال النووي

يحتل ان يريد من سهم ذوى القربى من الخمس كالاخ من ذوى القربى ويحتل ان يريد من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخمس قوله عن عبد الله بن الحارث بن نوفل المهاشمي قال النوى سبق في الرواية التي قبل هذه عن جويرية عن مالك عن الزهري ان عبد الله بن عبد الله بن نوفل كذا  
مصحح والاصل هو رواية مالك ونسبه في رواية يونس الى جده ولا يمتنع ذلك قال النسائي ولا نعلم احداً روى هذا الحديث عن مالك الا جويرية بن أسماء  
قوله انا ابو حسن القرماني قال النوى هو بتبوين حسن واما القرماني فمرفوع وهو السيد واصله فعل الابل قال الخطابي معناه المقدم في المعرفة  
بالامور والرأي كالفعل هذا اعجم الاوجه في ضبطه وهو المعروف في نهم بلادنا والثاني حكاه القاضي ابو حسن القرماني بالواو باضافة حسن الى القرماني  
معناه عالم القوم وذو رأيهم والثالث حكاه القاضي ايضا ابو حسن بالتبوين والقوم بالواو مرفوع اي انا من علمت رأيي ايها القوم وهذا ضعيف  
لان حروف النداء لا تحذف في نداء القوم ونحوه قوله لا اريد مكانى الخ بفتح الهنزة وكسر الراء اي لا افرقه قوله يرجع اليكما ايها الحكماء الخ قال النوى  
هكذا ضبطناه ايها الحكماء بالتثنية ووقع في بعض الاصول ايها الحكماء بالواو على الجمع وحكاها القاضي ايضا قال وهو هو والصواب الاول وقال وقد يصح  
الثاني على مذهب من جمع الاثنين قوله يجوز ما بحثناه الخ هو بفتح الحاء المهملة اي بجواب ذلك قال المهروري في تفسيره يقال كلمته فما رد على  
حوراً ولا حويراً اي جواباً قال ويجوز ان يكون معناه الخيبة اي يرجع بالخيبة واصل الجور الرجوع الى النقص قال القاضي هذا اشبه بسياق الحديث  
كذا في الشرح - قوله محمية بن جزء الخ اما محمية فبضم مفتوحة ثوحاء مائلة ساكنة ثم ميم اخرى مكسورة ثرياء مخففة واما جزء فبجمع مفتوحة ثو زاي ساكنة  
ثو هززة هذا هو الاصح قال القاضي هكذا نقوله عامة الحفاظ واهل الاتقان ومعظم الرواة وقال عبد الغني بن سعيد يقال جرى بكب الزاي يعني وبالياء  
وكذا وقع في بعض النسخ في بلادنا قال القاضي وقال ابو عبيد هو عندنا جزء مشد الزاي واما قوله وهو رجل من بني اسد فقال القاضي كذا وقع والمحموظ انه  
من بني زيد لا من بني اسد يا ابا حنيفة الحمد لله على ما ذكرنا ان كان المحدث ملكها بطريق الصدقة وبيان ان الصدقة اذا قبضها  
المتصدق عليه زال عنها وصفت الصدقة وحلت لكل احد من كانت الصدقة محرقة عليه قوله اعطيت مولانا من الصدقة الخ فيه جواز الصدقة لولا  
ارواح النبي صلى الله عليه وسلم واما ارواح النبي صلى الله عليه وسلم فقد نقل ابن بطال انهم لا يدخلون في ذلك اي عند رجل الصدقة بتوافق الفقهاء وفيه نظر فقد ذكر ابن بطال  
ان الخلال اخرج من طريق ابن ابي مليكة عن عائشة قالت انا لم اجد لحن الصدقة قال وهذا يدل على تحريمها قلت اسناده الى عائشة حسن اخرج ابن  
ابن شيبه ايضا وهذا لا يقدح فيما نقلنا من لسان ابن بطال كذا في الفتحة قوله فقد بلغت محلها الخ قال الحافظ في حديث ام عطية من باب الزكوة اي انها لما تصرفت  
فيها بالهدية لصحة ملكها لها انتقلت عن حكم الصدقة فحلت محل الهدية وكانت تحل لرسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصدقة كما سيأتي في الهدية  
هذا تقرير ابن بطال بعد ان ضبط محلها بفتح الحاء وضبطه بعضهم بكسرها من الحلول اي بلغت مستقرها والاولى اولى ثم قال في ابواب الهدية محلها بكسر الميم  
يقع على الزمان والمكان اي نزل عنها حكم الصدقة المحرقة على وصارت حل حلالاً وفي الحديث ان الصدقة يجوز فيها تصدق الفقير الذي اعطى بالبيع الهدية وغيره  
قوله عن فتاة سمع ان ابن مالك الخ في التنبية على انتفاء بدل ليس فتاة الامم عنعن في الرواية الاولى وصرح بالتماع في الثانية قوله ولنا هدية الخ قال النوراني فارت

باب إباحة الهدية للنبى صلى الله عليه وسلم وأكله وإن كان الحدوى ملكا بطريق الصدقة وبیان أن الصدقة إذا قبضها المصدق عليه زال عنها وصف الصدقة وحلت لكل أحد منكم كانت الصدقة محرمة عليه -

قالوا نحن بنو جعفر قالنا شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة والى النبي صلى الله عليه وسلم بلحمة لقر فقتل هذا ما تصدق به  
 على بريدة فقال هو لها صدقة ولنا هدية **حدثنا** زهير بن حرب ابو كريب قالنا ابو عطية ناهشام بن عمرو عن عبد الرحمن بن  
 القاسم عن ابيه عن عائشة قالت كانت في بريدة ثلاث قضيات كان الناس يتصلقون عليها وتهدى لنا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال هو عليها صدقة ولكم هدية فكلوه **وحدثنا** ابو بكر بن الوشبة قالنا حسين بن علي عن زائدة عن عمار عن عبد الرحمن بن القاسم  
 عن ابيه عن عائشة سمعنا **وحدثنا** محمد بن مثنى قالنا محمد بن جعفر قالنا شعبة قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال سمعت القاسم يحدث عن  
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك **وحدثنا** ابو الطاهر قالنا ابن وهب قال قال خبرني مالك بن انس عن ربيعة عن القاسم عن  
 عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك غير انه قال وهو لنا منها هدية **حدثنا** زهير بن حرب قالنا اسمعيل بن ابراهيم عن  
 خالد عن حصه عن امر عطيته قالت بعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة من الصدقة فبعثت الى عائشة منها بشى فلتا جلد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عائشة قال هل عندكم شئ قالت لا الا ان نسيبته بعثت اليها من الشاة التي بعثتم بها اليها قال انها  
 قد بلغت فحلبها **حدثنا** عبد الرحمن بن سلام الجعفي قالنا الربيع بن يحيى عن ابن مسعود عن محمد بن وهبان عن زياد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان اذا اتي بطعام سأل عنه فان قبل هدية اكل منها وان قيل صدقة لم يأكل منها **حدثنا** يحيى بن يحيى عن ابو بكر بن الوشبة  
 وعمر بن الناقض عن ابي ابراهيم قال يحيى انا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال سمعت عبد الله بن ابي اوفى **وحدثنا** عبد الله بن معاذ  
 والافظه قالنا ابو عن شعبة عن عمرو بن مرة قالنا عبد الله بن ابي اوفى قال قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اناه قوم فحصل قال اللهم صل عليهم  
 الى صلاة الهدية حيث حرمت عليه تلك وحلت له هذه باز القصد من الصدقة ثواب الآخرة وذلك ينفي عن عمر الخطي وذلك الاخذ واحتياجه الى  
 الترحم عليه والرفق اليه ومن الهدية التقرب الى المهدى اليه واكرامه بغيرها عليه فيها غاية العزة والرفعة لديه وايضا فنشأن الهدية مكانها في الدنيا  
 ولذا كان عليه الصلوة والسلام ياخذ الهدية ويشيب عنها عوضها فلا يمنة البتة فيها بل بمجرد المحبة بما يدل عليه حديث تمادوا عاتقوا واثا جزاء الصلوة  
 ففي العقبى لا يجازيها الا المولى، ام قال الا في كونه الصدقة او سأل الناس وانها مطهرة للمال هو صنف لا يزيله عنها الهدية بها لاننا نقول كونها  
 وسعى ليس وصفا ذاتيا لها حتى يقال انه لا يزول وانما هو وصف حكمي جعل بالشرع والشرع قائم بقرينة الله عنها، واستنبط البخاري وكذا الطحاوي من  
 قصة بريدة وامر عطيته ان لها شئ ان يأخذ من يهرم العاملين اذا عمل على الزكاة وذلك انه انما يأخذ على علم قال فلما حل لها شئ ان يأخذ ما يملكه بالهدية  
 مما كان صدقة لا بالصدقة كذلك يحل له اخذ ما يملكه بعمله لا بالصدقة واستدل به ايضا على جواز صدقة التطوع لا الزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا فهو فرجوا بين انفسهم وبينه صلى الله عليه وسلم ولو ينكر عليهم ذلك بل اخبرهم ان تلك الهدية بعينها خرجت عن كونها صدقة بتصرف المتصدق عليهم  
 فيها كما تقدم تقريره والله اعلم - قوله بلحمة لقر، اذ هو الحافظ روى عن رواية مسلمة هذ حيث قال واللحمة المذكور وقع في بعض الشرح انه كان يلحمة  
 وفيه نظر بل جاء عن عائشة تصديق على مولا في بشاة من الصدقة فمها ولى ان يؤخذ به - والله سبحانه وتعالى اعلم - قوله ثلاث قضيات  
 اى سنن واحكام فذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم هو عليها صدقة ولنا هدية ولم يذكر هنا الثانية والثالثة وهما الولاء لمن عنت وتخييرها في منع النكاح  
 حين اعتقت تحت عبد - سياقي بيان الثلاث مشروحة ان شاء الله تعالى في كتاب النكاح - قوله هل عندكم شئ اى من الطعام، قوله الا ان نسيبته  
 بالنون والمهمل والموحدة مصغر اسم امر عطيته، قال الحافظ وفيه اشارة الى ان الزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم عليهم الصدقة كما حرمت عليه  
 لان عائشة قبلت هدية بريدة وامر عطيته مع علمها بانها كانت صدقة عليها وظلت استمرارا بحكم بذلك عليها ولهذا لم تقل معها النبي صلى الله عليه وسلم  
 لعلمها انه لا تحل له الصدقة واقترها صلى الله عليه وسلم على ذلك الفهم ولكنه يات لها از حكم الصدقة فيها قد تحول فحلت له صلى الله عليه وسلم ايضا  
 ثم قال استشكلت قصة عائشة في حديث امر عطيته مع حديثها في قصة بريدة لان شأهما واحد وقد علمها النبي صلى الله عليه وسلم في كل منهما بما حاصله  
 ان الصدقة اذا قبضها من يحل له اخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز لمن حرمت عليه ان يتناول منها اذا اهديت له او بيعت فلو تقلد حديثي  
 القصةين على اخرى لأغنى ذلك عن اعادة ذكر الحكم ويوجد ان تقع القصةان دفعة واحدة قوله اذا اتي بطعام اى زاد احملا - بن جابر من  
 طريق حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن ابراهيم **قوله** سأل عنده في استعمال الوبر والفحص عن اى ل المأكول والمشارب **باب** اللعائن  
 اتي بصدقة **قوله** عن عمرو بن مرة اى ابن عبد الله بن طارق المرادى الكوفي تابعي صغير يروى عن الصحابة الا من ابن ابي اوفى قال شعبة  
 كان لا يدرى - **قوله** اللهم صل عليهم اى قال النووي في هذا الدعاء وهو الصلوة امثال لقول الله عز وجل وصل على هيم، ام واستدل به  
 على استحباب دعاء اخذ الزكوة لمعطيا وأوجه بعض اهل الظاهر وحكاها الحنابلة ونجما لبعض الشافعية وتعقب بأنه لو كان واجبا للعدا النبي صلى الله

باب أرض الساعى ما يطلب حراما

أول العلماء في جواز الصلاة على غير الأنبياء

فأما ما رواه أبو داود في بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي أوفى وحل ثنا ابن نمير قال نا عبد الله بن إدريس عن شعبة بهذا الإسناد غير أنه قال صل عليه وحل ثنا يحيى بن يحيى قال نا هشيم وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حفص بن غياث وأبو خالد الأحمر وحل ثنا محمد بن مثنى قال نا عبد الوهاب بن ابن أبي عدي وعبد الله بن علي كلهم عن داود وحل ثنا زهير بن حرب واللفظ قال نا سمعيل بن إبراهيم قال نا داود عن الشعبي عن جرير بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتاكم المصدق فليصدقوا عنكم وهو عنكم راض

عليه السلام السعاة ولأن سائر ما يأخذ الإمام من الكفارات والديون وغيرها لا يجب عليه فيها الدعاء فكذلك الزكاة وأما الآية فيحتمل أن يكون الوجوب خاصا به لكون صلاته سكتا لهم بخلاف غيره وروى ابن أبي حاتم وغيره بأسناد صحيح عن السدي في قوله تعالى وصلى عليهم قال ادع لهم فخرج النساء في من حديث وائل بن حجر أنه صلى الله عليه وسلم قال في رجل بعث بناقته حسنة في الزكاة لله يبارك فيه وفي أهله، واستحب الشافعي في صفة الدعاء أن أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت قوله اللهم صل على آل أبي أوفى إني أريد بأوفى نفسه لأن آل أبي أوفى يطلق على ذلك الشيء كقوله في قصة أبي موسى لقد أتني من أمي آل داود وقيل لا يقال ذلك لأن في حق الرجل الجليل القدر وقيل عليه وعلى أتباعه، واسم أبي أوفى علمته بن خالد بن الحارث الأسلمي شهد هو وابنه عبد الله بيعة الرضوان تحت الشجرة وعمر عبد الله إلى أن كان آخر من مات من الصحابة بالكوفة وذلك سنة سبع وثمانين واستدل به على جواز الصلاة على غير الأنبياء وكراهه مالك والجمهور قال ابن التين وهذا الحديث يعكس عليه وقد قال جماعة من العلماء يدعوا أخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء لهذا الحديث قال عياض والذي أميل إليه قول مالك وسفيان وهو قول المحققين من المتكلمين والفقههاء قالوا لا يذكر غير الأنبياء بالرضا والغفران والصلاة على غير الأنبياء يعني استقلالاً لا تكون من الأم المأخوذة وإنما أحدثت في دولة بني هاشم وأما المملوك فلا عرف فيه حديثاً نصاً وإنما يؤخذ ذلك من الذي قبله أن ثبت (أي حديث فصلوا على أنبياء الله) لأن الله تعالى شامهم رسلاً وأما المؤمنين فاختلف فيه فقيل لا تجوز إلا على النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وحكي عن مالك كما تقدم وقالت طائفة لا تجوز مطلقاً استقلالاً ولا تجوز تبعاً فيما ورد به النص أو الحق به لقوله تعالى لا تتجملوا دعاء الرسول بنبينا كدعاء بعضكم بعضاً ولأنه لما علمهم السلام قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولما علمهم الصلاة قصر ذلك عليه وعلى أهل بيته وهذا القول اختاره القرطبي في المفهم والزمعالي من الخبائيل وهو اختيار ابن تيمية من المتأخرين وقالت طائفة تجوز تبعاً مطلقاً ولا تجوز استقلالاً وهذا قول أبي حنيفة وجماعة وقالت طائفة تكراه استقلالاً لا تبعاً وهي رواية عن أحمد وقال النووي هو خلاف الأولى وقالت طائفة تجوز مطلقاً وهو مقتضى صنيع البخاري وأجاب المانعون عن حديث الباب نظائره بأن ذلك صدر من الله ورسوله ولهما أن يختصا من شاء أباشاً وليس ذلك لأحد غيرهما قال الحافظ والحجة فيه أنه صار شعاراً للنبي صلى الله عليه وسلم فلا يشركه غيره فيه فلا يقال قال أبو بكر صلى الله عليه وسلم وإن كان معناه صحيحاً ويقال صلى الله على النبي وعلى صديقه وخليفته ونحو ذلك وقريب من هذا أنه لا يقال قال محمد بن عمرو بن جمل وإن كان معناه صحيحاً لأن هذا الشعار صار شعاراً لله سبحانه فلا يشركه غيره فيه ولا حجة لمن أجاز ذلك منفرداً فيما وقع من قوله تعالى وصلى عليهم ولا في قوله اللهم صل على آل أبي أوفى ولا في قول امرأة جابر صل على وعلى زوجي فقال اللهم صل عليها فإن ذلك كله وقع من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحاب الحق أن يتفضل من حقه بما شاء وليس لغيره أن يتصرف إلا بأذنه ولم يثبت عنه إذن في ذلك ويقوى المنع بأن الصلاة على غير النبي صلى الله عليه وسلم صار شعاراً للأهل والأهوال يصلون على من يعظونه من أهل البيت وغيرهم وهل المنع في ذلك حراماً ومكروه أو خلاف الأولى حكى الأوجه الثلاثة النووي في الأذكار وصح الثاني وقد روى اسماعيل بن إسحاق في كتاب أحكام القرآن له بأسناد حسن عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب أنا بعد فإن ناساً من الناس التمسوا عمل الدنيا بجل الآخرة وإن ناساً من القصاص أحدثوا في الصلاة على خلفائهم وأمرهم عبد الله الصلوة على النبي فإذا جاءك كتابي فمعه هذا فمعه هذا ان تكون صلواتهم على النبيين ودعائهم للمسلمين ويدعوا ما سوى ذلك ثم اخرج عن ابن عباس بأسناد صحيح قال لا تصلح الصلاة على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وسلم ولكن للمسلمين والمسلمات الاستغفار، أم وقد تقدم نقل كلام ابن القيم في هذا

المسألة في باب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب الصلوة فراجعه **باب أرض الساعى ما يطلب حراماً قوله** إذا أتاكم المصدق فليصدقوا عنكم وهو العامل قوله فليصدقوا عنكم أي بضم الدال أي يرجع قوله وهو عنكم راض أي الجملة حال قال الطيبي ذكر المسبب إذا السبب لأنه أمر للعامل وفي الحقيقة أمر للمزكى والمعنى تلقوا بالترحيب وأداء زكاة أموالكم ليرجع عنكم راضياً وإنما عدل إلى هذه الصيغة مبالغة في استرضاء المصدق وإن ظلم كما في سنن أبي داود قال أرضوا مصدقكم وإن ظلمتم أي وإن اعتقدتم أنكم مظلومون بسبب حكموا أموالكم وليرد أتمروا وإن كانوا مظلومين حقيقة يجب أرضائهم قال عياض في هذا الحذف على طاعة الأمراء وترك مخالفتهم وكل ذلك حص







باب فضل شهر رمضان

الذي يخرج من قول رمضان من غير ذكر الشهر  
وبناء سبب في هذه الشهيرة رمضان

**حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر قالوا حدثنا اسمعيل وهو ابن جعفر عن أبي سفيان عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفت الشياطين وحللتني حرمة**

من أعظم طاعات الأسلاف وأيضاً فإن اجتماع طوائف عظيمة من المسلمين على شيء واحد في زمان واحد يرى بعضهم بعضاً معونة لهم على الفعل فيستريحون ويشتجعون أيامهم وأيضاً فإن اجتماعهم هذا سبب لنزول البركات الملكية على خاتمهم وعامة مؤدني أن ينعكس أنوار كرمهم على من دونهم ويحيط دعوتهم من وراءهم وإذا وجب تعيين ذلك الشهر فلا حق من شهر نزل فيه القرآن وارتخت فيه الملة المصطفوية وهو مظنة ليلة القدر، أم قال الشيخ بطل الدين العيني، واختلفوا في أي صوم وجب في الإسلام أو لا فيقل صوم عاشوراء وقيل ثلاثة أيام من كل شهر لا سنة صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة جعل يصوم من كل شهر ثلاثة أيام رواته البيهقي ولما فرض رمضان خير بينه وبين الأعمار ثم نسخ الجميع بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ونزلت فريضة رمضان في شعبان من السنة الثانية من الهجرة فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم رمضان **قوله عن أبي سفيان عن أبيه** قال حافظ أبو سفيان هو نافع بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن أبي عيمان بالغين المعجمة والتخانية لا يحيى عمرو مالك بن أش بن مالك والبنون تابعي كبير أدرك عمر رضي الله عنه قوله إذا جاء رمضان الخ فيه دليل بجواز أن يقال رمضان من غير ذكر الشهر بلا كراهة ونقل عن أصحاب مالك الكراهية وعن ابن الأثير في منكره وكثير من الشافعية أن كان هناك قرينة تصرفه إلى الشهر فلا يكره والجهميون على الجواز وتمسك المالكون بحديث ضعيف عن أبي هريرة مرفوعاً لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله ولكن قولوا شهر رمضان أخرجه ابن عدي في الكامل وضعفه، قال النووي وإسماء الله تعالى توقيفية لا تثبت الأبدال صحيح ولو ثبت أنه اسم لم يلزم منه كراهة، أم قال ابن عابدين وعامة المشايخ على أنه لا يكره لمجيئه في الأحاديث الصحيحة كقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان أياً ناء واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وعمره في رمضان تعدل حجة ولو ثبت في المشايخ كونه من أسماء الله تعالى ولأن ثبت فهو من أسماء المشرك كالحكيم كذا في المدارية وأعلواهم أطبقوا على أن العلوي ثلاثة أشهر هو مجموع المضائق المضائق إليه شهر رمضان وربيع الأول والآخر فحذف شهرهما من قبيل حذف بعض الكلمة ألا فمجرد جزؤه لا يفسد أجروا مثل هذا العلم بحجج المضائق المضائق إليه حيث أعربوا الجزئين كذا في شرح الكشاف للسعد (فهر) ومقتضاه أن رجب ليس منها خلافاً للصالح الصفدي وتبعه من قال شعري ولا تصنف شهراً للفظ شهر، ألا الذي أوله الرءاء فادر - ولذا زاد بعضهم قوله شعري واستثنى من قال رجباً فيمنع، لأنه فيما روي ما سمع - وفي المواهب وشرحه أعلم أن لفظ رمضان مشتق من الرمض بفتح الميم قال في المصباح يقال رمضت يوماً رمضاً رمضاً من باب تعب وهو شدة الحر لأن العرب لما أرادوا أن يضعوا أسماء الشهور وافق أن الشهر المذكور شديد الحر فتسموا بذلك لموافقة الوضع اللازمة فقالوا رمضان ذكرنا حتى استعملوها في الأهلة وإن لم توافق ذلك الزمن كما سمي الربيعان لموافقتهم زمن الربيع وذلك حين أربعت الأرض أو لأنه يرمض بفتح الميم الذنوب أي يحرقها وهو ضعيف لأن التسمية به ثابتة قبل الشرع الذي عرفت منه أنه يرمض الذنوب، قال القاري رمضان إن صح أنه من أسماء الله تعالى فغير مشتق أو راجع إلى معنى الغفران يمحى الذنوب ويحرقها، قوله فتحت الإقار قال القاري بالتخفيف وهو أكثر مما في التنزيل وبالتشديد لتكثر المقول قال السدي فتحت أبواب الجنة أي تقريراً للرحمة إلى العباد وهذا يدل على أن أبواب الجنة كانت مغلقة ولا ينافيه قوله تعالى جنت عدن مفتحة لهم الأبواب إذ ذلك لا يقتضي دوام كونها مفتحة لهم إلا أبواب قوله غلقت أبواب النار الخ قال القاري غلقت بالتشديد أكثر قال السدي غلقت أي تبعد العقاب عن العباد وهذا يقتضي أن أبواب النار كانت مفتوحة ولا ينافيه قوله تعالى حتى إذا جاءوها فتيحت أبوابها يجوز أن هناك غلق قبيل ذلك، وغلقت أبواب النار لا ينافي موت الكفرة في رمضان وتعذيبهم بالنار فيه إذ يكفي في ذلك جهر فتح باب صغير من القبر إلى النار غير أن أبواب المعهودة الكبار - قوله وصفت الشياطين الخ بالمهلة المضخومة بعها فاء تشبيلة مكسورة أي شلت بالأصفاة وهي الأغلل وهو يعني سلسلت في الرأية الأخرى وفي الفهم قال عياض يحتمل أن الحديث على ظاهره وحقيقته وإن ذلك كله علامة لدخول الشهر و تعظيم حرمة ومنع الشياطين من أذى المؤمنين ويحتمل أن يكون إشارة إلى كثرة الثواب والعفو وأن الشياطين يقلل اغواهم في صيدون كالمصطفين قال ويؤيد هذا الاحتمال الثاني قوله في رواية يونس عن ابن شهاب عند مسلم فتحت أبواب الرحمة قال ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتح الله لعباده من الطاعات ذلك أسباب لدخول الجنة وغلقت أبواب النار ريباً عن صرحت المههم عن المعاصي لا تلة بأصحابها إلى النار وتصفيد الشياطين عبارة عن تعذيبهم عن الغواء وتزيين الشهوات قال الزين بن المنير والاول اوجه ولا ضرورة تدعو إلى صرحت اللفظ عن ظاهره وأما الرأية التي فيها أبواب الرحمة وأبواب السماء فمن تصفح الرحمة والأصل أبواب الجنة بدليل ما يقابله وهو غلق أبواب النار واستدل به على أن الجنة في السماء لا قامة هذا مقام هذه في الرأية وفيه نظر وجرم التوربتي شارح المصاييح بالأحتمال الأخير وعبارته فتح أبواب السماء كناية عن تنزل الرحمة وإزالة الغلق

ابن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن ابن ابي انس ان ابا هذله انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان رمضان فتحت ابواب الرحمة وغلقت ابواب جهنم وسُلبت الشياطين وحل شئ من محمد بن حاتم والحلو اني قال لا حدثنا يعقوب حدثنا ابي عن صالح عن ابن شهاب حدثني نافع بن ابي انس ان ابا هذله انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان بمثله **حل شئ** من يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر رمضان فقال لا تصوموا

عن مصاعد اعمال العباد تارة يبذل بالتوفيق واخرى بحسن القبول وخلق ابواب جهنم كناية عن تنزه النفس الصوم عن رجس الفواحش لما تخلص من البواعث على المعاصي لقمع الشهوات وقال الطيبي فائدة فتح ابواب السماء توقيف الملائكة على استئذان فعل الصائمين وانه من الله بمنزلة عظيمة وفيه اذا علموا المكلف ذلك باخبار الصادق ما يزيد في نشاطه ويتلقاه بارجحية وقال القرطبي بعد ان يترجم على ظاهره فان قيل كيف نرى الشرور والمعاصي واقعة في رمضان كثيرا فلو صدقت الشياطين لوقع ذلك في جواب انها انما تقل عز الصائمين الصوم الذي حوفظ على شئ وطه رويت آدايه او المصنف بعض الشياطين وهو المرحه لا كمالهم كما ورد في بعض الروايات او المقصود تقليل الشر فيه وهذا امر محسوس فان وقوع ذلك فيه اقل من غيره اذ لا يلزم من تصفد جميعهم ان لا يقع شر ولا معصية لان ذلك اسبابا بغير الشياطين كنفوس الخبيثة والعادات القبيحة والشياطين الانسية ام قال ابن العربي لا يتعين في مخالفة والمعاصي ان تكون من وسوس الشيطان اذ قد تكون من النفس وشهواتها سلمنا انها من الشيطان فانه ليس من شرطه وسوسته التي يجدها الانسان في نفسه اتصالها بالنفس اذ قد تكون مع بعد عنها لانها من فعل الله تعالى فكما يوجد الاول في جسد المسحور والمعين عند تحل السحرا والعائن كذلك توجد عند وسوسته من خارج ام وقال الشيخ الاجل ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلم ان هذا الفصل (الوارد في احكامه الباب) انما هو بالنسبة الى جماعة المسلمين فان الكفار في رمضان اشد عمها واكثر ضلالا منهم في غيره لتمامهم في هتك شعائر الله ولكن المسلمين اذا صاموا وقاموا وخاض كلهم في لجة الانوار وحاطت دعوتهم من رايهم وانعكست اضواءهم على وجوههم وشملت بركاتهم جميع فتهتم وتقرب كل حسب استعداد من المنجيات وتبعد من المهلكات صدق ان ابواب الجنة تفتح عليهم وان ابواب جهنم تغلق لان اصلها الرحمة واللحمة ولان اتفاق اهل الارض في صفة تجلب ما يناسبها من جود الله كما ذكرنا في الاستسقاء والحج وصدق ان الشياطين تسلسل عنهم وان الملائكة تنتشر فيهم لانتشار الشيطان لا يثر الا في من استعدت نفسه لاثرة وانما استعدادها له لخلوها بالبهيمية وقبل ان تفتح وان الملك لا يقرب الامتن استعداد له وانما استعداد بطور الملكية وقد ظهرت وايضا فومضان مظنة الليلة التي يفرق فيها كل امر حكيم فلا جرمان الا نور المثالية والملكية تنتشر حينئذ وان اضدادها تنقبض ام والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** عن ابن ابي انس ان ابا هذله انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان رمضان فتحت ابواب الرحمة وغلقت ابواب جهنم وسُلبت الشياطين وحل شئ من محمد بن حاتم والحلو اني قال لا حدثنا يعقوب حدثنا ابي عن صالح عن ابن شهاب حدثني نافع بن ابي انس ان ابا هذله انه سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل رمضان بمثله **حل شئ** من يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر رمضان فقال لا تصوموا

ابن جعفر هذا الاسناد يبعد من رواية الاقران وقد تأخر ابو سهيل في الوفاة عن الزهري **باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال في الفطر لرؤية الهلال** وانما اذا غمر في اوله واخره احكمت عدة الشهر ثلاثين يوما **قوله** لا تقصروا حتى ان قال الحافظ طاهر ايجاب الصوم حين الرؤية متى وجلت ليلا او نهارا لكنه محمول على صوم اليوم المستقب و بعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال وبعدة وخالف الشيعة الاجماع فوجبوه مطلقا وهو ظاهر في النهي عن ابتداء صوم رمضان قبل رؤية الهلال فيدخل فيه صورة الغيم وغيرها ولو وقع الاقتصار على هذه الجملة كفى ذلك لمن تمتك به لكن اللفظ الذي رواه اكثر الرواة اوقع للغة شبهة وهو قوله فان غم عليكم فاقدوا له فاحتمل ان يكون المراد التفرقة بين حكم الصوم والغيم فيكون التعليق على الرؤية مستتبنا بالصحة واما ان الغيم خلد حكمه اخرج ويحتل ان لا تفرقة ويكون الثاني مؤكدا للاول ام قلت في تاج العروس غمرا الهلال على الناس غمرا اذا حال دون غم رتيق او غيره فلم يتر - ومنه الحديث فان غم عليكم فاكملوا العدة وغم الشيء غمما غطاء اي ساره وهذا اصل المعنى ام - وهذا لا يدل على ان قوله صلى الله عليه وسلم فان غم عليكم معناه عدم الرؤية وكونه مستورا الا في سبب كان فلا يلزم ان يكون هناك غيم مقابل للصحو فانهم - والى الاول ذهب اكثر الحنابلة والى الثاني ذهب الجمهور فقلوا المراد بقوله فاقدوا اي انظر في اول الشهر واحسبوا تمام الثلاثين ويرجح هذا لتاويل الروايات الاخرى المصترحة بالمراد هي ما ساقى من قوله فاكملوا العدة ثلاثين ونحوها واولى ما فسر الحديث باحدثه ربع النصيح به كمال شعبان خاصة في صورة الغيم في بعض الاحاد التي ذكرها الحافظ في الفهم قال ابن الجوزي في التحقيق لاحد هذه المسئلة وهي ما اذا حال دون مطلع الهلال غيم او قتر ليلة الثلاثين من شعبان ثلاثة اقوال احدها يجب صومه على انه من رمضان ثانيا لا يجوز فطره ولا تفلا مطلقا بل قضاء وكفارة ونذرا ونفلا يوافق عادة وقبل الاشياء

باب وجوب رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وانما اذا غمر في اوله واخره احكمت عدة الشهر ثلاثين يوما

مسئلة يوم التثايب واقوال العلماء في صومه هل يجب ام لا وعلى الثاني هل يجوز ام لا

وقال مالك وابو حنيفة لا يجوز عن فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ثالثا المرجح الى رأى الامام فى الصوم والفطر واجتمعا الاول بانه موافق لرأى الصحابي راوى الحديث قال احمد حدثنا اسمعيل حدثنا ايوب عن نافع عن ابن عمر نذكر الحديث بلفظ فاقد منه قال نافع فكان ابن عمر اذا مضى من شعبان تسع وعشرين يبعث من ينظر فان رأى ذلك وان لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطرا وان حال أصبح صائما ولما ما روى الثوري فى جامعه عن عبد العزيز بن حكيم سمعت ابن عمر يقول لو صمت السنة كلها لأفطرت اليوم الذى يشك فيه فالجمع بينهما انه فى الصورة التى اوجب فيها الصوم لا يسمى يوم شك وهذا هو المشهور عن احمد انه خص يوم الشك بما اذا تقاعد الناس عن رؤية الهلال وشهد بثبوته من لا يقبل الحكم شهادة فاما اذا حال دون منظره شئ فلا يسمى شك واختار كثير من المحققين من اصحابه ام - وهذا تخصيص من غير مخصص وتحكم من غير دليل ، قال ابن عبد الهادى فى تنقيحه الذى دللت عليه الاحاديث وهو مقتضى القواعد انه اثنى شهر غرة اكمل ثلاثين سواء فى ذلك شعبان ورمضان وغيرهما فلهذا فقهه فاكملوا العدة بخرج فى الجنتين وهو قوله صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان غم عليكم فاكملوا العدة اى غم عليكم فى صومكم وافطروكم وبقية الاحاديث تدل عليه فالأمر فى قوله فاكملوا العدة للشهر اى عدة الشهر ولم يخص صلى الله عليه وسلم شتمل دون شهر الاكمال اذا غم فلا فرق بين شعبان وغيره فى ذلك اذ لو كان شعبان غير مراد بهذا الايمان لبيته فلا يكون رواية من روى فاكملوا عدة شعبان غم لفته بل قال فاكملوا العدة بل مبيته لها ويؤيد ذلك قوله فى الرواية الأخرى فان حال بينكم وبينه سحاب فاكملوا العدة ثلاثين ولا تستقبلوا الشهر استقبالا اخرجه احمد واصحاب السنن وابن خزيمة وابو يعلى من حديث ابن عباس هكذا ورواه الطيالسي من هذا الوجه بلفظ ولا تستقبلوا رمضان بصوم يوم من شعبان وروى النسائي من حديث ابن عباس فاكملوا العدة شعبان فظهر بما قلنا ان صاحب الشريعة صلوات الله وسلامه عليه انما ادار حكم الصوم والفطر كليهما على الرؤية اذا كان الشهر تسعة وعشرين واكمل العدة اذا جاوزها وقطع ذواتها وهما الوسوس الناشئة من غير دليل شرعى بقوله صلى الله عليه وسلم الصوم يوم تصومون والفطر يوم تفطرون قال فى المواهب وشرحه وفيه (اى فى حديث الباب) ديس علمانه لا يجوز صوم يوم الشك) هو ما يتحدث الناس انه من رمضان ولم ير او شهد به من لا تقبل شهادته (ولا يوم الثلاثاءين) وان لم يقع شك بالمخاض المذكور (من شعبان عن رمضان اذا كانت ليلة الثلاثين ليلة غيم) لانها من شعبان نبض الحديث ولذا عيب على من فسّر الشك بذلك ام - قال ابن عبد البر ومن روى عنه كراهة صوم يوم الشك عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب وعمار بن ابي صعقر وحذيفة بن ابي عمار وابو هريرة روى انس بن مالك ام - وذهب جماعة من الصحابة الى صومه ، قال الشوكاني والحاصل ان الصحابة مختلفون فى ذلك وليس قول بعضهم بحجة على احد والحجة ما جاء ناعن الشارع وقد عرفته ، واما حديث تقدم رمضان بيوم او يومين وحديث السمر من شعبان فسياق الكلام عليه عن قريب ان شاء الله تعالى قال صاحب البدائع من اصحابنا واختلف المشايخ فى ان افضل ان يصوم فيه تطوعا او يفطر او ينتظر قال بعضهم لا افضل ان يصوم لما روى عن عائشة وعلى رضى الله عنهما انها كانا يصومان يوم الشك بنية التطوع ويقولان لان نصوم يوما من شعبان احب اليانا من ان نفطر يوما من رمضان فقد صاما ونبها على المعنى وهو انه يحتمل ان يكون هذا اليوم من رمضان ويحتمل ان يكون من شعبان فلو صام لدار الصوم بين ان يكون من رمضان وبين ان يكون من شعبان ولو افطر لدار الفطر بين ان يكون فى رمضان وبين ان يكون فى شعبان فكان الاحتياط فى الصوم وقال بعضهم الا فطار افضل وبه كان يفتى محمد بن سلمة وكان يضع كوزا له بين يديه يوم الشك فاذا جاءه مستفت عن صوم يوم الشك افتاه بالا فطار وشرب من الكوز بين يديه المستفتى وانما كان يفعل كذلك لانه لو افتى بالصوم لا اعتاده الناس فيحتاج ان يلجئ بالفريضة وقال بعضهم يصام سرا ولا يفتى به العوام لئلا يظنه الجاهل زيادة على صوم رمضان هكذا روى عن ابي يوسف انه استفتى عن صوم يوم الشك فافتى بالفطر ثم قال للمستفتى فقال فلما دنى منه اخبره سرا فقال انى صائم وقال بعضهم ينتظر فلا يصوم ولا يفطر فان تبين قبل الزوال انه من رمضان غم على الصوم وان لم يتبين افطر ام - وفى الخطاوى على الدر المختار اختلفت فى افضلية صومه وفطره والمختار ما فى المصنف من التفصيل كما فى الهندية والبحر نقل صاحب النهر عن السراج ان المفتى به التلوم شر الا فطار وان كان من الخواص فراجعه متأملا وقد اخرج احمد والنسائي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ان خطب فى اليوم الذى شك فيه فقال ألا انى جالست اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سألهم وانهم حدثوني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وانسكوا لها فان غم عليكم فأتوا ثلاثين يوما فان شهد شاهدان مسلمان فصوما وافطروا ليقول النسائي مسلمان ذكر الحديث الحافظ والشيخ لويذكر نبيده قد حوا وسادة لا بأس به على اختلاف فيه كذا فى نيل الاوطار وعن عمار بن ياسر من صام يوما الذى يشك فيه فقد صام ابا القاسم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم قال فى المختار اخرجنا الخمسة الا احمد وصححه الترمذى هو الذى تليقا قال الحافظ استدله على تحريم صوم يوم الشك لان الصحابي لا يقول ذلك من قبل رأيه فيكون من قبيل المرفوع قال ابن عبد البر هو مستند





بل قد يكون ثلاثين والجواب ان الشهر يكون تسعة وعشرين او الامل للعدل المراد شهر ربيعته او هو محمول على الأكثر الاغلب لقول ابن مسعود  
ما سمنا مع ابني صلى الله عليه وسلم تسعة وعشرين أكثر مما سمنا ثلاثين اخرجه ابو داود والترمذي ومثله عن عائشة عن ابي بن عبد الله بن مسعود قوله  
في حديث امر سلة في الباب ان الشهر يكون تسعة وعشرين يوم وقال ابن العربي قوله الشهر تسعة وعشرين فلا تصوموا الخ معناه حصرة من جهة احد طرفيه  
اي انه يكون تسعة وعشرين وهو اقله ويكون ثلاثين وهو اكثره فلا تأخذوا انفسكم بصوم الأكثر احتياطاً ولا تقتصر على الأقل تخفيفاً ولكن اجعلوا  
عبادتكم مرتبطة ابتداء وانتهاءً باستهلاله قوله حدثنا زياد بن عبد الله البكائي الخ بنعم اليا وتشد يد الكاف قوله انا امة أمية الخ اي العرب قيل  
ارد نفسه وقوله أمية بلفظ النسب الى الأم فبيل ارا دامة العرب لانها لا تكتب او منسوب الى الامهات اي انه على اصل ولادة أمهم او منسوب الى الامر  
لان المرأة هذه صفتها عائياً وقيل منسوبون الى أمر القرى وقوله لا تكتب ولا تحسب تفسير لكفرهم كذلك وقيل للعرب أميون لان الكتابة كانت فيهم عنزة  
قال الله تعالى هذا الذي بكت في الأميين نشوء أمية لا يد على ذلك انه كان فيهم من يكتب يحسب لان الكتابة كانت فيهم قليلة نادرة قوله ولا تحسب الخ  
بضم السين قال الخازن والمراد بالحساب هنا حساب النجوم وتسييرها ولم يكونوا يعرفون من ذلك ايضا الا النزول اليسير فخلق الحكماء الصور وغيره بالرقية لرفع  
الحرج عنهم في معاناة حساب التسيير واستعمل الحكماء الصور وحدث بعد هو من يعتد ذلك بل ظاهر السياق يشعر بنفي تخليق الحكماء بالحساب اصلاً و  
يوضحه قوله في الحديث الماضي فان غفر عليكم فأكملوا العدة ثلاثين ولم يقل فملوا اهل الحساب الحكمة فيه كون العدة عند الانعلاء يستوي فيه المكلفون في دفع  
الاختلاف والنزاع عنهم وقد ذهب قوم الى الرجوع الى اهل التسيير وذلك وهم الرافضون يقل عن بعض الفقهاء موافقته قال الباقون اجماع السلف  
الصالح حجة عليهم هي انه لو ارتبط الامر بها لضاقت اذلا يعرفها الا القليل قوله وما يدريك ان الليلة النصف الخ معناه انك لا تدري ان الليلة النصف  
امر لان الشهر قد يكون تسعة وعشرين واثنتان اودت ان الليلة ليلة اليوم الذي بتمامه يتم النصف هذا انما يصح على تقدير قيامه ولا تدري انه تامر ام لا  
قوله حبل وخش الخ على الشك وخش الخ المعجمة والنون اي عطفة لوزنك وهو احسن من رواية حبش الخ المعجمة الباء المعجمة كذا في شرح الابن قوله فان غفر عليكم الخ



عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ حَدَّثَنَا إِلَى حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُومُوا لِرُؤُوسِهِ وَأَفْطِرُ الرُّؤُوسِ فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمُ الشَّهْرُ فَعِدُوا اثْلَاثِينَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَمَلٌ بْنُ بَشَرٍ الْعُبَيْدِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ ابْنِ الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْهِلَالَ فَقَالَ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعِدُوا اثْلَاثِينَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابُو كَرَيْبٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا وَكَعْبٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَبْرُوكٍ عَنْ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ ابْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ

لبعض الغين وكسب الميم مشددة ومخففة قوله لا تقدموا رمضان بصوم يومٍ قال العلماء معنى الحديث لا تستقبلوا رمضان بصيام على نية الاحتياط لرمضان قال الترمذي لما أخرج هذا الحديث العمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يتعجل الرجل بصيام قبل دخول رمضان بخمسة رمضان انتهى - وإنما اقتصر على يوم أو يومين لأنه الغالب فيمن يقصد ذلك وفي كثير من العمال عن ابن عباس قال قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُومُوا لِرُؤُوسِ الْهِلَالِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤُوسِهِ فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَعِدُوا اثْلَاثِينَ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَقْدُمُ قَبْلَهُ يَوْمًا وَيَوْمَيْنِ نَغْضِبُ قَالَ لَا ابْنَ الْبَنَاءِ فَظَهَرَ مِنْهُ أَنَّ الْقِتْصَارَ عَلَى يَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ نَأْمَأُ وَقَعَ لَا قِتْصَارَ السَّائِلِينَ عَلَى ذِكْرِ هَذَا الْعَدَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا قَدْ قُطِعَ كَثِيرٌ مِنَ الشَّافِعَةِ بِأَنِ ابْتِدَاءَ الْمَنْعِ مِنَ الْقِلَّةِ السَّادَةِ مِنْ شَعْبَانَ وَاسْتَدْلُوا بِحَدِيثِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ اسْتَنْ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُ وَقَالَ الرَّمْيَانِيُّ مِنَ الشَّافِعَةِ يَحْرُمُ الْقَدَمُ بِيَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ بِحَدِيثِ الْبَابِ وَيَكْرَهُ الْقَدَمُ مِنْ نِصْفِ شَعْبَانَ لِلْحَدِيثِ الْآخِرِ وَقَالَ جَمْعُ الْعُلَمَاءِ يَجُوزُ الصَّوْمُ تَطَوُّعًا بَعْدَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ وَضَعُفُوا الْحَدِيثَ الْوَارِدَ فِي النَّهْيِ وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ابْنُ مَعِينٍ أَنَّهُ مَكْرُوكٌ وَقَدْ اسْتَدْلَّ الْبَيْهَقِيُّ عَلَى ضَعْفِهِ بِحَدِيثِ الْبَابِ وَكَذَلِكَ صَنَعَ قَبْلَهُ الطَّحَاوِيُّ، وَفِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ عَلَى الْمُقْنَعِ وَقَدْ جُلَّ هَذَا الْحَدِيثُ (أَيْ حَدِيثُ الْبَابِ) بِمَفْهُومِهِ عَلَى جَوَارِ التَّقْدِيمِ بِأَكْثَرِ مِنْ يَوْمَيْنِ وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ فَأَمْسِكُوا عَنِ الصَّيَامِ حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانُ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ فَيَحِلُّ الْأَوَّلُ عَلَى الْجَوَازِ وَهَذَا عَلَى نَفْيِ الْفَضِيلَةِ جَمْعًا بَيْنَهُمَا وَقَدْ جَمَعَ الطَّحَاوِيُّ بَيْنَ حَدِيثِ النَّبِيِّ وَحَدِيثِ الْعَلَاءِ بِأَنِ حَدِيثَ الْعَلَاءِ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ يَضَعُ الصَّوْمَ وَحَدِيثُ الْبَابِ مَخْصُوصٌ بِمَنْ يَجْتَاطُ بَرْعَهُ لِرَمَضَانَ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْحِكْمَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ تَقْدِيمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ فَقِيلَ هُوَ الْقَوِيُّ بِالْفَطْرِ لِرَمَضَانَ لِيَدْخُلَ فِيهِ بَقْوَةٌ وَثَلَاثَةٌ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ مَقْتَضِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَوْ تَقَدَّمَ بِصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ أَبَاهُ جَازٌ وَقِيلَ الْحِكْمَةُ خَشْيَةُ اخْتِلَاطِ النِّقْلِ بِفَرْصٍ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يَجُوزُ مِنْ لَهُ عَادَةٌ كَمَا تَقْدُمُ وَقِيلَ لِأَنَّ الْحُكْمَ مَعْلُوقٌ بِالرُّؤْيَى فَمَنْ تَقَدَّمَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ فَقَدْ حَاوَلَ الطَّعْنَ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ قَوْلُ الْفَتْحِ وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْبَرْعِ عَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ عِتَادِ ذَلِكَ لَأَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لَهُ فِيهِ وَلَيْسَ مِنَ الْاسْتِقْبَالِ فِي شَيْءٍ - وَقَالَ صَاحِبُ الْبَلَاءِ ثُمَّ مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ يَأْمُرُ فِي الْأَيَّامِ الْمَكْرُوهَةِ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الشَّهْرَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ بِأَنَّهُ تَعْمَلُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْتَقْبَلَ الشَّهْرَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ يَوْمَهُمُ الزِّيَادَةُ عَلَى الشَّهْرِ وَلَا كَذَلِكَ إِذَا وَافَقَ صَوْمًا كَانَ يَصُومُهُ قَبْلَ ذَلِكَ لَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَقْبَلِ الشَّهْرَ وَبِئْسَ فِيهِ هُمُ الزِّيَادَةُ وَقَدْ رَوَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ - أَمْ - وَقَالَ الشَّيْخُ الْعَزِيزِيُّ الْكَبِيرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَلَوِي قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ مَقَاصِدِ الْهِمَّةِ فِي بَابِ الصَّوْمِ سَدُّ رِوَاغِ التَّعَمُّقِ وَرَدُّ أَحْدَانِهِ فِيهِ لِيَتَعَمَّقُوا فِي هَذِهِ الطَّاعَةِ كَانَتْ ثَلَاثَةً فِي الْيَهُودِ وَنَصَارَى وَتَحَنُّنًا فِي الْعَرَبِ وَنَارًا وَإِنْ أَعْمَلَ بِصَوْمِهِ هَوَّاهُ النَّفْسَ لِمَقْوَاةِ ابْتِدَاعِ شَيْءٍ فِيهَا زِيَادَةُ الْقَهْرِ وَفِي ذَلِكَ تَحْرِيفٌ دِينَ اللَّهِ وَهُوَ مَا بَزَادَةُ الْكُفْرِ وَالْكَيْدِ فَمَنْ أَنْكَرَ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَتَقَدَّمُ مِنْ أَحَدٍ كَوْمِ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا كَانَ صَوْمُ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَخَبِيرٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْفَطْرِ وَيَوْمًا ثَلَاثَةً وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ رَمَضَانَ فَصْلٌ فَلَعَلَّ أَنْ أَخَذَ ذَلِكَ الْمُتَعَمِّقُونَ بِتَفْسِيرِهِمْ أَنَّهُ مِنْهُمْ الطَّبَقَةُ الْآخَرَى وَفَقَلُّوا جَزَاءً بِحَدِيثِهِمَا وَصَلِ الْمُتَعَمِّقُ إِلَى خُذْ مَوْضِعَ الْاحتِيَاظِ لَأَرْمَأُ وَمِنْهُ يَوْمُ الشُّكِّ وَمَنْ الْكَيْفَ انْتَهَى عَنِ الْوَصَالِ وَتَرْغِيبٍ فِي التَّخَوُّرِ وَالْأَمْرِ بِتَأْخِيرِهِ وَتَقْدِيرِهِ لِنَظَرِ كُلِّ ذَلِكَ تَشَدُّدٌ وَتَحَقُّقٌ مِنْ صَنِيعِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَا اخْتِلَافَ بَيْنَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَذَرِّصُوا وَحَدِيثِ ابْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَنْصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ الْأَشْعِيَانِ وَرَمَضَانَ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ فِي نَفْسِهِ مَا لَا يَأْهُ بِهَذَا الْقَوْلِ وَكَثَرَتْ ذَلِكَ بَاهِرٌ مِنْ بَابِ سَدِّ الدَّرَاجِعِ وَضَرْبِ مِظَنَاتِ كَلِمَةٍ فَإِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَأْمُونٌ مَنْ يَسْتَعْلِ الشَّيْءَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ أَوْ يُجَاوِزَ عَدْلَ الَّذِي أَمَرَهُ بِالْإِسْتِعَافِ الْمَزِجِ وَمِلَالِ الْخَاصِرِ وَغَيْرِهِ لَيْسَ بِبَأْمُونٍ فَيَجْتَاجُونَ إِلَى ضَرْبِ تَشْرِيعِ رَسَدٍ تَحَقُّقٍ أَمْ - وَفِي كَمَالِ الْعُلُومِ أَقْلًا عَنْ عِيَاضٍ وَمَكَانٍ بِبَعْضِ أَصْحَابِنَا بِأَمْرٍ بِالْفَصْلِ بَيْنَ شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ بِفَطْرِ يَوْمٍ وَيَوْمَيْنِ - أَمْ - وَأَلَّذِي يَخْطُرُ بِأَبَالِ اللَّهِ سِحْمُهُ وَيَقَالُ أَعْلَمُ مَا ذَكَرْتُ فِي حَدِيثِ ابْنِ سُلَيْمَةَ وَصَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَامَ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي بَيَانِ الْقُرْبِ كَمَا أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ فِي حَدِيثٍ بَأْمَانًا كَانَ يَصُومُ فِي شَهْرٍ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كَانَ يَصُومُهُ - أَلَا قَلِيلًا لَيْلٍ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ، فَأَرَادَتْ بِالْكُلِّ دَائِمًا أَلَا كَثْرًا مَبَالِغَةً وَعَلَى الْقَيْلِ الَّذِي كَانَ يَتْرَكُهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ

فيما سئل: هل ما ذهب العلماء فيه من أن الله استقبل رمضان بصوم يوم أو يومين

الاحتياط في الصوم يوم أو يومين





يا ربنا ربنا ربنا لا احسبنا ربك والهلالات  
وصفوه وانزل الله تعالى فذكرنا للرويتنا فأنعم فذكرنا على الاشواق

هذه النظرية عند كل الأدعي في الحقيقة، ومع عدم الرؤية أحراراً -  
أقول أعتقد الحقيقة فيما إذا صاموا؛ يشهدون شأهم واحد



لرؤيته فان أغنى عليكم فأكلوا العدة **حدثنا يحيى بن يحيى** قال أخبرنا يزيد بن زريع عن خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شهر عید لا ينقصان رمضان وذو الحجة **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **حدثنا** معمر بن سليمان عن اسحاق بن سويد عن خالد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال شهر عید لا ينقصان في حديث خالد شهر عید رمضان وذو الحجة **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **حدثنا** عبد الله بن إدريس عن حبان عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال لما نزلت حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر قال رسول الله اني اجعل تحت سادتي عقلاين عقلا أبيض وعقلا أسود

الشهر الاول الى رؤيته هلال الشهر الثاني والظاهر عودها على الهلال اشارة الى كبر جرمه وهو الذي يدل عليه سياق جواب ابن عباس اي ان الله يخلق كبراً ليكون أظهر للأبصار ويخلقه صغيراً فقديري وقد يرى فتكمل العدة ثلاثين كما تكمل في العيم قوله فان أغنى عليكم قوله فأكلوا العدة الخ اي عدة شجآن ثلاثين يوماً - **باب بيان قول رسول الله عليه وسلم شهر عید لا ينقصان** قوله شهر عید لا ينقصان الخ وقد اختلفت الناس في تأويل هذا الحديث على اقوال قال الزين بن المنير لا يخلو شيء منها عن الاعتراض أقربها ان المراد ان النقص الحسني باعتبار العدل بخبر بان كلا منها شهر عید عظيم فلا ينبغي ونسبها بالنقصان بخلاف غيرها من الشهور وحاصله يرجع الى تأييد قول اسحاق وقال أبو الحسن كان اسحق بن راهويه يقول لا ينقصان في الفضيلة ان كان تسعة وعشرين او ثلاثين وهذا مراد من قال لا ينقصان في ثواب العمل فيها وقيل لا ينقصان معاً ان جاء احدهما تسعاً وعشرين جاء الآخر ثلاثين ولا بد وهذا القول مشهور ان عن السلف وقيل لا ينقصان معاً في سنة واحدة على طريق الأكثر الأغلب وان ندر وقوع ذلك قال الحافظ وهذا عدل مما تقدم ذكره وما وجد وقوع كل منهما تسعة وعشرين وعن الخطابي قيل لا ينقص أجر ذى الحجة عن أجر رمضان لفضل العمل في العشر والاخر عند اكثر هو المفضل الاول الذي ذهب اليه اسحق رحمه الله فان قلت ذى الحجة انما يقع الحج في الشهر الاول منه فلا دخل لنقصان الشهر وقامه فيدخل رمضان فانه يصام كله مرة فيكون تماماً ومرة يكون ناقصاً قلت قد يكون أيام الحج من الاغناء والنقصان مثل ما يكون في آخر رمضان بان يغني هلال ذى القعدة ويقع فيه الغلط بزيادة يوم نقصانه فيقع عرفة في اليوم الثالث من او العاشر منه فذلك ان اجز الواتين بعرفة فذلك لا ينقص عملاً لا غلط فيه وقال ابن بطال قالت طائفة من بعرفة بخط شامل لجميع اهل الموقف في يوم قبل يوم عرفة تراى عدل انه يحرق خنقه لانها لا ينقصان عن الله من أجر المتقين بالاجتهاد كما لا ينقص أجر رمضان الناقص وهو قول عطارد والحسن رابى حنيفة والشافعي رحمه الله وفي العشر الشدي واما صدقاً على ذى الحجة فبان في نص الحديث ان عشر ايام ذى الحجة افضل من سائر الايام واحال ان صوم اليوم العاشر مكروه تحريماً فالمراد ان صوم اليوم العاشر انما هو الى الضحى فان الامساك الى الضحى ثابت بالحديث وليس منى الا تسميته بالصوم فيقول حيث الباب ان صيام عشرة ذى الحجة ليست الا تسعة ايام وبعض العاشر لكن بعض العاشر النقص ايضاً امر اجراً والله تعالى اعلم وعلمه اتم قال المعنى رحمه الله وفي الحديث حجة لمن قال ان الثواب ليس متيناً على وجود المشقة انما بل الله ان يتفضل بأحق الناقص بالتام في الثواب منه اسندل بعضهم لما ذكر في اكتفاء له رمضان بنية واحدة قال لانه جعل الشهر بجلته عبادة واحدة فاكفاه بالنية وما يستفاد من هذا الحديث انه يقتضي التسوية في الثواب بين الشهر الكامل وبين الشهر الناقص فافهم - **قوله** رمضان وذو الحجة الخ اطلق على رمضان انه شهر عید لقرهم من العيب ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم المغرب وترا النهار أخرجه المتروكي من حديث ابن عمر - وصلاة المغرب ليلية جهرية وأطلق كونها وترا النهار لقرها منه وفيه اشارة الى ان وقتها يقع اول ما تغرب الشمس كذا في الفجر - **باب بيان ان الدخول في الصوم يحصل بطول الفجر الى الاكل** يبيرو حتى يطالع الفجر بيان صفة الفجر الذي تتعاقب به الاحكام من الدخول في الصوم ودخول وقت الصلاة ثم غير ذلك وهو الفجر الثاني بيني الصادق والمستطير وان لا اثر للفجر الاول في احكامه وهو الفجر الكاذب المستطير بالليل كذب الشرحان وهو الذي انزلنا نزلت حتى يبين لكم ان قال حافظم ظاهر ان عدداً كانت صاهاً زلت هذه الآية وهو يقتضيه ظاهر الآية وليس كذلك لان نزول غزير الضوم كان متقدماً في اول الهجرة واسلامه في كان في التاسعة او العاشرة كما ذكر ابن اسحاق وغيره من اهل المنأزي فاما ان يقال الآية التي في حديث الباب تأخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو جيد جداً واما ان تقول قول عدو هذا علماً ان المراد بقوله لما نزلت اي لما نزلت على محمد صلى الله عليه وسلم في مكة او بالفتح نزول الآية او في السان حذرة نقلية لما نزلت الآية فقلت فأسلمت وتعلت الشرائع عدت وقد روي احمد بن حنبل عن طريق جبال بلط عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة والصيام فقال صل كذا وصم كذا فاذا غلبت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود قال فأنزلت نبيطين الحديث قوله عقلاين الخ الدخول بكسر الهمزة الجبل وفي رواية جبال فأخذت

بأنه بيان ان الدخول في الصوم يحصل بطول الفجر الى الاكل وهو الفجر الثاني بيني الصادق والمستطير وان لا اثر للفجر الاول في احكامه وهو الفجر الكاذب المستطير بالليل كذب الشرحان وهو الذي انزلنا نزلت حتى يبين لكم ان قال حافظم ظاهر ان عدداً كانت صاهاً زلت هذه الآية وهو يقتضيه ظاهر الآية وليس كذلك لان نزول غزير الضوم كان متقدماً في اول الهجرة واسلامه في كان في التاسعة او العاشرة كما ذكر ابن اسحاق وغيره من اهل المنأزي فاما ان يقال الآية التي في حديث الباب تأخر نزولها عن نزول فرض الصوم وهو جيد جداً واما ان تقول قول عدو هذا علماً ان المراد بقوله لما نزلت اي لما نزلت على محمد صلى الله عليه وسلم في مكة او بالفتح نزول الآية او في السان حذرة نقلية لما نزلت الآية فقلت فأسلمت وتعلت الشرائع عدت وقد روي احمد بن حنبل عن طريق جبال بلط عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة والصيام فقال صل كذا وصم كذا فاذا غلبت الشمس فكل حتى يتبين لك الخيط الأبيض من الخيط الأسود قال فأنزلت نبيطين الحديث قوله عقلاين الخ الدخول بكسر الهمزة الجبل وفي رواية جبال فأخذت



أَعْرِفَ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ وَسَادَكَ لَعَرِيضٌ نَمَاهُ سَوَادُ اللَّيْلِ بَيَاضُ النَّهَارِ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْقَوَارِيرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةٌ وَكُلُّوْا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ قَالَ كَانَ الرَّجُلُ يَأْخُذُ خَيْطًا أَبْيَضَ خَيْطًا أَسْوَدَ فَيَأْكُلُ حَتَّى يَسْتَبِينَ مِمَّا حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْفُجْرِ فَبَيَّنَ ذَلِكَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ الْقَتَمِيُّ أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ أَخْبَرَنَا أَبُو غَسَّانَ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةٌ وَكُلُّوْا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ قَالَ فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَرَادَ الصَّوْمَ رَبَطَ أَحَدَهُمْ فِي رَجْلِهِ الْخَيْطَ الْأَسْوَدَ وَالْخَيْطَ الْأَبْيَضَ لَا يَزَالُ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ

خَيْطَيْنِ مِنْ شَعْرِ قَوْلِهِ أَعْرِفَ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ فَجَعَلَتْ أَنْظُرَ فِي اللَّيْلِ فَلَا يَسْتَبِينَ لِي وَفِي رِوَايَةٍ مَجَالِدٍ فَلَا يَسْتَبِينَ الْأَبْيَضُ مِنَ الْأَسْوَدِ قَوْلُهُ أَنْ وَسَادَكَ لَعَرِيضٌ وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ فَضَحَكَ وَقَالَ إِنْ كَانَ وَسَادَكَ إِذَا لَعَرِيضًا وَفِي بَعْضِهَا زِيَادَةٌ أَنْ كَانَ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ وَالْأَسْوَدُ تَحْتَ وَسَادَتِكَ وَفِي بَعْضِهَا أَنَّكَ لَعَرِيضٌ الْقَفَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي الْمَعَالِمِ فِي قَوْلِهِ أَنْ وَسَادَكَ لَعَرِيضٌ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَرِيدُ أَنْ تَوَكُّفَ لَكَ كَثِيرٌ وَكُنْ بِالْوَسَادَةِ عَنْ النَّهْرِ لِأَنَّ النَّهْرَ يَتَوَسَّدُ أَوْ أَرَادَ أَنْ يَلِيكَ لَطَوِيلٌ إِذَا كُنْتَ لَا تَمْسُكُ عَنْ الْأَجْلِ حَتَّى يَبَيَّنَ لَكَ الْعَقَالُ الْقَوْلُ الْآخَرُ أَنَّهُ كُنْ بِالْوَسَادَةِ عَنْ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَضَعُ مِنْ رَأْسِهِ وَغَنَقَهُ عَلَى الْوَسَادَةِ إِذَا نَامَ وَالْعَرَبُ تَقُولُ فَلَانِ عَرِيضُ الْقَفَا إِذَا كَانَ فِيهِ غَبَاوَةٌ وَغَفْلَةٌ وَقَدْ رَوَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى أَنَّكَ لَعَرِيضُ الْقَفَا وَجَزَمَ الزُّنْزُشَرِيُّ بِالنَّوِيلِ الثَّانِي فَقَالَ إِنَّمَا عَرَضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَفَا عَدِيٍّ لِأَنَّهُ غَفَلَ عَنِ الْبَيَانِ وَعَرَضَ الْقَفَا مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى قِلَّةِ الْفُطْنَةِ أَشَدَّ فِي ذَلِكَ شَعْرًا وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ الْقَرَطِيُّ فَقَالَ حمله بعض الناس على الذم له على ذلك الغمير وكأهم فمما أنه نسيه إلى الجمل والجفاء وعدم الفقه وعصده ذلك بقوله أنك لَعَرِيضُ الْقَفَا وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالُوهُ لِأَنَّ مِنْ حِمْلِ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَةِ النَّسَائِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ أَنْ لَوْ يَتَّبِعِينَ لَهُ دَلِيلَ التَّجْوِزِ لَمْ يَسْتَحْتِ ذَمًّا وَلَا يَنْسَبُ إِلَى جَمَلٍ وَإِنَّمَا عَنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْ وَسَادَكَ إِنْ كَانَ يَغِيظُ الْخَيْطَيْنِ الَّذِينَ أَرَادَ اللَّهُ فَمَهْوَاؤُهُ عَرِيضٌ وَاسِعٌ وَلِهَذَا قَالَ فِي أَثَرِ ذَلِكَ إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ فَكَأَنَّهُ قَالَ فَمَكَيْفَ يَدْخُلَانِ تَحْتَ وَسَادَتِكَ وَقَوْلُهُ أَنَّكَ لَعَرِيضُ الْقَفَا إِنْ أَرَادَ الَّذِي يَغِيظُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ إِلَّا قَفَا عَرِيضٌ لِلْمُنَاسِبَةِ وَقَالَ ابْنُ الْمُنَيْتِرِ فِي حَدِيثٍ عَدِيٍّ جَوَازِ التَّوْبِيخِ بِالْكَلامِ النَّادِرِ الَّذِي يَسِيرُ فِي صِيَرٍ مِثْلًا بِشَرْطِ صِحَّةِ الْقَصْدِ وَجُودِ الشَّرْطِ عَدِيٍّ مِنَ الْغُلُوِّ فِي ذَلِكَ فَانْزِلَتْ الْقَدَمُ إِلَّا مَنْ عَصَاهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَوْلُهُ إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ وَمَعْنَى آيَةٍ حَتَّى يَظْهَرَ بَيَاضُ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ وَهَذَا الْبَيَانُ يَحْصُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ الْمَصَادِقِ فَفِيهِ لَاحِظٌ عَلَى أَنْ مَا بَعْدَ الْفَجْرِ مِنَ النَّهَارِ وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْمُرَادُ بِالْخَيْطِ الْأَسْوَدِ اللَّيْلِ وَبِالْخَيْطِ الْأَبْيَضِ الْفَجْرُ الْمَصَادِقُ وَالْخَيْطُ اللَّوْنُ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالْأَبْيَضِ أَوَّلُ مَا يَبْدُو مِنَ الْفَجْرِ الْمُعْتَرِضُ فِي الْأَفَقِ كَالْخَيْطِ الْمَمْدُودِ وَأَمَّا أَسْوَدُ مَا يَمْتَدُّ مَعَهُ مِنْ غَيْشِ اللَّيْلِ فَشَبِيهًا بِالْخَيْطِ قَالَهُ الزُّنْزُشَرِيُّ قَالَ وَقَوْلُهُ مِنَ الْفُجْرِ بَيَانُ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ كَلْتَقَبُّهُ عَنْ بَيَانِ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ لِأَنَّ بَيَانَ أَحَدَهُمَا بَيَانُ الْآخَرِ قَالَ وَجُوزَ أَنْ تَكُونَ مِنَ التَّبَعِيضِ لِأَنَّهُ بَعْضُ الْفَجْرِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ قَوْلُهُ مِنَ الْفَجْرِ مِنَ الْاسْتِعَارَةِ إِلَى التَّشْبِيهِ كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ رَأَيْتُ أَسَدًا مَجَازًا فَازْدَتْ فِيهِ مِنْ فَلَانِ رَجْعٌ تَشْبِيهًا قَوْلُهُ كَانَ الرَّجُلُ يَأْخُذُ خَيْطًا أَسْوَدًا وَفِي الْخَارِجِ فَكَانَ رَجُلًا إِذَا أَرَادَ الصَّوْمَ الْحَدِيثُ قَالَ الْحَافِظُ أَمَّا قَفَا عَلَى تَسْمِيَةِ أَحَدِهِمْ وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَفْتَرِ بِبَعْضِهِمْ بَعْدِيٍّ بِحَاقِلِهِ لِأَنَّ قِصَّةَ عَدِيٍّ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْ ذَلِكَ كَمَا سَبَقَ وَيَأْتِي - قَوْلُهُ حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْفَجْرِ أَنَّ الْقَرَطِيَّ حَدَّثَ عَدِيٍّ يَقْتَضِي أَنَّ قَوْلَهُ مِنَ الْفَجْرِ نَزَلَ مُتَصِلًا بِقَوْلِهِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ بِخِلَافِ حَدِيثٍ هَلْ فَاتَهُ ظَاهِرُ أَنْ قَوْلَهُ مِنَ الْفَجْرِ نَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ لِرَفْعِ مَا وَقَعَ لَهُمْ مِنَ الْأَشْكَالِ قَالَ الْحَافِظُ قِصَّةَ عَدِيٍّ مُتَأَخِّرَةٌ لِتَأْخِرِ اسْلَامِهِ كَمَا قَدْ مَتَّهَ وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْ طَرِيقٍ إِلَى أَسَامَةَ عَنْ عَجَالٍ فِي حَدِيثٍ عَدِيٍّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ لَمَّا أَخْبَرَهُ بِمَا صَنَعَ يَا ابْنَ حَاتِمٍ أَلَا أَرَى أَنَّكَ مِنَ الْفَجْرِ وَلِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَجَالٍ وَغَيْرِهِ فَقَالَ عَدِيٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُلُّ شَيْءٍ أَوْصَيْتَنِي قَدْ حَفِظْتُهُ غَيْرَ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ إِنْ بَتَّ الْبَارِحَةَ مَعِيَ خَيْطَانِ أَنْظُرَ لِي هَذَا وَإِلَى هَذَا قَالَ إِنَّمَا هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ فَبَيَّنَ أَنَّ قِصَّةَ عَدِيٍّ مُتَأَخِّرَةٌ لِقِصَّةِ سَهْلٍ فَمَا مِنْ ذِكْرٍ فِي حَدِيثٍ سَهْلٍ فَجَعَلُوا الْخَيْطَ عَلَى ظَاهِرِهِ فَلَمَّا نَزَلَ مِنَ الْفَجْرِ عَلِمُوا الْمُرَادَ فَلَمَّا قَالَ سَهْلٌ فِي حَدِيثِهِ فَعَلُوا إِنَّمَا يَعْنِي اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَأَمَّا عَدِيٌّ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي لُغَةٍ قَوْمِهِ اسْتِعَارَةُ الْخَيْطِ لِلْفَجْرِ وَحَلَّ قَوْلَهُ مِنَ الْفَجْرِ عَلَى السَّبَبِيَّةِ فَظَنَّ أَنَّ الْغَايَةَ تَنْتَهَى إِلَى أَنْ يَظْهَرَ تَمْيِيزُ أَحَدِ الْخَيْطَيْنِ مِنَ الْآخَرِ بِضِيَاءِ الْفَجْرِ وَشَى قَوْلُهُ مِنَ الْفَجْرِ حَقِّ ذِكْرِهِ بِمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا الْاسْتِعَارَةُ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ بِأَمَّا قَالَ الشَّاعِرُ وَلَمَّا أَضَاءَتْ لَنَا ظَلَمَةٌ + وَلاَحَ مِنَ الصَّبْحِ خَيْطَانَا + وَقَالَ آخَرُ فِي الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ سَهْلٌ قَدْ كَادَ يَدِينُ - أَوْدَيْتُ تَبَاشَرُ + وَسَدَفُ الْخَيْطِ الْبَهِيمِ سَاتَرَهُ - قَوْلُهُ فَبَيَّنَ ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ ابْنُ بَرْزِيَّةَ فِي شَرْحِ الْأَحْكَامِ لَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ تَأْخِيرٍ بَيَانِ الْجَمَلَاتِ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ (أَيَ بَعْضَهُمْ) عَلِمُوا أَوَّلًا عَلَى مَا سَبَقَ إِلَى أَفْهَمِهِمْ بِقِصَّةِ السَّانِ فَعَلُوا هَذَا مِنْ بَابِ تَأْخِيرٍ مَا لَهُ ظَاهِرٌ أَرِيدَ بِهِ خِلَافُ ظَاهِرِهِ ١٠ - قَالَ النَّوَوِيُّ تَبَيَّنَا لِحْيَا صُ وَأَمَّا حَمْلُ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ عَلَى ظَاهِرِهِمَا بَعْضٌ مِنْ لَفْظِهِ عِنْدَ الْعَرَبِ كَالرَّجَالِ الَّذِينَ حَكَى عَنْهُمْ سَهْلٌ وَبَعْضٌ مِنْ لَوْ يَكُنْ فِي لَفْظِهِ اسْتِعْمَالُ الْخَيْطِ فِي الصَّبْحِ كَعَدِيٍّ ١٠ - وَادْعَى الطَّحَاوِيُّ وَالدَّوْدِيُّ أَنَّهُ مِنْ بَابِ النُّسْخِ وَإِنْ الْحُكْمُ كَانَ أَوَّلًا عَلَى ظَاهِرِهِ الْمَقْهُومُ مِنَ الْخَيْطَيْنِ

حتى يتبين لغيرهم ما أنزل الله بعد ذلك من الفجر فعملوا انما يعني بذلك الليل وانتهى حديثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن رافع  
قالا اخبرنا الليث بن سعد حدثنا ليث عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تاذين ابن ام مكتوم حديث حمزة بن عمار  
اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
واستدل على ذلك بما نقل عن خليفة وغيره من جواز الأكل الى السفر قال ثم نسخ بعد ذلك بقوله تعالى من الفجر قلت ويؤذن ما رواه  
عبد الرزاق بأسناد رجاله ثقات ان بلالا أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتخير فقال يا رسول الله قد أمانا ما أصبحت فقال برحمتك الله بل لا يؤذن  
بلال لرجوانان برخص لنا حتى تطلع الشمس قوله حتى يتبين ربه في هذه اللفظة ضبطت على ثلاث: أوجد أحد هاء مكسورة ثم هنة ثم مكنة  
ثم ياء مضمومة ومعناه منظرها ومنه قول الله تعالى أحسن أنا وأخي والثاني أيها يراى مكسورة وياء مشددة بلا هنة ومعناه لو فها واء ثالث  
رثبها بفتح الراء وقد تكسر بعد هنة مكسورة ثم تحتانية مشددة قال عياض ولا وجدله ألا يضرب من التأويل وكأنه رأى يمينه منى والمعروف  
ان الرثي التابع من الجحش فيحتمل ان يكون من هذا الأصل لثباته من معناه من الأثر قوله فكلوا واشربوا الخ فيه اشعار بان الانان كون علامة  
عنده على دخول الوقت فبين له ان اذا نبلال بخلاف ذلك قوله ابن ام مكتوم قال الحافظ م عده عمر وقيل كان اسمه الحصين فسمه النبي  
صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا يمتنع انه كان له اسمان وهو قريشي عامري اسلم قديما والاشهر في اسم ابيه قيس بن زائدة وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
يكرمه ويستخلفه على المدينة وشهد للقادية في خلافة عمر بن الخطاب فاستشهد بها وفيل رجع الى المدينة فمات وهو الكاعى المذكور في سورة عبس اسم أمه  
عاتكة بنت عبد الله المخزومية وزعم بعضهم انه ولد لعلى فكنيت أمه ام مكتوم ككنية نوزير صرم والمعروف انه عمى بعد بلال بسنتين م (تتبعه)  
أخرج ابن خزيمة وابن جبان في صحيحهما واحمد في مسنده عن خبيب بن عبد الرحمن عن عمته أنيسة بنت خبيب قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا أذن ابن ام مكتوم فكلوا واشربوا واذا أذن بلال فلا تاكلوا ولا تشربوا قال الحافظ واذا عى ابن عبد المبر وجاعة من الأئمة بأنه مقابله ان الصواب  
حديث الباب وقد كنت اميل الى ذلك الى ان رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين آخرين عن عائشة وفي بعض الفاظه ما يجعل وقوع الوهم  
فيه وهو قوله اذا أذن عمر فانه صريح بالبصر فلا يغيره واذا أذن بلال فلا يطعم احد اخرج احمد في مسنده عن عائشة ايضا انها كانت تنكر حديث ابن  
وتقول انه غلط اخرج ذلك البيهقي من طريق الدودرى عن هشام عن ابيه عنها فذكر الحديث وزاد قالت عائشة وكان بلال يصل الفجر قال و  
كانت عائشة تقول غط ابن عمر لنتي قلت قد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة ما يوافق حديث ابن عمر فاما ان نسبت رضى الله عنها ما حدثت به  
وقت تغليطه او وقع التغليط او لا فحصل لها العلم بصحة ما حدثت به وخلوه عن الوهم وانفاط والله تعالى اعلم قال الحافظ وم قد جمع ابن خزيمة  
بين الحديثين بما حاصله انه يحتمل ان يكون الأذان نوبيا بين بلال وابن ام مكتوم فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس ان اذان الاول منهما  
لا يحرم على الصائم شيئا ولا يدل على دخول وقت الصلوة بخلاف الثاني وجزم ابن جبان بذلك ولا يرد به احتمالا وانكر ذلك عليه الضياء وغيره قيل  
لم يكن نوبيا وانما كانت لهما حالتان مختلفتان فان بلالا كان في اول ما شرع الأذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع الفجر وعلى ذلك تحمل رواية  
عمر عن امرأة من بنى النجار قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو على بيت في المدينة فاذا رأى الفجر تمطأ ثم أذن أخرجه ابو داود واسناده حسن ورواية  
حميد عن انس ان سائلا سأل عن وقت الصلوة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأذن حين طلع الفجر الحديث أخرجه النسائي واسناده صحيح ثم  
أردت بآب ام مكتوم وكان يؤذن بليل واستمر بلال على حاله الاولى وعلى ذلك تنزل رواية أنيسة وغيرها في أخذ الامر آخر ابن ام مكتوم لصنعها  
وكل به من يراعى له الفجر واستمر اذان بلال بليل وكان سبب ذلك ما روى انه ربما كان أخطأ الفجر فأذن قبل طلوعه وانه أخطأ مرة فأمر النبي  
صلى الله عليه وسلم ان يرجع فيقول الا ان العبد نام فعلى غلبة النوم على عينيه منعته من تبين الفجر وهو حديث اخرجه ابو داود وغيره من طريق حماد  
ابن سلمة عن ابن ابي رافع عن ابن عمر موصولا مرفوعا ورجاله ثقات حفاظ لكن اتفق ائمة الحديث على بن المديني احمد بن حنبل البخاري الذهلي وابو  
ابوداود والترمذي والاشرو والدارقطني على ان حمادا أخطأ في رفعه وان الصواب ثقاه على غير بن الخطاب وانه هو الذي دفع له ذلك مع مؤذنا  
وان حمادا اقترب برفعه ومع ذلك فقد وجد الحديث متابعات لا تخل عن صحتها ذكرها الحافظ ثم قال وهذه طرق يقوى بعضها بعضها قوة  
ظاهرة فلها والله اعلم استقر ان بلالا يؤذن الاذان الاول ام قال والمشرعية التأذين قبل الفجر ذهب جمهوره خالف الثوري وابو حنيفة  
ومحمد والى الاكتفاء بالاذان قبل الفجر عزا عادة الاذان بعده ذهب مالك الشافعي احمد اصحابهم وخالف ابن خزيمة وابن المنذر طائفة من اهل الحديث  
وقال به الغزالي في الاحياء وادعى بعضهم انه لم يرد في شيء من الحديث (الصحیح) ما يدل على الاكتفاء م قلت ادعى ابن الفظان ان ذلك (الصحیح) الاذان

هذا الحديث في صحيح ابن خزيمة  
في مسنده عن عائشة  
بأنه كان بلال يصل الفجر  
فأذن ثم أذن ثم أذن

يقول أن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن أم مكتوم حدثنا ابن مغير حدثنا أبي حدثنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذن بلال وابن أم مكتوم الأعشى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم قال ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرق هذا وحدثنا ابن مغير حدثنا أبي حدثنا عبد الله حدثنا القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة** كان في رمضان خاصة كما في الفجر وكذا جزمه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كما في تحريم الزلعي ويشعر بهذا التخصيص قوله صلى الله عليه وسلم فكلوا واشربوا وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدًا منكم اذان بلال عن سجدة فيحمل التناوب المذكور سابقا بين بلال وابن أم مكتوم على مضانات متعددة وحدثنا أن العبد قد نام الذي صحته كثير من أهل العلم كما قال ابن رشد في البداية وأمثاله على غير رمضان من سائر أيام السنة والله تعالى اعلم وأما مسألة التأذين قبل الفجر فقال شيخنا المحمود قدس الله روحه أنه لم يثبت من الأحاديث إلا التأذين بالليل وهل كان هذا التأذين للفجر كما هو موضع النزاع أو لغرض آخر من التسمير أو التذكير أو غيرها فلا دلالة فيها على كونه للفجر أصلا نعم ورد في الصحيحين من حديث ابن مسعود ليرجع قائما ويوقظنا ثم هو دال على التذكير ولفظ كلوا واشربوا على التسمير وليس في شيء من الآثار ما يشهد إلى كونه لصلوة الفجر بل التوارث وعامة أحاديث الباب المؤذنة بتكرار الأذان وعدم الاكتفاء بالاول يشعر بكون التأذين الأول لا لصلوة الفجر ومن ادعى جواز التأذين للفجر قبل الوقت مع الإجماع على عدم جوازه في سائر الأوقات فليأت ببرهانه واضحه على أن التأذين الأول من بلال أو ابن أم مكتوم على اختلاف الرهيات إنما كان لصلوة الفجر وفي الكبريت الأحمر للشعراي ناقل عن الشيخ الأكبر صاحب الفتوحات مذهبى أن الأذان قبل الفجر ليس بأمر من حقيقة وإنما هو ذكر لله عز وجل بصورة الأذان تحريضاً للناس على الانتباه لذكر الله تعالى فإذا طلع الفجر فهناك الأذان المشرع إعلاماً بدخول وقت الصلوة قال وبهذا ابتدأ السلف الصالح للمؤذنين الدعاء والتذكير بآيات القرآن والمواعظ وأنشاد الشعراء الحاث على قيام الليل وعلى الرهد في الدنيا ليعلموا الناس أن الأذان الأول ما كان إلا لغرض الإيقاظ للنائم لا لدخول الوقت وقال الشيخ محمد بن اسمعيل الأصبهاني في شرح باورغ المرام وفي الحديث شرعية الأذان قبل الفجر لما شرع له الأذان فإن الأذان شرع كما سلف للإعلام بدخول الوقت وللدعاء السامعين بحضور الصلوة وهذا الأذان الذي قبل الفجر قد أخبر صلى الله عليه وسلم بوجده شرعيته بقوله ليوقظنا ثم ويرجع قائما ثم رواه الجماعة إلا الترمذي والناظر هو الذي يصلي صلوة الليل ورجوعه عوده إلى النوم أو قعوده عن صلواتها إنما سمع الأذان فليس للإعلام بدخول وقت ولا بحضور الصلوة وإنما هو كالنسيئة الأخيرة التي تفعل في غنى الأعصار رأى في بلاد اليمن غابته أنه كان بالفاظ الأذان، قال فذكر الخلاف في المسئلة والاستدلال للمانع والمجيز لا يفتت إليه من ههنا العمل بما ثبت، ثم قال أن بلالاً لا يمكن يؤذن للفريضة كما عرفت بل المؤذن لها واحد وهو ابن أم مكتوم، وإيضاً قوله أن بلالاً يؤذن بليل يحتمل على بعد أن يراد بالتأذين محض الإعلام لا الكلمات المخصوصة كما نقل عن السرخسي الحنفى في فتح الباري وحينئذ هذا الكلام (أن بلالاً يؤذن بليل) إنما صدر منه صلى الله عليه وسلم للإعلام بما وضع له الأذان الأول لا لرفع الالتباس والاشتباه الواقع بين الأذنين والمقصود التنبيه على أن التأذين الأول ما وضع للناس عن السجود بل للإعلام ببقاء الوقت الصالح للتسجود والتفكير وأن هذا الوقت ينتهى إلى التأذين الثاني والله أعلم والتأذين والأذان قد اطلق في غير موضع على الإعلام المجرد قال الله تعالى **وَإِذَا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ الْوَيْحُ فَقُولِ لَهُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَظِيمًا** وقال في الناس **وَقَالَ أَتَدْرُونَ مَا نُمَوِّذُ بِهِ نَوْمًا** قوله حق يؤذن ابن أم مكتوم الخ وفي صحيح البخارى من طريق مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه وكان رجلاً أعشى لا ينادى حتى يقال له أصبحت أصبحت، وفي بعض الروايات حتى يقول له الناس حين ينظرون إلى يزوغ الفجر يؤذن قال الحافظ رحمه الله وأقرب ما يقال فيه أن أذانه جعل علامة لتحريم الأكل والشرب وكأنه كان له من براعى الوقت بحيث يكون أذانه مقارناً لا ابتداء طرغ الفجر وهو المد باليزوغ وعند آخره في الأذان يعتر من الفجر في الأفق ثم ظهر له أنه لا يلزم من كون المراد بقوله أصبحت أى قاربت الصبح ووقع أذانه قبل النجى لاحتمال أن يكون قوله ذلك يقع في آخر جزء من الليل وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر وهذا وإن كان مستبعداً في العادة لنيسر مستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم أمويين بالملائكة فلا يثأركه فيه من لم يكن بتلك الصفة وقد رأى أبو زرعة مزوجاً آخر من ابن عمر حديثاً كنيته وكان ابن أم مكتوم يتوحي الفجر فلا يخطئه، **قوله** قال ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا الخ نبيه الحافظ على أن قائله القاسم في حديث عائشة ولو ثبت هذه الزيادة في حديث ابن عمر قال فيه حجة لمن ذهب إلى أن الوقت الذى يقع فيه الأذان قبل الفجر هو وقت السجود هو أحد الوجهين في المذهب واختاره الشافعى في شرح المنهاج وحكى تصحيحه عن القاضى حسين والمتولى وقطعه به البغوى وكلاهما من دقيق العيد يشعر به فانه قال بعد أن حكاه يرجح هذا بأن قوله أن بلالاً ينادى بليل جبر يتعلق به فائدة السامعين قطعاً وذلك إذا كان وقت الأذان مشتملاً على أن يكون عند طلوع الفجر فينبى صلى الله عليه وسلم أن ذلك لا يمنع الأكل والشرب بل الذى يمنعه

**ح** وحدثنا اسحاق اخبرنا عبد **ح** وحدثنا ابن مثنى حدثنا حماد بن مسعدة كلهم عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع احدكم منكم اذا نزل بلال الا ان يقول هكذا وهكذا وصوب يده ورفعها حتى يقول هكذا وفترج بين اصبعيه **وحدثنا ابن مثنى** حدثنا ابو خالد يعني الاحمر عن سليمان التيمي بهذا الاسناد غير ان قال ان الفجر ليس الذي يقول هكذا وجميع اصابعه ثم نكسها الى الارض ولكن الذي يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومثابه **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا معمر بن سليمان **ح** وحدثنا اسحاق بن ابراهيم اخبرنا جابر المعتمر بن سليمان كلاهما عن سليمان التيمي بهذا الاسناد وانتهى حديث المعتمر عند قوله يثبته فائمه ويرجع قائمكم وقال اسحاق قال جابر في حديثه وليس ان يقول هكذا ولكن يقول هكذا يعني الفجر وهو المعترض وليس المستطيل **ح** وحدثنا شيبان بن فروخ حدثنا عبد الوارث عن عبد الله بن مسعود التميمي حدثني والدي انه سمع عمرو بن جندب يقول سمعت محمدا صلى الله عليه وسلم يقول لا يغترن احدكم نداء بلال من السجود ولا هذا البياض حتى يستطيل **وحدثنا** زهير بن حرب حدثنا اسمعيل بن علقمة حدثني عبد الله بن مسعود عن ابيه عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغترنكم اذا نزل بلال ولا هذا البياض الا بعد الصبح حتى يستطيل **وحدثني** ابو الربيع الزهراني حدثنا حماد يعني ابن زيد حدثنا عبد الله بن مسعود التميمي عن ابيه عن سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغترنكم من سجودكم اذا نزل بلال ولا بياض الا فم المستطيل هكذا حتى يستطيل هكذا وحكاة حماد بيده قال يعني معترضاً **وحدثنا** عبد الله بن محاذ حدثنا ابى حدثنا شعبة عن مسودة قال سمعت عمر بن جندب وهو يخطب يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يغترنكم نداء بلال ولا هذا البياض حتى يبدو الفجر او قال حتى ينفي الفجر **وحدثنا** ابن مثنى حدثنا ابو داود اخبرنا شعبة اخبرني مسودة

طلوع الفجر الصادق قال وهذا يدل على تقارب وقت اذان بلال من الفجر انتهى ويقويه ايضا ما تقدم من ان الحكمة في مشروعيته التأهب كادراك الصبح في اول وقتها وصحح النووي في اكثر كتبه ان مبدؤه من نصف الليل الثاني واجاب عن الحديث في شرح مسعود قال قال العلماء معناه ان بلالا كان يؤذن ويتربص بعلاذانه للنداء ونحوه فاذا قارب طلوع الفجر نزل فأخبر ابن أم مكتوم فبدأت بالبهاة فغيرها ثوباً ويشهر في الاذان مع اول طلوع الفجر وهذا مع وضوح مخالفة سياق الحديث يحتاج الى دليل خاص لما صححه حتى يسرغ له التأويل ووراء ذلك اقوال اخرى معروفة في الفقهيات وقال السدي قوله لم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ان كفاية عن قلة التفات بينهما وقرب احدهما من الآخر لا التحديد فلا بد ان كيف يستقيم حينئذ ان يقول فكلوا وكيف يصح ان يقال انه ينادي ليرجع قائمكم فان هذا يقتضيه وجود قدر من الليل فيه الاكل وغيره والله تعالى اعلم **قوله** من سجودكم بفتح اوله اسم لما يוכל في السجود ويجوز ان ضم وهو اسم الفعل قوله ليرجع قائمكم بفتح الياء وكسر الجيم المخففة يستعمل هكذا لازماً ومتعدداً يقال رجع زيد رجعت زيدا ولا يقال في المتعدى بالتثنية (وقائمكم بالنصب على المفعولية) فعله هذا من رواء بالضم والتثنية اخطأ فانه يصير من التثنية وهو التثنية وليس مراداً هاتان وانما معناه يرد انقائم على المتجه الى الواحدة ليقوم الى صلوة الصبح نشيطاً ويكون له حاجة الى الصيام فيسجد ويوقظ الناس ثم ينادي بها بالفضل ونحوه وليتجه من لم يتجه كذا في الفقه مع زيادة يسيرة - **قوله** وليس ان يقول هكذا ان فيه اطلاق القول على الفعل اي يظهر قوله وصوب يده ورفعها الى فوق وطأ الى اسفل قوله وفترج بين اصبعيه ان كائن جمع اصبعيه ثم فرجها ليحكي صفة الفجر الصادق لانه يطلع معترضاً ثم يجمع الاقن ذاهباً عيناً وشمالاً فجاءت الفجر الكاذب وهو الذي تسميه العرب ذنب السرجان فانه يظهر في اعلى السماء ثم ينخفض قوله حتى يستطيل ان في حديث طلق بن علي عند الترمذي وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الاحمر قال الخطابي معنى الاحمر ههنا ان يستبطن البياض المعترض اوائل حمرة، ولا بن ابي شيبة عن ثوبان مرفوعاً الفجر فجران فاما الذي كانه ذنب السرجان فانه لا يحل شيئاً ولا يحرمه ولكن المستطيل اي هو الذي يحرم الطعام ويحل الصلوة وهذا هو موافق للآية الماضية اي قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر قال الجصاص ولا خلاف بين المسلمين ان الفجر لا يخبر المعترض في الاقن قبل ظهور الحمرة يعمر به الطعام والشراب على الصائت وقال عليه السلام لعدي بن حاتم انما هو بياض النهار وسواد الليل ولم يذكر الحمرة، والتبين في الآية انما هو حصول العلم الحقيقي بطلوع الفجر قال الحافظ وذهب جماعة من الصحابة وقالوا لا اعش من التابعين وصاحبه ابو بكر بن عياش الى جواز السجود الى ان يتغير الفجر فروى سعيد بن منصور عن ابى الاحوص عن عاصم عن زر عن حذيفة قال سمعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هو والله النهار غير ان الشمس لم تطلع وأخرجه الطحاوي من روجه آخر عن عاصم نحوه وروى



بسم الله الرحمن الرحيم  
 في فضل السحور وتأخير الفطر

ابن حنظلة القشيري قال سمعت سمر بن جندب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر هذا **حل ثنا يحيى بن يحيى قال**  
**اخبرنا هشيم عن عبد العزيز بن مهيب عن ابن** **وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب عن ابن علية عن عبد العزيز**  
**عن ابن** **وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ابو عوانة عن قتادة وعبد العزيز بن مهيب عن ابن** **قال قال رسول الله صلى**  
**الله عليه وسلم تسحروا فان في السحور بركة** **حل ثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ثابث عن موسى بن علي عن ابيه عن ابي قيس**  
**مولى عمر بن العاص عن عمر بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصل ما بين صيامنا وصيام اهل الكتاب**  
**السحور** **وحدثنا يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي شيبة جميعا عن وكيع** **وحدثنا ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب كلاهما**  
**عن موسى بن علي بهذا الاسناد** **حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا وكيع عن هشام عن قتادة عن ابن زيد**

ابن ابي شيبة وعبد الملق الذي عن حذيفة من طريق صحيحة وروى سعيد بن منصور وابن ابي شيبة وابن المنذر من طريق عن ابي بكر انه امر بخلق البنا  
 حتى لا يرى الفجر وروى ابن المنذر باسناد صحيح عن علي انه صلى الصبح ثم قال الآن حين تبين الخيط الابيض من الخيط الاسود قال ابن المنذر وذهب  
 بعضهم الى ان المراد بتبين بياض النهار من سواد الليل ان ينتشر البياض في الطرق والسكناء البيرت ثم حكي ما تقدم عن ابي بكر وغيره وروى باسناد صحيح عن  
 سالم بن عبد الله بن يحيى وله صحبة ان ابا بكر قال اخرج فانظر هل طلع الفجر قال فنظرت ثم اتيت فقلت قد ابيض وسطع ثم قال اخرج فانظر هل طلع فنظرت  
 فقلت قد عترض فقال الآن ابلغني شرابي وروى من طريق وكيع عن الاعشى انه قال لولا الشهوة لصليت الغداة ثم تسحرت قال السحور هو لاء واوجا  
 الاكل والصلوة بعد طلوع الفجر المعترض حتى يتبين بياض النهار من سواد الليل قال السحور وبالقول الاول اقول لكن لا اطعن على من تأول الرخصة  
 كالقول الثاني ولا ارى عليه قضاء ولا كفارة قلت وفي هذا تعقيب على الموفق وغيره حيث نقلوا الاجماع على خلاف ما ذهب اليه الاعشى والله اعلم  
 قال ابن عابد بن ريم اليوم الشرعي من طلوع الفجر الى الغروب وعلى المراد اول زمان الطلوع او انتشار الضياء فيد خلاف كالحالات في الصلوة والاول  
 حوط والثاني اوسع كما قال الخوافي كما في المحيط **باب فضل السحور وتأخير الفطر قوله** **تسحروا ثم اثم** **أمرنا**  
 كما اجمعوا عليه وفي الفقه وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ندبة السحور ومعنى تسحروا اي تناولوا شيئا ما وقت السحور وفي القاموس السحور هو قيل الصبح  
 وفي الكشاف هو سئل من الاخير من الليل وقيل يدخل وقته منه فليل قال شمس لائمة السحور ثم ان الله تعالى ابقى لهذه الامة الاكلين جميعا  
 وجعل معنى التقرب في تقديم الغداء عن وقته كما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في السحور انه الغداء المبارك والتقرب بالصوم من حيث مجاهدة النفس  
 والمجاهدة فهذا من وجهين احدهما بمنع النفس من الطعام وقت الاشتها والثاني بالقيام وقت حبتها المنام **قوله** **فان في السحور بركة** **ثم هو** **فمما**  
 ويضمها لان المراد بالبركة الاجر والثواب فينا سبب الضم لانه مصدر غني السحور والبركة لكونه يعزى على الصوم وينشط له ويخفف المشقة فيه  
 فبنا سبب الفتح لانه ما يتخربه وقيل البركة ما يتصف من الاستيقاظ والاداء في السحور والاولى ان البركة في السحور تحصل بحجرات متعددة وهو اتباع السنة  
 ومخالفة اهل الكتاب والتقوى به على العبادة والزيادة في النشاط ومداومة سوء الخلق الذي يشيره الجوع والتسبب بالصدقة على من يسأل  
 اذ ذلك او يجمع معه على الاكل والتسبب للذكر الدعاء وقت مظنة الاجابة وتدارك نية الصوم لمن اغفلها قبل ان ينهار تاله الحافظ في الفقه  
 قوله بركة ثم في محبة الله البالغة اقول فيه بركتان احدهما راجعة الى اصلاح البدن ان لا ينقه ولا يصف اد الامساك يوما كاملا انصاف  
 فلا يضاعف والثانية راجعة الى تدبير الله ان لا يتعمق فيها ولا يدخلها تحريف او تغيير ا- وقال ابن دقيق العيد وقع للمتصوفة في مسألة  
 السحور كلام من جهة اعتبار حكمه الصواب هو كسرة شهوة البطن والفرج والسحور قد يبين ذلك قال والصواب ان يقال زاد في المقدار حتى تنعدم هذه  
 الحكمة الكلية فليس يستحب كالذي يعينه المنة من التألق في الماكل وكثرة الاستعداد لها وما عدا ذلك تختلف مراتبه (تكميل) يحصل  
 السحور اقل ما يتناول المرء زما كقول سمر بن جندب هذا الحديث احمد بن حنبل في سعي الحديث بل يلفظ السحور بركة فلا تدعوه ولو ان يجر احدكم  
 جرة من ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين ولسعيد بن منصور من طريق اخرون مهلة تسحروا ولو بقلعة **قوله** **عن موسى بن علي** **ثم هو**  
 احين صنف على المشهور وقيل بفتحها **قوله** **فصل ما بين صيامنا** **ما زائدة** **أضيف اليها الفصل** **بفتح الفرق** **قال التوربشتي** **هو** **بالصاد** **المهملة**  
**والمجتمعة** **تصحيف** **قوله** **أحالة السحور** **قال النووي** **هي** **بفتح الهز** **هكذا ضبطناه** **وهكذا ضبطه الجمهور** **وهو المشهور في روايات بلادنا** **وهي**  
**عبارة عن المرق الواحدة من الأكل كالندوة والعشوة وان كثر المأكول فيها واما الأكلة بالضم فهي القيمة وادعى القاضي عياض ان الرأية في الضم**  
**ولعله** **اراد** **رواية اهل بلادهم فيها بالضم** **قال** **والصواب** **الفقه** **لانه المقصود** **مما** **قال** **التوربشتي** **وهو** **الفارق** **بين** **صيامنا** **وصيام**  
**اهل الكتاب** **لان الله تعالى اباحه لنا الى الصبح** **بما** **كان** **حراما** **علينا** **ايضا** **في** **بين** **الاسلام** **وحرمه** **عليهم** **بعد** **ان** **يناموا** **او** **مطلقا** **ومخالفتنا** **اياهم**



ابن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ثلث من أكل من ثمر ما بين يدي آدم قال خمسين آية وحل شناه  
 عمر الناقد حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا همام وحديثنا ابن مثنى حدثنا سالم بن نوح حدثنا عمر بن عامر كلاهما عن قتادة بهذا  
 الإسناد وحديثنا يحيى بن يحيى أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر وحديثنا يعقوب بن حمزة عن زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن يحيى  
 عن سفيان كلاهما عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال حدثنا يحيى بن يحيى وأبو كريب عن  
 العلاء قال أخبرنا أبو مغوية عن الأعمش عن عمارة بن مخير عن أبي عطية قال دخلت أنا وسهم في علي عائشة فقلنا يا أبا  
 المؤمنين رجلا من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أحدهما يعجل الإفطار والآخر يؤخر الإفطار فيشر  
 تقع موقع الشكر لتلك النعمة فقول ابن الهيثم أنه من سنن المرسلين غير صحيح - قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن جابر  
 في الحديث تأنس الفاضل أصحابه بالموكلة وجوز أمشي بالليل للجدلان زيد بن ثابت ما كان يبيت مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه الاجتماع على السجود  
 وفيه حسن الأدب في العبارة لقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لم يقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشعر لفظ الجمعية بالتبعية - قوله  
 ثلث من أكل من ثمر ما بين يدي آدم قال خمسين آية في بعض الروايات قلت دين وفيه ما كنت لأنت تال يا سماعيل والرايتان صيته من بيان  
 يكون أسن من زيد وقتادة سأل أنسا والله عمر قوله خمسين آية وفي البخاري قدر خمسين آية من متوسط الطولية وقصيرة الأسانيد  
 قال المحفوظ يعني قدر ثلث خمس ساعة (أي أربعون دقيقة) ولعلها مقدار ما يتوضأ - أم - فأشهر ذلك بالغسل الشرب في رمضان وهو أيسر - س -  
 المصلين من حيث حضورهم للجمعة وأهوت عليهم من الأسماء إذا أخرجوا للسجود كما يعلمه خبره والله أعلم قال المحلل وغيره في ذلك  
 بعمل البدن وكانت العرب تقدم الأوقات بالأعمال كقولهم قدر حلب شاة وقدر نحر جزور فحدث زيد بن ثابت عن ذلك إلى التقدير بالبقاء -  
 إلى أن ذلك الوقت كان وقت العبادة بالتلاوة ولو كانوا يقدرون بغير العمل لقال مثلاً قدر درجة أو ثلث خمس ساعة وقال ابن أبي جهم غدا شاة  
 إلى أن أوقاتهم كانت متفرقة بالعبادة وفيدت خير السجود بكونه المبلغ في المقصود قال ابن أبي جهم كان صلى الله عليه وسلم ينظر ما هو آت في  
 بأتمه فيفعله لأنه لو لم يتحرك لاتباعه فيشتغل به ولو تسحر في جيت الليل لشئ زينة - س - بعضهم حرمن يغلب عليه النوم فقد يفتي أن ترك  
 الصبح أو يخرج إلى الجاهل بالسهو وقال قتادة بن نافع نفعني عن أبي بصير عن الأحنيف أن الطاهر ولو تراءى لشق على بعضهم ولا سيما من كان صغيراً  
 فقد يغشى عليه فيفترق الإفطار في رمضان - قوله لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر - في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 قال الشيخ ولي الله الدهوي قد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال حدثنا زاذان أن هذه مسألة - حل فيها التحريم من أصل الكتاب فبما الفتوى حرهم فيه -  
 قوله ما عجلوا الفطر زاد أبو ذر في حديثه وأما - سحر - أخرجه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم في حديثهم عن علي بن عبد الله عن  
 منسختين ببيت ولهم ما يثير قواعدها زاد أبو هريرة في حديثه لأن اليهود والنصارى يؤخرون أخرجه أبو داود وابن خزيمة وغيرهم في كتاب  
 له أمم وهو ظهور الخبز وقد روي ابن حبان وإسحاق بن حريش سهل أيضاً بافظ لا تزال متى على سنتي ما لم تنتظر بفطرها أنجوم وفيه بيان العلة  
 ذات قال المحلل والحكمة في ذلك أن لا يزال في شهر رمضان ولا في غيره من الأوقات التي على العبادة والتفكير العلماء على أن محل ذلك إذا تحقق  
 غروب الشمس بالروية - يا أخا عديلين وكذا - س - في الأبرج قال ابن دقيق العيد في هذا الحديث - روي على الشيعة في تأخير الإفطار إلى ظهور  
 النجوم ويعمل هذا السبب في وجوده تأخير ما يترتب على طهران الذي يؤخره يدخل في فعل خلاف السنة - وه - تقدم من الزيادة عند أبي داود  
 أولى بأن يكون سبب هذا الحديث أن الشيعة أرباباً من سوادهم من عندنا صلى الله عليه وسلم بذلك لئلا فيفتقر - قال - ومع ذلك لم يرد النسخ  
 المذكور شعراً لأهل السنة وسمة لهم في زماننا - سحر - المصاير صار تركه ومخالفة ما مبطل الوجود الخيرة والامانة - قال ابن عبد البر حديث  
 نجيل الإفطار وتأخير السجود صحيح متواتر - سحر - ما يراق وغيره بأسناد صحيح عن عمر بن ميمون الكوفي قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم  
 أسهر الناس أفداً - سحر - ما يراق وغيره بأسناد صحيح متواتر - وفي الحديث أن بعض العلماء ولو أخر الفطر لتأديب النفس - ص - صالحة العشائين بالنقل غيره فتند وجوب تأخير  
 نوبة ذلك أقول بل يضره حيث يفوته السنة - سحر - ما يراق وغيره بأسناد صحيح متواتر - وفي الحديث أن بعض العلماء ولو أخر الفطر لتأديب النفس - ص - صالحة العشائين بالنقل غيره فتند وجوب تأخير  
 ومبادرة إلى قبول الرضا من حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الغصلة التي توجبها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقول يشابه  
 هذا التأخير تقدية سحر يوم أو يومين - سحر - ما يراق وغيره بأسناد صحيح متواتر - وفي الحديث أن بعض العلماء ولو أخر الفطر لتأديب النفس - ص - صالحة العشائين بالنقل غيره فتند وجوب تأخير  
 الضلال ولو في عبادة - سحر - ما يراق وغيره بأسناد صحيح متواتر - وفي الحديث أن بعض العلماء ولو أخر الفطر لتأديب النفس - ص - صالحة العشائين بالنقل غيره فتند وجوب تأخير

الصلوة قالت أيهما الذي يعجل الإفطار ويعجل الصلوة قال قلنا عبد الله يعني ابن مسعود قالت كذلك كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بوكرىب والأخرا أبو موسى **وحدثنا** أبو كريب أخبرنا ابن أبي زائدة عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية قال دخلت أنا ومسروق على عائشة فقال لها مسروق رجلان من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلاهما لا يالو عن الخير أحدهما يعجل المغرب الإفطار والآخر يؤخر المغرب الإفطار فقالت من يعجل المغرب الإفطار قال عبد الله فقالت هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع **وحدثنا** يحيى بن يحيى أبو كريب وابن نمير وا تفقوا في اللفظ قال يحيى أخبرنا أبو نمير وقال ابن نمير **وحدثنا** يحيى بن يحيى أبو كريب حدثنا أبو أسامة جميعاً عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاصم بن عمار عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد افطر الصائم ولم يذكر ابن نمير فقد **وحدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن أبي اسحق الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في شهر رمضان فلما غابت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا قال يا رسول الله ان عليك نهاراً قال أنزل فاجد لنا فنزل فجد فأتاه به فشرب النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بيده إذا غابت الشمس من ههنا وجاء الليل من ههنا فقد افطر الصائم **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **وحدثنا** علي بن مسهر وعبيد بن العوام عن الشيباني عن ابن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما غابت الشمس قال لرجل أنزل فاجد لنا فقال يا رسول الله لو أمسيت قال أنزل فاجد لنا قال أن علينا نهاراً فنزل فجد له فشرب ثم قال إذا رآيتم الليل قد قبل من ههنا وأشار بيده نحو المشرق فقد افطر الصائم **وحدثنا** أبو كامل حدثنا عبد الواحد حدثنا سليمان الشيباني قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول سرتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فلما غربت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا مثل حديث ابن مسهر وعبيد بن العوام **وحدثنا** ابن أبي عمير أخبرنا سفيان **وحدثنا** أسحق أخبرنا جوير كلاهما عن الشيباني عن ابن أبي أوفى **وحدثنا** عبيد الله بن معاذ نا أبي **وحدثنا** ابن مثنى حدثنا محمد بن جعفر **وحدثنا** شعبة عن الشيباني عن ابن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حذاً ابن مسهر وعبيد بن مسهر عن عبد الواحد وليس في حديث أحد منهم في شهر رمضان ولا قوله وجاء الليل من ههنا إلا في رواية هشيم **وحدثنا**

وابن سعد والودود وذكر ابن حبان في الثقات قوله والأخرا أبو موسى **وحدثنا** أبو كريب أخبرنا ابن أبي زائدة عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية قال دخلت أنا ومسروق على عائشة فقال لها مسروق رجلان من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلاهما لا يالو عن الخير أحدهما يعجل المغرب الإفطار والآخر يؤخر المغرب الإفطار فقالت من يعجل المغرب الإفطار قال عبد الله فقالت هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع **وحدثنا** يحيى بن يحيى أبو كريب وابن نمير وا تفقوا في اللفظ قال يحيى أخبرنا أبو نمير وقال ابن نمير **وحدثنا** يحيى بن يحيى أبو كريب حدثنا أبو أسامة جميعاً عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاصم بن عمار عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد افطر الصائم ولم يذكر ابن نمير فقد **وحدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن أبي اسحق الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في شهر رمضان فلما غابت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا قال يا رسول الله ان عليك نهاراً قال أنزل فاجد لنا فنزل فجد فأتاه به فشرب النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بيده إذا غابت الشمس من ههنا وجاء الليل من ههنا فقد افطر الصائم **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **وحدثنا** علي بن مسهر وعبيد بن العوام عن الشيباني عن ابن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما غابت الشمس قال لرجل أنزل فاجد لنا فقال يا رسول الله لو أمسيت قال أنزل فاجد لنا قال أن علينا نهاراً فنزل فجد له فشرب ثم قال إذا رآيتم الليل قد قبل من ههنا وأشار بيده نحو المشرق فقد افطر الصائم **وحدثنا** أبو كامل حدثنا عبد الواحد حدثنا سليمان الشيباني قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول سرتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فلما غربت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا مثل حديث ابن مسهر وعبيد بن العوام **وحدثنا** ابن أبي عمير أخبرنا سفيان **وحدثنا** أسحق أخبرنا جوير كلاهما عن الشيباني عن ابن أبي أوفى **وحدثنا** عبيد الله بن معاذ نا أبي **وحدثنا** ابن مثنى حدثنا محمد بن جعفر **وحدثنا** شعبة عن الشيباني عن ابن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حذاً ابن مسهر وعبيد بن مسهر عن عبد الواحد وليس في حديث أحد منهم في شهر رمضان ولا قوله وجاء الليل من ههنا إلا في رواية هشيم **وحدثنا**

وابن سعد والودود وذكر ابن حبان في الثقات قوله والأخرا أبو موسى **وحدثنا** أبو كريب أخبرنا ابن أبي زائدة عن الأعمش عن عمارة عن أبي عطية قال دخلت أنا ومسروق على عائشة فقال لها مسروق رجلان من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلاهما لا يالو عن الخير أحدهما يعجل المغرب الإفطار والآخر يؤخر المغرب الإفطار فقالت من يعجل المغرب الإفطار قال عبد الله فقالت هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع **وحدثنا** يحيى بن يحيى أبو كريب وابن نمير وا تفقوا في اللفظ قال يحيى أخبرنا أبو نمير وقال ابن نمير **وحدثنا** يحيى بن يحيى أبو كريب حدثنا أبو أسامة جميعاً عن هشام بن عروة عن أبيه عن عاصم بن عمار عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد افطر الصائم ولم يذكر ابن نمير فقد **وحدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن أبي اسحق الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في شهر رمضان فلما غابت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا قال يا رسول الله ان عليك نهاراً قال أنزل فاجد لنا فنزل فجد فأتاه به فشرب النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بيده إذا غابت الشمس من ههنا وجاء الليل من ههنا فقد افطر الصائم **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة **وحدثنا** علي بن مسهر وعبيد بن العوام عن الشيباني عن ابن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فلما غابت الشمس قال لرجل أنزل فاجد لنا فقال يا رسول الله لو أمسيت قال أنزل فاجد لنا قال أن علينا نهاراً فنزل فجد له فشرب ثم قال إذا رآيتم الليل قد قبل من ههنا وأشار بيده نحو المشرق فقد افطر الصائم **وحدثنا** أبو كامل حدثنا عبد الواحد حدثنا سليمان الشيباني قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول سرتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم فلما غربت الشمس قال يا فلان أنزل فاجد لنا مثل حديث ابن مسهر وعبيد بن العوام **وحدثنا** ابن أبي عمير أخبرنا سفيان **وحدثنا** أسحق أخبرنا جوير كلاهما عن الشيباني عن ابن أبي أوفى **وحدثنا** عبيد الله بن معاذ نا أبي **وحدثنا** ابن مثنى حدثنا محمد بن جعفر **وحدثنا** شعبة عن الشيباني عن ابن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حذاً ابن مسهر وعبيد بن مسهر عن عبد الواحد وليس في حديث أحد منهم في شهر رمضان ولا قوله وجاء الليل من ههنا إلا في رواية هشيم **وحدثنا**

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

**حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال قالوا انك تواصل قال اني لست كهيتكم اني اطعموا وأسقي وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن غيرح وحديثنا ابن غيرح حدثنا ابي حدثنا عبد الله عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واصل في رمضان فواصل الناس فنهاه فويل له انت تواصل قال اني لست مثلكم اني اطعموا وأسقي وحديثنا عبد الوارث بن عبد الصمد حدثني ابي عن جدي عن ابي ثوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقل في رمضان **حدثني** حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني ابو عن ابن شهاب حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن ان ابا هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال فقال رجل من المسلمين فانك يا رسول الله تواصل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم واياكم مثلي اني ابيت يطعمني ربي ويسقيني فلما ابوا ان ينهوا عن الوصال واصل بهم يومًا ثم يومًا ثم رأوا الهلال فقال لونا آخر الهلال لزدتكم كالمسكلكم لهم حين ابوا ان ينهوا **وحديثنا** زهير بن حرب واسحق قال زهير حدثنا جريح عن عمارة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله تواصل قال انك لست في ذلك مثلي اني ابيت يطعمني ربي ويسقيني فاكلوا من افعال ما تطيقون **حدثنا** قتيبة حدثنا المغيرة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام غير انه قال فاكلوا ما لكم به **وحديثنا** ابن نمير حدثنا ابي حنيفة عن ابي بصير عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم**

وان افضل بعد الفطر على الماء وقد جاء هذا الترتيب في الحديث الآخر في سنن ابي داود وغيره في الأمر بالفطر على تمر فان لم يجد فعلى الماء فانه طهور كذا في الشرح **باب المذهي عن الوصال** قوله نفي عن ابي صالح الخ قال الطحاوي هو ان يصوم ولا يفطر بعد المغرب اصلًا حتى يتصل صوم الغد بلا مس كما في نور الايضاح - ام - وقال الحافظ هو التارك في ليالي الصيام لما يقطر بالنها بالقصد فيخرج من مسك اتفاقًا ويدخل من امسك جميع الليل او بعضه - ام - وقد ورد في النهي عن الوصال منبها على علة انه ما اخرج به اجل والطبراني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن ابي حاتم في تفسيرهما باسناد صحيح الى ابي لهيب عن امرأة بشير بن الخصاصية قالت اردت ان اصوم يومين مواصلة فمنعني بشير وقال ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن هذا وقال يفعل ذلك النصارى ولكن صوموا كما امركم الله تعالى آتوا الصيائرا الى الليل فاذا كان الليل فافطروا لفظ ابن ابي حاتم قوله اني اطعموا وأسقي الخ بعضهم المصرة فيها قوله فقال رجل من المسلمين الخ وكان القائل واحد ونسب القول الى الجميع في الرواية المأثورة لرضا هدية قوله واياكم مثلي الخ اي على صفة او منزلة من ربي وهذا الاستفهام يفيد التوبيخ المشعر بالاستبعاد قوله واصل بهم يومًا ثم يومًا الخ ظاهرة ان قدر المواصلة بهم كانت يومين قوله لونا آخر الهلال الخ اي دلالة ان قوله لزدتكم الخ اي في الوصال الى ان تعجزوا عنه فلتسألوا التخفيف عنكم بتركه وهذا كما اشار عليه ابن جرير من حصا الطائف فله يعجبهم فامرهم بذاكرة القتال من الغد فأصابهم جراح وشدة واجتأوا الرجوع فأصبح راجعًا بهم فاعجبهم ذلك قوله كالمسكلكم لهم الخ من التنكيل وهو المعاقبة قوله اياكم والوصال الخ وفي حديث ابي سعيد عند البخاري لا تواصلوا فانيكم اريدان يواصل فيواصل حتى السحر قالوا فانك تواصل يا رسول الله الخ الحديث قال الحافظ ووقع عند ابن خزيمة في حديث ابي صالح عن ابي هريرة من طريق عبيدة بن حميد عن الاعمش عنه تقييد وصال النبي صلى الله عليه وسلم بأنه الى السحر ولفظه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يواصل الى السحر نفعل بعض اصحابه ذلك فنهاه فقال يا رسول الله انك تفعل ذلك الحديث وظاهره يعارض حديث ابي سعيد هذا فان مقتضى حديث ابي صالح النهي عن الوصال الى السحر وصريح حديث ابي سعيد الاذن بالوصال الى السحر والحفظ في حديث ابي صالح اطلاق النهي عن الوصال بغير تقييد السحر ولذلك اتفق عليه جميع الرواة عن ابي هريرة فرواية عبيدة بن حميد هذه شاذة وقد خالف ابو معاوية وهو اضبط اصحاب الاعمش فلم يكره ذلك اخرجه احمد وغيره عن ابي معاوية وثابته عبد الله بن غير عن الاعمش كما تقدم وعلى تقدير ان تكون رواية عبيدة بن حميد محفوظة فقد اشترط ابن خزيمة الى الجمع بينهما بانه يحتمل ان يكون نفي صلى الله عليه وسلم عن الوصال او مطلقًا سواء جميع الليل او بعضه على هذا يحمل الحديث في حديث ابي صالح ثم خفف النهي بجمع الليل فأباح الوصال الى السحر وعلى هذا يحمل حديث ابي سعيد او يحمل النهي في حديث ابي صالح على كراهة التنزيل النفي في حديث ابي سعيد على ما فوق السحر على كراهة التحريم والله اعلم - ام - قلت سياق حديث ابي سعيد واسلوبه يدل على الاباحة المرجوحة في الوصال الى السحر والذي يتحصل من مجموع الروايات والله اعلم هو كون الوصال مطلقًا غير مرضي ولا يستحسن عند الشافعي ولكن عدم الاستحسان له صوابه بعضها اشد من بعض وقد عددها حب الدنيا المختار شياء من الضرر المكروه تنزهًا منها الوصال قار - محطاتي ظاهرة ان هذا ما فيه من مكروه تنزيهًا وفي بعضها نظر - ام - يعني والله اعلم ان الكراهة في بعضها تبلغ الى كراهة التحريم قوله فاكلوا من الايام الخ بفتح الايام اي خذوا

صلى الله عليه وسلم انه نهي عن الوصال بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة **حل ثنى** زهير بن حرب حدثنا ابو النضر هاشم بن القاسم حدثنا سليمان عن ثابت عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان فحجبت فقمت الى جنبه وجاء رجل فقام ايضا حتى كنا رهطاً فلما احس النبي صلى الله عليه وسلم اننا خلفه جعل يتجوز في الصلوة ثم دخل رحله فصلى صلوة لا يصليها عندنا قال قلنا له حين اصبحتنا افطنت لنا الليلة قال فقال نعم ذلك الذي حملني على الذي صنعت قال فاخذ يواصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في آخر الشهر فاخذ رجال من اصحابه يواصلون فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يواصلون انكم لستم مثلي انا والله لو تمادى لي الشهر لو اواصلت وصلا لا يكدم المتعمقون تعظمهم **حل ثنى** عاصم بن النضر التيمي حدثنا خالد يعني ابن الحارث حدثنا حميد عن ثابت عن انس قال واصل رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول شهر رمضان فواصل ناس من المسلمين فباخه ذلك فقال لو مد لنا الشهر لو اواصلنا وصلا لا يكدم المتعمقون تعظمهم انكم لستم مثلي او قال لي لستم مثلكم

وتحتملوا - قوله بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة الخ قال الحافظ وقع لمسلم فيه شيء غريب فانه اخرجه عن ابن غير عن ابيه فقال بمثل حديث عمارة عن ابي زرعة ولفظ عمارة المذكور عنده اتي بيت يطعن ربي وسيتقني وقد عرفت ان روايته ابن غير عند احمد فيهما عند ابي وليس لك في ثنى من الطرق عن ابي هريرة الا في رواية ابي صالح ولم ينفرد بها الا عيش فقد اخرجنا احمد ايضا من طريق عاصم بن ابي الجود عن ابي صالح - قوله فلما احس النبي صلى الله عليه وسلم اننا خلفه في جميع المنسج حتى بغير الف ويقع في طرف بعض المنسج احس بالاعتناء هذا هو الفصح الذي جاء به القرآن واتاحس بحديث الالف قلعة قليلة وهذه الرواية نصح على هذه اللغة قوله يتجوز في الصلوة الخ اي يخفف ويقتصر على الجائز المجزئ مع بعض المندوبات ويتجوز هذا للصلوة قوله ثم دخل رحله الخ اي منزله قال لا نرى رجلا من العرب هو منزله سواء كان من حجر او صل او وبر او شعر وغيرها قوله لو تمادى لي الشهر الخ وفي بعض المنسج تمادى وكلاهما صحيح وهو بمنزلة في الرواية الاخرى قوله يدع المتعمقون الخ هو المشددون في الامور المجاوزة الحدود في قول او فعل والتعمق المبالغة في تحكف ما لم يكلف به وعمق الوادي قعره - قوله في اول شهر رمضان الخ قال لنزوي كذا هو في كل المنسج بلادنا وكذا نقله القاضي عن اكثر المنسج قال وهو من الراوي وصوابه آخر شهر رمضان وكذا رواه بعض رواة صحيح مسلم وهو الموافق للحديث الذي قبله ولبق الاحاديث ام قال الزرقاني في شرح المواهب يمكن تصحيح هذه الرواية بانه واصل في اوله يومين وثلاثا وفي آخره كذلك فحكى الراوي صا على اوله وهو لا يدل على ان تامة تبعه لاحتمال انهم انما نظر واوصاله ثانيا - قوله انكم لستم مثلي الخ قال الحافظ واسند صحيح هذه الاحاديث على ان الوصال من خصائصه صلى الله عليه وسلم وعلى ان غيره ممنوع منه الا ما وقع فيه الترخيص من الاذن فيه الى السحر ثم اختلف في المنع المذكور ففيل على سبيل التحريم وقيل على سبيل الكراهة وقيل يحرم على من شئ عليه ويباح لمن لم يشئ عليه وفلاخت السلف في ذلك فنقل التفصيل عن عبد الله بن الزبير وروى ابن ابي شيبة باسناد صحيح عنه انه كان يواصل خمسة عشر يوما وذهب اليه من الصحابة ايضا اخت ابي سعيد ومن التابعين بعين عبد الرحمن بن ابي نعم وعاصم بن عبد الله بن الزبير وابراهيم بن يزيد التيمي وابو الجوزة كما نقله ابو نعيم في ترجمته في الحلية وغيره ورواه الطبري وغيره ومن اتهم ما تقدم في الباب انه صلى الله عليه وسلم واصل باصحابه بعد النبي فلو كان النبي للتحريم لما اقره على فعله فعملوا انه اراد بالهي الرحمة لهم والتخفيف عنهم كما صرح به عائشة في حديثها وهذا مثل ما هو عز قيام الليل خشية ان يفرض عليهم ولم ينكر على من بلغه انه فعله من لم يشئ عليه سيأتى نظير ذلك في صيام الدهر من لم يشئ عليه ولم يقصد موافقة اهل الكتاب لا رغب عن السنة في تعجيل الفطر لم يمنع من الوصال صرح ابن خزيمة وصححه ابن العربي من المالكية وذهب احمد واسحق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية الى جواز الوصال الى السحر لحديث ابي سعيد المذكور وهذا الوصال لا يترتب عليه شيء مما يترتب على غيره الا انه في الحقيقة بمنزلة عشائه الا انه يؤخره لان الصائت له في اليوم والليلة اكله فاذا اكلها في السحر كان قد نقلها من اول الليل الى آخره وكان اخف جسمه في قيام الليل ولا يخفى ان محل ذلك ما لم يشئ على الصائت والا فلا يكون قربة وقد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يواصل من سحر الى سحر اخرجه احمد وغيره واحتمل التحريم بقوله في الحديث المتقدم اذا قبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا فقد افطر الصائت اذا لم يحجل الليل محلا لسوى الفطر فالصوم فيه مخالفة لوضعه كيوم الفطر واجابوا ايضا بان قوله رحمة لهم لا يمنع التحريم فان من تمنع لهم ان حرمه عليهم بما واصلته بهم بعد نهيهم فلم يكن تقرير ابل تقريرا وتكليا فاحتمل منهم ذلك لاجل مصلحة النبي في تأكيد زجره ولا فقه اذا باشره ظهرت له حكمة النبي وكان ذلك ادعى الى قلوبهم لما يترتب عليهم من الملل في العبادة والتقصر فيما هو اهم منه ارجح من وظائف الصلوات والقراءة وغير ذلك والجوزع الشديد ينافي ذلك وقد صرح بان الوصال يختص به لقوله لستم مثلكم وقوله لستم كهيتكم وهذا مع ما انضم الي ذلك من استحباب تعجيل الفطر كما تقدم في بابيه قلت ويدل على انه ليس بمجزم حديث ابي داود الذي يأتي التنبيه عليه في اوائل الباب فان الصحابي



باب بيان ان القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته

إني أظن يطعنني ربي ويسقيني وحل شأنا حتى بن ابراهيم وعثمان بن ابى شيبة جميعاً عن عبد الله قال سمعت اخيراً  
عبد بن سليمان عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت فما هو النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال رحمة لهم فقالوا  
انك تواصل قال اني لست كهيئتكم اني يطعنني ربي ويسقيني **حل شئ** على بن حجر حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن ابيه  
عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل احد نسائه وهو صائم ثم تضحك **حل شئ** على بن حجر السعدي  
وابن ابى عمير قال حدثنا سفيان قال قلت لعبد الرحمن بن القاسم سمعت اباك يحدث عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
صحيح فبانه صلى الله عليه وسلم لم يحرم الوصال وروى الزور والحداد عن مس حديث سمعته في الحديث صلى الله عليه وسلم عن الوصال ليس بعزيمة  
ومن ادلة الجواز اقدم الصحابة على الوصال بعد النبي فدل على انه مباح في حقهم والابن النخعي لا للمحرم الا لما افادوا عليه ويتبدل انه ليس بمحرمة اجتناباً  
انه صلى الله عليه وسلم في حديث بشير بن الخصاصية الذي ذكرته في اول الباب سوى في علة النبي بان وصاله بين تأخير الفطر حيث قال في كل  
منهما انه فعل اهل الكتاب ولم يقل احد بخبر تأخير الفطر سوى بعض من لا يعتد به من اهل الظاهر ومن حيث المعنى ما فيه من فطم النفس شهوة  
وقمعها عن مدتها دائماً فهذا استمر على القول جوهر مطلقاً ومقتداً من تقدم ذكره والله اعلم **قوله** اني اظن ان يفهم الهن في الظاهر المجردة  
مضارع ظلت اذا علمت بالنهار وهي محمولة على معنى مطلق الكون لا على حقيقة اللفظ لان المتحدث عنه هو الامساك ليلاً لا نهاراً واكثر الروايات  
انما هي ابيت وكان بعض الرواة عبر عنها بأظن نظراً الى اشتراكها في مطلق الكون يقولون كثيراً **الضحى** فلان كذا مثلاً ولا يريدون تخصيص ذلك  
بوقت الضحى ومنه قوله تعالى ولما ابشروا بالانذار انظروا الى انفسكم انظروا الى انفسكم انظروا الى انفسكم **قوله**  
يطعنني ربي ويسقيني اخ اختلف في معناه فقيل على حقيقته وانه صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بطعام وشرب من عند الله كرامة له في ليالي صيامه  
وتعقبه ابن بطال ومن تبعه بانه لو كان كذلك لم يكن مواصلاً وبأن قوله اظن يدل على وقوع ذلك بالنهار فلو كان الاكل والشرب حقيقة لم يكن صائماً  
واجيب بان الراي من الروايات لفظاً ابيت دون اظن وعلى تقدير اثباته فليس حمل الطعام والشراب على المجاز بأولى له من حمل لفظ اظن على المجاز  
وعلى ان ينزل فلا يضرب شئ من ذلك لان ما يؤتى به الرسول على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا تجرى عليه احكام المكلفين فيه كما غسل صلاته  
صلى الله عليه وسلم في طست الذهب مع ان استعمال اواني الذهب والفضة حرام لكن نوقش في هذا المنظر بان الذهب لو كان حرمه لكان حرمه المخرج وقال  
ابن المنبر في الحاشية الذي يفطر شرعاً انه هو الطعام المعتاد واما الخارق للعادة كما حضر من الجنة فلهذا المعنى وليس تعاطي من جنس الاعمال  
وانما هو من جنس الثواب كما كل اهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العبادة وقال الزين بن المنير يجوز على ان اكله وشربه في تلك الحالة كحال التام  
الذي يحصل له الشبع والري بالاكل والشرب ويستمر له ذلك حتى يستيقظ ولا يبطل بذلك صومه ولا ينقطع وصاله ولا ينقص أجره وحاصله انه يحل في ذلك  
على حاله استغراقه صلى الله عليه وسلم في احواله الشرفية حتى لا يؤثر فيه حينئذ شئ من الاحوال البشرية وقال الجمهور قوله يطعنني ويسقيني مجاز عن  
لازم الطعام والشراب وهو القوة فكأنه قال يطعنني قوة الاكل والشارب يفيض على ما يستلزم الطعام والشراب يقوى على انواع الطاعة  
من غير صنع في القوة ولا كلال ولا احساس المعنى ان الله يخون فيه من الشبع والري ما يغنيه عن الطعام والشراب فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق  
بينه وبين الاول انه على الاول يعطى القوة من غير شبع ولا ري مع الجوع والظما وعلى الثاني يعطى القوة مع الشبع والري وبخلاف الاول بان الثاني  
ينافي حال الصائم ويفوت المقصود من الصيام والوصال لان الجوع هو روح هذه العبادة بخصوصها قال الغزالي ويبعد ايضا النظر الى حاله صلى الله  
عليه وسلم فانه كان يجوع أكثر ما يشبع ويربط على بطنه الحجارة من الجوع - ويحتمل ان يكون المراد بقوله يطعنني ويسقيني اي يشغلني بالتفكير في عظمت  
والثقل عيشاً هديراً والتعدي بمحارقه وقرعة العين بحبته والاستغراق في مناجاته والاقبال عليه عن الطعام والشراب والى هذا جزم ابن القيم وقال  
قد يكون هذا الغذاء اعظم من غذاء الاجساد ومن له أدنى ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب الروح عن كثير من الغذاء الجسماني ولا سيما  
الفرح المسرور بطوبى ان يقرت عينه بمحبوبة كما قيل (شعر) لها حديث في ذكر ان تشتمها به عن اشرب وتلهيها عن انود  
لها بوجعك ندر يستنار به ومن حدثك في احبابها حادي - **قوله** رحمة لهم ان اي لا فقه به وابعاد عليه من كماله اود وغيره من  
طريق عبد الرحمن بن ابى ليلى عن رجل من الصحابة قال في النبي صلى الله عليه وسلم عن المجامد وامواصا - - - - -  
**باب بيان ان القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته** **قوله** ثم حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت  
في هذا الحديث فضحت فظننا انها هي قال الحافظ لم يحتجوا به في تحريمه من خالف في هذا وتيل تعجبت من نسبها اذ تحدث بمثل هذا ما ينبغي من  
ذكر النساء مثله للرجال ولكنها أبحاثها الضرورة في تدليج العلام الى ذكر ذلك وقد يكون الضحك نجلاً لاخبارها عن نفسها بذلك او تنبيهها على انها صاحبة



كان يُقْبَلُهَا وهو صائر فسكت ساعة ثم قال نعم **حل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن عبد الله بن عمر عن القسم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقْبَلُني وهو صائر وأكرم عليك أريد كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يملك أريد **حل ثنا** يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود وعقبة عن عائشة **ح** وحدثنا شجاع بن مخلد حدثنا يحيى بن أبي زائدة حدثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقْبَلُ وهو صائر ويأبش وهو صائر ولكنته أملككم لأريد **حل ثنا** علي بن حجر وزهير بن حرب قال حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عقبة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُقْبَلُ وهو صائر وكان أملككم لأريد **حل ثنا** محمد بن شاذان بن بشير قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن منصور عن إبراهيم

ليكون أبلغ في الثقة بها أو سرورا بما كانها من النبي صلى الله عليه وسلم وعزلتها منه ومحبة لها وقد روي النسائي من طريق طلحة بن عبد الله التيمي عن عائشة قالت أهوى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليُقْبَلُني فقلت اني صائمة فقال وأنا صائمة فقبلي وهذا يؤيد ما قدمناه ان النظر في ذلك لمن لا يتأثر بالمباشرة والتقبيل لا للترقية بين الشاب الشيخ لأن عائشة لم كانت شابة نعوذ بها كان الشاب مظنة ليهيجان الشهوة فترقى من فترقى وقال المازني ينبغي ان يعتبر حال المقبل فان أثارت منه القبلة الانزال حرمت عليه لان الانزال يمنع منه الصائر فكذلك ما أدى إليه وان كان عنها المذي فمن رأى القضاة منه قال يحرم في حقه ومن رأى ان لا قضاء قال يكره وان لم تؤد القبلة إلى شيء فلا يمنع للمنع منها إلا على القول بسد الذريعة قال ومن بداه ما روي في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للسائل عنها أرأيت لو قضمضت فأشار إلى فقه بداه وذلك ان المضمضة لا تنقض الصوم وهو قول الشرب ومفتاحه كما ان القبلة من دواعي الجماع ومفتاحه والشرب يفسد الصوم كما يفسد الجماع وكما ثبت عند هؤلاء اوائل الشرب لا يفسد الصيام فكذا اوائل الجماع، ام- والحدث الذي أشار إليه أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عمر قال النسائي منكرو صحته ابن خزيمة وابن حبان والحاكم (تنبية) روى أبو داود وحده عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبلها ويص لسأها واسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على من لم يتبع ريقه الذي خالط ريقها والله اعلم، كذا في القم- **قوله** فسكت ساعة الخ ليتذكر قولها، قاله النووي والله اعلم **قوله** يملك أريد الخ نعم الهنزة والراء على المشهور وهو الحاجة تربد به الشهوة وقد يروى بكسر الهنزة وسكون الراء ويفسر تارة بأنه الحاجة وتارة بأنه العقل وتارة بأنه العضو أريد ههنا العضو المخصوص كذا ذكر في شرح السنة والفائق وردّه التورثي بأنه خارج عن سنن الأدب قال الطيبي ولعل ذلك مستقيم لان الصدقية رضى الله عنها ذكرت انواع الشهوة متروكة من الأدنى إلى الأعلى فبدأت بمقدّماتها التي هي القبلة ثم ثبتت بالمباشرة من نحو المداعبة والمعانقة وادادت ان تعبر عن الجماعة فكنيت عنها بالأرب وأتى عبارة احسن منها، ام- وفيه ان المستحسن اذا ان الأرب يحجب الحاجة كناية عن الجماعة واما ذكر الذكر فغير ملائم لأنني كما لا يخفى لا سيما في حضور الرجال ثم المعضنة كان أغلبكم وأقدمكم على منع النفس مما لا ينبغي ان يفعل قال ابن الملك أرادت بملكه عليه حاجته فعه الشهوة فلا يحتاج الانزال بخلاف غيره وعلى هذا فيكره لغيره القبلة والملازمة باليد كذا في المرقاة- **قوله** وبأشرف هو صائر الخ التقبيل اخضر من المباشرة فهو من ذكر العام بعلا الخاص واصل المباشرة التقاء البشريتين ويستعمل في الجماع سواء أوج أو لم يوج وليس الجماع مراداً هنا- قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلما ان كمال الصوم انما هو تنزيهه عن الأفعال والأقوال الشهوية والسبعية والشيطنية فأما تذكر النفس الأخلاق الخمسة وهيبتها لهيئات فاسدة والأحراز عما يُفَضُّ إلى الفطر يدعو إليه فمن الأول قوله صلى الله عليه وسلم فلا يرفث ولا يصغف أن سابه أحد أو قتله فليقل اني صائر وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يترك قول الزور والعجل به فليس لله حاجة في ان يتبع طعمه وشربه والمراد بالتقي نفي الكمال ومن الثاني أنظر الحاجم والمحجوم فان المحجوم تعرض للأفطار من الضعف والحاجة لانه لا يأمن من ان يصل شيء إلى جوفه بمض الملازم والتقبيل والمباشرة- وكان الناس قد أفرطوا ونعتقوا وكادوا ان يجلبوه من مرتبة الركن فبين النبي صلى الله عليه وسلم قولا ونعلا أنه ليس مفطراً ولا منقضا للصوم وأشعر بأنه ترك الأولى في حق غيره بلفظ الرخصة واما هو فكان مأثورا ببيان الشريعة فكان هو الأولى في حقه وكذا سائر ما نزل فيه عن درجة المحسنين إلى درجة عامة المؤمنين- والله اعلم قال الحافظ رحمه الله وقد اختلفت في القبلة والمباشرة للصائم فكرها قوم مطلقاً وهو مشهور عند المالكية وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح عن ابن عمر انه كان يكره القبلة والمباشرة ونقل ابن المنذر وغيره عن قوم تحريمها واحتجوا بقوله تعالى قال الآن بأشرف رتبة الآية فمنع من المباشرة في هذه الآية غمراً واجواب عن ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم هو الملبين عن الله تعالى وفداً أح المباشرة غمراً فدل على ان المراد بالمباشرة في الآية الجماع لا مادونه من قبلة ونحوها، والله اعلم- ومن أنقأ بأفطار من قبيل وهو صائر عبد الله بن شبرمة أحد فقهاء الكوفة ونقله الطحاري عن قوم لو يستمروا وباح القبلة قوم مطلقاً وهو المنقول صحيح عن أبي هريرة ونقل

عن علقمة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يباشر وهو صائم **وحدثنا محمد بن مثنى** حدثنا أبو عاصم قال سمعت ابن عون عن إبراهيم عن الأسود قال انطلقت أنا ومسروق إلى عائشة فقلنا لها أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم قالت نعم ولكنه كان أممكم لأبيه أو من أممكم لأبيه شك أبو عاصم **وحدثني يعقوب الدوري** حدثنا اسمعيل عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود ومسروق أنهما دخلا على أم المؤمنين ليستأجبا فذكر نحوه **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا الحسن بن موسى حدثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة أم المؤمنين أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم **وحدثنا يحيى بن بشر الحري** حدثنا معوية يعني ابن سلام عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد مثله **وحدثنا يحيى بن يحيى** وقتيبة بن سعيد وابو بكر بن أبي شيبة قال يحيى أخبرنا وقال الآخران حدثنا أبو الأحوص عن زياد بن علاقة عن عمر بن ميمون عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل في شهر الصوم **وحدثنا محمد بن حاتم** حدثنا بهز بن أسيد حدثنا أبو بكر النهشلي حدثنا زياد بن علاقة عن عمر بن ميمون عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل في رمضان وهو صائم **وحدثنا محمد بن بشر** حدثنا عبد الرحمن حدثنا

سعيد بن سعد بن أبي وقاص وطائفة بل بالغ بعضهم الظاهر فاستحبها وفرق آخرون بين الشاب والشيخ فكرهها للشاب وأباحها للشيخ وهو مشهور عن ابن عباس أخرجه مالك وسعيد بن منصور وغيرهما وجاء فيه حديثان مرفوعان فيها ضعف أخرجهما أبو داود ومن حديث أبي هريرة والأخر أحسن من حديث عبد الله بن عمر بن العاص (لكن قال ابن الهمام في الحديث الأول أسنده جيل) وفرق آخرون بين من يملك نفسه ومن لا يملك كما أشارت إليه عائشة وكما تقدم ذلك في مباشرة الحائض وقال الترمذي ورأى بعض أهل العلم أن للصائم إذا دخلت نفسه أن يقبل ولا فلا ليس له صومه وهو قول سفيان والشافعي، أ- قال في الدال المختار ذكره فبده ومسروق معاينة ومباشرة فحشة أن لو أيسر المقسد (أي الانزال أو الجماع) وأن أمن لا بأس وقال العلامة ابن عابد بن جزمي السراج بأن القبلة الفاحشة بأن يضع شفتيهما تتركه على الإطلاق إلى قوله من أو لا قال في النهر والمعاينة على التفصيل في المشهور كذا المباشرة الفاحشة في ظاهر الرواية وعن محل كراهتها مطلقا وهو رواية الحسن قيل وهو صحيح، أ- واختار الكراهة في الفم وجزم بها في الولو الجمية بلا ذكر خلاف وهي أن يذنتها وهما متجردان ويمس فرجه فرجها بل قال في الذخيرة أن هذا مكروه بلا خلاف لأنه يفضي إلى الجماع غالبا، أ- وبه علم أن روايته محض بيان لكون نافي ظاهر الرواية مكرها لمباشرة ليس على إطلاقه بل هو محمول على غير الفاحشة ولذا قال في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محل كراهة كرم المباشرة الفاحشة، أ- وبه ظهران ما مر من أن التهم من اجراء الخلاف في الفاحشة ليس متاينين ثورأيت في التتارخانية عن المحيط التصريح بما ذكرته من التفرقة بين الروايتين وأنه لا فرق بينهما والله أعلم، أ- وفي رواية حماد عند الشافعي قال لا سود قلت لعائشة أباشر الصائم قال لا قلت أليس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم قالت أنه كان أممكم لأبيه وظاهر هذا أنما اعتقدت خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم بذلك قاله القرطبي قال وهو اجتهد منها وقد روى عبد الرزاق بأسناد صحيح عن مسروق سألت عائشة ما يحل للرجل من امرأته صائما قالت كل شيء إلا الجماع وهذا صحيح في إباحة المباشرة قال المحافظ فجميع ما بين هذا وقولها المتقدم يحل النهي على كل هذه التنبيه فأما لائنا في الإباحة وقد رويها في كتاب الصيام ليس ضعف القاضي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بلفظ سألت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها، أ- قلت ويمكن أن يكون المراد بقولها رضي الله عنها إلا الجماع الجماع وما يقاربه من ذواعيه القريبة التي تكون مظنة للوقوع في المحرم فيدل على المباشرة الفاحشة في عدم الإباحة قال ابن المماز والوجه الكراهة لأنها إذا كانت سببا غائبا لتناول سببا فاقول الأمور لزوم الكراهة من غير ملاحظة تحقق الخوف بالفعل كما هو قواعد الشرع، أ- قال المحافظ وما اختلف فيما إذا باشر وقبل أو نظر فأنزل أو أمرى فقال الكوفيون والشافعي يقضه إذا أنزل في غير النظر والقضاء في الأصل وقال مالك وأصحابه يقضه في كل ذلك ويكفر إلا في الأصل فيقضى فقط واجتهل به بأن الانزال أقصاه ما يطلب بالجماع فلا يندب في كل ذلك وتعقيب الأحكام علق بالجماع ولو لم يكن أنزال فافتراقا وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك وجوب القضاء فيمن باشر وقبل فأعظ ولم يميز ولا أنزل وإنكره غيره عن مالك وبلغ من ذلك ما روى عبد الرزاق عن حذيفة من تأمل خلق أمرته وهو صائم بطل صومه لكن أسنده ضعيف وقال ابن قدامة أن قبل فأنزل أنظر بلا خلاف كذا قال وفيه نظر فقد حكى ابن حزم أنه لا يفطر لو أنزل وقوى ذلك وذهب إليه قولهم ليس بالأهصاء الخ قال النووي كذا هو كثير من الأصول ليس إلا غابا للام والنون وهي لغة قليلة وفي كثير من الأصول ليس إلا غابا بجزء اللام وهذا وضوح وهو الجاري على المشهور في العربية قوله عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم **وحدثنا يحيى بن بشر الحري** حدثنا معوية يعني ابن سلام عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد مثله **وحدثنا يحيى بن يحيى** وقتيبة بن سعيد وابو بكر بن أبي شيبة قال يحيى أخبرنا وقال الآخران حدثنا أبو الأحوص عن زياد بن علاقة عن عمر بن ميمون عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل في شهر الصوم **وحدثنا محمد بن حاتم** حدثنا بهز بن أسيد حدثنا أبو بكر النهشلي حدثنا زياد بن علاقة عن عمر بن ميمون عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل في رمضان وهو صائم **وحدثنا محمد بن بشر** حدثنا عبد الرحمن حدثنا

باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب

سُفيل عن أبي الزناد عن علي بن حسين عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يُقبل وهو صائم **وحدثنا يحيى بن يحيى**  
 وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أبو مغوية عن الأعمش عن مسلم عن شبيب بن شكل عن حفصة  
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقبل وهو صائم **وحدثنا أبو الربيع الزهراني** حدثنا أبو عوانة **وحدثنا أبو بكر بن أبي**  
 شيبة واسحق بن إبراهيم عن جري كلاهما عن منصور عن مسلم عن شبيب بن شكل عن حفصة عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثلها  
**حدثني** هرون بن سعيد الأيلي حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو وهو ابن الحارث عن عبد ربه بن سعيد عن عبد الله بن كعب الخثعمي  
 عن عمر بن أبي سلمة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيقبل الصائم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا لأمر سلة  
 فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك فقال يرسل قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أما والله ما لي لأتقاكم الله وأخشاكم له **حدثني** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح **وحدثني** محمد بن لا فنج  
 واللفظه حدثنا عبد الرزاق بن هيثم أخبرنا ابن جريح أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر قال سمعت أبا هريرة  
 يقول يقول في قصر صه من أدركه الفجر جنباً فلا يصوم قال فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث لابييه فأنكر ذلك فانطلق عبد الرحمن  
 وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة رضي الله عنهما فسألهما عبد الرحمن عن ذلك قال فكلتا هما قالت كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم يصير جنباً من غير حلم ثم يصوم قال فانطلقنا حتى دخلنا على مروان فذكر ذلك له عبد الرحمن فقال مروان عزمت عليك  
 إلى عدم انفرقة بين صوم الفرض والنفل **قوله** عن شبيب بن شكل **قوله** في الشرح أما شبيب بن شكل فمجهول مصفوفة ثم مشاة من فوق مفتوحة وأما شبيب  
 فمجهول بجملة ثركات مفتوحين ومنهم من سكن الحواف المشهور فتحها **قوله** أيقبل الصائم قال الحافظم دل ذلك على أن الشاب والشيوخ سواهم كان  
 عمر حينئذ كان شاباً ولعله كان أول ما بلغه أم - لكن الاستدلال بطلان بواضح عندي **قوله** سئل هذه الخ قال ابن العربي م أحاله في السؤال على أمه وكان  
 أهل الجاهلية لا يعرض أحد هو ولد الزوجة ولا أخوها أن يقبلها ويحاطها وقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم في التنزيه عن ذلك أرفع ولكن أراد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبين أن تنزيههم في الجاهلية عن ذلك دعوى ليست من الشريعة فأحاله على أمه **قوله** وأخشاكم له الخ قال عيان  
 جاء في غير مسلم أنه صلى الله عليه وسلم غضب لقول السائل ذلك وغضبه لذلك ظاهر لأن السائل جاز وقوع المنهي عنه منه ولكن لا حرج لأنه غفر له  
 ما تقدم من ذنبه فأنكر صلى الله عليه وسلم ذلك وقال أما والله أني لأخشاكم لله فكيف تجوزون وقوع المنهي متى قلت قال ابن العربي غضباً وانكر عليه  
 لأن السائل استند أن ذلك من خصائصه قبل أن يعلمه صلى الله عليه وسلم أنه من خصائصه **باب** صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب  
**قوله** في قصصه الخ بفتح القاف وكسر ها قال في جمع البحار القصص البیان والقصاص بالفتح الاسم وبالكسر جمع قصة أم - **قوله** فلا يصوم الخ وفي  
 بعض الروايات أقطر ذلك اليوم **قوله** لعبد الرحمن بن الحارث لابييه الخ معناه ذكره أبو بكر لابييه عبد الرحمن فقوله لابييه بدل من عبد الرحمن  
 بأداة حرمت مجزئة كذا قال الشارحون **قوله** فكلتا هما قالت الخ قال الحافظم حديث عائشة وأم سلمة في ذلك جاء أعنها من طرق كثيرة جلاء بغير  
 واحد حتى قال ابن عبد البر أنه صح وتواتر **قوله** جنباً من غير حلم الخ بضم الجاء وفتح الميم اللام واسكانها قال القرطبي في هذا فائدتان أحدهما أنه كان  
 يجامع في رمضان ويؤخر الغسل إلى بعد طلوع الفجر بياك الجواز والثاني أن ذلك كان من جملة ما احتلوا به لأنه كان لا يجتمع إذا احتلوا من الشيطان  
 وهو معصوم منه وقال غيره في قولها من غير احتلام أشاق إلى جواز الاحتلام عليه والأما كان للاستئذان معنى ورد بأن الاحتلام من الشيطان وهو معصوم  
 منه وأجيب بأن الاحتلام يطلق على الانزال وقد يقع الانزال بغير رؤية شيء في المنام وأرادت بالتقييد بالجماع المبالغة في الرد على من زعم أن فعل  
 ذلك عمل لا يفطر وإذا كان فاعل ذلك عمل لا يفطر فالذي ينسب لاغتسال أو ينام عنه أولى بذلك قال ابن دقيق العيد لما كان الاحتلام يأتي للمراعى  
 غير اختياره فقد يمسك به من يرضى لغير المتعمد الجماع فبين في هذا الحديث أن ذلك كان من جملة ما احتلوا به **قوله** حتى دخلنا  
 على مروان الخ ومروان يومئذ أمير على المدينة من جهة معاوية - **قوله** عزمت عليك الخ أي امرتك أمراً جازماً عزمية متعمدة وأمر  
 ولاية الأمور تجب طاعته في غير معصية، وبين أبو حازم عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه سبب تشديد مروان في ذلك فعند النساء  
 من هذا الوجه قال كنت عند مروان مع عبد الرحمن فذكروا قول أبي هريرة فقال أذهب فاسأل أزدواج النبي صلى الله عليه وسلم قال فذهبتنا  
 إلى عائشة فقالت يا عبد الرحمن أما لكم في رسول الله أسوة حسنة فذكرت الحديث ثوابنا أم سلمة كذلك ثوابنا مروان فاشتد عليه اختلافهم  
 تخوفاً أن يكون أبو هريرة يحدث بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروان لعبد الرحمن عزمت عليك لما أتيتك فحدثته  
 قال الحافظم وفي هذا الحديث من الفرائد دخول العلماء على الأمراء ومذاكرتهم بأمرها وأعلم وفيه فضيلة لمروان بن الحكم لما يدل عليه الحديث

الا ما ذهبت الى ابي هريرة فرددت عليه ما يقول قال فجئنا ابا هريرة وابوبكر حاضرا ذلك كله قال فذكر له عبد الرحمن فقال ابو هريرة انها قالت لك قال نعم قال فما اعلم ثم ردت ابو هريرة عما كان يقول في ذلك الى الفضل بن عباس فقال ابو هريرة سمعت ذلك من الفضل ولم اسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم قال فرجع ابو هريرة عما كان يقول في ذلك الحديث قلت لعبد الملك انا في رمضان قال كذلك يصح جئت من غير حلو ثم يصوم وحل شي حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير وابي بكر بن عبد الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلكه الفجر في رمضان وهو جنب من غير حلو فيغتسل ويصوم وحل شي حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني عروة وهو ابن الخثعم عن عبد ربه عن عبد الله بن كعب الخثعمي ان ابا بكر حدثه ان مرثان ارسله الى امرأته يسأل عن التجل يصوم جنباً اي صوم فقالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنباً من جماع لا حلو ثم لا يفطر ولا يقضي وحل شي يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد ربه بن سعيد عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنباً من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم وحل شي يحيى بن ابي الربيع قتيبة وابن حجر قال ابن ابي الربيع حدثنا اسمعيل بن جعفر اخبرني عبد الله بن عبد الرحمن وهو ابن معمر بن خزيمة الانصاري

من اهتمامه بالعلوم ومسائل الدين قوله سمعت ذلك من الفضل ثم في رواية النسائي انما كان أسامة بن زيد حدثني فجهل على انه كان عنده عن كل منها وليثمة رواية أخرى عند النسائي انما حدثني فلان وفلان والظاهر ان هذا من تصريف الرواة منهم من اقتصروا على احدهما ومنهم من اثنى كرم من ابي هريرة احداً كما في بعض روايات النسائي فقال ابو هريرة هكذا كنت احسب وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الأرسالي عن العلل من غير تكبير بينهما لان ابا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم مع انه كان يمكنه ان يرويه عنه بلا واسطة وانما بينهما ما وقع من الاختلاف قاله المحافظ فتأمل - قوله فرجع ابو هريرة عما كان يقول ان قال العلماء رجوعه اما لم يحان رواية المؤمنين في جواز ذلك صريحاً على رواية غير مع ما في رواية غيرهم من احتمال ان يحل الأمر بذلك على الاستحباب في غير الفرض وكذا النوى عن صوم ذلك اليوم وما لا اعتقاده ان يكون خبراً من المؤمنين ناسخاً لخبر غيرها وقد بقي على مقالة ابي هريرة هذه بعض التابعين كما نقله الترمذي ثم ارتفع ذلك الخلاف واستقر الاجماع على خلافه كما جزم به النووي واما ابن دقيق العيد فقال صار ذلك اجماعاً او كالأجماع - وذكر ابن خزيمة ان بعض العلماء لو هدر ان ابا هريرة غلط في هذا الحديث ثبوته عليه بانه لم يغلط بل احال على رواية صادق الا ان الخبر منسوخ لان الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام كان منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم قال فيحتمل ان يكون خبر الفضل كان حينئذ ثواباً حله الى طلوع الفجر كان للجماع ان يستمر الى طلوعه فيلزم ان يقع اغتساله بعد طلوع الفجر قد دل على ان حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل ولم يبلغ الفضل ولا ابا هريرة النسخ فاستمر ابو هريرة على الفتيا به ثم رجع عنه بعد ذلك لما بلغه قلت ويقويه ان في حديث عائشة هذا الاخير ما يشعر بان ذلك كان بعد الحديث لقرنه فيها قد غفر الله لك ما تقدمنا ذكره واشاء الى آية الفهم وهو انما نزلت عام الحديبية سنة ست وابتداء فرض الصيام كان في السنة الثانية والى دعوى النسخ فيه ذهب ابن المنذر الخطابي وغير واحد قرره ابن دقيق العيد بأن قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم يقتضي اباحة الوطئ في ليلة الصوم ومن جملتها الوقت المقارن لطلوع الفجر فيلزم اباحة الجماع فيه ومن ضمهم رده ان يصح فاعل ذلك جنباً ولا يفسد صومه فان اباحة التسبب للشيء اباحة لذلك الشيء قلت وهذا أولى من سلوك الترجيح بين الخبرين كما اشار اليه البخاري بقوله والاول أسند، وكذا قال بعضهم ان حديث عائشة أرجح لموافقة الرسالة لها على ذلك ورواية اثنين تقدم على رواية واحد لا سيما وهما زوجتان وهما أعلم بذلك من الرجال ولان روايتهما توافق المنقول وهما تقدم من مدلول الآية والمنقول وهو ان الفضل شيء واجب بالأنزال وليس في فعله شيء يجرم على صائر فقد يحتلوا بالنهار فيجب عليه الغسل ولا يجرم عليه بل يتوصوه اجماعاً فذلك اذا احتلوا لابل هو من باب الأولي وافا ينع الضائر من تعد الجماع غائراً وهو شبهه بن عينة من التغطية وهو محرم لكن لا تطيب وهو حلال ثم احرر مبقى عليه لونه اوردته لم يحرم ذلك عليه وجمع بعضهم بين الحديثين بأن الامر في حديث ابي هريرة امر ارشاد الى الفضل فان الفضل ان يغتسل قبل الفجر لو خالف جاز ويحل حديث عائشة على بيان الجواز ونقل النووي في هذا عن اصحاب الشافعي وفيه نظر فان الذي نقله البيهقي وغيره عن نص الشافعي سلوك الترجيح وعن ابن المنذر وغيره سلوك النسخ ويكر على حمله على الارشاد التصريح في كثير من طرق حديث ابي هريرة بالامر بالفطر والنهي عن الصيام فكيف يصح الحمل المذكور اذا وقع ذلك في رمضان - وفي الحديث فضيلة لأبي هريرة لا اعترافه بالحي ورجوعه اليه كذا في الفهم قوله لا يفطر ولا يقضي ثم في معنى الجنب الحائض والنفساء اذا نطق دمه لا يطلع الفجر قبل اغتسالها - قال النووي في شرح مسلم من ذهب العلماء



فيما ذهبوا إلى أن الرقبة لا تثبت في ذمة الكافر حتى يستطیع

ابوطالة أن أبا يونس مولى عائشة أخبره عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه وهو سمع من وراء الباب فقال يا رسول الله تدركني الصلوة وأنا جنب فأصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا تدركني الصلوة وأنا جنب فأصوم فقال كنت مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال الله إلى الأحرار أن يكونوا أشكركم الله وأعلمكم بما اتفق حل ثنا أحمد بن عثمان النوفلي حدثنا أبو عاصم حدثنا ابن جريج أخبرني محمد بن يوسف عن سليمان بن يسار أنه سأل أمة مسلمة عن الرجل يصوم جنباً أيصوم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنباً من غير احتلام ثم يصوم حلاً ثنا يحيى بن يحيى أبو بكر ابن أبي شيبة وزهير بن حرب ابن نمير كلهم عن ابن عيينة قال يحيى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم

كافة صومها أم لا ما حكى عن بعض السلف مما لا يعلم صح عنه أو لا - قوله ابوطالة أن يضم الطاء الممثلة - قوله يستفتيه وهو سمع هذا الحديث صريح في الرد على من قال إن حديث عائشة في صوم الجنب محمول على أنه من الخصائص النبوية مع أن الخصائص لا تثبت بالأدليل بل بالاعتقالات في مجمع في غمار رمضان على الصائت وجوب الكفارة الكبرى فيها وبما فيها وأنها تجب على المؤمن المعتبر وتثبت في ذمة المؤمن حتى يستطيع قوله عن حميد بن عبد الرحمن أن أي ابن عوف قال الحافظم هكذا تورد عليه أصحاب الزهري وقد جمعت منهم في جزء من طرق هذا الحديث أكثر من أربعين نفساً قال وقد اعتنى به (أي يحيى بن عمار) في حديث أبي هريرة هذا) بعض المتأخرين ممن أدركه شيوخنا فتكلموا عليه في مجلدين جمع فيها ألفاظه وفائدة قوله جاء رجل الخ قال الحافظ لم أقف على تسمية إلا أن عبد الغني في المجهات وتبعه ابن يثقال جزاً ما بانه سلمان وسلمة بن صخر البياضي استند إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وغيره من طريق سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر أنه ظاهراً من امرأته في رمضان وأنه وطئها فقال للنبي صلى الله عليه وسلم حررت رقبة قلت ما أملك رقبة غيرها وضرب صفحة رقبة قال فطم شميرين متتابعين قال هل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام قال فاطموسين مسكيناً قال الذي بعثك بالحق مائة طعام قال فطلق أو صاحب صدقة بني زريق فليدفعها إليك وانظراهما واقفان فإن في قصة المجمع في حديث الباب أنه كان صائماً كما سيأتي وفي قصة سلمة بن صخر أن ذلك كان كافياً سنن أبو داود فافتقروا ولا يلزم من اجتماعهما في كونها من بني بياضة وفي قصة الكفارة وكونها مربة في كون كل منهما كان لا يقدر على شيء من خصائصها اتحاد القصةتين - قوله قال هلكت الخ زاد عبد الجبار بن عمر عن الزهري جاء رجل وهو ينفق شعره ويدين صدراً ويقول هلك الأبعد والمجدين إلى حفصة يلطم وجهه ولجج بن أطلية بن عوييلة وفي مسند ابن المسيب عند الدارقطني ويحكي عن رأسه التراب استدلهما على جواز هذا الفعل والقول من وقعت له معصية ويفرق بذلك بين معصية الدين والدنيا فيجوز في معصية الدين لما يشعر به الحال من مشقة الندم وصحة الإفلاج ويحتمل أن تكون هذه الواقعة قبل النبي صلى الله عليه وسلم من طعم الخمر ودخول الشعر عند المعصية، واستدل به أيضاً على أنه كان عاملاً لأن الهلاك والاحتراق الذي سبب في حديث عائشة مجاز عن العصيان المؤذي الذي كان ذلك فكانت جعل المتوقع كالأوقع ويألف فاعتبر عنه بلفظ الماضي إذا تقر ذلك فليس فيه حجة على وجوب الكفارة على الناس وهو مشهور قول مالك والجمهور وعن أحمد وبعض المالكية يجب على الناس وتمسكوا بترك استفساره عن جملة هل كان عن عبد ونسيان وترك الاستفصال في الفعل ينزل منزلة العموم في القول كما اشتهر والجواب أنه قد تبين حاله بقوله هلكت احتوت فدل على أنه كان عاملاً عارفاً بالعقوبة أيضاً فدخل النسيان في الجماع في غايته البعد استدلهما على أن من ارتكب معصية لا حد فيها وجه مستفتياً أنه لا يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعاقبه مع اعترافه بالمعصية وقد ترجم لذلك البخاري في الحد ودواش إلى هذه القصة وتوجيهه من محبته مستفتياً يقتضيه الندم والتوبة والتعزير إنما جعل الاستصلاح والاستصلاح مع الصلاح وإيضاً فلو عوقب المستفتي لكان سبباً لترك الاستفتاء وهو مفسد فاقضه ذلك أن لا يعاقب هكذا قرر الشيرازي في الدين لكن وقع في شرح السنة للبخاري أن من جامع متعمداً في رمضان فسد صومه وعليه القضاء والكفارة ويعزر على سوء صنيعه وهو محمول على من لم يقع منه ما وقع من صاحب هذه القصة من الندم والتوبة قوله هل تجد ما تعتق رقبة الخ قال السندى كلمة ما مصدرية أي هل تجد أعتاق رقبة وحمل النووي على أنه بدل من ما فعل هذا فما موصوفة لا موصولة كما ظنه السيوطي لئلا يلزم إبطال النكوة عن المعرفة إلا أن يقال بجوازه فيجوز على أنها موصولة وقال السيوطي قلت يجوز أن يكون رقبة مفعول تعتق وعائل ما عمن ومنه التقدير هل تجد شيئاً أو لا تعتق منه وهذا أرجح ليوانق ما بعده وهو قوله هل تجد ما تطهر ستين مسكيناً انتهى - قوله رقبة الخ قال الحافظم استدلهما بإطلاق الرقبة على جواز إخراج الرقبة الكافرة كقول الحنفية وهو يفتي على السبب إذا اختلفت أقوال الحكم هل يقيد المطلق أولاً وهل تقيد بالقياس أولاً والأقرب أنه بالقياس لأن يؤول التقيد في مواضع أخرى، أم قال الأبي في حل المطلق على المقيد إذا اختلف الموجب كالظهار مع القتل في الرقبة فالذي ينقله الأصوليون أن مذهب مالك وأكثر أصحابه عدمه بل كذهب أبي حنيفة القطر كالظهار



## شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجدا تطعم مسكينين قال لا

قوله شهرين متتابعين قال لا الخ وفي رواية ابن اسحق وهل لقيت ما لقيت الا من الصيام قال ابن دقيق العيد لا اشكال في الانتقال من الصوم الى الاطعام لكن رواية ابن اسحق هذه انتقضت ان عدم استطاعته لشدة شبكه وعدم صبره عن الوقاع فنشأ للشافعية نظر هل يكون ذلك عند راي شدة الشبك حتى يعد صاحبه غير مستطيع للصوم او لا والصحيح عندهم اعتبار ذلك بل يتحقق به من يجد رقية لا غنى به عنها فانه يسوغ له الانتقال الى الصوم مع وجودها لكونه في حكم غير الواجد واما ما رواه الدارقطني من طريق شريك عن ابراهيم بن عامر عن عبيد بن المسيب في هذا القصة <sup>مسند</sup> انه قال في جواب هل تستطيع ان تصوم اني لأدفع الطعام ساعة فما أظن ذلك ففي اسناده مقال وعلى تقدير صحته فعله، عتق بالأمير ونصر العيني رحمه الله في كلام ابن دقيق العيد فلا يراجع - قوله ما تطعم مسكينين مسكينين الخ فيه ان الواجب اطعام مسكينين مسكينين خلافا لما روى عن الحسن <sup>مسند</sup> راي ان يطعم اربعين مسكينين صائغا حكاها ابن التين عنه وحكاها عن ابي حنيفة انه قال يحزبه ان يدفع طعام مسكينين مسكينين الى مسكين واحد قالوا والحديث حجة عليه قلت الذي حكى مذهب ابي حنيفة لم يعرف مذهبه فيه وحكى من غير معرفة ومذهبه انه اذا دفع الى مسكين واحد في شهرين <sup>مسند</sup> فلا يكون الحديث حجة عليه لان المقصود سد خلة المحتاج والحاجة تجدد بتجدد الايام فكان في اليوم الثاني كسكين آخر حتى لو أعطى مسكين واحد كل يوم في يوم واحد لا يصح الا في يومه ذلك لان الواجب عليه التفريق ولو وجد، كذا في عمدة القاري - وذكر في حكمة هذه الخصال من المناسبة ان من انتهك حرمة الصوم بالجماع فقد أهلك نفسه بالمعصية فاسب ان يعتق رقية فيفدى نفسه وقد صح ان من اعتق رقية اعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار واما الصيام فمنا سبته ظاهرة لانه كالمقاصاة بحسن الجنابة واما كونه شهرين فلانه لما أمر بصبر النفس في حفظ كل يوم من شهر رمضان على الولاء فلما أقبل منه يوما كان كمن أفسد الشهر كله بحيث انه عبادة واحدة بالنوع فكلفت بشهرين مضاعفة على سبيل المقابلة لنقيض قصده واما الاطعام فمنا سبته ظاهرة لانه مقابلة كل يوم باطعام مسكين، ثوان هذه الخصال جامعة لاشتمالها على حق الله وهو الصوم وحق الارحام بالاطعام وحق الجاني بثواب الامتثال وفيه دليل على ايجاب الكفارة بالجماع خلافا لمن شذ فقالت لا تجب مستند الى انه لو كان واجبا لما سقط بالاعسار وتعقب بمنع الاستقاط كما سيأتي البحث فيه - وفيه دليل على جريان الخصال الثلاث المذكورة في الكفارة ووقع في المداونة ولا يعرف مالك غير الاطعام ولا يأخذ بعق ولا يصير قال ابن دقيق العيد وهي معضلة لا يعتدى الى توجيهها مع مصداق الحديث الثابت غير ان بعض المحققين من اصحابه حمل هذا اللفظ وتأوله على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الخصال، وسأل الأمير عبد الرحمن بن معاوية أول ملوك بني أمية بالاندلس عن وطئه جارية له في رمضان الفقهاء فبادر يحيى بن يحيى وافاته بالصوم سكت المحاضرون ثم سأله بعد خروجه لم يمت نفته بالتحجير في الثلاث فقال لو خيّرته وطئ في كل يوم واعتق فلينكر واعليه، وفي الحديث ايضا ان الكفارة بالخصال الثلاث على الترتيب المذكور قال ابن العربي <sup>مسند</sup> لان النبي صلى الله عليه وسلم نقله من أمر بعد علمه لأمر آخر وليس هذا شأن التحجير ونازع عياض في ظهور دلالة الترتيب في السؤال عن ذلك فقال ان مثل هذا السؤال قد يستعمل فيما هو على التحجير وقرره ابن المنير في الحاشية بأن شخصاً لو حنث فاستغف فقال له المفقى اعتق رقية فقال لا أحد فقال صم ثلاثة ايام الى آخره لم يكن مخالفاً لحقيقة التحجير بل يحل على ان ارشاده الى العتق لكونه أقرب لتخفيف الكفارة وقال البيضاوي ترتيب الثاني بالفاء على فقد الأول ثم الثالث بالفاء على فقد الثاني يدل على عدم التحجير مع كونها في معرض البيان وجواب السؤال فينزل منزلة الشرط للحكم وسلك الجمهور في ذلك مسلك الترجيح بان الذين رزوا الترتيب عن الزهري أكثر من روى التحجير قال الحافظ لم يروى الترتيب عن الزهري كذلك تمام ثلاثين نفساً او ازيد - ويخرج الترتيب باننا لا نأويه حكم لفظ القصة على وجهها فمعه زيادة علم من صورة الواقعة وراوى التحجير حكمي لفظ راوى الحديث فدل على انه من تصرف بعض الرواة اما المقصد الاختصار او لغير ذلك - ويترجح الترتيب ايضا بانه أحوط لان الأخذ به مجزئ سواء قلنا بالتحجير او لا بخلاف العكس وجمع بعضه من الروايات كالمهمل في القبطي بالحمل على التعدد وهو بعيد لان القصة واحدة والمخرج متحد والاصل عدم التعدد وبعضهم حمل الترتيب على الأولوية والتحجير على الجواز وعكسه بعضهم فقال آوفي الرواية الاخرى ليست للتحجير وانما هي للتفسير والتقدير أمر رجلاً ان يعتق رقية او يصوم ان عجز عن العتق او يطعم ان عجز عنها وذكر الطحاوي ان سبب بعض الرواة بالتحجير ان الزهري راوى الحديث قال في آخر حديثه فصارت الكفارة الى عتق رقية او صيام شهرين او الاطعام قال فرواه بعضهم مختصراً مقتضراً على ما ذكر الزهري انه آل اليه الأمر قال وقد قص عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري القصة على وجهها فمرساة من طريقه مثل حديث الباب الى قوله اطعمه أهلك قال فصارت الكفارة الى عتق رقية او صيام شهرين متتابعين او اطعام مسكينين مسكينين قلت وكذلك رواه الدارقطني في العمل من طريق صالح بن ابي الأخضر عن الزهري قال في آخره فصارت سنة عتق رقية

قال ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعراقي فيه تهرق قال تصدق بهذا قال أفقر منا فما بين لبيتها أهل بيت  
أخرج إليه منا فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال اذهب

أوصياهم شهرين أو أطعمهم ستين مسكيناً قوله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعراقي فيه تهرق قوله بعراقي فيه تهرق المحلة والنزاع  
بعدها قالت قال ابن التين كذا كذا المرأة وفي رواية أبي الحسن يعني القاسم بأسكان الرما قال عياض والصواب الفتح، وقال الحافظم الزاوي  
حيث المرأة الفتح ومن حيث اللغة أيضاً أن الأسكان ليس بمتكرر بل أثبت بعض أهل اللغة كالقزاز - زاد في البخاري والعرق المكتل بكسر الميم وسكن  
الكاف وفيه المثناة بعدها لام زاد ابن عيينة عنده لاسماً على وابن خزيمة المكتل الفتح قال الأضطر سمي المكتل عرقاً لأنه يضفر عرقه عرقاً فالعرق  
جمع عرقه كعلق وعلقه والعرق الضفيرة من الخوص وقوله العرق المكتل تفسير من أحد روايته وظاهر هذه الرواية أنه الصحابي لكن في رواية ابن عجيبة  
ما يشعر بأنه الزهري قال الحافظم ولو لم يكن في هذه الرواية مقدراً أو المكتل من التمر بل ولا في شيء من طرق الصحيحين في حديث أبي هريرة ووقع في رواية  
ابن أبي حفصة فيه خمسة عشر صاعاً ويؤيد حديث علي بن عذابة القطبي قال وفيه رد على الكوفيين في قولهم إن واجبه من القمح ثلاثون صاعاً ومن غيره  
ستون صاعاً، أم قال العيني لم يثبت شيء في رد على الكوفيين وهو قد احتجوا بما رواه مسلم فجاءه عرقان فيهما طعام وقد ذكرنا فيما مضى أن العرقين  
يكون ثلاثين صاعاً فيعطى لكل مسكين نصف صاع بل الرد على أئمتهم حيث احتجوا بما ذهبوا إليه بالرايات المضطربة وفي بعضها الشك فالعجب منه  
أنه يرد على الكوفيين مع علمه أن احتجهم قولي صحيح، أم قلت والاضافات أن الاحتجاج بحديث العرقين يتوقف على إثبات أن المراد بلفظ الطعام  
الوارد فيه القمح وهو غير ظاهر بل الظاهر أنه التمر كما صرح به في حديث أبي هريرة ولا يكف منه ثلاثون صاعاً عند الكوفيين أيضاً، اللهم إلا أن يقال  
بتعدد القصة في حديث أبي هريرة وعائشة - نعم وقع في قصة المظاهر عند أبي داود قوله صلى الله عليه وسلم فاطعموا مسكناً أو مسكيناً أو ثلثين  
ستون صاعاً وكفارة الظهار هي كفارة الصوم فهذا ينحصر الاستدلال للكوفيين والله أعلم - وقال العلامة ابن رشد في البداية وسبب اختلافهم في  
القياس للأثر أما القياس فتشبيه هذه الفدية بفدية الأذى المنصوص عليها وأما الأثر فما روي في بعض طرق حديث الكفارة أنا لفرق كان فيه خمسة عشر  
صاعاً لكن ليس يدل كونه فيه خمسة عشر صاعاً على الواجب من ذلك لكل مسكين الأدلة ضعيفة وانما يدل على أن بدل الصيام في هذه الكفارة هو هذا

قوله تصدق بهذا الخ قال في الفتح استدلالاً بفراده بذلك على الكفارة عليه وحده دون المطوعة وكذا قوله في المراجعة هل تستطيع وهل تجد غير  
ذلك وهو الأصح من قولي الشافعية وبه قال الأوزاعي وقال الجمهور أبو بريد وابن المنذر تجب الكفارة على المرأة أيضاً على اختلاف تفصيل لهم في  
الحرة والأمة والمطوعة والمكرهة وهل هي عليها أو على الرجل عنها وأستدل الشافعية بسكوته عليه الصلوة والسلام عن أعمال المرأة بوجود الكفارة  
مع الحاجة وأجيب بغير وجوب الحاجة إذا كانت تعترف ولو تسأل واعتادت الزوج عليها لا يوجب عليها حكماً كما لو تعترف وبأنها قضية حال  
فالسكوت عنها لا يدل على الحكم لا احتمال أن تكون المرأة لو تكن صائمة لعدم الاعتداد، ثم إن بيان الحكم للرجل بيان في حقها لا اشتراكها في تحريم  
الفطر وانتهاك حرمة الصوم كما أمر بالفسخ والتصحيح على الحكم في حق بعض المكلفين كما عرفت في حق الباقيين ويحتمل أن يكون سبب السكوت  
عن حكم المرأة ما عرفه من كراهة زوجها أو أنها لا قدرة لها على شيء وقال القرطبي اختلفوا في الكفارة هل هي على الرجل وحده أو عليه عليها أو  
عليه كفارتان عنه وعنهما أو عليه عن نفسه وعليها عنها وليس في الحديث ما يدل على شيء من ذلك لأنه ساكت عن المرأة فيؤخذ حكمها من دليل آخر فاحتمل  
أن يكون سبب السكوت أنها كانت غير صائمة وأستدل بعضهم بقوله في بعض طرق هذا الحديث هلكت وأهلك وهذا ما قاله فقال ابن الجوزي  
في قوله وأهلك تنبيه على أنه أكرهها ولو لا ذلك لم يكن مملوكاً لها قلت ولا يلزم من ذلك تعدل الكفارة بل لا يلزم من قوله أهلك إيجاب الكفارة عليها  
بل يحتمل أن يريد بقوله هلكت أعتت وأهلك أي كدت سبباً في تأخير طاعتها وعنتي فواتعتها أو لأرب في حصولها لا ثم على المطوعة ولا يلزم من ذلك إيجاب  
الكفارة ولا نفيها أو المعنى هلكت أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارتهم وأهلك أي نفسي بفعل الذي جر على الأمر وهذا كله بعد ثبوت الزيادة المذكورة  
وقد ذكر البيهقي أن الحاكم في ثلاثه أجزاء، أم - ثم ذكر الحافظ محصلها وتعقب ابن الترمذي في الجملة النقي بعض ما ذكره البيهقي ناقلًا عن الحاكم

قوله أفقر منا الخ قال عياض هو بالنصب على إصناف فعل أي أتعبد أفقر منا ويجوز رفعه خبر مبتدأ مضمر أي هل أحد أفقر منا - قوله فما بين لبيتها أهل بيتها  
الضمير للمدينة والملاية الحرة والحرة أرض فوات حجارة سود والمدينة بين حرتين ويقال لابة ولوبة ونوبة بالنون ومنه قيل للأسلوب ونوب قوله حتى  
بدت أنيابها الخ وفي بعض الروايات ثمانية قال الحافظم علماً تصحيف من أنيابه فإن الثنايا تبين بالتبسم غالباً وظاهر السياق الزيادة على التبعيد  
ويحل ما ورد في صفته صلى الله عليه وسلم أن فضكه كان تبسمًا على غالب أحواله وورد في بعض الروايات حتى بدت فاجزه وهي جمع ناجذة بالنون والجيم  
والجمجمة هي الأضراس ولا تتحد تظهر إلا عند المبالغة في الضحك ولا منافاة بينه وبين حديث عائشة ما رأيت صلى الله عليه وسلم مستحباً قاطعاً ضاحكاً

فإنها إذا كان كفارة الصوم تجب على الرجل وحده أو عليه وعلى المرأة



فلا متسك به لأحد بل قائل الدليل على أنه أريد جماع الرجل وهو السائل لجنيته مفسراً كذلك برواية من نحو عشر بن رجلاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قلنا وجه الاستدلال به تعليقها بالافطار في عبارة الراوي أعني أبا هريرة إذا قاده أنه فهم من خصوص الحال التي يشاهد بها في قضائه عليه الصلوة والسلام وسمع ما يفيد أن إيجابها عليه باعتبار أنه أفطار لا باعتبار خصوص الافطار فيصحب التمسك وهذا كما قالوه في أصولهم في مسألة ما إذا نقل المراهي بلفظ ظاهرة العموم فأنه اختاروا اعتباره وشملوه بقول الراوي قضى بالشقعة للجارية ما ذكرنا من المعنى فهذا مثله بلا تفاوت لمن تأمل، قال وأخرج الدارقطني أيضاً في كتاب العلق في حديث الذي وقع على امرأة عن سعيد بن المسيب أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أفطرت في رمضان متعمداً الحديث وهذا من سهل سعيد وهو مقبول عند كثير من لا يقبل المرسل وعندنا هو حجة مطلقاً، أم قلت وفي مجمع الروايات عن ابن عباس قال جلد رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أني أفطرت يوماً من رمضان قال من غير عذر ولا سفر قال نعم قال بنس ما صنعت قال فمات أمرني قال اعتق رقية الحديث قال الهيثمي رواه البويطي والطبراني في الكبير والأوسط ورجاله ثقات، أم - وروى الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أكل في رمضان فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتق الحديث وأعله بأبي معشر وعن مجاهد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي أفطر يوماً من رمضان بكفارة الظهار أخرجه الدارقطني في سننه وقال المحفوظ عن هشيم عن إسماعيل عن مجاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل، أم - وهشيم مدلس كثير التدليس فلا يقبل عن غيبته كما صرحوا به، والحق أن هذه الأدلة لا تغلو عن ضعف أسنادها أو ضعف دلالة على المطلوب فلا تصح أن تكون دالة لإثبات المسئلة وأسأله، نعم تعتبر في معرض الاستشهاد والتأييد، بعد ثبوت أصل المسئلة، أما ثبوته فقال صاحب البدائع من الحنفية رحمهم الله لنا الاستدلال بالمواقعة والقياس عليها، أما الاستدلال بما فهموا من الكفارة في الواقعة وجبت لكونها أصلاً لصوم رمضان من غير عذر ولا سفر علمنا نطق به الحديث والأكل والشرب إفساد لصوم رمضان متعمداً من غير عذر ولا سفر فكان إيجاب الكفارة هناك إيجاباً بآهنا دلالة والدليل على أن الوجوب في الواقعة لما ذكرنا وجهان أحدهما الجمل والآخر مفسراً أما الجمل فالاستدلال بحديث الأعرابي ووجهه ما ذكرناه في الخلافات وأما المقتر فلأن إفساد صوم رمضان ذنب ورفع الذنب واجب عقلاً وشرعاً لكونه قبيحاً والكفارة تصليح رافعة له لأفهاماً حسنة وقد جاء الشرع بكون الحسنات من التوبة والإيمان والأعمال الصالحات رافعة للسيئات إلا أن الذنوب مختلفة المقادير وكذا الروافع لها لا يعلم مقاديرها إلا الشارع للأحكام وهو الله تعالى فتبي وروى الشرع في ذنب خاص بإيجاب رافع خاص ووجد مثل ذلك الذنب في موضع آخر كان ذلك إيجاباً لذلك الرافع فيه ويكون الحكم فيه ثابتاً بالنص لا بالتعليل والقياس والله أعلم، أم - قال الشيخ ابن الهمام دلالة نص الكفارة بالجماع تفيد وجوباً بالأكل والشرب للعالمين من علم استواء الجماع والأكل والشرب في أن ركن الصوم الكف عن كل ما يشبه الأكل والشرب لزوم عقوبة على من قوت الكف عن بعضها جزم يلزمها على من قوت الكف عن البعض الآخر حكماً للعلم بذلك الاستواء غير متوقف فيه على اهلية الاجتهاد أعني بعد حصول العلمين يحصل العلم الثالث ويفهم كل عالمهما أن المؤثر في لزومها تقويت الركن لأخصوص ركن، أم ثو قال صاحب البدائع أما وجه القياس على الواقعة فهم أن الكفارة هناك وجبت للزجر عن إفساد صوم رمضان صيانة لعمق الوقت الشريف لأنها تصليح زجره والحاجة مست إلى الزجر أما الصلاحية فلأن من تأمل أنه لو أفطر يوماً من رمضان لزمه اعتاق رقية فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فأطعم مائتين مسكيناً لا تمتنع منه وأما الحاجة إلى الزجر فلوجود الداعي الطبع إلى الأكل والشرب والجوع وهو شهوة الأكل والشرب والجماع وهذا في الأكل والشرب أكثر لأن الجوع والعطش يقلل الشهوة فكانت الحاجة إلى الزجر عن الأكل والشرب أكثر فكان شرع الزجر هناك شرعاً ههنا من طريق الأولى وعلى هذه الطريقة يمنع عدم جواز إيجاب الكفارة بالقياس لأن الدلائل انتقضية كون القياس حجة لا يفصل بين الكفارة وغيرها، أم ولكن يتجمل في قلب الجدل الضعيف أن النوصف المؤثر الذي هو مناط الحكم والمنصوص هل هو إفساد الصوم بالجماع خاصة أو إفساده بالمفطر الكامل مطلقاً والظاهر من إيجاب التكفير بكفارة الظهار هو الأول فإن المظاهر يحرم أمره على نفسه تحريماً غليظاً بأفهام القول فيه ثم يعود لما قاله فيجب عليه كفارة الظهار وهكذا الصائم في رمضان لما حرم على نفسه الجماع تحريماً غليظاً ببنيته ومصادفة ذلك الوقت الشريف المبارك ثم وقع فيه صار مثل المظاهر صار حكمهما واحداً وليس كل من حرم على نفسه أكل شيء أو شربه بأغليظ الأقوال وأنحشها ثم حدث فيه يجب عليه ما يجب على المظاهر فافترق الجماع والأكل ضرورة فكيف يكون المفطر بالأكل ملحقاً بالمظاهر في وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، بقى تحقيق وجوب الكفارة بالأكل عند الحنفية فإذا أرادوا به فقال ابن عابدين مذكروا أن الكفارة لا تجب إلا بالفطر صورة ومعنى ففي الأكل الفطر صورة هو الابتلاع والمعنى كونه مما يصلح به البدن من غير إيلودواء فلا تجب في ابتلاع نحو الحصة لو جرد الصورة فقط ولا في شح الاحتقان لو جرد المعنى فقط كما علة في الهداية وغيرها، أم وفي المحيط أن الأصل أن الكفارة تجب متى أفطر بما يتغذى به لأنها للزجر وإنما يحتاج للزجر بما يؤكل عادة بخلاف غيره لأن الامتناع عنه ثابت



عن الزهري بهذا الاسناد نحو حديث ابن عيينة **حل ثنا** محمد بن ربح بن المهاجر اخبرنا الليث عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة انها قالت جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احترقت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل وطئت امرأتى في رمضان فها قال تصدق تصدق قال ما عندى شئ فأمره ان يجلس فحجاءه عرفان فيها طعام فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتصدق به **وحل ثنا** محمد بن ابن مثني اخبرنا عبد الوهاب الثقفي قال سمعت يحيى بن سعيد يقول اخبرني عبد الرحمن بن القاسم ان محمد بن جعفر بن الزبير اخبره ان عباد بن عبد الله بن الزبير حدثه انه سمع عائشة تقول أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وليس في أول الحديث تصدق تصدق وكأوله فها **حل ثنا** ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب اخبرني عمر بن الحارث ان عبد الرحمن بن القاسم حدثه ان محمد بن جعفر بن الزبير حدثه ان عباد بن عبد الله بن الزبير حدثه انه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول أتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد في رمضان فقال رسول الله احترقت احترقت فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شأنه فقال أصبت اهلي قال تصدق فقال الله يا نبي الله مالي شئ وما أقدر عليه قال اجلس فجلس فبينما هو على ذلك أقبل رجل يسوق حمرا عليه طعام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أين المحترق أنفقا فقام الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق بهذا فقال يا رسول الله أغيرنا فوالله انا لجياغ ما لنا شئ قال فكلوه **حل ثنا** يحيى بن يحيى ومحمد بن ربيع قالوا اخبرنا الليث **وحل ثنا** قتيبة حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس انه اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر قال وكان صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام يتبعون الأحاديث من أمره **حل ثنا** يحيى بن يحيى وابو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقض اسحق بن ابراهيم

طبيعة كشره الخمر يجب فيه الحد لانه يحتاج الى الزجر بخلاف شرب البول والدم وكل ما يؤكل عادة مقصودا او متعمدا غيره فهو ما يتغذى به ولما غيره فليحتمى بما لا يتغذى به ان كان في نفسه مغذيا والدم ملحق بما يتغذى به لما فيه من صلاح البدن - والله اعلم - **قوله** عن يحيى بن سعيد هو لا نصارى **قوله** عن عبد الرحمن بن القاسم الخ في اسناده هذا اربعة من التابعين في ينسب كلهم من اهل المدينة يحيى وعبد الرحمن تاجان صغيران من طيقة واحدة وقرنهما قليلا محمد بن جعفر اما ابن محمد بن عبد الله بن جعفر من اوساط التابعين - **قوله** احترقت الخ وكأنه لما اعتقد ان مركب التمر يعذب بالنار اطلق على نفسه انه احترق لذلك وقد ثبت النبي صلى الله عليه وسلم له هذا الوصف فقال اين المحترق اشارة الى انه لو أصر على ذلك لاستحق ذلك وفيد دلالة على ان ذلك كان عامدا كحاسبين، قال النووي وفيه استعمال المجاز وانه لا انكار على مستعمله، **قوله** تصدق تصدق الخ قال حافظه وقد استدلل به لما لك حيث جوف في كفارة الجماع في رمضان بالا طعام ووقت غيره من الصيام والعنق ولا حجة فيه لان القصة واحدة وقد حفظها ابو هريرة وقصتها على وجهها وأوردتها عائشة مختصرة اشار الى هذا الجواب الجاهل والظاهر ان الاختصار من بعض الرواة عبد الرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر بن الزبير بهذا الاسناد مفسرا ولفظه كان النبي صلى الله عليه وسلم جالسا في ظل فارع يعني بالقاء والمحلة فحجاء رجل من بني بياضة فقال احترقت وقعت بامرأتى في رمضان قال عتق رقبة قال لا اجدها قال اطعموا ستين مسكينا قال ليس عندى فذكر الحديث اخرجه ابو داود ولويس لفظه وتسا ابن خزيمة في صحيحه والبخاري في تاريخه ومن طريقه البيهقي ولو وقع في هذا المزمع ايضا ذكر صيغته ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، **باب** جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية اذا كان سفره مرحلتين فأكثروا ان الأفضل لمن اطاقه بلا ضربة ان يصوم وليس شق عليه ان يفطر **قوله** عن ابن عباس انه اخبره الخ قال القاسم هذا الحديث من مراسلات الصحابة لان ابن عباس كان في هذه السفرة سقما مع ابويه بمكة فله شاهد هذه القصة فكانه سمعهم من غيره من الصحابة **قوله** عام الفتح الخ في فتح مكة، **قوله** حتى بلغ الكديد الخ بغير النكاح وكسر اللام المحملة مكان معدود وقع تفسيره في نفس الحديث بانه باين عسفان وقديدي يعني بضم القاف على التصغير وفي بعض الروايات الآتية حتى بلغ عسفان بدل الكديد وفيه مجاز القرب لان الكديد اقرب الى المدينة من عسفان وبين الكديد ومكة مرحلتان قال المبكرى هو بن ابي بختين وجيم وعسفان وهو ماء عليه نخل كثير وقع عند مسلم في حديث جابر فلما بلغ كراع الغميم هو بضم الكاف الغميم بفتح الميم وهو اسم واد امام عسفان قال عياض اختلفت الروايات في الموضع الذي افطر صلى الله عليه وسلم فيه والكل في قصة واحدة وكلها متقاربة والجميع من عمل عسفان ام - **قوله** يتبعون الأحاديث فالأحدث الخ قال النووي من هذا المحمول على ما علموا منه النسخ او رجحان الثاني مع جوازها والا فقد طاف صلى الله عليه وسلم على بعيده وتوضعا مرة مرة ونظائر ذلك من الجائزات التي عملها مرة او مرات قليلة لبيان جوازها

باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية اذا كان سفره مرحلتين  
فأكثروا ان الأفضل لمن اطاقه بلا ضربة ان يصوم وليس شق عليه ان يفطر



عن سفيان عن الزهري بهذا الاسناد مثله قال يحيى قال سفيان لا أدري من قول من هو كان يعني يؤخذ بالآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري بهذا الاسناد قال الزهري وكان الفطر آخر الأمرين واشتيا يؤخذ من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآخر فالآخر قال الزهري فصبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة ثلاث عشرة خلت من رمضان وحل شئ حرمة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب بهذا الاسناد مثل مثل شئ الليث قال ابن شهاب فكانوا يتبعون الحديث فالأحدث من أمره ويرونه النافع المحكم وحل شئ استثنى ابن إبراهيم أخبرنا جري عن منصور عن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس قال سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام حتى بلغ عسقلان ثم دعا بأبناء فيه شراب فشربه ثم أفرط حتى دخل مكة قال ابن عباس فصام رسول الله صلى الله عليه وسلم وحافظ على الفضل منها - قوله لا أدري من قول من هو الم قال عياض بن قديم في حديث ابن رافع انه من قول ابن شهاب فهو تفسير لنا بغير هذا الطريق ولذا أتى به مسلم بعد حديث ابن حبان وهو دليل احسانه في صنعة التأليف قوله قال الزهري وكان الفطر آخر الخ ذهب الى ان الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك كما سيأتي قريباً - واستدل بالحديث على ان المسافر ان يفطر في اثناء النهار ولو استهل رمضان في الحضر والحديث نص في الجواز اذا خلافت انه صلى الله عليه وسلم استهل رمضان في عام غزوة الفتح وهو بالمدينة ثم سافر في اثناءه قوله ثلاث عشرة خلت من رمضان ان هذا كما تراه من قول الزهري وقد أدرجه بعض الرواة قال الحافظ وروى باسناد صحيح من طريق قزعة بن يحيى عن ابن سعيد قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح ليلتين خلتا من شهر رمضان وهذا يعني يوم الخروج وقول الزهري يعني يوم الدخول ويعطى انه أقام في الطريق اثني عشر يوماً لما قال الواقدي انه خرج اعشر خلون من رمضان فليس يقوى لما قلناه ما هو أصح منه وفي تعيين هذا التاريخ أقوال أخرى منها عند مسلم ست عشرة ولا حمل لثاني عشرة وفي أخرى لثني عشرة والجمع بين هاتين حمل أحدهما على ما مضى والآخرى على ما بقي والذي في المجازي دخل المتسع عشرة مضت وهو محمول على الاختلاف في أول الشهر ووقع في أخرى بالشك في تسع عشرة أو سبع عشرة وروى يعقوب بن سفيان من رواية ابن اسحاق عن جماعة من مشايخه ان الفتح كان في عشرين من رمضان فان ثبت حمل على ان مراده انه وقع في العشرة الاوسط قبل ان يدخل العشرة الاخير كما قال في الفتح من الفتح ولا يخلو بعد عن انغلاق قوله فشربه ثم أفرط الى اراه الناس الخ سياق الاحاديث ظاهر في انه كان اصبر صائماً ثم أفرط قال الحافظ واستدل به علي بن المران يفطر ولو نوى الصيام من الليل واصبح صائماً فله ان يفطر في اثناء النهار وهو قول الجمهور وهذا فيما لو نوى السفر فاما لو نوى الصوم وهو مقيم ثم سافر في اثناء النهار فهل له ان يفطر في ذلك النهار منعه الجمهور قال احمد واسحاق بالجواز ام وذهب الحنفية الى عدم الجواز في الصورتين ولهذا استشكل ابن الهمام احاديث الباب ثواب عنه بما لا يقبله ابو جابر السليم نعم نقل الشيخ الا نور رحمه الله تعالى عن التتارخانية انه يحل الفطر للغزاة عند سير الحاجة اليه مطلقاً للفقوى على الجهاد والتأنيب له وحمل حديث الباب على تلك الحالة - وهكذا حققه الحافظ ابن القيم في الهدى حيث قال وسافر رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فصام وأفطر وخير الصحابة بغير الأمرين وكان يأمرهم بالفطر اذا دنوا من عدو وهوليت قوتهم على قتاله فلو اتفق مثل هذا في الحضر وكان في الفطر قوة لهم على لقاء عدو وهو فهل لهم الفطر فيه قولان احتمل دليلان لهما ذلك وهو اختيار ابن تيمية وبه اتفق العسكري الاسلامي لما لقوا العدو بظاهر دمشق ولا ريب ان الفطر لذلك اولى من الفطر لجرح السفر بل اباحه الفطر للمسافر فتنبه على ابحاثه في هذه الحالة فاعلم ان الجواز لان القوة هناك تنقص بالمسافر والقوة هناك والمسلمين وكانت مشقة الجهاد اعظم من مشقة السفر ولا ان المصلحة الحاصلة بالفطر للجهاد اعظم من المصلحة لفطر المسافر ولا ان الله تعالى قال واعبدوا الله ما استطعتم من قوته والفطر عند اللقاء من اعظم اسباب القوة والنبي صلى الله عليه وسلم قد سئل القوة بالرقي هو ليم ولا يحصل به مقصوده الا بما يقوى ويعين عليه من الفطر والعداء وكان النبي صلى الله عليه وسلم قال للصحابة لتادنوا من عدوهم انكم قد دنوتم من عدوكم فافطروا اقوى لكم وكان رخصة ثوروا من ذلك آخر فقال انكم مصبحو عدوكم والفطر اقوى لكم فافطروا افكحت عزيمة فعل بل نوهو من عدوهم واحتيا جمعوا الى القوة التي يلقون بها العدو وهذا سبب آخر غير السفر والسفر مستقل بنفسه ولم يذكر في تعليقه ولا أشأ رالية بالتعليل به اعتباراً لما ألتاه الشارع في هذا الفطر الخاص والخاص وصف القوة التي يقاوم بها العدو واعتبار السفر الجرد الغلاء لما اعتبره الشارع وعلل به وبالحجة فتنبه الشارع وحكمته يقتضي ان الفطر لأجل الجهاد اولى منه لجرح السفر فكيف وقد أشار الى العلة وتنبه عليها وصرح بحكمها وعزم عليهم بان يفطروا لأجلها ويدل عليه ما رواه عيسى بن يونس عن شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابة يوم فطر مكة انه يوم قتال فافطروا تابعه سعيد بن الربيع عن شعبة فعلى بالقتال ورتب عليه الأمر بالفطر يحرق الغاء وكل احد فيهم من هذا اللفظ ان الفطر لأجل القتال واما ما انفرد السفر عن الجهاد فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الفطر انه رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب ان يصوم

من هذا الخبر ما إذا أصبح المسافر صائماً هل يحل له الا فطر في اثناء النهار ولا وفي اذا أصبح صائماً ثم سافر فهل يحل له الا فطر في اثناء النهار ولا - هاهنا الثاني

وأفطر من شاء صام ومن شاء أفطر **وحدثنا أبو بكر بن حنبل** عن **سفيان** عن **عبد الكريم** عن **طاووس** عن **ابن عباس** قال لا تعب على من صام ولا على من أفطر قد صام رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر **وحدثني** **عبد بن مثنى** **حدثنا** **عبد الوهاب** يعني **ابن عبد المجيد** **حدثنا** **جعفر** عن **أبيه** عن **جابر بن عبد الله** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه ثم شرب فقبل له بعد ذلك أن بعض الناس قد صام فقال أولئك العصاة أولئك العصاة **وحدثنا** **سعيد** **حدثنا** **عبد العزيز** يعني **الدروري** عن **جعفر** هذا الاستاذ وزاد فقبل له أن الناس قد شق عليهم الصيام وإنما ينظرون فيما فعلت فدعا بقدر من ماء بعد العصر **وحدثنا** **أبو بكر بن أبي شيبة** و**عبد بن مثنى** و**ابن بشار** جميعاً عن **عبد بن جعفر** قال **أبو بكر** **حدثنا** **عبد بن جعفر** عن **عبد بن محمد** **ابن عبد الرحمن بن سعد** عن **محمد بن عمرو** عن **الحسن** عن **جابر بن عبد الله** قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فرأى رجلاً قد اجتمع الناس عليه وقد ظل عليه فقال ماله قالوا رجل صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس البر أن تصوموا في السفر

فلا جناح عليه - انتهى كلامه - وهذا حسن جداً أيديان الصحابة رضي الله عنهم قد حدثوا بهذا الأحاديث في معرض رخصة السفر كما يظهر من سياق حديث **ابن عباس** و**أبي سعيد** **حدثنا** **سفيان** **حدثنا** **جعفر** عن **أبيه** عن **جابر بن عبد الله** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ثم أتيت بخوف لقائه العدو وفصارا لعل جهماً أو محتماً والله سبحانه وتعالى أعلم - قوله ليراه الناس إنما فيه إشعار بان افضلية الفطر لا تحق بن اجتهاد الصوم أو شئ المحب والرب ووطن به الرغبة عن الرخصة بل يلحق بذلك من يقدر به ليتابعه من وقع له شئ من الأمور الثلاثة ويكون الفطر في حقه في تلك الحالة أفضل لفضيلة البيان - قوله من شاء صام ومن شاء أفطر فهو ابن عباس رضي الله عنه من فعله صلى الله عليه وسلم ذلك أنه لبيان الجواز لا لألزامه وسبق في حديث **جابر** و**أبي سعيد** ما يوضح المراد والله أعلم قوله حتى بلغ كراع الغميم ثم بضم الكاف وفتح الغين المعجمة وإدراجها منتهى قريب من عسفان سمى ذلك المنة كراع الغميم وهو ما دون الركبة من الساق ذكره **ابن حجر** وفي النهاية هو اسم موضع بين مكة والمدينة والكراع جانب مستطيل من الحدة تشبيهاً بالكراع والغميم بالفتح وإدراجها قوله أولئك العصاة إنما قال عياض وصفهم بذلك لأنه أمرهم بالفطر لمصلحة التقوى على فعل الخير فيلوا حتى عزز عليهم بعد قال النووي أو يحل على من تضرع بالصوم قال غيره أو اعتبر به مبالغة في حثهم على الفطر وفقاً وقال الطيبي التعرف في العصاة الجنس أي أولئك الكاملون في العصيان المتجاوزون حدة لأنه صلى الله عليه وسلم إنما بالغ في الإفطار حتى رفع قدر الماء بحيث يراه كل الناس لكي يتبعوه ويقبلوا رخصة الله فمن أبي فقد بالغ في العصيان كذا قال ولا ينبغي هذا في حق الصحابة وقد أمكن غيره كذا في شرح المواهب - قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر إنما قال الحافظ تبيين من رواية **جعفر بن محمد** عن **أبيه** عن **جابر** أنها غزوة الفتح قوله فرأى رجلاً إنما قال الحافظ لم أقف على اسم ولولا ما قدمته من أن عبد الله بن رواحة استشهد قبل غزوة الفتح لا يمكن أن يفسر به لقول **أبي الدرداء** أنه لم يكن من الصحابة في تلك السفرة صاماً غيره وزعم مغلطاً أنه **أبو إسرائيل** وعزى ذلك لمبهمات الخطيب لم يقل الخطيب لك في هذه القصة قوله وقد ظل عليه إنما جعل عليه ظل انعكاس الشمس قيل غير ذلك قوله ليس البر أن تصوموا في السفر إنما السبب يشعر بأن سبب قوله صلى الله عليه وسلم ليس البر أن تصوموا في السفر هو ما ذكر من أن اعتبار شدة المشقة يجمع بين الأحاديث المختلفة في هذا الباب فالحاصل أن الصوم لمن قوى عليه أفضل من الفطر والفطر لمن شق عليه الصوم أو عرض عن قبول الرخصة أفضل من الصوم إن من لم ينجح المشقة يختار بين الصوم والفطر وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقالت طائفة لا يجزئ الصوم في السفر عن الفطر بل من صام في السفر وجب عليه قضاءه في الحضرة ظاهر قوله تعالى فعدة من أيام أخر - ولقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ومقابلة البر الأثر وإذا كان أشد بصومه لم يجزئه وإذا قول بعض أهل الظاهر وحكى عن **عمر بن عبد الله بن هريرة** و**الزهري** و**أبراهيم النخعي** وغيرهم واحتجوا بقوله تعالى فمن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر قالوا ظاهر فعله عدة أو الواجب عدة وتأوله الجمهور بأن التقدير فأنظر فعدة ومقابل هذا القول قول من قال أن الفطر في السفر لا يجوز إلا لمن خاف على نفسه الهلاك أو اشتد عليه حكة الطير عن قومه وذهب أكثر العلماء ومنهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أن الصوم أفضل لمن قوى عليه ولو شق عليه وقال كثير منهم الفطر أفضل عملاً بالرخصة وهو قول الأئمة وأحمد وإسحاق وقال آخرون هو غير مطلقاً وقال آخرون أفضلهما أيهما لقوله تعالى يري الله يكفر اليأس فإن كان الفطر أيسر عليه فهو أفضل في حقه وإن كان الصيام أيسر لمن يسهل عليه حينئذ ويشق عليه قضاءه بعد ذلك فالصوم في حقه أفضل وهو قول **عمر بن عبد العزيز** واختاره **أبو الليث** والذي يترجم قول الجمهور ولكن تدبر فيكون الفطر أفضل لمن اشتد عليه الصوم وتضر به وكذلك من ظن به الأعراس عن قبول الرخصة

اختاروا العلم في جزاء الصوم في السفر عن الفطر وهو لا فصل في حق المسافر في الصوم فيه ما ذهب







انكم مصتوعدوكم والفطر أقوى لكم فأفطرنا وكان عزمة فأنشأنا ففطرنا ثم قال لقد رأيتنا نصور مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في السفر **حدثنا** قتيبة بن سعيد **حدثنا** ليث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت سألت حمزة بن عمرو الأسلمي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيام في السفر فقال انشئت فصم وانشئت فأفطر **حدثنا** أبو التيمع الزهري عن حمزة بن عمرو الأسلمي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أتى رجل أسره الصور فأصوم في السفر قال صوم ان شئت وأفطر ان شئت **حدثنا** يحيى بن يحيى أخبرنا أبو معاوية عن هشام هذا الاسناد مثل حديث حماد بن زيد اني رجل أسره الصور **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال لا حدثنا ابن غير وقال أبو بكر حدثنا عبد الرحيم بن سليمان كلاهما عن هشام هذا الاسناد أن حمزة قال اني رجل أصوم فأصوم في السفر **حدثنا** أبو الطاهر هارون بن سعيد لا يلي قال هارون حدثنا وقال أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن ابى الأسود عن عروة بن الزبير عن ابى مرادم عن حمزة بن عمرو الأسلمي انه قال يا رسول الله أجدي قوتك على الصيام في السفر فهل على جناح فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب ان يصوم فلا جناح عليه قال هرون في حديثه هي رخصة ولم يذكر من الله **حدثنا** داود بن رشيد **حدثنا** الوليد بن مسلم عن سعيد بن عبد العزيز عن اسمعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي الدرداء قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان في حر شديد حتى ان كان احدا منا يضع يده على رأسه من شدة الحر وما فينا صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة **حدثنا** عبد الله بن مسleme القعقي **حدثنا** هشام بن سعد عن عثمان بن حيان التميمي عن أم الدرداء قالت قال أبو الدرداء لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره في يوم شديد الحر حتى ان الرجل يضع يده على رأسه من شدة الحر وما منا احد صائم الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة **حدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابى النضر عن عمار مولى عبد الله بن عباس

باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة

قوله وكانت عزمة الخ وجه قوله وكانت عزمة ما ذكر من انه مصتوعدوكم وهو تفسير للاحاديث الاخرى ان قوله فكانت رخصة كان في موضع ثمة وافطر في موضع آخر اجل منه وان توقعه ما كان ليأخذ واباه افضل لما رواه حافظ علي حتى قيل له ان التبا ينتظرون الى ما فعلت فانزل الى حالهم و افطر فقا به وكان بالمؤمنين رؤفا رحما وقال المصنف في قوله فأفطرنا ان يكون في يوم بعد تبسيتها بالصوم ويحتمل انه فيما يستقبلون بعد يومهم ويبيتون فطره قوله اسم الصور الخ اي أتابعه واستدل به على ان كراهية فصيما للحرارة دلالة فيه لان التتابع يصدق بدون صور الدهر فان ثبت النهي عن صوم الدهر لم يعارضه هذا الاذن بالسرم بل الجمع بينهما واضح، كذا في الفقه قوله عن ابى مرادم الخ بضم الميم وكسر الواو وبالحاء المحملة واسمه وهذا يدل على ان لعنة فيعطي طريقين سمعه من عائشة كما تقدم وسمعه من ابى مرادم عن حمزة - قوله هي رخصة من الله الخ هذا يشعر بأنه سأل عن صيام الفريضة وذلك ان الرخصة انما تطلق في مقابلة ما هو واجب امره من ذلك ما أخرجه أبو داود والحاكم من طريق محمد بن حمزة بن عمرو عن أبيه انه قال يا رسول الله اني صاحب ظهر أعاليه أسافر عليه وأكرهه وانه رعا صادفني هذا الشهر يعني رمضان وانا اجد القوة وأجد في ان أصوم أهون علي من ان أؤخره فيكون حينا على فقال ان ذلك شئت يا حمزة - قوله فلا جناح عليه الخ اجبه من جعل للفطر افضل لقوله فيه فحسن وقال في الصور لا جناح ولا حجة فيه لان قوله لا جناح انما هو جواب لقوله هل على جناح ولا يدل على ان الصوم ليس بحسن وقد وصفه معا في آخرها الحسن قلت وانما لم يدل على ان الصوم ليس بحسن لان نفى الجناح اعترضه الوجوب والندب والاباحة والكرهية كذا قال الآتي في شرحه قوله عن امر الدرداء الخ هي الصغرى التابعة قوله في شهر رمضان الخ قال الحافظ وقد كنت ظننت ان هذه السفر غزوة الفتح لكنني رجعت عن ذلك وعرفت انه ليس بصواب لان عبد الله بن رواحة استشهد بموتة قبل غزوة الفتح بلا خلاف وان كانت جميعا في سنة واحدة وقد استشهد ابو الدرداء في هذه السفر مع النبي صلى الله عليه وسلم فصح انها كانت سفرهم الخ وايضا فان في سياق احاديث غزوة الفتح ان الذين استمروا من الصحابة صياما كانوا جماعة وفي هذا انه عبد الله بن رواحة وحده وأخرج الترمذي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان يوم يدر ويوم الفتح الحديث ولا يصح حمله ايضا على بل لا بد ان ابا الدرداء لم يكن حينئذ أسلم والله تعالى اعلم، قوله لا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة الخ فيه دليل على ان كراهية في الصوم في السفر من قوى عليه ولم يصبه منه مشقة شديدة

**باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة** قوله عن عمير مولى عبد الله بن عباس الخ وفي الرواية الآتية مولى امر الفضل، نقل النووي عن البخاري وغيره من الأئمة انه مولى امر الفضل حقيقة ويقال له مولى ابن عباس ملازمة له وأخذ عنه وانتمائه اليه وقال الحافظ من قال مولى امر الفضل فباعتبار اصله ومن قال مولى ابن عباس فباعتبار مال اليه حاله لان امر الفضل



عن امر الفضل بنت الحارث ان ناساً تماروا عند هيا يوم عرفة في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقل بعضهم هو صائم وقال بعضهم ليس بصائم فأرسلت اليه بقدر لبن وهو واقف على بعيره بعرفة فشربه **حدثنا** اسحاق بن ابراهيم وابن ابي عمر عن سفيان عن ابي النضر بهذا الاسناد ولم يذكر وهو واقف على بعيره وقال عن عيم مولى امر الفضل **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا عبد الله بن مهدي عن سفيان عن سالم بن ابي النضر بهذا الاسناد نحو حديث ابن عيينة وقال عن عيم مولى امر الفضل **وحدثني** هارون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب اخبرني عن ابن عباس ان ابا النضر حدثه ان عميراً مولى ابن عباس حدثه انه سمع امر الفضل تقول شكك ناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في صيام يوم عرفة ونحن بجامع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت اليه فوجدت فيه لبن وهو بعرفة فشربه **وحدثني** هارون بن سعيد الايلي حدثنا ابن وهب اخبرني عن ابن عباس عن بكير بن الاشج عن كريب مولى ابن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ان الناس شكوا في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فأرسلت اليه ميمونة بجلاب اللبن وهو واقف في الموقف فشرب منه والناس ينظرون اليه **حدثنا** زهير بن حرب حدثنا جسرير عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كانت قرش تصوم عاشوراء في الجاهلية

هي والدة ابن عباس وقد انتقل الى ابن عباس ولا مولى امه قوله تماروا عند هيا في صيام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ رحمه هذا بشعر بأن صوم يوم عرفة كان محرماً عندهم معتاداً لهم في الحضر وكان من جزمياته صائم استدل بالآلة من العباد ومن جزمياته غير صائم فاهت عند قريظة كونه مسافراً وقد عرف نفيه عن صوم الفرض في السفر فضلاً عن النفل قوله فأرسلت اليه في الحديث الذي يليه ان ميمونة بنت الحارث هي التي ارسلت فيحمل القدر ويحمل انها مرسلة فنسب ذلك الى كل منهما لانها كانتا أخنتين فتكون ميمونة ارسلت بسؤال امر الفضل لها في ذلك لكشف الحال في ذلك ويحتمل العكس وستأتي الاشارة الى تعيين كون ميمونة هي التي باشرت الارسال وليس المرسلة في طريق حديث امر الفضل لكن روي النسائي من طريق سعد بن جبيرة عن ابن عباس ما يدل على انه كان الرهبان بذلك ويقوى ذلك انه كان من جزمياته انه ارسل امه واماً خالته، كذا في فقه الباري - قوله بقدر لبن فيه فطنة امر الفضل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة الثلاثة بالحال لان ذلك كان في يوم حرجب الظاهرة قوله وهو واقف على بعيره في اختلاف اهل العلم في أهميا أفضل الركوب وتركه بعرفة فذهب الجمهور الى ان أفضل الركوب كلفه صلى الله عليه وسلم وقت ركبا ومن حيث النظر فان الركوب عتياً على الاجتهاد في الدلالة والتضرع المطلوب حينئذ كما ذكرنا مثله في الفطر وذهب آخرون الى ان استحباب الركوب يختص بمن يحتاج الناس الى التعليم منه وعن الشافعي قولهما سواء واستدل به على ان الوقوف على ظهر الدواب مباح وانما في الوارد في ذلك محمول على ما اذا اجتمع بالدابة قوله فشربه في حديث ميمونة والناس ينظرون، وفيه ان العيان قطع للحجة وانه فوق الخبر وان اكل والشرب في المحافل مباح ولا كراهة فيه للضرورة قوله بقعب الخ فوجدت في مجمع البحار قوله بجلاب اللبن الخ بكسر الميملة هو الاناء الذي يجعل فيه اللبن وقيل الجلاب اللبن المحلوب وقد يطلق على الاناء ولو لم يكن فيه لبن - قال الحافظ رحمه واستدل بهذين الحديثين على استحباب الفطر يوم عرفة بعرفة وفيه نظر لان فعله المجرد لا يدل على نفي الاستحباب اذ قد يترك الشيء المستحب لبيان الجواز ويكون في حقه افضل لمصلحة التبليغ نعم روي ابو داود والنسائي وصحاح بن خزيمة والحاكم من طريق عكرمة ان ابا هريرة حدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صوم يوم عرفة بعرفة وأخذ بظاهره بعض السلف وقال الطبري انما افطر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة ليدل على الاختيار للحاج بمكة لكي لا يضعف عن الدلالة والذكر المطلوب يوم عرفة، ام - وقد عد صاحب الداء المختار من الصيام المندوب صوم عرفة ولو لحاج لضعفه، قال ابن عدي ان كان لا يضعفه عن الوقوف بعرفات ولا يخل بالدعوات فلا تضعفه كرهه والله اعلم - باب صوم يوم عاشوراء قوله كانت قرش تصوم الخ قال الحافظ في ابواب الصيام ما صيام قرش لعاشوراء فلما هم تلقوه من الشرع السالف ولهذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة فيه وغير ذلك ثم رأيت في المجلس الثالث من مجي الس الباغدي الكبير عن عكرمة انه سئل عن ذلك فقال اذنبت قرش ذنبا في الجاهلية فعظم في صدورهم فقبل لهم صوموا عاشوراء يكفر ذلك هذا او معناه - ام - ثم قال الحافظ رحمه في باب ايام الجاهلية فقد شرح الحديث في كتاب الصيام وذكرت هناك احتمالا انهم أخذوا ذلك عن اهل الكتاب ثم وجدت في بعض الاخبار انهم كانوا اصابعهم قاطعاً ورفع عنهم فصاموه شكراً - قوله عاشوراء الخ بالمد على المشهور وحكي في الفص قال الرزكشي وزنه فاعولاه والمهزة فيه للتأنيث وهو معدول عن عاشر للمبالغة والتعظيم - ام - اي عاشر واثني عشر كذا في المرقاة - وقال الفرطبي رحمه عاشوراء معدول عن عاشر للمبالغة والتعظيم وهو في الاصل صفة الليلة العاشرة فكانت قيل يوم الليلة العاشرة الا انهم لما عدوا به عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغنوا عن الموصوف فحذفوا الليلة فصار هذا اللفظ علماً على اليوم العاشر قوله في الجاهلية الخ يطلق غالباً على ما قبل البعثة،

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه فلما هاجر إلى المدينة صامه وأمر بصيامه فلما قرض شهر رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال أحدهما ثنا ابن نمير عن هشام بهذا الاسناد ولم يذكر في أول الحديث** وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه وقال في آخر الحديث وترك عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه ولم يجعله من قول النبي صلى الله عليه وسلم كرواية جابر **وحدثني** عمر الناقدي حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أن يوم عاشوراء كان يصام في الجاهلية فلما جاء الإسلام من شاء صامه ومن شاء تركه **وحدثنا** حمزة بن عيسى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصام به قبل أن يفرض رمضان فلما قرض رمضان كان من شاء صام يوم عاشوراء ومن شاء أفطر **وحدثنا** قتيبة بن سعيد عن محمد بن ربح جميعاً عن الليث بن سعد قال ابن ربح أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي جيب أن عراكاً أخبرنا عروة أخبرنا عائشة أخبرته أن قرشيًا كانت تصوم عاشوراء في الجاهلية ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيامه حتى قرض رمضان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء فليصمه ومن شاء فليفطر **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير **وحدثنا** ابن نمير واللفظ له حدثنا ابن أبي حنيفة عن عبد الله بن نافع أخبرني عبد الله بن عمر أن أهل الجاهلية كانوا يصومون يوم عاشوراء وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم صامه والمسلمون قبل أن يفرض رمضان فلما افترض رمضان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن عاشوراء يوم من أيام الله فمن شاء صامه ومن شاء تركه **وحدثنا** محمد بن مثنى وزهير بن حرب قال أحدهما ثنا يحيى وهو لقطان **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة كلاهما عن عبد الله بن عبيد الله بهذا الاسناد **وحدثنا** قتيبة بن سعيد حدثنا ليث **وحدثنا** ابن ربح أخبرنا الليث عن نافع عن ابن عمر أنه ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يومًا يصومه أهل الجاهلية فمن أحب منكم أن يصومه فليصمه ومن كره فليدعه **وحدثنا** أبو كريب حدثنا أبو أسامة عن الوليد يعني ابن كثير حدثني نافع أن عبد الله بن عمر حدثه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في يوم عاشوراء إن هذا يوم كان يصومه أهل الجاهلية فمن أحب أن

وأما جزم النووي في عدة مواضع من شرح مسلم أن هذا هو المراد حيث أتى ففيه نظر فإن هذا اللفظ وهو الجاهلية يطلق على ما مضى والمراد ما قبل الإسلام وضابط آخره غالباً فتملكه ومنه قول مسلم في مقالة صحيحه أن أبا عثمان وأبا رافع أدركا الجاهلية وقول أبي رجا العطاردي رأيت في الجاهلية قردة زنت وقول ابن عباس سمعت أبي يقول في الجاهلية استنكاساً دهاقاً وابن عباس إنما ولد بعد البعثة وأما قول عمر بن الخطاب في الجاهلية فحتمل وقد نبه على ذلك شيخنا العراقي في التلخيص على المختصرين من علوم الحديث - كذا قال الحافظ في الفتح - **قوله** وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه الخ وفي رواية البخاري يصومه في الجاهلية أي قبل أن يهاجر إلى المدينة **قوله** فلما هاجر إلى المدينة الخ أفادت هذه الآية تعيين الوقت الذي وقع فيه الأمر بصيام عاشوراء وقد كان أول قومه المدينة ولا شك أن قومه كان في ربيع الأول فينبغي أن كان الأمر بذلك في أول السنة الثانية وفي السنة الثانية فرض شهر رمضان فجعل هذا لم يبق الأمر بصيام عاشوراء إلا في سنة واحدة ثم فرض الأمر في صومه إلى رأى المتطوع فجعل تقدير عتبة قول من يدعي أنه كان قد فرض فقد نفى هذه الأحاديث الصحيحة ونقل عياض أن بعض السلف كان يرى بقاء فرضية عاشوراء لكن انقرض القائلون بذلك ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه الآن ليس بفرض والإجماع على أنه مستحب وكان ابن عمر يكره قصداً بالصوم ثم انقرض القول بذلك كلاً في الفتح - قال النووي اتفق العلماء على أن صوم يوم عاشوراء اليوم سنة ليس بواجب اختلفوا في حكمه في أول الإسلام حين شرع صومه قبل صوم رمضان فقال أبو حنيفة كان واجباً واختلف أصحاب الشافعي فيه على وجهين شهرين شهرهما عندنا أنه لم ينزل سنة من حين شرع ولم يكن واجباً قط في هذه الأمة ولكنه كان مستحباً فلما نزل صوم رمضان صار مستحباً دون ذلك الاستحباب والثاني كان واجباً كقول أبي حنيفة ونظير فائدة الخلاف في اشتراطنية الصوم الواجب من الليل فأبو حنيفة لا يشترطها ويقول كان الناس مفطرين أول يوم عاشوراء ثم أصروا بصيامه بنية من النهار ولم يؤصروا بقضائهم بعد صومه وأصحاب الشافعي يقولون كان مستحباً فصحة بنية من النهار ويمتسك أبو حنيفة بقوله أمر بصيامه والأمر للوجوب ويقول فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه ويحتمل الشافعية بقوله هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليه صيامه، أم وسياً في الكلام عليه - **قوله** فلما جاء الإسلام الخ أي وهاجروا إلى المدينة وعرض رمضان خيراً في صومه وتركه كما تقدم من رواية هشام ويأتي من طريق الزهري نفسه **قوله** ثم أمر رسول الله الخ ضبطوا أمرنا برحمة من أظهرها بفتح الهزرة والميم والثاني بضمة الهزرة وكسر الميم ولم يذكر القاضي عياض غيره - قال الحافظ والمظاهر أن صيامه عاشوراء ما كان إلا عن توقيف ولا يضرنافي هذه المسألة اختلافهم هل كان صومه

يُصُومُهُ فليُصُومُهُ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرَكَهُ فَلْيَتْرَكَهُ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ **وَحَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَكْفٍ حَدَّثَنَا رُوْحٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْطَرِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ سِوَاهُ **وَحَدَّثَنَا** أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مَحْمُودٍ عَنْ زَيْدِ الْعَسْتَلَانِيِّ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ قَالَ ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ ذَلِكَ يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عِمْرَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَغَدَّى فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَدْنِ إِلَيَّ الْغَدَاءَ فَقَالَ أَلَيْسَ الْيَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ قَالَ وَهَلْ تَدْرِي مَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ قَالَ أَمَا هُوَ يَوْمُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَهُ وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنَا** زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ أَحَدُهُمَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ بِهَذَا السَّانِدِ وَقَالَ الْفَلْظُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي زَيْدُ الْيَافِي عَنْ عِمْرَانَ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَكَنٍ أَنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَهُوَ يَأْكُلُ فَقَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ أَدْنِ فَكُلْ قَالَ أَتَيْتُ صَائِمًا قَالَ كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكَهُ **وَحَدَّثَنِي** مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا الْحَقُّ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُلُقَةَ قَالَ دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ يَأْكُلُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَرَأَيْتَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ قَدْ كَانَ يَصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ تَرَكَهُ فَإِنْ كُنْتَ مُفْطِرًا فَاطْعَمْ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَوْسَى أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْمُرُ بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَيَحْتَنُّنَا عَلَيْهِ وَيَتَعَاهَدُنَا عَنْهُ فَلَمَّا قَرِضَ رَمَضَانُ لَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَحْتَنُنَا عَنْهُ وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عَنْهُ **وَحَدَّثَنِي** حُرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مَعْرُوفَةَ ابْنَةَ سُفْيَانَ خَطِيبًا بِالْمَدِينَةِ يَعْزِي فِي قَدَمَةٍ قَدْ مَهَا خُطِيبٌ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ إِنْ عَلِمْنَا وَكُنَّا أَهْلَ الْمَدِينَةِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهَذَا الْيَوْمِ هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ وَأَنَا صَائِمٌ فَهِيَ أَحَبُّ مَنَاسِكٍ أَنْ يَصُومَ فليُصُومْ وَمَنْ أَحَبَّ مَنَاسِكَنَا أَنْ يُفْطِرَ فَلْيُفْطِرْ **وَحَدَّثَنِي** أَبُو الطَّاهِرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ فِي هَذَا السَّانِدِ بِمِثْلِهِ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي عَمْرٍو حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا السَّانِدِ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ إِنْ صَائِمٌ فَهِيَ أَحَبُّ مَنَاسِكٍ أَنْ يَصُومَ فليُصُومْ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتَبُ عَلَيْهِ تَرْكُهُ **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي شَرِيحَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَهُوَ يَأْكُلُ عَلَى فَرْصَتِهِ لَمْ يَنْهَمْ قَالَ وَانْقَرَضَ الْقَائِلُونَ بِهَذَا وَحَصَلَ الْجَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرَضٍ وَأَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ كَرَاهَةً قَصْدَ صَوْمٍ وَتَحْيِينَهِ بِالصَّوْمِ وَالْعِلْمُ مُجْمَعٌ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ نَعْيِيهِ لِلْأَحَادِيثِ وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكَهُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ نَزِيقِي كَمَا كَانَ مِنَ الْوَجوبِ وَتَأَلَّى النَّدْبَ - **قَوْلُهُ** فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَهُ أَيُّ تَرَكَ صَوْمَهُ عَلَى وَجْهِ الْوَجوبِ كَمَا مَرَّ - **قَوْلُهُ** وَيَحْتَنُّنَا عَلَيْهِ أَيُّ يَرْغَبُنَا إِلَيْهِ ، **قَوْلُهُ** وَيَتَعَاهَدُنَا عَنْهُ أَيُّ يَحْفَظُنَا وَيُرَاعِي حَالَنَا وَيَتَفَتَّحُ عَنْ صَوْمِنَا **قَوْلُهُ** وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عَنْهُ أَيُّ وَلَمْ يَتَفَقَّدْنَا - **قَوْلُهُ** فِي قَدَمَةٍ قَدْ مَهَا أَيُّ فِي بَعْضِ الرِّيَاسَاتِ عُلُومِجْ - فَكَأَنَّهُ تَأْخِيرُكَ أَوَ الْمَدِينَةِ فِي حُجَّتِهِ إِلَى يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَذَكَرَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ أَنَّ أَوَّلَ حُجَّةٍ حَجَّهَا مُعَاوِيَةُ بَعْدَ أَنْ اسْتَخْلَفَ كَانَتْ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَارْبَعِينَ وَآخِرُ حُجَّةٍ حَجَّهَا سَنَةُ سَبْعٍ وَخَمْسِينَ **قَوْلُهُ** ابْنُ عَلِيٍّ ذَكَرَ أَنَّهُ فِي سِيَاقِ هَذِهِ الْقِصَّةِ اشْعَارُ بَانَ مُعَاوِيَةَ لَمَّا رَأَى أَهْلَ مَدِينَةِ بَصْرَةَ عَاشُورَاءَ فَلَمَّا سَأَلَ عَنْ عِلْمِ أَهْلِهَا وَبَلَغَهُ عَنْهُمْ بَيَّكْرُ صِيَامِهِ أَوْ يَوْجِبُهُ قَالَ عِيَاظُ وَاسْتِدْعَاؤُهُ لِلْعُلَمَاءِ تَنْبِيْهُ لَهُمْ عَلَى الْحُكْمِ أَوْ اسْتِعَانَةً بِمَعْنَى هُوَ عَلَى مَا عِنْدَ أَوْ تَوْبِيْخٍ - **قَوْلُهُ** وَلَمْ يَكُنْ يَكُتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ أَيُّ قَالَ الْحَافِظُ هُوَ كُلُّهُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي رِوَايَتِهِ وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَرَضًا قَطُّ وَلَا دَلَالَةً فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَرِيدَ وَلَمْ يَكُنْ يَكُتَبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ عَلَى الدَّوَامِ كَصِيَامِ رَمَضَانَ وَغَايَتُهُ أَنَّهُ عَامٌّ خُصٌّ بِالْأَدَلَةِ الدَّالَّةُ عَلَى تَقْدِيمِ وَجْهِهِ أَوْ الْمُرَادِ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ فَرَسَهُ بِأَنَّهُ شَهْرُ رَمَضَانَ وَلَا يَنْبَغُ قَضَ هَذَا الْأَمْرُ إِلَّا بِأَنْ يَصِيَامَهُ الَّذِي صَارَ مَسْتُورًا وَيُؤْتَى ذَلِكَ أَنَّ مُعَاوِيَةَ أَفْضَحَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ سَنَةِ الْفَتْحِ وَالَّذِينَ شَهِدُوا أَمْرَهُ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ النَّدَاءَ

عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسئلوا عن ذلك فقالوا هذا اليوم الذي اظهر الله فيه موسى وبني اسرائيل على فرعون فخص نصومه تعظيماً له فقال النبي صلى الله عليه وسلم نحن أولى بموسى منكم فأمر يصومه **وحديثنا** ابن بشار وابو بكر بن تافع جميعاً عن محمد بن جعفر عن شعبة عن ابي بشر بهذا الاسناد وقال فسألهم عن ذلك **وحديثنا** ابن ابي عمر حدثنا سفيان عن ابي بن عبد الله بن سعيد بن جابر عن ابيه عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود صياماً يوم عاشوراء فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذا اليوم الذي تصومونه قالوا هذا يوم عظيم انجى الله فيه موسى وقومه وغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكراً لخص نصومه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن احق باولى بموسى منكم فصامه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر بصيامه **وحديثنا** اسحق بن ابراهيم حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن ابي جعفر بهذا الاسناد الا انه قال عن ابن سعيد بن جابر لم يسمه **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابو عبد الله قالوا حدثنا ابو اسامة عن ابي عمير عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن ابي موسى قال كان يوم عاشوراء يوماً يعظمه اليهود

بذلك شهده في السنة الاولى اوائل العام الثاني ويؤخذ من مجموع الاحاديث انه كان واجباً لثبوت الامر بصومه ثم تأكد الامر بذلك ثم زيادة التأكيد بالنسبة للعام ثم زيادته بأمر من اكل بالامساك ثم زيادته بأمر الامتهات ان لا يرضع فيه الاطفال ويقول ابن مسعود الثابت في مسندهما فرض رمضان ترك عاشوراء مع العلم بانه ما ترك استحبابه بل هو باق فدل على ان المتروك وجوبه واما قول بعضهم المتروك تأكد استحبابه والباقي مطلق استحبابه فلا يخفف ضعفه بل تأكد استحبابه باق ولا سيما مع استمرار الاهتمام به حتى في عام وفاته صلى الله عليه وسلم حيث يقول لمن عشت لأصوم من الناس والعاشرة لغيره في صومه وانه يكفر سنة واثني تأكيد ابلغ من هذا - انتهى كلام الحافظ رحمه الله وهذا صريح في اختياره ان صوم عاشوراء كان واجباً في مبدأ الامر ثم نسخ بحكمه الحنفية مع انه كان قبل ذلك قد نسخ من اقوال العلماء انه لو يكن فرضاً وبهذا رد على الحنفية في مسألة التبييت ولكن ظهر له وجه الصواب بعد والله الحمد (تنبيه) قال على القاري في شرح المشكوة هذا كله على تقدير صحة رواية النساء في قوله ولو كتب الله عليكم صيامه من كلامه ولا فالحق اتفقوا على انه من كلام معاوية مخرج - **قوله** فوجد اليهود يصومون الخ قال الحافظ رحمه الله واستشكل ظاهر الخبر لاقتضائه انه صلى الله عليه وسلم قدومه المدينة فوجد اليهود صياماً يوم عاشوراء وانما تقدم المدينة في ربيع الاول والحجاب عن ذلك ان المراد ان اول علمه بذلك وسواله عنكم كان بعد از قدوم المدينة لا انه قبل ان يقام به علم ذلك وغايته ان في الكلام حداً تقديره قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة فاقبل الى يوم عاشوراء فوجد اليهود فيه صياماً فالحاصل ان علمه بذلك تأخر الى ان دخل السنة الثانية قال البعض المتأخرون يحتمل ان يكون صيامهم من حجب الاشهر الشمسية فلا يمنع ان يقع عاشوراء في ربيع الاول برتفع الاشكال بالجملة هكذا قرر ابن القيم في الهدى قال صيام اهل الكتاب في شهر محرم سائر الشمس، قلنا وما ادعاه من دفع الاشكال عجيب لانه يلزم منه اشكال آخر وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المسلمين ان يصوموا عاشوراء بالحساب المعروف من حال المسلمين في كل عصر فصيام عاشوراء انه في المحرم لا في غيره من الشهور نعم وجد في الطبراني باسناد جيد عن زيد بن ثابت قال ليس يوم عاشوراء باليوم الذي يقول الناس انما كان يوم تستر فيه الكعبة وقفس فيه الحبيشة وكان يدر في السنة وكان الناس يأتون فلا تأكل اليهود يسألونه فلما مات اوتوا زيد بن ثابت فسأله وسند حسن قال شيخنا الهيثمي في زوائد المسند لا ادرى ما معنى هذا قلت ظفرت بمعناه في كتاب الآثار القديمة لابي الريحان البيروني فذكر ما حاصله ان جملة اليهود يعتمدون في صيامهم على اعيادهم - اما النجوم فالسنة عندهم شمسية لا هلالية قلت فمن ثم احتاجوا الى من يعرف الحساب يعتمد عليه وذلك فعل هذا فطريق الجمع ان تقول كان الاصل فيه ذلك فلما امر النبي صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء رده الى حكم شرعه وهو الاعتبار بالاهلة فآخذ اهل الاسلام بذلك لكن في الذي ادعاه ان اهل الكتاب يبنون صومهم على حساب الشمس نظر فان اليهود لا يعتبرون في صومهم الا بالاهلة هذا الذي شاهدناه منهم فيحتمل ان يكون فيهم من كان يعتبر بالشهور بحساب الشمس لكن لا وجود له الآن كما انقرض الذين اخبر الله عنهم انهم يقولون عزيز بن الله تعالى الله عن ذلك **قوله** هذا اليوم الذي اظهر الله فيه موسى الخ ولا حمل من حديث ابي هريرة وهو اليوم الذي استوت فيه السفينة على الجودي فصامه نوح شكراً - **قوله** نحن أولى بموسى منكم الخ اي نحن اقرب بمتابعته منكم فانا موافقون له في اصول الدين ومصدقون لكتابه في تبيين اليقين وانتم مخالفون لهما في التخيير والتحريف والتعلق بالامر المشوب بالترجيح - **قوله** نحن احق داوود بموسى الخ لقوله تعالى في هذه اهدأ فائدة - وعلم من هذا ان المطلوب منه الموافقة لموسى لا الموافقة لليهود فلا يشكل بانه يجب مخالفة اليهود لا موافقتهم قاله السدي - وقال الحافظ واستشكل رجوعه اليهم في ذلك واجاب المازري باحتمال ان يكون اوحى اليه بصدقهم او تواتر عنده الخبر بذلك زاد عياض او اخبره به من اسلم منهم كان بن سلام ثم قال ليس في الخبر انه ابتداء الامر بصيامه بل في حديث عائشة النصريح بانه كان يصومه قبل ذلك فغاية ما في القصة انه لم يحدث له بقول اليهود تجديد حكم وانما هي صفة حال وجواب سؤال ولو تختلف الروايات عن ابن عباس في ذلك



وتخذه عيداً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموه أنتم وحل شئنا احمد بن المنذر حدثنا حماد بن أسامة حدثنا  
 أبو العباس قال أخبرني قيس فذكر بهذا الاسناد مثله وزاد قال أبو أسامة فحدثني صدقة بن أبي عمران عن قيس بن مسلم عن  
 طارق بن شهاب عن أبي موسى قال كان أهل خيبر يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نسائهم فيه خيلهم وشارتهم  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صوموه أنتم وحل شئنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد جميعاً عن سفيان قال أبو بكر حدثنا  
 ابن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد سمع ابن عباس وسئل عن صيام يوم عاشوراء فقال ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صام يوماً يطلب فضله على الأيام إلا هذا اليوم ولا شهراً إلا هذا الشهر يعني رمضان وحل شئنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق  
 أخبرنا ابن جريج أخبرني عبد الله بن أبي يزيد في هذا الاسناد مثله حل شئنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع بن الجراح عن جابر  
 ابن عمر عن الحكم بن الأعرج قال انتهى إلى ابن عباس وهو متوسّد رداءه في زمزم فقلت له أخبرني عن صوم عاشوراء فقال  
 ان رأيت هلال المحرم فاعدوا وأصبح يوم التاسع صائماً قلت هكذا كان عمل محمد صلى الله عليه وسلم يصومه قال نعم وحل شئنا  
 محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد القطان عن معوية بن عمر وحديثي الحكم بن الأعرج قال سألت ابن عباس وهو متوسّد رداءه  
 عند زمزم عن صوم عاشوراء بمثل حديث جابر بن عبد الله بن أبي بكر حدثنا يحيى بن

ولا مخالفة بينه وبين حديث عائشة ان أهل الجاهلية كانوا يصومونه كما تقدم اذ لا مانع من توارد الفريقين على صيامه مع اختلاف السبب  
 في ذلك قال القرطبي لعل قريشاً كانوا يستندون في صومهم الى شرع من مضى كإبراهيم وصوم رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتل ان يكون بحكم الموافقة  
 لهم كما في الحج واذن الله له في صيامه على انه فعل خيراً فلما هاجر وجد اليهود يصومونه وسألهم وصامه وأمر بصيامه احتل ذلك ان يكون ذلك  
 استئلاً قال لليهود كما استألفهم باستقبال تبنته ويحتل غير ذلك وعلى كل حال فلم يصمه اقتداءً بهم فانه كان يصومه قبل ذلك وكان ذلك في  
 الوقت الذي يجب فيه موافقة أهل الكتاب فيما لوئيه عنه، ام قال القرطبي مع انضمام أن من شرعه تعظيم الأيام التي أظهر الله سبحانه فيها  
 الرسل فاستحسن فيها الصوم قوله صوموه انما ظهر ظاهره ان الباعث على الأمر بصومه محبة مخالفة لليهود حتى يصام في يومه لا في يوم  
 لا يصام وحديث ابن عباس يدل على ان الباعث على صيامه موافقة على السبب وهو شكر الله تعالى على نجاته موسى لكن لا يلزم من تعظيمهم له  
 واعتقادهم بانه عيد انهم كانوا لا يصومونه فلعلمهم كان من جملة تعظيمهم في شرعهم ان يصوموه وقد ورد ذلك صريحاً في حديث أبي موسى هذا  
 فيما أخرجه البخاري في الحجارة بلفظ اذا اناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه ولمسلم من وجه آخر عن قيس بن مسادة بسنده قال كان أهل خيبر  
 يصومون يوم عاشوراء يتخذونه عيداً ويلبسون نسائهم فيه خيلهم وشارتهم قوله وشارتهم بالشار بالشين امجية بلاهة وهي الهيئة الحسنة  
 والجمال اي يلبسونهم لباسهم الحسن الجميل ويقال لها الشارة والشورة بضم الشين واما الحل فيقال أهل اللغة هو بفتح الحاء واسكان اللام مفرد و  
 جمعه حل بضم الحاء كسرهما والضم أكثر واشهر وقد قرئ بهما في اسبع وأكثرهم على الضم واللام مكسورة والياء مشددة فيها قوله حدثنا ابن عيينة  
 عن عبد الله بن أبي يزيد انه قد رآه احمد بن ابن عيينة قال أخبرني عبد الله بن أبي يزيد منذ سبعين سنة قوله الأهل اليوم ان الشارة الى  
 نوع اليوم كما الى شخصه ومثله قوله تعالى ولا تقربا هذه الشجرة فيما ذكره الفخر الرازي في تفسيره، قال الحافظ وهذا يقتضيه ان يوم عاشوراء افضل  
 الايام للصائم بعد رمضان لكن ابن عباس اسند ذلك الى علمه فليس فيه ما يرتد عليه غيره وقد روى مسلم من حديث أبي قتادة مرفوعاً ان صوم عاشوراء  
 يكفر سنة وان صيام يوم عرفة يكفر سنتين وظاهره ان صيام يوم عرفة افضل من صيام يوم عاشوراء وقد قيل في الحكمة في ذلك ان يوم عاشوراء منسوب  
 الى موسى عليه السلام ويوم عرفة منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم قل ذلك كان افضل لله عليه السلام قل ذلك كان افضل لله عليه السلام قل ذلك كان افضل لله عليه السلام  
 رمضان وان كان احدهما واجباً والاخر مندوباً لا اشتراكهما في حصول الثواب والفضل قوله أخبرني عن صوم عاشوراء وفي رواية الترمذي من  
 طريق هناد بن كريب عن وكيع أخبرني عن يوم عاشوراء اي يوم اصومه وهذا ظاهر في ان مقصودة السؤال عن كيفية صوم عاشوراء لا عن تعيين  
 يوم عاشوراء اي يوم هو قوله واصبح يوم التاسع صائماً وفي رواية الترمذي ثم اصبح من يوم التاسع صائماً وفيه تنبيه لمن يريد صوم عاشوراء  
 ان يتبدل من يوم التاسع فيصومه على وجه التوطئة والتبديل لصوم عاشوراء ولا ينبغي ان يقتصر على صوم العاشر فقط وقد روى عن ابن عباس ما يدل  
 على هذا المعنى، قال الطحاوي حدثنا ابن مرزوق قال ثنائه قال ثنا ابن جريج قال أخبرني عطاء انه سمع ابن عباس يقول خالفوا اليهود وصوموا يوم  
 التاسع والعاشر فهذا ظهر مراد ابن عباس بحديث الباب نبه عليه شيخنا المحمود قدس الله روحه، قال الزين بن المنير الا كما روى عن ابن عباس ان عاشوراء  
 هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم وهو مقتضى الاشئنة والقسمة وقيل هو اليوم التاسع فلهذا الاول اليوم مضاف الليلة الماضية وعلى الثاني

قال الطحاوي في ان عاشوراء هو اليوم العاشر من شهر الله المحرم



حدثني اسمعيل بن أمية أنه سمع أبا غطفان بن طريف المري يقول سمعت عبد الله بن عباس يقول حين صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا يا رسول الله أنه يوم تعظم اليهود والنصارى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا اليوم التاسع قال فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالوا حدثنا وكيع عن ابن أبي ذئب عن القاسم بن عباس عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن بقيت المقابل لأصوم من التاسع في رواية إلى بكر قال يعني يوم عاشوراء وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا حاتم بن إسماعيل عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم يوم عاشوراء فأمره أن يؤذن في الناس من كان لم يصم فليصم ومن كان أكل فليتم صيامه إلى الليل وحدثني أبو بكر بن نافع

هو مضاف الليلة الآتية وقيل انما سمى يوم التاسع عاشوراء أخذاً من أو راد الأبل كانوا إذا رعدوا الأبل ثمانية أيام ثم أوردوها في التاسع قالوا وردنا عشر أكبر العين، قال المنوي وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم من قال بذلك سعيد بن المسيب والحسن البصري ومالك وإمامنا وإسحاق وخلائق قال وهذا ظاهر الأحاديث ومقتضى اللفظ وأما تقدير أخذ من الأظفار فبعد انتهي، وقد روي البزار عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بصيام عاشوراء يوم العاشر قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح، أما حديث الباب فظاهر يومهم أن يوم عاشوراء هو التاسع وقد تأول قول ابن عباس هذا الزين بن المنير بأن معناه أنه ينوي الصيام في الليلة المتعقبة للتاسع وقوله الحافظ لم يحدث ابن عباس إلا في أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا كان المقبل إن شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي قال فإنه ظاهر في أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم العاشر وهو اليوم التاسع فمات قبل ذلك، قال الشوكاني الأول أن يقال إن ابن عباس أرشد السائل له إلى اليوم الذي يصام فيه وهو التاسع ولم يجب عليه بتعيين يوم عاشوراء أنه اليوم العاشر لأن ذلك مما لا يستل عنه ولا يتعلق بالسؤال عنه فائدة فإن عيسى لما فهم من السائل أن مقتضوه تعيين اليوم الذي يصام فيه أجاب عليه بأنه التاسع أم - وهذا كما ثبتنا آنفاً واضح من سياق الترمذي ومتأيد بما رواه الطحاوي عن ابن عباس موقوفاً كما قال شيخنا رحمه الله وقوله نعم بعد قول السائل هكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم بمكة نعم هكذا كان يصوم لولم يلق الله تعالى خبر بذلك ولا بد من هذا لأنه صلى الله عليه وسلم مات قبل صوم التاسع تأويل من المنير غايته البعد لأن قوله وأمر يوم التاسع صاماً لا يعتد به قوله أنه سمع غطفان بن طريف أن غطفان بن بقم المجعة ثم المهلة بعد هاء طريف بهمة وزعظيم قوله تعظم اليهود والنصارى إن قال القاطم واستشكل بأن التعليل بنجاة موسى فغرق فرعون يختص بموسى واليهود وأجيب بأجبال أن يكون عيسى كان يصوم وهو لما بشر من شريعة موسى لأن كثيراً منها ما بشر بشريعة عيسى لقوله تعالى ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ويقول أن أكثر الأحكام الفرعية إنما تتلقاها النصارى من التوراة وقد أخرج أحمد من وجه عن ابن عباس زيادة في سبب صيام اليهود له وحاصلها أن السفينة استوت على الجودي في فضاء نوح وموسى شكراً وقد تقلصت الإشارة لذلك فتريماً وكان ذكر موسى دون غيره هنا لما ذكرته لنوح والنجاة وغرق أعدائهما - قوله صمنا اليوم التاسع أنما قال الحافظ ثم ما هرب من صوم التاسع على معناه أنه لا يقتصر عليه بل يضيفه إلى اليوم العاشر احتياطاً وأما مخالفة لليهود والنصارى وهو الأبرح وبه يشعر بعض روايات مسلم وأحمد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود صوموا يوماً قبله أو يوماً بعده، اه وفي أسناده ابن أبي ليلى وقد تخلفه وقد أخرج البيهقي عن اللفظ الذي رواه أحمد ذكره الحافظ في التلخيص سكنت عنه، قال الحافظ وهذا كان في آخر الأمر قد كان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بشئ ولا سيما إذا كان فيما يخالف فيه أهل الأوثان فلما فتحت مكة واشتهر أمر الإسلام أحب أن يوافق أهل الكتاب أيضاً كما ثبت في الصحيح فهذا من ذلك فوافقهم وأما وقال من حق موسى منكر ثم أحب مخالفتهم فأمر بأن يضاف إليه يوم قبله يوم بعد خلافاً له في رواية الترمذي من طريق أخرى بلفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيام عاشوراء يوم العاشر قال بعض أهل العلم قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم لأن عشت إلى قابل لأصوم من التاسع يحتل أمر من أحدهما أنه أراد نقل العاشر إلى التاسع والثاني أراد أن يضيفه إليه في الصوم فلما توفي صلى الله عليه وسلم قبل بيان ذلك كان الاحتياط صوم اليومين وعلى هذا فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب أدناها أن يصام وحده وفوقه أن يصام التاسع معه وفوقه أن يصام التاسع والحادي عشر والله أعلم - اه قال في الخاتمة ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم قبله أو يوم بعده ليكون مخالفاً لأهل الكتاب، وقد عُد في المختار صوم عاشوراء وحده من المكروه تنزيهاً أي صفر عن التاسع وعن الحادي عشر ولكن قال صاحب البدائع ذكر بعضهم صوم عاشوراء وحده لمكان التشبه باليهود ولم يكرهه عاصمهم لأنه من أيام الفاضلة فيستحب استدراك فضيلتها بالصوم - قوله يعني يوم عاشوراء أن لا أدري من هذا التفسير - قوله بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم هذا الرجل هذيل بن أسلم بن حارثة له ولأبيه ولعمه صحبة ويظهر من بعض الروايات أن الرجل المسمى هو أسلم بن حارثة أبو هذيل فيجوز أن يكون كل منهما أسلاً لذلك قاله الحافظ، قوله من كان لم يصم فليصم

قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله تعالى: قد اجمعت اصحابنا بهذا الحديث على صحة الصيام لمن لم يؤمن من الليل سواء كان رمضان او غيره لانه صلى الله عليه وسلم امر بالصوم في اثناء النهار فدل على ان النية لا تشترط من الليل وقال بعضهم اجيب بان ذلك يتوقف على ان يصوم يوم عاشوراء كان واجبا والذي يتوهم من اقوال العلماء انه لو كان فرضا - انتهى - قلت اراد بهذا البعض الحافظ ابن حجر رحمه الله وقد تقدم منا في شرح حديث معاوية في الباب نقل كلامهم ونبهنا هناك انه رحمه الله قد ثبت الوجوب ابلغ في اثباته بعد ما كان يرتجح عدمه فلا حاجة الى اطالة البحث معه في مسألة الوجوب مع ان الاحاديث تنادي باعلى صحتها ان صوم عاشوراء كان فرضا وعن عائشة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وجابر بن سمرة ان صوم يوم عاشوراء كان فرضا قبل ان يفرض رمضان فلما فرض رمضان فمن شاء صام ومن شاء ترك ذكره ابن شداد في احكامه، وقال الحافظ ابو جعفر الطحاوي بعد نقل الآثار نفى هذه الآثار وجوب صوم عاشوراء وفي أمر صلى الله عليه وسلم بصومه بعد ما أصبحوا امره بالامساك بعد ما أكلوا دليل على وجوبه اذ لا يأمر صلى الله عليه وسلم في النقل بالامساك الى آخر النهار جدا لكل ولا يصوم لمن لم يصمه وفيه دليل ايضا على ان من كان عليه صوم يوم بعينه ولو لم يكن نوى صومه من الليل تجزئه النية بعد ما أصبح بالاكثار على انه كان فرضا ونسخ بصوم رمضان، قال الحافظ وعلم تقدير ان كان فرضا فالأمر بالامساك لا يستلزم الاجزاء فيحتل ان يكون أمر بالامساك لحرمته الوقت كما لو لم يكن من قدر من سفر في رمضان ثم اذا وكما لو لم يكن من أفطر يوم الشك ثورأى الهلال وكل ذلك لا ينافي أمره بالقضاء بل ورد ذلك صريحا في حديث اخرجه ابو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة عن عمة ان أسلمت انت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صمت يومك هذا قالوا لا قال فأنتم ابقية يومكم وقضوه وعلى تقدير ان لا يثبت هذا الحديث في الأمر بالقضاء فلا يتعين ترك القضاء - ام - قلت حمل الصوم على معنى الامساك عدول عن حقيقة الشرعية الى المعنى اللغوي بلا ضرورة ولا احتمال اذا كان ناشئا من غير دليل لا يعتبر به نعم لفظ الصيام في حق الاكلين كما ورد في بعض الروايات يحمل على معناه اللغوي والحديث قد خرق صريحا بين الاكلين ومن لم يأكل فأمر الاكلين بالامساك ببقية اليوم والذين لم يأكلوا بالصوم ولو كان المراد في كلا الشقين الامساك دون الصوم الشرعي فأي فائدة كانت في ذلك التشقيق، اما الحديث الذي ذكره وفيه الأمر بالقضاء فقد أخرجه الطحاوي ايضا بأسناده عن عبد الرحمن بن سلمة الخزاز عن عمة قال عدونا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بصيغة يوم عاشوراء وقد تقدمنا فقال أصمت هذا اليوم فقلنا قد تغلبنا فقال أتموا ببقية يومكم والحديث واحد ومخرجه متحد فهذا كما نرى كالصريح في ان الأمر بالقضاء في مثل ابي داود والنسائي انما كان للأكلين دون غيرهم وان المراد بقوله "لا" في جواب قوله صلى الله عليه وسلم "صمت يومكم هذا نفى الصوم لأجل التقدي لان النية فقط وقد سلم الحافظ بنقسه في ابواب عاشوراء ان عند ابي داود وغيره أمر من كان أكل بقضاء ذلك اليوم مع الأمر بالامساك فالحديث على تقدير صحته لنا لا عليه فأنه دل على التفريق بين الاكلين وغيره من حيث ان الاكلين أمر بالافضل وسائرهم لم يؤمروا به مع استواءهم في ترك التبييت ودل ايضا على فرضية صوم عاشوراء اذ ذاك والأما معنى الأمر بالقضاء - قال الشيخ ابو بكر الرازي فان قيل انما جاز ترك النية له (اي صومه) من الليل لان الفرض لم يكن قد مضى قبل ذلك الوقت وانما هو فرض متعين في بعض النهار فدل ذلك أيضا على انه مع ترك النية من الليل وانما بعد ثبوت فرض الصوم فجزأه الا ان يوجد له نية من الليل قيل له لو كان ايجاب النية من الليل من شرائط صحته لوجب ان يكون عدمها مانعا صحته كما انه لما كان ترك الاكل من شرائط صحته الصوم كان وجوده مانعا منه وان لا يختل في ذلك حكم الفرض المبتدأ في بعض النهار وحكم ما تقدم فرضه فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم الاكلين بالامساك وأمرهم مع ذلك بالقضاء لأن ترك الاكل من شرط صحته ولم يأمر تارك النية من الليل بالقضاء وحكم لهم بصحة صومهم اذا ابتدأوه في بعض النهار ثبت بذلك ان ايجاب النية من الليل ليس بشرط في الصوم المستحق العين وصار ذلك أصلا في نظائره مما يوجب الانسان على نفسه من الصوم في وقت بعينه انه يصح بنية جديها بالنهار قبل الزوال فان قيل فرض صوم عاشوراء منسوخ بربطه فكيف يستدل بالمنسوخ على صورة ثابت الحكم من قبل له انه وان نسخ فرضه فلم ينسخ دلالته فيما دلت عليه من نظائره، ألا ترى ان فرض الحج الى بيت المقدس قد نسخ ولم ينسخ بذلك سائر احكام الصلوة وكذلك قد نسخ فرض صلوة الليل ولم ينسخ سائر احكام الصلوة ولم ينسخ نسخها من الاسناد لال بقوله تعالى "فأفروا ما تيسر من القرآن" في اثبات التخيير في ايجاب القراءة بما شاء منه ان كان ذلك نزل في شأن صلوة الليل، ام - قال الحافظ واستخرجهم بركاشط النية في الصوم من الليل بما أخرجه اصحاب السنن من حديث عبد الله بن عمر عن أخته حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه زائرا من... في الصيام من الليل فلا يصام له لفظ النسائي ولا ي داود والترمذي من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا يصام له واختلف في رفعه وودعه، قال ابو جعفر اتما الوقت أشبه وقال ابو داود لا يصح رفعه وقال الترمذي الموقوف أصح ونقل في العلل عن البخاري انه قال هو خطأ هو حديث... نظر... من ابن عمر موقوف قال النسائي الصوم عند موقوف ولا يصح رفعه، وقال ابو عمر بن عبد البر في اسناد هذا الحديث اضطراب وفيه... ان قال النسائي واصحاب فيه موقوف ولذلك لم يخرج به الشيخان وقال احمد ماله عند ذلك الاسناد وقال الحاكم في لا ريعين

الليل على صحة الصيام لمن لم يؤمن من الليل سواء كان رمضان او غيره

العبدى حدثنا بشر بن المفضل بن لاحق حدثنا خالد بن ذكوان عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء الى قرى الانصار التي حول المدينة من كان اصبح صائماً فليتم صومه ومن كان اصبح مفطراً فليتم بقية يومه فكنّا بعد ذلك نؤومه ونؤوم صبياننا الصغار منهم ان شاء الله ونذهب الى المسجد

صحيح على شرط الشيخين وقال في المستدرج صحيح على شرط البخاري وقال البيهقي رواه ثقات الا انه روى موقوفاً، قال الحافظ في التلخيص وعمل نظام الاستا جماعة من الائمة فصحا الحديث المذكور منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن حزم وروى له الدارقطني طريقاً أخرى وقال رجالها ثقات، ام - ونظر في هذه الاقوال وعرفت مقادير قائلها يترجح عند الوقت ولكن على تقدير صحة رفعه يمكن ان يقال ان قوله صلى الله عليه وسلم فلا يصيام له محمول على نفي الفضيلة الكمال كما في قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد للأدلة الدالة على نفي وجوب التقييد كما سبق - قال صاحب البدائع اما الثالث وهو وقت النية فالأفضل في الصيامات كلها ان ينوى وقت طلوع الفجر اذ يمكنه ذلك او من الليل لأن النية عند طلوع الفجر تقارن اول جزء من العبادات حقيقة ومن الليل تقارنه تقديراً وان نوى بعد طلوع الفجر فان كان الصوم ديناً لا يجوز بالاجماع وان كان عيناً وهو صوم رمضان وصوم التطوع خارج رمضان والمندوب والمعين يجوز وقال زهير ان كان مسافراً لا يجوز صومه من رمضان بنية من النهار وقال الشافعي لا يجوز بنية من النهار الا التطوع وقال مالك لا يجوز التطوع ايضاً، ولا يجوز صوم التطوع بنية من النهار بعد الزوال عندنا وللشافعي فيه قولان، ثم قال بعد بيان أدلة الخصوم ولنا قوله تعالى اجعل لكتكوكيلة الصيام الترتيب الى قوله تعالى ثم آتيتوا الصيام الى الليل اباح للمؤمنين الأكل والشرب والجمل في ليالي رمضان الى طلوع الفجر وأمر بالصيام عنها بعد طلوع الفجر متأخراً عنه لان كلمة "ثم" للتعقيب مع التراخي فكان هذا أمراً بالصوم متأخراً عن اول النهار والأم بالصوم أمر بالنية اذ لا صحة للصوم شرعاً بدون النية فكان أمراً بالصوم بنية متأخرة عن اول النهار وقد أتى به فقد أتى بالمأموه فيخرج عن العهدة وفيه دلالة ان الأمسك في اول النهار يقع صوماً وجدت فيه النية اوله وتوجد لان اتمام الشيء يقتضيه سابقية وجود بعض منه ولانه صام رمضان في وقت متعين شرعاً للصوم رمضان لوجود ركن الصوم مع شرائطه التي ترجع الى الأهلية والمحلية ولا كلام في سائر الشرائط وانما الكلام في النية ووقتها وقت وجود الركن وهو الامسك وقت الغداء المتعارف في الامسك في اول النهار شرط وليس بركن لان ركن العبادة ما يكون شاقاً على البدن مخالفاً للعادة والنفس وذلك هو الامسك وقت الغداء المتعارف فاما الامسك في اول النهار نسفاً فلا يكون ركناً بل يكون شرطاً لانه وسيلة الى تحقيق معنى الركن الا انه لا يعرف كونه وسيلة للحال لجواز ان لا ينوى وقت الركن فاذا نوى ظهر كونه وسيلة من حين وجوده والنية تشترط لصيرورة الامسك الذي هو ركن عبادة لا بما يصير عبادة بطريق الوسيلة على ما قررنا في الخلافات واما الحديث فهو من الاجاد فلا يصح ناسخاً للكتاب لكنه يصح مكمل له فيجمل على نفي الكمال كقوله لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد ليكون عملاً بالدليلين بقوله لا مكان واما صيام الفضل والنذور والكفارات فما صامها في وقت متعين بها شرعاً لان خارج رمضان متعين للنفل موضوع له شرعاً الا ان يعتنه لغيره فاذا لم ينو من الليل صوماً آخر بقي الوقت متعيناً للتطوع شرعاً فلا يملك تغييره فاما ههنا فالوقت متعين لصوم رمضان وقد ساء له لوجود ركن الصوم وشرائطه على ما بينا - قوله حدثنا خالد بن ذكوان اخ هو ابو الحسين المديني نزيل بصرى وهو تابعي صغير وليس من الصحابة سمع من سوا الربيع بنت معوذ وهي من صفار الصحابة قوله عن الربيع بنت معوذ بن عفراء اخ الربيع بتشد يد الياء مصغر وابوها معوذ بكسر الواو والتشديد بوزن معلم وعفراء هي أم معوذ قوله صبياننا الصغار منهم ان شاء الله اخ وقع لمسلم شك في تقييده الصبيان بالصغار وهو ثابت في صحيح ابن خزيمة وغيره وتقييده بالصغار لا يخرج الكبار بل يدخلهم من باب الأولى، والبلغ من ذلك ما رواه ابن خزيمة من حديث ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر برصعاش في عاشوراء ورضعاً فاطمة فيقتل في افواههم ويأمر أمهاتهم ان لا يرضعن الى الليل وريضة بفتح الراء وكسر الزاي كذا ضبط بعضهم اي الحافظ ابن حجر، قال العيني وضبطه شيخنا بضم الراء، أخرجه ابن خزيمة وتوقف في صحته قال الحافظ واسبغ له بأس به واستدل بهذا الخبر على ان عاشوراء كان فرضاً قبل ان يفرض رمضان كما تقدم بسط الكلام في ذلك وفي الحديث سجة على مشروعية تمرين الصبيان على الصيام كانت من كان في مثل الشن الذي ذكر في هذا الحديث فهو غير مكلف وانما صنع لهم ذلك للتمرين وأغرب القرطبي فقال لعل النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بذلك ويعلم ان يكون أمر بذلك لانه تعذيب صغير بعبادة شاقة غير متكررة في السنة وما قد مضى من حديث ربيعة يرد عليه مع ان الصحيح عند أهل الحديث واهل الاصول ان الصحابي اذا قال فعلنا كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان حكماً لرفع لان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقديرهم عليه مع توفره واعيمهم على سؤالهم اياه عن الاحكام مع ان هذا مما لا مجال للاجتهاد فيه فما فعلوه الا بتوقيف، والله اعلم، وقال ابن بطال اجمع العلماء انه لا يلزم العبادات والفرائض الا عند البلوغ الا ان اكل العلماء استحسنوا تدريب الصبيان على العبادات رجاء البركة وانهم يعادونها

باب في صوم يوم العيد

فجعل لهم اللعينة من العهن فاذا بكى احد هو على طعام اعطيناها اياه عند الافطار **وحل شناه يحيى بن يحيى** حدثنا ابو معشر الطائري عن خالد بن ذكوان قال سألت الربيع بنت معوذ عن صوم عاشوراء قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم في قري الانصار فذكر مثل حديث بشر غير انه قال ونصنع لهم اللعينة من العهن فنذهب به معنا فاذا سألونا الطعام اعطيناهم اللعينة تلهمهم حتى يتقوا صومهم **وحل شناه يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن ابي عبد الله مولى ابن ابي هريرة قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فحاجا فصلة ثم انصرفت فخطب الناس فقال ان هذا يومان يؤمان في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطرهم من صيامكم والآخر يوم تأكلون فيه من تسككم **وحل شناه يحيى بن يحيى** قال فتسهل عليهم اذا الزمهم وان من فعل ذلك هم ماجور وفي الفقه الجمهور على انه لا يجب الصوم على من دون البلوغ واستحب جماعة من السلف منهم ابن سيرين والزهري وقال به الشافعي انه يوم مرد به للتمرين عليه اذا اطاقه وحده اصحابه بالسبع والعشر كما صلوة وحده استحق بأشقي عشرة سنة واحد في رواية بعشر سنين وقال لا وراعي اذا اطاق صوم ثلاث ايام متبعا لا يضعف فيه من حل على الصوم والاول قول الجمهور والمشهور من المالكية انه لا يشرع في حق الصبيان ، وفي صحيح البخاري وقال عمر رضي الله عنه ننشوان في رمضان ويالك وصبيانا صيام فضر به قوله اللعينة ان يضم الامر وهي التي يقال لها لعب البنات قوله من العهن ان يكسر العين المهملة وسكون الهاء هو الصوف وقيل الصوف المصبوغ قوله عند الافطار ان قال النووي هكذا هو في جميع النسخ عند الافطار قال القاضي فيه عذوف وصوابه حتى يكون عند الافطار فيها يتم الكلام وكذا وقع في البخاري من رواية مسلم وهو معنى ما ذكره مسلم في الرواية الاخرى فاذا سألونا الطعام اعطيناهم اللعينة تلهمهم حتى يتقوا صومهم **باب تحريم صوم يوم العيد** قوله عن ابي عبيد مولى ابن ابي هريرة وفي مصنف عبد الرزاق عن ابي عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف قال البخاري قال ابن عيينة من قال مولى ابن ابي هريرة فقد اصاب ومن قال مولى عبد الرحمن بن عوف فقد اصاب قال ابن التين وجه كون القولين صوابا ما روى انهما اشتركا في ولائه وقيل يحل احدهما على الحقيقة والاخر على المجاز وسبب المجاز ما بان انه كان يكثر ملازمة احدهما اما نحن متناه ولا أخذ عنه اولا تنقله من ملك احدهما الى ملك الاخر وجزأ التبرك بآبائه كان مولى عبد الرحمن بن عوف فلهذا نسبته الى ابن ابي هريرة المجازية ولعلها بسبب علمه بعبد الرحمن بن عوف قال الحافظ في الامانة ابي عبيد اسمه سعد بن عبيد بن ابي هريرة وهو عبد الرحمن بن ابي هريرة بن عوف بن ابي عبد الرحمن بن عوف قوله ثم انصرفت فخطب الناس ان فيه تقديم صلاة العيد على الخطبة وقد سبق بآية واضحة في صحة قوله ان هذا يومان في التخليب ذلك ان احاضر بشيأ اليه بهذا والغائب بشيأ اليه بذلك فلما ان جمعها اللفظ قال هذا في تخليبنا للحاضر على الله قوله يوم فطرهم برفع يوم على انه خبر مبتدأ محذوف في تقديره احدهما وكذا وقع في بعض الروايات اما احدهما فيوم فطرهم كقيل فائدة وصفه اليومين الاشارة الى العلة في وجوب فطرهما وهو الفصل من الصوم واظهار تمامه وحده بفطر ما بعده والاخر لاجل النسك المتقرب بذبحه ليؤكل منه ولو شرع صومه لو كان مشروعية الذبح فيه معنى فاجترأ عن علة التحريم بالاكل من النسك لانه يستلزم الخروزيد فائدة التنبيه على التعليل والمراد بالنسك هنا الذبيحة المتقرب بها قطعاً - وفي الحديث تحريم صوم يوم العيد سواء النذر والكفارة والتطوع والقضاء والتمتع وهو بالاجماع - واختلفوا فيمن نذر صوم يوم فوافق يوم العيد هل ينقذ نذره ام لا قال يعنى م اذا قال لله علي صوم يوم النحر افطر وقضى فهذا النذر صحيح عندنا مع اجماع الامامة على ان صومه وصوم الفطر منهيان قال مالك لو نذر صوم يوم فوافق يوم فطر او نحر يقضيه في رواية ابن القاسم وابن وهب عنه وهو قول الاوزاعي ، وقال الشافعي وزفر احمد لا يصح صوم يوم العيد ولا النذر بصومه وهو رواية ابي يوسف وابن المبارك عن ابي حنيفة وروى الحسن عن ابي حنيفة انه ان نذر صوم النحر لا يصح وان نذر صوم غدا وهو يوم النحر صح - ام - وقال المحقق العلامة ابن امير الحاج م في شرح التحرير ثم هذا المذكور من اطلاق صحة نذر صوم يوم العيد ويحكم التشريع وانما يفيق ويقضيه ولو صامها اجزاء هو المستطوري في كثير من الكتب المتقدمة وفي شرح مختصر القندري للحادى رجل نذر صوم يوم النحر صح نذر عندنا في ظاهر الرواية وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يصح وبه قال زفر الشافعي والتوفيق اذا عين النذر بصوم النحر لا يصح فقول رواية ابي يوسف عن هذا وان قال الله على صوم غدا كان النذر يوم النحر لم يصح صومه وعليه يحل ظاهر الرواية ، ام - قلت وقد مر في هذا التفصيل عن ابي حنيفة الحسن على ما في المبسوط وغيره وهو يشرع بان ظاهر الرواية اطلاق الصحة كما في عامة الكتب يتلخص ان في هذه المسئلة عن ابي حنيفة ثلاث روايات الصحة مطلقاً وهي ظاهر الرواية ومنعها مطلقاً وهي رواية ابي يوسف وابن المبارك عنه ايضاً كما ذكره بعضهم وقيل مالك كما في بعض المواضع والشافعي واحمد والتفصيل وهو رواية الحسن عنه وبوافقه ما في رواية ابن القاسم وابن وهب عن مالك لو نذر صوم يوم فوافق يوم فطر او نحر يقضيه ووجهه انه لما نص على يوم النحر صحت صومه بما هو منتهى عنه بخلاف ما اذا منقضى عليه فصداً لقولها لله علي صوم يوم حيضى فلا يصح وغداً وهو يوم حيضها فيصح نكح المسطور في الخلاصة وغيرها عزوه الى ابي يوسف خلافاً لفرقة توجيه قول ابي يوسف بأن ما يوجب الانسان على نفسه من الصوم في وقت بعينه بمنزلة ما يوجب الله تعالى عليه

باب في صوم يوم العيد  
باب في صوم يوم العيد  
باب في صوم يوم العيد



في وقت بعينه ومعلوم أنها لو حاضت في يوم من رمضان لزمتها قضاءه فكذا هذا كما في شرح الحلاوي غير وجهه بالنسبة إلى ما نحن فيه وأوجه منه ما قيل لأنه أضيف إلى اليوم وهو محله واعتراض الحيض منع الأدلة لا الوجوب عند صدق النذر وصار كذا لها صوم غد فحسب يجب القضاء بعد الإفاقة أو صوم غد وهي حائض يجب القضاء لنقص انقطاع الدم والمستلذان في الفتاوى الظهيرية بخلاف يوم حيفي لأنها لم تضفه إلى محله شرعا انتهى - قال الحافظ وأصل الخلاف في هذه المسئلة أن النية هل يفتقر صحة المنى عنه، قال لا كثيرا - وعن محمد بن الحسن نعم قال لا ما لم يخرج الأسلاك البزدوي في رسالته النية المطلق نوعان، نهي عن الأفعال الحسية مثل الزنا والقتل وشرب الخمر ونهي عن التصرفات الشرعية مثل الصلوة والصوم وما أشبه ذلك فالنية عن الأفعال الحسية دلالة على كونها قبيحة في نفسها بخلاف نية الأفعال الشرعية على خلافه وأما النية المطلق عن التصرفات الشرعية فيقتضيه قبحا لمعنى في غير المنى عنه لكن متصلا به حتى يبقى المنى مشروعا مع إطلاق النية وحقيقته وقال الشافعي بل يقتضيه هذا القسر قبحا في عينه حتى لا يبقى مشروعا أصلا بمنزلة القسم الأول إلا أن يقوم الدليل فيجب إثبات ما احتمله النية وراء حقيقته على اختلاف الأصول أم قال صاحب الكشف في شرح هذا الكلام فحقيقة النية وموجبه عندنا في الأفعال الشرعية أن يثبت القبح في غير المنى عنه وإن بقي المنى عنه مشروعا ليتصور امتناع المكلف عنه بأختياره ومحملة أن يثبت القبح في عين المنى عنه فلا يبقى مشروعا أصلا ويصير النية مجازا عن النية فالنية المطلق يحل على حقيقته وهي أن يكون المنى عنه قبيحا لغيره مشروعا بأصله إلا أن يقوم الدليل على خلافه فيجب إثبات محتمله وهو أن يكون قبيحا لغيره غير مشروعا أصلا كما في قوله تعالى وَلَا تَكُونُوا مِمَّنْ أَمَّا آتَوْكُمُ وَلَا تَكُونُوا مِمَّنْ أَمَّا آتَوْكُمُ - وحقيقته عند الشافعي أن يثبت القبح في عين المنى عنه فلا يبقى مشروعا أصلا كما في الفعل المحسوس ومحملة أن يثبت القبح في غير المنى عنه فيبقى المنى عنه مشروعا كما كان فالنية المطلق يحل على حقيقته وهي أن يكون المنى عنه قبيحا لغيره غير مشروعا أصلا إلا أن يقوم دليل يصرفه عن هذه الحقيقة فيحل على محتمله وهو أن يكون قبيحا لغيره كالنية عن الصلوة في الأرض المغصوبة والبيع وقت النداء والطلاق في حالة الحيض، قال وحاصل المسئلة أن النية المطلق عن الأفعال الشرعية يدل على إطلاقها عند أكثر أصحاب الشافعي وهذا هو الظاهر من مذهبه وإلى ذهب بعض المتكلمين وعند أصحابنا لا يدل على ذلك وإلى ذهب المحققين من أصحاب الشافعي كالغزالي وأبي بكر القفال الشافعي وهو قول عامة المتكلمين وذهب بعضهم إلى أنه يدل على الفساد في العبادات دون المعاملات وهذا هو غرضنا من هذا الموضع في التحريم ثم لا بد من تفسير الصحة والبطالان والفساد توضيحا لهذه الأقوال فنقول الصحة في العبادات عند الفقهاء عبارة عن كوز الفعل مسقطا للقضاء وعند المتكلمين عن موافقة أمر الشرع وجوب القضاء ولو يجب فصوله من طهر أنه متطهر وليس كذلك صحيحة عند المتكلمين لموافقة أمر الشرع بالصلوة وحسب حاله غير صحيحة عند الفقهاء لكونها غير مسقطة للقضاء وفي عقود المعاملات معنى الصحة كون العقد سببا لترتيب ثمراته المطلوبة عليه شرعا كالبيع للمالك وأما البطالان فمعناه في العبادات عدم سقوط القضاء بالفعل وفي عقود المعاملات تخلف الأحكام عنها وخروجها عن كونها أسبابا مفيدة للأحكام على مقابلة الصحة ولما الفساد في عبادات البطلان عند أصحاب الشافعي وكلاهما عبارة عن معنى واحد وعندنا هو قسم ثالث مغاير للصحيح والباطل وهو ما كان مشروعا بأصله غير مشروعا بوصفه، وذكر صاحب الميزان في الصحيح ما استجمع أركانه وشرايطه بحيث يكون معتبرا شرعا في حق الحاكم فيقال صلوة صحيحة وصحيح ويصح إذا وجد أركانه وشرايطه قال وتبين بهذا أن الصحة ليست بمعنى زائد على التصرف بل انما يرجع إلى ذاته من وجود أركانه وشرايطه الموضوع له شرعا، والفساد ما كان مشروعا في نفسه فانت المعنى من وجهه للملازمة ما ليس بمشروع إياه يحكم الحال مع قصره إلى انفصال في الجملة والباطل ما كان فائت المعنى من كل وجه مع وجود الصلوة أو الانعدام معنى التصرف كبيع الميئة والدرا ولا غلام أهلية للتصرف كبيع المجنون والصبي الذي لا يعقل - وأعلم أن الصحة عندنا قد يطلق القضا على مقابلة الفاسد كما يطلق على مقابلة الباطل فإذا حكمنا على شيء بالصحة فمعناه أنه مشروع بأصله ووصفه جميعا بخلاف الباطل فإنه ليس بمشروع أصلا وبخلاف الفاسد فإنه مشروع بأصله دون وصفه فالنية عن التصرفات الشرعية يدل على الصحة بالمعنى الأول عندنا من حيث أن المنى عنه يصح لاستقاط القضاء في العبادات كما إذا نذر صوم يوم أخر وأداه فيه لا يجب عليه القضاء ولترتيب الأحكام في المعاملات ولا يدل عليها بالمعنى الثاني لأنه ليس بمشروع بوصفه وإن كان مشروعا بأصله ثم القائلون بالفساد لغة تمسكوا بان السلف فهموا الفساد من النواهي - وهو رأياب اللسان فدل أن ذلك ثابت لغة وأجاب الآخرون بأننا لا نسلك هذا الصواب تمسكوا بالفساد بل التحريم والمنع ونحن نقول به - قال الحنفية ولنا ما احتج به محمد في كتاب الطلاق في باب الرد على من قال إذا طلق لغير السنة لا يقع إن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن صوم يوم أخر فقال أعفانا عما يتكون أو لا يتكون والنية عما لا يتكون لغو لا يقال للأصمى لا تبصر للأدنى لا تظر وبأنه إن الله تعالى ابتلي عباده بالأمم المنى بناء على اختياره فمن اطاعه بالأيثار بما أمر ولا انتهاء عما نهي بأختياره نال الجنة بفضلهم ومن عصاه بترك الأيتام والآنهاء استحق النار بعد له ولا يتلوا بالنية إنما يتحقق إذا كان المنى عنه متصورا لوجود بحيث لو أقر عليه بوجوب حتى يبقى

أقول الحلاء في أن النية عن الأفعال الشرعية هل يفتقر صحة المنى عنه أم لا -



قرأت على مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين  
يوم الاثنين ويوم الفطر وحل ثلثا قتيبة بن سعيد حل ثنا جري عن عبد الملك وهو ابن عمار عن قزعة عن أبي سعيد قال سمعت  
منه حل ثلثا فأعجبني فقلت له أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمع قال  
سمعت يقول لا يصلم الصيام في يومين يوم الاثنين ويوم الفطر من رمضان وحل ثلثا أبو كامل المحمدي حدثنا عبد العزيز بن المختار  
العبد متبلي بين أن يفقد على الفعل فيعاقب أو يكف عنه فيثاب بامتناعه فختار عن تحقيق الفعل للنهي فيكون عدم الفعل مضافا إلى كسبه اختيارا  
هذا موجب حقيقة النهي وأما النسخ فليبين أن الفعل لم يبق متصرا لوجود شرعا كما لتوجه البيت المقدس وحل الأخوات لم يبق مشروعا أصلا وصلا  
بأطلا شرعا فامتناع العبد عن ذلك بناء على عدمه في نفسه لا تعلق له بأختياره ولهذا لا يثاب عن الامتناع في المنسوخ قال صاحب القواطع في الجواب عما  
ذكرنا أن الفعل المشرع وجوه بأمرين بفعل العبد وبإطلاق الشرع فبالنهي أنتهى الإطلاق فلم يبق مشروعا فاما تصور الفعل من العبد فعلى حاله فيصح النهي  
بناء عليه ببينة أن العبد مأذون بالصوم بأمره وليس في وسعه الكلفة والامساك فاما اعتباره وصيرورة عيادة فمفوض إلى الشرع لا إلى العبد  
فبالنهي خرج الفعل عن الاعتبار وصيرورة صوما لزوال إذن الشرع وإطلاقه فلم يكن الفعل صوما نظرا إلى زوال إطلاق الشرع وكان صوما نظرا إلى  
فعل العبد وإذا بقي تصور الفعل من العبد صح النهي وتحقق ولهذا الواركة كانه عاصيا مستحقا للعقاب لا تكمل المنع عنه وأتينا به بما في وسعه وطاقته من فعل  
الصوم إذ ليس في وسعه في جميع الأحوال ألا هذا القدر الذي وجد منه قال وهذا لأن الصحة والفساد معنيان متعلقان من الشرع وليس إلى العبد ذلك إنما  
إليه إيقاع الفعل بأختياره فان وقع على وقت أمر الشرع وإطلاقه صح وألا فلا قال ولهذا أبطلنا صوما الليل وصوما الحائض مع تحقق الامساك حشا وصوما  
لأنه لما لم يوافق أمر الشرع لم يثبت له الحقيقة الشرعية قلت وحاصله يؤول إلى أن النهي راجع إلى الفعل المتصور من العبد حشا لشرعا، والجواب عنه  
أننا لنسلم أن فعل العبد بدون اعتبار الشرع إياها يسمى بالاسم الشرعي حقيقة فأن الصوم اسم لفعل معلوم معتبر في الشرع فبدون اعتبار الشرع لا يسمى  
صوما حقيقة ألا ترى أن الامساك في الليل لا يسمى صوما وإن وجدت النية لعدم اعتبار الشرع إياه وإذا كان كذلك كان صوما النهي إليه مجازا لا حقيقة  
والنهي ورد عن مطلق الصوم فيحمل على حقيقة التام لا بدليل يوضحه أن الصوم إنما صار صوما بصورته ومعناه وكذا البيع ومخالفه صوما في حكم الله تعالى  
ومعنى البيع كونه سببا للملك فإذا لم يوجد المعنى لم يبق للصورة عبارة فلا يسمى صوما وبمعنا المجاز كتمية صورة الأسد أسدا، اهـ - والذي يظهر للعبد  
الضعيف المذنب والله أعلم أن النهي عن التصرفات الشرعية بنفسه لا يدل على كون المنهي عنه قبيحا عينه ولا على كونه مشروعا بأصله بل مقتضاها إنما هو قبح  
المنهي عنه فقط أعظم من أن يكون عينه أو لوصفه وكيف لتصحح النهي إذا كان الكلام على حقيقة الشرعية مكان مشروعه قبل النهي حتى لا يكون شبهة  
بقول من يقول للأدعي لا تطر ولا أعني لا تبصر كحمانه عليه السلام محمد رحمه الله وأعني بالامكان أن كان في نية العبد إيقاع الفعل على وجه يقبضه الشارع  
قبل ورود هذا النهي فالنهي عن صوم يوم العيد لسانا يزيد بلفظ الصوفية لا حقيقة الشرعية ولا شك أنه كان ممكنا بالامكان العقلي الشرعي كليهما ما لم يأت النهي  
عنه كما فسائر الأيام وهذا القدر من إمكان الشرع يكتفي لتصحح ورود النهي عليه - ففي الكلام في أن تلك المشروعية هل بنبت قائمة أم بطلت بعد النهي فليس  
هذا من مفتضرة دلالة النهي وإنما يحصل العلم به من قرآن ودلائل خارجية عن قول النهي فتارة تترجم عند المجتهد بطلان المنهي عنه وتارة يقوى عند  
مشرعيه فخذ ذاته ومقتضاها في كلتي صورتين هو عدم المنهي عنه من قبل النهي فيما كان أمكنه إيجاد في المستقبل وسر المسئلة أن إيجاب الفعل  
المشروع لا يتحقق إلا بأمرين فعل العبد بالحس وإيقاعه بحيث يعتبره الشرع وأما إعدامه فلا يحتاج إلى إعدام الأمرين جميعا بل ينعدم المركب بإعدام  
بعض أجزائه فالنهي عن فعل شرعي إنما يستلزم كون ذلك الفعل مقدرا ولو ببعض أجزائه لا بالكلية المطلوب إعدامه من قبل العبد المنهي بأي طريق أمكن فأما  
أنهى العبد عن فعله حصل المراد وإن لم ينه ففعل ليعتبر الشرع فعله أمر لا فمهل أمر مسكوت عنه مفوض إلى الشرع لا إلى العبد وحينئذ فالنهي يحتمل أن يكون  
لأبطال شرعية الفعل المنهي عنه بأصله كما في ولا تتركوا ما كنتم آباءؤكم ولا تباثقا في نفسه مع إبطالها بوصفه كما في البيع عند النداء والله سبحانه وتعالى أعلم  
ثوريذ لك كله نقول أنه ورد في مسألة الباب لفظ عند المؤلف هو كالتصريح بطلان صوم العيد وإن يوم العيد ليس بجلبين للصوم شرعا وهو قوله  
صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد لا يصلم الصيام في يومين يوم الاثنين ويوم الفطر من رمضان وحقيقة الخبر فهو محمول على حقيقة ما لم يصرف عنها  
صارف فاقضه ذلك الخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم بأن هذين اليومين لا يصلم فيهما الصيام فلو بقي صائغا مع إيقاعه الامساك فيهما كان قبل  
صلم الصيام فيهما من وجه ثبت بذلك أن ما وقع من الامساك ولو بنية الصوم من العبد في اليومين المذكورين فليس بصيام عند الشرع ليكون مخيرة خيرا  
مجردا في سائر ما أخبر به وبمثل هذا قد قررنا الشيخ الإمام أبو بكر الرازي في حديث معاوية بن الحكم السلمي أن صلاتنا هذه لا يصلم فيها شيء من كلام  
الناس كما سبق في موضعه فتسوله عن صوم يومين إنما هي أصالة وعن بقية أيام التشريق تبعا - قاله السندى

حدثنا عمر بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر  
**وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا وكيع عن ابن عون عن زياد بن جبير قال جاء رجل إلى ابن عمر فقال اني نذرت ان اصوم  
يومًا فوافني يومًا ففطر فقال ابن عمر والله تعالى بوفاء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم هذا اليوم  
**وحدثنا ابن نمير** حدثنا ابى حدثنا سعد بن سعيد اخبرني حمزة عن عائشة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم  
قوله جاء رجل إلى ابن عمر قال لما نذرت في أوامر الصيام الاختلاف في تعيين اليوم الذي نذرت الرجل وهل هو  
يوم الفطر والنحر والى لو اوقف على اسمهم مع بيان الكثير من طرقه ثم وجدت في ثقات ابن حبان من طريق كريمة بنت سيرين انها سألت ابن عمر فقالت جئت  
على نفسي ان اصوم كل اربعاء واليوم يوم اربعاء وهو يوم النحر فقال امر الله بوفاء النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم يوم النحر ورواته ثقات  
فلولا توارد الرواية بان اسأل رجل لفسدت اليهم بكريمة **قوله** امر الله تعالى بوفاء النذر لم قال الخطابي نذر ابن عمر عن قطع الفتيا فيه واما قطعها  
الامصار فاختلفوا قلت وقد تقدم شرح اختلافهم قريبًا وامر ابن عمر في التورع عزت الحكم ولا سيما عند تعارض الأدلة مشهور وقال الزبير بن المنير يحتل  
ان يكون ابن عمر اذ ان كلا من الليلين يعمل به فيصوم يومًا مكان يوم النذر ويترك صوم يوم العيد فيكون فيه سلت من قال بوجود القضاء وزعم اخوه ابن  
المنير في الحاشية ان ابن عمر نهي عن ان الوفاء بالنذر عام والمنع من صوم العيد خاص فكأنه أقصاه انه يقضي بالخاص على العام وتعبه اخوه بان النهي عن  
صوم يوم العيد أيضًا عموم للمخاطبين ولكل عيد فلا يكون من حل الخاص على العام ويحتل ان يكون ابن عمر اشار الى قاعدة أخرى وهي ان الأمر النهي اذا التقيا  
في محل واحد يقدّم والراجح يقدم النهي فكأنه قال لا تصوم، وقال ابو عبد الملك توقف ابن عمر بشعر بان النهي عن صيامه ليس لعينه وقال الداودي المفهوم  
من كلام ابن عمر تعظيم النهي لانه قد روي أمر من نذر ان يمشي في الحج بالركوب فلو كان يجب الوفاء به ليرأى بالركوب، قال الحافظ وليس فيما اجاب ابن عمر  
أولاً وآخرًا ما يصرح بالمنع في خصوص هذه القصة، قال ووقع عند الاسماعيل من الزيادة في آخره قال يونس بن عُبيد فذكرت ذلك للحسن فقال يصوم يومًا مكانه  
آخره من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع الذي أخرجه البخاري من طريقه، ام- ولا بأس بان نقلنا قرّة الشجر ابو المعين رحمه الله على هذا والخفية  
في هذه المسئلة بعد ما رد على طريقة فخر الاسلام وغيره فقال والذي اظن فيه الشفاء لن يتوصل اليه الا بمعرفة مقدمات، ومنها ان الترك ضد للمعترك  
ويتعلق به ثواب وعقاب فمن ترك الصلوة فقد با شرعًا لها يعاقب على مباشرته ذلك الضد المنهي لا لانعدام الصلوة من قبله لان العبد لا يعاقب من غير  
فعل منهي با شرعًا أو شرًا تكيه، ومنها ما بينا ان الفعل اذا كان له ضد واحد يكون كل واحد منهما تركًا للآخر الى آخر ما بينا ومنها ان ما كان له اضداد وهو  
ترك للاضداد كلها ويجوز ان يختلف وصفه في الحكم باعتبار الاضافة الى المترك كمن أمر بالتحرك الى اليمن ونهى عن التحرك الى اليسار فترك امامه كان  
هذا التحرك تركًا للتحرك الى اليمن الذي هو واجب ترك الواجب حرام وتركًا للتحرك الى اليسار الذي نهى عنه وترك المنهي عنه واجب هذا الترك فعل واحد  
في محاسنه وصفه بالوجوب بالنسبة الى ضد وبالحرمه بالنسبة الى ضد آخر ومنها ان ما كان متحدًا حقيقة يلحق في الحكم بالمتعدد لعارضا وجب ذلك من  
مصادمه الى المتعددة او تعلق الاحكام المختلفة به فان الراي الى انما علم ان الرضا بالسهم المقصود اليه ونفذه واصاب آخر لم يقصده اخذ في حق  
الاول باحكام العبد في حق الثاني باحكام الخطأ والفعل في نفسه واحد وجعل متعددًا تعدد محال اثره واختلاف الاحكام المتعلقة به ومنها ان العارض  
مع الاصل اذا اجتمعا وامكن اعتبارهما وجب الاعتبار ويحل الاصل متبوعًا والعارض تابعًا لاجاله لاستحالة القلب وتعدد التسوية وبعد الوقوف على هذه  
المقدمات نخوض في البصاح ما رزنا ايضا حقه فنقول الصوفي هذه الايام ترك للأكل والشرب والجماع واجابة دعوة الله تعالى لعباده بالقرابين التي هي  
خالص اموال الله تعالى فانما اموال خالصة لله تعالى جئنا محالًا لا قامة التقرب الى الله سبحانه بأراقة دماء الانعام قد شرب الله تعالى محمدا صلى  
الله عليه وسلم وأسته هذه الضيافة فوجب عليهم اجابة دعوتيه والمساواة الى قبول اكرامه فكان الصوفي ترك الاجابة الدعوة والأكل والشرب والجماع وهو  
في نفسه شيء واحد غير انه بالاضافة الى الاكل والشرب والجماع كان عبادة ما ذوقنا فيها لما تعلق به من الحكم والمصارح التي بينا في مشرعية الصوم بما اضاف  
الى اجابة الدعوة كان منها عنه باعتبار انه في حقها ترك الواجب فيكون منهية عنه وهو في ذاته متحد وهذا الاضداد متعدد بلا شك فان اجابة الدعوة  
غير الأكل والشرب لتصور وجودها بكون اجابة الدعوة وتغليب الأكل والشرب والجماع في انفسها مما لا يشكل فكان الصوام الذي هو متحد ونفسه باعتبار  
الاضافة الى الاضداد المتعددة بمنزلة المتعدد وهو باعتبار الاضافة الى اجابة الدعوة منهية عنه وباعتبار الاضافة الى الأكل والشرب والجماع عبادة  
مستحسنة فكان النهي باعتبار الحقيقة راجعًا الى الذات وباعتبار الحكم راجعًا الى غير ما هو صوم مستحسن على حسب ما ذكرت من المثال في المقدمات، ثم  
اجابة الدعوة ليست بضد اصلي للصوم فان الصوفي غير هذه الايام ليس بترك اجابة الدعوة وهو في جميع الاوقات ترك للأكل والشرب والجماع  
لكونها اضدادًا له اصلية فكان الصوم باعتبار الاضافة الى هذه الاضداد بمنزلة الاصل وباعتبار الاضافة الى اجابة الدعوة بمنزلة المتابع

يوم الفطر ويوم الاضحية وحديثنا سيعرج بن يونس حدثنا هشيم اخبرنا خالد بن ابي ليح عن ثبينة الهذلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايام التشرى ايام اكل وشرب وحديثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا اسمعيل بن عيسى عن علي بن خازم عن خالد بن الحذاء حدثني ابو قتادة عن ابي ليح عن ثبينة قال خالد فليقت ابا ليح فسالته فحدثني به فذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثل حديث هشيم وزاد وذكر الله وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا محمد بن سابق حدثنا ابراهيم بن طهمان عن ابي الزبير عن ابن كعب بن مالك عن ابيه انه حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه واوس بن الحذثان ايام التشرى فنادى انه لا يدخل الجنة الا مؤمن وايام منى ايام اكل وشرب وحديثنا عبد بن حميد حدثنا ابو عامر عبد الملك بن عمرو حدثنا ابراهيم بن طهمان بهذا الاسناد فترك اجابة الدعوة في الصوم جعل كانه وصفت له وترك الاكل والشرب والجماع جعل كانه موصوف متبوع فبقى الصوم مشرقا وبقى فيه خروج خلل فامكن ايجابه بالقول لان بالقول يمكن التمييز بين المشرع منه وبين الممتنع عنه ولوصف من واجب آخر لا يجوز لحصوله مختلفا في نفسه لاستحالة التمييز في الفعل بين ترك الاكل والشرب والجماع وبين ترك اجابة الدعوة وهذا كما يجوز علما ونا سيع الحسن الذائب الذي ماتت فيه الفاقة لا مكان ايراد البيع على السمن دون صفة النجاسة ومنعوا من اكله لاستحالة التمييز بينهما ثم لو صام في هذه الايام يخرج عن عهد النذر لانه لما أضنا النذر الى هذه الايام اوجب على نفسه قدما يتحقق فيها وقد أتى بذلك القدر كمن نذر ان يغتنق هذه الرقبة وهي عياله خرج عن نذره بأعتاقها وان كان لا يتأدى شيء من الواجبات بها ولا فاض ان يصور في وقت آخر يكون مؤديا أكمل ما وجب عليه مع التخلص عن ارتكاب المنهي عنه كمن نذر ان يصلي عند طلوع الشمس فعليه ان يصلي في وقت آخر وان صلى في ذلك الوقت خرج عن موجب نذره ولا يقال ان النبي لو كان لتروك الاجابة لكان ينبغي ان يأثم من لم يأكل بدون النية لانا نقول من لم يأكل بدون النية لم يأكل بالطعام والحاجة لا يأكل لانه ترك اجابة عن عذر اما من لم يأكل مع القدرة على الطعام وانعدام العذر فلا تسلم انه لا يأكل وهذا بخلاف الصلوة في ارض مغطىة لان المنهي عنه هو الغضب دون الصلوة والصلوة فعل معلوم يتأدى بأركان وشروط معلومة والغضب ايضا شيء معلوم لا اتحاد بينهما لوجه كذا وكشف الاسرار والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **باب تحريم صوم ايام التشرى وبيان انها ايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل قوله** عن نبشة الهذلي ان بعض النون وفقر الباء الموحدة والثاني المعجمة هو نبشة بن عمرو بن عوف بن سلمة والهذلي بضم الهاء وفقر الدال المعجمة **قوله** ايام التشرى هي ثلاثة بعد يوم النحر سميت بذلك لان الحوم لا يذبح فيها اى تشرق فيها اى تشرق في الشمس وقيل غير ذلك **قوله** ايام اكل وشرب الخ اى لان الناس اذ ذبحوا الله فيها **قوله** ولاد وذكر الله الخ قال الاشرف واما عقب اكل والشرب يذكر الله فلا يستغرق العبد في حظوظ نفسه وينسى في هذه الايام حتى الله تعالى قال النوى وفي الحديث استحباب الاكثار من الذكر في هذه الايام عن التكبير وغيره **قوله** وايام منى ايام اكل وشرب الخ قال النوى في احاديث الباب دليل لمن قال لا يصوم صومها بحال وهو اظهر القولين في مذهب الشافعي وبه قال ابو حنيفة وابن المنذر وغيرهما وقال جماعة من العلماء يجوز صيامها لكل احد تطوعا وغيره حكاه ابن المنذر عن الزبير بن العوام وبن عمر بن سيرين وقال مالك والاوزاعي واسحاق والشافعي في احد قوليه يجوز صومها للمتمتع اذا لم يجد الهدى ولا يجوز لغيره واجمعه هؤلاء بحديث بخاري في صحيحه عن ابن عمر عاتشة قال لا يرضى في ايام التشرى ان يصوم الا لمن لم يجد الهدى قال الحافظ رحمه الله اب شعبة بضم او له على البناء لغير معين ووقع في رواية يحيى بن سلام عن شعبة عند الدارقطني واللفظ له والطحاوي رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم للمتع اذا لم يجد الهدى ان يصوم ايام التشرى وقال الزهبي بن سلام ليس بالقوي ولم يذكر طريق عائشة واخرجه من وجه آخر ضعيف عزاد شري عن عروة عن عائشة واذا لم يصوم هذا الطريق ضعيف بالرفع في الامر على الاحتمال وقد اختلف علماء الحديث في قول الصحابي امرنا بكذا ونهينا عن كذا هل له حكم الرفع على اقوال الثباني اضافة الى محمد النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم الرفع والا فلا واختلف الترجيح فيما اذا لم يصفه وانه رخص لنا في كذا وعزم علينا ان لا نعمل كذا اكل في الحكم سواء فمن يقول ان له حكم الرفع فثابت ما وقع في رواية يحيى بن سلام انه روى باللفظ ان قال الطحاوي ان قول ابن عمر وعائشة لم يرضى اخذاه من عموم قوله تعالى فمن لم يجد فصيام تكا شاة ايام في الحج لان قوله في الحج بعزم ما قبله من النحر وما بعده فدخل ايام التشرى فله هذا فيكون رخص بل هو بطريق الاستنباط منها عتافهما من عموم الآية ام وقد اخرج البخاري من حديث ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر موقوفا قال الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج الى يوم عرفة فان لم يجد هديا ولم يصم صام ايام منى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة مشد ثوقا تابعه ابراهيم ابن سعد عن ابن شهاب قال الحافظ رحمه الله الشافعي قال اخبرني ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة في المتمتع اذا لم يجد هديا لم يصم قبل عرفة فليصم ايام منى وعن سالم عن ابيه مشد ووصله الطحاوي من وجه آخر عن ابن شهاب بالاسنادين بلفظ انها كانتا يرضى صاب

باب تحريم صوم ايام التشرى  
انها ايام اكل وشرب وذكر الله عز وجل

الذي من قال لا يصوم صومها بحال  
من رخص في صومها استمتع اذا لم يجد الهدى

باب كراهة أفراد يوم الجمعة بصوم لا يوافق عارضة

غير أنه قال فتأنيداً وحديثنا عن الناقض حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الحميد بن جابر عن محمد بن عباد بن جعفر بن سالم جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت أثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة فقال نعم ورب هذا البيت حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرني عبد الحميد بن جابر بن شعبة أنه أخبرني محمد بن عباد بن جعفر أنه سأل جابر ابن عبد الله بن مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا حفص أبو مغوية عن الأعمش عن وحديثنا يحيى بن يحيى واللفظ له أخبرنا أبو مغوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده وحديثنا أبو كريب حدثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة للمتقن فذكر مثله لكن قال أيام التثنية وهذا يرجح كونه موقوفاً بالنسبة إلى ما فانه يقوى أحد احتمالين في رواية عبد الله بن عيسى حيث قال فيها لم يرخص وأبهم الفاعل فاحتمل أن يكون مرادها من لها الشرع فيكون مرفوعاً أو من له مقام الفتوى في الجملة فيجوز الوقت وقد صرح يحيى بن سلام بنسبة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبراهيم بن سعد بنسبة ذلك إلى ابن عمر عائشة ويحيى ضعيف إبراهيم بن الحافظ فكانت روايته أرجح ويقويه روايته فالك وهو من حفاظ أصحاب الزهري فانه مجزوم عنه بكونه موقوفاً والله أعلم، أم قلت وما وقع عند الطحاوي من حديث يزيد بن سنان قال (أي عائشة وابن عمر) لم يرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في صوم أيام التثنية إلا المحصر والمتقن فالظاهر أنه خطأ من النسخة فان الطحاوي لما تكلم عليه في آخر الباب أعاده قال ومن ذلك حديث يزيد بن سنان الذي ذكرناه من بعد عن ابن عمر عائشة انهما قال لا يرخص لأحد في صوم أيام التثنية إلا المحصر والمتقن فقولهما ذلك يجوز أن يكونا إلى آخر ما قال وهذا صريح في خطأ من كتبه بصيغة الرفع الصريح والله أعلم ونثبت بما ذكرنا أن الأحاديث المرفوعة ليس فيها استثناء للمتقن أو غيره بل هو عامة شاملة لكل أحد قال الطحاوي بعد إخراج الأحاديث الكثيرة فلما ثبت هذا الكمال عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي عن صيام أيام التثنية وكان نهيًا عن ذلك بمعنى والحاج مقيمون بها وفيها المتقنون والقارون ولو استثنى منهم متمتعاً ولا قارناً دخل المتقنون والقارون وذلك النهي أيضاً، أم وقال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي المصنف قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن صوم يوم الفطر يوم النحر وإيام التثنية في أخبار متواترة مستفيضة وافق الفقهاء على استعمالها وأنه غير جائز لأحد أن يصوم هذه الأيام عن غير صوم المتعة كما من فرض ولا من نقل فلم يجز صومها عن المتعة لعدم النهي عن الجميع ولما اتفقوا على أنه لا يجوز أن يصوم يوم النحر وهو من أيام الحج للنهي الوارد فيه كذلك لا يجوز الصوم أيام منى ولما لم يجز أن يصومهن عن قضاء رمضان لقوله تعالى "فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" وكان الخطر المذكور في هذا الأخبار قاضياً على إطلاق الآية موجباً لتخصيص القضاء في غيرها وجب أن يكون ذلك حكم صوم المتقن وإن يكون قوله تعالى "فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي غير هذه الأيام" قال أبو بكر أيضاً لما قال "فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ" ولم يكن صوم هذه الأيام في الحج لأن الحج فائت في هذا الوقت لم يجز أن يصومها، فان قيل لما قال "فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ" وهذه من أيام الحج وجب أن يجوز صومهن فيها قيل له لا يجب ذلك من جهة أحدها أن نهي النبي عليه السلام عن صوم هذه الأيام قاضٍ عليه ومختص له كما خص قوله تعالى "فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ" نهيًا عن صيام هذه الأيام والثاني أنه لو كان جائزاً لكان من أيام الحج لوجب أن يكون صوم يوم النحر أجوز لأنه أخص بأفعال الحج من هذه الأيام، والثالث أن النبي صلى الله عليه وسلم خص يوم عرفة بالحج بقوله الحج عرفة فقوله "فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ" يقتضي أن يكون آخرها يوم عرفة، والرابع أنه روى أن يوم الحج الأكبر يوم عرفة وروى أنه يوم النحر وقد اتفقوا أنه لا يصوم يوم النحر مع أنه يوم الحج فمالهم يوم الحج من الأيام المنهي عن صومها أخرى أن لا يصومها وأيضاً فإن الذي يبيح بعد يوم النحر إنما هو من توابع الحج وهو رمي الجمار فلا اعتبار به في ذلك فليس هو أيام الحج فلا يكون صومها صوماً في الحج وأنا القول في صومها بعد أيام منى فان أصحابنا لم يجزوه لقوله تعالى "فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ" ففعل أصل الفرض هو الهدى ونقله إلى الصوم مقيد بصفة وقد فات فوجب أن يكون الواجب هو الهدى كقوله تعالى "فَصِيَامُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا" وقوله تعالى "فَتَحَرَّجَ رُبُّهُ" مؤمنة" فغير جائز وقوعها عن الكفارة الأعلى الصفة المشروطة، أم - باب كراهة أفراد يوم الجمعة بصوم لا يوافق عارضة قوله أثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة الخ يعني أن ينفرد بصومه لما أخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد والنضر بن شميل وحفص بن غياث ولفظ يحيى أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني أن ينفرد يوم الجمعة بصوم قال أي ورب الكلمة ولفظ حفص نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الجمعة مفرداً أو لفظ النضر أن جابراً أسئل عن صوم يوم الجمعة فقال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله نعم ورب هذا البيت الخ فيه جواز الحلف من غير استحلاف لتأكيد الأمر إضافة الربوبية إلى المخلوقات المعظمة تنويعاً بتعظيمها قوله إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده الخ قال الحافظ هذا الحديث وما بعده يقيد بالنهي المطلق في حديث جابر ويؤيد الزيادة التي تقدمت من تقيد





باب بیان نسخ قول الله تعالى وعلم الذين يعطونوه فليس له طعمه من غير ان

إلا أن يكون في صوم بصو واحدكم **وَحَلَّ شَنَا قَتِيَّة** بن سعيد حل ثنا بكر يعني ابن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكر عن  
 يزيد بن مولى سلمة عن سلمة بن الأكوع قال لما نزلت هذه الآية **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مُسْكِينٍ** كان من الأذان يفطر ويفتدي  
 الدهلي قدس الله روحه السرفيه شيئا أحدهما سأل الترمذي أن الشارع لما خصه (من بين الأيام) بطاعات وبيان فضله كان مظنة أن  
 يتعمق المتعمق فيلحق بها صوم ذلك اليوم، أم قلت وكذا قيام ليلة أي فمتوا أن يفتح أبواب الابتداء ويختصوا بيوها وأوليتها بأفعال تعبدية  
 من تلقاء أنفسهم فوق ما عينه الشارع من عند وبيته لهم والأفراد بصومهم أيضا لما كان موها بصورته التخصيص نهي عنه سدا للذرائع التخصيص  
 والتحرى والافهم مباح من الأصل، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، قال وثانيهما تحقيق معنى الصيام فإن الصيام يشعرا بالفرح واستيفاء اللذة والسرور  
 في جعله عيداً أن يتصور عندهم أنها من الاجتماعات التي يرغبون فيها من طبا نعم من غير قسر، أم - وقال الشيخ التوريشي رحمه الله صلى الله عليه  
 وسلم لما وجبا الله تعالى قد استأثر الجمعة بفضائل لم يستأثر بها غيرها من الأيام على ما ورد في الأحاديث الصحاح وجعل الاجتماع فيه للصلاة فظهر  
 منه ضاع على العباد في البلاد ثم غفر لهم ما اجتروا من الآثام من الجمعة إلى الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام ولم يترك باب فضيلة الأيام مزيداً على  
 ما خص الله به الجمعة فلم يترك أن يخصه بشئ من الأعمال سوى ما خصه به، أم قال القاري وهو غاية التحقيق ونهاية التدقيق، قوله إلا أن يكون  
 في صوم الخ أي إلا أن يكون يوم الجمعة وإقفا في يوم صوم يصومه أحدكم من نذرا وورد - **بَابُ بَيَانِ نَسْخِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَلَى الَّذِينَ**  
**يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مُسْكِينٍ قَوْلُهُ** كان من أراد أن يفطر ويفتدي الخ يعني كان في رمضان التخيير بين الصوم والفدية كما صرح به في  
 الطريق الآتي في الباب وهكذا صرح بكون التخيير في رمضان حديث ابن أبي ليلى فيما أخرجه أبو داود من أبواب الأذان من طريق شعبة وفيه قال حدثنا  
 أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أمرهم بصيام ثلاثة أيام ثم أنزل رمضان وكانوا قوماً لم يتعودوا الصوم وكان الصيام  
 عليهم شديداً فكان من لم يصم أطعم مسكينا ونزلت هذه الآية **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ**، الحديث - وهكذا وقع النصريح بمرضان في علقه  
 البخاري عن ابن نمير قال حدثنا الأعمش حدثنا عمر بن مرة حدثنا ابن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن رمضان فشق عليهم فكان من  
 أطعم كأيوم مسكينا ترك الصوم عن يتيقه وخص لهم في ذلك فسقطت وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ فَامْرَأُ بِالصَّوْمِ، قال الحافظ رحمه الله هذا التعليق وصله  
 أبو نعيم في ١١٠ فخرج والبيهقي من طريقه ولفظ الديق: **قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** المدينة ولا يصومهم بالصيام فكانوا يصومون ثلاثة أيام من كل  
 شهر حتى نزل شهر رمضان فاستكثروا ذلك وشق عليهم فكان من أطعم مسكينا كل يوم ترك الصيام عن يتيقه وخص لهم في ذلك ثوابه وأن  
**تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ فَامْرَأُ بِالصَّيَامِ** وهذا الحديث أخرجه أبو داود من طريق شعبة والمسعودي عن الأعمش سطوراً في الأذان والقبلة والصيام اختلف  
 في استاده اختلافاً كثيراً وطريق ابن نمير هذه أروعها، فما وقع في حديث ابن أبي ليلى عند أبي داود من طريق المسعودي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ويصوم يوم عاشوراء فأنزل الله **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ** الآية فكان من شاء أن يصوم  
 صام ومن شاء أن يفطر يطعم كل يوم مسكينا أجزاء ذلك الحديث - فقد اختصر الماروي بإيجاز يهيم بظاهره أن نزول **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ** والتخيير  
 بين الصوم والفدية إنما هو في صيام ثلاثة أيام وعاشوراء وليس كذلك بل هو متعلق بمرضان كما وقع مصرحاً في سائر الروايات التي ذكرناها  
 نحو حكي عن بعض السلف أن قوله تعالى **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ** نزل في صوم ثلاثة أيام ولا كثر على أنه في رمضان قال الجصاص رحمه الله  
 والصحيح هو القول الثاني لاستفاضة الرواية عن السلف بأن التخيير بين الصوم والفدية كان في شهر رمضان وأنه نسخ بقوله **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ**  
**الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ**، وأخرج البخاري عن ابن عمر قرأ **فِدْيَةَ طَعَامٍ مُسْكِينٍ** قال هو منسوخة لكن لم يجزئ الناس وقد اخرجنا الطبري من طريق عبد الله  
 عن عبيد الله عن ابن عمر بنط نسخت هذه الآية **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مُسْكِينٍ** التي بعدها **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** فثبت بما روى من أحاديث سلمة  
 بن الأكوع وابن عمر وابن أبي ليلى من طريق المسعودي أن الناس قولهم عز وجل **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** لا قوله وأن تصوموا  
**خَيْرٌ لَّكُمْ** كما وقع في رواية ابن أبي ليلى من طريق الأعمش، قال الحافظ رحمه الله وإذا تقررت أن الإفطار والأطعام كان رخصة ثم نسخ بزمان يصير الصيام  
 دتما واجباً فكيف يلتزم قولهم نغالي وأن تصوموا خيراً لكم والخيرية لا تدل على الوجوب بل المشاركة في أصل الخير أوجب الكرماني بأن المعنى فالصوم  
 خير من التطوع بالفدية، والمتطوع بها كان سنة والخير من السنة لا يكون إلا واجباً أي لا يكون شئ خيراً من السنة إلا الواجب كذا قال ولا يخفى بعد ذلك  
 ودعوى الوجوب في خصوص الصيام في هذه الآية ليست بظاهرة بل هو واجب محض من شاء صام ومن شاء أفطر وأطعم فنصت الآية على أن الصوم أفضل  
 وكون بعض الواجب الخيراً أفضل من بعض الأشكال نفي واقفت هذه الأخبار على أن قوله **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مُسْكِينٍ** منسوخ وخالف في ذلك ابن  
 فذهب إلى أنها محكمة لكنها مخصوصة بالشيخ الكبير ونحوه فخلاخه البخاري عن عطاء سمع ابن عباس يقول **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامٍ مُسْكِينٍ**

حتى نزلت الآية التي بعد ما فسختها **وحديث** عن عمر بن سواد العامري أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن يزيد بن مولى الكوع عن سلمة بن الأكوع أنه قال كنا في رمضان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاء صام ومن شاء أفطر فأتى بطعام مسكين حتى أنزلت هذه الآية فمن شهد منكم الشهر فليصمه **وحديث** أحمد بن عبد الله بن يونس حدثنا زهير حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي سلمة قال سمعت عائشة تقول كان يكون على الصوم من رمضان فما استطاع أن أقضيه إلا في شعبان الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحديث** أسحق بن إبراهيم أخبرنا بشر بن عمر الزهراني حدثني سليمان بن بلال حدثنا يحيى بن سعيد بهذا الأسناد غير أنه قال وذلك لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحديث** محمد بن رافع حدثنا عبد المزيق أخبرنا ابن جريح حدثني

قال ابن عباس ليست بنسوخة هو الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكينا قال الحافظ لم يطوروه في هذه القراءة بفتح الطاء وتشديد اللام ومبني للمفعول مخفف الطاء من طوى بضم أوله بوزن قطع وهذه قراءة ابن مسعود أيضا وفي النسائي عن عمرو بن دينار يطورونه يكلفونه وهو تفسير حسن أي يكلفون أطاقتهم قال وهذا القراءة تضعف تأويل من زعم أن لا يحذف من القراءة المشهورة وإن المعنى وعلى الذين لا يطيقونه فدية وأنه كقول الشاعر فقد عيدين الله أبرح قاعا أي لا أبرح قاعا ورد بدل لالة القصر على النفي بخلاف الآية وشيبت هذا التأويل أن لا أكثر على أن الضير في قوله يطيقونه للصيام فيصير تقدير الكلام وعلى الذين يطيقون الصيام فدية والقضية لا تجب على المطيق وإنما تجب على غيره والجواب عن ذلك أن الكلام حذف تقديره وعلى الذين يطيقون الصيام إذا أفطر فدية وكان هذا في أول الأمر عندنا كثر ثم نسخ وصار الفدية للعاجز إذا أفطر ولما على قراءة ابن عباس فلا نسخ لأنه يجعل الفدية على من ترك الصوم وهو لا يقدر عليه فيفطر ويكفره هذا الحكم ياق قال الشيخ أبو بكر الرازي أن الآية الأولى وهي قوله وعلى الذين يطيقونه لا عمالة منسوخة ما ذكره من روي عنه من الصحابة وأخبارهم عن كيفية الفرض وصفته بديان وانما المطيق للصوم منهم كان غير أبي بن الصيام والأفطار والفدية وليس هذا من طريق الرازي لأنه حكاه حال شاهد لها وعلما أنها بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم أيهم عليها أم - وأما إيجاب الفدية على الشيخ الكبير وقوة ثبوتها بالإجماع قال أبو بكر الرازي وقد ذكرنا قول السلف في الشيخ الكبير وإيجاب الفدية عليه في الحال من غير خلاف أحد من نظرهم فصار ذلك إجماعا لا يسمع خلافاً أم وقد نقل العيني عن اختلاف العلماء فيه فلا يرجع والخالف مجروح بأجمع من قبله ان ثبت - قوله حتى نزلت الآية التي بعد ما فسختها وهي قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه كما هو المصريح في الرواية والآية - قوله فسختها صريح في دعوى النسخ ووجه ابن المنذر من جهة قوله وأن تصوموا خير لكم قال لا تأمروا لو كانت في الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصيام لم يربنا سب أن يقال له وأن تصوموا خير لكم مع أنه لا يطيق الصيام **باب** جواز تأخير قضاء رمضان والمسيح رمضان آخر لم أفطر بعد مرض سفر حيض ونحو ذلك قوله حديثنا يحيى بن سعيد الخزاز قال الحافظ لم يحيى بن سعيد هذا هو الانصاري وذهل مغلطاي فنقل عن الحافظ الضياء أنه القطان وليس كما قال فان الضياء حكى قول من قال أنه يحيى بن أبي كثير ثم رده وجرم بأنه يحيى بن سعيد ولم يقل القطان ولا جاز أن يكون القطان لأنه لم يرد له أبداً سلمة وليست لزهير بن معاوية عنه رواية وإنما هو يروي عن زهير قوله كان يكون على الصوم قال العيني وفائدة اجتماع كان مع يكون بل كراهما بصيغة الماضي والآخرة بصيغة المستقبل تحقيق القضية وتعظيمها وتقديره كان الشأن يكون كذا وأما تغيير الأسلوب فلا رادة الاستمرار وتكرار الفعل وقيل لفظة يكون زائدة كما قال الشاعر وجيران لنا كانوا كراما - قوله في شيخان الخ قال العيني وما استفاد من الحديث أن القضاء موسع ويصير في شعبان مضيقاً ويتخذ من حيث يشاء - قوله في شيخان أنه لا يجوز تأخير القضاء حتى يدخل رمضان فان دخل فالقضاء واجب أيضاً فلا يسقط وأما الأ طعام فليس في الحديث له ذكر بالنفي ولا بالاثبات وقد وقع فيه الخلاف قال البخاري ولو يكره الله تعالى الأ طعام فما قال فعلى من آيا أخر قال الحافظ لا يلزم من عدم ذكره في الكتاب أن لا يثبت بالسنة ولم يثبت فيه شيء مرفوع وإنما جاء في جملة من الصحابة فيقول الطحاوي عن يحيى بن أكثم قال وجرد عن ستة من الصحابة لا أعلم منهم فيه مخالفاً - انتهى وهو قول الجمهور وخالف في ذلك إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وأصحابه والطحطاوي أي قول جمهورهم في ذلك ومن قال بالأطعام ابن عمر لكنه بأخ في ذلك فقال يطعم ولا يصوم قال الطحاوي تفرد بذلك ابن عمر - قوله الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتفع الشغل يجوز أن يكون على أنه ما لا فعل محذوف تقديره قالت ينعني الشغل ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أي قال في الشغل هو المانع لها والمراد من الشغل أنها كانت محيطة نفسها لرسول الله صلى الله عليه وسلم مترصدة لاستمئاءه في جميع أوقاتها ان أراد ذلك وأما في شعبان فإنه صلى الله عليه وسلم كان يصومه فتدبر عائشة لقضاء صومها قال الكرماني ثم فإن قلت شغل منه يعني فرغ عنه وهو عكس المقصود إذ الفرض أن لا يشتغل برسول الله صلى الله عليه وسلم هو المانع من القضاء لا الفراق منه قلت المراد الشغل بالحاصل من

جواز تأخير قضاء رمضان إلى رجب أو شعبان  
من أن أطعموا كل يوم مسكينا

باب قضاء الصوم عن الميت

يحيى بن سعيد بهذا الاسناد قال فظننت ان ذلك لما خاف من النبي صلى الله عليه وسلم يحيى يقول **وحديثنا** عن محمد بن مثنى حدثنا عبد الوهاب بن محمد بن الناقس حدثنا سفيان بن كلاب عن يحيى بن عبد الله بن اسناد ولم يذكر في الحديث الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم **وحديثنا** عن محمد بن ابى عمير حدثنا عبد العزيز بن محمد الدارودي عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن ابى ابية ابن عبد الرحمن عن عائشة انما قالت ان كانت احدا ناكثا فمطر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فما تقدر على ان تقضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ياتي شعبان **وحديثنا** عن هرون بن سعيد بن ابي واحد بن عيسى قال حدثنا ابن وهب اخبرنا عمرو بن الحارث عن عتيق بن الله بن ابى جعفر عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه **وحديثنا** اسحق بن ابراهيم اخبرنا عيسى بن يونس حدثنا الاعشى

جده رسول الله صلى الله عليه وسلم - وقوله الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من كلام عائشة بل مخرج من قول يحيى بن سعيد الراوى كماله به ابن جريح في روايته الآتية في الباب - وقد اخرج المؤلف من طريق محمد بن ابراهيم التيمي عن ابى طلحة بن عبيد بن هذه الزيادة كما سياتى في الباب لكن فيه ما يشعر بما هو قولها فما تقدر على ان تقضيه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحافظ رحمه الله ان يكون المراد بالمعية الزمان اى ان ذلك كل خاصا بزمانه وروى الترمذى وابن خزيمة من طريق عبد الله بن ابي عن عائشة ما قضيت شيئا ما يكون على من رمضان الا فى شعبان حتى يقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل ما يدل على ضعف الزيادة انه صلى الله عليه وسلم كان يتوسل لسانه فيعدل وكان يدنو من المرأة في غير نيتها فيقبل وليس من غير جمع فليس في شغلها بشئ من ذلك ما يمنع الصور المقتضى لان يقال كانت لا تقصو الا باذنهم لم يكن يأذن لاحتمال حاجته اليها فاذا ضاق الوقت اذن لها وكان صلى الله عليه وسلم يكثّر الصور في شعبان فلذلك كانت لا يهتم بها القضاة الا فى شعبان قلت وكانت كل واحدة من نسائه صلى الله عليه وسلم مهتمة بنفسها لرسل الله صلى الله عليه وسلم لا مستتاعه من جميع اوقانه ان اراد ذلك ولا تدرى متى يريه ولا تستأذنه في الصور مخافة ان يأذن وقد يكون له حاجة فيها فيفوتها عليه وهذا من عادته وقد اتفق العلماء على ان المرأة يحرم عليها صوم التطوع ويعلمها حاضرا لا باذنه لحديث ابى هريرة الثابت في مسند ولا تصوم الا باذنه وقال الباقى والظاهر انه ليس للزوج جبرها على تأخير القضاء الى شعبان بخلاف صوم التطوع ونقل القرطبي عن بعض اشياخه ان لها ان تقضى بخير اذنه لانه واجب ويحل الحديث على التطوع كذا في عمدة القارى - **باب قضاء الصوم عن الميت** - قوله من مات وعليه صيام الإجماع في المكلفين لقربة وعليه صيام قوله صام عنه وليه الخبر يغني الأمر تقديره فليصم عنه وليه وليس هذا الأمر للوجوب عند الجمهور وبانف امام الحويين ومن تبعه فادعوا الاجماع على ذلك وفيه نظر لان بعض اهل الظاهر اوجبوا فعله لم يثبت بخلافه على قاعدته وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فاجاز الصيام عن الميت اصحاب الحديث وعلق الشافعى في القديم القول به على صحة الحديث كما نقله البيهقى في المعرفة وهو قول ابى ثوب وجاعة من محدثى الشافعية وقال البيهقى في الخلافات هذه المسئلة ثابتة لأعله خلافا بين اهل الحديث في صحتها فوجب العمل بما ثورساق يستدل الى الشافعى قال كل ما قلت وحم عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه فخذوا بالحديث ولا تقلدوني وقال الشافعى في الجلب يد مالك وابو حنيفة لا يصلم عن الميت وقال الليث واحد واسحق وابو عبيد لا يصلم عنه الا النذر رجلا للعموم الذي في حديث عائشة على المقيد في حديث ابن عباس اما رمضان فيطعم عنه قال الحافظ وليس بين الحديثين تعارض حتى يجمع بينهما فحديث ابن عباس صورة مستقلة سأل عنها من وقعت له واما حديث عائشة فهو تقرير قاعة عامة وقد وقعت الاشارة في حديث ابن عباس الى نحو هذا العموم حيث قيل في آخرة فدين الله احق ان يقضى يعنى ان الصلة مشتركة بين النذر وقضاء رمضان بل القضاء اقربى وجوباً لكونه واجبا من الله تعالى بخلاف النذر لكونه واجبا من العبد ابتداء بالترامه نصا وصيام رمضان ديناً بطريق الاولى فاما المالكية فاجابوا عن حديث الباب بدعى على اهل المدينة كما دتمو حال مالك رحمه الله ولم يسمع عن احد من الصحابة ولا من التابعين رضى الله عنهم بالمدينة ان احدا منهم امر احدا ان يصوم عن احد ولا يصلم عن احد، ام ولما ذكر البخارى في ابواب النذر ومعلقا عن ابن عمر انه امر امرأة جعلت أمها على نفسها صلوة بقباء فقال صلى عنها ثم قال البخارى وقال ابن عباس نحوه فاجاب عنه انه صم عن ابن عمر وكذا عن ابن عباس خلاف ذلك فقال مالك في الموطأ انه بلغه ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما كان يقول لا يصلم احد عن احد ولا يصوم احد عن احد وروى النسائى في سننه الكبرى بأساده عن ابن عباس قال لا يصلى احد عن احد ولا يصوم احد عن احد وجمع الحافظ رحمه الله بينهما بان الاثبات في حق من مات والتفى في حق الحي، قال العيني النقل عنه في هذا مضطرب فلا يقوم به حجة الاحد وهكذا ادعى ابن عبد البر الاضطراب فيه كما في الفقه قلت ولا يصلم ان يقال ان ابن عمر وكذا ابن عباس انما أرادوا بالصلوة عن الميت في جانب الاثبات انه لا بأس بان يصلى الحي عن الميت متبرعا بطريق اهل الشافعية فتقع الصلوة عن الحي ويصل ثوابها الى الميت فينبغ في الجملة واما قولهما في جانب النفي فيجمل على نفي النيابة عن الغير بحيث تقع عن الميت ويقضى عنها

اقوال العلماء في أنه يجوز الصيام عن الميت



عليه ويبرأ ذمته وقد وقع الإشارة إلى هذا التطبيق في ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر قال لا يصلين أحد من أحد ولا يصوم أحد من أحد من أحد  
 ان كنت فاعلاً تصدقت عنه أو أهديت وفي التمهيد لابن جرير ورويت أن أفل ذلك لتصدق وأهديت، فأثبت الأهداء ونفى النياية وكلها الحنفية  
 في هذا لا في ذلك قال ابن عابدين في قول صاحب الدر المختار وإن صام أو صام عنه لأمنه لا يجوز قضاء عما على الميت ولا فلو جعل له ثواب الصوم  
 والصلوة يجوز ويؤيده ما روى الترمذي من طريق الأشعث عن محمد بن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من مات وعليه صوم شهر فليطعمه مكان كل يوم مسكين قال القرطبي في شرح الموطأ أسنده حسن وقد تخرج الترمذي والبيهقي وغيرهما وقفه على  
 ابن عمر وضعفوا رفعه، قال العيني رفع هذا الحديث قتيبة في رواية الترمذي عن عثارين القاسم قال أحمد صدق ثقة وقال أبو داود ثقة ثقة  
 وروى له الجماعة وهو يروى عن الأشعث وهو ابن سوار الكندي الكوفي نص عليه المنزى وثقه يحيى في روايته وروى له مسلم في المتابعات والأربعة  
 قال أبو زرقة لين وقال ابن عدي يكتب حديثه وقال عثمان بن أبي شيبة صدق قيل حجة قال لا - وقال البزار لا نعلم أحداً ترك حديثه إلا من  
 هو قليل المعرفة وضعفه الأكترون) وعمل بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال العجلي كان نقيماً صاحب سنة صدقاً جازلاً الحديث روى له الأربعة وتكلم  
 فيه الأكترون سوء حفظه فمثل هؤلاء الذين رفعوا الحديث لا ينكر عليهم لأن معهم زيادة علوم وصحة الموقوف مسلمة عند الكل فهي قرينة على أن المرفوع  
 قد أجاده المراد المضعف مع أن القرطبي حسن أسنده ويؤلفه ما روى الطحاوي بأسنده عن عمرة بنت عبد الرحمن قلت لعائشة ان امي توفيت  
 وعليها صيام رمضان أيسلم ان أقضى عنها قالت لا ولكن تصدق عنها مكان كل يوم على مسكين خير من صيامك قال ابن الترمذي في الجهر المنقح أسنده  
 صحيح فمثل عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها راوية حديث الباب قد أفنت بخلاف ما روتها وهكذا ابن عباس رضي الله عنهما قد ثبت عنه بأسنده صحيح  
 لا يصوم أحد من أحد كما تقدم وهو يروى الحديث الثاني من أحاديث الباب وأيضاً الصوم عبادة بدنية محضة فلا تقهر الدنيا فيها كالصلوة وأيضاً  
 لأنها خلها النياية في الحياة فذلك بعد الموت لأن العبادات فرضت على جهة الابتلاء وهو لا يوجد في العبادات البدنية إلا بتأعب البدن فيه  
 يظهره لا نقيداً أو النفور بخلاف الزكوة ونحوها فإن الابتلاء فيها ينقص المال وهو حاصل بالنفس بالغير وقد نقل الطبري وغيره الإجماع على أن  
 النياية لا تدخل في الصلوة كما في النقص ولعل مراد الإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم مجروح بأجمعهم والحاصل أن الحنفية والمالكية ومن  
 وافقهما إنما اضطروا إلى تأويل أحاديث الباب لهذه الأدلة قال الما وردي أن قوله في حديث عائشة صام عنه وليه أي فعل عنه وليه ما يقوم  
 مقام الصوم وهو طعام وهو نظير قول الترابيضو المسلم إذا وجد الماء فسمى البديل باسم المبدل فذلك هنا، قال الطيبي تأويل الحديث أنه يتدارك  
 وليه بالأطعام فكأنه صام، قال الحافظين وتعقب بأنه صر لللفظ عن ظاهره بغير دليل، أم - قلت الأدلة الماضية كافية بل أتيد من الكفاية لجلود  
 هذا التأويل وصره عن الظاهر من غير تعسف نعم قوله صلى الله عليه وسلم نصوي عن أمك في حديث ابن عباس وقوله صلى الله عليه وسلم صومي عنها  
 في حديث بريئة قد صدر في معرض الجواب عن قولها أفصوم عنها فكانه صلى الله عليه وسلم قسرها على ما سألتها والظاهر أنها أرادت بسؤالها  
 ألا الصوم الحقيقي لا الأكل وحمل كلامها على الأكل لا يخلو عن تعسف فالوجبات السليمة يحكم بان التأويل كما ذكر في حديث عائشة لا يجري في حديث  
 ابن عباس بربينة إلا بتكلف بارد، والله أعلم - قال الشيخ الأنور رحمه الله ونحن نقول أنه لا حاجة إلى تأويل حديث الباب صر لفظ الصوم فيها  
 عن ظاهر بل المراد بقوله صام عنه وليه وقوله صومي عنها هو الصوم الحقيقي لكن لا بطريق النياية بل بطريق التبذير لا يصل الثواب قد أجاب على  
 الله عليه وسلم عن قولها أفصوم عنها بقوله صومي عنها لما رأى من حرصها على إيصال الخير والثواب لأقربائها ولا شك في أنه ينفع له في الجملة فاما أنه يقع  
 قضاء عليه ويبرأ ذمته عن الواجب فليس في الحديث دلالة على هذا - قلت وهذا توجيه لطيف لو كما ما ورد في حديث ابن عباس من التشبيه بقضاء  
 الدين ولا سيما قتوله في رواية زيد بن أبي أنيسة عن الحكم قال أريت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فضوى عن  
 أمك، وهذا كالصرح في أن صومها عن أمها يؤدي ما على أمها من دين الله تعالى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - قال الشيخ بدر الدين العيني  
 ولنا قلادة أخرى في مثل هذا الباب وهي ان الصحابي إذا روى شيئاً أثراً في بخلائه فالعبارة لما رآه وقال بعضهم الراجم ان المختار ما رواه لا ما رآه لاحقاً  
 ان يخالف ذلك لا جته مستند لم يتحقق ولا يلزم من ذلك ضعف الحديث عنه وإذا تحققت صحة الحديث لم يترك به المحقق للمنظون، انتهى قلت  
 الاحتمال الذي ذكره باطل لأنه لا يليق بجلالة قدر الصحابي ان يخالف ما رواه من النبي صلى الله عليه وسلم لأجل اجتهاده وحاشي الصحابي ان يحتمل  
 عند المنع بخلافه لأنه مصادمة للنص وإذا لا يقال في حق الصحابي وإنما فتواه بخلاف ما رواه انما يكون لظهور نسخ عنه وقوله ومستند فيه لم يتحقق  
 كلامه لأنه لو لم يتحقق عنه ما يرجب له العمل لما انفي بخلافه ولا يلزم نسبة الصحابي العدل الموثوق إلى العمل بخلاف ما رواه وقوله إذا تحققت  
 إلى آخره يستلزم العمل بالأحاديث الصحيحة المنسوخة الثابت نسخها ولا يلزم العمل بحديث تحققت صحته ونسخه حديث آخر وقوله للمنظون

أخلفني في أن الصحابي إذا روى شيئاً أثراً في بخلائه فالعبارة لما رآه وقال بعضهم الراجم ان المختار ما رواه لا ما رآه لاحقاً

عن مسلم البطين عن سعيدين بن جبيل عن ابن عباس أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت أن أمي ماتت وعليها صوم شهر فقال أرايت لو كان عليها دين أكنت تقضينه

يعنى لأجل المظنون قلنا المظنون الذى يستند به هذا القائل هو المظنون عند الصوابى الذى افتى بخلاف ما روى لأن حاله يقتضى أن لا يترك الحديث الذى رواه مجرد الظن والله اعلم انتهى - قلت وقد تقدم معنا البحث فى أن على الصوابى وفتواه بخلاف ما رواه دليل على شغل روايته فى مقدمته هذا الشرح وفى باب ولو فتح الحبيب من كتاب الطهارة فليدبر (تنبيه) حديث عائشة فى الباب قد اتفق عليه الشيخان ولكن نقل العيني فى شرح البخارى عن عائشة قال سألت أبا عبد الله بن جعفر عن محمد بن جعفر عن عمرة عن عائشة مرفوعاً من مات وعليه صيام فقال أبو عبد الله ليس يحفظ وهذا من قبل عبد الله بن جعفر وهو متكرر الأحاديث وكان قبيحاً ولما الحديث فليس هو فيه بذلك، أم والله أعلم قوله عن مسلم البطين الذى يقيم المرحلة وكسر المرحلة ثم تحتانية ساكنة ثم نون - قوله أن امرأة أتت الخ وفى رواية زائدة الآتية عن سليمان الأعمش جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال فظفروا وتفق من عذاراة وعيائرين القاسم على أن السائل امرأة وزاد أبو حريز فى روايته أنها خفمية - قوله أن أمي ماتت الخ خالف أبو خالد جميع من رواه فقال أن اختي واختك على أبي بشر عن سعيدين بن جبيل فقال هشيم عنه ذات قرابة لها وقال شعبة عنه أن اختها أخرجها أحد قال جادعة ذات قرابة لها أما اختها وأما بنتها وهذا يشعر بأن التردد فيه من سعيدين بن جبيل كذا فى الفقه - قوله وعليها صوم شهر الخ هكذا فى أكثر الروايات وفى رواية أبي حريز خمسة عشر يوماً وفى رواية أبي خالد شهرين متتابعين وكذا فى حديث بريق من طريق ابن غير عند مسلم وصوم شهرين، قال الحافظ ورواية أبي خالد ثقة تضى أن لا يكون الذى عليها صوم شهر رمضان بخلاف رواية غيره فانها محتملة الرواية زيد بن أبي أنيسة فقال أن عليها صوم نذر وهذا واضح فى أنه غير رمضان وبين أبو بشر فى روايته سبب النذر فروى أحمد من طريق شعبة عن أبي بشر أن امرأة ركب البحر فذابت أن تصوم شهرًا فماتت قبل أن تصوم فأتت أختها النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ورواه أيضًا عن هشيم عن أبي بشر نحوه وأخرجه البيهقي من حديث حماد بن سلمة وقلاعة بعضهم أن هذا الحديث اضطرب فيه الرواية عن سعيدين بن جبيل فمنهم من قال أن السائل امرأة ومنهم من قال رجل ومنهم من قال أن السؤال وقع عن نذر فمنهم من فسره بالصوم ومنهم من فسره بالبحر لها فقد عفى أو أخرج (من صحيح البخارى) وألذى يظهر أنها قصتان ويؤيد أن السائلة فى نذر الصوم خفمية كما فى رواية أبي حريز المعلقة والسائلة عن نذر البحر جهنية كما تقدم فى موضعه - انتهى كلامه، قال العيني ورواه عليه بقوله أيضًا وقد فذمت فى أو أخرج أن مسلم أروى من حديث بريق أن امرأة سألت عن الحج وعن الصوم معاً فهنا يدل على اتحاد القضية والحق أن الحديث مضطرب للاختلاف الشديد فى كون السائل رجلاً أو امرأة والمسئول عنه أخاً أو أمّاً وكون السؤال عن حج أو صوم ثم فى عدد الصوم مع اتحاد المخرج والجمع بينهما لا يمكن إلا بتقصيف شديد كما يظهر من مراجعة الفقه ولهذا قال ابن عبد الملك فيه اضطراب عظيم يدل على وهم المرأة وبدون هذا يقبل الحديث وقال بعضهم ما ملخصه أن الاضطراب لا يقدح فى موضع الاستدلال من الحديث وروايته كيف لا يقدح والحال أن الاضطراب لا يكون إلا من الوهم كما مر - هو ما يضعف الحديث، كذا فى عمدة القارى والله أعلم قوله قال أرايت لو كان عليها الخ فبه مشروعية القياس وضرب المثل ليكون أوضح وأوقع فى نفس السامع وأقرب إلى سرعة فهمه وفيه تشبيه ما اختلف فيه واشكل بما اتفق عليه وفيه أنه يستحب المفتى التنبيه على وجه الدليل إذا ترتب على ذلك مصلحة وهو أطيب لنفس المستفتى وأدعى لأفعاله وفيه أن وفاء الدين المالى عن الميت كان معلوماً عند مقرر - ولهذا حسن إلحاقه به، قال العيني روى قوله لو كان على أمك دين أكنت قاضيته شعراً بذلك على اندب أن طاعت به نفسه لأنه لا يجب عنى والميت أن يؤدى من ماله عن الميت ديناً بالاتفاق لكن من تبرع به انتفع به الميت وبرئت ذمته وقال ابن حزم من مات وعليه صوم فمضى من قضاء رمضان أو نذر أو كفارة واجبة ففرض على أوليائه أن يصوموه عنه هو وبعضهم ولا أطعموا فذلك أصلاً أو معنى بذلك أو ليرى به وقال ابن بطال التشبيه والتمثيل هو القياس عند العرب وقد أخرج المزي فى بحر المصاب وغيره على من أنكر القياس قال وأول من أنكر القياس إبراهيم النخعي وبعده بعض المعتزلة ومن ينسب إلى الفقه داود بن علي وما اتفق عليه الجماعة هو المحجة فقد قاس الصنفين بعد هم من التابعين وفقهاً لا مصادراً بالله التوفيق وتعقب بعضهم الأقلية التى أدهاها ابن بطال بأن أنكار القياس ثبت عن ابن مسعود من الصحابة ومن التابعين من علموا الشجر من فقهاء الكوفة وعن محمد بن سيرين من فقهاء البصرة - قال والقياس على نوعين صحيح وهو المشتغل على جميع الشرائع وفاسد وهو بخلاف ذلك فالله هو الفاسد وأما الصحيح فالأدلة فيه بل هو ما مر به انتهى مختصراً - وقد ذكرنا الشافعى أنه طعن له أن يقيس فقال يشترط أن يكون عالماً بالأحكام من كتاب الله تعالى وبناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه ويستدل على ما احتل التأويل السنة وبالإجماع فإن لو كان قياساً على ما فى الكتاب فإن لم يكن نبأ القياس على ما فى السنة فإن لم يكن نبأ القياس على ما اتفق عليه السلف واجماع الناس ولم يعرف له مخالفت قال ولا يجوز القول فى شئ من العلوم إلا من هذه الأوجه ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قديماً من أسنان وأقاريل السلف واجماع الناس

الدليل على أن القياس رتبة وبيان شرط القياس

واختلاف العلماء ولسان العرب ويكون صحيح العقل ليفرق بين المشتبهات ولا يعجل ويستمع ممن خالفه ليتثبت بذلك على عقلة ان كانت ان  
يبلغ غاية جهده وينصف من نفسه حتى يعرف من اين قال ما قال والاختلاف على وجهين فما كان منصوصا لم يحل فيه الاختلاف عليه وما كان يحتمل  
التأويل او يدل كقيا سافذ هب المتأول او القائل الى معنى يحل وخالفه غيره لم يقل انه يضيق عليه ضيق المخالف للنص وذا قاس من له القياس  
فاختلفوا وسع كلا ان يقول ببلوغ اجتهاده ولو سعه اتباع غيره فيما اراه اليه اجتهاده وقال ابن عبد البر في بيان العلم بعد ان ساق هذا الفصل قد  
أتى الشافعي رحمه الله في هذا الباب بما فيه كفاية وشفاء والله الموفق قوله فذكر الله الحق بالقضاء قال العيني رحمه فيه قضاء الدين عن الميت وقد  
أجمعت الائمة عليه فان مات عليه دين لله ودين لأدمي قدم دين الله لقوله فدين الله الحق وفيه ثلاثة اقوال للشافعي الاول اصحها تقديم دين الله تعالى  
الثاني تقديم دين الأدمي الثالث هما سواء فيقسم بينهما قوله عن سليمان عن مسعود بن سليمان هو الأعمش قوله قال سليمان فقال الحكم وملة اخ والحاصل ان  
الأعمش تسمع هذا الحديث من ثلاثة انفس في مجلس واحد من مسلم البطين او لأعن سعيد بن جبير ثم من الحكم وملة عن مجاهد قد خالف زائدة في ذلك  
ابو خالد الأحمر كما سيأتي قوله حدثنا ابو خالد الأحمر حدثنا الأعمش عن مسلمة بن الحجاج عن ابن جابر عن الأعمش عن مجاهد عن مجاهد عن مجاهد عن مجاهد  
عن مجاهد عن شيخه الثلاثة وظاهره انه عند كل منهم عن كل منهم فيحتمل ان يكون الاربعة للفق والنشر بغير ترتيب فيكون شيخ الحكم وعطاء شيخ البطين سعيد  
ابن جبير وشيخ مسلمة مجاهد ويؤيد ان النسائي أخرجه من طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش مفصلا هكذا وهو ما يقوى رواية ابو خالد كذا  
في الفهرست قوله بهذا الحديث قال الحافظ لم يسبق المتن بل حال به على رواية زائدة وهو معارض لأن بينهما مخالفة قوله عن زيد بن ابراهيم  
حدثنا الحكم الخ هذا يخالف رواية عبد الرحمن بن مغراء من حيث ان شيخ الحكم فيها عطاء وفي هذه شيخه سعيد ويحتمل ان يكون سمعه من كل منهما  
قاله الحافظ - ولا نصاف عندي ما اشار اليه عياض من ان الحديث لا يخرج عن اضطراب في الاسناد وفي المتن فسقط الاحتجاج به والله سبحانه وتعالى اعلم  
قوله وردها علينا الميراث الخ قال النووي فيه ان من تصدق بشئ ثور شر لم يكره له اخذ والتصرف فيه بخلاف ما اذا اراد شراءه فانه يكره له كذا  
فمن عرضي الله عنه قوله لجئ عنها الخ قال النووي فيه دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي بالحكم بان النية في الحج جائزة عن الميت سيأتي تمام البحث

باب نواب الصائفة إذا دعي إلى الطعام لم يبرد إلا فطارا وشعره وقيل أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبرد ويخمره

باب فضل الصيام

وقال زهير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى طعام وهو صائم فليقل اني صائم وحل ثلثي زهير بن حرب  
 حدثنا سفيان بن عيينة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رواية اذا اصبح احدكم يوما صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امر  
 شاتم او قاتله فليقل اني صائم وحل ثلثي حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب  
 اخبرني سعيد بن المسيب سمع ابا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله عز وجل كل عمل ابن آدم له الا الصيام هو  
 فيه في موطنه ان شاء الله تعالى - **باب** نذيب الصائم اذا دعى الى طعام ولم يرد الا فطارا وشوتما وقوتل ان يقول اني صائم  
 وانه يئزه صلو عن الرفث والجمل ونحوه قوله وهو صائم فليقل اني صائم اي نذبا كما في المرقاة قال عياض هذا محمول على انه يقول ذلك  
 اعتد ان لا يجرت بتخلفه شحنا وتباغضا والا فافشاء النفل مستحب قال الآبي ثم انه لا يلزمه الحضور قال النووي فاذا اعتد بذلك فان سوغ في  
 التخلت سقط عنه الحضور وان لم يسأله لزمه لان الصوم لا يمنع معه الحضور ولا يلزمه الاكل لان الصوم مانع الا ان يشق على صائم الطعام عدم اكله  
 فيستحب له الاكل ويشهد للزوم الحضور حدث مسلم في ابواب الوصية اذا دعى احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطرا فليأكل وان كان صائما فليصل  
 في رواية الطبراني عن ابن مسعود وان كان صائما فليدع بالبركة كذا في الجامع الصغير للسيوطي قال ابن العربي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحجب  
 كل مسلم فلما قسدت مكاسب الناس والنيات كره العلماء لذي المنصب ان يتسرع للإجابة الا على شئ ط والحديث حجة في انه لا يأكل اذ لو كان الاكل باحا  
 ابتداء لم يرشد الى الاعتدال بالصوت قلت ويأتي الكلام على جواز الاكل وفي الحديث الحض على حسن العشرة ومراعاة الكلفة وفي الدر المختار ولا يفطر الشايع  
 في نفل بلا عذر الى ان قال والضيافة عند المضيف المضيف ان كان صاحبها ممن يرضى فجرد حضوره ويتأذى بترك الاطعام والا لا هو الصحيح من المذهب  
 قال ابن عابد بن كذا اذا كان المضيف لا يرضى الا باكله معه ويتأذى بتقديم الطعام اليه وحده وقيل عذر ان وثق من نفسه بالقضاء دفعا للادب عن  
 اخيه مسلم ولا فلا قال شمس الأئمة الحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب ويشهد لكونه عذرا قصة سلمان مع ابي الدرداء رضي الله عنهما في صحيح البخاري  
 قوله فلا يرفث الخ بضم الفاء وكسرها ويجوز في معانيه التثليث والمراد بالرفث هنا وهو نفخ الرائ والفاء ثم التثنية الكلام الفاحش وهو يطلق على هذا  
 وعلى الجاح وعلى مقدماته وعلى ذكره مع النساء ومطلقا ويحتمل ان يكون لما هو اعلم منها قوله ولا يجمل الخ اي لا يفعل شيئا من افعال اهل الجمل كالصياح  
 والسفه ونحو ذلك ولسميد بن منصور من طريق سهيل بن ابي صالح عن ابيه فلا يرفث ولا يجادل قال القرطبي لا يفهم من هذا ان غير يوم الصوم يباح فيه  
 ما ذكره وما المراد ان المنع من ذلك يتأكد بالصوم قوله شاتم او قاتله الخ اي نازعه قال الحافظ ودقوله قاتله يمكن حمله على ظاهره ويمكن ان يراد  
 بالقتل لعن يرجع الى معنى الشتم ولا يمكن حمل قاتله وشاتمته على المفاعلة لان الصائم لم يوربان كيف نفسه عن ذلك فكيف يقع ذلك منه وانما  
 المعنى اذا جاءه متعزضا لمقاتلته او مشاتمته كان بيده يقتل او شتم اقتضت العادة ان يكافئه عليه فالمراد بالمفاعلة ارادة غير الصائم ذلك ان  
 الصائم وقد نطق بالمفاعلة على التهيئ لها ولو وقع الفعل من واحد وقد تقع المفاعلة بفعل الواحد كما يقال لواحد عالج الامر وعافاه الله قوله  
 فليقل اني صائم الخ قال العيني قال شيخنا زين الدين اختلف العلماء في هذا على ثلاثة اقوال احدها ان يقول ذلك بلسانه اني صائم حتى يعلم من يجمل  
 انه معصم بالصيام عن اللغو والرفث والجمل والثاني ان يقول ذلك لنفسه اي واذا كنت صائما فلا ينبغي ان اخذش صومى بالجمل ونحوه فيزجر  
 نفسه بذلك والقول الثالث التفرقة بين صيام الفرض والنفل فيقول ذلك بلسانه في الفرض ويقول لنفسه في التطوع ام - وادعى ابن العربي ان  
 موضع الخلاف في التطوع اما في الفرض فيقول بلسانه قطعا - وقال النووي في شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان اقوى ولو جمعما كان  
 قوله اني صائم اني صائم الخ فائدة قوله اني صائم انه يمكن ان يكلف عنه بذلك فان اصر دعه بالاخت فالاخت كالصائم هذا فيمن يروى مقابله  
 حقيقة فان كان المراد بقوله قاتله شاتمته فالمراد من الحديث انه لا يعامله بمثل عمله بل يقتصر على قوله اني صائم واما تكبير قوله اني صائم فليقل  
 الا ان جاز منه او من مخاطبه بذلك ونقل الزركشي ان المراد بقوله فليقل اني صائم مرتين يقول مرة بقلبه ومرة بلسانه فيستفيد بقوله بقلبه كفت  
 لسانه عن خصمه وبقوله بلسانه كفت خصمه عنه وتعقب بان القول حقيقة باللسان واجيب بانه لا يمنع الجواز **باب فضل الصيام**  
 قوله الا الصيام هو الخ اتفقوا على ان المراد بالصيام هنا صيام من سلم صيامه من المعاصي قولا وفعل - تراخى اختلف العلماء في المراد بقوله تعالى  
 الصيام وانا اجزي به مع ان الاعمال الصالحة كلها له وهو الذي يجزي بها على اقوال احدها ان الصوم من حيث انه صوم لا يقع فيه الرياء كما  
 يقع في غيره وليس لنفس الصائم فيه حظ بخلاف غيره فان له فيه حظا لثناء الناس عليه لعبادته قال ابو عبيد بن غريبه قد علمنا ان اعمال البركات  
 لله وهو الذي يجزي بها فترى والله اعلم انه انما خسر الصيام لانه ليس يظهر من ابن آدم بفعله وانما هو شئ في القلب ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله  
 عليه وسلم ليس في الصيام رياء حدثني شاذية عن عقيل عن الزهري فذكره يعني مرسل قال وذلك لان الاعمال لا تكون الا بالحركات الا الصوام فاما هو بالنية

فتح حديث الصوم وانا اجزي به  
 ونقل اقوال العلماء في تفسيره



التي تخفى عن الناس هذا وجه الحديث عندى انتهى - قال القرطبي لما كانت الاعمال يدخلها الرياء والصوم لا يطعم عليه عجز فعله الا الله فاضاً  
 الله الى نفسه ولهذا قال في الحديث يدع شهرته من اجل وقال ابن الجوزي جميع العبادات تظهر بفعلها وقل ان يسلم يظهر شرب بخلاف الصوم  
 وارتضى هذا الجواب المازي وقرره القرطبي بان اعمال بني آدم لما كانت يمكن دخول الرياء فيها اضيفت اليها بخلاف الصوم فان حال المسك  
 شبعاً مثل حال المسك تقرُّ بما يعنى في الصورة الظاهر، قال الحافظ رحمه الله في قوله لا رياء في الصوم انه لا يدخله الرياء بفعله وان كان  
 قد يدخله الرياء بالقول كمن يصوم ثم يخبر بانه صائم فقد دخله الرياء من هذه الحيثية قد خول الرياء في الصوم انما يقع من جهة الاحسان  
 بخلاف بقية الاعمال فان الرياء قد يدخلها عجز فعلها، ثانياً معنى قوله الصوم الى اى انه أحب العبادات الى والمقدم عندى وقد تقدم  
 قول ابن عبد البر كفى بقوله الصوم الى فضلاً للصيام على سائر العبادات وروى النسائي وغيره من حديث ابى امامة مرفوعاً عليك بالصوم فانه  
 لا مثل له لكن يعكر على هذا الحديث الصحيح اعلموا ان خير اعمالكم الصلوة - والمشهور عند الجمهور ترجيح الصلوة، وفي الكشاف عن ابى حنيفة  
 انه كان يفاضل بين العبادات قبل ان يخرج فلما خرج فضل الحج على العبادات كلها لما شاهد من تلك الخصائص واماماً وتعمى حديث ابى امامة  
 عند النسائي عليك بالصوم فانه لا مثل له فمحمول على ما قاله الشيخ ولي الله الدهلوي ان الصوم حسنة عظيمة يقوى الملكية ويضعف البهيمية  
 ولا شيء مثله في صفة وجه الروح وقهر الطبيعة ولذلك قال الله تعالى الصوم لي - ثالثاً الاضافة اضافة تشريف وتعظيم كما يقال <sup>الله</sup> البيت  
 وان كانت البيوت كلها لله قال الزين بن المنير التخصيص في موضع التعميم في مثل هذا السياق لا يفهم منه الا التعظيم والتشريف، قلت  
 وهذا هو المراجحة عندى فقول الله تعالى الصوم لي تنويه بشأن الصوم والصائم وحاصله ان الصائم انما يترك معظم ما لو فاته الطبيعية والدرغيات  
 النفسية لمحض ابتغاء وجهي الى زمان يعتد به يدل عليه قوله في الروايات الاخرى مع طعامه وشراية شهرته لاجل هذه الجملة كما هنا تفسير  
 لقوله الصوم لي وفيه تسليية عظيمة للصائمين المتجربين كالحب الاكبر الطارحين اكبر مستلذاً في جنب محبوبه الحقيقي فوالله لا يقدر  
 قد تولى سبباً الصوم لي الا من ذاق طعم المهوى وخلط له جيبه مرارة العذاب بجلالة الخطاب وجبر قلبه المنكسر بتشريف اضافة فعله الى  
 نفسه والاعتراف بان ما يتجمل من الشوائب ليس له غاية غير تحصيل مرضاته - رابعاً ان الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات  
 الرب جل جلاله فلما تقرب الصائم اليه بما يوافق صفاته اضافه اليه وقال القرطبي معناه ان اعمال العبد مناسبة لاجوالهم الا الصيام  
 فانه مناسب لصفته من صفات الحق كانه يقول ان الصائم يتقرب الى امره هو متعلق بصفة من صفاتي - خامساً ان المعنى كذلك لكن بالنسبة  
 الى الملائكة لان ذلك من صفاته قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والانسان اذا سعى في قهر النفس وازالة رذائلها كانت لعمله  
 صورة تفديسية في المثال ومن اذكياء العارفين من يتوجه الى هذه الصورة فيعلم من الغيب في علمه فيصل الى الذات من قبل التنزيه التقديس  
 ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم الصوم لي انا اجزي به قال ويحصل لى بالصوم تشبه عظيم بالملائكة فيحبونه - سادساً سبب اضافة الى الله ان  
 الصيام لم يعبد به غير الله بخلاف الصلوة والصدقة والطواف ونحو ذلك قال القاري في شرح المشكوك وصوم المستحقين من نحو الجحش او النجوم ليس  
 تعبداً لذواتهم بل ليتخلوا عن اللذات الجسمانية حتى يقدر على ملاقات الصواب الرحمانية والله اعلم - سابعاً ان جميع العبادات توفى منها  
 مظالم العباد الا الصيام روى ذلك البيهقي من طريق اسحاق بن ايوب بن حسان الواسطي عن ابيه عن ابن عيينة قال اذا كان يوم القيامة  
 يحاسب الله عبده ويؤدى عليه من المظالم من عمله حتى لا يبقى له الا الصوم فيقبل الله ما بقي عليه من المظالم ويدخله بالصوم الجنة قال القرطبي  
 قد كنت استحسنيت هذا الجواب الى ان فكرت في حديث المقاصة فوجدت فيه ذكر الصوم في جملة الاعمال حيث قال المفلس الذي ياتي يوم  
 القيامة بصلوة وصدقة وصيام ويأتي قد شتم هذا وضرب هذا وأكل مال هذا الحديث وفيه فيؤخذ لهذا من حسناته ولهذا من حسناته فاذا  
 فنيت حسناته قبل ان يقضى ما عليه أخذ من سيئاتهم فطرح عليه ثم طرح في النار فظاهر ان الصيام مشترك مع بقية الاعمال في ذلك -  
 قلت ان ثبت قول ابن عيينة امكن تخصيص الصيام من ذلك فقد يستدل به بما رواه احمد بن حنبل عن سلمة عن محمد بن زياد عن ابى هريرة  
 رفعه كل العمل كفارة الا الصوم الصلوة وانا اجزي به وكذا رواه ابوداود والطيالسي في مسنده عن شعبة عن محمد بن زياد ولفظه قال ركبوا بركة  
 وتعالى كل العمل كفارة الا الصوم ورواه قاسم بن اصبغ من طريق اخرى عن شعبة بلفظ كل ما يعمل ابن آدم كفارة له الا الصوم وقد اخرج البخاري  
 في التوحيد عن آدم عن شعبة بلفظ يرويه عن ركبوا قال لكل عمل كفارة والصوم لي وانا اجزي به فخذت الاستثناء وكذا رواه احمد عن غنم  
 عن شعبة لكن قال كل العمل كفارة وهذا يخالف رواية آدم لان معناها ان لكل عمل من المعاصي كفارة من الطاعات ومعنى رواية غنم  
 كل من الطاعات كفارة للمعاصي وقد بين الاسماعيلى الاختلاف فيه في ذلك على شعبة واخرجه من طريق غنم يذكر الاستثناء فاختلف فيه

وأنا أجرى به فالذي نفس محل بيده الخلفة فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك **وحديثنا** عبد الله بن مسleme  
 ابن قعنب قتيبة بن سعيد قال حدثنا المغيرة وهو الحزامي عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الصيام حجة **وحديثنا** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء عن أبي صالح الزيات أنه  
 أيضًا على غندر الاستثناء المذكور يشهد لما ذهب إليه ابن عيينة لكنه وإن كان صحيح السند فإنه يعارضه حديث حذيفة فتنم الرجل في أهله  
 وماله وولده يكفرها الصلوة والصيام والصدقة ولعل هذا هو السر في تعقيب البخاري لحديث الباب بباب الصوم كفارة وأورد فيه حديث حذيفة  
 قال المحافظ قوله كل العمل كفارة إلا الصيام يحتمل أن يكون المراد لا الصيام فأنه كفارة وزيادة ثواب على الكفارة ويكون المراد بالصيام الذي هذا شأنه  
 ما وقع خالصًا سالمًا من الرياء والشوائب كما تقدم والله أعلم وقد جمع بعض العلماء بين الحديثين بأن الصوم كفارة للذنوب لا لمظاهر العباد لله  
 قوله وأنا أجرى به الخ أي أني أنفرد بعلم مقدار ثوابه وتضعيف حسناته وما غيره من العبادات فقد اطلع عليها بعض الناس قال القرطبي معناه  
 أن الأعمال قد كشفت مقادير ثوابها للناس وإنما تضاعفت من عشرة إلى سبعمائة إلى ما شاء الله إلا الصيام فإن الله يثيب عليه بغير تقدير وهذا قوله  
 تعالى إنا أنشأنا نوحًا نبيًا يبرؤن أجرهم بغير حساب والصابرون الصائمون في أكثر الأقوال قال القرطبي هذا القول ظاهر الحسن غير أنه قد ورد في  
 غير ما حدث أن الصوم يوم بعشرة أيام وهي نص في أظهر التضعيف فيبطل هذا الجواب قال المحافظ لا يلزم من الذي ذكر بطلانه بل المراد بما أورده  
 أن صيام اليوم الواحد يكتب بعشرة أيام وأما مقدار ثواب ذلك فلا يعلمه إلا الله تعالى ويؤيد أيضًا الحرف المستفاد من قوله أنا أجرى به لأن  
 الكريم إذا قال أنا أتولى الأعطاء بنفسه كان في ذلك إشارة إلى تعظيم ذلك العطاء وتفينمه قوله فالذي نفس محل بيده الخ أقسم على ذلك تأكيدًا  
 قوله الخلفة فم الصائم الخ بضم الخاء وفي رواية الخلفون بضم الخاء المعجمة واللام وسكون الواو بعدها فاء قال عياض هذه الرواية الصحيحة وبعض  
 الشيوخ يقولون بفتح الخاء قال الخطابي وهو خطأ وحكي القابسي الرجهين وبالف النوى في شرح المذهب فقال لا يجوز فتح الخاء واحتج غيره لذلك بأن  
 المصادر التي جاءت على فعل بفتح أوله قليلة ذكرها سيبويه وغيره وليس هذا منها وانفقوا على أن المراد به تغير راحة فوالصائم يسبب الصيام  
 قوله فم الصائم الخ فيه رد على من قال لا تثبت الميم في الفم عند الإضافة إلا في ضرورة الشعر لثبوته في هذا الحديث الصحيح وغيره قوله أطيب  
 الله من ريح المسك الخ قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه سترًا أن اثر الطاعة محبوب لحب الطاعة متمثل في عالم المثال مقام الطاعة  
 فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الملائكة بسببه ورضا الله عنه في كفة وأنشراح نفوس بني آدم عند استنشاق رائحة المسك في كفة ليرحمهم  
 الغيبي رأى عين، أم - وفي شرح الأحياء اختلف في معنى كون هذا الخلوت أطيب من ريح المسك بعد الاتفاق على أنه سبحانه منزلة عن استطابة الرائحة  
 الطيبة واستنقار الرائحة الكريهة فان ذلك من صفات الحيوان الذي له طبائع ميل إلى شيء فيستطيبه وينفر من شيء فيستقذر على أقوال أهلها  
 أنه مجاز واستعارة لأنه جرت عادتنا بتقريب الرائحة الطيبة من الاستعارة في ذلك في الصوم لتقريبه من الله تعالى قال المازري فيكون المعنى أن خلوت  
 فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك أي عندكم أي يقرب إليه أكثر من تقرب المسك اليكم وذكر ابن عبد البر نحوه الثاني أن معناه أن الله  
 تعالى يجزيه في الآخرة حتى تكون نكته أطيب من ريح المسك كما قال في المكموم في سبيل الله الريح ريح مسك حكاة القاض عياض الثالث أن المعنى  
 أن صاحب الخلوت ينال من الثواب ما هو أفضل من ريح المسك عندنا لا سيما بالإضافة إلى الخلوت وهما ضدان حكاة القاض عياض أيضًا  
 الرابع أن المعنى أنه يعتد براحة الخلوت ويدخر على ما هي عليه أكثر مما يعتد بريح المسك وإن كانت عندنا نحن بخلافه حكاة القاض أيضًا الخامس  
 أن الخلوت أكثر ثوابًا من المسك حيث ندب إليه في الجمع والأعياد ومجالس الحديث والذكر وسائر مجامع الخير قاله الداودي وأبو بكر بن العربي والله  
 وقال النوى وهو الأصح السادس قال صاحب المفهرم يحتمل أن يكون ذلك في حق الملائكة يستطيبون ريح الخلوت أكثر مما يستطيبون ريح المسك  
 قوله الصيام حجة الخ زاد سعيد بن منصور عن مغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد حجة من النار وللنساء من حديث عائشة مثله ولا حمل من  
 حديث أبي عبيدة بن الجراح الصيام حجة ما لم يخرقها زاد الدارمي بالغيبة والجنة بضم الجيم الوقاية والستر وقد بين بهاء الرمايات متعلق  
 هذا الستر وأنه من النار وهذا جزم ابن عبد البر وأما صاحب النهاية فقال معناه حجة أي يقي صاحبه ما يؤذيه من الشهوات قال القرطبي  
 حجة أي سارة يعني بحسب مشروعيته فينبغي للصائم أن يصونه ما يفسده وينقص ثوابه وإليه الإشارة بقوله يدع شهوته إلى آخره وقال ابن العربي أصابع  
 كان الصوم حجة من النار لأنه إمساك عن الشهوات النار محفوفة بالشهوات فالحاصل أنه إذا كفت نفسه عن الشهوات في الدنيا كان ذلك  
 سائرًا له من النار في الآخرة قال الشيخ ولي الله الدهلوي قوله الصيام حجة ذلك لأنه يقي شر الشيطان والنفس ويباعد الإنسان من تأثيرها

سمع ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصيام فانه لي وانا اجزي به والصيام حجة فاذا كان يوم صوم واحدكم فلا يرفث يؤمئذ ولا يصخب فان سابه احد او قال له فليقل اني صائم اني صائم والذي نفس محمد بيده لا تخلف فوالصائم اطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك وللصائم فرحتان يفرحهما اذا افطر فرح بفطره واذا لقي ربه فرح بصومه **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو معوية وكيع عن الاعمش **وحديثنا** زهير بن حرب حدثنا جرير عن الاعمش **وحديثنا** ابو سعيد لا شيء واللفظ له حدثنا وكيع حدثنا الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له الا الصيام الحسنة عشر مثالا الى سبع مائة ضعت قال الله عز وجل

ويخالفه عليها فلذلك كان من حقه تكليل مغفرة الجنة بتنزيه لسانه عن الاقوال والافعال الشهوية واليه الاشارة في قوله فلا يرفث والسبعية واليه الاشارة في قوله ولا يصخب الى الاقوال بقوله سابه والى الافعال بقوله قاتله قال الحافظ وفي زيادة ابي حنيفة بن الجراح اشارة الى ان الغيبة تضر بالصيام وقد حكى عن عائشة وبه قال الاوزاعي ان الغيبة تفسد الصائم وتوجب عليه قضاء ذلك اليوم واقرط ابن حزم فقال يبطله كل معصية من متعمد لها ذكر لصومه سواء كانت فعلا او قولاً لعدم قوله فلا يرفث ولا يحجل ولما ورد في بعض الاحاديث من لا يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في ان يدع طعامه وشرابه قوله ولا يصخب اعم هكذا هو هنا بالسين ويقال بالسين والصاد وهو الصياح قوله اطيب عند الله يوم القيامة اعم هذا يقتضيان طبيبا اعتدوا لخلقنا هو في الآخرة وقد وقع خلاف بين ابن الصلاح والغزيرين عبد السلام فان طيبة الخلوة هو في الدنيا والآخرة او في الآخرة فقط ذهب ابن الصلاح الى الاول ابن عبد السلام الثاني وقد استدلل ابن الصلاح باقوال العلماء وليس في قولنا احد منهم تخصيص الآخرة بل جزموا بانه عبارة عن الرضا والقبول في كل ما هو ثابت في الدنيا والآخرة وانما ذكرتم في القيمة في الرواية فلا يهتز الجزاء وفيه ظهور في ان الخلوة في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلبا لرضا الله بحيث يؤمر باجتنابها واجتنابها طيبة الطيبة فخصص في القيمة بالذكر في روايته لذلك كما خصص قوله تعالى ان يحضرهم يومئذ نجيبه واطلق في باقي الروايات نظر الى ان الفضيلة ثابتة في الدارين كذا في شرح الاحياء للزمخشري وفي المرواة قال بعض علماء الفضل ما يكره من الصيام على اطيب ما يستلزم من جنسه ليقاس عليه ما فوقه من آثار الصور ومناجحه ام - وفيه اشارة الى انه لا يلزم من هذه العبارة عدم ازالة الخلوفا بالسواك وغيره كما استدلل الشافعي بهذا الحديث على ان التواك بعد الزوال مكروه لان نظيره قول الوالدة لبول ولدي اطيب من ماء انورد عندي وهو لا يستلزم عدم غسل البول قلنا هذا قول نفيهما كلام اصله يفرج بها فحذف الجار وصل الضمير كقوله صام رمضان اى فيه قوله فرح بفطره اعم قال القرطبي معناه فرح بزوال جوعه وعطشه حيث ابيح له الفطر وهذا الفرح طبيعي وهو الثاني للفهم - وقيل ان فرحه بفطره انما هو من حيث الله تعالى وقيامته وعبادته وتخفيف من ربه ومعونته على مستقبل صومه قلت ولا مانع من الحمل على ما هو اعم مما ذكر ففرح كل احد بحسبه لاختلاف مقامات الناس في ذلك فمنهم من يكون فرحه مباحا هو الطبيعي ومنهم من يكون مستحباً وهو من يكون سببه شئ ما ذكره قوله فرح بصومه اعم اى يجزائه وثوابه وقيل الفرحة الذي عند لقاء ربه اما السرور بربه او شوايب ربه على الاحتمالين قلت والثاني اظهر اذ لا يشخص الاول في الصوم بل يفرح حينئذ بقبول صومه وترتيب الجزاء الوافر عليه كذا في الفهم ويؤيد ما سياتي في الباب اذا لقي الله فجزاه فرح وقال الشيخ ولو الله الدهلوى قد الله روحه فالفرحة الاولى طبيعية من قبل وجدان ما يطلبه نفسه والثانية آلمية من قبل تهيئة لظهور اسرار التنزيه عند تجرد عن غواشي الجسد وترفع اليقين عليه من فوقه كما ان الصلوة تورث ظهور اسرار الحق الثبوتى ام - قوله كل عمل ابن آدم الا الصيام الحسنة عشر مثالا الى سبع مائة ضعت لم يرد ابن ماجه بعد قوله الى سبع مائة ضعت الى ما يشاء الله قال العلامة الزمخشري في شرح الاحياء في الحديث فوائد الاولى ظاهرة يقتضيه ان اقل التضعيف عشرة امثال وغايته سبع مائة ضعت قد اختلف المفسرون في قوله تعالى والله يضاعف بن كيشاء فقل المراد يضاعف هذا التضعيف وهو السبع مائة وقيل المراد يضاعف فوق السبع مائة لمن يشاء وقد مر التضعيف باكثر من السبع مائة في اعمال كثيرة في اخبار صحيحة اكثر ما جاء فيه ما رواه الحاكم في صحيحه من حديث ابن عباس مرفوعا من جملة ما شاعته يرجع الى مكة كتب الله له بكل خطوة سبع مائة حسنة كل حسنة مثل حسنة الحرق وقيل واحسان الحرق قال بكل حسنة مائة الف حسنة وقيل اخرجنا ايضا الدلائل قطني في الافراد والطبراني في الكبير والبيهقي والجمع بينا وبين حديث ابي هريرة هذا انه لم يرد بحديث ابي هريرة انتهاء التضعيف بدليل ان في بعض طرقه بعد قوله الى سبع مائة الى اصناف كثيرة وفي اخرى الى ما يشاء الله فمن الزيادة تبين ان هذا التضعيف يزداد على السبع مائة والزيادة من الشئ مقبولة على الصحيح - الثانية قال القاضي ابو بكر بن العربي قوله الى سبع مائة ضعت يعنى بظاهر الجهاد في سبيل الله فنيه ينتهي التضعيف الى سبع مائة من العباد بنص القرآن وقد جاء في الحديث الصحيح ان العمل الصالح في ايام العشر احب الى الله من الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه ماله فلو يرجع

الأصوات فأنه لي وأنا أجرى به يدع شهوته وطعامه من أجل للصائم فرحتان فرجة عند فطر وفرجة عند لقائه وتخلون فيه أطيب عند الله من ريح المسك **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن أبي سنان عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل يقول إن الصومي وأنا أجرى به أن للصائم فرحتين إذا فطر فرح وإذالقى الله فرح والذي نفس محمد بيده تلتون فوالصائم أطيب عند الله من ريح المسك **وحل ثنيه** اسحق بن عمار بن سليمان هذا حديث عن أبي سنان وهو أبو سنان هذا الأستاذ قال قال إذالقى الله فجزاه فرح حل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن في الجنة باباً يقال له الرتيان يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل معهم أحد غيرهم يقال أين الصائمون فيدخلون منه فإذا دخل آخرهم غلق فلم يدخل من أحد **وحل ثناه** محمد بن رافع عن المهاجر أخيراً الليث عن ابن الهادي عن هبيل بن أبي صالح عن النعمان بن أبي عتياش عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يصوم يوماً في

قال فهذا إعلان قال العراقي في شرح الترمذي وعمل ثالث روى أحمد في مسند النفقة في الحج تضاعفت كالنفقة في سبيل الله الدرهم بسبعائة نصف قال وعمل رابع وهو كلمة حق عند سلطان جائر ففي الحديث أنه أفضل الجهاد رواء أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي سعيد قال وعمل خامس وهو ذكر الله فانه قد ورد أنه أفضل الجهاد من حديث أبي الدرداء وأبي سعيد وعبد الله بن عمر ومعاذ ثم ذكر هذه الأحاديث مفصلة فليراجع قوله **الاصح** قال البيضاوي معنى أن الحسنات يضاعف جزاؤها من عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصوم فلا يضاعف إلى هذا القدر بل ثوابه لا يقدر قدراً ولا يحصى إلا الله تعالى ولذلك يتولى الله جزاءه بنفسه ولا يكله لغيره قال والسيب اختصار الصوم بهذه المزية أمران أحدهما أن سائر العبادات ما يطلع عليه العباد والصوم سر بين العبد وبين الله تعالى يفعل خالصاً له ويعامل به طالباً لرضاه وإلى ذلك الإشارة بقوله فانه لي والآخرة سائر الحسنات راجعة إلى صفة المال واستعمال البدن والصوم يتضمن كسر النفس وتعرض البدن للنقصان وفيه الصبر على مضض الجوع والعطش وترك الشهوات وإلى ذلك أشار بقوله يدع شهوته من أجل لله وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وسر استثناء الصوم أن كتابة الأعمال في صحائفها إنما يكون بصورة صورة كل عمل في موطن من المثل فخص هذا الرجل بوجد يظهر منها صورة جزائه المترتب عليه عند تجرده عن غواشي الجسد وقد شاهدنا ذلك مراراً وشهدنا أن الكتبة كثيراً ما توقف في إبداء جزاء العمل الذي هو من قبيل مجاهدة شهوات النفس إذ في بدائه دخل محرفة مقدار خلل النفس الصادر هذا العمل منه وهو لم يذوقه ذوقاً ولم يعلمه وجلاً ثم هو سر اختصارهم في الكفارات والدرجات على ما ورد في الحديث فيوثر الله اليهم حينئذ أن يكتبوا العمل كما هو قوسوا جزاءه إلى قول يدع شهوته الم المراد بها شهوة الجماع ويحتمل أن تكون أعم وفي رواية لأحمد ما يذره شهوته إلى آخره قال الحافظ وقد يفهم من أن بصيغة الحصر التنبيه على الجهة التي بها يستحق الصائم ذلك وهو الإخلاص الخاص به حتى لو كان ترك المذكورات لغرض آخر كالتمتع لا يحصل للصائم الفضل المذكور لكن المدا في هذه الأشياء على الداعي القوي الذي يدور معه الفعل وجوداً وعدماً ولا شك أن من لم يعرض في خطره شهوة شيء من الأشياء طول غماره إلى أن افطر ليس هو الفضل كمن عرض له ذلك فجاهد نفسه في تركه قوله وهو القطواني الخ قال النووي بفتح القاف الطاء قال البخاري في الكلابي مضاه البقال كأنهم تسبوه إلى بيع القطنية قال القاضي وقال البخاري هي قرية على باب الكوفة قال وقاله أبو ذر أيضاً وفي تاريخ البخاري أن قطوان موضع قوله يقال له الرتيان الخ بفتح الراء وتشديد التثنية وزن فعلان من الرتي اسم علم على باب من أبواب الجنة، ووجه تسميته به أما لأنه بنفسه لأن لا تهاجر الجارية إليه ولا تهاجر إلا تهاجر الطرية لديه أو لأن من وصل إليه يزول عنه عطش يوم القيامة ويدوم له الطراوة والنظافة في دار المقامة قال الزركشي الرتيان فعلان كثير الرتي نقيض العطش يمتي به لأنه جزاء الصائمين على عطشهم ووجهه واكتفى بذكر الرتي عن الشيخ لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزم وقيل لأنه أشق ما فيه عطش الكبد لا يستما في شدة الحر إذ كثيراً ما يصير على الجوع دون العطش ثم قيل ليس المراد به المقصر على شهر رمضان بل على مدة النوافل من ذلك وكثرها قوله يدخل منه الصائمون الخ قال السدي المراد بالصائمين من غلب عليهم الصوم من بين العبادات ولعل غير الصائمين لا يوفى للدخول من هذا الباب وإن دعي منه فمن يدعي من تمام الأبواب لا يوفى للدخول من هذا الباب إلا إذا كان من الصائمين فلا ينافي في الحديث حل الدعوة من تمام الأبواب والله تعالى أعلم بالصواب قوله فإذا دخل آخرهم الخ هكذا وقع في بعض الأصول فإذا دخل آخرهم وفي بعضها فإذا دخل أولهم قال القاضي وغيره وهو هو والصواب آخرهم قوله فلم يدخل منه أحد الخ كذا في دخول غيرهم منه تأكيداً وأما قوله فلم يدخل فهو معطوف على غلق أي لم يدخل منه غير من دخل وفي الحديث فضيلة الصيام وكرامة الصائمين **باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تفويت حق** قوله يصوم يوماً في سبيل الله الخ وفي فوائده الطاهر للذهلي من حديث أبي هريرة ما من مرابط يربط في سبيل الله فيصوم يوماً في

باب فضل الصيام في سبيل الله لمن يطيقه بلا ضرر ولا تفويت حق





أوجاءنا زور قالت فلما رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لرسول الله أهديت لنا هدية أوجاءنا زور وقد خبأت لك شيئا قال ما هو قلت حنيس قال هاتيه فجدت به فأكل ثم قال قد كنت أصبحت صائما

ثم أتانا يوما آخرى وقتا آخر جلا لليوم على الوقت وهو شائع ووحدة اليوم كانت سببا لاهتمام عائشة بما فعلت حيث خبأت له شيئا من الحنيس، والله تعالى أعلم قولنا أوجاءنا زور لم يفهم الزور وقوع الزور على الواحد والجماعة القليلة والكثيرة قلله النوى - قوله وقد خبأت لك شيئا الخ معنا جاءنا زورون ومعهم هدية خبأت لك منها أو يكون معنا جاءنا زور فأهدى لنا بسببهم هدية خبأت لك منها، قال عياض وفيه نظر المرأة في بيتها وفيما يهدي لها وقسمها على ما تراه من أهل البيت بنظرها قوله قلت حنيس الخ يفهم الحاء المحملة وسكون الياء تمر مخلوط بسمن أقط وقيل طعام يتخذ من الزبد والتمر والأقط وقد يدل الأقط بالذيق والزبد باليمن وقد يدل اليمن بالزيت - قوله قد كنت أصبحت صائما الخ فيه جواز الفطر من صور التطوع وهو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعد المنع وإثبات القضاء بخلافه وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقا ذكر الطحاوي وغيره - كذا في الفقه - قال الشيخ ابن الهمام لا خلاف بين أصحابنا رحمهم الله في وجوب القضاء إذا فسد عن قصد أو غير قصد بان عجز الحيض للصائمة المتطوعة خلافا للشافعي رحمه الله وإنما اختلاف الرواية في نفس الفساد هل يباح أولا، ظاهر الرواية لا - ألا بعدد رواية المنتهية بيلج بلا عذر ثم اختلف المشايخ رحمهم الله على ظاهر الرواية هل الضيافة عذر أولا - وقد تقدم تفصيله قبل بابين ثم قال الشيخ واعتقادي أن رواية المنتهية بوجه، أم ويستدل على رجحانه بحديث الباب وحديث أم هانئ من طريق سمالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها فداها بشرب ثم ناولها فشربت فقالت يا رسول الله أما لي كنت صائما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه أن شاء صام وإن شاء أفطر رواه أحمد والترمذي والطحاوي وفي رواية حماد بن سلمة عن سمالك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان قضاء من رمضان فصومي يوما مكانه وإن كان تطوعا فإن شئت فاقضه وإن شئت فلا تقضه، رواه البيهقي في السنن - وفي رواية لأحمد وإسحاق داود فقال يعني أن كان قضاء من رمضان الحديث، قال الترمذي حديث أم هانئ في إسناد مقل وقال ابن الترمكاني والعيني هذا الحديث مضطرب سندًا ومتنًا أما اضطراب متنه فظاهر فقد ذكر فيه في بعض الروايات أنه كان يوم الفطر وهي عند النسائي والطبراني ويوم الفطر كان في رمضان فكيف يتصور أن تكون صائمة قضاء أو تطوعا وكيف لا يلزمها قضاء، قال الذهبي في مختصر سنن البيهقي ولا إراه يصح فأن يوم الفطر كان صومها فرضا لأنه رمضان وأنا اضطراب سندًا فاختلت على سمالك فيه فتارة رواه عن أبي صالح وتارة عن حماد وتارة عن هارون أما أبو صالح فهو باذان ويقال بأمر ضعفه قال البيهقي في باب الكسر لبراء ضعيف لا يحتج بحضرة وقال في باب أصل القسامة أبو جريح عن ابن عباس ضعيف وعن الكلبي قال لي أبو صالح كل ما حدثتك به كذب وفي السنن الكبرى للنسائي هو ضعيف الحديث وعن حبيب بن أبي ثابت كنا سمعنا أبا صالح مولى أم هانئ الدؤوبي قال النسائي وقد روى أنه قال في مرضه كل شيء حدثتك به فهو كذب وفي الفاصل للرازي عن الدؤوبي عن غزن بلغة فارس الكذاب وأما حماد فجهول قال البخاري في تاريخه حماد من ولد أم هانئ عن أبي صالح عن أم هانئ روى عنه شعبة لا يعرف إلا بحديث فيه نظر قال النسائي لم يسمعه حماد من أم هانئ، وقد بين ذلك البيهقي في باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه أما هارون فجهول الحال قاله ابن القطان واختلف في نسبه فقيل ابن أم هانئ وقيل ابن ابن أم هانئ وقيل ابن ابنة أم هانئ وهذا وهم فإنه لا يعرف لها بنت، وقال النسائي اختلف على سمالك فيه وسمالك ليس يعتمد عليه إذا انفرد بالحديث وقال عبد الحق هذا أحسن أحاديث أم هانئ وإن كان لا يحتج به وقال الشوكاني في إسناده أيضا يزيد بن أبي زياد الهاشمي قال ابن عدي يكتب حديثه وقال الذهبي صدوق روى الحفظ أم قال ابن الترمكاني وقد رواه النسائي وغيره من غير طريق سمالك وليس فيه قوله فإن شئت فاقضيه ولم يرو هذا اللفظ عن سمالك غير حماد بن سلمة وقد روى البيهقي هذا الحديث من رواية حماد بن أبي صغيرة وإسحاق بن إبراهيم كلاهما عن سمالك وليس فيه هذا اللفظ وأخرجه النسائي كذلك من رواية أبي الأحوص عن سمالك وأخرجه الطحاوي كذلك من رواية قيس بن الربيع عن سمالك وقد قال البيهقي في حتماد بن سلمة سأ حفظه في آخر عمره فالحفاظ لا يحتجون بما يخالف فيه ويثبتون ما ينقرون به عن قيس بن سعد أمثاله، والحاصل أن حديث أم هانئ ليس بقوي عند المحدثين فلا يحتج به على جواز فطر صوم التطوع بعد الشرع فيه ولا على نفي القضاء أما حديث الباب الفعلي فظاهر جواز الفطر بخلافه كما هو رواية المنتهية عندنا ومختار الشيخ ابن الهمام وأحقر الحنفية لما هو ظاهر الرواية عندهم بما أخرجه مسلم في أبواب الوصية من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الطعام فليجب فإن كان مفطرا فليأكل وإن كان صائما فليصل أي فليدع، قال الطحاوي ولو كان الفطر جائزا من غير عذر لكان الأفضل الفطر لأجابه الدعوة التي هي سنة أم - ويؤيده ما رواه العقيلي في تاريخه الضعيف من حديث محمد بن أبي سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي هريرة قال أهديت لعائشة وخفصا

هل يباح الإفطار من صور التطوع بخلافه أم لا - وإذا افطر بعد الشرع فهل يلزم قضاءه أم لا -



كتاب الايمان لاحمد ان هارون بن معروف قال له ان ابن عيينة تغير امره بآخوه - ام - فهذه قرينة على ان الامام الشافعي رحمه الله قد ابان نفسه على الحديث بقوله سمعت سفيان عامر بن عيسى اياه الى آخوه وحينئذ فلا يلزم على البيهقي في تخطئة تلك اللفظة والله اعلم، قال العيني اما قول البخاري والله اهل انه لا يصح فهو نفي ولا ثبات مقداره عليه، ام - يعني نفي الصحة عندهما من طريق لا يمنع ثبوته عند غيرهما من طريق آخر وقوله قال النسائي هذا خطأ دعوى بلا اقامة برهان لان كونه من الأهل على زعمهم لا يستلزم كونه خطأ وقول ابى عمر فيه وهما ان قوله من الأهل لا يصح سديد على يحيى بن ايوب غفلة منه فانه بعد هذا باسط رءاه من روايته الى خالد الاحمر عن يحيى بن سعيد وغيره عن الزهري عن عروة عن عائشة انما ان قوله واسماعيل بن ابراهيم متروك الحديث قد انقلب عليه هذا الاسم فظن اسمعيل بن ابراهيم هو ابن حبيبة قال فيه ابو حاتم متروك الحديث وليس هو الراوي لهذا الحديث وهذا اسمعيل بن عقبة اشتهر به البخاري وثقه ابن معين وابو حاتم والنسائي - فان قلت في رواية ابى داود التي تقدمت وذكرناها انفاز ميل مولى عروة عن عروة قال البخاري لا يصح لميل سماع من عروة ولا يزيد من قيل ولا يقوم به الحجة قلت في سنن النسائي التصريح بسماع يزيد منه وقول البخاري لا يصح لميل سماع عن عروة نفي فيقدم عليه الا ثبات وزميل هو ابن عباس او عياش مولى عروة قيل بضم الزاي ونحو الميم وقيل بفتح الزاي وكسر الميم وذكر ابن حبان في الثقات وقال ابن عدي وهذا الحديث يعرف بميل هذا واسناده لا بأس به كما في تهذيب التهذيب والحديث عائشة طريق آخر اخرجه النسائي عن احمد بن عيسى عن ابن وهب عن جابر بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة الحديث وفي آخره قال صوماً يوماً مكانه واخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن قتيبة عن حملة عن ابن وهب وقال ابن عبد البر في التمهيد واحسن حديث في الباب حديث ابن الهادي عن زميل عن عروة وحديث جابر بن حازم عن يحيى بن سعيد عن عروة ومنهما رواه ابن عباس اخرجه النسائي من رواية خطاب ابن القاسم عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على حفصة وعائشة وهما صائمتان ثم خرج فرجع وهما تاكلان فقال الم تكونا صائماتين قالتا بلى ولكن اهل لنا هذا الطعام فأجبتنا فأكلنا منه فقال صوماً يوماً مكانه فان قلت قال النسائي وابن عبد البر هذا الحديث منكر قلت انما قال ذلك بسبب خطاب بن القاسم عن خصيف لان فيهما مقالاً فيما قاله عبد الحق وقال ابن القطان خطاب ثقة قاله ابن معين وابو زرعة ولا احفظ لغيرهما فيه ما يناقض ذلك وقال ابو حاتم يكتب حديثه وذكر ابن حبان في الثقات وقال ابو داود وابو زرعة والعجلي خصيف ثقة وعن ابن معين صالح وعنه ليس به بأس وعن احمد ليس بحجة وعنه ضعيف الحديث وقال ابن عدي اذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه ورواياته وقال ابن سعد كان ثقة وكذا قال البخاري وقال ابن حبان تركه جماعة من ائمتنا واجتبه آخرون وكان شيخاً صالحاً فقيهاً عابداً الا انه كان يخطئ كثيراً فيما يروي ويتفرع عن المشاهير بما لا يتابع عليه وهو صدوق في روايته الا ان الانصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الروايات وترك ما لم يتابع عليه وهو من استخير الله تعالى فيه ومنها حديث جابر بن عبد الله الرقيني من حديث محمد بن المنكدر عنه قال صنع رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً فدعا النبي صلى الله عليه وسلم اصحاباً له فلما أتى بالطعام تنحنى احد هو فقال له صلى الله عليه وسلم مالك فقال اني صائم فقال صلى الله عليه وسلم تحلف لك اخوك وصنع ثم تقول اني صائم كل وصم يوماً مكانه وفي حديث ابى سعيد عند البيهقي بأسناد قال الحافظم حسن قال صنعت للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فلما وضع قال رجل انا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك اخوك وتحلف لك أنظر وصم يوماً مكانه ان شئت قال ابن الترمذي وقد اخرجه الدارقطني من حديث جابر وليس فيه ما قوله ان شئت وكذا اخرجه البيهقي في ابواب الوصية في كتاب النكاح من حديث الخدرى، قال القاري وهو ليس نصاً في مدعاها (يعني نفي وجوب القضاء) لاحتمال كون الشرطية متعلقة بافطر والحجة بينهما اعتراضية وفائدتها الاشعار بان الامر ليس فيه للوجوب وبان الافضل هو الافطار للاتفاق على عدم وجوب الافطار المفهوم من حديث مسلم السابق جمعاً بين الاحاديث مما امكن والله اعلم - ام - قال ابن الهمام فقد ثبت هذا الحديث (اي حديث القضاء في النفل) ثبوتاً لا مرد له لو كان كل طريق من هذه ضعیفاً لتقددها وكثرة مجيئها فكيف وبعض طرقها ما يجتز به وحمله على انه امر برب خروج عن مقتضاه بغير وجوب هو محفوف بما يوجب مقتضاه ويؤكد وهو ما قد مناه من قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم لكونهم وفي علق القاري فان قلت نال ابو عمر من اجماع في هذه المسئلة بقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم فاحل باقوال اهل العلم وذلك ان العلماء فيها على قولين فيقول احدهم اهل السنة لا تبطلوها بالرياء اخلصوها لله تعالى وقال آخرون لا تبطلوا اعمالكم بارتكاب الكبائر قلت من اين لا ياتي هذا الحصر وقد اختلفوا في معناه فقيل لا تبطلوا الطاعات بالكبائر وقيل لا تبطلوا اعمالكم بمعصية الله ومعصية رسوله وعن ابن عباس رضي لا تبطلوها بالرياء والسمعة وعنه بالشك والنفاق وقيل بالعجب فان العجب يأكل الحسنات كحماة كل النار الحطب وقيل لا تبطلوا اوصافكم بالمن والاذى على ان قوله ولا تبطلوا اعمالكم عام متناول كل من يبطل رياءه كان في صوته او في صلبه ونحوها من الاعمال المشروعة فانما نفي عن ابطالها



قال في التلخيص

قال طلحة فحدثت عما هذا بهذا الحديث فقال ذاك بمنزلة الرجل يخرج الصدقة من ماله فان شأنا مضاهها وان شاء أمسكها وحل شأنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن طلحة بن يحيى عن عمته عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين قالت دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء قلنا لا قال فاني اذا صائم ثم اتانا يوما آخر فقلنا يا رسول الله أهدي لنا خبثا فقال أرينيه فلقد أصبحت صائما فأكل وحل حتى عمرو بن محمد النخعي حدثنا اسمعيل ابن ابراهيم عن هشام القرطبي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليصومه

يجب عليه قضاءه ليخرج عن عهده ما شرع فيه وأبطله، ام - وقال الشوكاني ان الآية عامة ولا اعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما تقول في الأصول، وقال الشيخ ابن الهمام والكل (أي كل المحلى في تفسير الآية من الأقوال) يفيد ان المراد بالأبطال اخراجها عن ان تترتب عليها فائدة أصلا كما قالوا لم توجد وهذا غير البطلان الموجب للقضاء فلا تكون الآية باعتبار المراد دليلا على منع هذا البطلان بل دليلا على منع بدون قضاء فتكون دليل روية المنتقاة على ما قد مناه من انما اباحه الفطر مع ايجاب القضاء ولهذا اختارها لان الآية لا تدل باعتبار المراد منها على سوى ذلك - وفي الباب آثار عديدة فقد روي الطحاوي من حديث سعيد بن الحسن عن ابن عباس انه اخبر اصحابه انه صام ثم خرج عليه رؤس يقطر فقالوا ألم ترك صائما قال بلى ولكن مررت بجارية لي فاعجبتني فأصبتها وكانت حستة ففهمت بها وانا قاضيا يوما آخر وأخرج ابن حزم في المحلى من طريق وكيع عن سيف بن سليمان المكي قال خرج عمر بن الخطاب يوما على الصحابة فقال اني أصبحت صائما فمررت بجارية فوقع عليها فما ترون قال فلو رأوا لما شكوا عليه وقال له على رضى الله عنه أصبت حلالا وتقضى يوما مكانه قال له عمر رضى الله عنه انت احسنهم فتيا وروى ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن عثمان بن عيسى عن انس بن سيرين انه صام يوم عرفة فعطش عطشا شديدا فأفطر فسأل عدة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأمروه ان يقضى يوما مكانه وروى وجوب القضاء عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وجابر بن عبد الله وعائشة وامرسة رضى الله عنهم وهو قول الحسن البصري وسعيد بن جبيرة في قول أبي حنيفة ومالك وإبي يوسف ومحمد رحمهم الله - قال ابن الهمام واما القياس فعمل الجرح والعرق التقليل حيث يجب قضاؤها اذا افسد، ام - فالراجح عند من أنصف وامعن وجوب القضاء وهو الاحوط - والله سبحانه وتعالى اعلم - قوله فقال ذاك بمنزلة الرجل اذا مضى مقول مجاهد في هذه الرواية وروى عبد الرزاق عن ابن عيسى انه ضرب لذلك مثالا كمن ذهب به الى ان تصدق به ثم رجع ولم يتصدق به او تصدق ببعضه وأمسك بعضه قوله أرينيه الخ امر من الأراء وفي رواية ادنيه وارينيه كناية عنها لان ما يكون قريبا يكون مرئيا ذكره الطبري قوله فلقد أصبحت صائما الخ قال القارئ أي مريدا للصوم وقال بعضهم المراد بالصوم اللغو ومعناه لم أكل بعد شيئا وقال ابن الملك أي كنت لويت الصوم في أول النهار قال القارئ وهو مخالف للمذهب فيحتاج الى تأويل وتقدير غرضه وتقدير بيان الخلاف فيه باب اكل الناس وشربه وجماعه لا يفطر قوله عن هشام القرطبي الخ هو هشام بن حسان الأزدي القرطبي أبو عبد الله البصري وقد روى هذا الحديث البخاري في الصيام من طريق يزيد بن زريع عن هشام عن ابن سيرين ولم ينسبه فظن الحافظ انه هشام الدستوائي أي هشام بن أبي عبد الله أبو بكر البصري وانظروا انه وهم والله اعلم - قوله فليصومه الخ قال النووي فيه دلالة لمذهب الأكثرين ان الصائم اذا أكل وشرب أو جامع ناسيا لا يفطر ومن قال بهذا الشافعي وأبو حنيفة وداود وآخرون وقال ربيعة ومالك يفسد صومه وعليه القضاء دون الكفارة وقال عطاء والأوزاعي الليث يجب القضاء في الجماع دون الأكل وقال أحمد يجب في الجماع والقضاء والكفارة ولا شيء في الأكل وقال ابن دقيق العيد ذهب مالك الى ايجاب القضاء على من أكل أو شرب ناسيا وهو القياس فان الصوم قد فات ركته وهو من باب المأمورات والقاعدة ان النسيان لا يؤثر في المأمورات قال وعلة من لم يوجب القضاء حديث أبي هريرة لانه أمر بالأستمرار الذي يتصور ما وظاهر حمله على الحقيقة الشرعية فيتمسك به حتى يدل دليل على ان المراد بالصوم هنا حقيقة اللغوية وكأنه يشير بهذا الى قول ابن القصار ان معنى قوله فليصومه أي الذي كان دخل فيه وليس فيه نفى القضاء قال وقوله فائما أطعمه الله وسقاه مما يستدل به على صحة الصوم لا شعاره بان الفعل الصادر منه سلب الاضائة اليه فلو كان أفطر لأضيف الحكم اليه قال وتعلق الحكم بالأكل والشرب للغالب لان نسيان الجماع نادر بالنسبة اليها وذكرنا في التلخيص مضمونا وقد اختلف فيه القائلون بأن أكل الناس لا يوجب قضاء واختلف القائلون بالافساد هل يوجب مع القضاء الكفارة او لا مع اتفاقهم على ان أكل الناس لا يوجبها ومدار كل ذلك على قصور حالة الجماع مع ناسيا عن حالة الأكل ومن اراد الحاق الجماع بالمنصوص عليه فاما طريقه



عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مَعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا كُثَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ قُلْتُ لِعَائِشَةَ أَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ قَالَتْ مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ وَلَا رَمَضَانَ وَلَا أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرِيُّ فِي حَدِّثَنَا حَمَادُ عَنْ أَبِي يَرْبُوعٍ وَهَشَامٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ حَمَادُ وَاطْنُ الْيُوبِ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صَوْمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ أَفْطَرَ قَدْ أَفْطَرَ قَالَتْ وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانَ **وَحَدَّثَنَا** هُشَيْبُ بْنُ حَسَنٍ عَنْ أَبِي يَرْبُوعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِمْ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْأَسْنَادِ هَشَامًا وَلَا حَمَادًا **وَحَدَّثَنَا** يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ النُّضَرِ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَفْطِرُ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ **وَحَدَّثَنَا** أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي كَيْبٍ عَنْ ابْنِ سَلَمَةَ قَالَ سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ كَانَ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ قَدْ أَفْطَرَ وَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَهْرٍ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ أَكْثَرًا مِنْ رَمَضَانَ **وَحَدَّثَنَا** إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مَعَاذِينَ هَشَامُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ

أَنْ لَا يَخْلُفَ شَهْرًا مِنْ صَوْمٍ قَالَتْ عِيَاضُ فِيهِ أَنْ صَوْمَ النَّفْلِ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِوَقْتٍ بَلِ السَّنَةُ كُلُّهَا وَقَدْ لَهَ قَوْلُهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ أَمْ كُنَا نَعْنِي عَنْ الْمَوْتِ وَالْأَمْرِ فِي سَبِيلِهِ مِثْلَهَا فِي قَوْلِكَ لَقِيتُهُ ثَلَاثَ بَقِيَيْنِ مِنَ الشَّهْرِ تَرِيدُ مُسْتَقْبَلًا لثَلَاثِ أَيَّامٍ كَانَ حَالُهُ مَادَّكَرَ إِلَى أَنْ مَاتَ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ إِدَاءَ الرِّسَالَةِ فَلَمَّا آتَاهَا مَضَى إِلَى مَا وَادَّ وَاسْتَقَرَّ قَوْلُهُ قَدْ صَامَ قَدْ صَامَ أَيُّ دَاوُدَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَكِنْ قَوْلُهُ قَدْ أَفْطَرَ أَيُّ دَاوُدَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ السُّنْدِيُّ قَوْلُهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصُومُ أَيُّ النَّفْلِ مُتَتَابِعًا فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ قَوْلُهُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَفْطِرُ أَيُّ بَابِلًا قَالَ التَّوَيْسِيُّ رَمِىَ الرَّمَاةَ فِي نَقْلِ بَالِ النَّوْنِ وَقَدْ وَجَدْتُ فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالنَّهْجِ عَلَى الْخَطِّابِ كَأَنَّهَا تَقُولُ أَنْتَ أَيُّهَا السَّمَاعُ لَوِ ابْصُرْتَهُ - قَوْلُهُ حَتَّى نَقُولَ لَا يَصُومُ أَيُّ لَا يَرِيدُ أَنْ يَصُومَ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَصِمِ الدَّهْرَ كُلَّهُ وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ لِثَلَاثِ يَقْتَضِي بِهِ فَيُشَقُّ عَلَى الْأَمَةِ وَهُوَ بِهَمِّ رُؤُوسِ رَجِيمٍ وَإِنْ كَانَ قَدْ عَطَى مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَوْ التَّوَرَّمُ ذَلِكَ لَا قَدْرَ عَلَيْهِ لَكِنَّهُ سَلَكَ مِنَ الْعِبَادَةِ الطَّرِيقَةَ الْوَسْطَى فَصَامَ وَأَفْطَرَ وَقَلَّمَ وَطَبَّحَ لِمَنْ أَتَى فِي يَدِهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ أَيُّ أَكْثَرَ بِالنَّصْبِ وَهُوَ ثَانِي مَقُولِ رَأَيْتُ وَقَوْلُهُ فِي شَعْبَانَ يَتَعَلَّقُ بِصِيَامًا وَالْمَعْنَى كَانَ يَصُومُ فِي شَعْبَانَ وَغَيْرِهِ وَكَانَ صِيَامُهُ فِي شَعْبَانَ تَطَوُّعًا أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ فِيمَا سِوَاهُ قَوْلُهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ أَكْثَرًا مِنْ رَمَضَانَ قَالَ الْحَافِظُ وَهَذَا يَبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَصُومُ مِنَ السَّنَةِ شَهْرًا تَامًا إِلَّا شَعْبَانَ يَصِلُهُ بِرَمَضَانَ أَيُّ كَانَ يَصُومُ مَعْظَمَهُ وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ جَاءَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا صَامَ أَكْثَرَ الشَّهْرِ أَنْ يَقُولَ صَامَ الشَّهْرَ كُلَّهُ وَيُقَالُ قَامَ فَلَنْ لَيْلَتِهِ أَجْمَعُ وَلَعَلَّهُ قَدْ تَحَسَّنَ وَاسْتَغْنَى بَعْضُ أَمْرِهِ قَالَ التِّرْمِذِيُّ كَانَ ابْنُ الْمُبَارَكِ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِذَلِكَ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الرَّمَاةَ الْأُولَى مَفْسُورَةٌ لِلثَّانِيَةِ مُحْصَصَةٌ لَهَا وَإِنَّ الْمُرَادَ بِأَكْلِ الْأَكْثَرِ وَهُوَ عَجَازٌ قَلِيلٌ لَا اسْتِعْمَالَ وَاسْتِعْدَادَ الطَّبِيعِيِّ قَالَ لَنْ الْكُلَّ تَأْكِيدًا لِأُرَادَةِ الشَّمُولِ وَدَفْعًا لِلتَّجَوُّزِ وَتَفْسِيرُهُ بِالْبَعْضِ مَنَافِعُ لَهُ، أَمْ - قَالَ الزُّرْقَانِيُّ رَحِمَهُ فِي شَرْحِ الْمَوَاهِبِ لَكِنَّ الْأَسْتِعْدَادَ لَا يَمْنَعُ الْوُقُوعَ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يَفْسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا لِأَسْمَاءِ وَالْخُرُوجِ مَقْدَمٌ وَهُوَ عَائِشَةُ وَهِيَ مِنَ الْفَصِيحَاتِ وَقَدْ نَقَلَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ الْعَرَبِ وَمِنْ حِفْظِ حُجَّةٍ، قَالَ اللَّطِيفِيُّ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ فَيَجْعَلُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ تَارَةً وَيَصُومُ مَعْظَمَهُ أُخْرَى لِثَلَاثِ تَوْهُمُ أَنَّهُ وَاجِبٌ كُلُّهُ كَرَمَضَانَ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ كُلَّهُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ مِنْ أَوَّلِهِ تَارَةً وَمِنْ آخِرِهِ أُخْرَى وَمِنْ أَثْنَاءِ طَوْرًا فَلَا يَخْلُفُ شَيْئًا مِنْهُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا يَخْصُ بَعْضُهُ بِصِيَامٍ دُونَ بَعْضٍ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ بْنُ الْمُنِيرِ أَنَّ بَعْضَ قَوْلِ عَائِشَةَ عَلَى الْمُبَالَغَةِ وَالْمُرَادُ أَكْثَرُ وَأَمَّا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ قَوْلَيْهَا الثَّانِي مَتَأَخَّرَ عَنْ قَوْلِهَا الْأَوَّلِ فَأَخْبَرَتْ عَنْ أَوَّلِ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ أَكْثَرَ شَعْبَانَ وَأَخْبَرَتْ ثَانِيًا عَنْ آخِرِ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُهُ كُلَّهُ، أَمْ - وَلَا يَخْفَى تَكْلُفُهُ وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ، وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ عَائِشَةَ الْمُتَقَدِّمَ وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا مِنْذُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانَ وَهُوَ مِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْآخِي فِي الْبَابِ اخْتَلَفَ فِي حِكْمَةِ أَكْثَارِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ صَوْمِ شَعْبَانَ فَقِيلَ كَانَ يَشْتَغِلُ عَنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ لِسَبِيلِهِ وَغَيْرِهِ فَتَجَمُّعُ فِي قَضَائِهَا فِي شَعْبَانَ إِشَارًا إِلَى ذَلِكَ ابْنُ بَطَّالٍ وَفِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ - وَقِيلَ يُصْنَعُ ذَلِكَ لِعَظِيمِ رَمَضَانَ وَوَرَدَ فِيهِ حَدِيثُ آخَرُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَرَبَهُ فِي إِسْنَادِهِ صَدَقَةُ بْنُ سُوَيْبٍ وَهُوَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ عِنْدَهُمْ وَإَيْضًا هُوَ مُعَارِضٌ لِلصَّحِيحِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ - وَقِيلَ الْحِكْمَةُ فِي أَكْثَارِهِ مِنَ الصِّيَامِ فِي شَعْبَانَ دُونَ غَيْرِهِ أَنْ نَسَاءَهُ كُنْ يَقْضِيْنَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ رَمَضَانَ فِي شَعْبَانَ وَهَذَا عَكْسُ مَا نَقَلْنَا فِي الْحِكْمَةِ فِي كَوْنِهِ كُنْ يُشْرَقُ

لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشهر من السنة أكثر صياماً منه فشعبان وكان يقول خذوا من الأعمال ما تطيقون فان الله لن يمل حتى تملوا وكان يقول احب العمل الى الله مادام عليه صاحبه وان قلّ **حلتنا** ابو الربيع الزهراني حدثنا ابو عوانة عن ابي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً كاملاً قط غير رمضان وكان يصوم اذا صام حتى يقول القائل لا والله لا يفطر ولا يفطر اذا افطر حتى يقول القائل لا والله لا يصوم **وحلتنا** محمد بن بشار و ابو بكر بن نافع عن عبد ربه عن شعبة عن ابي بشر هذا الاسناد وقال شهر امتنا منذ قدم المدينة **حلتنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن

قضاء رمضان الى شعبان لانه ورد فيه ان ذلك لو كنن كن يشتغلن معه صلى الله عليه وسلم عن الصوم وقيل الحكمة في ذلك انه يعقبه رمضان وصومه مفترض وكان يكثّر من الصوم في شعبان قبل ما يصوم في شهرين غيره لما يفوته من التطوع بذلك في ايام رمضان والاولى في ذلك ما جاء في حديث اخرجه النسائي وابو داود وصححه ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله لو أركت صوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال الى رب العلمين فاحب ان يرفع على انصاؤه والمراد بالرفع الرفع الخاص ورفعه العام بكرة وعشياً قال في المواهب شرحه (فبان صلى الله عليه وسلم وجه صيامه لشعبان دون غيره من الشهور بقوله انه شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان يشير الى انه لما اكتنفه) احاط به (شهران عظيمان الشهر الحرام) رجب وشهر الصيام اشتغل الناس بهما فصام مغفولة عنه) مع رفع الأعمال فيه الى الله (وكثير من الناس يظن ان صيام رجب افضل من صيامه) اي شعبان (لانه) اي رجب (شهر حرام وليس كذلك) فقد روي ابن وهب بسند عن عائشة قالت ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم اناس يصومون شهر رجب فقال الذين هم من شعبان (وفي احياء الوقت المغفول عنه بالطاعة فوائد منها ان تكون) اي الطاعة (اخف وأخف النوافل واسرارها افضل لا سيما الصيام فانه سر بين العبد وربه ومنها انه اشق على النفوس لان النفوس تأسى بما تشاهد من احوال بني الجنس فاذا كثرت يقظة الناس وطاعتهم سهلت الطاعات اذا كثرت الغفلات اهلها) تأسى بعموم الناس فيشق على النفوس المستيقظين طاعتهم لقلّة من يقتدى بهم) وأفضل العمل أشقّ ومنها ان المنفرد بالطاعة بين الغافلين قد يرفع به البلاد عن الناس (وقد روي في صيام النبي صلى الله عليه وسلم شعبان معناه آخر وهو انه تنجح فيه الأجل) اي تغفل وتفرّد اسماء من يموت في تلك الليلة المثلها من العام القبل عن اسماء من لموت من أمر الكتاب فيكتب في صحيفة ويسلم الى ملك الموت (فروي) عند ابي يعلى والخطيب غيرهما (بأسناد فيه ضعف عن عائشة قالت كان أكثر صيام النبي صلى الله عليه وسلم في شعبان فقلت ليرسل الله أرى أكثر صيامك في شعبان) وفي رواية أخرى احب الشهور اليك ان تصوم شعبان (قال ان هذا الشهر يكتب فيه ملك الموت اسماء من يقبض فاحب ان لا ينسج اسمي الا وانا صائم) وفي رواية ابي يعلى ان الله يكتب كل نفس صيته تلك السنة فاحب ان يأتيني اجلي وانا صائم اي يأتيني كتابه اجلي وفيه ان كتابته في زمن عبادة يرجي لصاحبها الموت على الخير وان من ادخل تلك العبادة الصلوة لانه يروض النفوس ويؤتو الباطن ويفرغ القلب للحضور مع الله (وقد روي مرسل) عن التابعي بذكر عائشة (وقيل انه احب) من وصله بذكرها (وقد قيل في صوم شعبان معناه آخر وهو ان صيامه كالتمرين على صيام رمضان لتلايد دخل في صيامه على مشقة وكلفة بل يكون قد تمرن الصوم واعتاده ووجد بصيام شعبان قبل رمضان حلالة الصوم ولذته فدخل في صيام رمضان بقوة ونشاط، انتهى) قال الحافظ ولا تعارض بين هذا وبين ما تقدم من الأحاديث في النبي عن تقدم رمضان بصوم يوم او يومين وكذا ما جاء من النبي عن صوم نصف شعبان الثاني فان الجمع بينهما ظاهر ان يحمل النبي على من لم يدخل تلك الايام في صيام اعتاده وفي الحديث دليل على فضل الصوم في شعبان واجاب النووي عن كونه لم يكثّر من الصوم في المحرم مع منوله ان افضل الصيام ما يقع فيه بانه محتمل ان يكون ما علم ذلك الا في آخر عمر فلو تمكن من كثرة الصوم في المحرم او اتفقه فيه من الاعتدال بالسفر المرض مثلاً ما منعه من كثرة الصوم فيه، ام (تنبيه) قال العيني وما الاحاديث التي في صلاة النصف من شعبان فذكر ابو الخطاب (ابن دحية) انها موضوعة وفيها عند الترمذي حديث مقطوع في موضعين قال وكان بين الشيخ تقي الدين ابن الصلاح والشيخ عز الدين بن عبد السلام في هذه الصلوة متفاوتات فابن الصلاح يزعم ان لها اصلاً من السنة وابن عبد السلام ينكره وانا الوقوف في تلك الليلة فزعم ابن دحية ان اول ما كان ذلك من يحيى بن خالد بن بروت انهم كانوا مجوساً فدخلوا في دين الاسلام ما يمهرون به على الطعام قال لما اجتمعت بالملك الكامل وذكرت له ذلك قطع دابر هذه البدعة المحوسية من سائر اعمال البلاد المصرية **قول** خذ من الأعمال ما تطيقون اي تطيقون الدوام عليه بلا ضرا واجتناب التمتع في جميع انواع العبادات قد تقدم شرح هذه القطعة من الحديث وبيانها واضحاً في باب فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيره من كتاب الصلوة قبل كتاب القراءة واحاديث القرآن فليراجع قال الحافظ ومناسبة ذلك للحديث الاشارة الى ان صيام النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي ان يتأتى به فيه الا من اطاق ما كان يطيق ان من اجهد نفسه في شيء من العبادة خشي عليه ان يميل فيفضي الى تركه والمداومة على العبادة وان قلت اولى من جهد النفس في كثرتها اذا انقطعت فالقليل الدائم افضل من الكثير المنقطع **قال** لن يمل ان يمل فيفضي الى تركه والمداومة على العبادة وان قلت اولى من جهد النفس في كثرتها اذا انقطعت



**ح** وحدثنا ابن نمير حدثنا ابي حنيفة عثمان بن حكيم الانصاري قال سألت سعيد بن جبيرة عن صور رجب نحن يومئذ في رجب فقال سمعت ابن عباس يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم **وحدثنا** علي بن حجر حدثنا علي بن شهر ح وحدثني ابراهيم بن موسى اخبرنا عيسى بن يونس كلاهما عن عثمان بن حكيم في هذا الاسناد **وحدثني** زهير بن حرب بن ابي خلف قال حدثنا روح حدثنا حماد عن ثابت عن انس ح وحدثني ابو بكر بن نافع واللفظ له حدثنا حماد بن عمار اخبرنا ثابت عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم حتى يقال قد صام صام ويفطر حتى يقال قد افطر افطر **وحدثني** ابو الطاهر قال سمعت عبد الله بن وهب يحدث عن يونس عن ابن شهاب ح وحدثني حماد بن عمار اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب اخبرني سعيد بن المسيب ابوسلمة بن عبد الرحمن ان عبد الله بن عمر بن العاص قال اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يقول لا قوم من الليل ولا قوم من النهار ما عشت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انت الذي تقول ذلك فقلت له يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فانك لا تستطيع ذلك

في كتاب الصلوة - قوله عن صور رجب الخ في المواهب اللدنية وشرحه اما شهر رجب بخصوصه وقد قال بعض الشافعية انه افضل من سائر الشهور وضعفه النووي وغيره فلم يعلم انه صلى الله عليه وسلم صامه بل روى عنه من حديث ابن عباس مما صح وقفه على ابن عباس انه نفي عن صيامه روى ابن ماجه باسناد قال الذهبي لا يصح فيه ولا يروى فيه متروك لكن في سنن ابي داود من حديث محبة الباهلية عن ايها او عظمها ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم ندب الى الصوم من الاشهر الحرم ورجب احدها فينبغي ان يكون له فضل فقال سمعت ابن عباس الخ والظاهر ان مراد سعيد بهذا الاسناد كل على انه لا نهي عنه ولا ندب فيه بعينه بل له حكم باقي الشهور ذلك ثبت في صومه نهي ولا ندب بعينه وان كان اصل الصوم مندوبا اليه نعم حديث الباهلي قبله قد يقتضيه ندب الصوم منه وفي اللطائف لابن رجب الحنبلي روى عن الكنان الدمشقي الامام المحدث باسناد ان عروة بن الزبير قال لعبد الله بن عمر هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في رجب قال نعم ويشترطه في ذكره في صلاة قالها ثلاثا اخرج ابو داود وغيره من طريق عجاج بن منهال به وعن ابي قلابة قال ان في الجنة قصر الصوم رجب قال البيهقي ابو قلابة هذا من كبار التابعين لا يقوله الا عن بلاغ قال ابن رجب هذا اصح ما ورد فيه وهذا كما قال غيره لا يقتضيه صحته لا نحو يعبرون بمثل ذلك في الضعيف كما يقولون امثل ما في الباب هذا وان صح عن ابي قلابة فهو مقطوع اذا لمقطوع قولنا تابعي وفعله وعند البيهقي عن انس من نوحا ان في الجنة نورا يقال له رجب اشدا بياضا من اللبن واحلى من العسل من صام يوما من رجب سقاه الله من ذلك النور وضعفه ابن الجوزي وغيره وصرح الحافظ وغيره بانه لم يثبت في صومه حديث صحيح، وحكي ابن السكيت عن محمد بن منصور السمعاني انه قال لم يرد في صحيح صور رجب على الخصوص سنة ثابتة ولا حديث التي تروى فيه واهية لا يفرج بها عالم واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه ان عمر كان يضرب اكلنا في رجب حتى يضعوها في الجفان ويقول كلوا فانما هو شهر كان تعظمه الجاهلية **باب النهي عن صوم الدهر لمن تضر به او فوت به حقا** ولم يفطر العيدين والتشريق وبيان تفضيل صوم يوم واطار يوم، قوله اخبرني سعيد ابن المسيب وابوسلمة الخ قال النووي قد جمع مسلم طرق هذا الحديث فأتقنها وقال الحافظ رواه جماعة من الكوفيين والبصريين الشاميين عن عبد الله بن عمر مطوكا ومختصرا فمنهم من اقتصر على قصة الصلوة ومنهم من اقتصر على قصة الصيام ومنهم من ساق القصة كلها ولما روى من رواية احمد بن المصميين عنه مع كثرة روايته عنه، قوله اخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اخبرني علي بن ابي حمزة والذى اخبره هو والده عمر بن العاص رضي الله عنه فقد روى البخاري في فضائل القرآن من طريق عجاج بن محمد عن عبد الله بن عمر قال أتكنني ابنة امرأة ذات حسب وكان يتعاهدنا فأسألهما عن بعضهما فقلت نعم الرجل من رجل لم يبط لنا فراشا ولم يفتش لنا كفنا منذ أتيناها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لي ألقني فلقيت به بعد فذكر الحديث زاد النسائي وابن خزيمة وسعيد بن منصور من طريق أخرى عن عجاج بن قوقع على ابني فقال زوجتك امرأة فعصتها وفعلت وفعلت وفعلت قال فلم تنتف إلى ذلك لما كانت لي من القوة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ألقني به فأتيت به ولا حمل من هذا الوجه ثم انطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ما كان في وسأني في الباب من طريق ابني الميمون عن عبد الله بن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له صومي فدخل على فآلقت له وسادة ومن طريق ابني العباس عنه فاما ارسل الى واما لقيته قال الحافظ في صحيح بينهما بان يكون عمر توجه بابنه الى النبي صلى الله عليه وسلم فكل من خبر ان يستوعب ما يريد من ذلك ثم اذاه الى بيته زيادة في التأكيد **قوله** فانك لا تستطيع ذلك الخ يحتمل ان يريد به الحالة الراهنة لما علمه النبي صلى الله عليه وسلم من انه يتحلف ذلك ويدخل به على نفسه المشقة ويفوت به ما هو اهم من ذلك ويحتمل ان يريد به ما سألني به اذا اكبر وعجز كما اتفق له سواء وكراه ان يوظف على نفسه شيئا من العبادة لم يجز عند

باب النهي عن صوم الدهر لمن تضر به او فوت به حقا او لغيره  
السياسة والشرع في بيان تفضيل صوم يوم واطار يوم

فَصُمُّوا فِطْرًا وَنَوْمًا وَصَوْمًا مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرٍ أَمْثَلُهَا وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ قَالَ قُلْتُ فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ  
 مِنْ ذَلِكَ قَالَ صُمُّوا يَوْمًا وَافْطِرُوا يَوْمَيْنِ قَالَ قُلْتُ فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ صُمُّوا يَوْمًا وَافْطِرُوا يَوْمًا وَذَلِكَ صِيَامُ  
 دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ أَعْدَلُ الصِّيَامِ قَالَ قُلْتُ فَإِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ  
 قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَأَنْ أَكُونَ قَبْلُ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالِي وَحُلِيِّي  
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّوْحِيِّ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَرْثٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْثٍ عَنْ أَبِي حَرْثٍ قَالَ أَنْطَلَقْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدٍ حَتَّى نَأْتِيَ  
 أَبَا سَلَمَةَ فَأَرْسَلَنَا إِلَيْهِ رَسُولًا فَخَرَجَ عَلَيْنَا وَادَّاعَى بَابَ دَارِهِ مَسْجِدًا قَالَ فَكُنَّا فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ إِنَّ تَشَاءُ وَإِنْ تَخْلُوا  
 وَإِنْ تَشَاءُ وَإِنْ تَقْعُدُوا هَهُنَا فَحَدَّثَنَا قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ قَالَ كُنْتُ  
 أَصُومُ الدَّهْرَ أَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ قَالَ فَأَتَانِي كُرَيْشُ بْنُ الْبُنَيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا أَرْسَلُ إِلَى فَاتِيئَةَ فَقَالَ لِي أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ  
 فَيُتْرَكُ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ ذَلِكَ، قَوْلُهُ فَصُمُّوا فِطْرًا أَيُّ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَصُمُّوا فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ وَافْطِرُوا فِي بَعْضِهَا وَكَانَ هَذَا إِشَارَةً إِلَى صَوْمِ  
 دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَوْلُهُ وَنَوْمًا يَفْتَرِي النَّوْمَ مِنْ النَّوْمِ أَيُّ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَوْلُهُ وَقَوْمًا يَضُمُّ الْقَاتِ أَمْرٌ مِنْ قَوْمٍ بِاللَّيْلِ لِأَجْلِ الْعِبَادَةِ  
 أَيُّ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ، قَالَ الْعَيْنِيُّ وَفِي الْحَدِيثِ تَفَقَّدَ الْأَمَامُ أُمُورَ رِعَايَتِهِ كُلِّيًّا تَمَّ وَجْزِيًّا تَمَّ وَتَعْلِيمُهَا يُصَلِّحُهَا وَفِيهِ أَنْ تَخْلُفَ الزِّيَادَةُ وَتَحُلَّ الْمَشَقَّةُ  
 عَلَى مَا طَبِيعُ عَلَيْهِ يَقَعُ لَهُ الْخَلَلُ فِي الْخَالِبِ رِعَايَتُهُ يَجْعَلُ فِيهِ الْحُضْرَ عَلَى الْمُلَازِمَةِ الْعِبَادَةِ مِنْ غَيْرِ تَحُلِّ الْمَشَقَّةَ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى التَّرَكِّ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 مَعَ كَرَاهِيَّتِهِ التَّشَدُّدَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَلَى نَفْسِهِ حُضْرًا عَلَى الْقَصْدِ وَالْعِبَادَةِ كَأَنَّهُ قَالَ أَجْمَعَ بَيْنَ الْمُصْلِحَيْنِ فَلَا تُتْرَكُ حَقُّ الْعِبَادَةِ وَلَا الْمُنَادِي  
 بِالْكَلِمَةِ وَلَا تَضْيَعُ حَقُّ نَفْسِكَ وَاهْلَاكُ وَزَوْرُكَ، قَوْلُهُ صُمُّوا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَيْ بَعْدَ قَوْلِهِ صُمُّوا فِطْرًا بَيَانٌ لِمَا أَجَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ  
 أَيُّ حَكْمًا لِحَاجَتِهِ - قَالَ الْحَافِظُ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمَثَلِيَّةَ لَا تَسْتَلْزِمُ التَّسَادِيَّ مِنْ كُلِّ حِجَّةٍ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا أَصْلَ التَّضْعِيفِ دُونَ التَّضْعِيفِ الْحَاصِلِ مِنْ  
 الْفِعْلِ وَلَكِنْ يَصْدُقُ عَلَى فَاعِلٍ ذَلِكَ أَنَّهُ صَامَ الدَّهْرَ جَاءًا، قَوْلُهُ قَالَ صُمُّوا يَوْمًا وَافْطِرُوا يَوْمًا الظَّاهِرُ مِنْ مَجْمُوعِ الرِّايَاتِ الْآتِيَةِ فِي الْبَابِ أَنَّهُ أَمْرٌ بِالْقَصْدِ  
 عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ لَهَا قَالَ أَنَّهُ يَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ زَادَهُ بِالتَّجْدِيدِ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى خَمْسَةِ عَشْرِ يَوْمًا فَذَكَرَ بَعْضُ الرِّوَاةِ أَنَّهُ يَكُونُ الْآخِرُ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ رِوَايَةُ  
 عَطَايْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ صِيَامُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ الشَّيْخُ فِي اللَّهِ  
 الدَّهْلَوِيُّ قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ وَاخْتَلَفَ سُنَنُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي الصَّوْمِ كَانَ نَوْحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَصُومُ الدَّهْرَ كَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَصُومُ يَوْمًا وَافْطِرُ  
 يَوْمًا وَكَانَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمَيْنِ وَأَوَايَا مَا وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ يَصُومُ حَتَّى يَقَالَ لَا يَفْطِرُ وَيُفْطِرُ حَتَّى  
 يَقَالَ لَا يَصُومُ وَلَمْ يَكُنْ يَسْتَكْمِلُ صِيَامَ شَهْرِ الرَّمَضَانِ وَذَلِكَ أَنَّ الصِّيَامَ تَرِياقٌ وَالتَّرِياقُ لَا يَسْتَحِلُّ الْبَقْدُ الْمَرَضُ وَكَانَ قَوْمٌ نَوْحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَدِيدًا  
 الْأَمْرُجَةَ حَتَّى رَوَى عَنْهُمْ مَا رَوَى وَكَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَاتِ قُوَّةٍ وَرِزَانَةٍ وَهُوَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ لَا يَفْطِرُ إِذَا لَاقَى وَكَانَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 ضَعِيفًا فِي بَدَنِهِ فَأَرَادَ أَنْ يَهْلِكَ وَكَانَ لَا يَفْطِرُ إِلَّا فِي أَحْوَالٍ وَكَانَ نَبِيًّا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَارِفًا بِفَوَائِدِ الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ مُطْلِعًا  
 عَلَى مَزَاجِهِ وَمَا يَنْسَبُ فَاخْتَارَ بِحَسَبِ مَصْلَحَةِ الْوَقْتِ مَا شَاءَ قَوْلُهُ لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَفْيُ الْمَسَاوَةِ صَرِيحًا لَكِنْ قَوْلُهُ فِي الرِّهَانَةِ الْآتِيَةِ فِي الْبَابِ  
 مِنْ طَرِيقِ عُمَرَ بْنِ أَوْسٍ أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ يَقْتَضِي ثَبُوتَ الْأَفْضَلِيَّةِ مُطْلَقًا وَكَذَا مَا سَأَلْتُ فِي الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عِيَّاضٍ صُمُّوا أَفْضَلَ الصَّوْمِ  
 عِنْدَ اللَّهِ صَوْمُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَقْتَضَاهُ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الصَّوْمِ مَفْضُولَةً وَسَيَأْتِي بِسَطِّ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ فَاَنْتَظِرْ - قَوْلُهُ لَأَنْ أَكُونَ  
 الثَّلَاثَةَ أَيَّامًا يَقُولُ ذَلِكَ بَعْدَ مَا كَثُرَ قَالَ النَّوَوِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَبُرَ وَعَجَزَ عَنْ الْحَافِظَةِ عَلَى التَّزَمُّهِ وَوُظَّفَتْ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ هَوْلِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 فَشَقَّ عَلَيْهِ لِعَجْزِهِ لَوْ يَجِبُ أَنْ يَتَزَكَّى لَهُ فَمَتَّى أَنْ لَوْ قَبِلَ الرِّخْصَةَ فَأَخَذَ بِالْأَخْفِ قُلْتُ وَمَعَ عَجْزِهِ وَتَمَنِّيهِ الْأَخْلَافَ بِالرِّخْصَةِ لَمْ يَتْرَكِ الْعَمَلَ بِمَا أَلْزَمَهُ  
 بَلْ صَارَ تَعَاطَى فِيهِ نَوْعٌ تَخْفِيفٌ كَمَا فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ حِينَ ضَعُفَ وَكَبُرَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كَذَلِكَ يَصِلُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ثُمَّ يَفْطِرُ بَعْدَ  
 تِلْكَ الْأَيَّامِ فَيَقْوِي بِذَلِكَ وَكَانَ يَقُولُ لَأَنْ أَكُونَ قَبْلُ الرِّخْصَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا عَدَلَ بِهِ لَكِنِّي فَارَقْتُهُ عَلَى أَمْرٍ أَكْرَهُ أَنْ أَخْلُقَهُ إِلَى غَيْرِهِ - كَذَا فِي الْفَتْحِ  
 قَوْلُهُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّوْحِيِّ أَنَّهُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَيُقَالُ ابْنُ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو بْنِ الْمُعَرِّفِ بَابُ الرَّوْحِيِّ نَزِيلٌ بِغَدَادٍ قَوْلُهُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ هَوَّابٍ بِإِسْنَادٍ  
 قَوْلُهُ كُنْتُ أَصُومُ الدَّهْرَ فَإِنِّي قُلْتُ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ صِيَامِ الْبَصَالِ وَصِيَامِ الدَّهْرِ قُلْتُ هُمَا حَقِيقَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فَإِنْ صَامَ يَوْمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَلَمْ يَفْطِرْ  
 لَيْسَتْهُمَا فَهُوَ مَوَاصِلٌ وَلَيْسَ هَذَا صَوْمَ الدَّهْرِ وَمَنْ صَامَ عَمْرًا وَافْطَرَ جَمِيعَ لَيْلِهِ فَهُوَ صَوْمُ الدَّهْرِ وَلَيْسَ بِمَوَاصِلٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، كَذَا فِي عَدَّةٍ  
 الْقَارِي قَوْلُهُ فَأَتَانِي كُرَيْشُ بْنُ الْبُنَيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا أَرْسَلُ إِلَى فَاتِيئَةَ فَقَالَ لِي أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ  
 فَأَتَانِي وَأَرْسَلُ إِلَيَّ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ بَعْضَ التَّصَوُّفَاتِ قَدْ وَقَعَ مِنَ الرِّوَاةِ سَهْوًا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - قَوْلُهُ أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ وَلَكِنَّهُ خَرَجَ عَنْ

الدهر وقرأ القرآن كل ليلة فقلت بلى يا بنى الله ولم أر ذلك إلا الخبير قال فان بحسبك ان تصوم كل شهر ثلاثا ثم ايام قلت  
يا بنى الله انى اطيق افضل من ذلك قال فان لزوجهك عليك حقا ولزورك عليك حقا وبحسبك عليك حقا قال فصم صوم  
داود بنى الله صلى الله عليه وسلم فانه كان اعبد الناس قال قلت يا بنى الله وما صوم داود قال كما يصوم يومًا قال وقرأ القرآن  
في كل شهر قال قلت يا بنى الله انى اطيق افضل من ذلك قال فاقرأه في كل عشرين قال قلت يا بنى الله انى اطيق افضل من ذلك  
قال فاقرأه في كل عشرة قال قلت يا بنى الله انى اطيق افضل من ذلك قال فاقرأه في سبع ولا ترد على ذلك فان لزوجهك  
الاستفهام الحقيقي فمعناه هنا محل الخطاب على الاقرار بما قد استقر عند ثبوته قوله اخبر على صيغة المجهول لنفس المتكلم ووجه قوله لو ارد  
بذلك الا الخبير الخ فيه جواز تحذير المرأب اعز عليه من فعل الخبير قوله ان بحسبك الخ الباء فيه زائدة ومعناه ان صوم الثلاث لا يلبس كل شهر  
كانيك الخ قوله اطيق افضل من ذلك الخ اي ازيد من ذلك قوله فان لزوجهك عليك حقا الخ اي لا ينبغي لاجل الجهد بنفسه في العبادة حتى يضعف عن  
القيام بحقوقها من جملة ما كسب العلماء فيمن كسب عن جملة زوجته فقال مالك ان كان بغير ضرورة الزميه او يفرق بينهما ونحوه عن اهل المشهور  
عند الشافعية انه لا يجب عليه وقيل يجب مرة وعز بعض السلف في كل اربع ليلة وعن بعضهم في كل شهر مرة كذا في الفقه - قوله ولزورك عليك حقا الخ  
بفتح الزاى وسكون الواو اي لضعيفك والزور مصدر وضع موضع الاسم كصو في موضع صائو ونور في موضع ناتو ويقال للواحد الجمع والذكر والاثنى  
زور قال ابن التين ويحتل ان يكون زور جمع زائر كركب جمع راكب وتجتمع افعال في واحد وهو الضيف في خدمته وتأسيسه بالحدث  
قوله بحسبك عليك حقا الخ قال اللعين وليس المراد بحق ههنا يحض الواجب بل المراد مراعاته والرفق به كما يقال له حق العبيدة على فلان في مراعاته و  
به فالصائو المتطوع ينبغي ان يراعى جسمه بما يقيمه ويشد لئلا يضره فيعجز عن اداء الفرائض واما اذا خاف التلف على نفسه او عضو من اعضائه  
التي يضره الجوع فيجئد يتعين عليه اداء حقه حتى في الصوم الفرض ايضا - قوله فصم صوم داود الخ فيه اختصاصه صلى الله عليه وسلم بلوغه الى صوم  
داود بعد مراجعات كثيرة كما نبهنا عليه في اول الباب قوله فانه كان اعبد الناس الخ اي في زمانه او المراد من اعبد الناس والله اعلم قوله فاقرأه  
في سبع الخ اي اختم في كل سبع - قال الحافظ في الفقه ثرو جدت في مسند الدارمي من طريق ابى فروة عن عبد الله بن عمر قال قلت يا رسول الله في كم  
اختم القرآن قال اختمه في شهر قلت انى اطيق قال اختمه في خمسة وعشرين قلت انى اطيق قال اختمه في عشرين قلت انى اطيق قال اختمه في  
خمس عشرة قلت انى اطيق قال اختمه في خمس قلت انى اطيق قال لا - وابو فروة هذا هو الحنفى واسمه عروة بن الحارث وهو كوفي ثقة ودفع في رواية  
هشيم قال فاقرأه في كل شهر قلت انى اطيق قال فاقرأه في كل عشرة ايام قلت انى اطيق قال فاقرأه في كل عشرة ايام قلت انى اطيق قال فاقرأه في كل عشرة ايام  
قال فاقرأه في كل ثلاث وعندي داود والترمذى صحيحان من طريق يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمر مرفوعا لا يفقه من قرأ القرآن في اقل من  
ثلاث وشاهد عند سعيد بن منصور باسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود اقرؤ القرآن في سبع ولا تقروه في اقل من ثلاث ولا يعبى من طريق الطيب  
ابن سلمان عن عمر بن عاص ثمان النبى صلى الله عليه وسلم كان لا يختم القرآن في اقل من ثلاث وهذا اختيار احمد ابى عبيد واسحق بن راهويه وغيرهم  
وثبت عن كثير من السلف اتموا القرآن في دون ذلك قال النووي والاختيار ان ذلك يختلف بالاشخاص فمن كان من اهل الفهم وتدقيق الفكر  
استحب له ان يقتصر على القراء الذي لا يختل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلم او غيره من مهمات الدين ومصالح  
المسلمين العامة يستحب له ان يقتصر منه على القراء الذي لا يختل بما هو فيه ومن لم يكن كذلك فالاولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج الى الملل  
ولا يقره هذرة والله اعلم - ام - قوله ولا ترد على ذلك الخ والزائدة هنا بطريق التذلي اعلا لا يقره في اقل من سبع وفي بعض روايات السنن  
ثم قال في سبع ثم لم ينزل عن سبع قال الحافظ وهذا ان كان محفوظا احتمل في سبع بينه وبين رواية ابى فروة تعدد الفضة فلا مانع ان يتقدم قول النبى  
صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمر ذلك تأكيداً ويؤيده الاختلاف الواقع في السياق وكان النوى عن الزيادة ليس على التحريم كما ان الامر في جميع ذلك  
ليس للوجوب وعرف ذلك من قرأ في الحال التي ارشد اليها السياق وهو انه لم ينزل الى غيره عن سوى ذلك في الحال ادى الى المآل واغرب بعض الظاهرين فقال  
يحرم ان يقرأ القرآن في اقل من ثلاث وقال النووي اكثر العلماء على انه لا يتدبر في ذلك وانما هو بحسب النشاط والقوة فلهذا يختلف باختلاف  
الاحوال والاشخاص والله اعلم والسلف في ختمه عادات مختلفة فبعضهم كان يختم في كل شهر وبعضهم في كل عشرين وبعضهم في كل عشرة واكثرهم  
في سبعة وكثير منهم في ثلاث وبعضهم في كل يوم وليلة وبعضهم في كل ليلة وبعضهم في كل يوم وليلة ثلاث ختمات وبعضهم ثمان ختمات وهو اكثر  
ما بلغنا والمختار ان يستكثر منه ما يغلب على الظن الدوام عليه في نشاط نفسه فبما صفة عن ابى العباس بن عطاء قال لي في كل يوم خمسة ولى في  
رمضان كل يوم وليلة ثلاث ختمات ولى منذ ربيع عشرة سنة في ختمه ما بلغت النصف منها يريد الفهم منها - كذا في شرح الألباني

عليك حقاً ولزورك عليك حقاً ولجسدك عليك حقاً قال فشددت عليّ قال وقال لي النبي صلى الله عليه وسلم انك لا تدري ما  
لحكك يطول بك عمر قال فصرت الى الذي قال لي النبي صلى الله عليه وسلم فلما كبرت وددت اني كنت قبلك رخصة بنى الله صلى  
الله عليه وسلم **وحديثه** زهير بن حرب حدثنا روح بن عبادة حدثنا حسان الملعون عن يحيى بن ابي كثير هذا الاسناد  
وزاد فيه بعد قوله من كل شهر ثلاثاً تايم فان لك بكل حسنة عشرين مثلاً فان ذلك الدهر كله وقال في الحديث قلت وما  
صوم نبي الله داود قال نصبت الدهر لم يذكر في الحديث من قراءة القرآن شيئاً ولم يقل وان لزورك عليك حقاً ولكن قال وان  
لو كنت عليك حقاً **حديثه** القاسم بن زكريا حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني  
زهر عن ابي سلمة قال واخسبني قد سمعته انا من ابي سلمة عن عبد الله بن عمر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ القرآن  
في كل شهر قال قلت اني اجد قوه قال فاقرأه في عشر ليلة قال قلت اني اجد قوه قال فاقرأه في سبع ولا تزدد على ذلك **وحديثه**  
احمد بن يوسف الازدى حدثنا عمرو بن ابي سلمة عن الاوزاعي قراءة قال حدثني يحيى بن ابي كثير عن ابن الحكم بن ثوبان حدثني  
ابو سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمر بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبيد الله لا تكن بمثل فلان  
قوله فشددت الخ اي على نفسي قوله فشددت عليّ الخ بصيغة المجتهد قوله فلما كبرت الخ كبر الباء يقال كبر يكبر من باب علم يعلم هذا في السنن  
واما كبر بالضم مجيء عظم وهو من باب حسن يحسن قوله وددت اني كنت الخ سبق مضاه قريباً قوله وان لولدت عليك حقاً الخ ومن حق الاولاد  
الرفق بهم والاتفاق عليهم وشبه ذلك قال النووي فيه ان علم الاب تأديب ولذا وتعليمه ما يحتاج اليه من وظائف الدين وهذا التعليم واجب على الاب  
وسائر الاولياء قبل بلوغ الصبي الصبية نص عليه الشافعي واصحابه قال الشافعي واصحابه وعلى الامهات ايضاً هذا التعليم اذا لم يكن اب لانه من باب  
التربية ولهم مدخل في ذلك واجرة هذا التعليم في مال الصبي فان لم يكن له مال فعلى من تلمذه نفقة لانه مما يحتاج اليه والله اعلم - قوله اني  
اجد قوه الخ اي على اكثر من ذلك قوله عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهير الخ وفي صحيح البخاري مولى بني زهر وهو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ذكر  
ابن حبان في الثقات انه مولى الاخنس بن شريق الثقفي وكان الاخنس ينسب زهيراً لانه كان من خلفائه وجزء جماعة بان ابن ثوبان عامري فلو كان  
كان ينسب عامرياً بالاصالة وزهيراً بالحلف ونحو ذلك والله اعلم **قوله** قال واخسبني قد سمعته الخ قال ذلك هو يحيى بن ابي كثير قال الاسما عيسى  
خالق ابان بن يزيد الطاطري شيبان بن عبد الرحمن في هذا الاسناد عن يحيى بن ابي كثير ثم ساقه من وجهين عن ابان عن يحيى عن محمد بن ابراهيم التيمي  
عن ابي سلمة وزاد في سياقه بعد قوله اقرأه في شهر قال اني اجد قوه قال في عشرين قال اني اجد قوه قال في عشر قال اني اجد قوه قال في سبع ولا تزدد على  
ذلك قال الاسما عيسى ورواه عكرمة بن عمار عن يحيى قال حدثنا ابو سلمة بن دينار واسطة وساقه من طريقه قلت كان يحيى بن ابي كثير كان يتوقف في تحاشي  
ابي سلمة له ثم تذكروا انه حدث به اوبالاحسن كان يصحح تحاشيه ثم توقف وتحقق انه سمعه بواسطة محمد بن عبد الرحمن ولا يقدر في ذلك مخالفة ابان كان  
شيبان اخظ من ابان او كان عند يحيى عنهما ويؤيد اختلاف سياقهما كذا في الفتح وقد تقدم في الباب من طريق عكرمة بن عمار عن ابي سلمة مصرحاً  
بالسمع بغير توقف في قصة الصيام وقصة القرآن والله اعلم **قوله** اقرأ القرآن في كل شهر الخ المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ولا يرد على هذا ان  
القصة وقعت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بمدة وذلك قبل ان ينزل بعض القرآن الذي تاخر نزوله لانا نقول سلمنا ذلك لكن العبرة بما دل عليه  
الاطلاق وهو الذي فهم الصحابي كان يقول ليتني وقيلت الرخصة ولا شك انه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اضافت الذي نزل آخر الخ الى ما  
نزل او لا فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل اذ ذاك وهو عظمه وقعت الاشارة الى ان ما نزل بعد ذلك يوزع بقسطه والله اعلم **قوله** ابن الحكم بن  
ثوبان حدثني ابو سلمة الخ هو عمر بن الحكم بن ابي الحكم واسم ابي الحكم ثوبان وقد تابع عمر بن ابي سلمة على زيادة ابن الحكم بن يحيى وابي سلمة ابن ابي العشرين  
ذكر البخاري تعليقا وقد اخرج البخاري بأسناده من طريق عبد الله بن المبارك عن الاوزاعي قال حدثنا يحيى بن ابي كثير قال حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن فلان  
واسطة قال الحافظ ونسبه البخاري على ان زيادة عمر بن الحكم بن المزيدي متصل الاسناد لان يحيى قد صرح بسماعه من ابي سلمة ولو كان بينهما  
واسطة لم يصح بالتحديث قال وظاهر صنيع البخاري ترجيح روايته يحيى عن ابي سلمة بغير واسطة وظاهر صنيع مسلم مخالفة لانه اقتصر على الرواية  
الزائدة والراجح عند ابان حاتم والدارقطني وغيرهما صنيع البخاري وقد تابع كلام من الرايتين جماعة من اصحاب الاوزاعي فالاختلاف منه وحكاه  
كان يحدث به على الوجهين فيجمل على ان يحيى حمله عن ابي سلمة بواسطة ثلقية فحدثه به فكان يرويه عنه على الوجهين والله اعلم **قوله** لا تكن بمثل  
فلان الخ الباء نائدة قال الحافظ لما وقع التسمية في شيء من الطرق وكان أجام مثل هذا لفصل السيرة عليه ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يقصد شخصاً معيناً وإنما أراد تنفير عبد الله بن عمر من الصنيع المذكور قال العيني وم والظاهر ان الأجام من احد الرواة - والله اعلم



كان يقوم الليل فترك قيام الليل وحل شي محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا ابن جريح قال سمعت عطاء بن عمران ابا العباس اخبره انه سمع عبد الله بن عمرو بن العاص يقول بلغ النبي صلى الله عليه وسلم اني اصوم اسرود وأصلي الليل فاما ارسل الي واما لقيته فقال ألم أخبر انك تصوم ولا تفطر وتصلى الليل فلا تفعل فان لعينيك حظا ولنفسك حظا ولاهلك حظا فصوم وأفطر وصل وتكرو صوم من كل عشرة ايام يوما ولك أجر تسعة قال اني أجدني اقوى من ذلك يا نبي الله قال صوم صيام داود عليه السلام قال وكيف كان داود يصوم يا نبي الله قال كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفتر اذا لاقى قال من لي بهذه يا نبي الله قال عطاء فلا ادرى كيف ذكر صيام الابد فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صام من صام الابد لا صام من صام الابد

قوله كان يقوم الليل الخ وفي البخاري من الليل اي بعض الليل قال المحافظ وسقط لفظ من من رواية الاكثر وهي مرادة قال ابن العربي في هذا الحديث دليل على ان قيام الليل ليس بواجب اذ لو كان واجبا لم يكن لتاركه بهذا القدر بل كان يلزمه ابلغ الذم وفيه استحباب الدوام على ما اعتاده المرأ من الخير من غير تفريط ويستنبط منه كراهة قطع العبادة وان لم تكن واجبة قوله فاما ارسل الي واما لقيته الخ من غير ارسال قال المحافظ شك من بعض روايته (اي اما قال عبد الله كذا واما قال كذا) وغلط من قال انه شك من عبد الله بن عمرو لما سألني من انه صلى الله عليه وسلم قصدا الى بيته فدل على ان لقاءه اياه كان غرض قصد منه اليه والله اعلم قوله فان لعينيك حظا الخ اي نصيبا قوله ولا يفتر اذا لاقى الخ اي لا يهرب اذا لاقى العدو قيل في ذكر هذا عقيب ذكر صومه اشارة الى ان الصوم على هذا الوجه لا يهلك البدن ولا يضعفه بحيث يضعفه عن لقاء العدو بل يستعين لفطر يوم على صيام يوم فلا يضعف عن الجهاد وغيره من الحقوق ويجد مشقة الصوم في يوم الصيام لانه لم يفتر بحيث يصير الصيام له عادة فان الامور اذا صارت عادة سهلت مشاقها قوله من لي بهذه يا نبي الله الخ اي من تكفل لي بهذه الخصلة التي للداود عليه السلام لا سيما عدم الفرار قال النووي معناه هذه الخصلة الاخيرة وهي عدم الفرار صعبة على كيف لي تجصيلها قوله فلا ادرى كيف ذكر صيام الابد الخ يعني ان عطاء لم يحفظ كيف جاء ذكر صيام الابد في هذه القصة الا انه حفظ فيها انه صلى الله عليه وسلم قال لا صام من صام الابد وقد روي الشافعي واحمل هذه الجملة وحدها من طرق عن عطاء قوله لا صام من صام الابد الخ قال ابن التين استدلل على كراهة صوم الدهر من هذه القصة من اوجه فحبه صلى الله عليه وسلم عن الزيادة وامر بان يصوم ويفطر وقوله لا افضل من ذلك ودعاؤه على من صام الابد وقيل معنى قوله لا صام من صام الابد الخ اي ما صام كقوله تعالى فلا صدق ولا صل وقوله في حديث ابن قتادة عند مسلم وقد سئل عن صوم الدهر لا صام ولا افطر ما صام وما افطر وفي رواية الترمذي لم يصم ولم يفطر وهو شك من احد رواياته ومقتضاه انها بمعنى واحد المحض بالنفي انه لم يحصل اجرا للصوم لمخالفته ولم يفطر لانه امسك، والى كراهة صوم الدهر مطلقا ذهب اسحق واهل الظاهر وهي رواية عن احمد وشاذ ابن حزم فقال يحرم وروى ابن ابي شيبة بأسناد صحيح عن ابي عمر الشيباني قال بلغ عمر بن الخطاب ان رجلا يصوم الدهر فأتاه فعلا بالدرية وجعل يقول كل يا دهرى ومن طريق ابي اسحق ان عبد الرحمن بن ابي نعيم كان يصوم الدهر فقال عمر بن ميمون لورأي هذا اصحاب محمد لوجه واجتوا ايضا مجديث ابي موسى رفعه من صام الدهر ضيقته عليه جهنم وعقد بيده اخرجهم احمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وظاهر انها تضيق عليه حصره فيها لتشديده على نفسه وحمله عليها ورغبته عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم واعتقاده ان غير سنته افضل منها وهذا يقتضيه الوعيد الشديد فيكون حراما والى الكراهة مطلقا ذهب ابن العربي من المالكية فقال قوله لا صام من صام الابد ان كان معناه الدعاء فيا دهرى من أصابه دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وان كان معناه الخبر فيا دهرى من اخبر عنه النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يصم واذا لم يصم شرعا لم يكتب له الثواب لوجوب صدق قوله صلى الله عليه وسلم لانه نفي عنه الصوم وقد نفي عنه الفضل كما تقدم فكيف يطلب الفضل فيما نفاه النبي صلى الله عليه وسلم وعده صاحب الاختيار صوم الدهر من المكروه تنزيها وفي الخلاصة اذا افطر في الايام المنهية المختار لانه لا بأس به، وفي اليد انع قال بعض الفقهاء من صام سائر الايام وافطر يوم الفطر ولا ضحى وايام التشريق لا يدخل تحت النهي ورد عليه ابو يوسف فقال ليس هذا عندى كما قال والله اعلم، هذا قد صام الدهر كما أنه اشار الى ان النبي عز صوم الدهر ليس لمكان صومه هذه الايام بل لما يضعفه عن الفرائض والواجبات ويقعد عن الكسب ويؤدي الى التبتل المنهى عنه والله اعلم وفي مجمع الزوائد عن عمر بن سلمة قال سئل ابن مسعود عن صوم الدهر فكرهه روى الطبراني في الكبير واسناده حسن وذهب آخرون الى جواز صيام الدهر وحملوا اخبار النبي على من صامه حقيقة فانه يدخل فيه ما حرم صومه كالعيدين هذا اختيار ابن المنذر طائفة وروى عن عائشة نحوه وفيه نظر لانه صلى الله عليه وسلم قد قال حراما لمن سأل عن صوم الدهر لا صام ولا افطر وهو يؤذن بانه ما أجر ولا أثر ومن صام الايام المحرمة لا يقال فيه ذلك لانه عند من اجاز صوم الدهر لا الايام المحرمة يكون قد فعل مستحبا وحراما وايضا فان ايام التحريم مستثناة بالشرع غير قابلة للصوم شرعا

**أصام من صام لا بد وحديثه** محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر حدثنا ابن جريح بهذا الاسناد وقال ان ابا العباس الشافعي قال  
 مسلم بن ابي العباس السائب بن فروخ من اهل مكة ثقة عدل **وحديثه** عبيد الله بن معاذ حدثني ابي حنيفة شعبة عن جبيب بن ابي العباس  
 في منزلة الليل **صيام** الحيف فلم تدخل في السؤال عند من علم تحريمها ولا يصلم الجواب بقوله لا صام ولا افطر لمن لم يعلم تحريمها وذهب آخرون  
 الى استحباب صيام الدهر لمن قوي عليه ولم يفوت فيه حقاً والى ذلك ذهب الجمهور قال السبكي أطلق اصحابنا كراهة صوم الدهر لمن فوت حصة  
 ولم يوضحوا هل المراد الحق الواجب او المندوب فيجب ان يقال ان علمه انه يفوت حقاً حرام وان علم انه يفوت حقاً مندوباً اولى من الصيام كرهه ان  
 كان يقوم مقامه فلا والى ذلك اشار ابن خزيمة فترجم ذكر العلة التي بها زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم الدهر وساق الحديث الذي فيه اذا فعلت  
 ذلك هجمت عينك ونفخت نفسك، وأجابوا عن حديث ابن موسى المتقدم كونه بآثاره ضيق عليه فلا يدخلها فلهذا تكون على بعضه عن ابي حنيفة  
 عنه وهذا التأويل حكاه الاثر عن مسدد وحكي رده عن احمد وقال ابن خزيمة سألت المزني عن هذا الحديث فقال يشبه ان يكون معناه ضيق  
 فلا يدخلها ولا يشبه ان يكون على ظاهره ودرج هذا التأويل جماعة منهم الغزالي فقالوا له مناسبة من جهة ان الصائم لما ضيق على نفسه مسائل الشهور  
 بالصوم ضيق الله عليه النار فلا يتيقن له فيها مكان لانه ضيق طرقها بالعبادة، قال الحافظ والا لولا اجراء الحديث على ظاهره وحمله على من فوت حقاً وجب  
 بذلك فانه يتوجه اليه الوعيد وقال الشيخ الانوري يحتل ان يراى حديث ابن موسى صوم الدهر الحكمي التزلي كما اذا صام من شهر ثلاثة ومغنى الضيق  
 هو ما حمله عليه الغزالي وغيره والله اعلم - ومن ترجمه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق الحديث كما تقدم فان الحنة بعثت مثاليها وذلك صيا الدهر  
 وقوله فيما رواه مسلم من صام رمضان وابتعه شيئاً من شوال فكأنما صام الدهر قالوا فذلك على ان صوم الدهر افضل مما يشبه به وانما مطلوب  
 وتعقب بان التشبيه في الابرار لا يقتضي جوازه فضلاً عن استحبابه وانما المراد حصول الثواب على تقدير مشروعية صيام ثمانية وستين يوماً  
 من العلوم ان المكلف لا يجوز له صيام جميع السنة فلا يدل التشبيه على افضلية المشبه به من كل وجه كذا في التفتيح، قلت ونظيره ما قال في حق من  
 لم يستطع الباء فان الصوم له وجاء والوجاء الاختصاص وهو معنى عنه وفي حديث ابي سعيد غدا صل عليك بالجهاد فانه ذهبانية الاسلام كما في  
 تفسير ابن كثير من سرور الحديد قال الحافظ ثور اختلف المجازون لصوم الدهر بالشرط المتقدم هل هو افضل او صيام يوم وافرار يوم افضل فصرح  
 جماعة من العلماء بأن صوم الدهر افضل لانه اكثر عملاً فيكون اكثر اجراً وما كان اكثر اجراً كان اكثر ثواباً وبذلك جزم الغزالي اولا وقيل بشرط ان لا يصوم  
 الايام المنهي عنها وان لا يرغب عن السنة بان يجعل الصوم حجراً على نفسه فاذا من ذلك فالصوم من افضل الاعمال فالاستكثار منه زيادة في الفضل  
 وتعبه ابن دقيق العيد بان الاعمال متعارضة المصالح والمفاسد ومقدار كل منها في الحق والمنع غير متحقق فزيادة الاجر بزيادة العمل في شيء يعارضه  
 اقتضاء العادة التقصير في حقوق اخرى يعارضها العمل المذكور ومقدار الفائد من ذلك مع مقدار الحاصل غير متحقق فالاولى التفويض الى الحكم الشافعي  
 ولما دل عليه ظاهر قوله لا افضل من ذلك وقوله انما احب الصيام الى الله تعالى وذهب جماعة منهم المتولي من الشافعية الى ان صيام داود افضل وهو ظاهر  
 الحديث بل صريحه ويتبرح من حيث المذهب ايضا بان صيام الدهر قد يفوت بعض الحقوق كما تقدم وبأن من اعتاده فانه لا يكاد يتيقن عليه بل تضعف  
 شهوته عن الاكل وتقل حاجته الى الطعام والشراب مما اذا تأملت تأولته في الليل بحيث يتجدد له طبع رائد بخلاف من يصوم يوماً ويفطر يوماً فانه يتنقل  
 من فطر الى صوم ومن صوم الى فطر وقد نقل الترمذي عن بعض اهل العلم انه اشق الصيام ويأمن مع ذلك غالباً من تفويت الحقوق كما تقدمت الاشارة  
 اليه فيما تقدم قريباً في حق داود عليه السلام ولا يفر إذا لاقى لان من اسباب الفرائض ضعف الجسد ولا شك ان سر الصبر به كره وعلى ذلك يحمل قول  
 ابن مسعود في حماره سعي بن منصور باسناد صحيح عنده انه قيل له انك لتقل الصيام فقال اني اخاف ان يضعفني عن القراءة والقراءة احب الي من الصيام  
 نعم افرض ان شخصاً لا يفوته شيء من الاعمال الصالحة بالصيام اصلاً ولا يفوت حقاً من الحقوق التي خوطب بها لم يجد ان يكون في حقه ابرج والى ذلك  
 اشار ابن خزيمة فترجم الدليل على ان صيام داود انما كان اعدل الصيام واحبه الى الله لان فاعله يؤدي حتى نفسه واهله وراثته ايام فطره بخلاف  
 من يتابع الصوم وهذا يشعر بأن من لا يتضرر بنفسه ولا يفوت حقاً ان يكون ابرج وعلى هذا فيختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال فمن يقتضي  
 حاله ان مكثار من الصوم اكثر منه ومن يقتضي حاله الاستكثار من الافطار اكثر منه ومن يقتضي حاله المزج فعلة حتى ان الشخص الواحد قد تختلف  
 عليه الاموال في ذلك والى ذلك اشار الغزالي اخيراً والله اعلم بالصواب - **قوله** ثقة عدل الخ وفي البخاري كان لا يتهم في حديثه قال الحافظ  
 فيه اشارة الى ان الشافعي بصل دان يتهم في حديثه لما تقتضيه صناعته من سلوك المبالغة في الاطراء وغيره فأخبر الراوي عنه انه مع كونه شاعراً  
 كان غير متهم في حديثه وقوله في حديثه يحتل فيما هو اعلم من ذلك والثاني اليق والالكان مرغوباً عنه  
 والواقع انه نتيجة عند كل من اخرج الصحيح وافصح بتوثيقه احمد وابن معين وآخرون **قوله** حدثنا شعبة عن جبيب بن ابي العباس

اختلاف العلماء في ان صوم الدهر افضل او

صيام يوم وافرار يوم افضل



والله اعلم  
بما ليس  
بالكتاب

قلت يا رسول الله قال خمساً قلت يا رسول الله قال تسعاً قلت يا رسول الله قال واحد عشر  
قلت يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صوم فوق صوم داود شطر الدهر صيام يوم وافطار يوم **ح** حدثنا  
شعبة حدثنا عن شعبة **ح** حدثنا محمد بن منته حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن زياد بن قياض قال سمعت ابا عبد الله  
عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له صم يوماً ولك اجر ما بقي قال انى اطيق اكثر من ذلك قال صم يومين ولك  
اجر ما بقي قال انى اطيق اكثر من ذلك قال صم ثلاثة ايام ولك اجر ما بقي قال انى اطيق اكثر من ذلك قال صم اربعة ايام ولك اجر ما بقي  
قال انى اطيق اكثر من ذلك قال صم افضل الصيام عند الله صوم داود عليه السلام كان يصوم يوماً ويفطر يوماً **و** **ح** حدثنا  
زهير بن حرب ومحمد بن حاتم جميعاً عن ابن مهدي قال زهير حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سليمان بن حيان حدثنا سعيد بن  
صبيح قال قال عبد الله بن عمر قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله بن عمر بلغني انك تصوم النهار وتقوم الليل فلا تفعل  
فان يجسدك عليك حظاً ولعينك عليك حظاً وان تزوجك عليك حظاً صم اظفر صم من كل شهر ثلاثة ايام فذلك صوم الدهر  
قلت يا رسول الله ان بي قوة قال فصم صوم داود عليه السلام صم يوماً وافطر يوماً فكان يقول يا ليتني اخذت بالرخصة **و**  
**ح** حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا عبد الوارث عن يزيد بن ريثك قال حدثني معاذة العدوية انها سألت عائشة زوجة النبي صلى  
الله عليه وسلم اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة ايام قالت نعم فقلت لها من اى ايام الشهر كان يصوم قالت  
لم يكن يبالي من اى ايام الشهر يصوم **و** **ح** حدثنا عبد الله بن محمد بن اسماء الضبيعي حدثنا محمد بن وهاب بن ميمون حدثنا غيلان  
ابن جبر عن مطرف عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له او قال لرجل وهو يسمع يا فلان اصمت من سرق هذا

الوسادة من ادم حشوها ليف بيان ما كان عليه الصحابة في غالب احوالهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الضيق اذ لو كان عنده اشرف منها الاكروا  
بنية صلى الله عليه وسلم قوله قلت يا رسول الله **و** جواب الاستفهام محذوف تقديره لا يكفيني الاثلاثة يا رسول الله وكذلك يقدر في البواقي  
قوله قال خمساً **ا** اى صم خمسة ايام من كل شهر وكذلك التقدير في سبعة وتسعة واحداً عشر **قوله** صم يوماً **ا** يعنى من كل عشرة ايام **قوله** ولك  
اجر ما بقي **ا** قال الحافظ دم وقد استشكل قوله صم من كل عشرة ايام يوماً ولك اجر ما بقي مع قوله صم من كل عشرة ايام يومين ولك اجر ما بقي **ا** لانه  
يقتضى الزيادة في العمل والنقص من الاجر وبذلك ترجم له النسائي واجيب بان المراد لك اجر ما بقي بالنسبة الى التضييف قال عياض قال بعضهم  
معنى صم يوماً ولك اجر ما بقي اى من العشرة وقوله صم يومين ولك اجر ما بقي اى من العشرين وفي الاثلاثة ما بقي من الشهر وحمله على ذلك استبعاد كثرة  
العمل وقلة الاجر وتعقبه عياض بان الاجر انما اتى في كل ذلك لانه كان نيته ان يصوم جميع الشهر فلما منعه صلى الله عليه وسلم من ذلك ابقاه عليه لما  
ذكر بقى اجر نيته على حاله سواء صام منه قليلاً او كثيراً كما تأوله في حديث نية المؤمن خير من عمله اى ان اجزه في نيته اكثر من اجزائه لامتداد  
نيته بما لا يقدر على عمله انتهى - والحديث المذكور ضعيف وهو في سند الشهاب التأويل المذكور لا بأس به ويحتمل ايضا اجراء الحديث على ظاهره  
والسبب فيه انه كما ازاد من الصوم ازاد من المشقة الحاصلة بسببه المقضية لتقويت بعض الاجر الحاصل من العبادات التي قد يفوتها مشقة  
الصوم فينقص الاجر باعتبار ذلك على ان قوله في نفس الخبر صم اربعة ايام ولك اجر ما بقي يرد الى الاول فانه يلزم منه على سياق التأويل المذكور ان  
يكون التقدير ولك اجر اربعين وقد قيد في نفس الحديث بالشهر والشهر لا يكون اربعين **قوله** حدثنا سليمان بن بغير السين وكسر اللام **قوله** حدثنا  
سعيد بن ميناء **ا** هو بالمد والقصر والقصر شهر **باب** استحباب صيام ثلاثة ايام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين  
والخميس **قوله** قالت نعم **ا** وهذا اقل ما يقتضيه **قوله** من اى ايام الشهر كان يصوم **ا** اى هذه الثلاثة من اولها او وسطها او آخرها  
متصلة او منفصلة **قوله** لم يكن يبالي **ا** اى لم يهتم للتعين بل كان يصومها بحسب ما يقتضيه رايه الشريف قال الزرقاني وبه جمع البيهقي بين  
احاديث غير عائشة المعينة المختلفة التعيين فقال كل من رآه فعل نوعاً ذكره ورأت عائشة جميع ذلك فاطلقت قال بعضهم ولعله صلى الله عليه وسلم  
لم يواظب على ثلاثة معينة لئلا يظن تعيينها قال وقد جعل الله تعالى صيام هذه الثلاثة الايام من الشهر بمنزلة صيام الدهر كما سيأتى في الباب  
ولان الثلاثة اقل حد الكثرة **قوله** قال له او قال لرجل **ا** هذا شك من مطرف ورواه احمد بن حنبل بن طريق سليمان بن ابي عمير بن جابر بن  
من سرق هذا الشهر **ا** يضم السين المهمل وتشديد الراء بعدها هاء وهي وسطه قال النووي هكذا هو في جميع النسخ من سرق هذا الشهر بالهاء بعد  
الراء وذكر مسلم بعد حديث ابن قتادة ثم حديث عمران بن ابي شبة في سرق شعبان وسياتي تفسيره قال الحافظ والذى رايت في رواية ابن بكر بن ياسر  
الجيماني ومن خطه نقلت سرق هذا الشهر كما في سائر الروايات وقال العلامة السدي لظاهر ان هذا الحديث وحديث سرق هذا الشهر واحد



الشهر قال لا قال فاذا افطرت فصم يومين وحل ثنا يحيى بن يحيى التميمي وقتيبة بن سعيد جميعاً عن حماد قال يحيى  
 اخبرنا حماد بن زيد عن غيلان عن عبد الله بن معبد الزماني عن ابي قتادة رجل اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال كيف تصوم  
 فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله فلما رأى عمر غضبه قال رضي بنا بالله ربنا وبلاسلام ديننا ونحج نبيك نعوذ بالله من غضب  
 الله وغضبه عليه فجعل عمر يردد هذا الكلام حتى سكن غضبه فقال عمر يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر كله قال لا صام  
 ولا افطر او قال لم يصم لم يفطر قال كيف من يصوم يومين ويفطر يوماً قال ويطيق ذلك احد قال كيف من يصوم يوماً ويفطر يوماً  
 قال ذلك صوم داود عليه السلام قال كيف من يصوم يوماً ويفطر يومين قال ودوت ابي طووت ذلك ثم قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان الى رمضان فهذا صيام الدهر كله صيام يوم وعرفة

وانما وقع الاختلاف من بعض الروايات ومنها ان السرر معناه السنة كما قال غير واحد فنقل بالمعنى والله اعلم قوله فاذا افطرت  
 فصم يومين الخ ياتي الكلام عليه في الباب الذي يليه قوله عن عبد الله بن معبد الزماني الخ يراى مكسورة ثم يم مشددة قوله رجل اتى الخ قال النبي  
 هكذا هو في معظم النسخ عن ابي قتادة رجل اتى وعلى هذا يقرأ رجل بالرفع على انه خابر ميتة لمحمد وف اي الشأن والامر رجل اتى النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال وقد اصر في بعض النسخ ان رجلاً اتى وكان موجب هذا الاصلاح جملة انتظام الاول وهو منتظم كما ذكرته فلا يجوز تغييره والله اعلم  
 قوله فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اي ظهر اثر الغضب في وجهه من قول الرجل وسوء سؤاله قال النووي قال العلماء سبغ غضبه كراهة  
 مسئلة لانه خشى من جوابه مفصلة وهي انه ربما يحتقد السائل وجوبه او يستقله او يقتصر عليه والنبي صلى الله عليه وسلم اغا لم يبالغ في الصواب لانه  
 كان مشغولاً بصالح المسلمين وحقوق احواله واضيائه ولئلا يقتدى به كل واحد فيتضرر بعضهم كان حق السائل ان يقول كيف اصوم او كيف اصوم  
 فيخص السؤال بنفسه ليجاب بمقتضى حاله كما اجاب غيره بمقتضى احواله واما وايضاً كان صومه صلى الله عليه وسلم لم يكن على منوال واحد بل كان  
 يختلف باختلاف الاحوال فتارة يكثر الصوم وتارة يقله ومثل هذا الحال لا يمكن ان يدخل تحت المقل فیتعن جواب السؤال ولذا وقع لجماعة من الصحابة  
 انهم سألوا عن عبادته لله تعالى فتقألوه فبلغه فاشتد غضبه عليهم وقال انا اتقاكم لله واخوفكم منه يعني ولا يلزم منه كثرة العبادة بل حسناتها  
 مراعاة شرائعها وحققها ودقائقها وتقسيمها في اوقاتها اللاتقة بها - قوله فلما رأى عمر غضبه الخ اي على السائل ونات من دعائه عليه خاصة  
 ومن السراية على غيره عامة لقوله نعم وانقوا فتنه لا تهيئ بين الذين ظلموا منكم خاصة كذا في المرقاة قوله قال رضي بنا بالله الخ قال ذلك  
 اعتدلاً راعته استرضاه منه قوله رضي بنا بالله الخ اي بقضائه ربنا وباحكام الاسلام ديناً ويمتدحه عن صلى الله عليه وسلم نبياً والمنصوبات تغييراً  
 ويحتمل ان تكون حالات مؤكدة قاله القاري في المرقاة قوله كيف بمن يصوم الدهر كله الخ اي هل هو مجزؤ او مذهب او انظر حسن الادب حيث يلبه  
 بالتعظيم ثم سأل السؤال علوجه التعميم ولذا قيل حسن السؤال نصف العلم قوله لا صام ولا افطر الخ اي لا صام وصوماً فيه كمال الفضيلة ولا افطر  
 فطر لا يمنع جوعه وعطشه في شرح السنة معناه الدعاء عليه زجره (لكنه مظنة لتفويت الحقوق الواجبة) ويجوز ان يكون اخباراً، ام لانه اذا اعتاد  
 ذلك لم يجد رياضة ولا كلفة يتعلق بما يزيد ثواب وحيث لم ينل راحة المفطرين ولذا تم فكأنه لم يفطر قوله ويطيق ذلك احد الخ بتقدير  
 الاستطاعة ما راي اقول ذلك ويطيق ذلك احد فيه اشارة الى ان العلة في النهي انما هو الضعف فيكون المعنى ان اطاعة احد فلا بأس او فهو  
 افضل كذا في شرح المشكوة للقاري قوله ذلك صوم داود الخ يعني وهو في غاية الاعتدال ومراعاة لاجابي العبادة والعادة باحسن الاحوال قوله  
 اني طووت ذلك الخ على بناء المفعول اي جعلني الله مطيقاً ذلك الصيام المذكور قال النووي قال القاضي معناه ودوت ان احمق تطوقة لانه صلى  
 الله عليه وسلم كان يطيقه واكثر منه وكان يواصل ويقول اني لست كأحدكم اني ابيت عند بيتي يطعمني وليقيني قلت وبؤيد هذا التأويل قوله صلى  
 الله عليه وسلم في الرواية الثانية ليت ان الله قواني لذلك او يقال انما قاله بحقوق نسائه وغيرهن من المسلمين المتعلقين به والقاصدين اليه،  
 قوله ثلاث من كل شهر الخ على صيغة المؤنث ولو قال ثلاث بالهاء كان صحيحاً لان المعدد دائماً يميز اذا كان غير مذكور لفظاً جاز تذكيره بميزة تأنيثه  
 يقال صمنا سنة وخمسا وخمسة وانما يلزم اثبات الهاء مع المذكر اذا كان مذكوراً لفظاً وحذفها مع المؤنث اذا كان كذلك وهذه قاعدة مسلوكة  
 صرح بها اهل اللغة واثبتها العرب كذا في نيل الاوطار قوله فهذا صيام الدهر الخ قال القاري اي حكماً لقوله نعم من جاء بالحسنة فله عشر مثلاً الهاء  
 كذا قيل ولا يخفى ان الكلية الحكمية انما هي في غير رمضان وانما ذكر رمضان لدفع توهم دخوله في كل شهر المعنى ان صيامه كصيامه في الشواكب  
 من غير تضعيف على حد قول الله احد تعدل ثلث القرآن قيل ثلاث مبتدأ خبره قوله فهذا صيام الدهر الفاء زائدة، او ما دل عليه هذه  
 الجملة وقال الطيبي ادخل الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وذلك ان ثلاث مبتدأ ومن كل شهر صفة اي صوم ثلاثة ايام يصومها الرجل

أحبب إلى الله أن يكفر السنة التي قبله

أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ وَصِيَامُ يَوْمٍ عَشْرَاءَ أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ  
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ قَالَ فَعَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ عَمْرٍو صِيَامُ اللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِالْحَجِّ مَهْوًى وَبِالْبَيْعَةِ بَيْعَةً قَالَ فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ فَقَالَ لَا صَامَ وَلَا  
أَفْطَرَ وَأَصَامَ وَمَا أَفْطَرَ قَالَ فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَأَفْطَارِ يَوْمٍ قَالَ وَمَنْ يَطِيقُ ذَلِكَ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَفْطَارِ يَوْمَيْنِ  
قَالَ لَيْتَ أَنَّ اللَّهَ قَوَّانًا لَذَلِكَ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَفْطَارِ يَوْمٍ قَالَ ذَلِكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ

من كل شهر صيام الدهر كله قال ابن الهيثم ويشتب صوم أيام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ما لم يظن الحاقه بالواجب، أم نقل  
ورفع في حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن كنت صائما ففطم الغرأ البيض وفي بعض طرقه عند أن كنت صائما ففطم البيض ثلاث عشرة وأربع  
وخمس عشرة وفي حديث قتادة بن ملحان ويقال ابن منهال عند أصحاب السنن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة  
وأربع عشرة وخمس عشرة وقال هي كهيئة الدهر والنسائي من حديث جرير بن مرفوعا صيام ثلاثة أيام من كل شهر صيام الدهر أيام البيض صبيحة ثلاث  
الحديث وإسناده صحيح قال الحافظ وما رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم  
ثلاثة أيام من غرة كل شهر وما روى أبو داود والنسائي من حديث حفصة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلاثة أيام الاثنين  
والخميس والأثنين من الجمعة الأخرى نقل جمع بينهما وما قبلهما البيهقي بما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يصوم من كل شهر ثلاثة أيام ما يبالي من أي الشهر صام قال فكل من رآه فعل نوعا ذكره وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فاطلقت والذي يظهر  
أن الذي أمر به وحق عليه ووصى به أولى من غيره وأما فطلة كان يعرض له ما يشتغل عن مراعاة ذلك أو كان يفعل ذلك لبيان الجواز وكل  
ذلك في حقه أفضل وتترجم البيض يكونها وسط الشهر ووسط الشئ أعدله وكان الكسوف غالباً يقع فيها وقد ورد الأمر بزيادة العبادة إذا وقع فإذا  
اتفق الكسوف صادف الذي يعتصم به صيام البيض صائما ففطم الغرأ البيض من أي شهر صام قال فكل من رآه فعل نوعا ذكره وعائشة رأت جميع ذلك وغيره فاطلقت والذي يظهر  
فانه لا يتأتى له استدلاله صيامها ولا عند من يجوز صيام التطوع بغير نية من الليل ألا ان صادف الكسوف من أول النهار ثم قال وقال شيخنا  
في شرح الترمذي حاصل الخلاف في تعيين البيض تسعة أقوال أحدها لا تعين بل يكره تعيينها وهذا من مالك، الثاني أول ثلاثة من الشهر  
قاله الحسن البصري الثالث أولها الثاني عشر الرابع أولها الثالث عشر الخامس أولها أول سبت من أول الشهر ثمن أول الثلاثة من الشهر الذي  
يليه وهكذا هو عن عائشة السادسة أول خميس ثمانين ثمن السابيع أول اثنين ثمن ثمانين الثامن أول يوم العاشر العاشر عن  
إبي الدرداء التاسع أول كل عشر عن ابن شيبان المالكى، قلت بقي قول آخر وهو أن ثلاثة من الشهر عن النخعي فتمت عشرة، أم - أرجح القول الرابع كما  
تقدم والله أعلم **قوله** احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله احتساب في الأعمال الصالحة هو البذل إلى طلب الأجر وتحصيله باستعمال أنواع البر  
والقيام بها على الوجه المرسوم فيها طلبا للثواب المرجو فيها قال الطيبي كان الأصل أن يقال أرجو من الله أن يكفر فوضع موضعه احتسب على الله بعل  
الذي للوجوب على سبيل الوعد صالحة للحصول للثواب، **قوله** أن يكفر أن قال إمام الحرمين والمكفر الصغائر قال القاضي عياض وهو من أهل  
السنة والجماعة وأما الكبار فلا يكفرها إلا التوبة ورحمة الله فقلت رحمة الله تحتل أن تكون بمكفر وبغيره وقال النووي قالوا المراد بالتوبة الصغائر  
وأن لو تكن الصغائر يوجب تخفيف الكبار فإن لم تكن رفعت الدرجات قال المظهر كغير السنة الآتية أن يحفظه من الذنوب فيها وقيل أن يعطيه  
من الرحمة الثواب قل لا يكون كفارة للسنة الماضية والقابلة إذا جاءت وانقضت له ذنوب كذا في المراجعة - وسبق بيان مثل هذا في كتاب الطهارة  
والصلوة - وقد مر بيان حكم صوم عرفة في باب استحباب الفطر للحاج بعرفات يوم عرفة - فليراجع **قوله** وصيام يوم عشاء إمام تقدم بسط الكلام فيه  
في باب عشاء وإمام الحرمين أن صيام يوم عرفة أفضل وقد قيل الحكمة في ذلك أن يوم عشاء شرباء منسوب إلى موسى عليه الصلوة والسلام ويوم عرفة  
منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك كان أفضل وقال العلامة زروق ذلك لأن يوم عرفة يجمع فضيلة العشر إلى فضيلة اليوم ويشتركان في  
كونها بشهر حرام والله أعلم بحقيقة الحكمة في ذلك كذا في شرح المواهب - وقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وأسر في  
في صوم عرفة أنه تشبه بالحاج وتشوق إليه وتعرض للرحمة التي تنزل إليهم وسر فضله على صوم يوم عشاء إمامه في خصوص في حجة الرحمة النازلة  
ذلك اليوم والثاني تعرض للرحمة التي مضت وانقضت فعلم النبي صلى الله عليه وسلم إلى ثمة الخوض في حجة الرحمة وهي كفارة الذنوب السابقة والتوبة  
عن الذنوب اللاحقة بأن لا يقبلها صميم قلبه فجعلها لصوم عرفة ولم يصمه رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحجته لما ذكرنا في التضيعة وعلوة العيد

وسئل عن صوم الاثنين قال ذلك يوم ولد فيه ويوم بعثت أو أنزل على فيه قال فقال صوم ثلاثة من كل شهر ورمضان إلى رمضان صوم الدهر قال وسئل عن صوم يوم عرفة فقال يكفل السنة الماضية والباقية قال وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال يكفل السنة الماضية قال مسلم وفي هذا الحديث من روايته شعبة قال وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس فسكتنا عن ذكر النجس لما نراه **وحديثنا** عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا شعبة **وحديثنا** أسحاق بن إبراهيم أخبرنا النضر بن شميل كلهم عن شعبة في هذا الإسناد **وحديثنا** أحمد بن سعيد الدارمي حدثنا حبان بن هلال حدثنا ابن العطار حدثنا غيلان بن جبر في هذا الإسناد بمثل حديث شعبة غير أنه ذكر فيه الاثنين ولم يذكر الخميس **وحديثنا** زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا مهيدي بن مهيون عن غيلان عن عبد الله بن معبد التميمي عن قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم الاثنين فقال فيه ولدت وفيه أنزل على **وحديثنا** هلاب بن خالد حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن مطرب ولم يفهم مطرب فاعن هلاب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعدوا لآخر أصمت من سر شعبان قال لا قال فاذا افطرت فصوم يومين **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يزيد

من أن مبناها كلها على التشبه بالحاج وإنما المتشبهون غيرهم **قوله** وسئل عن صوم الاثنين الخ وهو بمنزلة الوصل وإنما نبهت عليه وإن كان ظاهراً لأن كثيراً من أهل الفضل يقرأونه بقطع الوصل ثم السؤال يحتمل احتمالين أن يكون من كثرة صيامه عليه السلام فيه وأن يكون من مطلق الصيام وخصوص فضله من باب الأيام كذا في المرقاة **قوله** أو أنزل على فيه الخ إقرأ يا سيديك إلى قوله ما لم يخلو قال القاري يعني حصل في فيه بدء الكمال الصوري وطوع الصبر المعنوي المقصود الظاهري والباطني والتفضل بالابتداء في ولائته فأنى فونت يكون منشأ للنعم الدنيوية والأخروية تحقيقاً بأن يوجد فيه الطاعة الظاهرة والباطنية فيجب شكره تعالى على القيام بالصيام لما أولى من تمام النعمة إلى وقال الطيبي اختيلاً للاحتمال الثاني أي فيه وجود نيتكم وفيه نزول كتابكم وثبوت نبوته فأى يوم أولى بالصوم منه فاقصر على العلة أي سئل عن فضيلته لأنه لا مقال في صيامه فهو من الأسلوب الحكيم **قوله** والمتبادر أن السؤال عن فضيلته فالجواب طبق السؤال إذ لا يليق سؤال الصحابي عن جواز صيامه لا سيما أن رأى أو علم أنه صلى الله عليه وسلم صامه وحاصل النزول أنه لا يد من نقد رمضان وهو ما فضل وأما جواز إذا لم يصر للسؤال عن نفس الصوم فدل الجواب على أن الفضل فضل - كذا في شرح المواهب (١٣) **قوله** لما نراه وهما الخ قال النورى ضبطوا نراه بفتح النون وضمها وهما صحيحان قال القاضى عياض رحمه الله إنما تركه وسكت عنه لقوله فيه ولدت وفيه بعثت أو أنزل على هذا إنما هو في يوم الاثنين كما جاء في الروايات الباقيات يوم الاثنين دون ذكر النجس فلما كان في رواية شعبة ذكر النجس تركه مسلم لأنه لاء وهما قال القاضى ويحتمل صحة رواية شعبة ويرجع الوصف بالولاية ولا نزاع إلى الاثنين دون النجس وهذا الذي قاله القاضى متعين والله أعلم **قوله** قال الحافظ وقد ورد في صيام يوم الاثنين والنجس عن أحاديث صحيحة منها حديث عائشة أخرجه البوداود والترمذي والنسائي وصححه ابن حبان من طريق ربيعة الجرجسي عنها ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحترى صيام الاثنين والنجس حيث أسأته رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم الاثنين والنجس فسأله فقال إن الأعمال تعرض لي الاثنين والنجس فأحب أن يرفع علي أنا صائم آخره النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وقد يشكك على هذه الأحاديث حيث أسأته حين سأل عنها علقته هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يختص من الأيام شيئاً قالت لا كان عمله ديمة والجواب عنه أن يقال لعل المراد بالأيام الرسول عنها الأيام الثلاثة من كل شهر فكانت السائل لما سمع أنه صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلاثة أيام ورغب في أن تكون أيام البيض سأل عائشة هل كان يحضها بالبيض فقالت لا كان عمله ديمة تعنى لوجعلها البيض لتعنيته دأوم عليها لأنه كان يحب أن يكون عمله دائماً لكن أراد التوسعة بعد تعنيته فكان لا يزال من أي الشهر صامها والله أعلم **باب** صوم شهر شعبان **قوله** ولما فهم مطرب فاعن هلاب الخ **قوله** أصمت من سر شعبان الخ والسري بفتح السين المهملة ويجوز كسرها

وضمها جمع سرقة ويقال أيضاً سراً بفتح أوله وكسره ورجح الفرغ الفهم وهو الاستسار قال أبو عبيد والجهم والمراد بالسري هنا آخر الشهر حيث بذلك الاستسار لغيره فيها وهي ليلة ثمان عشرين وتسع وحشرين وثلاثين ونقل البوداود عن الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز أن سرقة أوله ونقل الخطابي عن الأوزاعي كالجهم ووقيل السري وسط الشهر حكاه البوداود أيضاً ورجحه بعضهم ووجهه بأن السري جمع سرقة وسرق الشيء وسطه و يؤيد النذب إلى صيام البيض وهي وسط الشهر وإن لم يرد في صيام آخر الشهر نذب بل ورد فيه نفي خاص وهو آخر شعبان من صامه لأجل رمضان ورجحه النووي بأن مسلماً أفرد الرواية التي فيها سرقة هذا الشهر عن بقية الروايات وأردف بها الروايات التي فيها الحظ على صيام البيض وهي وسط الشهر كما تقدم لكن لم أره في جميع طرق الحديث باللفظ الذي ذكره وهو سرقة بل هو غداً من وجهين بلفظ سار وأخرجه من طرق عن

ابن هارون عن الجري عن ابي العلاء عن مطرف عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل صمتت من سر هذا الشهر شيئاً فقال لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا افطرت من رمضان فصم يومين مكانه **حدثنا محمد بن شاذان** عن جعفر حدثنا شعبة عن ابن اخي مطرف بن الشخير قال سمعت مطرفاً يحدث عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل هل صمتت من سر هذا الشهر شيئاً يعني شعبان قال لا قال فقال له اذا افطرت رمضان فصم يوماً او يومين شعبان الذي شئت فيه قال اظنه قال يومين **وحدثني محمد بن قتيبة** ويحيى اللؤلؤي قال اخبرنا النضر اخبرنا شعبة حدثنا عبد الله بن هاشم ابن اخي مطرف في هذا الاسناد وبمثله **وحدثنا قتيبة بن سعيد** حدثنا ابو عوانة عن ابي بشر عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وافضل الصلوة بعد القرية صلاة الليل **وحدثني زهير بن حرب** حدثنا جرير عن عبد الملك بن عمار عن محمد بن المنتشر عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة يرفعه قال سئل ائى الصلوة افضل لجل المكتوبة وائى الصيام افضل بعد شهر رمضان قال افضل الصلوة بعد الصلوة المكتوبة الصلوة في جوف الليل وافضل الصيام بعد شهر رمضان صيام شهر الله المحرم **وحدثنا ابو بكر بن ابي شعبة** حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن عبد الملك بن عمار بهذا الاسناد في ذكر الصيام عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله

باب فضل صوم الشهر

سليمان التيمي في بعضها سر وفي بعضها سار وهذا يدل على ان المراد آخر الشهر قال النووي وعلى هذا يقال هذا الحديث مخالف للاحاديد الصحيحة في النية عن تقدم رمضان بصوم يوم ويومان ويحجب عنه بما أجاب المازري وغيره وهو ان هذا الرجل كان معتاداً الصيام آخر الشهر او نذر فتركه بخوفه من الدخول في النية عن تقدم رمضان فينبذ له النبي صلى الله عليه وسلم ان الصوم المعتاد لا يدخل في النية وانما ينبت عن غير المعتاد، ام قال القائل فأمرو بقبضتها لتستمر محافظته على ما وظيفت على نفسه من العبادة لان احب العمل الى الله تعالى ما دام عليه صاحبه، قال القرطبي وفيه اشارة الفضيلة الصوفى شعبان وان صوم يوم منه يعدل صوم يومين في غيره اخذاً من قوله في الحديث فصم يومين مكانه يعني مكان اليوم الذي فوته من صيام شعبان قلت وهذا لا يتم الا ان كانت عادة المخاطب بذلك ان يصوم من شعبان يوماً واحداً ولا فقوله هل صمتت من سر هذا الشهر شيئاً اعلم ان يكون عادته صيام يوم منه او اكثر نعم وقع في سنن ابي سلم الكشي فصم مكان ذلك اليوم يومين، كذا في الفقه - واغرب العيني حيث قال في الكلا في قوله فاذا افطرت من رمضان فصم يومين فنقول هذا ابتداء كلام معناه انك اذا تركت السر من رمضان الذي هو فرض فصم يومين عوضاً لان السر يومان من آخر الشهر كما ذكرناه بخلاف سر شعبان فانه ليس بمعتين عليه فلذلك لم يأمر بالقضاء بعد قول الرجل يا رسول الله يعني اصمتت سر هذا الشهر الذي هو شعبان فان قلت كيف قال فصم يومين في رواية بعد قوله فاذا افطرت رمضان، والذي يفطر رمضان هل يكفيه في قضاءه بيومين قلت تقديره من رمضان وحلفت لفظة من وهي مرادة كما في الراية الاخرى وهو من قبيل قوله نعم واختر مؤسسى قومه اى من قومه وهذا هو تحسير هذا الموضع الذي لم أر احداً من شراح البخارى ومن شراح مسلم حرره هذا الموضع كما ينبغي ولا سيما من يدعى في هذا الفن بدعوى عريضة بمقدّمات ليس لها نتيجة، انتهى - **قوله** اذا افطرت رمضان الخ قال النووي هكذا هو في جميع النسخ وهو صحيح اى افطرت من رمضان كما في الراية التي قبلها وحذفت لفظة من في هذه الراية وهي مرادة لقوله تعالى واختر مؤسسى قومه اى من قومه والله اعلم **باب فضل صوم المحرم** **قوله** عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ابي هريرة الخ قال النووي اعلم ان ابا هريرة يروى عنه اثنتان كل واحد منهما حميد بن عبد الرحمن احدهما هذا الحميري والثاني حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري قال الحميدي في الجمع بين الصحيحين كل ما في البخارى ومسلم حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة فهو الزهري الا في هذا الحديث خاصة حديث افضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وافضل الصلوة بعد القرية صلاة الليل فان راويه حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ابي هريرة وهذا الحديث لم يذكر البخارى في صحيحه ولا ذكر الحميري في البخارى اصلاً ولا في مسلم الا في هذا الحديث **قوله** شهر الله المحرم الخ الاضافة للتعظيم قال الطبري اراد بصيام شهر الله صيام عاشوراء، ام فيكون من باب ذكر الكل والاداة البعض ويمكن ان يكون افضلية لما فيه من يوم عاشوراء لكن الظاهر ان المراد جميع شهر المحرم قال الغزالي رحمه الله في الاحياء لانه ابتداء السنة فبناء على الخبر احب وارجل لدوام ركيبته وقال النووي في زياد الروضة افضل الاشهر للصوم بعد رمضان الاشهر المحرم ذو القعدة وذو الحجة والمحرم رجب افضلها المحرم في الفضيلة شعبان وقال صاحب البحر جيل افضل الحرم ليس كما قال ام وقال في الشهر وقد سبق الجواب عن كثرة النبي صلى الله عليه وسلم من صوم شعبان المحرم وذكرنا فيه جوابين احدهما لعله اغما علم فضله في آخر حياته والثاني لعله كان يعرض فيه اعداء من سفر او مرض او غيرها **قوله** وافضل الصلوة بعد القرية الخ قال القاري بعد القرية اى وتوابعها من السنن المؤكدة ويدخل في القرية الترتل لانه فرض على واجب على ويقال صلاة الليل



وحدثنا يحيى بن ايوب وقتيبة وابن حجر جميعاً عن اسمعيل قال ابن ايوب حدثنا اسمعيل بن جعفر اخبرني سعد بن سعيد  
ابن قيس عن عمر بن ثابت بن الحارث الخزرجي عن ابي ايوب الانصاري انه حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام  
رمضان ثم اتبعه ستاً من شغل كان كصيام الدهر وحدثنا ابن نمير حدثنا ابي حدثنا سعد بن سعيد اخو يحيى بن سعيد خزننا  
عمر بن ثابت اخبرنا ابي ايوب الانصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمثله وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبه  
حدثنا عبد الله بن المبارك عن سعد بن سعيد قال سمعت عمر بن ثابت قال سمعت ابا ايوب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وحدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر ان رجلاً من اصحاب النبي

افضل من الرواتب من حيثية المشقة والكلفة والمبعد من الرياء والسمعة او بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم على القول باستمرار الوجوب لديه اولاه  
كان فرضية ثم صار سنة بالنسبة وقيل هذه السنة افضل السنن والله اعلم وقال النووي الحديث حجة ابي اسحق المرزى من اصحابنا ومن وافقه على  
ان صلوة الليل افضل من السنن الرواتب لانها تشبه الفرائض وقال اكثر العلماء الرواتب افضل والاول اقوى وافق لنظر هذا الحديث قال الطيبي رحمه  
ان صلوة التهجيد لو لم يكن فيها فضل سوى قوله تعالى ومن الليل فتهجد به نافلة لك على ان يبعثك ربك متعامداً تهجداً وقوله تعالى تتجافى  
جوجهم عن المضاجح الى قوله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قوته اعين وغيرهما من الآيات لكفاء مزيتهام وقيل المراد من صلوة الليل التوكل  
فلا اشكال **باب استحباب صوم ستة ايام من شوال اتباعاً من رمضان** قوله عن ابي ايوب الانصاري الخ قال الشيخ الجزري حديث  
ابي ايوب هذا لا يشك في صحته ولا يلتفت الى كون المرزى جعله حسناً ولم يصححه وقوله في سعد بن سعيد راويه فقد جمع الحفاظ ابو محمد عبد المؤمن  
ابن خلف الدصياطي طرقه واسنده عن قريب ثلاثين رجلاً رَوَوْهُ عن سعد بن سعيد اكثرهم ثقات حفظاً وتابع سعداً في روايته اخواه عبد ربه و  
يحيى وصفوان بن سليم وغيرهم ورواه ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم ابو هريرة وجابر وثوبان والبراء بن عازب وابن عباس وعائشة رضوان الله  
تعالى عليهم اجمعين **ام - قوله** ثم اتبعه الخ بهمة قطع اي جعل عقبه في الصيام ستة ايام من شوال قوله كان كصيام الدهر الخ قال عياض  
لان الحسنة بعشر ورمضان بعشر والستة تمام السنة وكذا اخرجه النسائي، وفي الحديث استحباب صومها قال العلامة الزبيدي في شرح الاحياء  
وبه قال ابو حنيفة واحمد والثاقبي والقتبي الشك في فيه جزء اوسع الكلام فيه وعن مالك ان صومها مكروه والا فضل ان يصومها متتابعة  
على الاتصال بيوم العيد مبادرة الى العبادة وعن ابي حنيفة ان الافضل ان يفترقها في الشهر وبه قال ابو يوسف وقد الفت في المسئلة جزء صغيراً  
**ام - وفي الدار المختار** ونادى تفريق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للثاني (ابي يوسف) ولا يتابع المكروه ان يصوم الفطر  
خمسة بعد فلو افطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن وقال ابن عابدين قال صاحب الهداية في كتابه التجنيس ان صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم  
كرهه والمختار انه لا بأس به لان الكراهة انما كانت لانه لا يؤمن من ان يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنصاري والآن زال ذلك المعنى **ام**  
ومثله في كتاب النوازل ابي الليث والواقعات للحسام والشهيد المحيط البرهاني والذخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد انه كان لا يرى بصومها  
بأساً ويقول كفى بيوم الفطر مفترقاً بينهن وبين رمضان **ام - وفيها** ايضا عامة المتأخرين لرواياه بأساً واختلفوا هل الافضل بالتفريق او التتابع **ام**  
وفي الحقايق صومها متصلاً بيوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وان اختلف مشائخنا في الافضل وعن ابي يوسف انه كرهه متتابعاً ولا يكره  
لا بأس به **ام - وفي الوافي والكافي والمصنف** يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتماز ذلك في رسالة تحرير الاقوال في صوم الست من شوال للعلامة  
قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة التبانى وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً الى ابي حنيفة وانه الاصح بانه على غير مائة الاصول وانه صح ما  
لم يسبقه احد الى تصحيحه وانه صح المصنف وعمل الى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثرساق كثر من نصوص كتب المذهب  
فراجعها فافهم وقال الشيخ دلي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في مشروعيتهما انها بمنزلة السنن الرواتب في الصلوة تكمل فائدتها بالنسبة  
الى امرجة لمرتبة فائدتها بجموع وانما حصر في بيان فضله التشبه بصوم الدهر لان من القواعد المقررة ان الحسنة بعشر امثالها وبهذه الستة يتوكل  
الحساب **ام - وقال** على القاري ثم لا يخفى ان ثواب صوم الدهر يحصل بانضمام ست ايام من رمضان ولو لم يكن في شوال فكان وجه تخصيص المباداة  
في تخصيص هذا الامر **ام** وقد كرهه مالك وقال في الموطأ ما رأيت احداً من اهل العلم يصومها قالوا فيكره لثلاثين وجوبه قال النووي واذا ثبتت  
انسته لا تترك لترك بعض الناس او اكثرهم وكلهم وقولهم قد لظن وجوبها ينتقض بصحة عرفة وعاشوراء وغيرها من الصوم المنذور  
وقال الشيخ ابن الرها موجه الكراهة انه قد يفيض الى اعتقاد لزومها من العوام لكثرة المداومة ولذا سمعنا من يقول يوم الفطر نحن الى الآن لم نؤت  
عيدنا او نحوه فاما عندنا من ذلك فلا بأس بروا الحديث **ام - يا فضل** ليلة القدر والحث على طلبها وما يات محلها وأرجا اوقات طلبها

[illegible]

صلى الله عليه وسلم أروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرى رؤيا قد توأمت في السبع الأواخر فمن كان متحريها فليحضرها في السبع الأواخر **وحدثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تحضروا ليلة القدر في السبع الأواخر **وحدثنا عمر بن الناقدة** زهير بن حرب قال زهير حدثنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه قال رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم أرى رؤيا كوني العشر الأواخر فاطلبوها في الوتر منها **وحدثني** حرملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليلة القدر أناس آمنتم قد أروا أنها في السبع الأولى أرى ناس منكم إنما في السبع الغواير

**قوله** أروا إنما تضمنه مجهول فعل باض من الأرواء، قال ابن الملك تبعاً للطبراني أي خيل لهم في المنام ذلك، وقال الحافظ رحمه الله قيل لهم في المنام أنها في السبع الأواخر قال العيني وهذا التفسير ليس بصحيح لأنه يقتضيه أن ناساً قالوا لهم أن ليلة القدر في السبع الأواخر وليس هذا تفسير قوله أروا ليلة القدر في المنام بل تفسيره أن ناساً أروها أنها فإروا وعلى تفسير هذا القائل أخبروا بأنها في السبع الأواخر ولا يستلزم هذا رؤيته من قوله ليلة القدر في المنام في المراد بالقد الذي أضيفت إليه الليلة فقيل المراد به التعظيم كقوله تعالى وما قدر الله حتى قدره والمعنى أنها ذات قدر بل نزول القرآن فيها أو ما يقع فيها من تنزل الملائكة أو ما ينزل فيها من البركة والرحمة والمغفرة أو أن الذي يحيط بها يصير ذاقداً وقيل القدر هنا التضييق كقوله تعالى ومن غير ريب رزقه فليتيقن ومعنى التضييق فيها إخفاؤها عن العلم بتعيينها أو كان الأرض تضييق فيها عن الملائكة وقيل القدر هنا بمعنى القدر بفتح الدال الذي هو موأخى القضاء والمعنى أنه يقل فيها أحكام تلك السنة لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ويومئذ يصد النورى كلامه فقال قال العلماء سميت ليلة القدر لما كتبت فيها الملائكة من الأقدار لقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم ورواه عبد الرزاق وغيره من المفسرين بأسانيد صحيحة عن مجاهد عكرمة وبتأدية وغيرهم وقال التورثي إنما جاء القدر بسكون الدال أن كان الشائع في القدر الذي هو موأخى القضاء فتحتمل الدال ليعلم أنه لم يرد به ذلك وإنما أريد به تفصيل ما جرى به القضاء وإظهاره وتحديد في تلك السنة لتحقيق ما يلحق اليه فيها مقدراً بمقدار قوله في السبع الأواخر الظاهر أن المراد به أواخر الشهر وقيل المراد به السبع التي أولها ليلة الثاني والعشرين وآخرها ليلة الثامن والعشرين فإن الحادية والعشرين آخر السبع الثالث من الشهر وأول السبع الرابع إنما هو الثانية والعشرين ولكن سياق حديث عقبة بن حريش عن ابن عمر عند المؤلف في الباب بلفظ المنسوخة في العترة وأخر فان صنعت أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع البواقي يرجح الاحتمال الأول من تفسير السبع الأواخر والله أعلم **قوله** أرى إنما يقتضيه أي أعلم المراد أبصر مجازاً **قوله** رؤيا كذا إنما جاء بأفراد الرؤيا والمراد صرائعكم لأنها لو تكن رؤيا واحدة وإنما أراد الجنس قال ابن التين كذا روى توحيد الرؤيا وهو جائز لأنها مصدر **قوله** قد توأمت إنما بظاهرة أي توافقت وزنا ومعنى وقال ابن التين روى بغيره والصواب بالهجر وأصله أن يطمأ الرجل برجله مكان وطئ صاحبه، وفي هذا الحديث دلالة على عظم قدر الرؤيا وجواز الاستئناس إليها في الاستدلال على الأمور الوجودية بشرط أن لا يخالف القواعد الشرعية ويستفاد من الحديث أن توافق جماعة على رؤيا واحدة دال على صدقها وصحتها كما تستفاد من الخبر من التوارد على الأخبار من جماعة **قوله** فليحضرها وفي بعض الروايات فالتسوها والفرق بينهما أن كلا منهما طلب وقصد ولكن معنى التحري البغ لا شتماله على الطلب بالجد والاجتهاد قال ابن التين ظاهر في أن طلبها في السبع مستند بالرؤيا وهو مشكل لأنه أن كان معنى الرؤيا أنه قيل لكل واحد في السبع فشرط التحليل التمييز وهو كما لو أنيساً وإن كان معناه أن كل واحد رأى الحوادث التي تكون فيها في منامه في السبع فلا يلزم أن تكون هي في السبع كما لو رويت حوادث القيامة في المنام في ليلة فأنه لا تكون تلك الليلة محلاً لقيامها ويحاجب بأن يقال الاستئناس إلى الرؤيا إنما هو من حيث الاستدلال بما على أمر وجودي غير مخالف لقاعدة ومنه استدلال عبد المطلب برؤياه على موضع زمزم حين أراد حفره والحاصل أن الرؤيا ترجح ما طلبها في السبع وطلبها أمر وجودي لأنها أثبت بها حكم حتى يرد ما قيل أو يجاب بأن الاستئناس إلى الرؤيا إنما هو من حيث إقراره صلى الله عليه وسلم لها كالحديث في رؤيا الأذان قد تكلم الفقهاء فيما أورد في منامه النبي صلى الله عليه وسلم المنقول من صفة حتى تكون رؤياه حقاً وأمره بأمر هل يلزمه فقالوا إن خالف ما ثبت عنه في النقطة عمل بما في النقطة من العمل بأجر الدليلين لأن ما في النقطة هو لا بد وأن كان غير مخالف فغير خلاف **قوله** ليلة سبع وعشرين إنما هو من العترة الأواخر لكنه لم يذكر هنا بقية قوله صلى الله عليه وسلم في الجواب أي رؤيا كذا في العترة الأواخر فاطلبوها في الوتر منها وسيأتي التصريح باختلاف مرادهم في الروايات الآتية وقد ورد في رواية أحمد في حديث الباب رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا وكذا فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث وهذا يدل على كونه شامكاً في تعيين سبع وعشرين أو وقوع التردد في نفس الرؤيا والله أعلم **قوله** في السبع الأول إنما هو من العترة الأواخر وكذا قوله في السبع الغواير أي من العترة الأواخر وهي العترة الأواخر وفي صحيح البخاري من طريق عقيل عن ابن شهاب أن أناساً أروا ليلة القدر في السبع الأواخر وأن أناساً أروها في العترة الأواخر فقال النبي صلى الله عليه وسلم







يحتقان معهما الشيطان فَنَسِيَتْهُمَا فَالتَمَّسُوهُمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ وَآخِرِ مَنْ رَمَضَانَ التَّمَسُّوهُمَا فِي التَّاسِعَةِ السَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ قَالَ قُلْتُ يَا أبا سَعِيدٍ  
 أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِالْعَدَدِ مِنْ أَجْلِ مَخْنِ أَهْلِ بَيْتِكَ مِنْكُمْ قَالَ قُلْتُ مَا التَّاسِعَةُ وَالسَّابِعَةُ وَالْخَامِسَةُ قَالَ دَامَضَتِ أَحَدَةُ وَعِشْرِينَ فَالتَّتَى  
 تِلْكَ ثَلَاثِينَ وَعِشْرِينَ وَهُوَ التَّاسِعَةُ فَادَامَضَتْ ثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ فَالتَّتَى تِلْكَ السَّابِعَةُ فَادَامَضَتْ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ فَالتَّتَى تِلْكَ الْخَامِسَةُ  
 وَقَالَ ابْنُ خَلَّادٍ مَكَانَ يَحْتَقَانِ يَخْتَصِمَانِ **وَحَلَّ شَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَهْلٍ** بِنِ اسْمِ بِنِ عَمِلِ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسِ الْكُذْرِيِّ وَعَلَى بِنِ خَيْشَمٍ  
 قَالَا أَخْبَرَنَا أَبُو صَمْرَةَ حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عَمَّانٍ قَالَ ابْنُ خَشْرَمٍ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ عَمَّانٍ عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نُسَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ  
 وَلَوْ يَكْرَهُهُ مُسْتَدًّا - **قَوْلُهُ** يَحْتَقَانِ الْإِشْتِدَادُ بِالْقَاتِ أَيِ يَدْعِي كُلُّ مَنِهَا أَنَّهُ الْحَقُّ وَفِي حَدِيثِ عِبَادَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ قَتْلَانِ مِنَ التَّلَاخِ هَلَاكُ التَّارِخِ  
 وَالْخَاصَّةُ قَالَ الْفَاضِلُ عِيَّاضُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخَاصَّةَ مَذْمُومَةٌ وَأَنَّهَا سَبَبٌ فِي الْعُقُوبَةِ الْمَحْذُورَةِ أَيْ الْحَرَامِ وَفِيهِ أَنَّ الْمَكَانَ الَّذِي يَحْضُرُ الشَّيْطَانُ تَرْفَعُ  
 مِنْهُ الْبَرَكَةُ وَالْخَيْرُ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ تَكُونُ الْخَاصَّةُ فِي طَلَبِ الْحَقِّ مَذْمُومَةٌ قُلْتُ إِنَّمَا كَانَتْ كَذَلِكَ بِوُقُوعِهَا فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ مَحَلُّ الذِّكْرِ لَا اللَّغْوِ وَفِي الزَّمَنِ الْمُخْصَصِ  
 أَيْضًا بِالذِّكْرِ لَا اللَّغْوِ وَهُوَ شَهْرُ رَمَضَانَ فَالْذِّمَّةُ عَرْضُهَا فِيهَا لِذَلِكَ ثَمَرُهَا اسْتِغْفَارُ لِرَفْعِ الصُّلُوحِ وَرَفْعُ حُجَّةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ عَنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى  
 لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ قَالَ الْبَاهِجِيُّ وَقَدْ يَذِيبُ الْبَعْضُ فَيُبْعِدُ عَنِ عَقُوبَتِهِ إِلَى غَيْرِ مَا يَجُزِي  
 بِهِ مِنْ لَسَبِّ لَهُ فِيهِ فِي الدُّنْيَا أَمَّا الْآخِرَةُ فَلَا تَزِيدُ وَلَا تَنْزِيهِ وَزُرْ آخِرَى **قَوْلُهُ** فَنَسِيَتْهُمَا أَيْ فِي حَدِيثِ عِبَادَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فَرَفَعَتْ أَيْ مِنْ قَلْبِي فَنَسِيْتُ تَعْبِيرًا  
 لِلِاشْتِغَالِ بِالْمُتَخَاصِمِينَ وَقِيلَ الْمَعْنَى فَرَفَعَتْ بَرَكَتَهَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ وَقِيلَ التَّارِخُ فِي رَفْعِ اللَّائِلَةِ وَقَالَ الطَّبْرِيُّ قَالَ بَعْضُهُمْ رَفَعَتْ أَيْ مَعْرِفَتَهَا وَالْحَالُ لَهُ  
 عَلَى ذَلِكَ أَنَّ رَفْعَهَا مَسْبُوقٌ بِوُقُوعِهَا فَادَامَضَتْ لَوْ كُنْ لِرَفْعِهَا مَعْنَى قَالَ وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ الْمُرَادُ بِرَفْعِهَا أَنَّهَا شَرَعَتْ أَنْ تَقَعَ فَلَمَّا تَخَاصَمَ رَفَعَتْ بَعْدَ فَنَزَلَ الشَّرْعُ  
 مِنْزِلَةً الْوُقُوعِ قَالَ الْقَارِيُّ وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ ذَاتَهَا رَفَعَتْ (لِلْإِدِّ) كَمَا تَوْهَمُ بَعْضُ الشَّيْخَةِ أَذِيَانِيهِ قَوْلُهُ فَالتَّمَسُّوهُمَا بِالْمَعْنَى فَفَرَفَعَتْ مَعْرِفَتَهَا الَّتِي يَسْتَدُّ  
 إِلَيْهَا الْأَخْبَارُ - قَالَ الْحَافِظُ اتَّفَقَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى سَبَبِ النِّسْيَانِ وَهُوَ التَّلَاخُ وَالْخَاصَّةُ وَقَدْ تَقَدَّرَ فِي الْبَابِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ تَلْمِذٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ثُمَّ  
 يَقْطَعُ بَعْضُ أَهْلِ فَنَسِيَتْهَا وَهَذَا سَبَبٌ آخَرُ فَمَا تَأْنِي عَلَى التَّعَدُّ بِأَنْ تَكُونَ الرُّقِيَا فِي حَدِيثِ ابْنِ هُرَيْرَةَ مَنَامًا فَيَكُونُ سَبَبُ النِّسْيَانِ لَا يَقَاطُ وَإِنْ تَكُونَ  
 الرُّقِيَّةُ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ فِي الْمَقْطَعَةِ فَيَكُونُ سَبَبُ النِّسْيَانِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْخَاصَّةِ أَوْ يَحْتَمِلُ عَلَى اتِّحَادِ الْقِصَّةِ وَبِكَوْنِ النِّسْيَانِ وَقَعَ مَرَّتَيْنِ عَنْ سَيِّدَيْنِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ  
 الْمَعْنَى يَقْطَعُ بَعْضُ أَهْلِ فَسَمِعَتْ تِلَاخِي الرَّجُلَيْنِ نَقِصَتْ لَا حُجْرَ بَيْنَهُمَا فَنَسِيَتْهَا لِلِاشْتِغَالِ بِمَا وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ مَرْسِلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا أَخْبِرُكُمْ بِبَلِيَّةٍ الْقَدَرُ قَالُوا بَلَى فَسَكَتَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ لَقَدْ قُلْتُ لَكُمْ وَأَنَا أَعْلَمُهَا ثُمَّ أَنْسِيَتْهَا فَلَمْ يَكُنْ سَبَبُ النِّسْيَانِ وَهُوَ مَا يَقْوَى  
 الْحَمْلُ عَلَى التَّجَدُّدِ وَقَدْ اسْتَنْبَطَ السُّبُلُ الْكَبِيرُ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ اسْتِحْبَابَ كِتَابَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ لِمَنْ رَأَاهَا قَالَ وَجْهٌ الدَّلَالَةُ أَنَّ اللَّهَ قَدَّرَ لِنَبِيِّهِ أَنَّهُ لَوْ خَبَّرَ بِهَا  
 وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فَمَا قَدَّرَ لَهُ فَيَسْتَحِبُّ اتِّبَاعَهُ فَوَذَلِكَ قَالَ الْقَارِيُّ فِي شَرْحِ الْمُشْكُوفِ وَلَكِنْ فِيهِ خَدِشَةٌ إِنَّهُ إِذَا خَفِيتَ عَلَيْهِ بِأَنْسَاءِ أَوْ بَعْدَ الْإِطْلَاقِ لِأَمْرٍ بِالْأَخْفَاءِ  
 فَمِنْ أَيْنَ لَغَايَةِ الْإِطْلَاقِ الْمَحْذُورِ مَعَهَا فَانْطَرِقَ الْكَشْفُ ظَنِّي وَوَجْهٌ الْعِلَامَاتُ الظَّاهِرَةُ فِيهَا غَيْرُ قَطْعِيٍّ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ كَذَلِكَ فَيَسْتَوِي حَيْثُ  
 أَخْبَارُهُ وَأَخْفَاءُهُ مَعَ هَذَا كَمَا قَالَ السُّبُلِيُّ لَيْسَ كَتَمُهَا وَلَعَلَّه أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَمْ - وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي شَرْحِ الْمُنْتَهَجِ ذَلِكَ عَنْ الْحَاوِي قَالَ وَحُكْمُهُ فِيهَا أَنَّهَا  
 كَرَامَةٌ وَكَرَامَةُ يَنْبَغِي كَتَمُهَا بِالْإِخْلَافِ بَيْنَ أَهْلِ الطَّرِيقِ مِنْ جِهَةِ رُؤْيَا النَّفْسِ فَلَا يَأْمَنُ السَّلْبُ وَمِنْ جِهَةِ أَنَّ لَا يَأْمَنُ الرِّيَاءُ وَمِنْ جِهَةِ الْإِدْبِ فَلَا يَتَشَاخَلُ  
 عَنْ الشُّكْرِ لِلَّهِ بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا وَذَكَرَهَا لِلنَّاسِ وَمِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَا يَأْمَنُ الْحَسَدَ فَيُرْفَعُ غَيْرُهُ فِي الْحُزْوَ وَرَبِّتَانُ لَمْ يَقُولَ يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ  
 رُؤْيَاكَ عَلَى أَحَدٍ مِنْكَ إِلَّا بَرَكَةً (تَكْمِيلُ) وَقَعَ فِي حَدِيثِ عِبَادَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ مِنَ الزِّيَادَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ فَرَفَعَتْ وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ قَالَ الْحَافِظُ أَمْ  
 وَإِنْ كَانَ عَدَمُ الرِّفْعِ أَرْزِدَ خَيْرًا وَأَوَّلَى مِنْهُ لَأَنَّهُ مُتَحَقِّقٌ فِيهِ لَكِنْ فِي الرِّفْعِ خَيْرٌ مَرَجُؤًا لِمَا تَزَامَاهُ مِنْ زِيَادَةِ الثَّوَابِ لِكُونِهِ سَبَبًا لِمَزِيدِ الْجَهْدِ فِي التَّمَسُّكِ وَانْتِهَا  
 حَصَلَ ذَلِكَ بِرُكُودِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قَوْلُهُ** فَالتَّتَى تِلْكَ ثَلَاثِينَ وَعِشْرِينَ قَالَ النُّوَيْسِيُّ هَذَا هُوَ أَكْثَرُ النَّسَخِ ثَلَاثِينَ وَعِشْرِينَ بِالْيَاءِ وَفِي بَعْضِهَا  
 ثَلَاثَانِ وَعِشْرُونَ بِالْألفِ وَالْوَاوِ وَالْأَوَّلُ أَصَوِّبُ وَهُوَ مَنْسُوبٌ بِفَعْلٍ مَحْذُومٍ تَقْدِيرُهُ أَعْنَى ثَلَاثِينَ وَعِشْرِينَ **قَوْلُهُ** وَهُوَ التَّاسِعَةُ أَيْ قَالَ الْعَلَامَةُ السَّنَدِيُّ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا التَّفْسِيرُ لَا يَنْبَغِي مَا وَرَدَ مِنَ التَّمَسُّكِ فِي الْأَوَّلِ وَكَذَلِكَ مَا ظَهَرَ أَنَّهَا كَانَتْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ لَيْلَةَ أَحَدَى وَعِشْرِينَ وَمَا يَسْبِقُ أَنَّهَا فِي سَنَةِ لَيْلَةِ ثَلَاثِ  
 وَعِشْرِينَ وَمَا يَسْبِقُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْأَعْلَى لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ هَذَا قَوْلُ الْأَبِي التَّاسِعَةِ لَمَّا احْتَمَلَتْ هَهُنَا أَنْ تَكُونَ تَاسِعَةً مَاضِيَةً وَتَاسِعَةً مَبْقِيَةً سَأَلَهُ وَ  
 قَالَ انْتَرَعَلِمَ هَذَا الْعَدَدُ ثَوَقًا قَالَ فِي الْمَدَائِدِ وَتَمَّ التَّاسِعَةُ لَيْلَةَ أَحَدَى وَعِشْرِينَ وَالتَّابِعَةُ لَيْلَةَ ثَلَاثِ وَعِشْرِينَ وَالْخَامِسَةُ لَيْلَةَ خَمْسِ وَعِشْرِينَ وَالْمَعْنَى  
 عَلَى هَذَا تَسَمُّ بِقَيْنِ أَوْ سَمِعَ بِقَيْنِ وَذَكَرَ الْبَاهِجِيُّ أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ حَكَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ هَذَا وَقَالَ هُوَ حَدِيثٌ مُشَرَّقٌ لَا أَعْلَمُ أَنْتَهَى - قُلْتُ بَنَاءً عَلَى الْمَدَائِدِ  
 عَلَى عَقْدِ دَهْرٍ مِنْهَا نَاقِصًا وَمَبْنَاءً مَعْنَى ابْنِ سَعِيدٍ عَلَى عَقْدِهَا وَفِيهَا كَمَا لَا يَخْفَى - وَمِنْ شَأْنِ هَذَا الْإِخْلَافِ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 قَالَ التَّمَسُّوهُمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ وَآخِرِ مَنْ رَمَضَانَ فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى فِي سَابِعَةٍ تَبْقَى فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى قَالَ الرُّكَّاشِيُّ الْأَوَّلَى لَيْلَةَ أَحَدَى وَعِشْرِينَ وَالثَّانِيَةُ لَيْلَةَ ثَلَاثِ وَعِشْرِينَ

عن عبد الله بن أنيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أرئت ليلة القدر ترأسيتها وأراني صبيحتها اسجد في ماء وطين قال فمطرها ليلة ثلاث وعشرين فصله بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنصركم أنتم والطين على وجهته أنتم قال وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين **حلت لنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن نمير وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن نمير التمسوا وقال وكيع تحروا ليلة القدر في العشرة الأخيرة من رمضان **وحلت لنا** محمد بن حاتم وابن أبي عمير كلاهما عن ابن عبيدة قال ابن حاتم حدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الله وعاصم بن أبي النجود سمعا زرين جئيش يقول سألت أبي بن كعب فقلت إن أختك ابن مسعود يقول من يهتم بالحول يصب ليلة القدر فقال رحمه الله أراد أن لا يتكلم الناس بما أنه قد علم أنها في رمضان أنها في العشرة الأخيرة وأنها ليلة سبع وعشرين ثم حلفت لا يستثنى أنها ليلة سبع وعشرين فقلت بأي شيء تقول ذلك يا أبا المنذر قال لا علامة أو بالآية التي أخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها **وحلت لنا** محمد بن مثني حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة

والثلاثة خمس وعشرين هكذا قال مالك وقال بعضهم ما يصح معناه ويوافق ليلة القدر وترأ من الليالي إذا كان الشهر ناقصاً فإن كان كاملاً فلا يكون إلا في شفع فيكون التاسعة الباقية ليلة اثنين وعشرين وعلى هذا القياس كما ذكره البخاري عن ابن عباس ولا يصادف واحد منهن وترأ وهذا على طريقة العرب في التأخير إذا جاوزوا نصف الشهر فأنما يؤرخون بالباقي منه لا بالماضي انتهى قال الشيخ بدر الدين العيني وهذا دال على الانتقال من وتر إلى شفع والبنو صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم منه بالتماسها في شهر كامل دون ناقص بل أطلق طلبها في جميعه التي قد منها الله تعالى على التمام مرة وعلى النقص أخرى فثبت انتقالها في العشرة الأخيرة وقيل إنما خاطبهم بالنقص لأنه ليس على تمام شهر على يقين **قوله** فمطرها ليلة ثلاث وعشرين هذا يخالف ما تقدم في حديث أبي سعيد من قوله فأصبح من ليلة إحدى وعشرين وقد قام إلى الصبح فمطرت السماء الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **قوله** وكان عبد الله بن أنيس يقول ثلاث وعشرين الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها ثلاث وعشرين وهذا ظاهر الأول جار على لغة شاذة لا يجوز حذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجزئاً أي ليلة ثلاث وعشرين، وعبد الله بن أنيس هذا بالتصغير هو الجعفي حليف الأنصار شهد العقبة وأحد أومات بالشام قال أبو عمرو بن جريح هذا الحديث (حديث الباب) وقال في آخره فكان الجعفي عيسى تلك الليلة يعني ليلة ثلاث وعشرين في المسجد فلا يخرج منه حتى يصبح ولا يشهد شيئاً من رمضان قبلها ولا بعد ها ولا يوم الفطر في المؤطأ وإلى داود أن ابن أنيس قال يا رسول الله أتكون في باديتي وأنا بحمد الله أصلي بما فمري في ليلة من هذا الشهر أنزلها بهذا المسجد أصليها فيه فقال صلى الله عليه وسلم أنزل ليلة ثلاث وعشرين من رمضان فصلتها فيه. **قوله** سمعا زرين جئيش الخ زركبها الزاي وتشديد الراء وجئيش مصغراً **قوله** من يقيم الحول الخ أي من يقيم للطاعة في بعض ساعات كل ليالي السنة قاله القاري **قوله** يصب ليلة القدر الخ أي يذركم يقيتاً للإجماع في تبينها والاختلاف في تعيينها وهذا يؤيد الرواية المشهورة عن أمنا أبي حنيفة رحمه الله أنها لا تختص برب رمضان وسيأتي بسطه **قوله** أراد أن لا يتكلم الناس الخ أي لا يعتقدوا على قول واحد أن كان هو الصحيح الغالب على الظن الذي صيغ الفتوى عليه فلا يقولوا في تلك الليلة ويتركوا قيام سائر الليالي فيفوت حكمها بالإجماع الذي نرى بسببها عليه الصلاة والسلام **قوله** أنه قد علم الخ لعل المراد بطريق الظن وسيأتي ما يؤيد في آخر الحديث **قوله** وأنها ليلة سبع وعشرين الخ أي على الأغلب **قوله** ثم حلفت الخ بناء على غلبة الظن **قوله** لا يستثنى الخ حال أي حلفت حلفاً جازماً من غير أن يقول عقيبته أن شاء الله تعالى مثل أن يقول الحالف لا فعلت كذا إلا أن يشاء الله أو أن شاء الله فانه لا ينقضي اليقين وأنه لا يظهر جزم الحالف وقال الطيبي هو قول الرجل أن شاء الله يقال حلفت فلان عينا ليس فيها شيء ولا ثبوت ولا ثنية ولا استثناء طمأناً واحداً وأصلها من الشيء وهو الكف والرد وذلك أن الحالف إذا قال لا فعلت كذا إلا أن يشاء الله غيره فقد رد اعتقاد ذلك اليقين **قوله** أنها تطلع يومئذ الخ أي يومئذ تكون تلك الليلة ليلة القدر **قوله** لا شعاع لها الخ وفي رواية لأحمد مثل الطست ولابن خزيمة من حديث ابن عباس تصبح الشمس يوماً حراء ضعيفة، قال القاري وهذا دليل أظهر من الشمس على قلنا أن علمه ظني لا قطعي حيث بنى اجتهاده على هذا الاستدلال قال ابن حجر لا شعاع لها وقد أيتها صبيحة ليلة سبع وعشرين طلعت كذلك أذكر ذلك ذلك دليلاً لا بانضمامه إلى كلامه قال الطيبي والشعاع هو ما يرى من ضوء الشمس عند حجبها مثل الحبال والقضبان مقبلة إليك كما انظرت إليها قيل معنى لا شعاع لها لأن الملائكة لكثرة اختلافها وتردد دهرها في ليلتها ونزولها إلى الأرض وصعودها تستر بأجسامها اللطيفة ضوء الشمس، أم وفيما الأجسام اللطيفة لا تستر شيئاً من الأشياء الكثيفة نعم لو قيل غلب نور تلك الليلة ضوء الشمس مع بُعد المسافة الزمانية لمبانيها في أظفارها الزمانية لكان حجاً وجبهاً، ولا يظهر أن فائدة كونه علامة مع أنه إنما يوجد بعد انقضاء الليلة أن يشكر على حصول تلك النعمة أن قام بخدمة الليلة ولا في تأست على ما فاته من الكرامة وتيدارك في السنة الآتية وإنما لم يجعل علامة في أول ليلتها ابتغاء لها على إجماعها والله سبحانه

قال سمعت عباد بن ابي لبابة يحدث عن زبني جليش عن ابي بن كعب قال قال ابي في ليلة القدر - والله اني لا أعلمها قال شعبة واكثر على هي الليلة التي امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقيامها هي ليلة سبع وعشرين وانما شك شعبة في هذا الخبر في الليلة التي امرنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحديثي بها صاحب لي عنه **وحل ثنا محمد بن عباد وابن ابي عمير الاحدثنا مهران** وهو القزاري عن يزيد وهو ابن كيسان عن ابي حازم عن ابي هريرة قال تذكرنا ليلة القدر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال **ايكم يكمل حزين طلع القمر وهو مثل شق جفنة**

وتعالى اعلم قال الحافظ وقد ورد ليلة القدر علامات اكثرها لا تظهر الا بعد ان مضى ام - قلت وبعضها يختص بما وقع في هذه ليلة القدر عليه وسلم كما نبه عليه ابو عمر فيما نقله العيني والبعض الآخر يحتل وقوعه في بعض السنين دون بعض ولعل من اوضح علامات ما سكون القلب الى العبادة فيها واستلذاذه بالطاعات القربات لاسيما تلاوة القرآن كالا ستلذاذ بالذات المحسنة بل ازيد منه والله سبحانه وتعالى اعلم قال الحافظ واختلفوا هل لها علامة تظهر لمن وفقت له ام لا فيقول يرى كل شيء ساجدا وقيل الا انوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة وقيل يسمع سلاما او خطابا من الملائكة وقيل علامتها استجابة دعاء من وفقت له واختار الطبري ان جميع ذلك غير لازم وان لا يشترط حصولها في شيء ولا سماعه واختلفوا ايضا هل يحصل الثواب المترتب عليها لمن اتفق له انه قامها وان لم يظهر له شيء او يتوقف ذلك على كشفها له في الاقل ذهب الطبري والمهلب وابن العربي وجماعة الى الثاني ذهب اكثر ويدل لصا وقع عند مسلم من حديث ابي هريرة بلغنا من يقيم ليلة القدر فيوافقها وفي حديث عباد عند احمد من قامها ايمانا واحتسابا ثروقت له قال النووي معنى يوافقها اي يعلم انها ليلة القدر فيوافقها ويحتمل ان يكون المراد يوافقها في نفس الامر ان لم يعلم هو ذلك وفي حديث زبني جليش عن ابن مسعود قال من يقوم الحول يصب ليلة القدر وهو محتمل للقولين ايضا وقال النووي ايضا في حديث من قام رمضان وفي حديث من قام ليلة القدر مغفاه من قامه ولو لم يوافق ليلة القدر حصل له ذلك ومن قام ليلة القدر فوافقها حصل له وهو جاز على ما اختاره من تفسير الموافقة بالعلم بها وهو الذي يتبع في نظري ولا انكر حصول الثواب الجزيل لمن قام ليلة القدر وان لم يعلم بها ولو توفق له وانما الكلام على حصول الثواب المعين الموعود وفرعوا على القول بأشراط العلم بها انه يختص بها شخص دون شخص فيكشف لواحد ولا يكشف لآخر ولو كانا معا في بيت واحد وقال الطبري في اخفا ليلة القدر دليل على كذب من زعم انه يظهر في تلك الليلة للعيون لا يظهر في سائر السنة اذ لو كان ذلك حقا لم يخف على كل من قام ليلا في السنة فضلا عن ليلا في رمضان وتعقبه ابن المنير في الحاشية بانه لا ينبغي اطلاق القول بالتكذيب لذلك بل يجوز ان يكون ذلك على سبيل الكرامة لمن شاء الله من عباده فيختص بها قوم دون قوم والنبي صلى الله عليه وسلم لم يحصل له العلامة ولم ينف الكرامة وقد كانت العلامة في السنة التي حكاها ابو سعيد نزول المطر ونحن نرى كثيرا من السنين ينقض رمضان دون مطر مع اعتقادنا انه لا يخلو رمضان من ليلة القدر قال ومع ذلك فلا نعتقد ان ليلة القدر لا يراها الا من رأى الخوارق بل فضل الله واسع ورب قائل تلك الليلة لم يحصل منها الا على العبادة من غير رؤية خارق وآخر رأى الخارق من غير عبادة والذي حصل على العبادة افضل والعبادة انما هي بالاستقامة فانها تستحيل ان تكون الا كرامة بخلاف الخارق فقد يقع كرامة وقد يقع فتنة والله اعلم انتهى **قوله** وهو مثل شق جفنة الم بكسر الشين وهو النصف والجفنة بفتح الجيم معرفة قال القاضى فيه اشارة الى انها انما تكون في اواخر الشهر لان القمر لا يكون كذلك عند طلوعه الا في اواخر الشهر والله اعلم قال النووي واعلم ان ليلة القدر موجودة كما سبق التنبيه عليه فانها تروى وتحققها من شاء الله تعالى من بين ادم كل سنة في رمضان كما تظاهرت عليه هذه الاحاديث السابقة في الباب واخبار الصالحين بها وروى لها اكثر من ان تحصر اما قول القاضى عياض المهلب بن ابي صفرة لا يمكن رؤيتها حقيقة فغلط فاحش نبهت عليه لسلافة تريبه - والله اعلم ام - قال الحافظ وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافا كثيرا وتحصل لنا من مناهجهم في ذلك اكثر من اربعين قولاً كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة وقد اشرت كنا في اخفاء كل منها ما يقع الجدل في طلبها ام - وهما انا اذكر بعضاً من تلك الاقوال الاول انها ممكنة في جميع السنة وهو قول مشهور عن الحنفية حكاها قاضي بخاري وابو بكر الرازي منهم وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وغيرهم قال ابن عابدين وذكر في المجموع الخانية ان المشهور عن الامام (ابن حنيفة) انها تدور اي في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون في غيره ام - قلت ويؤيد ما ذكره سلطان العارفين سيدي محمد الدين بن عربي في فتوحاته الملكية بقوله واختلف الناس في ليلة القدر اعني في زمانها فمنهم من قال هي في السنة كلها تدور وبه اقول فاني رايتها في شعبان وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان واكثر ما رايتها في شهر رمضان وفي العشر الاخر منه رايتها مرة في العشر الوسط من رمضان في غير ليلة وتر وفي الوتر منها فانا على يقين من انها تدور في السنة في وتر وشفع من الشهر ام - الثاني انها

انما العلم في ليلة القدر

مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه وهو قول ابن عمر بن رواه ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عنه وروى مرفوعاً عنه أخرجه ابوداود وفي شرح الهداية الجزرية عن أبي حنيفة وقال به ابن المنذر والمحاملي وبعض الشافعية ورجحه السبكي في شرح المنهاج وحكاها ابن الحاجب رواية وقال السروجي في شرح الهداية قول أبي حنيفة انها تنتقل في جميع رمضان وقال صاحبها انها في ليلة معينة منه بمهمة وكذا قال النسفي في المنظومة

وليلة القدر بكل الشهر + دائرة وعينها هاندا

وهذا القول حكاه ابن العربي عن قوم وأجابوا عن الأدلة المفيدة لكونها في العشر الاواخر بان المراد في ذلك رمضان الذي كان عليه السلام التساه فيه والسيقات تدل عليها من تأمل طرق الاحاديث والفاظها لقوله ان الذي تطلب امامك وانما كان يطلب ليلة القدر من تلك السنة وغير ذلك مما يطلع عليه الاستقراء والله اعلم - الثالث انها ليلة سبع عشرة من رمضان روى ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن ارقم قال ما اشك ولا امتري انها ليلة سبع عشرة من رمضان انزل القرآن واخرجه ابوداود عن ابن مسعود ايضاً - الرابع انها اول ليلة من العشر الاخير واليهما الشافعي وجزيرة جماعة من الشافعية لكن قال السبكي انه ليس بحزب واما به عندهم، الخامس انها ليلة ثلاث وعشرين رواه مسلم عن عبد الله بن انيس مرفوعاً كما تقدم قريباً في الباب فقلت يا رسول الله ان ليلاديه اكون فيها فمري بليلة القدر قال انزل ليلة ثلاث وعشرين وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح عن معاوية قال ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين ورواه الشيخ في مسند من طريق ابو حازم عن رجل من بني بياضة له صحبة مرفوعاً وروى عبد الرزاق عن معمر بن ابي عوف عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً من كان متحرياً فليتحريها ليلة سابعة قال وكان ابو يعقوب ليلة ثلاث وعشرين وعمر الطيب وعمر بن ابي زبير عن ابن عباس انه كان يوقظ اهله ليلة ثلاث وعشرين وروى عبد الرزاق عن طريق يونس بن سيف مع سعيد بن المسيب في قول استقام قول القوم على انها ليلة ثلاث وعشرين ومن طريق ابراهيم عن الاسود عن عائشة ومن طريق السكوني انه كان يراها ليلة ثلاث وعشرين السابعة من العشر الاخير روى ذلك عن ابن مسعود والشعب والحسن قتادة وفتحهم حديث

واثلة ان القرآن نزل لاربع وعشرين من رمضان، السابعة منها ليلة سبع وعشرين وهو الحجة من مذهب احمد ورواية عن أبي حنيفة وبه جزم أبي بن كعب وحلف عليه كما مضى قريباً في الباب، وروى الطبراني من حديث ابن مسعود سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ليلة القدر فقال ايكم يذكر ليلة الصهباء قالت انا وذلك ليلة سبع وعشرين (هكذا وقع في الفقه ليلة الصهباء وفي مجمع الزوائد ليلة الصبا وان لم أفهم هذه اللفظة) ورواه ابن أبي شيبة عن عمر وحليفة وناس من الصحابة وفي الباب عن ابن عمر عند مسلم وأي رجل ليلة القدر ليلة سبع وعشرين ولا احمد من حديث مرفوعاً ليلة القدر ليلة سبع وعشرين وكان متحرياً فليتحريها ليلة سبع وعشرين وعن جابر بن سمرق غوة أخرجه الطبراني في اسطخ وعن معاوية نحوه أخرجه ابوداود وحكاها صاحب الحلية من الشافعية عن أكثر العلماء وهو استنباط ابن عباس عند عمر مع موافقته له وقال صاحب الكافي من الحنفية وكذا المحيط من قال لزوجته انت طالق ليلة القدر طلقت ليلة سبع وعشرين كان العامة تعتقد انها ليلة القدر وهذا اذا كان المخالف غير فقيه يعرف الاختلاف كما في الدر المختار الثامن انها في اوتار العشر الاخير وعليه يدل حديث عائشة وغيرها، قال الحافظ وهو يرجح الاقوال وصاحبها ليه ابو ثور والمزني وابن خزيمة وجماعة من علماء المذاهب التسعة انها تنتقل في العشر الاخير كله قاله ابو قلابة ونص عليه مالك واثوري واحمد واسحاق وزعم الماوردي انه متفق عليه وكان اخذ من حديث ابن عباس ان الصحابة اتفقوا على انها في العشر الاخير ثم اختلفوا في تعيينها منه ويؤيد كونها في العشر الاخير حديث ابى سعيد الصيحي ان جابر بن عبد الله قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما اعتكف في العشر الاوسط ان الذي تطلب امامك وسيأتى ذكر اعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر الاخير في طلب ليلة القدر واعتكاف ازواجه بعده والاجتهاد فيه واختلف القائلون به فمنهم من قال هي نية محتملة على حد سواء ومنهم من قال بعض لياليه أرجى من بعض العشر انها تنتقل في النصف الاخير ذكره صاحب المحيط عن ابى يوسف ومحمد وحكاها امام الحرمين عن صاحب التقریب، وفيها للعلماء اقوال اختلفت ستة واربعين وبعضها يمكن رده الى بعض وان كان ظاهرها التغاير ولا يرجح انها في رمضان وانما تنتقل واربعها العشر الاخير واربعها اوتار العشر وأرجى اوتار العشر ليلة احدى وعشرين او ثلاث وعشرين عند الشافعية وأرجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين والله اعلم - وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه ان ليلة القدر ليلتان احدهما ليلة فيها يفرق كل امرئ حكيم فيها تنزل القرآن ليلة واحدة تنزل بها في كل سنة ولا يجب ان تكون في رمضان نعم رمضان مظنة غالبية لها، واتفق انها كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها نوح من انتشار الرحمانية ومجي الملائكة الى الارض فيتفق المسلمون فيها على الطاعات فيتعاكس انوارهم فيما بينهم ويتقرب منهم الملائكة ويتباعدهم الشياطين ويستجاب منهم ادعيتهم وطلابهم وهي ليلة في كل رمضان في اوتار العشر الاواخر تنقل مرقباً فيها ولا تخرج منها من قصد الاولى قال هي في كل سنة ومن قصد الثانية قال هي في العشر الاواخر من رمضان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اري رؤياكم قد تواترت في السبع الاواخر وقال اريت هذه الليلة



وحدثنا محمد بن عثمان الزاوي حدثنا حاتم بن اسمعيل عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف

ثم انسيها وقد رأيتني اسجد في بلد وطين فكان ذلك في ليلة احدى وعشرين واختلاف الصلابة فيها مبني على اختلافهم في وجلائها ومن اذنت  
من وجدها اكثر من ذلك عفو تحب العفو فاعف عني، ام وفي الفقه قال العلماء بالحكمة في اخفاء ليلة القدر ليحصل الاجتهاد في التماسها بخلاف ما  
لو عتيت لها ليلة لا تقصر عليها كما تقدم نحوه في ساعة الجمعة وهذه الحكمة مطردة عند من يقول انها في جميع السنة او في جميع رمضان او في جميع  
العشر الاخير او في اوتارها خاصة الا ان الاول ثم الثاني اليق بكم انبه عليه آتي بن كعب في حديثه المار في الباب والله اعلم كتاب الاعتكاف  
قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف الخ في رد المختار الاعتكاف لغة البث اي المكث في اتي موضع كان وحس النفس فيه قال في البحر هو  
لغة افتعال من عكف اذا دام من باب طلب عكفه حبسه ومنه والهدى معكوفاً سمي به هذا النوع من العبادة لانه اقامة في المسجد مع شرائط  
(مغرب) وفي النهاية مصدر المتعدي العكف ومنه الاعتكاف في المسجد والازر العكوف ومنه يعكفون على اعتكافهم، او شراً هو البث في المسجد  
بنية فالبث هو الركن والكون في المسجد والنية شرطان (من الهداية والرد المختار) والمسجد فيه اعلم من المسجد المعروف ومسجد البيت في حق المرأة  
كما سيأتي البحث فيه والاعتكاف ثلاثة اقله واجب بالند و سنة مؤكدة في العشر الاخير من رمضان اي سنة كفاية كما في البرهان وغيره كافتاء  
بدن الا انكار على من لم يفعل من الصلابة وسحب في غيره من الازمنة، قال في رد المختار و شرط الصوم لصحة الاول اتفاقاً فقط على المذهب امام  
قال العلامة ابن عابدين في حاشيته قوله على المذهب راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابلته رواية الحسن انه شرط للتطوع ايضاً وهو في  
على اختلاف الرواية في ان التطوع مقلد يمتد او لا في رواية الاصل غير مقدر فلم يكن الصوم شرطاً له وعلى رواية تقديره بيوم وهي رواية الحسن  
ايضاً يكون الصوم شرطاً له كما في البدائع وغيرها، قلت ومقتضى ذلك ان الصوم شرط ايضاً في الاعتكاف المسنون لانه مقدم بالعشر الاخير حتى لو  
اعتكفه بلا صوم لم يضر او سفلر ينبغي ان لا يصح عنه بل يكون نفلاً فلا تحصل به اقامة سنة الكفاية ويؤيده قول الكثر سن لبث في مسجد بصوم ونية  
فانه لا يمكن حمله على المندور لتصريجه بالسنية ولا على التطوع لقوله بعد واقله نفلاً ساعة فتعين حمله على المسنون سنة مؤكدة فيدل على اشتراط  
الصوم فيه وقوله في البحر لا يمكن حمله عليه لتصريحهم بان الصوم انما هو شرط في المندور فقط دون غيره فيه نظر لانها انما صرحوا بكونه شرطاً في المندور  
غير شرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المسنون لظهور انه لا يكون شرطاً للصوم عادة ولهذا فسقوا من الدلالة الاعتكاف الى الاقسام الثلاثة المندور والمستحب والتطوع  
ثوقاً للصوم شرط لصحة الاول والثالث وتبرعوا للثاني لما قلنا ولو كان رادهم بالتطوع ما يشمل المسنون كان علياً ان يقول شرط لصحة الاول فقط كما قال المصنف عبارة  
صاحب الدلالة احسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما ظهر لي اني، قال في الفتح واشتراط الصيام قال ابن عمر بن عباس خرج عبد الرزاق عنها باسناد صحيح وعنه عائشة  
نحوه وبه قال مالك والاوزاعي الحنفية واختلف عن احمد واسحق، ام - ومنه ذهب الشافعي واصحابه ان الصوم ليس بشرط لصحة الاعتكاف بل يصح اعتكاف الفطر  
ويصح اعتكاف ساعة واحدة ولحظة واحدة قاله النووي - واحتج الحنفية ومن وافقه بما اخرج ابوداود عن عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن  
عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يبأ شراً ولا يخرج لحاجة الا لما  
لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع قال ابوداود وغيره عبد الرحمن بن اسحق لا يقول فيه قالت السنة وعبد الرحمن بن اسحق  
وان تحلم فيه بعضهم فقد اخرج له مسلم وثقة ابن معين واثنى عليه غيره، قال يزيد بن زريع ما جاءنا اخفط منه وقال احمد هو رجل صالح او مقبول  
وحكى الترمذي في العلل عن البخاري انه ثقة وقد مر في البيهقي في باب المعتكف يخرج عن المسجد ليؤمل او غائطاً من ستنه من طريق عقيل عن ابن شهاب  
عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاخر من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف ازاوجه من بعد والسنة في المعتكف ان  
لا يخرج الا لما جتته التي لا بد له منها ولا يعود مريضاً ولا يمس امرأته ولا يبأ شراً ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة والسنة فيمن اعتكف ان يصوم  
قال البيهقي بعد ايج هذا الحديث وحديث عبد الرحمن بن اسحق قال الشيخ قد ذهب كثير من المحققين الى ان هذا الكلام من قول من دون عائشة في  
وان من روى ما يثبت وهو فيه نقد رواه شفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة قال المعتكف لا يشهد جنازة ولا يعود مريضاً ولا يجيب عن  
ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة (وعن ابن جريح) عن الزهري عن سعيد بن المسيب انه قال المعتكف لا يعود مريضاً ولا يشهد  
جنازة، ام - قال ابن الزكحاني جعل هذا الكلام من قول من دون عائشة دعوى بل هو معطوف على ما تقدم من قولها السنة كذا وكذا وقد قلنا قريباً  
ان هذا الحديث يثبت حكم المرفوع رواه عروة عن عائشة مرة وافق به مرة اخرى وقد اخرج الدارقطني من حديث القاسم بن معن عن ابن جريح عن  
الزهري بسنده وفي آخره ويؤمر من اعتكف ان يصوم ما اخرجاه ايضاً من حديث الجراح عن ابن جريح بسنده وفي آخره وسنة من اعتكف ان يصوم  
قال ومذهب المالكيين ان الصحابي اذا قال السنة كذا فهو مرفوع والسنة السيرة والطريقة وذلك قد مر مشترك بين الرواية السنة المعصية عليها

كتاب الاعتكاف

باب في الاعتكاف في ليلة القدر

في العشر الاخر من رمضان وحل شئ ابو الطاهر اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس بن يزيد ان نافعًا حدث عن عبد الله بن عمر  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاخر من رمضان قال نافع وقد رايت عبد الله المكي الذي كان يعتكف فيه رسول الله

وشبه حديث سنوا بعمدة أهل الكتاب ومن سن سنة حسنة ولم تكن السنة المصطلح عليها معرفة في ذلك الوقت وذكر سنتا الصوم للمعتكف  
 مع ترك المس والخروج دليل على أن المراد الوجوب كالسنة المصطلح عليها - وأخرج أبو داود والنسائي عن عبد الله بن بديل عن عمرو بن دينار عن ابن عمر  
 أن عمر رضي الله عنه جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة وليلة أو يومًا عند الكعبة فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعتكف وصم وفي لفظ للنسائي فأمره  
 أن يعتكف ويصوم قال الدارقطني تقدم به عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي عن عمرو وهو ضعيف الحديث والثقات من أصحاب عمر لم يذكروا الصوم  
 منهم ابن جريج وابن عبيدة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وغيرهم والحديث في الصحيحين ليس فيه ذكر الصوم بل أني نذرت في الجاهلية أن اعتكف في المسجد  
 الحرام ليلة فقال عليه الصلاة والسلام أو فبذلك وفيها أيضًا عن عمر رضي الله عنه أنه جعل على نفسه أن يعتكف يومًا فقال أو فبذلك وجميع  
 بينهما أن المراد الليلة مع يومها أو اليوم مع ليلته وغاية ما فيه أنه سكت عن ذكر الصوم في هذه الرواية وقد رويت برواية الثقة وتأيدت بمؤيد فيجب لها  
 فالثقة ابن بديل قال فيه ابن معين صالح وذكر ابن حبان في الثقات، قال في البحر المنيع وفي الميزان غرض الدارقطني ومشاهير غيره وقال ابن عدي  
 كما علم للمتقدمين فيه كلامًا فذكره وذكر ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه قال فيه مكى صالح وذكره أبو حفص بن شاهين في كتاب الثقات قال مكى صالح  
 وذكره ابن حبان أيضًا في كتاب الثقات وزيادة الثقة مقبولة ومن لم يذكر الشئ ليس بحجة على من ذكره، أم - والمؤيد ما تقدم من حديث عائشة رضي  
 الله عنها الصحيح السند فإن رفعه زيادة ثقة وما أخرج البيهقي عن أسيد عن عاصم عن حماد بن عثمان بن حنف عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عمر  
 ابن عمر رضي الله عنهما أنها قال لا المعتكف يصوم فقول ابن عمر رضي الله عنهما بلزومه مع أنه راوى واقعة أبيه يقوى ظن صحة تلك الزيادة في حديث أبيه  
 وما رواه الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه وصححه ولم يتم له ذلك  
 ففيه عبد الله بن محمد الرضائي وهو مجهول ومع جماله لم يرفعه غيره بل يفتونه على ابن عباس ويؤيد الوقت ما ذكره البيهقي بعد ذكره تفرده الرضائي حيث  
 قال وقد رآه أبو بكر الحميدي عن عبد العزيز بن محمد عن أبي سهيل بن مالك قال اجعت أنا وابن شهاب عند عمر بن عبد العزيز وكان على أمر أنهما اعتكفا نذر  
 في المسجد الحرام فقال ابن شهاب لا يكون اعتكاف إلا بصوم فقال عمر بن عبد العزيز أم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قال فمن ابن بكر قال لا قال  
 فمن عمر قال لا قال أبو سهيل فأنصرت فوجدت طاووسًا وعطاء فسألتهما عن ذلك فقال طاووس كان ابن عباس لا يرى على المعتكف صيامًا إلا أن  
 يجعله على نفسه وقال عطاء ذلك رأيي صحيح، أم - فلو كان ابن عباس يرفع لم يقصر طاووس عليه إذ لم يكن يخف عليه خصوصًا في مثل هذه القضية  
 وقول عطاء بجهوده ذلك رأيي صحيح فعن ذلك اعترف البيهقي بأن رفعه وهو ثور لم يسله الموقوف عن المعارض إذ قد ذكرنا رواية البيهقي عن ابن عباس  
 وابن عمر رضي الله عنهما أنها قال لا المعتكف يصوم فتعارض عن ابن عباس وقال عبد الرزاق أخيرًا الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن مقصور عن ابن عباس  
 قال من اعتكف فعليه الصوم ودفع المعارض عنه بأن يجعل مرجع الضمير في قوله إلا أن يجعله الاعتكاف فيكون دليل اشتراط الصوم في الاعتكاف المنفذ  
 دون النقل ويخص حديث عبد الرزاق عنه به وكذا حديث عمر بن الخطاب هو دليل على اشتراطه في المنذور والمعتكف لا اشتراطه حديث عائشة المتقدم المرفوع وما  
 أخرجه عبد الرزاق عنها موقوفًا قالت من اعتكف فعليه الصوم وأخرج أيضًا عن الزهري وعروة قال لا الاعتكاف إلا بالصوم وفي موطأ مالك أنه بلغه عن  
 القاسم بن محمد وزافع مولى ابن عمر قال لا الاعتكاف إلا بالصوم وقال مالك والأمر على ذلك عندنا أنه لا اعتكاف إلا بصيام فلهذا كله تأويل إطلاق  
 الاشتراط وهو رواية الحسن وفي رواية الأصل وهو قول حماد أقل الاعتكاف النفل ساعة فيكون من غير صوم - وعلى هذه الرواية رواية  
 الأصل فما أخرجه الحاكم من حديث ابن عباس ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه يحمل على الاعتكاف النفل لأن صبي النفل على المساهلة  
 ويحمل ما ثبت عنه بأسناد صحيح من اشتراط الصوم على ما سوى ذلك وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في قصة نذر عمر رضي الله عنه فأوتى بئذ مع قطع  
 النظر عن زيادة عبد الله بن بديل محمول على الاعتكاف المستحب الذي هو في حكم النفل فان نذر كان قبل الإسلام كما هو مصرح في الروايات نذرًا عامًا  
 لا يصح عندنا فلا يجب الوفاء به والأمر بإيفاءه للاستحباب فصارت الاعتكاف نفلاً غير واجب وهذا لا يشترط له الصوم على رواية الأصل عندنا  
 والله أعلم - قوله في العشرة الأخيرة قال الشيخ ولي الله الدهلوي قد برأ الله روحه ولما كان الاعتكاف في المسجد سببًا لجمع الخاطر وصفاً للقلب  
 والتفرغ للطاعة والتشبه بالملائكة والتعرض لوجدان ليلية القلب اختار النبي صلى الله عليه وسلم في العشرة الأخيرة سنة للمحسنين من أمته  
 أم - قال في البدائع والاعتكاف تقرب إلى الله تعالى بمجاورة بيته والأعراض عن الدنيا والقبال على خدمته لطلب الرحمة وطمع المغفرة حتى قال  
 عطاء الخراساني مثل المعتكف مثل الذي ألقى نفسه بين يدي الله تعالى يقول لا أبرح حتى يغفر لي قوله المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله

صلى الله عليه وسلم من المسجد وحل ثنا سهل بن عثمان حدثنا عتبة بن خالد الشوكاني عن عبد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم  
 عن ابيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشرة الاواخر من رمضان **حل ثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا  
 ابو مغوية **ح** وحل ثنا سهل بن عثمان اخبرنا حفص بن غياث جميعا عن هشام **ح** وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب اللفظان  
 قالوا حل ثنا ابن نمير عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشرة الاواخر من رمضان  
**وحل ثنا** قتيبة بن سعيد حل ثنا ليث عن عقيل عن الزهري عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشرة  
 الاواخر من رمضان حتى توفاه الله عز وجل **ثراعتكف** ازواجه من بعده **وحل ثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا ابو معاوية عن يحيى  
 صلى الله عليه وسلم ان نادى ابن ماجة من وجه آخر عن نافع ان ابن عمر كان اذا اعتكف طرح له فراشه وراى اسطوانة التوبة قوله من المسجد **ح** قال البخاري  
 وافق العلماء على مشعر طيبة المسجد للاعتكاف الا بعد من لباية المالكى فاجاز في كل مكان واجاز الحنفية للمرأة ان تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان  
 المحدث للصلاة فيه وفي قول الشافعي قد يروى وجه لا يصحبه ولما لكية يجوز للرجال والنساء ان التطوع في البيت افضل وذهب ابو حنيفة واحمد  
 الى اختصاصه بالمساجد التي تقام فيها الصلوات وخضه ابو يوسف بالواجب واما النقل ففي كل مسجد وقال الجمهور يعوم في كل مسجد الا لمن تدرمه  
 الجمعة فاستحب له الشافعي في الجامع وشرطه مالك لان الاعتكاف عندهما ينقطع بالجمعة ويجب بالشرع عند مالك وخضه طائفة من السلف كالزهرى  
 بالجامع مطلقا واما اليه الشافعي في القدير وخضه حنيفة بن اليان بالمساجد الثلاثة وعطاء بمسجد مكة والمدنية وابن المسيب بمسجد المدينة، او  
 وقد استدلى بعض العلماء على مشعر طيبة المسجد من غير تخصيص بمسجد دون مسجد بقوله تعالى ولا تبأثرؤهن وان تفرغوا كفون في المساجد وجاز لك لالة  
 منها ان الاعتكاف لو صح في غير المسجد لم يختص بحريم المباشرة به لان الجماع منافع للاعتكاف بالاجماع فعلم من ذكر المساجد ان المراد ان الاعتكاف  
 لا يكون الا فيها ونقل ابن المنذر الاجماع على ان المراد بالمباشرة في الآية الجماع ودرو الطبري وغيره من طرق فتادة في سبيل الآية كما لو اذا اعتكفوا فخرج  
 رجل لحاجة فلقى امرأته جامعها ان شاء فزلت كذا في الفهم وما نقله عن الحنفية في الدار المختارة وابيت امرأة في مسجد بيتها ويكره في المسجد ام قال ابن عابدين  
 اي تنزها كما هو ظاهر النهاية (نهر) وصرح في المباح بأنه خلاف الأفضل، ام فيجوز في المسجد بدون كراهة، والله اعلم **قوله** حتى توفاه الله عز وجل  
 قال السندى يمكن ان يكون في ذلك بعد ما ارى ليلة القدر في العشرة الاخير وهو لا ينافي في اعتكاف العشرة الاوسط قبل ذلك فلا ينافي في ما سبق من حاشي المسجد  
 ام - قلت ويؤيد هذا التطبيق ما روى عن مسلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتكف اول ستة عشر ليلة اول ثراعتكف العشرة الوسطى ثراعتكف العشرة  
 الاواخر وقال اني رليت ليلة القدر فيها فانسيتها فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف فيهن حتى توفي صلى الله عليه وسلم قال الهيثمي رواه الطبراني  
 في الكبير واسناده حسن - قال الحافظ ويؤخذ منه اي من حديث الباب انه لم يشترط وليس من الخصائص لاعتكاف الزوجة بعد عليه الصلوة والسلام  
 واما قول ابن نافع عن مالك فكرت في الاعتكاف وترك الصحابة له مع شدة انباءهم للأثر فوقع في نفسي انه كالوصال وانه تركوه لشدة تهم ولم يبلغني عن  
 احد من السلف انه اعتكف الا عن ابي بكر بن عبد الرحمن - ام - وكأنه اراد صفة مخصوصة ولا فقد حكيته عن غير واحد من الصحابة ومن كلام مالك  
 اخذ بعض اصحابه ان الاعتكاف جائز وانكر ذلك عليه ابن العربي وقال انه سنة مؤكدة وكذا قال ابن بطال في مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل  
 على تأكده وقال ابو داود عن احمد لا اعلم عن احد من العلماء خلافا انه سنون، وقد مر في ابن المنذر عن ابن شهاب انه كان يقول عجبا للمسلمين تركوا الاعتكاف  
 والنبي صلى الله عليه وسلم لم يتركه منذ قدم المدينة حتى قبضه الله **قوله** ثراعتكف ازواجه **ح** قال الزبيدي في فاشارت الى استمرار حكم الاعتكاف حتى  
 في حق النساء فكن امهات المؤمنين يعتكفن بعد النبي صلى الله عليه وسلم من غير تكليف وان كان هو في حياته قد انكر عليهن الاعتكاف بعد اذ نزل بعضهن  
 كما هو في الحديث الصحيح فذلك لمعنى آخر وهو كمال خوف ان يكن غير مخلصات في الاعتكاف بل ارون القرب منه لغيرهن عليه او لغيرته عليهن او ذهاب  
 المقصود من الاعتكاف بكونهن معه في المعتكف او لتضييقهن المسجد بأبنيتهن والله اعلم - ثم لا شك في ان اعتكافه صلى الله عليه وسلم كان في مسجد  
 وكذا اعتكاف ازواجه فاخذ منه اختصاص الاعتكاف بالمساجد وان لا يجوز في مسجد البيت وهو الموضع المهيأ للصلاة فيه لا في حق الرجل ولا في  
 حق المرأة اذ لو جاز في البيت لعلوه ولو لم يكن في ملازمة المسجد من المشقة لاسيما في حق النساء **ح** قال الحافظ ثم قد اطلق الشافعي كراهته لمعنى  
 المسجد الذي تصلي فيه الجماعة واختم بحديث الأخبية الآتي في الباب فانه دال على كراهة الاعتكاف للمرأة الا في مسجد بيتها لا غنا تنعرض لكثرة من يراها  
 وقال ابن عبد البر لو كان ابن عيينة زاد في الحديث اي حديث الباب انهن استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في الاعتكاف لقطعت بأن اعتكاف المرأة  
 في مسجد الجماعة غير جائز - **ح** وشرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة ان تكون في مسجد بيتها وفي رواية له ان لها الاعتكاف في المسجد مع زوجها وبه  
 قال احمد، ام قال الزبيدي **ح** والذي في كتب اصحابنا المرأة تعتكف في مسجد بيتها ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز والا اول افضل ومسجد حتما افضل







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

عن عبد الواحد بن زياد قال قتيبة حدثنا عبد الواحد عن الحسن بن عبيد الله قال سمعت ابراهيم يقول سمعت الاسود بن يزيد يقول قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجتهد في العشر الاواخر لا يجتهد في غيره حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب اسحق قال اسحق اخبرنا وقال الاخران حدثنا ابو مغوية عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صائماً في العشر قط حدثني ابو بكر بن نافع العبدي

عن الثوري واستشهد بقول الشاعر قوما اذا حاربوا شددوا ما زهره عن النساء ولو باتت باطهاراً وذكر ابن ابي شيبة عن ابن بكير عن عمار نحوه وقال الخطابي يحتمل ان يريد به الجهد في العبادة كما يقال شددت لهذا امر مئزراً او شتمت له ويحتمل ان يراد التشهير والاعتزال معاً ويحتمل ان يراد الحقيقة والمجاز لكن يقول طويل النجاد لطويل القامة وهو طويل النجاد حقيقة فيكون المراد شدد مئزراً حقيقة فلم يجله واعتزل النساء وشتم للعبادة قلت وقد وقع في رواية عامر بن ضمرة المذكورة شد مئزراً واعتزل النساء فطفه بالواو فيتقوى الاحتمال الاول - كذا في الفهم وقول الطبري مبني على جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وفيه خلاف مشهور قوله عن الحسن بن عبيد الله انه هو كوفي نخعي قد مر يحيى القطان عليه الحسن بن عمر وقال ابن معين ثقة صالح ووثقه ابو حاتم والنسائي وغيرهما وقال الدارقطني ليس بقوي ولا يقاس بالاعمش، انظر - وقد تفرغ هذا الحديث عن ابراهيم وتفرغ به عبد الواحد بن زياد عن الحسن ولذلك استخبره الترمذي واما مسلم فصح حديثه لشواهد على عكس ذلك وقال الخطابي في بعض نسخ الصحيح ولو اخرج حديث الحسن بن عبيد الله لان عامة حديثه مضطرب قوله لا يجتهد في غيره انه فيه الحرص على مدة القيام في العشر الاخير اشارة الى الحث على تجويد الخاتمة - ختم الله لنا بخير آيات - باب صوم عشر ذي الحجة قوله صائماً في العشر قط انه هذا يوم كراهة صوم العشر وليس فيها كراهة بل هي مستحبة استحباباً شديداً فقد روى الترمذي وابن ماجه بسند فيه مقال عن ابي هريرة مرفوعاً ما من يوم احب الى الله تعالى ان يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر لا سيما يوم التاسع منها وهو يوم عرفة لما صح انه يكفر سنتين فقد ثبت في صحيح البخاري في كتاب العيدين عن ابن عباس ما العمل في ايامنا افضل منه فنهى ورواه الطيالسي في مسنده والدارقطني بلفظ ما العمل في ايامنا افضل منه في عشر ذي الحجة ورواه الترمذي وابن ماجه وغيرهما بلفظ ما من ايام العمل الصالح فيها احب الى الله تعالى من هذه الايام يعني ايام العشر لفظاً الترمذي من هذه الايام العشر بل يعني وظن بعضهم ان قوله يعني تفسير من بعض روايات لكن ما ذكرناه من رواية الطيالسي وغيره ظاهر في انه من نفس الخبر واستدل به على فضل صيام عشر ذي الحجة لا اذ الحاج الصور في العمل لشموله له وللصلوة والذكر والصدقة وغير ذلك واستشكل تجريم الصوم يوم العيد لجيب بانه محمول على الغالب او اكثر من ايام العشرة ويتأول اي يحمل قولها يعني عائشة لم يصم العشر على انه لو صامه حينئذ لعارض من مرض وسفر او غيرها وانما امره صائماً فيه ولا يلزم من ذلك عدم صيامه في فضل الامر لانها انما نفت رؤيتها ويدل عليه حديث هنيئة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم تسع ذي الحجة ورواه ابو داود والنسائي واحداً وحسنه بعض الحفاظ وقال الزبلي حديث ضعيف المثبت مقدم على الثاني وقد كان يتسرع لتسبع فلم يصمها عند عائشة وصام عند غيرها ورد بانه يبعد كل البعد ان يلزم عدة سنين على عدم صوم في نوتها دون غيرها فالجواب له الاول استدل وحديث هنيئة اسناده ضعيف فلا يعارض الصحيح وقال الحفاظ في حديث الباب انه لا يعارض احاديث فضائل العشر لاحتمال ان يكون ذلك لكونه كان يترك العمل وهو يحب ان يعمل خشية ان يفرض على أمته كما رواه الصحيحان من حديث عائشة ايضاً، ام - والنبي صلى الله عليه وسلم اعلم بالعمل الذي فيه صلاحية الافتراض وبما ليس كذلك، والذي يظهر ان السبب امتياز عشر ذي الحجة ايمان اجتماع امهات العبادة فيه وهي الصلوة والصوم والحج ولا يتأتى ذلك في غيرها وعلى هذا هل يخص الفضل بالحاج لانه الذي تميزت به او يعمر المقيم فيه احتمال والثاني ظاهر الحديث وقال ابو امامة ابن النخاش فان قلت ايما افضل عشر ذي الحجة او العشر الاواخر من رمضان فالجواب ان عشر ذي الحجة افضل لاشتغالها على اليوم الذي ما روى الشيطان في يوم غير يوم بل اذكر ولا أعيط ولا احقر منه فهو يوم عرفة قال صلى الله عليه وسلم وما ذاك الا لما راى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام اخرجه مالك وكون صيامه يكفر سنتين الماضية والآتية ولاشتغالها في العشر على اعظم الايام حرمة عند الله وهو يوم النحر الذي سماه الله تعالى يوم النحر لا لغيره وليالي عشر رمضان الاخير افضل لاشتغالها على ليلة القدر التي هي خير من الف شهر من تأمل هذا الجواب جده كافياً شافياً أشار اليه الفاضل المفضل صلى الله عليه وسلم في قوله ما من ايام العمل فيها احب الى الله من عشر ذي الحجة الحديث، فتأمل قوله ما من ايام دون ان يقول ما من عشر ونحوه، قال الترمذي في هذا قد تحقق بان الايام اذا اطلقت دخل فيها الليالي تبعاً وفي البرزوخ وغيره عن جابر مرفوعاً افضل ايام الدنيا ايام العشر وقلنا تسوا الله بها في قوله والتعجب وكذا في عشر ذي الحجة ولو صح حديث ابي هريرة عند الترمذي قيام ليلة منها بقيام ليلة القدر لكان صريحاً في

حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصم العشر وحده  
يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر

تفضيل ليا ليله على ليا لي عشر رمضان فان عشر رمضان فضل بيلة واحدة وهذا جميع ليا ليله متساوية ، ام ولكنه حديث ضعيف كما صرح به  
الحافظ ، ويحتمل ان يقال على تقدير صحته ان اجريلية العشر المضاعف يساوى اجريلية القدر الاصل الاصل والمضاعف المضاعف  
كما قالوا في قوله قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن وظاهره والله تعالى اعلم ، قال الزرقاني والتحقيق ما قاله بعض اعيان المتأخرين ان مجموع هذا  
العشر افضل من مجموع عشر رمضان وان كان في عشر رمضان ليلة لا يفضل عليها غيرها ، على ان كون ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان  
غير محقق اذ في تعيينها اقوال كثيرة مرت قبل هذا الموضع **قوله** حدثنا سفيان عن الأعمش ان هو سفيان الثوري وفي بعضها شعبة بدل سفيان  
وكذا نقله القاض عياض رواية الفارسي ونقل الاول عز جوده الرحمة لصحيح مسلم والله تعالى اعلم - ترك كتاب الصوم بحمد الله واسأل النوفقي

منه سبحانه وتعالى التمام بقية الكتاب بفضله ومنه وان يختم لي بخير - آمين

كتاب

الحج

قال القسطلاني في المواهب اطلعنا ان الحج حلول بحضرة المعبود وقوف بساحة الجود ومشاهدة لذل المشهد العلى الرحمان والما محمد العهد  
الرباني ولا يخفى ان نفس الكون ببلد الاماكن شرف وعلو ، وان التردد في تلك المواطن فخار وسمو فان الحان المحترمة لم تزل تفرغ على الحال فيها من بحال  
وصفها بفيض علم وحسبك في هذا ما يحكى في ابيات عن مجنون بن عامر رآى المجنون في البليدة كتابا فحج على الداس ذبيلا ، فلاموه على ما كان منه ،  
وقالوا لم صنعت الكلب نبلا ، فقال دعوا الملام فان عيني رآته مرة في حي ليلا ، ام - وقال الشيخ ولله الهوى قدس الله روحه المصالح المرعية  
في الحج امور منها تعظيم البيت فانه من شعائر الله وتعظيمه هو تعظيم الله تعالى ومنها تحقيق معنى العرصة فان لكل دولة او ملة اجتماعا يتواردها لا قصى  
الاداني ليعرف فيه بعضهم بعضا ويستفيد احكام الملة ويعظموا شعائرها والحج عرصة المسلمين وظهور شوكتهم واجتماع جنودهم وتنويه ما لهم وهو  
قوله تعالى ولذبحناك بالبيت مذابحة للناس وامناء ومنها موافقة ما توارث الناس عن سيدنا ابراهيم واسمى عليها السلام فاهما اما الملة  
الحنيفية ومشرى عاها للعرب والنبي صلى الله عليه وسلم بعث لنظم به الملة الحنيفية وتعلوه كلمتها وهو قوله تعالى ملة ابراهيم فاهما اما الملة  
المحاطة على ما استفاض عن ايامها كخصال الفطرة ومناسك الحج وهو قوله صلى الله عليه وسلم ففروا على مثلكم فانكم على ارض من ارض ابيكم ابراهيم  
ومنها الاصطلاح على حال يتحقق بها الرفق لعائتهم وخاصة كزول منى والمبيت بمنى فانه لم يصطلم على مثل هذا الشق عليه ولم يستعمل  
عليه لم يجمع كلمتهم عليه حتى كثرتهم وانتشارهم ومنها الاعمال التي تعلق بأن صاحبها موحد تابع للحق متدين بالملة الحنيفية شاكرا لله على نعمه على  
اوائل هذه الملة كاسعى بين الصفا والمروة ومنها ان اهل الجاهلية كانوا يحجون وكان الحج اصل دينهم ولكنهم خلطوا اعمالا هي باثرة عن ابراهيم عليه  
السلام وانما هي اختلاق منهم وفيها اشراك لغير الله كتعظيم اساطير نائلة وكالا هلال لمنات الطاغية وكقيلهم في التلبية لا شريك لك الا شرىكها لك  
ومن حق هذه الاعمال ان ينهى عنها ويؤكد في ذلك واعمالا انتحلها فخرنا وعجبا لقول خمس نحن قطان الله فلا نخرج من حرمة الله فانزل ثم اقبضوا من حيث  
اقاض الناس وكذا كرههم آباءهم ايام منى فانزل فاذكروا الله كذا كرههم آباءهم ايام منى فاذكروا الله كذا كرههم آباءهم ايام منى فاذكروا الله  
الصفا والمروة حتى نزل ان الصفا والمروة مشعائر الله ، ومنها انهم كانوا ابتدوا قبايات فاسقة هي من باب التعمق والدين وفيها حرج للناس  
من حقها ان ينسج ويحجروا كقولهم يحجب المحرم دخول البيوت من ابوابها وكانوا يتسورون من ظهورها ظنا منهم ان الدخول من الجباب ارتفاق بينا في  
هيئة الاحرام فانزل وكيس البريان تاوا البيوت من ظهورها وكسر اهيتهم التجارة في موسم الحج ظنا منهم انها تغل باخلاص العمل لله فانزل  
ولا جناح عليكم ان تنبغوا فضلا من ربكم وكاستحبنا ان يحجوا بلا نداء ويقولوا نحن المتوكلون وكانوا يضيئون على الناس وايتدون فنزل  
وسرودوا فان خيرا الزايد الثقوي وكقولهم من فجر الفجر العرة في ايام الحج وقوله عاذا انسبح صفر براء البر وعنه الاثرت العرة لمن اعتمر في  
ذلك خرج للافاق حيث يحتاجون الى تجديد السفر للعره فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ان يخرجوا من الاحرام بعرة ويحجوا بعد ذلك  
وشأن دام في ذلك يتركهم على عادتهم وما ركن في قلوبهم - ام - وفي شرح احياء العلوم الحج لغة القصد هكذا أطلقه ائمة اللغة وقيل بعضهم  
بكونه الى معظمه استدلال بقول الشاعر يحجون سب الزبزان المنعزوا وقال في النهاية الحج القصد الى كل شئ وخصه الشرع بقصد البيت  
على وجه مخصوص وفيه لغتان الفقه والكسر فيل الفقه المصد والكسر الاسر وقال النووي في شرح مسلم الحج بالفتح هو المصد وبالفقه والكسر حبيبا هو  
الاسم منه واصله القصد وقال الحافظ ابن حجر الحج في اللغة القصد وفي الشرع القصد الى البيت الحرام باعمال مخصوصة وهو بالفتح والكسر لغتان  
نقل الطبري ان الكسر لغة اهل نجد والفتح لغتهم وقيل هو بالفتح الاسم بالكسر المصد وقيل بالعكس - ام - وفي سياق عبارات اصحابنا هو شرعا

باب ما يباح للحج والعمرة

بيان خيفة الحج والحكمة في وقت ذكركم الفصل المربع فيه

ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

زيارة مكان مخصوص وهو البيت الشريف في زمان مخصوص وهو شهر الحج بفعل مخصوص وهو الطواف والسعي والوقوف محرمات فيه المعنى اللغوي مع زيادة وصية، أم وأختلف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج والمشهور أنها سنة ست وبها جزم الرازي في كتاب السير وصححه ابن الرفعة وقيل سنة خمس حكاه الواقدي محتجاً بقصة ضامن ثعلبة فان في حديثه ذكر الحج وذكر محمد بن جبيب ان قد وملكه كان سنة خمس من الهجرة وقال الطبرطشي وقد روي ان قدومه على النبي صلى الله عليه وسلم كان في سنة تسع وقيل انه فرض سنة تسع حكاه النووي في الروضة وحكاها الماوردي في الأحكام السلطانية وصححه القاضي عياض والقرطبي وصوبه ابن القيم في الهدى فقال ان الصحيح ان الحج فرض في واخرة سنة تسع وان آية فرضه هي قوله تعالى والله على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوفود واخرة سنة تسع وانه صلى الله عليه وسلم لم يؤخر الحج بعد فرضه عاماً واحداً وهذا هو اللائق به في حاله صلى الله عليه وسلم وليس بيد من ادعى تقدم فرض الحج سنة ست اوسبع او ثمان او تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة ست ان فيها نزل قوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وانما فيه الامر باتمامه اذا شرع فيه فان هذا من وجوب ابتداءه، ام وهذا كله لا يقتضيه نفي الحج قبل ذلك لانه على وجه الفرضية ففي الترمذي من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حج تجتنب قبل ان يهاجر وحجة بعد ما هاجر معها عمر وعنه ابن عباس حج صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجر ثلاث حج اخرج ابن ماجه والحاكم وقال ابن الجوزي حج تجتنب لا يعلم عددها وقال ابن الاثير كان عليه السلام يحكم كل سنة قبل ان يهاجر قال الحافظ الذي لا ريب فيه انه لم يترك الحج وهو مكة قط لان قريشاً في الجاهلية لم يكونوا يتركون الحج وانما يتأخرون منه من لم يكن بمكة او عاقته ضعف واذا كانوا وهدي غير دين يحرمون على اقامة الحج ويرونه من مفارقه ما التزموا بها على غير وجه من العرب فكيف يظن ان صلى الله عليه وسلم يتركه وقد ثبت ان جابر بن مطعم رآه صلى الله عليه وسلم في الجاهلية واقفاً بعرفة وانه من توفيق الله له وثبت دعاءه قبائل العرب الى الاسلام بمئة ثلاث سنين متوالية، انتهى. ثم اختلف في الحج عند اصحابنا هل هو واجب الفور او على التراخي وبالأول قال ابو يوسف اي في اول اوقات الامكان فمن أخره عن العام الاول أخره وهو اصح الروايتين عن ابي حنيفة كما في المحيط والخانية وشرح المجمع وفي القنية انه المختار قال القدر في هو قول شافئنا وبالأول قال محمد لكن جواز مشروط بان لا يفوته حتى لو مات ولم يحج أثم عندنا ايضاً وقت الحج عندنا لا صوليين يسمى مشكلاً لو جهين الوجه الاول انه يشبه المصارف لانه لا يصح في عام واحد الا الحج واحد ويشبه الظرف لان افعاله لا تستغرق اوقاته والوجه الثاني ان ابا يوسف لما قال بتعيين أشهر الحج من العام الاول جعله كالمعيار وحملنا قال بعد ذلك جعله كالظرف ولم يحزم كل منهما بما قال فان ابا يوسف لو حزم يكونه معياراً لقال من أخره عن العام الاول يكون قضاءه لا اداء معناه لا يقول به بل يقول انه يكون اداءً ولقال ان التطوع في العام الاول لا يجوز مع انه لا يقول به بل يقول انه يجوز وان محتملاً لو حزم يكونه ظرفاً لقال ان من أخره عن العام الاول لا يأتى اصلاً اي لا في ملكه حياته ولا في آخر عمره مع انه لا يقول به بل يقول ان من مات ولم يحج أثم في آخر عمره فحصل الاستحالة ثوان القائل بالفور لا يحزم بالمعيارية والقائل بالتراخي لو حزم بالظرفية بل كل منهما يجوز لجهتين لكن القائل بالفور يترجح جهة المعيارية ويوجب اداءه في العام الاول حتى لو أخره عنه بلا عذر أثم لتركه الواجب لكن لو اذاه في العام الثاني كان اداءه لا قضاء والقائل بالتراخي يترجح جهة الظرفية حتى لو اذاه بعد العام الاول كذا في التأخير لكن لو أخره فمات ولم يحج أثم في آخر عمره وقال بعض اصحابنا المتأخرين والمعتدل ان الخلاف في هذه المسئلة ابتدأ في فابن يوسف عمل بكلاً احتياطاً لان الموت في سنته غير نادراً فياثر وجه حكم بالتوسع لظاهر الحال في بقائه الانسان الله علم وممن قال ان الحج على التراخي الشافعي والثوري والاوزاعي ممن قال على الفور مالك والشافعي يقول هو مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى. كذا في شرح الاحياء وقال الأبي نالكي في شرح صحيح مسلم والقول بالتراخي انما هو ما لم يخف الفوات وخوفه يكون بعلم السن وخوف تعاهد الامر بوضوئها السن حدة ابن رشد بالتستين والله اعلم قوله ان رجلاً سأل الخ وفي بعض روايات البيهقي نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب بذلك المكان وأشارنا في الراوي عن ابن عمر الى مقدّم المسجد فذكر الحديث وظهر ان ذلك كان بالمدينة ووقع في حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم خطب بذلك في عرفات فيجعل على التعلل وبؤيده ان حديث ابن عمر اجاب به السائل وحديث ابن عباس ابتداء به في الخطبة، ام ملخصاً من القم - قوله ما يلبس المحرم الخ الاحرام كغدة مصد، أحرم اذا دخل في حرمة لا تنتهك وجل حرام اي محرم كذا في الصحاح وشرعاً الدخول في حرمة مخصوصة اي التزامها غير انه لا يتحقق شرعاً الا بالنية مع الذكر والخصوصية، والمراد بالذكر التلبية ونحوها وبالخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدى او تقليد البدل فلا بد من التلبية او ما يقوم مقامها فلونى ولم يلبس او بالعكس لا يصير محرماً وهل يصير محرماً بالنية والتلبية او أحدهما بشرط الاخر المعتمد بالذكر الحسام الشهيد انه بالنية لكن عند التلبية كما يصير شارعاً في الصلوة بالنية لكن بشرط التلبيل كالتلبيل كما في شرح اللباب، كذا في رد المحتار قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا قال النووي قال العلماء هذا الجواب من يدعي الكلام وجزله لان ما لا يلبس من غير فصل التصریح به

اختلاف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج

الدليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم

اختلاف اصحابنا في حنفية قال في هل هو واجب الفور او على التراخي

لا يلبس

حج قبل الهجرة غاربه -





ولا العباءة ولا السراويلات ولا البراس ولا الخفاف إلا أحل لايجوز التعلين فليلبس الخفين وليقطعهما  
والصوم وبعض المواضع كلسا جل، أم وقال النووي قال العلماء الحكمة في تحريم اللباس المذكور على الحرم ولباسه الأزار والرداء أن يجعل عز الترفه  
ويتصف بصفة الخاشع الذليل وليتذكر كراهة محرم في كل وقت فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره وأبلغ في مراقبته وصيانيته لعبادته وامتناعه من ارتكاب  
المحظورات وليتذكر كراهة الموت ولباس الأكفان وتذكر البعث يوم القيامة والناس حفاة عراة مهطعين إلى الداعي والحكمة في تحريم الطيب والنساء  
أن يجعل عز الترفه وزينة الدنيا وملاذها ويجمع هتته لمقاصد الآخرة، أم - قوله ولا العباءة الخ جمع عمامة قال النووي ونبه صلى الله عليه وسلم على لبس العباءة  
والبراس على كل سائر اللباس مخيطا كان أو غيره حتى العصاية فانها حرام فان احتاج إليها الشجة أو صديق أو غيرها شداها ونزمته القديمة، أم وقال  
الخطابي ذكر العمامة والبراس مع الديل على أنه لا يجوز تغطية الرأس بالاعتقاد ولا بالنادر قال ومن النادر المكتل يحمله على رأسه قلت مراده أن يجعله على  
رأسه كلبس القبع ولا يلزم شيء يجوز وضعه على رأسه كهيئة الحمل لمخافته ولو انغمس في الماء لا يضرك فانه لا يسمى لباسا وكذا لو ستر رأسه ببدل - قوله  
ولا السراويلات الخ قال القاري جمع الجمع الجمع، وفي القاموس السراويل فارسية معربة جمعها سراويلات وهي جمع سراويل وسروالة، أم -  
فالسراويلات تكون جمع الجمع حينئذ والسراويل هي ما يقال له في الهندية شلوار قال المحافظ وصح أنه صلى الله عليه وسلم اشترى من رجل سراويل من  
سويديين قيس اخرجته الأربعة واحمل وصححه ابن حبان من حديثه واخرجه احمد ايضا من حديث مالك بن عميرة الأسدي قال قلت قبل مهاجرة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فاشترى مني سراويل فأجر لي وما كان لي شرايه عبثا وان كان غالب لبسه الأزار وقال ابن القيم في الهدى اشترى صلى الله عليه وسلم  
السراويل والظاهر أنه إنما اشتراه ليلبسه ثم قال ومروى في حديث أنه لبس السراويل وكانوا يلبسونه في زمانه وبأذنه وقوله ولا البراس الخ جمع  
برس وهو كل ثوب رأسه منه ملتصق به من دلاعة أو جبة أو مطر وغيره وقال الجوهري هي قلنسوة طويلة كان النساء يلبسونها في صدر الإسلام وهو  
من البرس بكسر الباء وهو القطن والنون زائدة وقيل أنه غير عربي سكتا في لغة القاري قال المحافظ وذكر بعض السلف لبس البرس لأنه كان من لباس  
الرهبان وقد سئل مالك عنه فقال لا بأس به قيل فانه من لبوس النصارى قال كان يلبس ههنا وقال عبد الله بن أبي بكر ما كان أحد من القراء الآلهة برنس  
وأخرج الطبراني من حديث أبي قريصة قال سألني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن برنس فقال ألبسه وفي سننه من لا يعرف ولعل من كرهه أخذ بعوم  
حيث علم رفعه أياكم وليوس الرهبان فانه من تنزيههم وتشبهه فليس مني أخرجه الطبراني في الأوسط بسند لا بأس به قوله ولا الخفاف الخ بكسر الخاء  
جمع خف قال النووي نبه صلى الله عليه وسلم على لبس الخفاف على كل سائر للرجل من ملابس وحجم وجوب وغيرها وهذا ما قبله كله حكم الرجال الخ لما المرأة  
فيباح لها ستر جميع بدنها بكل ساتر من مخيط وغيره أو ساتر وجهها فانه حرام بكل ساتر وفي سترين بها بالقفازين خلوات للعلماء وهما قولان للشافعي  
أصحهما شترعيه - أم - قال الغزالي في الأحياء والمرأة أن تلبس كل مخيط بعلان لا تستر وجهها بما يماسه فان احرامها في وجهها، أم قال العلامة الزبيدي  
في شرحه أي أن الوجه في حق المرأة كالرأس في حق الرجل ويعبر عن ذلك بأن احرام الرجل في رأسه واحرام المرأة في وجهها والأصل في ذلك ما روى البخاري  
من حديث نافع عن ابن عمر مرفوعا لا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين وتقل البيهقي عن الحاكم عن أبي علي المحافظ أن لا تنتقب المرأة من قول ابن عمر أدرج  
في الخبر وقال صاحب الأمام هذا يحتاج إلى دليل وقد حكى ابن المنذر أيضا الخلاف هل هو من قول ابن عمر أو من حديثه وقد مر مالك في الموطأ عن نافع  
عن ابن عمر مرفوعا وله طرف في البخاري موصول ومعلقة ثم إن قوله فان احرامها في وجهها هو لفظ حديث أخرجه البيهقي في المعرفة عن ابن عمر قال احرام المرأة  
في وجهها واحرام الرجل في رأسه أخرجه الدارقطني والطبراني والبيهقي وابن عدي من حديثه بلفظ ليس على المرأة احرام إلا في وجهها وإسناده ضعيف قال العيني  
لا يتابع على رفعه إنما يروى موقوفًا وقال الدارقطني والعلل الضوابط وقفه وليس للرجل لبس القفازين كلبس له لبس الخفين وهل المرأة فيه قولان  
أحدهما لا يجوز قاله في الآم والأملاء وبه قال مالك واحمد والثاني هو منقول المرفوع نعم وبه قال بر حنيقة وفي الوجيز أنه أصح القولين، أم - قال ابن عابد  
وأفاد قوله أو بعضه (أي قول ابن أمير الحاج فيما ذكره من الضابط الذي نقله فيما قبل) حرمة لبس القفازين في يدي الرجل وبه صرح السدي في  
منسكه الكبير وتبعه القاري في شرح الباب وأما المرأة فينبذ لها علمه كما في البدائع وتماه فيما علقناه على البحر - أم - قوله ألا احل الخ قال ابن المنذر  
يستفاد منه جواز استعمال أحد في الأثبات خلافا لمن خصه بضرة الشعر قال والذي يظهر لي بالاستقراء أنه لا يستعمل في الأثبات إلا أن كان يعقبه  
نفي - قوله لايجوز تعلين الخ أفاد أنه لو وجها لا يقطعها لما فيه من ثلاث المال بغير حاجة أفاده في البحر - وقال الشيخ ابن المأمور لكنهم أطلقوا جواز  
لبسه (أي المكعب) ومقتضى المذكور في النص أنه مقتيد بما إذا لم يجد تعلين - أم - قال المحافظ والمراد بعد الرجل أن لا يقدر على تحصيله ما لا يفقد  
أو ترك بذل مالك له وعجزه عن الفتن أن وجد من يبيعه أو الأجرة ولو بيع بغيره شراؤه أو ذهب له لم يجب قبوله إلا أن أعير له قوله فليلبس  
الخفين الخ ظاهر الأمر الوجوب لكنه لما شمر للتسهيل لم يباستثقل وإنما هو للخصه، كذا في الفخر - قوله وليقطعها الخ قال الشيخ بدر الدين العيني

## أسفل من الكبيرين

رحمه الله الشرطي الخفين القطع خلافاً لا يحكم فانه اجاز لبس الخفين من غير قطع وهو المشهور عنه وحكي عن عطاء مثله قال لان في قطعها فساداً قال الخطابي يشبه ان يكون عطاء لم يبلغه حديث ابن عمر فاما الفساد ان يفعل ما هت عنه الشريعة فاما ما اذن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بنفسه قال والعجب من احد في هذا فانه لا يكاد يخالف سنة تبلغه وقلت سنة لم تبلغه ويشبه ان يكون انما ذهب الى حديث ابن عباس الاقي في الباب بلفظ الخفان لمن لم يجد النعلين يعني المحرم ونحو حديث جابر الذي يليه قلت اجابت الحنابلة عنه بأشياء منها دعوى النسخ في حديث ابن عمر فان البيهقي روى عن عمرو بن دينار قال لم يذكر ابن عباس القطع وقال ابن عمر لم يقطعها حتى يكونا أسفل من الكبيرين فلا أدري اى الحديثين نسخ الآخر وروى اللاتقي عن عمرو قال انظر ايتها قبل حديث ابن عمر وحديث ابن عباس قال البيهقي فجمعها عمرو بن دينار على نسخ احدهما الآخر قال البيهقي وسائر روايتي ابن عمر وغيره عن نافع عن ابن عمر ان ذلك كان بالمدينة قبل الاحرام وبيان في رواية شعبة عن عمرو بن ابي الشعث جابر بن زيد عن ابن عباس ان ذلك كان بالبصرة وذلك بعد قصته ابن عمر فاجاب الشافعي عن هذا في الامم فقال كلاهما حافظ صادق وزيادة ابن عمر لا يخالف ابن عباس لاحتمال ان يكون عزب او شك فيه فلم يؤدّه واما سكنت عنه واما آذاه فلم يؤد عنه ومنها ما قالوا من غير ابن الجوزي ان حديث ابن عمر اختلف في رفعه ورفعه وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه واجيب عن هذا بانه لم يختلف على ابن عمر في رفع الامم بالقطع الا في رواية شاذة على انه اختلف في حديث ابن عباس ايضاً فرواه ابن ابي شيبة بأسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ولا يشك احد من المجتهدين ان حديث ابن عمر اصح من حديث ابن عباس لان حديث ابن عمر جاء بأسناد وصف بكونه اصح الاسانيد واتفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع وسالم بخلاف حديث ابن عباس فلم يأت مرفوعاً الا من رواية جابر بن زيد عنه حتى قال الاصيل انه شيء بصري لا يعرف ام - قال في الفقه كذا قال وهو معروف موصوف بالفتنة عند الامم ام ومهما قاله ابن الجوزي ان الامم بالقطع يحل على الاية لا على الاشتراط علماً بالحديثين اجيب بأنه تعسف استعمال اللفظ في غير موضعه وقال ابن قدامة الحنبلي وكلاهما قطعاً علماً بالحديث الصحيح وخروجاً عن الخلاف اخذاً بالاقتياط قال العيني والاحسن في هذا ان يقال ان حديث ابن عباس قد مر في بعض طرق الصحيحة موافقة لحديث ابن عمر في قطع الخفين رواه النسائي في سننه قال خبرنا اسمعيل بن مسعود حدثنا يزيد بن زريع حدثنا ابي جابر بن زيد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انما الرجل اذا لبس النعلين فليلبس الخفين فليقطع الخفين فليقطعها اسفل من الكبيرين هذا اسناد صحيح اسمعيل بن مسعود الجحدلي ثقة ابو جابر وغيره وبقية رجال الصحيح والزيادة من الثقة مقبولة على المتن الصحيح ام قلت هكذا وقع ذكر القطع في حديث جابر ايضاً عند الطبراني في الأوسط بأسناد حسنة في مجمع الزوائد فاتفقت الاحاديث كلها والله الحمد - واما ما ذكره ابن قدامة في المغني من رواية ابن ابي موسى عن صفية بنت ابي عبيد عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للمحرم ان يلبس الخفين ولا يقطعها وكان ابن عمر يفتي بقطعها قالت صفية قلنا اخبرته بهذا رجع فلم اوقف على اسنادها - وقال خرج ابو داود عن سالم ان عبد الله يعني ابن عمر كان يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته حديث صفية بنت ابي عبيد ان عائشة حدثتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قد رخص للنساء في الخفين فترك ذلك يعني رجع عن فتواه فهذا انما هو في حق المرأة المحرمة وفيه دليل على انه يجوز لها ان تلبس الخفين بغير قطع والله تعالى اعلم قال الحفاظ وظاهر الحديث ان لافدية على من لبسها اذا لم يجد النعلين وعن الحنفية تجب وتعقب بانها لو وجبت لبسها النبي صلى الله عليه وسلم لكانه وقت الحاجة ام - قلت وهذا الذي حكاها عن الحنفية قد اختاره الطحاوي في معاني الآثار ورجحه من حيث الأدلة وعزاه الى ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم الله ولكن قال علي القاري في شرح المشكاة بعد نقل كلامه وفي منسك ابن جماعة وان شاء قطع الخفين من الكبيرين لبسها ولا فدية عند الاربعة ام واغرب الطبري والنووي وانقرطبي وابن حجر رحمهم الله فحكوا عن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب عليه الفدية اذا لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين وهو خلاف المذهب بل قال في مطلب النافق وهذه الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي منتقدة ام وفي الاحتياط وما عزي الى الامام من وجوب الفدية اذا قطعها مع وجود النعلين خلاف المذهب كما في شرح الباب ام - قلت فما ظنك بوجوبها اذا قطعها مع عدم النعلين قول اسفل من الكبيرين الخ المراد قطعها بحيث يصير الكبيران وما فوقهما من الساق مكشوفاً لا قطع موضع الكبيرين فقط كما لا يخفى قال العيني والمراد بالكبيرين العظماء النائمون عند فصل الساق والقدم وتوابعها ورواه ابن ابي شيبة عن جريح عن هشام بن عروة عن ابيه قال اذا اضطر المحرم الى الخفين خرق ظهورها وترك فيها قدر ما يمسك رجلاه وقال بعضهم وقال محمد بن الحسن ومن تبعه من الحنفية الكعب هنا هو العظم الذي في وسط القدم عند معتد الشراك وقيل ان ذلك لا يعرف عند اهل اللغة قلت الذي قال لا يعرف عند اهل اللغة هو ان بطلان الذي قاله هو لا يعرف وكيف والامام محمد بن الحسن امام في اللغة والعربية فمن اراد تحقيق صدق هذا فلينظر في مصنفه الذي وضعه على اوضاع يعجز عنه الفحول من العلماء والاساطين من المحققين وهو الذي سماه الجامع الكبير والذي قاله هو الذي اختاره الاصحح قال الامام فخر الدين ام - واسند الخطيب بالبغداد في الشافعي قال اريدت

**ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس** وحديثنا يحيى بن يحيى وعمر الناقد وزهير بن حرب كلهم عن ابن عبيدة سمينا أخت روحا من محمد بن الحسن وأرأيت أفصح منه كنت إذا رأيته يقل كأن القرآن نزل بلغته وعن أبي عبيد ما رأيت أعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن كذا في شرح التحرير <sup>١٢</sup> وأبو عبيد بن أمانته كان يستند بقول محمد في اللغة راجع له تاج العروس من لفظ التورق وت في القاموس الكعب كل مفصل للعظام والعظم الناشئ فوق القدم والناشر من جانبيها أي القدم قال في تاج العروس وأما الأصبغة قول الناس أنه في ظهر القدم وسأل ابن جابر أحمد بن يحيى عن الكعب فأوما ثعلب إلى رجله إلى المفصل منها سبابة عليه ثور قال هذا قول المفضل وابن الأعرابي قال وأما إلى النابتين قال وهذا قول أبي عمر والعلاء والأصبغة وكل قداما كذا في لسان العرب، أم - وما نقل عن محمد بن قداخاره صاحب المختار وغيره في الإحرام قال ابن عابد بن وهو المفصل الذي في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بن جعفر فإنه العظم النابت أي المرتفع ولم يعين في الحديث أحدهما لكن لما كان الكعب يطئن عليه ما حمل على الأول احتياطاً لأن الاحوط فيما كان أكثر كشفاً رجح الله أعلم وقال الشيخ محمد بن عبد السند في ما تقدم من قول عروة فيما أخرجه ابن أبي شيبة صريح في أن المطالب من المحرم كشف ظاهر قدمه ولا يتم ذلك إلا إذا كان المراد من الكعب كعب المفصل الذي في وسط القدم عند معقلا أشرك بخلاف ما إذا كان المراد من الكعب كعب الوضوء فإنه لا حاجة حينئذ إلى قوله خرق ظهورها وإنما يقال عند ذلك قطع ما على كعبه فإنه إذا قطع ما على كعبه كان كشفاً لكعب الوضوء ولو بقي حاجة المترك ما يستمسك رجلاه فإن الاستمسك حاصل من غير شيء قال والعجب من الحفاظ بن حجر وغيره حيث جعل هذا الأمر مؤثراً لما ذهب إليه الشافعية وغيرهم من أن المراد من الكعب كعب الوضوء وهذا مبني على صريح عبارة عروة، والله أعلم، أم - قوله ولا تلبسوا من الثياب أي من الخيل فيه الأناث أيضاً وذكر هذا العنوان ليشمل الذكور والأناث قاله العيني - والدليل على التعميم ما أخرجه الحاكم عن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاي النساء في إحرامهن عن القفازين والنقاب وما مثل الورس والزعفران قوله مسه الزعفران اسم أعجمي وقد صرفته العرب فقالوا ثوب زعفران وقد زعفر ثوبه يزعره زعفره ويجمع على زعافر قوله ولا الورس أي بقية الواو وسكون الراء وفي آخره سين مهيأة وقال أبو حنيفة الورس يزرع بأرض اليمن زرعاً ولا يكون بنيرا اليمن وقال الجوهري الورس نبت أصفر يكون باليمن قال الرازي وهو كما يقال أشهر طيب بلاد اليمن وقال ابن بيطار في جامعته يزرع باليمن من الصين واليمن والهند وليس بنبات يزرع كما زعم من زعمه وفي الفقه الورس نبت أصفر طيب الريح يصنع به قال ابن العربي ليس الورس بطيب ولكنه نبت به على اجتناب الطيب وما يشبهه في المائة الشتم فيؤخذ منه تحريم أنواع الطيب على المحرم وهو مجمع عليه فيما يقصد به التطيب وأستدل بقوله مسه على تحريم ما صيغ كذا أو بعضه ولو خفيت لاحتجته قال مالك في الموطأ إنما يكره لبس المصبغات لأنها تنقص وقال الشافعية إذا صاب الثوب بحيث لو أصابه الماء لم تفسد لاحتجته لم يمنع، أم - قال العيني ثم قال صحابنا ما غسل من ذلك حتى صار لا يفيض فلا بأس بلبسه في الإحرام وهو المنقول عن سعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح والحسن وطائوس وقتادة والنخعي والثوري وأحمد وإسحق وإلى ثور ومحنة لا يفيض لا يتناثر صبغه وقيل لا يفرج لحيته وهما منقولان عن محمد بن الحسن والتحويل على زوال الرائحة حتى لو كان لا يتناثر صبغه ولكن يفوح ريحه يمنع من ذلك لأن ذلك دليل بقول الطيب إذا طيب ما له رائحة طيبة وقد روى الطحاوي عن فهد بن يحيى بن عبد الحميد عن أبي معاوية وعن ابن أبي حمزة عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي عن أبي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا ثوباً مسه ورس أو زعفران يعني في الإحرام إلا أن يكون غسلاً أو آخره أبو عمر أيضاً من حديث يحيى بن عبد الحميد الحماني فإن قلت ما حال هذه الزيادة أعني قوله إلا أن يكون غسلاً قلت صحيح لأن رجاله ثقاة روى هذه الرواية أبو معاوية والضري وهو ثقة ثبت فإن قلت قال ابن حزم ولا نعلمه صحيحاً وقال أحمد بن حنبل أبو معاوية مضطرب الحديث في أحاديث عبيد الله وروى يحيى أحد بهذه الرواية قلت قال الطحاوي قال ابن أبي عمير رأيت يحيى بن معين وهو متعجب من الحماني إذا حدث بهذا الحديث فقال عبد الرحمن بن صالح الأزدي هذا الحديث عندي ثوب من فروه فجاء بأصله فأخرج منه هذا الحديث عن أبي معاوية كما ذكره يحيى الحماني فكتب عنه يحيى بن معين وكفى بصحة هذا الحديث شهادة عبد الرحمن وكتابة يحيى بن معين ورواية أبي معاوية وأما قول ابن حزم ولا نعلمه صحيحاً فهو في لعله بصحته فهذا لا يستلزم في صحة الحديث في غيره فافهم، أم - قلت والحماني منتهى الأكثرون وعبد الرحمن بن صالح وثقة عامتهم وأما ما روي من التشيع فلا يمنع قبول حديثهم وأبو معاوية والضري مضطرب الحديث في عبيد الله كما قاله أحمد ومع ذلك هو ليس يروي هذا الحديث معنعناً فالتعالى أعلم بصحته، والحكمة في تحريم الطيب أن يبعد من زينة الدنيا ولأنه دافع إلى الجماع ولأنه ينافي الحاج فإنه أشعث أغبر ومحصلة أراد أن يجمع هذه المقاصد الثلاثة، قال العيني رم ومتنا يستفاد من ظاهر الحديث جواز لبس المزعفر والمردس وغير الرجل المحرم لأنه قال ذلك في جواب السؤال عما يلبي المحرم قدل على جواره وغيره، فإن قلت أخرجه الشيخان من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يزعفر الرجل قلت قال شيخنا زين الدين رحمه الله الله الجمع بين الحديثين أنه يحتل أن يقال إن جواب سؤالهما انتهى عند قوله أسفل من الكعبين ثوراً أنت بهذا لا تعلق له بالمسئول عنه فقال ولا تلبسوا شيئاً من الثياب الثلاثة

أقول العلم وليس للثوب الصبغ حالة الإحرام وتحريم الطيب على المحرم



قال يحيى اخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابيه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم قال لا يلبس المحرم القميص الا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوبا منه ورس لا زعفران ولا الخفاف الا ان يلبس نعلين فليقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين **وحديثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران او ورس قال من لم يجد نعلين فليلبس الخفان وليقطعهما اسفل من الكعبين **وحديثنا يحيى بن يحيى** وابو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن عمرو بن جابر بن زيد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يقول السراويل لمن لم يجد الا زاروا الخفان لمن لم يجد النعلين بغوا المحرم **وحديثنا محمد بن بشار** حدثنا محمد بن يحيى بن جعفر **وحديثنا ابو غسان الرازي** حدثنا حماد قال جميعا حدثنا شعبة عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد مع النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فبغات فذكر هذا الحديث **وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة** حدثنا سفيان بن عيينة **وحديثنا يحيى بن يحيى** اخبرنا هشيم **وحديثنا ابو كريب** حدثنا وكيع عن سفيان **وحديثنا علي بن خنيس** اخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريج **وحديثنا علي بن مجروح** حدثنا اسمعيل عن ايوب كل هؤلاء عن عمرو بن دينار بهذا الاسناد ولم يذكر احد منهم يخطب فبغات غير شعبة وحده **وحديثنا احمد بن عبد الله بن حنبل** حدثنا زهير حدثنا ابو الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يجد نعلين فليلبس خفين ومن لم يجد زارا فليلبس سراويل **وحديثنا شيخان بن فروخ** حدثناهما **وحديثنا عطاء بن ابي رباح** عن صفوان بن يحيى بن منية عن ابيه قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالجعرانة عليه حبة وعليها مخلوق او قال اترصه ففعل كيف تأمرني ان اصنع في عمري قال انزل على النبي صلى الله عليه وسلم الوحي فاستر ثوب وكان يعلى يقول وددت اني ارى النبي صلى الله عليه وسلم وقد نزل عليه الوحي **قال**

ثم ذكر حكم المرأة المحرمة، انتهى، قلت هذا الاحتمال فيه بعدل لوجه في الجمع ان المراد من النهي عن تعذر الرجل ان يزعم انه فاما ليس الثوب المزهر لغير المحرم فلا بأس به والدليل على ذلك ما رواه النسائي من حديث عبد العزيز بن صهيب عن انس قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزعم الرجل جلده واسناده صحيح والحديث الذي ينهى النهي عن مطلق التعذر يحل المطلق على المقيّد الذي فيه بان يزعم الرجل جلده ويؤيد ذلك ما ورد في جواز لبس الثياب المزعومة والمؤيد للرجال فيما رواه ابو داود وابن ماجه من حديث قيس بن سعد قال اتانا النبي صلى الله عليه وسلم فوضعت له ما يتبرد فاغتسل ثوبا ثنية بلحفة صفراء فرائت اثر الورس عليه لفظ ابن ماجه وروى ابو داود من حديث ابن عمر مرفوعا كان يصنع بالصفرة ثيابه كلما حتن علمته ورواه النسائي وفي لفظ له ان ابن عمر كان يصنع ثيابه بالزعفران فاصله في الصحيح ولفظه اما الصفرة فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع بها وجمع الخطابي بان ما صنع غزله ثم لم يلبس به اخل في النهي ووافقه البيهقي على هذا - ام - قال الحافظ واستنبط من منع لبس الثوب المزعم من اكل اطعاه الذي فيه الزعفران وهذا قول الشافعية وعمر بن الخطاب خلافت وقال الحنفية لا يحرم لان المراد اللبس التطيب والاكل لا يعل متطيبا **قوله** السراويل لمن لم يجد الا زاروا الخفان قال القاري وليس عليه فدية وهو قول الشافعية وقال ابو حنيفة ومالك رحمهم الله ليس له لبس السراويل فليلبس ثوبا من غير ثوبه ولولبسه من غير ثوبه فليقطع ثوبه من غير ثوبه وقال الرازي يجوز لبس السراويل من غير ثوبه عند عدم الزار ولا يلزم منه عدم لزوم الدم لانه قد يجوز ارتكاب المحذور للضرورة مع وجوب الكفارة كالحلق للأذى وللبس الخيط للعذر وقد صرح الطحاوي في الامار بأباحة ذلك مع وجوب الكفارة وليس في الحديث انه لا يلزمه فتق السراويل حتى يصير غير مخيط كما قال به ابو حنيفة قياسا على الخفين لما اعترض الشافعية بان فيه اضاعة مال فصرح بعدم فرضه انه بعد الفتق لا يستل العورة يجوز له لبسه من غير ثوبه هو متعين واجب لانه يفدي واما قول ابن حجر وعن ابى حنيفة ومالك امتناع لبس السراويل على هيئته مطلقا فغير صحيح عنهما - **قوله** عن صفوان بن يحيى بن منية عن ابيه ام ابو يعلى ابن امية القمي وهو المعروف بابن منية بضم الميم وسكون النون ونحو التختانية وهي امه وقيل جرتة **قوله** وهو بالجعرانة ام بكسر الجيم والعين المهملة تشديد اللام قال البكري كذا يقول العراقيون ومنهم من يخفف الداء ويسكن العين وكذا الخلاف في اخذية وهي بين الطائف ومكة وهي الى مكة ادفى وقال ابن الاثير وهي قريب من مكة وهي في الحقل وميقات الاحرام وقال ياقوت هو غير الجعرانة في بلاد العراق قال سيف بن عمر نزلها المسلمون لقتال الفرس وقال يوسف بن ماهك اعتمر بها ثلثمائة نبي عليهم الصلوة والسلام يعني بالجعرانة التي لقيت في مكة كذا في عمدة القاري وقال القاري الجعرانة موضع معروف احرم منه النبي صلى الله عليه وسلم للعمرة وهو افضل من التعميم عند الشافعية خزانة - **قوله** يفة برماء على ان الدليل القوي اقوى عندنا لان القول لا يصد الا عن قصد والفعل يحتمل ان يكون التقاضي لا قصدا وقد اصرح صلى الله عليه وسلم عا شدة ان اتم من التعميم وهو اقرب المواضع من الحرم **قوله** وعليه الملقون ان نفخ الخاء المعجمة نوع من الطيب مركب فيه زعفران **قوله** وانزل عليه الوحي قال الاثير: ناهي من سياق الاحاديث ان نزوله سببا لقضية قال النووي قد يحتمل من يقول انه لا يحكم باجتهاده وقد يجاب بأنه لم يظهر له بالاجتهاد حكم ذلك وانما هو على ما به بل قد اجتهاد **قوله** فاستر ثوب ام قال الاثير

ان قال القائل في وجوب الثوب في رجل اذا كان في الجعرانة

فقال أيسر أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أنزل عليه الوحي قال فرجع عمر طفت الثوب فنظرت إليه له غطيظ وقال  
 واحسبه كغطيظ البكر قال فلما سري عنه قال ابن السائل عن العمة أغسل عنك أثر الصفرة أو قال أثر الخلق واخلع عنك جبتك  
 يأتي أن الساتر له عمر وساره أياك يحتمل أنه بأذن سابق أو مقارن أو بأجتهاده رضي الله عنه قوله فقال أيسر أن تنظر إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه لفظ ستر وهو عمر رضي الله عنه قوله فرجع عمر طفت الثوب ثم قال إذا كان الحكم الستر كما تقدم فلهذا عمر رضي الله عنه رفع الثوب وقد علمت  
 اختلافهم عند موته صلى الله عليه وسلم هل يغسل دون ثوب حتى سمعوا غسلوه في ثوبه قلت يحتمل أنه أيضاً بأذن سابق أو بأجتهاده وليس رؤية وجهه  
 كتحريمه من الثوب للفصل، كما قال الأبيهم - وقال النووي رفع عمر الثوب وإدخاله إلى صفوان رأسه كله محمول على أنهم علموا أنه صلى الله عليه وسلم لا يكره  
 الاطلاع عليه في تلك الحال لأن فيها تقوية للإيمان بالاطلاع على الوحي قوله غطيظ ثم هو صوت النفس المتردد من التأثر والمغنى وسبب لك شدة  
 ثقل الوحي كما قال تعالى إنا سنلقي عليك قولاً ثقیلاً قال الأبي قد قد منّا حقيقة الوحي وانقسامه في كتاب الإيمان وما هو الأشد من تلك الاقسام فلعلى  
 ذلك الأشد هو الذي يغط له، اه - وفيه أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة أشار إليه ابن المنذر - قوله كغطيظ البكر ثم نفهم الباء المحوطة  
 وهو الفقه من الابل والبكرة الفتاة والقلوب من لغة الجارية والبعير كالانسان والناقة كالمراة - قوله فلما سري عنه ثم بضم المهمل وتشديد الراء  
 المكسورة أي كشفت عنه شيئاً بعد شيء قوله أغسل عنك أثر الصفرة ثم وهذا أمر من أن يكون بثوب أو بدنه قوله أو قال أثر الخلق ثم قال العيني  
 اختلف العلماء في استعمال الطيب عند الاحرام واستدلوا بعدة فكرهه قوم ومنعوه منه مالك وعبد بن الحسن ومنعوا عمر وعثمان وابن عمر وعثمان ابن  
 ابى العاص وعطاء والزهرى وخالفهم في ذلك آخرون فأجازوه منهم ابو حنيفة والثاني تمسكاً بحديث عائشة رضي الله عنها طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بيدي بحرمه حين أحرم وحله حين أحل قبل أن يطوف بالبيت وسلموا بزيادة في حجة الوداع وفي رواية للبخاري وطيبته عنه قبل أن يقضي  
 وعنها كأتى أنظر إلى وبصر المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والبصير بالصناد المهمل البرقي والمعان قالوا وحديث يعلى أنما أمره  
 بغسل ما عليه لأن ذلك الطيب كان زعفراناً وقد نهي الرجال عن الزعفران وجواب آخر بأن قصة يعلى كانت بالبحرانة كما ثبت في هذا الحديث وفي  
 سنة ثمان بلا خلاف وحديث عائشة المذكور في حجة الوداع ستة عشر بلا خلاف وأما يؤخذ بالآخر فالأمر من أن قلنا أن ذلك البصير الذي  
 أبصرته عائشة إنما كان بقليل من ذلك الطيب وقد تعدد قلها فبقى بعد الغسل وإيضاً كان ذلك من خواصه لأن المحرم ما منع الطيب لئلا يدعى الحج  
 والشايع معصوم وإيضاً كان مما لا يتيق راحته بعد الاحرام قلت قد ذكرنا أن ذلك الطيب كان زعفراناً وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الزعفران  
 مطلقاً سواء كان في الحل أو الحرم ودعوى الخصوصية تحتاج الدليل وقد روى ابن حزم من طريق حاد بن زيد عن عمر بن دينار عن عيسى بن عبد الله عن  
 عائشة رضي الله عنها أنها قالت طيبته صلى الله عليه وسلم بيدي وروى أنهن كن يضعن جباههن بالمسك ثم يرحمن ثم يعرقن فيسيل على وجوههن  
 فيرى ذلك صلى الله عليه وسلم فلا يكره، انتهى - واستدل بحديث الباب على أن من أصابه طيب في أحرامه ناسياً أو جاهلاً ثم علم فإدار إلى إزالة ذلك الكفاية  
 عليه وهذا مذهب الشافعي وقال مالك أن طال ذلك عليه لزمه وعن أبي حنيفة وأحمد فأصح الرايتين عنه يجب مطلقاً قال ابن بطال ولو لم يمت  
 الفدية لبيتهما صلى الله عليه وسلم أي في حديث الباب لأن تأخير البياض عن وقت الحاجة لا يجوز ووفق مالك فيمن تطيب أو لبس ناسياً من يادر فذرع  
 وغسل وبين من تبادى والشافعي أشد موافقة للحديث لأن السائل في حديث الباب كان غير عارف بالحكم وقد تبادى ومع ذلك لم يؤمر بالفدية وقول  
 مالك فيه احتياط وأما قول الكوينين والنزني مخالفت هذا الحديث وأجاب ابن المنذر في الحاشية بأن الوقت الذي أحرم فيه الرجل في الحجبة كان قبل نزول  
 الحكم ولهذا انتظر النبي صلى الله عليه وسلم الوحي قال ولا خلاف أن التكليف لا يتوجه على المكلف قبل نزول الحكم فلهذا لم يؤمر الرجل بفدية عما مضى بخلاف  
 من ليس له أن جاهلاً فانه جهل حكماً استقر وقصر في علمه ما كان عليه أن يتعلمه لكونه مكلفاً به وقد تمكن من تعلمه، وفي رد المحتار قال في الباب ثم  
 لا فرق في وجوب الجزاء بين ما إذا جنى عاملاً أو خاطئاً مبتدئاً أو عاتلاً ذاكر أو ناسياً عالماً أو جاهلاً طائعاً أو مكراً نائماً أو منتهياً سكران أو صاحياً منعه  
 عليه أو مقيماً مؤسراً أو معسراً بمباشرة أو بمباشرة غيره بأمره قال شارح القاري وقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الأربعة أنه إذا ارتكب محظوراً لأحراماً علملاً  
 يأتى ولا يخرج الفدية والعزم عليها عن كونه عاصياً قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئاً من هذه المحرمات وقال أنا أفدى متوهماً أنه بالترام  
 الفداء يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجعل فيه فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف أثر ولزمته الفدية وليست الفدية مبيحة للأقدام  
 على فعل المحرم فحالة هذا كحالة من يقول أنا شرب الخمر أرتى والحديث يطهرني ومن فعل شيئاً ما يحكم بتحريمه فقد أخرج حجة من أن يكون مبروراً، اه -  
 قوله واخلع عنك جبتك ثم أي وانزعها - استدل به على أن المحرم إذا صار عليه محظوظ نزع ولا يلزمه فزيقه ولا شقه خلافاً للنفخ والشعير حيث  
 قال لا ينزع من قبل رأسه لئلا يصير مغطياً للرأس أخرجه ابن ابى شيبة عنها وعن علي بن خنوه وكذا عن الحسن والى قلابة وقد وقع عند ابى داود

أقول العلماء في استعمال الطيب عند الاحرام واستدلوا بعدة

في أصابه طيباً بحرامه من غير قصد منه فإدار الزاوية بحسب غير الكفاية

واصنع في عمرتك ما انت صانع في حجك **وحدثنا** ابن ابي عمر حدثنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن صفوان بن يحيى عن ابيه قال  
 اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل وهو بالبحرانة وانا عند النبي صلى الله عليه وسلم وعليه مقطعات يعني حجة وهو متوضئ بالخلق فقال اني  
 احرمت بالعمرة وعلى هذا وانه متوضئ بالخلق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حجك قال انزع عني هذه الثياب واغسل  
 عني هذا الخلق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما كنت صانعا في حجك فاصنع في عمرتك **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا اسمعيل  
 ابن ابراهيم **وحدثنا** عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر قال اخبرنا ابن جريج **وحدثنا** علي بن خشرم واللفظ له اخبرنا عيسى عن  
 ابن جريج قال اخبرني عطاء ان صفوان بن يحيى بن امية اخبره ان يعلى كان يقول لعمر بن الخطاب ليتني ارى نبي الله صلى الله عليه وسلم  
 حين ينزل عليه فلما كان النبي صلى الله عليه وسلم بالبحرانة وعلى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب قد اظلم به عليه معش من اصحابه  
 فيهم عمر اذ جاءه رجل عليه حجة متوضئ بطيب فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل احرم بعمرة في حجة بعد ان توضئ بطيب فيظفر اليه  
 النبي صلى الله عليه وسلم ساعة ثم سكنت فجاءه الوحي فاشار عمر به الى يعلى بن امية فقال فجاء يعلى فادخل رأسه فاذ النبي صلى الله عليه وسلم  
 يحتمل الوجه يغط ساعة ثم شري عنه فقال ابن الذي سألني عن العمة انفا فالتمس الرجل فحج به فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطيب  
 الذي بك فاعسله ثلاث مرات اما الحجة فانزعها ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجك **وحدثنا** عقبه بن مكرم العجلي عن محمد بن رافع  
 واللفظ لابن رافع قال اخبرنا وهب بن جبير بن حازم حدثنا ابي قال سمعت قيسا يحدث عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن امية عن  
 ابيه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالبحرانة قدامه بالعمرة وهو مصفر لحيته ورأسه وعليه حجة فقال يا رسول الله  
 بلفظ اطلع عنك الحجة فخلعها من قبل رأسه كذا في الفقه **قوله** واصنع في عمرتك ما انت صانع في حجك قال ابن رافع انما كان يعرف اعمال الحج قبل ذلك قال ابن  
 كاتمه كانوا في الجاهلية يخلعون الثياب ويحتملون الطيب الاحمر اذا حجوا وكانوا يتساهلون في ذلك في العرة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان مجراهما  
 واحد وقال ابن المنير في الحاشية قوله واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة وهو ان الترك فعل قال اما قول ابن  
 اراد الادعية وغيرها ما يشترك فيه الحج والعمرة ففيه نظر لان التروك مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج اشياء زائدة على العرة كالوقوف ما بعد وقال  
 النووي كما قال ابن بطال وزاد ويستثنى من الاعمال ما يخص به الحج وقال الباجي المأمور به غير نزع الثوب وغسل الخلق لانه صرح له بما فلق في الاقل  
 كذا قال ولا وجه لهذا المحصر بل الذي يتبين من طريق اخرى ان المأمور به الغسل والنزع وذلك ان عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمر  
 ابن دينار عن عطاء في هذا الحديث فقال ما كنت صانعا في حجك قال انزع عني هذه الثياب واغسل عني هذا الخلق فقال ما كنت صانعا في حجك فاصنع  
 في عمرتك كذا في الفقه **قوله** وعليه مقطعات الخ بفقر الطاء المشددة وهي الثياب المخيطة وأوضحه بقوله يعني الحجة **قوله** وهو متوضئ الخ بالضاد  
 والخاء المجتمعتين اي متوضئ به مكثرمه **قوله** قد اظلم به الخ بضم اوله وكسر الطاء المعجمة اي جعل عليه كالظلمة وتبع عند المطبراني في الاوسط  
 وابن ابي حاتم ان الآية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ قوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله وليستفاد منه ان المأمور به وهو الاتمام يستند  
 وجوب اجتناب ما يقع في العرة كذا في الفقه قلت ولكن المشهور ان الآية نزلت في سنة ست في الحديبية والنظم يؤيد وقصة الباب كانت بالبحرانة  
 في منصرفه صلى الله عليه وسلم من حنين وذلك في سنة ثمان كما ذكر ابن حزم وغيره والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** احرم بعمرة في حجة بعد ان توضئ بطيب  
 وهذا يدل على ان السؤال افترق عن استدالة الطيب بعد الاحرام عن استعماله عند الله اعلم **قوله** فادخل رأسه الخ كانه علم ان ذلك لا يشق  
 على النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** يغط الخ بفقر اوله وكسر الغين المعجمة وتشديد الطاء المهملة اي يغط من الغبط وتقد مر معناه قريبا **قوله** فاعسله  
 ثلاث مرات الخ في صحيح البخاري قلت لعطاء اراد الانقائه حين امره ان يغسل ثلاث مرات قال نعم وفي الفقه القائل هو ابن جريج وهو مال على ان فهم  
 من السياق ان قوله ثلاث مرات من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لكن يحتل ان يكون من كلام الصحابي وانه صلى الله عليه وسلم أعاد لفظة غسله مرة  
 ثم مرة على عادته انه كان اذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا لثقتهم عنه نبه عليه عياض ام وفي رواية ابن داود امره ان ينزعها نزعاً ويغسلها مرتين ثلاثا  
 قال النووي اما امره بالثلاث مبالغة في ازالة لونه وريحه والواجب ازالة فان حصلت بمرة كفت ولو تحب الزيادة ولعل الطيب الذي كان على  
 هذا الرجل كثير ويؤيده قوله متوضئ **قوله** فانزعها الخ بكسر الزاي اي اقلعها فوراً واخرجها **قوله** ثم اصنع في عمرتك الخ هذا يدل على ان المأمور  
 من الاعمال ما زاد على الغسل والنزع والله اعلم **قوله** عقبه بن مكرم الخ بفقر الراء **قوله** وهو مصفر الخ هو اسم فاعل من التصفير ولحيته بالانصب  
 مفعول به باب موافقت الخ جمع ميفقات بمعنى الوقت المحدود واستعير للسكان اعني مكان الاحرام كما استعير المكان للوقت  
 في قوله ههنا لك اي على المؤمنين ولا ينافيه قول الجوهري الميفقات موضع الاحرام لانه ليس من رأيه التفرقة بين الحقيقة والجاز وكأنه في البحر استند

أني أخبرت بعمرة وأنا كما ترى فقال انزع عنك الحجة واغسل عنك الصنفرة وما كنت صانعا في حجتك فاصنع في عمرتك **وحدثني** اسحق بن منصور اخبرنا ابو علي عبيد الله بن عبد المجيد حدثنا رباح بن ابي معروف قال سمعت عطاء قال اخبرني صفوان بن يحيى عن ابيه قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل عليه حبة بها اثر من خلق فقال يا رسول الله اني احرمت بعمرة فكيف افعل فسكت عنه فلم يرجع اليه وكان عمره ليلة اذا انزل عليه الروح يظله فقلت لعمري اني احب ان انزل علي من الله فأتاه رجل عليه حبة بها اثر من خلق فقال يا رسول الله اني احرمت بعمرة فكيف افعل فسكت عنه فلم يرجع اليه وكان عمره ليلة اذا انزل عليه الروح يظله فقلت لعمري اني احب ان انزل علي من الله فأتاه رجل عليه حبة بها اثر من خلق فقال يا رسول الله اني احرمت بعمرة فكيف افعل فسكت عنه فلم يرجع اليه وكان عمره ليلة اذا انزل عليه الروح يظله فقلت لعمري اني احب ان انزل علي من الله

ابن هشام وابو الربيع وقتيبة جميعا عن حماد قال يحيى اخبرنا حماد بن زيد عن عمر بن دينار عن طاووس عن ابن عباس قال وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام الحفة ولاهل نجد قرن الى ظاهر ما في الصحاح فزعم انه مشترك بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني واعرض عن كلامهم السابق وقد علمت ما هو الواقع كذا في الخبر ثم اعلم ان الميقات المكان يختلف باختلاف الناس فاهم ثلاثة اصناف آفاق وحلج اي من كان داخل المواقيت وحرقي وذكر الفقهاء احكام كل واحد من الاصناف الثلاثة مفصلة وسياتي ذكر بعض منها في هذا الشرح ان شاء الله تعالى قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس سره الله روحه الاصل في المواقيت انه لما كان الايمان المكة شعفا قبل ان تتركها لغلو نفسه مطلوبيا وكان في تخلف الانسان ان يحرم من بلدة حرج ظاهر فان منه من يكون قطرة على مسير شهر وشهرين واكثر وجب ان يخص امكنة معلومة حول مكة يحرمون منها ولا يؤخرون الاحرام بعلمها ولا بد ان يكون تلك المواضع ظاهرة مشهورة ولا يخفى على احد وعليها مذهب لاهل الآفاق فاستقر ذلك وحكم بهذه المواضع واختار لاهل المدينة ابعاد المواقيت لانها محببة للوحى وما نزل الايمان ودار الهجرة واول قرية آمنت بالله ورسوله فاهلها اثنى بن يافعا في اعلام كلمة الله وان يخصوا بزيادة طاعة الله وايضا في اقرب الاقطار التي آمنت فزبان رسول الله صلى الله عليه وسلم واخلصت ايمانها بخلاف جواثي والطائف ويمامة وفيرها فلا حرج عليها قوله وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اي حداد واصل التوقيت ان يجعل للشئ وقت يختص به ثم اتسع فيه فاطلق على المكان ايضا وقال ابن دقيق العيد وقوله وقت هنا يحتل ان يريد به التحديد اي حل هذه المواضع للاحرام ويحتمل ان يريد به تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه الاماكن بالشروط المقررة وقال عياض وقت اي حل قد يكون بمعنى واجب ومنه قوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا انتهى قوله ذا الحليفة الخ بضم ففتح وسكون الياء مصغرا للحفة بالفصح اسونبت في الماء ومعروف كذا في رد المحتار قال الحافظ وخو الحليفة مكان معروف بينه وبين مكة مائتا ميل غير ميلين قاله ابن خزيمة وقال غيره بينهما عشر مراحل قال النووي وبينها وبين المدينة ستة اميال ام وقيل سبعة وقيل اربعة قال العلامة القفطي ومنسكه والمحرم من ذلك ما قاله السيوطي نور الدين على السهمودي في تاريخه قد اخبرت ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوي المعروف بباب السلام المعتبرة مسجد الشجرة بذو الحليفة تسعة عشر الف ذراع بتقديم المنشاة الفوقية وسبعائة ذراع بتقديم السنين واثنين وثلاثين ذراعا ونصف ذراع بذراع اليد ام قلت وذلك دون خمسة اميال فان الميل عندنا اربعة آلاف ذراع بذراع الحد يد المستعمل الآن والله اعلم ام قال في الفقه وبها مسجد يعرف بمسجد الشجرة خراب وبها بئر يقال لها بئر علي ام وعلى هذا ليس بعلي بن ابي طالب رضي الله عنه قوله الحفة الخ بضم الجيم وسكون الهاء وهي قرية خربة بينها وبين مكة خمس مراحل او ستة وفي قول النووي في شرح الخبز ثلاث مراحل نظر في سياقي في حديث ابن عمر انها مهيبة بوزن علفمة وقيل بوزن لطيفة وسميت الحفة لان السيل اجحف بها قال ابن الكلبي كان العماليق يسكنون بئر فوقع بينهم وبين بني عبيل بفتح الهاء وكسر الواو وهو اخوة اعداء حربي فاخرجوه من بئر فارتبوا فلهذا سئل فاجتهدوا في استاصمهم ففتح الحفة قيل انها كسبت اعلامها ولربما في الاسوم خفية لايجاد يعرفها الا سكان بعض البوادي فلذا والله تعالى اعلم اختار الناس الاحرام احتياطا من المكان المسمى برابض وبعضهم يجعله بالغين لانه قبل الحفة بنصف مرحلة او قريب من ذلك (يجوز) قال القفطي ولقد سألت جماعة ممن له خبرة من عربنا عما نزلنا في الحفة بعد ما دخلنا من رابغ مكة على جهة اليقين على مقدار ميل من رابغ تقريرا قوله ولاهل نجد الخ قال الحافظ اما نجد فهو كل مكان مرتفع وهو اسم لعشرة مواضع والمراد منها هنا (الارض الاريضة) التي اعلاها قحاة واليمن واسفلها الشام والعراق وقال في المختار ونجد من بلاد العرب وهو خلافت الغور فالغور قحاة وكل ما ارتفع من قحاة الى ارض العرب فهو نجد قوله قرن الخ قال النووي ههنا وقع في اكثر النسخ قرن من غير التاء بعد التون وفي بعضها قرنا بالالف وهو لا جود لانه موضع واسم لجبل فوجب صرفه والذي وقع بغير التاء يقرأ متوننا وانما حذفوا الالف كما جرت عادة بعض المحققين يكتبون يقول سمعت انس بغير الف ويقرأ بالتون ويحتمل على بعد ان يقرأ قرن منصوبا بغير تين



وأهل اليمن يملكون قال فممن لهم ومن أتى عليهم من غير أهلهم ومن أراد الحج والعمره

ويكون أراد به البقعة فيترك صراحه، وهو بفتح القاف وسكون الراء بعد ما تون وضبط صاحب الصيحا (الجوهري) بفتح الراء وغلطوه وبالغ النور  
فحكى الاتفاق على تحطنته في ذلك لكن حكى عياض عن تعليق القاسي ان من قاله بالاسكان اراما بجبل ومن قاله بالفتح اراما بالطريق والجبل المذكور  
بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان وحكى الرزائي عن بعض قلده الشافعية ان المكان الذي يقال له قرن موضعان احدهما في هبوط وهو الذي يقال  
له قرن المنازل والاخر في صعود وهو الذي يقال له قرن الثعالب والمعروف الاول وفي اخبار مكة للفاكي ان قرن الثعالب جبل مشرف على سفلى منى بينه  
وبين مسجد منى الف وثمانية فذاع وقيل له قرن الثعالب لكثرة ما كان ياروى اليه من الثعالب فظهر ان قرن الثعالب ليس من المواقيت وقد وقع ذكره في  
حديث عائشة في اتيان النبي صلى الله عليه وسلم الطائف يدعوه الى الاسلام ورده عليه قال فلو استغنى الا وانا بقرن الثعالب الحديث ذكره ابن ابي  
في السيرة النبوية قال في القاموس غلط الجوهري في تحريك قرن وفي نسبة اول القرن اليه لانه منسوب الى قرن بن زويان بن ناجية بن مراد احد كبار  
اي بفتح القاف والراء **قوله** وأهل اليمن اراما بده والله اعلم بعض اهل اليمن ممن يسكن تهامة فان اليمن يشمل نجد وتهامة وقوله فيما تقدم اراما بجبل  
عام يشمل نجد الحجاز ونجد اليمن كذلك المواهب اللطيفة **قوله** يملكون اراما بفتح التثنية واللام وسكون اليم بعد لام مفتوحة ثم صم مكان على مرحلتين  
من مكة بينهما ثلاثون ميلا ويقال لها الملهم بالهنة وهو الاصل واليه تسهيل لها وحكى ابن السيد فيه يرمي برأين بدل اللامين وفي رد المحتار جبل من  
جبال تهامة مشهور في زماننا بالسعدية قاله بعض شراح المناسك، قال البكري اهله كنانة وتحد، اوديته الى البحر **قوله** فمن لهم اراما الضمير في لهم عائشة  
على المواضع والاقطار المذكورة هي المدينة والشام واليمن ونجد اي هذه المواقيت لهذه الاقطار والمراد لاهلها فحذف المضاف اقام المضاف اليه  
مقامه قاله النووي، وفي الفقه قوله من ضمير جماعة المؤنث واصله لمن يعقل وقد استعمل فيما لا يعقل لكن فيما دون العشرة **قوله** ومن أتى عليهم اراما  
اي على المواقيت من غير اهل البلاد المذكورة ويدخل في ذلك من دخل بلادا ذات ميقات ومن لم يدخل فالذي لا يدخل لا اشكال فيه اذا لم يكن له  
ميقات معين والذي يدخل فيه خلافت كالشامي اذا اراد الحج فدخل المدينة فميقاته ذو الحليفة لاجتيازه عليها ولا يخرج حتى يأتي بالحفة التي هي  
ميقاته الاصل فان أخر أساء ولزمه دمر عند الجمهور واطلق النووي الاتفاق ونفى الخلاف في شريحه لسلبوا المذهب وهذه المسئلة فلعله أراد من ذهب  
الشافعي والآفة المعروف عندنا لما لكية ان الشامي مثلاً اذا جاوز ذوالحليفة بغير احرار الى ميقاته الاصل وهو بالحفة جازله ذلك وان كان الافضل  
خلافه وبه قال الحنفية وابو ثور وابن المنذر من الشافعية كذا في الفقه قال صاحب البحر من اصحابنا في شرح قوله لكن ومن مر بها يعني من غير اهلها وقد  
افاد انه لا يجوز مجاوزة الجميع الا محروفاً لا يجب على المدين ان يحرم من ميقاته وان كان هو الافضل وانما يجب عليه ان يحرم من آخرها عندنا ويحرم منه  
ان الشامي اذا مر على ذوالحليفة في ذهابه لا يلزمه الا حرام منه بالطريق الاولى وانما يجب عليه ان يحرم من الحفة كالمصري، ام - وقال الامام محمد  
ابن الحسن رحمه الله في موطاه وقد رخص لاهل المدينة ان يحرموا من الحفة لانها وقت من المواقيت بكتنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
من أحب منكم ان يستمتع بشيائه الى الحفة فيفعل اخبرنا بذلك ابو يوسف عن اسحق بن راشد عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ام وفي  
شرح النقاية ولو سلك في البر والبحر بين ميقاتين اجتهد واحرم اذا حاذى واحداً منها وأحرسه من بعد ما اولى ولو لم يحرم المدين ومن عباده  
من ذى الحليفة واحرم من الحفة لاشي عليه وكرو وفقاً وعن ابن حنيفة يلزمه دمر به قال الشافعي لكن الظاهر هو الاول لما روى في الحديث  
من قوله عليه السلام من لهم ومن أتى عليهم من غير اهلهم فمن جاوز الى الميقات الثاني صار ميقاتاً له وقال في المعراج قال ابو حنيفة ثم  
في اهل المدينة اذا جاوزوا ذوالحليفة الى الحفة فلا بأس بذلك واحب الي ان يحرموا من ذى الحليفة لانهم اذا وصلوا الى الميقات يجب بلعانة  
حرمته، ام وتدل بيل قال صاحب البحر رحمه الله وقد قالوا من كان في بئر او بئر لا يبرأ من احد من هذه المواقيت المذكورة فعليه ان يحرم اذا  
حاذى آخرها ويعرف بالاجتهاد وعليه ان يجتهد فاذا لم يكن بحيث يحاذي فعلى مرحلتين الى مكة ولعل حرام وهو الحاذية الحاذية القرية من الميقات  
والا فآخر المواقيت باعتبار الحاذية قرن المنازل، ذكر لي بعض اهل العلم من الشافعية المقيمين بمكة في الحجة الرابعة للعبد الضعيف ان الحاذية  
حاصلة في هذا الميقات فيستغنى على مذهب الحنفية ان لا يلزمه الا حرام من رانج بل من خليف القرية المعروفة فانه حينئذ يكون محاذياً لآخر المواقيت  
وهو قرن فاجبته بجوابين الاول ان احرام المصري والشامي لم يكن بالحاذية وانما هو بالممر وعلى الحفة وان لم تكن معرفة واحرامه قبلها احتياطاً  
والحاذية انما تعتبر عند عدم الممر وعلى المواقيت، الثاني ان مراده الحاذية القرية والحاذية المارين لقرن بعيدة لان بينهما وبينه بعض جبال  
والله اعلم بحقيقة الحال، ام وقد نظر في الجواب الثاني اخوه صاحب التمهيد اظهر مراده ببعض اهل العلم من الشافعية الشيخ ابن حجر المكي رحمه الله  
**قوله** من اراد الحج والعمره اراما بفتح التثنية واللام وسكون اليم بعد ما تون وضبط صاحب الصيحا (الجوهري) بفتح الراء وغلطوه وبالغ النور

قوله في ان الله هل يجوز تأخير الحج الى اربع الميقاتين ام لا

اجتازت القاموس في ان الله هل يجوز تأخير الحج الى اربع الميقاتين ام لا

فمن كان ذو نهن فمن أهله وكذا فكل ذلك حتى أهل مكة يهلون منها

الأحرام وقد اختلف العلماء في هذا - فذهب الزهري والحسن البصري والثاقبي في قول ومالك في رواية وابن وهب وداود بن علي وأصحاب الظاهرية أنه لا بأس بدخول الحرم بغير إحرام ومذهب عطاء بن أبي رباح والليث بن سعد والثوري وإبي حنيفة وأصحابه ومالك في رواية وهي قوله الصحيح والثاقبي في المشهور عنه وأبي ثور والحسن بن حي لا يصح لأحد كان منزله من وراء الميقات إلى المصاير أن يدخل مكة إلا بالأحرام فإن لم يفعل أساء ولا شيء عليه عند الثاقبي وإبي ثور وعند أبي حنيفة عليه حجة أو عمره وقال أبو عمر لا خلاف بين فقهاء المصاير في الخطابين ومن يد من الاختلاف مكة ويكثره في اليوم والليلة أنه لا يؤمر من بذلك لما عليه من المشقة وزعم أبو عمر بن عبد البر أن أكثر الصحابة والتابعين على القول بالوجوب، قال علماء ناسرهم الله وحرم تأخير الأحرام عن المواقيت لا فاق قصد دخول مكة ولو حاجة في الحج كجود الرؤية والنزهة أو التجارة وأحق بالآفاق في هذا الحكم الحرمي والحلي ما أخرجا إلى الميقات بخلاف ما إذا بقيا في مكانهما فلا يجزئهما لو قصد الآفاق موضعاً من الحل تخلص وجدة قصداً أو لئلا عند الحاجة حله حل له بما أوزنه بالأحرام فإذا دخل به التحق بأهله فله دخول مكة بالأحرام وحل لأهل داخلها يعني لكل من وجد في داخل المواقيت دخول مكة غير محرر ما لم يرد نسكاً للحج، كذا في الدر المختار وغيره، أما احتجاج الجوزين بحديث الباب فهو استدلال بمفهوم القيد المغالجي هو ضعيف عند الحنفية ومع ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من أتى مكة والحج والعمرة يحتمل أن يقدر فيه مضاف أي من أراد مكان الحج والعمرة كما قال الثاقبي في شرح المشكوة أو يكون كناية عن إرادة دخول مكة وهذا اللفظ والسكتة في اختيار هذا التعبير التنبيه على أن ليس من شأن المسلم قصد دخول مكة معجراً من فضيلة الحج والعمرة ويشهد لصحة هذا التأويل ما رواه ابن أبي شيبة والطبراني عن ابن عباس مرفوعاً لا يجازر أحد الميقات إلا محرماً، قال الحافظ وفي أسناده خفيف (عن سجيل بن جابر كما في شرح النفاية) قلت قد ضعفه البعض وثقه جماعة وأخرجه ابن عدي من وجين ضعيفين وأخرجه الثاقبي عن ابن عباس بأسناد صحيح جيد لكنه موقوف، قلت فهذا الموقوف الصحيح يشعر بصحة مرفوع خفيف فهذا المنطوق أولى من المفهوم الخالف في قوله ممن أراد الحج والعمرة ودخوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح بغير إحرام حكم مخصوص له وأصحابه بذلك الوقت ولذا قال صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم ما أي مكة لم تحل لأحد قبل ولا تحل لأحد بعدى وإنما حلت لي ساعة من نهار ثم عدت حراماً يعني في الدخول بغير إحرام للأحرام على حل الدخول بعد صلى الله عليه وسلم للقتال مع الأحرام، كذا قال الطحاوي وابن المماز وغيرهما، قال الشيخ محمد عبد الله السدي في المواهب اللطيفة وأما ما زعم الطحاوي بأن ذلك مصداق قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي شريح وغيره أنها لم تحل له إلا ساعة من نهار وإن المراد بذلك جواز دخولها بغير إحرام لا تحريم القتل والقتال فيها لا يجمعوا على أن المشركين لو غلبوا والعباد بالله على مكة حل للمسلمين قتالهم وقتلهم فيها حتى فقد نفعه الشيخ أبو الحسن السدي بأن ذلك مخالف لصريح الحديث فإن في حديث أبي شريح عند الشيخين فإن أحد ترخص لقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا إن الله تعالى أذن لرسوله ولم يأذن لكم وإنما أحلت لي ساعة من نهار فهذا صريح فإن الساعة إنما أيجت له في القتال لا في دخول مكة بغير إحرام ولذلك قال المنووي في حديث أبي شريح دلالة على أن مكة تبقى داراً إسلاماً إلى يوم القيامة وهي المترخص إذا قاتل في رياسة دينية وفي دعواه الأجمع نظر فقد حل القتال والمأوردى وغيرهما القول بعد محل القتال أصلاً في مكة ونقلوا في ذلك عن محقق الشافعية والمالكية - إنهم كلامه قلت وبالله التوفيق إن الأحرام إنما شرع لمريد مكة لتعظيم تلك البقعة الشريفة بسبب كونها حراماً وأدلت هذه الآثار أن مكة لم تحل لأحد كان قبله صلى الله عليه وسلم ولا تحل لأحد بعده وإنما أحلت له ساعة من نهار ثم عدت حراماً كما كانت إلى يوم القيامة فدل ذلك على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان دخلها يوم دخلها وهي له حلال فكان له بذلك دخولها بغير إحرام لا ارتفاع العلة وهي حرمتها التي لأجلها أمر داخلها بالأحرام فإن الله تعالى صيهاً حلالاً ولم يبقها حراماً في حقهم صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت وأصحابه كانوا تبعاً له صلى الله عليه وسلم ومن الواضح الجلي أن دخول مكة من غير إحرام أهون من القتال فيها فلا يحتل ابتداءه حراماً في حق لوازم الأحرام بعد صيرورته غير حرام من عند الله في حق القتال فالظاهر أن قوله صلى الله عليه وسلم أحلت لي ساعة يشمل هذا وهذا والله سبحانه وتعالى أعلم - وهذا التقرير قد أشار إليه الطحاوي في أوائل كلامه وإن قد انتهت له مما قرره شيخنا المحقق قدس الله روحه في دروس الحديث والله الموفق - قوله فمن كان ذو نهن الخ أي دون المواقيت يعني من كان بين الميقات ومكة ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم حكم أهل المواقيت نفسها والجمهور على أن حكمها حكم داخل المواقيت خلافاً للطحاوي حيث جعل حكمها حكم الآفاق - قوله فمن أهله الخ أي موضع إحرامه من بيته ولو كان قريباً من المواقيت ولا يلزمه الذهاب إليها - قوله وكذا فكل ذلك الخ أي الآدون والآدون إلى آخر الحل - قوله حتى أهل مكة الخ يجوز فيه الرفع والجرح ذكر السيوطي - قوله يهلون منها الخ أي لا يحتاجون إلى الخروج إلى الميقات للأحرام منه بل يجزمون من مكة كالأفاق الذي بين الميقات ومكة فإنه يحرم من مكانه ولا يحتاج إلى الرجوع إلى الميقات ليحرم منه وهذا خاص بالحاج -

بأن ميقات أهل مكة الحج والعمرة

**وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا يحيى بن آدم حدثنا وهيب نا عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذاك الحليفة وأهل الشام الحجفة وأهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يلبتم وقال هن لهم لكل آية أتت عليهم من غيرهن منزلة الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة وحدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يهل أهل المدينة من ذي الحليفة وأهل الشام من الحجفة وأهل نجد من قرن قال عبد الله وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل أهل اليمن من يلبتم وحدثني حماد بن عيسى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يهل أهل المدينة ذاك الحليفة يهل أهل الشام مهيعة وهي الحجفة ويهل أهل نجد قرن قال عبد الله بن عمر وعمران بن عثمان رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حديثه ما سألته من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسلها مع أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التميم فحرم منه بكرة والتنعيم في طرف الحل وهو أقرب نواحيه قال الحب الطبري لا أعلم أحدا جعل مكة ميقاتا للعمرة انتهى ولعله لم يطالع في ذلك ما ذهب إليه البخاري في صحيحه فقال باب يهل أهل مكة للحج والعمرة وأورد فيه حديث عبد الله بن عباس ممنوعا ههنا لمن أتى عليهم من غيرهن منزلة الحج والعمرة فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة قال الشيخ أبو الحسن السدي في حاشيته على الصحيح كأنه نبه بذلك على أن سوق الحديث لميقات الحج والعمرة جميعا للميقاتين فقط ولذلك قال منزل الحج والعمرة فتقتضاه أن يجعل ميقاتا لأهل مكة يكون ميقاتا للهجر والحجفة جميعا لا للحج فقط وان ذهب الجمهور إلى الثاني وجعلوا ميقات العمرة لأهل مكة أدنى الحل بحيث يحرم إحرام عائشة للعمرة من التمتع وذلك لأن عائشة كانت ملكة حقيقة فيجوز أن يكون ميقات مثلها التمتع للعمرة وإن كان ميقات الملك نفس مكة وكذا يجوز أن يكون إحرامها من التمتع لأنها الأدات العمرة الكافية حيث أرادت المساواة بسائر المعتمرين وفي ذلك السفر فحدث عائشة ليعارض هذا الحديث فكانت هذه الترجمة أراد الاعتراض على الجمهور والله تعالى أعلم انتهى ما قاله الشيخ أبو الحسن بلفظه وهو كلام متجه غير أن الفاكمي غيره روى عن طريق محمد بن سيرين قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل مكة التمتع ومن طريق عطية قال من أراد العمرة من هو من أهل مكة أو غيرها فلْيُخْرِجْ إِلَى التَّعِيمِ وإلى الجعرانة فليحرم منها وافضل ذلك أن يأتي وقتا أي ميقاتا من مواقيت الحج قال الطحاوي ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان من مكة إلا التمتع ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج وخالفهم آخرون فقالوا مواقيت العمرة الحل وإنما أمل النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بالإحرام من التمتع لأنه كان أقرب الحل من مكة وأنزل التمتع وغيره في ذلك سواء ويؤيد ذلك ما رواه الطحاوي من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها قال فكان أذننا من الحرم للتعريف فاعترفت منه قال فثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل، انتهى وفي المغني وقال ابن عباس يا أهل مكة من أتى معكم العمرة فليجعل بينه وبينها بطن محسر يعني إذا حرم بها من ناحية المزدلفة وإنما لزوم الإحرام من الحل ليجمع في النسك بين الحل والحرم فإنه لو أحرم من الحرم لما جمع بينهما فيه لأن أفعال العمرة كلها في الحرم بخلاف الحج فإنه يقتصر الخروج إلى عرفة فيجتمع له الحل والحرم والعمرة بخلاف ذلك فإن الخروج إلى الحل يتحقق فيها نوع سفر والله أعلم قوله **قرن المنازل** الخ بلفظ جمع المنزل والمركبة لا ضافي هو اسم المكان ويقال له قرن أيضا بلاضافة وقد تقدم تحقيقه في الحديث السابق - قوله **هن لهم الخ** أي المواقيت المذكورة لأهل البلاد المذكورة قوله **فمن حيث أنشأ** الخ أي ابتداء السفر قال السدي أو من حيث أنشأ الإحرام قاله الحافظ وفي الدر المختار فهذا ميقاته الحل الذي بين المواقيت والحرم - قال ابن عابدين فالْحَرَمُ حَدٌّ فِي حَقِّهِ كَالْمِيْقَاتِ لِلآفَاقِ فَلَا يَدْخُلُ الْحَرَمُ أَنْ قَصِدَ النَّسْكُ إِلَّا أَقْرَبًا، كَذَا فِي الْجَزْرِ - وَرَوَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ مِيْقَاتٌ هَذِهِ نَفْسُ مَكَّةَ وَاسْتَدِلَّ بِالحديث ابن حزم على أن من ليس له ميقات فميقاته من حيث شاء ولا دلالة فيه لأنه يختص بمن كان دون الميقات أي إلى جهة مكة كما تقدم ويؤخذ منه أن من سافر غير قصد للنسك فجاء وزالميات ثوبا له بعد ذلك النسك أنه يحرم من حيث تجدد له القصد فلا يجب عليه الرجوع إلى الميقات لقوله فمن حيث أنشأ قوله **وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم** الخ سيأتي من روايته أنه سأل عنه بلفظ وزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولم أسمع ذلك منه وهو يشعر بأن الذي بلغ ابن عمر ذلك جماعة وقد ثبت ذلك من حديث ابن عباس كما تقدم ومن حديث جابر بن سماعة في الباب ومن حديث عائشة عند النسائي ومن حديث الحارث بن عمرو السهمي عند أحمد وإبي داود والنسائي - قوله **يهل أهل المدينة** الخ يضم الميم ويفتح الهاء وتشديد اللام موضع الألف واصله رفع الصوت لأنه كانوا يرعون أصواتهم بالتلبية عند الإحرام ثم أطلق على نفس الإحرام آنسأما قال ابن الجوزي وإنما يقوله بفتح الميم من كل لغة وقال أبو البقاء العكبري هو مصدرا بمعنى الإهلالات كالمدخل والخروج بمعنى الإدخال والإخراج - قوله **مهيعة** الخ بوزن علقمة وقيل بوزن لطيفة قوله **وزعموا الخ** أي قالوا فالزعم بجدة القول المحقق، قال النووي - قوله **ولم أسمع ذلك منه** الخ هذا صريح في نفى السماع فما في بعض روايات البخاري

قال ومهل أهل اليمن يكثر **وحدثنا يحيى بن يحيى** ويحيى بن أيوب قتيبة وابن جرير قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أحمد بن جعفر عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة وأهل الشام من الحجة وأهل نجد من قرن قال ومهل أهل اليمن من يكثر **وحدثنا يحيى بن جبر** أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انتقم فقال أراه يعني النبي صلى الله عليه وسلم **وحدثنا يحيى بن جبر** أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انتقم فقال أراه يعني النبي صلى الله عليه وسلم قال مهمل أهل المدينة من ذى الحليفة ومهل أهل الشام من الحجة ومهل أهل نجد من قرن قال ابن عمر ذكر لي ولم اسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ومهل أهل اليمن من يكثر **وحدثنا محمد بن حاتم** وعبد بن حميد كلاهما عن محمد بن بكر قال عبد الله بن جبر أخبرنا ابن جبر أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعته ثم انتقم فقال أراه يعني النبي صلى الله عليه وسلم قال ومهل أهل العراق من ذات عرق ومهل أهل نجد من قرن ومهل أهل اليمن من يكثر

لما فقه هذه من رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفق لفقهه في العلم بطريق التمسك والله أعلم قوله أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل المدينة أن يهلوا من ذى الحليفة وهو خبر يخرجه الأمازيغ لا يرد بلفظ الخبر إلا إذا أتيت تأكيداً وتأكيده لا من الوجوب سبق في بعض الطرق بلفظ وقت وفائدة التوقيت المنع عن تأخير الأحرار عنها لأنه يجوز التقديم عليها بالاتفاق - واختلفت فيمن جاوز الميقات مريداً للنسك فلا يحرم فقال الجمهور لا يضره دم فاما لزوم الدم فبإدليل غير هذا وأما الأشرف فترك الواجب ذهب عطاء والتخالف على عدم الوجوب مقابله قول سعيد بن جبير لا يصح حجة وبه قال ابن خزيمة وقال الجمهور لو رجع إلى الميقات قبل التلبس بالنسك سقط عنه الدم قال أبو حنيفة بشرط أن يعود ملبئياً وأما ذلك بشرط أن لا يبعد واحداً لا يسقط بشئ، كذا في الفقه - وأما التقديم فإن قدم الأحرار على هذه المواقيت جاز ولا يفضل التقديم عليها أي على المواقيت بخلاف تقديم الأحرار على أشهر الحج أجمعوا أنه مكروه كذا في البيهقي وغيره فيجب على الأفضلية من ديرة أهلها على ما إذا كان من داره إلى مكة دون أشهر الحج كما قيد به قاضي خان وإنما كان التقديم على المواقيت أفضل لأنه أكثر تعظيماً وأوفر مشقة والأجر على قلة المشقة ولذا كانوا يستحبون الأحرار بها من الأماكن القاصية وروى عن ابن عمر أنه أحرم من بيت المقدس وعمران بن حصين من البصرة وعن ابن عباس أنه أحرم من الشام وابن مسعود من القاصية وقال عليه السلام من أهل من المسجد لا قصه بعمرة أو حجة غفر له ما تقدم من ذنبه ورأه أحمد وأبو داود ونحوه ثوبه الأفضلية مقيدة بما إذا كان يملك نفسه روى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله - كذا في فقه القدير - **قوله** فقال سمعته ثم انتقم فقال أراه الخ معناه هذا الكلام أن أبا الزبير قال سمعت جابراً ثم انتقم أي وقف عن رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أراه بضم الهاء أي أظنه رفع الحديث فقال أراه يعني النبي صلى الله عليه وسلم كما قال في الراية الآخرة أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله أحسبه رفع لا يخرج هذا الحديث مرفوعاً لكونه لم يجرى رفعه كذا في الشرح، **قوله** والطريق الآخر بالحجة الخ أي مهمل الطريق الآخر لها بالحجة، وقد نقل المذهب فيمن هو بين ميقتين فلا يرجع - **قوله** من ذات عرق الخ بكسر العين و سكون الراء بعدها قات شئ بذلك لأن فيه عرقاً وهو الجبل الصغير وهي أرض سبخة تنبت الطرفاء بينها وبين مكة مرحلتان والمسافة اثنتان وأربعون ميلاً وهو الحد الفاصل بين نجد وتهامة - ورد في صحيح البخاري من حديث ابن عمر قال لما فتح هذا المصن دان أي الكوفة والبصرة أتوا عمر فقا لوايا أمير المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدث أهل نجد قرناً وهو جوع عن طريقنا وأما أن اردنا قرناً شق علينا قال فانظر أحدهما من طريقك فخذ له ذات عرق وظاهرة أن عمر حدث أهل ذات عرق بأجهاد منه، وقال الشافعي في الأمر لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه حدث ذات عرق وإنما جمع عليه الناس فهذا يدل على أن ميقات ذات عرق ليس منصوصاً وبه قطع الغزالي والرافعي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وكذا وقع في المدونة لما لك وصحح الحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية والرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المذهب أنه منصوص وقد وقع ذلك في حديث جابر عند مسلم إلا أنه مشكوك في رفعه أخرجه من طريق ابن جبر أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابراً يسأل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرهم وأخرجهم أبو عوانة في مستخرجه بلفظ فقال سمعت أحسبه يري النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه أحمد من رواية ابن أبي شيبة وابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يثبت في رفعه ووقع في حديث عائشة وفي حديث الحارث بن عمر السهمي كلاهما عند أحمد وأبي داود والنسائي وهذا يدل على أن الحديث أصلاً فلعن من قال أنه غير منصوص لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار أن كل طريق لا يخلو عن مقال ولهذا قال ابن خزيمة رويت في ذات عرق أخبار لا يثبت شئ منها عند أهل الحديث وقال ابن المنذر لم نجد في ذات عرق حديثاً ثابتاً بالمتفق لكن الحديث مجموع الطرق يقوى كما ذكرنا وأما أعلال من أعله بأن العراق لم تكن فتحت يومئذ فقال ابن عبد البر هو غفلة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت لأهل الأنواحي قبل الفتح لكنه

قوله العمل فيمن جاوز الميقات مريداً للنسك بغير إحرام

وفي تقديم الأحرار على المواقيت وعلى أشهر الحج



**حدثنا يحيى بن يحيى التميمي قال قرأت على ملك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم**  
**لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد**

علمها مستفهم فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق انتهى - وبهذا أجاب المأوردى وآخرون - كذا في أبواب الحج من الفقه، وفي أبواب الاعتصام بقوله  
 أي ابن عمر لم يكن عراق يومئذ أي بأهل بلاد العراق كلها في ذلك الوقت كانت بأيدي كسرى وعمله من القوس والعرب فكانت قال لم يكن أهل  
 العراق مسلمين حينئذ حتى يوقت لهم، ويعكر على هذا الجواب كراهل الشام فلعل مراد ابن عمر في العراقين وهما المصران المشهوران الكوفة والبصرة وكل  
 منهما إنما صار مصرًا جامعا بعد فتح المسلمين ببلاد الفرس والله أعلم - أم - قال الشيخ ابن الهمام والحق أن ما رواه البخاري عن ابن عمر يفيد أن عمر رضي الله عنه  
 لم يبلغه توقيت النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق فإن كانت الحادثة بتوقيته حسنة فقد وافق اجتهاده توقيته عليه الصلوة والسلام ولا فمواجها دي لم  
 وقال ابن قدامة رحمه الله ويحوز أن يكون عمر من سأل له لم يعلموا توقيت النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق فقال لك برأي فأصاب وافق قول النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقد كان كثير الأصابة رضي الله عنه وإذا ثبت توقيتها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر فلا حرام منه أولى أن شاء الله تعالى، قال الحافظ رحمه الله وأما أخرجه  
 البردأ والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم رقت لأهل المشرق العقيق فقد تفرغ به يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف وإن كان حفظه  
 فقل جمع بينه وبين حديث جابر وغيره بأجوبة منها أن ذات عرق ميثقات الوجوب العقيق ميثقات الاستحباب لأنه أبعد من ذات عرق ومنها أن العقيق  
 ميثقات لبعض العراقيين وهو أهل الكوفة والآخر ميثقات لأهل البصرة وقدم ذلك في حديث لا نرى عند الطبراني وأسناده ضعيف **باب التلبية**  
 صحتها ووقتها قوله أن تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم هي مصدر لبي أي قال لبيك ولا يكون عاملة لامضمًا، وأصل لبي لبي على وزن فعل  
 لا تفل فقلت الباء الثالثة ياء استعظام لا ثلاث بآت ثوقلت الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها، واختلفت في لفظ لبيك ومعناه أما لفظه فتثنية عند  
 سيبويه يراد بها التكرار في العود والعود مرة بعد مرة لأنها حقيقة التثنية بحيث لا يتناول لأفردين وقال يونس هو منفرد والياء في لبيك  
 عليك والياء في التثنية في العود والعود مرة بعد مرة لا يتناول لأفردين وقال يونس هو منفرد والياء في لبيك في لبيك  
 تحثنا بعد تحنن وقيل معناه أنا مقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة من اليب بالمكان كذا ولبي به إذا قام به ولم يمه وقيل محقق لك من قولهم امرأته لبي  
 إذا كانت محبة لزوجها وعاطفة على ولدها وقيل غير ذلك، قال الحافظ رحمه الله وأول منها أظهر وأشهر لأن المحرم مستحب لدعاء الله آياه في حجر بيته  
 ولهذا من دعا فقال لبيك فقد استجاب، قال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم معنى التلبية أجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج، انتهى  
 وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم وأبو سعيد هرو في تفسيرهم عن ابن عباس وعجابه وعكرمة وعطلة وقتادة وغير واحد وأبو سعيد هرو  
 قوية وأقوى أنه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده وابن أبي حاتم في مسنده وابن جرير في مسنده وابن جرير في مسنده وابن جرير في مسنده  
 أذن في الناس بالحج قال رب ما يبلغ صوتي قال أذن على المبلغ قال فنادى إبراهيم يا أيها الناس كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق فسمعه من بين السماء والأرض فأتوا  
 الناس يحضرون من أقصى الأرض يلبنون ومن طريق ابن جرير عن عطلة عن ابن عباس وفيها جوابه بالتلبية فاصلا الرجال أرحام النساء أول من أجاب أهل اليمن فليس حرج  
 من يومئذ إلى أن تقوم الساعة إلا من كان أجاب إبراهيم يومئذ قال ابن المنير في الحاشية وفيه شريعة التلبية تنبيه على أن الله تعالى العباد بان وفردهم على بيته إنما كان  
 بأستد عام من سبحانه وتعالى، أما حكم التلبية ففيها مذهب الربعة ذكرها الحافظ والحق عند الحنفية ما في المجموع أن خصوص التلبية سنة  
 فإذا تركها أصلا أو نقص عنها ارتكب كراهة التنزيه وإن قول الكافي النسفي لا يجوز فيه نظر وقول من قال أنها شرط ملادة ذكر يقصد به التعظيم لا  
 خصوصها، قوله لبيك اللهم لبيك الخ أي أقمت بلبك إقامة بعد أخرى واجبت ندائك أجابة بعد أخرى وحلة اللهم عجزني يا الله معترضين  
 المؤكد والمؤكد (شرح الباب) فالثنية لافادة التكرار كما في فاصحة البصر كقولين أي كررات كثيرة وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك قول لبيك لا شريك  
 لك الخ ثبت بعد اللهم لبيك مرتين وفي رق المختار قال بعض المحشين وقد استحسن الشافعية الوقف على لبيك الثالثة ولم أره لأئمتنا فراحه، أم -  
 قلت مقصده ما في القمستان في الوقف على الثانية فإنه تحكم على قوله لبيك اللهم لبيك ثم قال لبيك لا شريك لك استئناف فأن مفاده أن الاستئناف  
 بقوله لبيك الثالثة لا بقوله لا شريك لك وهو مفاد ما في شرح الباب أيضا، انتهى - وكذا يستحسن الوقف على لبيك الرابعة قوله أن الحمد الخ  
 بكسر الهمزة وتفتح قال في المحيط لأنه عليه الصلوة والسلام فعله وردة في البناءية بأنه لم يعرف نعر على ما هو من الأفضلية بأنه استئناف للثناء  
 فتكون التلبية للذات بخلاف الفقه فإنه تحليل للتلبية أي لبيك لأن الحمد لك والنعمة والملك وتعلق بالأجابة التي لا نهاية لها بالذات أولى منه  
 باعتبار صفة واعتراض بان المكسر يجوز أن يكون تعليلا مستأنفا أيضا ومنه وصل عليه همر أن صلاتك سكن لهم، إنه ليس من أهلك ومنه علم  
 ابنك العلم أن العلم نافع واجب وأنه وإن جاز فيه كل منهما إلا أنه يحمل هنا على الاستئناف لا لوليته بخلاف الفقه إذ ليس فيه سوى التعليل

والنعمتلك والمملك لا شريك لك وقال كان عبد الله بن عمر يزيد فيها لبيك لبيك وسعديك

وحكى الشراح عن الامام الفهم وعن محمد والكسائي والقرطبي الكسائي ان المذكور في الكشاف ان اختيار الامام الكسائي الشافعي الفهم وهو الذي يعطيه ظاهر كلامهم (قوله) والنعمتلك الخ المشهور فيه النصب قال عياض ويجوز الرفع على الاستثناء ويكون الخبر عنده وقاد النقد بان الحمد لك والنعمت مستقرة لك قاله ابن المنبر وقال ابن المنبر في الحاشية قرن الحمد والنعمت واقره الملك لان الحمد متعلق بالنعمت ولهذا يقال الحمد لله على نعمه فجمع بينهما كأنه قال لا حمد الا لك لانه لا نعمة الا لك واما الملك فهو معنى مستقل بنفسه ذكر تحقيق ان النعمت كلها لله لانه صاحب الملك قوله والمملك الخ بالنصب ايضا على المشهور ويجوز الرفع وتقديره والمملك كذلك - واستحسن الوقت عليه لئلا يتوهم ان ما بعده خبره وكذا في شرح الباب ونقل بعضهم انه مستحب عند النعمة الاربعة قوله لا شريك لك الخ يفت عليه الملقى قال في الباب وشرحه ويستحب ان يرفع صوته بالتبليغ ثم يخفضه ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ومن المأثور اللهم اني اسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وفيه ايضا وتكرارها ستة في المجلس الاول وكذا في غيره وعند كثير الحائلات مستحب مؤكدا ولا حثا مطلقا مندوب يستحب ان يكررها كلها شرعا فيها ثلاثا على الولا ولا يقطعها بكلام - قال الشيخ ولي الله الدهلوي واثنا اختار هذه الصيغة في التبليغ لاختار تعبير عن قيامه بطاعة مولاه وتذكر له ذلك وكان اهل الجاهلية يعظمون شركا ثم فادخل النبي صلى الله عليه وسلم لا شريك لك رد على هؤلاء وتبيد المسلمين منهم - قوله وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها الخ فان قلت الاثني بوجه وكثرة اتباعه ان لا يزيد على تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت رآي ان الزيادة على النص ليست نسخا وان الشيء واحد كذلك هو صريح غيره فزيادته لا تقع من آياتكم بتبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم او فهمه من القصر على أولئك الكلمات وان الثواب يتضاعف بكثرة العمل واقتصار رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان لا قل ما يكفي وسيأتي في الباب من طريق ابن شهاب عن سالم وكان عبد الله بن عمر يقول كان عمر بن الخطاب يمل بأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم من هؤلاء الكلمات ويقول لبيك اللهم لبيك، لبيك وسعديك والخير في يدك لبيك والرغبة اليك والعمل، فعرف ان ابن عمر اقتدى في ذلك بأبيه واخرج ابن ابي شيبة من طريق السورين مخرومة قال كانت تبليغ عمر فتكر مثل المرفوع وزاد لبيك مرغوبا وهو يا اياك ذا النعماء والفضل الحسن واستدل به على استحباب الزيادة على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قال الطحاوي بعد ان اخرج من حديث ابن عمر بن مسعود وعائشة وجابر وعمر بن الخطاب اجمع المسلمون جميعا على هذه التبليغ غير ان قوما قالوا لا بأس ان يزيد فيها من الذكر لله ما أحب وهو قول محمد والثوري والافندي واجتوا بحديث ابى هريرة يعني الذي اخرجه النسائي وابن ماجه ومحمد بن حبان والحاكم قال كان من تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لبيك اياك الله الحق لبيك وزيادة ابن عمر المذكورة وخالفهم آخرون فقالوا لا ينبغي ان يزداد على ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس كما في حديث عمر بن معد كريب ثم فعله هو ولم يقل لبعوا بما شئتم ما هو من جنس هذا بل علمهم كما علمهم التكبير في الصلوة قل لا اله الا الله فينبغي ان يتعدى في ذلك شيئا ما علمه ثم اخرج حديث عامر بن سعد بن ابى وقاص عن ابيه انه سمع رجلا يقول لبيك ذا المعارج فقال انه لذنو المعارج وما هكذا كنا نلقى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فهذا سعد قد كره الزيادة في التبليغ وبه تأخذ، انتم - وفي حديث جابر الطويل عند المؤلف واهل الناس بهذا الذي يملون به فلم يرد عليهم شيئا منه ولزم تبليغه وفي رواية ابى داود والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئا، قال الحافظ وهذا يدل على ان الاقتصار على التبليغ المرفوعة افضل لما دونه هو صلى الله عليه وسلم عليه عليها وانه لا بأس بالزيادة لكونه لم يردوها عليهم واقره عليها وهو قول الجوهري - وحكى الثوري عن الشافعي قال فان زاد في التبليغ شيئا من تعظيم الله فلا بأس وأحب الى ان يقتصر على تبليغ رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ان ابن عمر يحفظ التبليغ عنه ثم زاد من قبله زيادة ونصب البيهقي الخلاف بين ابى حنيفة والشافعي فقال لا يقتصر على المرفوع أحب ولا ضيق ان يزيد عليها قال وقال ابو حنيفة ان زاد فحسن وحكى في المعرف عن الشافعي قال ولا ضيق على احد في قول ما جاء عن ابن عمر وغيره من تعظيم الله ودعائه غير ان الاختيار عندي ان يفرح ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، انتم - وهذا اعدل الوجه فيفرح ما جاء مرفوعا واذا اختار قول ما جاء موقوفا او انشأه هو من قبل نفسه مما يليق قاله على انفراد حتى لا يختلط بالمرفوع وهو شبهه بحال الدعاء في التشهد فانه قال فيه ثم ليخير من المسألة والثناء ما شاء اى بعد ان يفرغ من المرفوع كما تقدم في موضعه، وفي الدار المختار وزد عليها لاني خلالها ولا تنقص منها فائدة مكرهه - قال ابن عابدين رحمهما من لبيك وسعديك ونقله في النهر عن ابن عمر يأتى به بعد التبليغ لاني اثنا - قال ولا تستحب الزيادة من غير المأثور كما في العناية خلافا لما في النهر فافهم تعد في شرح الباب ما وقع مأثورا يستحب بان يقول لبيك وسعديك والخير كله بيدك والرغبة اليك اياك الخلق لبيك بحجة حقا تبتدا وراق لبيك ان العيش عيش الآخرة وما ليس مرفوعا فاجازا وحسن - كذا في رد المحتار قوله وسعديك الخ لم يسمع على طاعتك مسأوا سعادا بعد اسعاد وهما منصوبان على المصدر كما ذكره الطيبري فسعديك مشيئة مضافات قصد به التكرير للتشديد كما في لبيك اى اسعد اجابتك سعادة بعد سعادة باطاعتك عبادة بعد عبادة قال في النهاية ولم يسمع موقوفا

هل يستحب الزيادة والتبليغ على ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم



باب بيان أن الفضل زعم حبان بن عثمان به راجح من مؤيد الأئمة والعقباء المكيين -

وما ملك يقولون هذا وهو يطوقون بالبيت وحل شامي بن يحيى قال قرأت على مالك عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله سمع أباة يقول بهذا وكهذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند المسجد يعني ذا الحليفة وحل شامي بن يحيى بن سبيد حدثنا حاتم بن يحيى بن سبيد عن موسى بن عقبة عن سالم قال كان ابن عمر إذا قيل له الأحرار من البيداء قال البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند الشجرة حين قام به غيره وحل شامي بن يحيى قال قرأت على مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبيد بن جريح أنه قال لعبد الله بن عمر يا أبا عبد الرحمن رأيتك

في الكلمة السفلى اللغة السافلة كما اختير في الكلمة العليا العالية - وقوله لا شريكاً متعلق بقول الكفرة وقوله قال فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قد معترض للتنبيه على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا بين الاستثناء وما قبله قبل أن يتكلموا بالاستثناء والله تعالى أعلم وقوله تملكه وما ملك كلمة ما تحتل ما هنا نافية أو موصولة عطف على مفعول تملكه والله تعالى أعلم قال الطيبي كان المشركون يقولون لبنيك لا شريك لك لا شريكاً هو تملكه وما ملك فإذا انتهى كلامهم إلى لا شريك لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قد أي اقتصر عليه ولا تتجاوزوا عنه إلى ما بعده قوله وما ملك ما هنا نافية وقيل موصولة عطف على مفعول تملكه قوله يقولون هذا إنما هذا مقول ابن عباس أي يقول المشركون هذا القول وهو قولهم لا شريكاً مع ما قبله وما بعده **باب** أصل أهل المدينة بالأحرار من عند مسجد ذي الحليفة قوله بيده كرهه إنما قال البكري البيداء هذه فوق على ذي الحليفة لم يصح من الواحد وفي أول البيداء بناء وقال النووي قال العلماء هذه البيداء هي الشرف الذي تقدم في الحليفة إلى جهة مكة وهي بقرب ذي الحليفة وسميت بيداء لأنه ليس فيها بناء ولا أثر وكل مفارقة تسمى بيداء وما هنا فالمراد بالبيداء ما ذكرناه قوله تكذبون فيها إنما قال النووي أي تقولون أنه صلى الله عليه وسلم أحرم منها ولم يحرم منها وإنما أحرم قبلها من عند مسجد ذي الحليفة ومن عند الشجرة التي كانت هناك وكانت عند المسجد سماها ابن عمر كذا بين كذا خبروا بالشئ على خلاف ما هو قد سبق في أول هذا الشرح في مقدمة صحيح مسلم أن الكذب عند أهل السنة هو الأخبار عن الشئ بخلاف ما هو سواء تعمير أو غلط فيه أو سها وقالت المعتزلة يشترط فيه العينية وعندنا أن العينية شرط لكونه أثماً لا لكونه يسمى كذا فنقول ابن عمر جاز على قاعدتنا وفيه أنه كذا باس باطلاق هذه اللفظة - قوله يعني ذا الحليفة إنما قال النووي فيه دلالة على أن ميقات أهل المدينة من عند مسجد ذي الحليفة ولا يجوز لهم تأخير الأحرار إلى البيداء وهذا قول جميع العلماء وفيه أن الأحرار من الميقات أفضل من ذرية أهل المدينة لأنه صلى الله عليه وسلم ترك الأحرار من مسجد ذي الحليفة فان قيل إنما أحرم من الميقات لبيان الجواز قلنا هذا غلط لو جهن أحدهما أن البيان قد حصص بالأحد شي الصحي في بيان المواقيت والثاني أن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل على بيان الجواز في شئ يتكرر فعله كثيراً فيفعله مرة أو مرات على الوجه الجواز لبيان الجواز ويواظب غالباً على فعله على أكل وجهه وذلك كالوضوء مرة ومرة وثلاثاً كراهته صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ثلاثاً وما الأحرار بالحج فلم يتكرر وإنما جرى منه صلى الله عليه وسلم مرة واحدة فلا يفعله إلا على أكل وجهه والله أعلم - وقد تقدم بيان ما يتعلق بهذه المسئلة قريباً **قوله** إلا من عند الشجرة حين قام به غيره إنما كان ابن عمر يكره رواية ابن عباس الثابتة عنه بلفظ ركب لحنه حتى استوى على البيداء المصن قال لحافظ وقد نال الأشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس عجت الاختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهلاله فذكر الحديث وفيه فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتان أو جب من مجلسه فاهل بالحج حين فرغ منها فسمع منه قوم يحفظون ثور ركب فلما استقلت به لاحت أهله وأدرك ذلك منه قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فسمعوه حين ذاك فقالوا إنما أهلك حين استقلت به لاحت له ثم مضى فلما علا شرف البيداء أهله وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه فنقل كل أحدهم ما سمع وإنما كان أهلاله في مصلاه وأبوا الله ثور أهله ثانياً وثالثاً وأخرج الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس نحوه فدون القصص فلهذا كان الخار بن عمر علف نخس الأهل بالقيام على شرف البيداء وقد اتفق فقهاء الأصناف على جواز جميع ذلك وإنما الخلاف في الأفضل أم قال الطحاوي فبين ابن عباس الوجه الذي جاء فيه اختلافهم وإن أهلال النبي صلى الله عليه وسلم الذي ابتدأ بالحج ودخل فيه كان في مصلاه فهذا ناخذ وهو قول أبي حنيفة وإبي يوسف ومحمد ومالك والثاني وأحمد وأصحابهم وقال الأوزاعي وعطاء وقتادة المستحب الأحرار من البيداء - وقال النووي وفيها أي في روايات الباب دليل لما لك والثاني وأحمد هورن أنه فضل أن يحرم إذا انبعت به راحلت وقال أبو حنيفة يحرم عتب الصلوة وهو جالس قبل ركوب دابته وقبل قيامه وهو قول ضعيف للشافعي وفيه حل من رواية ابن عمر لكنه ضعيف - ولعله يشير إلى التضعيف خصيف بن عبد الرحمن وهو كما سبق وثقة جماعة فيكون روايته لبثوثه لأفضلية والجمع بين الروايات والله أعلم **باب** بيان أن الفضل زعم حبان بن عثمان به راجح من مؤيد الأئمة والعقباء المكيين، قوله عن عبيد بن جريح إنما قال في الفقه هو من في



تصنع الرعاء ارحلا من اصحابك يصنعها قال ما هن يا ابن جريح قال رأيتك لا تمس من الاركان الا اليمانيين ورأيتك تلبس النعال السبئية ورأيتك تصبغ بالصفرة ورأيتك اذا كنت بمكة اهل الناس دارا والاهلال ولم تهمل انت حتى يكون يد التروية فقال عبد الله بن عمر اما الاركان فاني لم ارسول الله صلى الله عليه وسلم عيسى اليمانيين واما النعال السبئية فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي ليس فيها شعر

مولي بني تميم وليس بيه وبين ابن جريح الفقيه المكي مولد بني أمية نسب وقد تقدم في المقدمة ان الفقيه هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح فقد يظن ان هذا عنه وليس كذلك قوله تصنع الرعاء اي اربع خصال قوله لولا احد من اصحابك اي اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والمراد بعضهم والظاهر من السياق انفراد ابن عمر بذكر دون غيره من اصحابه وعبد الله بن عمر لا يصنع من غيرك محبة وان كان يصنع بعضها، قوله من الاركان اي اركان الكعبة الاربعة وظاهر ان غير ابن عمر من الصحابة الذين رأوه عبيد كانوا يستلمون الاركان كلها وقد صرح ذلك عن معاوية وابن الزبير قوله اليمانيين اي بتخفيف الياء الاولى ويشد قال الطبري رحمه الله اي الذي فيه الحجر الاسود واليماني والاخران يسميان الشاميين ام فيها تغليب لهما اسمهما النبي صلى الله عليه وسلم لانها بقيا على بناء ابراهيم عليه الصلوة والسلام واستلام الحجر مسكه اما باليد او بالقبضة او بها واما التمسك اليماني فباليد على الصحيح من مذهبنا - كذا في المراجعة قوله السبئية اي بكسر الحاء هي التي لا شعر فيها مشتقة من السبت وهو الحلق قاله في التهذيب وقيل السبت جلد البقر المدبوخ بالقرظ وقيل بالسبت بضم اوله وهو نبت يدبغ به قاله صاحب المنتقى وقال المروزي قيل لها سبئية لانها انسبت باليد بلغ اي كانت به يقال رطبة منسبة الى لينة قال ابو عبيد كانوا في الجاهلية لا يلبسون النعال المدبوخة الا اهل السعة واستشهد لذلك بشعر قوله تصبغ بالصفرة اي بضم الموحدة وحكى نسخها وكسرهما قال الجيني ثم ونظما الحديث يشمل صبغ الثياب وصبغ الشعر اختلفوا في المراد منها فقال القاضي عياض لا يظهر ان المراد صبغ الثياب لانه اخبر انه صلى الله تعالى عليه وسلم صبغ ولم يقل انه صبغ شعره قلت جاءت آثار عن ابن عمر رضي الله عنهما بين فيها تصغير ابن عمر بحينه واحتمر يانه عليه الصلوة والسلام كان يصفر بحينه بالورس الزعفران اخرج ابن اودود وذكر ايضا في حديث آخر احتجابه به بانه عليه الصلوة والسلام كان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته وكان اكثر الصحابة والتابعين يخضب بالصفرة منهم ابو هريرة وآخرون ويرى ذلك عن علي رضي الله عنه انتهى قال الحافظ رح واخرج الحاكم من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه ثوبان مصبوغان بالزعفران وفي سنة عبد الله بن مصعب الزبيري وفيه ضعف واخرج الطبراني من حديث ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صبغ ازاره ورداءه بزعفران فيه راوي مجهول ومن المستغرب قول ابن الزبير لم يرد في الثوب لا صفرا حديث وقد ورد فيه عدة احاديث كما ترى قال الهلبال بالصفرة اي الحجر الاسود والنفس وقد اشار الى ذلك ابن عباس في قوله تعالى صَفْرًا فَاقْعَرْتُمْهَا ثُمَّ التَّائِبِينَ قَوْلُهُ اهل الناس اي دفعوا اصواتهم بالتلبية حين راوا هلال ذي الحجة - قوله حتى يكون يوم التروية اي التام من رضى الحجة والمراد به قتل انت حينئذ واختلفوا في سبب التسمية بيوم التروية على قولين حكاهما الماوردي وغيره احدهما لان الناس يرون فيه من الماء من زمره لانه لم يكن يحسن ولا يغزى ماء والثاني انه اليوم الذي رأى فيه آدم عليه الصلوة والسلام حواء قوله عيسى اليمانيين اي قال القاضي عياض اتفق الفقهاء اليوم على ان الركنين الشاميين وهما مقابلا اليمانيين لا يستلمان وانما كان الخلاف فيه في العصر الاول بين بعض الصحابة وبعض التابعين ثم ذهب الخلاف وتخصيص الركنين اليمانيين لانها كانا على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام والركنين الآخرين لانها ليسا على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام ولما ارداهما عبد الله بن الزبير على قواعد ابراهيم عليه الصلوة والسلام استشهدا ايضا ولو لم يكن كذلك استلمت كلها اقتداء به صرح بذلك عياض - وقال ابن عبد البر في عن جابر وانس بن الزبير والحسين رضي الله عنهما انهما كانوا يستلمون الاركان كلها وعن عروة مثل ذلك اختلف عن معاوية وابن عباس في ذلك وقال احدهما ليس شيء من البيت محجورا والصحيح عن ابن عباس انه كان يقول الا الركن الاسود واليماني وهما المعروف باليمانيين ولما رأى عبد بن جريح - عذ يفتعل على خلاف ابن عمر اه عز ذلك قال الحافظم واجاب الشافعي عن قول من قال ليس شيء من البيت محجورا باننا نلج استلامهما حجر البيت وكيف يجبره وهو يطوف به ولكن انتبع استنفعا او تركا ولو كان ترك استلامهما حجرا لكان ترك استلام ما بين الاركان حجرا لهما ولا فائل به ويؤخذ منه حفظ المراتب واعطاء كل ذي حق حقه ونزول كل احد منزله (فائدة) في البيت الاربعة اركان الاول له فضيلتان كمن الحج الاسود فيه كونه على قواعد ابراهيم وللثاني اثنتان فقط وليس للآخرين شيء من هذا منزله يستل الاول رسته الثاني فقط ولا يقبل الاخران ولا يستلمان هذا على اى الوجهين واستحب بعضهم تقبل الركن اليماني ايضا اه - وهو قول محمد بن صالح بن تيا ساعد الركن، مخاف شرم المشلوة قوله النعال التي لا جمع لغل وهو ونشة قال ابن الاثير هو التي تسمى الاك تاسومة وقار ابن العربي النعل لباس لا نبياء وانما اتخذ الناس غيرها لما في ارضهم من الطين وقد يطلق النعل على ما يقى القدم قال شمس المحكم النعل النعلة ما وقيت به القدم - قوله ليس فيها شعر اي قال الحافظ واستدل بحديث ابن عمر



ورحلته قبل ان يطوف بالبيت وحل ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا الفهر بن حميد عن القاسم بن عجل عن عائشة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي لحرمه حين احرمه وحل به حين حل قبل ان يطوف بالبيت  
وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على ملك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة انها قالت كنت اطيبت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لاحرامه قبل ان يحرمه وحلته قبل ان يطوف بالبيت وحل ثنا ابن نمير حدثنا ابي حنيفة عن عبد الله بن عمر  
قال سمعت القاسم عن عائشة قالت طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم بحلته وحرمه وحل ثنا محمد بن حاتم وعبد بن محمد  
قال عبد اخبرنا وقال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح

رواية ابن المنتشر ثقات بنسائه ثوابهم عموما فان المراد بالطواف الجماع وكان من عادته ان يغتسل عند كل واحدة ومن ضرورة ذلك ان لا يبيح  
للطيب اثر، ام قلت هذه العادة التي ادعوها لاجلها في الحديث نعم وقع في حديث ابي رافع عند احمد واصحاب السنن انه صلى الله عليه وسلم  
على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه الحديث وهذه قصة جزيئة لا تدل على الاعتقاد بل الظاهر من حديث انس عند مسلم المتقدم في  
البواب الغسل خلافة ولفظها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد قال الحافظ ويرد على احتياج المالكية قوله في الرواية  
الآتية ثوابهم عموما ينضم طيبا فهو ظاهر ان ينضم الطيب وهو ظهور راحة تحتها كان في حال احرامه ودعوى بعضهم ان فيه تقديرا واخيرا والتقدير  
طاف على نسائه ينضم طيبا ثوابهم عموما خلافا للظاهر ويرد قوله في رواية الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عند مسلم كان اذا اراد ان يحرم يتطيب بطيب  
ما يجد ثم ادله في راسه وبحيته بعد ذلك وللنساء وابن حبان راي الطيب في مفرق بعد ثلاث وهو محرم وقال بعضهم ان الوضوء كان بقايا الدهن  
المطيب الذي نطبت به فزال وبقي اثره من غير راحة ويرد قوله عائشة ينضم طيبا وقال بعضهم بقي اثره لا عينه قال ابن العربي ليس في شيء من طرق  
حديث عائشة ان عينه بقيت، انتهى، وقدر في ابوداود وابن ابي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت كنا نضم وجوهنا بالمسك المطيب  
قبل ان نحرم ثم نخرق فيسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينزلنا فها نأصير في بقاء عين الطيب لا يقال ان ذلك خاص  
بالنساء لانهم اجمعوا على ان الرجال والنساء سواء في تحريم استعمال الطيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم كان ذلك طيبا لاراحة له تمسكا برواية  
الاوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة بطيب لا يشبه طيبكم قال بعض رواة يعني لا بقاء له اخرجوه للنساء ويرد هذا التاويل ما في الذي قبله  
ومسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم بطيب فيه مسك وله من طريق الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم كافي انظر الى وسط المسك  
والشعيرتين من طريق عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه باطيب ما وجد للطحاوي والداقطنى من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة بالغالية الجيدة وهذا يدل  
على ان قولها بطيب لا يشبه طيبكم اي اطيب منه كما فهمه القائل يعني ليس له بقاء وادعى بعضهم ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قاله المذهب  
وابن الحسن القصار وابو الفرج من المالكية قال بعضهم لان الطيب من دواعي النكاح فنهى الناس عنه وكان هو ملك الناس لاربه ففعله ورثه ابن العربي  
بكثرة ما ثبت له من الخصائص في النكاح وقد ثبت عنه انه قال حبيب الى النساء والطيب اخرجهن النساء من حديث انس وتعقب بأن الخصائص  
لا تثبت بالقياس وقال المذهب انما خص بذلك لباشرتها الملائكة لاجل الوحي وتعقب بانه فرج ثبوت الخصوصية وكيف بما ويرد حديث عائشة  
بنت طلحة المتقدم وروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن عائشة قالت طيبت ابي بالمسك لاحرامه حين احرمه بقولها طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بيدي هاتين اخرجهما الشيخان من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن جارية عنها، واما قياس الطيب على اللبس فمتعقب بان استدامة اللبس ليس استدلالا  
الطيب ليس بطيب ويظهر ذلك بما لو حلت، قال ابن الهمام ودليل مالك ومحمد ما اخرج البخاري ومسلم عن يعلى بن امية قال اتي النبي صلى الله عليه وسلم  
رجل متضم بطيب فقال له عليه الصلوة والسلام اما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات واما الحبة فانزعها ثم اصنع في عاتقك ما تصنع في عاتقك  
ومن هذا قال بعضهم ان حل الطيب كان خاصا به عليه الصلوة والسلام لانه فعله ومنع غيره ودفع بان قوله للرجل ذلك يحتمل كونه لحرمه الطيب  
ويحتمل كونه لخصمه ذلك الطيب بان كان خلوفا فلا يفيد منه الخصوصية فنظرت في صحيح مسلم في الحديث المذكور وهو مصنف بحيته ورأسه وقد نحو  
عن الترمذي وفي لفظ مسلم نحو ان يزعفر الرجل فهو مقدم على ما في ابى داود انه عليه الصلوة والسلام كان يصفر بحيته بالورس والزعفران وان كان  
ابن القطن صحيحة لان ما في الصحيحين اقوى خصوصاً وهو مانع فيقدم على الميم وقد جاء مصرحا في مسند احمد اغسل عنك هذا الزعفران والاختلا استحبوا  
ان يذيب جرم المسك اذا طيب به جاء ورد ونحو قوله وحلها ثم اخرج وجهه من الاحرام بعد ان يرى ويحلق قوله قبل ان يطوف بالبيت الخ وطواف  
الافاضة وهو متعلق بحله وفيه دليل على ان الطيب يحل بالتحلل الاول خلافا لمن الحق بالجماع قوله وحلها حين حل الخ وفي البخاري حين حل، قال  
الحافظ قوله حين احرم اي حين اراد الاحرام وقوله حين حل اي لما وقع الاحلال وانما كان كذلك لان الطيب بعد وقوع الاحرام لا يجوز

أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة أنه سمع عروة والقاسم يخبران عن عائشة قالت طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي بذريرة  
 في حجة الوداع للحل والأحرام **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وزهير بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال زهير حدثنا سفيان حدثنا  
 عثمان بن عروة عن أبيه قال سألت عائشة بأي شيء طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند حرمه قالت بأطيب أطيب **وحدثنا**  
**أبو كريب** حدثنا أبو أسامة عن هشام بن عثمان بن عروة قال سمعت عروة يحدث عن عائشة قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بأطيب ما أقد عليه قبل أن يحرم ثم يحرم **وحدثنا محمد بن رافع** حدثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك عن أبي الرجال عن أمه عن  
 عائشة أنها قالت طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أحرم وحله قبل أن يفرض بأطيب ما وجدت **وحدثنا يحيى بن يحيى**  
 سعيد بن منصور وأبو الربيع وخلف بن هشام وفتية بن سعيد قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا حماد بن زيد عن منصور عن إبراهيم عن  
 الأسود عن عائشة قالت كافي أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم لم يقل خلف وهو محرم ولكنه قال  
 وذلك طيب أحرام **وحدثنا يحيى بن يحيى** وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قال يحيى أخبرنا وقال الآخرون حدثنا أبو معوية عن الأعمش  
 عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت كافي أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثنا**  
 أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب أبو سعيد الأشج قالوا حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة قالت كافي  
 أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يلبس **وحدثنا** أحمد بن يوسف حدثنا زهير حدثنا الأعمش عن  
 إبراهيم عن الأسود عن مسروق عن عائشة قالت كافي أنظر بمثل حديث وكيع **وحدثنا** محمد بن مثنى وابن بشار قالوا  
 حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم قال سمعت إبراهيم يحدث عن الأسود عن عائشة أنها قالت كافي أنظر إلى وبصر الطيب  
 في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثنا** ابن نمير حدثنا ابن حبان قال حدثنا مالك بن مغول عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه  
 عن عائشة قالت إن كنت لا أنظر إلى وبصر الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثني** محمد بن حاتم  
 حدثني يحيى بن منصور وهو السكولي حدثنا إبراهيم بن يوسف وهو ابن اسحق بن أبي يحيى السبيعي عن أبيه عن أبي اسحق سمع ابن الأسود  
 يذكر عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما أجده في بيته وبصر الدهن في رأسه  
 ولحيته بعد ذلك **وحدثنا** فتية بن سعيد حدثنا عبد الواحد عن الحسن بن عبيد الله حدثنا إبراهيم عن الأسود قال قالت  
 عائشة كافي أنظر إلى وبصر المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم **وحدثنا** أحمد بن أبي يحيى أخبرنا الضحاك  
 ابن مخلد أبو عاصم حدثنا سفيان عن الحسن بن عبيد الله بهذا الأسناد مثله **وحدثني** أحمد بن منيع ويعقوب الدورقي قالوا  
 حدثنا هشيم أخبرنا منصور عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كنت أطيب النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم ثم  
 الخرق قبل أن يطوف بالبيت بطيب مسك **وحدثنا** سعيد بن منصور وأبو كامل جميعاً عن أبي عوانة قال سعيد حدثنا أبو عوانة  
 عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه قال سألت عبد الله بن عمر عن الرجل يتطيب ثم يصير محرماً فقال يا أبا عبد الله أصح محرماً أنظر طيباً  
 والطيب عند إرادة الحل لا يجوز لأن الحرم منزع من الطيب والله أعلم **قوله** أخبرني عمر بن عبد الله بن عروة أن ابن الزبير وهو من ثقة قليل الحديث  
 وقد ذكره ابن حبان في اتباع التابعين من الثقات **قوله** بذريرة الخ بمعنى ورائين بوزن عظمة هي نوع من الطيب مخصوص بغير أهل الحجاز وغيره من غير  
 واحد منهم النوى بانه فتات تصب طيب بجارية من ههنا **قوله** بأطيب الطيب الخ المراد به المسك كما سيأتي في الباب كافي أنظر إلى وبصر المسك وقد مر  
 ذلك صريحاً أخرجه مالك من حديث أبي سعيد رفعه قال المسك أطيب الطيب هو عند مسلم أيضاً **قوله** عن أبي الرجال عن أمه الخ أبو الرجال بكسر الراء  
 تخفيف الجيم اسم محمد بن عبد الرحمن بن جارية الأنصاري المدني وأمهم عمة **قوله** وبصر الطيب الخ بفتح الواو وكسر الواو بعد هاء تحتانية ثالثة  
 محلة هو البريق وقال الأسامي وبصر الطيب ثلاثة ذلك لعين قائمة لا للبريق فقط **قوله** في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ بفتح الميم وكسر الراء  
 ويجوز فتحها وهو مكان انقبض الشعر من الجبين الحارة وسط الرأس **قوله** في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ جمع مفرق وإنما ذكر على لفظ  
 الجمع تعميماً لسائر جوانب الرأس التي يفرق فيها كأمم ستمو كل موضع منها مفرقاً **قوله** وهو يلبس الخ أي يرفع صوته بالتلبية **قوله** عن الحكم قال  
 سمعت إبراهيم الخ الحكم وشيخ إبراهيم الخ وشيخ الأسود بن زيد فقها كوفيون تابعيون **قوله** ثم أرى وبصر الدهن الخ لعله الدهن المطيب والله  
**قوله** إلى وبصر المسك الخ وتقدم في روايته أنه ذرية ولا تنافي إذا ما منع أمم كانوا يخلطون الذرية بالمسك كما يدل عليه قوله في الرواية الآتية  
 بطيب في مسك وفي القاموس الذرود عطر كالذريرة **قوله** أنظر طيباً الخ وكذا قولها ينظر طيباً أي يفور منه الطيب ومنه قوله تعالى



لَا أَنْ أُطْلِيَ بِقَطْرٍ أَنْ أَحَبَّ إِلَى مَنْ أَنْ أَعْمَلَ ذَلِكَ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرْتَهَا أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ مَا أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصْبِرَ مُحْرَقًا أَنْ أُطْلِيَ بِقَطْرٍ أَنْ أَحَبَّ إِلَى مَنْ أَنْ أَعْمَلَ ذَلِكَ فَقَالَتْ عَائِشَةُ أَنَا طَيِّبٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ أَحْرَامِهِ ثَوَاطِفُ فِي نِسَائِهِ ثُمَّ أَصْبِرَ مُحْرَقًا وَحَلَّ شَنَايِحِي بِنَ جَبِيبِ الْحَارِثِيِّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ابْنِ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ لَمَّا كُنْتُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِطُيُوفٍ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ أَصْبِرَ مُحْرَقًا أَنْ يُضَخَّ طَبِيبًا وَحَلَّ شَنَايِحِي بِنَ جَبِيبِ الْحَارِثِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْتَشِرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ لَمَّا كُنْتُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِطُيُوفٍ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ أَصْبِرَ مُحْرَقًا وَحَلَّ شَنَايِحِي بِنَ جَبِيبِ الْحَارِثِيِّ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ الصُّعْبِ ابْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمَلًا وَحْشِيًّا

مُتَيْنَانِ نَصَّاحَتَانِ قَالَ الْحَافِظُ نِيْضَجُ بَقِيَ أَوَّلُهُ وَبَقِيَ الصَّادُ أَمْعَجَةٌ وَبِالْحَاءِ أَمْعَجَةٌ قَالَ الْأَصْبَحِيُّ النَّصْحُ بِالْمَعْجَةِ أَكْثَرُ مِنَ النَّصْحِ بِالْمَهْلَةِ وَسُورَةُ بَيْنَهُمَا أَبُو زَيْدٍ وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ أَنَّهُ بِالْمَعْجَةِ لِمَا نَحْنُ وَبِالْمَهْلَةِ لِمَا رُقِيَ وَظَاهِرُهُ أَنَّ عَيْنَ الطَّيِّبِ بَقِيَتْ بَعْدَ الْأَحْرَامِ قَالَ الْأَسْمَاعِيُّ بِحَيْثُ كَانَ صَارَ كَأَنَّهُ يَتَسَاوَى قُطْرَانِ الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ **قَوْلُهُ** (لَا أَنْ أَطْلَعَ) أَخْبَارُ السَّنْدِيِّ هُوَ تَبَشِيرُ الْطَّاءِ مَضَارِعُ أَطْلَيْتِ افْتَعَالٌ مِنْ طَلَيْتِهِ بِنُورَةٍ إِذَا طَلَيْتَهُ بِنَفْسِكَ، **قَوْلُهُ** أَحَبُّ إِلَيَّ مَنْ أَوْفَى فَعَلَهُ <sup>فَعَلَهُ</sup> قَالَ الْحَافِظُ وَكَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ فِي ذَلِكَ أَبَاهُ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ اسْتِدْرَاقَ الطَّيِّبِ بَعْدَ الْأَحْرَامِ وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَقَدْ رَأَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ طَرَفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَائِشَةَ كَانَتْ تَقُولُ لَا بَأْسَ بِابْنِ طَيْبٍ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ قَالَ قَدْ عَوْتُ رَجُلًا وَأَنَا جَالِسٌ بِجَنْبِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمَانَ أَيْهَا وَقَدْ عَلِمْتُ قَوْلَهَا وَلَكِنْ أَحْبَبْتُ أَنْ يَمْلِكَهُ ابْنُ فُجَاءَةٍ فِي رُحْلِي فَقَالَ ابْنُ عَائِشَةَ تَقُولُ لَا بَأْسَ بِالطَّيِّبِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ فَأُصِيبُ مَا بَدَأَ لَكَ قَالَ فَسَكَتَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ كَلَّا كَانَ مَا لَوْ عَمِلَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ خَالَتِ أَبَاهُ وَجَدَتْ فِي ذَلِكَ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَالِمَةَ أَنَّ ذَكَرَ قَوْلَ عَمْرِو بْنِ الطَّيِّبِ ثُمَّ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ نَذَرَ كُلُّ أَحَدٍ شَيْءًا قَالَ سَالِمَةُ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْتَقَانُ تُتَّبَعُ **قَوْلُهُ** ثُمَّ أَصْبَحَ مَحْرُومًا أَخْبَارُ قَالَ فِي الْمَوَاهِبِ اللَّطِيفَةِ اعْتَرَضَ ابْنُ حَزْمٍ عَلَى هَذِهِ الرَّأْيَةِ فَقَالَ قَوْلُ عَائِشَةَ ثُمَّ أَصْبَحَ مَحْرُومًا لَفْظٌ مُتَكَرِّرٌ وَلَا خِلَافَ أَنَّ صَلَاةَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا أَحْرَمُ لِحَدِيثِ الظَّاهِرِيِّ الْحَلِيفَةِ كَمَا قَالَ جَابِرٌ فِي حَدِيثِهِ الطَّوِيلِ عِنْدَ مُسْلَمٍ قَالَ وَلَعَلَّ قَوْلَ عَائِشَةَ هَذَا إِنَّمَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَمْرٍاءَ الْقَضَاءِ أَوِ الْحُلِيِّمَةِ أَوِ الْحَجَرَانَةِ، أَنْتَهَى، قُلْتُ يُمْكِنُ عَلَيْهِ مَا قَدْ مَنَاهُ مِنْ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ فَلَا وَلِيَّ لَهُ إِنْ قِيلَ أَنَّ قَوْلَهَا ثُمَّ أَصْبَحَ مَحْرُومًا يُضْمَرُ وَالْمُحْرَمُ مَحْرُومٌ مِنَ الْوَقْتِ لَا نَعِينَ الصَّحِيحُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ **قَوْلُهُ** ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ أَخْبَارُ هَذَا بِظَاهِرِهِ يَنَاقِ الْقُسُومَ بِالْأَزْوَاجِ وَقَدْ مَرَّ جَوَابُهُ وَسَبَّانٍ مُتَعَلِّقَاتُهُ فِي أَبْوَابِ الْفَسْلِ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ فَلِجِهَةِ **بَابِ** تَحْرِيمِ الصَّيْدِ الْمَأْكُولِ لِلزَّهْرِيِّ أَوْ أَصْلِهِ ذَلِكَ عَلَى الْحَرَمِ مَحْرُومٌ أَوْ عَمْرٍاءَ أَوْ عَمْرٍاءَ **قَوْلُهُ** عَنِ الصَّحْبِ بْنِ جَثَامَةَ أَخْبَارُ بَقِيَ الصَّادُ وَسَكُونُ الْعَيْنِ الْمُحْمَلَتَيْنِ بَعْدَ هَاهُنَا وَحَدَّثَهُ وَبُوءَهُ جَثَامَةُ بِفَتْحِ الْحِجْمِ تَثْقِيلُ الْمُثَلَّثَةِ وَهُوَ مِنْ بَنِي نَيْثِ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَافَةَ بْنِ كِنَانَةَ وَكَانَ ابْنُ أَخْتِ ابْنِ سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ أَمْرُ زَيْدٍ بَنَتْ حَرْبُ بْنُ أُمَيَّةَ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمْرِو بْنِ مَالِكٍ، **قَوْلُهُ** حَمَارًا وَحْشِيًّا أَخْبَارُ الْحَافِظُ لَمْ تَخْتَلَفِ الرَّوَاةُ عَنْ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ وَتَابِعَهُ عَامَّةُ الرَّوَاةِ عَنِ الزَّهْرِيِّ وَخَالَفَهُ هُوَ وَابْنُ حَصِينٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ فَقَالَ حَمَارٌ وَحْشٌ مَسْلُومٌ لَكِنْ بَنِي الْحَمِيدِيِّ صَاحِبِ سُفْيَانَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حَمَارٌ وَحْشٌ ثُمَّ صَارَ يَقُولُ لِحَمَارٍ وَحْشٌ فَدَلَّ عَلَى اضْطِرَابِهِ فِيهِ وَقَدْ تَوَجَّعَ عَلَى قَوْلِهِ لِحَمَارٍ وَحْشٌ مِنْ أَوْجِهٍ فِيهَا مَقَالٌ، وَيَدُلُّ عَلَى وَهُوَ مَنْ قَالَ فِيهِ عَنِ الزَّهْرِيِّ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ قَالَ قُلْتُ لِلزَّهْرِيِّ الْحَمَارُ عَقِيرٌ قَالَ لَا أَدْرِي أَخْرَجَهُ ابْنُ خُرْمَةَ وَأَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِمَا وَقَدْ جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهِ آخِرٍ أَنَّ الَّذِي أَهْلَهُ الصَّعْبُ لِحَمَارٍ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرَفِ الْحَكَمِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَهْلَى الصَّعْبِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ حَمَارٌ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ عَجْزٌ حَمَارٌ وَحْشٌ يَقْطُرُ دَمًا وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرَفِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدٍ فَقَالَ تَارَةً حَمَارٌ وَحْشٌ وَتَارَةً شَقَّ حَمَارٌ وَيَقْوَى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ طَرَفِ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَدْ مَرَّ ابْنُ أَرْقَمٍ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ سَيَتَذَكَّرُ الْحَدِيثَ كَمَا سَأَلَنِي فِي الْبَابِ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرَفِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا وَقَالَ لَمْ تَرَجِعُوا الْبُخَارِيُّ بَكُونِ الْحَمَارِ حَيًّا وَلَيْسَ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ تَصْرِيحٌ بِذَلِكَ وَكَلَّا نَقَلُوا هَذَا التَّأْوِيلَ عَنْ مَالِكٍ وَهُوَ بَاطِلٌ لِأَنَّ الرِّوَايَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّ مَذْهَبَهُ أَنَّهُ، وَإِذَا تَأَمَّلْتَ مَا تَقْدِرُ لِمَحْمَدٍ أَطْلَاقُهُ بَطْلَانِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ وَلَا سِيَّمَا فِي رِوَايَةِ الزَّهْرِيِّ الَّتِي هِيَ عَلَى هَذَا الْبَابِ وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْبَلَاغِ حَدِيثُ مَالِكٍ أَنَّ الصَّعْبَ أَهْلَى حَمَارًا أَثْبَتَ مِنْ حَدِيثٍ مَنْ رَوَى أَنَّهُ أَهْلَى لِحَمَارٍ وَقَالَ لَمْ تَزِدْ رَوَى بِضَلِّ صَحَابِ الزَّهْرِيِّ فِي حَدِيثِ الصَّعْبِ لِحَمَارٍ وَحْشٌ وَهُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ كَذَا فِي الْفَتْحِ - وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ أَلِمْغَامٍ أَنَّ الرِّهَابِيَّاتِ كُلَّهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَوَّلَ الْحَدِيثِ تَدُلُّ عَلَى الْبَعْضِيَّةِ وَلَا تَعَارِضَ بَيْنَ لِحَمَارٍ وَحْشٍ وَشَقَّهُ عَلَى مَا لَا يَخْفَازِي نَدْفَعُ بِإِرَادَةِ رَجُلٍ مَحْمَدًا الْفَخْرَ وَبَعْضُ جَانِبِائِ النَّبِيَّةِ فَوْجِبَ حَمْلُ رِوَايَةِ أَهْلَى حَمَارًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَطْلَاقِ اسْمِ الْكَلِّ عَلَى الْبَعْضِ مَا ذَكَرْنَا وَلِتَعْيْنِهِ لَا مَتَنَاعَ عَكْسَهُ إِذَا أَطْلَقَ الرَّجُلُ عَلَى كُلِّ الْحَيْوَانِ غَيْرِ مَعْرُودٍ لَا يَطْلُقُ عَلَى زَيْدٍ أَصْبَحَ وَخَوْهَ لِأَنَّهُ غَيْرُ جَانِبٍ لِمَا عُرِفَتْ مِنْ أَنَّ

على الحرجة من محجراتها وعصاها أو غيرها

وهو بالابواء او بودان فردة عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فلما ان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي قال  
 انا لم نرد عليك الا انا حرم وحل شأني بن يحيى ومجل بن ربح وقتيبة جميعاً عن الليث بن سعد وحديثنا عبد بن حميد

شرط اطلاق اسم البعض على الكل التلازم كالرقبة على الانسان والراس فانه لا انسان دونها بخلاف نحو الرجل والظفر واما اطلاق العين على  
 الرميثة فليس من حيث هو انسان بل من حيث هو قريب وهو من هذه الحيثية لا يتحقق بلا عين على ما عرفت في التحقيقات او هو احد معاني المشترك  
 اللفظي كما عده الأكثر منها ثوران في هذا الحمل ترجيحاً لاكثر او تحكماً فغلط ذلك الراية بناء على ان الراوي رجع عنها تبيناً لغلطه قال الحميدى كان سفيان  
 يقول في الحديث اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لحم حمار وحش وربما قال يقطر دماً وربما لم يقل ذلك وكان فيما خلا قال حمار وحش  
 ثم صار الى لحم حتى مات وهذا يدل على رجوعه وثباته على ما رجع اليه والظاهر انه لتبنيه غلظه أولاً والله اعلم وقال المقرئ يحمى ان يكون الصعب  
 احضار الحمار فلبو حمار ثم قطع منه عضواً بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم فقدمه له فمن قال اهدى حماراً اراد بتمامه مذبوخاً الاحياناً ومن قال لحم حمار  
 اراد ما قدمه للنبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه اهداه له حياً فلما رده عليه ذكاه وأتاه بعضومه طائفاً انه انما رده عليه لمعنى يختص بجلته  
 فاعلمه بامتناعه ان حكم الجزء من الصيد حكم الكل قال واجمعهما امكن اولى من توهم بعض الرايات والله اعلم قوله وهو بالابواء الخ يفهم  
 الهنقة وسكون الموحدة وبالمثل جبل من عمل الفرع بضم الفاء والراء بعد هاء مملدة قيل سعى الابواء لوبائه على القلب قيل لان السيول تتبوء  
 اى تحلله قوله او بودان الخ شك من الراوى وهو بفتح الواو وتشديد اللال وآخرها نون موضع بقرب المحفة ووقع في حديث عمرو بن أمية  
 انه كان بالمحفة وودان اقرب الى المحفة من الابواء فان من الابواء الى المحفة ثلاثون ميلاً ومن وودان الى المحفة ثمانية  
 اميال وبالشك جزم اكثر الراية وجرم بن اسحق وصالح بن كيسان عن الزهري بودان وجرم بن عبد الرحمن بن اسحق ومجل بن عمر بالابواء الذي  
 يظهر لي ان الشك فيه من ابن عباس لان الطبراني أخرجه الحديث من طريق عطاء عنه على الشك ايضاً - قاله الحافظ رحمه الله قوله فردة عليه  
 قال الحافظ اتفقت الرايات كلها على انه رده عليه الا ما رواه ابن وهب والبيهقي من طريقه باسناد حسن من طريق عمرو بن أمية ان الصعب اهدى  
 للنبي صلى الله عليه وسلم عجز حمار وحش وهو بالمحفة فأكل منه واكل القوم ام - قال الشيخ ابن الهارم وما قيل هذه الراية منكورة فان جميع الرايات  
 انه لم يأكل منها الا في هذه الراية احسن منه ان يجمع بعد ثبوت صحة هذه الراية بان الذي تعرضت له تلك الرايات ليس سوى انه رده وعلى  
 بالاحرام لو سكت الكل على هذا القدر من الاحتراز ان يكون لما رده معللاً بذلك بناءً على ظن انه صيد لاجله ذكر له انه لم يصده لاجله فقبله  
 بعد الرد واكل منه وهذا يجمع على قول من يشترط عدم الاصطيد لاجله وعلى قول الكل ما قال البيهقي بعد ما ذكر الرايات التي ذكرناها قال وهذا  
 اسناد صحيح فان كان محفوظاً فكان رد الحمار وقبل اللحم ام - الا ان هذا يجمع بالاشكال آخر وهو رد رواية انه رد اللحم وهي بعد صحتها ثبت  
 عليها الراوى ورجع عما سواها على ما قدمناه الا ان يدعى انه عثر ببعض عن الكل في رواية رد اللحم وفيه ما قدمناه ام قال الحافظ ويحتمل ان مجمل  
 القول كقولنا في حديث عمرو بن أمية على وقت آخر وهو حال رجوعه صلى الله عليه وسلم من مكة ويؤيد انه جزم بوقوع ذلك في المحفة وهو في غيرها  
 من الرايات قال بالابواء او بودان ام - قال الزباني فكان رد لما رده لانه محرماً اهدى له بعد ما حل فقبله وهذا يجمع حسن ام - قوله ما في وجهي  
 اى من الكراهية لرد هدي كافي رواية الترمذي وغيره - قوله انا لم نرد عليك الخ قال عياض ضبطناه في الرايات لم نرد بفتح الدال وادى  
 ذلك المحققون من اهل العربية قالوا الصواب انه بضم الدال لان المضاعف من المجزوم يراعى فيه الواو التي توجبها له ضمة الهاء بعد ها قال وليس  
 الفتح بغلط بل ذكره ثعلب في الفصيح نعم تعقبوه عليه بانه ضعيف وأوهو صنيعة انه نصير واجازوا ايضاً الكسر وهو اضعف الأوجه قلت ووقع  
 في رواية الكشميرى بفتح الدال غام لم نرد بضم الدال وسكون الثانية ولا اشكال فيه - كما في الفقه قوله الا انا حرم الخ بضمين - ام  
 محرمون والحرم جمع حرام وهو من احرم بنسبك - وفي رواية سعيد بن عباس لو كانا محرمون لقبيلته منك ، قال الحافظ لم يستدل بهذا  
 الحديث على تحريم الاكل من لحم الصيد على المحرم مطلقاً لانه اقتصر في التعليل على كونه محرماً فدل على انه سبب الامتناع خاصة وهو قول  
 على وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق بن عيسى الصعب هذا ولما أخرجه ابو داود وغيره من حديث علي بن ابي طالب انه قال لناس من أشجع  
 اتعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى له رجل حمار وحش وهو محرم فابى ان يأكله قالوا نعم لكن يعارض هذا الظاهر ما أخرجه مسلم  
 ايضاً من حديث طلحة انه اهدى له حماراً وهو محرم ففوق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحديث ابن قتادة المذكور  
 في الباب بعد حديث غيره ان البهزي اهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ظيئاً وهو محرم فامرا بذكر ان يقسمه بين الرفاق أخرجه مالك وهو  
 اصحاب الشنن وصححه ابن خزيمة وغيره وبالجواز مطلقاً قال الكوفيون وطائفة من السلف وجميع الجمهور يوربون ما اختلف من ذلك بأن احداً

اقوال العلماء فان الحرم ياكل من لحم الصيد احرماً  
 والتفصيل فيما اذا صيد لاجله او لم يصيد لاجله

القبول محمولة على ما يصيد الحلال لنفسه ثم هي من المحرم وأما حديث الرذخولة على ما صاده الحلال لأجل المحرم قالوا والسبب في الانقضاء على  
الأحرار عند الاعتذار للصعب أن الصيد لا يحرم على المرء إذا صيده إلا إذا كان محرمًا فبين الشرط الأصلي وسكت عما عداه فلم يدل على نفيه وقد بينه  
في الأحاديث الأخرى وتؤيد هذا الجمع حديث جابر مرفوعاً صيد البر لكونه حلالاً فالو تصيده أو يصيد لكونه خارجاً عن الترمذى والنسائي وابن خزيمة وقد قال  
الشافعي في الأمراء كان الصعب أهدي له حماراً حياً فليس للمحرمان أن يذبح حماراً وحشياً وإن كان أهدي له حماراً فقد يحتمل أن يكون علمه صيداً ونقل  
الترمذى عن الشافعي أنه رده لظنه أنه صيد من أجله فتركه على وجه التزهد كذا في الفتح فتركه بالفداء في نسخ الترمذى المطبوعة وتركه بدار وسف  
نصيب الميراث وتركه بأمر الله أعلم قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ليس حديث الصعب نصاً فيما قاله الشافعي من تعليل الرذخولة الاصطيد لأجل المحرم بل  
هو ناطق بأن رده إنما وقع لكونه محرماً وليس محض كونهم محرمان ما نداه - أكل صيد الحلال عند الجهم بركا دل عليه الأحاديث الأخرى فلا بد من تمة هذه  
العلة وهي غير منصوصة فيحتمل أن يكون رده لظنه الاصطيد لأجله كما قال الشافعي ويحتمل أن يكون المراد لظنه أن الاصطيد قد وقع بأشارة بعض  
أصحابه المحرمين وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر وأما من جعل بعضهم بالإسئدة في كلتي الصورتين سواء أوقفنا أن محل الحديث هو ما قاله الشافعي  
ولكن رده صلى الله عليه وسلم إنما وقع نزهة وسد لنزاع المتوسع في أكل الصيد للمحرور وحسب ما دبره لئلا يفتنه استعمال بعض ما لا بأس به إلى التسلل  
فيما به بأس في آخر الأمر ولعل في كلام الشافعي الذي نقله الترمذى ما يشار إلى ما قلنا ومن الغريب ما نقله الحافظ الترمذى في التزييع أن الشافعي نهي  
الله عنه مع أبي حنيفة رضي الله عنه في أباحة أكل المحرم ما صيد لأجله وأما رضي الله عنه مع مالك رضي الله عنه في تحريمه، أم والمشهور موافقة الشافعي  
مع مالك وغيره في التحريم ولعلهم ان مسئلة الاباحة حكيت عندنا في متن الهداية بصيغة لا بأس وقل صرح فقهاً بنا رحمهم الله أن الغالب استباحها فيما  
تركه أولى وحديث يمكن حمل رده صلى الله عليه وسلم في حديث الصعب على العمل بالأولى والأجوب وقوله في حديث أبي قتادة وحديث عمر بن أمية أن ثبت  
بيان الاباحة والله أعلم وأما حديث جابر مرفوعاً تصيد ما يصيد لكونه حلالاً فقل عارضه الشيخ ابن الهمام بحديث أبي قتادة الذي سيأتي في الباب قال فافهم سأوه عليه  
السلام لم يجب بجلده له الحق سألهم عن مواعيد الحلال كانت موجودة أم لا فقال صلى الله عليه وسلم أمكنوا أحلامه أن يحمل عليها أو أشار إليها قالوا لا قال فكلوا  
إذا، فلو كان من الموانع أن يصاد لهم لنظامه فيسلك ما يسئل عنه منها في التخص عن الموانع ليحجب بالحكم عند خلوه عنها، أم قلت مع أن العادة قاضية  
بأن مثل هذا الحيوان أي الحمار الوحشي في عظم جثته وكثرة لحمه لا يصيد الصائد لأن يأكله محرره وكان أبو قتادة إذا ذك في السفر ولم يكن معه  
رفقة المحرمين فيغلب على الظن والله أعلم أنه كان نوى تشريكه في حلاله ولا سيما بعد ما علم بقرائن الحال من تنبيهه اصطيداً كما يدل عليه قوله في  
الروايات فلم يؤذ نوى به وأجوا الوالي أبصرته بنبيه عليه شيخنا المحمود قدس الله روحه قال الشيخ ابن الهمام وهذا المعنى كالصريح في نفي كون الاصطيد  
للمحرور مانعاً فيعارض حديث جابر ويقدم عليه لقوة ثبوته اذهو في الصحيحين وغيرهما من الكتب الستة بخلاف ذلك بل قيل في حديث جابر لم يصيد  
إلا انقطاع لأن المطلب بن حنبل لم يسمح من جابر عند غير واحد وكذا في رجاله من فيه لين، أم وقد فصله الحافظ في التلخيص، وبعد ثبوت ما ذهبنا  
إليه بما ذكرنا يقوم دليل على ذكره صاحب الهداية من التأويل بوجهين كون الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم أو يصيد لكونه ملك والمخضاب يصاد ويجعل له  
فيكون عليك عين الصيد من المحرم وهو متنع أن يملكه فيأكل من لحمه والحمل على أن أراد أن يصاد بأسره وهذا لأن الغالب في عمل الإنسان لغيره أن  
يكون بطلبه فليكن محله هذا دفعا للمعارضته والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال الحافظ وفي حديث الصعب جواز رق الهدية لعله وفي الاعتداء  
عن رد الهدية تطييباً للقلب لمهدي وإن الهبة لا تدخل في الملاء إلا بالقبول وإن قد ترعى عليها لادخيره ما لحاقها وإن على المحرم أن يرسل ما في يده  
من الصيد المتنع عليه اصطيداً وقال ابن المنير حديث الصعب لا يسجل على مالك لأنه يقول ما صيد من أجل المحرم يحرم على المحرم وعلى غيره المحرم فيمكن أن يقال  
قوله فردّه عليه لا يستلزم أنه أباح له أكله بل يجوز أن يكون ثمرة بارساله أن كان حياً وطرحه، إن كان مذبوخاً فإن السكوت عن الحكم لا يدل على المحرم  
وتعقب بأنه وقت البيان فلم يجز له الانتفاع بطمر رده عليه أصلاً إذا اختصا صله به قوله وفي حديث الليث وصلح أن الصعب بن جثارة خبره  
بني جلاله من مسند الصعب رضي الله عنه قوله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أهدى الصعب أخ فحمله من مسند ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

سمعت منصوراً يحدث عن الحكم وحدثنا ابن مثنى وابن بشار قالوا حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم وحدثنا  
عبد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة جميعاً عن جبيب بن سعيد بن جابر عن ابن عباس في رواية منصور عن الحكم أهدي  
الصعب بن جثامة إلى النبي صلى الله عليه وسلم رجل جاروفي رواية شعبة عن الحكم عجز جار وحش لقطر دماً وفي رواية شعبة عن  
جبيب أهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم شق جار وحش فردة وحدثني زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج قال  
أخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس عن ابن عباس قال قدم زيد بن أرقم فقال له عبد الله بن عباس يستذكره كيف أخبرني عن  
الحرم أهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو حرام قال قال أهدي له عضو من لحم صيد فردة فقال أنا لا نأكله أنا حرم  
وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفين عن صالح بن كيسان ح وحدثنا ابن أبي عمير واللفظ له حدثنا سفين حدثنا صالح بن  
كيسان قال سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة يقول سمعت أبا قتادة يقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كنا  
بالقاعة فمنا المحرم ومنا غير المحرم إذ بصرت بأصحابي يتراؤون شيئاً فنظرت فإذا حمار وحش فأسرجت فرسي وأخذت رُحى  
ثم ركبت فسقط مني سوطي فقلت لأصحابي وكانوا محرمين ناولوني السوط فقالوا والله

قوله رجل حمار وحش لم تقدم البحث في اختلاف هذه اللفاظ ووجه الجمع بينها قريباً فراجع قوله سمعت أبا محمد مولى أبي قتادة الإهوانع مولى  
أبي قتادة ولاحد من طريق سعد بن إبراهيم سمعت رجلاً كان يقال له مولى أبي قتادة ولم يكن مولى أبي قتادة وفي رواية ابن اسحق عن عبد الله  
ابن أبي سلمة أن نافعا مولى بني غفار فتصل من ذلك أنه لم يكن مولى أبي قتادة حقيقة وقد صرح بذلك ابن حبان فقال هو مولى عقيلة بنت طلح  
الغفارية وكان يقال له مولى أبي قتادة نسب إليه ولم يكن مولاة قلت فيجمل أنه نسب إليه لكونه كان زوج مولاة أولاد لولده أياه أو نحو ذلك كما  
وقع لمسلم مولى ابن عباس وغيره والله أعلم - كذا في الفهرست - قوله بالقاعة الخ بالحاء المهملة المحفة هذه هو الصواب المعروف في جميع  
الكتب والذي قاله العلماء من كل طائفة قال المقاضى كذا في قديمها الناس كلهم قال ورواه بعضهم عن البخاري بالفاء وهو هم والصواب القاء هو  
وإد على نحو ميل من السقياء وعلى ثلاث مراحل من المدينة كذا في الشرح قال الحافظ ووقع في حديث أبي سعيد أن ذلك وقع وهو يعنفان وفيه نظر والصحيح  
ما في حديث الباب من وقوعه بالقاعة - قوله ومنا غير المحرم الخ وسيأتي من طريق عثمان بن عبد الله بن وهب عن عبد الله بن أبي قتادة أحرموا  
كلهم إلا أبا قتادة قال في المواهب اللطيفة وذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في عمره الحديبية فبلغ الرحاء وهي من ذى الحليفة على أربعة  
وثلاثين ميلاً أخبروه أن عدداً من المشركين يوادى غيقة ينحس منهم أن يقصدوا غرة ثم يفرط طائفة من أصحابه فيهربون قتادة إلى جتهم ليأمن  
شرهم وهذا هو الذي وقعت إليه الإشارة في بعض روايات حديث أبي قتادة فأنبئنا بعد بغية فتوجهنا نحوهم وغيقة بفتح الخين المحجة بعد لها  
تحتية ساكنة ثرقاف مفتوحة ثوها قال البكري هو له بني غفار بن مكة والمدينة وقال يعقوب هو قليب لبني ثعلبة يصيب فيه ماء رضى  
ويصب هو في البحر فلما أسنوا ذلك حتى أبقوا قتادة وأصحابه بالنبي صلى الله عليه وسلم فأحرموا الأهل واستمر جلا لأنهم لم يحاذوا المقيات دأماً  
لم يقصدوا الحرم وبهذا يرتفع الإشكال الذي ذكره البكري لا أثر قال كنت اسمع أصحابنا ينتجبون من هذه الحديث ويقولون كيف جازل أبي قتادة أن يجاوز  
المقيات وهو غير محرم ولا يدرن ما وجهه قال حتى وجته في رواية من حديث أبي سعيد فيها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأحرمنا قلنا  
كان يمكن كذا إذا نحن بأبي قتادة وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه في وجه الحديث فأنما جازل ذلك لأنه لم يخرج يربل مكة قلت وهذا ينافي  
ما جاء في بعض روايات حديث أبي قتادة قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نحو مكة وأخرج ابن حبان في صحيحه والبيهقي من حديث عياض بن عبد  
عن أبي سعيد قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا قتادة على الصدقة وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وهو محرمون حتى نزلوا  
بصفان فالجاءل أن أبا قتادة خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره بإخلاء الصدقات وكانت  
طريقهم متحدة فأحرموا كلهم غيره بناء على أنه لم يقصدوا ذاك مكة ثم سار مع النبي صلى الله عليه وسلم بناء على اتحاد الطريق حتى بلغوا الرحاء فأخبروا  
بالعدو فوجهه صلى الله عليه وسلم مع أصحابه له محرمين فلما أمنوا رجع على حاله التي كان عليها فباع له التأخير لذلك، انتهى قلت وقد تقدم  
منا في باب المواقيت حكاية ما قاله الإمام محمد بن الحسن رحمه الله في الموطأ أنه رخص لأهل المدينة أن يخرجوا من الحفة فلا إشكال في قصة أبي قتادة  
إذا ثبت مجاوزة الحفة من غير إحرام ولم يثبت نحر الرأيت التي فيها ذكر عسفان تدل على تأخير الإحرام من الحفة ولكن نظرياً في الحفظ  
وصحح خلافها كما قد مناه قريباً وقبل كانت هذه القصة قبل أن يوقت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت والله أعلم - قوله يتراؤون شيئاً الخ -  
يتفاعلون من الرؤية، قوله فنظرت فإذا حمار وحش الخ وفي بعض الروايات فرأوا حماراً وحشياً قبل أن يراه أبو قتادة فلما رأوه تركوه حتى رآه فركب



لأنه نيك عليه شيء فنزلت فتناولته ثم ركبته فادركت الحمار من خلفه وهو وراء أكمة فطعنته برمح فعقرته فانبت به أصحابي فقال بعضهم كواه وقال بعضهم لا تأكلوه وكان النبي صلى الله عليه وسلم أما ما فخرت فربى فادركته فقال هو حلال فكلوه **وحل ثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك **وحل ثنا** قتيبة عن مالك فيما قرئ عليه عن أبي النضر عن نافع مولى ابن قتادة عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحابه فحرمين وهو غير محرم فربى حماراً وحشياً فاستوى على فرسه فسأل أصحابه أن يناولوه سوطه فأبوا عليه فسألهم مرة فابوا عليه فأخذ ثم شد على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بعضهم فأدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألوه عن ذلك فقال إنما هي طعمة أطعمكموها الله **وحل ثنا** قتيبة عن ذلك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة في حمار الوحش مثل حديث أبي النضر غير أن في حديث زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحم شيء **وحل ثنا** صالح بن مسمار السلي حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن يحيى بن أبي كثير حدثنا عبد الله بن أبي قتادة قال انطلق أبي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فأحرماً أصحابه ولم يحرم

قال النووي كذا ذكر في أكثر الروايات حمار وحش وفي رواية أبي كامل البجلي إذا رأوا حماراً وحشاً فحلم عليها أبو قتادة فحرم منها أكلها من لحمها فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به أنثى وهي الأتان وسميت حماراً عجائزاً - قوله لا نعينك عليه شيء الخ زاد في بعض الروايات أنا محرمون وفيه دلالة على أنهم كانوا قد علموا أنه يحرم على المحرم الأمانة على قتل الصيد وأنه اجتهد منهم قوله فنزلت فتناولته الخ ووقع في بعض الروايات عند النسائي فاختلس من بعضهم سوطاً ورواية الباب أقوى ويمكن أن يجمع بينهما بأنه رأى في سوط نفسه نقصاً فأخذ سوط غيره واحتاج إلى اختلاسه لأنه لو طلبه منه اختيلاً لا امتنع - كذا في الفهم - قوله وهو وراء أكمة الخ يفتح التل من حروا أحد قوله فعقرته الخ أي قتلته وأصل العقير الجرح وفيه أن عقير الصيد ذكاته قوله فقال بعضهم كواه الخ روى عن علي أوجه أنهم أكلوا والظاهر أنهم أكلوا أول ما أتاهم به ثم طرد عليهم الشك كما في لفظ عثمان بن عبد الله بن موهب فأكلمهم أياه وهو حرم وفي الفهم فيه جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن العربي هل هو حرام بالقرب من النبي صلى الله عليه وسلم لا في حضرته وفيه العمل بأدنى إليه الاجتهاد ولو تضاد المجتهدان ولا يعاب واحد منهما على ذلك لقوله فلم يعيب ذلك علينا وكلنا أكل تمتك بأصل الإباحة والتمتع نظراً إلى الأمر الطارئ وفيه الرجوع إلى النص عند تعارض الأدلة قوله أما ضنا الخ ففهم قوله هو حلال فكلوه الخ قال الحافظ صيغة الأمر هنا للإباحة لا للوجوب لأنها وقعت جواباً عن سؤالهم عن الجواز لا عن الوجوب ف وقعت الصيغة على مقتضى السؤال ولم يذكر في هذه الرواية أنه صلى الله عليه وسلم أكل من لحمها وذكر في رواية أبي حازم عن عبد الله بن أبي قتادة كما تراه لم يذكر ذلك أحد من الرواة عن عبد الله بن أبي قتادة غيره، ووافقه صالح بن حسان عند أحمد أبي داود والطحاوي إلى عوانة ولفظه فقال كلوا وأطعموني وكذا لم يذكرها أحد من الرواة عن أبي قتادة نفسه إلا المطلب عند سعيد بن منصور ووقع لنا من روايتي أبي عجل وعطاء بن يسار وأبي صالح كما سيأتي في الصحيحين من البخاري ومن رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عند إسحق ومن رواية عبادة بن تميم وسعد بن إبراهيم عند أحمد وتقدم معمر بن يحيى بن أبي كثير بزيادة مضادة لروايته أبي حازم كما أخرجه إسحق وابن خزيمة والدارقطني من طريقه وقال في آخره ذكرت شأنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم قلت إنما اصطفته لك فأمر أصحابه فأكلوه ولم يأكل منه حين أخبرته أني اصطفته له قال ابن خزيمة وأبو بكر النيسابوري والدارقطني والجوزقي تقدم بهذه الزيادة معمر قال ابن خزيمة إن كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أكل من لحم ذلك الحمار قبل أن يعلمه أبو قتادة أنه اصطاد من أجله فلما علمه امتنع، أم - وفيه نظر لأنه لو كان حراماً أقام النبي صلى الله عليه وسلم على الأكل منه إلى أن علمه أبو قتادة بأنه صاده لأجله ويحتمل أن يكون ذلك لبيان الجواز فأن الذي يحرم على المحرم إنما هو الذي يعلم أنه صيد من أجله وأما إذا أتى بلحوم لا يدرى المحرم صيداً ولا فحله على أصل الإباحة فأكلم منه لم يكن ذلك حراماً على الأكل، انتهى - ويحتمل أن يكون تكفاه عليه الصلوة والسلام عزاً كله على تقدير صحة هذه الرواية تنزهها واتقاء كما قرئناه في حديث الصعب بن جثامة في أوكل الباب وقال الشيخ عبد الله السدي في المواهب اللطيفة والأدلى أن يقال إن رواية معمر شاذة لمخالفتها للثقات الأثبات فلا عبرة بها والله أعلم، أم - قوله وإلى بعضهم الخ الاظهر أن الاختلاف وقع بينهم أولاً حين أتاهم به فأكل بعضهم وأمسك بعضهم ثم وقع الأكلون أيضاً في الشك بعد الأكل والله أعلم - قوله إنما هي طعمة الخ بضم الطاء أي طعام - قوله عام الحديبية الخ وسيأتي من طريق عثمان بن موهب خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً وخرجنا معه قال الأسدي على هذا لاي رواية عثمان ابن موهب غلط - فإن القصة كانت في عمره وأما الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير وكان كلهم على الجادة لا على ساحل البحر ولعل السراوى أراد

وحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عدواً بغيقة فأنطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فبينما أنا مع أصحابي به يضحك بعضهم إلى أذن نظرت فإذا أنا بجوار وحش فجلت عليه فطعنته فأثبتته فاستغتمهم فأبوا أن يعينوني فأكلنا من لحمها وخشينا أن نفتطع فانطلقت أطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم أرفع فرسي شأواً وأسير شأواً فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل فقلت ابن لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركته يتبعني

خرج محرراً فبعد عن الأحرام بالجل غلطاً، قلت لا غلط في ذلك بل هو من الحجاز السائف وإيضاً فالج في الأصل قصد البيت فكأنه قال خرج قاصداً للبيت ولهذا يقال للمعتمر الحج الأصغر ثم وجدت الحديث من رواية محمد بن أبي بكر المقدسي عن أبي عوانة بلفظ خرج حاجاً ومعتزلاً أخرجه البيهقي فبين أن الشك فيه من أبي عوانة وقد جزم يحيى بن أبي كثير بأن ذلك كان في عمر الحديبية وهذا هو المعتدل كذا في الفهم - قوله وحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عدواً بغيقة فأنطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فبينما أنا مع أصحابي به يضحك بعضهم إلى أذن نظرت فإذا أنا بجوار وحش فجلت عليه فطعنته فأثبتته فاستغتمهم فأبوا أن يعينوني فأكلنا من لحمها وخشينا أن نفتطع فانطلقت أطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم أرفع فرسي شأواً وأسير شأواً فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل فقلت ابن لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركته يتبعني

القصّة في أوائل شرح هذا الحديث فراجع قوله فبينما أنا مع أصحابي به يضحك بعضهم إلى أذن نظرت فإذا أنا بجوار وحش فجلت عليه فطعنته فأثبتته فاستغتمهم فأبوا أن يعينوني فأكلنا من لحمها وخشينا أن نفتطع فانطلقت أطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم أرفع فرسي شأواً وأسير شأواً فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل فقلت ابن لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركته يتبعني

العدو قوله يضحك بعضهم إلى أذن نظرت فإذا أنا بجوار وحش فجلت عليه فطعنته فأثبتته فاستغتمهم فأبوا أن يعينوني فأكلنا من لحمها وخشينا أن نفتطع فانطلقت أطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم أرفع فرسي شأواً وأسير شأواً فلقيت رجلاً من بني غفار في جوف الليل فقلت ابن لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركته يتبعني

سقط عليه لفظة بعض والصواب يضحك بعضهم إلى بعض كما في سائر الطرق والروايات ثم احتج بعضهم بأنهم ضحكوا إليه لكانت أكبر إشارة وقد قال بهم النبي صلى الله عليه وسلم هل منكم أحد أمراً أو أشار إليه قالوا لا وإذا دل المحرم الحلال على الصيد لم يأكل منه اتفاقاً وإنما اختلفوا في وجوب الجزاء انتهى - وتحققه النووي بأنه لا يمكن رد هذه الرواية لصحتها وصحة الرواية الأخرى وليس في واحد منهما دلالة ولا إشارة فان مجرد الضحك ليس فيه إشارة قال بعض العلماء وإنما ضحكوا تعجباً من عروض الصيد لهم ولا قدر لهم عليه قلت قوله فان مجرد الضحك ليس فيه إشارة صحيح ولكن لا يكفي في رد دعوى القاضى فان قوله يضحك بعضهم إلى بعض هو مجرد ضحك وقوله يضحك بعضهم إلى فيه مزيد أمر على مجرد الضحك والفرق بين الموضوعين أنهم أشاروا في رؤيته فاستوتوا في ضحك بعضهم إلى بعض والوقت أنه لم يكن رآه فيكون ضحك بعضهم إليه بغير سبب باعتبار له على التفتن إلى رؤيته ويؤيد ما قال القاضى ما وقع في رواية أبي النضر عن مولى أبي قتادة بلفظ أدريأت الناس متشوقين لشيء فذهبت أنظر فإذا هم حمار وحش فقلت ما هذا فقالوا لا ندري فقلت هو حمار وحش فقالوا هو ما أريت ووقع في حديث أبي سعيد عند الزرار والطحاوي ابن حبان في هذه القصّة وجاء أبو قتادة وهو حل فكسوا رؤوسهم كراهية أن يحلوا أبصارهم له فيفطن فيراه، أم - فكيف يظن بهم مع ذلك أنهم ضحكوا إليه فبين أن الصواب ما قال القاضى وفي قول الشيخ قد صحت الرواية نظر لأن الاختلاف في اثبات هذه اللفظة وحذفها لم يقع في طريقين مختلفين وإنما وقع في سياق أسناد واحد مما عند مسلم فكان مع من أثبت لفظ بعض زيادة علم مسألة من الإشكال فهي مقدمة، كذا في الفهم - قلت ليس هذا من باب الزيادة بل هو من اختلاف الرواية في مدخل إلى هل هو لفظ بعض أو إياء المستوفى عند كل من رواية اللفظين زيادة علم ليس مع غيره وليس نفس ضحكهم إلى أبي قتادة إشارة ولا دلالة على الصيد فانهم ضحكوا ضحكاً تعجباً من عروض الصيد لهم ولا قدر لهم عليه كذلك وقع الضحك حين نظروا إلى أبي قتادة تعجباً من حصول القدر له ولا التفات له إليه فسيب الضحك موجود في كلا الجانبين وبه يحصل كمال التعجب إلا أنهم كسوا رؤوسهم وتركوا النظر إلى الصيد وقت مجيئ أبي قتادة كراهية أن يكون أحداً دهم إليه سبباً لتفطن له وهذا غاية الاحتياط منهم رضي الله عنهم والله أعلم - قوله فطعنته فأثبتته ثم المشاة أي جعلته ثابتاً في مكانه لأحراك به قوله فاستغتمهم الخ وفي رواية أبي النضر فأيتت إليهم فقلت لهم قوصوا فاحملوا فقالوا لا نمسه فحملته حتى جنبتهم به - كذا في الفهم - وقال السدي قوله فاستغتمهم بالقاء يقتضيه أنه قامات من طعن بل أخذوه ودبحوه ولذلك احتاج إلى الاستعانة بهم استعانة في الحمل وغيره، والله أعلم والظاهر هو الأول والله أعلم قوله وخشينا أن نفتطع الخ أي نصير مقطوعين عن النبي صلى الله عليه وسلم منفصلين عنه لكونه سبقهم وكذا قوله بعد هذا وخشوا أن يقتطعوا دونك وبين ذلك رواية علي بن المبارك عن يحيى عند أبي عوانة بلفظ وخشينا أن يقتطعنا العدو - قوله أرفع فرسي شأواً الخ أرفع بالتحفيف والتشديد أي استكلفه السير شأواً بالشين المعجمة بعدها هنرة ساكنة أي تارة والمراد أنه يركضه تارة ويسير بسهولة أخرى، وفيه جواز سوق الفرس للحاجة والرفق به مع ذلك لقوله وأسير شأواً قوله تركته يتبعني الخ اختلفت في ضبطه ولا شهر كبير المشاة من فوق وفحتها وسكون العين المهملة وكسر الهاء وبالنون هو عين ماد على ثلاثة أميال من السقيا بضم السين المهملة وسكون القاء وتخفيف الياء آخر الحروف والقصر هي قرية بين مكة والمدنية من أعمال الفرع بضم الفاء وسكون المراء وبالعين المهملة قال البكري الفرع من أعمال المدينة الواسعة والصفراء وأعمالها من الفرع منضاً إليها

وهو قائل المسقى فالحقته فقلت يا رسول الله ان اصحابك يقرؤون عليك السلام ورحمة الله وانهم قد خشوا ان يقتطعوا ذوقك  
انتظرهم فانظرهم فقلت يا رسول الله انى اصطدت ومعى منه فاضلة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا من  
**حدثني** ابو كمال الجحدري حدثنا ابو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن وهب عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه قال خرج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حاجا وخرجنا معه قال فصرت من اصحابه فيهم ابوقتا فقلنا خذوا ساحل البحر حتى تلقوني قال فاخذوا  
ساحل البحر فلما انصرفوا قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم اكلوا كلهم الا ابوقتا فانه لم يحرم فيبيناهم يسرون اذ رأوا حمر وحش  
فحمل عليها ابوقتا ففقر منها انا فاذنوا فاكلوا من لحمها قال فقالوا اكلنا لحما ونحن محرمون قال فحملوا ما بقي من اللحم لاثان  
فلما اتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول الله انكنا اخرمنا وكان ابوقتا لم يحرم فرأينا حمر وحش فحمل عليها ابوقتا ففقر  
فقر منها انا فاذنوا فاكلنا من لحمها فقلنا ناكل لحم صيد ونحن محرمون فحملنا ما بقي من لحمها فقال هل منكم احدا امره ان يشارك  
اليه بشئ قال قالوا لا قال فاكلوا ما بقي من لحمها **حدثنا** محمد بن مثنى بن محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن حماد بن شعبة  
القاسمي عن زكريا بن عبد الله بن شيبان جميعا عن عثمان بن عبد الله بن وهب بهذا الاسناد في رواية شيبان فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انكم احل امره ان يحمل عليها او اشراك اليها وفي رواية شعبة قال شريك او اعنتم او اصلت ثم قال شعبة ولا ادري قال  
اعنتم او اصلت **حدثنا** عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي اخبرنا يحيى بن حسان حدثنا معوية وهو ابن سلام اخبرني يحيى  
اخبرني عبد الله بن ابي قتادة ان اياه اخبره انه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة الخديبية قال فاهلوا بعرم غيري فقال  
فاصططت حمار وحش فاطعمت اصحابي وهم محرمون ثم اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنبأته ان عندنا من لحم فاضلة  
فقال كلوه وهم محرمون **حدثنا** احمد بن عبد الله الضبي حدثنا فضيل بن سليمان التميمي حدثنا ابو حازم عن عبد الله بن ابي  
قتادة عن ابيه انه خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم محرمون وابوقتا فحمل وساق الحديث وفيه فقال هل معكم منه  
شي قالوا معنا رجله قال فآخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم

**قوله** وهو قائل المسقى الخ قال المنوي روى بوجهين اصحهما واشهرهما بجمعة بين الالف واللام من القبول اي تركته في الليل يتبعن وعزمعان  
يقيل يانه قيا فمعنى قوله وهو قائل اي سيقيل الوجه الثاني انه قابل بالباء الموحدة وهو غريب وكأنته تصحيف فان صح فمعناه ان تعمن موضع  
مقابل بلسقيا فمعنى الاول الضمير في قوله وهو النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الثاني الضمير للوضع وهو تعمن ولا شك ان الاول صواب واكثر فائدة واغرب  
القرطبي فقال قوله وهو قائل اسم فاعل من القول او من القائلة والاول هو المراد ههنا والسقيا مفعول بفعل مضمر وكأنه كان يتعمن وهو يقول لاصحابه  
اقصد السقيا **قوله** ان اصحابك يقرؤون عليك السلام فيه تبليغ السلام عن قرب وعن بعد وليس فيه دلالة على جواز ترك ردة السلام بلغة  
لانه يحتمل ان يكون وقع وليس في الخبر ما ينفيه كذا في الفقه وقال العيني وفيه استحباب ارسال السلام الى الغائب قالت جماعة يجب على الرسول تبليغه  
وعلى المرسل اليه الرد بالجواب **قوله** انتظرهم الخ بصيغة فعل الامر من الانتظار وقوله فانظرهم بصيغة فعل الماضي **قوله** انى اصطدت الخ قال المنوي  
هكذا هو في بعض النسخ اصدت بفتح الصاد المخففة وهو صحيح ويقال بتشديد الصاد وفي بعض النسخ صدت وفي بعضها اصطدت وكلمة صحيح **قوله**  
ومعى منه فاضلة الخ بضاد موحدة اي فضلة قل الخطابى قطعت فصلت منه فمى فاضلة اي باقية والضمير في منه يعود على الصيد المحذوف الذي  
حل عليه اصدت **قوله** كلهم محرمون الخ فيه ان الحلال فاصاد ولم يعنه في ذلك محرم ولم يشر اليه ولم يدل عليه جاز للحرمان الاكل من صيده سواء  
كان اصطيداه لاجل المحرم او لنفسه فان اباقته اذ احل على الصيد بعد ما عرفت انهم اجابوا لانه ابصره كما في بعض الروايات فكان صيده لاجلهم والواقع  
وقد نقل بسط الكلام فيه قريبا فراجع وفي المراهيب اللطيفة قال ابن حزم ولم يشك احد في ان اباقته لم يصير الحمار لا لنفسه ولا لصاحبه وهو محرم  
فلو عينهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل **قوله** اذ رأوا حمر وحش الخ في هذا السياق زيادة على جميع الروايات لانها متفقة على افراد الحمار  
بالرثية وافادت هذه الرواية من جملة الحرمان المقطوع كان انا اي اننى فعله هذا في اطلاق الحمار عليها تجوز **قوله** فاكلوا ما بقي من لحمها الخ في بيان  
ما صاده الحلال جاز للحرمان كله وهذا يقوى من حل الصيد في قوله تعالى **وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ عَلَى الْإِسْطِيَادِ** **قوله** اشترتوا في المرقاة  
والفرق بين الدلالة والاشارة ان الاولى باللسان والثانية باليد وقيل الاولى في الغلب والثانية في الحضور وقيل كلتا هما بمعنى واحد وهو حرمان  
على المحرم في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم ثم في وجوب الجزاء عليه شرائط محلها كتب الفقهاء **قوله** او اعنتم او اصلت توأخ قال المنوي  
روى بتشديد الصاد وتخفيفها وروى صل توأخ قال القاضى رويناهما بالتخفيف في اصل توأخ ومعناه امر توأخ بالصيد وجعل توأخ من يصيد وقيل معناه

باب ما يندب للحرم وغيره من الدواب والحل والحرم

فأكلها وحل ثنائه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو الأحوص وحديثنا قتيبة واسحق عن جابر كلاهما عن عبد العزيز بن رفيع عن عبد الله بن أبي قتادة قال كان أبو قتادة في نفر محرمين وأبو قتادة محل وأقتض الحث وفيه قال هل أشاء إليه إنسان منكروا أمره بشئ قالوا لا يا رسول الله قال فكاه **وحديثي** زهير بن حرب حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح أخبرني محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن أبيه قال كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فأهدى له طير طلحة راقدا فمنا من أكل فمنا من تورع فلما استيقظ طلحة وفق من أكله وقال أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحديثنا** هرون بن سعيد الأيلي عن الحسن بن علي قال حدثنا ابن وهب أخبرني مغيرة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبيد الله بن مقسم يقول سمعت القسمين رجل يقول سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أربع كلهن فواسق

أثرنا الصييد من موضعه يقال أصدت الصيد مخفف أي أشرته قال وهو أدنى من رواية من رواه صد ترا وأصد ترا بالتشديد لأنه صلى الله عليه وسلم قد علم أنه لم يصيد وإنما سأله عما صاد غير هو والله أعلم **قوله** فأكلها أي فيه الاستيهاب من الأصدقاء وقبول الهدية من الصديق وقال عياض عن أبي النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب من أبي قتادة ذلك تطييبا لقلبي من أكل منه بيان الجواز بالقول والفعل كإزالة الشبهة التي حصلت لهم **قوله** فأهدى له طير أي مشوي أو مطبوخ **قوله** فمنا من أكل أي اعتمادا على الصداقة وتحويل اللحم من الصيد **قوله** ومنا من تورع أي ظننا منه أنه لا يجوز للحرم أكله **قوله** وفق من أكله أي صوته قاله النووي، قال الشوكاني ويحتمل أن يكون معناه دعاه بالتوثيق وفي المشكوك وفق من أكله قال القاري أي بالقول والفعل والمراد بطير ما تجسج كان متعده أو ما طير كبير كفي جماعة **قوله** أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي أكلنا نظيرة معه صلى الله عليه وسلم **باب ما يندب للحرم وغيره من الدواب** في الحل والحرم **قوله** الأربع أي التقييد وإن كان مفهومة اختصا من المذكورات بذلك لكنه مفهومة عنده وليس بحجة عند كثيرين وعلى تقدير اعتبارها فيحتمل أن يكون قاله صلى الله عليه وسلم أولا ثم بين بعد ذلك أن غير الأربع يشترك معها في الحكم فقد ورد في أكثر طرق عائشة رضيها بلفظ خمس كما سيأتي في الباب في بعضها بلفظ ست أخرجهما أبو عوانة في المستخرج من طريق المحاربي عن هشام عن أبيه عنها فأنشئت الخمس المذكورة في سائر الطرق وزاد الحية ويشهد لها طريق شيخان بن فروخ التي ستاق في الباب وإن كانت خالية عن العدد وقد وقع في حديثي أبي سعيد عن أبي داود وخوارج شيخان وزاد السبع العادي فصارت سبعة، قال الحافظ في التلخيص وفي أسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف إن حمله لزمنا وقد تقدم بسط الكلام في يزيد في شرح المقدمة فراجعه، قال الحافظ في الفقه وقد وقع ذكر الذئب في حديث مرسل أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد ابن منصور وأبو داود من طريق سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقتل الحرم والحية والذئب ورجاله ثقات أخرجه أحمد من طريق حجاج بن أرطاة عن وبرة عن ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الذئب للحرم وحجاج ضعيف خالفه مسعر عن وبرة فرواه موقوف أخرجه ابن أبي شيبة، أم - قلت مرسل سعيد بن المسيب يكفي للاحتجاج فإن مراسيله مقبولة بالاتفاق قال أحمد مراسلات سعيد صحاح لا نرى أصح من مراسله وقال الشافعي إرسال ابن المسيب عندنا حسن وقال أبو حاتم سعيد عن مرسل يدخل في المسند على سبيل المجاز وروى ابن مندة في الوصية من طريق يزيد بن أبي مالك قال كنت عند سعيد بن المسيب فحدثني بحدث فقلت له من حدثك يا أبا محمد بهذا فقال يا أبا خنا أهل الشام خذ ولا تسأل فأنا لا نأخذ إلا عن الثقات (تهذيب التهذيب ترجمة سعيد) وبالحمله فهذا المرسل في قول المسند عندنا وقد تأيد بحديث الحجاج بن أرطاة وبما أخرجه الطحاوي بأسناده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي لفظه والحية والذئب والكلب العقور قال الشيخ عابد السدي في شرح مسند الإمام الأعظم فالحاق الذئب بالخمس إنما هو الحاق بالنص كالحاق الحية نعم من لا معرفة له بالأدلة من الحنفية أحقه من حيث المعنى والجامع لا ابتداء بالأذى والله أعلم **قوله** كلهن فواسق أي قال النووي وغيره تسمية هذه الخمس فواسق تسمية صحيحة جارئة عن وفق اللغة فإن أصل الفسق لغة الخروج ومنه فسقت الرطبة إذا خرجت عن قشرها وقوله تعالى ففسق عن أمر ربه أي خرج وسمى الرجل فاسقا لخروجه عن طاعة ربه فهو خروج مخصوص وزعم ابن الأعرابي أنه لا يعرف في كلام الجاهلية ولا شعره فواسق يعني بالمعنى الشرعي وأما المعنى في وصف الدواب المذكورة بالفسق فببطل خروجها عن حكمها من الحيوان في تحريم قتلها وقيل في حل أكله لقوله تعالى أو فسقا أهل لعننا الله به وقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه ففسق - وقيل بخروجها عن حكمها بالأيذاء والافساد وعدا لا انتفاع ومن ثم اختلف أهل الفتوى فمن قال ببلال الحق بالخمس كل ما جاز قتلها للحلال في الحرم وفي الحل ومن قال بالثاني الحق بما لا يوطأ لهما فحق عن قتلها وهذا قد يجاب عن الأول ومن قال بالثالث ينخص الحاق ما يحصل منه الفساد ووقع في حديث أبي سعيد عندنا من أنه قيل له لو قيل للفأرة



**يُقْتَلَنَّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ الْحِدَّةُ وَالْغُرَابُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ**

فولسفة فقال لان النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت فهذا يؤي الى ان سبب تسمية الخمس بذلك لكون فعلها يشبه فعل القتاق وهو يرقم القول الأخير والله اعلم. كذا في الفتح. قوله يقتلن في الحلال والحرم الخ سيأتي في بعض الطرق لاجتماع على من قتلهم في الحرم والحرام ويعرف منه حكم الحلال بكونه لم يقرب به مانع وهو الاحرام فهو بالجواز اذ لا ثمرانه ليس في نفى الجناح وكذا الحرج كما في بعض الروايات دلالة على اوجبه الفعل على الترك لكن ورد في طريق زيد بن جابر عند مسلم بلفظ أمر وكذا في طريق معمر ورواية عن ابن نمير عن هشام عن ابيه بلفظ يقتل الحرم وظاهر الامر الوجوب ويحتمل الذنب والاباحة، ويؤيد الاباحة لفظ اذن في رواية نافع وكذا لفظ قتلهم حلال للحرم في حديث ابي هريرة عن ابي داود وغيره والله اعلم قوله الحدة الخ بكسر اوله وفتح ثانيه بعد هاء هنرة بغير مد وحكى صاحب المحكم المدا في ندوة وزيادة الماء فيه للوحدة وليست للتأنيث بل هي كالماء في التمرة وحكى لاهري فيها حدة بواو بدل الهنرة وسيأتي في بعض الطرق بلفظ الحديات بضم اوله وتشديد التحتانية مقصور قال قاسم بن ثابت الوجه فيه الهنرة وكأنه سهل ثواد غمر وقيل لغة حجازية وغيرهم يقولون حلية ومن خواص الحدة انها تقف في الطيران ويقال انها لا تحتطف الا من جهة اليمين والله اعلم كذا في الفتح. قوله والغراب الخ زاد في رواية سعيد ابن المسيب عن عائشة عند المؤلف الا يقع وأخذ بهذا القيد بعض اصحاب الحديث كما حكاها ابن المنذر وغيره وقد اختاره ابن خزيمة وهو قضية حمل المطلق على المقيد نعم قال ابن قدامة يلتحق بالابقع ما شاركه في الابتداء وتحريم الأكل وقد اتفق العلماء على اخراج الغراب الصغير الذي يكمل الحب من ذلك ويقال له غراب الزرع ويقال له الزاغ وأفتوا بجواز أكله فبقى ما عداه من الغربان ملحقاً بالابقع. وأنواع الغراب على ما في فتح الباري خمسة العقق قال في القاموس هو طائر ابيض فيه سواد وبياض يشبه صوته العين والقاف والابقع الذي في ظهره او بطنه بياض والفرات وهو المعروف عند اهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لانه بان عن نوح عليه الصلوة والسلام واشتغل بحيفة حين أرسله ليأتي بخير الارض والآصم وهو في رجله او جناحه او بطنه بياض او حمرة والزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب في الفتح قال صاحب الهداية المراد بالغراب في الحديث الغلات والابقع الاغصا كالان الجيف واما غراب الزرع فلا وكل استثناه لان قدامة وما اظهر فيه خلافاً وعليه يحمل ما جاء في حديث ابي سعيد عند ابي داود ان صم حيث قال فيه ويرمى الغراب ولا يقتله وروى ابن المنذر وغيره نحوه عن علي ومجاهد، ١٠- وتقيم صاحب الجرح اصحابنا حيث جعل العقق كالغراب رده اخوه صاحبنا في الفتاوى الظهيرية في العقق روايتان الظاهر انه من الصيود، قال ابو يوسف الغراب المذكور في الحديث هو الغراب الذي يأكل الجيف او يخلط مع الجيف اذ هذا النوع هو الذي يبتدىء بالأذى والعقق ليس في معناه لانه لا يأكل الجيف ولا يبتدىء بالأذى وكان اهل الجاهلية يتشائمون بالغراب فكانوا اذا نعب مرتين قالوا آذن بشر واذا نعب ثلاثاً قالوا آذن بخير فأنزل الله ذلك وكان ابن عباس اذا سمع الغراب قال اللهم لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ولا آله غيرك وفي الفتح ناقلاً عن قتادى قاضيان من خرج لسفر سمع صوت العقق فجع كفر وحكمه حكمه الا يقع على الصحيح وقيل حكم غراب الزرع وقال احمد ان اكل الجيف والآفلا باس به قوله والفأرة الخ بمنزلة ساكنة ويجوز فيها التشهيل ولم يختلف العلماء في جواز قتلها للحرم الا ما حكى عن ابراهيم النخعي فانه قال فيها جزاء اذا قتلها المحرم اخرجه ابن المنذر وقال هذا خلاف السنة وخلاف قول جميع اهل العلم وروى البيهقي باسناد صحيح عن حماد ابن زيد قال لما ذكر له هذا القول ما كان بالكوفة افحش رداً للآثار من ابراهيم النخعي لقلصا سمع منها ولا احسن اتباعاً لها من الشعبي لكثرة ما سمع كذا في الفتح. وهذا تحامل من حماد على ابراهيم والله اعلم. قوله والكلب العقور الخ قال الحافظ في الكلب هيمية وسبعية كانه مركب وفيه منافع للحراسة والصيد فيه من اقتفاء الاثر وشم الرائحة والحراسة وخفة النوم والتودد وقبول التعليم ما ليس لغيره وقيل الاول من اخذه للحراسة نوح عليه السلام واختلاف العلماء في المراد به هنا وهل لوصفه بكونه عقوراً مفهوماً ولا فروى سعيد بن منصور باسناد حسن عن ابي هريرة قال الكلب العقور الاسد وعن سفيان عن زيد بن اسلم انهم سألوه عن الكلب العقور فقال اى كلب اعقر من الحية وقال زفر المراد بالكلب العقور هنا الذئب خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عقر الناس وعدا عليهم واخافهم مثل الاسد والنمر والفهد والذئب هو العقور وكذا نقل ابو عبيد عن سفيان وهو قول الجمهور وقال ابو حنيفة المراد بالكلب هنا الكلب خاصة ولا يلتحق به في هذا الحكم سوى الذئب واجم ابو عبيد الجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فقتله الاسد وهو حديث حسن اخرجه الحاكم من طريق ابي نوفل بن ابي عقرب عن ابيه واجم بقوله تعالى وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ فاشتقها من اسم الكلب فلها قيل لكل جارح عقور. ام قال الشوكاني في غاية ما في ذلك حوازي الاطلاق لان اسم الكلب مشتق من كلب وهو محل النزاع فان قيل الامر في الكلب تفيد العموم قلنا بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان

بيان انواع الغراب تفصيل احكامها



وقال ابن أبي عمير في روايته في الحرم والأحرام وحل شي حرمة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سالم  
ابن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال قالت حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس من الدواب  
والحيتان من أبتأ بالعدوان والأذى من غيرها وتعقب بظهور المعنى في النخس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب المعنى إذا ظهر في المنصور  
عليه تعدى الحكم إلى كل ما وجد فيه ذلك المعنى كما وافقوا عليه في مسائل الريا - قال ابن دقيق العيد والتعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذ قوي بالأضافة  
إلى بصر أهل القياس فانه ظاهر من جهة الأيماء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد وأما التعليل بحرمته لا كل فقير أبطال لما دل عليه إيماء  
النص من التعليل بالفسق، انتهى - قلت وفي فتح القدير ما يوافق السبائح فالمنصور عليه في ظاهر الرواية أنه يجب بقتلها الجزاء لا يجزأ وشاة إذا ابتدأها  
الحرم فان ابتدأته بالأذى فقتلها فلا شيء عليه وذلك كالأسد والفهد والنمر والصقر والبازي وما صاحب البدائع فقصر البري إلى ما كوله وغيره و  
الثاني إلى ما يتبدى بالأذى غالباً كالأسد والذئب والنمر والقمل والى ما ليس كذلك كالضبع والثعلب فلا يحل قتل الأول والآخر إلا أن يصلح بحل  
قتل الثاني ولا شيء فيه وإن لم يصلح وحل ودوا المنصور في الفواسق ورواها في دلالته ولم يحك خلافاً بل ذكره حكماً مبتدأ مسكوتاً فيه ثم رأينا  
رواية عن أبي يوسف قال في فتاوى قاضيه عن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب، أم -  
وقال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي وكذلك قال أصحابنا فمن ابتدأه السبع فقتله فلا شيء عليه وإن كان هو الذي ابتدأ السبع فعليه الجزاء لعموم قوله  
تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم وأسما الصيد واقع على كل من منع الأصل متوحش ولا يختص بالماكول منه دون غيره ويدل عليه قوله تعالى  
ليكنوا كفاراً بشئ من الصيد مما لا يدرككم ولا تحلوا فلعنوا المحرم منه بما تناله أي دنوا وما حلتا ولو خصص المباح منه دون المحظور لكان كل شخص  
النبي صلى الله عليه وسلم الأشياء المذكورة في الخبر وذكر معها الكلب العقور فكان تخصيصه لهذه الأشياء وذكره للكلب العقور دليل على أن كل ما  
ابتدأ الإنسان بالأذى من الصيد فمباح للحرم فقتله لأن الأشياء المذكورة من شأنها أن يتبدى بالأذى فيجعل حكمها حكم حاليها في الأغلب وإن كانت  
قد لا يتبدى في حال لأن الأحكام إنما تتعلق في الأشياء بالأحوال أكثر ولا حكم للشاذ النادر ثم لما ذكر الكلب العقور وقيل هو الأسد فأنما أباح  
قتله إذا قصد العقور الأذى وإن كان الذئب فذلك من شأنه في الأغلب فما خصه النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك بالخبر وقامت دلالة فقهه على  
من عموم الآية وما لم يخصصه ولم تفرد دلالة تخصيصه فهو محمول على عمومها، أم - وقال الشيخ ابن السهمي بعد البحث والنظر المناقشة في كلامه حبس  
الهداية وأما اثبات منع تنهات السباع غداً أمولنا فبيدهما سمعت ويدل بعد مرفوعة وجهه كان في السباع روايتان كما هو في المحيط حيث قال  
وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد وعن أبي يوسف الأسد كالكلب العقور والذئب وفي الثاني لا شيء في الأسد وقال يوحىفة يجب ردقنا  
من البدائع التصريح بحل قتل الأسد والفهد والنمر والذئب من غير ذكر خلاف، أم قال العبد الضعيف سألنا من الله التوفيق أنه لو وفق بين  
الروايتين بأن يحل رواية جواز قتلها ولو مبتدأ علماً إذا نوى به الحرم المتقدم بالحفظ من أيدائها ودفع شرها المظنون قبل التروع عن نفسه وعن  
أبناء نوعه ورواية تحريمه على ما إذا قصد به محض التلوي والتمرن بالأصطياد أو الانتفاع بشئ من أجزائها، كان جمعاً حسناً وجهاً وجهاً أن شاء  
الله تعالى وقد تنبهت لهذا الوجه ببعض كلمات العارف الكبير الشيخ الأجل ولي الله الملهوى قدس الله روحه حيث قال في بيان محظورات الأحرام  
وأما شرح أن يجنب المحرم هذه الأشياء تحقيقاً للتذلل وترك الرقة والتشعث وتنويعاً لاستشعار خوف الله وتعظيمه ومواخذة نفسه أن لا تستر  
في هواها وإنما الصيد تلتقى وتوشع لذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم من أتبع الصيد لم يأت به من أتبع الصيد لم يأت به من أتبع الصيد لم يأت به من أتبع الصيد لم يأت به  
وان سوغه في الجملة - قال ثم لا بد من ضبط الصيد فإن الإنسان قد يقتل ما يريد أكله وقد يقتل ما لا يريد أكله وإنما يريد المترن بالأصطياد وقد يقتل  
يريد أن يلحق شره عنه أو عن أبناء نوعه وقد يلحق بهيمة الأنعام فأما الصيد فقال النبي صلى الله عليه وسلم خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم  
الأحرام الفأرة والغراب والحلأة والعقرب والكلب العقور والجائع المئذى الصائل على الإنسان أو على ممتلكاته فانه إذا رجع إلى استقراره لم يعد له صيد  
له صيد وكذلك بهيمة الأنعام والدرج الجائع والمائل لها مما جرت العادة بأقتنائها في البيوت لا تسمى صيداً وأما الاقسام الأخر فالظاهر أنها صيد انتهى  
ولا بأس أن نقل في خاتمة الباب ما أفاده صاحب البدائع في فاتحة فصل الصيد من الجنايات تيمناً للفائدة وهذا نصه مع بعض الاختصار لا يجوز  
للمحرم أن يتعرض بصيد البر المأكول وغير المأكول عندنا إلا المئذى المبتدئ بالأذى غالباً والصيد هو الممتنع المتوحش من الناس في أصل الخلقة أما  
بقوامته أو بجناحه فلا يجوز على المحرم ذبح الأبل والبقرة والغنم لأنها ليست بصيد لعدم امتناع والتوحش من الناس وكذا الدجاج والبط الذي  
يكون في المنازل هو المسمى بالبط الكسرى لأنهم لا يأكلون الصيد فيها وهو الامتناع والتوحش فأنما البط الذي يكون عند الناس ويظهر فيه صيد لوجود  
الصيد فيه والحمام المسرل صيد وفيه الجزاء عند عامة العلماء وعند مالك ليس بصيد وجه قوله أن الصيد اسم للمتوحش والحمام المسرل مستأش

الصيد الذي يمنع منه الحرم  
بأنه لا يقتل  
له كذا في الأصل وهو الصحيح الذي لا يكون





حدثنا أحمد بن حنبل قال سمعت مجاهد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال أتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية وأنا أوقد تحت قال القواريري قد لي وقال بالمرجع برمة لي والقل يتناثر على وجهي فقال أتوزيك هوامك راسك قال قلت نعم قال فاحلق وصم ثلاثاً أياماً وأطعم ستة مساكين أو انسك نسكة قال أيوب فلا أدري بأي ذلك بدأ وحلثني على بن حجر وزهير بن حرب ويعقوب بن إبراهيم جميعاً عن ابن علية عن أبي جعفر هذا الأسناد مثله وحلثنا محمد بن مثنى حدثنا ابن أبي عدي عن ابن عون عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال في أنزلت هذه الآية فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك قال فأتيت ففقال أدنه فدوت فقال أدنه فدوت فقال أدنه فدوت فقال أتوزيك هوامك قال ابن عون وأظنه قال نعم قال فأمرني بفدية من صيام أو صدقة أو نسك ما تيسر **وحدثنا ابن نمير** قوله عن كعب بن عجرة بن بضم العين وسكون الجيم نقل ابن عبد البر عن أحمد بن صالح المصري قال حدثني كعب بن عجرة في الفدية سنة معمول بها لم يروها من الصحابة غيره ولا رواها عنه إلا ابن أبي ليلى وابن معقل قال وهي سنة أخذها أهل المدينة عن أهل الكوفة قال الزهري سألت عنها علماءنا كلهم حتى سعيد بن المسيب فلم يبينوا كماله المساكين، ونظر المحافظ في كلام أحمد بن صالح وذكر الحديث طراً أخرى ثم قال فيقيد إطلاق أحمد بن صالح بالصفة فان بقية الطرق التي ذكرتها لا تخلو عن مقال ألا طريق إلى وائل عن كعب بن عجرة عند النسائي - **قوله** أتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي بعض الروايات الآية في الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فأرسل إليه وفي بعضها فحلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعضها فأتيت به والجمع بين هذا الاختلاف أن يقال مرته أولاً وهو قد تحت قد له فراه على تلك الصورة رؤية إجمالية عن رجل يسير وقال أتوزيك هوامك هذه لكنت لم تقدر قد ما بلغ به من الوجع الأليم ثم بلغه ما هو فيه من اليلاء وشدة الأذى فأرسل إليه واستدعى به إليه حتى أتاه عموه فاستناده في كنفه رواه ابن عوف وحك رأسه بأصبعه الكريمة كما في روايتي وائل عند الطبري فخطبه وقال له ما كنت أرى أن الجحد بلغ منك ما أرى ودعنا الحلق فحلق رأسه ففقل بعض الرواة ما لم ينقله إلا آخر والله أعلم - **قوله** أتوزيك هوامك راسك الخ قال القرطبي هذا سؤال عن تحقيق العلة التي تيرتب عليها الحكم فما أخبره بالمشقة التي نالته خفف عنه والمهرات بتشديد اليم جمع هامة وهي ما يدب من الأختشاش والمراد بها ما يلازم جسد الإنسان غالباً إذا طال عهد بالتنظيف وقد عيّن في كثير من الروايات أنها القمل، وكذا في أبواب الحج من الفقه وفي موضع آخر منه هوامك راسك الخ لا غمراً أن تلبث وإذا اضيفت إلى الرأس اختصت بالقمل في المرقاة هوام جمع هامة وهي الدابة التي تشير على السكون كالحمل والقمل، **قوله** وصم ثلاثاً أياماً الخ قال ابن القيم وغيره جعل الشارع هنا صوم يوم معادلاً بصاع وفي الفطر من رمضان عدل مد وكذا في الظهار والحجج وفي رمضان وفي كفارة اليمين بثلاثة امداد وثلاث وفي ذلك اقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقييدات **قوله** أو انسك نسكة الخ إلى ذبح ذبيحة والنسك يطلق على العبادة وعلى الذبح المخصوص وسياق هذه الرواية موافق للآية قال البخاري وقد خيرا النبي صلى الله عليه وسلم كعباً في الفدية ويذكر عن ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن أو فصاحبه بالخيار قال المحافظ وأقرب ما وقفت عليه من طرق حديث الباب إلى التصريح ما أخرجه أبو داود ومن طريق الشعبي عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أن شئت فأنسك نسكة وإن شئت فصم ثلاثاً أياماً وإن شئت فاطعم الحديث وفي رواية مالك في الموطأ عن عبد الكريم بأسناده في آخر الحديث أي ذلك فعلت أجزاء - قال المحافظ ولكن رواية عبد الله بن معقل الآتية في الباب تقتضي أن التحجير إنما هو بين الأطعام والصيام لمن لم يحل بالنسك ولفظه ثم قال هل عندك نسك قال ما قدر عليه فأمره أن يصوم ثلاثاً أياماً ويطعم ستة مساكين ووافقه أبو الزبير عن مجاهد عند الطبري في زاد بعد قوله ما أجهدني قال فاطعم قال ما أجهدني ففهم ولهذا قال أبو عوانة في صحيحه فيه دليل على أن من وجلس نسكاً لا يصوم يعني ولا يطعم لكن لا يعرف من قال بذلك من العلماء إلا ما رواه الطبري وغيره عن سعيد بن جبير قال النسك شاة فان لم يجد قومت الشاة دهاهم والدراهم طعناً فنصديق به أو صام لكل نصف صاع يوماً أخرجه من طريق الأعمش عن قال ذكرته لإبراهيم فقال سمعت علقمة مثله فحينئذ يحتاج إلى الجمع بين الروايتين وقد جمع بينهما بأوجه منها ما قال ابن عبد البر أنه فيه الإشارة إلى ترجيح الترتيب لا الإيجاب ومنها ما قال النووي ليس المراد أن الصيام والأطعام لا يحزني إلا لفاد المهدى بل المراد أنه استخيره هل معده شيء أو لا فان كان واجداً لعلمه أنه مخير بينه وبين انصيامه والأطعام وإن لم يخبره علمه أنه مخير بينهما ومحصله أنه لا يلزم من سؤاله عن وجوبه الذي هو تعيينه لاحتمال أنه لو علم أنه يجب له لأخبره بالتخير بينه وبين الأطعام والصوم ومنها ما قال غيرهما يحتل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم لما أذن له في حلق رأسه بسبب الأذى أفتاه بأن يكفر بالذبح عن سبيل الاجتهاد منه صلى الله عليه وسلم وبوجه غير متلوف لما علمه أنه لا يجب نزلت الآية بالتخير بين الذبح والأطعام والصيام فخير حيث شئت بين الصيام والأطعام لعلمه بأنه لا فخر معه فصام لكنه لم يكن معه ما يطعمه ويؤخر ذلك رواية سلم

حدثنا أبي حدثنا سيف قال سمعت مجاهدًا يقول حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثني كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف عليه ولأبيه يتهافت فملا فقال يؤذيك هوأمك قلت نعم قال فاحلق رأسك قال نفى نزلت هذه الآية فمن كان منكراً من نصيب أو غيره أذى من رأسه ففقد يمينه صيام أو صدقة أو نسك فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً أياماً أو تصدق بفرق بين ستة أو أنسك ما نيسر **وحدثنا محمد بن أبي عمير** حدثنا سفيان عن ابن أبي نعيم وإيوب بن حميد وعبد الكريم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر به وهو بالحد يديه قبل أن يدخل مكة وهو محرم وهو يوقد تحت قدمي القبل يتهافت على وجهه فقال يؤذيك هوأمك هذه قال نعم قال فاحلق رأسك وأطعم فرقا بين ستة مساكين والفرق ثلاثة أصع أو صوم ثلاثة أيام وأنسك نسكة قال ابن أبي نعيم وأذبح شاة **وحدثنا يحيى بن يحيى** أخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد عن أبي قلابة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر به زمن الحديبية فقال إذاك هوأمك قال نعم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم احلق ثم أذبح شاة لشكاً أو صوم ثلاثة أيام أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين **وحدثنا محمد بن ثوبان** **وحدثنا محمد بن جعفر** حدثنا شعبة قال ابن منته حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة

في حديث عبد الله بن معقل المذكور حيث قال أتجد شاة قلت لا فنزلت هذه الآية ففقد يمينه صيام أو صدقة أو نسك فقال صم ثلاثة أيام أو أطعم وفي رواية عطاء الخراساني قال صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين قال كان قد علم أنه ليس عندي ما أنسك به ونحوه في رواية محمد بن كعب القرظي عن كعب وسياق الآية يشعر بتقيد صيام الصيام على غيره وليس ذلك لكونه أفضل في هذا المقام من غيره بل المستفاد من الصحابة الذين خطبوا شفاهاً بذلك كان أكثرهم يقدر على الصيام أكثر مما يقدر على الذبح والأطعام وعرف من روايتي الزبير بن كعب أن مقتضى ما يشعرون أنه اقتضى بالذبح لأن لفظه صم أو أطعم وأنسك شاة قال فخلقت رأسي ونسكت وروى الطبراني من طريق ضعيفة عن عطاء عن كعب في آخر هذا الحديث فقلت يا رسول الله خلى قال أطعم ستة مساكين وسياق بقية هذا البحث في شرح بعض روايات الباب فانتظره - **قوله** حدثنا سيف الخ هو ابن سليمان أو ابن أبي سليمان **قوله** ورأسه يتهافت الخ أي يتساقط شيئاً فشيئاً **قوله** صوم ثلاثة أيام الخ فيه ان السنة مبيته لجمال الكتاب لاطلاق القولية في القوان وتقييدها باستتوفيه تحريم حلق الرأس على المحرم والرخصة في حلقها إذا آذاه القمل أو غيره من الأوجاع **قوله** بفرق الخ بفرق الفاء والراء وقد تسكن قاله ابن فارس وقال لا زهر في كلام العرب بالفتح والمحدثون قد يسكنونه وآخرون قات - وفي القاموس الفرق مكيال بالمدينة يسع ثلاثة أصع ويحرك أو هو أنصع أو يسع ستة عشر رطلاً - ام - وهذا التوحيد بأويل على ما بين المعنيين فرقاً فلا يستلزم كونه ثلاثة أصع كونه ستة عشر رطلاً حتى يتفرع عليه أن الصاع خمسة أرطال ثلث كحارجه الحافظ والله أعلم وتقدم البحث في الصاع والمدة مشروحاً في كتاب الطهارة فلا يرجع - **قوله** أو أنسك ما نيسر الخ أي أذبح يقال نسك ينسك بضم السين وكسرهما في المضارع والضم أشهر **قوله** والفرق ثلاثة أصع الخ وأخرج الطبراني من طريق يحيى بن آدم عن ابن منته فقال فيه قال سفيان والفرق ثلاثة أصع فأشعر بأن تفسير الفرق مدرج لكنه مقتضى الروايات الأخر **قوله** أذبح شاة الخ قال عياض ومن تبعه تبعاً لا في عمر كل من ذكر النسك في هذا الحديث مفسراً فأنما ذكر الشاة وهو أم الاختلاف فيه بين العلماء قلت يعكس عليه ما أخرجه أبو داود من طريق نافع عن رجل من أنصار عن كعب بن عجرة أنه أصابه أذى فحلق فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يهدي بقرته ولطبراني من طريق عبد الوهاب بن نخت عن نافع عن ابن عمر قال حلق كعب بن عجرة رأسه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهدي بقرته ولعبد بن حميد من طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر قال افتدى كعب من أذى كان برأسه فحلقه ببقرة قلدها وأشعرها ولسعید بن منصور من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن سليمان بن يسار قيل لابن كعب بن عجرة ما صنع بك حين أصابك الأذى في رأسه قال ذبح بقرته فهذه الطرق كلها تدور على نافع وقد اختلف عليه في الواسطة الذي بينه وبين كعب وقد عارضها ما هو أصح منها من أن الذي أمر به كعب فعله في النسك إنما هو شاة وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد من طريق المقاري عن أبي هريرة أن كعب بن عجرة ذبح شاة لأذى كان أصابه وهذا أصوب من الذي قبله، كذا في الفهرست - **قوله** ثلاثة أصع من تمر الخ أي لكل مسكين نصف صاع من التمر قال الحافظ ولا جد عن هب عن شعبة نصف صاع طعام ولشعير بن عمر عن شعبة نصف صاع ضطة ورواية الحكم عن ابن أبي ليلى تقتضيه أنه نصف صاع من زبيب فإنه قال يطعم فرقاً من زبيب بين ستة مساكين قال ابن حزم لا بد من ترجيح إحدى هذه الروايات لأنها خاصة واحدة في مقام واحد في حق رجل واحد قلت المحفوظ عن شعبة أنه قال في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمر أو حنطة لعلمه من تصرف المرأة وأما الزبيب فلم أره إلا في رواية الحكم وقل أخرجه أبو داود وفي أساندها ابن اسحاق وهو حجة في المغازي لأني لا أجد أحداً والمحفوظ رواية الترمذي وقع الجرم بها عند مسلم من طريق أبي قلابة ولم يختلف فيه على أبي قلابة وكذا أخرجه الطبراني من طريق الشعبي عن كعب



وهو واقف بعرفة، ١٠ - قلت لا يلزم من نفي صيامه بعرفة نفيه في سائر أيام أحراره كما هو الظاهر قال الحافظ في التلخيص وحدث ابن عباس  
 هذا أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي لكن لفظ البخاري احتج وهو صائم واحتج وهو محرم وله طرق عند النسائي غير هذه وهما  
 أعلمها واستشكل كونه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصيام والأحرار لأنه لم يكن من شأنه القطوع بالصيام في السفر لم يكن محرمًا إلا وهو مسافر ولو قيل  
 في رمضان إلى حجة الأحرار إلا في غزاة الفتح ولم يكن حينئذ محرمًا قلت وفي الجملة الأولى نظر فالمانع من ذلك فعل مرة لبيان الجواز وبمثل هذا  
 لا ترد الأخبار الصحيحة ثم ظهر لي أن بعض الرواة جمع بين الأمرين في الذكر فأما وهو أخص وأما والأصوب رواية البخاري احتج وهو صائم واحتج  
 وهو محرم فيعمل على أن كل واحد منهما وقع في حالة مستقلة وهذا لا مانع منه فقد صح أن صلى الله عليه وسلم صام في رمضان وهو مسافر وهو في الصحيحين  
 بلفظ ما قينا صائمًا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن رواحة وبقوى ذلك أن غالب الأحاديث ورد منفصلاً، قال بعض الحفاظ حدثنا ابن عباس  
 روى على أربعة أوجه الأول احتج وهو محرم الثاني احتج وهو صائم الثالث احتج وهو محرم الرابع احتج وهو صائم وهو صائم وهو محرم، فالأول  
 روى من طرق شتى عن ابن عباس وانفق عليه من حديث عبد الله بن جينة وفي النسائي وغيره من حديث ابن جابر والثاني رواه أصحاب السنن  
 من طريق المحكم عن مقصور عنه لكن أعل بأنه ليس من سمع المحكم عنه وهو قد مر أن ابن سعد من طريق الحاج عن مقصور وزاد في آخره فلذلك كرهت  
 الحجامة للصائم والحجاج ضعيف ورواه البزار من طريق داود بن علي عن أبيه عن ابن عباس زاد في آخره فغضب عليه والثالث رواه البخاري والظاهر  
 أن الراوي جمع بين الحديثين كما قلنا مناه والرابع رواه النسائي وغيره من طريق ميمون بن مهران عنه وأعله أحمد وعلي بن المديني وغيرهما قال مهنا  
 سألت أحمد عنه فقال ليس فيه صائم وإنما هو محرم قلت من ذكره قال ابن عيينة عن حمزة عن عطاء وطاوس وروح عن زكريا عن عمرو عن طاوس  
 عبد الرزاق عن معمر عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير قال أحمد فهو لأصحاب ابن عباس لا يذكرون صياماً وقال ابن أبي حاتم سألت أبا عبد الله عن حديث رواه  
 شريك عن عاصم عن الشعبي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتج وهو صائم ثم حرم فقال هذا خطأ أخطأ فيه شريك إنما هو احتج وأعطى  
 الحجامة أجبه كذلك رواه جماعة عن عاصم وحدث به شريك من حفظه وكان ساء حفظه فغلط فيه، ١١ - قال ابن عبد البر وغيره وفي حديث ابن عباس  
 دليل على أن حديث أفلح الحارثي والمجهم منشوخ ساء عارضين بخرية بأن في هذا الحديث أنه كان صائماً محرمًا قال ولم يكن قط محرمًا مقيمًا بل كان  
 صائماً محرمًا وهو مسافر والمسافر إن كان تأويلاً للصوم فمضى عليه بعض النهار وهو صائم لم يمسك لئلا يكل والشرب على الصحيح إذا جازله ذلك جازله  
 أن يحتج وهو مسافر قال فليس في خبر ابن عباس ما يدل على إفطار المجهم فضلاً عن الحارثي، ١٢ - وتعقب بأن الحديث ما ورد هكذا إلا لفائدة فالظاهر  
 أنه وجبت منه الحجامة وهو صائم لم يتحل من صومه واستمر، قال الحافظ في التلخيص لا مانع من إطلاق ذلك لاي قوله وهو صائم باعتبار ما كان  
 حالة الاحتجام لأنه على هذا التأويل إنما أفطروا الاحتجام والله أعلم في المواهب اللطيفة وأما ما قيل بأن الحديث ما ورد هكذا إلا لفائدة فالظاهر أنه  
 وجبت منه الحجامة وهو صائم لم يتحل من صومه واستمر فمسلم أن كان في نقلهم ذلك استثناء والى تنصيص الشارع صلى الله عليه وسلم على ذلك،  
 ومما لم ينص وكان النبي حاصلاً في أذهانهم كالحديث عن الأكل والشرب في الصوم كان من قبيل شرب النبي صلى الله عليه وسلم على راحته لأن يقتلوا  
 به في أن الفطر في السفر مباح وهذا في رمضان وما ظنك في القطوع، وقلا خبر هو صلى الله عليه وسلم المتطوع أمير نفسه أن شاء صام وإن شاء أفطر  
 فالصحابي وإن أخبر بأمر بناء على أن ما يخبر به فائدة زائدة أن كان مستنداً في ذلك إلى رأي فقيه محال وإن استند فيما أخبر إلى قوله صلى الله عليه وسلم  
 كان هو الذي ترفع الأعناق لأجله وتوجه الأسماك إليه، ١٣ - وقال المذنب في حديث ابن عباس ناسخ لأن في حديث شاذ بن أوس أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال في عام الفتح في رمضان لم يجم أفلح الحارثي والمجهم والفتح كان في سنة ثمان وحدث ابن عباس كان في حجة الوداع في سنة عشر فهو متأخر  
 ليس من المتقدمين فإن ابن عباس لم يصحب النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم إلا في حجة الإسلام وفي حجة الفتح لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم محرمًا وقد  
 أشار الإمام الشافعي إلى هذا وما يصرح به بالنسخ حديث ابن مالك أخرجه الدارقطني، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتج وهو صائم  
 بعد ما قال أفلح الحارثي والمجهم ويقوى ذلك ما في مسند الإمام أبي حنيفة عن أبي سفيان عن ابن عباس قال احتج النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما قال أفلح الحارثي  
 والمجهم وأبو سفيان هذا طلحة بن نافع الواسطي الأسكاف نزيل مكة صدوق قال ابن الهمام ولا يغفل قوله بعد ما قال الخ إذا كان المراد احتج وهو صائم  
 وهو كما قال، وقال ابن خزيمة حديث أفلح الحارثي والمجهم بلا ريب لكن وجدنا من حديث أبي سعيد أن رسول النبي صلى الله عليه وسلم في الحجامة للصائم مستأذناً  
 صحيح فوجب الأخذ به لأن الرخصة إنما تكون بعد الغزوة فدل على نسخ الفطر بالحجامة سواء كان حائضاً أو محرمًا، انتهى - والحديث المذكور أخرجه النسائي  
 وابن خزيمة والدارقطني ورجاله ثقات ولكن اختلفت في رفعه ووقفه وله شاهد من حديث ابن خزيمة الدارقطني، قال الحافظ ومن أحسن ما  
 ورد في ذلك ما رواه عبد الرزاق وأبو داود من طريق عبد الرحمن بن عباس عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

بفتح حاء في أفطر الحارثي والمجهم وبين نسخة



عن علقمة بن ابى علقمة عن عبد الرحمن الاعرج عن ابن جينة ان النبي صلى الله عليه وسلم اجتمع بطريق مكة وهو محرم وسطراسله  
قال نحو النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجامة للنساء وعن المواصلات ولم يحرمها ابقا على اصحابه اسناد صحيح والحالة بالصحاح لا تنصرو قوله ابقا  
على اصحابه يتعلّق بقوله يحيى وقد روى ابن ابى شيبه عن وكيع عن الثوري باسناد هذا ولفظه عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا انما يحيى النبي  
صلى الله عليه وسلم عن الحجامة للنساء وكرهها للضعيف اي لا يضعف قال ابن المهازي بأس بسوق بندة متعلق بذلك اي بحديث افطر الحاجم والمحجوم  
المحجوم) روى ابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى على رجل يحجم في رمضان فقال افطر الحاجم والمحجوم  
ورواه الحاكم وابن حبان وصححه ونقل في المستدرک عن الامام احمد انه قال هو اصح ما روى في الباب وروى ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان  
وابن حاكم من حديث شداد بن اوس انه مر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من النعم على رجل يحجم بالبقيع ثمان عشرة خلت من رمضان فقال افطر  
الحاجم والمحجوم وصححه ونقل الترمذي في عنه الكبري عن البخاري انه قال كلاهما عندى صحيح حديثي ثوبان وشداد وعن ابن المديني انه قال حديث ثوبان  
وحديث شداد صحيحان ورواه الترمذي من حديث رافع بن خديج عنه عليه الصلوة والسلام قال افطر الحاجم والمحجوم وصححه قال وذكر عن احمد انه قال  
اصح شيء في هذا الباب وله طرق كثيرة غير هذا وبلغ احمد ان ابن معين ضعفه وقال انه حديث مضطرب ليس فيه حديث يثبت فقال ان هذا مجافاة  
وقال السخري بن راهويه ثابت من خمسة اوجه وقال بعض الحفاظ متواتر قال بعضهم ليس باق له بعيد ام - وقد جمع طرقه ابن مندة عن ثمانية وعشرين  
من الصحابة وقال الشيخ محمد عبد السند في شرح مسند الامام الاظم فهو لاد تسعة عشر نفرا من الصحابة قد عثرت على روايتهم لهذا الحديث لعل  
الله يطعن على روايته من روى غيره من الصحابة وقال الحافظ وقد اطلب النساء في تخريج طرق هذا المتن وبيان الاختلاف فيه فاجاد وافاد ام -  
قلت ولكن متروك في قوله بالبقيع في حديث شداد فان البقيع معروفة بالمدنية وكان صلى الله عليه وسلم حينئذ بمكة والله اعلم قال الشافعي بعد  
ذكر حديث شداد افطر الحاجم والمحجوم وحديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم وهو صائون ان حديث ابن عباس امثلهما اسنادا فان توقيح الحجة كان  
احب الي احتياط والقياس مع حديث ابن عباس والذي اخضع عن الصحابة والتابعين وعلمة اهل العلم انه لا يفطر احدا بالحجة مة قلت وكان هذا هو المتروك  
في ايراد البخاري لحديث ابن عباس عقب حديث افطر الحاجم والمحجوم وحكى الترمذي عن الزعفراني ان الشافعي علق القول بان الحجامة تفطر على صحة الحديث  
قال الترمذي كان الشافعي يقول ذلك ببغداد واما تبصر فما الى الرخصة والله اعلم واول بعضهم حديث افطر الحاجم والمحجوم على ان المراد به انما سيفطران  
كقوله تعالى انا اني اعصم حنكرا اني ما يؤكل اليه ولا يخفى بعد هذا التاويل لانه لا يلزم وصول الدم ولا ضعف القوة ابتداء رقا لا يغوى في شرح السنة  
معناه اي تغرض الا افطارا بالحجم فلا يلا من من وصول شيء من الدم الى جوفه عند مضغه واما المحجوم فلا يلا من من ضعف قوته خبز من الدم فيؤثر  
الى ان يفطر الفارق بين هذا وسابقه انه قطع بان مال امرهما الفطر والبغوى لم يقطع بل قال تعرضا ولا يلزم من التعرض الوقوع وقيل معنى افطر افعل  
فعلا مكرها وهو الحجامة فصلا كاهما غير متبسين بالعبادة اي الصيام وقال ابن عبد البر معناه ذهب جوهرا لما علمه صلى الله عليه وسلم من ذلك كخبر  
من لغا يوم الجمعة فلا صلوة له اي ذهب اجر جمعة - قال الشيخ الا نور قدس سره لوجه وعندي حديث افطر الحاجم والمحجوم معناه انه قد افطر اي ادخل  
النقص في صومه وانما يظهر في احكام الآخرة لا احكام الدنيا مثل الغيبة ومن المعلوم ان الشريعة ربما تعرض الى احكام الآخرة وتنبت عما هو غائب عن  
أعيننا مثل قطع الصلوة بالكلب والحمار والمرأة اي قطع الوصلة بين الرب وعبد والصلوة ليست باطلية في احكام الدنيا ثم قال بعد نقل كلام ابن تيمية  
ليس المراد على ما قال ابن تيمية بن المدا على ان الانسب بحالة الصور الطهارة وكان في حين ما عدم جواز صوم الحنبل ثم نسخ كما في البخاري وفي المحيط النفا  
والحجامة ايضا نجاسة ام قلت هذا لا يخفى بطفه فان في الصور تشبه باللائكة وحالة التلحم بالجماء ولا سيما الدماء تنافي امرجته كما يشعر به قوله تعالى  
حاكب عنهم اكحل فيها من ثيفيل فيهما ويسفك الدماء والله اعلم قوله عن علقمة بن ابى علقمة واسم ابى علقمة بلال وهو مدني تابعي صغير سمع  
اشد انه وهو علقمة بن عمر علقمة واسمها مرجانة قوله وسطراسله اي بغير المملة لمركز الدائرة ويسكونها اسم الجمع الجحان ولهذا قالوا الساكن متحرك  
والمتحرك ساكن وقد ذكر هذه اللغة فروقا بينهما من الاداء الوقت عليها فليرجم الى شرح القاموس للعلامة الزيندي - وخالف حديث ابن جينة هذا حال  
انس فاخرج ابو داود والترمذي في الشمائل والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من طريق معمر بن قتادة عن قال اجتمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم  
على ظهر القدر من وجع كان به ورجاله رجال الصبيح الا ان ابدا ودخل عن احمد ان سعيد بن ابى عمرو رواه عن قتادة فارسله وسعيد احفظ من حمزة  
ليست هذه بعلة قادمة والجمع بين حديثي ابن عباس انس واضح بالحمل على التقيد اشار الى ذلك الطبري وورخ في فضل الحجامة في الرأس حنبل ضعيف  
اخرجه ابن عدي وقال الاطباء ان الحجامة في الرأس نافعة جدا وفي حديث الباب دليل لجواز الحجامة للمحرم قال النووي اذا اراد المحرم الحجامة لغير حاجة  
فان تضمنت قطع شعره في حواء لقطع الشعر وان لم تضمنه جازت غلبه مهور كرهها مالك وعن الحسن فيها القدح وان لم يقطع شعرا وان كان لضرر رق

باب جواز لواط المحرمين به **باب** جواز غسل المحرم ببنه وأخته

[illegible]

ما يفعل بالبحر من أوقات

فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأ طأه حتى بد إلى رأسه ثم قال لا نسا ن يصيب فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيده فأقبل بهما وأدبر ثم قال هكذا رأيتني صلى الله عليه وسلم يفعل **وحدثناه** اسحق بن إبراهيم وعلى بن خشرم قال أخبرنا عيسى بن يونس حدثنا ابن جريج أخبرني زيد بن أسلم بهذا الإسناد وقال فأمر أبو أيوب بيده على رأسه جميعا على جميع رأسه فأقبل بهما وأدبر فقال المسور ابن عباس لا أما أريك ابتلا **وحدثناه** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن سعيد بن جابر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم خرج رجل من بيعة فقص فمات فقال اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تخمروا رأسه

وقال عياض دل كلامهما إنما اختلفا في تحريك الشعر إذا خلافت في غسل المحرم رأسه في غسل الجنابة ولا بد من صب الماء فحاشا المسور أن يكون في تحريكه يابسا قتل بعض الدواب أو طرعا أو ابن عباس كان يعلم أن غدا في أيوب علما لقوله كيف كان يغسل رأسه قلت فمستند المسور الاجتماع ما د ومستند ابن عباس النص ولذا رجح إليه المسور قاله الأبي رحمه الله - **قوله** فطأ طأه أي أزاله عن رأسه **قوله** هكذا رأيتني صلى الله عليه وسلم يفعل الخ قال القاري في شرح الشكوة يجوز للمحرم غسل رأسه بحيث لا ينفك شعرا بلا خلافت أما لو غسل رأسه باخطى فعليه دم عند أبي حنيفة رحمه الله وبه قال مالك وقالا صدقة ولو غسل بأشنان فيه طيب فإن كان من رآه سماء أشنانا فعليه الصدقة وإن ساءه طيبا فعليه الدم كذا في قاضية ولو غسل رأسه بالحوض والصابون والثلج ونحوه لا شيء عليه بل لا يجتمع وجاء عن ابن عباس بسند ضعيف أنه دخل حماما بالحنفة وهو محرم قال ما يعاب الله بأوساخنا شيئا يعني قليل في من فدية فقيه ردة على ما لك أن في إزالة الوسخ صدقة والتحقيق أنه لا ينبغي للمحرم أن يقصد بغسله إزالة الوسخ لقوله عليه الصلوة والسلام المحرم اشعث اغبر **قوله** لا أما أريك ابتلا الخ أي لا أجاد لك وأصل المراء استخراج ما عند الإنسان يقال أصرا فلان فلانا إذا أخرج ما عندنا قاله ابن الأثير وأطلق ذلك في المجادلة لأن كلا من المتجادلين يستخرج ما عند الآخر من الحجة وفي هذا الحديث من الفوائد متظرة الصلابة في الأحكام ورجوعهم إلى النص وقبولهم لخبر الواحد ولو كان تابعا وإن قول بعضهم ليس بمحجة على بعض قال ابن عبد البر لو كان معنى الأول في قوله صلى الله عليه وسلم أصحابي كالنجوم يريد به الفتوى لما احتاج ابن عباس إلى إقامة البينة على دعواه بل كان يقول للمسور أنا نجم وانت نجم فبأيتنا اتدي من بعدنا لكاه ولكن معناه كما قال المزني وغيره من أهل النظر أنه في النقل لأن جميعهم عدل وفيه اعتراف للفاضل بفضل الفضل والصلابة بعضهم بعضا وفيه استئثار الفاضل عند الغسل والاستعانة في الطهارة وجواز الكلام والسلاخ حالة انطهارة ولكن لا بد من غفر البصر عنه وجواز غسل المحرم وتشريبه شعره بالماء وذلك به إذا أمن تناثره واستدل به على أن تحليل شعر اللحية في الوضوء باق على استحبابه خلافا لمن قال يكره كالماتولي من الشافعية خشية انتاف الشعر كذا في الحديث ثم حرك رأسه بيده وكذا فرق بين شعر الرأس واللحية لأن يقال إن شعر الرأس يصبغ بالتحقيق أنه خلاف الأول في حق بعض دون بعض قاله السبكي الكبير والله أعلم **باب ما يفعل بالمحرم إذا مات** **قوله** خرج رجل الخ أي سقط وقوله فوقص مبنى للمفعول أي أنكر عنقه، والوقص كسر العنق والرجل المذكور قال الحافظ لم أرفق على اسمه وكان سقوطه عند الصغرة من عرفة **قوله** اغسلوه بماء وسدر الخ قال العيني فيه غسله بالشدة وهذا يدل على أنه خرج من الأحرام وعكس صاحب التوضيح فقال غسله بالسدر يدل على أنه جازئ للحرم وفيه ردة على مالك وأبي حنيفة وآخرين حيث منعه قلت ظاهر الحديث يرد عليه كلامه لأن الأصل عدم جواز غسل المحرم بالسدر فلو كان أنه خرج من الأحرام ما أمر بغسله بالسدر، أم قال الحافظ وحكي المزني عن الشافعي أنه استدلى على جواز قطع سدر المحرم بهذا الحديث لقوله فيه واغسلوه بماء وسدر والله أعلم **قوله** وكفونوه في ثوبيه الخ وللنساء في ثوبيه الذين أحرم فيهما فيه جواز الكفن في ثوبين وهو كفن الكفا وكفن الضميمة واحد وإنما لم يذكر ثالثا كراهة كماله كماله في الشهيد لم يزد على ثيابه، كذا في عمدة القاري - **قوله** ولا تخمروا رأسه الخ وسيأتي في الباب ولا تخمطوه وفي رواية ولا تمسوه طيبا، قال العيني أحجم به الشافعي وأحمد واسحق وأهل الظاهر فإن المحرم على إحرامه يعد الموت وبهذا يخرج ستر رأسه وتطيبه وهو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء والثوري وذهب أبو حنيفة ومالك وكافراعي إلى أنه يصنع به ما يصنع بالحلال وهو مروي عن عائشة وابن عمر وطاوس لأنها عبادة شرعت فبطلت بالموت كالصلوة والصيام وقال صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث وأحرامه من عمله وليس من الثلاث فينبغي أن ينقطع بالموت) ولأن الأحرام لو بقي لطيف به وكملت مناسكه وقال بعضهم هو واجب بأن ذلك ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على مورد النص ولا سيما قد رخص الحكمة في ذلك استبقاء شعاع الأحرام واستبقاء دم الشهيد فقلت لا نسلم أنه ورد على خلاف الأصل وكيف ورد على خلاف الأصل وقد أمر بغسله بالماء والسدر وهو الأصل في الموت وإما قوله ولا تخمطوه إلى آخره فهو مخصوص بالدلائل عليه قوله الحكمة في ذلك إلى آخره وفيه الردة على كلامه ببيان ذلك أن استبقاء دم الشهيد مخصوص به فكذلك استبقاء شعاع الأحرام مخصوص بالموقص وأما عن الحديث بأنه ليس عاما بل يفظه لأنه في شخص معين ولأنه لم يقل يجب لوقاية ملبيا لأنه محرم فلا يتعدى حكمه إلى غيره

وما كان المحرم إذا مات هل يفعل به ما يفعل بالحلال أو ينفذ على إحرامه بولاه

فان الله يبعثه يوم القيمة مُلَبَّيًّا وحديثنا ابو الربيع الزهراني قال حدثنا حماد عن عمر بن دينار واوب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس قال بينما رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعراً فتذاذ وقع من راحلته قال اوب فأوقصته اوقال فاقصته وقال عمر فوقصته فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال غسيل بماء وسدر وكفنه في ثوبين ولا تحنطوه ولا تحنطوا رأسه قال اوب فان الله يبعثه يوم القيمة مُلَبَّيًّا وقال عمر فان الله يبعثه يوم القيمة مُلَبَّيًّا وحديثنا عمر الناقد حدثنا اسماعيل بن أبي بديل وقال اغسلوه بسدر والحرم لا يجوز غسله بسدر، ام. وقد نفي عن تغطية وجهه ايضاً كما في الطرق الآتية مع ان الحرم الحى لا ينهى عن تغطيته عند هرو وفي عمدة انقارى وقد روى عبد المزيق عن ابن جريح عن عطمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ختمها وجوههم ولا تشبهوا باليهود ورواه الدارقطني بأسناده عن عطمان عن ابن عباس يرفعه وحكم ابن القطان بصحته ولفظه ختمها وجوه موتاكم وفي الموطأ أن عبد الله بن عمر لما مات ابنه واقف وهو محرم كفنه وختم وجهه ورأسه وقال لولا أنا محرمون لحنطناك يا واقف وفي المصنف بأسانيد جيا عن عطمان قال وشئ من الحرم يغيط رأسه اذا مات قيل غطى ابن عمر وكشف غيره وقال طائفة يغيب رأس الحرم اذا مات وقال الحسن اذا مات الحرم فهو في حلال ومن حديث مجالد عن عامر اذا مات الحرم ذهب احرامه ومن حديث ابراهيم عن عائشة اذا مات الحرم ذهب احرامه وقاله عكرمة بسند جيد وحكى ابن حزم انه سمع عن عائشة تحنيط الميت المحرم اذا مات وتطييبه وتخير رأسه وعن جابر عن ابي جعفر قال الحرم يغيط رأسه ولا يكشف، ام وفي الفقه وقال ابو الحسن بن القصار لو اريد تعميم هذا الحكم لكان في حديث الباب في كل محرم لقائل ان الحرم يبعث يوم القيمة ملتباً كما جاء ان الشهيد يبعث وجرحه يشب دماً وأجيب بأن الحديث ظاهر في ان العلة في الامام المذكور كونه كان في النسك وهي عامة في كل محرم ولا اصل ان كل ما ثبت لواحد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثبت لغيره حتى يتفرع اختصاص انقضى قال شيخنا المحمود قدس سره روحه وما ادعى ظهوره ليس بظاهر بل الظاهر ان علة الامام المذكور انما هو كون ذلك الشخص بحيث يبعث ملتباً وهذا هو الوصف في الآخرة يثبت لكل محرم كائناً من كان اولئك الشخص بعينه بخصوصيات توجد فيه وتوجب التوبة بعمله من كونه محرمًا بالجملة متشرباً ببعثة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك النسك ثم موتها فجاء في موقفاً على تلك الهيئة يوم عرفة بعرفات عند الصغرات صوفاً النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً فالحيث لا يدل على تعيين احالة الاحتمالين والصما تركها في قوله صلى الله عليه وسلم اغسلوه وكفنه ولا تحنطوه ولا تشبهوا رأسه فانتهى يبعث ام تعود على ذلك الشخص من غير تعرض لوصف الاحرام والحال حد وجوه التخصيص والقواعد الشرعية العامة لتكفين الاموات وكذا انقطاع عمل العاملين بالموت تقتضي استواء الحرم وغيره في الحكم ما لم ينص الشارع على استثناء الحرم والقياس ايضاً يؤيد كما صرح به ابن دقيق العيد فان من مات أكفاً او ساجداً او متعماً مثلاً فلا يقول انه يدفن على تلك الهيئة ولا معنى لترتيبها هو المحقول الا قيس وهذا القواعد العامة لقصة جزية يغلب على الظن اختصاصها بعبودها وهذا كما قال الحافظ في صلواته صلى الله عليه وسلم على حمزة دون سائر الشهداء يحتمل ان يكون ذلك لما خص به حمزة من الفضل والعجب ان الشافعية تصرفوا هنا من وجهين فجعلوا القضية الشخصية الخاصة عامة في حر المحرمين ثم خصصوا بها القواعد العامة الشرعية التي ذكرناها وهم مع ذلك يحسبون انها مشورت على ظاهر الحديث فهذا كما ورد في شمائل الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يجوز ان الجنة لا يدخلها عجوز فولت تبكي فقال اخبروها انها لا يدخلها وهي عجوز (دفع المعاني سورة الواقعة) فيظن في يادى الرأى ان العجوز مشيت على ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم والحقيقة ان الظاهر هو اخبرها صلى الله عليه وسلم فيما بعد اى كونها عجوزاً حال الدخول وانما رضى الله عنها لم تلتفت الى السياق ولم تتمعن فيه فحلت لفظ العجوز على ما هو اعلم من الدنيا والآخرة وهكذا يقع الاختفاء في الظهور فلا تغفل قوله فان الله يبعثه ام اى هذا الرجل قوله ملتباً ام اى حال كونه قائلاً للبيك والمعنانه يحشر يوم القيامة على هيئة التي مات عليها ليكون ذلك علامة لجهنم كالتشبه يأتى واوداجه تشب دماً، وفيه ان من شرع في طاعة ثم حال بينه وبين انما الموت يرحم له ان الله تعالى يكتبه في الآخرة من اهل ذلك العمل ويقبله منه اذا صحت الدية ويشهد له قوله تعالى وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ فَهُوَ حُرٌّ إِلَى اللَّهِ الآية - قوله رجل واقف ام فيه اطلاق لفظ الواقف على انراكب قوله قال اوب فأوقصته ام من الايقاص هو شاذ لان الاصح هو الثالث اى وقصته كما في رواية عمر وفي قصيم ثعلب وقصر الرجل فاسقط عن دابته فاندقت عنقه فهو موقوف ومن الكسائي وقصت عنقه وقصاً ولا يكون وقصت العنق نفسها وقال الخطابي معناه انها صرعت فكسرت عنقه وقال اقصته بتقدير الصاد المملة على العين المملة ليس بشئ والقصع هو كسر العطش ويحتمل ان يستعار لكسر الرقبة واما الاقصاص اى بتقدير العين فهو ايجال الهلاك اى لو يلبث ان مات وقال الجوهري يقال ضربته فاقصصه اى قتله مكانه يقال قصع القملة اى قتلها وقصع الماء عطشه اى اذهب وسكته قوله وقال عمر فوقصته ام قال الحافظ يحتمل ان يكون فاعل وقصته الوقعة او الواحاة بان تكون اصابت به بعد ان وقع والاول اظهر قال الكرماني فوقصته اى راحلته فان كان الكسر حصل بسبب الوقوع فهو مجاز وان حصل من الراحلة بعد الوقوع فحقيقة، قوله ولا تحنطوه ام بالحاء المملة لا تمسوه حنوطاً، وكان الحنوط للميت كان مقرراً عند هرو قال المنوى والحنوط بفتح الحاء ويقال لحنط



ابراهيم عن ايوب قال ثبت عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً كان واقفاً مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فذكر في  
ما ذكره حماد عن ايوب وحمل ثنا علي بن خشرم اخبرنا عيسى يعني ابن يونس عن ابن جريح اخبرني عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر  
عن ابن عباس قال قال قبل رجل خراً ما مع النبي صلى الله عليه وسلم فخر من بعيره فوقص وقصافمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اغسلوه بماء وسدر وألبسوه ثوبيه ولا تخمروا رأسه فانه يأتي يوم القيمة يلبى وحمل ثنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر  
البرسائي اخبرنا ابن جريح اخبرني عمرو بن دينار ان سعيد بن جابر اخبره عن ابن عباس قال قال قبل رجل خراً ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بمثله غير انه قال فانه يبعث يوم القيمة ملبياً وزاد لم يمت سعيد بن جابر حيث خر وحمل ثنا ابو كريب حدثنا وكيع عن شفيان  
عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً أو قصته راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اغسلوه بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تخمروا وجهه ولا رأسه فانه يبعث يوم القيمة ملبياً وحمل ثنا محمد بن الصباح حدثنا  
هشيم اخبرنا ابو بشر حدثنا سعيد بن جابر عن ابن عباس وحمل ثنا يحيى بن يحيى واللفظه اخبرنا هشيم عن ابي بشر عن سعيد بن جابر  
عن ابن عباس ان رجلاً كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرم فقصته ناقته فمات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه  
بماء وسدر وكفونوه في ثوبيه ولا تمسوه بطيب ولا تخمروا رأسه فانه يبعث يوم القيمة ملبياً وحمل ثنا  
حسين بن محمد بن حمرى حدثنا ابو عوانة عن ابي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس ان رجلاً وقصته بعيره وهو محرم مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر ولا يمس طيباً ولا يخمر رأسه فانه يبعث يوم القيمة ملبياً وحمل ثنا  
محمد بن بشر وروى ابو بكر بن نافع قال ابن نافع اخبرنا محمد بن شعيب قال سمعت ابا بشر يحدث عن سعيد بن جابر انه سمع ابن عباس يحدث  
ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم فوقع من ناقته فأقصته فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر وان يكفن  
في ثوبين ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعيب ثم حدثني به بعد ذلك خارج رأسه ووجهه فانه يبعث يوم القيمة ملبياً وحمل ثنا  
هرون بن عبد الله قال حدثنا الاسود بن عامر عن زهير عن ابي الزبير قال سمعت سعيد بن جابر يقول قال ابن عباس قصت

بكر الحاء وهو اخلاط من طيب يجمع للميت خاصة لا تستعمل في غيره قوله قبل رجل خراً ما الخ قال المنوي هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها حرام هذا  
هو الوجه ولأول وجه ويكون جالاً وقد جاءت الحال من التكرار على قلة قوله ولا تخمروا وجهه ولا رأسه الخ قال الحافظ وقد تمسكوا بالحنفية ومن  
وافقهم من هذا الحديث بلفظة اختلفت في ثبوتها وهي قوله ولا تخمروا وجهه فقالوا لا يجوز المحرم تغطية وجهه مع انه لا يقولون بظاهر هذا الحديث  
مات محرقاً واما الجهرور فأخذوا بظاهر الحديث وقالوا ان في ثبوت ذكر الوجه مقادير وتردد ابن المنذر في صحته وقال الليث في ذكر الوجه غريب وهو هم  
من بعض روايته وفي كل ذلك نظر فان الحديث ظاهر الصحة ولفظه عند مسلم من طريق اسرائيل عن منصور وروى الزبير كلاهما عن سعيد بن جابر عن  
ابن عباس فذكرنا حديثه قل منصور ولا تخطوا وجهه وقال ابو الزبير لا تكشفوا وجهه واخرجه النسائي من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جابر بلفظ  
ولا تخمروا وجهه ولا رأسه واخرجه مسلم ايضاً من حديث شعيب عن ابي بشر عن سعيد بن جابر بلفظ ولا يمس طيباً خارج رأسه قال شعيب ثم حدثني به  
بعد ذلك فقال خارج رأسه ووجهه الخ وهذه الرواية تتعلق بالتطيب لا بالكشف والتغطية وشعبة أحفظ من كل من روى هذا الحديث فلم يلحق بعض  
رواياته انتقل ذهنه من التطيب الى التغطية، ام قلت وهذا مع أنه من التعسف لموافقته فانه انما هو من التطيب ليس مقصوداً على خارج الرأس الخ  
عندنا حديثاً عليه ومواد الحديث واخر من الفاظ الحديث ونصه هكذا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يغسل بماء وسدر وان يكفن في ثوبين ولا يمس  
طيباً خارج رأسه قال شعيب ثم حدثني به بعد ذلك خارج رأسه ووجهه، فقوله خارج رأسه ووجهه متعلق بقوله وان يكفن في ثوبين اي يكفن فيهما  
بحيث يبقى الرأس والوجه خارجين عنهما مكشوفين كما هو المصريح في سائر الروايات فلا منافاة بين رواية شعيب وغيرها حتى يوضح رواية بالاحتياط  
والله اعلم، وقيل يتأول هذا الحديث على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمس طيباً ولا يمس وجهه بل هو صيانه للرأس فأنهم لم يمسوا وجهه  
لأنهم لم يمسوا رأسه، ام وروى سعيد بن منصور من طريق عطية قال غطي المحرم من وجهه ما دون الحاجبين اي من اعلاه وفي رواية ما دون عيفيه  
وكانه أراد من يد الاحتياط لكشف الرأس والله اعلم - وتعقبه الألباني بان هذا التعليل لا يجري على اصل الشافعي لأنه لا يقول بسد الذرائع، قلت والعجب  
انهم لم يراعوا هذا الاحتياط في المحرم الخ مع انه احق به من الميت كما هو الظاهر قوله اخبرنا ابو بشر الخ قال المنوي ابو بشر هذا هو العبد بن عباس  
الوليد بن مسلم بن شهاب البصري وهو تابعي روى عن جندب بن عبد الله الطحاني رضي الله عنه وانفرد مسلم بالرواية عن ابي بشر وهذا وافقوا على ثبوت  
قوله ملبياً الخ قال العيني هو من التلبيد وهو ان يجعل المحرم في رأسه شيئاً من الصمغ ليلصق شعره فلا يشعث في الاحرام وأكثر عياض رواية التلبيد

له كذا وقع في الفتح والذي في النسخ الموجودة عندنا من صحيح مسلم انه روى الحديث أولاً من طريق زهير عن ابي الزبير وفيه واخرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يغسلوه بماء وسدر وان يكشفوا  
وجهه ثم رواه من طريق اسرائيل عن منصور وفيه ولا تخطوا وجهه ١٢

باب جواز اشتراط التحلل بعد المهر

باب جواز اشتراط التحلل بعد المهر

هل يكون بالمرض أم لا

رجلاً راحلته وهو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسلوه بآء وسدوان يكشفوا وجهه  
 حسبته قال ولأسه فأنه يبعث وهو حي **وحديثنا** عبد بن حميد أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا إسرائيل عن منصور عن سعيد  
 ابن جبارة عن ابن عباس قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم رجل فوقعته ناقته فمات فقال النبي صلى الله عليه وسلم اغسلوه  
 ولا تقربوه طيباً ولا تغطوا وجهه فأنه يبعث يلقى **وحديثنا** أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني حدثنا أبو أسامة عن هشام عن  
 أبيه عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أريدت الحج قالت والله ما أجد في إلا وجعة  
 فقال لها حجّي واشترطي وقولي اللهم محلي حيث حبستني وكانت تحت المقلاد **وحديثنا** عبد بن حميد أخبرنا عبد المطلب فقال النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن الزهري عن عمرو بن عثمان عن عائشة قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب فقال النبي صلى الله

وقال ليس له معنى قلت له معنى وهو ان الله تعالى يبعثه على هيئته التي مات عليها قوله وهو حي المضمم الياء أي يرفع صوته بالتلبية وهو حي  
 وقعت حادثة من الضمير الذي في يبعث قوله عن منصور عن سعيد بن جبارة قال المقاصي هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم وقال إنما سمعه  
 منصور من الحكم وكذا أخرجه البخاري عن منصور عن الحكم عن سعيد وهو الضمير وقيل عن منصور عن سلمة ولا يصح والله أعلم قوله ولا تقربوه المضمم الياء  
**باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعد المرض ونحوه** قوله على ضباعة بنت الزبير المضمم بضاد محجمة مضمومة ثم موحدة مخففة وهي  
 ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب كما ذكر مسلم في الكتاب وهي بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول صاحب البسيط هي ضباعة الأسلمية فغلط  
 فاحش والصواب أنها شمية وفي آخر الحديث وكانت تحت المقلاد وفي صحيح البخاري كانت تحت المقلاد بن الأسود وهو المقلاد بن عمر الكندي نسب إلى الأسود  
 ابن عبد يغوث الزهري لكونه تبناه فكان من حلفاء قريش وتزوج ضباعة وهي شمية فولد لها الكفاءة لا تعتبر بالنسب لما جازله ان يتزوجها لاها  
 فوجه في النسب ولذلك يعتبر الكفاءة في النسب ان يجيب بأنها رضية هي وأولياها فأنسقط حقهم من الكفاءة وهو جواب صحيح ان ثبت اصل اعتبار الكفاءة  
 في النسب **قوله** والله ما أجد في إلا أي ما أجد نفسي واتحاد الفاعل والمنفعل مع كونها ضميرين لشئ واحد من خصائص أفعال القلوب وفي الحديث جواز  
 اليمين في درجة الكلام غير قصد **قوله** وجدة المضمم الواو وكسر الجيم وهو من الصفات المشبهة أي ان ذات وجع أي مرض قوله اللهم محلي المضمم  
 الميم وكسر الحاء أي محل خروجي من الحج وموضع تحلي من الأحرام يعني زمانه أو مكانه حيث منعني يا الله قال بعض علماءنا وهذا تفسير الاشتراط  
 يعني اشتراط أن يخرج من الأحرام حيث مرضت وعجزت عن إتمام الحج فمن لم يدر أحصار بالمرض يستدل بهذا الحديث بأن يقول لو كان المرض ينتج  
 التحلل لو أمرها بالاشتراط لعدوا كالأفاد واليه ذهب الشافعي وغيره ومن يرى الأحصار بالمرض وهو مذهب أبي حنيفة يستدل بحديث عكرمة عن  
 الحجاج بن عمر الأضاري الذي أخرجه أصحاب الشافعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كسر أو عجز عن الحج فقل حل وعليه حجة أخرى قال ذلك  
 ذلك لابن عباس وأبو هريرة فقالا لصدق سكت عنه أبو داود والترمذي وحسنه الترمذي وأخرجه أيضاً ابن خزيمة والحاكم والبيهقي أيضاً  
 يستدل بقوله عز وجل **فَإِنْ أَحْصَرَ عَمَلُهُمْ أَسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ** قال الشيخ الإمام أبو بكر الرازي رحمه الله قال لكسائي وأبو عبيدة وأكثر أهل اللغة  
 الأحصار المنع بالمرض أو ذهاب النفقة والخصر حصراً للعدو ويقال لخصر المرض وحصره العدو وحكي عن الفقهاء أنه أجاز كل واحد منها مكان  
 الآخر وأنكره أبو العباس المبرد والزجاج وقالوا هما مختلفان في المعنى ولا يقال في المرض حصراً ولا في العدو وأخصر قالوا وإنما هذا كقولهم حبسه إذا  
 جعله في الحبس وأحسره أي عرضه للحبس وقتله أو وقع به القتل أو قتله أي عرضه للقتل وقبره دفنه في القبر وأقبره عرضه للدفن في القبر وكذلك  
 حصراً حبسه وأوقعه في الحبس وأحصره عرضه للحصر روى ابن أبي شيبة عن عطاء بن رباح عن ابن عباس قال لا أحصر إلا حصراً عدو فأنما من حبسه الله بكسر ومرض  
 فليس يحصر فأخبر ابن عباس أن الحصر يختص بالعدو وأن المرض لا يسمى حصراً وهذا ما وافق لقول من ذكرنا قولهم من أهل اللغة في معنى الاستيسار من  
 الناس من يظن أن هذا يدل من قوله على أن المريض لا يجوز له أن يحل ولا يكون محصراً وليس في ذلك دلالة على ما ظن لأنه إنما أخبر عن معنى الاستيسار  
 ولم يخبر عن معنى الحكم فاعلم أن اسم الأحصار يختص بالمرض والخصر يختص بالعدو وقد اختلف السلف في حكم الحصر على ثلاثة أنحاء روى عن  
 ابن مسعود وابن عباس العدو والمرض سواء يبعث بدم ويحل به إذا نحو في الحرم وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر والمثوري والثاني قول  
 ابن عمر أن المريض لا يحل ولا يكون محصراً إلا بالعدو وهو قول مالك والليث والشافعي والثالث قول ابن الزبير وعروة بن الزبير أن المريض والعدو  
 سواء لا يحل إلا بالطواف ولا نعل لهما موافقاً من فقهاء الأمصار قال أبو بكر ومالك ثبت بما قدمته من قول أهل اللغة أن اسم الأحصار يختص بالمرض  
 وقال الله تعالى **فَإِنْ أَحْصَرَ عَمَلُهُمْ أَسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ** وجهان يكون اللفظ مستعملاً فيما هو حقيقة فيه وهو المرض ويكون العدو داخل فيه بالمعنى  
 فان قيل فقد حكى عن الفقهاء أنه أجاز فيه لفظ الأحصار قيل له لو صح ذلك كانت دلالة الآية قائمة في إثباته في المرض لأنه لو لم يرفع وقوع الاسم على المرض

وأما إجازة في العدة فلوقوع الاسم على الأمرين كان عموماً فيهما موجباً للحكم في المريض والمحصور بالعد جميعاً، فإن قيل لم يختلف اللفظ أن هذه الآية نزلت في شأن الحديبية وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ممنوعين بالعد وفأمرهم الله بهذه الآية بالأحلال من الأحرار فدل على أن المراد بالآية هو العد وقيل له لما كان سبب نزول الآية هو العد وثبوته عن ذكر المحصر وهو يختص بالعد إلى الأحصار الذي يختص بالمرض ذلك علمه إذا دأب في الحكم في المرض ليس استعمال اللفظ على ظاهره وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه بالأحلال وحل هو دل على أنه إذا أحصر بالعد من طريق المحصر لا من جهة اللفظ فكان نزول الآية مفيداً للحكم في الأمرين ولو كان مراد الله تعالى تخصيص العد بذلك دون المرض لذكر لفظاً يختص به دون غيره ومع ذلك لو كان اسماً للمعنيين لم يكن نزوله على سبب موجباً للاقتصار بحكمه عليه بل كان الواجب اعتبار عموم اللفظ دون السبب ويدل عليه من جهة السنة ما حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا أبو داود قال حدثنا مسدد قال حدثنا يحيى عن جراح الصوائف قال حدثني يحيى بن الزبير عن عكرمة قال سمعت الجراح بن عمرو لا نصارى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كسر أذن من كسر أذن وعليه الحجر من قبل قال عكرمة فسألت ابن عباس وأبا هريرة فقالا صدق ومنع قوله فقد حل فقد جازله أن يحل كما يقال حلت المرأة للزوج يعني جاز لها أن تنزوج وكما ورد في الحديث إذا قبل الليل من ههنا وأدبر منها من ههنا فقد انقطع الصلابة جاز وقت فطره وحل له الإفطار فإن قيل لما قال تعالى فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ثم عقب ذلك بقوله تعالى فمن كان منكراً أيضاً أو يهتدي من رأسه فقد أتى من رأسه فقد أتى من رأسه فقد أتى من رأسه قد ذلك من وجهين على أن المريض غير صريح بذكر الأحصار لأنه لو كان كذلك لما استأنف له ذكر ما مع كونه في أول الخطاب والوجه الآخر أنه لو كان مراداً به كان يحل بذلك الدم ولم يكن يحتاج إلى فدية قيل له لما قال الله تعالى ولا تحلفوا رءوسكم حتى يبلغ الهدي محله منعه الأحلال مع وجوب الأحصار إلى وقت بلوغ الهدي محله وهو وجه في الحرم ناباً عن حكم المريض قبل بلوغ الهدي محله وإباح له حلق الرأس مع إيجاب الفدية ووجه آخر وهو أنه ليس كل مرض يمنع الوصول إلى البيت الأتري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الكعب بن عجرة أتوا ذلك هو أمر رأسك قال نعم فأنزل الله الآية ولو لم يكن هو أمر رأسه ما نفعه من الوصول إلى البيت فخص الله له في الحلق وأمره بالفدية فكذلك المرض المذكور في الآية جائز أن يكون المرض الذي يمنع إحصاءه إحصاءاً إذا منع الوصول إلى البيت فليس في حكم المريض بما وصفنا يمنع كون المرض إحصاءاً وأوجه آخر وهو قوله تعالى فمن كان منكراً أيضاً يجوز أن يكون مائلاً إلى الخطاب كما عايناهم إحصاءاً هو قوله أقيموا الحج والعمرة لله وعطف عليه قوله فإن أحصرتم فبين حكمهم إذا أحصر ثم عقبه بقوله فمن كان منكراً أيضاً يعني أي المحرم بالحج والعمرة فبين حكمهما فامرضوا قبل الإحصاء كما بين حكمهم عند الإحصاء فليس إذا فوله فمن كان منكراً أيضاً دلالة على أن المرض لا يكون إحصاءاً، فإن قيل لما قال في سياق الآية فإذا أمنت فمن ثم تخير بالعمرة إلى الحج دل على أن مراد العد بالخوف لأن الأمن يقتضي الخوف قيل له ما الذي يمنع أن يكون السراد الأمن مرض للمرض الخوف ولم جعلته مخصوصاً بالعد ودون المرض والأمن والخوف موجودان فيهما وقد مر عن عروة بن الزبير في قوله فإذا أمنت يعني إذا أمنت من كسر كرك ووجهك فعليك أن تأتي البيت فإن قيل الفرق بين العد والمريض أن المحصر يجل إذا لم يمكنه أن يتقدم أمكنه الرجوع والمريض لا يختل حاله في التقدير والرجوع قيل له فهذا أحرق أن يكون محصراً لتعد الأمرين عليه فهو أعذر من يمكنه الرجوع وإن تعذر عليه المضى للخوف ويقال أيضاً ما تقول في المحصر بالعد إذا كان محيطاً به ولم يمكنه الرجوع ولا التقدم ليس جائزاً له الأحلال بخلاف بين الفقهاء فقد انتقضت عليك في الفرق بينهما ما انتهى ما أردنا نقله من كلام الشيخ أبي بكر رحمه الله مع زيادة يسيرة، أما مسألة الاشتراط فقال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله واختلفوا في مشروعية الاشتراط فقيل واجب لظاهر الأمر وهو قول الظاهرية وقيل مستحب وهو قول أحمد وغلط من حكى أنكار عنه وقيل جائز وهو المشهور عند الشافعية وقطع به الشيخ أبو حامد ولما روى الترمذي حديث ضباعة بنت الزبير قال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم يرون الاشتراط في الحج ويقولون إن اشتراط الفرض لمكرض أو عذر فله أن يحل ويخرج من إحرامه وهو قول الشافعية أحمد وإسحاق وقيل هو قول جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم قال به عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وعائشة وأم سلمة وجماعة من التابعين ومنعه طائفة وقالوا هو باطل روى ذلك عن ابن عمر عائشة وهو قول النخعي والحكم وطائفة سعيد بن جبير وإليه ذهب مالك والثوري وأبو حنيفة وقالوا لا ينفعه اشتراط قد علم من ابن عمر أن الاشتراط ولفظ الزمنى أنه كان يتكرر الاشتراط ويقول ليس حبيكم سنة نبكم قال العيني وأما ذلك أيضاً طائفة وسعيد بن جبير وهما روايا الحديث (أي قصة ضباعة) عن ابن عباس وأبي هريرة وهو رواية عن عروة فهذا كماله متى يؤمن الاشتراط، قال البيهقي لو بلغ ابن عمر حديث ضباعة في الاشتراط لقال به وقال خرج الشافعية عن عروة مرسلًا وقال وثبت حديث عروة لرواه إلى غير ذلك لأنه لا أجل عندى خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيهقي قد ثبت هذا الحديث من أوجه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد أخرجه الشيخان من طريق أبي أسامة قال لفظ وطريق أبي أسامة أخرجه البخاري في كتاب النكاح ولم يخرجها في الحج،

مسألة الاشتراط في الحج وأقول الصواب في مشروعيته

باب ما يحرم من النساء واستحباب اغتسال الأحرار وكذا الخائف

أبى أريد الحج وأنا شاكية فقال النبي صلى الله عليه وسلم حجّي واشترطي أن محلي حيث حبستني **وحدثنا عبد بن حميد** أخبرنا عبد الله بن أبي رزق أخبرنا معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مثله **حدثنا محمد بن بشر** أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد أبو عاصم محمد بن بكر عن ابن جريج **وحدثنا** اسحق بن إبراهيم واللفظ له أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزيد أنه سمع عطاء وسأ وعكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس أن ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إني امرأة ثقيلة ولبي أريد الحج فما تأمرني قال أهلي بالحج واشترطي أن محلي حيث تحبسن قال فأدركت **حدثنا** هرون بن عبد الله حدثنا أبو داود الطيالسي **حدثنا** جبيب بن يزيد عن عمرو بن هرم عن سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس أن ضباعة أرادت الحج فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تشتري ففعلت ذلك عن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** اسحق بن إبراهيم أبو الوهب القيلي وأحمد بن حنبل قال **حدثنا** اسحق أخبرنا وقال الآخرون **حدثنا** أبو عامر وهو عبد الملك بن عمرو **حدثنا** راج وهو ابن أبي معروف عن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لضباعة حجّي واشترطي أن محلي حيث تحبسن وفي رواية اسحق امرضباعة **وحدثنا** هناد بن السري وزهير بن عثمان بن أبي شيبة كلهم عن عبد الله بن زهير **حدثنا** عبد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت نفست أسماء بنت عيسى بحمد بن أبي بكر بالشجرة

قال العيني وحملوا (أي الحنفية والمالكية) الحديث على أنه قضية عين وإن ذلك مخصوص بضباعة قال الترمذي ولم يرفع بعض أهل العلم إلا شرط في الحج وقالوا إن شرط فليس له أن يخرج من أحراره فيرونه كمن لم يشترط قلت حكى الخطابي في تاريخه في من الشافعية المخصوص بضباعة وحكموا بالحرم وإن معناه محلي حيث حبسته الموت أي إذا أدركتني الوفاة انقطع حرامى قال النووي أنه ظاهر الفساد ولو بين وجهه، والله أعلم، أم وقال شيخنا المحمود بن الله روحه معنى انكار الاشتراط عند الحنفية أنه لا تأثير له في جواز التحلل فإن الإحصاء عنهم يتحقق بالمرض أيضاً ولو لم يشترط ومع ذلك لا نسلك الاشتراط عبت فإن العيب لا فائدة فيه أصلاً والفائدة لا تقتصر في غير الأحكام فيجوز أن يكون الإرشاد إلى الاشتراط لتسوية نفسها وتساكن قلبها وإزالة ما كان يخلج في صدرها من عرض أحوال تمنعها عن إتمام ما أحرمت به فإن المؤمن المنيب أعز على عمل من الأعمال الحسنة عزاً جازماً متحتماً وشرع فيه من غير تردد وتلعثم ثم يعرض له في خلاؤه من الموانع التي تعوقه عن إكمال شق عليه فسمته والخروج منه بالغاية ولولعده بل كالمشرع كما لا يخفى على من تأمل في قصة الحديبية وحديث فتح الحج إلى العسرة بحالات ما إذا شرع الإنسان في عمل وصرح بتعليق إتمامه على شرط واستحضر من الإلتزام به في خيرة من فعله وتركه حسب ما يتفق له فكان له كونه لا يلزمه فهذا لا شبهة أنه لا يتحقق تركه ولا يتجوز لرفضه أن ألجئ إليه لعارض يمنع من إتمامه فالاشتراط في الأحرار من أول الأمر يهون عليه شانه ويسهل عليه أمره وهذه فائدة عظيمة للاشتراط لا سيما في حق من يتوقع لحوق العوائق في حصول الإحصاء فكيف يصح القول بكون الاشتراط باطلاً لا فائدة فيه على تقدير جواز التحلل من الأحرار من غير اشتراط والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وهو الموفق لإصابة الحق في كل باب (تنبيه) قال الشيخ الأنور رحمه الله لعل الأما البخاري يوافق الحنفية في المسئلة فإنه يخرج حديث ضباعة في الكباح ولو أخرجه في الحج وهذا يعلم من عاداته بالاستقراء أن الحديث إذا ورد في مسئلة ولو أخرجه في بابيه مع كونه مخرجاً فيه بل حوله من مظنته وأخرجه في غير موضعه فكان هذا تنبيه منه على أنه لا يختاره في تلك المسئلة ونظيره إذا خرج حديث الركعتين بعد الوتر جالساً ولو يوجب لترجمة عليهما ولو أخرجه في أبواب الوتر بل أخرجه في الركعتين قبل الفجر قال وما نبه أحد على هذه العادة، أم قلت قد تنبه لها ابن المرباط فقال إن عدم ذكر البخاري حديث ضباعة في الحج دلالة على أن الاشتراط عند الإحصاء لا يصح وقال العيني في نظر لا يخفى ولو بين وجه النظر ومع ذلك ليس ما أدعاه الشيخ إلا نوع من العادة بمطرد فقد أخرجه البخاري حديث الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في الدعوات ولو أخرجه في أبواب الصلوة أصلاً مع أنه لا شبهة في كونه اليتق بها فيما بين التمسك وباب الدعاء قبل السلام كما هو الظاهر والله أعلم **قوله** وأنا شاكية الخ أي مرضية، والشاكية المرض **قوله** امرأة ثقيلة الخ أي أثقلها المرض **قوله** فأدركت الخ معناه أدركت الحج ولم تتحل حتى فرغت منه **باب** أحرار النساء واستحباب اغتسال الأحرار **وحدثنا** اسحق بن عمار عن أبيه عن عائشة قالت نفست أسماء بنت عيسى بحمد بن أبي بكر بالشجرة **قوله** نفست أي ولدت وهو بكسر الفاء لا غير وفي النون لغتان المشهورة ضمتها والثانية فتحها سمي نفاساً لخروج النفس وهو المولود والد أيضاً، قال القاضي ويحوي اللغتان في الحيض أيضاً يقال نفست أي حاضت بفتح النون وضمتها قال ذكرهما صاحب كمال فقال قالوا أنكر جماعة الصم في الحيض **قوله** أسماء بنت عيسى بالتصغير نسبة الصديق رضي الله عنه أبلع موت جعفر وتزوجها علي بعد موت الصديق وولدت له يحيى، كذا في المرواة **قوله** بمحمد بن أبي بكر الخ وهو من اصنف الصحابة قتله أصحاب معاوية بمصر سنة ثمان وثلاثين، قاله على القاري - **قوله** بالشجرة الخ وفي رواية بذي الحليفة وفي رواية بالبلاء هذه الموانع الثلاثة متعارفة فالشجرة بذي الحليفة وأما البلاء فهي بطون ذي الحليفة، قال القاضي يحتمل أنها نزلت بطون البلاء لتبعد عن أن يكون كان منزل النبي



فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بأبكران تغتسل وتهل **وحل ثنا أبو غسان** محمد بن عمرو حدثنا جابر بن عبد الحميد عن يحيى بن سعيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله في حديث أسماء بنت عميس حين نفست بذي الحليفة أن رسول الله صلى الله عليه وآله أمر أبكر فأمرها أن تغتسل وتهل **وحل ثنا يحيى بن يحيى التميمي** قال قرأت على فلان عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله عام حجة الوداع فأهللنا بعمره ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليهما السلام من كان معك هدى فليهل بالبحر مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منها جميعاً قالت فقد مت مكة وأنا حائض لم أطه بالبيت صلى الله عليه وآله بذي الحليفة حقيقة وهناك بات وأحرمت مني منزل الناس كله باسم منزل أمامهم قوله فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بأبكران أي أمرها أن يغتسل وتهل الخ قال الشيخ دلى الله الدهلي م ذلك للتأني بقوله الميسور من سنة الأحرار قال النووي فيه صحة أحرار النساء والحائض واستحباب اغتسالهن للأحرار وهو مجمع على الأمر به لكن مذهبننا ومذهب مالك وإبي حنيفة والجمهور أن مستحب وقال الحسن وأهل الظاهر هو واجب الحائض والنفساء يصح منهما جميع أفعال الحج إلا الطواف ركعته لقوله صلى الله عليه وآله أصنع ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف وفيه أن ركعتي الأحرار سنة ليست بشرط الصحة بالحج لأن أسماء لم تصليهما بأب بيان وجوه الأحرار وأنه يجوز أفراد الحج والتمتع والقرآن وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه قوله عام حجة الوداع الخ بكسر الحاء المهملة وبفتحها وبكسر الواو مفتحة قال النووي سميت بذلك لأن النبي صلى الله عليه وآله ودع الناس فيها ولو يجز بعد الحجرة غيرها وكانت سنة عشر من الهجرة أم - وقد ذكر جابر في حديثه الطويل صفتها كما سيأتي عند المؤلف قوله فأهللنا بعمره الخ قال الشيخ محمد عابد السندى في المواهب اللطيفة وقد ثبت عنها أنها أحرمت بالعمرة صريحاً وكذلك روى عنها أنها قالت كنت ممن تمتع ولم يسق الهدى وكل ذلك إنما روى عنها مرة وبهذا جزم قوم في أحرار عائشة رضوا ولا، وروى القاسم عنهما أنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وكانى الأبحر وفي رواية لا تذكر الأبحر وفي رواية هملين بالبحر وروى الأسود وعمره عنها وكانى الأبحر أنه الحج وكل الروايات في الصحيحين والجمهور بين هذه الروايات بأنها رضى الله عنها مع غيرها من الصحابة كانوا أو لا عرفوا بالبحر بناء على ما كانوا يعهدون من ترك الاعتناء في شهر الحج فخرجوا لا يعرفون إلا الحج ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وآله وجوه الأحرار وجوز لهم الاعتناء في شهر الحج بقوله من أحب أن يحل بعمره فليهل ومن أحب أن يهل بحج فليهل فعينت أحرارها للعمرة وهذا قولها فكنت ممن أهل بعمره في رواية عمره عنها ويحتمل في الجمع أيضاً أن يقال أهللت عائشة بالحج مفرداً كما صنع غيرها من الصحابة وهذا معنونه لا نذكر إلا الحج وقولها هملين بالبحر ثم أمر النبي صلى الله عليه وآله عيسى بن أحماد أن يفسخوا الحج إلى العمرة ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة وعلى هذا ينزل حديث عروة في قولها كنت ممن أهل بعمره ثم لمادخلت مكة وهي حائض ولم تقدر على الطواف لأجل ما بها أمرها أن تحرم بالحج وهذا الوجه أحسن من مذهب إليه بعض العلماء من ترجيح رواية حديث القاسم والأسود وعمره على رواية عروة فإنه لا يصح أن لا يصرحوا بالترجيح إلا عند عدم إمكان الجمع وثانيان جابر بن عبد الله قد جزم في حديثه أن عائشة أهللت بعمره فصارت رواية عروة مثبته بذلك حديث جابر عند مسلم أم - قال الحافظ وكذا رواه طاووس مجاهد عن عائشة وعمره أعلم الناس بها أم والأقرب عندنا هو الأول والله أعلم **قوله** من كان معه هدى الخ قال النووي يقال هدى بإسكان الدال وتخفيف الميم وهدى بكسر الدال وتشديد اللام لغتان مشهورتان الأولى فصح وأشهر وهو اسم لما يهدي إلى الحرم من الأضلاع وسوق الهدى سنة لمن أراد أن يحرم بحج أو عمره، وفي الهداية وهذا الفصل، لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساق الهدايا مع نفسه وكان فيه استعداد أو مسارعة قوله فليهل بالبحر مع العمرة الخ قال ابن القيتور رواه مالك في الموطأ ومعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان معه الهدى فهو أولى من يادر إلى ما أمر به وقد حل عليه سائر الأحاديث التي ذكرناها ونذكرها وقد ذهب جماعة من السلف الخلف إلى إيجاب القرآن على من ساق الهدى والتمتع بالعمرة المفردة على من لم يسق الهدى منهم عبد الله بن عباس وجماعة فعندهم لا يجوز العدول عما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمر به أصحابه فإنه قرن وساق الهدى وأمر كل من لا هدى معه بالفسخ إلى عمرة مفردة فالواجب أن يفعل كما فعله أو كما أمر بهذا القول أصح من قول من حرم فسخ الحج إلى العمرة من وجوه كثيرة سنذكرها إن شاء الله تعالى أم - قلت والأولى أن يقال أن قوله في رواية مالك من كان معه هدى فليهل بالبحر مع العمرة ورد في المحرمين بالعمرة الذين ساقوا معهم الهدى ففيه دلالة على كون القرآن أفضل في حق السائقين من التمتع وأما المفردون بالحج مع سوق الهدى فلم يؤمروا بذلك كما يشهد به قوله في رواية عقيل الكلبية ومن أهل بحر فليتوجه يعني من أهل بحر مع سوق الهدى وهؤلاء هم المعنيون بالشق الأول من قول عائشة في رواية إلى الأسود الكلبية في الباب وأما من أهل بحر أو جمع الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر وأما غير السائقين منهم فقد ثبت الأمر بفسخ حجهم إلى العمرة بأحاديث كثيرة كما سيأتي بيانها للمذاهب فيه إن شاء الله تعالى والله أعلم **قوله** حتى يحل منها جميعاً الخ أي إحلاله من النسيك إنما يقع مرة واحدة في يوم النحر قوله فقد مت مكة وأنا حائض الخ وقع

بأن يحل منها جميعاً الخ أي إحلاله من النسيك إنما يقع مرة واحدة في يوم النحر قوله فقد مت مكة وأنا حائض الخ وقع

ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انقض رأسك وامتشط واهل بالبحر ودعى العمرة

قدوى مكة حال كوني حائضاً، اما ابتلاء حيضها فقد كان يسره اقرب منها قبل دخول مكة كما سيحكي في الطرق الآتية في الباب قول القضاة في  
 اي شعرة قوله ودعى العمرة الخ وفي رواية فامرني النبي صلى الله عليه وسلم ان انقض رأسي وامتشط واهل بالبحر واترك العمرة قال ابن الملك رحمه الله  
 اي امرني ان اخرج من احرام العمرة واتركها باستباحة المحظورات من التمشيط وغيره لعدم القدرة على الاتيان بأفعالها بسبب الحيض قال الطبيب  
 اي امرني ان اخرج من احرام العمرة واستليم محظورات الاحرام واحرم بعد ذلك بالبحر فاذا فرغت منه احرم بالعمره اي قضاء وهذا ظاهر قال الشيخ محمد عبد  
 السند رحمه الله في شرح مسند الامام الاعظم وقال استدلل بذلك الكوفيون على ان المرأة اذا اهلت بالعمره متمتعة فحاضت قبل ان تطوف ان تترك  
 العمره وتكمل بالبحر مفردة كما صنعت عائشة وانما يلزمها دبر لنقض العمره كما حققه الشيخ على القاري في شرح المسند وقال الجمهور في معنى قول النبي صلى الله  
 عليه وسلم دعى عمرتك او امسكى عن عمرتك او افصى عمرتك ان تترك التحلل منها وقد دخل عليها المخرج تصدير قارئة وقالوا يلزم من نقض الرأس وامتشطه ابطال  
 العمره بناء على انها جائز ان ما لم يؤدى الى التفت لكن يكره الامتشاط بغير عذر وقال بعضهم ان عائشة كان بها عذر من اذى برأسها فابى لها كما  
 ابيح لكعب بن عجرة اخلت للأذى وقال بعضهم ليس المراد بالامتشاط هنا حقيقة الامتشاط بل تسريح الشعر بالاصابع للغسل لاحرامها بالبحر كما  
 اذا كانت لمبت راسها فلا يصح غسلها الا بأصابع الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا انقضه، قلت وهذا لانصاف هذه الوجوه كلها مردودة بناء على  
 ان الاصل في الامتشاط استعمال المشط والا صل في ذلك تنف الشعر وعدم العمل بالمحجوز لذلك وما ادى ما حمل على ذلك مع وضوح الاحاديث  
 وأول اكل لفظ ورد في روايات حديث عائشة خلاف ما ذهبوا اليه فقالوا اما جاء من قولها للنبي صلى الله عليه وسلم يصدر الناس بنسكين أصل  
 بنسك وفي رواية كل اصحابك يرجع حج وعمره غيري وفي رواية اعترت ولما عتمر وعند احمد فأجيب انما بحجة ليست معها عمره فلا عبرة بذلك لان ذلك انما  
 وقع في نفسها بغير موجب بدليل مادواه مسلم في حديث جابر ان عائشة اهلت بعمره حتى اذا كانت يسره حاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم  
 اهل بالبحر حتى اذا ظهرت طافت بالكعبة وسعت فقال قد حلت من حجك وعمرتك قالت يا رسول الله اني اجل في نفسي اني لم اطف بالبيت حتى  
 حججت قال فاعمرها من التعميم ولمسلم من طريق طاوس عنها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم طوافك يسعك لحجك وعمرتك قالوا فهذا صريح في انها  
 كانت قارئة لقوله قد حلت من حجك وعمرتك وانما أعمرها من التعميم تطبيقاً لقبها لكونها لم تطف بالبيت لما دخلت معمرة وقد وقع في رواية  
 مسلم من رواية جابر وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً سهلاً اذا هويت الشئ تابعها عليه قالوا اما ما قاله صلى الله عليه وسلم لها بعد ما اعترت  
 من التعميم فقال هذه مكان عمرتك فمخاه العمره المنفردة التي حصل لغيرها التحلل منها بمكة ثم انشأوا الحج منفرداً فطف هذا فحصل لعائشة  
 عمرتان فالجواب من وجوه النصوص والتفاوت الى التاويلات وليت شعري ما صرح به عن ذلك ولا فظاهر الروايات حديث عائشة من  
 يقتضيه ان المرأة اذا قدمت مكة متمتعة وهو حائض واستمر حيضها حتى جاء يوم عرفته فاتها تحلل من احرام العمرة وتحرم احراماً مستأنفاً للحج  
 فتأني بفعالها حتى تغفر منه ثوان شاءت قضت عمرتها التي رفضته كما فعلته عائشة من وهو المخرج عند الحنفية بناء على ان النقل يلزم بالشرح  
 وان شاءت سكنت عن قضائها بناء على حديث جابر في قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً سهلاً اذا هويت الشئ تابعها عليه لان ذلك  
 يفهمها لو لم تلح على النبي صلى الله عليه وسلم ما أمرها بقضاء العمره ولكن هذا اخبار من رجل اجنبى لم يطالع على خطاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسند  
 فهو من مراسيل الصحابة وعائشة أخبرته صلى الله عليه وسلم قال لها هذه مكان عمرتك وهي التي وقع لها الامر في اعترت بأمرها من غيرها والله اعلم  
 ثم قال الشيخ عابد في موضع آخر قولها يصدر الناس بحجة وعمره واصدر بحجة صريح في انها خالفت الآخرين من الصحابة من تركها لعمرتها واقضتها  
 على حجها وهذا هو الذي يفهم من حديثها نعم رويث عنها الفاظ يسيرة تبين هذا المقصود وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم لها طوافك يسعك  
 لحجك وعمرتك وهذا وان كان يشير الى انها لم تترك عمرتها وانما ادخلت عليها احرام الحج لكن ينافيه تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها في مقالها اذا تكرر  
 عليها في ذلك بل قال لها بعد ما فرغت من عمرتها من التعميم هذه مكان عمرتك وتأويل اللفظ الواحد الى من تأويل روايات كثيرة صحيحة تدل  
 على خلاف ذلك اللفظ انتهى قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ان قوله صلى الله عليه وسلم يسعك طوافك لحجك وعمرتك على حد قوله ان ذلك  
 من الاجر على قدر نصيبك فانها رضى الله عنها فلا استمرت على احرام عمرتها واجتنب محظورات كسائر المحرمين ثوباً قربت الاحلال اضطرت  
 الى الخروج منه لعدم حماوى من غير ان تنال ما لامت ودخلت في احرام الحج على الفور واشتغلت بأفعالها حتى فرغت منها مع سائر الناس لا يخفى  
 ما حصل لها في هذا المجموع من مكابدة المشاق ومجاهدة النفس مع اعتداء القلق والاسف على ما فاتها من اجرا التمتع الذي حصل لاشكالها ولهذا  
 كانت تبكى حزينة كئيبة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها يسعك طوافك لحجك وعمرتك اي العمره التي كنت أحرمت بها ولو يتفق اتمامها

الدليل على ان المرأة اذا اهلت بالعمره متمتعة فحاضت قبل التطواف لها ان تترك العمره وتكمل بالبحر مفردة ويلزمها دبر لنقض العمره

قالت ففعلت فلما قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم فاعتمرت فقال هذا مكان  
عمرتك فطاف الذين أهلوا بالعمرة بالبیت وبالصفاء والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى للحج ثم طافوا  
الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة

يعني طوافك الواحد كأنه يساوي طوافين والنسك الواحد يقوم مقام النسكين في إحراز الأجر والثواب لماثلته من المشقة والكلفة والنصب  
في هذا الباب ولأن من قواعد الشرع أن من كان عازماً على الفعل عزماً جازماً وفعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل ولهذا نظائر كثيرة فقد  
ذكر بعضها في باب من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة بل المتمنى للفعل قد يعد فاعلاً له عند هو ولو لم يشتر فيه لوجود الموانع كما قال  
ابن القيم في النبي صلى الله عليه وسلم إن الله سبحانه جمع له بين الأمرين (أي القرآن والتعم) أحدهما بفعله والثاني بتمنيه ووداده له فأعطاهما  
أجرهما ففعله وأجر ما نواه وتناهى، أم فكيف لا يساوي طواف عائشة طوافين للحج والعمرة في الإحرامان الحج قد أدته بالفعل والعمرة كانت تدشعرت  
فيها واستمرت على إحرامها في كل السفر ثم امتنعت منها بمنع الشارع والله تعالى أعلم بالصواب - بقى قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات بعد  
طواف الأفاضة قد حلت من حجتك وعمرتك جميعاً فيحتمل أن يأول بما أولناه به قوله يسعك طوافك للحج وعمرتك أي فكانت قد حلت منهما  
جميعاً ويحتمل ما قاله الشيخ ابن التمام أن معناه لا يستلزم الخروج منهما بعد قضاء فعل كل منهما بل يجوز ثبوت الخروج من العمرة قبل تمامها  
ويكون عليها قضاءؤها ألا ترى إلى قولها في الرواية الأخرى في الصحيحين ينطلقون بحج وعمره وانطلق بحج فاقترعها على ذلك ولم يذكر عليها وأمر أخاها  
أن يعمرها من التنعيم وهذا لأنها إذا لم تطف للحيض حتى وقفت بعرفة صارت لأفصة للعمرة وسكوتها صلى الله عليه وسلم إلى أن سأله إنما يقضي  
تراخي القضاء لا عدم لزومه أصلاً - قوله مع عبد الرحمن بن أبي بكر الخ فيه جواز الخوة بالحجارة سفر أو حضراً وإرداف المحرم محرمة كما  
سيأتي التصريح به قوله إلى التنعيم الخ يفتح المثناة وشكوت النون وكسر الهاء مكان معروف خارج مكة وهو على أربعة أميال من مكة إلى جهة  
المدينة كما نقله الفاكهي قال المحب الطبري التنعيم بعد من أدنى الحل ومكة بقليل وليس بطرف الحل بل بينهما نحو من ميل ومن أطلق عليه  
أدنى الحل فقد تجاوز - قلت أو أراد بالنسبة إلى بقية الحجات وروى الفاكهي من طريق عبيد بن عمير قال إنما سمي التنعيم لأن الجبل الذي عن يمين  
الداخل يقال له ناعم والذي عن اليسار يقال له منعم والوادي نعان، وكذا في الفقه، وقال على القاري وقيل بين مسجدتها وبين أنصاب الحرم غلوة  
وهذا يدل على أن أعمارها من التنعيم كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وأصرح منه ما أخرجه أبو داود من طريق حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر  
عن أبيها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا عبد الرحمن أردت أختك عائشة فأعمرها من التنعيم الحديث وفي رواية الأسود عن عائشة فأتى بها  
مع أخيك إلى التنعيم وفي رواية فخرجني إلى التنعيم وهو صريح بأن ذلك كان عن أمر النبي صلى الله عليه وسلم وكل ذلك يفسر قوله في رواية القاسم عنها  
بلفظ أخرج بأختك من الحرم وأما ما رواه أحمد من طريق ابن أبي مليكة عن أبي هذا الحديث قال ثم أرسل إلى عبد الرحمن بن أبي بكر فقال أحمله خلفك  
حتى تخرج من الحرم فوالله ما قال فخرجها إلى الجعرانة وكذا إلى التنعيم في رواية ضعيفة لضعف أبي عامر الخزاز الراوي له عن ابن أبي مليكة ويحتمل  
أن يكون قوله فوالله الخ من كلام من دون عائشة قاله متمسكاً بإطلاق قوله فأخرجها من الحرم لكن الروايات الموقوفة بالتنعيم مقلدة على المطلقة  
فهو أولى ولا سيما مع صحة أسانيدها والله أعلم - قال الحافظ وعمره التنعيم هل تعين لمن كان بمكة أم لا وإذا لم تعين هل لها فضل على الاعتناء  
من غيرها من جهة الحل أو لا قال صاحب الهدى لنقل أنه صلى الله عليه وسلم اعتمر مرة أقامته بمكة قبل الهجرة ولا اعتمر بعد الهجرة إلا داخلها إلى  
مكة ولم يعمر قط خارجاً من مكة إلى الحل ثم يدخل مكة يعمر كما يفعل الناس اليوم ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة  
وحدها، انتهى - وبعد أن فعلته عائشة بأمر دل على مشروعيته واختلف السلف في جواز الاعتناء بالسنة أكثر من مرة فكرهه مالك وخالفه مطرب  
وطائفة من أتباعه وهو قول الجمهور واستثنى أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق ووافقه أبو يوسف إلا في يوم عرفة واستثنى الشافعي  
البائت بمنى لرمي أيام التشريق وفيه وجه اختياره بعض الشافعية فقال بالجواز مطلقاً كقول الجمهور والله أعلم واختلفوا أيضاً هل يتعين التنعيم لمن  
اعتمر من مكة فروى الفاكهي غيره من طريق محمد بن سيرين قال بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل مكة التنعيم ومن طريق عطاء قال  
من أدرك العمرة من هو من أهل مكة أو غيرها فليخرج إلى التنعيم وإلى الجعرانة فيلحرم منها وافضل ذلك أن يأتي وقتاً أي ميقاتاً من مواقيت الحج قال الحافظ  
ذهب قوم إلى أنه لا ميقات للعمرة لمن كان بمكة إلا التنعيم ولا ينبغي مجاوزته كما لا ينبغي مجاوزة المواقيت التي للحج وخالفه آخرون فقالوا ميقات  
العمرة الحل وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بالأحرام من التنعيم لأنه كان أقرب الحل من مكة ثم روى من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة في حديثها  
قالت وكان إذا نأنا من الحرم للتنعيم فاعتمرت منه قال ثبت بذلك أن ميقات مكة للعمرة الحل وإن الشافعية وغيره في ذلك سواء قولهم كان عمرتك الخ صريح

أخبار الطحاوي فإنه هل يتعين التنعيم  
من اعتمر من مكة أم لا





ابن ماجه عن جابر وابن عمر بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطف هو واصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا العروة العظمى  
وفي اسناده ليث بن ابى سليم قال ابن سعد في الطبقات كان رجلا صالحا الا انه ضعيف الحديث يسأل عطاه وطاوسا عن شيء فيختلفون فيه  
فيروى عنهم شيئا واحدا من غير تعدل لذلك انتهي واخرج الدارقطني عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف طوافا واحدا في حجة  
وعمرته قال في التقيح اسناده صحيح وقد اخرج الترمذي عن جابر مثل ذلك وفي اسناده حجاج بن ارطاة واخرجه الدارقطني ايضا وفي اسناده  
الربيع بن صبيح وهو ضعيف واخرجه ايضا من حديث ابن قتادة وفي اسناده علي بن عاصم وهو ضعيف قال في التقيح هكذا وجدت في نصحتين صحيحتين  
والصواب عاصم بن علي والله اعلم قلت وعاصم بن علي كان كثيرا لا وهام واخرج الدارقطني ايضا من حديث ابى سعيد وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن  
ابن ابى اسلم وعطية العوفي وكلاهما ضعيفان فتمسك الشافعي ومالك واحمد في اظهر من رأييه بهذه الاحاديث وقالوا يخرج طواف احد من سعي واحد  
واستدلوا ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم دخلت العرة في الحج الى يوم القيامة فان اخذوا بظاهرها كان لهم ان يقولوا من نوى الحج لزمه القهران  
ولولونه ولو يقل بذلك فتعين حمله على دخول الوقت وذلك ان اشهر الحج جعلها الشارع صلى الله عليه وسلم وقتا للعمرة خلافا لما كان عليه اهل الجاهلية  
فانهم كانوا يرون العرة في شهر الحج من افجر الفجر ثم حديث ابن عمر عائشة ومن وافقهما في الطواف الواحد مشكل جدا لان قول عائشة واما  
الذين جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا يقتضيه اتمه اكتفوا بالطواف الذي طافوه عند قدومه واولم يطوفوه وانما اكتفوا بطواف الافاضة  
ولاشك انه صلى الله عليه وسلم طاف او لا حين تدمر طواف ثانيا طواف الافاضة حين رجع ولم يثبت عن احد انه ترك احد الطوافين المذكورين  
واول الشيخ ابو الحسن السندى في حاشيته على البخاري فقال اي ما طافوا طواف الفرض الا طوافا واحدا وهو طواف الافاضة والذي طافوا او لا  
كان طواف القدر والذي هو من السنن لا من الفرائض بخلاف الذين حلوا فافهم طافوا او لا فرض العرة ثم فرض الحج فطافوا طوافين للفرض  
فلا فرق بين الطائفتين الا بصفة الافتراض فطواف من فخر احرام الحج كان مرتين فرضا وطواف من لم يحل كان مرة فرضا انتهي قلت وهذا  
لا يفهم الا ممن اخبروا النبي صلى الله عليه وسلم اني طفت او لا بنية كذا واخر بنية كذا ومما لم ينقل الراوي لا يجوز والفعل ليس لنا الا العمل بما عمله  
النبي صلى الله عليه وسلم وجوبا لقوله خدا واعتي مناسككم وكون فعله بيا نال مجمل قوله تعالى ولله على الناس حج البيت فمجرد الاحتمال العقلية  
ان يسوغ لنا ان نخل بعضها على الوجوب بعضها على الندبية فليتل بالمنصف وكذلك قول نافع في حديث ابن عمر فرأى انه قد قضى طواف  
الحج والعمرة بطواف الاول يقتضيه ان الطواف الذي يحزى عنهما هو الذي حين القدر ومرويتك ما وقع في بعض روايات البخاري ثم قد مر طواف  
لها طوافا واحدا فلم يحل حتى حل منهما جميعا وفي رواية اخرى وكان يقول اي ابن عمر لا يحل حتى يطوف طوافا واحدا لم يدخل مكة وفي بعض  
روايات مسلم فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به سبعا وبين الصفا والمروة سبعا لم يزد عليه ورأى انه محزى عنه واهدى وفي اخرى ثم طاف  
لها طوافا واحدا بالبيت وبين الصفا والمروة ثم لم يحل منهما حتى احل منهما بحجة يوم النحر وفي اخرى ثوان طاف بها جميعا حتى قد مر مكة  
فطاف بالبيت وبالصفا والمروة ولم يزد على ذلك ولم يخرج ولم يحلق حتى كان يوم النحر فخرج وحلق ورأى ان قد قضى طواف الحج والعمرة بطواف  
الاول فانظر في هذه الروايات انه ما كان يرى على القارن الا طوافه عند القدر وعند التامل وجدا ابن عمر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه السلام انه افاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر ثم رجع فافاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر ثم رجع فافاض يوم النحر ثم رجع فافاض يوم النحر  
فعله كما اخرجه مسلم وعند البخاري فطاف بالصفا والمروة سبعا طواف ثم لم يحل من شيء حرمنه حتى قضى حجه ونحر هدي يوم النحر  
افاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرمنه الحديث وقد مر ايضا طوافه صلى الله عليه وسلم عند القدر والقول بانه ما كان يرى احد  
الطوافين او ما كان يرى ركنية كل منهما بعيدا جدا الان ما رزك الله على اخباره صلى الله عليه وسلم بالنية في كل من الطوافين ولم ينقل في ذلك  
حديث ابن عمر من نحاخوه مشكل جدا فكيف يتم التمسك بهذا وان يسوغ لنا افعال حديث علي رضي عنهما من نحاخوه من الطوافين والسعيين مع عدم  
تشكيك فيه فتنبه انتهي كلام السندى رحمه الله وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه قد طافوا  
بالبيت في حجة الوداع ثلاثة اطواف الاول يوم دخول مكة لرايع من ذي الحجة والثاني طواف الافاضة لعاشر ذي الحجة والثالث طواف الوداع للربيع  
من ذي الحجة فهذا قد ثبت ثبوت الامر له ولا مرية فيه ولا يستطيع احد من له ادنى مساس بالعلم ان ينكره او يشك فيه فلو ذهبنا الى ظاهر  
حديث عائشة اي من قولها انما طافوا طوافا واحدا للزمنا القول بانهم لم يطوفوا من الا ابتداء الى الانتهاء الا طوافا واحدا وهذا صريح البطلان  
عند الكل لكونه خلافا للواقع فلا بد لكل فريق من العدول عن ظاهره وتأويله بما لا يخالف الواقع ولهذا اؤله الجمهور بان معناه انما طافوا طوافا  
واحدا اي طوافا لركن الحج والعمرة فلما اضطررنا الى التأويل وتقدير القيود ولم يبق في ايديكم ظاهر الحديث فأتى منتهى لهم واتي لوم وتجيير على الحنفية ان

أولوه بما لا يعارض الأحاديث الدالة على تعدد الطواف للفرد بل يلائم سياق بعض روايات عائشة وابن عمر رضي الله عنهم، قال شيخنا وظني أن مقصود عائشة بهذا الحديث ليس بيان وحدة الطواف تعدده بل تعرضه إلى صحة إثبات التحلل بين الطوافين للمتعمدين ونفيه عن القارئين فيمنع قولها أنها طافوا طوافاً واحداً أي أنما طافوا بالإحلال منها طوافاً واحداً وهو طواف الأضحية بخلاف المتمتعين فافهم حلوا أو لا من العبرة بالطواف لا قول ثرحوا من الحج بالطواف الثاني ويؤيد ما ذكرناه قولها في طريق أبي الأسود عن عروة عنها فأنما من أهل بجرة فحل وأما من أهل بجر أوجع الحج والعمر فلو يحلوا فأنما كان يوم النحر وكذا ما في حديث ابن عمر القولي من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن الزمدي وغيره من أحرم بالحج والعمر أجزاء طواف واحد وسعى واحد منها حتى يحل منهما جميعاً يشعر بها قلناه أن ثبت صحته ولكن قد علمنا الطحاوي بأن الزهري أخطأ فيه وأن الصواب أنه موقوف وقال الزمدي بعلان ذكر الحديث المذكور وقد مر أنه غير واحد عن عبيد الله ولم يرعوه وهو صحيح وقال أبو عمر في الاستدلال لم يرعه أحد عن عبيد الله غير الزهري ورحى وكل من رواه عنه غيره أو فقه علي بن عمر وكذا غيره مالك عن نافع موقوفاً وقال أبو زرعة الدراودي سئل المحقق ذكره عنه الذهبي في الكاشف وقال النسائي ليس بالقوي وحديثه عن عبيد الله منكر وقال ابن سعد كان كثير الحديث يغلط - وأما حديث ابن عمر الذي في الصحيحين وفيه تقدم مكة فطاف لهما طوافاً واحداً ثم رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فهو وإن أمكن جملة على ما حملنا عليه حديث عائشة ولكن سياقه في أكثر الطرق كالصريح في أن المراد تدخل طواف الفداء في طواف العرة كما أشار إليه الطحاوي والشيخ السدي فان طواف الفداء في الحج أنما وضع لتحية البيت ومضمون التحية يحصل في ضمن طواف العرة إذا طاف لهما الآفاق أول قل وهو بمكة وهذا كما قال فقهاءنا أن أحله الفرض أو غيره ينوب عن تحية المسجد لحصول المقصود بالتحية وفي شرح الأشباه والنظائر تأييداً عن فتح القدير صام يوم عرفة مثل قضاء أو نذر أو كفارة ونوى معه الصوم عن يوم عرفة افتتبعه بالصحة والحصول عتقها، وهكذا حديث ابن عمر صحيح على طواف العرة وقد أدرج وادغم فيه طواف الفداء والحج وهذه الجزئية وإن لم تأرق في كتب الحنفية التصريح بها ولكن قواعدهم لا تأبأ بها وهو غرضنا شيخنا قدس الله روحه - نعم لقائل أن يقول أما تعدد طوافه صلى الله عليه وسلم بالبيت لمناه وهو الظاهر من مجموع الأحاديث ابن عمر وجابر وغيرهما فمن أين أخذ ترتب السعة فان حديث ابن عمر غير ساكت عن ذلك فالجواب أن حديث علي ومن وافقه صريح في تعدد السعة قال الحافظ في الدرر في الباب عن علي أنه جمع بين الحج والعمرة فطاف طوافين وسعى سعيين وحلث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك أخرجه النسائي في السنن الكبرى في مسند علي ورواه مؤثفون وقال في الفقه روى الطحاوي وغيره مرفوعاً عن علي وابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها إذا اجتمعت، وفيه ما في حديث ابن عمر وقوع أحلام السعيين والسكوت عن السعي الآخر على أن ابن عمر لو نفاه ما كان لنا إلا قبول حديث علي والأغراض عن حديث ابن عمر أن علياً لم يأت لم يتوصل إلى فعله صلى الله عليه وسلم بالمشاهدة فانه كان غائباً إذا ذاك ولم يوافه حتى حل من حل وبقي من بقي على إحرامه بسبب الهدى فلو يكن ليطريق في مرة فعله صلى الله عليه وسلم إلا أنه صلى الله عليه وسلم أخيره حتى يفعل كفعله فانه على إحرامه بأحرام النبي صلى الله عليه وسلم فتوجهت عليه المطابقة لا قتاله صلى الله عليه وسلم فهذا الاعتبار لا يسعنا إلا تقديم حديث علي ثم حديث ابن عمر فضلاً عن حديث عائشة فأما الاحتجاج بالاعتبار لهما في الإطلاوع على الأمور التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها في الرجال وهذا أقولها من حيث أن محمداً صلى الله عليه وسلم بال قائماً فلا تصدقته وقدا خبرنا حذيفة وغيره أنه صلى الله عليه وسلم بال قائماً فلا يخرج عليه في ذلك لأنها تخبر بما علمت فافهم كذلك ذكر محصله الشيخ عبد المسند في شرح المسند وقال الشيخ ابن الهمام بعد نقل الآثار فقولاء أكابر الصحابة عمر وعلي وابن مسعود وعمران بن الحصين رضي الله عنهم فان عارض ما ذهبوا إليه روايته ومنه هبة رواية غيرهم ومذهبه كان قولهم وروايتهم مقدمة مع ما يساعد قولهم وروايتهم مستقرة في الشرع من ضم عبادة إلى أخرى أنه بفعل أركان كل منهما والله تعالى أعلم بحقيقة الحال، أم - قلت وبه يشعر ظاهر قوله عز وجل فمن كنتع بالعمرة إلى الحج حيث لو قيل مع الحج أي فمن تمتع بأداء أحكام العمرة إلى أن يشتغل بأفعال الحج والتمتع في الآية يعتم القرآن كما صرح به الحافظ ابن حجر من الشافعية وابن عبد البر من المالكية وابن القيم من الحنابلة وابن الرهوم من الحنفية وغيرهم من علماء المذاهب الأربعة فالقول مثل التمتع في تقديم ركانهما على أركانه والله تعالى أعلم وفي العرف الشدي وأما إثبات تعدد السعة فأول من أتى به هو القاضي ثناء الله رحمه الله في منار الأحكام وذكر بعض كلامه في التفسير المظهرى وتمسك على التعدد بوجه صحيح وقال لو كان لروية أحد بتعدد السعة ولكنه لا ذم وطريق لزومه أن في بعض الروايات ذكر سعيه عليه السلام ركباً وفي بعضها ما شيا كما في مسلم فيكون السعة اثنين الأول راجلاً وهو بعد طوافه للقدر عند الشافعية وطوافه للقدر والعمرة عندنا - وهو ما سياتي في حديث جابر الطويل من قصة حجة الوداع حتى إذا انصبت قدماءه في بطن الوادي سعى حتى إذا صعد تأمش حتى أتى المروة الحديث، فهذا المذكور شأن المشي راجلاً صراحة وأما السعة الثاني ركباً فقلنا أخرجه أيضاً مسلم في باب جواز الطواف على البعير عن جابر قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبالصفا والمروة ليراه الناس وليشرت وليسألوه فان الناس غشوه قال الشيخ لا نور رحمه الله ولكن لا أعلم تاريخ هذا السعة الثاني أنه كان قبل

**وحديثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فمنا من أهل بكة ومنا من أهل بكة حتى قد منامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحرمت بكة ولم يهد فليحل ومن أحرمت بكة وأهدى فلا يحل حتى**

يوم النحر أو بعد واللايق بمسائل الأحناف أن يكون يوم النحر فإلا السعي يكون بعد الطواف وما طاف النبي صلى الله عليه وسلم بعد طوافه للعمرة والقدرة على اختلاف المذهبين إلا هذا الطواف أي يوم النحر ولم أر ابن حزم على ما في مسلمة تأويل بتأويلين وقال ابن حزم حجة الوداع فمنا من أهل بكة ومنا من أهل بكة وهو على راحته والتزول والصعود دائما هو نزول الناقة وصعودها، أقول إن هذا التأويل غير مقبول فإن الفاظ الحديث وتبادرها يخالفه وأيضا من كان لا يكمل السعي بين الميادين الأخضرين بل يمشي وعند قرائن كثيرة تدل على خلاف قول ابن حزم ثم ذكر بعضا منها ثم قال وما التأويل الثاني من ابن حزم في رواية مسلمة فقال إن بعض الأشراف كان رجلا وبعضها كان لا يكمل قال ويرى حديث أخرجه أبو داود في باب الطواف الواجب عن أبي الطفيل أنه طاف سبعة على راحته فصرح فيه أنه طاف سبعة أشواط ركبا والظاهر أنه في حجة الوداع وما يدل على هذا أن أبا الطفيل من آخر الصحابة موتا وفي مسند أحمد أنه قال ولدت عام واحد فاذن يكون عمره في عمرة القضاء خمس سنين وفي حجة الوداع ثمانية من ثمان وما يدل على صغر عمره في عمرة عليه السلام أخرجه أبو داود في صحيحه قال أبو الطفيل وأنا يومئذ من غلام أهل عظم الجوز والخ (باب من أراد أن يطوف مكة) ومتايد على أن ما في أبي داود واقعة حجة الوداع ما أخرجه مسلم في كتابه أرايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صفة لي قال قلت رأيت عند المرأة على ناقة وكثر عليه الناس الخ وهذه الواقعة واقعة حجة الوداع لأن كثرة الناس فيها ومصدق ما في أبي داود وما في مسلم واحد، هذا ما وفق لي والكلام طويل منه، انتهى كلامه ببعض اختصار - والذي يغلب على الظن صحته أن شاء الله تعالى - بقى الكلام في حديث أبي الزبير عن جابر عند مسلم على ما سياتي وفيه فاما كان يوم التروية أهلنا بالجرح وكفانا الطواف الأول بين الصفا والمروة وفي طريق أخرى لوطيف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافا واحدا زادني رواية طوافه الأول فلما رأينا من الحجفة تعرض للجواب غير الطحوي ولا رضاف أن كلامه فيه ليس بثبات ولهذا لم نستغل بنقله نعم قال الشيخ الأوزاعي رحمه الله أنه سئل في شرح حديث جابر هذا شيء ثووجت إشارة خفية إليه من الطحوي وهو المراد من هذا الحديث بيان أن السبع الواحد كفانا لنسك واحد ولو وقع التعدد في السبع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه أي لنسك واحد وهذا من المتفق عليه فليس السبع كالطواف بالبيت من حيث أن الطواف يتعد للجرح الواحد مثلاً، كذا نقل حاصل كلامه في العروة الشاذي وقال شيخنا المحمود قدس الله روحه أن قول جابر رضي الله عنه في حديثه وكفانا الطواف الأول بين الصفا والمروة وكذا قوله لوطيف النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا واحدا ظاهراً ليس مختصراً بالقارين فإن عاقبة الأصحاب كانوا مقتنعين وكان جابر أيضاً منهم وأصرح من هذا ما رواه أبو داود من طريق قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال قد مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه لا يبع خلون من ذي الحجة فلما طافوا بالبيت والصفا والمروة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها عمرة إلا من كان معه الهدى فلما كان يوم التروية أهلوا بالجرح فلما كان يوم النحر قد موافطوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة، قال شيخنا فدلالة حديث جابر على وحدة السبع للمتمتعين أولى وأصح من دلالة على الوحدة للقارين مع أن تعدد السبع للمتمتع مسلمة عند الأئمة الأربعة إلا عند أحمد في رواية رحمه الله وقد ثبت التعدد في قول المتنعين من حديث ابن عباس أيضاً عند البخاري في باب قول الله عز وجل ذلِكَ لِمَنْ أَمَلَ أَحْلَاهُ حَاضِرِي السَّجْدِ الْحَرَامِ حَيْثُ قَالَ فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اجْعَلُوا أَهْلًا لَكُمْ بِالْحَجِّ عَمْرَةَ الْإِمَامِ قَدْ لَهْدَى طِفْلًا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ وَأَتَيْنَا النِّسَاءَ وَلَيْسْنَا الشَّيْبَ إِلَى إِنْ قَالَ فَاذْفَرْنَا مِنْ الْمَنَاسِكَ جُنَّا فَطَفْنَا بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ فَقَدْ تَرَجَّجْنَا وَعَلَيْنَا الْهَدْيُ الْحَدِيثُ - وعلى هذا فهم كلهم يطيئون بالجواب عن حديث جابر ودفع المعارضة بينه وبين حديث ابن عباس، قلت وظني والله أعلم أن رواية جابر التي في صحيح مسلم هو الأصل فاما من طريق أبي الزبير عنه وهو حفظ أصحاب جابر قال ابن عبيدة عن أبي الزبير كان عطاء يقل مني إلى جابر أحفظ لهم الحديث وقال هشيم عن حجاج وابن أبي ليلى عن عطاء كنا نكون عند جابر فإذا خرجنا من عنده تذكروا حديثه فكان أبو الزبير أحفظنا ومع ذلك صرح بسامع عن جابر وأما عطاء بن أبي رباح وهو الراوي عن جابر عند أبي داود فهو دون أبي الزبير في حديث جابر لا محالة وقد مر في الأثر عن أحمد ما يدل على أنه كان يدرس كافي تهذيب التهذيب ومع هذا روى هذا الحديث معنعنا وكان قد نسي أو تغير آخره فلعنه رحمه الله لم يحفظ لفظ جابر ما حفظه أبو الزبير وعابوا فهمه من المعنعن بالفاظ حسب ما فهمه أما رواية أبي الزبير في مقصودها عندي بيان وحدة السبع حين قدم مكة والأدلة التي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كلهم فيها سواء ولعل الغرض من هذا الكلام دفع ما عساه أن يتوهم من سياق حديثه الطويل أن الذين فحوا الحج بعد ما طافوا وسعوا بأحرام الحج وتلبتوا ونيتهم خالصاً لا يخالطه شيء

ينحر هدية ومن أهل الحج فليتم حجه قالت عائشة فحضرت فلما ازل حائضها حتى كان يوم عرفة ولم اهلل الا بعرة فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انقض رأسي وامتشط واهل بالحج وارتك العرة قالت ففعلت ذلك حتى اذا قضيت حجي بعث معي رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن ابي بكر وامرني ان اعتمر من التمتع مكان عمرتي التي اذكرني بالحج ولم احلل منها وحللتنا عبد بن حميد اخبرنا عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فأهلكت بعرة ولم اكن سقت الهدى فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليهل بالحج مع عمرته لا يحل حتى يحل منهما جميعا قالت فحضرت فلما دخلت ليلة عرفة قلت يا رسول الله اني كنت أهلكت بعرة فكيف اصنع بحجتي قال انقض رأسي وامتشط وامسك عن العرة وأهل بالحج قالت فلما قضيت حجي امر عبد الرحمن بن ابي بكر فأردفني فأعمرني من التمتع مكان عمرتي التي أمسكت عنها كيف جعلوه عرة وهل كانا مأمورين في ذلك بالطواف والسعي بنية العرة ثانيا فأخبر رضى الله عنه بانه ما احتاج احد من اصحابه صلى الله عليه وسلم الى تكرار السعي اذ كان بل كلهم طافوا بين الصفا والمروة طوافا واحدا حتى الفاضل المذكورين فسعيهم وطوافهم بنية الحج قد عدّه الشارع من قبيل العرة مع فقدان نيتها على خلاف القياس وهذا كله كان مختصا بذلك العام كما دل عليه احاديث ابي ذر وعفان وبلال بن الحارث رضى الله عنهم وسبحي بسط الكلام فيه والله اعلم - قوله فليتم حجه الخ هذا بظاهره يقتضيه انه ما أمرهم بنفس الحج الى العرة مع ان الصحيح الثابت برواية اربعة عشر من الصحابة رضى الله عنهم هو انه لم يبق الهدى بنفس الحج وجعله عرة فحينئذ لا بد من حمل هذا الحديث على من ساق الهدى الا امر بالفتح لمن لم يبق الهدى فلا منافاة والله اعلم قاله السدي في حاشيته وسلم وقال ابن القيم هذا الحديث غلط فيه عبد الملك بن شعيب وابوه شعيب اوجده الليث وشيخه عقيل فان الحديث رواه مالك ومعمر بن النضر عن الزهري عنها ويتبين ان النبي صلى الله عليه وسلم امر من لم يكن معه هدى اذ طاف وسعى ان يحل وقد خالف عبد الملك جماعة من الحفاظ فرواه على خلاف رواه قوله فحضرت الخ اي بعثت قبل دخول مكة قوله حق كان يوم عرفة الخ قال الحفاظ ابن القيم في الهدى اما موضع حيفا فهو ليس بلارب وموضع طهرها قد اختلف فيه فقيل بعرفة هكذا روى مجاهد عنها وروى عروة عنها انها اظلمها يوم عرفة وهي حائض ولا تناف بينهما والحديثان صحيحان وقد حملهما ابن خزيمة على معنيين فطهر عرفة هو الاغتسال للوقوف عنده قال لانها قالت تطهرت بعرفة والتطهر غير الطهر قال وقد ذكر القاسم يوم طهرها انه يوم النحر وحديثه في صحيح مسلم قال قد اتفق القاسم وعروة على انها كانت يوم عرفة حائضا وها اقرب الناس منها وقد روى ابو داود حدثنا محمد بن اسمعيل حدثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم موافين هلال ذوالحجة فذكرت الحديث وفيه قلنا كانت ليلة البطاء طهرت عائشة وهذا اسناد صحيح لكن قال ابن خزيمة حديث منكر مخالف لما روى هؤلاء كلهم عنها وهو قولها انها طهرت ليلة البطاء وليلة البطاء كانت بعد يوم النحر يارب ليال وهذا محال الا اننا لما تدبرنا وجدنا هذه اللفظة ليست من كلام عائشة فسقط التعلق بها لانها هي مادون عائشة وهو اعلم بنفسها قال وقد روى حديث حماد بن سلمة هذا وهيب بن خالد وحماد بن زيد فلم يذكر هذه اللفظة قلت يتعين تقديم حديث حماد بن زيد ومن معه على حديث حماد بن سلمة لوجه آخرها انه احفظ واثبت من حماد بن سلمة الثاني ان حديثه موثق اخبارها عن نفسها وحديثه فيه الاخبار عنها الثالث ان الزهري روى عروة عنها الحديث وفيه فلما ازل حائضها حتى كان يوم عرفة وهذه الغاية هي التي بينها مجاهد والقاسم عنها لكن قال عنها فتطهرت بعرفة والقاسم قال يوم النحر قوله وارتك العرة الخ اي بالخروج عن احوالها قوله حتى اذا قضيت حجي الخ القضاء بمعنى الاداء - قوله معي عبد الرحمن بن ابي بكر الخ وامه ام رومان والدة عائشة فهو شقيقها وكان اسمه عبد الكعبة فغيره النبي صلى الله عليه وسلم وتاخر اسلامه الى ايام الهجرة فاسلم وحن اسلامه قال ابو الفرج في الاغانى لم يجاز مع ابيه لانه كان صغيرا وخرج قبل الفتح في فتية من قريش منهم معاوية والمدينة فاسلموا اخرجه الزبير بن بكار عن ابن عيينة عن حلي بن زيد بن جده عن قال الحفاظ وفيما قال نظر الذي يظهر انه كان فحشا ابدلك لكونه لم يدخل مع اهل بيته في الاسلام وخروج وقيل اما اسلم في الفتح ويقال انه شهد بدرا مع المشركين وهو اسن ولد ابي بكر قال الزبير بن بكار كان رجلا صالحا وفيه دعابة وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب في حديث ذكره وكان عبد الرحمن بن ابي بكر لم تجرب عليه كذبة قط وقال ابن عبد البر كان شجاعا راسيا حسن الرمي وشهد اليمامة فقتل سبعة من ابا بكم وطاخطب مران في اخذ البيعة ليزيد بعد موت معاوية قال عبد الرحمن امر قلبية كلامات تبصر كان قبصر مكانه لانفعل والله ابدا فبعث اليه معاوية بعد ذلك بانه الف فورها وقال لا ابيع ديني بدين نياي وخرج الى مكة فمات بها قبل ان تم البيعة ليزيد وكان مائة فجاءة من نومة نام بها بمكان على عشرة اميال عن مكة فحمل الى مكة فدفن بها ولما بلغ عائشة خبره خرجت حاجرة فوفقت على قبره فبكيت وانتدبت ابيات متممة بن نويرة في اخيه مالك - قلنا كنا في جزمة حقة من الدهر حتى قيل لمن يتصل فلما نفرنا كافي والكا بطول الاجتماع لم نبت ليلة معاوية ثم قالت لو حضرتك دفنتك حيث مت لما بكيتك قوله اذكرني بالحج ولم احلل منها الخ اعلموا حلل منها حللا معروفا مطلوبا باتيان افعال العرة والله اعلم قوله وامسك عن العرة الخ اي امسك عنها برضاها وترك احوالها كما قد منا من الدلائل الدالة عليه في شرح



**وحدثنا ابن أبي عمير** ثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكواً يهل بالحج وعمره فليفعل ومن أراد أن يهل بالحج فليهل ومن أراد أن يهل بعمره فليهل قالت عائشة فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج واهل به ناس معه واهل ناس بالحج واهل ناس بعمره وكنت ناس من اهل البعرة

بأنه اذا كان الحرامين حلالاً

أول احاديث الباب ولا مساك عنها لا يستلزم البقاء على احرامها كما ادعاه النووي ولا فلا معنى لقولها فيما بعد مكان عرف القياسك عنها قول من اداد منكواً يهل الخ قال ابن القيم ثمانية صلى الله عليه وسلم خيرهم عند الاحرام بين الناس الثلاثة ثوبند عند ذنوبهم من مكة الفصح الحج الى العمرة لمن لم يكن معه هدى ثم حتم ذلك عليهم عند المرة - قول فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ اعلوا ما يحرمه في الاصل ثلاثة انواع الحج وحده والعمره وحدها والعمره مع الحج وعلى حسب تنوع المحرم به يتنوع المحرمون وهو في الاصل انواع ثلاثة مفرد بالحج ومفرد بالعمره وجامع بينهما فالمفرد بالحج هو الذي يحرم بالحج لا غير والمفرد بالعمره هو الذي يحرم بالعمره لا غير واما الجامع بينهما فهو عان قارن ومتمتع، اما القارن في عرف الشرع فهو اسر لافاق يجمع بين احرام العمرة واحرام الحج قبل وجود ركن العمرة وهو الطواف كله او اكثره فيأتي بالحج قبل ان يهل من العمرة بالحلق او التقصير سواء جمع بين الاحرامين بكلامه موصول او مفصول حق لواحرم بالعمرة ثم احرم بالحج بعد ذلك قبل الطواف للعمرة واكثره كان قارناً للحج مع القارن وهو الجمع بين الاحرامين بشرطه ولو كان احرامه للحج بعد طواف العمرة او اكثره لا يكون قارناً بل يكون متمتعاً لوجود معنى التمتع وهو ان يكون احرامه بالحج بعد وجود ركن العمرة كله وهو الطواف سبعة اشواط او اكثره وهو الربعة اشواط، وكذلك لو احرم بالحجة أولاً ثم بعد ذلك احرم بالعمره يكون قارناً كائناً بجمع القرآن الا انه يكره له ذلك لانه مخالفة السنة اذ السنة تقديم احرام العمرة على احرام الحج الا ترى انه يقدم العمرة على الحج في الفعل فكذلك في القول ثو اذا فعل ذلك ينظر ان احرم بالعمره قبل ان يطوف بحجته عليه ان يطوف او لا عمرته ويسعى لها فيطوف بحجته ويسعى لها مراعاة للترتيب في الفعل فان لم يطف للعمرة ومضى الى عرفات ووقف بها صار رافضاً للعمرة لان العمرة تحتل الارترفاض لاجل الحج في الجملة لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قدمت مكة معمرة فحاضت فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ارفضي عمرتك واهلي بالحج واصنعي في حجتك ما يصنع الحاج وههنا وجد دليل الارترفاض وهو الوقوف بعرفة لانه اشتغال بالركن الاصل للحج فيتضمن ارتفاض العمرة ضرورة لفوات الترتيب في الفعل، واما المتمتع في عرف الشرع فهو اسر كافي يحرم بالعمره ويأتي بافعالها من الطواف السبع او يأتي باكثر تركتها وهو الطواف اربعة اشواط او اكثر في اشهر الحج ثم يحرم بالحج في اشهر الحج ويحرم من عامه ذلك قبل ان يلتمس اهله فيما بين ذلك المائاً صحيحاً فيحصل له النسيان في سفر واحد سواء حل من احرام العمرة بالحلق او التقصير ولم يحل اذا كان ساق الهدي لمتمتعته فانه لا يجوز الضلل بينهما ويحرم بالحج قبل ان يحل من احرام العمرة وهذا عندنا وقال الشافعي سوق الهدي لا يمنع من التحلل فضلاً المقتمتع نوعين متمتع بساق الهدي ومتمتع بساق الهدي فالذي لم يسق الهدي يجوز له التحلل اذا فرغ من افعال العمرة بالاخلاف واذا تحلل صار حالاً كسائر المتحللين الى ان يحرم بالحج لانه اذا تحلل من العمرة فقد خرج منها ولم يبق عليه شيء فيقيم بمكة حلالاً اي لا يلزم باهله لان المأمر بالاهل ينسب التمتع واما الذي ساق الهدي فانه لا يحل له التحلل الا يوم النحر بعد الفريضة من الحج عندنا وعند الشافعي يحل له التحلل وسوق الهدي لا يمنع من التحلل كذا في البدائع - ثم اختلف العلماء في هذه الانواع الثلاثة ايها افضل فقال الشافعي ومالك وكثيرون افضلها الافراد ثم التمتع ثم القرآن وقال احمد في رواية المشهورة عنه افضلها التمتع وقال ابو حنيفة وآخرون افضلها القرآن ثم التمتع ثم الافراد وفي رواية عن ابن حنيفة ان الافراد افضل من التمتع قال الشيخ ابن الهمام المراد بالافراد في الخلافية ان يأتي بكل منهما مفرداً احلاً لما روى عن محمد بن قولبة حجة كوفية وعمره كوفية افضل عندى من من القرآن اما صحيح الاقتصار على احدهما فلا اشكال ان القرآن افضل بالاخلاف، ام قال النووي ولا شك ان القرآن افضل من الافراد الذي ذكره بعض في سنته عندنا ولو قيل احدان الحج وحده افضل من القرآن، ام - قال الحافظ كذا قال والخلاف ثابت تدماً واحداً ثانياً فالثابت عن عمر انه قال ان اتم بحجكم وعمرتكم ان تنشؤوا الى منها سفرًا وعن ابن مسعود نحوه اخرجه ابن ابي شيبة وغيره واما الحديث فقد صرح القاضي حسين والمطولي بترجيح الافراد ولو لم يجز في تلك السنة، ام - قلت قول عمر ليس بصحيح في الخلاف فان اشترك السفريين يمكن في سنة واحدة وهذا هو محلنا فقلت اعن الامام محمد حجة كوفية وعمره كوفية افضل من القرآن والله اعلم، وحقيقة الخلاف في اصل المسئلة ترجع الى الخلاف في انه عليه السلام كان في حجته قارناً ومفرداً او متمتعاً وقد خرجت في البنا احاديث كثيرة ظاهرة الاختلاف قال الحافظ ابن تيمية والصواب ان الاحاديث في هذا الباب متفقة ليست بمختلفة الاختلافاً يسيراً يقع مثله في غير ذلك وقد جمع بينها ابو محمد بن حزم الظاهري في كتاب حقه في حجة الوداع خاشة وادعى انه صلى الله عليه وسلم كان قارناً وتأول باقي الاحاديث وقال عياض قد اكثر الناس الكلام على هذه الاحاديث فمن عجيد منصف ومن مقصر مكلف ومن مطبل مكثرو من مقصر مختصر قال واوسعهم في ذلك نفساً ابو جعفر الطحاوي والحنفي فانه يحكم في ذلك زيادة على الف ورقة وتكلم معذني ذلك ابو جعفر الطحاوي

اختلاف العلماء في انواع الاحرام والفضل

ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة ثم الملقب والقاضي أبو عبد الله بن المرباط والقاضي أبو الحسن بن القصار البغدادي والمحقق أبو عمر بن عبد البر وغيرهم  
ورجح النووي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان مفرداً أو لا ثم صار قارئاً وسلمه المحقق ابن حجر ولكم من أعضوا عن بعض الروايات الصريحة في كونه قارئاً  
من مبدأ الإحرام كما سيأتي إن شاء الله تعالى قال ابن القيم رحمه الله والصواب أنه أحرم بالجم والعمرة معاً من حين انشأ الإحرام ولم يحل حتى حل منها جميعاً  
قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله اختلف الأئمة في إحرامه عليه السلام فذهب قائلون إلى أنه أحرم مفرداً ولم يعتن في سفرته تلك وآخرون إلى أنه أفرد واعتبر  
فيها من التعبد وآخرون إلى أنه تمتع ولم يحل لأنه ساق الهدى وآخرون إلى أنه تمتع وحل وآخرون إلى أنه قرن فطاف طوافاً واحداً أو سعة سحياً  
واحداً الحجته وعمرته وآخرون إلى أنه قرن فطاف طوافين وسعة سبعين لهما وهذا مذهب علماءنا - وجه الأول ما في الصحيحين من حديث عائشة رضي  
قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فمنا من أهل بجرة ومنا من أهل بجرة وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحجة فهذا  
التقسيم يفيد أن من أهل بالجم لم يضم إليه غيره وسلم عنها أنه عليه السلام أهل بالجم مفرداً والبخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم  
وحده وفي سنن ابن ماجه عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم أفرد بالجم والبخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم فاحتجوا بحديث عائشة  
أنه أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمره ثم عمر مثل ذلك ثم حج عثمان فرأيت أنه أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضع طواف بالبيت ثم حج أبو بكر  
فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمره ثم معاوية وعبد الله بن عمر ثم حجت مع أبي الزبير بن العوام وكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت  
ثم لم تكن عمره ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك ثم لم تكن عمره ثم آخر من رأيت يفعل ذلك ابن عمر ثم لم ينقصها بجم ولا أحد من مضى ما كانوا  
يبدأون بشيء حين يضفون أقلها أول من الطواف ثم لا يحلون وقد رأيت أمي وخالي حين قدما أن لا يبدأ بشيء أول من البيت تطوفان به ثم  
لا تصلا في هذا كالماتل على أنه أفرد ولم يبق أحد مع كثرة ما نقل أنه اعتمر بعده فلا يجوز الحكم بأنه فعله من أدعاء فاما اعتماد على ما رأيت من فعل  
الناس في هذا الزمان من اعتمادهم على الجم من التعبد فلا يلتفت إليه لا يعول عليه وقد توهمنا من ذهب إلى أفراد وجه القائلين أنه كان متمتعاً ما في الصحيحين  
عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل هدى فساق معه الهدى من ذي الحليفة فلما قدم مكة قال للناس من كان منكم أهدي فلا يحل من شيء  
حرم منه حتى يقض حجة ومن لم يكن أهدي فليطه بالبيت وبالصفاء والمره وليجل ثم يحل بالجم وليهد ولم يحل من شيء حرم منه حتى يقض حجة ونحوه  
وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل هدى فمنا من أهل هدى ومنا من أهل هدى ومنا من أهل هدى ومنا من أهل هدى ومنا من أهل هدى  
ومتنعنا معه رواه مسلم والبخاري بمعناه وفي رواية مسلم والنسائي أن أبا موسى كان يفتي بالتمتع فقال له عمر قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله  
وأصحابه ولكني كرهت أن يظنوا معترسين بمن في الكثر في حرم في الحج فظن رؤسهم فهذا اتفاق منهما على أنه عليه السلام كان متمتعاً وقد علمت  
من هذا أن الذين رواه عنه الأفراد ما شذوا عن ابن عمر ورواه عنه أنه كان متمتعاً وأما رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الكل ثم لم تكن عمره يعني ثم لم يكن أحراماً  
الحج يفعل به عمره بفسخه فأنما هو دليل ترك الناس فخرج الحج إلى العمرة لما علموا من دليل منعه مما سيأتي والدليل عليه قوله ثم لم ينقصها بجم ثم صرح  
في حديث ابن عمر السابق بأنه لم يحل حتى يقض حجة فثبت المطلوب وأما ما استدلل به القائلون بأنه أهل من حجة معاوية فقصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بمشقة قالوا ومعاوية أسلم بعد الفقه والنبي عليه السلام لم يكن محرماً في الفقه فلم يكن حجة الوداع وكونه عن إحرام العمرة لما زاده أبو داود في روايته  
من قوله عند المروة والتقصير في الحج إنما يكون في منى فدفعه بان الأحاديث الدالة على عدم إحلاله جلت عجيباً متطافاً يقرب القدر المشترك  
من الشبهة التي هي قرينة من التواتر حديث ابن عمر السابق وما سيأتي في الفقه من الأحاديث وحديث جابر الطويل الثابت في مسلم وغيره وكثير وسيأتي شيء  
منها في أدلة القرآن ولو انفرد حديث ابن عمر كان مقدر على حديث معاوية فكيف والحال ما علمنا ذلك فلم يرد في حديث معاوية الشذوذ وعز الحج الغفير  
فأما هو خطأ أو محمول على عمر الجعد أنه فإنه كان قد أسلم أذ ذلك وهي عمره خفيت على بعض الناس لأنها كانت ليلاً على ما في الترمذي والنسائي أنه عليه  
السلام خرج من الجعد ليلاً معتمراً فدخل مكة ليلاً فقص عمرته ثم خرج من ليته الحديث قال فمن أجل ذلك خفيت على الناس وعلى هذا فيجب الحكم  
على الزيادة التي في سنن النسائي وهي قوله في أيام العشر بالخطأ ولو كانت بسند صحيح ما للشعيب من معاوية ومن بعض الرواة عنه، انتهى - قال المحقق  
ابن القيم في الهدى والحديث الذي في البخاري عن معاوية قصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقة ولم يرد على هذا والذي عند مسلم  
قصرت عن رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقة على المروة وليس في الصحيحين غير ذلك وأما رواية من روى في أيام العشر فليست في الصحيحين  
معلولة أو وهم عن معاوية قال قيس بن سعد مرأيتها عن عطاء عن ابن عباس عنه والناس يتكلمون هذا على معاوية وصديق قيس فخص بخلفاء الله  
أن هذا ما كان في العشر قط - أم - ثم قال الشيخ ابن الهمام ونحن نقول وبالله التوفيق لا شك أن تاريخ رواية تمتعه لتعارض الرواية عن روى عنه لا فرقاً  
وسلامته رواية غيره من روى القمعة دون الأفراد لكن التمتع بلغه القرآن الكريم وعرفت الصحابة أنه من القرآن كما ذكره غير واحد وإذا كان نعمته

أخوات الحقائق نذكر عليه السلام في حجة الوداع كان مفرداً  
أو معتمراً قارئاً وسلمه المحقق ابن حجر ولكم من أعضوا عن بعض الروايات الصريحة في كونه قارئاً  
الاحكام بغير تأنيصاف

احتل ان يراد به الفرد المسمى بالقرآن في الاصطلاح الحادث وهو مدعانا وان يراد به الفرد المخصوص بأسم المتع في ذلك الاصطلاح فعليتنا ان  
ننظر أولا في انما اعم في عرفت الصحابة او لا وثانيا في ترجيح اى الفريقين بالدليل والاول بين في ضمن الترجيح وثود كالات أخر على الترجيح مجردة  
عن بيان عموم عمر فاما الاول فمافى الصحيحين عن سعيد بن المسيب قال اجمع على وعثمان بعصفان فكان عثمان يبنى عن المتعة فقال على ما تريد  
الى امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال على رض انى لا يستطيع ان أدعك فلما رأى على ذلك اهل بها جميعا  
هذا لفظ مسلم ولفظ البخارى اختلف على وعثمان بعصفان في المتعة فقال على ما تريد الا ان تنهى عن امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأى  
ذلك على رض اهل بها جميعا فهذا يبين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مهلا بها وسياتيك عن على رض التصر به ويقيد ايضا ان الجمع بينهما  
تمتع فان عثمان كان يبنى عن المتعة وقصد على اظها رخصا لفته تقرير لما فعله عليه السلام وانه لم ينسخ فخرن وانما تكون مخالفة اذا كانت المتعة  
التي هي عنها عثمان هي القرآن فدل على الامر من الذين عتياهما وتضمن اتفاق على وعثمان على ان القرآن من مسمى التمتع وحسبنا يجب حمل قول ابن عمر  
تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم على التمتع الذي تسميه قرانا لولم يكن عنه ما خالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجد عنه ما يفيد ما قلناه وهو ما في صحيح  
مسلم عن ابن عمر انه قرن الحج مع العمرة وطاف بها طوافا واحدا ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فظهر ان مراده بلفظ المتعة في ذلك  
الحديث الفرد المسمى بالقرآن وكذا يلزم مثل هذا في قول عمران بن حصين تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه لولم يوجد عنه غير ذلك  
فكيف وقد وجد وهو ما في صحيح مسلم عن عمران بن حصين قال لمطرت أحد ثك حديثا عسى الله ان ينفك به ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجمع  
بين حج وعمرة ثم لو نفيه عنه حتى مات ولو ينزل قرآن يحرمه وكذا يجب مثل ما قلنا في حديث عائشة تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخره تقدم  
لولم يوجد عنها ما يخالفه فكيف وقد وجد ما هو ظاهر فيه وهو ما في سنن ابى داود عن النقيلى حدثنا زهير بن معاوية حدثنا ابواسمى عن عمار هـ  
سئل ابن عمر كرا عتير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرتين فقالت عائشة لقد علم ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا سوى التى  
قرن بحجته وكذا ما في مسلم من ان ابواسمى كان يفتى بالمتعة يعنى بقتليها وقول عمر له قد علمت انه صلى الله عليه وسلم واصحابه اى فعلوا ما يسمى  
بمتعة فهو عليه السلام فعل النوع المسمى بالقرآن وهو فعلوا النوع المخصوص باسم المتعة في عمر فتابوا بسطة فيخرج الحج الى عمر ويدل على اعتراف عمر به  
عنه صلى الله عليه وسلم مافى البخارى عن عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يروى العقيق يقول تانى الليلة آت من ربي عز وجل فقال صلى في  
هذا الرواى المبارك ركعتين وقل عمرة في حجة ولا بد له من امتثال ما أمر به في منامه الذي هو وحى ومافى ابى داود والنسائى عن منصور بن ماجة  
عن الاعشى كلاهما عن ابى وائل عن الصبى بن معبد التلقبى قال اهلكت بها معا فقال عمر هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وروى من طرق  
أخرى وصححه الدارقطنى قال واصح ما سنا داحديث منصور والاعشى عن ابى وائل عن الصبى عن عمر واما الثانى ففي الصحيح عن بكر بن عبد الله المزنى  
عن انس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليلتي بالبحر والعمرة جميعا قال بكر فحدثت ابن عمر فقال ليلتي بالبحر وحده فلقيت انس فحدثته بقول ابن عمر  
فقال انس ما تعدنا الا صبياننا سمعت النسبى صلى الله عليه وسلم يقول ليلتي حجاً وعمرة وقول ابن الجوزى ان انس كان اذا ذاك صبيا لقصد تقديم  
رواية ابن عمر عليه غلط بل كان سن انس في حجة الوداع عشرين سنة وواحد وعشرين او اثنتين وعشرين او ثلاثا وعشرين سنة وذلك انما اختلف  
في انه توفي سنة تسعين من الهجرة او احدى وتسعين او اثنتين وتسعين او ثلاثا وتسعين ذكر ذلك الذهبى في كتاب العبر وقدم النبى صلى الله  
عليه وسلم المدنية سنة عشرين فليكن يسوغ الحكم عليه بسن اصبا اذ ذاك مع انما نأى ابن عمر انس في السن سنة واحدة او سنة وبعض سنة  
ثوان رواية ابن عمر عن علي بن سلام الافراد معارضة بروايتهم عن التمتع كما اسمعناك وعلمت ان مراده بالتمتع القرآن كما حققته وثبت عن ابن عمر فعله ونسبته  
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكرناه آنفا ولم يختلف على انس احد من الرواة في انه عليه السلام كان قارنا قالوا وانفق عن انس ستة عشر  
راويا انه عليه السلام قرن مع زيادة ملازمته لرسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان خادمه الا يفرقة حتى ان في بعض طرقه كنت أخذ بزمارناقة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تقصع بجرتها ولعابها يسيل على يدي وهو يقول لبيك بحجة وعمرة معا وفي صحيح مسلم عن عبد العزيز وحيد ويحيى بن  
ابى اسحق انهم سمعوا انس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك بحجة وعمرة وحجاً وروى ابى يوسف عن يحيى بن سعيد الانصارى عن انس  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيك بحجة وعمرة معا وروى النسائى من حديث ابى اسام عن انس ان النبى صلى الله عليه وسلم اهل  
بالبحر والعمرة حين صلى الظهر وروى البزار من حديث زيد بن اسلم مولى عمر بن الخطاب عن انس مثله وذكر وكيع حدثنا مصعب بن سليم قال سمعت  
انساً مثله قال وحدثنا ثابت البناني عن انس مثله وفي صحيح البخارى عن قتادة عن انس اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عمر فذكرها و  
قال عمر مع حجة وذكر عبد الرزاق حدثنا معمر عن ايوب عن ابى قلابة وحيد بن هلال عن انس مثله فهو لاد جماعة من ذكرنا فلم يتفق شبهة

من جهة النظر في تقديم القرآن وفي أبي داود عن البراء بن عازب قال كنت مع علي رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم على المنى الحديث إلى أن قال فيه قال غابيت النبي صلى الله عليه وسلم يعني علياً رضي الله عنه فقال لي كيف صنعت قلت أهملت بأهل البيت صلى الله عليه وسلم قال فاني سقت الهدى وقربت وذكر الحديث وروى الإمام أحمد من حديث سراقه بأسنا وكله ثقات قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وروى النسائي عن مهران بن الحكم كنت جالساً عند عثمان فسمع علياً يلقى بحج وعمره فقال المرتكن تنهى عن هذا فقال بلى ولكنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول جميعاً فلما رجع فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لقولك وهذا ما وعدناك من الصريح عن علي رضي الله عنه وروى أحمد من حديث أبي طلحة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الحج والعمره ورواه ابن ماجه بسند فيه الحجاج بن أرطاة وفيه مقال ولا يزل حديثه عن الحسن مالم يخالف أو ينفرد قال سفيان الثوري ما بقي على وجه الأرض أحد أعزب بما يخرج من رأسه منه وعيب عليه التلبس وقال من سلم منه وقال أحمد كان من الحقايق وقال ابن معين ليس بالقوي وهو صدوق يلس وقال أبو حاتم إذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في حفظه وهذه العبارات لا توجب طرح حديثه وروى أحمد من حديث الهرياس بن زياد الباهلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن في حجة الوداع بين الحج والعمره وروى البزار بأسنا وصحيح إلى ابن أبي أوفى قال إنما جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمره لأنه علم أن لا يحج بعد عامه ذلك وروى أحمد من حديث جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمره فطاف لهما طوافاً واحداً وروى أيضاً من حديث امرئته رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أهلاً وآيلاً محمد بركة في حج وهو الحديث الذي ذكره المصنف في الكتاب (أي صاحب الهداية) وفي الصحيحين واللفظ لمسلم عن حفصة قالت قلت يا رسول الله ما بال الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك قال إني قللت هدي الحديث وهذا يدل على أنه كان في عمره يمتنع منها التحلل قبل تمامهما الحج ولا يكون ذلك على قول مالك والشافعي إلا للقارن فهذا وجه الزامه فان سوق الهدى عندهما لا يمنع للمتنع عن التحلل والاستقصاء واسع وفيما ذكرنا كفاية أن شاء الله تعالى هذا - وما يمكن الجمع به بين روايات الأفراد والتمتع أن يكون سبب روايات الأفراد سماع من رواه تلبسته عليه السلام بالحج وحده ولنت تعلم أنه لا مانع من أفراد ذكر نسك في التلبية وعدم ذكر شيء أصلاً وجمعه أخرى مع نية القارن فهو نظير سبب الاختلاف في تلبسته عليه السلام كانت دبر الصلوة أو استواء ناقته أو حين علا على البداء على ما قد مرنا في أوائل باب الحج هذا - انتهى كلام الشيخ ابن الهائم - قال الحافظ ابن القيم وإنما قلنا أنه أحرم قارناً بالبضعة وعشرين حديثاً صحيحة صريحة في ذلك ثم ذكر حديثاً حديثاً وبسط الكلام فيه ثم قال هؤلاء الذين روى القرآن بغاية البيان عائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعثمان بن عفان ياتوا به لعلهم يقرروا على تقرير علي رضي الله عنه وعمران بن حصين والبراء بن عازب وحفصة أم المؤمنين وأبو قتادة وابن أبي أوفى وأبو طلحة والهرياس بن زياد وأمرئته وأنس بن مالك وسعد بن أبي وقاص فهؤلاء سبعة عشر صحابياً رضي الله عنهم منهم من روى فعله ومنهم من روى لفظاً أحرمه ومنهم من روى خبره عن نفسه ومنهم من روى أمره به، ثم قال بعد عدة أوراق فحصل الترجيم لرواية من روى القرآن بوجه عشرة أحدها أنهم أكثر كما تقدم الثاني أن طرق الأخبار بذلك تنوعت كما بيناه، الثالث أن فيهم من أخبر عن سماعه ولفظه صريحاً وفيهم من أخبر عن خبره عن نفسه بأنه فعل ذلك ومنهم من أخبر عن أمره به بذلك ولم يبح شيء من ذلك في الأفراد، الرابع تصديق روايات من روى أنه اعتمر أربع عمر لها الخامس أنها صريحة لا تحتل التأويل بخلاف روايات الأفراد، السادس أنها متضمنة لزيادة سكنت عنها أهل الأفراد ونفوها والذكر الزائد مقدم على السكوت والمثبت مقدم على النافي السابع أن رواة الأفراد أربعة عائشة وابن عمر وجابر بن عبد الله والأربعة روى القرآن فان صرنا إلى تساقط رواياتهم سكنت روايتهم من علاهم للقرآن عن معارض وإن صرنا إلى الترجيم وجب الأخذ برواية من لم يظن الرواية عنه ولا اختلفت كالبراء وأنس وعمر بن الخطاب وعمران بن حصين وحفصة ومن معهم ممن تقلدوا الثامن أنه النسك الذي أمرهم من روى فلم يكن ليعدل عند التسامع أنه النسك الذي أمر به كل من ساق الهدى فلم يكن ليأمرهم به إذا ساقوا الهدى ثم يسوق هو الهدى ويخالفه، العاشر أنه النسك الذي أمر به آل وأهل بيته واختاره لهم ولم يكن ليختار لهم إلا ما اختار لنفسه، ثم قال واطن أن الشيخ أباح (ابن حزم) قدس الله روحه أنما ذهب إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً لأنه رأى الإمام أحمد قد نص على أن المتمتع أفضل من القرآن ورأى أن الله سبحانه لم يكن ليختار من روى إلا الأفضل ورأى الأحاديث قد جاءت بأنه تمتع ورأى أنها صريحة في أنه لم يحل فأخذ من هذه المقدمات الأربع أنه تمتع متمتعاً خاصة لم يحل منه ولكن أحمد لم يرجح المتمتع لكون النبي صلى الله عليه وسلم متمتعاً كيف وهو القائل لا أشك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قارناً وإنما اختار المتمتع لكونه آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي أمر به الصحابة أن يفسخوا حجهم إليه وتأسفت على فوتي ولكن نقلت عن المروزي أنه إذا ساق الهدى فالقرآن أفضل فمن أصحابه من جعل هذا رواية ثمانية وهو من جعل المسألة رواية واحدة وإن ساق الهدى فالقرآن





الثالث انه حج حجة واحدة لم يجز معها غيرها بخلاف العرة فانها كانت اربع مرات عام - وقال الشيخ الا نور رحمه الله وعندى مراده انه اعتمر وحج بأحرام واحد بدون التحلل بينهما مثل المتمتع بغير سوق الهدى فانه يحل بينهما ولم يحل النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما أمر أصحابه الذين لم يسوقوا الهدى ايا فاستنكر الصحابة ان يحلوا ويروحوا الى منى ومكة كيروهم تقطع منى ووجه استنكار الصحابة رضى سياتى عن قريب ويمكن ان يقال في افراد بالحج وتمتع بالحج وقارن بأن اختلاف الصحابة ليس في احرامه عليه السلام بل الاحرام كان احرام القارن وانما اختلافهم في تلبية النبي صلى الله عليه وسلم اى لفظها انه ذكر لفظ الحج والحج والعمرة او غيرها ولمولنا ههنا لطيفة وهوان الشافعية قالوا في رواية سراق بن مالك ان العمر دخل في الحج ان المراد به ان افعال العرة دخلت في افعال الحج فينبغي لنا ان نقول في افراد بالحج انما جعل الحج والعمرة مفردا مفردا، انتهى - واداد بقوله مولنا شيخه وشيخنا المحقق قدس الله روحه قال ابن القيم رحمه الله واما الذين قالوا ان احراما مطلقا لم يعين فيه نسكا ثم عيّن به ذلك لما جاءه القضاء وهو بين الصفا والمروة وهو احد افعال الشافعية رحمه الله فعليه في كتاب اختلاف الحديث قال وثبت انه خرج ينتظر القضاء فنزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه ان من كان منهم اهلا ولم يكن معه هدى ان يجعلها عمره ثم قال ومن وصف انتظار النبي صلى الله عليه وسلم القضاء اذ لم يجز من المدينة بعد نزول القرص طلبا للاختيار فيما وسع الله من الحج والعمرة فيشبهه ان يكون اخفا لا مقلد في المتلاعين فانظر القضاء كذلك حفظ عنه في الحج ينتظر القضاء وعذر ارباب هذا القول انهم في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر حجّا ولا عمرة وفي لفظ يلقى لا يذكر حجّا ولا عمرة وفي رواية عنها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى الا الحج حتى اذا دونا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة ان يحل وقال طاوس خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة لا يسمى حجّا ولا عمرة ينتظر القضاء فنزل القضاء وهو بين الصفا والمروة فأمر أصحابه من كان منهم اهلا بالحج ولم يكن معه هدى ان يجعلها عمره الحديث - وقال جابر في حديثه الطويل في سياق حجة النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ثم ركب القصور حتى اذا استوت به فالتفت على البلاء نظرت الى من ابرى من بين يديه من راكب وماش وعن يمينه مثل ذلك وعن يساره مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين يديه اظهروا وعليه ينزل القرآن وهو يعلو تأويله فما عمل به من شئ علمنا به فاهل بالقبول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان المحم والنعمه لك والملك لا شريك لك واهل الناس بهذا الذي يهلون به ولهم رسول الله صلى الله عليه وسلم تلبية فاخير جابر انه لم يزد على هذه التلبية ولم يذكر انه اضاف اليها حجّا ولا عمرة ولا قرآنا وليس في شئ من هذه الاعاد ما يناقض احاديث تعيينه السنك الذي احرمه في الابتداء وانه القرآن فاما حديث طاوس فهو مرسل لا يعارض به الاساطين المسندات ولا يعرف اتصاله بوجه صحيح ولا حسن ولو صح فانتظاره للقضاء كان فيما بينه وبين الميقات فجاءه القضاء فهو بذلك الوادى انا آت من دير تعالى فقال صل في هذا الوادى المبارك وقل عمرة في حجة فهذا القضاء الذي انتظر جاءه قبل الاحرام فيقال له القرآن وقول طاوس نزل عليه القضاء وهو بين الصفا والمروة هو قضاء آخر غير القضاء الذي نزل عليه يا حرامه فان ذلك كان بوادى العقيق وانما القضاء الذي نزل عليه بين الصفا والمروة قضاء الفسخ الذي أمر به الصحابة الى العمرة فحينئذ أمر كل من لم يكن معه هدى منهم ان يفسخ الى عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى ولجعلتها عمرة وكان هذا أمر حتم بالوحى فأنهوما توقفوا فيه قال انظر الى الذي أمركم به فانعلوه فاما قول عائشة خرجنا لا نذكر حجّا ولا عمرة فهذا ان كان محفوظا عنها وجب حمله على ما قبل الاحرام والا فاقض سائر الروايات الصحيحة عنها ان منهم من أهل عند الميقات يحج ومنهم من أهل بعمرة وانها من أهل بعمرة واما قولها نلقى لا نذكر حجّا ولا عمرة فهذا في ابتداء الاحرام ولم يقل انهم استمروا على ذلك الى مكة هذا باطل قطعاً فان الذين سمعوا احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم مما أهل بهم شهدوا على ذلك واخبروا به ولا سبيل الى رد رواياتهم ولو صح عن عائشة ذلك لكان غايته انها لم تحفظ اهلا لهم عند الميقات او نفقه وحفظ غيرها من الصحابة فأثبتة والرجال بذلك اعلم من النساء واما قول جابر رضي الله عنه وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد فليس فيه الا اخبار عن صفة تلبيةه وليس فيه نفى لتعيينه السنك الذي احرمه بوجه من الوجوه وبحال حال ولو كانت هذه الاحاديث صريحة في نفى التعيين لكان احاديث اهل الاثبات اولى بالآخذ منها لكثرةها وصحتها واتصالها وانما مثبتة مبينة متضمنة لزيادة خفيت على من نفى وهذا يحمد الله وانه التوفيق، ام - وقال المحققان بن حجر رحمه الله بعد ذكر الدلائل على ترجيح كونه صلى الله عليه وسلم قارئا وهذا يقتضيه رفع الشك عن ذلك والمصير الى انه كان قارئا ومقتضى ذلك ان يكون القرآن افضل من الافراد ومن التمتع وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الثوري وابو حنيفة واسحاق بن راهوية واختاؤ من الشافعية المزني وابن المنذر وابو اسحق المزني ومن المتأخرين تقي الدين السبكي وبحيث مع النووي في اختياره انه صلى الله عليه وسلم كان قارئا وان الافراد مع ذلك افضل مستند الى انه صلى الله عليه وسلم اختار الافراد ولا ثم ادخل عليه العمرة لبيان جواز الاعتناء في اشهر الحج لكونهم كانوا يعتقدون من افجر الفجر ولخص يتعقب به كلامه ان البيان قد سبق منه صلى الله عليه وسلم في عمرة الثلاث فانه احرم بكل منها في ذي القعدة عمرة الحديث التي صدق

**وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا عبد بن سليمان عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع موافين لهلال ذي الحجة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد منكم أن يهمل بعمره فليهمل فلو لا أني أهملت لأهملت بعمره قالت فكان من القوم من أهل بعرة ومنهم من أهل بالحج قالت فكنت أنا ممن أهل بعرة فخرجنا حتى قد منا مكة فأدركني يوم عرفة وأنا حائض لم أحل من عمرتي فشكوت ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي عمرتك والقضير رأسك وامتنطي وأهلي بالحج قالت ففعلت فلما كانت ليلة الحضبة وقد قضى الله حجتنا أرسل معي عبد الرحمن بن أبي بكر فأردفني وخرجني إلى التعميم فأهملت بعمرتي فقضى الله حجتنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدى

عن البيت فيها وعمره القضية التي بعدها وعمره الجعنة ولو كان أراد باعتباره مع حجة بيان الجواز فقط مع أن الأفضل خلافه كما كتفي في ذلك بأمر أصحابه أن يسيروا حجتهم إلى الحجرة وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل لكونه صلى الله عليه وسلم تمتناه فقال لو لا أني سقت الهدى لأحللت ولا يمتني إلا الأفضل وهو قول أحمد بن حنبل والمشهور عنه وأجيب بأنه إنما تمتناه تطييباً للقلوب أصحابه لخروجهم على فوات موافقة ولا إلا الأفضل ما اختاره الله واستمر عليه وقال ابن قدامة يترجح التمتع بان الذي يفرض أن اعتمر بعدها فمى عمره فختلفت في أجرائها عن حجة الإسلام بخلاف عمره التمتع فمى بخبره بالإخلاص في ترجيح التمتع على الأفراد وبليته القرآن وقال من رجم القرآن هو أشق من التمتع وعمرته بخبرته بخلاف فيكون أفضل منها وحكي عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاثة في الفضل سواء وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في صحيحه وعن أبي يوسف القرآن والتمتع في الفضل سواء وهما أفضل من الأفراد وعن أحمد من ساق الهدى فالقرآن أفضل له ليوافق فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يسبق الهدى فالتمتع أفضل له ليوافق ما تمتناه وأمر به أصحابه زاد بعض أتباعه ومن أراد أن ينشئ عمرته من بلد سقراً فالأفراد أفضل له قال وهذا أصل المذهب وأشبهاها بموافقة الأحاديث الصحيحة فمن قال الأفراد أفضل فعله هذا يتناول أن أعمال سفرين للناس أكثر مشقة فيكون أعظم أجراً وتجزي عنه عمرته من غير نقص ولا اختلاف، أمه وإلى هذا الأخير أشار محمد رحمه الله في قوله حجة كوفية وعمره كوفية أفضل عندنا من القرآن كما تقدم رواه الله سبحانه وتعالى أعلم **قوله موافين لهلال ذي الحجة** أي قرب طلوعه وسيأتي أنها قالت خرجنا لحسن بقين من ذي القعدة والخمس قسرية من آخر الشهر فوافاهم الهلال وهو في الطريق لأنهم دخلوا مكة في الرابع من ذي الحجة وفي حاشية السند في قوله موافين أي مقارنين له كذا في بعض الشرح وليس المراد به حقيقة المقارنة بل المراد المقارنة تنزيلاً لها منزلة المقارنة لأن خروجهم كان قبله لحسن بقين من ذي القعدة والله تعالى أعلم وقال بعضهم أي قرب طلوعه من أوفى عليه أشرف وعلى هذا ففعل لفظ الشرح مقارنين بالباء فانقلب على بعض النسخين فكتب النون موضع الباء والله تعالى أعلم **قوله فلو لا أني أهملت لأهملت بعمره** أي فيه إشعار بكون التمتع أفضل لمن لم يسبق الهدى فان هذا القول صدر منه صلى الله عليه وسلم قبل الأمر بالفتح في ابتدائه الأحكام كما هو الظاهر وقد مر بيان المذهب فيه قريباً **قوله فادركني يوم عرفة وأنا حائض** أي تقدم ذكر الاختلاف في موضع طهرها واجمع به ابن القيم وغيره بين الروايات المختلفة ولأن وقتت على كلام الحفاظ في وجه الجمع فأنقله وهذا نصه في رواية عائشة نفسها كما تقدم أن حيضها كان يسرب قبل دخولها مكة وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم أن دخول النبي صلى الله عليه وسلم عليها وشكواها ذلك له كان يوم التروية وتقع عند مسلم من طريق مجاهد عن عائشة رضي أن طهرها كان بعرفة وفي رواية القاسم عنها وطهرت صبيحة ليلة عرفة حتى قد منا منى وله من طريقه فخرجت في حقي حتى نزلنا منى فتطهرت ثم طفنا بالبيت الحديث واتفقت الروايات كلها على أنها طافت طواف الأفاضة من يوم النحر واقتصر النووي في شرح مسلم على النقل عن أبي محمد بن حنبل أن عائشة حاضت يوم السبت ثالث ذي الحجة وطهرت يوم السبت عاشر يوم النحر وإنما أحذف ابن خزيمة هذه الروايات التي في مسلم ويصحح بين قول مجاهد وقول القاسم أنها رأيت الطهر وهي بعرفة ولم تحتلئ للاغتسال إلا بعد أن نزلت منى أو انقطع الدم عنها بعرفة وما رأيت الطهر إلا بعد أن نزلت منى وهذا أولى والله أعلم **قوله فلما كانت ليلة الحصبية** بفتح الحاء وسكون الصاد المحملين ثم الموحدة هي الليلة التي نزلوا فيها في الحصب وهو المكان الذي نزلوه بعد النفر من منى خارج مكة **قوله وقد قضى الله حجتنا** أي لم تقل حجتنا وعمرتنا كما قالت فيما بعد أي بعد عمر التعميم ففيه دلالة على أنها صارت مفردة بعد فرض العرة والله تعالى أعلم **قوله ولم يكن في ذلك هدى** أي ظاهر أن ذلك من قول عائشة ثم وكذا أخرجه البخاري من طريق يحيى القطان عن هشام والاسماعيل من طريق علي بن مسهر وغيره لكن أخرجه البخاري في الحيض من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة ثم فقال في آخره قال هشام ولم يكن في شيء من ذلك أي فتبين أنه في رواية علق وابن نمير ويحيى ومن وافقهم مدرج وكذا أخرجه من طريق وهيب الجاهلي عن هشام ورواه ابن جرير عن هشام فلم يذكر الزيادة أخرجه أبو عوانة وكذا أخرجه الشيخان من طريق الزهري وأبي الأسود عن عروة بدون الزيادة قال ابن بطال فظهر بذلك أن لا دليل فيه لمن قال زعائشة لم تكن قارئة حيث قال لو كانت قارئة لوجب عليها الهدى للقرآن قال الحفاظ فاجاب عن ذلك أن هذا

والاصدقة والاصوم **وحدثنا** ابو كريب حدثنا ابن نمير حدثنا هشام عن ابيه عن عائشة قالت خرجنا موافين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهلال ذي الحجة لا نرى الا الحج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احب منكم ان يحل بعرة فليهل بعرة وساق الحديث بمثل حديث عبيدة **وحدثنا** ابو كريب حدثنا وكيع حدثنا هشام عن ابيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم موافين لهلال ذي الحجة - مناهل اهل بعرة ومناهل اهل حجة وعمره ومناهل اهل حجة فكلت في اهل بعرة وساق الحديث بخود شيئا وقال فيه قال عمره في ذلك انه قضى الله حجهما وعمرهما قال هشام ولم يكن في ذلك هدى ولا صيام ولا صدقة **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابو الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن عائشة انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلاوي مرج من قول هشام كانه نفى ذلك بحسب علمه ولا يلزم من ذلك نفيه في نفس الامر - وقال الشيخ محمد عبد السند في وقلا اخرج مسلم عن جابر قال ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم التحر وفي رواية عن نساءه بقرة فاما ذبحه عن نساءه فالحديث فيه عن عائشة ايضا عند الشيخين قال كذا بنى اتيت لجم بقرة فقلت ما هذا قالوا ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اواجه بالبقرة في رواية بالبقرة وهذا ذبح عنهن كلهن وظاهر اللفظ ليحيط انما اضحية لهن ولاجل هذا ادخل عليهن من لجم البقرة حيث ليس الاكل من الاضحية كما ليس الاكل من هدى القارن والمتنع ولم يأت لفظ في الروايات ما يدل صريحا انه ذبح البقرة عنهن في مقابلة الهدى الواجب عليهن واما ذبح البقرة عن عائشة فقد اختلف الرواة في حديث جابر فروى سعيد بن يحيى عن ابيه عن ابن جريح عن ابن الزبير عن جابر يقول نحر النبي صلى الله عليه وسلم نساءه وروى محمد بن بكر ويحيى بن زكريا بن ابى زائدة عن ابن جريح عن ابن الزبير عن جابر يلفظ نحر عن عائشة ثوان رجعتنا حديث الكثير صار ذلك محتملا لان يكون هدايا عنهما كما هدى عن سائر الممتنعين ومحتملا لان يكون ذبح البقرة لرفضها العرة كما اشار اليه في حديث الباب والاحتمال الاول ربما لا يجد مساندا على انه لا يجب عليها شئ فانها انما كانت مفردة بالحج بعد ان رفضت احرام عمرتها وانما يجب الهدى على من كان قارنا او متمعا وهي لم تكن كذلك فتعين الاحتمال الثاني اي ذبح البقرة عن رفضها للعرة - والله اعلم وبه قال الكوفيون انما اذا رفضت عمرتها وتحملت منها ثوار حرمات بحج احراما مستانفا فانه يجب عليها دم جنابة وانما ذبح النبي صلى الله عليه وسلم البقرة عنها مع اجزاء الكلب اختيارا للافضل والله اعلم - **ام قوله** ولا صدقة الخ قال شيخنا شيوخنا الحديث السها نفوري رحمه الله في حاشيته البخاري قلت بلفظ الصدقات تدل على ان المراد لم تكن احدها من جهة ارتكاب المحظورات اذ في القرآن ليس الا الهدى او الصوم - **ام قوله** لا نرى الا الحج الخ بضم النون اي لا نظن وتقدم بعض ما يتعلق بهذا القول في اوائل هذا الباب تحت قوله فاهلنا بعرة فليراجع - قال العلامة ابو الحسن السند في حاشيته يمكن ان يقال ارادت بهذا المقصود الا صل من الخروج ما كان الا الحج وواقع الخروج الا الاجله ومن اعتمر فحرمته كانت تابعة للحج فلا يخالف ما سبق انما كانت معتمرة وكان في الصحابة رجال معتمرون وما سيجي في حديث جابر انما كانت معتمرة والله تعالى اعلم ويحتمل انما حكاه عن غالب من كان معه صلى الله عليه وسلم من الصحابة في ذلك السفر - **ام** قال العبد الضعيف عفا الله عنه ولا يمكن ان يرد بمثل هذه الكلمات حال جميع الصحابة رضي الله عنهم فان عائشة نفسها لم تكن داخلة فيه كما قرنا سابقا وقد صرحنا في الروايات الماضية بانفسنا الناس على اقسام مفردة ومتمعة وقارن بل المراد ان جماعة كثيرة منهم كانوا قد احرصوا بالحج واهلوا به ومعنى قولها لا نرى الا الحج وكذا قول جابر فيما سياتي من حديث الطويل لسنان بنى الا الحج لسنان نعرف العرة اي كنا لا نذكر ولا نعلم الا ما احرمنا به من الحج وانه هو الحج او لا آخره ولا نعرف ان الحج قد يصير عمره بعد احرامه وتبليته في أشهره والشرع في افعاله حتى اذا دخلنا مكة وأمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بنفس الحج الى العرة فحينئذ ظهر لنا ان ما كنا نعدّه حجنا لم يكن حجنا بل هي عمرة والى هذا المعنى يشيرنا في حديث ابن عباس فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يكن معه الهدى ان يطوف بالبيت ويحل بعرة فجعل الرجل منهم يقول يا رسول الله انما هو الحج فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ليس بالحج بل هي عمرة رواه احمد ورجاله ثقات والله اعلم وقال ابن القيم بعد ذكر الاحاديث الدالة على كون عائشة محرمته بالعرة قلت من العجب رذه هذه النصوص الصحيحة الصريحة التي لا مدفع لها ولا مطعن فيها ولا تحتل تاويل البتة بلفظ محجل ليس ظاهرا في انما كانت مفردة فان غلب ما احتج به من زعم انما كانت مفردة قولها خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى الا الحج فبما الله الحجب أيظن بالمتنع انه خرج لغير الحج بل خرج للحج متمعا كما ان المغتسل للجنابة اذا بدا فتوضأ لا يمتنع ان يقول خرجت لغسل الجنابة وصدقت امر المؤمنين رضي الله عنها اذا كانت لا ترى الا انه الحج حتى احرمت بعرة بأمره صلى الله عليه وسلم وكلامها يصدق بعضه بعضا **قوله** قال عروة في ذلك انه قضى الله حجهما وعمرتهما قال الحافظ وغيره هذا دليل على ان قوله قضى الله حجهما وعمرتهما مذكور في سائر الروايات ليس هو من الحديث بل من قول عروة - وقال ابن بطال انه من قول هشام بن عروة قلت ولكن رواية عبيدة عن هشام صريحة في كونهم من كلام عائشة حيث قالت فقضى الله حجتنا وعمرتنا بلفظ التكلم ففي هذه الرواية دليل على ان المراد بقوله قال عروة الخ قوله رواية عن عائشة لا قوله من تلقاء نفسه والله اعلم **قوله** قال هشام لم يكن في ذلك الخ



عام حجة الوداع فمنا من أهل بجرة ومنا من أهل بجر وعمره ومنا من أهل بالجر وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجر فأما من أهل بجرة ففعل وأما من أهل بجر أوجع الحج والعمرة فلم يجزوا حتى كان يوم النحر حلت ثياب أبو بكر بن أبي شيبة وعمره النافذ زهير بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال عمر بن حنبل عن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا نرى إلا الحج حتى إذا كنا بسرت أو قريب منها حضرت فدخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابني فقال أنفست يعني الحجة قالت قلت نعم قال هذه شئ كتب الله علي بنات آدم فاقضوا يقض الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغسل قالت وضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم دل على إدراج هذه الجملة في الرواية الماضية كما حققنا هناك قولاً وأما من أهل بجر أوجع الحج والعمرة قال ابن القيم أما حديث أبي الأسود عن عروة عن عائشة هذا وكذا حديث يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عنها بنحوه فثبت أن قولنا أنها الحقاظ وهما أهل أن ينكر أن نقل عن أحمد بخطه حديث أبي الأسود وقال المحافظ أبو محمد بن حزم هذان حديثان منكران جداً قال ولبي الأسود في هذا الخبر حديث لا يخفى بتركه ووهنه وبطلانه والعجب كيف جاز على من رواه فان الزهري قد خالف بالأسود ويحيى بن عبد الرحمن وهو حافظ منهما وكذلك خالفهما غيره من له مزيد اختصاص بعائشة ثم قال أبو محمد وأما الرواية للمحدثين المذكورين عن عائشة يعني اللذين أنكرها ان يخرج روايتها على أن المراد بقولها أن الذين أهلوا الحج أو حج وعمرة لم يجزوا حتى كان يوم النحر حين قصوا مناسك الحج إنما عنت بذلك من كان معه الهدى وهذا تنبيه التكرار عن هذين الحديثين وبهذا تألف الأحاديث كلها، وهذا ما قد مناه في أوائل الباب من وجه التطبيق بين الأحاديث وقد ذكرنا هناك أيضاً أن أمر صلى الله عليه وسلم من معه الهدى أن يجزل بالحج مع عمره إنما كان في حق المعتمرين الذين كان معهم الهدى والله أعلم - وفيما ذكرنا من كلام أبي محمد بن حزم الذي نقله ابن القيم في الهدى ارتضاه بسكوته عبارة لمن كان يهوله محض انكار الحفاظ على حديث وتوهمه إياه من غير تخرج في أساده فقد يكون منشأ الانكار عدم التقطن لوجه الجمع بينه وبين سائر الروايات في بادي الرأي ثم إذا ظهر لهم وجه التوفيق بينهما بعد التأمل يحكمون بنهاية التكرار والوهن عنه، ثم قد يتفاوت الأفهام في مقام التطبيق فيظن واحد منهم أن الحديث منكر وليس هو كذلك عند الآخرين ونظيره ما حكى أبو محمد بن حزم على حديث لاسمار بنت أبي بكر بأنه منكر وباطل بلا شك لمخالفة الثبوت في نزعها ثوبها ابن القيم فقال الحديث ليس بمنكر ولا باطل وهو صحيح وإنما أتى أبو محمد فيه من فهمه قال فرداً حديث الثقات بمثل هذا وهو على سبيل إليه، أم - فليحفظ هذا التنبيه فإنه نافع جداً - قوله حتى إذا كنا بسرت أم - بفتح الميم وكسر الراء بعد هاء فاء موضع قريب من مكة بينهما نحو من عشرة أميال وهو منوع من الصريح وقد يصحرت قاله الحفاظ وأختلف الأقوال في تقدير المسافة بينها وبين مكة من ستة أميال إلى عشرة بل إلى أزيد منها كما في شرح النووي وغيره - قوله انفست أم - بفتح النون وضمها والفتح انفسم أي حضرت وأما الولادة فيقال فيه نفست بالضم ذكره الطبري - قوله أن هذا شئ كتب الله أم - أي قد راها الله على بنات آدم قال القاري وفيه تسليط لها فإن البلية إذا عمت طابت قال النووي ومعناه أنك لست مختصة به بل كل بنات آدم يكون منهن هذا كما يكون منهن ومن الرجال البول والفاطر وغيرهما وقال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله الكلام رابته شئ يكثر وقوعه فمثل هذا الشئ يجب في حكمة الشرع أن يندفع عنه الحرج وإن يسن له سنة ظاهرة فلذلك سقط عنها (أي الحائض) طواف القدام والوداع، قوله على بنات آدم أم - استدلل البخاري في صحيحه في كتاب الحيض بجموع هذا الحديث على أن الحيض كان في جميع بنات آدم وإنكره على من قال أن الحيض أول ما أرسل وتوقع في بني إسرائيل - وكأنه يشير إلى ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود بأسناد صحيح قال كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً فكانت المرأة تشوف للرجل فألقى الله عليهم الحيض ومنعهم المساجد وعند عن عائشة نحوه، قال الدودي ليس بينهما مخالفة فإن سائر بني إسرائيل طول مكثه بمن عقوبة لهم لا ابتلاء وجوده، وقد مرى الطبري وغيره عن ابن عباس وغيره أن قوله تعالى في قصة إبراهيم وأم رابعة قائمة فضحك أي حاضرت والقصة متقدمة على بني إسرائيل بل لا ريب ودعى الحاكم وابن المنذر بأسناد صحيح عن ابن عباس أن ابتلاء الحيض كان على حواء بعد أن أهبطت من الجنة وإذا كان كذلك فبنات آدم ميثاقها، والله أعلم، كذا في الفتح - قوله فاقضوا أم - المراد بالقضاء هنا الأداء وهما في اللغة بمعنى واحد - قوله غير أن لا تطوف بالبيت أم - هذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة وأما السعي فكالطواف إذا لم يصح إلا بعد الطواف واختلفت في علل المنع من الطواف فمن شرط الطهارة في الطواف قال لا تغتسل طاهر ومن لم يشترطها قال لأن البيت في المسجد والحائض لا تدخل المسجد - قوله وضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أم - قال العيني فيه احتجاج جماعة من العلماء في جواز الاشتراك في هدي التمتع والقران ومنعه مالك رحمه الله قال ابن بطال - ولا حجة لمن خالفه في هذا الحديث لأن قوله نحر عن أزواجه البقر يحتل إذا يكون نحر عن كل واحدة منهن بقرة قال وهذا غير مدفوع في التأويل ورد بأنه يدل نفعه رواية عروة عن عائشة فبحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة عن عمر بن الخطاب عن ابن عبد البر من حديث الأوزاعي عن الزهري عن عروة وفي الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نساءه بقرة

فإن من حجوز لا يشترط أن يكون في أهلها ولا في أهلها

عن نسائه بالبقر حدثني سليمان بن عبيد الله أبو الربيع الثعلبي في حديثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة المأجور عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذكر إلا الحج حتى جئنا سبت فطيمت فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا أبكي فقال يا بنيك فقلت والله لو ددت أني لم أكن خرجت العام قال مالك لعليك نفست فقلت نعم قال هذا شيء كتبه الله على بنات آدم عليه السلام فاعلوا بفعل الحاج غير أن لا تطوفن بالبيت حتى تطهري قالت فلما قدمت مكة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه اجعلوها عمرة فأهل الناس إلا من كان معه أهله

يوم الخروفي رواية بقرعة في حجته وفي رواية ذبحها عن نسائه وفي صحيح الحاكم على شرط الشيخين من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اعتمر من نسائه في حجة الوداع بقرعة بينهم، أم - وأما في النسائي ذبح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حجة الوداع بقرعة فقال الحافظ أنه شاذ يخالف لما تقدم، أم - قلت وسيأتي بقية الكلام عليه في شرح بعض أحاديث جابر عند المؤلف فانتظر - ثم قال الحافظ وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق عبد العزيز المأجور عن عبد الرحمن لكن بلفظ أهدي بدل ضحى والظاهر أن التصرف من الرواية لا يثبت في الحديث ذكر الخروفي بل بعضهم على الأصح فأن رواية أبي هريرة صريحة في أن ذلك كان عمن اعتمر من نسائه فثبت رواية من رواه بلفظ أهدي وتبين أنه هدى إلى التمتع فليس فيه حجة على مالك في قوله لأصحابنا على أهل منى وتبين توجيه الاستدلال به على جواز الاشتراك في الهدى والأصحية والله أعلم واستدل بعضهم بحديث الباب على أن البقرة تجزئ عن أكثر من سبعة لأن الظاهر أنه لم يتخلف أحد من زوجاته يومئذ وهن تسع، قال الشوكاني ولكن لا يخفى أن مجرد هذا الظاهر لا تقارض به الأحاديث الصريحة الصحيحة الواردة في أجزاء البقرة عن سبعة الجميع على ما دلوا، والله أعلم - أم قلت وقد تقدم توجيه كون عائشة مفردة بعد رفض العمرة فلو لم يستدل بخلة في قولها وضحي عن نسائه لأن المفرد لا دم عليه وقد ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرعة لرفضها للعمرة كما سبق تحقيقه والله تعالى أعلم **قوله** بالبقر الخ قال النووي استدلال به مالك في أن التضحية بالبقر أفضل من ذبها لأنه لا دلالة فيه لأنه ليس فيه ذكر تفضيل البقرة للعمرة لعموم لفظ أنما هو قضية عين محتملة الأمور فلا حجة فيها لما قاله وذهب الشافعي إلى أن التضحية بالبدنة أفضل من البقرة لقوله صلى الله عليه وسلم من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة الخ قوله فطمت الخ قال النووي هو بفتح الطاء وكسر الميم أي حصنت يقال حاضت المرأة وتحيضت وطمت وعركت بفتح الراء ونقست وضكت وأعصرت وأكبرت كله بمعنى واحد الأسم منه الحيض والطمث والعراك الضحك والأكبار والأعصار وهي حائض وحائضه في لغة غريبة حكاهما الفراء طامث وعارك ومكبر ومحصر في هذه الأحاديث جواز حج الرجل بأمرأته وهو مشروع بالإجماع واجمعوا على أن الحج يجب على المرأة إذا استطاعته واختلاف السلف هل المحرم لها من شرط الاستطاعة واجمعوا على أن زوجها إن يمنحها من حج التطوع وأما حج الفرض فقال جمهور العلماء ليس له منعها منه وللشافعي فيه قولان أحدهما لا يمنحها منه كما قال الجمهور وأصحهما له منعها لأن حقه على الفور والحج على التراخي قال أصحابنا ويستحب له أن يمنح زوجته للأحاديث الصحيحة فيه **قوله** لو ددت أني لم أكن خرجت العام الخ أي ظنا منها أن الحيض يمنعها من الحج - **قوله** اجعلوها عمرة الخ أي أمرهم أن يصرفوا إحرامهم بنية الحج إلى العمرة بأن يكتفوا بأفعالها فيكون فسخ الحج إلى العمرة - وقد مر في هذا المعنى كثيرون من الصحابة غير عائشة منهم عبد الله بن عباس وابن عمر وأسماء وحفصة وعمران وأبو موسى وكل هؤلاء عند البخاري والبراء عند أبي جلي بأسناد رجاله رجال الصحيح وسهل بن حنيف عند الطبراني في الكبير بأسناد رجاله موثقون وسيرة بن مصبل الجعفي عند أبي داود وابن أبي عمير بأسناد صحيح، ومذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك والشافعي من الأربعة عدم استمرار جواز الفسخ فلو أحرم الحج لم يجز عندهم فسخه إلى العمرة ولا العكس خلافا للحنابلة والظاهرية وعلمت أهل الحديث في قولهم أنه يفسخ الحج إذا طاف للقدم إلى عمره وظاهر كلام بعضهم أن هذا واجب وقال بعض الحنابلة (وهو ابن القيم) نحن نشهد الله أن أول أحرمنا الحج لرأينا فرضا فسخه إلى عمره نقاديا من غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك أن في السنن عن البراء بن عازب خرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فأخرونا بالحج فلما قدمنا مكة قال اجعلوها عمرة فقال للناس يا رسول الله قلنا أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة قال انظروا ما أمركم به فافعلوا فرؤوا عليه القول فغضب ثم انطلق حتى دخل على عائشة غضبان فرأت الغضب وجهه فقالت من غضبك يا غضبك يا رسول الله قال وما شغرت أني أمرت الناس بأمر في لفظ مسلم دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غضبان فقلت ومن غضبك يا رسول الله ادخل الله النار قال وما شغرت أني أمرت الناس بأمر فأنا هو يترددون الحديث وقال سلمة بن شبيب لا حمل كل أمرك عندى حسن الأخلة واحدة قال وماهى قال تقول بفسخ الحج إلى العمرة فقال يا سلمة كنت أدنى لك عقلا عندى فذلك أحد عشر حديثا صحاحا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتركها القولك، وقد ورد في الصحيح أمرنا لما أحللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى قال فأهلنا من الأبطر فقال مرة بل لك جنتم يا رسول الله أعلمنا هذا أم لا بل وفي لفظ أئبت متعتنا هذه لعامنا هذا أم لا بل، وفي حديث جابر الطويل عند مسلم حتى إذا كان آخر طواف على المرفة فقال لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكم لم يمنعه هدى

أقول العلماء في أن جواز فسخ الحج إلى العمرة هل يستمر بعد طواف الوداع أم لا

فليصل وليصله عمر فقام سراقته بن مالك بن جشم فقال يا رسول الله ألعائن هذا امرأته فشيئاً رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه واحدة في الأخرى قال  
دخلت العمة في الحج مرتين لأبل لأبل وفي السان عن الربيع بن سبرة عن أبيه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة فأتينا مكة فأتينا مكة فأتينا مكة فأتينا مكة  
المدحجي يا رسول الله أقبل لنا قضاء قومكاً نما ولدوا اليوم فقال إن الله عز وجل قد أدخل عليكم في حجة عمره فاذنتم فمن تطوف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة  
فقد حل لمن كان أهدي وظاهر هذا أن حجة الطواف والسعي يحل للحرمين والحج وهو ظاهر من هب ابن عباس قال عبد المزيق حدثنا معمر عن قتادة عن أبي  
الشعثاء عن ابن عباس قال من جاء بالحج فأن الطواف بالبيت يصير إلى العمة شاء وأبى قلت إن الناس يتكبرون ذلك عليك قال هي سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم  
وان رغبوا وعن كريب مولى ابن عباس أنه قال يا أبا عباس أريت قولك ما حج رجل لم يسبق الهدى معه ثم طاف بالبيت الأجل بعمره وما طاف بها حاج قطساً  
معه الهدى إلا اجتمعت له حجة وعمره والناس لا يقولون هذا قال ويحك إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ومنعه من صحابه لا يذكرن إلا الحج فأمر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه الهدى أن يطوف بالبيت ويحج بعمره فجعل الرجل منهم يقول يا رسول الله إنما هو الحج فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ليس  
بالحج ولكنها عمة قلت هو في الصحيح باختصار رواه أحمد ورجاله ثقات وفي فتح القدير وقال بعض أهل العلم كل من طاف بالبيت متن لا هدى معه من مفرد  
أو قارن أو متمتع فقد حل أما وجوباً وأما حكماً وهذا لقوله صلى الله عليه وسلم إذا دبر النهار من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد أظفر الصائري حكماً أي دخل  
وقت فطره قلنا الذي طاف أما أن يكون قد حل وأما أن يكون ذلك الوقت في حقه ليس وقت احرام وعامة الفقهاء المجتهدون على منع الفسخ والجواب عن إحداث  
الفسخ بما صرح عن أبي ذر أنه قال لو كان يصير حجة عمره إنما كانت رخصة لنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعنه كان يقل فيمن حج ثم فسخ عمة  
لو كان ذلك إلا للركب الذين كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود عنه وروى النسائي بإسناد صحيح وخو وبني داود بإسناد صحيح عن عثمان بن عفان  
عن متعة الحج فقال كانت لنا ليست لكم وفي سنن أبي داود والنسائي من حديث الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه قال قلت يا رسول الله أريت فسخ الحج في  
العمرة لنا خاصة أم للناس عامة فقال بل لنا خاصة ولا يعارضه حديث سراقته حيث قال ألعائن هذا امرأته فقال له للأبل لأن المراد ألعائن فعل العمرة في  
أشهر الحج أم للأبل لأن المراد فسخ الحج إلى العمة وذلك أن سبب الأمر بالفسخ ما كان إلا تقريراً للشرع العمرة في أشهر الحج فالمرء ليس مأموراً أن يفسخ ذلك إن كان  
مستعظماً عندهم حتى كانوا يفتون بها في أشهر الحج من أفجر الفجر فكسر سورة ما استحكم في نفوسهم من الجاهلية من أنكارها بحجهم على فعله بأنفسهم يدل على هذا  
ما في الصحيحين عن ابن عباس قال كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجر في الأرض ويجعلون الحمر صفاً ويقولون أذبرأ البر وعفا الأثر وانسخ صفير  
حلت العمرة لمن اعتمر فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لصبيحة رابعة مهلين بالحج فأمرهم أن يجعلوها عمرة فتعاطوا ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله  
أي الحل قال الحل ككاهة فلو لم يكن حديث بلال بن الحارث ثابتهما قال لا ما مر أحد حيث قال لا يثبت عندى ولا يعرف هذا الرجل كان حديث ابن عباس هذا  
صريحاً في كون سبب الأمر بالفسخ هو قصد محو استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه ألا ترى إلى ترتيبه الأمر بالفسخ على ما كان عندهم من ذلك  
بالفعل غير أنه رضى الله عنه بعد ذلك ظن أن هذا الحكم مستمر بعد ثبوت السبب أي أنه كالمحل ولا اضطباع فقال به وظاهر غيره كأي ذر وغيره وأنه منقضى  
بانقضاء سببه ذلك ومشى عليه محققو الفقهاء المجتهدون وهو أولى لو كان قول أبي ذر عن رأي لا عن نقل عنه عليه السلام لأن الأصل المستمر في الشرع عدم  
استحباب قطع ما شرع فيه من العبادات وأبدلها بغيرها مما هو مثلاً فضلاً عما هو خفت منها بل يستمر في ما شرع فيه حتى يخفيه وإذا كان الفسخ ينافي هذا مع  
كون المشير له سبباً لم يستمر وجب أن يحكم برفعه مع ارتفاعه ثم بعد هذا رأيت التصريح في حديث سراقته بكون المسئول عنه العمرة لا الفسخ في كتاب الآثار في  
باب التصديق بالقدر محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سألت سراقته  
ابن مالك بن جشم المدحجي قال يا رسول الله أخبرنا عن عمتنا هذه ألعائن هذا امرأته فقال للأبل فقال أخبرنا عن ديننا هذا كأننا خلقنا له في أي شيء  
العمل في شيء قد جرت به الأقاليم وثبتت به المقادير أم في شيء يبتاع له العمل قال في شيء جرت به الأقاليم وثبتت به المقادير وساق الحديث إلى آخره  
فقول أحمد رحمه الله عنده أحد عشر حديثاً لا ينفيد لأن مضمونها لا يزيد على أمرهم بالفسخ والعزم عليهم فيه وغضبه على من تردد استشفاقاً لاستحكام  
نفسهم من العمة في أشهر الحج ونحن لا ننكر ذلك - وأما الكلام في أنه شرع في عموم الزمان ذلك الفسخ أو لا وثبت منها لا يسه سوى حديث سراقته بتلك الرواية  
وقد بينا المراد به واشتباهاً وثبت أنه حكمه كان لقصد تقرير الشرع المستحكم في نفوسهم فضلاً وكذا عادة الشارع إذا أورد حكماً يستعظم الأحكام فضلاً  
المنسوخ في شريعتنا يرد بأقصى المبالغات ليقيد استئصال ذلك التمكن المرفوض كافي الأمر بقتل الكلاب لما كان المتكلم عندهم غلظتها وعذام أهل  
البيت حتى انتهوا ففسخ قلنا هذا لما استقر الشرع عندهم وانقشع غمار ما كان في نفوسهم من منعه رجوع الفسخ وصار الثابت مجزئاً للعمرة في أشهر الحج  
والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال، انتهى ما في فتح القدير من الإختصار - قال الشيخ محمد عابد السدي في شرح مسند الإمام الأعظم أماناً دعوى الإختصار  
أي إختصار الفسخ بالصحابة فنتجته جيد وما يؤيد ما أخرجه الدارمي وأبو داود وغيرهما عن بلال بن الحارث قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة

البراءة عن إحداث الفسخ والبراءة عن إحداث رخصة في ذلك الوقت

قالت فكان الهدى مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وذو النسيئة

أول من بعدنا قال بل كره خاصة ورجال أسامة ثقات وقد تصدى ابن القيم في توهين هذا الحديث بما لا يجدي نفعا لأنه قال حديث الأئمة فليبين وجه عدم الثبوت وإلا نحن على التوهين بالأدلة مما تصدى فانه تصدى في تقرير وجوب الفسخ واستمراره إلى يومنا هذا وإطال فيه حرره في البيع ورفات بكيدة هذا البحث والحق الحق أن يتبع والله أعلم به - قلت وأما الكلام في الحارث بن بلال حيث قال أحمد أنه لا يثبت وقال المنذري أنه يشبه المجمل فالجواب عنه ما نقله الشوكاني عن الحافظ أنه قال الحارث بن بلال من ثقات التابعين، وقال الزرقاني في شرح المواهب على أن ابن حبان يرى أن من لم يؤثري ولم يجرح ثقة وقد قال الحافظ في تقريبه أنه مقبول أي في الرواية وهي من الفاظ التعديل ولذا لم يتجرأ الحافظ المنذري على أن يقول مجمل عيننا وأما بلال قال شبيه المجمل ولو سلم أنه لا يصح للحجة فحديث ابن عباس المتفق عليه كإياد بن العزقة في شهر الحج من أجواء الفجر في الأضاح الحديث صريح في أن سبب الأمر بالفسخ هو قصد ما استقر في نفوسهم في الجاهلية بتقرير الشرع بخلافه وقد قال الخطابي اتفق عوام أهل العلم على أنه إذا انسدت حجة مضى فيه مع الفساد، أم يعني فإذا لم يجد في فسخ الحج الفاسد فالصحيح أن بعد تخرجه، أم - وأما أبو بلال بن الحارث المزني فهو صحيح في ذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من المهاجرين كما في تهذيب التهذيب وأما قول ابن القيم نحن نشهد بالله أن حديث بلال بن الحارث هذا لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو غلط عليه فقد نشأ من توهه المعارضة بينه وبين سائر الأحاديث والواقع ليس كذلك فهو من قبيل ما قاله بنفسه في أبي محمد بن حزم أن رآني فيه من فهمه فردا حديث الثقات بمثل هذا الوهم ما لا يسيل إليه، والله أعلم - قال الشيخ محمد عبد السند في وقال ابن القيم وغيره أن سؤال سراقته كان عن جواز فسخ الحج إلى العمرة بدليل أن سياق السؤال ذلك وهذا ظاهر من عبارة مسلو التي قد منها من حديث جابر ولنا أن نقول إن سؤال سراقته إنما كان بالعقبة وهو يرميها كما في صحيح البخاري من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حبيب المعلم عن عطية عن جابر في باب عمرة التمتع وكذا من طريق يزيد بن زريع عن حبيب المعلم في كتاب التقي، وهذا يدل على خلاف ما يدل عليه سياق مسلم مع أن روايات مسلم لم تتفق على ذلك السياق كإسناده عليه الحافظ ابن حجر قال الشيخ السندى وما عدلنا إلى ما قلنا إلا لأن الصحابة الكبار كلهم عرفوا اختصاص الصحابة بالفسخ ومنهم أبو بكر وعمر ولو فهموا أمرا به في حجة الوداع جازا استمرار الفسخ لما عدلوا عن ذلك لما هو عليه من شدة الاتباع بهدي نبيه صلى الله عليه وسلم وقد صرح بعض الصحابة كإبي ذر وغيره أن ذلك خاص بالصحابة وأقوى من ذلك ما قد منا من حديث بلال بن الحارث فانه صريح في السؤال عن فسخ الحج من النبي صلى الله عليه وسلم وجوابه صلى الله عليه وسلم بالخصوصية بخلاف حديث سراقته فإن السؤال فيه محتمل لما ذهبنا إليه من تقرير جواز العمرة في أشهر الحج ومحتل لجواز استمرار الفسخ ومحتل لغير ذلك فالركن إلى ما لا يوجد الاحتمال فيه ولا يطرأ التأويل إليه أولى وأوثق وأما ما اعترض به ابن القيم أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر قبل ذلك عمرة الثلاث في ذي القعدة فكيف يظن بالصحابة أنهم لم يعلموا جواز الاعتكاف في أشهر الحج أبدا ما أمر في حجة الوداع من الفسخ وقد تقدم لذلك فعل ثلاث مرات فالجواب أن حالة حجة الوداع مخالفة للحالات السابقة فالحالات السابقة العمارة السابقة الأخالية عن الحاق الحج بعدها فهموا منها جواز الاعتكاف على سبيل الأفراد في أشهر الحج وأما الحاق الحج بعدها فربما كان يمنع العقل بناء على أن العمرة في الأصل كانت ممنوعة في اعتقادهم في أشهر الحج فبعد فعله صلى الله عليه وسلم لها فيها أدوا أنها قائمة مقام الحج بدليل أنهم كانوا يسمون العمرة الحج الأصغر فلما كانت حجة الوداع وحصل الجمع بينهما وبين العمرة قام احتمال الخصوصية في الاتفاق بالنسكين في الزمان المذكور فأخرجهم ذلك إلى السؤال فأجابهم صلى الله عليه وسلم بجواز الاتفاق بها واستمراره على الأبد وهذا غاية ما يفهم من مجموع الأدلة فإن في ترجيح بعضها على بعض إهمال لبعض الأحاديث ولا شك أن الجمع بين الأحاديث المتعارضة مما أمكن مقدرا على الترجيح عند المحققين بناء على أن الأعمال مقدم على الإهمال والعلو الحق عند الكبير المتعال - أم - وسيأتي بقية هذا البحث في شرح بعض أحاديث الفسخ فانتظر مفتشاً - قال الشيخ عابد السندى ثبوذا لاعتكاف في أشهر الحج للأفاقي سائغ والمكلى له ذلك أن لا يخرج من عامه فقام من حج من عامه نيكه في حقه الاعتكاف فيها عند الخفية لأنه يصير متمتعا ولا تمتع ولا قران ملكي فمن تمتع منهم أو قرن كان عاصيا مسيئا وعليه درجتي لا يأكل منه وهو المرتج عندهم أباز بعضهم للمكلى الاعتكاف فيها ولو حج من عامه ولا يلزمه ذلك لأنه لا يملك فضيلة التمتع واليه جزم صاحب النهاية والقاضي أبو زيد الدبوسي في الأسرار وذكر بعضهم للمكلى الاعتكاف فيها ولو لم يخرج من عامه وهذا قول مرجوح والله أعلم - أم - قلت والى هذا القول الأخير رجع الشيخ ابن الهمام بعد ما كان مائلا إلى الجواز في فتح القل فقال ثم ظهر لي بعد نحو ثلاثين عاما من كتابة هذا الكتاب أن الوجه منع العمرة للمكلى في أشهر الحج سواء حج من عامه أولا - أم - وللبحث في المسئلة مجال واسع ولكن المقام لا يحتمله، قوله مع أبي بكر وعمر وذو النسيئة واليسار قائم وسيأتي من طريق الفقه عن القاسم ومع رجال من أصحابه لهم قوة، وهذا يخالف لما في حديث جابر وليس مع أحد منهم هدى غير النبي صلى الله عليه وسلم وطهمة وكان على ربه قدم من اليمن ومعه الهدى قال الحافظ يجمع بينهما بأن كلا منهما ذكر من أطلع عليه وقد روى مسلو أيضا من طريق مسلم القرطبي وهو يصح القات وتشديد الراوي عن ابن عباس في هذا الحديث وكان طلحة ممن ساق الهدى فلو جمل وهذا

الاعتكاف في أشهر الحج هل يكره أو لا



شاهدنا لحدث جابر في ذكر طلحة في ذلك وشاهدنا لحدث عائشة في أن طلحة لم ينفرد بذلك وداخل في قولها وذو اليسار مسلم من حديث أسماء بنت أبي بكر  
أن الزبير كان ممن كان معه الهدى **قوله** فراهلوا حين راخوا الخ يعني الذين تحلوا بعمرة وأهلوا بالبحر حين راخوا الخ معنى ذلك يؤا التزوية وهو الثالث من من  
ذى الحججة **قوله** فافضت الخ أي نظفت طواف الأفاضة - **قوله** قلت ما هذا الخ ترجم عليه البخاري في الرجل البقر عن نسائه من غير امرهن قال الحافظ وما  
قوله من غير امرهن فأخذه من استغفها مرة عائشة عن اللحم لتدخل به عليها ولو كان ذبحه بعلمها لم تحجج الاستغفها لكن ليس ذلك دافعا للاحتمال فيجوز أن  
يكون علمها بذلك تقدم ما ين يكون استاذنهن في ذلك لكن لما دخل اللحم عليها احتمل عند ما أن يكون هو الذي وقع الاستئذان فيه وإن يكون غير ذلك فاستغفتم  
لذلك أم قلت وقد تقدم قريبا أن هذا الأهداء منه صلى الله عليه وسلم كان عمن اعتمر من نسائه وعائشة لم تكن داخلية فيه حتى يحتاج إلى استئذانها  
والاستغفها إنما وقع عن عائشة لأن سائر النساء والله أعلم - **قوله** وارجع بحجة الخ صريح في كونها مفردة **قوله** انفس الخ هو بضم العين **قوله** مؤخرة الرجل  
الرجل بفتح الراء وسكون الميملة هو البعير كالسرج للفري وفي رواية فاعمرها من التخييم وحملها على قتب بفتح القاف المثناة بعلها موحدة رجل صغير على قدرها  
السنم - وتزوج عليه البخاري الخ على الرجل وكأنة أشار إلى أن التقشف أفضل من الترفه قال ابن المنذر اختلف في الركوب الشئ الحجاج أيما أفضل فقال الجمهور  
الركوب أفضل لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وكونه يحسن على الدلاء والابتهاال ولما فيه من المنفعة وقال السخري بن راهويه المشي أفضل لما فيه من التقب فيحتمل أن  
يقال يختلف باختلاف الأحوال والأشياء والله أعلم **قوله** جزاء بعمرة الناس الخ أي تقوم مقام عمرة الناس وتكفي عنها قاله النووي **قوله** أفرد الخ تقدم معناه  
والكلام فيه قريبا فراجع **قوله** في أشهر الحج الخ قال الحافظ واجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج ثلاثة أولها شوال لكن اختلفوا هل هي ثلاثة بكاملها وهو قول  
مالك ونقل عن الأئمة للشافعي أو شهران وبعض الثالث وهو قول الباقي ثم اختلفوا فقال ابن عمر بن عباس وابن الزبير وآخرون عشرين أو عشرين من ذي الحجة  
وهل يدخل يوم النحر أو لا قال أبو حنيفة وأحمد نعم وقال الشافعي في المشهور الصحيح عنه لا وقال بعض أتباعه تسع من ذي الحجة ولا يصح في يوم النحر ولا في ليلة  
وهو شاذ **قوله** وحرم الحج الخ بضم الحاء المهملة والراء أي أزمته وامكنته وحللاته وروى بفتح الراء وهو جمع حرمات أي ممنوعات الحج **قوله** وليا الحج الخ  
والمقصود أنه ما كان يخطر ببالنا أن حجتنا هذه تصير بعد ذلك عمرة - **قوله** فأحب أن يجعلها عمرة الخ قال ابن القيم وهذا رتبة أخرى في رتبة التخييم وعند  
المبيقات فلما كان بمكة أمر أصحابا من لاهدي معه أن يجعلها عمرة ويحل من أحوامه ومن معه هدى أن يقيم على أحوامه، أم - وقال النووي قال العلماء  
خير هو ولا يابن الفسخ وعلمه ملاطفة لهم وابتداء بالعمرة في أشهر الحج لا نحو كانوا يرغوا من إخراج الفجور ثم حرم عليهم بعد ذلك الفسخ وأمرهم به أمر عزيمة  
والزهر آياه وكره تردده في قبول ذلك ثم قبلوه وفعلوه لأن كان معه هدى والله أعلم **قوله** لهم قوة الخ أي قوة مالية وقدرة على سوق الهدى معهم  
**قوله** فسمعت بالعمرة الخ قال النووي كذا هو في النسب فسمعت بالعمرة قال القاضي كذا رواه مسلم ورواه بعضهم فمنعت العمرة وهو الصواب أم قلت وهكذا هو في صحيح  
البخاري فمنعت العمرة في باب قول الله تعالى الحج أشهر معلوما **قوله** قلت لا أصلي الخ كناية عن أنها لحاضت قال ابن المنذر كنت من الحيض بالحكم الخاص به  
أدباً منها وقد ظهر أثر ذلك في بنائها المؤمنين فكلهن يكنين عن الحيض بحوزان الصلوة أو غير ذلك **قوله** نكوتني حجتك الخ أي فيها هو المقصود بالخروج من الحج

فحسب الله ان يرضى قلوبها وانما انت من بنات ادم كتب الله عليك ما كتب عليهم قالت فخرجت في حجتى حتى نزلنا منى فتطهرت ثم طفنا بالبيت ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصب فدعا عبد الرحمن بن ابي بكر فقال اخرج يا ختك من الحرم فليهل بعمره ثم لتطف بالبيت فاني انتظر كما ههنا قالت فخرجنا فاهلكت ثم طفت بالبيت بالصفا والمروة فحجنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في منزله من جوف الليل فقال هل فرغت قلت نعم فاذن في اصحابه بالرجل فخرج فمرا بالبيت فطاف به قبل صلاة الصبح ثم خرج الى المدينة وحل شي يحيى بن ايوب حدثنا عبد بن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن محمد بن عمار عن عائشة قالت مئنا من أهل البج مفردا او مئنا من قرن ومئنا من تمتع وحل ثنا عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح اخبرني عبيد الله بن عمر عن القاسم ابن محمد قال جاءت عائشة حاجة وحل ثنا عبد الله بن مسعود بن قنبل حدثنا سليمان يعني ابن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد عن عمر قال سمعت عائشة تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس بقين من ذي القعدة لا نرى الا انه لم يخرج حتى اذا دنونا والا حرام له والله تعالى اعلم قاله السدي قوله فحسب الله ان يرضى قلوبها الخ اي يعطيك العمرة ايضا وقد اعطاها بعد الحج قوله حتى نزلنا منى الخ اي في يوم النحر قوله المحصب ليعتم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الصاد المهملة المفتوحة وفي آخره باء موحدة وهو مكان متسع بين مكة ومنى وتسمى به لاجتماع الحصباء فيه بحمل السيل وانه موضع منهيط وهو الهبط والبطاء وحده بائنه بابين الجبلين الى المقابر وليست المقبرة منه وفيه لغة اخرى الحصب بكسر الحاء قال العين وفيه النزول بالمحصب فظاهرة ان النزول فيه سنة كما قال ابو حنيفة وهو قول ابراهيم النخعي وسعيد بن جابر طاوس وقال ابن المنذر كان ابن عمر يراه سنة وقال نافع حصي النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده اخرجهم مسلم زعم ابن حبيب انه لما كان يامر بالتحصيب يستحب به قال الشافعي وقال عياض هو مستحب عند جميع العلماء وهو عند الحجازيين اوكد منه عند الكوفيين واجمعوا انه ليس بواجب واخرج مسلم عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما كانوا ينزلون بالابطم واخرجت الائمة الستة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم المحصب ليكون اسم الخروج وليس بسنة فمن شاء نزله ومن شاء لم ينزله ام قال الشيخ ابن الهمام وجه المختار هو ما اخرجته الجماعة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله اين تنزل غدا في حجتك فقال هل ترك لنا عقيل منزلا ثم قال نحن نازلون بنخيف بنى كنانة حيث تقاسمت قریش على الكفر يعني المحصب الحديث وفي الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بنى نخل نازلون غدا بنخيف بنى كنانة حيث تقاسموا على الكفر وذلك ان قريشا وبني كنانة تحالفت على بني هاشم وبني المطلب ان لا ينالكوهم ولا يبايعوهم حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بذلك المحصب ام ثبت بهذا انه نزله قصدا ليري لطيف صنع الله به وليتدكر فيه نعمته سبحانه عليه عند مقايضة نزوله به الا ان الى حالة قبل ذلك اعطى حال انحصاره من الكفار في ذات الله تعالى وهذا امر يرجع الى معنى العبادة ثم هذه النعمة التي شملت عليه الصلوة والسلام من النصر الاقتدار على اقامة التوحيد وتقرير قواعد الوضع الاثني الذي دعا الله تعالى اليه عباده لينتفعوا به في دنياهم ومآلاتهم لا شك في انها النعمة العظمى على امتيه لا تحصى مظاهر المقصود من ذلك المؤثر لكل واحد منهم جدير بتفكرها والشكر التام عليها لانها عليه ايضا فكان سنة في حقهم لان معنى العبادة في ذلك يتحقق في حقهم ايضا وعن هذا حصي الخلفاء الراشدين اخرج مسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا ينزلون بالابطم واخرج عنه ايضا انه كان يرى التحصيب سنة وكان يصلي الظهر يوم النحر بالمحصب قال نافع قد حصي رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده ام وعلى هذا الوجه لا يكون كالرمل ولا على الاول لان الارادة لم يزل من يراد بها ارادة المشركين ولم يكن بمكة مشرك عامر حجة الوداع بل المراد ارادة المسلمين الذين كان لهم علم بالحال الاول قوله يا ختك من الحرم الخ فيه ان من كان بمكة واراد العمرة فمبقاته لها الحل وانما وجب الخروج اليه ليجمع في نسك بين الحل والحرم كما يجمع الحاج بينهما فان عرفات من الحل قوله ثم لتطف بالبيت الخ اي بالصفا والمروة قوله فاني انتظر كما الخ حتى تأتيني قوله فطاف به الخ هذا هو طواف الوداع وهو واجب عند الحنفية وسنة عند الآخرين قوله لخمس بقين من ذي القعدة الخ فيه استعمال الفصيحة في التاخير وهو ما دام في النصف الاول يؤخر بما خلا واذا دخل النصف الثاني يؤخر بما بقي قال الحافظ وحرز ابن حرز بان خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة كان يوم الخميس وفيه نظر لان اول ذي الحجة كان يوم الخميس قطعاً لما ثبت وتواتر ان وقوفه بعرفة كان يوم الجمعة فتعين ان اول الشهر يوم الخميس فلا يصح ان يكون خروجه يوم الخميس بل ظاهر الخبر ان يكون يوم الجمعة لكن ثبت في الصحيحين عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة اربعاً والعصر في الحليفة ركعتين فدل على ان خروجه لم يكن يوم الجمعة فما بقي الا ان يكون خروجه يوم السبت ومحل قول من قال لخمس بقين اي ان كان الشهر ثلاثين فاتفق ان جئت تسعاً وعشرين فيكون يوم الخميس اول ذي الحجة بعد مضي اربع ليال لا خمس وهذا يتفق الاخبار هكذا جمع الحافظ عماد الدين ابن كثير بين الروايات

من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى إذا طاف بالبيت وبين الصفا والمروة أن يحل قالت عائشة فدخل علينا يوم النحر يلحون بقر فقلت ما هذا فقبل ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أواجه قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم بن محمد فقال انتك والله بالحديث على وجهه **وحل ثنا** محمد بن مثنى حدثنا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول أخبرني عمرة أنها سمعت عائشة **رح** وحدثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان عن يحيى بهذا الاسناد مثله **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن علية عن ابن عون عن إبراهيم عن الأسود عن امر المؤمنين وعن القاسم عن امر المؤمنين قالت قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك واحد قال انتظري فإذا ظهرت فاخرجي إلى التتبع فأهلى منه ثم القينا عند كذا وكذا قال لظنه قال غدا ولكنها على قدر نصيبك أو قال نفقتك **وحل ثنا** ابن مثنى حدثنا ابن أبي عمير عن ابن عون عن القاسم وإبراهيم قال لا أعرف حديث أحدهما من الآخر أن امر المؤمنين قالت يا رسول الله يصدر الناس بنسكين فذكر الحديث **وحل ثنا** زهير بن حرب اسحق بن إبراهيم قال زهير حدثنا وقال اسحق أخبرنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لأننا لم نجد له الخ فلما قدمنا تطوفنا بالبيت فأمروا رسول

وقرى هذا الجمع يقول جبرائيل خوجه لحس بقين من ذى القعدة وأربع وكان دخوله صلى الله عليه وسلم مكة صبح رابعة كما ثبت في حديث عائشة وذلك يوم الأحد وهذا يوم ثوران خوجه من المدينة كان يوم السبت كما تقدم فيكون مكثه في الطريق ثمان ليال وهي المسافة الوسطى أم - قال ابن القيم ويدل عليه (أي على علم خوجه يوم الخميس كما زعموا) عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر لهم في خطبة شأن الاحرام وما يلبس المحرم بالمدينة على منبره والظاهر أن هذا كان يوم الجمعة لأنه لم ينقل إلا في جمعهم ونادى فيهم فخصوا الخطبة وقد شهد ابن عمر هذه الخطبة بالمدينة على منبره وكان عادة صلى الله عليه وسلم أن يعلمهم كل وقت ما يحتاجون إليه إذا حضر فعلة فأولى الأوقات به الجمعة التي تلي خوجه والظاهر أنه لم يكن لديه الجمعة وبينه وبينها بعض يوم من غير ضرورة وقد اجتمع إليه الخلق وهو أحصر الناس على تعليمهم الدين وقد حضره لك الجمع العظيم والجمع بينه وبين الحج فمكن بلا تقويت ، والله أعلم أم - قال المحافظ ويحتمل أن يكون الذي قال لحس بقين أراد ضم يوم الخروج إلى باقي لأن التأهب وقع في قوله وإن اتفق التأخير إلى أن صليت الظهر فكأنهم لما تأهبوا باليلة السبت على سفر اعتدوا به من جملة أيام السفر والله أعلم أم - والذي غزاه محمد بن حمرته رأى الراوى قد حدث التأمن العدد وهي إنما تحذف من المتن ففهم لحس ليال بقين فلو كان الخروج يوم السبت لكان لأربع ليال بقين ، قال ابن القيم والعرب إذا اجتمعت الليالي والأيام في التاريخ غلبت لفظ الليالي لأنها أول الشهر وهو أسبق من اليوم فتذكر الليالي ومرادها الأيام فيصيحان يقال لحس بقين بأعتبار الأيام ويذكر لفظ العدد بأعتبار الليالي فصيح حينئذ أن يكون خوجه يوم الخميس بقين ولا يكون يوم الجمعة والله أعلم - **قوله** فدخل علينا الخ بضم اللام على البناء لليجول **قوله** قال يحيى الخ أي ابن سعيد الأنصاري **قوله** انتك والله بالحديث على وجهه الخ أي ساقته لك سياقا تاما لم تختصر منه شيئا وكأنته يشير بذلك إلى روايته عن عائشة فانما مختصرة ، قاله المحافظ في الفتح - **قوله** يصدر الناس الخ أي يرجعون بحجة وعرة **قوله** وأصدر بنسك واحد الخ أي بحجة فقط وهذا صريح في كونها مفردة ولم يذكر على قولها النبي صلى الله عليه وسلم بل كأنه قرر عليه حيث قال انتظري فإذا ظهرت الحديث **قوله** عند كذا وكذا الخ والمكان المبهم هنا هو الأبطم كما تبين في غير هذا الطريق **قوله** أظنه قال غدا الخ **قوله** لكنها على قدر نصيبك الخ بفتح النون والمهمل

أي التعب والمخاض الثواب في العبادة يكثر بكثره النصيب أو النفقة والمراد النصيب الذي لا يذمه الشرع وكذا النفقة قاله النووي : قال المحافظ رر واستدل به على أن الاعتار لمن كان بمكة من جهة محل القرية أقل اجزا من الاعتار من جهة محل البصرة وهو ظاهر هذا الحديث وقال النووي ظاهر الحديث أن الثواب الفضل في العبادة يكثر بكثره النصيب النفقة وهو كما قال لكن ليس ذلك بمطرد فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض وهو أكثر فضلا وثوابا بالنسبة إلى الزمان كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال من رمضان غيرها وبالنسبة للمكان كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره وبالنسبة إلى شرف العبادة المالية والبدنية كصلاة الفريضة بالنسبة إلى أكثر من عدد ركعاتها أو طول من قراءتها وخوفك من صلاة النافلة وكذا هم من الزكاة بالنسبة إلى أكثر من من التطلع أشار إلى ذلك ابن عبد السلام في القواعد قال وقد كانت الصلوة مرة عين النبي صلى الله عليه وسلم وهي شاقصة على غيره وليست صلاة غيره مشقتها مساوية لصلاة مطلقا والله أعلم **قوله** أو قال نفقتك الخ شك من الراوى ولكن أخرجه الدارقطني والحاكم ونفقته بواو العطف والله أعلم - **قوله** لا أعرف حديث أحدهما من الآخر الخ أي حديث القاسم من حديث إبراهيم قال المحافظ ولا يخرج الدارقطني والحاكم من وجه آخر يدل على أن السياق الذي هنا للقاسم فانما أخرجا من طريق سفيان وهو الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما في عمرها إنما أجرك في عمرتك على قدر نفقتك **قوله** تطوفنا بالبيت الخ أي غيرها لقولها بعد فلما طفت فانه تبين به أن قولها تطوفنا من العالم الذي أريد به الخاص ، **قوله** فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ فان قلت الغاء فيه لتقصي التعقيب فتدل على أن الأمر كان بعد الطواف مع أنه قد سبق الأمر

صلى الله عليه وسلم من لم يكن ساق الهدى ان يحل قالت فحل من لم يكن ساق الهدى ونسأوه لم يسقن فأحلن قال عائشة فحضت فلم أطف بالبيت فلما كانت ليلة الحصة قالت قلت يا رسول الله يرجع الناس بعمره وحجة واجع أنا بحجة قال أو ما كنت طفت لبياتي قد منامة قالت قلت لا قال فاذهبي مع أخيك إلى التميم فاهلي بعمره ثم موعدك مكن كذا وكذا قالت صفية ما اراني إلا حابستكم قال عقرى حلقه أو ما كنت طفت يوم النحر قالت بلى قال لا بأس انفرى قالت عائشة فلقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مصعد من مكة وأنا منهبطة عليها وأنا مصعد وهو منهبط منها وقال استحق منهبطة ومنهبط وحل ثنا سويد بن سعيد عن علي بن مسهر عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى الأندلس وأمرهم وساق الحديث بعنه حديث منصور وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعبد بن مثنى وابن بشار جميعاً عن عبد بن مثنى حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم عن علي بن الحسين عن ذكران مولى عائشة عن عائشة أنها قالت قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مضيق من ذوالحجة وخمس فدخل علي وهو غضبان بهذا قلت إجاب الكرماني انه قال مزين قبل القدم وبعد فالثاني تكرار للاول وتأكيد له قوله ونسأته لم يسقن إلا أي نسأه النبي صلى الله عليه وسلم ثم الهدى فلذلك أحلن قوله ليلة الحصة أي الليلة التي بعد ليالي التشريق التي ينزل الحجاج فيها في المحصب المشهور في الحصة سكوت الصاد وجاء فتحها وكسرها وهي أرض ذات حصص قوله قالت صفية أي أم المؤمنين رضي الله عنها فأنها حاضت بعد أن أفاضت يوم النحر قوله ما اراني إلا حابستكم أي ما اظن نفسي إلا حابسة القوم عن التوجه إلى المدينة لاني حضت واطففت بالبيت فلعلهم يسبوني يتوقفون إلى زمان طوافي بعد الطهارة وأستاد المحصب على سبيل المجاز قوله عقرى حلقه أي بالقمم فيها أثر السكون وبالقصر يغير تنوين في المراتية ويجوز في اللغة التنوين وصوبه أبو عبيد لان معناه الذي علمه بالعقر والحلق كما يقال سقياً ورعيًا ونحو ذلك من المصادر التي يدعى بها وعلى الأول هو نعت لأعضاء ثم معناه عقرى عقرها الله أي جرحها وقيل جعلها ماعراً كالتد وتيل عقر قومها ومعناه حلق شعرها وهو زينة المرأة أو أصابها وجع في حلقها أو حلق قومها يشربها أي أهلها وكل القرطبي أنها كلمة تقولها اليهود للحائض فهذا أصل هاتين الكلمتين ثم اتسع العرب في قولها بغير إرادة حقيقة كما قالوا قلله الله وترتبت يداي ونحو ذلك قال القرطبي وغيره شتان بين قوله صلى الله عليه وسلم هذا لصفية وبين قوله لعائشة لما حاضت معه في الحج هذا شيء كتبه الله علي بنات آدم لما يشرب من الميل لها والخوض عليها بخلاف صفية قلت وليس فيه دليل على اتضاع قدر صفية عند لكن اختلف الكلام باختلاف المقام فعائشة دخل عليها وهي تبكي أسفاً على ما فاتها من اللبس فسأها بذلك وصفية أراد منها ما يريد الرجل من أهله (كما ورد في رواية) فأيدت المانع فناسب كلامهما ما خاطبها به في تلك الحالة، كذا في القم - قوله لا بأس انفرى أي بكسر الفاء وفي رواية أخرى وفي رواية فلتنفر وفي رواية قال اخروا ومعانيها متقاربة والمراد بها كلها الرجل من منى إلى جهة المدينة، قال العيني أي أوجعي أذهبي إذا حاجت لك إلى طواف الوداع لانه ساقط عن الحائض، أم - قال ابن المنذر قال عامة الفقهاء بالامصار ليس على الحائض التي قد أفاضت طواف وداع وروينا عن عمر بن الخطاب بن عمر بن زيد بن ثابت أنهم أمرها بالمقام إذا كانت حائضاً لطواف الوداع وكأهم وأجبر عليها كما يجب عليها طواف الأفاضة إذا حاضت قبله لم يسقط عنها - قال وقد ثبت رجوع ابن عمر بن زيد بن ثابت عن ذلك وتيق عمر فالحقاء لثبوت حديث عائشة يشير بذلك إلى ما تضمنته أحاديث هذا الباب - وقد مرى ابن أبي شيبة من طريق القاسم بن محمد كان الصحابة يقولون إذا أفاضت المرأة قبل ان تحيض فقد فرغت الأعراف انه كان يقول يكون آخر عهد هابا لبيت وقد وافق عمر على رواية ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره فروى أحمد أبو داود والنسائي والطحاوي واللفظ لا بد من طريق الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث بن عبد الله بن اوس الشقي قال أتيت عمر فسألت عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض قال ليكن آخر عهد هابا لبيت فقال الحارث كذلك أنتاني وفي رواية أبي داود هكذا حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأستدل الطحاوي بحديث عائشة وحديث أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حق الحائض - قوله وهو مصعد من مكة أي في جميع البحار هو بمنع صاعد من مصعد لغة في صعد وهذا لا ينافي حديث فجعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في منزله من جوف الليل كما مر قريباً لأنه كان قد خرج بعد ذهابها لميطوف الوداع فليقها وهو صاعد بعد الطواف وهي لاحلة لطواف عمرتها ثم لقيته بعد وهو بالمحصب، قال النووي وأما قولها في المراتية الماضية فأذن في أصحابه فتم بالبيت وطاف فبدأ على أن في الكلام تقديم وتأخير وأما طوافه صلى الله عليه وسلم كان بعد خروجه إلى العمرة وقبل رجوعها وأنه فرغ قبل طوافها للعمرة قوله أو أنا مصعد أي هذا شك من الراوي قوله قال السحق منهبطة ومنهبط أي بديل منهبطة ومنهبط والمخنة واحد والهبط خلاف الصعود قوله لا تذكر حجاً ولا عمره أي ولا مضايقة في ذلك وقد تقدم ما يتعلق به في تحقيق أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرجع قوله أو خمس أي شك منها أو من الراوي عنها، وقد ثبت في حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قدم صبر أربعة مضيت من ذى الحجة قوله وهو غضبان أي ملآن من الغضب حين تأخر بعض أصحابه في فسح الحج إلى العمرة، قال النووي أما غضب صلى الله عليه وسلم فلا يخفى أن حرمته الشرع وترددهم في قبول حكمه وقد قال الله تعالى فلا وربك لا تؤمنون حتى يحكيكوا فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم





أهلت بالحج فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم يوم النفر سيعك طوافك لحجك وعمرتك فأبت فبعث بها مع عبد الرحمن بن النعمان فاعتمرت بعد الحج وحديثي حسن بن علي الحلواني حدثنا زيد بن الحباب حدثني إبراهيم بن نافع حدثني عبد الله بن أبي نعيم عن مجاهد عن عائشة أنها حاضنت بسرة فتطهرت بعرفة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكي عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك وحديثي يحيى بن جبيب الحارثي حدثنا خالد بن الحارث حدثنا قرة حدثنا عبد الحميد بن جابر بن شيبه حدثنا صفية بنت شيبة قالت قالت عائشة يا رسول الله ايرجع الناس بأجورين وأرجع بأجر فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن ينطلق بها إلى التنعيم قالت فأردفني خلفه على جمل لعلني أقول ففعلت أرفع فخاري أحسره عن عنقه فيضرب رجلي بعلة الراحلة قلت له وهل ترى من أحد قال قالت فأهملت بعمره ثم أقبلنا حتى انتهينا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بالحصبه **حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير** قال حدثنا أسفيان عن عمرو بن أخيرة عن ابن أوس أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يردف عائشة فيعمرها من التنعيم **حدثنا قتيبة بن سعيد** ومحمد بن ربح جميعاً عن الليث بن سعد قال قتيبة حدثنا ليث عن أبي الزبير عن جابر أنه قال قبلنا محمد بن معمر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمر مفرد وأقبلت عائشة بعمره حتى إذا كنا بسرة عركت حتى إذا قد صناطفنا بالكعبة والصفا والمروة فأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحل منا من لو يكن معاهدي قال فقلنا حل ما قال الحل كله فواقعنا النساء وطيبنا بالطيب لبسنا ثيابنا وليس بيننا وبين عمره إلا أربع ليال ثم أهملنا يوم التروية ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة فوجدناها تبكي فقال ما شأنك قالت شأني أني قد حضنت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت والناس يذهبون إلى الحج الآن فقال إن هذا امر كتب به الله على بنات آدم فاعتسلي ثم اهلي بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا ظهرت طافت بالكعبة والصفا والمروة ثم قال قد حللت من حجك وعمرتك جميعاً فقالت يا رسول الله اني اجدي نفسي اني لو أطفت بالبيت حتى حججت قال فاذهب بها يا عبد الرحمن فاعمرها من التنعيم وذلك ليلة الحصبه **حدثني محمد** ابن حاتم وعبد بن محمد قال ابن حاتم حدثنا وقال عبد الله بن محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة وهي تبكي فلما كرميها حدثت الليث إلى آخره ولم يذكر ما قبل هذا من حديث الليث **حدثني** أبو غسان المصمعي حدثنا معاذ يعني ابن هشام حدثني أبي عن مطر عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله أن عائشة في حجة نزل الله صلى الله عليه وسلم أهلت بعمره وساق الحديث يعني حديث الليث زاد في الحديث قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً سهلاً إذا هويت الشئ تابعها عليه فأرسلها مع عبد الرحمن بن أبي بكر فاهلته بعمره من التنعيم قال مطر قال أبو الزبير فكانت عائشة إذا حجت صنعت كما صنعت مع نبي الله صلى الله عليه وسلم **حدثنا أحمد بن يوسف** حدثنا زهير حدثنا أبو الزبير عن جابر **حدثنا يحيى بن يحيى** واللفظ له قال أخبرنا

بها فعل وصارت مضبوطة وجبت رعايتها والضبط مختلف فأدناه باللسان واقواه ان يكون مع القول فعل ظاهر علانية يختص بالحالة التي ارادها كالسوا، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - قال النووي وفي الحديث دليل على جواز قول لوفى التأنيف على فوات أسرار الدين ومصالح الشرع وأما الحديث الصحيح في ان لو تفكر عمل الشيطان فحول على التأنيف على حفظ الدنيا ونحوها وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في استعمال لوفى غير حفظ الدنيا ونحوها فيجمع بين الأحاديث بما ذكرناه والله أعلم **قوله** يوم النفر أي يوم الرجوع من منى **قوله** سيعك طوافك لحجك وعمرتك الخ تقدم بيان معناه والظاهر عليه مستوفى فراجع **قوله** فأبت الخ أي أبا حمزة نعوذ بالله منه بل أبا عن الفاضل المليل إلى الفضل والله أعلم **قوله** فتطهرت بعرفة الخ تقدم الجمع بينه وبين ما ورد من ظهورها يوم الخروجه فراجع **قوله** راحته الخ بكسر السين وضمها لغتان أي كشفه وإزيله، **قوله** بعلة الراحلة الخ قال النووي المشهور في النسخ انه بيده موحدة من أسفل وعين مائلة مكسورة ولا مرسلة والمعنى فيضرب رجلي بسبب الراحلة أي في صورة من يضرب الراحلة ويكون قوله بعلة أي بسبب والمعنى انه يضرب رجلاها بعضا أو بسوط ونحو ذلك حين تكشف فخارها غيرة عليها فتقول وهل ترى من أحد أي نحن في خلاد من الأرض وليس هنا من يستأمنه، **قوله** حدثنا أسفيان عن عمرو الخ أسفيان هو الثوري وعمره هو ابن دينار يروي عن عمرو بن أوس - **قوله** عركت عائشة الخ هو يفتح العين والسين ومعناه حاضنت يقال عركت عرك عركت كذا كقعدت تقعد تعودا **قوله** ثم أهملنا يوم التروية الخ وهو اليوم الثامن من ذي الحجة وفيه ان من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج استحبت له ان يحرم يوم التروية **قوله** قد حللت من حجك وعمرتك الخ سبق بيان معناه في شرح حديث عائشة من هذا الباب **قوله** إذا هويت الشئ الخ معناه إذا هويت شيئا لانقص فيه في الدين مثل طلبها الاعتناء وغيرها أجاها إليه وقوله سهلاً أي سهلاً الخلق كبرياء الشامل لطيفاً ميسراً في الخلق كما قال الله تعالى وإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ وفيه حسن معاشرته الأزواج، قال الله تعالى وَعَايِرُوا مَنْ يُبَاغِرُوا لَئِنْ بَاغَرُوا بِكُمْ لَأَعْرِضُنَّ عَنْهُمْ وَلَئِنْ جَاءَكُمْ مِنْهُمْ نَعْلَمُ كَذِبُهُمْ وَنُحَذِّرُكُمُوهُمْ نَحْذَرُ لَكُمُ الْفِتْنَةَ وَنَجِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهَا لَكُمُ الْيَوْمَ عَذَابٌ شَدِيدٌ

أبو خبيشة عن أبي الزبير عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين بالبحر معنا النساء والولدان فلما قدمنا مكة مكثنا بالبيت والصفاء والمروة فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى فيلجئ إلى البحر قال البحر كله قال فأتينا النساء وكسنا الثياب ومسنا الطيب فلما كان يوم التروية أهلنا بالبحر وكفانا الطواف الأول بين الصفاء والمروة فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشرك في الأبل والبقر كل سبعة منافي بدنة **وحدثني محمد بن حاتم** حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير **وحدثني محمد بن حماد** عن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لما حللنا أن نحر إذا توجهنا إلى منى قال فأهلنا من الأبط **وحدثني محمد بن حاتم** حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح **وحدثني محمد بن حماد** عن جابر بن عبد الله قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم إلا صفاء بين الصفاء والمروة إلا طوافا واحدا زادني حديث محمد بن بكر طوافه الأول **وحدثني محمد بن حاتم** حدثنا يحيى بن سعيد المقطان أخبرنا ابن جريح أخبرني عطاء قال سمعت جابر بن عبد الله في منى قال أهلنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالبحر خالصا وحده قال عطاء قال جابر فقدم النبي صلى الله عليه وسلم رابعة مضت من ذى الحجة فامرنا أن نخلع قال عطاء قال جابروا وأصيبوا النساء قال عطاء ولم يعزم عليهم ولكن أحلهم لهم فقلنا لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس أمرنا أن نفضي النساء فأتينا عرفة تقطعنا كبرنا المنى قال يقول جابر بن عبد

كانت تعمر من التعميم دائما **قوله** معنا النساء والولدان إلا الولدان هم الصبيان قال النووي وفيه صحة حج الصبي الحرة ومذهب مالك والشافعي وأحمد والعلماء كافة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أنه يصح حج الصبي ويثبت عليه ويترتب عليه أحكام حج البالغ لأنه لا يجزئ عن فرض الإسلام فإذا بلغ بعد ذلك واستطاع لزومه فرض الإسلام وخالف أبو حنيفة الجهمور فقال لا يصح له أحرام ولا تحريم ولا يترتب عليه شيء من أحكام الحج قال وإنما يحج به ليعرف ويتعلم ويتجنب محظوراته للنقل قال وكذلك لا تصح صلاته وإنما يؤمر بها لما ذكرناه وكذلك عند سائر العبادات والصواب مذهب الجهمور حديث ابن عباس أن امرأة فطمت صبيا فقالت يا رسول الله ألهذا حج قال نعم والله أعلم - قلت فلو لم يحدث بعد قوله نعم ولك أجر كما سألني ومذهب الحنفية هو ما قال في الدنيا المختار فلو أحرم صبي عاقل أو أحرم عنه أبوه صار محررا وينبغي أن يجزئه قبله ويلبسه إذا أراد رجاء قال في الباب شرحه وينبغي لوليته أن يجتنبه من محظورات الأحرار كلبس الخيط والطيب وإن ارتكبها لأشئ عليها - وقال محمد في الأصل والصبي الذي يحج له أبوه يقضه المناسك يرى الجهمور أنه على وجهين الأول إذا كان صبيا لا يعقل الأداء بنفسه وفي هذا الوجه إذا أحرم عنه أبوه جاز وإن كان يعقل الأداء بنفسه يقضه المناسك كلها يفعل مثل ما يفعله البالغ أم فروم الصريح في أن أحرامه عنه إنما يصح إذا كان لا يعقل كذا في رد المختار **قوله** ومسنا الطيب الخ هو بكسر السين الأولى هذه اللفظة المشهورة وفي لغة قليلة يفتحها حكاه أبو عبيد والجوهري قال الجوهري يقال مسست الشيء بكسر السين أمسه ففتح الميم مسسا فلهذا اللفظة الفصيحة قال وحكي أبو عبيد مسست الشيء بالفتح أمسه بضم الميم قال رما قالوا مسست الشيء يمسسون منه السين الأولى ويجولون كسرتها إلى الميم قال ومنهم من لا يحول ويترك الميم على حالها مفتوحة كذا في الشرح **قوله** وكفانا الطواف الأول الخ تقدم بيان معناه والكلام عليه مبسوطا في شرح حديث عائشة من هذا الباب فليراجع **قوله** كل سبعة منافي في هذا الخ المراد بالبدنة هنا البعير والبقرة وهكذا قال العلماء تجزئ البدنة من الأبل والبقر كل واحدة منهما عن سبعة ففي هذا الحديث دلالة لأجزاء كل واحدة منهما عن سبعة أنفس وتيامها مقام سبع شياه وفيه دلالة بجواز الاشتراك في الهدى والأضحية وبه قال أبو حنيفة والشافعي وغيرهما رحمهم الله **قوله** إذا توجهنا إلى منى الخ أي يوم التروية **قوله** فأهلنا من الأبط الخ هو بطحاء مكة وهو متصل بالخصب وقد استدل به من يجوز للمكي والمقيم بها الأحرام بالبحر من الحرم وفي المسئلة وجهان لأصحابنا أصحهما الأول أن يحرم بالبحر الآمن داخل مكة وأفضله من بابارة وقيل من المسجد الحرام والثاني يجوز من مكة ومن سائر الحرم فمن قال بالثاني احتج بحديث جابر هذا لأنه أحرموا من الأبط وهو خارج مكة لكنه من الحرم ومن قال بالأول وهو الأصح قال إنما أحرموا من الأبط لأنه كانوا نازلين به وكل من كان دور الميقات المحمدية فمنازله كما سبق في باب المواقيت والله أعلم كذا قال النووي في الشرح قال في الهداية فإذا كان يوم التروية أحرم بالبحر من المسجد والشرط أن يحرم من الحرم أما المسجد فليس بلأمره - قال ابن الهامر بل هو فضل ومكة أفضل من غيرها من الحرم والشرط الحرم **قوله** لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم إلا صفاء ولا أصحابا لم تقدم تحقيقه وشرحه في شرح حديث عائشة من هذا الباب فليراجع **قوله** أهلنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الخ أي كثير منهم **قوله** خالصا وحده الخ ليس معه عرق هو محمول على ما كانوا ابتدأوا به ثم وقع الخلاف بأدخال العمرة على الحج وبعضهم الحج إلى العمرة فصارتا على ثلاثين انحار مثل ما قالت عائشة منامن أهل حج ومنامن أهل بجرة ومنامن جمع **قوله** حلوا الخ بصيغة الأمر من حل أي جعلوا يحكمهم وعملوا منها بالطواف والسعي **قوله** ولم يعزم عليهم الخ أي في جملنا شأهم لأن الأمر المذكور إنما كان للإباحة وقد تقدم قالوا أي الحل قال الحل كله **قوله** تقطعنا كبرنا المنى إشارة إلى قرب الدهن بوطئ النساء **قوله** يقول جابر بن عبد الله أي يشير إليه وكذا قوله انظر إلى قوله بين أي إلى أشارته وقوله يحركها أي يحلها قال الكرماني

قوله أهلنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الخ أي كثير منهم





يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج **وحدثنا** ابن نمير **حدثنا** أبو نعيم **حدثنا** موسى بن نافع قال قدمت مكة متمتعاً بعمرتي قبل التروية بأربعة أيام فقال الناس تصير حجتك لأن مكة قد دخلت على عطاء بن أبي رباح فاستفتيته فقال عطاء **حدثني** جابر بن عبد الله أن نصارى أنه حج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام ساق الهدى معه وقد أهلوا بالحج مفرداً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم **أهلوا** من أحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حلالاً حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قد متوها متعة قالوا كيف نجعلها متعة وقد سميها بالحج قال أفعولاً أم كرمه فاني لو لا أني سقت الهدى لفعلت مثل الذي أمرتكم به ولكن لا يحل مني حرام حتى يبلغ الهدى محله ففعلوا **وحدثنا** محمد بن معمر بن ربيع القيسي **حدثنا** أبو هشام المغيرة بن سلمة المخزومي عن أبي عوانة عن أبي بشر عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال قدمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينا نحن بالبحر فمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نجعلها عمرَةً ونحل قال وكان معه الهدى فلم يستطع أن يجعلها عمرَةً **وحدثنا** محمد بن شعبة وابن بشار قال ابن شعبة **حدثنا** محمد بن جعفر **حدثنا** شعبة قال سمعت قتادة يحدث عن أبي نضرة قال كان ابن عباس يأمر بالمتعة وكان ابن الزبير يخبر عنها قال فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال علي بن أبي طالب **حدثنا** مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر قال إن الله

ليس معه هدى والمفرد والمعتك لا يدخل أحدهما في معنى التشبيك فيتعين القارن، أم والله أعلم **قوله** وجعلنا مكة بظهر أهلنا عند إرادتنا الذهاب إلى منى **قوله** **حدثنا** موسى بن نافع **حدثنا** أبو هشام الكلابي **قوله** حجك لأن مكة الإيعنى قليلة الثواب لقلة مشقتها وقال ابن بطال معناه أنك تشق حجك من مكة كما تشق أهل مكة منها فيفوتك فضل الأحرام من الميقات **قوله** عام ساق الهدى معناه أي عام حجة الوداع **قوله** وقصروا إنما أمرهم بذلك لا يعمدون بعد قليل بالحج فأقرا الحق له لأن بين دخولهم وبين يوم التروية أربعة أيام فقط **قوله** واجعلوا التي قد متوها متعة أي اجعلوا الحجة المفردة التي أهلكم بها عمرت فتحلوا منها فتصيروا منتمعين فأطلق على العرة متعة مجازاً والعلاقة بينهما ظاهرة - كذا في الفهرست قال النووي وهذا الكلام أي حديث الباب فيه تقديم وتأخير **قوله** لكن لا يحل مني حرام حتى أم قال الحافظ لم يكسرها يحل أي شيء حرره والمعتك لا يحل مني ما حرره علي ودفع في رواية مسلم لا يحل مني حراماً بالنصب على المفعولية وعلى هذا فيقرأ يحل بضم أوله والفاعل محذوف تقديره لا يحل طول الملك وتحو ذلك مني شيئاً حراماً حتى يبلغ الهدى محله أي إذا خر يوم منى وأستدل به على أن من اعتمر فساق هدياً لا يحل من عمرته حتى يخرج هدًى يوم النحر وقد تقدم حدث حفصة نحوه يأتي حديث عائشة من طريق عقيل عن الزهري عن عروة عنها بلفظ من أحرم عمرته فأهدى فلا يحل حتى يخرج وتأويل ذلك المالكية والثانية على أن معناه من أحرم عمرته وأهدى فليهل بالحج ولا يحل حتى يخرج هدًى ولا يخفى ما فيه قلت فأنه خلاف ظاهر الأحاديث المذكورة والله التوفيق **قوله** **حدثنا** علي بن أبي طالب **حدثنا** مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قام عمر قال إن الله التي هي مناهج في الحج فقيل هي فسخ الحج إلى العرة وقيل هو العرة في أشهر الحج ثم الحج من عامه وعلى هذا إنما هي عنها ترغيباً في الأفراد الذي هو أفضل لأنه أنه يعتقد بطلانها وتحريمها وقال القاضي عياض ظاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى أن المتعة التي اختلفوا فيها إنما هي فسخ الحج إلى العرة قال لهذا كان عمر رضي الله عنه يضرب الناس عليها ولا يضربهم على مجرد التمتع في أشهر الحج وإنما ضربهم على ما اعتقله هو وسائر الصحابة أن فسخ الحج إلى العرة كان خصوصاً في تلك السنة للحكمة التي قد من ذكرها قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أن التمتع المراد بقول الله تعالى فمن شئع بالعمرة إلى الحج فمكة المشرفة من الهدى هو الاعتناء في أشهر الحج قبل الحج قال ومن التمتع أيضاً القران لأنه تمتع بسقوط سفر للنسك الآخر من بلد قال ومن التمتع أيضاً فسخ الحج إلى العرة هذا كلام القاضي قلت واختار أن عمر عثمان وغيرهما إنما هو عن المتعة التي هي الاعتناء في أشهر الحج ثم الحج من عامه ومراد هو في أولوية للترغيب في الأفراد لكونه أفضل وقد انعقد الإجماع بعد هذا على جواز الأفراد والتمتع والقران من غير كراهة وإنما اختلفوا في الأفضل منها وقد سبقت هذه المسئلة في أوائل هذا الباب مستوفاة والله أعلم كذا في شرح النووي - قال شيخنا المحمود قدس الله روحه ويحتمل أنه رضي الله عنه قد كان يني تارة عن الفسخ تحريماً ويفلظ فيه ويضرب الناس عليه لظنه أن الفسخ كان مختصاً بعامة حجته صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه قوله في حديث الباب أن الله يحل لرسوله ما شاء وما شاء وقد وافقه عليه عثمان وأبو ذر وغيرهما رضي الله عنهم وتارة يني عن التمتع المصطلح تنزيهاً كما بين هو بنفسه في بعض الروايات العلة التي لأجلها أكره التمتع وهي قوله قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله ولكن كرهت أن يظنوا معربين بين أي النساء ثم يروى في الحج تقطر رؤسهم انقح - وكان من رأى عمر عدم التروية للحج بكل طريق فكره لهم قرب محمد هو بالنساء لئلا يستمر الميل إلى ذلك بخلاف من بعد محمد به ومن يظن وينفطو، وتارة يمنع من جمع الحج والعمرة في سفر واحد ويرغب الناس في إنشاء السفرين لهما كما يدل عليه قوله انفصلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتق حجكم وأتق عمرتكم كما أقوله رضي الله عنه في بعض الروايات أن نأخذ بكتاب الله فإنه يأمرنا بالتمام قال تعالى وأتموا الحج

اختلفت أقوال في المسئلة التي هي مناهج عمر رضي الله عنه في الحج

كان يحل لرسوله ما شاء بما شاء وإن القرآن قد نزل منازل فأتوا الحج والعمرة كما أمركم الله وأبشوا نكاح هذه النساء فإن أوتي بجل  
تكم امرأة إلى أجل الأرحمة بالحجارة وحل شبيهه زهير بن حرب حدثنا عفان حدثنا حماد بن حذافا قتادة هذا الإسناد وقال في  
والعمرة لله، وإن أخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فأنه لم يحل حتى نحر الهدى فمقصوده على الشق الأول إبطال وهو من توهماته خالف السنة  
حيث منع من الفسخ فيين أن الكتاب والسنة متوافقان على الأمر بالأتمام وإن الفسخ كان خاصا بتلك السنة لإبطال اعتقاد الجاهلية أن العمرة  
لا تصح في أشهر الحج وعلى الشق الثاني محصله أن كتاب الله حال على منع التحلل لأمره بالأتمام فيقتضي استمرار الإحرام إلى فرائع الحج وإن سنة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أيضا دالة على ذلك لأنه لم يحل حتى بلغ الهدى محله وأما الشق الثالث فقد اختاره الحافظ ابن تيمية رحمه فقال إن عمر رضي الله عنه  
لم يره عن المتعة البتة وإنما قال إن التمتع وعمر تكلمان تفصلوا بينهما فاخترنا أفضل الأمور وهو أفراد كل واحد منهما بسفر ينشئه له من بلد وهذا  
أفضل من القرآن والتمتع الخاص بل من سفر آخرى وقد نص على ذلك أحمد بن أبي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى وغيرهم وهذا هو الأفراد الذي  
فعله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وكان عمر يختاره للناس وكذلك على غيره وقال عمر رضي الله عنه في قوله تعالى وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمَةَ لِلَّهِ قالوا لا تمتلئما أن تحرمكما  
من ديرة أهلك وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة في عمرتها أجري على قل نصيبك فإذا رجعت الحاج إلى ديرة أهله فأنشأ العمرة منها واعتمر قبل أشهر الحج  
أقام حتى حج واعتمر في أشهره ورجع إلى أهله ثم حج فمهرنا قد أتى بكل واحد من النسكين من ديرة أهله وهذا إتيان بها على الكمال فهو أفضل من غيره، أم  
قلت ولكن قوله وإن أخذ بسنة النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يحل حتى نحر الهدى لا يلائم هذا الشق الثالث الذي اختاره ابن تيمية على الإطلاق  
نعم لو يقال على طه بنية شيخنا أن النهي كان تارة كذا وتارة كذا فالأمر بهل ولا يلزم حيثما تطبق كل قول من أقواله على كل تقليد والله أعلم ونعم يقبى بعد  
ذلك كله المعارضة بين نهيه رضي الله عنه وبين ما ساقه ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن الثوري عن ليث عن طاووس عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه  
الله عليه وسلم وأبو بكر حتى مات وعمر عثمان كذلك وأول من نهي عنها معاوية قال ابن القيم في الهدى حديث ابن عباس هذا رواه الإمام أحمد في المسند  
الترمذي وقال حديث حسن وذكر عبد الرزاق قال حدثنا معمر بن ابن طاووس عن أبيه قال قال ابن عباس وأبو موسى لعمر بن الخطاب ألا تقوم فتبين للناس  
أمر هذه المتعة فقال عمر هل بقي أحد إلا وقد علمها أمانا فافعلها وفكر على بن عبد العزيز البغوي حدثنا حاجج بن المنهال قال حدثنا حماد بن سلمة عن حماد  
ابن أبي سليمان أوحى عن الحسن أن عمر أراد أن يأخذ مال الكعبة وقال الكعبة غنية عن ذلك المال وأراد أن ينهي أهل اليمن أن يصبغوا بالبول وأراد أن ينهي  
عن متعة الحج فقال ابن عباس قد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه هذا المال وبه وأصحابه الحاجة إليه فلم يأخذوا وانت ذلما تأخذ وقد  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه يلبسون الثياب اليمانية فلم يسه عنها وقد علموا أنها تصبغ بالبول وقد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلم يسه عنها ولم ينزل الله تعالى فيها نهيًا وقد تقدم قول عمر لو اعتمر في سنة مرتين ثم حججت لمتعت ولو حججت خمسين حجة لمتعت ورواه حماد بن  
عن قيس عن طاووس عن ابن عباس عنه لو اعتمر في سنة مرتين ثم حججت لمتعت ولو حججت خمسين حجة لمتعت ورواه حماد بن  
لو اعتمر ثم اعتمر ثم حججت لمتعت وابن عيينة عن هشام بن محمد وليث عن عطاء عن طاووس عن ابن عباس قال هذا الذي يزعمون أنه نهي عن المتعة  
يعني عمر سمعته يقول لو اعتمر ثم حججت لمتعت قال ابن عباس كذا وكذا مرة ما تمت حجة رجل قط إلا بمتعة، ثم قال بعد ذلك ما قرأه شيخه ابن تيمية ما نقلناه  
أنفا فظن من غلط منه أنه نهي عن المتعة ثم منهم من حمل على متعة الفسخ ومنهم من حمل على ترك الأولى ترجيحًا للأفراد عليه ومنهم من عارض روايات  
النهي عنه بروايات الاستحباب وقد ذكرناها ومنهم من جعل ذلك روايتين عن عمر كما عنه روايتان في غيرهما من المسائل ومنهم من جعل النهي قولًا قديمًا  
ورجع عنه أخيرًا كما سلك أبو محمد بن حزم ومنهم من يعد النهي رأيًا رآه من عنده كراهته أن يظن الحاج معمر بن بنساعة في ظل الأراك قال أبو حنيفة  
عن حماد عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال بينا أنا واقف مع عمر بن الخطاب بعرفة عشية عرفت أنه إذا هو برجل من رجل شعره يفوح منه ريح الطيب  
فقال له عمر أحرمت قال نعم فقال عمر ما هيأتك بهياة محرمانا المحرم لا شعث إلا غير الأذافر قال إني قدمت متمتعًا وكان معي أهلي وإنما أحرمت اليوم  
فقال عمر عند ذلك لا تتمتعوا في هذه الأيام فإني لو خصت في المتعة لهم لعروها بمن في الأراك ثم أرحوا بمن تجأ وهذا يبين أن هذا من عمر رأى رآه  
أم - قال الحافظ فعلم من مجبور ما جاء عن عمر في ذلك أنه منع منه سدا للذريعة والله أعلم - قوله وأبشوا نكاح هذه النساء إنما ابتوا أمر من  
الآيات يقال بت وأبت بمعنى قطع - قوله الأرحمة بالحجارة إنما قال النووي ما قوله في متعة النكاح وهو نكاح المرأة إلى أجل فكان مباحًا ثم نسخ  
يوم خير ثم أقيم يوم الفتح ثم نسخ في أيام الفتح واستمر تحريمه إلى الآن وإلى يوم القيامة وقد كان فيه خلاف في العصر الأول ثم ارتفع واجمعوا على تحريمه و  
سيأتي بسط أحكامه، أم قلت والإجماع الذي أشد إليه قد انعقد في ما أخر خلافة عمر رضي الله عنه كما صرح به الزرقاني في شرح المواهب، وفي كلام  
سيأتي في محله - باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال النووي فيه حديث جابر رضي الله عنه وهو حديث عظيم مشتمل على جل من الأقوال

الحديث فافصلوا حجتكم من حجتكم فانه انما حجتكم وانتم تعلمونكم **وحديثنا** خلف بن هشام وابو الربيع وقتيبة جميعا عن حماد قال خلف حدثنا حماد بن زيد عن ايوب قال سمعت مجاهدا يحدث عن جابر بن عبد الله قال قد منا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نقول لبنيك بالحج فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جعلها عمرة **حديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة واسحق بن ابراهيم جميعا عن حماد قال ابو بكر حدثنا حماد بن زيد عن اسمعيل المديني عن جعفر بن محمد عن ابيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فسأل عن القوم حتى انتهى الى فقلت انا محمد بن علي بن حسين فاهوى بيده الى لاسي فنزع رزى الاعلى فنزع رزى الاسفل ثم وضع كفه بين ثديي وأنا يومئذ غلام شاب فقال مرحبا بك يا ابن اخي سل عرسنت فسألتها وهوا عني وحضرت الصلوة فقام في نساجته ملتصقا بها كلما وضعها على منكبيه رجع طرفها اليه من صغرها وورداه على جنبه على المشجب فصلة بنا فقلت اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث تسع سنين لم يحج ثم اذن في الناس في العاشرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج فقد راى المدينة بشر كثير كلهم يلتمس ان ياتوا برسول الله صلى الله عليه وسلم ويعمل مثل عمله فخرجنا معه حتى اتينا ذا الحليفة

ونفاش من محلات القواعد وهو من افراد مسلو ليريه البخاري في صحيحه ودواه ابو داود كرواية مسلو قال القاضي وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه اكثر واكثر وصنف فيه ابو بكر بن المنذر جزءا كبيرا وخرج فيه من الفقه مائة ونيفا وخمسين نوعا ولو تقصصت نريد على هذا القدر قريب منه وقد سبق الاحتجاج بنكت منه في اثنائه شرح الاحاديث السابقة وسنذكر ما يحتاج الى التنبية عليه على ترتيبه ان شاء الله تعالى **قوله** فسأل عن القوم ثم قال عياض فيراعتاء الرجل بالداخلين عليه والسؤال عنهم لينزل كلامهم منزلة **قوله** فاهوى بيده الى لاسي قال النووي فيه اكرام اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما فعل جابر بن محمد بن علي **قوله** فنزع رزى الاعلى فيه ملاطفة الزائر لما يليق به وتأنيسه وهذا سبب حل جابر رزى محمد بن علي ووضع يده بين ثدييه **قوله** وأنا يومئذ غلام شاب ثم قال عياض هو على ان موجب فعله ذلك به تأنيس له لصغره ولا يفعل ذلك بالرجل الكبير اكباد له وفيه ان لمس الغلمان على وجه الرحمة لا للذة جائز بخلاف شباب الجوارى **قوله** مرحبا بك فيه استحباب قول الرجل للزائر والضيف ونحوها مرحبا **قوله** فقام في نساجته قال النووي هي بكسر النون وتخفيف السين المهملة وبالجيم هذا هو المشهور في نسخ بلادنا ورواياتنا صحيحة مسلو وسائر الروايات داود ووقع في بعض النسخ في جنة جذبت النون ونقله القاضي عياض عزروا اية الجمهور قال وهو الضوابط قال والساجدة والساج جميعا ثوب كالطيلسان وشبهه قال ورواية النون وقعت في رواية الفارسي قال ومناه ثوب بلقن قال قال بعضهم النون خطأ وتصحيح قلت ليس كذلك بل كلاهما صحيح ويكون ثوبا ملفقا على هيئة الطيلسان قال القاضي في المشارق الساج والساجدة الطيلسان وجمعه سيجان قال وقيل هي الخضر منها خاصة ونيل غير ذلك **قوله** على المشجب الخ بهم مكسورة ثوبين معوجة ساكنة توجيم ثوبه موحدة وهو اسم لا عواد يوضع عليها الثياب ومتاع البيت قال النووي فيه جواز الصلوة في ثوب واحد مع التمكن من الزيادة عليه **قوله** فصل بنا الخ فيه جواز اقامة الاعلى البصر وان صاحب البيت احتج بالامامة من غيره **قوله** اخبرني عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ والمراد حجة الوداع بفقر الواو مصدر ودع توديعا كسلو سلاما وكلو كلاما وقيل بكسر الواو فيكون مصدر الموادة وهو ما يودعه الناس او يحرم في تلك الحجة وهي بفقر الحاء وكسرها قال الشمني لم يسمع في حاء ذي الحجة الا الكسر قال حماد القحطاج الحجة المرة الواحدة وهو من الشواذ لان القياس المفح كذا في المراقبة - قال الأبي ر وحديث جابر هذا عظيم القدر قد اشتمل على قواعد كثيرة من الذين بينتها صلى الله عليه وسلم عند خروجه من الدنيا وانتقاله الى اعلى الله سبحانه له من الكرامة ولم يبق صلى الله عليه وسلم بعد حجته هذه الا قليلا بعد ان اشرقت الارض بنوره وعلت كلمة الايمان - **قوله** مكث تسع سنين الخ بضم الكاف فتحها اي لبث بالمدينة بعد الهجرة **قوله** ثم اذن في الناس الخ بضم الهمة وكسر اللام المشددة اي اعلوا بذلك ويجوز ان يكون بفقر الهمة مبني للفاعل اي النبي صلى الله عليه وسلم باعتبار انه الامر بالتأذين معناه علمهم بذلك واشاعه بينهم ليتأهبوا للحج معه وتعلموا المناسك والاحكام ويشهدوا اقواله وافعاله ويوصيه بربيلع الشاهد الغائب وتشيع دعوة الاسلام وتبلغ الرسالة القريبة البعيد وفيه انه يستحب للامام ايدان الناس بالامور المهمة ليتأهبوا لها لا سيما في هذه الفريضة الكثيرة الاحكام ومفروضة ابتداء **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج الخ اي يريد الحج وقاصده - **قوله** فقد راى المدينة بشر كثير الخ قال القاري تحقيقا لقوله تعالى يا توك ربنا لا اي مشاة وعلى كل صابر اي لا يبين على كل بعير ضعيف بائين من كل فخر عتيق اي طريق بعيد ليشهدوا منافع لهم اي يحضر امانع دينية ودنيوية واخرية قال وقد بلغ جملة من معه عليه الصلوة والسلام من اصحابه في تلك الحجة تسعين الفا وقيل مائة وثلاثين الفا - **قوله** فخرجنا معه الخ اي خمس بقين من ذي القعدة كما رواه النسائي بين الظهر والعصر وروي الترمذي وابن ماجه عن انس والطبراني عن ابن عباس ان حجة عليه الصلوة والسلام كان على رجل

فولدت اسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر فأسلمت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف اصنع قال اغتسل واستشفي بثوب أحمر فبقي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ثم ركب القصور حتى إذا استوت به ناقته على البلية نظرت إلى مد بصرى بن زيد من آل أبي  
وعزيمته مثل ذلك وعزيمته مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم يظفرنا وعليه ينزل القرآن هو خير تأويله ما عمل من شيء  
وفي يسأوي أربعة دواهر - قوله فولدت اسماء بنت عميس ثم بهملتين مصغرا الصحابة الفاضلة زوجة الصديق رضي الله عنها بعد موت جعفر بن زوجه  
على يوم بعد موت الصديق فولدت له يحيى قوله محمد بن أبي بكر ثم وهو من اصغر الصحابة قتله اصحاب معاوية بمصر سنة ثمان وثلاثين قوله كيف اصنع  
اي في الاحرام قال الزرقاني الظاهر انها اسلمت زوجها الصديق ويدل له رواية الموطأ ان اسماء ولدت محمد بن أبي بكر فذكر ذلك ابو بكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
قوله اغتسل ثم دخل على ان اغتسل النساء للاحرام سنة كذا ذكره الطبري رحمه الله وهو للظانة لا للطهارة ولهذا لا ينوبه التيمم وكذا في الحائض  
وقد سبق بيانه في باب مستقل قال الزرقاني فيه صحة احرام النساء والحائض وهو مجمع عليه وصحة اغتسلها للاحرام وان كان الدر جازيا قال الخطابي  
وانما أمرها بذلك وان كان اغتسلها لا يصح للتشبه بالطهارة كما أمر من اكل يوم عاشوراء بأمسك بقية النهار وقال غيره للتنبيه على ان الغسل  
من سنن الاحرام - قوله واستشفي ثم بثلاثة بدل الغزوية اي احتجى بعناجل هناك ما يمنع من سيلان الدم تنظيها ان تظهر الفجاسة على حسب هذه  
المعادة اذ لا يقدر على اكثر من ذلك قال النووي وفيه امر الحائض والنفساء بالاستشفاء وهو ان تشد في وسطها شيئا وتأخذ خرقة وعزيمته  
تجعلها على محل الدم وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك المشد في وسطها وهو شبيهة بشفر الدابة بقعر الفاء قوله واحمر في او بالنية  
والتلبية قوله ركعتين في المسجد ثم اي مسجد ذوالخليفة قال ابن العجي في منسكه ينبغي ان كان في الميقات مسجد ان يصليها فيه ولو صلاها في غير المسجد  
فلا بأس ولو احرم بغير صلوة جاز ولا يصلي في الاوقات المكروهة وتجزئ المكتوبة عنها كتحية المسجد وقيل صلى الظهر وقد قال ابن القيم رحمه الله  
عليه الصلوة والسلام في الاحرام ركعتين غير فرض الظهر كذا في المرقاة - وقد سبق الكلام في استحباب ركعتي الاحرام مبسوطة - قوله ثم ركب القصور  
قال النووي في بقعر القات والمثل قال اللقاضي ووقع في نسخة العذري القصري بضم القاف والقصر قال وهو خطأ قال اللقاضي قال ابن قتيبة كانت للنبي  
صلى الله عليه وسلم نوق القصور والجعداء والعضباء قال ابو عبيد العضباء اسم لناقة النبي صلى الله عليه وسلم ولم تسم بذلك شيء أصابها قال اللقاضي قد  
ذكرنا انه ركب القصور وفي آخر هذا الخبر خطب على القصور وفي غير مسطر خطب على ناقته الجعداء وفي حديث آخر على ناقته خرواء وفي آخر العضباء وفي  
حديث آخر كانت له ناقه لا تسبق وفي آخر تسنى مخضرة وهذا كله يدل على انها ناقه واحدة خلافا لما قاله ابن قتيبة وان هذا كان اسمها او  
وصفها لهذا الذي به خلافا لما قال ابو عبيد لكن يأتي في كتاب النذر ان القصور غير العضباء كما سنبينه هناك قال الحربي العضباء الجعداء والخرواء  
القصور والمخضرة في الاذان قال ابن الاعراب القصور التي قطع طرف اذنها والجعداء كثر منهن وقال الاصمعي والقصور مثله قال وكل قطع في الاذن  
جاء فان جاوز الربع نهي عضباء والمخضرة مقطوعة الاذنين فان اصطلتا في صلوات وقال ابو عبيد القصور المقطوعة الاذن عرصة والمخضرة  
المستأصلة والمقطوعة النصف فما فوقه وقال الخليل المخضرة مقطوعة الواحدة والعضباء مشقوقة الاذن قال الحربي فالحديث يدل على ان العضباء  
اسم لها وان كانت عضباء الاذن فقد جعل اسمها هذا آخر كلام اللقاضي - وقال محمد بن ابراهيم التيمي التامي وغيره ان العضباء والقصور والجعداء  
اسم لناقة واحدة كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم - قوله على البلية اي المكان العالي قدام ذوالخليفة بقربها إلى جهة مكة  
سميت ببلية لانها لا بناء بها ولا اثر قوله نظرت إلى مد بصرى ثم قال النووي هكذا هو في جميع النسخ مد بصرى وهو صحيح ومعناه منقعه بصرى وانك بعض  
اهل اللغة مد بصرى وقال الصواب مد بصرى وليس هو بمنكر بل هما لغتان المدة أشهر - قوله من ركب ماشا ثم قال الزرقاني فيه جواز الحج  
كذلك وهو جامع وانما الخلاف في الافضل فقال الجمهور الركوب لاقتداء به صلى الله عليه وسلم ولانه أعون على القيام بالمناسك  
ولانه أكثر نفقة وبه قال مالك في المشهور وهو الأصح عند الشافعية ورجح طائفة من المذهبين المشي ام وفي الدر المختار ناقل  
عن السراجية الحج راكبا افضل منه ماشيا به يعني ام - وقد بحث فيه ابن عابدين رحمه الله في رقا المختار ونهت ما يدل على خلا  
فلا راجح - قوله وعن يمينه مثل ذلك ثم اي نظرت عن يمينه مثل ذلك فهو ينصب مثل في الثلاث قال الولي ضبطته بالنصب  
في الثلاث ويجوز الرفع على الاستثناات والمراد انه حضر معه خلق كثير وقد قيل انهم اربعون ألفا كذا في شرح المواهب  
وقد تقدم ما نقله القاري في عدد الحاضرين معه صلى الله عليه وسلم والله تعالى اعلم - قوله وعليه ينزل القرآن ثم  
بضم اونه كما في شرح المواهب قوله وهو يعبرون تأويله اي على الحقيقة ومعناه الحق على التمسك بما يخبر به  
به من نعله في تلك الحجة قوله وما عمل من شيء ثم زيادة في الحق على التمسك بما يخبر به



علمنا به فاهل بالتوحيد لبنيك اللهم لبنيك لا شريك لك لبنيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واهل البيت  
بهذا الذي يهلون به فلم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا منه ولم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنيته قال جابر لسنا ننوي الا  
الحج لسنا نعرف العمرة حتى اذا اتينا البيت معه استلم الركن فحمل ثلاثا ومشي اربعاً ثم تقدم الى مقام ابراهيم فقرأوا واتخذوا

قوله فاهل بالتوحيد يعني قوله لبنيك لا شريك لك وفيه اشارة الى مخالفة ما كانت الجاهلية تقول في تلبيتها من لفظ الشريك وقد سبق ذكر تلبيتها  
في باب التلبية قوله بهذا الذي يهلون به الخ قال عياض يعني به من زيادته في الشاء على الله تعالى وذلك كزيادة عمر لبنيك ذا النعماء والفضل الحسن  
لبنيك مرهوبه منك ومرغوب اليك وكزيادة ابنه لبنيك وسعديك والخير في يديك والرغبة اليك والعمل وعن انس لبنيك حقاً تعبدوا ورعاً واستحبت عند  
العلماء ان يأتي تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يقتصر عليها الا ان يزيد الفاظاً رويت عنه صلى الله عليه وسلم كقوله لبنيك الله الحق ونحوها قوله  
لسنا ننوي الا الحج الخ تقدم معنى هذا القول في شرح حديث عائشة رضي الله عنها تحت قولها لا نرى الا الحج فراجع قوله استلم الركن الخ اي الحج الاسود  
والاستلام افعال من السلام بمعنى التحية واهل اليمن يسمون الركن بالحيا لان الناس يحيتونه بالسلام وقيل من السلام بكسر السين وهو الحيازة يقال  
استلم الحج اذا ثمة وتناوله والمعنى وضع يده عليه وقبله وقيل وضع الجبهة ايضاً عليه وفي المواهب شرحه للزرقاني وم وعلم ان البيت اربعة اركان  
الاول له فضيلتان كون الحجر الاسود فيه وكونه على قاعد ابراهيم اي اساس بنائه وللثاني وهو الركن اليماني الثانية فقط وليس للآخرين شيء منها فلذلك  
يقبل الاول كما في الصحيحين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم قبل الحجر الاسود وفي البخاري عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله ويقبله  
ويستلم الثاني فقط لما في الصحيحين عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني ولا يقبل الاخران ولا يستلمان اتباعاً للفعل النبوي  
لاهما ليس على قاعد ابراهيم هذا على قول الجمهور واستحب بعضهم تقبيل اليماني ايضاً واجاب الشافعي عن قول من قال كما عاينته وقد قبل الاربعة  
ليس شيء من البيت مجزئاً فرفقه عليه ابن عباس فقال لقد كان لكوني رسول الله اسوة حسنة باننا لم نخرج استلاماً حجراً للبيت وكيف يحجره وهو يطوف به  
ولكننا نتبع السنة فعلاً او تركاً ولو كان ترك استلامها حجراً لما كان تركها حجراً لما ولا قائل به ودرو الشافعي عن ابن عمر قال  
استقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر الاسود فاستلمه اي سحره عليه ثم وضع شفتيه عليه طويلاً يقبله ومفاده استحباب الجمع بينهما ام - وفي  
الدر المختار واستلمه بكفيه وقبله بلا صوت ثم قال واستلم الركن اليماني وهو مندوب لكن بلا تقبيل الى ان قال ويكره استلام غيرها وهو الركن العراقي  
والشافعي قوله فرمل ثلاثاً الخ قال النووي فيه ان المحرم اذا دخل مكة قبل الوقت بعزات يست له طواف القدوم وهو مجمع عليه وفيه ان  
الطواف سبعة اشواط وفيه ان السنة ايضاً الرمل في الثلاث الاول ويمشي على عادته في الاربعة الاخيرة ام - ومعنى قوله رمل اي مشي برعدة مع تقارب  
الخطا وهز كتفيه والرمل عندنا في كل طواف بعد سعي والا فلا كالاضطباع كما في البدائع قال النووي والاضطباع سنة في الطواف وقد صح فيه  
الحديث في سنن ابى داود والترمذي وغيرهما وهو ان يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الايمن ويجعل طرفه على عاتقه الايسر يكون منكبه الايمن مكشوراً  
قالوا وانما يستل الاضطباع في طواف يسر فيه الرمل على سبق تفصيله والله اعلم لها ما مشرعية الرمل والاضطباع في الطواف فقال الشيخ ولي الله المصلي  
وذلك لما عان منها ما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما من اخافة قلوب المشركين واظهار صولة المسلمين وكان اهل مكة يقولون وهتهم حتى يثرب ففعل  
من افعال الجهاد وهذا السبب قد انقضى ومضى ومنها تصوير الرغبة في طاعة الله وانه لم يزد السمع الشاسع والتعب العظيم الا شوقاً ورغبة كما قال الشاعر  
ه انا اشتكت من كلال السير واعدها روح الوصال فتحي عند مياديه وكان عمر رضي الله عنه اراد ان يترك الرمل والاضطباع لانقضاء سببها  
ثو فظن اجالاً ان لها سبباً آخر غير منقضى فلم يتركها - قوله ثم تقدم الى مقام الخ وفي نسخة ثم نزل بالنون والفاء والذال المعجمة اي توجه الى مقام  
ابراهيم قوله الى مقام ابراهيم الخ اي الحجر الذي قام عليه عند بيتنا البيت قال النووي في هذا دليل لما اجمع عليه العلماء انه ينبغي لكل طائف اذا فرغ من  
طوافه ان يصلي خلف المقام ركعتي الطواف واختلفوا هل هما واجبتان ام سُنَّتَان وعنده في خلافه ثلاثة اقوال صحها انهما سنة والثاني  
انهما واجبتان والثالث ان كان طوافاً واجباً فواجبتان والا فسُنَّتَان وسواء قلنا واجبتان او سُنَّتَان لو تركهما لم يفسد طوافه والسنة ان يصليهما خلف  
المقام فان لم يفعل ففي الحجر والا ففي المسجد والا ففي مكة وسائر الحرم ولو صلاهما في وطنه وغيره من اقاليم الارض جاز وفاته الفضيلة ولا تقوت  
هذه الصلوة اداً محياً ولو اراد ان يطوف أطوفة استحباب ان يصلي عقب كل طواف ركعتيه فلو اراد ان يطوف أطوفة بلا صلوة ثم يصلي بعد أطوفة  
لكل طواف ركعتيه قال الصحاح يجوز ذلك وهو خلاف الاولى ولا يقال مكروه ومن قال بهذا المسورين مخومة وعائشة وطاوس وعطاء وسعيد بن  
جبير واحمد واسحاق وابو يوسف وكرويه ابن عمر بن الحسن البصري والزهرى ومالك والثوري والوحيفة وابو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر ونقله  
القاسمي عن جهم بن القفا ام - قلت وفي كتب اصحابنا ثلث شفعات في وقت صباح يجب (بالجيم) على الصائم بعد كل اسبوع عند المقام او غيره

سنة طواف القدوم والاضطباع والرمل

الاضطباع والرمل في طواف القدوم والاضطباع والرمل

وهل هما واجبتان ام سُنَّتَان



له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثودعابين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى انصبت قدماءه في بطن الوادي سعي حتى اذا صعدت اشمى حتى اتي المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا حتى اذا كان آخر طواف على المروة فقال لوائي استقبلت من امري ما استديرت لراسق الهدى وجعلتها عمرة فمن كان منكوليس معه هدي في قوله له الملك وله الحمد الم زادني رواية في حاد في حديثي وحييت قوله انجز وعده الم اي وفي بما وعدك لاعلام كلمته قوله ونصر عبده الم اي عيده الخاص محمد صلى الله عليه وسلم على احدائه نصر عزيزا قوله وهزم الاحزاب الم قال الطيبي رحمه الله الذين تحزبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق ففهمهم الله تعالى بغير قتال ام - ويمكن ان يراد بهما انواع الكفار الذين غلبوا بالهزيمة والفرار كذا في المرواة - قوله ثودعابين ذلك قال مثل هذا قال الطيبي ثودعابين التراب وان يكون الدعاء بعد الذكر وبين مقتضى التعدد والتوسطين الذكر بان يدعى بعد قوله على كل شيء قدير الدعاء فتعمل من قال لما فرغ من قوله وهزم الاحزاب وحده دعاء ما شاء ثم قال مرة اخرى هذا الذكر ثودع حتى فعل ذلك ثلاثا فهذا انما يستقيم على التقديم والتأخير بان يذكر قوله ثودعابين ذلك بعد قوله قال مثل هذا ثلاث مرات وتكون ثودع التراب في الاخبار كما تأخر زمان الدعاء عن الذكر ويلزم ان يكون الدعاء مرتين ام - وفي الدر المختار ودعاء ما شاء لان محمد لم يعين شيئا لانه يذهب بركة القلب ان تترك بالماثور فحسن ام - قال ابن عابدين قوله يذهب بركة القلب اي لا يذهب بسبب حفظه له كيجري على لسانه بلا حضور قلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلوة فانه يشغى الدعاء فيها بما يحفظه لئلا يجري على لسانه ما يشبه كلام الله فتفسد صلواته كما نقله ط عن الواليجية قوله حتى اذا انصبت قدماءه الم يشدا الموحدة والانصباب مجاز من قوله صبت الماء فانصبت اي انحللت قدماءه قوله في بطن الوادي حتى اذا صعدت اشمى قال النووي هكذا هو في النسخ وكذا نقله القاضى عياض من جميع النسخ قال وفيه امقاط لفظية كما بينا منها وهي حتى اذا انصبت قدماءه رمل في بطن الوادي ولا يثبتها وقد ثبتت هذه اللفظة في غير موضع مسلم وكذا ذكرها الحميدى في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ حتى اذا انصبت قدماءه في بطن الوادي سعي حتى خرج منه وهو يجمع رمل هذا كلام القاضى وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم حتى اذا انصبت قدماءه في بطن الوادي سعي كما وقع في الموطأ وغيره والله اعلم - وفي هذا الحديث استحباب السعي الشديد في بطن الوادي حتى يصعد ثودعشى باقى المسافة الى المروة على عادة مشيه وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع والمشى مستحب فيما قبل الوادي وبعده ولومش في الجميع او سعي في الجميع اجزاء وفائده الفضيلة هذا مذهب الشافعى وموافقيه وعن مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه روايتان احدهما كما ذكر والثانية تجب عليه اعادته ام - وفي الدر المختار ناقلان عن اللباب ويستحب ان يكون السعي بين ميلين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط اي بخلاف الرمل والطواف فانه مختص بالثلاث اثار الاكل خلافا لمن جعله مثله فلو تركه او هزل في جميع السبع فقلنا ساء ولا شيء عليه وان عجز عنه صابر حتى يجبر فرجة والا تشبهه بالسعى وحركته وان كان على دابة حركها من غير ان يوذى احدا ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوى الم والسير في السعى بين الصفا والمروة على ما ورد في الحديث ان هاجرا اسلم جليل عليه السلام لما اشتد بها الحال سعت بينهما سعى لا انسان المجهود فكشف الله عنها الحمد بأبداء زمزم والهوام الرغبة في الناء ان يعجز تلك البقعة فوجب شكر تلك النعمة على اولاده ومن تبعهم وتلك آية الخارقة لتبتهت بهيميتهم وتدلهم على الله ولا شيء في هذا مثل ان يعجز عقلا القلب بما يفعل ظاهر من ضبط مخالف لما لو ان القوم فيه تذكروا عند اول دخولهم مكة وهو محاسبة ما كانت فيه من العناء والحمد وحكاية الحال في مثل هذا ابلغ بكثير من لسان المقال قوله حتى اذا صعدت اشمى بكبر العين اي ارتفعت قدماءه من بطن المسيل الى المكان العالي مشى المشى المعتاد وقال القارى في شرح المشكوة وفي نسخة اصعدت اشمى قال الطيبي الاصعاد الذهاب في الارض مطلقا ومعناه في الحديث ارتفاع القديين عن بطن الوادي الى المكان العالي لانه في مقابلة انصبت قدماءه اي دخلت في الحد وقوله ففعل على المروة كما فعل الم فيه انه ليس عليها من الذكر والدعاء والرقى مثل ما ليس على الصفا وهذا متفق عليه قوله حتى اذا كان آخر طواف على المروة الم قال النووي فيه دلالة لمذهب الشافعى والجمهور ان الذهاب من الصفا الى المروة يحسب مرة والرجوع الى الصفا ثمانية والرجوع الى المروة ثالثة وهكذا فيكون ابتداء السبع من الصفا وآخرها بالمروة وقال ابن بنت الشافعى وابوبكر الصديق من اصحابنا يحسب الذهاب الى المروة والرجوع الى الصفا مرة واحدة فيقع آخر السبع في الصفا وهذا الحديث الصحيح يرد عليهما وكذلك على المسلمين على تعاقب الا زمان - والله اعلم ام - وفي رد المحتار تحت قول صاحب الدر المختار سيدنا الصفا ونجتم الشوط السابى بالمروة فيه اشارة الى ان الذهاب الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوى ان الذهاب الى المروة شوط واحد كالطواف فانه من البحر الى البحر شوط وتمامه في الفقه وغيره قوله لراسق الهدى وجعلتها عمرة الم يعنى تمتعت من اول الامر من غير سوق الهدى وفي شرح المراهب اي لو عنى لي هذا الرأي الذي علمته آخر ام تركته في اول امري لما سقت الهدى اي لما جعلت على هديا واشعرته وقلدت له وسقته بين يدي فان من ساقه لا يحمل حتى يجزه واما ان يجزه يوم النحر فلا يصح له فمع الحج يعمره ومن كاهدى معه يجوز له فسحه وهذا صريح في انه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقتعاً قال الخطابي انما قال هذا

فليصل وليجعلها عمرة فقام سراقة بن مالك بن جعشم فقال يا رسول الله ألعننا هذا امرأيد فشبك رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابعه واحدة في الأخرى وقال دخلت العمرة في الحج مرتين لايل لأيدأيد وقد مر علي من اليمن ببيت النبي صلى الله عليه وسلم فوجد فاطمة متن حلق ولبست ثيابا صبيغيا واكتحلت فانكر ذلك عليها فقالت ان أي أمرني بهذا قال فكان علي يقول بالعراق فذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم محرشا على فاطمة للذي صنعت مستفتيا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ذكرت عنه فأخبرته اني انكرت ذلك عليها فقال صدقت صدقت ما ذا قلت حين فرصت الحج قال قلت اللهم اني أهمل بما أهمل به رسولك قال فان معي الهدى فلا تحل قال فكان جماعة الهدى الذي قدم به علي من اليمن والذي أتى به النبي صلى الله عليه وسلم مائة قال فحل الناس كلهم وقصر الا النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه هدى فلما كان يوم التروية توجهوا الى منى فاهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء

استطابة لنفسه لئلا يجد في نفسه انه أمرهم بخلاف ما يفعله فوضع قوله فقال سرارة بن مالك بن جحشم ان سرارة بضم السين وراي خفيفة وقاف وهو الكنانى المدبجى الذى ساخت فرسه في قصبة الهجرة واسلم في القوم وجده جحشم بضم الجيم وسكون المهملة وضم المعجمة وفتحها لغة حكها الجوهري وغيره قوله واحدة في الأخرى أى جاءلا واحدة منها في الأخرى والحال مؤكدة قوله دخلت العرة في الحج مرتين أى قال الزرقاني وادخل حاله صاحب بعضها

في بعض وتكريرها مرتين انا بالقول وبالفعل يستدعي ادخال احد للنسكين في الآخر ويؤيد حديث ابن عباس فان العمرة قد دخلت في الحج الى يوم القيامة قوله لا  
اي ليس لعامنا هذا فقط قوله بل لا بد لنا من التأكيد لاخر الدهر ولا بد الدهر وفي رواية بل لا بد الابد وهذا معنى فتح الحج الى العمرة عند اهل والظاهرية  
وقال الجمهور معنى الحديث جواز فعل العمرة في شهر الحج الى يوم القيامة وان القصد بابطال زعم الجاهلية منع ذلك، وهذا الحديث قد سبق شرحه وافصحا وبسطا فيه

من البحث في الباب الذي قبل هذا فليراجع - قوله وقد علم على من اليمن الخ لانه صلى الله عليه وسلم كان بعثه اليها - قوله بيد النبي صلى الله عليه وسلم الخ  
يضم المياء وسكون اللال جمع يدنة والمراد هنا ما يتقرب بذيجه من الابل ، قال الزرقاني وظاهر هذا ان البدن للمصطف وفي النساء في قوله على رء من اليمن بمحمد  
وساق صلى الله عليه وسلم من المدينة هديا فظاهر ان الهدي كان لعلي رء فيحتمل ان عليا قدم من اليمن بهدي لتعظيمه وهدي للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر

كل راو واحد منهما ام - وسياق الكلام على هذه البدن وتعيين ذابحها قريباً ان شاء الله تعالى - قوله وليست ثياباً صبيغاً اي صبغوه غير  
بيض فيل يغني مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث قوله فانكر ذلك عليها اي لظنه انها تابعت للنبى صلى الله عليه وسلم في احرامه ورأى انه باق على احرامه  
زاد في رواة ابى داود وقال من امره هذا قوله ان ابى امرى بهذا اي بالاحلال الذي نشأ عنه اللبس والاحتال لانهما اذ هما من المباح وهو

غير وأمر به أو أريد بالأمر إلا بأية لا طلب الفعل قوله محرشاً على غاظة الخ التحريش الأغراء والمراد هنا أن يذكر له ما يفتضه عما جاء قوله مستفتياً لرسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال الزرقاني وهو لم يفتنع على أنه بقولها أبي أمر في خبر الواحد مقبول ليجاز أنه فهم أنه أمرها بالأحلال ولا يلزم منه طلب الصبيغ الخ كحال لقرب زمن الأحرام المأخض والذي تنشئه أو جواز أن أمر لعزم الصمامة وإن لها أمراً يخصها إلا بما يضاعه منه فلا تفعل إلا ما يفعله إذ فهم أنها ليست ممن لم يبق

المهدي لأن أباهما وزوجها ساقاه في حكم من ساقه وفيه جواز قول الشخص أبي ولو كان معظماً وأنه ليس بتقديمه الماله فيؤخذ منه جواز قول الشافعي  
يريد النبي صلى الله عليه وسلم قاله الولي العراقي مختصاً قوله ماذا قلت حين فرضت إني ألتزمته على نفسك بالنية والتلبية قوله بما أهل به من العلم  
فيه جواز الإحرام بما أحرمه غيره وتلد سبق شرحه وسان حكمه في الباب الذي قبله فراجع قوله فإن معالي إني بخلافه فإن آخره من العرة

بالتحلل، قوله فلا تحللتم غيواني اي لا تحللتم انفسكم بالخروج من الاحرام كالا حلق حتى تفرغ من العمره والحج قوله فحل الناس كلهم اي اكثرهم  
ومعظمهم فهو علم اريد به الخصوص لان عائشة لم تحلل ولم تكن متن ساق الهدى وقد تقدم شرحه في الباب السابق قوله وقصروا الخ قال الطيبي  
وانما قصروا مع ان الحلق افضل لان سبيله لقبة من الشجوة يحلق في الحلق، او ولكنه في شعره في ميزان ختمه الخ اساءة البناء واحسنه وليكن هذا

داخليين في المقصرين والمحلقين جامعين بين العمل بالرخصة والعزيمة، **كنا** في المرواة **قوله** فلما كان يوم التوتيرة وهو اليوم الثامن من ذي الحجة سمي به لانهم كانوا يرون ابلهم فيه استعدادا للوقوف يوم قمر اذ لو يكن في عرفات ماء جار كزماننا (شرح اللباب **(فائدة)**) - في حناك النووي  
يوم التوتيرة هو الثامن والسم التاسع عشرة والعاشرة والخمسة عشرة والسابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعاشر من الشهر.

والثالث عشر النفر الثاني - قوله فصل بها الظهر والعصر إلى كل صلاة لوقتها وفيه نذير التوجه إلى منى يوم التروية وكره مالك التقدم إليها قبله قال الشافعي أنه خلاف السنة وفيه ان يبيت بمنى هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة وهذا المبيت سنة ليس بركن ولا واجب فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع قاله النووي رحمه الله تعالى في المجموع والشيخ رحمه الله تعالى في المستدرج وقوله فيمن أفاض من مكة أو غيرها إلى مكة في وقت الصلاة فصلى فيها ركعتين ثم أتى مكة فليصل ركعتي الفجر في مكة

[illegible]



والفجر ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس وأمر بقية من شعر يضرب له بنمرة فسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تشك قریش إلا أنه واقع عند المشعر الحرام كما كانت قریش تصنع في الجاهلية فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبلة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال إن دعاءكم وادعائكم

قلوبكم يصطلم حاضرهم وبادعهم وخاملهم ونبههم على النزول في قضاء مثل مني فخرجوا وان اختص بعضهم بالنزول لوجدهم في أنفسهم ولم يجز العادة بنزولها اقتضى دين العرب وحجيتهم أن يجتهد كل حي في التفاوض والتكاثر وذكر آثار الآباء وراوة جلد هم وكثرة دعائهم ليري ذلك الأفاضل والأداني وبعيد به الذكر في الأقطار وكان للاسلام حاجة إلى اجتماع مثل يظهر به شوكه المسلمين وعدتهم ويظهر دين الله ويبعد صيته ويقلب على كل قطر من الأقطار فبقاه النبي صلى الله عليه وسلم وحق عليه وذنب إليه ونعم التفاهر وذكر الآباء وأبدله بذكر الله بمنزلة ما أبقى من ضياء قاتم ولا ثم لم يلمية التكاثر وعقيدة المولود لما رأى فيها من فوائد جليلة في تدبير المنازل قوله حتى طلعت الشمس ثم فيمان السنة أن لا يخرجوا من منى حتى تطلع الشمس وهذا متفق عليه قوله وأمر بقية من شعر يضرب بنمرة قبل قدسها إليها، قال الأبي رحمه الله ما اراد أن يظهر مخالفة الجاهلية أراد أن يظهر ذلك ابتداءً ليتأهبوا لذلك قال النووي في هذا الحديث جواز الاستئصال للحرم بقية وغيرها ولا خلاف في جواز التنازل واختلاف في جواز الراكب فذهبنا جوازاً وبه قال كثير من وكراهه مالك وأحمد سنا في المسئلة مبسطة في موضعها أن شكا الله تعالى وفيه جواز اتخاذ القباب وجوازها من شعر قوله بنمرة الم هي بنمرة النون وكسر الميم هذا أصلها ويجوز فيها ما يجوز في نظيرها وهو اسكان الميم مع فتح النون وكسرها وهي موضع بجنب عرفات وليست من عرفات، قال النووي فيه استحباب النزول بنمرة إذا ذهبوا من منى لأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلواتي الظهر والعصر جميعاً فالسنة أن ينزلوا بنمرة فمن كان له قبة ضرب بها ويغتسلون للوقوف قبل النزول فإذا زالت الشمس ساروا بها إلى مسجد إبراهيم عليه السلام وخطب لهم خطبتين خفيفتين ويخفف الثانية جلاً فإذا فرغ منها صلى بجمعة الظهر والعصر جميعاً بينهما فإذا فرغ من الصلاة سار إلى الموقف قوله ولا تشك قریش إلا أنه واقع في شرح المواهب ظاهرة أنه ليس لقریش شك في شيء إلا في وقوفه عند المشعر فاتهم يشكون فيه وليس المراد ذلك بل عكسه وهو أنهم لا يشكون في أنه صلى الله عليه وسلم سيقف عند المشعر الحرام على ما كانت عادتهم من وقوفهم به ويقف سائر الناس بعرفة فقال الأبي رحمه الله لا يظهر في الآية أنها نائدة وإن في موضع نصب على إسقاط الجاراي ولا يشك قریش في أنه واقع عند المشعر الحرام - وقال الطيبي أي لم يشكوا في أنه يخالفهم في المناسك بل يتفقوا بها إلا في الوقوف فاتهم جزوا بأنه يوافقهم فيه فإن أهل الحرم كانوا يقيمون عند المشعر الحرام وهو جبل في المزدلفة يقال له قرح وعليه جمهور المفسرين والمحدثين وقيل أنه كل المزدلفة وهو بفتح العين وقيل بكسرها ذكره النووي رحمه الله - قوله كما كانت قریش تصنع في الجاهلية أي كانوا يقيمون بالمزدلفة ويقولون نحن أهل حرم الله فلا نخرج منه وقد يتوهونه صلى الله عليه وسلم كان يوافقهم قبل البعثة وليس كذلك لما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة أنه كان يقف مع عاقبة الناس قبل النبوة أيضاً - قوله فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي أما إذا فرغ من جاز المزدلفة ولم يقف بها بل توجه إلى عرفات وأما قوله حتى أتى عرفة فجاز والمراد قارب عرفات لأنه فتره بقوله وجد القبلة قد ضربت بنمرة فنزل بها وقد سبق أن نمره ليست من عرفات وقد قدمنا أن دخول عرفات قبل صلواتي الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة قوله حتى إذا زاغت الشمس أي زالت عن كبد السماء من جانب الشرق إلى جانب المغرب - قوله أمر بالقصواء أي تقدم ضبطها وبيانها في أول هذا الباب قوله فرحلت له أي على بناء الجحول مخففاً أي شد الرحل عليها للنبي صلى الله عليه وسلم قوله فأتى بطن الوادي أي وهو عرفة بفتح العين وفتح الواو المهملين بعد هانون، قال القاري موضع عرفات يسمى عرفة وليست من عرفات خلافاً لما لك ومنها بعض مسجد إبراهيم الموجود اليوم واختلف في محدثه والصحيح أنه منسوب لإبراهيم الخليل بأعتبار أنه أول من اتخذ مصلاً به وقيل غير ذلك قوله فخطب الناس الم قال الزرقاني فيه أنه يستحب للأمر أن يخطب يوم عرفة في هذا الموضع وبه قال الجمهور والمذنبون والمغاربة من المالكية وهو المشهور فقوال النووي خالف فيها المالكية فيه نظراً لما هو قول العراقيين منهم والمذنبون خلافه واتفق الشافعية أيضاً على استحبابها خلافاً لما توهبه عياض والقرطبي، أم - قال النووي ومذهب الشافعية أن في الحج أربع خطب مستوتة أحوالها يوم السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلوة الظهر والثانية هذه التي بطن عرفة يوم عرفات والثالثة يوم النحر والرابعة يوم النحر الأول وهو اليوم الثاني من أيام التشريق قال أصحابنا وكل هذه الخطب أفراد وبعد صلوة الظهر إلا التي يوم عرفات فأما خطبتان وقبل الصلاة قال أصحابنا ويعلم من في كل خطبة من هذه ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخيرة والله أعلم انتهى كلام النووي - وعند الحنفية في الحج ثلاث خطب ألقاها وثانيها ما ذكره النووي وثالثها في اليوم الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين بيوم وكلها سنة قوله أن دعاءكم وادعائكم الم زاد في بعض الطرق وأمرضكم والعرض بكسر العين موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان في نفسه أو في سلفه قال الحافظ هذا الكلام على حديث المصنفات وسبق دعاءكم وأمرضكم وادعائكم وادعائكم - وقال الزرقاني معناه أن

حرام عليكم كحمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الاكل شئ من امر الجاهلية تحت قدمي موضوع ودماء الجاهلية موضوعة وان اول دم اضغ من دمائنا دمر ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعا في بني سعد فقتلته هذيل ورياء الجاهلية موضوعة واولنا اضغ ربنا ربا عباس بن عبد المطلب فانه موضوع كله فاتقوا الله في النساء

دماء بعضكم على بعض حرام واموال بعضكم على بعض حرام وان كان ظاهر اللفظ ان دم كل واحد حرام عليه نفسه وماله وكل واحد حرام عليه نفسه فليست له لان الخطاب للصوم والمعنى فيه مفهوم ولا يتعد ارادة المعنى الثاني اما الدم فواضح واما المال فمعنى تحريمه تحريم تصرفه فيه على غير الوجه المأذون فيه شرعا قاله الولي العراقي وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه انما خطيب يومئذ بالاحكام التي يحتاج الناس اليها ولا يسعهم حجبها لان اليوم يوم اجتماع وانما تنهز مثل هذه الفرصة لمثل هذه الاحكام التي يراد تبليغها الى جمهور الناس قوله كحمة يومكم هذا اي يوم عرفة وشهركم هذا اي الحجية وبلدكم هذا اي مكة قال الزرقاني في تقديم اليوم على الشهر وهو على البلد الترتيب فالشهر اقرب من اليوم وهو ظاهر في الشهر لاشتماله على اليوم فاحترامه اقرب من احترام جزئه واما زيادة حرمة البلد فلانه محرم في جميع الشهور وفي هذا الشهر وحده فحرمة لا تختص به فهو اقرب منه قال الحافظ وفيه مشروعية ضرب المثل والحاق النظير بالنظير ليكون اوضح للسامع وانما شبه حرمة الدم والعرض والمال بحرمة اليوم والشهر والبلد لان الخطابين بذلك كانوا لا يرون تلك الاشياء ولا يرون هتك حرمتها ويعيرون على من فعل ذلك اشدا العيب وقال في موضع آخر ومناط التشبيه في قوله كحمة يومكم ما بعد ظهوره عند السامعين لان تحريم البلد والشهر واليوم كان ثابتا في نفوسهم مقترنا عندهم بخلاف النفس والاموال ولا يرضفكانوا في الجاهلية يستبجونها فطرا الشرع عليهم بان تحريم دم المسلم وماله وعرضه اعظم من تحريم البلد والشهر واليوم فلا يرد كون التشبيه اخفض رتبة من التشبيه لان الخطاب افتا وقع بالنسبة لما اعتاده الخطابون قبل تقرير الشرع ام قال الطيبي هذا من تشبيه ما لم يجز به العادة بما جرت به لانهم عالمون بحرمة الثلاث كما في قوله ولا تمشقنا انجل فوقهم كانه ظلة كانوا يستبجون دماءهم واموالهم في الجاهلية في غير الاشهر الحرم ويجرمونها فيها كانه قيل ان دماءكم واموالكم محرمة عليكم ابدا كحمة الثلاث ام قال القاري ومع هذا لا يلزم من نسخها لانها غير تابعة لها بل مشبهة بها والتشبيه غير لازم من جميع الوجوه -

قوله الام بالفتح والتخفيف للتنبيه - قوله كل شئ من امر الجاهلية الذي احداثه والشرائع التي شرعها في الحج وغيره قاله في المفهم قوله تحت قدمي اي بتشديد الياء مثله موضوعة الخ اي مردود وبطل حتى صار كاشئ الموضوع تحت القدمين قوله ودماء الجاهلية موضوعة الخ اي متروكة لا قصاص ولا دية ولا كفارة قال القاري اعادها للاهتمام او لينبئ عليه ما بعد من الكلام وقال الولي العراقي يمكن انه عطفت خاص على عام لان دراهم دماها في امورها ويمكن ان لا يندرج محل امورها على ما ابتدعوه وشرعوه واجاب القصاص على القاتل ليس مما ابتدعوه وانما اراد قطع النزاع بابطال ذلك لان منها ما هو حق ومنها ما هو باطل وما ثبت ما لا يثبت قوله من دماها الخ اهل الاسلام اي ابداء في وضع الدماء التي يستحق المسلمون ولايتها باهل بيتي قال النووي فيه ان الامام وغيره ممن يامر بمعصية او ينهى عن منكر ينبغي ان يبدأ بنفسه وأهله فهو اقرب الى قبول قوله والى طيب نفس من قرب عهد بالاسلام قوله دمر ابن ربيعة بن الحارث الخ ابن عبد المطلب واسم هذا الابن اياس قاله الجمهور والمحققون وقيل حارثة وقيل قمار وقيل آدم قال الدارقطني وهو خفيف وبعض رواية مسلم وابي داود دمر ربيعة هو وهم لان ربيعة عاش حتى توفي من عمره سنة ثلاث وعشرين وتأوله ابو عبيد بانه نسيه اليه لانه ولي دم ابنه وهو حسن ظاهر به تتفق الرايتان - قوله كان مسترضعا الخ على بناء المجهول اي كان لهذا الابن ظئر ترضعه من بني سعد قوله فقتلته هذيل الخ بها مضبوطة فمفجعة مفتوحة قال الولي العراقي ظاهر انها تعبرت قتله وذكر الزبير بن بكار انه كان صغيرا يحبون بين البيوت فاصابه حجر في حرب كانت بين بني سعد وبين ليث بن بكر كذا ذكره عياض والنووي وغيرها ساكتين عليه وهو مناف لقوله فقتلته هذيل لانهم غير بني ليث اذهيل بن مدركة ابن الياس بن مضر وليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة بن مدركة كما بينه ابو عبيد القاسم بن سلام في انسابه، المنقح، كذا في شرح المواهب الم قوله ورياء الجاهلية موضوعة الخ اي الزائد على رأس المال كما قال تعالى ولئن ثبتركم رؤسكم لأكبر وهذا ايضا اذا المقصود مفهوم من لفظ رياء فاذا وضع الربا فمعناه وضع الزيادة قاله النووي، قال الولي ولا شك ان عطفت هذا على امر الجاهلية من الخاص على العام لانه من احداثا قديم الفاسد قوله واول رياء اضغ ربنا الخ ريانا خيرا المتبدل وقوله رياء العباس بدل منها وخبر عند وف اي هو رياء العباس قوله فانه موضوع كله الخ يحتل عود صغيرا لرياء العباس تأكيد الوضع ويحتمل لجميع الربا اي رياء العباس موضوع لان الربا موضوع كله قاله الولي وانما بدأ في وضع دماء الجاهلية ورياءها من اهل الاسلام باهل بيته ليكون امكان في قلوب السامعين واسل لا بواب الطمع في الترخيص - قوله فاتقوا الله في النساء الخ قال الطيبي هو عطفت من حيث المعنى على ما تكلموا وما تكلموا الله في استباحة الدماء ونهب الاموال وفي النساء وهو من عطفت الطلب على الخبر بالتأويل كما عطفت وامتازوا اليوم ايها المجرمون على قوله ان احصى الجنة وقال الولي العراقي يحتمل ان الفاء زائدة لان في رواية بدخا وانها

فانكم اخذتموهن بامان الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله وكلم عليهم ان لا يوطئن فرشكم احدا تكرر هونه فان فعلن ذلك فاضربوهن  
ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقد تركت فيكم ما كان تضلوا بعله ان اعتصمتم به كتاب الله وانتم  
تسألون عني فما انتم قائلون قالوا نشهد انك قد بلغت واديت ونصحت فقال باصبعه السبابة يرفعها الى السماء  
للسببية لانه لما قرأ ابطال امر الجاهلية وكان من جعلها منع النساء من حقوقهن وترك انصافهن امرهم بعبادة الشرع في انصافهن فكانه قيل  
فبسبب ابطال امر الجاهلية اتقوا الله في النساء والصفوهن فان تركه من امر الجاهلية قال وفي تحتل السببية نحو ذلك لكن الذي كنت في فيه والظرفية  
مجازا نحو وكثير في القصاص حيوة اي ان النساء ظرف للتقوى المأمور بها قال النووي وفيه الحث على مراعاة حق النساء والرعية بحسن ومعاشرتهن  
بالمعروف وقد جاءت احاديث كثيرة صحيحة في الوصية بحسن وبيان حقوقهن والتحذير من التقصير في ذلك وقد جمعتهما او معظمها في رياض الصالحين  
قوله فانكم اخذتموهن بامان الله وفي بعض النسخ بامانة الله قال الزرقاني اي يا الله اتمنكنو عليهن فيجب حفظ الامانة وصيانتها بمراعاة حقوقها  
والقيام بمصالحها الدينية والدنيوية قاله في المفهم في كثير من اصول مسلم بامان الله بلاها كما قال النووي وهو يقوى ان في قوله اخذتموهن دلاله على انما  
كالاسيرة المحبوسة تحت زوجها وله المضرت فيها والسلطنة عليها وبواقفه قوله في مزايت اخرى فان من عوان عندك جميع عانيته وهي الاسيرة لكنها ليست اسيرة  
خائفة لغيرها من الاسراء بل هي اسيرة امانة قوله بكلمة الله الخ اي قوله فامسالك يتردود او تتردود باحسان قال الخطابي هذا احسن الوجه قال المازري  
ويحتل بامانة الله المنزلة في كتابه قال عياض قيل هو التوحيد لا اله الا الله محمد رسول الله اذ لا يحل لغير مسلم ان يزوجه مسلمة وقيل كلمة النكاح التي يستحل  
بها الفروج انتهى اي الصنيع التي تنقل بها من ايجاب قبول ورجح هذا في المفهم قال فان حكم الله كلامه المتوجه للحكم عليه على جهة الاقتضاء او التحذير  
وكذا النووي فقال المراد باحة الله والكلمة فالتحريم ما طاب لكم من النساء وهذا هو الصحيح قوله وكلم عليهم الخ لما ذكره صلى الله عليه وسلم استحلال الزوج  
بكلمة الله وعلومنه تأكيد الصحبة بين الزوجين انتقل اليه ان ما على كل واحد منهما من الحقوق وبدأ بحق الزوج لانهم المخاطبون قوله تكرر هونه اي تكرر  
دخوله في بيوتك سواء كرهتم ذاته ام لا وبغير فريش لان الداخل يطأ المنزل الذي يدخل فيه اي انه ليس للزوجة ان تمكن احدا ولو امرأة او محرما من دخول  
بيت زوجها الا اذا علمت عدم كراهيته زوجها لذلك هكذا حمله القرطبي النووي على العموم قوله فان فعلن ذلك الخ اي بدون رضاكم بلفظ صريح او بقرائن قلو  
شككن انهم يكرهونه لو تمكن لان الاصل المنع قوله ضربا غير مبرح الخ بضم الميم وفتح الموحدة وكسر الراء المشددة وحذف الميم اي غير شديد شاق من الراجح  
وهو المشقة وقال الخطابي معنى الحديث ان لا ياذن لاحد من الرجال يدخل فيتمتد اليهن وكان الحديث من الرجال الى النساء من عادات العرب لا يذنه  
عينا ولا يعده ربة فلما نزلت آية الحجاب وصار للنساء مقصورات عن محادثتهن والفتور اليهن وليس المراد بوطئ الفرج هنا نفس المزا لانه محرم  
على الوجه كلها فلا معنى لاشتراط الكراهية فيه ولو اريد المزا لكان الضرب الراجح هو المبرح الشديد والعقوبة المؤلمة من المبرح دون الضرب الذي  
ليس بمبرح وذكر المازري وعياض نحوه قوله ولهن عليكم رزقهن الخ اي وجوبا والمراد بالرزق المأكول والمشروب وفي معناه سكتاهن قوله لم بالمعروف  
اي على قدر كفايتهن دون سرف ولا تقتيرا وباعتبار حال كره فقر او غنى قوله لن تضلوا بعله الخ اي بعد تركي نياه فيكم او بعد التمسك به والعمل بما فيه  
وفي هذا التركيب اجماع وتوضيح وذلك لبيان ان هذا الشيء الذي تركه فيهم شيئا جليلا عظيما فيه جميع المنافع الدينية والدنيوية ثم لما حصل من هذا الشوق  
التام للسلم وتوجه الى سماع ما يريد بعد واشتاتت نفسه الى معرفته بآية بقوله كتاب الله بالنصب بدل من مفعول تركت جزوه الى فان كان الرأية  
ولا يجوز رفعه خبر عن وى اي وهو ولم يذكر السنة مع ان بعض الاحكام يستفاد منها لانداجا تحتها فان الكتاب هو المبين للكل بعضها بلا واسطة وبعضها  
بواسطة قال تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء وقال تعالى ليتبين للناس ما نزل اليهم كذا في شرح المواهب قال القاري واما اقتصر على  
الكتاب لانه مشتمل على العمل بالسنة لقوله تعالى اطيعوا الله فاطيعوا الرسول وقوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا فيلزم من  
العمل بالكتاب العمل بالسنة وفيه ايماء الى ان الاصل الاصيل هو الكتاب قوله وانتم تسألون عني الخ بصيغة المجهول قال الطيبي عطفت على مقدم راي قد  
بلغت ما ارسلت به اليكم جميعا غير تارك شيئا مما بعثت وانتم تسألون عني يوم القيامة هل بلغت باي شيء تجيبون ودل على هذا الحذوف الفاء في قوله فما  
انت قائلون قوله فما انت قائلون الخ اي اذا كان الامر على هذا فباي شيء تجيبونه قوله نشهد انك قد بلغت الخ اي بلغت الرسالة واقتت الامانة  
ونصحت الامة وقال الولي العراقي تسألون عني في القيامة او البزخ فما انت قائلون حين سؤلكم على الاظهر او الاك في جوابي ويترتب عليها قولهم نشهد  
اي في القيامة على الاظهر او الاك قال وحذف المفعول في الثلاثين يدل على تبليغ جميع امر به ونهي به جميع الناس الموجودين والذين سيوجدون قوله  
فقل باصبعه السبابة الخ اي اشار بما قوله يرفعها الى السماء الخ اي رافعا يايها فالحال من فاعل قال او مرفوعة فالحال من السبابة قال القرطبي هذه  
الاشارة اما الى السماء لانها قبلة الدعاء واما العلو لله تعالى المعنى لان الله تعالى لا يحويه مكان ولا يختص بحجة وقد بين ذلك قوله وهو مكرم انما كنتم

هذا الحديث في  
الكتاب والسنن  
والاصول

ويُنكثها إلى الناس اللهم اشهد اللهم اشهد ثلاث مرات ثوابه في فصل الظهر ثم أقام فصل العصر لم يصل بينهما شيئا ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته الصخرة وجعل جبل المشاة بذي بطن

قوله ينكثها إلى الناس الخ يفهم التحتية وسكون النون وضم الكاف بعدها فوقية قال عياض كذا الرواية في مسلم وهو جيل المعنى قيل صوابه ينكثها بموحدة وكذا روي عنه عن شيخنا ابن الوليد هشام بن أحمد في مسلم ومن طريق ابن الأعرابي عن أبي داود في سننه بموحدة ومن طريق أبي بكر التمار عنه بفوقية ومعناه يرددها ويقلبها إلى الناس مشير إليه وهو من نكث كناية إذا قلبها هذا كلامه في الإكمال وقال القرطبي روايتي في هذه اللفظة وتقييدى على من اعتد من الأئمة المتقدمين بضم الياء وفتح النون وكسر الكاف مشددة وضم الياء بوحدة أي يعد لها إلى الناس وروى ينكثها مخففة الباء والنون وضم الكاف ومعناه يقلبها وهو قريب من الأول وروى ينكثها بفوقية وهي أبعد ما أتت وفي الباب قال الأصمعي ضربته فكنهه أي بالفوقية أي القاء على رأسه ووقع متنكثا وذكره الفارابي في باب قتل فيحتمل أن يكون الحديث من هذا والمعنى ينكثها وفي المراجعة وينكثها إلى الناس كالذي يضرب بها الأرض والنكت ضرب رأس الأنامل إلى الأرض قوله اللهم اشهد الخ أي على عبادة بأفعول فاعله أي أنا في قد بلغت والمعنى اللهم اشهد أنت أذكرني بك شهيدا وفي شرح النووي للنزاعين فإن قيل ليس في هذه الخطبة شيء من المناسك فيرد ذلك على قول الفقهاء يعلمهم الخطيب ما يحتاجون إليه في الخطبة الأخرى أجيب بأنه صلى الله عليه وسلم أكتفه بفعله للمناسك عن بيانه بالقول لأنه أومر واعتنه بما أُمِر في الخطبة التي قالها والخطباء بعد ليست أفعالهم قدوة ولا الناس لعينهم بمشاهدتها ونقلها فاستحب لهم البيان بالقول وفيه حجة لما كلفه وغيره من خطبة عرفه فردة إذ ليس فيه أنه خطب خطبتين وماروى في بعض الطرق أنه خطب خطبتين فضيعت كما قاله البيهقي وغيره، انتهى - وقد تكرر عليه الشوكاني في شرح المنتقى فراجع قوله ثوابه الخ أي بلال رضي الله عنه كما هو المصريح في بعض الروايات قوله ثوابه في فصل العصر الخ أي جمع بينهما في وقت الظهر وهذا الجمع كجمع المزدلفة جمع نساء عندها وعندك والأوزاعي وجمع سفر عند الشافعي خلافا لبعض أصحابه وفي الدر المختار وبعد الخطبة صلى الظهر والعصر بأذان وأقامتين قال ابن عابد في قوله بأذان أي واحد لأنه لا إعلام بدخول الوقت وهو واحد وقوله أقامتين أي يقيم للظهر ثم يصليهما ثم يقيم للعصر كان الإقامة لبيان الشرع في الصلوة بخلاف الجمع بالمزدلفة لأن الصلوة الثانية هناك تؤدي في وقتها فتستغنى عن تجديد الأعلام أما الثانية هنا ففي غير وقتها فتقع الحاجة إلى إقامة أخرى للأعلام بالشرع فيها - ولهذا الجمع أي الجمع بعرفات عند الحنفية شرط مذكورة في الفقه منها الإمام الأعظم وأتباعه وليس هذا موضع البسط والله سبحانه تعالى أعلم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وإنما جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بذكر الفجر لأن للناس يومئذ اجتماعا لم يجمع في غير هذا الموطن والجماعة الواحدة مطلوبة ولا بد من أقامتها في مثل هذا الجمع ليراء جميع من هناك ولا يتيسر اجتماعهم في وقتين وإيضاً فلان للناس اشتغالاً بالذكر والدعاء وهما وظيفة هذا اليوم ورعاية الأوقات وظيفته جميع السنة وانما يتوحد في مثل هذا الشيء البديع النادر قوله ولو يصل بينهما شيئا الخ أي من السنن والنوافل - قوله حتى أتى الموقف الخ أي أرض عرفات أو اللام للعهد المراد موقفه الخ قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في الوقوف بعرفة أن اجتماع المسلمين في زمان واحد ومكان واحد راغبين في رحمة الله تعالى داعين له متضرعين إليه له تأثير عظيم في نزول البركات وانتشار الرحمات ولذلك كان الشيطان يومئذ دحراً واحقراً ويكون أيضاً فاجتماعهم ذلك تحقيق لمعنا العرضة وخصوص هذا اليوم وهذا المكان متوارث عن الأنبياء عليهم الصلوة والسلام على ما ذكر في الأخبار عن آدم فمن بعده والأخذ بما جرت به سنة السلف الصالح أصل أصيل في باب التوقيت قوله في الصخرات الخ يفتحان الأحجار الكبار أي المفترشات في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي يوسط أرض عرفات وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن كان الوقوف على الصخرات صعباً فقد يره ولا يظهر أنه يجوز بالبطن عن الوجه والتقدير جعل وجهه ناقته وهذا إن كانت الصخرات في قبلته لأنه إنما وقف مستقبل القبلة وقال القرطبي يعني أنه علا على الصخرات ناحية منها حتى كانت الصخرات تحاذي بطن ناقته، قال الولي العراقي لأحاجة هذا لأن من وقف بجذء صخرة على ناقته صار بطنها بجذء أي إلى جانبها وليس يشترط في حاذية بطن الناقة لها أن يكون عالياً عليها - قوله وجعل جبل المشاة الخ جبل بغير المهلة وسكون الموحدة ولا موطأ طال من الرمل وقيل الضخم منه والمشاة جمع ماش والمراد جعل صنف المشاة ومجتمعهم بين يديه وقيل أراد طريقهم الذي يسلكونه في الرمل والأول أشبه بالحديث قاله عياض ومثله لابن الأثير لكنه صدر بالقول الثاني وحكي الأول بقيل وقال النووي روى جبل بمهلة وموحدة ساكنة وروى بجيم وفتح الباء قال عياض الأول أشبه بالحديث وجعل المشاة الخ مجتمعهم وجعل الرمل ماطال منه وضمح ولما بالجمع فمعناه طريقهم وحيث يسلك الرجاله وتعقبه الولي العراقي بأن ما ذكر من رواية هذه اللفظة بوجهين وترتب هذين المعنيين على هذين الوجهين لما روي في كلام القاضى في الإكمال ولا في المشاة ولا في كلام غيره أيضاً، أم - وفيه استحباب الوقوف عند الصخرات قال النووي وما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمه أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء

الجمع بوزن الظهور العصر في وقت الظهور بعرفة بأذان وأقامتين وهو نساك عند الحنفية



واستقبل القبلة فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس ذهب الصفرة قليلا حتى غاب القصر أردت أسامة خلفه ودفع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شق للقصور الزمان حتى ان رأسها ليصيب مؤرك رحله ويقول بين اليمنى ايها الناس السكينة السكينة كلما أتى جبلا من الجبال أرخى لها قليلا حتى تصعد حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء

من ارض عرفات وان الفضيلة في موقفه صلى الله عليه وسلم عند الصغرات فان حجرة من فليقرب منه بحسب الامكان وفي رد المحتار قال قاضي القضاة بكاء الدين وقد اجتمعت على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم ووافقت عليه بعض من يعقل عليه من محدث مكة وعلمائها حتى حصل الظن بتعيينه وانه الفجوة المستقيمة المشرفة على الوقت التي عن يمينها وورائها صحرة متصلة بصغرات الجبل وهذه الفجوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهي الى الجبل اقرب قليل بحيث يكون الجبل قبالا بين يمين اذ استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك قليل ورواه ام - ونقله في اللباب ايضاً باختصار قال لقاضي محمد بن عبد والبناء المربع هو المعروف بمطهر آدم ويمر من جدران صحرة مخروقة تتبع هي واحولها من تلك الصغرات المفروشة وما ورائها من الصغار السود المتصلة بالجبل قوله واستقبل القبلة الخ فيستحب استقبالها في الوقتين بعرفة والاثنين قوله حتى غربت الشمس الخ قال القاري اي احداثها او كادت ان تغرب قوله حتى غاب القصر الخ قال القاري اي جميعه ام - هكذا هو في جميع النسخ بلفظ حتى بغوية فتحية قاية وكأي دأود حين بتحية فنون وقيل انه الصواب هو منهم الكلام وحتى وجده عياض قال النووي باسئال نذ على ظاهره وتكون الفاية بيانا لقوله غربت الشمس ذهب الصفرة لان غروبها يطلق مجازا على مغيب معظم القصر فاننا في ذلك الاحتمال بقوله حتى غاب القصر في المرقاة قيل صوابه حين غاب القصر في نظر الاينظهر معنى لقوله ذهب الصفرة قليلا حين غاب القصر كان القائل غفل عن قلة القلة وزهد عن الحاشية التي تنطبق الدلالة قوله واردف أسامة خلفه الخ في حواشي الارادات اذا كانت الدالة بجمعية قد تظاهرت به الاحاديث قوله وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال النووي اي ابتداء السير ودفع نفسه نحوها او دفع فاتة وجهها على السير قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه انما دفع بعد الغروب ردة التحريف الجاهلية فافهم كانوا لا يدعون الا قبل الغروب وكان قبل الغروب غير مضبوط وبعد الغروب امر مضبوط وانما لو لم يزل ذلك اليوم بالامر المضبوط قوله وقد شق في بغير الشين المحجمة والنون الخفيفة فكانت معناه ضم وصيق قوله للقصور الزمان الخ اي ضمه وضيقه عليها وكفها به والزمان والخطام ما يشد به رؤس الابل من جبل او سيرا ونحوه لتقادر وتساق به قوله عياض في المشرق قوله مؤرك رحله الخ بفتح الميم وسكون الواو وكسر الراء فكانت قطعة من جلد محشوة شبه المحلة تجعل في مقدم الرجل يضع الركاب جلبي عليها متوركا ليستريح من وضعهما في الركاب فاراد بذلك انه بالغ في جذب رأسها اليه ليكفها عن السير ورحله بفتح الراء وحاء محملة قال القسطلاني وفي نسخة من مسلم رجله بكسر الراء بعد هاجيم قال النووي وفي هذا استحباب الرفق في السير من الركاب بالمشاة وباصحاب الدواب الضعيفة قوله ويقل بين اي يشير بها - قوله الشكينة الشكينة الخ مرتين اي الزموا السكينة يعني الرفق والوقار والطمانينة وعلما الزحمة فالنصيب الاغراء قوله جبلا من الجبال الخ بجاء محملة مكسورة جمع جبل التل اللطيف من الرمل الضخم وقد تقدم معناه قريبا قوله أرخى لها قليلا الخ اي ارخى للقصور الزمان راء قليلا او زمانا قليلا قوله حتى تصعد حتى أتى المزدلفة الخ في شرح المواهب مريض بين عرفة ومضى عياض والنوى وفي أمره بالسكينة الرفق بالناس والدواب والامن من الاذية خلاف العجلة كما ان في راءه للقصور الرفق بالدواب لا يجتمع عليها مشقة الصعود ومشقة الشق صلوات الله وسلامه عليه ما ألفة وأرحه قوله حتى أتى المزدلفة الخ في شرح المواهب مريض بين عرفة ومضى وكما من الحرم وهي المستأمة جميع بفتح الجيم وسكون الميم وعين مهلة وسميت جمعا لان آدم اجتمع فيها مع حواء فأزلف اليها اي دنا وقرب منها وعتيقة انما سميت جمعا لانه يجمع فيها بين صلاتين المغرب والعشاء وقيل لان الناس يجتمعون فيها فسميت جمعا ويزدلفون الى الله تعالى اي يتقربون اليه بالوقوف بها فسميت مزدلفة ام - قال النووي من التزلت والازدلاف وهو التهرب لان التجاج اذا افاضوا من عرفات ازدلفوا اليها اي ضوا اليها وتقرّبوا منها وقيل سميت بذلك لجمي الناس اليها في ذلك من الليل اي ساعات ام - وفي شرح الاحياء اصله مزدلفة فأبدل من التل والالتفات القرب المحرم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في البيت بمزدلفة انه كان سنة قديمة فيهم ولعلهم اصطلموا عليها لما رأوا من ان للناس اجتماعا لم يعهد مثله في غير هذا الموطن ومثل هذا مظنة ان يراهم بعضهم بعضا ويحط بعضهم بعضا وانما يراهم بعد المغرب وكانوا طول النهار في تعب يأتون من كل فج عميق فلم يجتمعوا ان يأتوا مني والحال هذه لتعبوا - قوله فصل بها المغرب والعشاء الخ اي تجمع بينهما في وقت العشاء وفي شرح الاحياء للعلامة الزبيدي الخ في قال المحب الطبري وهذا الجمع سنة باجماع العلماء وان اختلفوا فيما لو صلى كل صلاة في وقتها فعد اكثر العلماء بخير قال الثوري واصحاب الرأي ان صلى المغرب دون مزدلفة فعليه الامادة وحوزوا في الظهر والعصر ان يصلي كل واحدة في وقتها مع كراهية ام - وقال الرافعي ولو انفرد بعضهم في الجمع بعرفة بمزدلفة او صلى احدي الصلاتين مع الامام والاخرى وحده جاز ويجوز ان يصلي المغرب بعرفة او في الطريق قال ابو حنيفة لا يجوز ويجب الجمع بمزدلفة ام قلت وعبارة اصحابنا واعاد مغفرا اداءه في الطريق واعرفات ما لو طلع الفجر هذا قول ابو حنيفة وعمل وقال ابو يوسف

الجمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة اذان واحد وانما هذه واحدة عند الامام اعظم

## بأذان واحد وأقامتين

يجزئه وقد أساء وعلى هذا الخلاف إذا صلى بعزات لا يوسف الله إذا هان في وقتها فلا تجب إعادة تكا بعد طلوع الفجر إلا أن التأخير من السنة فيصير مسيئاً بتركه ولهما حديث أسامة الصلوة أمامك معناه وقت الصلوة وبه يفهم وجوب التأخير وإنما وجب ليكنه الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة فكان عليه إعادة التأخير إلى الطلوع الفجر ليصير جامعاً بينهما وإذا طلع الفجر لا يمكنه الجمع فتسقط إعادة التأخير - قوله بأذان واحد وأقامتين إنما قال الزبيدي في شرح الأحياء هو الذي في حديث جابر الطويل عنه مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمزدلفة المغرب والعشاء بأذان واحد وأقامتين ولم يسمع بينهما شيئاً وهو قول حماد وأصح قول الشافعي وغيرهما من العلماء وبه قال زفر من أصحابنا واختاره الطحاوي ورأى محمد بن العباس واستدلوا بما تقدم من حديث جابر وحديث أسامة في الصحيحين وفيه فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ ثم أقامت الصلوة فصلى المغرب ثم أتى كل إنسان بغيره في منزله ثم أقامت الصلوة فصلى العشاء ولم يصل بينهما شيئاً وقال أبو حنيفة بأذان واحد وأقامة واحدة لما أخرج أبو داود عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه قال أقيمت مع ابن عمر من عزات إلى المزدلفة فأذن وأقام وأمر أنساً فأذن وأقام فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت إلينا فقال الصلوة فصلى بنا العشاء ركعتين ثم دعا بعشائهم فقبل له في ذلك فقال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم هكذا وأبو الشعثاء اسمه سليم بن أسود وأخرج ابن أبي شيبة وابن راهويه والطبراني عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمزدلفة المغرب والعشاء بأقامة واحدة وأخرج الطبراني من وجه آخر عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد وأقامة واحدة وفي صحيح مسلم عن سعيد بن جابر أفضنا مع ابن عمر فلما بلغنا جمعاً صلى بنا المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة فلما انصرفت قال ابن عمر هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان وأخرج أبو الشيخ عن الحسين بن حفص حدثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جابر عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع بأقامة واحدة قال ابن الأثير فقد علمت ما في هذا من التقاض فان لم يرجح ما اتفق عليه الصحيحان على ما انفرد به مسلم وأبو داود حتى تساقط كان الرجوع إلى الأصل يوجب تعدد الأقامة بتعدد الصلوة كما في قضاء الفرائض بل أولى لأن الصلوة الثانية هنا وقتية فإذا أقيمت الأولى المتأخرة عن وقتها المعهود كانت الحاضرة أولى أن يقام لها بعدها والله أعلم وقال مالك بأذانين وأقامتين وأجمع يفعل ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه أحمد البخاري وابن أبي شيبة ولفظ الأخير فلما أتى جمعاً أذن وأقام فصلى المغرب ثلاثاً ثم العشاء ركعتين وأقام فصلى العشاء ركعتين ومنهم من قال يجمع بينهما بأقامتين دون أذان وأجمعوا بما رواه البخاري عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع كل واحدة بأقامة ولم يسمع بينهما ولا على أثر كل واحدة منهما وأخرجه أبو داود وقال ولعمري في الأولى ولم يسمع على أثر واحدة منهما وفي رواية عنه أيضاً ولم يسمع في واحدة منهما وحكي البغوي والمنذري أن هذا قول الشافعي وأصحاق بن راهويه وحكي غيرها أن أصح قوليه ما تقدم ومنهم من قال بأقامة واحدة دون أذان ودليلهم ما رواه الشيخان والنسائي عن ابن عمر أنه صلى بجمع المغرب والعشاء بأقامة واحدة ثم انصرفت فقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان زاد النسائي ولم يسمع بينهما ولا على أثر واحدة منهما وأخرجه أبو داود وزاد بعد قوله بأقامة واحدة ثلاثاً واثنين وروى الجمع بأقامة واحدة عبد الله بن مالك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه سعيد بن جابر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو داود وبه قال سفيان الثوري وقال أيضاً فعلت أجرك قال المحب الطبري وهذه الأحاديث المختلفة في هذا الباب توهم التضاد والتهاافت وقد تعلق كل من قال بقول منها بظاهر ما تضمنه ويمكن الجمع بين أكثرها فنقول قوله بأقامة واحدة أي لكل صلوة أو على صفة واحدة لكل منهما ويتأيد برواية من صرح بأقامتين ثم نقول المراد بقول من قال كل واحدة بأقامة أي ومع أحدهما أذان تدل عليه رواية من صرح بأذان وأقامتين وأنا قول ابن عمر لما فرغ من المغرب قال الصلوة قد يروهم الاحتفاء بذلك دون أقامة ويتأيد برواية من روى أنه صلاهما بأقامة واحدة فنقول يحتمل أنه قال الصلوة تنبيهاً لهم عليها لئلا يشتغلوا عنها بأمر آخر ثم أقام بعد ذلك أو أمراً بأقامة وليس في الحديث أنه اقتصر على قوله الصلوة ولم يرق ونقول العدة من هذه الأحاديث كلها حديث جابر دون سائر الأحاديث لأن من روى أنه جمع بأقامة معه زيادة علم على من روى الجمع دون أذان ولا أقامة وزيادة الثقة مقبولة ومن روى بأقامة فقد أثبت ما لا يشبهه من روى بأقامة فقط به عليه ومن روى بأذان وأقامتين وهو حديث جابر وهو أتم الأحاديث فقد أثبت ما لا يشبهه من تقدم ذكره فوجب الأخذ به والقوت عنده، ولو صح حديث مسند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حديث ابن مسعود الذي أخذ به مالك من أذانين وأقامتين لوجب التصير إليه لما فيه من اثبات الزيادة ولكن لا سبيل إلى التقدم بين يدي الله ورسوله ولا إلى الزيادة على ما صح عنه صلى الله عليه وسلم والله أعلم - وفي عمدة القاري وروى ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود وهو من رواية الكوفيين مع كونه موقفاً ومع كونه لم يرد ويترك ما روى عن أهل المدينة وهو مرفوع وقال ابن عبد البر وأنا أعجب من الكوفيين حيث أخذوا بما رواه أهل المدينة

ولم يثبت بينهما شيئاً ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان وإقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام واستقبل القبلة

وهو أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة وتركوا ما روي عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به أحداً قلت لا تجب ههنا أصلاً أما وجه فعله مالك فلا نه اعتد على منيع عمر في ذلك وإن كان لم يروه في الموطأ وأما الكوفيون فأنهم اعتدوا على حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم، أم - وقال ابن حزم واشتد الاضطراب في ذلك عن ابن عمر فإنه روى عنه من عمل الجمع بينهما بأذان وإقامة وروى عنه أيضاً بإقامة واحدة وروى عنه متوقفاً بأذان واحد وإقامة واحدة وروى عنه مسند الجمع بينهما بإقامتين وروى عنه مسند الأذان وإقامة واحدة، أم - قلت فقد ظهر ما نقلناه أن الأحاديث في هذا الباب كثيرة الاضطراب لا سبيل إلى التطبيق بينهما إلا بتعسف شديد لتوحد القصة وقد ترجم ما ذكرنا من كلام المحب الطبري وحده الأذان وتعد الإقامة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند أصحابنا محمول على وقوع الفصل بين الصلوتين بأناخة كل إنسان بعبارة كما ورد في حديث أسامة عند الشيخين والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب - قوله ولم يثبت بينهما شيئاً أي من النوافل السنن، والنافلة تسمى سجدة لا شتمالها على التبيين فيه المواصلة بين الصلوتين المجموعتين، قال ابن عابدين رحمه الله وأشار (صاحب الدر المختار) إلى أنه لا تطرح بينهما ولو شئت مؤكدة على الصحيح ولو تطوع أعاد الإقامة كما لو اشتغل بينهما بغير آخر حج قال في فتح الباب ويصلي سنة المغرب العشاء والتبرع بها كما صرح به مولانا عبد الرحمن الحاملي قدس سره السامي في منسكه، أم قوله ثم اضطلع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي للنوم تقوية للبدن ورحمة للأمة ولأن في تحارة عبادات كثيرة يحتاج إلى النشاط فيها قوله حتى طلع الفجر أي في المواهب شرحه وترك عليه السلام قيام الليل تلك الليلة ونام حتى أصبح لما تقدم له من الأعمال بغيره من الوقت من الزوال إلى ما بعد الغروب واجتهاده عليه السلام في الدعاء وسيره بعد الغروب إلى المزدلفة واقتصر فيها على صلوة المغرب العشاء قصرهما لهما وجمعتهما جمع تأخير وقد بقيت ليلته مع كونه عليه السلام كان يقوم الليل حتى توتمت قدماه ولكنه أراح نفسه الشريفة لما تقدم في غفرة من التعب قد قال أن لجسدك عليك حقاً ولما هو بصدده يوم النحر من كونه شريفاً الشريف المباركة ثلاثاً وستين بدنة وياق المائة فخره على من ذهب إلى مكة لطواف الأفاضة ورجع إلى منى كما نبه عليه الولي العراقي في شرح تقريب الإسناد للنووي وفي الدر المختار ويحييها فأنما أشرفت من ليلة القدر، أم - قال ابن عابدين قوله ويحييها أي ليلة العيد بأن يشتغل فيها أو في معظمها بالعبادة من صلوة أو قراءة أو ذكر أو دلالة على شري وأخذ ذلك وقوله فأنما أفضل الخ قال ح أي في حد ذاتها لا في حق من كان بمزدلفة، أم - قال القاري ثم المبيت عندنا سنة وعليه لبعض المحققين من الشافعية وقيل واجب وهو ذهب الشافعي وقيل ركن لا يصح إلا به كالوقوف وعليه جماعة من الأجلة وقال مالك النزول واجب المبيت سنة وكذا الوقوف بعد ثلث المبيت بمعظم الليل الصحيح أنه بحضور لحظة بالمزدلفة قوله حين تبين له الصبح أي ظهر له، قال النووي فيه أنه يبالغ بتقديم صلوة الصبح في هذا الموضع ويتأكد التذكير بها في هذا اليوم أكثر من تأكيده في سائر السنة للاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن وظائف هذا اليوم كثيرة فمن المبالغة بالتذكير للصبح ليتسع الوقت للوظائف وقال صاحب الهداية ولأن في التخليص نفع حاجة الوقوف فيجوز تقديم العصر بعزفة يعني لما حاز تعجيل العصر على فتحها للحاجة إلى الوقوف بعد ما نلأن يجوز التخليص بالفجر وهو في وقتها أولى - قوله حتى أتى المشعر الحرام أي بفتح الميم والعين كما في القرآن وقيل بكسر الميم سمي المشعر لأنه محل للعبادة والمحرام لأنه من الحرم والحرمته وأخرج البخاري ومسلم من حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم وقف بالمزدلفة وقال وقفت ههنا ومزدلفة كلها موقف أخرجه أبو داود والترمذي عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أصبح بجمع أي قومه فوقف عليه وقال هذا قمر وهو الموقف وجمع كلها موقف قال الترمذي حسن صحيح وفي حديث جابر الطويل أنه صلى الله عليه وسلم لما صلى الصبح بالمزدلفة ركب ناقته حتى أتى المشعر الحرام واستقبل القبلة فدعا وكبره وهللّه ووحلّ ولم ينزل واقفاً حتى أسفر جذاً وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر أنه رأى ناساً يزيد حمون على الجبل الذي يقف عليه الأمام فقال يا أيها الناس لا تشقوا على أنفسكم إلا أن ما ههنا مشعر كل واحد وأخرج أبو داود الترمذي عن ابن عمر قال المشعر الحرام بالمزدلفة كلها وقال المراقبي والمشعر من المزدلفة فإن المزدلفة ما بين مازي عرفة ووادى محترام - قال المحب الطبري قوله تعالى فَإِذَا أَقَضْتُمُ مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ قال أكثر المفسرين المشعر الحرام هو المزدلفة ودل عليه حديث ابن عمر السابق وحديث علي وجابر المتقدم بأن يدل أن قرنه هو المشعر الحرام وهو المعروف في كتب الفقه فتعين أن يكون في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً دفعا للاشتراك إذا لم يجاز خيره منه وترجم احتمالاً عند المعارض فيجوز أن يكون حقيقة في قرنه فيجوز إطلاقه على الكل لمضمنه أياء وهو ظاهر الاحتمالين في الآية فإن قوله تعالى عِندَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ يقتضي أن يكون الوقوف في غيره وتكون المزدلفة كلها ههنا ما كانت كالحرمية ولو أريد بالمشعر الحرام المزدلفة لقال من المشعر الحرام ويجوز أن يكون في المزدلفة كلها وأطلق على قرنه سداً تجوز الاشتمالها عليه وكلاماً وجهاً من وجه المجاز عنه إطلاق اسم الكل على البعض وبالعكس وهذا القائل يقول حروف المعاني يقوم بعضها مقام بعض فقامت عند مقام في

### فدعاه وكبره وهله

وفي الحديث ولا تروا يصدق كل واحد من الاختمالين، وقبح كثر موضع من المزدلفة وهو موقف قريش في الجاهلية اذ كانت لا تقف بعرفة وفي الصحاح قرح اسم جبل بعرفة قال الحب الطبري وقد بني عليه بناء فمن تمكن من الرقي عليه رقى والا وقعت عنه مستقبل القبلة فيدعو ويكبر ويهمل ويؤخذ ويكثر من التلبية الى الاسفار ولا ينبغي ان يفعل ما تطابق عليه الناس اليوم من النزول بعد الوقوف من درجة في وسطه مضيق يزدحم الناس على ذلك حتى يكاد يهلك بعضهم بعضا وهو بدعة شنيعة بل يكون نزوله من حيث رقيه من الدرج الظاهر الواسعة وقد ذكر ابن الصلاح في مناسكه ان قرح جبل صغير في آخر المزدلفة ثم قال بعد ذلك وقد استبدل الناس بالوقوف على الموضع الذي ذكرناه الوقوف على بناء مستحدث في وسط المزدلفة ولا يتأذى به هذه السنة هذا آخر كلامه والظاهر ان البناء انما هو على الجبل ولم أر ما ذكره لغيره والله اعلم - كذا في شرح الاحياء للزبيدي

**قوله** فدعاه الخ في المواهب اللدنية عن عباس بن مرداس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمته عشية عرفة بالمعقرة فأجيب اني قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني أخذ للمظلوم منه قال اي رب ان شئت أعطيت المظلوم من الجنة وغفرت للمظالم فلم يجيب عشية فلما أصبح بالمزدلفة أعاد فأجيب اني ما سألت قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال تيسر فقال أبو بكر وعمر رضي الله عنهما باني انت رأيت ان هذه الساعة ما كنت تفحك فيها فما الذي اضحكك اضحك الله شاك قال ان علم الله ابيس لما علم ان الله قد استجاب دعائي وغفرت لأمتي اخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعوا لويل والشبور فأضحكني ما رأيت من جرحه رواه ابن ماجه ورواه ابو داود من الوجه الذي رواه ابن ماجه ولم يضعفه قال الزرقاني اي سكت عليه فهو عند صالح المحجة وقد أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في الاحاديث المختارة ما ليس في الصحيحين من طرق وقد صنف الحافظ ابن حجر فيه كراسا سماه قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج قال في قوله انه سئل عن حال هذا الحديث هل هو صحيح ارجح اضعف او منكر او موضوع قال فأجبت بأنه جاء من طرق اشهرها حديث العباس بن مرداس فانه يخرج في مسند احمد ابو داود وطرفا منه وسكت عليه علم رأي ابن الصلاح ومن تبعه حسن وعلى رأي الجمهور كذلك لكن باعتبار انضمام الطرق الاخرى اليه ثم قال الحافظ انما كلامه حديث العباس بغيره يدخل في حد الحسن على رأي الترمذي ولا سيما بالنظر الى مجموع هذه الطرق بطرق ذكرها قال واورد ابن الجوزي في الموضوعات من حديث ابن مرداس وقال فيه كنانة متكررة الحديث جلالا ولا ادري التخليط منه او من ولد وهذا لا ينقض دليلا على انه موضوع فقد اختلف قول ابن حبان في كنانة فذكره في الثقات وفي الضعفاء وذكر ابن مندة انه قيل ان له رواية منته صلى الله عليه وسلم واما ولد عبد الله بن كنانة ففيه كلام ابن حبان ايضا وكل ذلك لا يقتضيه وضعه بل غاية ان يكون ضيقا ويعتضد بكثرة طرقه واورد حديث ابن عمر في الموضوعات ايضا وقال فيه سيد العزيز بن ابي رواد تفرغ يعز نافع عن ابن عمر قال ابن حبان كان يحدث على التوهمة الحسان وهو مردود فانه لا يقتضيه انه موضوع مع انه لم ينفرد به بل له متابع عند ابن حبان في كتاب الضعفاء هذا كلام الحافظ لمخصصا وهو كلام متقن امام في الفن فلا عليك ممن اطلق عليه اسم الضعيف الذي لا يحتج به وقال الطبري بعد مرأته حديث ابن عمر انه محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفاها مع العزم على انه يوفي اذا قدر ما يمكن توفيته وقد مر اه اي حديث العباس بن مرداس البيهقي في السنن الكبرى بنحو رواية ابن ماجه سابقة وكذا الطبراني في الكبير وعبد الله بن احمد في زوائد المسند لابييه وابن عدي وصححه الضياء كما مر وقد قالوا ان تصحيحه اعلى من تصحيح الحاكم ثم قال البيهقي وله شواهد كثيرة فخرجه عبد الرزاق والطبراني من حديث عباد بن الصامت وابو يعلى وابن منيع من حديث انس وابن جريج ابو نعيم وابن حبان من حديث ابن عمر الدارقطني وابن حبان من حديث ابي هريرة وابن مندة من حديث عبد الله بن زيل ذكر مرأيا تمام الحافظ في مؤلفه بنحو حديث عيسى بن مرداس فان حتم بشواهد ففيه الحججة وان لم يصح فخن في غنية عن تصحيحه فقد قال الله تعالى "وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ" وظاهر بعضهم بعضا دون الشك فيدخل في الآية انتهى وهو حسن - وفي الحديث الصحيح من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمته وهو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بالحقوق ولا تسقط الحقوق انفسا فمن كان عليه صلاة او صيام او زكاة او كفارة ونحوها من حقوق الله او شيء من حقوق العباد لا تسقط عنه لانها حقوق لا ذنوب انما الذنوب تأخيرها فنفسا لا يبيحها فلو اضره بعد اي الحج تجدد اثر آخر فالج المبرور يسقط اثر المخالفة لا الحقوق قال ابن تيمية من اعتقد ان الحج يسقط ما وجب عليه من الحقوق يستتاب ولا قتل فجعله مرتدا بهذا الاعتقاد ولا يسقط حتى الادى بالحج اجماعا والعلم كذا في شرح المواهب - وقال ابن عابد بن م قد يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدرة على ادائه سواء كان حق الله تعالى او حق عباد وليس في تركه ما يفي به لانه اذا سقط اثر التأخير لم يتحقق منه اثر بعد فلا مانع من سقوط نفس الحق اما حق الله تعالى فظاهر اما حق العبد فالله تعالى يرضى خصمه عنه كما مر في الحديث - ثم قال اعلم ان تجوز هو تكفير الكبار بالحج والجم متفاوت لنقل عياض الاجماع على انه لا يكفرها الا التوبة ولا سيما على القول بتكفير المظالم ايضا بل القول بتكفير اثر المطل وتأخير الصلاة ينافيه لانه كبيرة وقد كثر ما بالحج بلا توبة وكذا ينافيه عموم قوله تعالى "وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ"

تأخير الصلاة عن الحج والجم



ووجهه فلم ينزل واقفا حتى اسفر جلدًا فرفع قبل ان تطلع الشمس اذعت الفضل بن عباس وكان رجلاً حسن الشعر ابيض وسينما فلما  
 دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت به طعن يجرب فطعن الفضل بنظر اليمين فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل  
 فحول الفضل وجهه الى الشق الاخر بنظر فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم يده من الشق الاخر على وجه الفضل فصر وجهه من  
 الشق الاخر بنظر حتى اتى بطن مختبر فحرك قليلاً ثم سلك الطريق الوسطى

وهو اعتقاد اهل الحق ان من مات مصرعاً على الكبر لم يمسوى الكفر فانه قد يغفر بشقاعة او يحضر الفضل والحاصل كافى في الجحيم المستطية فلا يقطع  
 بكفيرة الجحيم للكليات من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد والله تعالى اعلم - **قوله** ووجهه ان من يعل بقلبه تعالى فاذا ذكر الله عند المشرك المحرم  
**قوله** فلم ينزل واقفاً الخ قال ابن عابدين هذا الوقت واجب عندنا لاسنة والبيوتة بمزدلفة مؤكدة الى الفجر لا واجبة خلافاً للشافعي فيهما كمل في  
 الباب شرحه قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وانما شرع الوقت بالمشرك المحرم لانه كان اهل الجاهلية يتفخرون ويتراون فابذل من ذلك  
 اكثر فذكر الله ليكون كايحاء عن علوهم ويكون التنويه بالتوحيد في ذلك الموطن كالمنافسة كانه قيل هل يكون ذكر كرام الله اكثاراً وذكر اهل الجاهلية  
 مغاخرهم اكثر - **قوله** حتى اسفر جلدًا الخ اي افضله الفجر اضاءة تامة قال المحب الطبري وهذا محال السنة والمصيبة بالمزدلفة وعليها عتد من اوجب  
 ذلك وقال ابو حنيفة اذا لم يكن بها بعد طلوع الفجر لزمه دمره لا لعل من ضعف او غيره فان كان بها اجزاء وان لم يكن قبله وهو ظاهر ما نقله البغوي عن  
 مالك واحمل - **قوله** فرفع قبل ان تطلع الشمس الخ صريح في انه دفع قبل طلوع الشمس وبه اخذ الجمهور وقال النووي قال ابن مسعود وابن عمر ابو حنيفة  
 والشافعي وجهان العلم لا ينزل واقفاً فيه يدعونه حتى يسفر الصبح جداً كما في هذا الحديث وقال مالك يرفع منه قبل الاسفار والله اعلم ونقل الطبري  
 عن طاووس قال كان اهل الجاهلية يدعون من عرفه قبل ان تغيب الشمس ومن المزدلفة بعد ان تطلع الشمس يقولون اشرك ثبير الخ فآخرا الله هذه وقدم  
 هذه قال الشافعي يعني قدم المزدلفة قبل ان تطلع الشمس واخر عرفة الى ان تغيب الشمس **قوله** وسيم الخ بفتح الواو وكسر الميم حسناً وضيقاً فوصفه  
 بوصف من يفتن به **قوله** مرت به طعن الخ بضم الظاء والعين ويجوز اسكان العين جمع طعينة كسفينة وسفن واصبل الطعينة البعير الذي عليه  
 امرأة ثم تسمى به المرأة محاراً الملبستها البعير كما ان الراوية اصلها الجمل الذي يحمل الماء ثم تسمى به القرية لما ذكرنا **قوله** يجرب الخ قال القسطلاني بفتح الياء  
 وضمتها وسكون الجيم **قوله** فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل الخ ليمنعه من النظر اليهن وخوفاً عليه وعليهن من الفتنة قاله الزرقاني قال  
 النووي فيه الحث على غض البصر عن الاجنبيات وغضهن عن الرجال الاجانب وهذا مخفى قوله وكان ابيض وسينما حسن الشعر يعني انه بصنفة من تقفان  
 النساء به حسنه وفي رواية الترمذي وغيره في هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لوى عنق الفضل فقال له عباس لوى عنق ابن عمك قال ابيت  
 شائياً وشائياً فلو آمن الشيطان عليهما فهذا يدل على ان وضعه صلى الله عليه وسلم يده على وجه الفضل كان لرفع الفتنة عنه وعنهما وفيه ان من راي منكراً  
 وامكنه ازالته بيده لزمه ازالته فان قال بلسانه ولم يكف المقول له وامكنه بيده او ما كان مقتصر على اللسان والله اعلم - **قوله** من الشق الاخر الخ  
 اي من غلبة الطبع - **قوله** حتى اتى بطن مختبر الخ بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملة واختلفوا في مختبر فبيل هو واديين مزدلفة وفي  
 قيل ما حسيته في مزدلفة فهو منها وما حسيته في منى فهو منها وصوبه بعضهم وقد حله ومزدلفة كلها موقفة الا بطن مختبر فيكون على هذا قد اطلق بطن  
 مختبر والمواد منه ما خرج من مزدلفة واطلاق اسم الكل على البعض جائز مجازاً شائئاً وسمي بذلك لانه حفر فيل اصحاب الفيل اي اعيان وقيل لا تحسب  
 ساكنيه ويتجهروا حسرت الناقة اتعبتها وقال ابو جعفر الطحاوي ليس وادي مختبر من منى ولا من المزدلفة قاله الاستاذ في قوله الا وادي مختبر قطع **قوله**  
 فحرك قليلاً الخ اي حرك ناقته واسرع السير قليلاً وفي الدر المختار زاد الباع بطن مختبر اسرع قدر رمية حجر وقال الشافعي في الامم وتحريكه صلى الله عليه وسلم  
 الراحلة فيه يجوز ان يكون ذلك لسعة الموضع ويجوز ان يكون فعله لانه ادى الشياطين وقيل لانه كان موقفاً للنصارى فاستحب الاسراع فيه واهل مكة  
 يسمون هذا الوادي وادي النار يقال ان رجلاً اصطاد فيه فانزلت ناراً فاحترقته وقال الاسنوي وظهر لي معنى آخر في حكمة الاسراع وهو انه مكان نزل فيه  
 العذاب على اصحاب الفيل القاصدين هذه البيت فاستحب فيه الاسراع لما ثبت في الصحيح امره المار على ميار ثمود ونحوه بذلك قال غيره وهذه كانت  
 عادته صلى الله عليه وسلم في المواضع التي تنزل فيها باسم الله بأعاليه قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه انما اوضع بالمختبر لانه محل هلاك  
 اصحاب الفيل فمن شأن من خاف الله وسلطوته ان يستشعر الخوف في ذلك الموطن ويهرب من الغضب لما كان استشهاده امر اخفياً ضابط بفعل  
 ظاهر منكر له منبه للنفس عليه ام قال الزرقاني وهذا الجواب مبني على قول الاصمخاني انه هو ان اصحاب الفيل لم يخلوا الحرم وانما اهلكوا قرب اوله والله  
 اعلم **قوله** ثم سلك الطريق الوسطى الخ قال النووي فيه ان سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة وهو غير الطريق الذي ذهبت العرفات وهذا  
 معنى قول اصحابنا يذهب الى عرفات في طريق ضيق ويرجع في طريق المازمين ليخالف الطريقين تفاقماً ولا يتغير الحال كما فعل صلى الله عليه وسلم في دخول مكة

التي تخرج على الجحرة الكبرى حتى أتى الجحرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى الخذف

حين دخلها من الشنية العليا وخرج من الشنية السفلى وخرج إلى العيد في طريقه ورجع في طريقه آخر وحل رماه في الاستسقاء واما الجحرة الكبرى فهي جحرة العقبة وهي التي عند الشجرة قوله عند الشجرة اذ هذا يدل على انه كان هناك شجرة كما في الفقه، وفي هذا الحديث رمى جحرة العقبة راكبا وفي الباب الافضل ان يرمى جحرة العقبة راكبا وغيرها ماشيا في جميع ايام الرمي وفي الكنز وكل رمى بعد رمي فارمه ماشيا ولا فراكبا قال في البحر بيان للافضل واختيار لقول ابن يوسف على حكاية في الظهيرية عن ابراهيم بن الجراح قال دخلت على ابي يوسف فوجدت رمي عليه ففهم عينه فراقى فقال يا ابراهيم ايما افضل للحاج ان يرمى راكبا او راكبا فقلت راكبا فخطاني فقلت راكبا فخطاني ثم قال ما كان يوقف عندها فالأفضل ان يرمى راكبا وما لا يوقف عندها فالأفضل ان يرمى راكبا قال فخرجت من عنده فما بلغت الباب حتى سمعت صرخا النساء انه قد توفي إلى رحمة الله تعالى فلو كان شيء افضل من ذلك لكانت العلة لا تشتغل به في هذه الحالة لان هذه الحالة حالة الدائمة والحسنة، ام - واما قول ابن حنيفة وعجل فخطي ما في تناوئنا حنينان ان الرمي كله راكبا افضل في قول ابن حنيفة وعجل وعلى ما في تناوئنا الظهيرية ان الرمي كله ماشيا افضل فان ركب اليها فلا بأس به يعني عندها لانه حكم قول ابن يوسف بعدة فتحصل ان في هذه المسئلة ثلاثة اقوال ورجح في فقه القديري في الظهيرية لان ادائها ماشيا اقرب إلى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يرمون من الاذى بالركوب بينهم بالرحمة ورميه عليه السلام راكبا انما هو ليظهر فعله ليقبدي به كطوافه راكبا، ام - ولو قيل بأنه ماشيا افضل الا في رمي جحرة العقبة في اليوم الاخير فهو راكبا افضل لكان له وجه باعتبار انه ذاهب إلى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغالب الناس راكب فلا يزال في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتباع له صلى الله عليه وسلم قوله فرماها الرمي قال الغزالي رحمه الله في الاحياء اماري بالحجارة فاقصد به الانقياد والامر بظاهر الامر والعبودية وانها صا جحرة الامثال من غير حظ للعقل والنفس فيه تراقص به التشبه بابراهيم عليه السلام حيث عرض له ابليس لعنه الله تعالى في ذلك الموضع ليدخل على وجه شجرة او يفتنه بمعصيته فامر الله عز وجل ان يرميه بالحجارة طردا له ووقطعا لأمه فان خطر لك ان الشيطان عرض له شاهد فلذلك رماها انا فليس يعرض له الشيطان فاعلم ان هذا الخطر من الشيطان وانه الذي ألقاه في قلبك ليفتر عزمك في الرمي ويختل اليك انه فعل لا فائدة فيه وانه يضاهي اللعب فلم تشتغل به فاطرده عن نفسك بالجد والتشديد في الرمي فيه يرغمك ان الشيطان واعلم انك في الظاهر ترمي الحصاة إلى العقبة وفي الحقيقة ترمي به وجه الشيطان وتقسم به ظهره اذ لا يحصل ارضا فانه لا يمتثل امر الله سبحانه وتعالى تعظيما له بمجرد الامر من غير حظ للنفس والعقل فيه، ام قال الزبيدي رم في شرح الاحياء اعلم ان هذا الذي ذكره المصنف اوله وثمانيا ان رمى بالحجارة امر يقبدي والعقل النفس عزولان فيه كغالب اعمال الحج هو الذي صرح به العارفون في كتبهم وربما فهم منه انه غير معقول المعنى وليس الا التعبد والتشبه فقط وهو ليس على ظاهره فان في رمي الحجارة اعتبارا لاهله في سياقة غموض ودقة، ام - تراورده على وجه الاجمال من شاء فليراجعه وقال الشيخ الاجل في الله الداهلي قدس الله روحه والسر في رمي الحجارة ما ورد في نفس الحديث من انه انما جعل لا قامته ذكر الله عز وجل وتفصيله ان احسن انواع توقيت الذكر اكملها واجمعها لوجه التوقيت ان يوقت بزمان وبمكان ويقاوم معه ما يكون حافظا بعدة محققا لوجهه على رؤس الاشهاد حيث لا يخفى شئ وذكر الله نوعان، نوع يقصد به الاعلان بالانقياد لدين الله والاصل فيه اختيار رمي مع الناس دون الاكثار ومنه الرمي ولذلك لم يرمي الا كذا هناك ونوع يقصد به انضياغ النفس بالتطلع للحجرات وفيه الاكثار وايضا ورد في الاخبار ما يقتضي انه سنة سنّها ابراهيم عليه السلام حين طرد الشيطان في حكاية مثل هذا الفعل تنبيه للنفس اذ تنبيه، ام - قال النووي واما حكم الرمي فالشرع منه يوم النحر رمى جحرة العقبة لا غير باجماع المسلمين وهو فسك باجماعهم وما هبتا انه واجب ليس بركن فان تركه حتى فاتته ايام الرمي حصصه ولم يرمه دم وصح حجة وقال مالك يفسد حجة ويجب رميها بسبع حصيات فلو بقيت منهن واحدة لم تكفه الست، ام وفي المختار اذا ترك اكثر السبع لم يرمه دم كما لو لم يرم اصلا وان ترك اقل منه كثلاث فمادها فعليه لكل حصاة صدقة ولا يشترط الموالاة بين الرميات بل يسن فيكون تركها قوله بسبع حصيات ان في المختار وجاز الرمي بكل مكان من جنس الارض كالحجر والمد والطين والمغرة وكل ما يجوز التيمم به ولو كفا من تراب فيقوم مقام حصاة واحدة، ام وليطلب التفصيل وبيان الخلاف فيه من مظانه - قوله يكبر مع كل حصاة في هذه المسئلة ان فيه انه ليس التكبير مع كل حصاة وفي المختار ظاهر الرمي لا يقتصر على الله احب غير ان روى الحسن بن زياد انه يقول الله اكبر رما للشيطان وحزبه وقيل يقول ايضا اللهم اجعل حجتي مبرورا وسعي مشكورا وذنب مغفورا، قال النووي وفي الحديث انه يجب التفريق بين الحصيات فيرمين واحدة واحدة فان رمى السبعة رمية واحدة حسب ذلك كله حصاة واحدة عندنا وعند اكثر من موضع الدلالة لهذه المسئلة يكبر مع كل حصاة فهذا التصريح بانه رمى كل حصاة وحدها مع قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الا في بعد هذا في احاديث الرمي لتأخره اعني مناسككم - وفي المختار سبع رميات بسبع حصيات فلورماها دفعة واحدة كان عز واحدة كما في النحر - قوله حصاة الخذف ان في المرواة بالخاء والذال المجتئين الرمي بروس الاصابع قال الطيبي بدل من الحصيات وهو بقدر رتبة الباقلاء

اقوال العلماء هل يجزئ الرمي راكبا او ماشيا

الحكمة في رمي الحجارة

رمى من بطن الوادي ثم انصرفت الى المنخر فخر ثلاثا وستين بيده ثم اعطى عليا فخرها غير واشركه في هديه ثم امر من كل يد بنبضة  
فجعلت في يدي فطخت فأكلا من لحمها وشربا من مرقها ثم ركب

وفي نسخة صحيحة مثل حصي الخذف قال النووي اما قوله فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصي الخذف فمكنا هو في النسخ وكذا نقله القاضى  
عن معظم النسخ قال وصوابه مثل حصي الخذف قال وكذلك رواه بعض رواة مسلم هذا كلام القاضى رحمه الله قلت والذي في النسخ من غير لفظه مثل  
هو الصواب بل لا يخفى غيره ولا يتم الكلام الا كذلك ويكون قوله حصي الخذف متعلق بحصيات اي رماها بسبع حصيات حصي الخذف يكبر مع كل حصاة فحصى  
الخذف متصل بحصيات واعتراض بينهما يكبر مع كل حصاة فهذا هو الصواب ام كلام النووي - وسندي ان اتصال حصي الخذف بقوله مع كل حصاة اقرب  
لفظا وانسب معنى ومع هذا الاعتراض ولا خطئة على محل النسخين فان تعلقه بحصاة واحدة حصيات لا ينافي وجود مثل لفظا او نقل يد غايته انه اذا كان  
موجودا فمفهومه واضح معنى ولا يكون من باب التشبيه البليغ وهو حذف اداة التشبيه اي كحصي الخذف بل لا يظهر للتعلق غير هذا المعنى فالروايتان صحيحتان  
واما سابق في الحديث عن جابر رواه الترمذي بلفظ وامرهم ان يرموا بمثل حصي الخذف وروى مسلم عنه بلفظ على الجحمة بمثل حصي الخذف يرمو وجود المثل  
ويؤيد تقديره والله تعالى اعلم بالصواب انتهى ما في المرقاة - وفي رد المحتار قيل كيفية الرمي ان يضع طرف اجهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع المحصاة  
على ظاهر اجهامه كانه عاقد سبعين فيرميها وقيل ان يحلق سبابة ويضعها على مفصل اجهامه كانه عاقد عشرة وقيل ياخذها بطن في اجهامه سبابة  
وهذا هو الاصح كانه لا يسر المقادير والخلاف في الاولوية والاختيارا فاما مقلدا لابي قلاب قال في النسخ وهذا بيان المذهب اما الجواز فيكون ولو لا كبر  
مع الكراهة ام - وفي حديث ابن جندب عن احمد بن ابي داود وابن ماجه وازدحم الناس فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس لا يقتل بعضكم بعضا  
واذا رميت الجحمة فارموا بمثل حصي الخذف قال الترمذي اي لا يقتل بعضكم بعضا بالاحكام ولو قصد حقيقة القتل اذ لم يكونوا يفعلوه انما اراد اذى  
بعضهم لبعض بالمزاحمة فسماء قتلا مجازا بقريظة قول الراوي اولا وازدحم الناس لكن قوله واذا رميت الجحمة فارموا بمثل حصي الخذف تدل على النهي  
عن القتل الحقيقي بان يرموا بجحارة كبارا اذا اصاب شخصاً قتله ولعل المراد الامران بناء على استعمال اللفظ في حقيقة وعجازه قاله الولي وامرهم  
مع رمية بمثلها لا يخرجه لرمي رمية كثرهم ام - قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وانما رمي بمثل الخذف لان دونها غير محسوب  
وفوقها ربما يؤذى في مثل هذا الموضع قوله رمي من بطن الوادي الخ قال النووي وفيه ان السنة ان يقف للرمي في بطن الوادي بحيث تكون منى عرفا  
والمزدلفة عن عيبيه ومكة عن يساره وهذا هو الصحيح الذي جاء به الاحاديث الصحيحة وقيل يقف مستقبل الكعبة وكيف ما رمي اجزاء - اه وفي رد المحتار  
ورمي جرة العقبة من بطن الوادي ويكره نزحها من فوق قوله ثم انصرفت الى المنخر الخ قال الترمذي في وضع يده وكلمها فخر كما في الحديث قال ابن التين من النبي  
صلى الله عليه وسلم عند الجحمة الاولى التي تلي المسجد للخرافية فضيلة على غيره لقوله هذا المنخر وكل من خمر قوله فخر ثلاثا وستين بيده الخ قال النووي هكذا  
هو في النسخ ثلاثا وستين بيده وكذا نقله القاضى عن جميع الرواة سوى ابن ماجة فانه رواه بدنة قال وكلامه صواب والا قول صوب قلت وكلاما حري  
فخر ثلاثا وستين بن تسمية قال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله انما خرم بيده هذا العدد ليذكروا اذ لا اله الا الله في كل سنة من عمره بدنة قوله فخرها غير الخ  
نفخر المجتهدة والموحدة والراء اي ما بقي من البدن وكانت مائة وفي ابي داود عن علي لما خرم صلى الله عليه وسلم بثلاثين بيده وامرني فخرت ماؤها  
وفيه ايضا عن غفر بن الحارث الكندي شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم واتى البدن فقال ادعوا لي يا حسن فذمى له على فقال خذ بأسفل الحربة  
واخذ صلى الله عليه وسلم باعلاها ثم طعن بها البدن فلما فرغ ركب وارتدت عليا وجمع الخافق على الدين باحتمال انه صلى الله عليه وسلم انفراد بخير ثلاثين بدنة  
وهي التي ذكرت في حديث علي واشترك هو وعلى في ثلث وثلاثين بدنة وهي المذكورة في حديث غفرة بغين معجمة مفتوحة وقيل بحلة وقول جابر  
نخر ثلاثا وستين مراده كل ماله دخل في نخره اذ منفردا به او مع مشاركة علي به وجمع الحافظين حديثي علي وجابر بانه صلى الله عليه وسلم نخر ثلاثين  
ثم امر عليا ان ينخر فخر سبعا وثلاثين ثم خرم صلى الله عليه وسلم ثلاثا وثلاثين قال فان سأل هذا في الصحيح اصح اي مع مشاركة علي به ليلتزم مع  
حديث غفرة وان لم يذكره وذكر بعضه ان حكمة نخره ثلاثا وستين بدنة بيد انه قصد بها سني عمر وهي ثلاث وستون من كل سنة بدنة نقله عياض ثم قال  
والظاهر انه صلى الله عليه وسلم نخر البدن التي جاءت معه من المدينة وكانت ثلاثا وستين كما رواه الترمذي واعطى عليا البدن التي جاءت معه من اليمن  
وهي تمام المائة انتهى - وما في الصحيحين عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم سبعة بدن فلعلها التي اطعم هو عليها ووجهت ايضا بانه اراد سبعة بعرة و  
لذا احتج بها الهام وهذا خير من احتمال انه ما خرم بيده الاسبق لان احاديث جابر وعلي وغفرة مصرحة بخلافه - قوله واشركه في هديه الخ اي اشرك عليا  
في نفس الهدى ويحتمل فخره قوله من كل يد بدنة الخ من المائة - قوله ببضة الخ نفخر الموحدة الثانية اي بقطعة من لحمها قوله فأكلا من لحمها الخ  
اي النبي صلى الله عليه وسلم وعلى رضي الله عنهما قال المظفرى الضمير المؤنث يعود الى القديكها مؤنث ماعى قال الطبري ويحتمل عودا الى الهدايا قال النووي قالوا

## رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقاض الى البيت فصلة بمكة الظهر فأتى بنى عبد المطلب يسقون على زمزم

لما كان الأكل من كل واحد سنة وفي الأكل من جميعها كلفة ومشقة جعلت في قدر ليكون تناولها من المرق كالأكل من جميعها وانفقوا على أن الأكل من  
 الهدى والضحية ليس بواجب انتهى وفي المرقاة والصحيح أنه مستحب وقيل واجب لقوله تعالى فكلوا منها قوله فاقاض الى البيت ثم ارجع واسرع الى بيت الله  
 لطواف الغرض يسمى طواف الأفاضة والركن وأكثر العلماء ومنه ما يوحى به رحمه الله لا يجوز طواف الأفاضة بنية غيره خلافا للشافعي حيث قال لو نوى غيره  
 كندره أو ودع وقع عن الأفاضة، كذا في المرقاة - قال في الدر المختار وطواف الزيارة أول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو في يوم النحر الأول الفضل ويمتد وقته  
 الى آخر العرفان أخره عن أيام النحر كرم تحريما ووجب دم لترك الواجب هذا عند الامكان - قوله فصلة بمكة الظهر ثم في الواجب شرحه واختلف ابن  
 النجاشي صلى الله عليه وسلم الظهر يومئذ في يوم النحر في رواية جابر بن عبد الله عليه السلام صلى بمكة ونظفه فاقاض الى البيت فصلة بمكة الظهر وكذا قالت عائشة  
 عند أبي داود وغيره وفي حديث ابن عمر في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم افاض يوم النحر ثم رجع فصلة الظهر عن غيظ هذا تعارض فرتج ابن حزم في كتاب حجة الوداع  
 له قول عائشة وجابر وتبعه على ذلك جماعة بأربعة أوجه لاغيا اثنتان وهما أولى من الواحد وثانيها لأن عائشة أخض الناس به ولها من القرب والاختصاص  
 ما ليس لغيرها وثالثها لأن سياق جابر بحجته صلى الله عليه وسلم من أولها الى آخرها اتوسياق وهو حفظ للقصة وضبطها حتى ضبط جزئياتها حتى أقر منها  
 ولا يتعلق بالتمسك وهو نزوله في الطريق فقال عند الشعب وتوضأ وضوء خفيفا فمن ضبط هذا القدر فهو يضبط صلواته الظهر يوم النحر وأولى ورابعها أيضا  
 فإن حجة الوداع كانت في آذار قد دنع من مزدلفة قبل طلوع الشمس الى منى وخطب بها الناس ونحروا بها المائنة وقسمها وطبخ له من لحمها وأكل منه من  
 البجعة وحلوا رأسه وتطيبوا فاقاض وشرب من ماء زمزم ووقف عليهم وهو يسقون وهذه أعمال يظن منها أنها لا تنقضي في مقدار يمكن معه الرجوع الى  
 منى بحيث يدرك الظهر في فصل آذار (بمكة بين قذال حجة فالفرد قال في القاموس الشهر السادس من الشهر الثماني) وتحت طائفة أخرى قول ابن عمر بأربعة  
 أحدها يأنه لا يحفظ عنه في حجة صلى الله عليه وسلم أنه صلى الله عليه وسلم افاض يومئذ بل إنما كان يصلي بمنزله بالسليمان مدة مقامه بمكة والثاني بان حديث ابن عمر  
 متفق عليه في رواية البخاري ومسلم وحديث جابر من أفراد مسلم التي انفرد بها عن البخاري فحديث ابن عمر أصح فأن روايته لحفظ وأشهر ولا تغلق الشين عليه الثالث  
 بأن حديث عائشة قد اضطرب في وقت طوافه فروى عنها أنه طاف ثم أتى في رواية لأحمد أبي داود والترمذي عنها أنه صلى الله عليه وسلم أخر الطواف الى الليل  
 وفي رواية عند أبي داود عنها أنه صلى الله عليه وسلم افاض أي طاف طواف الأفاضة من آخر يومه والجمع وإن أمكن بين رواياتها الثلاث بأن قولها الى الليل الى  
 الى قرب دليل قولها في الرواية الثانية من آخر يومه وذلك بالنهار وهو الرأية الأولى فلم تضبط فيه وقت الأفاضة ولا مكان الصلوة فمقدم رواية من ضبط  
 وأتراب أيضا بأن حديث ابن عمر منه بلا نزاع لأن حديث عائشة من رواية محمد بن الحنفية عن يسار عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عنها وابن الحنفية  
 مختلفان في الاستحباب به أي برويته فمنهم من لم يحتج به وطعن فيه كثير من الأئمة ومنهم من احتج به بشرط أن يصحح بالسمع لا بالرواية فهذا لا حجة به اتفاقا  
 وذلك أنه لو يصحح بالسمع بل عنده أي الحديث فقال عن عبد الرحمن بن القاسم فلا يقدم عن حديث عبد الله بن عمر لأن روايته ثقات حفاظ مشاهير  
 انقضى - وقد جمعنا بين الحديثين أي حديث جابر وابن عمر احتمال أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة أول الوقت ثم رجع الى منى فصلة بها الظهر مرة  
 أخرى بأصوبه حين سألوه ذلك فيكون متنفلا بالظهر الثانية التي عني كذا قال بناء على مذهبه من صحة ابتداء المفترض بالمنفصل ثم ذكر أنه طاف قبل  
 الزمان قال وما ورد عن عائشة وغيرها أنه أخر الزيارة الى الليل فسمي على أنه عاد للزيارة مع نسائه لأن طواف الأفاضة قال ولا بد من هذا التأويل للجمع  
 بين الحديثين وتحقيقه أولى بان ظاهر حديث أبي داود عنها فاقاض من آخر يومه حين صلى الظهر أنه طاف بعد صلوة الظهر أي حين فرغ منها لا حين شرع  
 فيها إذ لا يجمع بين الصلوة والطواف في زمن واحد، انتهى في انوار شرحه قال على القاري رحمه الله بعد ذكرنا أول به النووي لا يحل فعله صلى الله  
 عليه وسلم على القول المختلف في جواز يؤول بانه صلى بمكة ركعتي الطواف وقت الظهر ورجع الى منى فصلة الظهر بأصحابه أو يقال المرأتان حيث تعارضتا  
 فقد تساهلتا فنترجح صلواته بمكة لكونها فيها أفضل ثم قال قال النووي وأما الحديث الوارد عن عائشة وغيرها أنه صلى الله عليه وسلم أخر الزيارة يوم النحر  
 لا دليل فحمي على أنه عاد للزيارة مع نسائه لأن طواف الأفاضة ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأحاديث قلت لا بد من التأويل لكن لا من هذا التأويل  
 كانه نزلة عليه لا لفظا ولا معنى ولا حقيقة ولا مجازا مع الغرابة في عرض كلامهم الى انه عاد للزيارة فالأحسن ان يقال معناه جواز تأخير الزيارة  
 مطلقا الى الليل أو أمر بتأخير الزيارة نسائه الى الليل وقول بن حجر ذهب محمد بن غير صحيح إذ لم يثبت عوده عليه الصلوة والسلام معهم في الليل والله تعالى أعلم  
 انتهى - وفي رد المحتار ذكر في الباب أنه صلى الظهر بعد ما يرجع الى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة و  
 مال اليه في الفقه وقال في شرح الباب: أنه أظهر نقلا وعقلا وتما فيه - قال الشيخ الأنور قدس الله روحه ويمكن ان يقال انه عليه الصلوة والسلام  
 عني أيضا متقدما خلف رجل من أصحابه رضي الله عنهم - وهذا الاحتمال قد ذكره القاري أيضا في المرقاة - قوله يسقون على زمزم أي يفرقون منها



فقال انزعوا بني عبدالمطلب فلو كان يغلبكم الناس على سقايتم لزرعتم معكم فناولوه دلوفا شرب منه وحل ثنا عمر بن حفص  
ابن غياث حدثني ابي حنيفة جعفر بن محمد حدثني ابي قال ائمت جابر بن عبد الله فسالته عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الحديث بخوارق حاتم بن اسمعيل وزاد في الحديث وكنت العرب يدفع بهم بوسية على جابر عري فلما اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه السلام من الزدلفة بالمشعر الحرام لم تشك قریش انه سيقصر عليه ويكون منزله ثم فاجاز ولم يعرض له حتى اتي عرفات فزل  
**وحل ثنا عمر بن حفص بن غياث حدثني ابي عن جعفر حدثني ابي عن جابر في حديثه ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال**  
**نحرت له هنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم ووقفت له هنا**

بالدلاء ويصبتونه في الحياض ويسقونه الناس، قال النورى واما زمزم في البئر المشهورة في المسجد الحرام بين الكعبة وشان وثلاثون ذراعا قيل سميت  
زمزم لكثرة ما فيها يقا من زمزم وزمزم وزمزم كان كثيرا وقيل بضمها جرعى الله عنها لما فيها من الفجوت وزمما اياه وقيل زمزمة جابر بن عبد الله  
وكلامه عند فجوة يا هذا وذل انما غير مشتقة ونها اسماء اخرى ذكرتها في تذيب اللغات مع نفاش اخرى تتعلق بها منه ان عليا رضى الله عنه قال خير بئر  
في الارض زمزم وشرب في الارض برهوت والله اعلم وفي فتح النقاير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ماء على وجه الارض ماء زمزم  
فيه طعام وطهور وشفاء وسقوى شربا على وجه الارض ماء نوادي برهوت بقبة حضرموت كرجل البحر يصير يتدفق وتسمى لا بلال فيها رواه الطبراني في الكبير  
ورواثر ثقات ودواه ابن حبان ايضا برهوت بفتح الباء الواحدة والراء وضم الهاء واخره ثمانية **قوله** انزعوا الزمزم ليرى انما يقال انزعوا الفجر يزرع بالكم  
والاصل في فعل الذي عينه ولامه حيت خلق فحة مضارعه ولم يأت الكسر الا في نزع يزرع والنزع الاستقامة اي اسقوا **قوله** فلو كان يغلبكم الناس اي  
لو لاخرفي ان يغلبكم الناس بان يزجوا على النزع بحيث يغلبكم ويدفعونكم ولا اعتقاد ههنا النزع والاستقامة من مناسك الحج لزرعت معكم لكثرة فضيلة  
ذلك، وقيل قال ذلك شفقة على امته من الحرج والمشقة والاول اظهر وفيه بقاء هذه التكرمة لبني العباس كبقائه الحجابة لبني شيبة اذ هو استعمل الناس معهم  
لتحريم عن اختصاصهم به **قوله** فشرب منه الحج فيستحب الشرب منها والاكثار وقد صح مرفوعا ماء زمزم ليا شرب له وشربه جماعة من العلماء لما رآب  
فوجئ بها قال ابن العربي شربناه للعلم فليت شربناه للورع وذو لما يشرب لتحقيق توحيد الموت عليه كذا في شرح المواهب ووقال الشيخ ابن الهمام بعد  
ما نتج على طرق حديث ماء زمزم لما شرب له وعز الشافعي انه شربه للرمي فكان يصيب في كل عشرة تسعة وشربه الحاك كحسن التصنيف وغير ذلك فكان  
احسن اهل عصره تصنيفا قال شيخنا قاضي القضاة شهاب الدين العسقلاني انشأ في ولا يحصى كوشريه من الائمة لا سورا لها - قال وانا شربته في بلاتية  
طلب الحديث ان يزرعني الله حالة الذهبي في حفظ الحديث فوجيت بعد مدة تقرب من عشرين سنة وانا احد من نفس المزهر على تلك الرتبة - فسايت رتبة  
اعلى منها وادرج الله تعالى ان اناك ذلك منه، ام ثورا قال الشيخ رحمه الله والعبد الضعيف يرجو الله سبحانه وتعالى شربه للاستقامة والوقاة على حقيقة  
الاسلام معها (اهل فائقة) عن عائشة انها كانت تحمل ماء زمزم وتخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله دونه الترمذي وقال حديث حسن  
غريب - قال الشوكاني فيه دليل على انه لا بأس بحمل ماء زمزم الى المواطن الخارجة عن مكة - **قوله** يدفع بهم بوسية ١٠ بسين مهيمة ثوباء مشاة  
تحت مشاة اي كان يدفع بهم في الجاهلية قاله النووي - وفي شرح القادوس للعلامة الزبيدي وابوسيارة عمدة بن خالد لعل في كان له حمار مشور  
احب الناس عليه من المزلفة الى منى اربعين سنة قال الرازي خلو الطريق عن ابوسيارة وعن مواليه بنى فزاره حتى يجاوز سالتا حماره  
**قوله** من المزلفة بالمشعر الحرام قال النورى اما الشعر فقد سبق بيانه وانه بفتح الميم على المشهور وقيل بكسرها وان تروح الجبل المشرف في المزلفة  
وقيل كل المزلفة واوضحنا الخلاف فيه بدلائله وهذا الحديث ظاهر الدلالة في انه ليس كل المزلفة، **قوله** فاجاز في اي جاوز **قوله** لم يعرض له اي  
بفتح الياء وكسر الراء ومعنى الحديث ان قریش كانت قبل الاسلام تعقب المزلفة وهي من الحرم ولا يقفون بعرفات وكان سائر العرب يتقفون بعرفات كانت قریش تقول لا يحل  
فلا يخرج منه فلما حج النبي صلى الله عليه وسلم وصل المزلفة اعتقدوا انه يتبع بالمزلفة على عادة قریش فجازوا الى عرفات لقول الله عز وجل  
**فَرِيقٌ مِّنْ حَيْثُ أَقْبَضَ النَّاسُ** اي جمهور الناس فان من سور قریش كانوا يقفون بعرفات ويفيضون منها - **قوله** حتى اتي عرفات اي قال النورى  
فيه مجاز تقديره فاجاز متوجها الى عرفات حتى قاربها فضربت له القبة بمنزلة قريب من عرفات فزل هناك حتى زالت الشمس ثم خطب وصلى الظهر والعصر  
ثم دخل ارض عرفات حتى وصل الصغرات فوقف هناك وقد سبق هذا واضحا في الزاوية الاولى **قوله** نحرت ههنا اي في محل منحر المشهور وقد  
بنى عليه بنا ان كل منها يسمى مسجد النحر احدها على الطريق والاخر منحر عنها قيل وهو الاقرب الى الوصف الذي ذكره بحمل منحره عليه الصلوة والسلام  
**قوله** ومنى كلها منحر اي النحر لا يختص منحره عليه الصلوة والسلام وهو قريب من مسجد الخيف **قوله** فانحروا في رحالكم المراد بالرحال المنازل  
قال اهل اللغة رحل الرجل منزله سواء كان من حجر او مد أو شعر او وبر ومعنى الحديث منى كلها منحر يجوز التحريم فلا تمكثوا النحر في موضع نحرى،

وعرفة كلها موقف ووقفت ههنا وجميع كلها موقف وحل ثنا استثنى بن ابراهيم اخبرنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة اتى الحجر فاستلمه ثم مشى على عيمته فومل ثلاثا ومشي اربعاً وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا ابو مغوية عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كانت قریش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة وكانوا يمتون الخمس وكان سائر العرب يقفون بعرفة فلما جاء الاسلام امر الله عز وجل بنبيه صلى الله عليه وسلم ان يأتى عرفات فيقف بها ثم يفيض منها فذلك قوله عز وجل **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ** وحل ثنا ابو بكر بن حنبل ثنا ابو أسامة حدثنا هشام عن ابيه قال كانت العرب تطوف بالبيت عرأة الا الخمس والخمس قریش وما ولدت كانوا يطوفون عرأة الا ان يعطيهم الخمس ثياباً فيعطى الرجال والنساء النساء وكانت الخمس لا يخرجون من المشركين وكان الناس كلهم يبلغون عرفات قال هشام فحدثني ابي عن عائشة قالت الخمس هم الذين

بل يجوز لكم الخرفي منازلكم منى قوله ووقفت ههنا الخ اي قرب الصخرات قوله وعرفة كلها موقف الخ اي الا بطن عرنة قوله ووقفت ههنا الخ اي عند المشعر الحرام بمزدلفة وهو البناء الموجود بها الآن، كذا في المرقاة - قوله وجميع كلها موقف الخ اي المزدلفة قال النووي في هذه الالفاظ بيان رفق النبي صلى الله عليه وسلم بأمته وشفقته عليهم في تنبيههم على مصلح دينهم ودنياهم فانه صلى الله عليه وسلم ذكر لهم كل محل والحائز فالأكل موضع خوفه والجائز كل جزء من اجزاء المنحر وجزء من اجزاء عرفات وجزء من اجزاء المزدلفة وهي جميع بنجر الجحيم واسكان الميم وسبق بيانه قوله الخ اي الحجر الخ في هذا الحديث ان السنة للحاج ان يبدأ اول قدمه بطواف القدوم ويقدم على كل شئ وان يستلم الحجر الأسود في اول طوافه وان يرمي في ثلاث طوافات من السبع ويمشي في الأربع الاخيرة وسيأتي هذا كله واخصاً حيث ذكر مسأله حديثه، والله اعلم قوله ومن دان دينها الخ اي اتبع محمداً في دينه ووافقهم عليه واتخذ له ديناً وعبادة قوله يقفون بالمزدلفة الخ قال سفيان بن عيينة وكان الشيطان قد استهواهم فقال لهم انكم ان عظمت غير حرمكموا استخف الناس بحرمكم فكانوا لا يخرجون منه لواء الحميد في مسند قوله وكانوا يمتون الخمس الخ بضم الحاء المحملة وسكون الميم وسين محلاة، روى ابراهيم الحربي عن عبيد الله بن عبد الله بن عمار قال قال الخمس قریش ومن كان يأخذ ماخذها من القبائل كاللوس والخزرج وخزاعة وثقيف وعرفان وبنو عامر وبنو صعصعة وبنو كنانة الا بني بكر والاحم في كلام العرب الشديد وسموا بذلك لما شد حواشيهم وكانوا اذا اهلوا حجر او عرق لا ياكلون لحم ولا يضربون دبراً ولا شعراً واذا قد حوا ملة وضغوا ثيابهم التي كانت عليهم وروى ابراهيم ايضاً عن طريق عبد العزيز بن عثمان المدني قال سموا احماً بالكعبة لانها حمراء حمراء ابيض يضرب الى السواد انقعه والاول شهر واكثر وانه من تجس وهو التشد وذكر الحربي عن ابي عبيدة معمر بن المثنى قال كانت قریش اذا خطب اليهم الغريب اشترطوا عليه ان ولداه على دينهم فدخل في الخمس من غير قریش ثقيف وليث وخزاعة وبنو عامر بن صعصعة يعني وغيرهم وعرف بهذا ان المراد بهذه القبائل من كانت له من أمهات قرشية كجميع القبائل المذكورة كذا في الفتح - قوله فذلك قوله عز وجل **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ** ظاهر ان المراد بقوله تعالى الافاضة من عرفة وظاهر سياق الآية انها الافاضة من مزدلفة لانها ذكرت بشري بعد ذكر الامر بالذكر عند المشعر الحرام واجاب بعض المفسرين بان الامر بالذكر عندك بعد الافاضة من عرفات التي سيقى بلفظ الخبرين على المكان الذي تشرع الافاضة منه فالتقدير فاذا افضم اذكروا ثم لتكن افاضتكم من حيث افاض الناس لان من حيث كانت الخمس يفيضون او التقدير فاذا افضم من عرفات الى المشعر الحرام فاذكروا الله عند ذلك من المكان الذي يفيض فيه الناس ذكره المحققون، ثم قال واما الايتان في الآية بقولهم فليل من يفيض الواد وهذا اختيار الطحاوي وقيل لقصص التاكيد لا المحض الترتيب والمعنى فاذا افضم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ثم اجعلوا الافاضة التي تفيضونها من حيث افاض الناس لان من حيث كنتم تفيضون قال الزمخشري وموقع ثرونا موقعاً من قولك احسن الى الناس ثم لا تحسن الى غيرك فمقتضى ثلث لغات ما بين الاحسان الى الكريم والاحسان الى غيرك فذلك حين امرهم بالذكر عند الافاضة من عرفات بين لها مكان الافاضة فقال ثم افيضوا من حيث افاضتكم ما بين الافاضتين وان احداها صواب الاخرى خطأ قال الخطابي يضمن قوله تعالى **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ** الامر بالوقوف بعرفة لان الافاضة انما تكون عند اجتماع قبله وكذا قال ابن بطال وزاد بين الشارع مبتدأ الموت بعرفة ومنتهاه **قوله عرأة الخ** قال الآتي من فواحيهم التي كانوا عليها في الجاهلية وفيها نزل فلما فعلوا فاحشة قالوا وجعنا عليها آباءنا واولادنا امر صلى الله عليه وسلم قبل حجة بعاء ان لا يطوف بالبيت عريان وكانت الخمس او من أعطته الخمس يطوفون ثيابهم **قوله** انزل الله عز وجل فيهم ثم افيضوا من حيث الخ قال الخطابي ثم عرفت برواية عائشة ان الخطاب بقوله تعالى **ثُمَّ أَفِيضُوا** النبي صلى الله عليه وسلم والمراد به من كان لا يقف بعرفة من قریش وغيرهم وروى ابن ابي حاتم وغيره عن الضحاك ان المراد بالناس هنا ابراهيم الخليل عليه السلام وعنه المراد به الامام وعن غيره آدم وقرن في الشواذ الناس بكسر السين بوزن القاضي والاول اصح نعم الوقوف بعرفة موروث عن ابراهيم كما روى الترمذي وغيره من طريق يزيد بن شيبان قال كنا وقفا بعرفة فأتانا ابن مبرج



باب جواز التمتع

وقيل في احتجاجة بالحديث انه انكار للتمتع والقران لكن على سبيل الاولى لا على سبيل المنع جملة ويدل عليه قوله في آخره بعد فعله النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ولكن كرهت ان يظنوا معمرين بمن في الاراك ويكون هذا مثل استحبابه لاهل مكة ان يهلوا بالحج اذ ارادوا هلالا في الحج ليجعل ما بين احرامهم وعلى الحج ليظهر عليهم اثر الشعث وقيل فيه ان كان عن الفسخ فهو نهي لزوم وان كان عن التمتع والقران فهو نهي نذير وارشاد لا فضل الذي هو الافراد ولا انه اذا فصل الحج عن العمرة بسفرين كثر قضاء البيت اتصلت عمارته العام كله قلت الاظهر في احتجاجة انه على منع الفسخ كما ذكر واحتجاجة عن منع بالآية ظاهر لا يقتضاهما الاتمام واما في الحديث ففيه من النظر ان تمامه صلى الله عليه وسلم انما كان لان الهدى معه لذلك امر من ليس معه الهدى ان يفسخ واذا كان احتجاجة انما هو في الفسخ فالظاهر من مذهبه فيه المنع جملة لا الكراهة ويكون قوله قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ولكن كرهته معناه فعلوه لعله وقد ارتفعت وكرهته المذكورة معناها التحريم وعلى التحريم حملها بعضهم واحتجاجة بالآية والحديث يشبه الاستدلال بالقياس المقسم اي اما ان تأخذ بكتاب الله او بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل منهما يقتضي الاتمام الا ان الاحتجاج بالفعل فيه ما سمعت واما من قال ان احتجاجة انما هو على منع التمتع والقران على وجه الاول فيجوز فيه من النظر الا يخفى عليك كذا في شرح الآبي وقد تقدم من الكلام على مراد عمر رضي الله عنه مسبوطا في اواخر باب بيان وجوه الاحرام فليترك قولنا يا مرام بالتمام الخ اي في قوله عز وجل واكثروا الحج والعمرة لله قوله في شأن النسيك الخ قال الآبي يعني من الفسخ قوله قد فعله واصحابه الخ ان كان المراد به الفسخ فنسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم انما هو من حيث انه امر به لانه لم يفعله واعتلاله بانه كره ان يظنوا معمرين معناه ان يحلوا من حجهم بالفسخ فيطوا النساء قبل تمام حجهم ولا يظن بعمرانه منع بالرأى ما جوزه صلى الله عليه وسلم واما تمسك بقوله تعالى واكثروا الحج الآية وراى ان ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم انما كان لعله وقد ارتفعت ثم انما أطلق الكراهة واداد التحريم وقد فعل ذلك كثير يطلقون الكراهة وهم يريدون التحريم حلا من قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الآية كذا في اكمال اكمال المعلوم قوله معمرين بمن الخ الضمير في بمن يعود الى النساء وان لم يذكر قال النوى معناه كرهت التمتع لانه يقتضي الاحلال ووطئ النساء الى حين الخروج الى عرفة ومعمرين هو بسكون العين وتخفيف الراء وهذا على تقدير ان يراد بضميه رضي الله عنه نهي التمتع الفقهي المعروف وان سلم ان البحث في الفسخ والمراد ما ذكرناه قريبا مما قاله الآبي في اكمال اكمال والله اعلم قوله في الاراك الخ الاراك كسحاب القطة من الارض فيها اراك وهو شجر معروف (سليو) واراك موضع بعرة كثير اراك كذا في القاموس وشرحه باب جواز التمتع قوله كان عثمان بن عفان عن المتعة الخ قال عياض رحمه الله ان كان نهي عن الفسخ فهو نهي لازم وان كان عن التمتع والقران فهو نهي نذير وحض على الفضل الذي هو الافراد وقد يكون لتكثير قضاء البيت لانه اذا فصلت العمرة من الحج بسفرين



عن المتعة وكان على يائزها فقال عثمان لعلي كلمة ثم قال علي لقد علمت اننا قد تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جل ولكننا كنا  
 خائفين **وحل ثنية يحيى بن جبيب الحارثي** حدثنا خالد بن الحارث حدثنا شعبة بهذا الاسناد مثله **وحل ثنا محمد بن**  
**وعجل بن بشار** قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال اجمع على وعثمان بعسفان فكان عثمان ينهى  
 عن المتعة او العمة فقال علي ما تريد الى امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه فقال عثمان دعنا منك فقال اني لا استطيع  
 ان ادعك فلما ان رأى على ذلك اهل بمساجيعا **وحل ثنا** سعيد بن منصور وابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالوا حدثنا ابو معاوية  
 عن الاعشى عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت المتعة في الحج لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة **وحل ثنا** ابو بكر بن  
 ابي شيبة حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن سفيان عن عياش العامري عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن ابي ذر قال كانت لنا رخصة يعني  
 المتعة في الحج **وحل ثنا** قتيبة حدثنا جابر عن فضيل عن زبيل عن ابراهيم التيمي عن ابيه قال قال ابو ذر لا تصلح المتعة الا لثلاثة

كثرت قضاة البيت وانصلت عمارته العام كله وتكون مخالفة عليه انما هي ليدل على الجواز ولا يظن انه يحرم وان غير افراد لا يجوز له قال العبد  
 الضعيف عفا الله عنه الاحتمال الاول لا يصح عندي لما في صحيح البخاري وعثمان يني عن المتعة وان يجمع بينهما وايضا في رواية النسائي والاسماعيلي فقال  
 عثمان ترائي اني الناس انت تفعله وظاهر ان عليا رضي الله عنه لم يكن يفعل الفسخ فامتنع ان يني عثمان انما كان عن الجمع بين الحج والعمة ثمما كلنا و  
 قرانا في سفر واحد ومقصوده رضي الله عنه التعريض على انشاء السفرة لكل نسك فهو كما قال محمد بن الحسن رحمه الله حجة كوفية وعمة كوفية افضل  
 عندنا اي من الجمع بينهما في سفر واحد كما قد منا تحقيق في باب بيان وجوه الاحرام وقد وجدت في هذه المسئلة والله الحمد ما فيه شفاء ومقنع وهو قاطع  
 للنزاع الواقع في بيان مراد عثمان رضي الله عنه فقد ذكر الحافظ ابن القيم رحمه الله في اعلام الموقعين قال محمد بن اسحاق حدثنا يحيى بن عباد  
 عن عبد الله بن الزبير قال انا والله مع عثمان بن عفان بالحجة اذ قال عثمان وذكر له التمتع بالعرة الى الحج اتسوا الحج واخلصوه في شهر الحج فلما خروا هذه  
 العرة حتى تزوروا هذا البيت زورين كان افضل فان الله قد اوسع في التحير فقال له علي عرفت اني استتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورخصة رخص  
 الله للعباد بها في كتابه تضيق عليهم فيها وتنهى عنها وكانت لذي الحاجة والثاني الدار ثلها هل علي رخصة بعرة ويح معافا قبل عثمان بن عفان رضي الله عنهما  
 فقال ائمت عنهما اني لم ائنه عنها انما كان رايما شئت به فمن شاء اخذه ومن شاء تركه فهذا صريح في تعيين مراده وغرضه رضي الله عنه **قوله** اجل ان  
 باسكان الامراي نعم **قوله** ولكننا كنا خائفين لم قال عياض معناه فسح الحج في العمة وقال النووي لعله اراد بقوله خائفين اي في عمة القضاء سنة  
 سبع لكن لم يكن في تلك تمتع انما كانت عمة فقط وقال القرطبي اختلف في ما شئ اختلفا فليل في الفسخ منعه عثمان وراه خاصا بالصفاة في حجة الوداع  
 واجازه على ربه وراه عامما وخائفين على هذا معناه خائفين في الفسخ لانه خلاف ما اقتضته الآية من الامر بالامم وقيل انما اختلفا في التمتع اختلفا فيها  
 فيه انما هو في الافضل فرأى عثمان ان الافراد افضل فخائفين معناه خائفين ان يكون اجسر الافراد اعظم ولما خاف على ان يقتدي بعثمان في  
 ذلك ويترك التمتع والقران اهل بها ليدل على جواز كل منهما قلت تقدم ان اداء الحج يكون تمتعا وافرادا وقرانا واخلاف في جواز اشلاية وانما  
 اختلف ايها افضل والرابع الفسخ وفي جوازه ومنعه من الخلاف ما رأيت وقد ظهر بما قلناه من كلامه الثلاثة معنى قول القاضي يعني بالخوف خو الفسخ  
 وضعف تفسير النووي له بخوف العدة كذا في شرح الألبى رحمه الله وقد سبق قريبا ايضا ما اراد عثمان رضي الله عنه بالنهي واما قوله ولكننا كنا خائفين  
 فقال الحافظ في رواية شاذة فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما اعلو من عبد الله بن شقيق فلم يقلوا ذلك والتمتع انما كان في  
 حجة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين كنا آمن ما يكون الناس ام قلت ولو صحت هذه الزيادة فلعل المراد بقوله خائفين ان يفتونا  
 احدا للنسكين في معيته صلى الله عليه وسلم ان اخرناها الى سنة اخرى او ان تقع في خلاف ما أمر به هو صلى الله عليه وسلم في تلك السنة مصلحة مختصة  
 بها من جعل الافراد تمتعا والله اعلم **قوله** لا استطيع ان ادعك لم قال النووي فيه اشاعة العلم واظهاره ومناظرة وكلاء الامور وغيره في تحقيقه  
 ووجوب مناصحة المسلم في ذلك وهذا معنى قول علي بن رز لا استطيع ان ادعك قال الحافظ وفيه جواز الاستنباط من النص لان عثمان لم يخف عليه  
 ان التمتع والقران جائزان وانما نهى عنهما ليعمل بالافضل كما وقع لعمركم لكن خشى على ربه ان يصل غيره النهي على التحريم فاشاع جواز ذلك وكل منهما محتمل بل جواز  
 وفيه ان المجتهد لا يلزم محتملا آخر بتقليد لعدم انكار عثمان على علي بن رز ذلك مع كون عثمان الامام اذ ذاك والله اعلم **قوله** اهل بمساجيعا ان في البيان  
 بالفعل مع القول قاله الحافظ **قوله** لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم خاصة ان قال النووي معناه هذه الآية والتي بعدها ان فم الحج الى العرة كالصفاة  
 في تلك السنة وهي حجة الوداع ولا يجوز بعد ذلك وليس مراد ابي ذر ابطال التمتع مطلقا بل مراده فم الحج كما ذكرنا وحكمته ابطال ما كانت عليه الجاهلية  
 من منع العمة في اشهر الحج وقد سبق بيان هذا الكلام على تضمنه حديث ابي ذر مشروحا في باب بيان وجوه الاحرام فليراجع **قوله** الا لنا خاصة لم قال

يعني متعة النساء ومتعة الحج **وحدثنا قتيبة** حدثنا جريح عن بيان عن عبد الرحمن بن أبي الشعثاء قال أتيت إبراهيم النخعي وإبراهيم التيمي فقلت اتياهم أن أجمع العمرة والحج العام فقال إبراهيم النخعي لكن أبوك لم يكن يفتي بذلك قال قتيبة حدثنا جريح عن بيان عن إبراهيم التيمي عن أبيه أنه مر بأبي ذر الرديني فذكر له ذلك فقال إنما كانت لنا خاصة دونكم **وحدثنا سعيد بن منصور** عن ابن أبي عمير عن جريح عن الفراري قال سئل عن حديثنا من ابن مغوية أخبرنا سليمان التيمي عن غنيم بن قيس قال سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة فقَالَ فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش يعني بيوت مكة **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا يحيى بن سعيد عن سليمان التيمي بهذا الإسناد وقال في روايته يعني مغوية **وحدثني** عمرو الناقد حدثنا أبو جعفر النخعي حدثنا سفيان **وحدثني** محمد بن أبي خليف حدثنا روح بن عبادة حدثنا شعبة جريحاً عن سليمان التيمي بهذا الإسناد مثل حديثهما وفي حديث سفيان المتعة في الحج **وحدثني** زهير بن حرب حدثنا اسمعيل بن إبراهيم حدثنا الجري عن أبي العلاء عن مطر قال قال علي بن حصين أتني لأحدثك بالحديث اليوم ينفعك الله به بعد اليوم وأعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمر طائفة من أهله في العشر فلم تنزل آية تنسخ ذلك لم ينه عنه حتى مضى لوجهه ارتأى كل امرئ بعد ما شاء أن يرتئى **وحدثنا** إسحق بن إبراهيم ومحمد بن حاتم كلاهما عن وكيع حدثنا سفيان عن الجري في هذا الإسناد وقال ابن حاتم في روايته ارتأى رجل برأيه ما شاء يعني عمر **وحدثني** عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي حدثنا شعبة عن حميد بن هلال عن مطر قال قال لي عمران بن حصين أحذرك حديثاً عسى الله أن ينفعك به إن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين حجة وعمره ثم لم ينه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه وقد كان يسلم على حتى أكتويت فتركت ثم تركت الكوفة فعد النوى معناه إنما صلحنا لنا خاصة في الوقت الذي فعلنا ما نأيه ثم صلحنا أحداً ما بعد ذلك إلى يوم القيامة والله أعلم **قوله** عن المتعة أي متعة الحج كما في الرواية الأخرى **قوله** كافر بالعرش أي وفي الرواية الأخرى يعني معاوية رضي الله عنه قال النوري أما العرش فيضم العين والراء وهي بيوت مكة كما فهمت في الرواية قال أبو عبيد سميت بيوت مكة عرشاً لأنها عيان تنصب وتظل قال يقال لها أيضاً عرش بالراء وواحد عرش كقلس فلوس ومن قال عرش فواحد عرش كقلب وقلبي في حديث آخر أن عمران إذا نظر إلى عرش مكة قطع التلبية وأما قوله وهذا يومئذ كافر بالعرش فالإشارة بهذا إلى معاوية بن أبي سفيان وفي المصنف الكفر هنا وجهان أحدهما ما قاله المازني وغيره المراد وهو مقيم في بيوت مكة قال النوري إذا كفر الرجل إذا كفر بالكفر وهو القري وفي الأثر عن عمر رضي الله عنه أهل الكفر هم أهل القبور يعني القري البعيدة عن المصالح وعن العلماء والوجه الثاني المراد الكفر بالله تعالى والمراد أنا تمتعنا ومعاوية يومئذ كافر على دين الجاهلية مقيم بمكة وهذا اختيار القاضي عياض وغيره وهو الصحيح المختار والمراد بالمتعة العمرة التي كانت سنة سبع من الهجرة وهي عمر القضا وكان معاوية يومئذ كافراً وأما أسلم بعد ذلك عام الفم سنة ثمان وقيل أنه أسلم بعد عمر القضا سنة سبع والصحيح الأول وأما غير هذه العمرة من عمر النبي صلى الله عليه وسلم فلهم معاوية فيها كافراً ولا مية بمكة بل كان معه صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض وقاله بعضهم كافر بالعرش بفقر العين أسكن الراء والمراد عرش الرحمن قال القاضي هذا تخفيف وفي هذا الحديث جواز المتعة في الحج، أم. ولعل معاوية رضي الله عنه أيضاً أراد بالمنع ما أراد عثمان وعمر رضي الله عنهما والله أعلم **قوله** عن مطر أن هوابن عبد الله بن النخعي **قوله** قد أمر طائفة من أهله أن قال المقرئ معن طائفة من أهله أباح لهم أن يحرموا بالعمرة حين اتوا ميثاقهم ذوالحليفة ويعني بالعشر العشر الأخير من ذوالقعدة لأنهم أتوه في السادس منه ويحتمل أن يريد عشر ذي الحجة فأفهم أحلوا بفراغهم من العمرة في الخامس منه **قوله** فلو نزل آية أن قال النوري وهذه الروايات عن عمران كلها تدل على أن مراد عمران أن التمتع بالعمرة إلى الحج جائز وكذلك القرآن وفيه التصريح بالكراهة على عمران الخطاب بمنع التمتع وقد سبق تأويل فعل عمران أنه لم يريد إبطال التمتع وتقديم الكلام على بيان مراده رضي الله عنه مشرطاً في إخراج باب بيان وجوه الأحكام فراحه **قوله** ارتأى كل امرئ بعد ما شاء أن يرتئى ذلك هو عمران بن حصين وهو من زعم أن مطر المراد عند لثبوت ذلك في رواية أبي رجاء عن عمران، قاله الحافظ **قوله** يعني عمران وهو قول من نهي عنهما وكان من بعده كما تابعاً له في ذلك كما في الفقه وفيه قول الاحتياط في الأحكام بين الصحابة والتابعين بعض المجتهدين على بعض النصوص وأما تغيير بقوله رجل فليست هذه القول في زعمه لالتوهين القائل كأنه أشار إلى أن مثل هذا القول مخالف للنص لا يليق بشأن المجتهد الخبير صدق عنه بل ينبغي أن ينسب إلى رجل من آحاد الرجال وهذا هو محل ما أكثر البخاري في صحيحه من قوله بعض الناس في حق بعض الأئمة الكبار رحمهم الله تعالى وآياتنا وهو خير الراجلين **قوله** جمع بين حجة وعمره أي هذا يعكس على عياض وغيره في جزم عمران المتعة التي نهي عنها عمر عثمان هي فسخ الحج إلى العمرة لا العمرة التي يحج بعدها كذا في الفقه **قوله** وقد كان يسلم على أن قال النوري قوله يسلم على هو بفهم الأمر المشددة وقوله فتركت هو بضم التاء أي انقطع السلام على ثورك ففهم التماساً أي تركت لكن فعاد السلام على معن الحديث أن عمران بن حصين كانت به بواسير فكان يصبر على ألمها وكانت الملازمة تسلم عليه فالتوى فانقطع سلامه عليه ثوركاً لكن فعاد سلامه عليه أم وفي شرح الأبي قال المقرئ



الله عليه لمكة قال للناس من كان منكرا هدى فاته لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجة ومن لم يكن منكرا هدى فليطه  
بالبيت بالصفا والمروة وليقصّر وليحل ثوبه ليحل بالحج وليهدن من لم يجد هديا فليضم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله و  
طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة فاستلم الركن أول شيء ثوب ثلاثة اطواف من السبع ومشي أربعة اطواف ثم ركن  
حين قضى طوافه بالبيت عند المقام ركعتين ثم سلم فأنصرف فأتى الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة اطواف ثم لم يحل من شيء حرم  
منه حتى قضى حجه ونحوه يوم النحر وفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من أهدي في ساق الهدى من الناس وحل ثوبه عبد الملك بن شعيب بن الليث حدثني أبي عن جدي حدثني عقيل عن ابن شهاب  
عن عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في منعه بالحج إلى العمرة وتمتع الناس به  
بمثل الذي أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل شئنا يحج به يحج قال قرأت على مالك عن نافع  
عن عبد الله بن عمر أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله ما شأن الناس حلتوا ولو تحلل أنت من عمرتك قال أني  
ليدث رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أغزو وحل ثنا ابن غير حدثنا خالد بن مخلد عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة

فيحتمل أن يحل بخاري عن عمر عليه كونه أطلق أنه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما أي في ابتداء الأمر ويعين هذا التأويل قوله في نفس الحديث وتمتع الناس به فأت  
الذين تمتعوا أنما بدوا بالحج لكن فسحوا حجهم إلى العمرة حتى حلوا بعد ذلك بمكة ثم حجوا من عامهم - ام - قوله فانه لا يحل من شيء حرم منه الخ فيه حجة على الشا  
ومن واقع في أن سوق الهدى لا يمنع الضلل عند كما هو الظاهر قوله وليقصّر الخ قال النووي معناه أنه يفعل الطواف السعي والتقشير ويصير حلالا  
وهذا دليل على أن الحلق أو التقشير نسك وهو الصحيح وقيل استباحة محظور قال وانما أمره بالتقشير دون الحلق مع أن الحلق أفضل ليقبله شعر يحلقه  
فالحج قوله ولا يحل الخ هو أمر معناه الخبر أي قد صار حلالا فلا فعل كل ما كان محظورا عليه في الإحرام ويحتمل أن يكون أمرا على إباحة لفعل ما كان عليه حراما  
قبل الإحلال قوله ثم لم يحل بالحج الخ أي يحرم وقت خروجه إلى عمرة ولهذا أتى بشر الدالة على التراخي فلم يرد أنه يحل بالحج عقب إحلاله من العمرة قوله  
وليهدن الخ أي ليذبح الهدى يوم النحر بعد الرمي قبل الحلق، وهذا لا يتم واجب بشرطه المذكورة في الفقه، قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه  
في الهدى التثنية بفعل سيدنا إبراهيم عليه السلام فيما قصد من ذبح ولده في ذلك المكان طاعة لربه وتوحيها إليه والتذكر لنعمة الله به وبإيمانه وإسماعيل عليه  
السلام وفعل مثل هذا الفعل في هذا الوقت والزمان ثنية النفس أي تنبيهه وإتمامه واجب على المتمتع والقارن شكرًا لنعمة الله حيث وضع عنهم أعباء الجاهلية  
في تلك المسئلة - قوله فمن لم يجد هديا الخ أي لم يجد الهدى بذلك المكان ويحقق ذلك بأن يعلم الهدى أو يعلم ثمنه حينئذ أو يجد ثمنه لكن يحتاج  
إليه لأهم من ذلك أو يجد لكن يمتنع صاحبه من بيعه أو يمتنع من بيعه لأبغلاؤه فينقل إلى الصور كما هو نص القرآن، كذلك في الفقه ونشر أصحابنا المعجز عن  
الهدى بأن يكون في ملكه فضل عن كفاة قدر ما يشتري به الدم ولا هو أي الدم في ملكه قوله ثلاثة أيام في الحج الخ أي في أشهره وقبل يوم النحر ولا يفضل أن  
يكون آخرها يوم عرفة، كذلك في المراقبة - قال الحافظ فان فاته الطوم وقضاه وقيل يسقط ويستقر الهدى في ذمته وهو قول الحنفية وفي صور ما يأم التثنية  
لهذا فلو كان للشافعية أظهرها لا يجوز قال أصحابنا من حيث الدليل الجواز - ام - وعند الحنفية لا تجزئه وقد تقدم بسط الكلام فيه في أبواب الصوم قوله  
وسبعة إذا رجع إلى أهله الخ قال النووي أما صوم السبعة فيجب إذا رجع وفي المراء بالرجوع خلاف الصحيح في مذهبن أنه إذا رجع إلى أهله وهذا هو الصواب  
لهذا الحديث الصحيح الصحيح، والثاني إذا فرغ من الحج ورجع إلى مكة من منا وهذا القولان للشافعية ومالك والثاني قال أبو حنيفة، - ام - والرجوع إلى الأهل كناية  
عنه عن الفراغ عن أعمال الحج وقال القاري قوله إذا رجع إلى أهله أي توسعة ولصالحه بعد أيام التثنية بمكة جازعنا قوله وطاف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم حين قدم الخ فيه اثبات طواف مقدم واستحباب الرمي فيه وأن الرمي هو الخبيب وأنه يصلي ركعتي الطواف إنما يستحبان خلف المقام وقد سبق بيان  
هذا كله وسنذكره أيضا حيث ذكره مسلم بعد هذا أن شاء الله تعالى قال الحافظ واستدل به على أن الحلق ليس بركن وليس بواجب لأنه لا يلزم من ترك  
ذكره في هذا الحديث أن لا يكون وقع بل هو داخل في عمر قوله حتى قضى حجة قوله لم يحل من شيء الخ استدله على أن التحلل لا يقع بمجرد طواف القدوم  
خلافا لابن عباس وهو واضح - قوله وفعل مثل ما فعل الخ إشارة إلى عدم خصوصيته بذلك باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد  
قوله ولم تحلل انتام بكسر اللام الأولى أي لو تحلل وأظهر التضعيف لغة معروفة قوله من عمرتك الخ قال النووي وهذا دليل للمذهب الصحيح المتمسك الذي  
قدمناه واضحا بدلائل في أبواب السابقة مرات أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قارنا في حجة الوداع فقوله من عمرتك إشارة إلى العمرة المضمومة إلى الحج وفيه  
أن القارن لا يتحلل بالطواف السعي ولا بد له في تحلله من الوقتين بعرفات والرمي والحلق والطواف كما في الحاج المفرد وقد تأوله من يقول بالأفراد تأويل ضعيف  
- ام - قوله أني ليدث رأسي الخ بتشديد الموحدة أي شعر رأسي والتبليد أن يجعل فيه شيء ليلتصق به - قوله حتى أغزو الخ أي سوق الهدى مانع عن التحلل



باب جواز التحلل بأحجار وجرار القرآن  
واقصا القرآن على طرحة واحدة

قالت قلت يا رسول الله مالك لم تحل بنحوه **وحديثنا** محمد بن مثنى عن حماد بن يحيى بن سعيد عن عبيد الله قال قال خبرني نافع عن ابن عمر عن حفصة قالت قلت للنبي صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس يحلوا ولم تحل من عمرتك قال اني قلدت هدي وليدت رأسي فلا أحل حتى أحل من الحج **وحديثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو أسامة حدثنا حماد بن عمار عن نافع عن ابن عمر أن حفصة قالت يا رسول الله بمثل حديث مالك فلا أحل حتى **وحديثنا** أبو عمرو حدثنا هشام بن سليمان المخزومي وعبد الحميد عن ابن جريح عن نافع عن ابن عمر قال حدثتني حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يؤخرا ان يحلن عام حجة الوداع قالت حفصة فقلت ما يمنعك ان تحل قال اني لبديت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى **وحديثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن عبيد الله بن عمر عن خزيمة بن المغيرة عن معمر بن وهب عن ابن أبي عمير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فاهل بعمرة وسار حتى اذا ظهر على البليدة التفت الى أصحابه فقال ما أمرها الا واحد شهدكم اني قد وجبت الحج مع العمرة فخرج حتى اذا جاء البيت طاف به سبعا وبين الصفا والمروة سبعا لم يزد عليه ورأى انه مجزئ عنه واهدي **وحديثنا** محمد بن مثنى عن حماد بن يحيى وهو القائل على كل حال مع قطع الخط عن كونه قارئا قال الحافظ رحمه الله واستدل به على ان من ساق الهدى لا يتحل من عمل العمرة حتى يحل بالحج ويفرغ منه لانه جعل العلة في بقاءه على أحرامه كونه اهدي وكذا وقع في حديث جابر واخباره لا يحل حتى يخرج الهدى وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وافقهما ويؤيد قوله في حديث عائشة فأمر من لم يكن ساق الهدى ان يحل ولا حديث بذلك متظافرة واجاب بعض المالكية والشافعية عن ذلك بان السبب في عدم تحلله من العمرة كونه داخلها على الحج وهو مشكل عليه لانه يقول ان حجه كان مفردا او قال بعض العلماء ليس لمن قال كان مفردا عن هذا الحديث انفصال لانه ان قال به استشكل عليه كونه علل عدم التحلل بسوق الهدى لان عدم التحلل لا يمنع على من كان قارئا عنده قوله حتى أحل من الحج الخ لا تنافي هذه الرواية السابقة لان القارن لا يحل من العمرة ولا من الحج حتى يخرج فلا حجة فيه لمن تمتك بانه صلى الله عليه وسلم كان مقيما لا قول حفصة ولم تحل من عمرتك وقوله هو حتى أحل من الحج ظاهر فانه كان قارئا واجاب من قال كان مفردا عن قوله ولم تحل من عمرتك باجوبة متعسفة كذا في التمهيد **باب** جواز التحلل بالأحجار وجرار القرآن واقصا القرآن على طواف واحد ومع واحد قوله في الفتنة الخ بيننا الرواية الآتية يعني حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير قوله معتمرا الخ في الموطأ من هذا الوجه خرج الى مكة يريد الحج فقال ان صدقت فذكره ولا اختلاف فانه خرج اذا يريد الحج فلما ذكرنا له امر الفتنة أحرم بالعمرة ثم قال ما شاءنا الا واحدا فأضاف اليها الحج فصارت قارئا قوله ان صدقت الخ هذا الكلام قاله جوابا لقول من قال له انا نخاف ان يحل بينك وبين البيت كما أوضحت الرواية التي بعده وفيه جواز الخروج الى النسك في الطريق المظنون خوفه اذا رجع السلامة قاله ابن عبد البر قوله صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي معناه انه اراد ان صدقت وحسرت تحللت كما تحللنا عام الحديبية مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي يحتل بانه اراد أهل بعمرة كما اهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة في العام الذي احصر قال ويحتل انه اراد الأمرين قال وهو الاظهر وليس هو بظاهر كما ادعاه بل الصحيح الذي يقتضيه سياق كلامه ما قدمناه والله اعلم قال الحافظ وفيه ان من احصر بالبدن وبان منعه عن الضى في نسكه حجا كان او عمرة جازله التحلل بان ينوي ذلك ويخرج هديه ويحلق رأسه او يقصر منه قوله فاهل بعمرة الخ والمراد انه رفع صوته بالاهلال والتلبية قوله على البيداء الخ موضع بين مكة والمدنية قدام ذي الحليفة وهو في الأصل الكثر المساء والمفازة قوله ما أمرها الا واحدا الخ أي الحج والعمرة فيما يتعلق بالأحجار والاحلال قال النووي فيه صحة القياس والعمل به وان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستعملونه فلم يلقا قاس الحج على العمرة لان النبي صلى الله عليه وسلم إنما تحلل من الأحصار عام الحديبية من أحرامه بالعمرة وحدها قوله شهدكم اني قد وجبت الخ أي الزمت نفسي ذلك وكانه اراد ان يقلع من يريه لا فتداء به ولا فاللفظ ليس بشرط وفيه جواز ادخال الحج على العمرة وهو قول الجمهور ولكن شرطه عند الأكثر ان يكون قبل الشروع في طواف العمرة وقيل ان كان قبل مضى اربعة اشواط وهو قول الحنفية وقيل بعد تمام الطواف وهو قول المالكية ونقل ابن عبد البر ان ابا ثور شذ عن نافع ادخال الحج على العمرة قياسا على منع ادخال العمرة على الحج قوله حتى اذا جاء البيت طاف به سبعا الخ هذه الرواية الرواية الآتية في الباب ظاهرة في ان الطواف المذكور انما وقع في اول دخوله مكة فهو عندنا محمول على طواف العمرة وقد تدخل فيه طواف القدرم للحج كما سبق ايضا في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام وفي عمدة القاري ناقل عن الطحاوي ولكن وجه ذلك عندنا والله تعالى اعلم انه لم يطف بالحجته (طوافا) مستقلا قبل يوم النحر لان الطواف الذي يفعل قبل يوم النحر في الحجة انما يفعل للقدرم لانه من صلب الحجة فكيف ابن عمر بالطواف الذي كان يفعله بعد القدرم في عمرته عن اعادته في حجته قوله لم يزد عليه ورأى انه مجزئ عنه الخ قال النووي وغيره فيه ان القارن يقتصر على طواف واحد وسعى واحد هو من ههنا ومن ههنا وهو خالف فيه ابو حنيفة وطائفة ام قلت وسبقت المسئلة في باب بيان وجوه الاحرام في شرح حديث عائشة واشبعنا الكلام عليها وعلى ادلة الفريقين مع بيان وجوه الترجيح هناك والله الحمد قوله واهدي الخ فيه ان القارن يحل وشد ابن حزم فقال اهدي على القارن

عن عبيد الله حدثني نافع ان عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلّمنا عبد الله حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير قال لا يصح  
ان لا يخرج العامر فانا نخشى ان يكون بين الناس قتال ويحال بينك وبين البيت قال ان جيل بني وبنيه فعلت كما فعل رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وانا معه حين حالت كفار قرش بينه وبين البيت أشهدكم اني قد اوجبت عمره فانطلق حتى اتي ذا الحليفة فلبى بالعمرة  
ثم قال ان خلّ سبيلي قضيت عمرتي وان جيل بني وبنيه فعلت كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا معه ثم تلا لقد كان لكم في رسول  
الله أسوة حسنة فوسا حتى اذا كان بظهر البيلة قال أمرهما ألا واحدا من جيل بني وبين العمرة جيل بني وبين الحجة أشهدكم اني قد  
أوجبت حجة مع عمرتي فانطلق حتى ابتاع بقديد هديا ثم طاف لهما طوافا واحدا بالبيت وبين الصفا والمروة ثم لو يحل منهما  
حتى احل منهما بحجة يوم النحر **وحدثنا** ابن نمير حدثنا ابن حنبل عبيد الله عن نافع قال راى ابن عمر الحجاج حين نزل الحجاج بابن  
الزبير واقتصر الحديث بمثل هذه القصة وقال في آخر الحديث وكان يقول من جمع بين الحج والعمرة كفاة طواف واحد ولم يحل حتى يحل  
منهما جميعا **وحدثنا** محمد بن ربح اخبرنا الليث عن **وحدثنا** قتيبة واللفظ له حدثنا الليث عن نافع ان ابن عمر اراد الحج عام نزل الحجاج  
بابن الزبير فضيل له ان الناس كانوا بينهم قتال وانا خافت ان يصعدوا فقال لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة اصنع كما صنع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اني شهدهم اني قد اوجبت عمره ثم خرج حتى اذا كان بظاهر البيلة قال شأن الحج والعمرة الا واحد أشهدكم اني قد  
أوجبت حجة مع عمرتي واهداهم لياشتره بقديل ثم انطلق يحل بها جميعا حتى قدم مكة فطاف بالبيت بالصفا والمروة ولم يزد على ذلك ثم نحر ولم يحل  
ولم يقصر ولم يحل مرثى حرم من حرمه كان يوم النحر فحرق وأوى ان قد تصفى طواف الحج والعمرة بطواف واحد قال ابن عمر كذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**وحدثنا** ابو الربيع الزهراني وابو كامل قال **وحدثنا** جابر **وحدثنا** زهير بن حرب حدثنا اسمعيل كلاهما عن ابي ثوب عن نافع عن ابن عمر هذه القصة لم يذكر النبي صلى  
الله عليه وسلم الا في اول الحديث حين قيل له يصعدوا عن الربيع قال اذا فعل كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر في آخر الحديث هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكره  
الحديث **وحدثنا** يحيى بن ايوب وعبد الله بن عون الجهالي قال **وحدثنا** جابر **وحدثنا** زهير بن حرب حدثنا اسمعيل كلاهما عن ابي ثوب عن نافع عن ابن عمر في رواية  
يحيى قال اهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج مفردا وفي رواية ابن عون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بالحج مفردا

بَابُ الْفَلَاحِ وَالْقَرَانِ

**قوله** ان عبد الله بن عبد الله وسالم بن عبد الله كلما الخ وفي رواية جريته عن نافع عن الجاري ان عبدا لله بن عبد الله وسالم بن عبد الله اخبراه انهما كلما عبدا لله، فسيأتي رواية مالك المتقدمه ورواية يحيى القطان يشعربان الحديث عن نافع عن ابن عمر بن الخطاب واسطة لكن رواية جريته تقتضي ان نافعا حبل ذلك عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله بن عمر عن اسماء، قال الحافظ والذي ياترح في نقدي ان ابني عبد الله اخبرانا نافعيا كلما به اباهما واشارا عليه به من التأخير ذلك العام واما بقية القصة فتشهد هان نافع وسمعا من ابن عمر للازمة اياه فالمقصود من الحديث موصول وعلى تقدير ان يكون نافع لم يسمع شيئا من ذلك من ابن عمر فقد عرفت الواسطة بينهما وهي ولدا عبد الله بن عمر وسالم وعبيد الله وهما ثقتان لامطعن فيهما ولو أثر من نفع على ذلك من شرح البخاري ووقع في رواية جريته المذكورة عبيد الله بن عبد الله بالتصغير وفي رواية يحيى القطان المذكورة عبد الله بالتكبير وكذا في رواية عمر بن محمد عن نافع قال اليه يحيى عبد الله يعني مكبرا اجمع قلت وليس يستبعد ان يكون كل منهما كلمة اباه في ذلك ولعل نافعا حضر كلام عبد الله المكبر مع اخيه سالم ولم يحضر كلام عبد الله المصغر مع اخيه سالم ايضا بل اخبرنا بذلك نقص عن كل ما نتجاليه عليه **قوله** حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير الخ والحجاج هراين يوسف الثقفي كان متولى العراقين من جهة عبد الملك بن مروان وأمر عبد الملك ان يتوجه مكة لقتال عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهما لانه دعى له بالخلافة فلم يطيع عبد الملك فقد الحجاج الى مكة في سنة اثنين وسبعين واقام الحصار عليه من اقل شيمان منها وقصته مشهورة **قوله** حتى اتى فالحليفة فلبى بالعمرة الخ وفي بعض روايات يوب عن نافع فاهل بالعمرة من الدار قال الحافظ والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ويحتمل ان يحمل على الدار التي بالمدينة ويجمع بانه اهل بالعمرة من اجل بيته ثم اعلن بها واظهرها بعد ان استقر بذي الحليفة، ام - ثور قال بعد اسطران قوله في رواية جريته فاهل بالعمرة من ذي الحليفة ثور ساعة ثور قال انما شاعرا واحد يؤيد الاحتمال الاول في ان المراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ووقع في رواية الليث اشهدكم اني قد اوجبت عمرة ثور خرج حتى اذا كان بظاهر البادية قال ما شان الحج والعمرة الا واحد ولو كان ايجابه العمرة من حارة التي بالمدينة لكان عابثا وبين ظاهر البادية اكثر من ساعة، ام قلت وهذا عجيب منه فانه لما اراد بقوله اهل بالعمرة من ذي الحليفة على الاحتمال الثاني الاظهار والاعلان فيراد بقوله ثور ساعة ايضا السير بعد ذلك الاعلان والاظهار وهذا **قوله** بتقدير الخ بضم القاف ففتح الدال المحملة وسكون الياء آخر الحروف وهو اسم موضع بين مكة والمدينة وهو في الاصل اسم ماء هناك **قوله** كفه طواف واحد الخ اي لعمرة وللقدوم من حجته كما قرأنا سابقا **قوله** حتى قدم مكة فطاف الخ هذا كالصريح في ادغام طواف القدوم في طواف العمرة واما حمله على قدمه بعد التوفيق جدا - **باب** في الافراد والقران **قوله** اهل بالحج مفرد الخ قد تقدم بسط الكلام على احرامه صلى الله عليه وسلم وتحقيق انه كان قارنا وتناول هذا الواجبا



في رسول الله أسوة حسنة **حدثنا يحيى بن يحيى** وإبراهيم بن أبي يحيى عن حماد بن زيد **وحدثنا عبد بن حميد** وأخبرنا محمد بن بكر **أخبرنا** ابن جريح جميعاً عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم **حدثنا ابن عيينة** **وحدثنا** هرون بن سعيد **حدثنا** ابن وهب **أخبرني** عمرو وهو ابن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن أن رجلاً من أهل العراق قال له سألني عمر بن الزبير عن رجل يحل بالبحر فأخبرني طاف بالبيت أحل أم لا فان قال لك لا يحل فقل له أن رجلاً يقول ذلك قال فسأله فقال لا يحل من أهل البحر إلا بالبحر قلت فان رجلاً كان يقول ذلك قال بشئ ما قال فتصلى الرجل فسألني فحدثته فقال فقل له فان رجلاً كان يحل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعل ذلك وأما ابن الزبير قد فعل ذلك قال فحدثته فذكرت له ذلك فقال من هذا فقلت لا أدري قال فما باله لا يأتيه بنفسه ليسألني أظنه عراقياً قلت لا أدري قال فانه قد كذب قلح رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرتني عائشة أنها أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ثم معاوية وعبد الله بن عمر ثم حجبت مع أبي الزبير بن العوام فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره ثم رأيت المهاجرين والأنصار يفعلون ذلك ثم لم يكن غيره ثم آخر من رأيت فعل ذلك ابن عمر ثم لم ينقضها بعمر وهذا ابن عمر عندهم أفلا يسألونه ولا أحل من مضى ما كانوا يبدلون بشئ حين يصنعون أقدمهم أول من الطواف بالبيت

ركعتين **قال** العيني **رم** فيه الصلوة ركعتين خلف المتأخر فقبلها سنة وقيل واجبة وقيل تابعة للطواف إن كان الطواف سنة وإن كان واجباً فالصلوة واجبة **م** - ونقل ابن المنذر لا تقا على جوازها في أي موضع شاء الطائف إلا أن مالكاً رحمه الله في الحجرة ونقل بعض أصحابنا عن الثوري أنه كان يعينهما خلف المقام **قوله** أسوة حسنة **م** - يضم المنة وكسرهما أي قدرة زاد البخاري بعد قوله أسوة حسنة وسألنا جابر بن عبد الله فقال لا يقربها حتى يطوف بين الصفا والمروة فاجاب ابن عمر بالاشارة إلى وجوب اتباع النبي صلى الله عليه وسلم كاسيما في أمر المناسك لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا مني مناسككم والنبي صلى الله عليه وسلم ما تحلى قبل السجدة فيجب التمسك به واجاب جابر بن عبد الله بصريح النفي عنه **قوله** عن محمد بن عبد الرحمن **م** - هو أبو الأسود التوفلي المدني المعروف بميتيم عروة **قوله** أن رجلاً كان يغتر **م** - عن أبيه ابن عباس فانه كان يذهب إلى أن من لم يسبق الهدى وأهل البحر إذا طاف يحل من حجه وإن أراد أن يسبق من لم يسبق لا يقرب البيت حتى يرجع من عرفة وكان يأخذ ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم من لم يسبق الهدى من أصحابه أن يجعلوها عمرة **قوله** قد فعل ذلك **م** - معناه أي أمر به وعرفنا أن هذا مذهب ابن عباس خالفه في الجهور ووافقه فيه ناس قليل منهم أسحق بن راهويه وعرفنا أن ما أخذ فيه ما ذكر وجواب الجمهور أن ابن عمر صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يفسخوا حجهم فيجعلوه عمرة ثم اختلفوا فذهب الأكثر إلى أن ذلك كان خاصاً بهم ذهب طائفة إلى أن ذلك جائز لمن بعدهم واتفقوا كلهم من أهل البحر مفرداً لا يضم الطواف بالبيت بذلك أحقر عروة في حديث الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ بالطواف ولم يحل من حجه ولا صار عمره وكذا أبو بكر وعمر **قوله** أظنه عراقياً **م** - يعني وهو يتعنتون في المسائل قاله المحافظ **قوله** أنه توضأ ثم طاف **م** - قال في التمام أي جلد الوضوء لما تقدم أنه كان يغتسل والمراد معناه للغرض وعلى كل فلا دالة فيه على كون الطهارة شرطاً للصحة الطواف كان مشروطاً بعينها وعليها وإنما الخلاف في صحة الطواف بدونها فنحن نأخذنا بما أحاطوا به على أن شرطاً للاستدلال بقوله عليه الصلوة والسلام الطواف بالبيت صلوة إلا أن الله أباح فيه النطق فمذموم لأن الحديث ضعيف **م** - المشبه بالشئ لا يستدعي المشاركة معه في كل شئ ألا ترى إلى جواز الأكل والشرب والطواف بالاجماع مع عدم جوازها في الصلوة من غير نزاع **قوله** ثم لم يكن غيره **م** - وكذا قال فيما بعده ثم لم يكن غيره هكذا هو في جميع النسخ غيره بالغين المعجمة والياء قال القاسم عياض كذا هو في جميع النسخ قال وهو تصحيف وصوابه ثم لم يكن عمرة يضم العين المهمل وبالميم وكان السائل لعروة أنما سأله عن نسخ الحج إلى العمرة على مذهب من رأى ذلك واجهم بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لهذا في حجة الوداع فأعلمه عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك بنفسه ولا من جاء بعده هذا كلام القاسم قلت هذا الذي قاله من أن قول غير تصحيف ليس كما قال بل هو صحيح في الرواية وصحيح في المعنى لأن قوله غيره يتناول العمرة وغيرها ويكون تقدير الكلام ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره أي لم يغير الحج ولم ينقله وينسخه إلى غيره لا عمرة ولا قرآن والله أعلم كذا في الشرح قال القاري ثم يحتمل أن يكون هذا القول ثم لم يكن غيره من قول عائشة رضي الله عنها ويحتمل أن يكون من قول عروة والذي يدل عليه نسق الكلام أنه من قول عروة والله أعلم **قوله** ثم حج عثمان **م** - قال الدودي ما ذكر من حج عثمان هو من كذا عروة وما قبله من كذا عائشة وقال أبو عبد الملك منتهى حديث عائشة عند قوله ثم لم يكن عمرة ومن قوله ثم حج أبو بكر **م** - من كلام عروة انتهى فعلى هذا يكون بعض هذا منقطعاً لأن عروة لم يذكر أبابكر ولا عمر نعمادك عثمان وعلى قول الدودي يكون الجميع متصلاً وهو لا يظهر كذا في النسخ **قوله** ثم حجبت مع أبي الزبير بن العوام الزبير بالكسر بدل من أبي أي مع والد الزبير رضي الله عنه **قوله** أول من الطواف بالبيت **م** - قال النووي فيه أن المحرم بالحج إذا لم مكة يشيخه أن يبدأ



ثم لا يحلون وقد أيت أمي خالي حين تقدمان لا تبدان بشئ أول من البيت تطوفان به ثم لا تحلان وقد أخبرني أمي أنها أقبلت  
هي وأختها والزبير وفلان وفلان بجمرة قط فلما مسحوا الركن حلوا وقد كذب فيما ذكر من ذلك **حادثنا** سمعني بن إبراهيم أخبرنا محمد  
ابن بكر أخبرنا ابن جريح **وحديثي** زهير بن حرب اللفظ له حدثنا روح بن عبادة حدثنا ابن جريح حدثني منصور بن عبد الرحمن عن  
أمه صفية بنت شيبة عن أسماء بنت أبي بكر قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدي فليقم على حواشي  
ومن لم يكن معه هدي فليحلب فلم يكن معي هدي فحلبت وكان مع الزبير هدي فلم يحلب قالت فلبست ثيابي ثم خرجت فجلست إلى الزبير  
فقال قومي غني فقلت أنت غني إن أشب عليك **وحديثي** عباس بن عبد العظيم العنبري حدثنا أبو هشام المغيرة بن بكمة الخزوي  
حدثنا وهيب حدثنا منصور بن عبد الرحمن عن أمه عن أسماء بنت أبي بكر قالت قد صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم محلين بالبحر ثم ذكر  
بمثل حديث ابن جريح غير أنه قال فقال استرخي عني استرخي عني فقلت أنت غني إن أشب عليك **وحديثي** هرون بن سعيد الأيلي أحمد  
ابن عيسى قال حدثنا ابن وهب أخبرني عمر عن أبي الأسود أن عبد الله بن أبي بكر حدثنا أنه كان يسمع أسماء كلما مرت بالبحر  
تقول صلى الله عليه وسلم لقد نزلنا معه هربنا ونحن يومئذ خفاف الحقائق قليل ظهروا قليلة أزوادنا فاعترفت أنا وأختي عائشة و  
الزبير وفلان وفلان فلما مسحنا البيت أحللتنا ثم أهللنا من العشي بالبحر قال هرون في روايته أن مولى أسماء ولم يسمه عبد الله **حادثنا**  
محمد بن حاتم حدثنا روح بن عبادة حدثنا شعبة

بطواف القدم ولا يفعل شيئا قبله ولا يصلي تحية المسجد بل أول شيء يصنع الطواف هذا كله متفق عليه عندنا وقوله يضعون أقدامهم يعني يصلون  
قوله ثم لا يحلون الخ فيه التصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدم كما سبق قوله وقد أخبرني أمي الخ هي أسماء بنت أبي بكر وأختها هي عائشة والتكلم  
من حيث أن عائشة في الحج تطفل لأجل حيصتها وأجيب بالحل على أنه إذا حجة أخرى غير حجة الوداع فقد كانت عائشة بعد النبي صلى الله عليه وسلم تكبرا كذا  
قال المحافظ طواف القدم ثم قال في إيراد العمرة وفيه أي في الحديث الشك هو ذكرها لعائشة فيمن طاف والواقع أنها كانت حينئذ حائضا وكنت أولئذ  
هناك على أن المراد من تلك العمرة كانت في وقت آخر بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن سياق رواية هذا الباب ياباه فانه ظاهر في أن المقصود العمرة التي وقعت  
لهم في حجة الوداع وقد قال عياض في الكلام عليه ليس هو على عمومه فان المراد من عدم عائشة لأن الطريق الصحيحة فيها أنها حاضت فلم تطف بالبيت  
ولا تحلت من عمرها قال وقيل لعل عائشة أشارت إلى عمرها التي فعلتها من التعميم ثم حكى التنازل السابق وأنها أرادت عمرة أخرى غير التي في حجة الوداع فخطأه  
قوله وفلان وفلان الخ كأنها سقت بعض من عرفته ممن لم يسبق الهدى لمواقف على تعيينهم وقد تقدم من عائشة أن أكثر الصحابة كانوا كذلك، كذا في غير  
قوله فلما مسحوا الركن حلوا الخ أي صاروا حلالا وفي الفقه قال النووي لا بد من تأويل قوله مسحوا الركن لأن المراد به الحج الأسود ومسحه يكون في الطواف  
ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بالاجماع فتقديره فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعيهم وحلقوا حلوا وحذفت هذه المقدمات للعلم بالظهور بها وتلا جحوا  
عللانه لا يتحل قبل تمام الطواف ثم ذهب الجمهور إلى أنه لا بد من السعي بعد التحلق وتعقب بأن المراد بمسح الركن الكناية عن تمام الطواف لا سيما واستلزام الركن  
يكون في كل طوفة فالمسح فلما فرغوا من الطواف حلوا ولما السعي والتحلق فختلفت فيها كما قال ويحتمل أن يكون المسح فلما فرغوا من الطواف ما يتبعه حلوا، قلت  
وأراد بمسح الركن هنا استلزامه بعد فراغ الطواف والركعتين كما وقع في حديث جابر فحينئذ لا يبقى إلا تقدير وسعوا لأن السعي شرط عند عمرة خيلاف ما قل  
عن ابن عباس وأنا تقدير حلقوا فينظر في رأي عمرة فان كان التحلق عند نسكها فيقدر في كلامه والأفلا، أم - وقال عياض ولا حجة في هذا الحديث لمن  
لم يوجب السعي لأن أسماء أخبرت أن ذلك كان في حجة الوداع وقد جاء مفترا من طريق أخرى صحيحة أنهم طافوا معه وسعوا فيحل ما أحل على ما بين الله علم  
قوله فلم يحلب الخ هذا مغاير لما ذكرها الزبير من محل في رواية عمرة الماضية ورواية عبد الله بن أبي بكر في رواية صفية عن أسماء أن الزبير  
لم يحلب لكونه ممن ساق الهدى فان جمع بينهما بأن القصة المذكورة وقعت لها مع الزبير في غير حجة الوداع كما أشار إليه النووي بعد ذلك ولا فقد رجع عند البخاري  
رواية عبد الله بن أبي بكر فاقصر على إخراجها دون رواية صفية بنت شيبة وأخرجها مسلم مع ما فيها من الاختلاف يقرى من صحيح البخاري ما تقدم من رواية محمد  
ابن عبد الرحمن أو يقال إن الزبير مستثنى في رواية مولى أسماء ومحمد بن عبد الرحمن كما استثنيت عائشة والله أعلم - قوله قومي عني الخ قال النووي إنما أمرها بالقيام  
مخافة من عارض قد ينهيه منه كلس بشهوة أو نحوه فان السعي بشهوة حرام في الأحرار فاحتاط لنفسه بمباعدة عما من حيثها ما زوجة متحلة تطوع بها النفس قوله  
استرخي عني استرخي عني الخ هكذا هو في النسخ من أين أي تباعدى قوله بالبحر الخ بفقر الملهة وضم الجيم الخفيفة جل معروف بكمة وقد تكررت في الأشعار  
وعند المقبرة المعروفة بالمحلى على يسار الدخول إلى مكة وبين الخارج منها إلى مقي وهو غلط وفهم قوله خفاف الحقائق الخ جمع حقيقة بفقر الملهة ويا لقات بالوحدة وهي ما احتقنه  
وأغرب السهيلي فقال البحر على فخرج ذلك من مكة وهو غلط وفهم قوله خفاف الحقائق الخ جمع حقيقة بفقر الملهة ويا لقات بالوحدة وهي ما احتقنه



عن ابي يوب عن ابي العالية البراء انه سمع ابن عباس يقول هل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبحر فقد رايه مضرباً من ذى الحجة فصل  
الصوم وقال لما صلى الصبح من شدة ان يجعلها عمره فليجعلها عمره **وحدثنا** ابراهيم بن دينار **وحدثنا** روح **وحدثنا** ابو داود والمباركي  
**وحدثنا** ابو شهاب **وحدثنا** محمد بن مثنى **وحدثنا** يحيى بن كثير كلهم عن شعبة في هذا الاسناد اما روح يحيى بن كثير فقال قال انما قال انما قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبحر واما ابو شهاب ففي روايته خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بالبحر وفي حديثهم جميعاً فصل الصبح بالبطحاء  
خلا الجحضي فانه لم يقله **وحدثنا** هرون بن عبد الله **وحدثنا** محمد بن الفضل **وحدثنا** سفيان **وحدثنا** وهيب **وحدثنا** ايوب عن ابي العالية  
البراء عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه كاربعة خلون من العشرة وهو يلقيون بالبحر فامرهم ان يجعلوها عمره **وحدثنا**  
عبد بن حميد اخبرنا عبد المزيق اخبرنا معمر عن ايوب عن ابي العالية عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بذي طوى  
وقد رايه مضرباً من ذى الحجة وامر اصحابه ان يحولوا احرامهم يومئذ الا من كان معه الهدي **وحدثنا** محمد بن مثنى **وحدثنا** ابن بشار  
قال **وحدثنا** محمد بن جعفر **وحدثنا** شعبة **وحدثنا** عبد الله بن معاذ **وحدثنا** شعبة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه عمره استمتعنا بها فمن لم يكن عند الهدي فليحل الحل كله فان العمرة قد دخلت في الحج الى يوم القيمة  
**وحدثنا** محمد بن مثنى **وحدثنا** ابن بشار **وحدثنا** محمد بن جعفر **وحدثنا** شعبة قال سمعت ابا جرة الضبي قال تمتعت فها في ناس عن ذلك  
فأتيت ابن عباس فسألته عن ذلك فأمرني بما قال ثم انطلقت الى البيت فتمت فأتني آت في منامي فقال عمره متقبلة وجم ما بر  
قال فأتيت ابن عباس فاخبرته بالذي رأيت فقال الله اكبر الله اكبر سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم **وحدثنا** محمد بن مثنى **وحدثنا** ابن بشار  
فيمن لهم انهم يتحلون الحل كله لان العمرة ليس لها الاقل واحد وقع في رواية الطحاوي في الحل فحل قال الحل كله قوله عن ابي العالية البراء انما يشهد  
الراء كان يري النبل واسمه زياد وقيل غيره ذلك وهو غير ابي العالية الراعي وقد اشتهر في الراعي عن ابن عباس كذا في الفقه قوله **وحدثنا** ابو داود والمباركي  
هو سليمان بن محمد ويقال سليمان بن داود والرحل المبارك بفهم الراعي منسوب الى المبارك وهي بليدة بقرب واسطرينا وبين بغداد وهي على طرف دجلة كذا  
في الشرح وقال الحافظ وقع في كلام بعضهم ثنا سليمان ابو داود المبارك في فصحهم آخر سليمان بن داود واما هو سليمان بن محمد فقد جزم بذلك الحاكم ابو عبد الله  
ورجحه ابو اسحق الحبال وغيره وقال ابن قانع ابو داود المبارك صالح وقال ابو عوانة في صحيحه ثنا محمد بن علي بن داود ثنا سليمان ابو داود المبارك وكان من اصحاب  
الحديث قوله اصبح بذي طوى الخ قال النوري هو بضم الطاء وضمها وكسرها ثلاث لغات حكاهن القاضي وغيره الاصح الا شهر الفقه ولو نكره الاصح  
وآخرون فيره وهو مقصور منون وهو واد معرفت بقرب مكة قال القاضي ووقع لبعض الخاق في البخاري بالمد وكذا ذكره ثابت وفي هذا الحديث دليل  
من قال يستحب للصوم دخول مكة فها لا ليل او هو اصح الوجهين لاصحابنا وبه قال ابن عمر وعطلة النخعي واسحاق بن راهويه وابن المنذر الثاني  
دخولها ليلاً ونهاراً سواء لا فضيلة لاحدهما على الآخر وهو قول القاضي ابي الطيب والمناوردي وابن الصبان والعبدري من اصحابنا وبه قال  
طاوس والثوري وقالت عائشة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز يستحب دخولها ليلاً وهو افضل من النهار والله اعلم قلت وفي رد المحتار  
المستحب دخولها نهاراً كما في الخاتمة والله اعلم - قوله هذه عمره استمتعنا بها الخ قال القاري الاستمتاع هنا تقديم العبرة والفراغ  
منها فهو محمول على معناه اللغوي اي الاستفاد وقال الآتي لا يعتال فيه انه احرم من متعاً لان الاشارة بهذه الى عمره الفهم ومعنى استمتعنا  
استمتعنا او يكون ادخل نفسه معهم فيها ولكن قار المانع وهو كون الهدي معه ام - قوله فان العمرة قد دخلت في الحج الخ اي في الشهر قال  
ابن الملك يعني ان دخولها فيه في اشهره لا يختص بهذه السنة بل يجوز في جميع السنين قوله سمعت ابا جرة الخ بالبحر والراء اسمه نصر بن عمران  
قوله تمتعت الخ قال الآتي مع الاظهر انه يعني بالمتعة المتعة في اشهر الحج والناهيون لهم الذين كرهها في اشهر الحج وهو منقول عن  
ابن عمر وغيره ويبعد ان يريد بها الفهم قوله فهان ناس الخ قال الحافظ لم اقف على اسماء من كان ذلك في زمن ابن الزبير وكان يحيى  
عن المتعة كما رواه مسلم من حديث ابي الزبير عنه وعن جابر وقتل ابن ابي حاتم عن ابن الزبير انه كان لا يرى القمع الا للحصير وافقه  
علقة وابراهيم وقال الجمهور لا اختصاص بذلك للحصير قوله فامرني بما الخ اي ان استمر عليها قوله عمره متقبلة الخ اي هذه  
عمره متقبلة قوله الله اكبر الخ يدل على انه تأيد بالرواية واستبشر بها ففيه التكبير عند المشرق وفيه استئناس بالرواية فيما يقوم  
عليه الدليل الشرعي لما دل عليه الشرع من عظم قدرها واما جزء من ستة واربعين جزء من النبوة وهذا الاستئناس والترجيح لا ينافي  
الاصول قوله سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم الخ هو خير ميت لم يذوق اي هذه سنة ويجوز فيه النصب اي وافقت  
سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم على الاختصاص بابي - اشعار الهدي وتقليد عند الاحرام

في اشهر الحج والناهيون لهم الذين كرهها في اشهر الحج وهو منقول عن ابن عمر وغيره ويبعد ان يريد بها الفهم قوله فهان ناس الخ قال الحافظ لم اقف على اسماء من كان ذلك في زمن ابن الزبير وكان يحيى

جميعاً عن ابن أبي عدي قال بن مثنى حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن قتادة عن ابن حبان عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر بذي الحليفة ثم دعا بئنا فاشعرها في صفحة سنامها الايمن وسلت الدم وقلدها لعليين

قوله الظهر بذي الحليفة ثم قال لا بد من صلاة الظهر بذي الحليفة لاشان في ان يكون احرامه اثرافاً لقوله ثم دعا بئنا فاشعرها في صفحة سنامها الايمن وسلت الدم وقلدها لعليين رواحه فاضافها اليه وقال الطبري اي بناقته التي اراد ان يجعلها هدياً فاختص الكلام يعني فالاضافة جنسية قوله فاشعرها في صفحة سنامها الايمن قال الحافظ في مشروعية الاشعار وقائده الاعلام بانها صارت هدياً ليعتقها من يحتاج الى ذلك وحتى لو اختلطت بغيرها تميزت او ضلت عرفت او عطبت عرفها المساكين بالعلامة فاكلوها مع ما في ذلك من تعظيم شعار الشرع وحق الغير عليه وابدل من منع الاشعار واحتل باحتمال انه كان مشرعاً ما قبل النبي من المشقة فان النسخ لا يصار اليه بالاحتمال بل وقع الاشعار في حجة الوداع وذلك بعد النبي من المشقة بزمان، ثم قال ولا يشعار هو ان يكشط جلد البدنة حتى يسيل دمه ثم يسيلته فيكون ذلك علامة على كونه هدياً وبذلك قال الجمهور من السلف والخلف وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء كراهته عن ابن حنيفة وذهب غيره الى استحبابه لا يتبع حتى صاحبه البريقت وعجل فقالوا هو حسن قال وقال مالك يختص الاشعار من لها سائر قال الطحاوي ثبت عن عائشة وابن عباس التحريم في الاشعار وتركه فدل على انه ليس بشئ لكنه غير مكروه لثبوت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي وغيره اعتلال من كره الاشعار بانه من المثلة مزج وادخل هو باب آخر كما كفى وشق اذن الحيوان ليصير علامة وغير ذلك من الرسم والاحتقان والحجامة وشفقة الانسان على المال عادة فلا يختص ما توهمه من سراب الجرح حتى يفضي الى الهلاك ولو كان ذلك هو المحفوظ لكان الذي كرهه به كان يقول الاشعار الذي يقضى بالجرح الى السلب حتى تمسك اليد بمكروه فكان قريباً وقد كثر تشنيع المتقدمين على ابن حنيفة في اطلاقه كراهته الاشعار وانتصر له الطحاوي في المعاني فقال لم يكرهوا الا في اصل الاشعار وانما كره ما يفعل على وجه يخاف منه هلاك البدن كسرية الجرح لا سيما مع الطعن بالشقرة فالدلالة على العامة لا تضر ولا يراعى الحد في ذلك واتما من كان عارفاً بالسنة في ذلك فلا وفي هذا تعقب على الخطابي حيث قال لا اعلم احداً كره الاشعار الا ابا حنيفة وخالفه صاحبه فقال يقول الجماعة انتم وروى عن ابراهيم النخعي ايضاً انه كره الاشعار ذكر ذلك الترمذي قال سمعت ابا السائب يقول كنا عند وكيع فقال له رجل روى عن ابراهيم النخعي انه قال الاشعار مثلة فقال له وكيع اقول لك اشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال ابراهيم ما أحقك بان تحبس النخعي - وفيه تعقب على ابن خزيمة في زعمه انه ليس كابي حنيفة وذلك سلف قد بالغ ابن خزيمة في هذا الموضع ويتعين الرجوع الى ما قال الطحاوي فانه اعلم من غيره باقوال اصحابه ثم قال العلامة ابن عابد بن جري (اي صاحب الدر المختار) على ما قاله الطحاوي والشيخ ابو منصور الماتريدي من ان ابا حنيفة لم يكره اصلاً الاشعار وكيف يكرهه مع ما اشتهر فيه من الاخبار وانما كره اشعار اهل زمانه الذي يخاف منه الهلاك خصوصاً في حرا الحجاز فرأى الصواب حينئذ سد هذا الباب على العامة فاما من وقف على الحد بان قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح هو اختيار قوام الذين وابن الهمام فهم مستحب لمن أحسنه (شرح الباب) قال في الهروب يستغنى عن كون العمل على قولها يانه حسن، ام - قال الترمذي في قوله كان الاشعار والتقليد من عادة الجاهلية ليعلم انه هدى خارج عن ملك المهدى فلا يتعرض له التراق واصحاب الغارات فلما جاء الاسلام رأى غرضهم في ذلك معنى صحيحاً فاقروا، ام - وقال الشيخ في الله الدهلي رحمه الله والتيسر في الاشعار التنويه بشعائر الله واحكام الملة الحقيقية يرى ذلك منه الا قاصي ولا داني وان يكون فعل القلب منضبطاً بفعل ظاهر وفي الفقه ما في هذه الاحاديث من استحباب التقليد والاشعار وغير ذلك يقتضيه ان اظهار التقرب بالهدى افضل من اخفائه والمقررات اخفاء العمل الصالح غير الغرض افضل من اظهاره فاما ان يقال ان افعال الحج مبنية على الظهور كالاحرام والطواف والوقوف فكان الاشعار والتقليد كذلك فيحصل الحج من عموم الاخفاء واما ان يقال لا يلزم من التقليد والاشعار اظهار العمل الصالح لان الذي يهديها يمكنه ان يجثها مع من يقلدها ويشعرها ولا يقول انما الفلان فتحصل سنة التقليد مع كتمان العمل وابدل من استدلاله على ان العمل اذا شرع فيه صار فرضاً واما ان يقال ان التقليد جليل عكماً لكونها هدياً حتى لا يطعم صاحبها في الرجوع فيها، وقال الحافظ اتفق من قال بالاشعار بالحق البقرة في ذلك بالابل الاسيد بن جابر وانفقوا على ان الغنم لا تشعر بضعفها وكون صوفها او شعرها يسترم موضع الاشعار واما على ما نقل عن مالك في فلكونها ليست ذات اسمة والله اعلم قوله في صفحة سنامها الايمن بفتح السين اي طعن فيها والصفحة الجانب والسنام على ظهر البعير قوله الايمن الخ صفحة صفحة فذكره لجارته لسنام وهو مذكور على تاويل صفحة بجانب ربه جزم النووي فقال وصفه لصفحة لا للفظها، ثم قال اما محل الاشعار فذهب جماهير العلماء من السلف والخلف الى استحباب الاشعار في صفحة السنام اليمنى وقال مالك في اليسرى وهذا الحديث يرد عليه، ام - وفي الدر المختار الاشعار هو شق سنامها من الايسر والايمن قوله وسلت الدم لم اي مسح واما طعنهم في قوله وقلدها لعليين الخ التقليد ان يعاقب الهدي شئ يعرف به انه هدي ولا فضل النعلان واجاز مالك النعل الواحد واجاز الثوري فمما القرية وشبهها ولا فضل عند النعل، وفي النعم ثم قيل الحكمة في تقليد النعل ان فيه إشارة الى السفر والحج في فعل هذا

الدر المختار تحقيق ما روي عن ابن حنيفة من كراهته



ثم ركب راحلته فلما استوت به على البيلاء أهل بالبحر **حدثنا** محمد بن شاذان عن معاذ بن هشام عن ثني أبي عن قتادة في هذا الإسناد بمعنى حديث شعبة غير أنه قال إن نبي الله صلى الله عليه وسلم لما أتى ذا الحليفة ولم يقل صلى بها الظهر **وحدثنا** محمد بن شاذان عن ابن بشار قال إن شاذان عن محمد بن جعفر قال حدثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أبا حسان الأعرج قال قال رجل من بني الجهم لابن عباس ما هذا الفتيا التي قد تشغفت أو تشغيت بالناس إن من طاف بالبيت فقد حل فقال سئلت نبيكم صلى الله عليه وسلم وإن رغبة **وحدثنا** أحمد بن سعيد الدارمي حدثنا أحمد بن اسحق حدثنا همام بن يحيى عن قتادة عن أبي حنن قال قيل لابن عباس إن هذا الأمر قد تشغ الناس من طاف بالبيت فقد حل الطواف عمره فقال سئلت نبيكم صلى الله عليه وسلم وإن رغبة **وحدثنا** اسحق بن إبراهيم أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني عطاء قال كان ابن عباس يقول لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج لأحل قلت لعطاء من أين يقول ذلك يتبين والله أعلم وقال ابن المنير في الحاشية الحكمة فيه أن العرب تعتد النعل مكروبة لكونها تقي عن صاحبها وتحمل عنه وعلاطير وقد كفى بعض الشعراء عنها بالناقصة فكان الذي أهدى خرج عن مكروبة الله تعالى حيوانا وغيره كما خرج حين أحرر عن ملبوسه ومن ثم استحب تقليد غلين لا واحدة قوله توكب راحلته الخ أي غير التي أشعرها قوله أهل بالبحر الخ أي إلى يده - وقد تقدم نقل الخلاف في كيفية إحرامه صلى الله عليه وسلم وطريق الجمع بين المختلف فيه أو ترجيح بعضه على بعض فليدفع - **باب** من طاف بالبيت حل قوله ما هذا الفتيا الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ هذا الفتيا وفي بعضها هذه وهو لا جرد ووجه الأول أنه لا بد بالفتيا الافتاء فوصفه مذكرا ويقال فتيا وفتوى قوله التي تشغفت أو تشغيت الخ قال عياض رويته بأو التي للشك فاما الحرف الأول فرويته بالشين والسين المجتئين بعدهما الفاء أخت القاء وهو أن لم تكن وهما فمعناها علقته لقلوب الناس من قوله تعالى قد تشغفها حبا ووقعت في أبي أو قد تشغفت بتقديم الفاء على الشين والسين المجتئين وذكرهما مسلم فيما بعد في قوله إن هذا الأمر قد تشغف ومعناها فشتت انتشرت يقال تشغف له الولد أي كثروا وانتشروا وقد يكون معناها كسلت الناس عن المتعة قال الفراء التشغف والفشغ الكسل وقد يكون معناها أسفل حال الناس بوقوع الخلاف بينهم من الفشغ وهو نبت يلتوي على الثمار وأما الحرف الثاني الذي بعد أو فرويته عن أبي سعيد الخدري بالميم بالعين المهملة بعدها الباء الموحدة وعند غيرهما بالعين المهملة بدل المهملة وذكر أبو عبيد الحديث بهاتين الميميتين حوت شك واختار العين المهملة ومعناها فرقت الناس أو فرقت مذاهبهم من التشغف أي خلطت عليهم أمرهم قوله أن من طاف بالبيت فقد حل الخ قال عياض تقدم مذهب ابن عباس هذا وخالفه الجمهور له قال المازري ولعله فيمن فاته الحج أنه يحل بالطواف السبع ويعد هذا التأويل قوله فيما بعد وكان ابن عباس يقول لا يطوف بالبيت حاج ولا معتمر لأحل قال النووي معني فتيا ابن عباس أن الحرم بالحج يتحل من إحرامه بطواف القدوم ويفعل بقية المناسك من الوقوف وغيره وهو حلال من النساء والطيب وغير ذلك وهو خلاف مذهب الجمهور فإن مذهبهم أن التحلل من ذلك إنما يكون بطواف الأفاضة يوم النحر بعد الوقوف بعرفة، قلت ولخالفه مذهب الجمهور قال بعضهم لعله يراد فيمن فاته الحج وحمله على القرآن بعيد لما ذكر المازري ويعد أيضا قوله فيما بعد كان يقوله في المعرفة وغيره إذا قرآن بعد الوقوف ولو لا تفسيرهم مذهبه بما ذكره وكان الأظهر ويتعين تفسيرها بالفسخ لأنه يجازيه ويشهد لتفسيرها به استبعاد السائل بقوله الطواف عمره لأن المعنى أنه يحل بالفسخ في العمر لا الطواف وحده عمره وإذا فسرت فتياه بما ذكر لم يمكن استبعاده ويشهد أيضا لتفسيرها بالفسخ قول عطامه وكان يأخذه من أمره لمهره في حجة الوداع لأن الذي أمره فيه إنما هو الفسخ وإذا فسرت بالفسخ لم يشك قوله سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم أمره في حجة الوداع وما أمره سنة وأما إذا فسرت بما ذكره فإنه يشك قوله سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم لم يفعل له ولأمره به، كذا في شرح الأبي رحمه الله، قلت وكان شيخنا المحمود قدس الله روحه يجوز أن يكون معنى قول ابن عباس من طاف بالبيت فقد حل أي فقد حل بعمره فهو كناية عن الطواف صح السبع على نسق قول أسماء في الأحاديث الماضية فلما مسحوا الكركن حلوا كما تقدم فيرجع البحث إلى مسألة الفسخ وجوانه فختلف فيه وهذا أول من حل كلامه رضي الله عنه على ما كانه العالم كله، ويؤيد ما جوزه شيخنا ما عند أحمد عن كريب مولى ابن عباس أنه قال يا أبا عباس أريت قولك ما جرح رجل لم يسق المهدى معه ثلث طواف بالبيت لأحل بعمره وأطاف بها حاج قط ساق معه المهدى ألا اجتمعت له حجة وعمره الحديث - وعن عروة بن الزبير أن ابن عباس فقال يا أبا عبد طالب ما أضلت الناس قال وما ذاك يا عروة قال الرجل يخرج محرما بالحج وعمره فاذا طاف زعمت أنه قد حل فقد كان أبو بكر وعمر يهنيان عن ذلك فقالا أما ويحك أترى عندك أمر في كتاب الله وأمر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصح ما يروى عنه فقال عروة هما كانا أعلم بكتاب الله وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مني ومنك قال ابن أبي مليكة فخصمه عمره رواه الطبراني في الأوسط واسناده حسن، قوله الطواف عمره الخ يحتل أن يكون هذا القول من مقولة السائل على وجه الاستبعاد كما سبق في كلام الأبي قريبا - وألا لطف عندي أن يقال أنه جزء مما قاله ابن عباس أي يصير هذا الطواف طواف عمره وإن كان محرما بالحج وطواف بنيته والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **قوله** حاج ولا غير حاج الخ لعله في حق من لم يسق المهدى كما

باب جزاء تقصير المهر من شعره وأنه لا يجب حلقه وأنه يستحب أن يكون حلقه أو تقصيره عند المروة

قال من قول الله **ثُمَّ جَعَلْنَا إِلَى الْبَيْتِ الْإِتِيقَ** قلت فإن ذلك بعد المعرفت فقال كان ابن عباس يقول هو بعد المعرفت قبله وكان يأخذ ذلك من امر النبي صلى الله عليه وسلم حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع **وَحَلَّ شُعْرَهُمُ النَّاقد** حدثنا سفيان بن عيينة عن هشام بن محمد عن طاوس قال قال ابن عباس قال لمعاوية أعلمت أني قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وسلم عند المروة بمشقة فقلت له لا أعلم تقدم من قبل مذهب قوله **ثُمَّ جَعَلْنَا إِلَى الْبَيْتِ الْإِتِيقَ** قال النووي ولا حجة لغيره لأن معناه لا تقصير في الحرم ليس فيه تعرض للتحلل من الإحرام لأنه لو كان المراد به التحلل من الإحرام كان ينبغي أن يتحلل بمجرد وصول الهدى إلى الحرم قبل أن يطوفه أم **قوله** هو بعد المعرفت أي بعد الوقوف بعرفة **قوله** حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع أي قال النووي ولا حجة له في ذلك لأن الذي أمرهم به فيها إنما هو فتح الحج إلى العمرة لا التحلل من الحج بطواف القدوم أم قلت وقد تقدم أرجع قوله إلى التفسير والله أعلم **باب** جواز تقصير المهر من شعره وأنه لا يجب حلقه وأنه يستحب أن يكون حلقه أو تقصيره عند المروة **قوله** أني قصرت من رأس النبي صلى الله عليه وسلم في حوزة التقصير وإن كان الحلق أفضل وسواء في ذلك الحاج والمعمّر إلا أنه يستحب للمتمتع أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الحلق في أحمل العبادتين وقد سبقت الأحاديث في هذا **قوله** عند المروة أي فيه أنه يستحب أن يكون تقصير المهر عند حلقه عند المروة لا في موضع غيره كما يستحب للحاج أن يكون حلقه أو تقصيره في موضع تحلله وحيث حلقه أو قصّر من الحرم كله جاز **قوله** بمشقة أي بكسر الميم وقهر القاف أي فصل طويل عريض أو غير عريض له حدة وقيل المراد به المقص وهو لا شبهة في هذا الحلق **قوله** فقلت له لا أعلم هذا أي قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وبين المراد من ذلك في رواية النسائي فقال بدل قوله فقلت له لا أعلم يقول ابن عباس وهذه على معاقبة أن ينحلي الناس عن المتعة وقد تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حرج من وجه آخر عن طاوس عن ابن عباس قال تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الحديث وقال وأول من فقهها معاوية قال ابن عباس فحجبت منه وقد حدثني أنه قصّر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقة انتهى وهذا يدل على أن ابن عباس حمل ذلك على وقوعه في حجة الوداع لقوله معاوية أن هذه حجة عليك إذ لو كان في العمرة لما كان فيه على معاوية حجة وأصرح منه ما وقع عندنا من طريق قيس بن سعد عن عطاء عن معاوية حدث أنه أخذ من أطراف شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أيام العشر بمشقة حتى وهو محرم في كونه في حجة الوداع نظر لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل حتى بلغ الهدى محل تكليف يقصر عنه المروة وقد بالغ النووي هنا في الرد على من زعم أن ذلك كان في حجة الوداع فقال هذا الحلق محمول على أن معاوية قصّر عن النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة الجعرانة لأن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان قارئا وثبت أنه حلق في عمرة بركة بين الناس فلا يصح حمل تقصير معاوية على حجة الوداع ولا يصح حمله على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلما إنما أسلم يوم الفتح سنتان هذا هو الصحيح المشهور ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان متمتعا لأن هذا غلط فاحش فقد تظاهرت الأحاديث في مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل له ما شأنا للناس حلوا من العمرة ولو تحل أنت من عمتك فقال إني لبلدت راسي وقلت هدي فلا أحل حتى آخر قلت لو لم يذكر الشيخ هنا ما مر في عمرة القضية والذي رجحه من كون معاوية إنما أسلم يوم الفتح صحيح من حيث السند لكن يمكن الجمع بأنه كان أسلم خفية وكان يكتب أسلامه ولم يتمكن من إظهاره إلا يوم الفتح وقد أخرج ابن عساکر في تاريخ دمشق من ترجمة معاوية نصريح معاوية بأنه أسلم يوم الحديبية والقضية وأنه كان يخفي أسلامه خوفا من أبويه كان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل في عمرة القضية مكة خرج أكثر أهلها عنها حتى لا ينظروا في حلقها يطوفون بالبيت ففعل معاوية كان من تخلف بمكة لسبب القضاء ولا يعارضه أيضا قول سعد بن أبي وقاص فيما أخرجه مسلم وغيره فعلنا ما يعني العمر في شهر الحج وهذا يومئذ كافر بالعرش بعثت يغيث يوت مكة يشير إلى معاوية لأنه يحمل على أنه أخبرنا استصحب من حاله ولم يطلع على أسلامه لكونهم كان يخفونه يكره على ما جوزه أن تقصيره كان في عمرة الجعرانة أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب الجعرانة بعد أن أخر بعرة ولم يستصحب أحدا معه إلا بعض أصحاب المهاجرين فقد ومكة فطاف وسعد حلق ورجع إلى الجعرانة فأصبر بما كابت فحفت عمرته على كثير من الناس كذلك أخرجه الترمذي وغيره ولم يعدل ومعاوية فيمن كان صحبة حينئذ ولا كانت معاوية فيمن تخلف عنه بمكة في غزوة حنين حتى يقال لعله وجد بمكة بل كان مع القوم أعطاه مثل أعطى أباه من الغنمة مع جملة المؤلفة وأخرج الحاكم في الكليل في آخر قصة غزوة حنين أن الذي حلق رأسه صلى الله عليه وسلم في عمرته التي أعتمها من الجعرانة أبو هند عبد بن بياضة فإن ثبت هذا وثبت أن معاوية كان حينئذ معه أو كان بمكة فنقصه عن المروة أمكن الجمع بأن يكون معاوية قصّر عنه أو لا وكان الحلق غائبا في بعض حاجته ثم حضر فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلق لأنه أفضل ففعل وإن ثبت أن ذلك كان في عمرة القضية وثبت أنه صلى الله عليه وسلم حلق فيها جاء هذا الاحتمال بعينه وحصل التوفيق بين الأخبار حكما وهذا ما فسر الله تعالى به في هذا النعم والله الحمد لله الحمد أبدا قال صاحب الهدى الأحاديث الصحيحة المستفيضة تدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يحل من إحرامه إلى يوم النحر كما أخبر عن نفسه بقوله فلا أحل حتى أخر وهو بخلاف خبر غيره ثم قال ولعل معاوية قصّر عن في عمرة الجعرانة نفسي بعد ذلك وظن أنه كان في حجة انتهى ولا يعكر على هذا إلا رواية قيس بن سعد المتقدمه لتصرّحه فيها بكون ذلك في أيام العشر

باب جواز القصر في الحج والعمرة

هذه الآية عليك وحديثي محمد بن حاتم ثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح حدثني الحسن بن مسعود عن طاووس عن ابن عباس ان معاوية بن ابي سفيان اخبره قال قصرت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمشقص وهو على المروة او رايته يقصر عنه بمشقص وهو على المروة **حدثني** عبيد الله بن عمر القواريري حدثنا عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي حدثنا داود عن ابي نضر عن ابي سعيد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بنصره بالحج فقلنا قد منّا مكة امرنا ان نجعلها عمرة الا من ساق الهدي فلما كان يوم التروية ورخصنا الى منى احللنا بالحج **حدثني** حجاج بن الشاعر حدثنا معلى بن انس حدثنا وهيب بن خالد عن داود عن ابي نضر عن جابر عن ابي سعيد الخدري قال قد منّا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نصره بالحج صراخا **حدثني** حلد بن عمر البكر اوى حدثنا عبد الواحد عن عاصم عن ابي نضر قال كنت عند جابر بن عبد الله فأتاه آيت فقال ان ابن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين فقال جابر فقلنا هما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم هاننا عنهما عمر فلم نعد لهما **حدثني** محمد بن حاتم حدثنا ابن مهدي حدثنا سليم بن حيثان عن مروان الأصغر عن انس ان عليا قدم من اليمن فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أهلك بأهلل النبي صلى الله عليه وسلم قال لو ان معي الهدي لأهلك **حدثني** حجاج بن الشاعر حدثنا عبد الصمد **حدثني** عبد الله بن هاشم حدثنا بهز قال حدثنا سليم بن حيثان بهذا الاسناد مثله غير ان في روايته بهز كحللت **حدثني** يحيى بن يحيى اخبرنا قاسم عن يحيى بن ابي اسحق وعبد العزيز بن صهيب ومحمد بن عمار انما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أهلك بأهلل جميعا لبيتك عمرة وحجك لبيتك عمرة **حدثني** علي بن حجر اخبرنا اسمعيل بن ابراهيم عن يحيى بن ابي اسحق وحديد الطويل قال يحيى سمعت انس يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيتك عمرة وحجك وحجك وحجك قال انس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لبيتك عمرة وحجك وحجك وحجك **حدثني** سعيد بن منصور عن عمار بن زهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال سمعت جابر بن عبد الله بن هاشم حدثنا بهز قال حدثنا بهز عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذي نفسي بيده ليمهلن ابن مريير

الا انها شاذة وقد قال قيس بن سعد عقيبها والناس يتكرون ذلك انتهي واطن قيسا رواها بالمتن فحدثت بما فتوح له ذلك قوله الآية عليك الخ قال المكي تامل هنا مسئلتان فصح الحج في العمرة والثانية التحلل من الحج بطواف القدوم ومذهب ابن عباس في المسئلتين الجواز والقصر حل اختلافهما على انه في المسئلة الثانية ومعاوية ميمنه واذا امنعه فكيف يكون التقصير تحج عليه بل هو حجة له لان التقصير آخر على العمرة فلو تحلل من حجة اليمامة لا يطواف بل لا ظهر وهو الذي كان شيخنا ابو عبد الله يختار ان اختلافهما انما هو في المسئلة الاولى ومعاوية ميمنه فلما قال قصرت شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ذلك حجة عليه لان التقصير آخر على العمرة فصح انه حجة في عمرة ولكن هذا يجعل من حجة انه صلى الله عليه وسلم لم يكن ممن فخر باب جواز القصر في الحج والقرآن قوله نصره الخ قال النوري فيه استحباب رفع الصوت بالتلبية وهو متفق عليه بشرط ان يكون زعما مقصدا بحيث لا يؤذي نفسه والمرأة لا ترفع بل تسمع نفسها لان صوتها محل فتنه ورفع الرجل مندوب عند العلماء كافة وقال اهل الظاهر هو واجب يرفع الرجل صوته بما في غير المساجد وفي مسجد مكة ومنى وعرفت واما سائر المساجد ففي رفعها خلاف للعلماء وما قولان للشافعي ومالك استحبابا استحباب الرفع كالمساجد الثلاثة والشافعي لا يرفع لئلا يهوش على الناس بخلاف المساجد الثلاثة لانها محل المناسك ام وقال بعض العلماء وجه عدم الرفع خوف ان يشهر نفسه في سائر المساجد اما في المساجد الثلاثة فلا يخاف ذلك لان كل من يحللتك الصفة قوله بالحج صراخا الخ بضم الصاد مفعول مطلق ولعل الاقتصار على ذكر الحج لانه الاصل والمقصود الاكظم اولاه المبدوء به ثم ادخل عليه العمرة وقد يقال هذا حال الراوي ومن وافقه واما حاله عليه الصلوة والسلام فسكوت عنه يعرف من محل آخر كذا في المرواة - قوله اختلفا في المتعتين الخ قال لا يبي معنى متعة النساء ومتعة فصح الحج الى العمرة واما المتعة بالعمرة الى الحج فقد عمل الصحابة بها كثيرا ام وتقدم الكلام عليه مبسوطا - واما متعة النساء فسيأتي بالبحث فيما في كتاب الكلاخ ان شاء الله تعالى قوله ثم هاننا عنهما عمر الخ قال العلامة السدي رحمه الله هذا على حسب ما زعم جابر ولا فتمتعة النساء مما يقتضيه القرآن حرمة وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم هان عنهما ايضا كيف وقد قال تعالى لا على آواز جهنم او ما منكك ايما لهم فيها حل الا الزوجة والمملوكة والموطوءة بالمتعة ليست شيئا منها بالاتفاق فلا تحل لهذا النص واما متعة الحج فكان في عمر عنها اجتهادا منه بناء على زعمه ان الاشتاء المأمورية في النص وهو قوله تعالى وآتوا الحج والعمرة لله لا يحصل فيها لزعة ان الاشتاء يقتضي اتباعها في سفرين لا يفسر واحد وقد علم بالكاثل ان الحق خلافه والله تعالى اعلم - قوله حدثنا سليم بن حيثان الخ بفتح السين وكسر الهمزة قوله لبيتك عمرة وحجك الخ هذا من ادلة كونه صلى الله عليه وسلم قائما وقد اشبعنا الكلام عليه في باب بيان وجه الاحرام عما يفهم عن اعادته قوله ليمهلن ابن مريير الخ قال النوري هذا يكون بعد نزوله

والتابعين  
عن عبد النبي صلى الله عليه وآله وزاين

أقول العلماء في العروة هل هي واجبة كالجمعة أم سنة مؤكدة

بفتح الروحاء حاجاً أو عتيراً أو لثنيتهما وحديثاً قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله قال الذي  
 نفس محمد بن عبد الله بن حنبل بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن حنظلة بن علي الأسدي أنه سمع أبا هريرة  
 يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله الذي في نفسه بيدك مثل حنبل بن شهاب وحديثاً عن ابن خلد بن شهاب عن حنبل بن شهاب عن حنبل بن شهاب  
 أخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله عتيراً أربع عمر كل من في ذى القعدة إلا التي مع حجة عمر من الحديبية أو من الحديبية في ذى القعدة  
 وعمر من العام المقبل في ذى القعدة وعمر من جمرات حيث قسم غنائم حنين في ذى القعدة وعمر مع حجة وحديثاً عن محمد بن شعبة  
 حدثني عبد الصمد حدثنا همام حدثنا قتادة قال سألت أنساً كثر رسول الله صلى الله عليه وآله قال حجة واحدة واعتبر أربع عمر ثم  
 ذكر مثل حديث هذاب وحديث زهير بن حرب حدثنا الحسن بن موسى حدثنا زهير بن أبي يحيى قال سألت زيد بن أرقم  
 غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وآله قال سبع عشرة قال وحديث زيد بن أرقم أن رسول الله صلى الله عليه وآله غزا تسع عشرة وأنه حج  
 إلى الأرض في آخر الزمان، أم - قال لابي فالحديث نص في حياته عليه الصلاة والسلام قول بفتح الروحاء بفتح الفاء وتشديد الجيم قال عياض هو بين  
 مكة والمدينة وهو مكان طريقه صلى الله عليه وآله إلى يثرب وإلى مكة عام الفتح وفي حجة الوداع قلت قيل بعدة عن المنى ستة أميال كبعد ذى الحليفة وليس بميقات  
 كذا في شرح الأبي قول أو لثنيتهما أم هو قديم اليلد ومعناه يقرب بينهما قال لابي العطف أبو كان من الراوى فهو شك منه هل مع معتمراً أو مفرداً أو قارناً  
 وإن كان من النبي صلى الله عليه وآله فهو ما رواه في الحديث الأخبار بالمغيبات، أم - باب بيان عدد عمر النبي صلى الله عليه وآله وزاين قوله أربع عمر  
 بضم ففتح جمع عمر - والعمر بضم العين مع ضم الميم وسكانها وفتح العين وسكان الميم في اللغة الزيادة وقيل إنما مشتقة من عارة المسجداً الحرام وقيل هي لغة القصد  
 إلى مكان عامر مذهب الشافعي أحد غيرهما من أهل الأثر أنها واجبة كالحج مرة في العمر لقوله تعالى **وَأَتِمُّوا حَجَّكُمْ وَالْحُمْرَةَ لِلَّهِ** قال ابن عباس إنما قرئتها في كتاب الله  
 أي الفريضة وكان الأصل فريضة الحج واجبة بأن دلالة الاقتران ضعيفة وبأن المراد الإتمام بعد الشرع ولا تراعى فيه بان الشيعة قرأوا العمرة بالرفع ففصل  
 عطف العمرة على الحج فارتفع الاشكال أما حديث زيد بن ثابت مرفوعاً بالحج والعمرة فريستان رواه الدارقطني الحاكم وقال الصحيح عن زيد بن ثابت من قوله وضعيف  
 فيه إسماعيل بن مسلم ضعفوه والشهور عن المالكية أنها تطوع أي سنة مؤكدة وهو قول الحنفية حديث الحجاج بن أسباط عن محمد بن المنكدر عن جابر قال سئل رسول  
 صلى الله عليه وآله عن العمرة أواجبة هي قال لا وإن تعمر فهو أفضل أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح انتقد بأن الحجاج ضعيف أجاب الكمال بن الهمام بأنه لا ينزل  
 عن درجة الحسن وهو حجة اتفاقاً وإن قال الدارقطني لا يحج بالحج فقلنا تفقت الرهايات عن الترمذي على تحسين حديثه هذا ولم ينفرد به فقد رواه ابن جهم  
 عن ابن المنكدر عن جابر له طريق آخر عن جابر هذا الطريق في الصغير الدارقطني وضعفه يحيى بن زبويه له شاهد عن أبي هريرة مرفوعاً بالحج والعمرة تطوع  
 أخرجه ابن قانع وقال ابن مسعود بالحج فريضة والعمرة تطوع أخرجه ابن أبي شيبة انتهى ملخصاً، كذا في المصنف شرحه في الدر المختار والعمرة في العمر مرة سنة مؤكدة  
 على المذهب صحيح في الجوهرة وجوباً، أم - قال في المحرر اختار في البدائع وقال أنه مذهب أصحابنا ومنه من أطلق اسم السنة وهذا لا ينافي الوجوب، أم - والظاهر من  
 الرأية السنية فإن محرمهم نص على أن العمرة تطوع، أم - وقال في ذلك في الفتح وقال بعد موثقة أدلة تعارض مقتضيات الوجوب النقل فلا تثبت ويتبع مجرى فعله  
 عليه الصلاة والسلام وأصحابنا تابعين وذلك يوجب السنية قتلها بما، كذا في المختار قول كل من في ذى القعدة أم قال العلماء وإنما اعتمر النبي صلى الله عليه وآله  
 هذه العمرة في ذى القعدة لفضيلة هذا الشهر ولما لفتها الجاهلية في ذلك فأنهم كانوا يرونه من أفجر الفجر كما سبق ففعله صلى الله عليه وآله لمرات فهذا أشهر  
 ليكون ما بلغ في بيان جوازها وبطلان ما كان جاهلية عليه الله أعلم قول في التي مع حجة أم أي انتهاء ولا نفي بالنظر إلى الابتداء كانت ذى القعدة  
 أيضاً واستشكل قوله لا التي مع حجة باز الصواب حذف لامه على التي مع حجة فكيف يستثنى وأجاب عياض بأن الرأية صواب كأنه قال في ذى القعدة  
 منها ثلاث الرابعة عمر في حجة أو المعنى كل ما في ذى القعدة إلا التي في حجة كانت في ذى الحجة قول أو من الحديبية أم شك بعض الرأية في هذا اللفظ  
 الذي قاله وإن اتخذ المعنى قول في ذى القعدة أم وهو العمرة التي صلّا عنها، قال على القاري رحمه الله فقول أنس من الحديبية وقد ثبت كما في البخاري أنه أخر  
 بها من ذى الحليفة محمول على أنه هذا بالدخول محرماً إلا أنه عليه الصلاة والسلام وصل عنه وحضر في الجملة إطلاق العمرة عليها مع عدم فعلها باعتبار  
 النية المترتب عليها المثوبة ثم الحديبية بئر بين حدة بالمهلة ومكة تسمى الآن بئر شمس بالتصغير بينهما وبين مكة ستة فراسخ كذا ذكره ابن حجر والمفتي ما  
 قلناه من أنه ثلاث فراسخ قول وعمر من العام المقبل أم هي عمر القضاء التي باقى ذكرها قول وعمر من جمرات أم بكسر الجيم وسكون المهمله و  
 خفة الراء وبكسر العين وشذ الراء قال القاري هو على ستة أميال أو تسعة أميال وهو الأصح قول حيث قسم غنائم حنين أم أي بعد فمكة سنة ثمان  
 قول وعمر مع حجة أم أي مقترنة مع حجة وهي أيضاً باعتبار أحرامها كانت في ذى القعدة قول حجة واحدة أم أي بعد الحجرة وأما قبلها فمرفعات كما  
 مر بيانه في أوائل كتاب الحج قول سبع عشرة أم أي التي حضرها قول تسع عشرة أم قال الحافظ في الفتح كذا قال ومراد الغزوات التي خرج النبي



بعد ما هاجر حجة واحدة حجة الوداع قال بواسحق وبمكة أخرى وحلثني هرون بن عبد الله أخبرنا محمد بن بكر البرساني أخبرنا  
 ابن جبريم قال سمعت عطاء بن خباز قال أخبرني عمرو بن الزبير قال كنت أنا وابن عمر بن عبد العزيز في حجة عائشة وأنا النسمع ضريحها  
 بالسواك تسنق قال فقلت يا أبا عبد الرحمن اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في رجب قال نعم فقلت لعائشة أي أمته التي سمعنا ما يقول  
 أبو عبد الرحمن قالت ما يقول قلت يقول اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم في رجب فقالت يغفر الله لأبي عبد الرحمن لعمرى ما اعتمر في رجب ما اعتمر  
 من عمرى إلا وأنه لم يأت ابن عمر معهما قال لا ولا نعوسك **وحلثنا** اسحق بن إبراهيم أخبرنا جبريم عن منصور عن عمار قال دخلت أنا  
 وعروة بن الزبير المسجد فابعد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة والناس يصلون الضحى في المسجد فسألناه عن صلواتهم فقال بدعة فقال  
 له عروة يا أبا عبد الرحمن كما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجع عمر جاهدنا في رجب كرهنا أن نكذب به ونرد عليه ونمحن استئنا عائشة  
 صلى الله عليه وسلم فيها بنفسه سواء قاتل أو لم يقاتل لكن روى أبو يعلى عن طريق أبي الزبير عن جابر أن عدد الغزوات اثنى عشر من أسناد صحيح  
 أصله في مسلم فلهذا فقات زيد بن أرقم ذكر اثنين منها ولعلهما الألباء وبوطاط وكان ذلك خفي عليه لصغره ويؤيد ما قلناه ما وقع عند مسلم بلفظ قلت  
 ما أول غزوة غزاها قال ذات العشير أو العشرة انتحى - والعشيرة كما تقدم هي الثالثة وأما قول ابن التين يحمل قول زيد بن أرقم على أن العشرة أول ما  
 غزاها هو زيد بن أرقم والتقدير فقلت ما أول غزوة غزاها أي أنت معه قال العشير فهو محتمل أيضا ويكون قد خفي عليه ثنتان ما بعد ذلك أو عد الغزوتين  
 واحدة فقد قال موسى بن عقبة قاتل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه في ثمان بدرا ثم أحد ثم الأحزاب ثم المصطلق ثم خيبر ثم مكة ثم حنين ثم الطائف  
 انتحى، وأهل غزوة قريظة لأنه ضمها إلى الأحزاب لكونها كانت في أثرها وأفرادها غير لوقوعها متفرقة بعد هزيمة الأحزاب كذلك وقع لغيره من الطائف  
 وحنين واحدة لتقاربها فيجتمع على هذا قول زيد بن أرقم وقول جابر وقد توخى ابن سعد فبلغ عدة المغازي التي خرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه سبعة  
 وعشرين وتبع في ذلك الواقدي وهو مطابق لما عده ابن إسحاق إلا أنه لم يفرم وادى القرى من خيبر أشار إلى ذلك السهيلي وكان الستة الزائدة من هذا القبيل  
 وعلى هذا يحمل ما أخرجه عبد الرزاق بأسناد صحيح عن سعيد بن المسيب قال غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين وعشرين وأخرجه يعقوب بن شبيب عن  
 سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق فزاد فيه سعيداً قال الأول ثمان عشرة ثم قال أربعين وعشرين قال الزهري فلا أدري أوهو أو كان شيئاً سمعه بعد قلت وحمله  
 على ما ذكرته يدفع الوهم ويجمع الأقوال والله أعلم وأما البحوث السرايا فعدد ابن اسحق ستاً وثلاثين وعند الواقدي ثمانياً وأربعين وحكى ابن الجوزي في  
 التلخيص ستاً وخمسين وعند السعدي ستين وبلغها شيخنا في نظم السيرة زيادة على السبعين ووقع عند الحاكم في الأكليل ما نأثره على مائة فلهذا أراد ضم المغازي  
 إليها **قول** وبمكة أخرى أم قال الحافظ وعرض ابن اسحق أن لقوله بعد ما هاجر مفهوماً وأنه قبل أن يهاجر كان قد حج لكن اقتصاره على قوله أخرى قد يوهم  
 أنه لم يحج قبل الهجرة إلا واحدة وليس كذلك بل حج قبل أن يهاجر مراراً بل الذي لا أناب فيه أنه لم يترك الحج وهو مكة قط وقد سبق تحقيقه في أوائل الحج  
 فراجع **قول** أنا النسمع ضريحها بالسواك أي من مر السواك على سنانها **قول** تسنق أي تتسوق **قول** أي أمته التي بضم الهاء وشدة الميم فتحة  
 فأنف فيها مضمومة وهذا لفظ مسلم في البخاري يا أمه قال الحافظ كذا لا أكثر يسكون الهاء ولا يذرياً أمه يسكون الهاء أيضاً بغير ألف هذا بالمعنى الخاص  
 لأنها خالته وبالمعنى العام المؤمنين **قول** يغفر الله لأبي عبد الرحمن الخ ذكرته بكنيته تعظيماً له ودعت له إشارة إلى أنه نسي **قول** لعمرى الخ قال  
 النووي هذا دليل على جواز قول الإنسان لعمرى وكبره ما لك لأنه من تعظيم غير الله تعالى ومضاهاته بالحلف بغيره، أم - وتقدم الكلام عليه في أوائل كتابنا  
 الأيمان تحت قوله صلى الله عليه وسلم أفلم وابه ان صدق **قول** إلا وأنه لمعه الخ أي إلا وإن ابن عمر حاضر معه وهو شاهد قالت ذلك مبالغة في نسبتها للنسبة  
**قول** سكت الخ وسكت يريد على أنه اشتبه عليه أو نسي أو شك بهذا أجيب عما استشكل من تقليد قول عائشة الثاني على قول ابن عمر المثلث هو خلاف القاعدة  
 المقررة قال الحافظ وفي هذا الحديث أن الصحابي الجليل المكثراً الشديد الملازمة للنبي صلى الله عليه وسلم قد تخلف على بعض أحواله قد يدخله الوهم والنسيان كونه غير هو  
 وفيه بعض العلماء على بعض حذر الأدب والرد وحسن التلطف في استكشاف الصواب فأنظر السامع خطأ الحديث **قول** المسجد أي مسجد المدينة النبوية **قول**  
 الحجرة عائشة أم أو مستنداً إليها **قول** فقال بدعة الخ حملها القاضي عياض وغيره على ما مراده أن أظهرها في المسجد والاجتماع لها هو البدعة لأن أصل صلوة  
 الضحى بدعة وقد تقدم الكلام على ذلك البحث في كتاب الصلوة فراجع **قول** أحدهما في رجب الخ قال الحافظ كذا وقع في رواية منصور عن عمار خالفه أبو اسحق  
 فرواه عن عمار عن ابن عمر قال اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم مرتين فبلغ ذلك عائشة فقالت اعتمر أربعين وعشرين أخبرنا أحمد أبو داود فاختلفا جعل منصور الاختلاف في شهر العرة  
 وأبو اسحق الاختلاف في عدد الاعتار ويمكن تعدد السؤال بأن يكون ابن عمر مثلاً أو لا عن العدد فاجاب فروت عليه عائشة فرجع إليها فسل مرة ثانية فأجاب بموافقتها  
 ثم سأل عن الشهر فأجاب في طئه وقد أخرج أحمد من طريق الكاشغري أن ابن عمر قال سألت عروة بن الزبير عن عمرى أي شهر اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم قال في رجب **قول** فكرهنا  
 أن نكذب ونرد عليه الخ قال الزرقاني بهذا يدل على أن عند علماء أهل البيت فيه حرجاً لا امتيازاً لكنه مذهب صحابي وفي الاحتجاج به خلاف

في الحجرة فقال عمره الا تسمعون يا أم المؤمنين الى ما يقول ابو عبد الرحمن فقالت ما يقول قال يقول النبي صلى الله عليه وسلم اربع عمره احد عشر  
 في رجب فقالت يرحم الله اباعبد الرحمن ما اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا وهو معه وما اعتمر في رجب قط **وحدثني محمد بن حاتم بن يونس**  
 حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج قال اخبرني عطاء قال سمعت ابن عباس يحدثنا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا امرأة من الانصار  
 سماها ابن عباس فنسيت اسمها ما منعك ان تحي معنا قالت لو يكن لنا الا ناضحان فخر ابو ولدها وابنها على ناضح وترك لنا ناضحاً ننضح عليه  
 قال فاذا جاء رمضان فاعتمرى فان عمره فيه تعدل حجة **وحدثنا احمد بن عبد الصبى** حدثنا يزيد يعني ابن زريع حدثنا حبيب الملعون  
 عن عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا امرأة من الانصار يقال لها امرئنان ما منعك ان تكوني حجت معنا قالت يا ناضحان  
 كانا لابي فلان زوجا حج وهو وابنه على احدهما وكان الاخر يسقى عليه غلامنا قال فحرم في رمضان **تقصه حجة** او حجة معي **وحدثنا ابو بكر بن**  
 وكان مالك اذا عرفت انه سؤال امتحان لا يجيبه لا يجيبه بحديثنا اخبروني بشجرة لا يسقط ورقها لان ذلك من الشارب تعليم لما اشتمل عليه من الاحكام وتوهم  
 عليه بنعيم باب الفاء العالم المسئلة على طلبية ليجتهدوا فهم قاله ابو عبد الله الا في لكن في قوله من هب صحابي نظراً فهو كما رأيت انما فعله عمر وعجابه ما تابعيا اتفاقاً  
 فلا حجة فيه لا خلاف **قولنا** ما اعتمر في رجب قط **قال القرطبي** عبد الكار (ابن عمر) على عائشة زيد لعلانه كان على وهم وان رجع لقولها وقد تعسف من قال ان ابن عمر  
 اراد بقوله اعتمر في رجب عمر قبل هجرته لانه وان كان محتملاً لكن قول عائشة ما اعتمر في رجب يلزم منه عدم مطابقة ردها عليه الكلام الاستيلاء وقد ثبت الا لا يقع على لو كانت قبل  
 الهجرة فما الذي كان عنده من نصيبه فبراه فيرجع الاشكال ايضا فان قرأ هذا القائل لا يرد في رجب يحتاج الى نقل على تقديره فمن اين له انه صلى الله عليه وسلم  
 هبانه فقهه فكيف اقتصر على سر كذا في الفقه **باب فضل العمرة في رمضان** **قولنا** اسمها ابن عباس فنسيت اسمها **قال الحافظ القائل** نسيت اسمها ابن جريج بخلاف ما يتبادر  
 الى الذهن من ان القائل عطاء وافاقت ذلك لان المؤلف اخرج الحديث بعد ذلك من طريق حبيب الملعون عطاء نسيتها بأمرئنان ويحتمل ان عطاء  
 كان ناسياً لاسمها لما حدث به ابن جريج وذكر الاله لما حدث به حبيباً وقد خالفه يعقوب بن عطاء فرواه عن ابيه عن ابن عباس قال جاءت امرؤسليم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت حج ابو طلحة وابنه وتركاني فقال يا امرؤسليم عمرة في رمضان تعدل حجة معي اخرج ابن حبان وتابعه محمد بن عبد الرحمن  
 ابن ابي ليلى عن عطاء اخرج ابن ابي شيبة وتابعه معقل الجعفي لكن خالف في الاسناد قال عن عطاء عن امرؤسليم فذكر الحديث دون القصة فهو لا يشك  
 يبعد ان يتفقوا على الخطا فلعل حبيباً لم يحفظ اسمها كما ينبغي ثم قال الحافظ بعد كلامه ولا معدل عن تفسير المبهمة في حديث ابن عباس بانها امرئنان  
 او امرؤسليم **قولنا** ابو ولدها ام وهو زوجها كما في الطريق الآية **قولنا** وابنها ام قال الحافظ ان كانت هي امرئنان فيحتمل ان يكون اسم ابنتها سنانا وان كانت  
 هي امرؤسليم فلم يكن لها يومئذ ابن يمكن ان يحج سوى انس وعلى هذا فسيبته الى ابى طلحة بكونه ابنه مجازاً **قولنا** على ناضح ام بضاد حجة ثم سلة ابو عبد  
 قال ابن بطال الناضح البعير او الثور او الحمير الذي يستق عليه لكن المراد به هنا البعير لتصريحه في رواية بكر بن عبد الله المزني عن ابن عباس في رواية  
 ابي داود بكونه جلاً **قولنا** ننضح عليه ام بكسر الضاد **قولنا** تعدل حجة ام قال الحافظ والحاصل انه صلى الله عليه وسلم اعلمها ان العمرة في رمضان تعدل  
 الحجة في الشراب لا انها تقوم مقامها في اسقاط الفرض للاجماع على ان لا اعتبار لايجزى من حج القرض ونقل الترمذي عن اسحق بن راهويان معنى الحديث  
 نظير ما جاء ان قل هو الله احد تعدل ثلث القرآن وقال ابن العربي حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة فقد ادركت العمرة منزلة الحج بانفصال  
 رمضان اليها وقال ابن الجوزي فيه ان ثواب العمل يزيد بزيادة شرب الوقت كما يزيد بحضور القلب بخلاف المقصد قال غيره فيحتمل ان يكون المراد عمر فريضة  
 في رمضان كحجة فريضة وعمره نافلة في رمضان كحجة نافلة وقال ابن التين قوله كحجة فيحتمل ان يكون على بابيه ويحتمل ان يكون ليكره رمضان ويحتمل ان يكون  
 مخصوصاً بمكة المرأة والظاهر حجة العمرة (تتمية) ليعتمر النبي صلى الله عليه وسلم الا في شهر الحج كما تقدم وقد ثبت فضل العمرة في رمضان بحديث  
 الباب فايهما افضل الذي يظهر ان العمرة في رمضان لقول النبي صلى الله عليه وسلم افضل واما في حقه فما صنع هو افضل لان فعله البين جواز ما كان اهل  
 الجاهلية يمنعونه فاراد الرد عليهم بالقول والفعل وهو لو كان مكروهاً لغيره لكان في حقه افضل والله اعلم وقال صاحب الهدى فيحتمل ان يرد صلى الله عليه وسلم  
 كما يشغل في رمضان من العبادات بما هو اهم من العمرة وخشى من المشقة على امته اذ لو اعتمر في رمضان لبادوا الى ذلك مع ما هو عليه من المشقة في الجمع  
 بين العمرة والصوم وقد كان يترك العمل وهو يجب ان يحله خشية ان يفرض على امته وخوفاً من المشقة عليهم كذا في الفقه **قولنا** يسقى غلامنا  
 قال النووي هكذا هو في نسخ بلادنا وكذا نقله القاضى عياض عن رواية عبد الغافر القاضى وغيره قال وفي رواية ابن مهران يسقى عليه غلامنا قال  
 القاضى عياض وأرى هذا كله تغييراً وصوابه نسقى عليه بخلافنا نقصه منه غلامنا وكذا جاء في البخارى على الصواب يدل على صحته قوله في الرواية  
 الاولى ننضح عليه وهو بخبر نسقى عليه هذا كلام القاضى والمختار ان الرواية صحيحة وتكون الزيادة التي ذكرها القاضى محذوفة مقدرة وهذا كثير  
 في الكلام والله اعلم **قولنا** او حجة معي ام شك من بعض الرواة ولهذا الزيادة التي رواها على الشك اى قوله معي شاهد هذا الطبراني والبراز مرجحاً

باب فضل العمرة في رمضان **باب** استحباب دخول مكة من الثنية العليا  
 والخروج منها من الثنية السفلى ودخول بلداً من طريق غير التي خرج منها

باب استحباب البيت الذي يطوى عن الدار  
دخول مكة والوقوف على الصفا ونحو ذلك

ابن شبة حدثنا عبد الله بن نمير عن حماد بن عمار عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كان يخرج من طريق الشجرة ويدخل من طريق المعبر واذا دخل مكة دخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى **وحديثه**  
زهير بن حرب ومحمد بن مثنى قالوا حدثنا يحيى وهو القطان عن عبيد الله بهذا الاسناد وقال في رواية زهير العليا التي بالبطحاء **وحديثه**  
محمد بن مثنى وابن ابى عمير عن ابن عيينة قال ابن مثنى حدثنا سفيان بن هشام عن عروة عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
لما جاء الى مكة دخلها من اعلاها وخرج من اسفلها **وحديثه** ابو كريب حدثنا ابو اسامة عن هشام عن ابيه عن عائشة ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم دخل عام الف من كداء من اعلى مكة قال هشام فكان ابى يدخل منها كليهما وكان ابى اكثر ما يدخل من كداء **وحديثه**  
زهير بن حرب عن عبد الله بن سعيد قال حدثنا يحيى هو القطان عن عبيد الله قال اخبرني نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بات بنى طوى  
حتى اصبح ثم دخل مكة قال كان عبد الله يفعل ذلك وفي رواية ابن سعيد حتى صلى الصبح قال يحيى او قال حتى اصبح **وحديثه** ابو البراء الزهراني

ابى طلق في قصته له ولا ملأه وفيه قلت فما يدل الج معك قال عروة في رمضان قال الهيثمي رجال البزار رجال الصحيح وايضا قد تقدم فيما نقلناه من كلام  
الحافظ قريبا ذكر حديث ابن عباس في قصة ام سليم وفيه يا ام سليم عروة في رمضان تغسل حجة معي اخرجها من حبان **باب استحباب دخول مكة من**  
**الثنية العليا والخروج منها من الثنية السفلى** ودخول مكة من طريق غير التي خرج منها قوله من طريق الشجرة قال المنذرى هو على  
ستة اميال من المدينة وعند الكرى هو من البقيع وقال عياض هو موضع معروف على طريق من اراد الذهاب الى مكة من المدينة كان صلى الله عليه وسلم  
يخرج منها الى ذي الحليفة فيبيت بها واذا رجع بات بها ايضا قوله من طريق المعبر ثم يفتح الرءاء المثقلة وبالمسحطين وهو مكان معروف ايضا  
قال العيني وهو اسفل من مسجد ذي الحليفة وقال الحافظ وكل من الشجرة والمعبر على ستة اميال من المدينة لكن المعبر اقرب ام والله اعلم قوله من الثنية  
العليا ثم يفتح الشام المثقلة وكسر النون وتشديد الياء اخر الحروف وكل عقبة في جبل او طريق عال فيه تسمى ثنية قوله من الثنية السفلى والحكمة  
في الدخول من العليا والخروج من السفلى ان نداء ابن ابراهيم عليه السلام كان من جهة العلو وايضا فالعلو تسمى الكا والعالى الكا قصد والسفلى تاسب  
مكانه الذي يذهب اليه وقيل ان من جاء من هذه الجهة كان مستقبلا للبيت وقيل لانه صلى الله عليه وسلم لما كان يخرج مخفيا من العليا اراد ان  
يدخلها ظهرا وقيل ليتبرك به كل من فطر يقته ويدعولهم وقيل ليضبط المنافقين بظهور الدين وعز الاسلام وقيل ليرى السعة في ذلك وقيل فعليه  
تفاؤلا بتغيير الحال الى احسن منه كما فعل في العيد ليشهد له الطريقتان كذا في عمدة القارى وقيل لان ابراهيم لما دخل مكة دخل من العليا كذا في الفقه قال  
الحافظ ومحتل ان يكون خلك لكونه دخل منها يوم الفقه فاستمر على ذلك والسبب في ذلك قول ابى سفيان بن حرب للعباس لا اسلحوا ارى الخيل  
تطلع من كداء فقلت ما هذا قال شئ طلع بقلبي وان الله لا يطلع الخيل هناك ابدا قال العباس فذكرت ابى سفيان بذلك لما دخل والبيهقي من حديث ابن عمر  
قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكره ان يركب قال حسان فأنشده **ع** عدت بنيتي ان لتررها + تثير النقع مطعها كداء + فتبشروا قال ادخلوها  
من حيث قال حسان ام وفي حجة الله البالغة وانما خالف في الطريق لظهور شركة المسلمين في كلتا الطريقتين ونظيره العيد **قوله** العليا التي بالبطحاء  
قال النووي هي بالمد ويقال لها البطحاء والابيط وهي بجانب المحصب هذه الثنية يخرج منها الى مقابر مكة قوله من كداء من اعلى مكة ثم قال النووي وهكذا  
ضبطناه بفتح الكاف بالمد وهكذا هو في نسخة بلادنا وكذا نقله القاضى عياض عن رواية الجمهور وقال وضبطه السمرقندى بفتح الكاف والقصر ام قال الحافظ  
قال عياض والقريظي وغيرهما اختلفت في ضبط كداء وكذا قال اكثر علما العليا بالفقه والمد والسفلى بالضم والقصر وقيل بالعكس قال النووي وهو غلط قوله  
واكثر ما يدخل من كداء ثم قال النووي اختلفوا في ضبط كداء هذه قال جمهور العلماء بهذا الفقه كداء بفتح الكاف بالمد هي الثنية التي باعلى مكة وكذا بضم  
الكاف وبالقصر هي التي باسفل مكة وكان عروة قد دخل من كليهما واكثر دخوله من كداء بفتح الكاف فهذا اشتهر وقيل بالضم ولم يذكر القاضى عياض غيره  
ام قلت وهكذا قال الحافظ في رواية البخارى انها بالضم والقصر للجمهور وفي صحيح البخارى بعد قوله واكثر ما يدخل من كداء وكانت اقربها الى منزله قال الحافظ  
فيه اعتذار هشام لايه لكونه روى الحديث وخالفه لانه رأى ان ذلك ليس بحتم لازم وكان ربما فعله وكثيرا ما يفعل غيره بقصد التيسير ام قال النووي  
واما كدى بضم الكاف وتشديد الياء فهو في طريق الخارج الى اليمن وليس من هذين الطريقين في شئ هذا قول الجمهور والله اعلم **باب استحباب البيت**  
**بنى طوى عند اعادة دخول مكة والاغتسال لدخولها ودخولها ثم ارا قوله** بات بنى طوى ثم يفتح الطاء وضمها وكسرهما والفتح افصح واشهر ثم اضم اكثر  
وعليه جمهور القراء ويصوت ولا يصوت موضع مكة داخل الحرم وقيل اسم بئر عند مكة في طريق اهل المدينة كذا في المرقاة قال الحافظ ويعرف اليوم بئر الزهر  
**قوله** حتى اصبح ثم دخل مكة ثم ارا قوله اي غائبا قال ابن الملك رحمه الله فالفضل ان يدخلها ثم لا يرى البيت من بعد ام وقيل ليسل عن الحرامية بمكة  
والاظهر انه كان ينزل للاستراحة والاغتسال والنظافة كذا في المرقاة قال الشيخ والى الله الدهلي قدس الله روحه وذلك ليكون دخول مكة في حال

باب استحباب الرمل والطواف بالبيت

حدثنا حماد حدثنا الربيع عن نافع أن ابن عمر كان لا يقدم مكة إلا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة غاراً ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعله **وحل ثنا محمد بن إسحق السبيعي** حدثني انس يعني ابن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينزل بذي طوى ويبيت به حتى يصلي الصبح حين يقدم مكة ومصلحة رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك على أكمة غليظة ليس في المسجد الذي بنى ثم ولكن أسفل من ذلك على أكمة غليظة **وحل ثنا محمد بن إسحق السبيعي** حدثني انس يعني ابن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبل فريضتي الجبل الذي بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة يجعل المسجد الذي بنى ثم يسير المسجد الذي بطرف الأكمة ومصلحة رسول الله صلى الله عليه وسلم أسفل منه على الأكمة السوداء من عشرة أذرع ونحوها ثم يصلي مستقبل الموضعين من الجبل الطويل الذي بينك وبين الكعبة صلى الله عليه وسلم **وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا عبد الله بن غيرح **وحل ثنا ابن نمير** حدثنا ابن حبان عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف بالبيت الطواف الأول خبث ثلاثاً ومشي أربعاً وكان يسعي بطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة وكان ابن عمر يفعل ذلك **وحل ثنا محمد بن عباد** حدثنا حاتم عن ابن سميع عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا طاف في الحج والعمره أول ما يقدم

اطمئنان القلب من التعب ليتمكن من استشعار جلال الله وعظمته وأيضاً ليكون طوافه بالبيت على أعين الناس فإنه أئوه بطاعة الله وأيضاً فكان النبي صلى الله عليه وسلم يريد أن يعلمهم سنة المناسك فأمرهم حتى يجتمعوا له جامعين متبهين، أم قال الحافظ وأما الدخول ليلاً فليقع منه صلى الله عليه وسلم في عمرة الجعرانة فإنه صلى الله عليه وسلم أحرم من الجعرانة ودخل مكة ليلاً فقصه امرأته ثم رجع ليلاً فأصبح بالجعرانة كباث كما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث عكرش الكعبي ترجم عليه النسائي دخوله مكة ليلاً وروى سعيد بن منصور عن إبراهيم النخعي قال كانوا يستحيون أن يدخلوا مكة غاراً ويخرجوا منها ليلاً وخرج عن عطاء أن شتم فادخلوا ليلاً أنكم لستم كرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان أماً فأحب أن يدخلها غاراً ليراه الناس أنته وقضية هذا أن من كان أماً ما يقتدي به استحبت له أن يدخلها غاراً **قوله** أنه فعله أي كلاً من البيت بذي طوى ولا غتسال ودخل مكة غاراً **قوله** ومصلحة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام أي مكان صلواته **قوله** على أكمة غليظة أي غير رقيقة وأكمة بفتحات تل أو مادون الجبل أو موضع أشد ارتفاعاً ماحوله **قوله** الذي بنى ثم أي هناك **قوله** فرضتني الجبل أي الفرضة بضم الفاء وسكون الراء بعد هاء ضاد معجمة مدخل الطريق إلى الجبل وقيل الشق المرتفع كالشرفة ويقال أيضاً المدخل النهر كذا في الفتح **قوله** نحو الكعبة أي ناحيتها وهو متعلق بالطويل أو ظرف للجبل أو بدل من الفرضة **قوله** يسير المسجد أي مفعول ثان لقوله يجعل **قوله** الذي بطرف الأكمة أي صفة للمسجد الثاني **قوله** عشرة أذرع أي كذا في بعض النسخ وفي بعضها عشر جذات الماء وهما لغتان في الارتفاع التذكير والتأنيث وهو الأصح الأشهر والله أعلم، كذا في الشرح للنووي رحمه الله تعالى، قال بعض العلماء وهذا التحديد والتحقيق الذي صدر من ابن عمر في تحقيق مواضع النبي صلى الله عليه وسلم يدل على شدة اهتمامه باتباع أثره صلى الله عليه وسلم والحفاظ على الصلاة فيها لما في ذلك من الخير العظيم **باب** استحباب الرمل في الطواف للعره وفي الطواف الأول في الحج **قوله** الطواف الأول أي الطواف الذي يقع أول ما يقدم سواء كان للعره أو للقدم من الحج وفي شرح الأبي م ولا يخاطب به النساء قال القرطبي لم يشقته عليهن ولأنه يظهر منهن ما يجب ستره من الأرداف والنهود **قوله** خبث أي بفتح المعجمة وتشديد الموحدة والخبب هو الرمل ومعناه أي مشى بسرعة مع تقارب الخطأ وهو تركتقيه في الثلاث الأولى فقط وهذا عندنا في كل طواف بعد رمي ولا فلا كالأضطباع كما في السبل ثم ولتركه أو نسيه ولو في الثلاث لم يرمل في الباقي لأن ترك الرمل في الأربع سنة فلورمل فيها كان تاركاً للسنتين وترك أحدهما سهل ولورمل في الكل لا يلزمه شيء وينبغي أن يكره تنزيهاً لمخالفة السنة كما في البحر ولو زعمه الناس فإن كانت الرحلة قبل الشروع وقعت وإن حصلت في الأثناء فلا يفت لثلاث طوافات الموالاة بل يمشى حتى يجد فرجة فيرمل، قال النووي رمل ولو لم يمكنه الرمل بقرب الكعبة وامكته إذا أتيا عد عنها فالأولى أن يتأعد ويرمل لأن فضيلة الرمل هيئة للعبادة في نفسها والقرب من الكعبة هيئة في موضع العبادة لافي نفسها فكان تقديم ما تعلق بنفسها أولى والله أعلم. واتفق العلماء على أن الرمل لا يشرع للنساء كما لا يشرع لهن شدة السعي بين الصفا والمروة ولترك الرجل الرمل حيث شرع له فهو تارك سنة ولا شيء عليه هذا مذهبنا واختلف أصحاب مالك في فقال بعضهم يليه دم وقال بعضهم لا دم كمنهنا، أم وقد تقدم بيان الحكمة في مشروعية الرمل والأضطباع في شرح حديث جابر الطويل فليراجع **قوله** يسعي بطن المسيل أي المكان الذي يجتمع فيه السيل، قال القاري هو اسم موضع بين الصفا والمروة وجعل علامته بالأميال الخضر، قال النووي وهذا يجمع على استحبابه وهو أنه إذا سعى بين الصفا والمروة استحبت



فانه يسعى ثلاثة اطواف بالبيت ثم عشي اربعة ثم يصلي سجدتين ثم يطوف بين الصفا والمروة وحديثي ابو الطاهر وحملة  
ابن يحيى قال حولة اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان سالم بن عبد الله اخبره ان عبد الله بن عمر قال رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم حين يقدم مكة اذا استلم الركن الا سودا واولا يطوف حين يقدم بحيث ثلاثة اطواف من السبع وحديثنا عبد الله بن عمر  
ابن ابان الجعفي حدثنا ابن المبارك اخبرنا عبد الله بن نافع عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الى الحجر ثلاثا وشي  
اربعا وحديثنا ابو كامل الجعدي حدثنا سليم بن اخضر حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع ابن عمر رمل من الحجر الى الحجر وذكر ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله وحديثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا مالك حم وحديثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال  
قرأت على مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر الاسود حتى انتهى اليه  
ثلاثة اطواف وحديثي ابو الطاهر اخبرنا عبد الله بن وهب اخبرني مالك وابن جريح عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المثلثة اطواف من الحجر الى الحجر وحديثنا ابو كامل فضيل بن حسين الجعدي حدثنا عبد الواحد  
ابن زياد حدثنا الجعدي عن ابي الطفيل قال قلت لابن عباس رأيت هذا الرمل بالبيت ثلاثة اطواف وشي اربعة اطواف أسنة هو  
فان قومك يزعمون انه سنة قال فقال صدقوا وكذبوا قال قلت لفرقة من قريظة قالوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة فقال للمشركين  
ان محمدا واصحابه لا يستطيعون ان يطوفوا بالبيت من الهرل وكانوا يحسدونه قالوا هم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرموا ثلاثا

ان يكون سعيه شديدا في بطن المسيل وهو قد مرعوف **قوله** يسع ثلاثة اطواف ام مراده يرمل وسماه سعيًا مجازا لكونه يشارك السعي في اصل الاسراع وان اختلفت صفتها **قوله** ثري على سجدتين الم اى يركع ركعتين وهما واجبة عندنا على الصحيح وقيل سنة **قوله** ثريطوف بين الصفا والمروة قال النووي في دليل علوجوب الترتيب بين الطواف والسعي وانه يشترط تقدم الطواف على السعي فلو قدم السعي لم يصح السعي وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وفيه خلاف ضعيف لبعض السلف والله اعلم **قوله** اذا استلم الركن الاسود الم فيه استحباب هذا الاستلام في ابتداء الطواف وقد تقدم معناه في شرح حديث جابر الطويل **قوله** من الحجر الى الحجر الم قال النووي فيه ان الرمل يشترط في جميع المطاف من الحجر الى الحجر واما حديث ابن عباس المذكور بعد هذا بقليل قال وامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يرموا ثلاثة اشواط وعيشوا ما بين الركنين فمن سخر بالحديث الاول كان حديث ابن عباس كان في عمره القصد سنة سبع قبل فتح مكة وكان في المسلمين ضعف في ابدانهم وانما رملوا اظهارا للقوة واحتاجوا الى ذلك في غير ما بين الركنين اليمانيين لان المشركين كانوا جلوسا في الحجر وكانوا لا يرونهم بين هذين الركنين ويرونهم فيما سوى ذلك فلما حج النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع سنة عشر رمل من الحجر الى الحجر فوجب الاحتياط بهذا المتأخر ام - وقال المحافظ ان عمر رضي الله عنه كان هتم بترك الرمل في الطواف لانه عرت سببه وقد انقضت فهر ان يتركه لفقد سببه ثورج عن ذلك لاحتمال ان تكون له حكمة ما اطلع عليها فرأى ان الاتباع اولى من طريق المغنن وايضا ان فاعل ذلك اذا فعله تذكر السبب الباعث على ذلك فيتذكر نعمة الله على اعزاز الاسلام واهله، ويؤيد انهم اقتصرنا عند مراعاة المشركين على الاسراع اذا مرها من جهة الركنين الشاميين لان المشركين كانوا يأتون تلك النية فاذا مرها بين الركنين اليمانيين مشوا على هيئتهم كما هو بين في حديث ابن عباس ولما رملوا في حجة الوداع اسرعوا في جميع كل طوفة فكانت سنة مستقلة ام - **قوله** حدثنا سليمان بن اخضر الم هو بضم السين واخضر الجاء والضاد المعجمتين - **قوله** رمل الثلاثة اطواف الم قال النووي هكذا هو في معظم النسخ المعتلة وفي نادر منها الاطواف وفي نادر منه ثلاثة اطواف فاما ثلاثة اطواف فلا شك في جوازه ونصاحته واما الثلاثة اطواف بالالف واللام فيه فمأخوذة خلافا مشهورين الخويين منعه البصريون وخرجه الكوفيون واما الثلاثة اطواف بتعريف الاول وتكرير الثاني كما وقع في معظم النسخ فمنعه جمهور الخويين وهذا الحديث يدل لمن خروجه وقد سبق مثله في رواية سهل بن سعد في صفة منبر النبي صلى الله عليه وسلم قال فعل هذا الثلاث درجات وقد مره مسلم هكذا في كتاب المصلاة وقد سبق التنبيه عليه، **قوله** صدقوا وكذبوا الم قال العلامة السدي يريد ان قوله هو سنة يتضمن شيئين احدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله وهم في ذلك صادقون والثاني انه فعله تشريعا للناس وقصد لا اقتداء بحربه فيه وهو في ذلك كاذبون وذلك لانه ما فعله الا ضرر رقة ودفع الطعن المشركين واهذا سبيله لا يكون سنة والله تعالى اعلم ام - قال الآتي م وقوله كذبوا تشديد في الاخبار وكالا كان يكتفي ان يقول اخطأوا - ام - قال النووي وهذا الذي قاله من كون الرمل ليس سنة مقصودة هو مذهب وخالفه جميع العلماء من الضاربة والتابعين واتباعهم ومن بعدهم فقالوا هو سنة في الطوافات الثلاث من السبع فان تركه فقد ترك سنة وفاته فضيلة ويصح طوافه ولا دم عليه وقال عبد الله بن الزبير يسق في الطوافات السبع وقال الحسن البصري والثوري وعبد الملك بن الماجشون المالك اذا ترك الرمل لم يضره وكان مالك يقول به ثورج عنه، دليل الجمع هو ان النبي صلى الله عليه وسلم رمل في حجة الوداع في الطوافات الثلاث الاول ومشي في الاربع ثم قال صلى الله عليه وسلم بعد ذلك لتأخذوا منا سكككم في الله اعلم - **قوله** من الحجر الى الحجر الم هكذا هو في معظم النسخ

في استلام الركبتين اليمايين في الطواف دون الركبتين الاخرين

ويعشوا الربا قال قلت لابي خبير عن الطواف بين الصفا والمروة راكبا استنزه فان قومك يزعمون انه سنة قال صدقوا وكذا لو  
قال قلت ما قولك صدقوا وكذا لو قال من رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر عليه الناس يقولون هذا محل هذا محل حتى خرج العواتق من  
البيوت قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يضرب الناس بين يديه فلما كثر عليه ركب المشي السبع افضل حل ثنا ابن ابي  
حاشية سفيان عن ابن ابي حنيفة عن ابي الطفيل قال قلت لابن عباس ان قومك يزعمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب بالبيتين  
الصفا والمروة وهي سنة قال صدقوا وكذا لو قال **وحدثني محمد بن رافع** حدثنا يحيى بن آدم حدثنا زهير عن عبد الملك بن سعيد بن  
الايجر عن ابي الطفيل قال قلت لابن عباس ارايت قد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فصيفة لي قال قلت رايت عند المروة على  
ناقة وقد كثر الناس عليه قال فقال ابن عباس ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم كانوا لا يدعون عنه ولا يكفرون **وحدثني**  
ابو الربيع الزهراني حدثنا حماد يعني بن زيد عن ابيوب عن سعيد بن جبارة عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه مكة  
وقد وهنتهم محلى يثرب قال المشركون انه يقدم عليكم غدا قوم قد وهنتهم المحلى ولقوا منها شدة فجلسوا مما يلي الحجر  
وامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يروا ثلاثة اشواط ويمشوا ما بين الركبتين

الهنال بضم الهاء واسكان الزاي وهكذا حكاة القاضي في المشارق وصاحب المطالع عن رواية بعضهم قال وهو وهم والصواب الهزال بضم الهاء وزيا قال  
قلت وللول وجه وهو ان يكون للفرس الهاء لان الهزل بالنغم مصله هزله هزلا كضربه ضربا وتقديره لا يستطيعون يطوفون لان الله تعالى هزله هزلا  
كنا في الشرح **قوله** صدقوا وكذا لو قال النوى يعني صدقوا فانه طاف راكبا وكذا لو ان الركوب افضل بل المشي افضل وانما ركب النبي صلى الله عليه وسلم  
للعدا الذي ذكره وهذا الذي قاله ابن عباس جميع عليه اجمعوا على ان الركوب في السبي بين الصفا والمروة جائز وان المشي افضل منه كالعذر والله اعلم  
**قوله** حتى خرج العواتق المجمع عاتق وهي البكر البالغة او المقاربة للبلوغ وقيل التي تزوج سميت بذلك لما عاتقت من استحل امرها وابتدأ بها في الخروج  
والمقرب التي تفعله الطفلة الصغيرة وقد بين بيان هذا في صفة العيد **قوله** عن ابي الطفيل قلت لابن عباس ارايت ان ابي الطفيل هو عامر بن واثلثة الليثي  
ولد عامر احد قال مسلم مات ابي الطفيل سنة مائة وهو آخر من مات من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خليفة مات بعد سنة مائة ويقال مات سنة سبع  
وقال وهب بن جرير بن حازم عن ابيه كنت بمكة سنة عشر مائة فرأيت جنازة فاسألت عنها فقالوا هذا ابي الطفيل قلت وقال ابن البرقي مات سنة  
وقال موسى بن اسمعيل ثنا مبارك بن فضالة ثنا كثير بن اعيان سمعت ابا الطفيل بمكة سنة سبع ومائة يقول ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر  
قصته وقال ابن السكن دوى عنه رؤيته لرسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه ثابتة ولم يرو عنه من وجه ثابت سماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**قوله** لا يدعون عنه الخ بضم الياء وفتح الدال وضم العين المشددة اي يدعون منه قوله تعالى يومئذ عثرون الى نار جهنم دحجا وقوله تعالى فذلك  
الذي يدعون اليه كذا في الشرح **قوله** يكفرون الخ وفي بعض الاصول من صحيح مسلم يكرهون كما ذكرناه من الاكراه وفي بعضها يكفرون بتقديم الهاء من الكفر  
وهو لا تنهار قال القاضي هذا صريح قال وهو رواية الفارسي والاول رواية ابن ماهان والعذري كذا في الشرح وفي اكمال الاحمال المعتمد الرشيد  
سنة فمطر بظهر الكوفة فاذا بهلول المجنون راكبا على قصبة وخلفه المصبيان فامر ان يوثق بالية فقال للرسول لا تزعه فانه الرسول فقال بهلول اجب  
امير المؤمنين ففعل الرشيد السلام عليك يا بهلول فقال وعليك السلام يا امير المؤمنين فقال الرشيد اني اليك بالاشواق فقال بهلول لكنني المشرق  
اليك فقال الرشيد عظمي يا بهلول فقال براعظك هذه قصورك وهذه قبورك فقال زدني فقال احسنت قال يا امير المؤمنين من ذنبي قد الله مالا وحالا  
فواسي من ماله وعفت في جماله كتب في لسان الابرار فظن الرشيد انه يريد شيئا فقال قد امرنا بقضاء دينك قال كلا لا تقص ديني اريد الحق  
على اهلهم واقض دين نفسك من نفسك قال الرشيد قد امرنا ان يجري عليك فقال يا امير المؤمنين ان الله لا يعطيك وينساني كيف بك يا امير المؤمنين  
اذا اوقفك الله بين يديه وسألك عن النقيير والقطير فاخترت الرشيد العبرة فقال الحاجب كفت يا بهلول فقال رجعت امير المؤمنين فقال بهلول  
انما يفسد عليه انت واضربك فقال الرشيد دعه ثم قال الرشيد احاجة يا بهلول قال ان لا ترائي ولا اراك ثم قال يا امير المؤمنين حدثني فلان عن قدامه  
ابن عبد الله الكلبي قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في جرة العقبة على ناقة صهيبة وليس ثوب ضرب ولا طم ولا اليك ولا تيم **باب**  
استحياب استلام الركبتين اليمايين في الطواف دون الركبتين الاخرين **قوله** وقد وهنتهم محلى يثرب الخ بتخفيف الهاء وتشديد ها اي اضعفهم  
ويثرب اسم المدينة النبوية في الجاهلية ونحو النبي صلى الله عليه وسلم عن تهمتها بذلك وانما ذكر ابن عباس ذلك حكاية لكلام المشركين وفي رواية كاسما  
فاطحه الله على ما قالوا كذا في النغم **قوله** ثلاثة اشواط الخ الاشواط بفتح الهاء بعدها جمعة جمع شوط بفتح الشين وهو الجري ثم الى الغاية والمراد به هنا الشوط  
حول الكعبة قال الحافظ وفي الحديث جواز تسمية الشوط شوطا ونقل عن مجاهد الشافعي كراهته **قوله** ويمشوا ما بين الركبتين الخ اي اليمايين وكان هذا

ليرى المشركين جلداه فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحشى قد وهنتهم هؤلاء اجلد من كذا وكذا قال ابن عباس لم يمنعهم  
ان يامرهم ان يرموا الاشواط كلها الا الابقاء عليهم **وحل ثنا** عمرو الناقد بن ابي عمرو احمد بن عبد الله جميعا عن ابن عبيدة قال  
ابن عبد الله حدثنا سفيان عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس قال انما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت ليرى المشركين قوته  
**وحل ثنا** يحيى بن يحيى اخبرنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر انهم  
قال لما ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيت الا الركنين اليمانيين **وحل ثنا** ابو الطاهر وحريه قال ابو الطاهر اخبرنا عبد الله  
ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم من اركان البيت الا الركن الاسود  
والذى يليه من خودور الجحيم **وحل ثنا** محمد بن مثنى حدثنا خالد بن الحارث عن عبيد الله عن نافع عن عبد الله ذكر ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني **وحل ثنا** محمد بن مثنى وزهير بن حرب عن عبيد الله بن سعيد جميعا  
عن يحيى القطان قال ابن مثنى حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن ابن عمر قال ما تركت استلام هذين الركنين اليماني والحجر  
منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما في شدة ولا رخاء **وحل ثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وابن غير جميعا عن  
ابي خالد قال ابو بكر حدثنا ابو خالد الاحمر عن عبيد الله عن نافع قال

في عمر القضاء سنة سبع وقد روى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع من الحجر الى الحجر فيؤخذ بيده اخرنا الاخر من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله  
ليرى المشركين جلداهم ثم نفع الجحيم والامر قوته لهذا الفعل لانه اقطع في تكذيبهم والمغ في تكذيبهم قال الحافظ ويؤخذ منه جواز اظهار القوة بالعدة و  
السلاح ونحو ذلك للكفار اذا رآها بالامر ولا يعد ذلك من الرياء المذموم وفيه جواز المعاري بالفعل كما يجوز بالقول وربما كانت بالفعل ولي قوله ان يامرهم  
ان يرموا الخ ان يرموا البضم الميم وهو في موضع مفعول يامرهم تقول امرته بكذا وامرته كذا قوله الا الابقاء عليهم الخ بكسر الهنزة وسكون الواو بعد القاء  
والمدى الرق بهم والاشفاق عليهم والمغنى لم يمنعهم من امرهم بالرمول في جميع الطوافات الا الرق بهم قال القرطبي روي قوله الا الابقاء عليهم بالرفع على انه  
فاعل يمنعهم وبالنصب على ان يكون مفعولا من اجله ويكون في معنى ضمير عائدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فاعله، كذا في المغنى قوله انما سئل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم الخ المراد بالسعي هنا شدة المشى قوله الا الركنين اليمانيين الخ اي دون الركنين الشاميين واليماني تخفيف الياء على المشهور كانت  
الالف عوض عن ياء النسب فلو شددت لكان جمعاً بين العرض والمعرض وجوز سيويه التشديد وقال ان الالف زائدة والركنان اليمانيان هما الركن  
الاسود والركن اليماني الذي يليه من خودور الجحيم وانما قيل لهما اليمانيان للتغليب كما في الابوين والقرين والعمرين وامثالها، قال النووي وقد اجعت  
الائمة على استحباب استلام الركنين اليمانيين واتفق الجاهليين على انه لا يمس الركنين الاخرين وهما الشامي والعراقي وكان معاوية وكذا ابن الزبير  
يستلموا الاركان كلها، قال الحافظ في المغنى وقد تقدم قول ابن عمر انما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم استلام الركنين الشاميين لان البيت لم يمتح  
على قواعد ابراهيم وعلى هذا المغنى حل ابن التين تبعاً لابن القصار استلام ابن الزبير لهما لانه لما عمر الكعبة اتمر البيت على قواعد ابراهيم فقام خارج  
الاخرى في كتاب مكة فقال ان ابن الزبير لما فرغ من بناء البيت وادخل فيه من الحجر ما اخرج منه وردا الركنين على قواعد ابراهيم خرج الى التنعيم  
واعتمر طواف البيت واستلم الاركان الاربعة فلم يزل البيت على بناء ابن الزبير اذا طاف الطائف استلموا الاركان جميعها حتى قتل ابن الزبير واخرج  
من طريق ابن اسحق قال بلغني ان آدم لما حج استلم الاركان كلها وان ابراهيم واسماعيل لما فرغا من بناء البيت طافا به سبعة يستلمان الاركان، وقال  
الدائري ظن معاوية انها ركن البيت الذي وضع عليه من اول وليس كذلك لما في حديث عائشة والحج وهو على ما دل عليه حديث ابن عمر روى ابن المنذر  
وغیره استلام جميع الاركان ايضاً عن جابر وانس والحسن والحسين من الصحابة رضي الله عنهم وعن سويد بن غفلة من التابعين ويشعر في حديث  
عبيد بن جريح انه قال لابن عمر رأيتك تصنع اربعاً واحداً من اصحابك يصنعها فذكر منها رأيتك لا تمس من الاركان الا اليمانيين الحديث بان الذين  
راهم عبيد بن جريح من الصحابة والتابعين كانوا لا يقتصرن في الاستلام على الركنين اليمانيين وقال بعض اهل العلم اختصاص الركنين مبدئ بالسنه  
ومستند التعميم القياس، كذا في المغنى، وقال القاضى ابو الطيب اجعت ائمة الامصار والفقهاء على انها اي الركنين الشاميين لا يستلمان قاله انما كان  
فيه خلاف لبعض الصحابة والتابعين وانما في الخلاف واجمعوا على انها لا يستلمان والله اعلم، قوله الا الحجر والركن اليماني الخ قال النووي يحجبه  
الحجور في انه يقتصر بالاستلام في الحجر الاسود عليه دون الركن الذي هو فيه خلافاً للقاضى ابو الطيب من الشافعية قوله في شدة ولا رخاء الخ  
اي في زحام ولا خلاء قال الحافظ والظاهر ان ابن عمر لم يزل زحاماً عنداً في ترك الاستلام وقد روى سعيد بن منصور عن طريق القاسم بن محمد قال  
رأيت ابن عمر يزاحم على الركن حتى يدى ومن طريق اخرى انه قيل له في ذلك فقال هربت الا فئدة اليه فأيدي ان يكون فؤادى معهم روى القاضى

رأيت ابن عمر يستلم الحجر بيمينه ثم قبّل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل **وحديث** أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن قتادة بن دعامه حدثه أن أبا الطفيل البكرى حدثه أنه سمع ابن عباس يقول لو أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم غير الركنين اليمانيين **وحديث** حملة بن يحيى أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس بن عمرو **وحديث** حمزة بن عمار أخبرنا ابن سريج أخبرني حماد بن عمار عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب بالحجر ثم قال أمر والله لقد علمت أنك حجر ولو لا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبّلتك زادهم في رؤيته قال عمر **وحديث** عثمان بن زيد عن أبيه أسلم عن أبيه أسلم **وحديث** عثمان بن أبي بكر المقلدي حدثنا حماد بن زيد عن أبيه عن يونس بن عمرو عن ابن عمر قال قال النبي لا قبلك واني لأعلم أنك حجر ولكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك **وحديث** عثمان بن هاشم والمقدمي والوكامل في قبته بن سعيد كلهم عن حماد قال خلف حدثنا حماد بن زيد عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس قال رأيت الأصمعي عمر يقبل الحجر ويقول الله اني لا قبلك واني أعلم أنك حجر وأنت لا تنضم ولا تنفع ولو لا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبّلتك وفي رواية المقلدي والي كامل رأيت الأصمعي **وحديث** عثمان بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ابن نمير جميعاً عن أبي مغوية قال يحيى أخبرنا أبو مغوية عن الأعشى عن إبراهيم عن عابس بن ربيعة قال رأيت عمر يقبل الحجر ويقول اني لا قبلك وأعلم أنك حجر ولو لا أني رأيت

من طريق عن ابن عباس كراهة المزاحمة وقال لا يؤذى ولا يؤذى، أم وفي الدار المختار واستلمه بكفيه وقبله بلا صوت بلا أيذاء لانه سنة وترك الأيداء واجب قوله ثم قبّل يده ثم قال للقاري ولعل هذا في وقت الزحام، أم أي حيث لا يقدر على التقبيل، قال في الهداية وإن أمكنه أن يمس الحجر شيئاً في يده أو يمسّه يده ويقبّل ما مس به فعل وذكر في فتاوى قاضي خان مسحه باليد مكان تقبيل اليد قوله منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل أم أي الاستلام المطلق أو المخصوص إذ ثبت الاستلام والتقبيل عنه عليه الصلوة والسلام كما في الصحيحين وروى البيهقي في مسنده أن ابن عباس رضي الله عنه قبله وسجد عليه ثم قال رأيت عمر رضي الله عنه قبله وسجد عليه ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل هكذا ففعلت وروى الحاكم وصححه عن ابن عمر أنه عليه الصلوة والسلام سجد على الحجر حين قبله بحجته وشأن مالك كما اعترف به عياض وغيره في أنكار ندب تقبيل اليد وقوله إن السجود عليه بدعة **قوله** غير الركنين اليمانيين الخ والظاهر منه أن حكم الركنين سواء في الاستلام وبه قال محمد بن الحسن وممن أصحابنا قال الزبيدي في شرح الأحياء والآحاد في حالة علة ما ذهب إليه محمد بن حنفية قال بعضهم إن الفتوى عليه، قال النووي وأما الركن اليماني فيستلمه ولا يقبله بل يقبل اليد بعد استلامه هذا مذهبتنا وبه قال جابر بن عبد الله والوسعيد الخدمي وأبو هريرة وقال أبو حنيفة لا يستلمه وقال مالك وأحمد يستلمه ولا يقبل اليد بعده وعن مالك رواية أنه يقبله وعن أحمد رواية أنه يقبله والله أعلم **باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف** قوله أما والله الخ وفي صحيح البخاري من طريق زيد بن أسلم قال للركن أما والله الحديث وظاهره أنه خاطبه بذلك وإنما فعل ذلك ليمسح الحاضرين **قوله** رأيت الأصمعي الخ يعني عمر رضي الله عنه، والأصمعي الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه وفيه أنه لا يأمن بقلبه ووصفه الذي لا يكرهه وإن كان قد يكرهه غيره مثله **قوله** واني لا تنضم ولا تنفع الخ أي بذايته وإن كان امتثال ما شرع فيه ينفع بالجزء والثواب فمعناه أنه لا قدر له على نفع ولا ضرر وأنه حجر مخلوق كباقي المخلوقات التي لا تنضم ولا تنفع وأشاع عمر هذا في الموسم ليشهد في البلدان ويحفظه عنه أهل الموسم المختلفوا الأوطان والله أعلم كذا في شرح النووي رحمه الله، قال القاري ومن غرائب المتن ما في ابن أبي شيبة في آخر مسنده إلى بكر رضي الله عنه قال رجل رأى النبي صلى الله عليه وسلم أنه عليه الصلوة والسلام وقف عند الحجر فقال اني لأعلم أنك حجر لا تنضم ولا تنفع ولو لا أمرني بذي أن اقتبلك ما قبّلتك فليدأج أسناد ابن أبي شيبة، أم قال الحافظ وقد روى النسائي من وجه آخر ما يشعر بأن عمر رفع قوله ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه من طريق طائوس عن ابن عباس قال رأيت عمر قبّل الحجر ثلاثاً ثم قال أنك حجر لا تنضم ولا تنفع ولو لا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبّلك ما قبّلتك ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل مثل ذلك، قال الطبري إنما قال ذلك عمر لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام فخشي عمر أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأجار كما كانت العرب تفعل في الجاهلية فأراد عمر أن يعلم الناس أن استلامه اتباع لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أن الحجر ينفع ويضر بذايته كما كانت الجاهلية تعتقده في الأوثان قال المحلب حدثني عمر هذا مرة على من قال أن الحجر عيان الله في الأرض يصان فحرم عبادة ومعاذ الله أن يكون لله جارية وإنما شرع تقبيله اختباراً للعلم بالمشاهدة طاعة من يطيع وذلك شبيه بقصة إبليس حيث أمر بالسجود لآدم وقال الخطابي معناه يمين الله في الأرض أن من صافحه في الأرض كان له عند الله عهد وجرت العادة بأن العهد يعقد الملك بالمصافحة لمن يريد سواه له والاختصاص به فخطبهم بما يعهدونه وقال المحلب الطبري معناه أن كل ملك إذا قدم عليه الوافد قبل يمينه فلما كان الحاج أول ما يقدم يسبق له تقبيله نزل منزلة يمين الملك والله المشكك **قوله** في قول عمر هذا



رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك لم أقبلك **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب جميعاً عن وكيع قال أبو بكر حل ثنا وكيع عن  
سفيان عن إبراهيم بن عبد الله بن عوف عن سفيان بن عوف قال رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بك حفتاً  
**وحل ثنا** عجل بن مثني حل ثنا عبد الرحمن بن عوف عن سفيان بن عوف قال رأيت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم بك حفتاً ولم يقل  
والترمه **وحل ثنا** أبي الطاهر حوطة بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة  
عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على بغير يستلم الركن من حجة **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال  
حدثنا علي بن مسهر عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالببيت في حجة الوداع على راحلته  
ليستلم الحجر من حجه لأن يراه الناس وليستلموه

المسلم للشايع في أصول الدين وحسن الاتباع فيما لم يكشفت عن معانيها وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي صلى الله عليه وسلم فيما يفعله لولم يعلم الحكمة فيه  
وفيه دفع ما وقع لبعض الجهال من أن الحجر الأسود خاصة ترجع إلى ذاته وفيه بيان السنن بالقرآن والفعل وإن الأمام إذا خشي على أحد من فعله فساد  
اعتقاده أن يبأد إلى بيان الأمر ويوضح ذلك، أم قلت وما ذكره في مطاوي كلامهم أن الحجر يمين الله فلا يرضى بغيره بجماعة وقد رآه الخطيب ابن عسك  
عن جابر مرفوعاً وروى الديلمي في مسند الفردوس عن انس مرفوعاً الحجر يمين الله فمن مسحه فقد بايع الله كذا في المرواة، وقد أخرجه الطبراني في الأوسط من  
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ وهو يمين الله يصالحكم بمخالقته قال الهيثمي وفيه عبد الله بن المؤمل وثقه ابن حبان وقال يخطئ وفيه كلام وبقية رجاله  
رجال الصيغ وأما ما ذكره الحافظ من أن الحجر لا يرفع ولا يضرب بآثاره كما كانت الجاهلية تعتقد في الأوثان فقد ناقش فيه على القاري في شرح المشكوة بما يفتح باب  
البحث الطويل ويحتاج إلى تفهم حقيقة الشرك وتحقيق أنواعه والمقام لا يحتمل في شأن الوقوف على ما هو الحق الجدير بالقبول في هذه المسئلة فليراجع حجة  
الله البالغة وغيرها من مظانه والآصوب عندي أن يقال في معنى قول عمر رضي الله عنه لا تستغف ولا تضربوا ولا تتحقق العبادة أصلاً كما يزعم عبادة الأوثان  
في أوثانهم فإن ما لا يملك ضراً ولا نفعاً لا يصح أن يكون معبوداً بحال فتقبلنا واستلمنا هذا ليس من عبادة الحجر في شيء ولا من صنيع المشركين بسبيل  
بل هو محض محبة وتعظيم لشعائر الله امتثالاً لأمره واتباعاً لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم (تكميل) قد ورد في فضل الحجر حديث عن ابن عباس  
مرفوعاً أنزل الحجر الأسود من الجنة وهو أشد بياضاً من اللبن فسودته خطايا بني آدم أخرجه الترمذي وصححه وفيه عطاء بن السائب هو صدق كونه  
اختلط وجري من سمع منه بعد اختلاطه لكن له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة فيقوى بما وقد رواه النسائي من طريق حماد بن سلمة عن عطاء مختصراً  
ولفظه الحجر الأسود من الجنة وحماد من سمع عن عطاء قبل الاختلاط وفي صحيح ابن خزيمة أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً أن لهذا الحجر لسناً وثقتين  
يشهدان لمن استلم يوم القيامة بحق وصححه أيضاً ابن حبان والحاكم وله شاهد من حديث انس عند الحاكم أيضاً، كذا في الفتح، قال الحافظ أترض  
بعض المحمدين على الحديث الماضي فقال كيف سودته خطايا بني آدم ولم تبيضه طاعات أهل التوحيد أجيب بما قال ابن قتيبة لو شاء الله لكان ذلك  
وأما اجوف الله العادة بأن السواد يصبغ ولا يبيض على العكس من البياض وقال الحب الطبراني في بقائه أسود عبدة لمن له بصيرة فإن الخطايا إذا اثرت  
في الحجر الصلد فتأثيرها في القلب أشد قال وروى عن ابن عباس أنما غيرة بالسواد لا يبيض أهل الدنيا إلى زينة الجنة فإن ثبت فهذا هو الجواب  
قلت أخرجه الحميدي في فضائل مكة بأسناد ضعيف والله أعلم وقال الشيخ الأتور رحمه الله أن الاعتراض من الجاهل الغبي والمنجية تابعة للأخت  
الأرذل وقيل إن المخرج من التواريخ أن الحجر الأسود كان أبيض في حال ما أقول أن مبدأ التاريخ من الإسلاميين والتاريخ ليس بمبتصل إلى آدم عليه السلام  
وأيضاً لما أخبر الحديث القوي المسند بأنه سودته الخطايا فما زينة التاريخ في مقابلة الحديث ومن ينتظر في قبوله إلى ثبوته بالتاريخ والحال أن مدار  
التاريخ على الحكايات بلا أسانيد بناءً على الأحاديث على الأسانيد مع نقلها والله سبحانه وتعالى أعلم **قوله** بك حفتاً أي معتمنيا وجهه احتفاء  
**باب جواز الطواف على بغير وغيره واستلام الحجر من حجه ونحوه للراكب قوله** على راحلته أي قاله الحافظ أن البخاري حمل سبب طوافه صلى الله  
عليه وسلم راحلته أنه كان عن شكوى وأشار بذلك إلى ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس أيضاً بلفظ قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة وهو يشتكي فطاف على  
راحلته ووقع في حديث جابر عند مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف راحلته بالببيت فليست له راحلته في ذلك الأمرين وحديثه لا دلالة  
فيه على جواز الطواف راحلته غير عذر وكلام الفقهاء يقتضي الجواز إلا أن المشي أولى والركوب مكروه تنزيهاً، وأما طواف النبي صلى الله عليه وسلم راحلته فللحاجة  
إلى اعتدال المناسك عند ذلك عدة بعض من جمع خصاً نصه فيها واحتل أيضاً أن يكون راحلته عصمت من التلوث حيث تكررت فلا يقاس غيره عليه وأبعد من استدلال  
هم على طهارة نول البعير وبعده سياتي المزيد لذلك في شرح حديث امرئ القيس **قوله** يستلم الحجر من حجه أي المحجج بكسر الميم وشكون المحملة وفخر الجهم  
بعد ما نون هو صاعاً معنية الرأس والمجن الأعوج الج وبن ذلك سمي الحجر والمعناه يهوى بعضاه إلى الركن حتى يصيبه، قال ابن التين وهذا يدل على قرب  
من البيت لكن من طاف راحلته يجب له أن يبعد أن يخاف أن يؤذي أحد فيجمل فعله صلى الله عليه وسلم على الأمان من ذلك انتهى - ويحتمل أن يكون في

باب جواز الطواف على بغير ونحوه للراكب - الحجر من حجه ونحوه للراكب -

باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة كركن الحج لا بد منه

فإن الناس غشوه **وحل ثنا علي بن خشرم** أخبرنا عيسى بن يونس عن ابن جريج **وحل ثنا عبد بن حميد** ثنا محمد بن يحيى عن بكر قال أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع على راحلته بالببيت بالصفا والمروة ليراه الناس وليشرف وليسأله فإن الناس غشوه ولم يذكر ابن خشرم وليسأله فقط **وحل ثنا الحكم بن موسى القنطري** حدثنا شعيب بن إسحق عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة قالت طاف النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع حول الكعبة على بعيره يستلم الركن كراهية أن يضرب عنه الناس **وحل ثنا محمد بن شاذان** ثنا سليمان بن داود أبو داود حدثنا معروف بن خربوذ قال سمعت أبا الطفيل يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالببيت يستلم الركن بمحجن معه ويقبل المحجن **وحل ثنا يحيى بن يحيى** قال قرأت على مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن امرأة أنها قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن اشتكى فقال طوفي من وراء الناس أنت راكبة قلت فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلي إلى جنب البيت وهو يقرأ بالطور ويكتب مسطورا **وحل ثنا يحيى بن يحيى** أخبرنا أبو مغوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال قلت لها أتى لاطن رجلا لولم يطف بين الصفا والمروة ما ضرب

حال استلامه قريبا حيث امن ذلك وان يكون في حال اشارته بعيدا حيث خاف ذلك كذا في الفقه قوله فان الناس غشوه الخ بتخفيف الشين أي ازدحموا عليه قوله الحكم بن موسى القنطري الخ فتم القات قال السمعاني هو من قنطرة بردان وهي محلة من بغداد، كذا في الشرح قوله كراهية أن يضرب عنه الناس الخ هكذا هو في معظم النسخ يضرب بالباء وفي بعضها يصرف بالصاد المهملة والفاء وكلاهما صحيح، كذا في الشرح، قوله حدثنا معروف بن خربوذ الخ هو بخاء معجمة مفتوحة ومضمومة الفقه أشهر ومن حكاهما القاضي عياض في المشرق والقائل بالضم هو أبو الوليد الباجي وقال الجوهري بالفخ وبجل الخاء مفتوحة مشددة ثمانية حركات ثروا وثروا والجمعة كذا في الشرح قوله ويقبل المحجن الخ قال الجوهري ان يستلم الركن ويقبل يده فان لم يستطع ان يستلم يده استلمه بشئ في يده وقبل ذلك الشئ فان لم يستطع أشار إليه واكتفى بذلك عنك في رواية لا يقبل يده وكذا قال القاسم وفي رواية عند المالكية يضع يده على فمه من غير تقبل، قوله عن امرأة الخ هي والدة زينب الراوية عنها قوله إلى اشتكى الخ أي أنها ضعيفة لا تقدر على الطواف ماشية قوله طوفي من وراء الناس الخ أمها أن تطوف من وراء الناس ليكون استلما ولا تقطع صفوفهم ولا يتأذون بدلتها في الحديث جواز الطواف للراكبة إذا كان لغدا وليتقى بالراكب المحول قوله وانت راكبة الخ أي على بعيرك كما في بعض الروايات، قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يركبها المحمل إذا جئهم إلى ذلك لأن بوطها لا ينحصر بخلاف غيرها من الدواب وتعقب بأنه ليس في الحديث دلالة على الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلويث علمه فحيث يخشى التلويث يمتنع الدخول وقد قيل إن نأقته صلى الله عليه وسلم كانت متوقفة أي مدربة معلمة فيؤمن منها ليحذر من التلويث وهي سائرة فيحتمل أن يكون بعيدا عن مكة كان كذلك والله أعلم، كذا في الفقه - وقال النووي وهذا الحديث لا دلالة فيه لأنه ليس من ضرر ربهان يقول أبو يروث في حال الطواف إنما هو محتمل وعلى تقدير حصوله ينظف المسجد منه كما أنه صلى الله عليه وسلم إذا دخل للصبيان الأطفال المسجد مع أنه لا يؤمن بولهم بل قد وجد ذلك ولأنه لو كان ذلك محققا لئزاه المسجد منه سواء كان نجسا أو طاهرا لأنه مستقدر قوله حينئذ يصلي الخ وكانت هذه الصلوة صلوة الحج وفي بعض الروايات فطوفي على بعيرك والناس يصلون بأب بيان أن السعي بين الصفا والمروة كركن لا يعجز الحج إليه قوله ماضة ذلك الخ والله أعلم أن السعي بين الصفا والمروة ليس بواجب عنده وهذا بخلاف الجوهري قال الحافظ واجتزأ ابن المنذر الوجوب بحديث صفيية بنت شيبة عن جسيمة بنت أبي نحره بكسر المثناة وسكون الجيم بعدها ثوراء ثوراء ساكنة ثوراء وهي إحدى نسلي بن عبد الله قالت دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبي حسين فركبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعي وإن مئزرا ليدور من مكة السعي وسمعه يقول اسعوا فان الله كتب عليكم السعي أخرجه الشافعي وأصلها وفي أسناد هذا الحديث عبد الله بن المومل وفيه صنعت ومن ثور قال ابن المنذر إن ثبت فهو حجة في الوجوب قلت له طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة مختصرة وعند الطبراني عن ابن عباس كالأولى وإذا انضمت إلى الأولى قويت واختلف على صفيية بنت شيبة في اسم الصحابة التي أخبرتها به وهو جوزان تكون أخذت عن جماعة فقد وقع عند الدارقطني عنها أخبرني نسوة من بني عبد الدار فلا يضرك الاختلاف في العدة في الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم واستدل بعضهم بحديث أبي موسى في أهلاله وقد تقدم وفيه طفت بالببيت وبين الصفا والمروة واختلف أهل العلم في هذا فالجوهري قالوا هو ركن لا يتم الحج بدونه وعن أبي حنيفة واجب يحجر بالدم وبه قال الثوري في الناسي لا والعامد وبه قال عطاء وعنده أنه سنة لا يجب بتركه وفيه قال في ما نقله ابن المنذر واختلف عن أحمد كنهه كالأول الثلاثة وعند الحنفية تفصيل فيما إذا ترك بعض السعي كما هو عندهم في الطواف بالببيت، أم وما أخاره الحنفية من وجوبه وانجباره بالدم وهو رواية عن أحمد قال ابن قدامة وهو أقرب إلى الحق، قال الشيخ ابن المهراني قد قلنا بموجبه (أي من حج)

قالت لم قلت لان الله تعالى يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخر الآية فقالت ما امر الله بحج امره ولا عمرته لم يطفد بين الصفا والمروة ولو كان كما تقول لكان فلا جناح عليك ان لا تطوف بهما وهل تدري فيما كان ذاك انما كان ذاك ان الانصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما اساف وناثلة ثم يجيئون فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يحلقون فلما جاء الاسلام كرهوا ان يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية قالت فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخرها قالت فظافوا وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو اسامة حدثنا هشام بن عروة اخبرني ابي قال قلت لعائشة ما ارى على جناح ان لا تطوف بين الصفا والمروة قالت لم قلت لان الله عز وجل يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخر الآية فقالت لو كان كما

حدثت جدي بنت ابي تجرة المتقدم ذكره اذ مثله لا يزيد على افادة الوجوب وقد قلنا به اما الركن فاما ثبت عندنا ما بدليل مقطوع به فاثباته بهذا الحديث اثبات بغير دليل فحقيقة الخلاف في ان مفاد هذا الدليل ماذا - والحق فيه ما قلنا لان نفس الشيء ليس بالاركن وحده او مع شيء آخر فاذا كان ثبوت ذلك الشيء قطعيا لزم في ثبوت الركنه القطع لان ثبوتها هو ثبوتها فاذا فرض القطع به كان ذلك للقطع بها وتقدم مثل هذا في مسألة قراءة الفاتحة في الصلوة ام - واما الحكم في مشروعية السجدة فقد تقدم بيانها في شرح حديث جابر الطويل فليراجع **قوله** قلت لان الله تعالى يقول ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخر الآية باقتضار الآية على رفع الجناح فلو كان واجبا لما اُلغى بذلك لان رفع الاثر علامة المباح ويزداد المستحب بآثاره لا بزيادة الوجوب عليه بل بقاب التارك ومحصل جواب عائشة ان الآية ساكتة عن الوجوب وعدمه مصرحة برفع الاثر عن الفاعل واما المباح فيحتاج الى رفع الاثر عن التارك والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائلين لانهم توهموا من كونهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية انه لا يثبت في الاسلام فخرج الجواب مطابقة لسؤالهم واما الوجوب فيستفاد من دليل آخر ولا مانع ان يكون الفعل اجبا ويعتقد انسان اعتنا على صفة مخصوصة فيقال له لا جناح عليك في ذلك ولا يستلزم ذلك نفى الوجوب ولا يلزم من نفى الاثر عن الفاعل نفى الاثر عن التارك فلو كان المراد مطلق الاباحة لنفى الاثر عن التارك وقد وقع في بعض الشواذ باللفظ الذي قالت عائشة انما لو كانت الاباحة لكانت كذلك حكاه الطبري وابن ابي حنيفة في المصنف ابن المنذر وغيره عن ابي بن كعب عن ابن مسعود وابن عباس اجاب الطبري بأنها محمولة على القراءة المشهورة ولا زائدة وكذا قال الطحاوي وقال غيره لا حاجة في الشواذ اذا خالفت المشهور وقال الطحاوي ايضا لا حاجة لمن قال ان السجدة مستحبة بقوله فمن تطوع خيرا لانه راجع الى اصل الحج والعمرة لا الى خصوص السجدة لاجتماع المسلمين على ان التطوع بالسجدة لغير الحاج والمعتبر مشروعه والله اعلم كذا في الفقه **قوله** ما امر الله بحج امره ان قال العيني نفى اتمام الشيء لا يدل على نفى وجوده فلا يثبت به الركنية ام - وعلى تقدير التسليم فهو مذهب صحابية في مسألة اختلف فيها وايضا هو غنى الثبوت **قوله** ولو كان كما تقول ان قال العلامة السدي اي لو كان المقصود والمراد بالنسبة القول وتزعم من عدم الوجوب لكان فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما تريد ان الذي يستعمل للدلالة على عدم الوجوب تعيينا هو رفع الاثر عن التارك واما رفع الاثر عن الفعل فقد يستعمل في المنع او الواجب ايضا بناء على ان المخاطب يزعم فيه الاثر فيخاطب على وفق زعمه بنفى الاثر وان كان واجبا وفيما نحن فيه كذلك فلو كان المقصود في هذا المقام الدلالة على عدم الوجوب عيننا لكان الكلام اللائق بهذه الدلالة هو ان يقال فلا جناح عليه ان لا يطوف ، قال الا بقرينة اخرج عروة لعدم الوجوب بالآية لا بما دللت على رفع الحج عن الفعل فمضى ان رفع الحج عنه يحل على عدم الوجوب فعاد ضلته عائشة بان رفع الحج اعم من الوجوب والندب والاباحة والكرامة والاعمة لا يدل على الاختصاص على التعيين وانما يثبت الاستدلال بالآية لو كان التلاوة ان لا يطوف بهما لانه يكون معنى الآية حينئذ رفع الحج عن التارك وهو خاصة عدم الوجوب انتهى **قوله** كانوا يهلون انما هي بقرينة قوله على شط البحر ان قال عياض هذا وهم فانهما ما كانا قط على شط البحر وانما كانا على الصفا والمروة انما كانت مناة مما يلي جهة البحر ام - وروى النسائي باسناد قوي عن زيد بن حارثة قال كان على الصفا والمروة صنمان من نحاس يقال لهما اساف وناثلة كان المشركون اذا طافوا تسجوا بهما الحديث وروى الطبراني وابن ابي حنيفة في التفسير باسناد حسن من حديث ابن عباس قال قالت الانصار ان السجدة بين الصفا والمروة من امر الجاهلية فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله الى آخر الآية وروى الفاكهي واسماعيل القاضي في الاحكام باسناد صحيح عن الشعبي قال كان صنم بالصفا يدعى اساف وثن بالمروة يدعى ناثلة فكان اهل الجاهلية يسعون بينهما فلما جاء الاسلام دعى بهما وقالوا انما كان ذلك يصنعها اهل الجاهلية من اجل او ثأمر فأمسكوا عن السجدة بينهما قال فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله الآية وذكر الواحد في اسبابه عن ابن عباس نحو هذا وزاد فيه يزعم اهل الكتاب انهما زنيا في الكعبة فسمي حجرا فوضع على الصفا والمروة ليعتبرا بهما فلما طالت المدة هبوا والباقي نحوه وروى الفاكهي باسناد صحيح الى ابي مجلز نحوه وفي كتاب مكة لعمر بن شبة باسناد قوي عن مجاهد في هذه الآية قال قالت الانصار ان السجدة بين هذين الحجرين من امر الجاهلية فنزلت ومن طريق الكلبي قال كان الناس اول ما اسلموا كرهوا الطواف بينهما لانه كانا على شط البحر منها صنم فنزلت فهذا كله يوجب قوة رواية ابي معاوية هذه **قوله** الذي كانوا يصنعون في الجاهلية ان هذه الرواية تقتضي ان تحرمهما انما كانا لئلا يفعلوا

تقول كان فلا جناح عليه ان لا يطوف بها انما انزل هذا في اناس من الانصار كانوا اذا اهلوا اهلوا السنة في الجاهلية فلا يحل لهم ان يطوفوا بين الصفا والمروة فلما قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكروا ذلك له فانزل الله عز وجل هذه الآية فلم يري ما اتوا الله به من لم يطوف بين الصفا والمروة **وحديثنا** عن ابن عمر جميعا عن ابن عيينة قال ابن ابي عمير حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يحدث عن عروة بن الزبير قال قلت لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما ادرى على احد لم يطوف بين الصفا والمروة شيئا وما اباي ان لا اطوف بينهما قالت بئسما قلت يا ابن ابي احمق طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم وطاف المسلمون فكانت سنة وانما كان من اهل لمناة الطاغية التي بالمشلل لا يطوفون بين الصفا والمروة فلما كان الاسلام سألنا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ولو كانت احراما فانزل الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما قالت عائشة قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما فليس لأحد ان يترك الطواف **وحديثنا** عن حملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان عائشة اخبرته ان الانصار كانوا قبل ان يسلموا هم وغسان يهلون لمناة فتخرجوا ان يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم من احرام لمناة لم يطوف بين الصفا والمروة واخبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك حين اسلموا فانزل الله عز وجل في ذلك ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا

في الاسلام شيئا كانوا يفعلونه في الجاهلية لان الاسلام ابطال افعال الجاهلية الا ما اذن فيه الشارع فخشوا ان يكون ذلك من امر الجاهلية الذي ابطله الشارع وهذا بخلاف ما تقتضيه رواية ابن اسامة الآية بعدها وكذا سائر احاديث الباب من طريق الزهري فانها كلها متفقة على ان المخرج عن الطواف بين الصفا والمروة انما وقع لكونهم كانوا يفعلونه في الجاهلية ويقتضون على الطواف بمناة فساووا من حكم الاسلام في ذلك قال الحافظ فيحتمل ان يكون الانصار في الجاهلية كانوا فريقين منهم من كان يطوف بينهما على ما اقتضته رواية ابن معوية ومنهم من كان لا يفرهما علما اقتضته رواية الزهري واشتركا الفريقان في الاسلام على التوقف عن الطواف بينهما لكونهم كان عندهم جميعا من افعال الجاهلية فيجمع بين الروايتين بهذا وقد اشار الى نحو هذا الجمع البيهقي والله اعلم **قوله** لمناة اسم الجبل الذي في اليمن وتحت النون وبعدها الف تاء مشتقة من فوق وهو اسم صنم كان في الجاهلية وقال ابن الكلبي كانت صنمها عمر بن لحي سمى الجحر وكانوا يعبدونها وقبل هي صنم لها ذيل بقديد وسميت مناة لان النساء كان ينفين بها اي تراق وقال الحارثي هي على سبعة اميال من المدينة واليهما نسبوا زيد مناة **قوله** الطاغية اسم صنم لمناة اسلامية وهي على زنة فاعلة من الطغيان ولوروى لمناة الطاغية بالاضافة ويكون الطاغية صفة للفرقة وهم الكفار الجاهل كذا في عدة القاري **قوله** بالمشلل اسم بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد اللام الاولى المفتوحة اسم موضع قريب من قديد من جهة البحر ويقال هو جبل الذي يهيئ منه الى قديد من ناحية البحر وقال البكري هي ثنية مشرفة على قديد وقال السفاقي هي عند الجحفة والله اعلم **قوله** ان هذا العلم قال المنوي هكذا هو في جميع نسخ بلادنا قال القاضي في ردوى ان هذا العلم بالتون وكلامهم صحيح ومعنى الاول ان هذا هو العلم المتقن ومعناه استحسان قول عائشة رضي الله عنها وبلاغتها في تفسير الآية الكريمة **قوله** ولقد سمعت الخاقاني هذا هو ابو بكر بن عبد الرحمن المذكور **قوله** ولو يؤمر به بين الصفا والمروة الخ يعني انما امتنعوا من السعي بين الصفا والمروة كما قولنا لا يطوفوا بالبيت العتيق حل على الطواف بالبيت ولا ذكر الصفا والمروة فيه حتى نزل ان الصفا والمروة من شعائر الله بعد نزل ولا يطوفوا بالبيت **قوله** فادها الخ بضم الهاء اي اظنها **قوله** في هؤلاء هؤلاء الخ وحاصله ان سبب نزول الآية على هذا الاسلوب كان للرد على الفريقين الذين تخرجوا ان يطوفوا بينهما لكونهم عندهم من افعال الجاهلية والذين امتنعوا من الطواف بينهما لكونهم لم يذكروا قال السدي ولم يعل مثل هذا يكون رجحا للتوفيق بين رواية حديث عائشة ايضا بان يقال تخرج علوا من السعي بين الصفا والمروة لاسباب متعددة فنزلت الآية في الكل والله تعالى اعلم **قوله** انا كنا نخرج الخ اي نخرج من الحج ونحاذي الاثر **قوله** قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ يعني شرعه ولا يدن هذا القول على كونه فرضا او واجبا او مندوبا بل على ما هو واعمر من ذلك اللهم



ابو مغوية عن عاصم عن اش قال كانت الانصاريكروان ان يطوفوا بين الصفا والمروة حتى نزلت ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما **حدثني** محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول لم يطعم النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا **وحدثنا** عبد بن حميد اخبرنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريج بهذا الاسناد مثله وقال الاطواف واحد **وحدثنا** يحيى بن ايوب في قتيبة بن سعيد وابن جحر قالوا حدثنا اسماعيل بن يحيى اللفظ له اخبرنا اسمعيل بن جعفر عن محمد بن ابى حمزة عن كريب مولى ابن عباس عن اسامة بن زيد قال ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم المشعر المشرك الذي دون المزدلفة اناخ فبال ثوبه فصببت عليه الوضوء فتوضأ وضوءا خفيفا ثم قلت الصلوة يا رسول الله فقال الصلوة امامك فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتى المزدلفة فصلى ثم رددت الفضل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة جمع قال كريب اخبرني عبد الله بن عباس عن الفضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينزل يلبتي حتى بلغ الجحرة **وحدثنا** اسحق بن ابراهيم وعلي بن خشرم كلاهما عن عيسى بن يونس قال **باب بيان ان السعي لا يكره قوله** ولا اصحابه ان قال السدي لعل المراد بذلك الاصحاب الموافقون اياه في النسك وهو القرآن الا ان يقال بعد تعدد السعي في حق المتمتع ايضا ام قلت وقد اشبعنا الكلام على مضمون هذا الحديث ومثله طواف القارن في شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الاحرام والله الحمد **باب استحباب اقامة التلبية حتى يشترع في رمي جرة العقبة يوم النحر قوله** عن اسامة بن زيد ان ابي بن حاتم مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم له ولديه ولجزة صحبة قوله ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينزل يلبس الا بكسر الدال اي ركبت ولادة وفيه الركوب حال الدفع من عرفة والارتداد على الدابة ومحملة انا كانت مطيعة وارتدات اهل الفضل ويعذرك من اكرامهم للرديف لمن سواديه قال ابن المنير والظاهر ان صلى الله عليه وسلم قصد بارادته اسامة ثم الفضل ليحدث كل واحد منهما بما يتفق له في ذلك الحال من التشرع قوله الشعب لا يسرا بكسر الشين المعجمة هو الطريق في الجبل والامر فيه للمعهل والمراد الشعب الخاص الذي يأتي ذكره قوله فصببت عليه الوضوء ثم بفتح الواو اي الله الذي يتوضأ به قال الحافظ ويؤخذ منه الاستعانة في الوضوء والفقهاء فيها تفصيل لانها امان تكون في احضار الماء مثلاً او فوضبه على المتوضئ او مباشرة غسل اعضائه فالاول جائز لكن لا يفضل خلافة والثالث مكروه الا ان كان لعذر واختل في الثاني والاصح انه لا يكره بل هو خلاف الاول فاما وقوع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم فهو اما لبيان الجواز وهو حينئذ افضل في حقه او للضرورة اه وهذا التفصيل يوافي ما ذكره بعض اصحابنا في كتب الفقه واما الفرق بين المكروه تنزيهاً وخلافاً الاولى فقال العلامة ابن علقمين بعد ذكر الاقوال المختلفة والظاهر ان خلافاً الاولى اعترف بكل مكروه تنزيهاً خلافاً الاولى ولا عكس لان خلافاً الاولى قد يكون مكروهاً حيث لا دليل خاص بترك صلوة الضحى فيه يظهر ان كون ترك السجدة راجعاً الى خلافاً الاولى لا يلزم منه ان يكون مكروهاً الا ينهي خاص كانت الكراهة حكماً شرعياً فلا بد له من دليل والله تعالى اعلم **قوله** وضوءاً خفيفاً ان قال النووي وخففه بان توضأ مرة مرة او خفف استعمال الماء بالنسبة الى غالب عاداتهم صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قوله في المروية الا ان لم يسبق الوضوء اي لم يفعل على العادة **قوله** الصلوة يا رسول الله ان هو انصبت على الفؤاد او على الخد والتقدير يزيد الصلوة ويؤثره قوله في بعض الروايات اقصي يا رسول الله ويجوز الرفع والتقدير جات الصلوة وفيه تذكير التابع بما تركه متبوعه ليفعله او يقتدر عنه او يبين له وجه صوابه وكان اسامة ظن انه صلى الله عليه وسلم نسي صلوة المغرب وراى وقتها قد كاد ان يخرج او يخرج فاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم انها في تلك الليلة يشترع تأخيرها لتجمع مع الشاء بالمزدلفة ولم يكن اسامة يعرف تلك السنة قبل ذلك، كذلك في قوله الصلوة امامك ان الصلوة بالرفع وامامك بفتح الهنرة والنصب على الظرفية اي الصلوة ستصل بين يديك او اطلق الصلوة على مكانها اي المصلي بين يديك ومعنى امامك لا تفوتك وستلكنها وفيه دليل على مشروعية الوضوء للدخول على الطهارة لانه صلى الله عليه وسلم لم يصل بذلك الوضوء شيئاً وانما توضأ ليستدير الطهارة ولا سيما في تلك الحالة لكثرة الاحتياج الذي ذكره الله حينئذ وخفف الوضوء لقلته المار حينئذ قاله الحافظ و قال الخطابي وتجاوز في الوضوء لانه لو رد ان يصل به فلما نزل وأرادها اسبغ **قوله** حتى اتى المزدلفة فصله ان اي فصل بعد تجدد الوضوء مع اسبغها كما ثبت في الروايات **قوله** ثم رددت الفضل اي ركب خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الفضل بن العباس بن عبد المطلب **قوله** غداة جمع ان هي بفتح الجيم واسكان اليم وهو المزدلفة وهو ما هنا **قوله** حتى بلغ الجحرة ان اي وراها قال الحافظ وفي هذا الحديث ان التلبية تستمر الى رمي الجحرة وبعد ما يشترع الحج في التخلل وروى ابو المنذر باسناد صحيح عن ابن عباس انه كان يقول التلبية شعار الحج فان كنت حاجاً فلبت حتى بدأ حلك وبد حلك ان ترمي جرة العقبة وروى محمد بن منصور عن طريق ابن عباس قال حجبت مع عمر احدى عشرة حجة وكان يلبى حتى يرمى الجحرة وبأستمرها قال الشافعي وابو حنيفة والثوري احمد اسحق وابيهم وقالت طائفة يقطع المحرم التلبية اذا دخل الحرم وهو مذموم ابن عمر كان يباود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة وقال طائفة يقطعها اذا اخرج

عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما

الاستعانة في الوضوء والفرق بين المكروه تنزيهاً وخلافاً الاولى

الى الموقف روى ابن النضر وسعيد بن منصور باسناد صحيحة عن عائشة وسعد بن ابى وقاص وعلى وبنو مالك وقيس بن زوال الشمس يوم عرفة وهو قول الاوزاعي والليث وعمر بن الخطاب البصري مثله لكن قال اذا صلي الغداة يوم عرفة وهو عرفة الاولى واثار الطحاوي الى ان كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة انه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على انها لا تشترع وجمع في ذلك بين ما اختلفت من الآثار والله اعلم واختلفوا ايضا هل يقطع التلبية مع روى اول حصاة او عند تمام الرمي فذهب الى الاول الجمهور والى الثاني احمد وبعض اصحاب الشافعي ويدل له هو يروى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال افضت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم ينزل يلبي حتى رمى جمره العقبة يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة قال ابن خزيمة هذا حديث صحيح مفسر لما اجمعت في الروايات الاخرى وان المراد بقوله حتى رمى جمره العقبة اي اتم ركعتيها ام قال الشيخ محمد عابد السدي في المواهب اللطيفة قال البيهقي وكبر مع كل حصاة كالدلالة على قطعها بأول حصاة واما ما في رواية الفضل من الزيادة فأنها غريبة اوردها ابن خزيمة واختارها وليس في الروايات المشهورة عن الفضل بن عباس انتحى - وقال الذهبي فيه نكاح وكفى عمدة القاري قلنا وقد اخرج البيهقي عن ابن مسعود قال رقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينزل يلبي حتى رمى جمره العقبة بأول حصاة وهذه الرواية اصرح من حديث الفضل فان حديث الفضل يورث بالتكبير مع كل حصاة وصلى لبي اذا اشتغل بالتكبير فالعدل الى قول الجمهور والى خصوصاً وقد روى ابن مسعود ما يؤيدهم قوله عليكم السكينة في هذا ارشاد الى الأدب والسنة في السير تلك الليلة والحق بما سائر مواضع الزحام قوله وهو كافت ناقته ثم يتشدد بالقلادة اي يمنعها الا تسرع قوله حتى دخل المحسرة ثم سبق ضبطه وبيانه في شرح حديث جابر الطويل قوله حصاة الخذف الخ قال العلماء هو نحو حبة الباقلا وقد تقدم بيانه وبيان كيفية الرمي في شرح حديث جابر الطويل قوله يشير بيده كما يخذف الانسان الخ قال النووي المراد به الايضاح وزيادة البيان لحصاة الخذف وليس المراد ان الرمي يكون على هيئة الخذف وان كان بعض اصحابنا قد قال باستحباب ذلك لكنه غلط والصواب انه لا يستحب كون الرمي على هيئة الخذف فقد ثبت حديث عبد الله بن المغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن الخذف وانما معنى هذه الاشارة الى ما قد مناه الله اعلم قوله سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة الخ قال النووي فيه دليل على جواز قول سورة البقرة وسورة النساء وشبه ذلك وكره ذلك لبعض الاوائل وقال سيباط السورة التي تذكر فيها البقرة والسورة التي تذكر فيها النساء وشبه ذلك والصواب جواز قول سورة البقرة وسورة النساء وسورة المائدة وغيرها وهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وتظاهرت به الاحاديث الصحيحة من كلام النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم كحديث من قرأ الأيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه والله اعلم وانا قول عبد الله بن مسعود سمعت الذي انزلت عليه سورة البقرة فانما خص البقرة لان معظم احكام المناسك فيها فكانه قال هذا مقام من انزلت عليه المناسك واخذ عنه الشرع وبين الاحكام فاعتمده واراد بذلك الرد على من يقول بقطع التلبية من الوقوف بعرفات وهذا معنى قوله في الرواية الثانية ان عبد الله لبي حين افاض من جمع ف قيل لاري هذا فقال ابن مسعود



الماء قال قد علمت فتوضأ وضوء ليس بالبالغ قال فقلت يا رسول الله الصلوة قال للصلوة امامك قال ثم سار حتى بلغ جمعا فصلى المغرب والعشاء وحل ثنا اسحق بن ابراهيم اخبرنا يحيى بن آدم حدثنا زهير ابو خيثمة حدثنا ابراهيم بن عقبة اخبرني كريب انه سأل أسامة بن زيد كيف صنعت حين ردت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشيّة عرفة فقال جئنا الشعب الذي يمين الناس في المغرب فأنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته وبأى ما قال اهراق الماء ثم دعا بالوضوء فتوضأ وضوء ليس بالبالغ فقلت يا رسول الله الصلوة فقال الصلوة امامك فركب حتى جئنا المزدلفة فاقام المغرب ثم انماخ الناس في منازلهم ولم يحلوا حتى اقام العشاء الآخرة فصل ثوكلوا قلت فكيف فعلتم حين أصبحت قال ردّقه الفضل بن عباس وانطلقت انا في سباق قريش على رجلي وحل ثنا اسحق بن ابراهيم اخبرنا وكيع حدثنا شفيان عن محمد بن عتبة عن كريب عن أسامة بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اتى النعب الذي ينزله الأمراء نزل فبال لثوبه اهراق ثم دعا بالوضوء فتوضأ وضوء خفيفا فقلت يا رسول الله الصلوة فقال الصلوة امامك وحل ثنا عبد بن حميد اخبرنا عبد المولى اخبرنا معمر عن الزهري عن عطاء مولى سباع عن أسامة بن زيد انه كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقاض من عرفة فلما جاء الشعب انماخ راجلته ثم ذهب الى الغائط فلما رجع صبت عليه من الادوية فتوضأ ثم ركب ثم اتى المزدلفة فجمع بها بين المغرب والعشاء وحل ثنا زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هرون اخبرنا عبد الملك ابن ابى سليمان عن عطاء عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقاض من عرفة وأسامه ردّقه قال أسامة فما زال يسير على هيئته حتى اتى جمعا وحل ثنا ابو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد جميعا عن حماد بن زيد قال ابو الربيع حدثنا حماد حدثنا هشام عن ابيه قال سئل أسامة وانا شاهدنا وقال سألت أسامة بن زيد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أردقه من عرفات كيف كان يسير رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقاض من عرفة قال كان يسير العنق فاذا وجد فجوة نص وحل ثنا ابو بكر ابن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد تستبشع ولا يكتفى عنها اذا دعت الحاجة الى التصريح بان خيف كبر المعنى واشتبه الالفاظ او غير ذلك قوله وما قال اهراق الماء الخ قال عياش بن ابراهيم عليه السلام كما سمعته من لفظ محمد بن وانه لم يثقله بالمعنى قوله في سباق قريش الخ اي الذين سبقوا الى رمي الجمر وقوله على رجلي اي كنت لجالا حيث نزل قوله لما اتى النعب الخ نفخ النون وأسكان القاف وهو الطريق في الجبل وقيل الفرجة بين الجبلين قوله الذي ينزله الأمراء الخ اي لصلوة المغرب فهذا اخرج الفاكهي عن ابن عمر بن طريقي سعيد بن جبيرة قال دفعت مع ابن عمر من عرفة حتى اذا وازينا الشعب الذي يصل فيه الخلفاء المغرب دخله ابن عمر فتنفض فيه (اي استحجر) ثم توضأ وكبر فانطلق حتى جاء جمعا فاقام فصل المغرب فلما سلوا قال الصلوة ثم صلى العشاء وروى ايضا من طريق ابن جريج قال قال عطاء اورد النبي صلى الله عليه وسلم أسامة فلما جاء الشعب الذي يصل فيه الخلفاء الآن المغرب نزل فأهراق الماء ثم توضأ وظاهر هذين الطريقين ان الخلفاء كانوا يصلون المغرب عند الشعب المذكور قبل دخول وقت العشاء وهو خلاف السنة في الجمع بين الصلوتين بمزدلفة والمراد بالخلفاء والامراء في هذا الحديث بنو أمية فلم يوافقهم ابن عمر على ذلك وقد جاء عن عكرمة الكوفي ذلك وروى الفاكهي ايضا من طريق ابن ابي نجيم سمعت عكرمة يقول اتخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم مبالا واتخذوه مصلى وكأنه انكر بذلك على من ترك الجمع بين الصلوتين لخالفته السنة في ذلك قوله عن عطاء مولى سباع الخ قال النووي هكذا وقع في معظم النسخ عطاء مولى سباع وفي بعض النسخ مولى ام سباع وكلاهما خلاف المعروف فيه واما المشهور عطاء مولى بني سباع هكذا ذكره البخاري في تاريخه وابن ابي حاتم في كتابه الجرح والتعديل وخلف الواسطي في الاطراف الحميدي في الجمع بين الصحيحين والسمعان في الانساب وغيرهم وهو عطاء بن يعقوب وقيل عطاء بن نافع ومن ذكر الوجهين في اسماء بني البخاري خلف الحميدي واقتصر ابن ابي حاتم والسمعان وغيرهما على انه عطاء بن يعقوب قالوا كلهم وهو عطاء الكوفي رافى نفخ الكاف وأسكان الشنة من تحت و بالخاء المعجمة ويقال فيه ايضا الكوخاني واقفوا على ما نسبة الى موضع باليمن هكذا قاله الجمهور قال ابو سعد السمعاني هي قرية باليمن يقال لها كخيران قال يحيى بن معين عطاء هذا ثقة والله اعلم قوله على هيئته الخ هو جاء مفتوحة وبعد الياء همزة هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها هيئته بكسر الهاء والنون وكلاهما صحيح المعنى قوله يسير العنق الخ نفخ المملة والنون وهو السير الذي بين الابل والاسراع قال في المشارق هو سير حمل في سرعة وقال القزاز العنق سير سريع وقيل المله الذي يتحرك به عنق الدابة وفي الفائق العنق الخط الفصيح وانتصب العنق على المصدر المؤكد من لفظ الفعل كذا في النسخ قوله فجوة الخ نفخ الفاء وسكون الجيم المكان المتسع وفي بعض الروايات فرجة بضم الفاء وسكون الراء وهو عطف الفجوة قوله نص الخ اي اسرع قال ابو عبيد النص تحريك الدابة حتى يستخرج به نفسه ما عند ما وصل النص غاية المشي ومنه نصبت الشئ رفعة ثواستعمل في ضرب سراج من السير قال ابن خزيمة في هذا الحديث دليل على ان الحديث الذي رواه ابن عباس عن أسامة انه قال فما رأيت ناقته رافعة يداها



ابن سليمان وعبد الله بن نمير ومحمد بن عبد الرحمن عن هشام بن عروة بهذا الاسناد وزاد في حديث حميد قال هشام النص فوق الخوف وحل ثنا يحيى بن يحيى اخبرنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد اخبرني عن عدي بن ثابت ان عبد الله بن يزيد الخطمي حدثه ان ابا ايوب اخبره انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع المغرب العشاء بالمزدلفة وحل ثنا قتيبة وابن رزم عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد بهذا الاسناد قال ابن رزم في روايته عن عبد الله بن يزيد الخطمي وكان اميرا على الكوفة على عهد ابن الزبير وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا وحل ثنا حرملة بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب ان عبد الله بن عبد الله بن عمر اخبره ان اباة قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع ليس بينهما سجدة وصلى المغرب ثلاث ركعات وصلى العشاء ركعتين فكان عبد الله يصلي بجمع كذلك حتى يحق بالله تعالى وحل ثنا محمد بن مثنى حدثنا عبد الرحمن بن مثنى حدثنا شعبة عن الحكم وسفيان ابن كهيل عن سعيد بن جبيرة انه صلى المغرب بجمع والعشاء بأقامة ثم حدث عن ابن عمر انه صلى مثل ذلك وحدث ابن ان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ذلك وحل ثنيه زهير بن حرب حدثنا وكيع حدثنا شعبة بهذا الاسناد وقال صلاها بأقامة واحدة وحل ثنا عبد بن حميد اخبرنا عبد المزيق اخبرنا الثوري عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبيرة عن ابن عمر قال جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المغرب والعشاء بجمع صلى المغرب ثلاثا والعشاء ركعتين بأقامة واحدة وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن ابي اسحق قال قال سعيد بن جبيرة فضا مع ابن عمر حتى اتينا جميعا فصلى بنا المغرب والعشاء بأقامة واحدة ثم انصرف فقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان وحل ثنا يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب جميعا عن ابي مغوية قال يحيى اخبرنا ابو مغوية عن الاعشى عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الأليقاتها الأصلوتين صلاة المغرب العشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها وحل ثنا

حتى أتى جمعاً انه محمول على حال الزحام دون غيره ام - وقال ابن عبد البر في هذا الحديث كيفية السير في الدافع من عرفة الى مزدلفة لاجل الاستجمال للصلاة لان المغرب لا يصل الا مع العشاء بالمزدلفة فيجمع بين المصلحتين من الوقار والسكينة عند الزحمة ومن كمال السراعة عند عدم الزحام ودينار السلف كانوا يحرسون على السوال عن كيفية احواله صلى الله عليه وسلم في جميع حركاته وسكونه ليتقوا به في ذلك قوله والنص فوق العنق الخ اي ارفع من غير الحجة قوله ليس بينهما سجدة الخ يعني بالسجدة صلاة النافلة اي لم يصل بينهما نافلة وقد جاءت السجدة بمعنى النافلة وبمعنى الصلاة قوله بأقامة واحدة الخ تقدم الكلام على صلاة الاقامة وتعددها في شرح حديث جابر الطويل قوله عن ابي اسحاق قال قال سعيد بن جبيرة الخ قال النووي هذا من الأحاديث التي استدركها الدارقطني فقال هذا عندى وهم من اسماعيل وقد خالفه جماعة منهم شعبة والثوري واسرائيل وغيرهم فرووه عن ابي اسحاق عن عبد الله بن مالك عن ابن عمر قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ان كان ثقة فلهؤلاء اقرم بحديث ابي اسحاق منه هذا كلامه وجوابه سابق بيانه مرات في نظائره انه يجوز ان ابا اسحق سمعه بالطريقين فرواه بالوجهين كيف كان فالمتن صحيح لا مقدح فيه والله اعلم - باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر قوله عن عمارة الخ هو ابن عمر قوله قبل ميقاتها الخ قال العلماء معناها قبل وقتها المعتاد في كل يوم مبالغة في التذكير ليتسع الوقت لفعل ما يستقبل من المناسك لانه كان يؤخرها في غير هذا اليوم حتى ياتيه بلال وليس المراد انه صلاها قبل طلوع الفجر فانه لا يجوز باجماع ويدل على ذلك رواية البخاري عقب هذه عن ابن مسعود نفسه ثم صلى الفجر حين طلع الفجر وله والنسائي حين بزغ الفجر فبادر بالصلاة اول ما بزغ حتى ان بعضهم كان لم يتبين له طلوعه وهو بين في رواية اسرائيل عند البخاري حيث قال ثم صلى الفجر حين طلع الفجر قائل يقول طلع الفجر وقائل يقول لم يطلع قال الزرقاني وكذا قوله الا بجمع اراد الوقت المعتاد فانه لما اخر المغرب فصلاها مع العشاء كان وقت العشاء وقتها فلم يصلها الا بوقتها الا انه غير الوقت المعتاد وقوله الا بجمع قال الولي وكذا بعرفات ايضا في الظهرين كما عند النسائي (اي في باب الجمع بين الظهر والعصر بعرفة) عن ابن مسعود ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الاوقات الا بجمع وعرفات فلم يحفظ راوى هذه الرواية ذكر عرفات وحفظه غيره والحافظ حجة على الناسى انهم قال شيخنا المحمود قدس الله روحه وحينئذ فالمراد بقوله الأصلتين المغرب بمزدلفة فأما اخرت والعصر بعرفة فأما قدمت فهاتان أنصلا تان قد وقع فيها التحول عن وقتي اداهما المعهودين في غير هذا اليوم حقيقة ثم استطرح يذكر الفجر لكونه محتولا ايضا عن وقته المستحب المعتاد في سائر الايام وان كان لم يتحول عن وقته الاصل والله سبحانه وتعالى اعلم - قال النووي اخذ ابو حنيفة رحمه الله بقول ابن مسعود ما رأيت عليه الصلاة والسلام

باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر بالمزدلفة والمبالغة فيه بعد تحقق طلوع الفجر

عثمان بن أبي شيبة وإسحق بن إبراهيم جميعاً عن جرير عن الأعمش بهذا الإسناد وقال قبل وقتها بغلس **وحل ثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب** حدثنا أفلح يعني ابن حميد عن القاسم عن عائشة أنها قالت استأذنت سودة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة تدفع قبله وقبل حطة الناس وكانت امرأة ثبطة يقول القاسم والثبطة الثقيلة قال فاذن لها فخرجت قبل دفعه وحجسنا حتى أصبحنا فدفعنا يدفعه ولأن أكون استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنته سودة فأكون أدفع بأذنه أحب إلى من مفروح به **حل ثنا** إسحق بن إبراهيم ومحمد بن مثنى جميعاً عن الثقفى قال ابن مثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا أيوب عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة قالت كانت سودة امرأة منجية ثبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفيض من جمع بليلى فاذن لها فقالت عائشة فليتني كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنته سودة وكانت عائشة لا تفيض إلا مع الإمام **وحل ثنا** ابن نمير حدثنا أبي حدثنا عبد الله بن عمر عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة قالت وددت أني كنت استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما استأذنته سودة فأصلي الصبح بمنأى فأرعى الجمره قبل أن يأتي الناس فقبل لعائشة فكانت سودة استأذنته قالت نعم إنما كانت امرأة ثبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن لها **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع **وحل ثنا** زهير بن حرب حدثنا عبد الرحمن كلاهما عن سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا الإسناد نحوه **وحل ثنا** محمد بن أبي بكر المقدسي حدثنا يحيى وهو القطان عن ابن جرير حدثني عبد الله مولى أسامة قال قالت لي أسامة وهي عند دار المزدلفة هل غاب القمر قلت لا فصلت ساعة ثم قالت يا بني هل غاب القمر قلت نعم قالت ارحل بي فارتحلنا حتى رمتا الجمره ثم وصلت في منزلها فقلت لها أي هنتاه لقد غلسنا قالت كلا أي بني إن النبي صلى الله عليه وسلم أذن للظعن **حل ثنيه** علي بن خشهر أخبرنا عيسى بن يونس صلى صلاة الأليقاتما إلى على منع الجمع في السفر قال يعني وما ورد في الأحاديث من الجمع بين الصلوتين في السفر فمعناه الجمع بينهما فعلاً لا وقتاً فعلاً ذكره القسطلاني وقد سبق أيضاً في المسئلة بدلائلها في كتاب الصلوة فلا يرجح قوله بغلس الخ قال السدي م أي أنه غلس تغليلاً شديداً يخالف التغليس المعتاد لأنه صلى الله عليه وسلم قبل أن يطلع الفجر فقد جاء في حديثه وحديث غيره أنه صلى بعد طلوع الفجر باب استحباب تقديم دفع الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليل قبل رحمة الناس استحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة **قول** تدفع قبله الخ أي قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تفيض من جمع بليلى فاذن لها **قول** حطة الناس الخ بفتح الحاء وسكون الطاء المطلقين الرحمة **قول** ثبطة الخ بفتح التاء المشددة وكسر الباء الموحدة واسكانها وفسره في الكتاب بأنها الثقيلة أي ثقيلة الحركة بطبيعتها من التشبيط وهو التعريق **قول** ولأن أكون استأذنت الخ بفتح اللام فهو مبتدأ وخبره أحب وقولها مفروح به أي ما يفرح به من كل شيء قال العلامة السدي في الحاشية قال الألباني المفروح به كل شيء محبوب له بالبحيث يفرح به كحاجاء في غير هذا أحب إلى من حرم النعم الخ وقال الألباني قبل ذلك قال الأصوليون ذكر الحكم عقب وصف مناسب يشعر بكونه علة وقول عائشة هذا يدل على أنه لا يشعر بكونه علة لأنه لو شعر به ما أرادت ذلك الاختصاص سودة من بذلك الوصف كما أن يقال إن عائشة رأت أن العلة هي الضعف لا خصوص ثقل الجسم ويحتمل أنها قالت لأنها شركتها في الوصف كما روى في بعض الروايات وذكر شيخنا نقلاً عن ماجرى في درس شيخه ابن عبد السلام أنه صلى الله عليه وسلم كان يحبها فطعمت في الأذن لذلك ولا ينافي ذلك تلك القاعدة ولا يخفى عليك ضعف هذا الجواب الخ هذا غير ظاهر فإن الثقل كان علة لاستيذان سودة كما يقتضيه روايات هذا الحديث وأما أذن النبي صلى الله عليه وسلم أيها فكان بسبب استيذانها فلما استأذنت عائشة لاذن لها أيضاً على أن ما ذكره أهل الأصول هو أن ذكر الحكم كذلك يشعر بالعلية لا بحصر العلية وذلك الوصف فيجوز أن يكون علة أخرى يقتضيه الأذن لعائشة وهذا ظاهر فافهم ثم حاصل كلام عائشة أنها دامت على ما فعلت في وقت النبي صلى الله عليه وسلم وقد نقل عليها الدافع مع الإمام لكنها كانت تفعل ذلك لكونها فعلته مع النبي صلى الله عليه وسلم وأحببت أن تفعل ما فعلته صلى الله عليه وسلم فتمت لذلك أنها استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الدافع حتى دفعت قبله صلى الله عليه وسلم فكانت فعلت كذلك بعده أيضاً فصار ذلك سبباً للراحة في حقها والله تعالى أعلم الخ **قول** كراه السدي م **قول** ضخمة الخ أي ثقيلة الجسم **قول** حدثني عبد الله مولى أسامة الخ هو ابن كيسان المدني يكنى أبا عمر **قول** قلت نعم الخ قال الحافظ ومغيب القم تلك الليلة يقع عند أوائل الثلث الأخير ومن ثم قيله الشافعي ومن تبعه بالنصف الثاني قال صاحب المغني لا تعلم خلافاً في جواز تقديم الضعفة بليلى من جمع إلى منى **قول** أي هنتاه الخ أي هنتاه وهو بفتح الهاء وبعد هانون ساكنة ومفتوحة واسكانها أشهر ثم ثناء مشناه من فوق قال ابن الأثير وتسكن الهاء التي في آخرها وتضم وفي التثنية ياهنتان وفي الجمع ياهنات هنوات في المذكور هن و نان وهنون **قول** لقد غلسنا الخ أي لقد تقلدنا على الوقت المشرع قالت لا **قول** أذن للظعن الخ بضم الظاء المعجمة جمع طعينة وهي المرأة في

باب استحباب تقديم الضعفة من النساء وغيرهن من مزدلفة إلى منى في أواخر الليل قبل رحمة الناس واستحباب المكث لغيرهم حتى يصلوا الصبح بمزدلفة -



باب روى جرة العقبة من بطن الوادي يكبر مع كل حصاة

صلى الله عليه وسلم في الثقل وقال في الضعفة من جمع بئيل **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا سفيان بن عيينة أخبرنا عبد الله بن أبي يزيد أن سمع ابن عباس يقول أنا من قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفة أهله **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** حدثنا سفيان بن عيينة حدثنا عمر بن عطاء عن ابن عباس قال كنت حين قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضعفة أهله **وحدثنا عبد الله بن حميد** أخبرنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرنا عطاء بن عباس قال بعث بي بنى الله صلى الله عليه وسلم بحجر من جمع في ثقل بنى الله صلى الله عليه وسلم قلت أبلغك أن ابن عباس قال بعث بي بئيل طويل قال لا إلا كذلك يسبح قلت له فقال ابن عباس رمينا الجمرة قبل الفجر وابن الفجر قال لا كذلك. **وحدثني أبو الطاهر** حمولة بن يحيى قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أن سالم بن عبد الله أخبرنا عبد الله بن عمر كان يقرأ ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمرحلة بالليل فيذكرون الله ما يدايرهم ثم يدعون قبل أن يفتي الإمام وقبل أن يرفع منهم من يقدم منى لصلوة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فاذا قدموا رموا الجمرتين وكان ابن عمر يقول الرخص أولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وأبو كريب قال حدثنا أبو معوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال روى عبد الله بن مسعود جرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة قال فقلت له إن أنا سأيرموها من فوقها وكان ابن عمر يقول رخص في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أخرج أصحاب السنن الأربعة عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم ضعفة أهله بئيل ويأمرهم أن لا يرموا الجمر حتى تطلع الشمس فإن بذلك تنصف الركبة لأن الركن لا يسقط للعذيل أن كان عذرا يمنع أصل العبادة سقطت كلها وأخرت أمان شرع فيها فلا تتم إلا بأركانها وكيف ليست هي سوى أركانها فمتى لم يكن لم يحقق معنى تلك العبادة أصلاً، أم والله تعالى أعلم **قوله في الثقل** في بئيل المثلثة والثقات ويجوز أن يكون أي الامتعة **قوله في الضعفة** في بئيل العين جمع ضعيف وقال ابن حزم الضعفة هي الصبيان والنساء فقط قلت يدخل فيه المشائخ العاجزون لأنه روى عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة بنى هاشم وصبيانهم بئيل ورواه ابن جابر في الثقات **قوله ضعفة بنى هاشم** أعم من النسوة والصبيان والمشائخ العاجزين وأصحاب الأمراض لأن العلة خوف الزحام عليهم وكذا في عمدة القاري، **قوله ما يدايرهم** أي ما يدايرهم من غيرهم أي ما ظهر لهم واشعر ذلك بانه لا توقيف لهم فيه **قوله** فاذا قدموا رموا الجمرتين فيه دلالته على جواز رمي جرة العقبة قبل طلوع الشمس وتقدم بيان الخلاف فيه **قوله** رخص في أولئك أي بالتشديد من الرخصة التي هي ضد العزيمة وفي بعض الروايات رخص من الأضحية قال العيني وأول ظاهرها صحيح لأن الرخص من الرخص الذي هو ضد الغلاء، واحتج به ابن المنذر لقول من أوجب المبيت بمنزلة على غير الضعفة لأن حكم من لم يرخص له ليس حكم من رخص له قال ومن زعم أنها سواء لزمه أن يجيز المبيت على منى لسائر الناس لكونه صلى الله عليه وسلم رخص أصحاب السقاية وللوعاء أن لا يبيتوا بمنى قال فان قال لا تعدوا الرخص مواضعها فليستعمل ذلك هنا ولا ياذن لأحد أن يتقدم من جمع إلا لمن رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم انتمى. وقد اختلف السلف في هذه المسئلة فقال علقمة والنخعي والشعبي من ترك المبيت بمنزلة فاته الحج وقال عطاء والزهرى فاته متى دفع، وكذا في الفقه. وفي الدر المنثور وثم وقف بمنزلة ووقته من طلوع الفجر أو طلوع الشمس لوماً كان في عرفته لكن لو تركه بعد ركعة لا شيء عليه قال ابن عابدين وهذا الوقت واجب عندنا لانسنة والبيتوتة بمنزلة سنة مؤكدة إلى الفجر لا واجبة خلافاً للشافعي فيما كان في الباب وشرحه، **باب رمي جرة العقبة من بطن الوادي وتكون مكة عن يساره ويكبر مع كل حصاة** **قوله** روى عبد الله بن مسعود أن اختلف في حكم رمي الجمرات الجهرية على أن واجب بتركها بدم وعند المالكية سنة مؤكدة فيجوز وعند رواية أن رمي جرة العقبة ركن يبطل الحج بتركها ومقابله قول بعضهم أنها إنما تشترط حفظاً للتكبير فإن تركه وكبر آخره حكاة ابن جرير عن عائشة وغيرها **قوله** جرة العقبة أي قال المحافظ وتمتاز جرة العقبة عن الجمرتين الأخريين بأربعة أشياء اختصاصها بيوم النحر وأن لا يوقف عندها وترى منى ومن أسفلها استجاباً، وجرة العقبة هي الجمر الكبرى وليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة وهي التي يبيع النبي صلى الله عليه وسلم الأضاح عند أهلها على الهجرة والجمرة اسم لمجتمع الحصى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال تجمر بنو فلان إذا اجتمعوا وقيل إن العرب تسمى الحصى الصغار جازاً فسميت تسمية الشيء بلامه وقيل لأن أدم وإبراهيم لما عرض له إبليس فخصبه جبريل يديه أي أسره فسميت بذلك، **قوله** بسبع حصيات أي روى عن ابن عمر أنه قال من رمى بئيل فلا شيء عليه ورواية عنه تصدق بشيء وعن مالك والأوزاعي من رمى بأقل من سبع وفاته التارك جبره بدم وعن الشافعية في ترك حصاة مؤد في ترك حصاتين ملان وفي ترك ثلاثة فأكثرم وعن الحنفية أن ترك أقل من نصف الجمرات الثلاث فنصف صانع وآلة **قوله** يكبر مع كل حصاة أي فيها استحباب التكبير مع كل حصاة واجتماعاً على أنه لو ترك التكبير لا شيء عليه وفي بعض روايات ابن مسعود أنه لما فرغ من رمي جرة العقبة قال اللهم اجعله نجاة لبرؤى وذنباً مغفوراً، كذا



فقال عبد الله بن مسعود هذا والذي لا اله غيره مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة وحديثنا من باب بن الحارث التميمي  
 أخبرني ابن مسعود عن الأعشى قال سمعت الحجاج بن يوسف يقول وهو خطيب على المنبر الفوا القرآن كما ألفه جابريل السورة التي  
 يذكر فيها البقرة والسورة التي يذكر فيها النساء والسورة التي يذكر فيها آل عمران قال فلقيت إبراهيم فأخبرته بقوله فسيده وقال  
 حدثني عبد الرحمن بن يزيد أنه كان مع عبد الله بن مسعود فأتى جمر العقبة فاستبطن الوادي فاستعرضها فراها من بطن الوادي  
 بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة قال فقلت يا أبا عبد الرحمن إن الناس يرمونها من فوقها فقال هذا والذي لا اله غيره مقام الذي  
 أنزلت عليه سورة البقرة وحديثنا يعقوب الدورقي حدثني ابن أبي زائدة ح وحديثنا ابن أبي عمير حدثنا سفيان كلاهما  
 عن الأعشى قال سمعت الحجاج يقول لا تقولوا سورة البقرة واقتصا الحديث بمثل حديث ابن مسعود وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة  
 حدثنا عن شعبة ح وحديثنا محمد بن مشز و ابن بشار قال حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن  
 ابن يزيد أنه حج مع عبد الله قال فرمى الجمر بسبع حصيات وجعل البيت عن يساره وصلى عن يمينه وقال هذا مقام الذي أنزلت عليه  
 سورة البقرة وحديثنا عبد الله بن معاذ قال نا أبي قال نا شعبة بهذا الأسناد غير أنه قال فلما أتى جمر العقبة وحديثنا أبو بكر  
 ابن أبي شيبة حدثنا أبو الجحيفة ح وحديثنا يحيى بن يحيى واللفظه أخبرنا يحيى بن يعلى أبو الجحيفة عن سلمة بن كهيل عن عبد الرحمن  
 ابن يزيد قال قيل لعبد الله إن أناسا يرمون الجمر من فوق العقبة قال فرأها عبد الله من بطن الوادي ثوقا من ههنا والذي  
 لا اله غيره رماها الذي أنزلت عليه سورة البقرة وحديثنا اسحق بن إبراهيم وعلى بن خشرم جميعا عن عيسى بن يونس قال أخبرني  
 ابن زبير عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابرًا يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يرمي على راحلته يوم النحر ويقول  
 في القم وفي الدر المنثور للسيوطي أخرجه البيهقي في مسنده عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه رمى الجمر بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة الله أكبر الله أكبر اللهم  
 اجعله نجاة وراودنا مغنورا وعلا مشكورا وقال حدثني ابن أبي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان كلما رمى بحصاة يقول مثل ما قلت قوله مقام الذي أنزلت  
 عليه سورة البقرة الخ الظاهر أنه أراد أن يقول إن كثيرا من أفعال الحج مذكور فيها فكانت هذه مقام الذي أنزلت عليه أحكام المناسك من هذا ذلك على  
 أن أفعال الحج توقيفية وقيل خص البقرة بذلك لطولها وعظم قدرها وكثرة ما فيها من الأحكام قوله سمعت الحجاج بن يوسف الخ هو الثقة الأمير المشهور  
 لم يقصد الأعشى الرواية عنه فلم يكن بأهل لذلك وإنما أراد أن يحكي القصة ويوضح خطأ الحجاج فيها بما ثبت عن يرجع إليه في ذلك بخلاف الحجاج  
 وكان لا يرى إضافة السورة إلى الاسم فرد عليه إبراهيم النخعي بارواه عن ابن مسعود من الجواز قوله كما ألفه جابريل الخ قال القاضي عياض إن كان الحجاج  
 أراد بقوله كما ألفه جابريل تأليف الآية في كل سورة ونظما علمها عليه عليه الخ في المصحف فهو إجماع المسلمين واجمعوا أن ذلك تأليف النبي صلى الله عليه وسلم  
 وإن كان يريد تأليف السورة بعضها في أثر بعض فهو قول بعض الفقهاء والقراء وخالفهم المحققون وقالوا بل هو اجتماع من الأئمة وليس بتوقيف قال القاضي  
 وتقدمه هنا النساء على آل عمران دليل على أنه لم يريد أن ينظم الآية لأن الحجاج إنما كان يتبع مصحف عثمان رضي الله عنه ولا يخالفه والظاهر أننا أراد  
 ترتيب الآية لا ترتيب السور قوله فسيده الخ قال الأبي بعد كلام يحتمل أنما ناسبه حينئذ لأنه تذكر بالقضية أفعاله الخبثية قوله وجعل البيت عن  
 يساره الخ قال الحافظ ووقع في رواية أبي مخنف عن عبد الرحمن بن يزيد لما أتى عبد الله جمر العقبة استبطن الوادي واستقبل القبلة أخرجه الترمذي الذي  
 قبله هو الصحيح وهذا شاذ في أسناده السعدي وقد اختلط وبالأول قال الجمهور وجرم الراقي من الشافعية بأنه يستقبل الجمر ويستقبل القبلة وقيل  
 يستقبل القبلة ويجعل الجمر عن يمينه وقد اجتمعوا على أنه من حيث رماها جاز سواد استقبالها أو جعلها عن يمينه أو يساره أو من فوقها أو من أسفلها  
 أو وسطها والاختلاف في الأفضل قوله حديثنا أبو الجحيفة الخ بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الياء المثناة تحت والله أعلم باب استحباب  
 رمي جمر العقبة يوم النحر أكبا وبيان قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا عني مناسككم قوله على راحلته الخ قال الشافعي يستحب لمن وصل  
 منى راكبا أن يرمي جمر العقبة يوم النحر راكبا ومن وصلها ماشيا أن يرميها ماشيا وفي اليومين الأولين من التشريق يرمي جميع الجمرات ماشيا وفي اليوم  
 الثالث راكبا وقال أحمد بن حنبل يستحب يوم النحر أن يرمي ماشيا ذكره الطبري رحمه الله وقال العلامة ابن عابدين رم والضابط عندنا أن كل روي يقف بعد  
 فانه يرميه ماشيا وهو بكل روي بعد روي كما مره لا فلا ثم هذا التفصيل قول أبي يوسف له حكاية مشهورة ذكرها (ط) وغيره وهو مختار كثير من المشايخ  
 كصاحب الهداية والحافظ والبلداني وغيرهم وأما قولهم فذكر في الجمران الأفضل الركوب في الكل على ما في الحاخانية والمشى في الكل على ما في الظهيرية  
 وقال فتحصل أن في المسئلة ثلاثة أقوال، وبقر الشيخ كمال الدين بن الهمام ما في الظهيرية بأن إذا ما ماشيا أقرب إلى التواضع والتخشع وخصوصا  
 في هذا الزمان فإن عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من لا يركب بينهم بالرجة ورميه عليه الصلوة والسلام راكبا إنما هو ليعظم

هذا الحديث من صحيح مسلم في حديثنا من باب بن الحارث التميمي

عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن حصين عن جدته أم الحصين قال سمعتها تقول حجبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت فيه حين رمى جرة العقبة وانصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقوده راحلته والآخر رافع ثوبه على راس رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشمس قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا كثيرا ثم سمعته يقول ان أمر عليكم عبد محمد حبيبتا قالت أسود يقودكما بكتاب الله تعالى فاسموا له واطيعا وحلتي أحمد بن حنبل حدثنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين عن أم الحصين جدته قالت حجبت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا أحدهما أخذ بخطام ثاقبة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستاره من الحر حتى رمى جرة العقبة قال مسلم واسم أبي عبد الرحيم خالد بن أبي زيد وهو خالد بن محمد بن سلمة روى عنه وكيع والحجاج الأعور وحلتي محمد بن حاتم وعبد بن حميد قال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر أخونا ابن جريح أخونا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة بمثل حصاة الخذف وحلتي

لناخذ وأمناسكم فاني لا أدري لعلي لا أجرب بعد تجتبي هذه وحلتي سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن آق بن حنبل حدثنا معقل عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن حصين عن جدته أم الحصين قال سمعتها تقول حجبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت فيه حين رمى جرة العقبة وانصرف وهو على راحلته ومعه بلال وأسامة أحدهما يقوده راحلته والآخر رافع ثوبه على راس رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشمس قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا كثيرا ثم سمعته يقول ان أمر عليكم عبد محمد حبيبتا قالت أسود يقودكما بكتاب الله تعالى فاسموا له واطيعا وحلتي أحمد بن حنبل حدثنا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين عن أم الحصين جدته قالت حجبت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت أسامة وبلالا أحدهما أخذ بخطام ثاقبة النبي صلى الله عليه وسلم والآخر رافع ثوبه يستاره من الحر حتى رمى جرة العقبة قال مسلم واسم أبي عبد الرحيم خالد بن أبي زيد وهو خالد بن محمد بن سلمة روى عنه وكيع والحجاج الأعور وحلتي محمد بن حاتم وعبد بن حميد قال ابن حاتم حدثنا محمد بن بكر أخونا ابن جريح أخونا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رمى الجمرة بمثل حصاة الخذف وحلتي

فعله ليقدر على كراهة ركبا، أم وفي المرقاة وروى البيهقي وابن عبد البر أنه عليه الصلوة والسلام في أيام التشريق ما شأنا زاد اليه حتى كان صبح هذا كان أدلى بالاتباع وقال غيره قل صححه الترمذي وغيره وزاد ابن عبد البر وفعله جماعة من التحلفاء بعده وعليه العمل وحسبك ما رواه القاسم بن محمد من نعل الناس ولا خلاف أنه عليه الصلوة والسلام وقف بعرفة راكبا ورمى الجمار ما شأنا وذلك محفوظ من حديث جابر، أم ويستثنى منه رمى جرة العقبة في أول أيام النحر كما لا يخفى قوله لناخذ وأمناسكم ثم قال المنوي هذه الألف لام الأمر ومعناه خذ وأمناسكم وهكذا وقع في رواية غير مسلم وتقدیر هذه الأمور التي أتيت بها في تجتبي من الأفعال والأهليات هي أمور الحج وصفته وهي مناسك فخذوها على وأقبلوها واحفظوها واعلموها وأعلموها الناس وهذا الحديث أصل عظيم في مناسك الحج وهو نحو قوله صلى الله عليه وسلم في الصلوة صلوا كما رأيتموني أصليام وقال السدي في حاشيته لناخذ وأمناسكم أي تعلموا وتحفظوا فهذا أمر يأخذ الناسك وتعلمها وحفظها ولا دلالة فيه على وجوب المناسك أصلا بل على وجوب تعلمها وحفظها في تلك السنة فاستدل كل كثير من الفقهاء بهذا الحديث على وجوب غير ظاهره وجوب تعلم الشيء لا يدل على وجوب ذلك الشيء إذ جميع المندوبات والسنن يجب أخذها وتعلمها ولو على وجه الكفاية وهي غير واجبة على القائم والله تعالى أعلم قوله لعلي لا أجرب بعد تجتبي هذه الخ قال الزرقاني لعلي أي اظن ويحتمل أن لعلي للتحقيق كما يقع في كلام الله تعالى كثيرا وقال المنوي فيه إشارة إلى توديعهم وإعلامهم بقراب وفاته صلى الله عليه وسلم وحشرهم على الاعتناء بالأخذ عنه وانتهاز الفرصة من ملازمته وتعلم أصول الدين وبهذا سميت حجة الوداع والله أعلم قوله عن جدته أم الحصين الخ بهملتين مصغرا الإجمالية الصحابية لتسمي بعض الرواة أباهما إسحاق قال أبو عمر لم يرد لغيره قوله رافع ثوبه الخ أي ثوبا في يده يعني يظله بثوب مرتفع عن رأسه بحيث لو وصل الثوب إلى راس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المنوي فيه تظليل المحرم على رأسه بثوب وغيره وهو من هبنا ومنهجهما المذهب سواء كان راكبا أو نازلا وقال مالك وأحمد لا يجوز أن فعل لمزمته الفدية وعن أحمد روايته أنه لا فدية واجمعوا عليه أنه لو تعد تحت خيمة أو سقف جاز ووافقونا على أنه إذا كان الزمان يسيرا في الحمل الفدية وكذا لو استظل ببدية وقد يحقون بحديث عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة قال صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فما رأيت مضر يا فسطا طاحته رجوع رواه الشافعي والبيهقي بأسناد حسن وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه أبصر رجلا على بعيره وهو محروق يستظل بينه وبين الشمس اضطر من حر موت له رواه البيهقي بأسناد صحيح وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من محروق يضيء للشمس حتى تغرب الخ غربت بن زويج حتى يعود كما ولدته أمه رواه البيهقي وضغفه وأجرحه الجهمور بحديث أم الحصين وهذا المذكور في مسلم ولأنه لا يسمى لبسا وأما حديث جابر فضيف كما ذكرنا مع أنه ليس فيه شيء وكذا فعل عمر وقول ابن عمر ليس فيه شيء ولو كان حديث أم الحصين مقول عليه والله أعلم، أم ويؤيد الاستقلال بالمقبة المضروبة في عرفة وقد تقدم قوله عبد محمد الخ نفخ الجهم والدال المهملة المشددة والخ جمع القطع من أصل العنق ومقصوده التنبيه على نهاية خسته فان العبد خسيس في العادة ثم سوا في نقص آخر وجعله نقص آخر وفي الحديث الآخر كأن رأسه زبيدة ومن هذه الصفات مجموعة فيه فهو في نهاية الخسة والعادة أن يكون متهنئا في أذل الأعمال فامر صلى الله عليه وسلم بطاعة ولي الأمر ولو كان بهذه الخساسة ما دام يقودنا بكتاب الله تعالى، قال العلماء معناه ما داموا متمسكين بالسلام والدعاء إلى كتاب الله تعالى على أي حال كانوا في أنفسهم وأديانهم فلا يشق عليهم العصال إذا ظهرت منهم المنكرات وعظوا وذكروا فان قيل كيف يؤمر بالسمع والطاعة للعبد مع أن شرط الخليفة كونه قرشيا فالجواب من وجهين أحدهما أن المراد بعض الرواة الذين يؤمهم الخليفة ونوابه لا أن الخليفة يكون عبدًا والثاني أن المراد لو قهر عبد مسلم واستولى بالقرينة فقلت احكامه ووجبت طاعته ولم يجز شق العصا عليه كذا في الشرح للنووي رحمه الله وأيسر استحباب كون حصاة الخذف بقوله بمثل حصاة الخذف الخ فيه دليل على استحباب كون الحصاة في هذا القدر وهو كقدر حبة الباقلا

ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو خالد الاحمر بن ادريس عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الحجرة يوم النحر ضحى واما بعد فاذا زالت الشمس وحل شتاه على بن خشرم اخبرنا عيسى بن يونس اخبرنا ابن جريج اخبرني  
 ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم بمثلته **وحدثني سلمة بن شبيب** حدثنا الحسن بن اخين  
 حدثنا معقل وهو ابن عبيد الله الجعفي عن ابي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستجمار تؤذون الجمار تؤذون  
 والسعي بين الصفا والمروة تؤذون والطواف تؤذون اذا استجمر احدكم فليستجر بتؤ **وحدثني يحيى بن يحيى** ومحمد بن ربح قال اخبرنا  
 الليث بن سعد **وحدثنا قتيبة** حدثنا ليث عن نافع ان عبد الله قال خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلق طائفة من اصحابه وقصر  
 بعضهم قال عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رحمت الله المخلقين مرة او مرتين ثوب قال والمقصرين **وحدثنا**  
 يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم ارحم المخلقين قالوا والمقصرين  
 يا رسول الله قال اللهم ارحم المخلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين **اخبرنا ابو اسحق** ابراهيم بن محمد بن سفيان  
**عن مسلم بن الحجاج** حدثنا ابن نمير حدثنا ابي ثناء عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

او النواة او الانسلة فيكرة اصغر من ذلك واكبر منه وقد سبقت المسئلة في شرح حديث جابر الطويل وفي موضع آخر من هذا الشرح والله اعلم **باب**  
 بيان وقت استحباب الرمي قوله يوم النحر ضحى المراد به روى حجرة العقبة فانه لا يشترع في يوم النحر غيرها بالاجماع وقوله ضحى اي وقت الضحوة  
 من بعد طلوع الشمس الى ما قبل الزوال قوله فانا زالت الشمس اي يعني ما بعد يوم النحر وهو ايام التشرقي فقد روى بعد الزوال وفي البخاري عن ابن عمر  
 كنا نحتين فاذا زالت الشمس رمينا قال الحافظ وفيه ما يدل على ان السنة ان يرمى الجمار في غير يوم الاضحية بعد الزوال وبه قال الجمهور خالف فيه عطاء  
 وطاوس فقالا لا يجوز قبل الزوال مطلقا وخصص الحنفية في الرمي في يوم النفر قبل الزوال وقال اسحق ان روى قبل الزوال اعاد الا في اليوم الثالث فيجوز به ام  
 وفي كتب اصحابنا واما اليوم الرابع وهو يوم النفر فيجوز الرمي قبل الزوال قال ابن عابد بن ابي محمد عند الامام ابي حنيفة استحسانا مع الكراهة التنزيهية  
 وقالوا لا يصح اعتبارا بسائر الايام ومذهبه مروى عن ابن عباس رضي الله عنه قال ان الرماة اخرج البيهقي عنه اذا انتفخ النهار من يوم النفر فقد حل  
 الرمي والصدور والانتفاخ الارتفاع وفي سند طلبة بن عمر ضعفه البيهقي قال ابن المهرم ولا شك ان المعتدل في تعيين الوقت للرمي في الاول من  
 اول النهار وفيما بعد من بعد الزوال ليس له فعله كذلك مع انه غير معقول (اي لا يدخل العقل فيه) ولا يدخل وقته قبل الوقت الذي فعله فيعليه الصلوة والسلام كما لا يفعل  
 في غير ذلك المكان الذي روى فيه عليه الصلوة والسلام وانما روى عليه الصلوة والسلام في الرابع بعد الزوال فلا يرمى قبله ام - واعلم ان روى جابر ايام التشرقي يسن فيه الترتيب  
 عندا وهو ان يبدأ بالحجارة الاولى التي تلي مسجد الخيف ثم الوسط ثم حجرة العقبة ويستحب ان يقف عقبى الاولى عندا مستقبلا القبلة زمانا طويلا يذبح فيه الله  
 ويقف كذلك عند الثانية ولا يقف عند الثالثة ثبت معنى ذلك في صحيح البخاري من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب هذا في كل يوم من الايام الثلاثة  
 والله اعلم ويستحب رفع اليدين في هذا الدعاء عندا وبه قال جمهور العلماء وثبت في صحيح البخاري من رواية ابن عمر في حديثه الذي قد متناه اختلف  
 قول مالك في ذلك واجمعوا على انه لو ترك هذا الوقت للدعاء فلا شيء عليه الا ما حكى عن الثوري انه قال يطعم شيئا او يهريق دما **باب**  
 ان حصا الجمار سبع قوله الاستجمار اي الاستجماء بالاستجمار تؤذون الجمار تؤذون التاء المثناة فوق وتشديد اللوا وهو لوتر ولا يثا رها بالثلاثة وقد سبق  
 في بحث الاستجماء انه سنة وفي البواقي بالسبعة قوله ورمى الحجرة تورا وكذا السعي بين الصفا والمروة قوله والطواف تؤذون  
 كلها فرائض عند الجمهور وعندنا اربعة اشواط فرض والباقي واجب قوله فليستجر بتؤ قال القاري ان الظاهر ان المراد بالاستجمار رها هو التجرف فانه  
 يكون بوضع العود على حجرة النار فيرفع التكرار وهو اولى من قول القاصي عياض وبعده الطيبي ان المراد بالاول الفعل وبالثاني عند الاجتماع  
 قال السدي؟ يحتمل عندي في وجه التكرير ان يحل الاستجمار في هذا الحديث في احد الموضعين على الاستجماء وفي الموضع الآخر على التجرف كتنجز اكفان  
 الميت ونحوه والله تعالى اعلم **باب** تفضيل الحق على التقصير وجواز التقصير قوله مرة او مرتين اي الشك فيه من الليث وال  
 فاكثرهم موافق لما رواه مالك كما سياتي بعد قوله قالوا والمقصرين اي قال الحافظ لما وقع في شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث  
 الشديد والوافي قوله والمقصرين معطوفة على شيء محذوف تقديره قل وارحم المقصرين وهو يسمي العطف التلقيني كقوله تعالى قال اتي جاعلن  
 للناس اماما قال ومن ذريتي قوله قال والمقصرين اي فيه اعطاء المعطوف حكم المعطوف عليه ولو تخلل بينهما السكوت بلا عد ر قوله اخبرنا  
 ابو اسحاق ابراهيم بن محمد بن سفيان عن مسلم بن الحجاج حدثنا ابن نمير ان قال النوى رم قد متناه في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح ان  
 ابراهيم بن سفيان صاحب مسلفاته من سماع هذا الكتاب من مسلم ثلاثة مواضع اولها في كتاب الحج وهذا موضعه وقد سبق التنبيه على اوله و

باب تفضيل الحق على التقصير باب بيان ان حصا الجمار سبع  
 وجواز التقصير

آخره عنك وان ابراهيم يقول من هنا عن مسرور لا يقول اخبارنا كما يقول في باقي الكتاب اول هذا قول الجودي حدثنا ابراهيم عن مسرور حدثنا  
ابن غير حدثنا الى حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رحم الله المحلقين قالوا والمقصرين يا رسول الله  
الى آخره قوله فلما كنت الرابعة قال المقصرين ان بيان كونها في الرابعة ان قوله والمقصرين معطوف على مقدر تقديره يرحم الله المحلقين وانما قال  
ذلك لبيان دعوى المحلقين ثلاث مرات صريحاً فيكون دعاءه للمقصرين في الرابعة وقد رآه ابو عوانة في مستخرجه من طريق الثوري عن عبيد الله  
بلفظ قال في الثالثة والمقصرين والجمع بينهما واضح بان من قال في الرابعة فحط ما شرعناه ومن قال في الثالثة اراد ان قوله والمقصرين معطوف  
على الدعوة الثالثة واراد بالثالثة مشكلة السائلين في ذلك وكان صلى الله عليه وسلم يراجع بعد ثلاث كما ثبت ولولم يدع لهم بعد ثلاث مشكلة ما سألوه  
في ذلك واخرجه احمد من طريق ايتوب عن نافع بلفظ اللهم اغفر للمحلقين قالوا والمقصرين حتى قالها ثلاثاً او اربعاً ثم قال والمقصرين ورواية من  
جزء مقدمة على رواية من شك كذا في الفتح - ولينظر ما في حديث ابي هريرة الآتي بوجه قال المحافظ وفي الحديث من الغواني ان التقصير يجزئ عن  
الحسن وهو مجمع عليه الا ان روى عن الحسن البصري ان الحلق يتعين في اقل حجة كحاك ابن المنذر بصيغة التمرين وقد ثبت عن الحسن خلافة  
قال ابن ابي شيبة حدثنا عبيد الله بن علي عن هشام بن الحسن في الذي لم يحج قط فان شاء حلق وان شاء قصر نعم روى ابن ابي شيبة عن ابراهيم النخعي قال  
اذا حج الرجل اول حجة حلق فان حج أخرى فان شاء حلق وان شاء قصر ثم روى عنه انه قال كانوا يحبون ان يحلقوا في اول حجة اقل عمر انية  
وهذا يدل على ان ذلك للاستحباب لا للزوم نعم عند المالكية والحنابلة ان محل تعيين الحلق والتقصير ان لا يكون المحرول بشعر او ضفره  
او عقصه وهو قول الثوري والشافعية في التزيم والجهمور وقال في الجليل وفقاً للحنفية لا يتعين الا ان نذر او كان شعره خفيفاً لا يمكن  
تقصيره او لم يكن له شعر فيرمي موسى على راسه واغرب الخطابي فاستدل بهذا الحديث لتعين الحلق لمن لبس ولا حجة فيه ام - قلت وفي  
الدر المختارنا قال عن البحر فلولد بصمغ بحيث تعدد التقصير تعين الحلق ام - قال ابن عايد بن دم مثال لتعد التقصير ومثله ما لو كانت  
الشعر قصيراً فتعين الحلق وكذا لو كان معقوصاً او مضفوراً كما عزي الى المبسوط ووجهه انه اذا انقضت تناثر بعض الشعر فيكون جنباً  
على احواله قبل ان يحل منه فتعين الحلق لكن قد يقال ان هذا التناثر غير جناية لانه في وقت جواز ازالة الشعر يحلق او غيره ولو تنقأ  
منه او من غيره كما ياتي فيبقى ما في المبسوط مشكلاً فاعلم ومثال تعذر الحلق مع امكان التقصير ان يفقد آلة الحلق او من يحلقه او يضفر  
الحلق نحو صلع او قروح برأسه وتقدم مثال تعذرهما جميعاً في الاقرع وذو قروح شعره قصير ام - ثم قال المحافظ وفي الحديث ان الحلق  
افضل من التقصير ووجهه انه ابلغ في العبادة وابين للخصوم والذلة وادل على صدق النية والذي يقصر يبق على نفسه شيئاً مما يترين به  
بخلاف المحلق فانه يشعر بانه ترك ذلك لله تعالى وفيه إشارة الى الخرد ومن ثواب الصلحاء القاء الشعر عند التوبة والله اعلم وامّا  
قول النوري تبناً لغيره في تعليل ذلك بان المقصر يبق على نفسه الشعر الذي هو زينة والحاج ما يترك الزينة بل هو اشعث اغبر فغيبه نظراً لان  
الحلق انما يقع بعد انقضاء زمن الايام بالتفتت فانه يحل له عقبه كل شيء الا النساء في الجم خاصة واستدل بقوله محلقين على مشروعية حلق  
جميع الراس لانه الذي تقتضيه الصيغة وقال لو حارب حلق جميعه مالك واحمد واستحب الكوفيون والشافعية ويجزئ البعض عندهم اختلفوا  
فيه فمن الحنفية الربع الا يا يوسف فقال النصف وقال الشافعية اقل ما يجب حلق ثلاث شعرات وفي وجه لبعض اصحابه شعرة واحدة والنصف  
كالحنق الا انصت ان يقصر من جميع شعر راسه ويستحب ان لا ينقص عن قدره الا نسلة وان اقتصر على ادونها اجزاء هذا للشافعية وهو مرتب عند  
غيرهم على الحلق وهذا كله في حق الرجال اما النساء فالشرع في حقهن التقصير بالاجماع وفيه حديث لابن عباس عن ابي داود ولفظه



سمعت النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا للحقلين ثلاثاً وللمقصرين مرة ولم يقل في حجة الوداع وحديثاً قتيبة بن سعيد  
 حدثنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري وحديثاً قتيبة حدثنا قتيبة بن سعيد كلاهما عن موسى بن عقبة عن نافع عن  
 ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلق رأسه في حجة الوداع وحديثاً قتيبة بن سعيد كلاهما عن موسى بن عقبة عن نافع عن  
 ابن سيرين عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى منافاة الجمر فقرأها ثم أتى منزله بمنى فخرثوا قال للحلاق خذوا وأشار إلى جانبه  
 ليس على النساء خلق وإنما على النساء التقصير وللتزني من حديث علي بن أبي طالب قال جهمور الشافعية لو حلفت أجراً وكبره وقال  
 القاضي أبو الطيب حين لا يجوز والله أعلم أم قلت وفي الدر المختار وحلفه الكل أفضل أم قال ابن عابدين رمى هو مسنون وهذا في حق الرجل  
 وكبره للمرأة لأنه مثله في حقهما كخلق الرجل لحية وأشار إلى يده لو أقصم عن خلق الربح جاز كما في التقصير لكن مع الكراهة لتركه السنة فان السنة  
 حلت جميع الراس أو تقصير جميعه كما في شرح الباب أم وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام رحمه الله بعد التحقيق والتدقيق فكان مقتضى الدليل في الحلق  
 وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي أدين الله به والله سبحانه وتعالى أعلم أم وفي الحديث أيضاً مشروعية الدعاء لمن فعل ما شرع في تكرار  
 الدعاء لمن فعل الربح من الأمرين الخيتر فيهما والتبني بالكرار على الرجحان وطلب الدعاء لمن فعل الجائر وإن كان مرجوحاً قوله سمعت النبي صلى  
 الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا الخ ليس فيما سوى هذه الطريق من أحاديث الباب تعيين هل قاله صلى الله عليه وسلم في الحديث كما قاله ابن عبد البر  
 أو في حجة الوداع قالوا ولو لم يقع في شيء من طرق حديث أبي هريرة الماضى التصريح بالموضع ولا التصريح بسماعة ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ولو وقع  
 لقطعنا بأنه كان في حجة الوداع لأنه شهدوا ولم يشهد الحديثية وقد وقع تعيين الحديثية من حديث جابر عن أبي ثرة في كتاب الشأن له ومن طريق  
 الطبراني في الأوسط ومن حديث المسورين محرمه عند محمد بن أسحق والمغازي ومن حديث أبي سعيد عند أحمد بن أبي شعبة والطيا السبي الطحاوي و  
 ابن عبد البر يلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستغفر لأهل الحديثية للحقلين ثلاثاً وللمقصرين مرة ومن حديث ابن عباس عند أحمد بن ماجه  
 وغيرهما وورد تعيين حجة الوداع من حديث أبي هريرة السلولي عند أحمد بن أبي شعبة ومن حديث ابن أبي شعبة ومن حديث ابن أبي شعبة قارب بن  
 الأسود الثقفي عند أحمد بن أبي شعبة ومن حديث ابن أبي شعبة ومن حديث ابن أبي شعبة ومن حديث ابن أبي شعبة ومن حديث ابن أبي شعبة قارب بن  
 وأناس من أصحابه وقصر بعضهم فقال اللهم راحم الحقلين الحديث رواه البخاري هكذا في المغازي من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن الأحنف  
 التي فيها تعيين حجة الوداع أكثر عددًا لا خمس من الذين بينوا الحديثية لأربعة وأصح أسناداً لأن بعضها في الصحيحين بخلاف الحديثية  
 فليس شيء منها في واحد منهما قال النووي ولا يجد أن يكون ذلك وقع في الموضوعين وقال عياض كان في الموضوعين وكذا قال ابن دقيق العيد أنه  
 الأقرب وقال الحافظ أبو طاهر هو الملتزم لتطابق الروايات بذلك في الموضوعين وكلها صحيحة وإن كان بعضها أصح وأكثر فلا يقتضيه طرح غيره مع إمكان  
 الجمع بالتعدا لأن السبب في الموضوعين مختلف فالذي في الحديثية كان بسبب توقف من توقف من الصحابة عن الإحلال لما دخل عليهم من الحزن  
 لكونهم ممنوعوا من الوصول إلى البيت مع اقتدارهم على ذلك أي الوصول إليه بالقتال فحلفهم النبي صلى الله عليه وسلم وصالح قرشياً  
 على أن يرجع من العام المقبل فلما أمرهم بالإحلال من العدة توقفوا فآثرت أم سلمة لما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرها بتوقفهم وخوفهم  
 عليهم من التوقف أن يحل هو صلى الله عليه وسلم قبلهم فقالوا لا تخافوا ولا تحزنوا وأدعوا للحلق يحلق لك فافعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا  
 فحلق بعضهم وقصر بعضهم في رواية الطيا السبي وابن سعد لحديث أبي سعيد أن الصحابة حلقوا يوم الحديثية الإعتمان وأبانتادة ففصل ولم يحلقوا  
 قال الجلال البلقيني فيحتمل أنهما اللذان قالوا والمقصرين فكان من زاد إلى الحلق أسره إلى أمثال الأمر من اقتصر على التقصير وقد وقع التصريح  
 بهذا السبب في حديث ابن عباس فإن في آخره عند ابن ماجه وغيره أنهم قالوا يا رسول الله ما بال المحققين ظاهرت لهم بالترجم أي ذكرته ثلاث مرات  
 قال لا أنهم لم يشكوا في أن ما فعلته أحسن مما قام في أنفسهم وأما السبب في تكرير الدعاء للحقلين في حجة الوداع فذلك الخافض الأولى ما قاله الخطابي  
 وغيره أن عادة العرب إنما كانت تحب توفير الشعور والترين بها وكان الحلق فيه قليلاً وربما كانوا يرونه من الشبهة ومن زنى الإباح فذلك  
 كرهوا الحلق واقتصر على التقصير انتهى باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرى ثوبه ثوبه حلق والابتداء في الحلق بالجانب  
 الأيمن عن رأس المخلوق قوله فاتى الجمر الخ فيه أنه يسحب إذا قدم منى أن لا يخرج على شيء قبل الرمي بل يأتى الجمر راكباً كما هو فيه مما شر  
 يذهب في نزل حيث شاء من منى قوله ثم قال للحلاق خذ الخ قال النووي واختلفوا في اسم الحلق قال الصحيح أنه معمر بن عبد الله كما ذكره البخاري  
 وقيل هو خراش بن أمية وهو عجمي أم والصحيح أن خراشاً كان الحلق بالحديثية والله أعلم كذا في الفقه وله قصة في ذلك فسنذكرها كما ذكرها  
 في المواهب قوله وأشار إلى جانبه الأيمن الخ قال النووي فيه استحباب البداية بالشق الأيمن من رأس المخلوق وهو قول الجمهور خلافاً لابي حنيفة

باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرى ثوبه ثوبه حلق والابتداء في الحلق بالجانب الأيمن من رأس المخلوق

الاثنين ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس وحل ثنا ابوبكر بن ابي شيبة وابن نمير وابوكريب قالوا حل ثنا حفص بن غياث عن هشام بهذا الاسناد اما ابوبكر فقال في روايته قال للحلاق ها واشارسيد الى جانب الايمن هكذا فقصم شعرة بين من يليه قال ثم اشار الى الحلاق والى جانب الايسر فحلقة فاعطاه امر سليم واما في رواية ابوكريب قال فبدا بالشق الايمن فوزعه الشعر والشعرين بين الناس ثم قال بالاييسر فصنع مثل ذلك ثم قال ها هنا ابوطحمة فدفعه الى ابوطحمة وحل ثنا محمد بن مثنى قال حل ثنا علي بن حنبل ثنا هشام عن محمد بن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة ثم انصرف الى البدن فخرها والحجار حابس و قال بيده عز رأسه فحلق شقه الايمن فقصمه فيمن يليه ثم قال حلق الشق الآخر فقال بين ابوطحمة فاعطاه اياه وحل ثنا ابن ابي حنبل ثنا سفيان قال سمعت هشام بن حسان يخبر عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة ونحر نسكه وحلق ناول الحلق شقه الايمن فحلقة ثم دعا ابوطحمة الانصاري فاعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فقال حلق فحلقة فاعطاه ابوطحمة فقال اقمه بين الناس وحل ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه فجاء رجل فقال يا رسول الله لم اشعر فحلقت قبل ان انحر

قال ابن عابدين رحم قالوا (اي الحنفية) يندب البلمة بيمين الحائق لا الحلاق الا ان في الصحيحين يفيد العكس وذلك انه صلى الله عليه وسلم قال للحلاق خذ واشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس قال في الفقه وهو الصواب ان كان خلاف المذهب ام - واقول يوافقه ما في الملتقط عن الامام حلق رأسي فخطأتى الحلاق في ثلاثة اشياء لما ان جلست قال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال ابدا بالايمن فلما أردت ان اذهب قال ادفن شعرك فرجعت فدفنته ام غفر اي فهذا يفيد رجوع الامام الى قول الحجام ولذلك قال في اللباب هو المختار قال ثنا روحه كما في منسك ابن العجمي في البحر وقال في النخبة وهو الصحيح وقد روي رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب فصح تصحيح قوله الاخير وان دفعها هو المشهور عنه عند المشايخ وقال السروجي عند الشافعي يبدأ بيمين الحلاق وذكر كذلك بعض صحابنا ولم يخرجه الى احد الستة اولى وقد صح بدلالة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعد كلام وقد أخذ الامام يقول للحجام ولو ينكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه ام ملخصا ومثله في المعارج غاية البيا قول في ثور جعل يعطيه الناس الخ وفي رواية للخاري كان ابوطحمة اول من اخذ من شعرة قال الحافظ هو ابوطحمة الانصاري زوج امر سليم والدة انس وقد اخرج ابو عوانة في صحيحه هذا الخبر من طريق سعيد بن سليمان ابن عباس ماساقة محمد بن عبد المرحيم عند البخاري ولفظه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر الحلاق فحلق رأسه ودفع الى ابوطحمة الشق الايمن ثم حلق الشق الآخر فامر ان يقيمه بين الناس ورواه مسلم من طريق ابن عيينة عن هشام ابن حسان عن ابن سيرين بلفظ لما رمى الجمرة ونحر نسكه ناول الحائق شقه الايمن فحلقة ثم دعا ابوطحمة فاعطاه اياه ثم ناوله الشق الايسر فحلقة فاعطاه ابوطحمة فقال اقمه بين الناس وله من رواية حفص بن غياث عن هشام انه قسّم الايمن فيمن يليه وفي لفظ فوزعه بين الناس الشعر والشعرين واعطى الايسر امر سليم وفي لفظ ابوطحمة ولا يتأقضى في هذه الروايات بل طريق الجمع بينهما انه ناول ابوطحمة كلا من الشقين فاما الايمن فوزعه ابوطحمة بأمرة واما الايسر فاعطاه امر سليم زوجته بأمرة صلى الله عليه وسلم ايضا زاد احمدا في روايته له لتجعله في طيبها وعلى هذا فالضمير في قوله يقيمه في رواية ابوكريب يعود على الشق الايمن وكذا قوله في رواية ابن عيينة فقال اقمه بين الناس - قال الحافظ وفي الحديث طهارة شعرك ادى وبه قال الجمهور وهو الصحيح عندنا وفيه التبرك بشعر صلى الله عليه وسلم وجواز اقتنائه وفيه المواصلة بين الاصحاب في العطية والمهذبة اقول فيه ان المواصلة لا تستلزم المساواة وفيه تنفيل من يتولى التفرقة على غيره ام - قال الزرقاني واما قصم شعرة في اصحابه فيكون بركة باقية بينهم فتذكر له لهم وكأنه اشار بذلك الى اقتراب الاجل وخص ابوطحمة بالقسمه التفاضل الى هذا المعنى لانه هو الذي حضر قبره وحمله وبني فيه اللابن قوله فوزعه الشعر والشعرين الخ قال الابن في ذكر الشعر والشعرين يدل على كثرة الحاضرين وفيه التبرك باثار الصالحين قوله ها هنا ابوطحمة ام استغنى عن قوله الى البدن ام بضم فسكون جمع بدنة باب جواز تقديم الذبح على المرحى والحلق على الذبح وعلى المرحى وتقديم الطواف عليها صلوات قوله عن عبد الله بن عمرو بن العاص الخ قال الحافظ حديث عبد الله بن عمر هذا من مخرج واحد لا يعرف طريق الاطريق الزمري هذه عن عيسى بن عبد الله بن نعيم من اصحاب الزمري وغايتهم ذكر ما لم يذكره الاخر واجتمع من مرويه روايت ابن عباس ان ذلك كان يوم الفرج المروال وهو على راحلته يخطب عند الجمرة قوله فجاء رجل الخ قال الحافظ لم اقف على اسمه بعد البحث الشديد لا اعلم اسم احد من سأل في هذه القصة وسأبئين انهما كانا جماعة لكن في حديث اسامة ابن شريك عند الطحاوي وغيره كان الاعراب يسألونه وكان هذا هو السبب في عدم ضبط اسماءهم - قوله لم اشعر الخ اي لم افطن يقال شعر بالشئ شعورا

## فقال اذبح ولا حرج ثم جاءه رجل آخر فقال يا رسول الله لا أشعر

إذا فطنت له وقيل الشعور العلم ولم يفهم في هذه الرواية بمعلق الشعور وقد بينه يونس عند مسلم ولفظه لا أشعر أن الرمي قبل الخمر فحوت قبل أن أدمى وقال آخر لا أشعر أن الخمر قبل الحلق فحلت قبل أن أخروني رواية ابن جريح كنت أحسب أن كذا قبل كذا وقد تبين ذلك في رواية يونس وزاد في رواية ابن جريح وأشباه ذلك ووقع في رواية محمد بن أبي حفصة عن الزهري عند مسلم حلفت قبل أن أرى وقال آخر أفضت إلى البيت قبل أن أرى وفي حديث معمر بن أحمد زيادة الحلق قبل الرمي أيضًا فحصل ما في حديث عبد الله بن عمر السؤال عن أربعة أشياء الحلق قبل الذبح والحلق قبل الرمي والخمر قبل الرمي والأفاضة قبل الرمي والأوليان في حديث ابن عباس أيضًا وعند الدارقطني من حديث ابن عباس أيضًا السؤال عن الحلق قبل الرمي وكذا في حديث جابر وفي حديث ابن سبيد عند الطحاوي وفي حديث علي بن عبد الرحمن السؤال عن الأفاضة قبل الحلق وفي حديثه عند الطحاوي السؤال عن الرمي والأفاضة معًا قبل الحلق وفي حديث جابر الذي علقه البخاري ووصله ابن حبان وغيره السؤال عن الأفاضة قبل الذبح وفي حديث أسامة بن شريك عند أبي داود السؤال عن السعي قبل الطواف، وأدعى الحافظ ابن القيم أن هذا الأخير غير محفوظ كما نقله عنه في بدل المجموع ولم يبين وجهه ولم يرد له أحد غيره وتعتصم الحافظ في تأويله فقال وأما ما وقع في حديث أسامة بن شريك فمحمول على من سعى بعد طواف القدوم ثم طاف طواف الأفاضة فإنه يصدق عليه أنه سعى قبل الطواف أي طواف الركن ولم يقل بظاهر حديث أسامة إلا أحمد وعطاء فقال لا لولم يطف للقدوم ولا غيره وقدم السعي قبل طواف الأفاضة أجزاء أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح عنه، أم - قلت ولا أشكال فيه عند أصحابنا فإنه محمول على كسائر أحاديث الباب على نفى الحرج بخلافه لا أثر له من الجمل كما سياتي وكيف يصح تأويل الحافظ مع أن السعي بين القدوم والأفاضة قد وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمنا الصوابية رضي الله عنهم في حجة الوداع كما تقدم في الأبواب السابقة فكيف يتردد رجل في صحة فعل شارك فيه سائر رفاقه والله أعلم **قوله** اذبح ولا حرج ثم جاءه رجل آخر فقال يا رسول الله لا أشعر ثم جاءه رجل آخر فقال يا رسول الله لا أشعر ثم جاءه رجل آخر فقال يا رسول الله لا أشعر وفي حديث انس في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى معنى فألقى الحجر فمرها ثم أتى منزله معنى فحرق وقال الحلق خذ ولا بد داود بن عمرو ثم حرق حلق وقد جمع العلماء على مطلوبية هذا الترتيب إلا ابن جهم المالكى استثنى لقارن فقال لا يحلق حتى يطوف كأنه لاحظاته في عمل العمرة والعمره يتأخر فيها الحلق عن الطواف ورد عليه النووي بالاجماع (ونارعه في ذلك ابن دقيق العيد) واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فأجمعوا على ألا جزاء في ذلك كما قاله ابن قدامة في المغنر إلا أنهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع فذكر أصحابنا الحنفية ما حصله من الطواف لا يجب استرثابه على شيء من الثلاثة وإنما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط فلو حلق المفرد أو غيره قبل الرمي فعليه دم وكذا لو حلق القارن والتمتم دون المفرد قبل الذبح أذبحا قبل الرمي فعليه دم أيضًا ولو طاف قبل الرمي والحلق لا شيء عليه ولكن يكره لترك السنة وهذا كله عند أبي حنيفة، وقال الأوزاعي إن أفاض قبل الرمي أهرق دمًا وقال مالك في الحلق قبل الرمي القلبية لا لقله التفث قبل شيء من التحلل وفي تقديم الأفاضة على الرمي الدم، نقله الرزقاني في شرح المواهب وقال عياض اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي وروى ابن عبد الحكم عن مالك أنه يجب عليه إعادة الطواف فإن توجه إلى بلد لا إيلة رجب عليه دم، وفرق أحمد بين العمد والناسي أو الجاهل كما سياتي وروى عن ابن عباس كما سيأتي أن من قدم شيئًا على شيء فعليه دم وروى قال سعيد بن جبيرة وقادة والحسن والنخعي وذهب الشافعي وصاحبنا إلى حنيفة وجمهور السلف والعلماء وفقهاء أصحاب الحديث إلى عدم وجوب الترتيب بين الطواف المذكورة في يوم النحر وعدم وجوب الدم لقوله صلى الله عليه وسلم للساثلين ولا حرج أي لا يضيق عليك فهو ظاهر في رفع الأثر والفدية معًا لأنهم الضيق يشملها ووجوب القدية يحتاج إلى دليل ولو كان واجبًا لبيته النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ لأنه وقت الحاجة فلا يجوز تأخيرها وقال الطبري لم يسقط النبي صلى الله عليه وسلم الحرج إلا وقد أجزأ الفعل إذ لو لم يجز لأمره بالإعادة لأن الجمل والنسيان لا يضعان عن المرء الحكم الذي يلزمه في الجمل كما لو ترك الرمي ونحوه فإنه لا يأتى تركه جاهلاً أو ناسيًا لكن يجب عليه الإعادة والعجب من يحمل قوله ولا حرج على نفى الأثر فقط ثم يخص ذلك ببعض الأمور دون بعض فإن كان الترتيب واجبًا يجب بتركه دم فليكن في الجميع والأما وجه تخصيص بعض دون بعض مع تميم الشارح الجميع بنفى الحرج وأما احتجاج النخعي ومن تبعه في تقديم الحلق على غيره بقوله تعالى ولا تخلقوا زواجر حتى يتلهم الهدى محله قال فمن حلق قبل الذبح أهرق دمًا عنه رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح فقد أجاب بأن المراد ببلوغ محله وصوله إلى الموضع الذي يحل فيه فيه وقد حصل وإنما يتم ما أراد أن لو قال ولا تخلقوا حتى تنحروا، كما قال الحافظ في الفهم وأجاب الشيخ ابن المهام عن حديث الباب أن نفى الحرج يتحقق بنفى الأثر والفساد فيعمل عليه دون نفى الجزاء فإن في قول القائل لا أشعر فعلت ما يفيد أنه ظهر له بعد فعله أنه ممنوع من ذلك فلما قدر اعتداله على سؤاله

أقول العمل في وجوب الترتيب بين طوافي يوم النحر

ولا لم يسأل اوله يعتذر لكن قد يقال يحتمل ان الذي ظهر له مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله صلى الله عليه وسلم فظن ان ذلك الترتيب مستعين  
 فقدم ذلك الاخذاروسأل عما يلزمه به فيان عليه الصلوة والسلام والحج والعمرة والصدقة والبيت المقدس والبيت المقدس والبيت المقدس  
 انه يحتمل ان يكون كذلك وان يكون الذي ظهر له كان هو الواقع الا انه عليه السلام عذرهم للجمل وامرهم ان يتعلموا منا سكرهم وانما عذرهم بالجمل لان  
 الحال كان اذ قال في ابتداءه واذا احتل كلامه ما لا احتياطا اعتبارا بالقيمين والاخذ به واجب في مقام الاضطراب فيتم الوجه الذي حقيقته ام - و  
 قد اخرج الطحاوي عن ابي سعيد الخدري قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل حج قبل ان يرى قال لا حرج ومن رجل فخر  
 قبل ان يرى قال لا حرج ثم قال عباد الله وضع الله عز وجل الضيق والحرج وتعلموا منا سكرهم فانهم من دينكم قال الطحاوي رحمه الله افلا ترى انه امرهم  
 بتعلموا منا سكرهم ولا يحسنونها فدل ذلك ان الحرج والضيق الذي رفعه الله عنهم هو الحرج الذي رفعه الله عنهم من سكرهم لا غير ذلك وقد جرى في حديث ابي  
 ابن شريك الذي قد ذكرناه فيما تقدم من هذا الباب ما يدل على هذا المعنى ايضا حدثنا ابن مزيق قال ثنا وهيب بن سعيد بن عامر قال ثنا شعبة عن زياد  
 ابن علاقة عن اسامة بن شريك ان الاعراب سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشياء ثروا واهل علينا حرج في كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان الله عز وجل قد رفع الحرج عن عباده الامن اقترض من اخيه شيئا مظلوما فذلك الذي حرج وهلك افلا ترى ان السائلين لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه السلام انما كانوا اعرابا لا علم لهم بمناسك الحج فاجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لا حرج على الاباحة منه لجهل التقدير في ذلك والتأخير فيما  
 قد رواه من ذلك واخره ثور قال لهموا ذكر ابي سعيد في حديثه وتعلموا منا سكرهم ثم قد جاء عن ابن عباس ما يدل على هذا المعنى ايضا حدثنا علي بن شعبة  
 قال ثنا يحيى بن يحيى قال ثنا ابو الاحوص عن ابراهيم بن مهاجر عن جابر بن عبد الله بن عباس قال من قدم شيئا من حجه واخره فليهرق لذلك دما حدثنا  
 نصر بن مزيق قال ثنا الخصب قال ثنا وهيب بن ايوب عن سعيد بن جابر عن ابن عباس مثله فحدثنا ابن عباس يوجب على من قدم شيئا من نسكه  
 واخره دما وهو احد من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ما سئل يوشد عن شيء قدمه ولا آخر من امر الحج الا قال لا حرج فلو كان معنى ذلك عند معنى  
 الاباحة في تقديم ما قدموا ولا في تأخيرها آخره انما ذكرنا اذ كان يوجب في ذلك دما ولكن كان معنى ذلك عند علي ان الذين فعلوه في حجة النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه السلام كمال الجمل منهم بالحكمة كيف هو فعذرهم بحملهم امرهم والمستأنف ان تعلموا منا سكرهم ام - قال شيخنا المحمود قدس الله روحه في قوله صلى الله عليه وسلم  
 اسامة بن شريك ان الله عز وجل قد رفع الحرج عن عباده الامن اقترض من اخيه شيئا مظلوما وفي بعض الروايات لابي اود من اقترض من رجل مسكرا لانه على ان  
 الحرج المنفي في الحديث ليس بمعنى الفدية ونحوها بل هو بمعنى نفي الاثم والفساد كما قال ابن الهيثم وغيره قال البدر الضعيف عفا الله عنه اظن ان اسد لابي ابراهيم النخعي على  
 وجوب تقديم الذبح على الحلق بقوله ولا تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله صحيح مؤيد بالحديث الصحيحة فقد مضى في حديث جابر لكن لا يحل مني حرج حتى يبلغ الهدي  
 محله وفي حديث حفصة ان النبي راى فقلت هدي فلا احل حتى انحر فاعلم من مجموع الحديثين ان بلوغ الهدي محله انما اراد به شحرا لا مجرد وصوله  
 الى مكان الحلق كما زعمه الحافظ فتم ما قاله النخعي وكذا ابو حنيفة ومن وافقه ان الحلق مرتب على الذبح وجوبا اذا كان نفس الذبح واجبا كالحلق في  
 القارن والمتنع دون المنفرد وهذا الترتيب كالضرب في قوله عز وجل وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي آيَاتٍ مُّعَلَّوَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةٍ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا  
 مِنْهَا وَارْزُقُوا الْبَنِينَ الْفُقَرَاءَ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَتْمِيمُهَا وَيَتَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ فَعْقَةٌ لِّلْعَالَمِينَ فقضاء التفق هو الحلق والتقضية ما صدر به من الاجابة  
 عن الذبح وظاهر الآية ان طواف الزيارة ينبغي ان يكون بعد قضاء التفق لتأخره عنه في الذكر فيبدأ بما بدأ الله به وهو الاضحية بشأن الداخلين على الملوك  
 كما تبه عليه الشجر ولى الله الدهرى رحمه الله تعالى واما الرمي فلو جاز تقديم الذبح عليه يلزم قلب الموضوع وذلك لان الرمي قد شرع تدكرا للرعي براهيم  
 عليه الصلوة والسلام حين امر بذهبه ولد فاعترض له الشيطان عند الحجرة فرماه بسبع حصيات ثورا قدر على الذبح بعد طرح الشيطان واخلاص التوحيد  
 لله سبحانه وتعالى كما ورد في حديث ابي الطفيل عن ابن عباس ولفظه ثم ذهب به اى ابراهيم جابريل الوجود العقبة فعرض له الشيطان فرماه بسبع  
 حصيات حتى ذهب ثور عرض له عند الحجرة الوسط فرماه بسبع حصيات وثور تله للجبابرة وعلى اسمعيل قميص ابيض فقال يا ابت انه ليس لي ثوب  
 تكفني فيه غيره فاخذه حتى تكفني فيه فعالج به ليخلعه فنودي من خلفه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فالتفت ابراهيم فاذا هو بكبش ابيض اقر  
 عين رواه احمد والطبراني في الكبير قال الهيثمي في مجمع الزوائد رجاله ثقات وفي كذا العمال نزل جابريل على ابراهيم فراغه به فصلى بمعى الظهر والمغرب  
 والعشاء والصبح ثم غلبه من منى الى عرفة فصلى به الصلواتين الظهر والعصر ثم وقف به حتى غابت الشمس ثم وقع به حتى اتى المزدلفة فانزل به  
 نبات فصلى الصبح كما جعل ما يصلى احد من المسلمين ثم وقف به كابطاما يصلى احد من المسلمين ثم افاض به حتى اتى الحجرة فرماها ثم ذبح وحلق ثم اتى  
 البيت فطاف به ثم رجع به الى منى فاقام فيها تلك الايام ثم اوحى الله الى محمد ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا (هيب عن ابن عمر) مرفوعا وموقوفا وقاد  
 المحفوظ الموقوف ام قلت لكنه فحتم المرفوع وقد اتبع محمد صلى الله عليه وسلم ملة ابراهيم كما امره الله فاذا ناسك حسبا كان ابراهيم له اهدا وقاد



فخرجت قبل ان ارمى فقال ارم ولا حرج قال فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قد مر ولا آخر الا قال افعل ولا حرج  
**وحديث شئ حرمه بن يحيى اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب حدثني عيسى بن طلحة التيمي انه سمع عبد الله بن عمر**

للسلمين خذوا عني مناسككم وقال تفوا على مشاعركم فانكروا على ائمة من ائمة ابيكم ابراهيم كما قال الله تعالى ايتكم ابراهيم وهذا كله يدل على  
 وجوب متابعة هذين النبيين الجليلين الكريمين صلى الله عليهما وسلم في الترتيب بين الرمي والحق والخط والطواف بالبيت من دلالته هذه  
 الاوامر على الوجوب صادقة قوی وما يستدل به على وجوب الترتيب ايضا قياس الاخراج من الزمان بالاخراج عن المكان كما اشار اليه ابن الهيثم في  
 مطلبه في هذا الترتيب ما ورد في حديث ابن عمر من رمى الجبيرة بسبع حصيات الحجرة التي عند العقبة ثم انصرف فخره يد ثور حلق فحل ما حرم عليه  
 من شأن الحج روافد البزار وما في رواية اخرى عن ابن عمر قال خطب عمر الناس برفة فغيره عن مناسك الحج قال فيما يقول اذا كان بالغداة ان شأما الله تعالى  
 فدفعتم من جمع فمن رمى الجبيرة القصوى التي عند العقبة بسبع حصيات ثم انصرف فخره يد ان كان له ثور حلق او قصر فقد حل له ما حرم عليه من شأن الحج  
 الاطيبا ونساء ولا عيس احل طيبا ولا نساء حتى يطوف بالبيت (مالك ق) واما حديث افعل ولا حرج الدال بظاهره على ان الترتيب غير مراعى فقد نقل  
 الجواب عنه ببيان مراده والله اعلم نعم يلزم على ما قررنا القبول بوجوب الترتيب في الاعمال الاربعة من الرمي والخط والطواف وكلها اصحابنا  
 صريح في تلقى وجوبه مطلقا في الطواف دون سائر الافعال ولما وجد الى الان مع البحث الشديد في الفرق بين الطواف وبين الافعال الثلاثة وحاشا شاكيا  
 ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا واما قول نفاة وجوب الفدية انه لو كان واجبا لبيتته صلى الله عليه وسلم لكانه وقت الحاجة ولا يجوز تأخيرها فغلبه انه  
 قد يترك البيان في مثل تلك الحالة اعتمادا على القواعد العامة المعلومة من الشرع ونجسب ان فيها غفيرة عن بيان المسئلة في ذلك الوقت بخصوصه  
 ونظيره على مذاق الجماهير في صحيح البخاري من طريق هشام بن عروة عن فاطمة عن اسماء بنت ابي بكر قالت افطنا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يوم غريم  
 فطلعت الشمس قيل لهشام فامروا بالقضاء قال بن من قضاه وقال عمر سمعت هشام يقول لا ادري اقضوا ام لا قال الحافظ يجمع بان حرمه بالقضاء  
 محمول على انه استند فيه الى دليل آخر واما حديث اسماء فلا يحفظ فيه اثبات القضاء ولا نفيه فالقضاء واجب في تلك الصورة عند جمهور الامامة ولكن  
 لم يثبت عليه صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت مع احتياج الناس اليه ولوبيته لنقل اليها وهكذا هو في حديث الباب وايضا قوله ولا حرج في حلق الباب  
 يحتمل ان يراد به نفي الاثر والفدية معا عن هؤلاء السائلين الذين جعلوا الحكم الشرعي باعيا فممكن ان يكون الجمل عذرا مقبولا في حقهما ذاك ان كان  
 عندنا اليوم لشيم الاحكام الشرعية وقد مر العمد بها فلم يبق حينئذ حاجة الى بيان وجوب الفدية في حقهما خاصة واما الحكم العمومي فقد يقال  
 عليه على الدلائل الخارجية الدالة عليه كما ذكرنا واما قول الطبري لم يثبت النبي صلى الله عليه وسلم الحرج الا وقد اجزا الفعل ولولم يجزئ الامر بالاعا  
 الى ما نقلنا عنه سابقا فهو تخطيط بين الامرين فان الافعال التي اذاعها من الحق والرمي وغيرها قد اجزأته واعتد بها الشرع وبرق ذمته من تلك  
 الواجبات فكيف يؤمر بأعادتها نعم فانه واجبا آخر مستقل وهو الترتيب بين هذه الافعال المؤداة وليس هو بشرط لصحة تلك الافعال كالطواف  
 لصحة السعي ولكن سوء الترتيب بينها كأثما جناية مستقلة توجب الفدية لا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حكم على من حلق قبل محله  
 من ضرورة (مرحى اودى برأسه) بالفدية حسبما نطق القرآن به فكيف اذا وتم الحق قبل محله من غير ضرورة ويتأيد هذا بقول ابن عباس الذي  
 رواه الطحاوي وابن ابوشيبه ولفظة من قد مر شيئا من حجه او اخره فلهرق دمنا وفي سنده ابراهيم بن مهاجر مضعف واخرجه الطحاوي بطريق آخر  
 ليس ذلك المضمت حدثنا ابن مرزوق حدثنا انصبيب حدثنا وهيب عن ايوب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس مثله قال فهذا ابن عباس أحد من روى  
 عنه عليه السلام افعل ولا حرج لم يكن ذلك عندنا على الاباحة بل علان الذي فعلوه كما على الجمل بالحكم فعذرهم وامرهم ان يتعلموا مناسكهم قلت  
 وابراهيم بن مهاجر الذي في الطريق الاولى وان كان فيه مقال ولكن وثقه غير واحد من الحفاظ وقال العلامة ابن الترمكاني في هذا الاسناد انه صحيح  
 على شرط مسلم واما ما ذكره الشيخ محمد عابد السندي في المواهب اللطيفة ان البيهقي اخبر عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 من قد مر من نسكه شيئا او اخر فلا شئ عليه وقال هذا مرفوع مقلد على موقوفه ام - فاي شئ فيه يزيد على حديثه المرفوع الذي سياتي  
 في الباب بلفظ ولا حرج فعوله فلا شئ عليه ايضا يحمل على ما حملنا عليه قوله لا حرج اي لا شئ عليه من الاثر واعدة فعله على غير الترتيب  
 نعم ليس في رواية البيهقي تصريح بصدور هذا الحكم في حق الناسين الجاهلين كما صرح به في احاديث الباب ولكنه لا زواله  
 كيف يقال في حق العالم المتعمد انه لا شئ عليه في ترك الترتيب عمدا مع ثبوت وجوبه كما اظهرناه سابقا فحينئذ لا اثر بركه والظاهر عندنا  
 والله اعلم ان حديث البيهقي مختصر من حديث الباب قد اختصر بعض الرواة ورواه بالمعنى ومع ذلك لم اظنر باسناد صحيح انظر كيف  
 فانه سبحانه وتعالى اعلم بحقيقة الحال قوله ارم ولا حرج الخ قال عياض ليس امرا بالعادة وانما هو اياحة واجازة لما فعل لانه سال عن امر

ابن العاص يقول وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته فطفق ناس يسألونه فيقول المقاتل منهم يا رسول الله اني  
 لم اكن اشعر ان الرمي قبل الخمر فخرت قبل الرمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجع قال فطفق آخر يقول اني لم اشعر  
 ان الخمر قبل الحلق فخلقت قبل ان اخبر فيقول اخبر ولا حرج قال فما سمعته سئل يومئذ عن امر ما ينسى المرء ويجهل من تقديم بعض  
 الامور قبل بعض اشبهكم الا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افعلوا ذلك لا حرج **وحديثنا** حسن الحلواني حدثنا يعقوب حدثنا  
 ابي عن صالح عن ابن شهاب بنثل حديث يونس عن الزهري الى آخره **وحديثنا** علي بن خنيس اخبرنا عيسى عن ابن جريح قال  
 سمعت ابن شهاب يقول حدثني عيسى بن طلحة حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم بينا هو يخيط يومئذ  
 فقام اليه رجل فقال ما كنت احسب يا رسول الله ان كذا وكذا قبل كذا وكذا ثم جاء آخر فقال يا رسول الله كنت احسب ان كذا  
 قبل كذا وكذا لهؤلاء الثلث قال الفعل ولا حرج **وحديثنا** عبد بن حميد حدثنا محمد بن بكر وحديثنا سعيد بن يحيى الحموي  
 حدثني ابي جميع عن ابن جريح بهذا الاسناد اما روايت ابن بكر فذكر رواية عيسى الا قوله لهؤلاء الثلث فانه لم يذكر لك واما يحيى الحموي  
 ففي روايته خلقت قبل ان اخبر فخرت قبل ان ارمي اشباه ذلك **وحديثنا** ابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب قال ابو بكر حدثنا  
 ابن عيينة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو قال اني النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال خلقت قبل ان اذبح قال  
 فاذبح ولا حرج قال ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج **وحديثنا** ابن ابي نمر وعبد بن حميد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري  
 بهذا الاسناد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ناقته في فجاءه رجل يخبرني ابن عيينة **وحديثنا** محمد بن عبد الله بن  
 قهزاذ حدثنا علي بن الحسن عن عبد الله بن المبارك اخبرنا محمد بن ابي حفصة عن الزهري عن عيسى بن طلحة عن عبد الله بن عمرو  
 ابن العاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم واتاه رجل يومئذ وهو واقف عند الحجر فقال يا رسول الله اني خلقت قبل ان  
 ارمي قال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني ذبحت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج واتاه آخر فقال اني افضت الى البيت قبل ان ارمي قال  
 ارم ولا حرج قال فما رايت سئل يومئذ عن شيء الا قال افعلوا ولا حرج **وحديثنا** محمد بن حاتم حدثنا بهر حدثنا وهيب حدثنا  
 عبد الله بن طاووس عن ابيه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له في الذبح والحلق والرمي والتقديم والتأخير  
 فقال لا حرج **وحديثنا** محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق اخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فرغ منه قوله ما ينسى المرء ويجهل ان قال المحافظ استخبره وبقره في رواية مالك لم اشعر بان الرخصة تختص بمن نسي او جهل لا بمن تعمدا قال حبان  
 المغيرة قال لا اثر عن احد ان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه وان كان عالما فلا لقوله في الحديث لم اشعر واجاب بعض الشافعية بان الترتيب لو كان  
 واجبا لما سقط بالسهموكا الترتيب بين السعي والطواف فانه لو سعى قبل ان يطوف وجب اعادة السعي وقال ابن دقيق العيد ما قاله احمد قوتي من جهة  
 ان الدليل دل على وجوب اتباع الرسول في الحج بقوله خذ اعني مناسككم وهذه الاحاديث المرخصة في تقديم ما وقع عنه تأخير قد قدرت بقول السائل  
 لم اشعر فيخص الحكم بهذه الحالة وتبقى حالة العمد على اصل وجوب الاتباع في الحج وايضا فالحكم اذا رتب على توصف يمكن ان يكون مقبلا المحيضر  
 اطراحه ولا شك ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم التواخي وقد علق به الحكم فلا يمكن اطراحه باحق العمد به اذ لا يساويه اما التمسك بقول  
 الراوي فما سئل عن شيء انما فانه يشعر بان الترتيب مطلقا غير مراعي لجوابه ان هذا الاخبار من الراوي يتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة  
 الى حال السائل المطلق لا يدل على احد الخاصين بعينه فلا يبيح حجة في حال العمد والله اعلم - قلت وهذا التقرير كله لا يخالف الحنفية فانهم  
 قائلون بعدم الفرق بين العمد وبين الناسي والجاهل من حيث وجوب الفدية واما من حيث نفى الاثر فهم قائلون بالفرق وهذا هو المراد بقوله صلى  
 الله عليه وسلم لا حرج بالاتفاق واما الخلاف في ارادة نفى الفدية معه فلاكثر قالوا في جميع البعض اقتصر على نفى الاثر فقط وعلى كلا الشقين لا يبيح  
 قوله صلى الله عليه وسلم ولا حرج سواء في حق العمد وغيره فان العمد اثم عندنا بترك الترتيب لو ادى الفدية قال العلامة ابن عابدين رحمنا نقلنا عن شرح  
 اللباب للقاري وقد ذكر ابن جماعة عن الائمة الاربعة انه اذا ارتكب محظورا الاحرام عاملا ياتى ثورا فخرجه الفدية والعزم عليها عن كونه ماصيا قال  
 النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئا من هذه المحرمات قال انا افي متونها انه بالترام الفداء تخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل  
 فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثر وزلزمته الفدية وليست الفدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الجهالة من يقول انا اشرب الخمر وان  
 والحديث يهين ومن فعل شيئا مما يحكم تجريمه فقد اخرج حجة من ان يكون مبرورا **قوله** لهؤلاء الثلث اني الحلق والخمر والرمي والظهارات  
 الاشارة المذكورة من ابن جريح وقد اخرج الشيخان من روايت مالك عن ابن شهاب شيخ ابن جريح فيه منسلا كما تقدم كذا في الفتاوى **قوله** فقال لا حرج انما زاد البيهقي

باب استحباب طواف الافاضة يوم النحر

أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر يعني قال نافع فكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر يعني ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وحل شي زهير بن حرب حدثنا اسحق بن يوسف الأزرق أخبرنا سفيان عن عبد العزيز بن رفيع قال سألت ابن مالك قلت أخبرني بشئ عقلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم التروية قال يعني قلت فابن صلى العصر يوم النفر قال بالأبطم ثم قال ففعلنا بفعل أمراؤك وحل شي محمد بن مهران الرازي حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون الأبطم وحل شي محمد بن حاتم بن ميمون حدثنا روح بن عبادة حدثنا صخر بن جويرية عن نافع أن ابن عمر كان يرى التحصيب سنة وكان يصلي الظهر يوم النفر

في حديث ابن عباس من طريقه ولم يأم بشئ من الكفارة ثم قال أسناد صحيح وقال ابن الترمذي في الجوهري النقي هذه الزيادة غريبة جدا لم أجدها في شيء من الكتب المتداولة بين أهل العلم وشيخ البيهقي وشيخه لم أعثر حالها بعد الكشف والمنتمين وايضا فابراهيم بن طهمان وان خرج له في الصحيح فقد تكلموا فيه ذكره ابن الجوزي في كتاب الضعفاء وحكى عن محمد بن عبد الله بن عمار أنه قال هو ضعيف مضطرب الحديث ورأيت في كتاب الصنفيني في أسماء الرجال بخطه قال ابن جبان لأبراهيم بن طهمان يدخل في الثقات ويدخل في الضعفاء وقد روي أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الثقات وقد روي عن الثقات أشياء معضلات انتحى كلامه ومع ما فيه من الكفاية شأن هذه الزيادة عن خالد الحذاء وقد أخرج البخاري الحديث من طريق عبد الله بن يزيد بن زريع كلاهما عن خالد وليس فيه هذه الزيادة وكل منهما أجل من ابن طهمان ومحمد بن أبيهقي فيما مضى من قريب في باب التلبية حتى يرمى جمرة العقبة بأول حصاة على الزيادة وحديث ابن عباس وهو قوله ثم قطع التلبية مع آخر حصاة بأنها غريبة ليست في الروايات المشهورة مع أن سند تلك الزيادة صحيح وأجل من سند هذه وذكره ههنا وصح سندها، انتحى كلام ابن الترمذي في باب استحباب طواف الأفاضة يوم النحر قوله فصل الظهر يعني ثم قال النووي هكذا صحيح هذا من رواية ابن عمر رضي الله عنه وقد سبق في باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر الطويل أنه صلى الله عليه وسلم أفاض إلى البيت يوم النحر فصلى صلاة الظهر وذكرنا هناك الجمع بين الروايات والله أعلم - وفي هذا الحديث إثبات طواف الأفاضة وأنه يستحب فعله يوم النحر وأول النهار وقد أجمع العلماء على أن هذا الطواف وهو طواف الأفاضة ركن من أركان الحج لا يصح إلّا به والتفقوا على أنه يستحب فعله يوم النحر بعد المرمى والنحر والحلق فإن أخره عنه وفعله في أيام التشريق أجزاءه ولا دم عليه بالأجماع فإن أخره إلى ما بعد أيام التشريق أتى به بعد أجزاءه ولا شئ عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال مالك وأبو حنيفة وأتباعنا ولزمه مع عدم والله أعلم - باب استحباب نزل المحصب يوم النفر وصلاة الظهر وما بعدهما به قوله عن عبد العزيز بن رفيع ثم رجع إلى الموضع الذي كان يركب الكوفة وهو من مشاهير التبعاء ثم قالهم وليس لعبد العزيز بن رفيع عن انس في الصحيحين أنه هذا الحديث الواحد قوله عقلت أن يفتح القاف أو علمه وحفظته قوله يوم التروية ثم أي يوم الثامن من ذي الحجة وسمى التروية بفتح المثناة وسكون الراء وكسر الواو وتخفيف التثنية لا نحو كانوا يرون فيها المهر ويتزودون من الماء لأن تلك الأماكن لم تكن إذ ذاك فيها آبار ولا عيون وأما الآن فقد كثرت جدا واستغنى عن حمل الماء وقد روي الفاكهي في كتاب مكة من طريق مجاهد قال قال عبد الله بن عباس يا مجاهد إذا رأيت الماء بطريق مكة ورأيت البناء يعلا وأخشاها فخذ حزمك وفي رواية فاعلم أن الأمر قد اظلم وقيل في سميته التروية أقوال أخرى شاذة كلها قال الحافظ في الفتح - قوله يوم النفر ثم بفتح النون وسكون الفاء الانصراف من معنى، قال القاري أي النفر الثاني وهو اليوم الثالث من أيام التشريق قوله بالأبطم ثم أي البطحاء التي بين مكة ومنه وهي ما انبط من الوادي واتسع وهو الذي يقال لها المحصب المعرس وحدها بين الجبلين إلى المقبر قاله الحافظ وسيأتى ما ذكره غيره والفرق بين الأبطم والمحصب، قال بعض العلماء المتبادر من هذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام أول صلاة صلاها في الأبطم هو العصر حديث انس في البخاري صريح في أنه الظهر فيقدم الصريح على الظاهر قال الحافظ ولا ينافي حديث البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لم يرم الأبطم إلا بعد الزوال لأنه دعى فنفر فنزل المحصب فصلى الظهر به قوله انعل ما يفعل أمراؤك ثم قال الحافظ خشي عليه أن يحصر على ذلك فينسب إلى المخالفة أو لقوته الصلاة مع الجماعة فقال له صل مع أمراء حيث يصلون وفيه إشعار بأن الأمر إذا كان لا يؤاظمون على صلاة الظهر في ذلك اليوم يمكن معين فاشارة إلى أن الذي يفعلونه جائز وإن كان لا يتبعه أفضل، ثم - وقال القاري أي لا تخالفوه فإن نزول به لا يابطم فإنزل به وإن تركه فاتركه حذرا مما يتولد على المخالفة من المفاسد فيفيد أن تركه لعذر لا بأس به قوله كان يرى التحصيب سنة ثم قال الأبطم التحصيب هو أنه إذا نفر من مكة إلى مكة للتوديع ينزل بالشعب الذي يخرج به إلى الأبطم ويرقد فيه ساعة من الليل ثم يدخل مكة وكان ابن عمر يراه سنة وهو الأصح قال ابن المهامر يحترقه عن قول من قال لم يكن قصدا فلا يكون سنة لما أخرج البخاري عن ابن عباس قال ليس التحصيب بشئ إنما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج مسلم عن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يأمري رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنزل الأبطم حين





قال أبو بكر في رواية صالح في رواية عن سالم قال سمعت سليمان والصواب الرواية الأولى وكذا نقلها القاضي عن رواية الجهمي  
وقال هو الصواب قوله وكان على نعل النبي صلى الله عليه وسلم نغم الثناء والقاف وهو متاع المسافر وما يحمله على دوابه ومنه قوله تعالى ونحل  
أنفك لذكرك قوله أن شاء الله الخ هو على سبيل التبرك والامثال الآية قوله بخيف بنى كنانة الخ الخيف بقع الخاء ما اخذ من غلظ الجبل وانفخ  
عن مسيل الماء قوله حيث تقاسموا الخ يعني قرشياً قوله على الكفر الخ اي لما خالف قرش ان لا يبايعوا بني هاشم ولا يبايعوهم ولا يؤثروهم وحظهم  
في الشعب كما ساق تفصيله، قيل انما اختار النبي صلى الله عليه وسلم النزل في ذلك الموضع ليتذكر ما كانوا فيه فيشكروا الله تعالى على نعمه به  
عليه من الفتح العظيم وتمكنهم من دخول مكة ظاهراً على رغم انهم من سعى في اخراجه منها ومبالغة في الصغر عن الذين أساءوا ومقابلته هو بالنزول  
الاحسان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء قوله ونحن يعني الخ هذا ظاهر في انه قاله في حجة الوداع فيحمل قوله في بعض روايات الاوزاعي حين اُله  
قدوم مكة اي صادراً من منابها لطواف الوداع، وورد في بعض الروايات انه قال ذلك زمن الفتح وفي بعضها حين اراد حينئذ اي غزوة الفتح لان  
غزوة حنين عقب غزوة الفتح ويحمل المتعد اي وقوعه مرق في حين عقب غزوة الفتح واخرى في حجة الوداع والله اعلم قوله نحن نازلون غدا الخ  
ويلزم من بعض الروايات انه قال ذلك عادة يوم النحر والمراد بالغدا هنا ثالث عشر ذي الحجة لانه يوم النزل بالهضبة فهو مجاز في اطلاقه كما يطلق  
اس على الماضي مطلقاً ولا ثنائي العيد هو الغد حقيقة وليس مراداً قاله الكرماني، كذا في شرح المواهب قوله وبني كنانة الخ قال الحافظ رحمه  
اشعار بان في كنانة من ليس قرشياً اذا العطف يقتضي المغايرة فبترجم القول بان قرشياً من ولد فهر بن مالك على القول بانهم ولد كنانة نعم لعقب  
النضر غير مالك ولا مالك غير فهر فترشيد النضر بن كنانة واما كنانة فاعقب من غير النضر فلذلك وقعت المغايرة قوله ولا يبايعوه الخ في رواية محمد  
ابن مصعب عن الاوزاعي عند احمد ان لا يبايعوه ولا يبايعوا الطهر وفي رواية داود بن رشيد عن الوليد بن عمار عن الاسود بن عيسى وان لا يكون بينهم وبينهم شيء وهي  
اعتق وهذا هو المراد بقوله في الحديث على الكفر قوله حتى يسلموا اليهم الخ يسلموا بضم اوله واسكان المهملة وكسر اللام قال ابن اسحاق وموسى بن عتبة  
 وغيرهما من اصحاب المغازي لما دأت قرش ان الصحابة قد نزلوا ارضاً اصابوا بها اماناً (اي ارض الحبشة) وان عمار اسلموا وان الاسلام في  
القبائل اجمعوا على ان يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك ابا طالب فجمع بني هاشم وبني المطلب فادخلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
شعبهم ومنعوه ممن اراد قتله فأجابوه الى ذلك حتى كفارهم فعلوا ذلك حمية على عادة الجاهلية فلما رأت قرش ذلك اجتمعوا ان يكتبوا بينهم  
وبين بني هاشم والمطلب كتاباً ان لا يعاملوه ولا يبايعوه حتى يسلموا اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا ذلك وعلقوا الصحيفة في جوف  
الكعبة وكان كاتبها منصور بن عكرمة بن خراش بن عبد المطلب ففعلت اصابعه ويقال ان الذي كتبها النضر بن الحارث  
وقيل طلحة بن ابي طلحة العبدري قال ابن اسحاق فاجتازت بنوها ثم وبوا المطلب الى ابي طالب فكاثروا معه كلهم الا ابا الهب فكان مع قرش وقيل كان  
ابتداء حصرهم في الحرم سنة سبع من المبعث قال ابن اسحاق فاقاموا على ذلك سنتين او ثلاثاً وجزم موسى بن عقبة بانها كانت ثلاث سنين حتى  
جسدوا ولو يكن يأتهم شيء من الاقوات الاخفية حتى كانوا يؤذون من اطلعوا على انه ارسل الى بعض اقاربه شيئاً من الصلوات الى ان قام في  
نقض الصحيفة نفر من اشد هرو في ذلك صنيعة هاشم بن عمرو بن الحارث العامري وكانت امرأته تحت هاشم بن عبد مناف قبل ان يتزوجها جده  
فكان يصلمهم وهو في الشعب ثم شى الى زهير بن ابي أمية وكانت امه عاتكة بنت عبد المطلب فحكمه في ذلك فوافقه ومشياً جميعاً الى المظلم بن  
والي زمعة بن الاسود فاجتمعوا على ذلك فلما جلسوا بالجحر تكلموا في ذلك وانكروا وتواطوا عليه فقال ابو جهمل هذا امر قضى ببليل وفي آخره اهل خرجوا  
الصحيفة فمزقوها وابطلوا حكمها وذكر ابن هشام انهم وجدوا الارضة قد اكلت جميع ما فيها الا اسم الله تعالى واما ابن اسحق وموسى بن عقبة  
وعروة فذكرها عكس ذلك ان الارضة لتدعى اسم الله تعالى الا اكلته وفي ما فيها من الظلم والظبيعة فانه اعلم كذا في الفتح، قال البرهان ما حاصله  
وهذا اثبت من الاول فعلى تقدير تساوي الروايتين يجمع بانهم كتبوا نسختين فأبقت في احداهما ذكر الله وفي الاخرى خلافه وعلقوا الاصل في الكعبة  
والاخرى عندهم فأكلت من بعضها اسم الله ومن بعضها ما عداه لئلا يجتمع اسم الله مع ظلمهم لشيء - قال في الرواية فذكر صلى الله عليه وسلم ذلك

باب فضل القيام بالسكينة والثناء على أهلها واستقبال الشرب منها

يعني بذلك المحصب **وحديثي** زهير بن حرب حدثنا شبابة حدثني ورقاء عن ابى الزناد عن الأعرج عن ابى هريرة عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال منزلتنا ان شاء الله اذ افترق الله الخيف حيث تقاسموا على الكفر **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة **حدثنا**  
ابن نمير وابو اسامة قالوا **حدثنا** عبيد الله عن نافع عن ابن عمر **وحدثنا** ابن غير واللفظه قال **حدثنا** ابى **حدثنا** عبيد الله **حدثني** نافع  
عن ابن عمر ان العباس بن عبد المطلب استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبني بمكة ليالى منى من اجل سقايته فاذن له  
**وحدثنا** اسحق بن ابراهيم اخيرا عيسى بن يونس **وحدثنا** محمد بن حاتم وعبد بن حميد جميعا عن محمد بن بكر قالوا اخبرنا  
ابن جريح كلاهما عن عبيد الله بن عمر بهذا الاسناد مثله **وحدثني** محمد بن المنهال المصري **حدثنا** يزيد بن زريع **حدثنا**

لعمري فقال أرتبك أخبرك بهذا قال نعم قال لا والثواب ما كنت تبتغي قط فانطلق في عصابة من بني هاشم والمطلب حتى أتوا المسجد فأنكر قرشي ذلك وظنوا أنهم خرجوا من شدة البلاء ليسلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم فقال أبو طالب جرت بيننا وبينكم أمور لم تذكر في صحيفتكم فاستأجروا العسل أن يكون بيننا وبينكم صلح وانما قال في ذلك خشية أن ينظر دافئها قبل أن يأتوا بها فأتوا بها معجبين لا يشكون أنه صلى الله عليه وسلم يرفع اليهم فوضعوها بينهم وقالوا لا إله إلا الله طال قبل أن نكرم أن ترجعوا عما أحدثتم علينا وعلى أنفسكم فقال إنما أتيتكم في أمر هل نصف بيننا وبينكم إن ابن أخي أخبرني ولم يكن بي أن الله بعث على صحيفتك دابة فلم تترك فيها اسم الله إلا تحسته وتركت فيها عذرهم كونه تظاهروا علينا بالظلم فإن كان كما قال فأيقنوا فلا والله لا نسل حتى نموت من عند خزنا وإن كان باطلا دفناه اليكم فقتلتم واستحييتهم فقالوا رضينا ففتحوها فوجدوها كما قال صلى الله عليه وسلم فقالوا هذا سحر ابن أخيك وزادهم ذلك بغيا وعدوانا واجتمع بين هذا وبين ما من سعي رجال في نقصها باحتمال أنهم لما جلسوا في الحجرة وبثوا لهموا وافق قدوم أبي طالب وقومه عليهم بهذا الخبر فزادهم ذلك رغبة فيما هم فيه، كذا في شرح المواهب ذكر الواقدي أن خروجهم من الشعب كان في سنة عشر من المبعث وذلك قبل الهجرة بثلاث سنين ويات أبو طالب بعد أن خرجوا بقليل قال ابن أبي عمير مات وهو خديجة في علم واحد فماتت قرشي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم تكن تله في حياة أبي طالب **قوله** يعني بذلك المحصب **إم** قال القاري بفتح الصاد المشددة وهو في الأصل محل موضع كثير حصاؤه والمراد الشعب الذي أحاط به منى والآخر متصل بالباطم وينتهي عنده ولذلك لم يفرق الراوي بينهما وقال ابن الهما قال في الأما هو موضع بين مكة ومنه وهو إلى منى قريب وهذا لا تحديد فيه أي لا تحقيق له وقال غيره هو فناء مكة حده ما بين الجبلين المتصلين بالمقابر إلى الجبال المتقابلة لذلك مصداق في الشق ألا يسمع أنت ذاهب إلى منى سرتفعا من بطن الوادي وليست المقبرة من المحصب ويسمى أيضا خيف بني كنانة وأصل الخيف معناه سخر الجبل مطلقا **قوله** إذا فتح الله الخيف **إم** هو بالرفع وهو مبتدأ خبره منزلة وليس هو مفعول فتح يعني منزلة الخيف إذا فتح الله مكة، والله أعلم **باب وجوب المبيت** يعني ليالي أيام التشريق والترخيص في تركه لأهل السقاية **قوله** استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن فيه استئذان الأما في الكبراء فيما يطرأ من المصالح والأحكام وبدا من استؤمرا إلى الأذن عند ظهور المصلحة **قوله** ليالي منى **إم** والمراد ليلة الحادى عشر اللتين بعد **قوله** من أجل سقايته **إم** أي التي بالمسجد الحرام المحلوة من ماء زمزم المندوب الشرب منها عقب طواف الأفاضة وغيرها إذا لم يتيسر الشرب من البئر للخلق الكثير هو لأن بركة وكانت حياضا في قصى منى لابنه عبد مناف ثم منه لابنه هاشم ثم منه لابنه عبد المطلب ثم منه لابنه العباس ثم منه لابنه عبد الله ثم منه لابنه علي وهكذا إلى الآن لكن لهم نواب يقومون بها قالوا هو آل عباس أبدا، وقال الأزد في كان عبد مناف يحمل الماء في الروايا والقرب إلى مكة ويسكبه في حياض من أديم بقعاء الكعبة للحجاج ثم فعله ابنه هاشم بعدة ثم عبد المطلب فلما حفر زمزم كان يشتري الزبيب فيبيذه في ماء زمزم ويسقي الناس، **قوله** فاذن له **إم** قال القاري قال بعض علمائنا يجوز لمن هو مشغول بالاستقاء من سقاية العباس لأجل الناس أن يترك المبيت بمعنى ليالي منى ويسبب بمكة ولمن له عذر شديد أيضا، **إم** - فأشار إلى أنه لا يجوز ترك السنة إلا بعذر ومع العذر ترتفع عنه الأساءة وأما عند الشافعي فيجب المبيت في أكثر الليل ومن الأعذار الخوف على نفس أو مال أو ضياع مريض أو حصول مرض له يشق معه المبيت مشقة لا تختل عادة - **إم** - قال الحافظ وجزء الجمهور بالحق رعاة الأبل خاصة بأصحاب السقاية في الترخيص قال الزمركاني لكنهم لم يجوزوا بذلك بالأحاف إنما هو بالنظر الذي رواه مالك وأصحاب السنن الأربعة وقال الترمذي حسن صحيح عن عاصم بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لرعاة الأبل في البيوت عن غير زمزم يوم النحر ثم يوم من الغد ومن بعد الغد ليومين ثم يوم من يوم النحر وفي لفظ أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص للرعاة أن يروا يومًا ويلعوا يومًا وهو قول أحمد وأختار ابن المنذر، **إم** - والمعروف عن أحمد اختصاص العباس بذلك وعليه أقصر صاحب المغني قالوا ومن ترك المبيت بغير عذر وجب عليه دمر عن كل ليلة وقال الشافعي عن كل ليلة أطعام مسكين وقيل هذه التصديق بدهرهم وعن الثلاثة وهو رواية عن أحمد والمشهور عنه وعن الحنفية لا شيء عليه **باب فضل القيام**

باب ما يصدق على أهل البيت من الصدقات والصدقات على أهل البيت

حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني قال كنت جالسا مع ابن عباس عند الكعبة فاتاه امرأتي فقال مالي اريدني عموكم يسقون العسل واللبن وانتم تسقون النبيذ من حاجة بكر أم من بخل فقال ابن عباس الحمد لله ما بنا حاجة ولا بخل قد علم النبي صلى الله عليه وسلم على راحلته وخلفه أسامة فاستسقى فأتيناه بأناء من نبيذ فشرب وسقى فضله أسامة وقال احسنتم واجملتم كذا فاصنعوا فلا نريد غير ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أجيبي بن يحيى اخبرنا أبو خيثمة عن عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال صرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقوم على بدنهم ان تصدق بلحمها وجلودها

بالسقاية والثناء على أهلها واستحبوا الشرب منها قوله يسقون العسل واللبن الخ المعنى انه يحيطونه به قاله الأبي رحمه الله قوله يسقون النبيذ الخ قال النووي وهذا النبيذ ماء على بزبيب وغيره بحيث يطيب طعمه ولا يكون مسكرا فاما اذا طال زمنه وصار مسكرا فهو حرام ام - ثرا لا يظهر في ماء هذا النبيذ انه من زمزم قاله الأبي وتقدم الكلام على حكم هذا الشرب من ماء زمزم وانه لما شرب له في شرح حديث جابر - قوله فاستسقى الخ وفي رواية عكرمة عن ابن عباس عند البخاري جاء الى السقاية فاستسقى فقال العباس يا فضل اذهب الى أمك فأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فبشراب من عندنا فقال اسقني قال يا رسول الله انه يجعلون ايديهم فيه قال اسقني فشرب منه الحديث وفي رواية يزيد بن أبي زياد عن عكرمة عند الطبراني فأتى به فذاقه فقطب ثم دعا بماء فكسره قال وتقطيبه انما كان لمحضته وكسره بالماء ليهون عليه شربه كذا في الفتح قوله يا نساء من نبيذ الخ قال الأبي تقدم في حديث جابر انه وجد بن عبد المطلب يسقون على زمزم فناولوه دلوفا فشرب فظاهرة انه ليس بنبيذ لكن كان ذلك في حجة الوداع فلعل هذا النبيذ كان في قضية أخرى ام - قلت ولا يظهر ان يجمع بينهما بانه صلى الله عليه وسلم شرب النبيذ من السقاية او لا فذهب الى بئر زمزم فناولوه دلوفا فشرب منه وقد ورد في رواية عكرمة عن ابن عباس عند البخاري بعد ذكر الشرب من السقاية ثم اتى زمزم وهو يسقون ويعلمون فيها فقال اعملوا فيها فانكم على عمل صالح ثم قال لولا ان تغلبوا انزلت حتى اصنع الجبل على هذه ينع عاتقه واشاء الرعاة وفي المراجعة ناقلا عن مسند احمد حجة الطبراني عن ابن عباس قال جاء النبي صلى الله عليه وسلم الى زمزم فزغنا له دلوفا فشرب ثم خرج فيها ثم فرغناها في زمزم ثم قال لولا ان تغلبوا عليها لنزعت بيدي قوله فشرب الخ قال الأبي فيه جواز صدقة آل بعضهم لبعض فيجب المانع بان المنع انما هو في الصدقة الواجبة وهذا ليست بصدقة وانما هو من الضيافة وفيه ان ما وضع من الماء في المساجد والطرق يشرب منه الغنى لانه وضع للكفاة لا للفقراء قال مالك ولو نزل ذلك من اسرائيل قوله احسنتم واحملتم الخ اي نعلم الفعل الحسن الجميل ففيه الثناء على فعل الخير قال عياض وفيه فضل السقاية لاستيصال الحاج وابن السبيل قوله كذا فاصنعوا الخ قال القرطبي يعني السقاية بالنبيذ تصد بذلك التيسير عليهم وعدم الكلفة لان النبيذ متيسر لكثرة التمر وليس ككلفة العسل قلت ان كان السؤال عن سقيا قومه بجلد الاسلاف فجواب ابن عباس واضح وان كان عما قبل الاسلام ففي مطابقة الجواب نظر فان قلت لو كان ابن عباس قبل الاسلام موجودا قلت قد يكون السؤال عما كانوا يفعلونه كذا في شرح الأبي رحمه الله باب الصدقات بلحوم الهدايا وجلودها وجلالها ولا يعطى الجزاء منها شيئا وجواز الاستئابة في اقيام عليها قوله ان اقوم على بدنهم الخ بعضهم الباء وسكون الدال جمع بدنة والمراد بنو النضير التي اهلها الى مكة في حجة الوداع ومجموعها مائة كما تقدم وفي الفتح ان اقوم على البدن اي عند غيرها للاحتفاظ بها ويحتل ان يريد ما هو اعظم من ذلك اي على مصالحها في علفها ورعيها وسقيها وغير ذلك قوله وان تصدق بلحمها الخ قال ابن خزيمة المراد بقوله يقسمها كلها على المساكين الا ما امر من كل بدنة ببضعة فطخت كما مر في حديث جابر الطويل قوله وجلودها الخ قال الحافظ في الاستدلال به على منع بيع الجلد قال القرطبي فيه دليل على ان جلود الهدى وجلالها لا يتباع لعطفها على اللحم اعطائها حكمه وقد تفقروا على ان لحمها لا يباع فكذلك الجلود والجلال واجازة الاوزاعي احمد وامحق والوثور وهو وجه عند الشافعية قالوا وليصير مثله مضر الاضحية واستدل ابو ثور على انه تفقروا على جواز الانتفاع به وكل ما جاز الانتفاع به جاز بيعه وعورض باتفاقهم على جواز اكله من لحم هدى التطوع ولا يلزم من جواز اكله جواز بيعه واقرى من ذلك في رد قوله ما أخرجه احمد في حديث قتادة بن النعمان مرفوعا لا يتبعوا لحوم الاضاحي الهدى في تصرفوا وكلاوا واستمتعوا بجلودها ولا يتبعوا وان اطعمتم من لحمها فكلوا ان شئتم ام - قلت وفي الدر المختار ويتصدق بجلودها او يعمل منه نحو غراب وجواب وقربة وسفرة ودواويله بما ينتفع به باقيا لا بمستهلك كحل والحروفه كذا هو فان بيع اللحم او الجلد بهما يستهلك او يدبراهم تصدق بتمنه ومفاد صحة البيع (وهو قول ابني حنيفة ومحمد كما في البدائر) مع الكراهة وعن ابني يوسف باطل لانه كالوقت ام - فيجمل حديث النبي عندهما على الكراهة او على البيع مع الانتفاع ثمنه قال العلامة ابن عابدين افاد اي صاحب الدر المختار انه ليس له بيعهما بمستهلك وان له بيع الجلد بما يتبع عينه وسكت عن بيع اللحم للخلاف فيه ففي الخلاصة وغيرها لو اراد بيع اللحم ليتصدق بتمنه ليس له ذلك وليس فيه

باب جواز الاشتراك في الهدى وجزاء البئر وكل واحد منهما من سبعة

وأجلتها وإن لا أعطى الجزاء منها وقال نحن نعطيها من عندنا **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقد وزهير بن حرب قالوا **حدثنا** ابن عيينة عن عبد الكريم الجعفي بهذا الأسناد مثله **وحدثنا** إسحق بن إبراهيم خيرا وسفيان وقال إسحق أخيرا معاذا ابن هشام أخبرني أبي كلاهما عن ابن أبي نجيم عن مجاهد عن ابن أبي ليلى عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس في حديثيها أجر الجازر **وحدثني** محمد بن حاتم ومحمد بن مروق ومحمد بن حميد قال عبد الله بن أحمد قال قال الأقران **حدثنا** محمد بن بكر أخيرا ابن جريح أخبرني الحسن بن مسعود أن مجاهدا أخبره أن علي بن أبي ليلى أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يقوم على يديه وأمر أن يقسم بئنه كلها حومها وجلودها وجلالها في المساكين لا يعطى في جزائها شيئا **وحدثني** محمد بن حاتم **حدثنا** محمد بن بكر أخيرا ابن جريح أخبرني عبد الكريم بن مالك الجعفي أن مجاهدا أخبره أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بئنه مثل ما **وحدثنا** يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن ابن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه عام الحديبية البئر عرسية والبقر عرسية إلا أن يطعموا ويأكلوا أم والصحيح كافي الهدية وشراهما أهما سواء في جواز بيعهما ما ينتفع بعينه دون ما يستهلك وأيدة في الكفاية بما روى ابن سماعة عن محمد بن لو شترى بالمحرم ثوبا فلا بأس بلبسه أم - وروى بخلافه عن النخعي والأوزاعي وكذا ابن المنذر عن ابن عمر وأما إسحاق بن عيسى جلد هدي والتصدق بثمنه قوله وأجلتها أن يكسر الجعير وتشديد الأمر جمع جلال بكسر الجيم وتخفيف اللام وهي جمع جبل بضم الجيم وهو ما يطرح على ظهر البعير من كساء ونحوه وفي صحيح البخاري عن ابن عمر أنه كان يتصدق بجلالها قال المصنف ليس التصديق بجلال اليدن فرضا وإنما صنع ذلك ابن عمر لأنه أراد أن لا يرجع في شيء أهل به لله ولا في شيء أضيف إليه، أنخه - قوله وإن لا أعطى الجزاء منها شيئا المراد منع عطية الجزاء من الهدى عوضا عن الجزاء كما بينه رواية ابن جريح الآتية في الباب بلفظ ولا يعطى في جزائها منها شيئا، قال البخاري وأما إذا أعطى أجرته كاملة أو تصدق عليه إذا كان فقيرا كما يقصد على الفقراء فلا بأس بذلك وقال غير إعطاء الجزاء على سبيل الأجرة ممنوع كونه معاوضة وأما أعطاه صدقة أو هدية أو زيادة على حقه فالقياس الجواز ولكن إطلاق الشارع ذلك قد يفهم منه منع الصدقة لثلاث تقع مسأحة في الأجرة لأجل ما أخذ فيرجع المانع وضعة، قال القرطبي ولورخص إعطاء الجزاء منها في أجرته إلا الحسن البصري وعبد الله بن عبيد بن عمير - قوله قال نحن نعطيها من عندنا أي أجرته، والقائل على رضي الله عنه أو النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يظهر، قاله القاري في المرقاة - قوله ولا يعطى في جزائها أم واختلف في الجزاء فقال ابن التين الجزاء بالكسر اسم للفعل وبالضم اسم للسوا قط فلهذا فليتبع أن يقال بالكسر به صحت الرواية فإن صحت بالضم جاز أن يكون المراد لا يعطى من بعض الجزور أو جرة الجزاء وقال ابن الجوزي وتبعه المحب الطبري الجزاء بالضم اسم لما يعطى كالعالة وذئب أو صفة وقيل هو بالكسر كالحجامة والخياطة وجوز غيره والفرد قال ابن الأثير الجزاء بالضم كالعالة ما يأخذ بالجزء من الذبيحة عن أجرته وأصلها أطراف البعير الرأس واليدان والرجلان سميت بذلك لأن الجزاء كان يأخذها عن أجرته، كذا في الفقه - قوله أن علي بن أبي طالب أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الحافظ في حديثي على من الفوائد سوق الهدى والوكالة في نحو الهدى والاستئجار عليه والقيام عليه وتفرقة وإن من وجب عليه شيء لله فله تخلصه ونظيره الزرع يعطى عشرة ولا يحسب شيئا من نفقته على المساكين، أم - وفيه تحليل البدن قال القاضي في التجليل سنة وهو عند العلماء مختص بالأبل وهو ما اشتهر من عمل السلف قال ومن رآه مالك الشافعي وأبو ثور وإسحاق قالوا ويكون لعبد لا شعاعا ثلاثا يسلط بالدم قالوا ويستحب أن تكون قيمتها ونفاسها بحسب حال المهدى وكان بعض السلف يجلل بالوشى وبعضهم بالحبرة وبعضهم بالقباطي والملاحف والأثر قال مالك وتشق على الأسمه أن كانت قليلة الثمن لثلاث سقط قال مالك وما علمت من ترك ذلك إلا ابن عمر استبقا للثياب لأنه كان يجلل الجلال المرتفعة من الأخطار والبرود والحبر قال وكان لا يجلل حتى يغدو من منى إلى عرفات قال وروى عنه أنه كان يجلل من ذوالحليفة وكان يعقد أطراف الجلال على أذنانها فإذا مشى ليلة نزعها فإذا كان يوم عرفه جلدتها فإذا كان عند الخمر نزعها لئلا يصيبها الدم قال مالك وأما الجمل فينزع في الليل لئلا يجرها الشوك قال واستحب أن كانت الجلال مرتفعة أن يترك شققها وأن لا يجللها حتى يغدو إلى عرفات فإن كانت ثمن يسير فمن حين يحرم يمشي ويجلل قال القاضي وفي شق الجلال على الأسمه فائدة أخرى وهي إظهار الأشعار لئلا يستتر تحتها وفي هذا الحديث الصدقة بالجلال وهكذا قال العلماء وكان ابن عمر أو لا يسوها الكعبة فلما كسيت الكعبة تصدق بها والله أعلم **باب** جواز الاشتراك في الهدى وجزاء البئر والبقرة كل واحد منهما من سبعة قوله البئر عرسية أي الأبل وظاهر أن البقرة لا تسبى بدنة وهو كذلك بالنسبة لغيرها لئلا يستعملها في الغنم من البدنة محرمة من الأبل والبقر كالاضحية من الغنم تهدى إلى مكة شرفها الله للذكر والأنثى وفي النهاية البئر واحدة الأبل سميت بها لعظمتها وسميها وتقع على الجمل والناقة وقد تطلق على البقرة أم كذا في المرقاة قوله والبقرة عرسية



وحدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا أبو خيثمة عن أبي الزبير عن جابر وحديثنا أحمد بن يونس حدثنا زهير حدثنا أبو الزبير عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتج فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نشترك في الأبل البقرة كل سبعة منّا في بدنة وحديثنا محمد بن حاتم حدثنا وكيع حدثنا عن ابن جابر عن عبد الله قال حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجنا البعير عن سبعة والبقرة عن سبعة وحديثنا محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير عن جابر بن عبد الله قال شتركنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة كل سبعة في بدنة فقال رجل لجابر أيشترك في البدنة ما يشترك في الجزور قال أهل البيت وحضر جابر الحديث قال يخرجنا يومئذ سبعين بدنة اشتركنا كل سبعة في بدنة وحديثنا محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث عن حجة النبي صلى الله عليه وسلم قال فامرنا إذا حللنا أن نهدى ويحكم النفر منّا في الهدية وذلك حين أمرهم أن يحلوا من حجهم في هذا الحديث حدثنا يحيى بن يحيى أخبرنا هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال كنا نتمتع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعمرة فنذبح البقرة عن سبعة نشترك فيها حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر قال فبحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقره يوم النحر وحديثنا محمد بن بكر أخبرنا ابن جريح وحديثنا سعيد بن يحيى الأموي حدثنا أبي حدثنا ابن جريح أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه وفي حديثنا عن عائشة بقره في حجته وحديثنا يحيى بن يحيى أخبرنا خالد بن عبد الله

وفي أحاديث الباب دليل لما ذهبنا إليه من أن كل واحد من سبعة من سواهم يكون قربته متحدة كالأضحية والهدى أو مختلفة كأن أراد بعضهم الهدى وبعضهم الأضحية وعند الشافعي ولو أراد بعضهم الأضحية وبعضهم البقرة جاز وعند مالك لا يجوز الاشتراك في الواجب مطلقا وأما الاشتراك في النعم فلا يجوز إجماعا قوله أيشترك في البدنة ما يشترك في الجزور قال العلماء الجزور بغير الحج وهو البعير قال القاضي وفرق هنا بين البدنة والجزور لأن البدنة والهدى ما ابتدئ به من الأضحية والجزور ما اشتري بعد ذلك لغير مكانها فتوهم السائل أن هذا الحق في الاشتراك فقال في جوابه الجزور لما اشترت للنسك صار حكمها كالبدن وقوله ما يشترك في الجزور هكذا في السنن ما يشترك وهو صحيح ويكره بعض من وقد جاز ذلك في القرآن وغيره ويجوز أن تكون صدرية أي اشتراكا كالاشتراك في الجزور وكذلك في الشرح وقال القرطبي سمعت بعض شيوخنا يقول في هذا الحديث الجزور من البقرة والبدنة من الأبل وكأن السائل سأل هل يشترك في البقرة كما يشترك في البدنة أم كذا في شرح الأبي فليتأمل قوله ويحكم النفر منّا فيه فوايد منها وجوب الهدى على المتمتع وجواز الاشتراك في البدنة الواجبة لأن دوا النعم واجب وهذا الحديث صريح في الاشتراك في الواجب خلاف ما قاله مالك كما تقدمنا عنه فربما قوله كنا نتمتع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النووي فيه دليل للمذهب الصحيح عند الأصوليين أن لفظ كان لا يقتضي التكرار لأن أحرامها بالتمتع بالعمرة والحج مع النبي صلى الله عليه وسلم إنما وجد مرة واحدة وهي حجة الوداع، والله سبحانه وتعالى أعلم قوله نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه أي قال الزرقاني عن نسائه بقره أي جنس بقره لا بعيره ولا نعله فلا يخالف ما رواه النسائي عن عائشة قالت ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ بقره بقره وقالت عائشة نحر صلى الله عليه وسلم عن آل محمد في حجة الوداع بقره واحدة رواه أبو داود من طريق يونس عن الزهري عن عمر عن عائشة وأهلها أساميل القفا بأن يونس تفرد بقوله واحدة وخالفه غيره وتعقبه الحافظان يونس ثقة حافظ وتابعه معمر عن النسائي بلفظ ما ذبح عن آل محمد في حجة الوداع ألا بقره وما روى عن النسائي عن عمار الدهني عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة ذبح عنا صلى الله عليه وسلم يومئذ بقره بقره فشاخ الخلف لما تقدم من أن لا يشك فيه فإن عمار الدهني بضم الميم المصنوع واسكان الهاء وثبت ثقة من رجال مسلم والأربعة فزيادة مقبولة فإنه قد حفظ ما لم يحفظ غيره وزيادة ليست مخالفة لغيره فإن رواية معمر ما ذبحه لا بقره أريد بها الجنس أي لا بعير ولا غنم حتى لا تخالف الرواية الصحيحة أن عن كل واحدة بقره فمن شرط الشد وذات يتعد الجمع وقد لا يتأيد فيها رواية يونس التي حكم القاضي بشد وذوها لأنه انفرد بقوله واحدة وأحيل من الحفاظ لا يحيل أن يونس ثقة حافظ وأما حكمه بشد وذو روايته ومخالفة غيره له على القاعدة أن الشاة ما خالف الثقة فيه الملائم لا كيف الحاكم بالانفراد وإن لم يخالف كما في متن الألفية، انتهى قلت ولكن لم يجب عموما ذكر الحافظ ما رواه النسائي أيضا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال فبحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نسائه في حجة الوداع بقره بقره بقره بقره وهو شاهد قوي لرواية يونس والله أعلم وقد نقل الكلام مبسوطا على ذبحه صلى الله عليه وسلم عن نسائه وعن عائشة في موضعين من شرح حديث عائشة من باب بيان وجوه الأحكام

في أخبار جابر بن عبد الله

عن يونس عن زياد بن جبران بن عمر بن علي رجل وهو يخرجه سنة بركة فقال ابعثها قيا ما مقيدة سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم  
**وحل ثنا يحيى بن يحيى** ومحمد بن زحر قالوا خبرنا الليث ح **وحدثنا قتيبة** حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير  
 وعمر بنت عبد الرحمن ان عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدي من المدينة فاقبل فلا تلهي به ثولا يجتنب شيئا  
 مما يجتنب المحرم **وحل ثنية** حولة بن يحيى اخبرنا ابن وهب خبرني يونس عن ابن شهاب بهذا الاسناد مثله **وحل ثنا**  
 سعيد بن منصور وزهير بن حرب قالوا حدثنا سفيان عن الزهر عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ح **وحدثنا** سعيد  
 ابن منصور وخلف بن هشام وقتيبة بن سعيد قالوا اخبرنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت كاتي انظر الي اقبل  
 فلا تلهي رسول الله صلى الله عليه وسلم بخوفه **وحل ثنا** سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه قال  
 سمعت عائشة تقول كنت اقبل فلا تلهي رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين ثولا يقرن شيئا ولا يتركه **وحل ثنا**  
 عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا افرع عن القاسم عن عائشة قالت فقلت فلا تلهي رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي ثولا شعرها وقلدها  
 فليراجع : من اراد باب استحباب خرا ابل قيا ما معقولة قوله عن زياد بن جبران بن جيم وموحد مصنف بصرى تابعي ثقة قوله وهو يخرجه  
 اي يريان يخرها بمعنى كافي بعض الروايات وقوله بركة من البركة يقال بركة البعير اي استنخا وحقيقته وقع على بركة اي صدق قوله ابعثها  
 اي اثرها يقال بعث الناقة اذا اثارها اي حل عقابها فارسلها او كانت بركة فهاجها وهذا الثاني هو المراد هنا قوله قيا ما الخ قال المحافظ وقيا ما  
 بمعنى قائمة وهي حال مقدرة وقوله ابعثها اي اقمها او العامل محذوف تقديره اخرها وقد وقع في رواية عند الاسماعيل اخرها قائمة قوله مقيدة الخ  
 قال الطبري السنة ان يخرها قائمة معقولة اليد اليسرى والبقرة الغنم تخرج مضطجة على الجانب الايسر رسالة الرجل فمقيدة حال ثانية اوصفت لقائمة  
 قوله سنة نبيكم صلى الله عليه وسلم الخ منصوب على المفعولية اي فاعلا بها سنة محم او متبعا سنة محم ويجوز رفعه ويدل عليه رواية الحربي في  
 المناسك بلفظ فقال له اخرها قائمة فافها سنة محم صلى الله عليه وسلم قال الشيخ ابن الهمام واخرجه ابو داود عن جبران بن عمر بن علي وسلم واصحابه كانوا  
 يخرجون البنية معقولة اليد اليسرى قائمة على ما بقي من قوائمها ثم قال وانما سن النبي صلى الله عليه وسلم الخ قيا ما عملا بظاهر قوله تعالى فاذا وجبت  
 جنوبها والوجوب اسقوط وتحققه في حال القيام اظهر اقول الاستدلال بقوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليها صوات اظهر وقد فسره ابن عباس بن  
 بقوله قيا ما على ثلاث قوائم وهو انما يكون بجعل الركبة والاولى كونه اليسرى للاتباع رواه ابو داود باسناد صحيح علقه مسلم وعن ابي حنيفة نحر  
 بدنة قائمة فكلت اهلك قيا ما من الناس لا غانقمت فاعتقدت ان لا انحر بعد ذلك الا بركة معقولة والحاصل ان القيام افضل فان لم يتسهل  
 فالعود افضل من الاضطجاع نعم فمخو ابل خلافت الاولى وان ثبت عن مالك ما نقل عنه ان ابل لا يحل ذبحها والظاهر عدم ثبوته عنه فقد قال ابن  
 لا اعلم احدا من ذلك انما كرهه مالك واما ما وقع في بعض كتب الشافعية من ان نحر البقرة الغنم يحرم اجماعا فهو غلط والصواب كما عهده العبدى وغيره  
 يجوز اجماعا كذا في المرواة قال المحافظ في الحديث تعليم الجاهل وعدم السكوت على مخالفة السنة وان كان مباهيا وفيه ان قول الصحابي من السنة كذا  
 مرفوع عند الشيخين لا يحتاجهما هذا الحديث في صحيحه باب استحباب بعث الهدى الى الحرم لا يريد بالهدى بنفسه استحباب تقليد وفعل القلا  
 وان باعته لا يصير محرما ولا يحرم عليه شيء بسبب ذلك قوله يهدي من المدينة الخ فيه دليل على استحباب الهدى الى الحرم وان لم يذهب اليه  
 يستحب له بغيره قوله فلا تلهي به الخ جمع قلاوة وهي ما تعلق بالعتق ففيم استحباب تقليد الهدى وفعل قلاوة قوله لا يجتنب شيئا الخ  
 فيه ان من يهدي به لا يصير محرما ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم ولا يجب عليه شيء وقد روى عن ابن عباس وغيره كما سيأتي انه يجتنب محظورات  
 الاحرام وهكذا حكى الخطابي عن اصحاب الرأي قال المحافظ وهو خطأ عليهم في الطهارة اعلم هو منه ، واستدل الدودي بقوله هدي على ان الحديث  
 الذي روت به يهونه مرفوعا اذا دخل عشر ذي الحجة فمن اراد ان يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من اظفاره يكون منسوخا بحديث عائشة وانما قال الربيع  
 ولا يحتاج الى ذلك لان عائشة انما اكرت ان يصير من يبعث هدي محرما مجرد بشم ولو تفرص على ما يستحب في العشر خاصة من اجتناب زالة الشعر  
 والظفر ثم قال لكن عموم الحديث يدل على ما قال الدودي وقد استدل به الشافعية على اوجه ذلك في عشر ذي الحجة قال الحديث المذكور اخرجه مسلم وابو داود  
 والترمذي والنسائي قلت هو من حديث ام سلمة لامن حديث يهونه فهو الدودي في النقل وفي الاحتجاج ايضا فانه لا يلزم من ذلك على اشتراط  
 ما يجتنبه المحرم على المضحي انه لا يستحب فعلا وورد به الخبر المذكور لغير المحرم والله اعلم كذا حقه في الفقه قوله فلا تلهي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 البدين لضم الباء جمع البدنة وهي ناقة او بقره تخومكة سميت بذلك لانهم كانوا يسمونها ، قوله ثولا شعرها وقلدها الخ فيه استحباب الاشعار والتقليد  
 في ابل والبقرة قد سبق ذكر الخلاف بين العلماء في الاشعار وتحقيقه فليراجع قال النووي وفيه انه اذا ارسل هديا شعره وقلده من بلد ولو اخذ

باب استحباب بعث الهدى الى الحرم لا يريد بالهدى بنفسه واستحباب تقليد وفعل القلا  
 وان باعته لا يصير محرما ولا يحرم عليه شيء بسبب ذلك

ثم بعث بها إلى البيت وأقام بالمدينة فما حرم عليه شيء كان له حلاً **وحدثني** علي بن حجر السعدي ويعقوب بن إبراهيم الدورقي قال ابن حجر حدثنا اسمعيل بن إبراهيم عن أيوب عن القاسم أبي قلابة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث بالهمل فيقتل قلائد ما يبدى ثم لا يمسيك عن شيء لا يمسيك عنه الحلال **وحدثنا** محمد بن مشقة حدثنا حسين بن الحسن حدثنا ابن عوف عن القاسم عن أم المؤمنين قالت أنا قتلت تلك القلائد من عهدنا فأصبحنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حلاً وأبأت ما يأتي الحلال من أهله وأبأت ما يأتي الرجل من أهله **وحدثنا** زهير بن حرب حدثنا جرير عن منصور عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت لقد رأيتني أقتل قلائد لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم فيبعث به ثم يقيم فينا حلاً **وحدثنا** يحيى بن يحيى والبركزي بن أبي شيبه والوكري قال يحيى أخبرنا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت رأيتني أقتل القلائد لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقتل هديه ثم يبعث به ثم يقيم لا يجنب شيئاً ما يجنب المحرم **وحدثنا** يحيى بن يحيى والوكري قال يحيى أخبرنا أبو مغوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة إلى البيت غنماً فقتلها **وحدثنا** اسحق بن منصور حدثنا عبد الصمد حدثني أبي حدثنا محمد بن بخادة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت كنا نقتل الشاة فنرسل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم حلاً **وحدثنا** محمد بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمر بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن ابن زياد كتب إلى عائشة أن عبد الله بن عباس قال من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى يخرج الهدى وقد بعثت بهدي فأكتفى إلى بأمرك قالت عمر قالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا قتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدى ثم قتلها رسول الله

آخر التقليد والأشعار إلى حين يحرم من الميقات أو من غيره **قوله** عن أم المؤمنين الزهراء عائشة رضي الله عنها كما ورد في بعض روايات أبي حمزة الثماللي **قوله** من عن ابن بكير الجملة وسكون الملهاء الصوت وقيل هو المصبر منه وقيل هو الأجر خاصة قال الحافظ وفيه رد على من كره القلائد من الأوبار واختار أن تكون من نبات الأرض وهو منقول عن ربيعة ومالك وقال ابن التين لعله أراد أنها الأولى مع القول بجواز كونها من الصنعة والله أعلم **قوله** لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الغنم ثم قتلها الأسود عن عائشة بتقليد الغنم دون بقية الرواة عنها من أهل بيته وغيره هو قال الحافظ **قوله** قال ابن المنذر أكره مالك وأصحاب الرأي تقليد الغنم زاد غيره وكأهمهم بلغم الحديث ولم يخل لهم حجة الا قول بعضهم أنها تضعف عن التقليد بحجة ضعيفة لا المقصود من التقليد العلامة وقد اتفقوا على أنها لا تشعر بأنها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها والخفية في الأصل يقولون ليست الغنم من الهدى فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى قال الشيخ بد الدين العيني وهذا افتراء على الخفية في أي موضع قالت الخفية أن الغنم ليست من الهدى بل كغيرها مشحونة بأن الهدى اسم لما يهدى من النعم إلى الحرم ليتقرب به قالوا وأدناه شاة لقول ابن عباس ما استيسر من الهدى شاة وعن هذا قالوا الهدي إبل وبقر وغنم ذكرها وأنها حتى تألوا هذا بالجماع وإنما ذهبوا إلى التقليد في البنية والغنم ليست من البنية فلا تقلد لعدم التعارض بتقليدها إذ لو كان تقليد هاسته لما تركوها وقالوا في الحديث المذكور تفرقه به الأسود ولم يذكر غيره على ما ذكرنا وأدعى صاحب الميسر أنه أثر شاذ فان قلت يقال تركوها وقد ذكر ابن أبي شيبه في مصنفه أن ابن عباس قال لقد رأيت الغنم يوثق بها مقلة وعن أبي جعفر رأيت الكباش مقلة وعن عبد الله ابن عبيد بن عمار أن الشاة كانت تقلد وعن عطاء رأيت أناساً من الصحابة يسوقون الغنم مقلة قلت ليس في ذلك كله أن التقليد كان في الغنم التي سبقت في الإحرام وإن أصحابها كانوا محرمين على أن تقول أنهم مأمونوا الجواز وإنما قالوا بأن التقليد في الغنم ليس بسنة **قوله** حدثنا محمد بن بخادة عن يحيى مصنفه ثم جاء بمهملة مخففة **قوله** أن ابن زياد كتب إلى ابن زياد وهو عبيد الله بن زياد وعبيد الله هذا هو الذي قتل الحسين بن علي قال الحافظ هو وهو بنو علي الغساني ومن تبعه قال المزوي وجميع من تتحمل على صحيح مسلم والصواب ما وقع في البخاري وهو الموجود عند جميع رواة الموطأ أن زياد بن أسفيان كتب إلى عائشة وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية وأما بعد هزم فكان يقال له ألا زياد بن أبيه وقبل استلحاق معاوية كان يقال له زياد بن عبيد وكانت أمه سمية مولاة الحرث بن كلدة الشقي تحت عبيد المذكور فولدت زياداً على فراشه فكان ينسب إليه فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على أفراد بني أسفيان بأن زياداً ولد له فاستحققه معاوية لذلك وزوج ابنه ابنته وأم زياداً على العراقين البصرة والكوفة جمعهم له ومات في خلافة معاوية سنة ثلاث وخمسين **قوله** ليس كما قال ابن عباس إلا قال عبد الله بن الزبير حين بلغه صنع ابن عباس في ذلك بدعة ورتب الكعبة قال الطحاوي لا يجوز عندنا أن يكون حلف ابن الزبير على ذلك إلا أنه قد علم أن السنة على خلافه وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا معمر عن عائشة وقيل لها أن زياداً إذا بعث بالهدى أمسك عما يمسيك عنه المحرم حتى يخرج هديه فقالت

باب جواز ركوب البدنة المحملة لمن احتاج إليها

صلى الله عليه وسلم بيده ثوبين بما مع ابى فلم يجز على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء أحله الله له حتى نحرم الهدى وحل شئنا  
سعيد بن منصور حدثنا هشيم بن أحمد بن اسمعيل بن ابى خالد عن الشعبي عن مسروق قال سمعت عائشة وهي من وراء الحجاب تصفق وتقول  
كنت اقل قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سببت بها وما يمسك عن شيء مما يمسك عند المحرم حتى يخرج هدى فحل شئنا  
محمد بن مثنى حدثنا عبد الوهاب حدثنا داود بن حماد حدثنا ابى حنيفة حدثنا ابى حنيفة عن مسروق عن عائشة بمثل  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وحل شئنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابى الزناد عن الأعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة فقال ركبا قال يا رسول الله ما بدنة فقال ركبا

عائشة أوله كعبة يطوف بها قال ابن التين خالف ابن عباس في هذا جميع الفقهاء واحتجت عائشة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وما روت في ذلك يجب  
ان يصح اليه ولعل ابن عباس رجع عنه انتح وفيه قصور شديد فان ابن عباس لم يفرغ بذلك بل ثبت ذلك عن جماعة من الصحابة قال ابن المنذر  
قال عمر بن علي وقيس بن سعيد وابن عمر وابن عباس والنخعي وعطاء وابن سيرين وآخرون من ائمة الهدى واقام حرمه عليه ما يحرم على المحرم قال ابن سعد  
وعائشة وابن الزبير وآخرون لا يصير بذلك محرماً الى ذلك صار فقهاء الامصار وقد ذهب سعيد بن المسيب الى انه لا يجتنب شيئاً مما  
يجتنبه المحرم الا الجماع ليلة جمع رواه ابن ابى شيبة عنه بأسناد صحيح نعم جاء عن الزهري ما يدل على ان الامر استقر على خلاف ما قال ابن عباس في  
ففي نسخة ابى اليمان عن شعيب عنه واخرجه البيهقي من طريقه قال الولد من كسفت العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة فذكر الحديث عن عروة  
وعمر بن الخطاب قال فلما بلغ الناس قول عائشة اخذوا به وتركوا قولي ابن عباس والله اعلم كذلك في النسخة قول مع ابى اليمان في نسخة واحدة وكسر الموحدة الخفيفة  
تريد بذلك اياها ابا بكر الصديق ثم واستفيد من ذلك وقت البيع وانه كان في سنة تسع عام حج ابوبكر بالناس قال ابن التين ارادت عائشة بذلك  
علمها بجميع القصة ويحتمل ان ترياته آخر فعل النبي صلى الله عليه وسلم لانه حج في العام الذي يليه حجة الوداع لثلاثين ظناً ان ذلك كان في اول الاسلام  
ثم نسخ فإلادت ازالة هذا اللبس قوله حتى نحرم الهدى الى غاية لقوله فلم يحرم لبيان انه حرم عليه شيء بعد التحريم لبيان انه لم يحرم عليه شيء أصلاً  
في التحريم لا بعد اما بعد فظاهر لا يقول احد بخلافه واما قبله فاحرم أصلاً اذ لو كان شيء حراماً لكان الى هذا الحد فاذ لم يكن الى هذا الحد فلا حرمه أصلاً  
وهو المطلوب فالغاية في مثل هذا لا فائدة الا ما قال الحافظ من قوله حتى نحرم الهدى وانقضى أمره ولم يحرم وترك احرامه بعد ذلك اخرى واولى لانه اذا  
انتفى في وقت الشهية فلان ينتفى عند انتفاء الشهية اولى وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس انه ذهب الى ما افتى به قياً للتولية في امر الهدى  
على المباشرة له فبيئت عائشة ان هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة وفي الحديث من الفوائد تناول الكبير الشيء بنفسه وان كان له  
من يكرهه اذا كان ما يكرهه ولا سيما ما كان من اقامة الشرائع وامور الديانة وفيه تعقب بعض العلماء على بعض ورد الاجتهاد بالنقض وان اصرح في  
افعله صلى الله عليه وسلم التام في حتى تثبت الخصوصية قوله تصفق الخ وفي البخاري عن مسروق ان عائشة فقالت لها يا أم المؤمنين ان رجلاً  
يجتهد بالهدى الى العبة ويجلس في المصر فيحسب ان تقلد بدنته فلا يزال من ذلك اليوم محرماً حتى يحل الناس قال سمعت تصفيتها من وراء الحجاب  
الحديث اى ضربت احدى يديها على الاخرى تعجباً او تأشفاً على وقوع ذلك **باب جواز ركوب البدنة المحملة لمن احتاج إليها قوله**  
يسوق بدنته الخ في حديث انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله انما بدنة الخ قال الحافظ الظاهر ان الرجل ظن انه خفي كونه هدياً  
فلذلك قال لها بدنته والحق انه لم يخف ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت مقلدة ولهذا قال له لما زاد في راحته ويك واستدل به  
على جواز ركوب الهدى سواء كان واجباً او متطوعاً به لكونه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل حتماً الهدى عن ذلك فدل على ان الحكم لا يختلف بذلك  
واصح من هذا ما اخرج احمد من حديث علي بن ابي طالب عن رجل من بني كلاب عن رجل من بني كلاب عن رجل من بني كلاب عن رجل من بني كلاب عن رجل من بني كلاب  
يركعون هديه اى هدى النبي صلى الله عليه وسلم اساءه صلحهم ويا جواز مطلقاً قال مرة بن الزبير بنه ابن المنذر الاحمد وحق وبه قال اهل الظاهر  
وهو الذي جزم به النووي في الرضة تبعاً لاصولهم في الضحايا ونقله في شرح المذهب عن القفال والماوردي ونقل فيه عن ابى حامد والبندنجي وغيرهما تقييداً  
بالحاجة وقال المزياني يجوز به غير حاجة بخلاف النص وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي واحمد والحق واطلق ابن عبد البر كراهة ركوبها بغير حاجة  
عن الشافعي ومالك وابى حنيفة واكثر الفقهاء وقيل صاحب الهداية من الحنفية بالاضطرار والحق وهو المنقول عن الشعبي عن ابى حنيفة ولغظه  
لا يركب الهدى الا من لا يجد منه بئراً ولغظه الشافعي الذي نقله ابن المنذر وترجم له البيهقي يركب اذا اضطر ركوباً غير فادح وقال ابن العربي  
عن مالك يركب للضرورة فاذا استراح نزل ومتقضى من قبله بالضرورة ان من انتح ضررته لا يعود الى ركوبها الا من ضرورة اخرى والدليل على اعتبار  
هذه القيود الثلاثة وهي الاضطرار والركوب بالضرورة وانتهاء الركوب بانتهاء الضرورة ما رواه مسلم من حديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



ويلك في الثانية أو في الثالثة وحل شناه يحيى بن يحيى أخبرنا المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي عن أبي الزناد بهذا الإسناد قال  
بينما رجل يسوق بدنة مقلدة وحل شناه محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا  
أبو هريرة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر أحاديث منها وقال بينما رجل يسوق بدنة مقلدة قال له رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ويلك أركبها فقال بدنتي يا رسول الله قال يلک أركبها ويلك أركبها وحل شناه عمر الناقد وسيرج بن يونس قال حدثنا هشيم  
أخبرنا حميد عن ثابت عن أنس قال أظنني قد سمعته من أنس وحل شناه يحيى بن يحيى واللفظ له أخبرنا هشيم عن حميد عن ثابت  
البناني عن أنس قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يسوق بدنة فقال أركبها فقال أنها بدنة قال أركبها مرتين أو ثلاثا  
وحل شناه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن مسعر عن بكير بن الأخنس عن أنس قال سمعته يقول مر على النبي صلى الله عليه  
وسلم بدنة أو هدية فقال أركبها قال أنها بدنة أو هدية فقال إن وحل شناه أبو كريب حدثنا ابن بشر عن مسعر حدثني بكير بن  
الأخنس قال سمعت أنسا يقول مر على النبي صلى الله عليه وسلم بدنة فذكر بمثلها وحل شناه محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن  
ابن جريح أخبرني أبو الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول أركبها بالمعروف  
إذا لجنتم إليها حتى تجد ظهرا وحل شناه سلمة بن شبيب حدثنا الحسن بن عيينة حدثنا معقل عن أبي الزبير قال سألت جابرا  
عن ركوب الهدى قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول أركبها بالمعروف حتى تجد ظهرا وحل شناه يحيى بن يحيى أخبرنا عبد الوالد  
ابن سعيد عن أبي التياح الضبي حدثني موسى بن سلمة الهذلي قال انطلقت أنا وسنان بن سلمة معتمرين قال الطلوسنان

ما يفعل بالهدى إذا غطى الطريق

إذا أجنحت إليها حتى تجد ظهرا فان مفهومه أنه إذا وجد غيرها تركها وروى سعيد بن منصور عن طريق إبراهيم النخعي قال يركبها إذا أعيان ما يستخرج  
على ظهرها وفي المسئلة من ذهب خامس هو المنع مطلقا نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة  
أم قال ابن المأهر وقد جرد من المعنى ما يفيد وهو أنه جعلها كلها لله تعالى فلا ينبغي أن يصرف منها شيئا لمنفعة نفسه ثوراينا اشتراط الحاجة ثابتا بالسنة  
وهو ما فهم مسلم عن أبي الزبير فالمعنى بغير منع الركوب مطلقا والسمع ورد بأطلاقه بشرط الحاجة رخصة فينبغي فيما وراءه على المنع الأصل الذي هو  
مقتضى المعنى لا يفهم الشرط، أم - وفي الدلالة المختار ولا يركب بلا ضرورة فان اضطر إلى الركوب ضمن ما نقص بركوبه وحمل متاعه ونقص به على الفقراء  
فإن أظع منه غنيا ضمن قيمته، أم - قال الحافظ وضمان النقص وافق عليه الشافعية في الهدى الواجب كالنذر ومذهب سادات وهو وجوب ذلك  
نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكا بظاهر الأمر والمخالفة لما كانوا عليه في الجاهلية من الجيرة والسائبة قال ولا يعتنع القول بوجوبه إذا  
تعين طريقا إلى انقاذ هبة إنسان من الهلاك والله أعلم - قوله ويلك أم قال السدي الظاهر أن المراد به مجرد الزجر لا الدعاء عليه وقال المقرطى  
قالها له تأديلا لجل من حقه له مع عدم خفاها الحال عليه وبهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي وبالنسبة حتى قال الويل لمن راجع في ذلك بعد هذا قال ولو  
أنه صلى الله عليه وسلم اشتراط على ربه ما اشتراط لهلك ذلك الرجل لا محالة قال المقرطى ويحتمل أن يكون فمهر عنه أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية  
في السائبة وغيرها فخرج عن ذلك فعلى الحالتين هو أشبه ووجه عياض وغيره قالوا والأمر هنا وإن قلنا أنه لا إرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه عن أمثال  
الأمر الذي يظهور أنه ما ترك الأمثال عناداً ويحتمل أن يكون ظن أنه يلزمه غرم بركوبها أو أثر وان الأذن الصادر له بركوبها إنما هو للشفقة عليه  
فتوقف فلما أغلظ له بادرا إلى الأمثال وقيل لأنه كان أشرف على هلكة من الجحد ويل كلمة تقال لمن وقع في هلكة فالمعنى أشرفت على الهلكة فأركب  
فعل هذا هو أخبار وقيل هو كلمة تدغم بها العرب كلامها ولا تقصد معناها كقولهم لا أمرك ويقويه ما تقدم في بعض الروايات بلفظ ويحك يدل  
ويلك قال الهروي ويل يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ويخرج لمن وقع في هلكة لا يستحقها، كذا في الفهم - وقد سبق تحقيق هذه اللفظة فيما مضى  
والله أعلم واستنبط البخاري من هذا الحديث جواز انتفاع الواقت بوقفه وهو موافق للجمهور في الأوقاف العامة قوله في الثانية أو في الثالثة  
أي في إحدى المرتين متعلق بقوله بدنة مقلدة أم وثبت أنها كانت مقلدة نكالا - قوله وأظنني قد سمعته من أنس قال القائل وأظنني  
قد سمعته من أنس هو حميد ووقع في أكثر النسخ وأظنني بنونين وفي بعضها وأظنني بنون واحدة وهو لغة، كذا في الشرح قوله قال وإن أم هكذا  
هو في جميع النسخ وإن فقط أي وإن كانت بدنة والله أعلم - قوله أركبها بالمعروف أي بوجه لا يلحقها ضرر قوله إذا أجنحت إليها أي إذا اضطررت  
إلى ركوبها قوله حتى تجد ظهرا أي مركوبا آخر يا - ما يفعل بالهدى إذا غطى الطريق  
قوله عن أبي التياح الضبي إن التياح بشاة فوق ثومشاة تحت وجماء مملعة والضبي بضاد معجمة مضمومة وباء موحدة  
مفتوحة اسمه يزيد بن حميد البصري منسوب إلى بني ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، قال السمعاني نزل أكثر هذه القبيلة البصرة وكانت بها

معه يدل أنه يسوقها فأزحفت عليه بالطريق فيعي بشانها أن هو أبدعت كيف يأتي بها فقال لأن قدمت البلد لا تسقيان  
عن ذلك قال فأضحيته فلما نزلنا البطحاء قال انطلق إلى ابن عباس نتحدث إليه قال فذكر له شأن بدننه فقال على الخبر سقطت  
بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بست عشرة بدنة مع رجل وأمره فيها قال مضى ثم رجع فقال يا رسول الله كيف اصنع بما أبدع علي منها  
قال انحرها ثم اصنع نعلها في دهنها ثم اجعله على صفحتها ولا تأكل منها أنت ولا أحد من اهل رقتك وحل ثنا يحيى بن يحيى  
محلة تنسب اليهم قوله فأزحفت عليه الخ قال لنوى هو بفهم الهنرة واسكان الزاوي وفهم الحام المملة هذا رواية المحققين لاختلاف بينهم فيه قال  
الخطابي كذا يقول المحققون قال وصوابه ولا وجود فأزحفت بضم الهنرة يقال زحف البعير اذا قاموا زحفه وقال الهروي وغيره يقال ازحفت البعير  
وازحفه السير بالكاف فيهما وكذا قال الجوهري وغيره يقال زحف البعير وا زحف لقمان وا زحفه السير وا زحف الرجل وقف بعيره فحصل بان انكار  
الخطابي ليس بمقبول بل الجميع جائز ومضى ازحفت وقف من الكلال والاعياء ام - والحاصل ان زحف الثلاثي ليس الا قاصدا وا زحف بالهنرة يستعمل  
قاصدا ومتعديا قوله فيعي بشانها ان ذكر صاحب المشرق والمطالع انه روى على ثلاث اوجه احدها وهي رواية الجمهور فيعي بياطين من الاعياء  
وهو العجز ومعناه عجز عن معرفة حكمها لو عطبت عليه في الطريق كيف يعمل بها والوجه الثاني في بياض واحدة مشددة وهي لغة بمعنى الاول والوجه  
الثالث في ضم العين وكسر لنون من العناية بالشئ والاهتمام به كذا في الشرح قوله ان هو أبدعت الخ بضم الهنرة وكسر الدال وفهم العين اسكان  
الناء ومعناه كلفت وأصعبت وقفت قال أبو عبيد قال بعض العرب لا يكون الا بظلم وظلم البعير هو غمزه في مشيه قال الكوفي والحديث  
يرد عليه لان الراد فيه عطبت او وقعت بالكلية الا نراه قال أزحفت عليه فيعي بشانها ان هو أبدعت نكلامه يدل ان الابداع اشتد من  
الازحاف على رواية كسر ان على الشرط من قوله ان هو وضبطه بعض شيوخنا بفتح الهنرة اي من اجل عطبا فعلى هذا يأتي ما تقدم ام قوله لا تسقيان  
عن ذلك الخ بالحاء المملة وبالفاء ومعناه لأسألك سؤالا بليغا عن ذلك يقال اخف المملة اذا ألتم فيها واكثر منها قوله فأضحيته الخ بالضاد  
المجته وبعد الحاء ياء مثناة تحت قالوا معناه صرت في وقت الضحى قوله على الخبر سقطت الخ فيه دليل لجواز ذكر الانسان بعض ما حدثه للحاجة  
وانما ذكر ابن عباس ذلك ترغيبا للسامع في الاعتناء بخبره وحثا له على الاستماع له وانه علم محقق قوله مع رجل الخ اي ناجية الاسلمى كما في المتن  
قوله وأمره الخ بتشديد اليم اي جعله اميرا فيها اي ليخبرها بمكة قوله بما أبدع علي الخ بصيغة المجهول اي بما حبس علي من الكلال من تلك البدن  
ولم يقل ابدع في لانه لو كان هو لا كانا كانا بدنة يسوقها بل قال ابدع علي لتضمن معنى الحبس كما ذكرنا قوله انحرها ثم اصنع الخ بضم  
الموحدة ويجوز فتحها وكسرها الخ غس قوله نعلها الخ اي التي قلدها في غنقها - قوله ثم اجعله على صفحتها الخ اي كل واحدة من النعلين على  
صفحة من صفحتي سنامها، ليعلم من مر به انه هدى فيأكله من يتخذه من الفقراء - قوله ولا أحد من اهل رقتك الخ بضم الراد وسكون الفاء  
وفي القاموس الرفقة مثناة اي لا فقاتك فاهل زائد والاضافة بياضية قال الطبري سواء كان فقيرا او غنيا وانما منعوا ذلك قطعاً لا طمعا لا ينجوها  
احد ويتعلل بالعطب ام - قال المازني نعمه عز ذلك حايته ان يتساهل فيخبره قبل اوانه قال القرطبي لانه لو لم يمنعهم ما كان ان يبأد فيخبره قبل اوانه  
وهو من المواضع التي وقعت في الشرع وحلت ما لك على القول بسد الذرائع وهو اصل عظيم لم يظفر به الا مالك رحمه الله لدقة نظره ام - قلت وقد  
استعمل اصحابنا ايضا كثيرا في مسائلهم والله اعلم قال النوى وفي المراد بالرفقة وجهان لاصحابنا احدهما انهم الذين يخاطبون المهدي في الاكل وغيره  
دون باقي القافلة والثاني وهو الاصح وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث وظاهر نص الشافعي وكلام جمهور اصحابنا ان المراد بالرفقة جميع القافلة لان  
السبب الذي منعت به الرفقة هو خوف تعطيهم اياه هذا موجود في جميع القافلة فان قيل اذا لم تجزوا لاهل القافلة اكله وترك في البرية كان  
طعمة للسباع وهذا اضاعة مال قلنا ليس فيه اضاعة بل العادة الغالبة ان سكان البوادي وغيرهم يتبعون منازل الحج لا لتقاط ساقطة ونحوه و  
قد اتى قافلة في اثر قافلة والله اعلم - واختلف العلماء في الاكل من الهدى اذا عطب فخرو قال الكوفي ما عطب من هدى التطوع قبل بلوغه محله  
اباح لصاحبه ان يأكل منه عائشة وقال ابن عباس وابن المنذر لا يأكل منه صاحبه ولا ساكنه ولا اهل الرفقة لصح الحديث وقال مالك الجمهور  
لا يأكل منه صاحبه ويخلف بينه وبين الناس وان اكل منه ضمنه ومذهب مالك والجمهور انه لا بدل على صاحبه فيما عطب وهو موضع بيان واما ما  
عطب من الهدى الواجب قبل النحر فقال مالك والجمهور يأكل منه صاحبه ولا غنياء لان صاحبه يضمنه لانه تعلق بدنته واختلف هل له بيعه  
فمنعه مالك واجازه الجمهور واما ما بلغ من الهدى محله فجمهور مذهب مالك انه لا يأكل من ثلثة من الجزاء والفديتين ونذر المساكين ويأكل منها  
سوى ذلك وبه قال فقهاء الامصار وجامعة من السلف قال الحسن يأكل من الجزاء والفديتين وقال مالك ان فعل فلا شئ عليه فيهما وقال الشافعي  
لا يأكل من الواجب ويأكل من التطوع والنسك ويهدي ويؤخر ويتصدق وهدى المتعة والقرآن عند نسك وقال ابو حنيفة لا يأكل من هدى التمتع

في جريد طواف الوداع وسقوطه

وابو بكر بن ابي شيبة وعلى بن حجر قال يحيى خيزار قال الاخران حدثنا اسماعيل بن علية عن ابي النتيح عن موسى بن سلمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ثمان عشرة بدنة مع رجل ثم ذكر بمثل حديث عبد الوارث لم يذكر اول الحديث حدثني ابو عثمان الميموني حدثنا عبد الله بن علي حدثنا سعيد بن قتادة عن سنان بن سلمة عن ابن عباس ان ذوبيا ابا قبيصة حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث معه بالبدن ثم يقول ان عطيت منها شئ فخشيت عليه موتا فاخوها ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضر به صفحتها ولا تطعمها انت ولا احد من اهل بيتك **قوله** حدثنا سعيد بن منصور وزهير بن حرب قال حدثنا سفين عن سليمان بن الاحول عن طاووس عن ابن عباس قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينفرن احد حتى يكون آخرهم بالببيت قال زهير ينصرفون كل وجه ولم يقل في **قوله** حدثنا سعيد بن منصور وابو بكر بن ابي شيبة واللفظ لسعيد قال حدثنا سفين عن ابن عباس قال ابيه عن ابن عباس قال امر الناس ان يكون آخرهم بالببيت الا انه خفف عن المرأة الحائض **قوله** حدثني محمد بن حاتم حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج اخبرني الحسن بن مسلم عن طاووس قال كنت مع ابن عباس اذ قال زيد بن ثابت تفقنا ان

والقران والتطوع ولا ياكل من غيرها، ام - قال في الدر المنثور - ويجوز ان ياكل بل يندب كالاضحية من هدي التطوع اذ ابلغ الحرم والمثقة والقران ولو اكل من غيرها ضمن ما اكل، ام - قال ابن عابدين قوله اذا باع الحرم فقيده لما سلق من ان حل لا ينقل به لغير الفقراء مقيد بلوغه محله قال صاحب البحر والفرق بينهما انه اذا بلغ الحرم فالقربة فيه بالاراقة وقد نسلت فالاكل بعد حصولها واذا السليغ في بالصدق ولا ياكل ينافيه، وفي الدر المنثور وقيم بدل هدي واجب عطية تعيب بما ينعم الاضحية وصنعها ماشاء ولو تطوعا غيره وصنع قلاوته بدمه وضرب به صفحة سنامه ليعلم انه هدي للفقراء ولا يطعم ولا يطعم منه غنيا لعدم بلوغه محله، ام بتغير يسير فحدث الباب بمحول على التطوع عند اصحابنا، والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله** ثمان عشرة بدنة الم تقدم الرواية بست عشرة بدنة في النوى يجوز انهما قضيتان ويجوز ان تكون قضية واحدة والمراد ثمان عشرة وليست في قوله ست عشرة نفي الزيادة لانه مفهوم عدد ولا عمل عليه والله اعلم ونقل الواقدي انه عليه الصلوة والسلام استعمل على هديه ناجية بن خديب الأسلمي وأمره ان يقدمه بها وقال كان سبعين بدنة فهذا يخالف لرواية مسلم اللهم الا ان يقال العدة المذكورة في رواية مسلم تخص بخدمة ناجية له والباقي لغیره من رفقاته كما يدل عليه قوله وامره فيها والله اعلم **باب** وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض **قوله** ينصرفون في كل وجه الم اي طريق طائفا وغير طائف **قوله** لا ينفرن احد كوا الم اي نفر الاول والثاني او لا يخرجن احد كمن مكة والمراد به الا فاقى **قوله** آخرهم بالببيت الم اي بالطوايف كما رواه ابو داود وقال النوى فيه دالة لمن قال بوجوب طواف الوداع وانه اذا تركه لزمه دم وهو الصحيح فمن ههنا وبه قال اكثر العلماء منهم الحسن البصري والحكم وحكم والثوري وابو حنيفة واحمد اسحق وابو ثور وقال مالك ودาวود وابن النضر هوسنة لاشئ في تركه وعن مجاهد روايتان كالمذهبين، ام قال الحافظ والذي رأيته في الاوسط لابن المنذر انه واجب الامر به الا انه لا يجب بتركه شئ، ام قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه السرفيلا اي ايجاب طواف الوداع تعظيم البيت ان يكون هو الاول وهو الآخر تصويرا لكونه هو المقصود من السفر وموافقة لعادتهم في توديع الوفد ولو كان عند السفر والله اعلم - وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله طواف الوداع واجب يستحب ان يجعله آخر طوافه، في الكافي للحاكم الشهيد ولا بأس بان يقيم بعد ذلك ماشاء ولكن افضل من ذلك ان يكون طوافه حين يخرج وعن ابي يوسف والحسن اذا اشتغل بعدك بعمل في مكة يعيد للصدم وانما يعتديه اذا فعله حين يصعد - واجيب بانه انما تستدركه للنسك فحين تفرغ منه جاء او ان السفر طوافه حينئذ يكون له اذا الحال انه على عزم الرجوع نعم روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا طاف للصدم ثم اقام الى العشاء قال احب ان يطوف طوافا آخر كذا يكون بين طوافه ونفر حائل لكن هذا على وجه الاستحباب تحصيل المصبر والاسم عقيب البية ليس ذلك بحتم اذ لا يستغرب في العرف تأخير السفر عن الوداع بل قد يكون ذلك وليس على اهل مكة ومن كان داخل الميقات وكذا من اتخذ مكة دارا ثريدا له الخروج ليس عليه طواف صلا وكذا فانت الحج لان العزم متحقق عليه ولا نه صار كما معتمرا وليس على المعتمر طواف المصدم ذكره في التحفة وفي اثباته على المعتمر حديث ضعيف رواه الترمذي وفي البيهقي قال ابو يوسف احب الى ان يطوف المكي طواف الصدم لانه وضع تحتم افعال الحج وهذا المعنى يوجد في اهل مكة، **قوله** عن المرأة الحائض الم وفي معناها النفساء وعلى هذا الاستثناء اتفاق علماء اهل العلم وقد تقدم بسط الكلام عليه وذكر ما روى عن بعض السلف من خلافه في باب بيان وجوه الاحرام في شرح حديث عائشة رضي الله عنها **قوله** اذ قال زيد بن ثابت تفقنا الم ولعل هذه المحاورة بينهما جرت بعد ما بلغه فتوى ابن عباس وباجر بنه وبين اهل المدينة من المراجعة في صحيح البخاري عن حكيمه ان اهل المدينة سألوا ابن عباس رضي الله عنهما عن امرأة طافت ثم حاضت قال لهن منفر قالوا لا تأخذ بقولك وندم قول زيد قال اذا قدم المدينة فاسألو

نص الحديث قبل ان يكون آخر عهد هاهنا بالبيت فقال له ابن عباس إما لا فسكن فلانة الانصارية هل امها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فرجع زيد بن ثابت الى ابن عباس فيضحك وهو يقول ما اراك الا قد صدقت **حديثنا** قتبية بن سعيد حدثنا ليث حم وحدثنا محمد بن زحر حدثنا الليث عن ابن شهاب عن ابي سلمة وعروة ان عائشة قالت حاضت صفية بنت حيى بعد ما افاضت قالت عائشة فذكرت حيضتها لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احابستنا هي قالت فقلت يا رسول الله انها قد كانت افاضت طافت بالبيت ثم حاضت بعد الافاضة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلتنفر **حديثنا** ابو الطاهر حرمله ابن يحيى واحمد بن عيسى قال احمد حدثنا وقال الاخران اخبرنا ابن وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب بهذا الاسناد قالت طمئت صفية بنت حيى زوج النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بعد ما افاضت طاهر ابن شهاب حدثنا محمد بن مشفى قال حدثنا عبد الوهاب حدثنا ايوب كاهن عن عبد الرحمن بن ليث حم وحدثنا زهير بن حرب حدثنا سفيان حم وحدثنا محمد بن مشفى قال حدثنا عبد الوهاب حدثنا ايوب كاهن عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة انها ذكرت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان صفية قد حاضت بعنه حديث الزهري **حديثنا** عبد الله ابن مسلمة بن قعنب حدثنا ابي القاسم بن محمد عن عائشة قالت كنا نخوف ان تحيض صفية قبل ان تفيض قالت فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال احابستنا صفية قلنا قداما فاضت قال فلانا **حديثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على ملك عن عبد الله ابن ابي بكر عن ابيه عن عمر بن عبد الرحمن عن عائشة انها قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان صفية بنت حيى فقد سوا المدينة فسالوا فكان فيمن سالوا ام سليم فذكرت حديث صفية وفي رواية الثقة فقالوا لا نبالي ان تبتنا اولم تبتنا زيد بن ثابت يقول لا تنفر وفي رواية ابي داود الطيالسي من طريق قتادة عن عكرمة فقالت الانصار لا يتابعك يا ابن عباس وانت تحالف زيد فقال سلوا صاحبكم ام سليم **قوله** اما لا فسكن فلانة الخ قال اللغوي اما لا هو بكسر الهمزة وفتح اللام وبالامالة الخفيفة هذا هو الصواب المشهور وقال القاضي ضبطه الطبري الاصيل الى بكسر اللام قال المعروف وكلام العرب فصح ان تكون على لغة من ميل قال المازري قال ابن الاثير قولهم فعل هذا امالا لنعناه ان كنت لا تفعل غيره قد دخلت ما زائدة لان كما قال الله تعالى فاما ترى من البشر احدا فاكفوا بلا عز الفعل كما تقول العرب ان زارك فرزة ولا فلا هذا ما ذكره القاضى وقال ابن الاثير في نهايت الغريب اصل هذه الكلمة ان وما فادغمت النون في الميم وما زائدة في اللفظ لا حلوها وقد ماتت العرب امالة الخفيفة قال العوام تشيعون اما انها فقصير القهايا وهو خطأ ومعناه ان لم تفعل هذا فليكن هذا والله اعلم **قوله** فلانة الانصارية الخ في رواية الاسماعيلي سل ام سليم وصواحبها **قوله** هل امها بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وفي رواية الطيالسي ان ام سليم قالت حضرت بعد ما طفت بالبيت فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انفر فذكرت قصته صفية رضي الله عنها **قوله** فرجع زيد بن ثابت الى ابن عباس الخ وفي رواية البيهقي من طريق خالد عن عكرمة ثم ارسل زيد بعد ذلك الى ابن عباس اني وجدت قلت كما قلت فلعله ارسل اليها ولا ترقيه بعد كما يدل عليه قوله في حديث الباب يضحك والله **قوله** صفية بنت حيى الخ بضم الحاء وكسرها والضم اشهر **قوله** احابستنا هي الخ اي مانعتنا من التوجه من مكة في الوقت الذي اردنا التوجه فيه فلانة صلى الله عليه وسلم انها طافت طواف افاضة وانما قال ذلك لانه لا يتركها ويؤجل ولا يامرها بالتوجه معه وهي باقية على احرامها فيحتاج الى ان يقيم حتى تطهر وتطوف وتحل الحل الثاني **قوله** فقلت يا رسول الله انها قد كانت الخ سياتي في الباب من بعض الطرق فقالوا يا رسول الله انها قد زارت وفي بعضها ان صفية هي قالت نعم في جواب قوله صلى الله عليه وسلم اكنى افضت يوم النحر وجاء في بعض الطرق حججنا فافضنا يوم النحر فحاضت صفية فأراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يرسلها الى الرجل من اهله فقلت يا رسول الله انها حائض الحديث وهذا مشكل لانه صلى الله عليه وسلم ان كان علموا انها طافت طواف الافاضة فكيف يقول احابستنا هي وان كان ما علم فكيف يريد وقاعها قبل التحلل الثاني ويحجب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم الا ان كان ذلك منها لا بعلان استأذنه نسائه وطواف الافاضة فاذن لهم فكان بانها على انها قد حلت فلما قيل له انها حائض جوز ان يكون وقع لها قبل ذلك حتى منعها من طواف الافاضة فاستنفرهم عن ذلك فأعلمته عائشة انها طافت محض فزال عنه ما خشيته من ذلك والله اعلم **قوله** في الفقه قال الآبي وقول عائشة انها قد حاضت من فقهها وعلمها ان من افاض لا يديم عليه فلذلك ذكرت ذلك **قوله** فلتنفر الخ فيه دليل لسقوط طواف الوداع عن الحائض وان طواف الافاضة ركن لا بد منه وانه لا يسقط عن الحائض ولا غيرها وان الحائض تقيم له حتى تطهر فان ذهبت الى وطنها قبل طواف الافاضة بقيت محرمة وقد سبق حديث صفية هذا وبها احرامه ضبطه معناه فقهه في اوائل كتاب الحج في باب بيان وجوه الاحرام بالحج **قوله** كنا نخوف الخ تعني بمحض عادتها **قوله** فلانا الخ بالتقوين اي فلا حبس علينا اذا افاضت لانها فعلت ما وجب عليها فلهذا نص في انه ليس على الحائض طواف ودايع وفي ابي داود والنسائي مرفوعا انه عليها اجاب عنه الطحاوي بانه منسوخ بحديث عائشة هذا وهو في الصحيحين







سنة اعمدة ثم صلى **حل** ثنا ابو الزبير الزهري وقيية بن سعيد ابو كامل الجعفي كلهم عن حماد بن زيد قال ابو كامل حدثنا حماد ثنا ابو الربيع عن نافع عن ابن عمر قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفجر فنزل بفناء الكعبة وارسل الى عثمان بن طلحة فجاء بالمفتاح ففتح الباب قال ثور دخل النبي صلى الله عليه وسلم بلال اسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وامر بالباب فاعلق فلبثوا فيه مليا ثم فتح الباب قال عبد الله بن بادرت الناس فتلقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم خارجا وبلال على اثره فقلت لبلال هل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قلت اين قال بين العمودين تلقاء وجهه قال نسيت ان اسأله كرم صلى **حل** ثنا ابن ابي عمير حدثنا سفيان عن ايوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفجر على ناقه الاسامة بن زيد حتى اتناخ بفناء الكعبة ثم دعا عثمان بن طلحة

وقال في آخر روايته وعند المكان الذي صلى فيه مره حراء وكل هذا اخبارها كان عليه البيت قبل ان يهدم ويبقى في زمن ابن الزبير فاما الان فقد بين موسى بن عقبة في روايته عن نافع ان بين موقفه صلى الله عليه وسلم وبين الجدار الذي استقبله قريبا من ثلاثة اذرع وخمسة اذرع هذه الزيادة مالكة عن نافع فيما أخرجه ابو داود ومن طريق عبد الرحمن بن محمد والدارقطني في الغرائب من طريق وطريق عبد الله بن وهب وغيرهم عنه ولفظه وصلى وبيته وبين القبلة ثلاثة اذرع وكذا أخرجه ابو عوانة من طريق هشام بن سعد عن نافع وهذا في الجوز ثلاثة اذرع لكن رواية النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ نحو من ثلاثة اذرع وهي موافقة لرواية موسى بن عقبة وفي كتاب مكة للآزرق والفاكي من وجه آخر ان معاوية سأل ابن عمر ان صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اجعل بينك وبين الجدار خدعين او ثلاثة فعمل هذا ينبغي لمن اراد الاتباع في ذلك ان يجعل بينه وبين الجدار ثلاثة اذرع فانه تقع قدمه في مكان قد ميه صلى الله عليه وسلم ان كانت ثلاثة اذرع سواء وقعت ركبته او يده او وجهه ان كان اقل من ثلاثة والله اعلم **قوله** ثم صلى **الم** قال الحافظ يستفاد منه ان قول العلماء تحية المسجد الحرام الطواف مخصوص بغير داخل الكعبة لكونه صلى الله عليه وسلم جاء فاتنا عند البيت فدخله فصلى فيه ركعتين فكانت تلك الصلوة اما لكون الكعبة كالسجود المستقل وهو تحية المسجد العام ثم قال وفيه تحية الصلوة في الكعبة وهو ظاهر في النقل ويلحق به الفرض اذ لا فرق بينهما في مسألة الاستقبال للقيم وهو قول الجمهور وعن ابن عباس لا تقم الصلوة داخلها مطلقا وعلله بانه يلزم من ذلك استدبار بعضها وقد ورد الامر باستقبالها فيجوز على استقبال جميعها وقال به بعض المالكية وانظارية والطبري وقال المازري المشهور في المذهب منع صلوة الفرض داخلها وجوب الاعادة وعن ابن عبد الحكم الاجزاء وصححه ابن عبد البر وابن العربي وعن ابن جبيب يعيد ابدا وعن اصنغان كان متعلا وأطلق الترمذي عن مالك جواز النوافل وقيل بعض اصحابه بغير الراتب وانتشر في الجماعة وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد كره مالك الفرض او منعه فكانت اشارته الى اختلاف النقل عنه في ذلك، ومن المشكل ما نقله النووي في زوائد الروضة عن اصحاب ان صلوة الفرض داخل الكعبة ان لم يخرج جماعة افضل منها خارجا ووجه الاشكال ان الصلوة خارجا متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها فكيف يكون المختلف في صحتها افضل من المتفق **ام** **قوله** فجاء بالمفتاح **الم** بكسر الميم وفي الرواية الاخرى المفتاح وما لثان **قوله** فلبثوا فيه مليا **الم** اي طويلا **قوله** فبادرت الناس **الم** في رواية ايوب وكنت رجلا شاكيا قويا فبادرت الناس فبدرتهم **قوله** ونسيت ان اسأله كرم صلى **الم** لكن ورد في رواية يحيى بن سعيد عن البخاري قال (زي بلال) نعم ركعتين وقد استشكل الاسماعيلي وغيره هذا مع ان المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه انه قال نسيت ان اسأله كرم صلى قال فدل على انه اخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة ولو خبره بالكيفية ونسى هو ان يسأله عنها وانجاب عن ذلك ان يقال يحتمل ان ابن عمر اعتاد في قوله في هذه الرواية ركعتين على القدر المتحقق له وذلك ان بلالا أثبت له انه صلى ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم نقل في الشاهد باقل من ركعتين فكانت الركعتان تحققا وقوعهما لما عرف بالاستقراء من اعادة فعل هذا فتو له ركعتين من كل من كل بلال وقد وجدت ما يؤيد هذا رواية في بيت فامرنا جميعا بخيرين الميثمين وهو ما أخرجه عمر بن شبة في كتاب مكة من طريق عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر في هذا الحديث فاستقبل بلال ثقلت ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ههنا فاشا ربك اي صلى ركعتين يا سبابة وادنى ثقل فعل هذا فيجوز قوله نسيت ان اسأله كرم صلى على انه لم يسم الله لفتحا ولم يجبه لفتحا انما استقفا ومنه صلاة الركعتين بأشروته لا ينطقه وما قوله في الرواية الاخرى ونسيت ان اسأله كرم صلى **الم** ان ما رواه **الم** في تحقيق هل زاد على ركعتين أولا واما ما نقله حرياض ان قوله ركعتين غلط من يحيى بن سعيد القطان لان ابن عمر قد قال نسيت ان اسأله كرم صلى قال وانما دخل ابوهم عليه بين ذكر الركعتين بعد فقه كلاهما وردوا في الغلط فانه ذكر الركعتين قبل وبعد فترجم من موضع الى موضع كذا قال الحافظ في الفهرست ثم ذكر رواية يحيى بن متابعات وشاهد ثم قال فالعجب من ايراد هذا على تغليب جبل من جبال الحفظ بقوله من خضع عليه وجهه اجمع بين الحديثين فقال بغير علم او





فراى صورا فدعا بدلو من ماء فالتيم به فضره بياه الصور فلهذا السناد جيد قال لترطبي فلعلمه استحب النفع لسرعة عوده الفتح وهو  
مفرغ على ان هذه القصة وقعت عام الفتح. ومنهم من جمع بين الحديثين بغير ترجيح احداهما على الآخر فقال المذهب شارح البخاري يحتمل ان يكون  
دخول البيت وقم مرتين صلى في احدهما ولم يصل في الاخرى وقال ابن حبان اشبه عندي في اوجه ان يجعل الخبران في وقتين فيقال لما دخل الكعبة  
في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ويحيى بن نفي بن عباس السدوسي الكوفي في حجة التي خرج فيها لان ابن عباس نفاها واسند الى اسامة  
ابن عمر اشبهتها واسند الى بلال الى اسامة ايضا فاذا احاط الخبر على ما مضى بطل التعارض وهذا جرح حسن لكن تعقبه النووي بانه لا خلا  
انه صلى الله عليه وسلم دخل في يوم الفتح في حجة الودع ويشهد له ما روى الازقي في كتاب مكة من: ثنيان عز غير واحد من اهل العلم انه صلى الله  
عليه وسلم انما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم خرج فلم يدخلها واذا كان الا كذلك فلا يمنع ان يكون خطاه امر الفتح مرتين ويكون المراد بالاول  
التي في خبر ابن عيينة وحدث السفر والدخول وقام في موضع عند الاربعة من طريق ضعيفة ما يشهد بهذا الجمع والله اعلم قوله في قبل البيت  
اجتمعت القانت الباء ويجوز اسكان الباء كما في نظائره قيل معناه ما استقبلك منها وقيل قابلهما وفي رواية الصحيح فصل ركعتي في وجه الكعبة  
وهذا هو المراد بقبليها ومعناه عند بابها قوله وقال هذه القبلة ثم قال اخطأه فانه ان امر القابة قد استقر على استقبال هذا البيت فلا ينبغي  
بعد اليوم فصلوا اليه ابدا قال ويحتمل انه علمه سنة موقفة الامام وانما يقف وجهها دون اركانها وجوانبها وان كانت الصلوة في جميع جهاتها  
محزنة هذا كلام الخطابي ويحتمل معناه ثانيا وهو ان معناه هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي هو مستقبله لا كالحرم ولا مكة ولا كل المسجد  
الذي حول الكعبة بل هي الكعبة نفسها فقط والله اعلم قوله بل فكل قبله من البيت ثم لعل المراد  
قوله قال لا الخ قال النووي قال العلماء وسبب عدم دخوله صلى الله عليه وسلم ما كان في البيت من الاصنام والصور ولم يكن المشركون يتكبرونه  
لتغييرها فلما فتح الله تعالى عليه مكة دخل البيت وصلى فيه وازال الصور قبل دخوله والله اعلم ام قال الحافظ ويحتمل ان يكون دخول البيت  
لرفع في الشرط فلما اراد دخوله لمنعه كما منعه من الاقامة بمكة زيادة على الثلاث فلم يقصد دخوله لئلا يمنعوه في السيرة عن علي رضي الله عنه دخلها  
قبل الهجرة فا زال شيئا من الاصنام وفي الطبقات عن عثمان بن طلحة بن عتبة بن عبد الله ان ثبت ذلك لم يشك على الوجه الاول لان ذلك الدخول كان  
لازالة شئ من المنكرات لا لقصد العبادة والازالة في الهدنة كانت غير ممكنة بخلاف يوم الفتح - باب نقص الكعبة وبنائها قوله  
لو احداثه قومك الخ يعني قريشا والحادثة بفتح الحاء وفي رواية اخرى لو احداثه قومك بكسر المهملة وسكون اللام بعدها مثلثة بمعنى الحادث  
اي قرب عهدهم يعني ان قريشا كانت تعظم امر الكعبة جدا فغشي ان يظنوا الاجل قرب عملهم بالامانة غير بنائها لينفرد بالفخر عليهم في ذلك  
وليستفاد منه ترك المصلحة لأن الوقوع في المفسدة ومنه ترك الحرام المنكر خشية الوقوع في انكر منه وان الامام يسوس بعينه بما فيه اصلاحهم ولو  
كان مفضو لا لم يكن محرما كذا في الفتح - قوله حين بنت الكعبة الخ كان بين ذلك البناء وبين المبعث النبوي خمس سنين وقال مجاهد كان  
ذلك قبل المبعث بخمس عشرة سنة والاول اشهر وبه جزم ابن اسحاق قال النووي قال العلماء بنى البني خمس سنوات بنته الملائكة ثم ابراهيم صلى الله  
عليه وسلم ثم قرش في الجاهلية وحضر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البناء اربع وخمسون سنة وقيل خمس وعشرون وفيه سقط على الارض حين وقع  
انارة ثوبه ابن الزبير ثم الحجاج بن يوسف واستمر الى الكاكن على بناء الحجاج وقيل بنى مرتين آخرين اثلاثا وقد وضعت في كتابنا ايضا المناسك  
الكبير قوله استقصرت الخ قال النووي معناه قصرت عن تمام بنائها واقصرت على هذا القدر لقصور النفقة بهم عن تمامها فمأسي في بعض  
تفاسيده قوله ولجعل لها حلقا الخ بصيغة المتكلم عطف على جعلها الا بصيغة التانيث الغائب عطف على استقصرت كما توهمه القاسبي  
وقوله خلفا بفتح الحجة وسكون الهمزة بعد هاءاء وقد نشرها هشام رابيه بقوله خلفا يعني بابا كما في البخاري تعليقا واخرجه ابن خزيمة عن

قال قرأت على ذلك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن محمد بن ابي بكر الصديق اخبر عبد الله بن عمر عاتشة  
 زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تروى ان قومك حين بنوا الكعبة اقتصرهم عن قواعدا براهيم  
 قالت فقلت ليرسل الله افلا تتردوها على قواعدا براهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لا حدثنا قومك بالكفر فقال عبد الله  
 ابن عمر ان كانت عاتشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اري رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركنين  
 اللذين يليان الحجر الا ان البيت لم يتم على قواعدا براهيم وحل شئ ابو الطاهر اخبرنا عبد الله بن وهب عن عروة بن حذاف  
 هرم بن سويد لا يلي حدثنا ابن وهب اخبرني عروة بن بكير عن ابيه قال سمعت نافع بن عمر يقول سمعت عبد الله بن ابي بكر  
 ابن ابي قحافة يحدث عبد الله بن عمر عن عاتشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لولا  
 ان قومك حللوا ثوب محمد بجاهلية او قال بكفر لا نفقت كنز الكعبة في سبيل الله ولجعت باها بالارض لادخلت فيها من الحجر  
 وحل شئ محمد بن حاتم حدثني ابن مهدي حدثنا سليم بن حيان عن سعيد بن يحيى ابن ميثاء قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول  
 حدثني خالتي يعني عاتشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم يا عاتشة لو كان قومك حللوا ثوب محمد بجاهلية لهدمت الكعبة فالزقتها  
 بالارض جعلت لها بابا يابا شرقيا وبابا غربيا وزدت فيها ستة اذرع من الحجر فان قرشنا اقتصرتها حيث بنت الكعبة  
 وحل شئنا هناد بن السري حدثنا ابن ابي ربيعة اخبرنا ابن ابي سليمان عن عطاء قال لما استرق البيت

ابن كريب عن ابي اسامة وادرج التفسير ولفظه وجعلت لها خلفا يعني بابا آخر من خلف يتقابل الباب المقدم قوله ان عبد الله بن محمد بن ابي بكر  
 الصديق اخبرنا عبد الله بن محمد بن عاتشة سمعت ابا عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 من روايته عن عبد الله بن محمد بن عاتشة سمعت ابا عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله بن عمر بن الخطاب عن ابي عبد الله بن عمر بن الخطاب  
 لكن يقع في كلام العرب كثيرا صورة التشكيك والمراد التقريبي اليقين قوله استلام الركنين الا فتعال من الاستلام والمراد هنا من الركن بالقبلة او  
 اليد قوله يليان الحجر اي يقربان من الحجر كبر المحملة وسكون الجيم وهو معروف على صفة نصف الدائرة وقد مرها تسع وثلاثون ذراعا والقد  
 الذي اخرج من الكعبة سياقي قريبا قوله لا نفقت كنز الكعبة الخ قال حافظ لمراد هذه الزيادة الا ان هذا الوجه ومن طريق اخرى اخرجها  
 ابو عوانة من طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن الزبير عن عاتشة امه قال النور وفيه دليل لجواز اتفاق كنز الكعبة ونذكرها الفاضلة عن  
 مصابحا في سبيل الله لكن جاء في رواية لا نفقت كنز الكعبة في بناءها وبنائها من سبيل الله فلعلة المراد بقوله في الرواية الاولى في سبيل الله  
 والله اعلم قال القرطبي كنز الكعبة المال المجمع ما يهدي اليها قال عياض وكانوا في الجاهلية ينفقون منه فيما يحتاج اليها البيات ويقرون الفا  
 ولا يتعرضون اليه تعظيما لها فافتره صلى الله عليه وسلم على ما كان عليه ولم يتعرض له للعلل التي ذكر وهو خوف ان تقول قرش وتكره كما  
 تنكر بناء البيت على عاتشة في تعظيم تغيير ذلك فافتره صلى الله عليه وسلم ولم يغيره استئلا قاله اقره ابو بكر ثوران عمر بن الخطاب في نفسه  
 بعض الصحابة واخبر بان صاحبه لم يفعل ذلك قال له اني ان الله قد بين موضع كل مال ولما في ابقاء مالها وحديثها من الترهيب للعدو قال القرطبي  
 وليس من كنز الكعبة ما تحلى به من الذهب والفضة كما ظنت بعضهم فان ذلك ليس بصحيح لان حليتها حبس عليها تحصرها وقناديلها لا يجوز صرفها  
 في غيرها وحك حليتها حكم حلية السيف والمصحف المحبين في سبيل الله تعالى فانه لا يجوز تغييره عز الوجه الذي حبس فيه وانما انزها فضلة  
 ما يهدي اليها بعد نفقة ما تحتاج اليه كما تقدم قوله باها بالارض الخ اي ملاصقا بها قوله لما احترق البيت الخ قال الابي لا بد من تقديم ما يفهم  
 به معنى الحديث قال البيهقي وغيره من المؤرخين ان معاوية كان عهد لا يذير يزيد بالخلافة واخذ الناس بذلك ونازعوا عن الدخول فيه الحسين بن  
 عبد الله بن عمر بن عبد الله بن الزبير فلما توفي معاوية وبويع ليزيد لم يكن عليه اهر من مبايعته الثلاثة فكتب الى عامله بالمدينة اما بعد فخذ حبيبا  
 وابن عمر وابن الزبير بالبيعة اخلا شديدا ليس نية رخصة والسلام فارسل الى الحسين وابن الزبير فوعده ان باتيا من الغد اخرج ابن الزبير تحت  
 ليل الى مكة فارسل فطلبه فلم يوجد لانه اخذ غير الطريق الا عظم واقتفل العامل في طلبه الى المساء فارسل الى الحسين فوعده ان ياتيه من الغد  
 فخرج ايضا تحت ليل في بيته واهل بيته الى مكة فلما استقر بها ارسل اليها اهل الكوفة ان اثنتا تبايعك فخرج اليهم فخذلوه فقتله عبد الله بن زياد  
 من قبل يزيد قبل وصوله اليه فبعث برأسه واهل بيته الى يزيد فلما قتل خلى الحجاز لابن الزبير فقام في اهل مكة فعظم قتل الحسين وذو اهل  
 العراق فقال هو غدر وفجروا شرا اهل العراق اهل الكوفة ارسلوا الى الحسين ليولوه عليه فخذلوه وخلع اهل المدينة بيعة يزيد واخرجوا اهل  
 ومن معه من بني أمية فكتبوا الى يزيد يعرفونه فاستحضر عمر بن سعيد بن العاصي فعرفه الخبر وامره ان يسير في الناس اليهم فقال يا امير المؤمنين

زمن يزيد بن معاوية حين شزا اهل الشام فكان من امره ما كان تركه ابن الزبير حتى قتل الناس الموسم بريد ان يشركوا ويحرقوا  
 كنت ضبطت لك البلاد واحكمت الامور فاما الآن اذ صارت افما هي دماثة ليتن راق قولا من هو اجد رجا امش قتل يا اخي  
 ابن قيس الفهري قاتل قتالا قويا الشوري يا امير المؤمنين فعرفه الخبير فاعادواى فرأيتنه يتعصب سرقا فوجت فيا اخبر فقال به يزيد النوفى فقال  
 يا امير المؤمنين عشتريك وثوبت وريد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحموه ارف ان تعفوه فمرف فقال خرج قوتال يا غلام اعدى سلمون عقبة المرى  
 فجار رجل عوثا الراس كانما يقلم رجله من وحل اذا شته فسلم ثم قال فيم سنورى يا امير المؤمنين نه به الخبر فقال انى قد مت اليك واني انبيك  
 فيهم فحالفوني فقال مع العتاب وهات الراى فقال روى ان تعث اليهم جيشا كثيفا فليظة قد جبر عيدا ارحامهم فقال يزيد انت لها ولا الله ضبعة  
 فقال ان امرتى بصار عتمة فاة اضعف منهم وان كنت تريد الراى والتدبير فانا قويا قال فجهز فخرج منادى يزيد ينادى فى الناس ان يسيروا الى الحجاز  
 على اعطياهم وزيادة مائة دينار معونة فانتدب الى ذلك اثنا عشر الفا ليس فيهم اكبر من ابن خمسين سنة فلما فرغ مسلمون جهازه دخل على يزيد  
 فودعه وقال له سر على بركة الله وار حدث بك حادث فاستخلف على الناس حصين بن نمير السكري واذا نزلت بالمدينة فاندملها ثلاثا فان احبوا  
 و دخلوا فيما خرجوا عنه فانصبت عنهم اى ابن الزبير وان ابوا فاجزهم واقتال وان ظهرت عليهم فاجزهم المدينة ثلاثا فيما فيها من الطعام واسلحهم المال  
 فلما اشرفت على المدينة باهل الشام خرجوا اليه فى جموع كثيرة وهشة قتال لموا حسن منهم قتلوا راحوا اهل الشام هابوه وكتبوا قتلهم فاسلهم  
 مسلمون عودوا الى الطاعة ودية يزيد وقال يا اهل المدينة انى اكره اراقة دمه نكروا نكروا وانا اؤجلكم ثلاثا فسن ارفعون وراجع الحق فقلت  
 منه وانصرفت عن ذكر الى هذا المحدث بكت وجهه المراق واغتاق وان ابيتم كذا قتلنا عن رنا اليكم فقاوا ايا اعداء الله الا انشق بعمره كروا قتلهم  
 ان تجزوا اليه اتركنا كمر حتى نقتلهم ولا تكون صريكم علينا لغزو بيت الله لتحينوا وتحملوا فيه نذا فاما فرغ الاجل زاده مسلمون يا اهل المدينة قد  
 انقضت الاجل ما تصنعون اتساعن امر تحاربون قالوا بل نحارب فوقع القتال بالحجرة وكانت الهزيمة على اهل المدينة وهى وقعت امرة المشهورة وابلح  
 مسلم المدينة ثلاثا ثم اخذوا البيعة عليهم ليزيد على انهم عبيد له ان شاء يلح وان شاء اعتق وان شاء قتل وكان سبب الهزيمة ان بنى حارثة من  
 اهل المدينة ادخلوا عليهم القوم من حجة موكبات الهزيمة وصرح الناس والصبيان وركب الناس بعضهم بعضا فى المطرقات وبغت الفتلى من  
 وجوه الناس سبعة من قريش والاصار ووجوه المواى من منهم من النسل والصبيان والاعبيد والمواى عشرة آلاف وقيل ان الذين مات من  
 القرا سبعة ثلثهم دخل مسلم الى مكة فلما بلغ فديدا حضرته الوفاة فاستخلف على اهل الشام حصين بن نمير السكري بعد يزيد اليه بذلك حسيما  
 تقدم فدخل حصين مكة فحاصرها هلكا وبنى البيت بالمجنين وحرقها فبعد انقضاء اربعة وستين يوما من الحصار رجع ابن الزبير الى يزيدات  
 ولم يبلغ حصينا واهل الشام موته فناداهم ابن الزبير ان طاعتكم هلك فعلا مرة آتولون فلم يصدقوه ثوبا استبقوه رجعا سواى الى الشام  
 وبايع اهل الشام بعد يزيد ابنه معاوية بن يزيد وهو ابن نيف وشرين سنة وذلك سنة اربع وستين من الهجرة ثوروفى معاوية بن يزيد بعد  
 يورما من ولايته وبايع اهل الشام بعد مروان بن الحكم وتوفى يزيد وهو ابن ثمان وثلاثين سنة وكانت خلافة ثلاثه اعوام وثمانية اشهر ثوروفى  
 مروان بعد عشرة اشهر من خلافة ولويج لابنه عبد الملك بن مروان ولويج لابن الزبير عند موت معاوية بن يزيد بالحجاز ومكة وتسمى بالطفقة  
 واذا عن له سائر الارض الا الارض بعد ان اقام الناس شهرين بلا خليفة وبعث عامله الى الحجاز والشرق وبقي خليفة الى ان قتله الحجاج بمكة بعد  
 ان حوصر بمكة وذكر ابو عمر فى التقصى ان مالكا رحمه الله كان يقول بن الزبير حتى بان خلافة من مروان وابنه قوله احترق الخ تفدس في  
 كلامه السياسى ان حصين بن نمير السكري الموجه من قبل يزيد الى البيت بالمجنين وحرقه وقيل فى تحريقه ان رجلا من اصحاب ابن الزبير رفع  
 قبسا على روجه فطارت شرارة فاحرقت السارة فاحترق البيت قال السهيلي وقيل ان شرارة طارت من اى قبس وقيل من يد امرأة قوله حين  
 غزا اهل الشام الخ يعنى حين غزى اهل الشام ابن الزبير بمكة ولم يكن الغزو لبيت الله قوله فكان من امره ما كان الخ وللغافى فى كتاب مكة من  
 طريق اى اويس عن يزيد بن رومان وغيره قالوا لما احرق اهل الشام الكعبة ورموها بالمجنين وهت الكعبة قوله تركه ابن الزبير اى ليراه  
 اهل الا فاق ليشنع بذلك على بنى أمية - قوله يريد ان يحرقوا الخ قال المنوى اما الحرف الاول فهو يحرقهم بالحجيم والراء بعد ما همة من الجرامه  
 اى يشجعهم على قتالهم باظهار قيم فعالهم هذا هو المشهور فى ضبطه قال القاضى ورواه العذرى يحرقهم بالحجيم والباء الموحدة ومعناه يختبرهم  
 وينظر ما عندهم فى ذلك من حمية وغضب لله تعالى ولنبته واما الثانى وهو قول يحرقهم فهو بالحاء المهملة والراء والباء الموحدة واوله مفتوح  
 ومعناه يغيظهم اى يروئ قد فعل بالبيت من قولهم حربت الاسل اذا غضبته قال القاضى وقد يكون معناه يحلهم على الحرب ويحرضهم عليها و  
 ويؤكد عزائمهم لذلك وقال روى اخرون يحرقهم بالحاء والزوى يشد قوتهم ويميلهم اليه ويجعلهم خربا له وناصرين له على مخالفته وحزب الرجل





العدل من اهل مكة فكتب اليه عبد الملك انا السنان من تلخيص ابن الزبير في شيء ما زاد في طوله فاقره وامامنا زاد فيه من الحجر فرد له الى بناءه وسئل الباب الذي فتحه فتقصه واعاده الى بناءه **حل شي** محمد بن حاتم حدثنا محمد بن بكر اخبرنا ابن جريح قال سمعت عبد الله بن عبيد بن عمير والوليد بن عطاء يحدثان عن الحارث بن عبد الله بن ابي ربيعة قال عبد الله بن عبيد وفضل الحارث بن عبد الله بن عبد الملك بن مروان في خلافته فقال عبد الملك ما اظن ابا حبيب يعني ابن الزبير سمع من عائشة ما كان يزعم انه سمعه منها قال الحارث بل انا سمعته منها قال سمعتم تقول اذا قال قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قومك استقصر من بنيان البيت ولو لا حلثة عهدهم بالشرا لاعدت ما تركوا منه فان بدا لقومك من بعدى ان يبنوه فهلكتي لا ريك ما تركوا منه فارها قريبا من سبع اذرع هذا حديث عبد الله بن عبيد وزاد عليه الوليد بن عطاء قال النبي صلى الله عليه وسلم ولجئت لها يا بن موضوعين في الارض شرقيا وغربيا يهلك تدين لو كان قومك رفعا يا حبيب قالت قلت لا قال تعززا ان لا يدخلها الا من ارادوا فكان الرجل ذاهوا اراد ان يدخلها يدعونه يرتقى حتى اذا كان يدخل دفعوه فسقط قال عبد الملك للحارث انت سمعتها تقول هذا قال نعم قال فكتبت ساعة بعصاه ثورا قال وردت

طولها عشرين ذراعا فلعل راوية جبر الكسرة خيرا لا زرقى بان الزيادة تسعة اذرع فلعل عطاء جبر الكسرة ايضا قال السهيلي كان طول البيت من عهد امير المؤمنين عليه السلام تسعة اذرع لم يكن به سقف فلما بنى قريش قبل الاسلام بنسب بنين زادوا في طوله تسعة اذرع فلما بناه ابن الزبير زاد في طوله تسعة اذرع ايضا بنت سبعين ذراعا وعلى ذلك هو الآن **قوله** من تلخيص ابن الزبير لم يرد بذلك سببه وعيب فعله يقال لطفته اي صيته بأسر قبيح فانه من هذا مضطرب الى انزل اي لسانه مضطرب من ابن الزبير من المعاصي في شيء **قوله** وسئل الباب الذي فتحه الخ قال الحافظ جريح الرازي التي سمعتها في هذه القصة متفقة على ان ابن الزبير جعل الباب بلا عرض ومقتضاه ان يكون الباب الذي زاده عن سببه وقد ذكر الازرقى ان جنة ما غيره الحجاج الجبار الذي من جهة البحر والباب المسدود الذي في الجانب الغربي من بين الركنين ايماني وما تحت عتبة الباب المصلي وهو اربعة اذرع وشبر وهذا موافق لما في الروايات المذكورة كذا ما لم يأت في ظاهرنا كعبه باب مسدود يقابل الباب المصلي وهو في الارتفاع مثله ومقتضاه ان يكون الباب الذي كان على عهد ابن الزبير ليسكن الاصفى باذرع فيحتمل ان يكون الاصفى كما صرح به الروايات لكن الحجاج لما غيره دفعه ورفع الباب الذي يقابل ايضا ثوبه له فسئل الباب مجزء لكن لم يأت في ذلك صريحا وذكرنا ما كان في اخبارنا ركة انه شاهد هذا الباب المسدود من داخل كعبته في سنة ثلاث وستين ومائتين وانه هو مقابل باب الكعبة وهو بقية في الطول واخرى زادا في اعلاه كلابيت لا تفتح كما في الباب الموجود سوراء قاله اعلو **قوله** فتقصه واعاده الخ واللفظ اكي من طريق ابو اويس عن هشام بن عروة فبادر لي في الحجاج فهدمها وبني شققا الذي يلي الحجر ورفع بابها وسد الباب العربي قال ابو اويس فاحبرني غير واحد من اهل العلم ان عبد الملك بن عبد الله بن علي اذنه للحجاج في هدمها وبني شققا الذي يلي الحجر ورفع بابها وسد المجنة انما اذني يعني ابي حبيب ابن ابي ربيعة وكانت له كنيستان ابرك وابو حبيب وهو من عبد الملك تكذيب لابن الزبير فيما نقل عن عائشة كما صرح بتكذيبه فيه بعد عبد الله بن الزبير بن ابي ربيعة في تكذيبه وسببه ما في تكذيب غيره من الصحابة وانت تعلم حكم من سب احد اصحابه وربما صرح بعض الطلبة بحضرة الشيخ رحمه الله تعالى فسق عبد الملك قال وناهيك برجل الحجاج بعض سيئاته وتقدم ما ذكره ابو عمر في التقصير عن مالك من قوله ان ابن الزبير كان اتي بالخلافة من مهران وابنه عبد الملك كان ثالثا فلما خرج مالك في كتاب الحارث بن ابي ربيعة افضية عبد الملك قيل انما احمى بها من حيث ما سمعنا ففقه لاهل الامن حيث ذاتها جرى كل هذا بمحضة الشيخ **قوله** شيئا منه بل قال جزي الله الحارث خيرا **قوله** يعني انما سمعته منها الخ زاد عبد الرزاق عن ابن جريح في رواية وكان الحارث مصدقا لا يريب **قوله** فان بدا لقومك الخ يعني غير من يفتي بل له في الامور **قوله** بالمداي حدث له فيه اي لا يبين ويعد ذوب ويات اي يتغير رأيا ابداهما على الله تعالى في الشجر **قوله** فهلكتي لا ريك الخ قال النووي هذا جار على اي اللغتين زهد قال الجوهري تقول هله يا رجل فبنيته ايمعت تعال قال الخليل اصله امر من قومه لئلا الله شعته اي وجهه كانه اراد لنفسه ان ياتي اقرب به لانه يبيده وحذفت القفا لكثرة الاستعمال وجعل ما واحدا يستوي في الواحد الاثنان والجمع والمؤنث فيقال في الجماعة هله هذه لغة اهل الحجاز قال الله تعالى والقليلين لا حراك لهم اي لا يملكون الاثنتين ههنا والجمع ههنا وللراة هلهي وللنساء هلهن والاول اقصم هذا كلام الجوهري قال ابن الزبير في قولنا ان يبعاد لولا الذي اشار اليه مالك في قوله للرشد **قوله** حتى اذا كان يدخل الخ قال النووي ههنا هو في النسخ كلها كاد ان يدخل وفيه حجة بجواز دخول ان بعد كاد وقد كثر ذلك وهي لغة فيجوز ولكن الاشهر عدمه **قوله** فكتبت ساعة بعصاه الخ اي جئت بطرفها الارض وهذه عادة من تفكر في امر مهم

أني تركته وما تحمل وحل شناه محمد بن عمرو بن جبلة حدثنا أبو عاصم وحديثنا عبد بن حميد أخبرنا عبد الرزاق كلاهما عن ابن جريج بهذا الإسناد مثل حديث ابن بكر وحديثي محمد بن حاتم حدثنا عبد الله بن بكر السهمي حدثنا حاتم بن أبي صفيارة عن أبي قزعة أن عبد الملك بن مهران بينما هو يطوف بالبیت اذ قال قال الله ابن الزبير حيث يكذب على أمر المؤمنين يقول سمعتها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة لو لا جد ثاب قومك بالكفر لنقضت البيت حتى أريد فيه من الحجر فإن قومك قصر وافي البناء فقال الحرث بن عبد الله بن أبي ربيعة لا تقل هذا يا أمير المؤمنين فانا سمعنا أمر المؤمنين تحدث هذا قال لو كنت سمعته قبل أن أهدمه لتركته على ما بنى ابن الزبير وحل شناه سعيد بن منصور حدثنا أبو الأحوص حدثنا أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجدر من البيت هو قال نعم قلت فله لم يدخلوا البيت قال إن قومك قصر بهم النفقة قلت فما شأن بابيه مرتفع قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ولولا أن قومك حديث عهد مع الجاهلية فأخاف أن تنكروا لو جهل نظرت أن أدخل الجدر في البيت أن أنزق بابيه بالارض

قوله تركته وما تحمل أم أي وما تولى من ذلك كافي بعض الروايات قوله لا تقل هذا إنما هي لانتصار المظلوم ورد الغيبة وتصديق الصادق إذا كذب به إنسان والحديث هذا تابعي وهو الحديث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة قوله عن الجدر من البيت بفتح الجيم وسكون الميم وهو الحجر قوله قال نعم هذا ظاهر أن الحجر كله من البيت وبذلك كان يفتي ابن عباس قال الحافظم وقد جاءت روايات أهم منها مقيدة منها لمسلم من طريق أبي قزعة عن الحرث بن عبد الله عن عائشة في حديث الباب حتى أريد فيه من الحجر وله من وجه آخر عن الحرث عنها فان بدل لقومك أن يبنوه بعد فبهلوى لأريك ما تركه آمنه فألها قريبا من سبعة أذرع وله من طريق سعيد بن ميناء عن عبد الله بن الزبير عن عائشة في هذا الحديث وزدت فيها من الحجر ستة أذرع، وسفيان بن عيينة في جامعه عن داود بن شابر عن مجاهد بن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع فألها الحجر وله عن عبد الله بن أبي يزيد عن ابن الزبير ستة أذرع وشير وهكذا ذكر الشافعي عن عبد الله بن مهران من أهل العلم من قريش كما أخرجه البيهقي في المعرفة عنه وهذه الروايات كلها تتجمع على أنها فوق الستة ودون السبعة وأما رواية عطية عن سلمة عن عائشة مرفوعة أنكنت أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع في شاذة والرواية السابقة أرجح لما فيها من الزيادة عن الثقات لحفاظ ثور ظهري لرواية عطية وجه وهو أنه أريد بها ماعدا الفرجة التي بين الركن والحجر فتجتمع مع الروايات الأخرى فإن الذي عدل الفرجة أربعة أذرع وثم ولم يزل وقع هذا لفأكي من حديث أبي عمرو بن عدي بن الحمراء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة في هذه القصة ولأدخلت فيها من الحجر أربعة أذرع فجعل هذا على الغاء الكسر رواية عطية على غيره ويجمع بين الروايات كلها بذلك ولم أر من سبقني إلى ذلك، أم ثم قال في موضع آخر فاجمع بين المختلف منها فكن كما تقدم وهو أولى من دعوى الاضطراب والطمع في الروايات المستقيمة لأجل الاضطراب كما جزم إليه ابن الصلاح وتبعه النووي لأن شرط الاضطراب أن تتساوى الوجوه بحيث يتعذر الترجيح أو الجمع ولم يتعذر ذلك هنا فيتعين حمل المطلق على المقيد كما هي عادة مذهبهما ويؤيد أن الأحاديث المطلقة والمقيدة متوارد على سبيل واحد وهو أن قريشاً قصروا عن بناء إبراهيم عليه الصلوة والسلام وإن ابن الزبير أعاده على بناء إبراهيم وإن الحجاج أعاده على بناء قريش ودرأت رواية قط صريحة أن جميع الحجر من بناء إبراهيم في البيت قال المحب الطبري في شرح التبيين له ولا يحسن القدر الذي في الحجر من البيت قدر سبعة أذرع والرواية التي جاز فيها أن الحجر من البيت مطلقة فيحمل المطلق على المقيد فإن إطلاق اسم الكل على البعض سائغ مجازاً وأما ما قال النووي ذلك نص لما رجحه من أن جميع الحجر من البيت وعدم تفرق ذلك إن الشافعي نص على إيجاب الطواف خارج الحجر ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ونقل غيره أنه لا يعرف في الأحاديث المرفوعة ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم أنه طاف من داخل الحجر وكان علامة مستمرة ومقتضاه أن يكون جميع الحجر من البيت وهذا متعقب فانه لا يلزم من إيجاب الطواف من وراءه أن يكون كله من البيت فقد نص الشافعي أيضاً كما ذكره البيهقي في المعرفة أن الذي في الحجر من البيت نحو من ستة أذرع ونقله عن علي بن اهل النعمان في شرحه كما تقدم فعلى هذا قلنا رأى إيجاب الطواف من وراء الحجر احتياطاً وأما العمل فلا حجة فيه على الإيجاب قلنا النبي صلى الله عليه وسلم من بعده فعليه استحباً للراحة من تسير الحجر لاسيما والمرجال والنساء يطوفون جميعاً فلا يؤمن من المرأة التكهنت فلعلهم أرادوا هذه المادة والله أعلم قوله قصرت بهم النفقة إنما تبشيل الصادق النفقة الطيبة التي أخرجوها لذلك كما جزم في الزرق وغيره ويوضحه ما ذكر ابن حجر في السيرة عن عبد الله بن أبي عبيد الله أنه أخبر عن عبد الله بن صفوان بن أمية أن أبا عبيد بن عبد بن عمران بن مخزوم وهو جد جعدة بن هبيرة بن أبي وائل المخزومي قال لقريش لا تدخلوا فيه من كسبكم ولا الطيب ولا تدخلوا فيه من غيري ولا بيع ربا ولا مظلمة أحد من الناس قوله مثل حديثهم في الجاهلية هكذا هو في جميع النسخ في الجاهلية وهو يعني بالجاهلية كما في سائر الروايات والله أعلم قوله فإخاف أن تنكروا لو جهل نظرت أن أدخل الجدر في البيت أن أنزق بابيه بالارض

باب الحج عن العاقر لزمانة وهرم ونحوهما أو للموت قوله كان الفضل بن عباس لم وهو أخو عبد الله وكان أكبر ولد للعباس وبهم كان يكنى قوله امرأة من خثعم ثم بفتح المجمة وشكون المثلثة قبيلة مشهورة من اليمن قوله فجعل الفضل ينظر إليها في رواية شعيب وكان الفضل رجلاً وضيقاً أي جميلاً واقتلت امرأة من خثعم وضيقاً فطلق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسن قولها يصرف وجه الفضل في رواية شعيب فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم والفضل ينظر إليها فأخلفت بيده فأخذ بذقن الفضل فدفع وجهه عن النظر إليها وهذا هو المراد بقوله في حديث علي بن قنوق الفضل ووقع في رواية الطبري في حديث علي وكان الفضل غلاماً جميلاً فاذا جاءت الحارثية من هذا الشق صرت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه الفضل إلى الشق الآخر فاذا جاءت إلى الشق الآخر صرت وجهه عنه وقال في آخره رأيت غلاماً حدثاً وجارية حدثت فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان قال ابن بطال في الحديث الأمر بقبض البصر خشية الفتنة ومقتضاه أنها إذا امتن الفتنة لم تخشع وقال ويؤيد أنه صلى الله عليه وسلم لم يحول وجه الفضل حتى أدام النظر إليها لا عجايبه بها فخشيت الفتنة عليه قال وفيه معاملة طبائع البشر لابن آدم وضعفه عاكب فيه من الميل إلى النساء والعجايب بهن وفيه دليل على أن نساء المؤمنين ليس عليهن من الحجاب ما يلزم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إذ لو لم يرد ذلك جميع النساء لأمر النبي صلى الله عليه وسلم عليهن الحشمية بالاستتار ولما صرت وجه الفضل قال وفيه دليل على أن ستر المرأة وجهها ليس فرضاً قال الحافظ وفي استدلاله بقصة الحشمية لما أذاعه نظر لآنها كانت محرومة والله أعلم قوله أدركت أبي شيخة أكبراً ثم التفت الروايات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة وانها سألت عن أبيها وخالفه يحيى بن أبي اسحق عن سليمان فانفق الرواة عنه على أن السائل رجل ثم اختلفوا عليه في أسناده ومثله وكذا وقع الاختلاف في سياق غيره ففي بعض الروايات أن أبي مات وفي بعضها أن أبي عجز وكبيرة وفي بعضها أن امرأة سألت عن أمها وفي بعضها أن أبي أدركه الحج مع تسمية السائل بحسين بن عوف الخثعمي في أخرى تسميته بابي الغوث بن حصين الخثعمي قال الحافظ بعد تفصيل الاختلاف الواقع بين الروايات والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضاً والسؤال عنه أبو الرجل وأمه جميعاً ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلى بإسناد قوي من طريق سعيد بن جابر عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم وأعرابي معه بنت له حسنة فجعل الأعرابي يرضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً أن يتزوجها وجعلت التفت إليها وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأس فيلبيه فكان النبي حتى دى جرة العقبة ففعل هذا فقول الشابة أن أبي لعلمها أرادت به جدها لأن أباهما كان معها وكان أمها أن تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليعلم كلامها ويراهما رجلاً أن يتزوجها فلما لم يرضها سألت أبوها عن أبيه وكلامه أن يسأل أيضاً عن أمه وتحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين ابن عوف الخثعمي وأما ما وقع في الرواية الأخرى أنه أبو الغوث بن حصين فإن أسناده ضعيف قوله شيخنا أكبراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة ثم قال الطبيب شيئاً حال ولا يستطيع صفة له ويحتمل أن يكون حالاً أيضاً ويكون من الأحوال المتداخلة والمعنى أنه وجب عليه الحج بان أسلم وهو بهذه الصفة وقوله لا يستطيع أن يثبت على الرحلة زائد في رواية يحيى بن أبي اسحاق وإن شد دته خشيت أن يموت قوله أفأجرح عنه أي أبحر في أن أنوب عنه فأجرح عنه لأن ما بعد لفاء الداخلة عليها الهزئة معطوف على مقدر وفي رواية عبد العزيز وشعيب فهل يقضي عنه وفي حديث علي هل يجزئ عنه قوله قال نعم ثم قال الشيخ بد الدين العيني رحمه الله فيه جواز الحج عن غير ما كان معصوماً وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والنسائي وأحمد واسحق وقال مالك والليث والحنبل بن صالح لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام وحاصل ما في مذهب مالك ثلاثه أقوال مشهورة لا يجوز فائنها يجوز من الولد ثلاثاً يجوز أن أوصى به وعن النخعي وبعض السلف لا يصح الحج عن ميت ولا عن غيره وهي رواية عن مالك وإن أوصى به وفي مصنف ابن أبي شيبة عن ابن عمر أن قال لا يحج أحد عن أحد ولا يصح أحد عن أحد وكذا قال إبراهيم النخعي وقال الشافعي وأحمد بن حنبل لا يحج عن الميت عن فرضه ونذره سواء أوصى به أو لم يوص به وهو واجب في تركه وقال صاحب التوضيح وعندنا يجوز الاستئابة في حجة النظم على الصالحين

**حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبد الله بن يحيى بن موسى حدثنا شيبان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن الأسود بن يزيد عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحج وساق الحديث بمجته حديث أبي لا حوص قال فيه ما شأن بأبيه من تلقاً لا يصعد إليه لا يسلم وقال عفاقة أن تنفر قلوبهم **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عباس أنه قال كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر قالت يا رسول الله إن فریضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأجرح عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع شيبان عن أشعث تنفر بالقاء بدل الكاف ونقل ابن بطال عن بعض علماء النخعي أن خثيماً صلى الله عليه وسلم ان ينسبوه إلى أن تغرد بالفرد وهم **باب** الحج عن العاقر لزمانة وهرم ونحوهما أو للموت قوله كان الفضل بن عباس لم وهو أخو عبد الله وكان أكبر ولد للعباس وبهم كان يكنى قوله امرأة من خثعم ثم بفتح المجمة وشكون المثلثة قبيلة مشهورة من اليمن قوله فجعل الفضل ينظر إليها في رواية شعيب وكان الفضل رجلاً وضيقاً أي جميلاً واقتلت امرأة من خثعم وضيقاً فطلق الفضل ينظر إليها وأعجبه حسن قولها يصرف وجه الفضل في رواية شعيب فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم والفضل ينظر إليها فأخلفت بيده فأخذ بذقن الفضل فدفع وجهه عن النظر إليها وهذا هو المراد بقوله في حديث علي بن قنوق الفضل ووقع في رواية الطبري في حديث علي وكان الفضل غلاماً جميلاً فاذا جاءت الحارثية من هذا الشق صرت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه الفضل إلى الشق الآخر فاذا جاءت إلى الشق الآخر صرت وجهه عنه وقال في آخره رأيت غلاماً حدثاً وجارية حدثت فخشيت أن يدخل بينهما الشيطان قال ابن بطال في الحديث الأمر بقبض البصر خشية الفتنة ومقتضاه أنها إذا امتن الفتنة لم تخشع وقال ويؤيد أنه صلى الله عليه وسلم لم يحول وجه الفضل حتى أدام النظر إليها لا عجايبه بها فخشيت الفتنة عليه قال وفيه معاملة طبائع البشر لابن آدم وضعفه عاكب فيه من الميل إلى النساء والعجايب بهن وفيه دليل على أن نساء المؤمنين ليس عليهن من الحجاب ما يلزم أزواج النبي صلى الله عليه وسلم إذ لو لم يرد ذلك جميع النساء لأمر النبي صلى الله عليه وسلم عليهن الحشمية بالاستتار ولما صرت وجه الفضل قال وفيه دليل على أن ستر المرأة وجهها ليس فرضاً قال الحافظ وفي استدلاله بقصة الحشمية لما أذاعه نظر لآنها كانت محرومة والله أعلم قوله أدركت أبي شيخة أكبراً ثم التفت الروايات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة وانها سألت عن أبيها وخالفه يحيى بن أبي اسحق عن سليمان فانفق الرواة عنه على أن السائل رجل ثم اختلفوا عليه في أسناده ومثله وكذا وقع الاختلاف في سياق غيره ففي بعض الروايات أن أبي مات وفي بعضها أن أبي عجز وكبيرة وفي بعضها أن امرأة سألت عن أمها وفي بعضها أن أبي أدركه الحج مع تسمية السائل بحسين بن عوف الخثعمي في أخرى تسميته بابي الغوث بن حصين الخثعمي قال الحافظ بعد تفصيل الاختلاف الواقع بين الروايات والذي يظهر لي من مجموع هذه الطرق أن السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت أيضاً والسؤال عنه أبو الرجل وأمه جميعاً ويقرب ذلك ما رواه أبو يعلى بإسناد قوي من طريق سعيد بن جابر عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال كنت ردف النبي صلى الله عليه وسلم وأعرابي معه بنت له حسنة فجعل الأعرابي يرضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً أن يتزوجها وجعلت التفت إليها وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأس فيلبيه فكان النبي حتى دى جرة العقبة ففعل هذا فقول الشابة أن أبي لعلمها أرادت به جدها لأن أباهما كان معها وكان أمها أن تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليعلم كلامها ويراهما رجلاً أن يتزوجها فلما لم يرضها سألت أبوها عن أبيه وكلامه أن يسأل أيضاً عن أمه وتحصل من هذه الروايات أن اسم الرجل حصين ابن عوف الخثعمي وأما ما وقع في الرواية الأخرى أنه أبو الغوث بن حصين فإن أسناده ضعيف قوله شيخنا أكبراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة ثم قال الطبيب شيئاً حال ولا يستطيع صفة له ويحتمل أن يكون حالاً أيضاً ويكون من الأحوال المتداخلة والمعنى أنه وجب عليه الحج بان أسلم وهو بهذه الصفة وقوله لا يستطيع أن يثبت على الرحلة زائد في رواية يحيى بن أبي اسحاق وإن شد دته خشيت أن يموت قوله أفأجرح عنه أي أبحر في أن أنوب عنه فأجرح عنه لأن ما بعد لفاء الداخلة عليها الهزئة معطوف على مقدر وفي رواية عبد العزيز وشعيب فهل يقضي عنه وفي حديث علي هل يجزئ عنه قوله قال نعم ثم قال الشيخ بد الدين العيني رحمه الله فيه جواز الحج عن غير ما كان معصوماً وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والنسائي وأحمد واسحق وقال مالك والليث والحنبل بن صالح لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام وحاصل ما في مذهب مالك ثلاثه أقوال مشهورة لا يجوز فائنها يجوز من الولد ثلاثاً يجوز أن أوصى به وعن النخعي وبعض السلف لا يصح الحج عن ميت ولا عن غيره وهي رواية عن مالك وإن أوصى به وفي مصنف ابن أبي شيبة عن ابن عمر أن قال لا يحج أحد عن أحد ولا يصح أحد عن أحد وكذا قال إبراهيم النخعي وقال الشافعي وأحمد بن حنبل لا يحج عن الميت عن فرضه ونذره سواء أوصى به أو لم يوص به وهو واجب في تركه وقال صاحب التوضيح وعندنا يجوز الاستئابة في حجة النظم على الصالحين

والحديث حجة على الحسن بن حي في قوله ان المرأة لا يجوز ان تجرح من الرجل وهو حجة لمن أجازة وقال المخطئ فيه جواز الجرح من غيره اذا كان معصوباً ولم يجز ما لك وهو راوى الحديث وهو حجة عليه وقال صاحب الهداية الاصل ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة او صدقة او صوماً او غيره عند اهل السنة والجماعة لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه ضحك بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن أمته والعبادات النواع مالية مختصة كالزكاة وبدنية كالصلوة ومركب منها كالحج والنياحة تجزئ في النوم الاول ولا تجزئ في الثاني بحال وتجزئ في النوع الثالث عند العجز ولا تجزئ عند القلة والشرط العجز الدائري وقت الموت وظاهر المذهب ان الحج يقع عن المجموع عنه لحديث الخثعمية وعند محمد ان الحج يقع عن الحاج للآخر ثواب النفقة وقال ابن بطال اختلاف في المريض يأمر من يحج عنه ثم يصح بعد ذلك فقال الكوفيون والشافعي وابو ثور لا يجزيه وعليه ان يحج وقال أحد أصحابي يجزيه الحج عنه وكذا من مات من مرضه وقد حج عنه فقال الكوفيون وابو ثور يجزيه عن حجة الاسلام وللشافعي من قولان احدهما هذا والاخر لا يجزئ عنه وهو أصح القولين، ام - قال المحافظم واستدل بحديث الباب على ان الاستطاعة تكون بالغير كما تكون بالنفس وعكس بعض المالكية فقال من لم يستطع بنفسه لم يلاقه الوجوب واجابوا عن حديث الباب بأن ذلك وقع من السائل على حجة التبرع وليس في شيء من طرقه نص صريح بالوجوب وبأنها عبادة بدنية فلا تصح النياحة فيها كالصلوة، وأجيب بان قياس الحج على الصلوة لا يصح لان عبادة الحج مالية بدنية معاً فلا يترجم الحاقها بالصلوة على الحاقها بالزكاة ولهذا قلل المازري من غلب حكم البدن في الحج الحق به بالصلوة ومن غلب حكم المال الحق به بالصدقة وقد أجاز المالكية الحج عن الغير اذا اوصى به ولم يجزوا ذلك في الصلوة، وقال عياض للاحقة الخالف في حديث الباب لان قوله ان فريضة الله على عباده ام معناه ان الزام الله عباده بالحج الذي وقع بشرط الاستطاعة صادق بأي بصفة من لا يستطيع فهل أحج عنه أي هل يجوز لي ذلك او هل فيه اجر ومنفعة فقال نعم وتعقب بان في بعض طرقه التصريح بالسؤال عن الاجزاء فيتم الاستدلال، وسيأتي في الطريق الآتية عند مسلم ان ابي شيم كبير عليه فريضة الله في الحج ولا جد في روايته والحج مكتوب عليه وأدعى بعضهم ان هذه القصة مختصة بالخشعية كما اختص سأل المولى ابي حذيفة ثم يجوز ارضاء الكبير كراه ابن عبد البرم وتعقب بان الاصل عدم الخصوصية واجمع بعضهم لذلك بما رواه عبد الملك بن جبيب صاحب الواضحة بأستادين مرسلين فزاد في الحديث حج عنه وليس لاحد بعد ولا حجة فيه لضعف الاسنادين مع ارسالهما وقد عارضه قوله في حديث الخثعمية عن البخاري اقضوا الله فانه احق بالوفاء، وقال القرطبي رأى مالك ان ظاهر حديث الخثعمية مخالف لظاهر القرآن فرجح ظاهر القرآن ولا شك في ترجيحه من جهة لواتره ومن جهة ان القول المذكور قول امرأة ظنت ظناً قال ولا يقال قد اجابها النبي صلى الله عليه وسلم على سؤالها ولو كانت ظنراً عداً آتية لها لا نقول انما اجابها عن قولها فأفحج عنه قال حي عنه لما رأى من حرصها على اصال الخير والثواب لابنها، ام - وتعقب بأن في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لها على ذلك حجة ظاهرة، ام - فان قيل ان الاصل في الاستطاعة أي في قوله تعالى وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ لَهُ سَبِيْلًا هُوَ اقْوَمُ بِالْإِتِّفَاقِ قَالَ تعالى فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا أَي ما قدرُوا ولا قوا فاذا قال القائل فالان مستطيع او غير مستطيع فالظاهر منه السابق الى الفهم هو القدر والتأخفا فلما عارض ظاهر الحديث ظاهر القرآن الغرض يرجح مالك ظاهر القرآن والجواب ان حديث الزاد والراحلة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه منها صحيح ومنها حسن فان قلت قال ابن حزم الاخبار في ذلك في احدها ابراهيم الجوزي وهو ساقط مطروح وفي الثاني الحارث الأعور وهو مذكور بالكذب والثالث مرسل ولا حجة فيه والرايات في ذلك عن الصحابة واهية كما رتبته على ذلك ابن العربي وغيره وقال ابو عمر بن عبد الله بن عيسى ذلك من وجوه منها مرسل ومنها ضعيفة والجواب عن هذا ان حديث انس الذي مضى ذكره في اول باب وجوب الحج (من البخاري) أخرجه الحاكم على شرط مسطور وهو حديث صحيح فان قلت قال البيهقي وذكر رواية حماد وسعيد لا أرى الا وهما لأن ابن ابي عمير روى عن قتادة عن الحسن مرسلًا وهو المحفوظ وكذا رواه يونس بن عبيد قلت هذا ظن منه وتوهم من غير جزم والظن لا يثبت به الاحاديث ولا نقوي وقوله كذا رواه يونس غير موجه لان الدارقطني روى من حديث فخارق عنه عن الحسن بن انس رضي الله عنه الحديث مسنداً بنسبة ياربوا لله ما السبيل قال الزاد والراحلة كذا في عمدة القاري - قال الشيخ الامام ابو بكر الرازي في احكام القرآن بعد ذكر حديث الخثعمية فأجاز صلى الله عليه وسلم للمرأة ان تجرح من غيرها ولم يلزم الرجل الحج بنفسه فثبت بذلك ان من شرط الاستطاعة امكان الوصول الى الحج وهو لا بد وان يلزمهم الحج بانفسهم اذا كانوا واجدين للزاد والراحلة فان عليهم ان يحجوا غيرهم عن غيرهم عن المريض والزنم والمرأة اذا حضروا الوفاة فعليه ان يؤصوا بالحج وذلك ان وجود ما يمكن به الوصول الى الحج في ملكهم يلزمهم فرض الحج في مواضعها فلو لم يمكن فعله بأنفسهم لان فرض الحج يتعلق بمعنيين احدهما بوجود الزاد والراحلة وامكان فعله بنفسه فعلى من كانت هذه صفته الخروج والمخاض الاخران يتعذر فعله بنفسه لمرض او كبر سن او عجز او لغيرها امرأة لا يحج عنها ولا يزوج بخبر معناه فهو لا يلزمها الحج بأموالهم عند الاياس والعجز عن فعله بأنفسهم فاذا أحج المريض او المرأة عن انفسها لم يلزمها



المريض ولو قعد المرأة محرماً احتسناً أجزأها وإن برئ المريض ووجدت المرأة محرماً أجزأها وقول الخشمية للنبى صلى الله عليه وسلم إن أبى أدركته  
فريضة الله في الحج وهو شيخ كبير لا يثبتك على الرحلة وأمر النبى صلى الله عليه وسلم أياها بالحج عنه يدل على أن فرض الحج قد لزمه في ماله وإن لم يثبت على  
الرحلة لأنها أخبرتنا أن فريضة الله تعالى أدركته وهو شيخ كبير فلم ينكر النبى صلى الله عليه وسلم قولها ذلك فهذا يدل على أن فرض الحج قد لزمه في ماله  
وأمر النبى صلى الله عليه وسلم أياها بفعل الحج الذي أخبرتنا أنه قد لزمه يدل على لزومه أيضاً، أم وقال العلامة ابن عابدين في قول صاحب المدخل المختار  
فرض على مسلم صحيح سأل عن الكافات المانعة عن القيام بالأبد منه في السفر فلا يجب على مقعد ومفاج وشيخ كبير لا يثبت على الرحلة بنفسه واعلم وإن  
وجد قائداً ومحبوساً وخائف من سلطان لا بأفسه ولا بالنيابة في ظاهر المذهب عن الأمام وهو رواية عنهما وظاهر الرواية عنهما وجوب الحج عليهم و  
يجزئهم إن دأبوا بالفسه والحاصل أنه من شرائط الوجوب عندنا ومن شرائط وجوب الأداء عندنا وثمرة الخلاف تظهر في وجوب  
الأججاج ولا يصح ما ذكرنا وهو مقيد بما إذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فإن قدر ثم عجز قبل الخروج إلى الحج تقرب دينياً في ذمته فيلزمه الأججاج ولو خرج  
ومات في الطريق لم يجب الأيساء لأنكم تخرجون لأجباب ولو مكلفوا الحج بأفسه سقط عنهم ظاهر التحفة اختياريهما وكذلك الأسبغيات وقواه في النعم وشي  
على أن الصحة من شرائط وجوب الأداء، أم من الحج والنفه وحكى في الباب اختلاف الصحيح وفي شرحه أنه شيء على الأول في النهاية وقال في البحر الهيق  
أنه المذهب الصحيح وإن الثاني صحة قاضين في شرح الجامع واختاره كثير من المشائخ ومنهم من المصامم قال العبد الضعيف عفا الله عنه والعبد الجليل  
إلى قول الأمام رحمه الله تعالى فإن وجد أن الرحلة الذي هو شرط لوجوب الحج ليس معناه مجرد وجودها الحثي عند بل بحيث يقدر على استعمالها في  
الوصول إلى البيت وقت الوجوب ولا فوجدها كعدمه في حقه وهذا كما قال سبحانه وتعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسكوا بالهواء إذا كان  
موجوداً ولكن لا يقدر على سبيله لا يجب عليه الوضوء ويجوز له التيمم بالاتفاق لأن المقصود من وجوب الماء هو القدرة على استعماله  
من لو يقدر على استعماله مع وجوده الحثي فكان له لوجوب الماء في حقه وهكذا ينبغي أن يفهم في هذا المقام والعلم عند الله الملك العلام، وأسئل  
بعموم حديث الباب على جواز صحة الحج من الحج نية عن غيره ويقال له حج الصلوة بالصدا المهمة وهذا مذهب الحنفية رحمهم الله فصرح في المدخل المختار  
بجوازه ولكن قال أن غيره أولى لعدم الخلاف، قال ابن عابدين روى خلاف الشافعي فإنه لا يجوز حجه، قال ولا يخفى أن التعليل بفيضان الكراهة  
تأنيديه لأن مراعاة الخلاف مستحبة فافهم، أم قال المحافظ وخالفهم الجمهور ونقصوه بمن حج عن نفسه وأستلوا بما في السنن وصحيح ابن خزيمة  
وغيره من حديث ابن عباس أيضاً أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يلبي عن شبرمة فقال أجت عن نفسك فقال لا قال هذ عن نفسك ثم  
أجج عن شبرمة قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله في فتح القدير هذا الحديث مضطرب في وقفه على ابن عباس ورفع المرأة كلهم تنأت غرضه عبادة  
ابن سليمان قال ابن معين عمدة أثبت الناس في سعيد بن ابى عمرو وثابعه عجل بن عبد الله الأنصاري وعجل بن ميسرة البوسفي القاضى كلهم عن  
سعيد ووقفه عند عن سعيد رواه أيضاً سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن ايوب عن ابى قلابة سمع ابن عباس رجلاً يلبي عن شبرمة فذكره مقولاً  
وليس هذا مثل ما ذكرناه غير مرة في تعارض الرفع والوقف من تقديم الرفع لأن زيادة تقبل من الثقة فإن ذلك في حكم مجرد عن قصة واقعة في الوجه  
رواه واحد عن الصحابي يرفعه وآخر عن نفسه فقط فإن هذا يتقدم فيه الرفع لأن الوقوف حاصله أنه قد ذكره ابتداء على وجه إعطاء حكم شرعي أو  
جواباً للسؤال ولا ينافي هذا كون ما ذكره ما ثوراً عند عن النبى صلى الله عليه وسلم أنا في مثل هذه وهي حكاية قصة وهو أن النبى صلى الله عليه وسلم مع من يلبي  
عن شبرمة فقال له ما قال أو ابن عباس رضي الله عنهما سمع من يلبي عن شبرمة فقال له ذلك فهو حقيقة التعارض في شيء وقع في الوجود وأنه وقع  
في ذلك الزمن أو في زمن آخر بخضة النبى صلى الله عليه وسلم أو غيره وتجزئان يكون وقع في زمنه عليه السلام ثم وقع بخضة ابن عباس سماعه رجلاً آخر  
يلبي عن شبرمة فقال من شبرمة فقال آخر أو قريب يعين ذلك فهو وإن لم يمنع عقلاً لكنه بعيد جداً في العادة فلا يندفع به حكم التعارض الثابت  
ظاهراً بالحكمة فيهما تزان أو يرجح وقوفه في زمن ابن عباس لأن أحكام الحج كانت خفية في زمنه عليه الصلاة والسلام حتى وقع الخطأ في ترتيب  
أحكام كثيرة فسألوه عنها فقال رجل لما شعر فخلقت قبل أن أذكر وكثيراً ما تركوا السؤال ابتداءً ظناً منهم بأن لا ترتيب معيناً في هذه  
فإنها ليست أركاناً لعلمهم أن الحج عرفة عنه عليه الصلاة والسلام والطواف نبص الكتاب فلما رأوا أن الذي فعله عليه الصلاة والسلام خلاف  
ذلك الترتيب فزعوا إلى السؤال فعلم بهم بالحمل وذلك الوقت فأتوا ما جاز الإنسان عن غيره فأمر بأية القياس فإن العقل لا يقتضي جوازه إذا خلى  
والنظر في مقصود التكليف علماً قد مناه أول الباب فلم يكن يقدم عليه ذلك الرجل بلا سؤال ثم يتفق أن النبى صلى الله عليه وسلم يطالع عليه  
فيخبره بالحكم بخلافه في زمن ابن عباس رضي الله عنه فإنه قد ظهرت الأحكام وعرف جواز النيابة باشتراط حديث الخشمية وغيره بعلمك الناس  
وهم تكرر ذلك فهو مظنة أن يعلموا جواز النيابة فيفعل بلا سؤال فيكون قول ابن عباس رأياً منه ولا نأبى من الفلس ذكر في كتابه أن بعض العلماء

وقال العلامة في أنه هل يجوز للمرأة أن يحج  
عن غيره وإن لم يكن حجاً لنفسه





فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال ذروني ما تركتكم فانما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على انبياءهم فاذا امرتكم بشئ فأتوا منه

لان الحجر في اللغة قصد فيه تكرار فاحتمل عند التكرار من جهة الاشتقاق لا من مطلق الامر ام - قال في المرقاة والظاهر ان صيغة السؤال قياسه على سائر الاعمال من الصلوة والصوم وزكاة الاموال ولم يذكر ان تكراره كل عام بالنسبة الى جميع المكلفين من جملة الحال كما لا يخفى على اهل الكمال قوله فسكت حتى قالها ثلاثا ثم اي قال السائل الكلمة التي تحتها ثلاثا، قال القاري قيل انما سكت زجراله عن السؤال الذي كان السكوت عنه أولى لان النبي صلى الله عليه وسلم لو يكن يسكت عما يحتاج الامة الى كشفها فالسؤال عن مثله تقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد نوا عنه لقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْلُوبُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْأَقْدَامُ عَلَيْهِ ضَرْبٌ مِنَ الْجَهْلِ ثُمَّ لَمَّا رَأَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَزْجُرُ وَلَا يَقْنَعُ إِلَّا بِالْجَوَابِ الصَّرِيحِ صَرَّحَ بِهِ فَقَالَ لَوْ قُلْتُ نَعَمْ أَوْ فَرْضًا وَتَقْدِيرًا وَلَا يَجِدَانِ يَكُونُ سَكُوتُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُتَطَارًا لِلْوَجْهِ وَالْإِلَهَامِ قَوْلُهُ لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوْ جَبَّتْ أَوْ قِيلَ عَلَى أَنَّ الْإِجَابَ كَانَ مَقْضًى إِلَيْهِ، قَالَ الْحَافِظُ وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْتَنِبُ فِي الْأَحْكَامِ لِقَوْلِهِ لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوْ جَبَّتْ وَاجَابَ مِنْ مَنَعٍ بِاحْتِمَالٍ أَنْ يَكُونَ رُوحِي إِلَيْهِ ذَلِكَ فِي الْحَالِ، قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَقَوْلُهُ لَوْ قُلْتُ نَعَمْ إِلَى آخِرِهِ يَسْتَلْزِمُنِي وَجوب التكرار من وجهين لا فائدة لو هنا امتناع نعم فيلزمه ثبوت نقيضه وهو لا والتصريح بنفي الاستطاعة ايضا، ام - واستدل به على ان جميع الاشياء على الاباحة حتى يثبت المنع من قبله لشارع واستدل به على ان النبي عز وجل في المسائل المتفق في ذلك قال البغوي في شرح السنة المسائل على وجهين احدهما ما كان على وجه التعليم لما يحتاج اليه من امر الدين فهو جائز بل ما مودعه لقوله تعالى قَاتِلُوا أَهْلَ الْبَيْتِ كَرَاهِيَةً وَعَلَى ذَلِكَ تَنْزِيلُ اسْتِثْنَاءِ الصَّحَابَةِ عَنْ الْإِنْفَالِ وَالْكَفَالَةِ وَغَيْرِهَا، ثَانِيًا مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّعَدُّتِ الْمُتَكَلَّفِ وَهُوَ الْمُرَادُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِوُجُوهِ دُرُودِ الزَّجْرِ فِي الْحَدِيثِ عَنْ ذَلِكَ وَذَمِّ السَّلَفِ فَحَدَّثَ أَحَدُ مِنْ حَدِيثٍ مَعَارِيَةِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْأَعْلُوطَاتِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ هِيَ شِدَادُ الْمَسَائِلِ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ أَيْضًا أَنَّ اللَّهَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَجْزِعَ بِهِ بِسُرَّةِ الْعِلْمِ أَلْقَى عَلَى لِسَانِهِ الْمَغَالِيطَ فَلَقَدْ رَأَيْتُهُمْ أَقْلًا لِلنَّاسِ عِلْمًا وَقَالَ ابْنُ رِبِّهِ سَمِعْتُ مَا لَكَ يَقُولُ الْمُرَادُ فِي الْعِلْمِ يَنْهَى بِنُورِ الْعِلْمِ مِنْ قَلْبِ الرَّجُلِ وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ كَانَ النَّبِيُّ عَنْ السُّؤَالِ فِي الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ خَشْيَةً أَنْ يَنْزِلَ مَا يَشُقُّ عَلَيْهِمْ فَأَمَّا بَعْدَ فَقَدْ أَمِنَ ذَلِكَ لَكِنْ كَثُرَ النُّقْلُ عَنْ السَّلَفِ بِكَرَاهَةِ الْكَلَامِ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي تَقَعُ قَالَ وَانْهَ مَكْرُوهٌ أَنْ لَوْ كُنَ حَرَامًا إِلَّا لِلْعُلَمَاءِ فَأَنْهَوْا عَنْهَا وَمَهْلِكٌ أَنْفَعُ اللَّهِ مِنْ بَعْدِهِمْ بِذَلِكَ وَلَا سِيَّامَا مَعَ ذَهَابِ الْعُلَمَاءِ وَدُرُوسِ الْعِلْمِ انْتَقَى الْمُخَصَّصُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ الْكَرَاهَةِ لِلْعَامِلِ إِذَا شَغَلَهُ ذَلِكَ عَمَّا هُوَ مَوْجُودٌ وَكَانَ يَنْبَغِي تَلْخِيصَ مَا يَكْثُرُ وَقَوْعُهُ مَجْرُودًا عَمَّا يَنْبَغِي فِي الْمَخْتَصَرَاتِ لِيَسْهَلَ تَنَاوُلُهُ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ - قَوْلُهُ لَمَّا اسْتَطَعْتُمْ أَيْ وَمَا قَدْ تَوَكَّلْتُمْ أَيْ أَنَّ الْحَجْرَ فِي كُلِّ عَامٍ وَلَا يَكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا أَوْ سَمْعًا قَوْلُهُ ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ أَيْ فِيهِ أَنْ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوَجوبِ وَانْهَ كَحُكْمِ قَبْلِ الشَّرْعِ، قَالَ الْحَافِظُ وَالْمُرَادُ بِهَذَا الْأَمْرُ تَرْكُ السُّؤَالِ عَنْ شَيْءٍ لَوْ تَقَعُ خَشْيَةً أَنْ يَنْزِلَ بِهِ وَجوبُهُ وَتَحْرِيمُهُ وَعَنْ كَثْرَةِ السُّؤَالِ لِمَا فِيهِ غَالِبًا مِنَ التَّعَدُّتِ وَخَشْيَتِهِ أَنْ تَقَعُ الْجَوَابَةُ بِأَمْرِ يَسْتَقِلُّ فَقَدْ يُوَدَّى لَتَرْكِ الْأَمْتِثَالِ فَتَقَعُ الْخَالَفَةُ، ام - وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ بِمَعْنَى ذَرُونِي أَيْ أَحْمِلُوا اللَّفْظَ عَلَى مَسَلِّ لَوْلَا الظَّاهِرُ لَعَنَ وَأَنْ صَلِّ لَغَيْرِهِ فَلَا تَكْثُرُ وَافِي الْأَسْتَقْصَاءِ خَوْفُ أَنْ يَكْثُرَ الْجَوَابُ فَالْمَعْنَى فِي الْحَدِيثِ جَوَابُ الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ لَا هَذَا مَدْلُولُ اللَّفْظِ وَأَنْ صَلِّ لِلتَّكْرَارِ فَيَتَعَيْنُ التَّعَاوُلُ عَنْهُ وَلَا يَكْثُرُ السُّؤَالُ فِيهِ خَوْفُ أَنْ يَكْثُرَ الْجَوَابُ كَمَا اتَّفَقَ لِبْنِ إِسْرَائِيلَ فِي الْبَقْرَةِ أَذْ قِيلَ لَهُمْ أَذْ جَوَابُ بَقْرَةٍ فَلَوْ بَادَرُوا وَذَجُّوا الْحَقِيقَةَ صَدَقَ اللَّفْظُ وَعَدُوا مُمْتَلِينَ وَلَكِنْ لَمَّا كَثُرُوا السُّؤَالُ كَثُرَ الْجَوَابُ وَشَدَّ دَوَانُ شِدَّةٍ عَلَيْهِمْ وَذُشِّرَ عَلَى ذَلِكَ فَخَافَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَمْتِهِ مِثْلَ ذَلِكَ وَلِذَا قَالَ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ قَوْلُهُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى قَوْلُهُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ أَيْ كَسُؤَالِ الرُّبُوبَةِ وَالْكَلامِ وَقَضِيَةُ الْبَقْرَةِ قَالَهُ فِي الْمَرْقَاةِ، قَالَ الْأَبِيُّ فِيهِ مَرْجُوحَةٌ كَثْرَةُ السُّؤَالِ وَمِنْهُ مَا اتَّفَقَ لِأُسْدِ بْنِ الْقُرَاتِ مَعَ مَا لَكَ حِينَ أَكْثَرَ السُّؤَالُ يَقُولُ فَإِنْ كَانَ كَذَا فَإِنْ كَانَ كَذَا فَقَالَ لَهُ مَا لَكَ هَذِهِ سَلْسَلَةٌ بَنَتْ أُخْرَى أَنْ أَرَدْتَ هَذَا فَعَلَيْكَ بِأَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَّا أَنْ يَقَالَ لَا يَلْزِمُ مِنَ الْمَنَعِ هَذَا الْمَنَعُ فِي غَيْرِهِ لَمَّا أَشَارَ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَنَّهُ فِي مَقَامِ التَّشْرِيعِ فَخَافَ الْأَفْتِرَاضَ فِيمَا يَشُقُّ وَلَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ وَاخْتَلَفُوا عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ أَيْ قَالَ الْأَبِيُّ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا وَقَعَ فَإِنَّ الَّذِي وَقَعَ أَفْهَمُ الْحَاجِ فِي السُّؤَالِ لَا الْخِلَافَ، ام - وَقَالَ وَاخْتَلَفُوا عَطَفَ عَلَى الْكَثْرَةِ لَا عَلَى السُّؤَالِ لِأَنَّ نَفْسَ الْخِلَافِ مَوْجِبُ الْهَلَاكِ مِنْ غَيْرِ الْكَثْرَةِ يَعْنِي إِذَا أَمْرٌ هُوَ الْأَنْبِيَاءُ بَعْدَ السُّؤَالِ أَوْ قَبْلَهُ وَاخْتَلَفُوا عَلَيْهِمْ فَهَلَكُوا وَاسْتَحَقُّوا الْهَلَاكَ، قَوْلُهُ فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَلَا مِنْهُ أَيْ قَالَ الْحَافِظُ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى اسْتِغْثَالِ الْأَهْلِ بِالْحَتَّاجِ إِلَيْهِ عَاجِلًا عَمَّا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ فَكَأَنَّهُ قَالَ عَلَيْكُمْ بِفِعْلِ الْأَمْرِ وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي فَاجْعَلُوا اسْتِغْثَالَكُمْ بِهَا عَوَضًا عَنْ اسْتِغْثَالِ السُّؤَالِ بِالْأَسْئَالِ عَمَّا لَيْسَ بِحَاجٍ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَحْتَاجَ عَاجِلًا عَنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يَجْتَنِبُ فِي تَقْصُودِ ذَلِكَ وَالْمَوْقُوفَ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ ثُمَّ يَتَشَاغَلُ بِالْعَمَلِ بِهِ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْعَمَلِيَّاتِ يَتَشَاغَلُ بِتَقْصُودِهَا وَاعْتِقَادِ حَقِيقَتِهَا وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعَمَلِيَّاتِ بِذَلِكَ مَسْعَى الْقِيَامِ



باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره

ما استطعتم وإذا نهيتم عن شيء فدعوه **وخل شاذهين حرب وعبد بن صنف قال لا حد لنا يحيى وهو القطان عن عبد الله**  
**قال اخبرني نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر المرأة ثلاثا**

فلا وتركا فان وجد وقتا زائدا على ذلك فلا بأس بأن يصرفه في الاشتغال بتعمير حكمه ما يتفق عليه العمل به ان لو وقع فاما ان كانت المهمة  
 مصرفة عند علم الأمر والنهي إلى فرض الأمر قد تقع وقد لا تقع مع الاعراض عن القيام بقبض ما سمع فان هذا مما يدخل في النهي فالتفقه في الدين  
 انما يحل اذا كان العمل لا للمرأة والحج والعمرة ما استطعتم ان فان ما لا يدرك كله لا يترك كله قال الطيبي هذا من اجل قواعد الاسلام ومن جملة  
 الكلام ويندرج فيه ما يحصر من الاحكام كالصلاة بأنواعها فانه اذا عجز عن بعض ركعاتها او شرطا يأتى بالباقي منها قال النووي وهذا الحديث موافق  
 لقول تعالى **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** وما قوله تعالى **اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ** فقيها مذهبنا ان احدهما انما منسوخة بقوله تعالى **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ**  
 والثاني وهو الصحيح او الصواب وبه جزم المحققون انما ليست منسوخة بل قوله تعالى **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** مفسرة لها وصينية للمراد بها قالوا  
 وحق تقاته هو امتثال امره واجتناب نهييه ولم يأمر سبحانه وتعالى الا بما استطاع قال الله تعالى **لَا يَكِلُفُ اللَّهُ نَفْسًا أَلَّا وَسْعَهَا** وقال تعالى **وَمَا**  
**جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ وَاللَّهُ عَالِمُ قُلُوبِهِ** فدعوه الا قال المحافظ ان هذا النهي عام في جميع المناهي ويستثنى من ذلك ما يكره المكلف على فعله  
 كشراب الخمر وهذا على رأي الجمهور وخالف قوم فمسكوا بالعموم فقالوا الاكره على ارتكاب المعصية لا يبيحها والصحيح عدم التاخذ اذا وجد صورة  
 الاكره المتعبرة واستدل به من قال لا يجوز التداوى بشيء محرم كخمر ولا دفع العطش به ولا اساعة لقمة من غضبه والصحيح عدم الشافعية  
 جواز الثالث حفظ النفس فصار كالحلية لمن اضطر بخلاف التداوى فانه ثبت النهي عنه نصا ففي مسلم عز وجل **وَلَا يَسْرِ بِذُنُوبِهِمْ**  
**دَاوُدَ وَإِسْمَاعِيلَ إِذْ رَفَعَهُ وَوَافِيَ عَلَيْهِمْ فِي الْمَوْتِ إِذْ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ لَمَعَ مَرُوفًا** ان الله لم يجعل شفاء امتي فيما حرم عليهم واما العطش فانه لا يقطع  
 بشرها ولا نه في معنى التداوى والله اعلم والتحقيق ان الأمر باجتناب المنهي على عمومته ما لم يرضه اذن في ارتكاب منهي كالحلية المضطر  
 قال استدلل بهذا الحديث على ان اعتناء الشرع بالمنهيات فوق اعتناءه بالمأمورات لانه اطلق الاجتناب في المنهيات ولو ميج المشقة في الترتيب  
 وتيد في المأمورات بقدر الطاقة وهذا منقول عن الامام احمد فان قيل ان الاستطاعة معتبرة في النهي ايضا اذ لا يكلف الله نفسا الا وسعها  
 فجوابه ان الاستطاعة تطلق باعتبارين كذا قيل والذي يظهر ان التقييد في الأمر بالا استطاعة لا يدل على المدعى من الاعتناء به بل هو من جهة  
 الكلف اذ كل احد قادر على الكلف لولا داعية الشهوة مثلا فلا يتصور عدم الاستطاعة عن الكلف بل كل مكلف قادر على الترتيب بخلاف الفعل فان  
 العجز عن تعاطيه محسوس فمن ثم قيد في الأمر بحسب الاستطاعة دون النهي وعبد الطوفي في هذا الموضع بان ترك المنهي عنه عبارة عن استصحاب  
 حال عدمه والاستمرار على عدمه وفعل المأمورية عبارة عن اخراجه من عدمه الى الوجود وقد اوزع بان القدر على استصحاب عدم المنهي عنه  
 قد تخلف استدلاله بجواز اكل المضطر الميتة واجيب بان النهي في هذا عارضه الاذن بالتناول في تلك الحالة وقال ابن فرج في شرح الاربعين قوله  
 فاجتنبه هو على اطلاقه حتى يوجد ما يبيح كالحلية عند الضرورة وشرب الخمر عند الكراهة والاصل في ذلك جواز التلفظ بكلمة الكفر اذا كان  
 القلب مطمئنا بالايان كما نطق به القرآن انتهى والتحقيق ان المكلف في ذلك كله ليس منهيا في تلك الحال وادعى بعضهم ان قوله تعالى  
**فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** يتناول امثال المأمور واجتناب المنهي وقد قيد بالاستطاعة واستويا فحينئذ يكون الحكمة في تقييد الحديث بالاستطاعة  
 في جانب الأمر والنهي ان العجز يكثر بقصور في الأمر بخلاف النهي فان تصور العجز فيه محصور في الاضطراب والله اعلم **باب سفر المرأة**  
**مع محرم الى حج وغيره قوله لا تسافر المرأة ثلاثا** قال الحنفية فيباح لها الخروج بغير محرم فيما دونها يعني اذا كان الحاجة قال الشيخ البهائي  
 ويشكل عليه ما في الصحيحين عن قزعة عن ابى سعيد الخدري مرفوعا لا تسافر المرأة يومين الا وصحبا زوجها او ذومحرم منها واخرجنا عن ابى هريرة  
 مرفوعا لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم عليها وفي لفظ مسلم مسيرة ليلة وفي لفظ ابى  
 داود بريدنا وهو عند ابن جبان في صحيحه والمحكم وقال صحيح على شرط مسلم وللطبراني في معجمه ثلاثة اصيال فقيها له ان الناس يقبلون ثلاثة ايام يقال  
 وهو قال المنذرى ليس فيهن تباين فانه يحتل ان الله عليه السلام قال في مواطن مختلفة بحسب الاسئلة ويحتمل ان يكون ذلك كله تمثيلا  
 لاقل بالاعداد واليوم الواحد اول العدة واقله واثنان اول الكثير واقله والثالث اول الجمع فكانت اشاران مثل هذا في قلة الرض لا يحل لها  
 السفر مع غير محرم فكيف بما زاد ام - وحاصله انه ينبغي منع الخروج اقل كل عد على منع خروجها عن البلد مطاقا الا بحرم او زوج وقد صرح بالمنع  
 مطلقا ان حمل السفر على اللغوي في الصحيحين عن ابى سعيد عن ابن عباس مرفوعا لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم والسفر لغة ينطلق على زاد ذلك  
 وقد روي عن ابى حنيفة وابى يوسف كراهة الخروج لها مسيرة يومين الا بحرم ثم اذا كان المذهب اباحة خروجها ما دون الثلاثة بغير محرم فليس

**الأومعها ذو محرم وحل شئ أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نمير وأبو أسامة عن** **وحدثنا ابن نمير حدثنا أبي**  
 للزوج منعها إذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام إذا لم يقبل محرماً، انتهى. وفي رد المحتار وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها  
 وحلها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون الفتوى عليه لفساد الزمان (شرح الباب) ويؤيده حديث الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر  
 أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها وفي لفظ مسلو مسيرة ليلة وفي لفظ يوم مراد - وقال الطحاوي رحمه حديث الثلاث واجب استعماله على  
 كل حل ومخالفة فقد يجب استعماله إن كان هو المتأخر ولا يجب إن كان هو المتقدم فالذي وجب علينا استعماله ولا أخذه في كلا الوجهين أولى  
 مما يجب استعماله في حل وتركه في حال، أم - قال العبد الضعيف عفا الله عنه مراده أن أحاديث حرمة السفر في الثلاث لا تخلو عن امرين إمامتقد  
 على أحاديث ما دون الثلاث أو متأخرة عنها ومن المعلوم المقر عندهم الأخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله الشق الأول  
 نأخذ بأحاديث ما دون الثلاث المتأخرة ولكنه يستلزم الأخذ بأحاديث الثلاث أيضاً لأنه لا يعقل أصلاً بثبوت حرمة السفر في أقل من الثلاث  
 دون ثبوتها فيها ولعمري ذهب إليه ذاهب بل بثبوتها في الثلاث حينئذ بالطريق الأولى وعلى الشق الثاني يتعين الأخذ بأحاديث الثلاث لتأخرها  
 وهذا لا يستلزم الأخذ بأحاديث ما دونها لأن حرمة السفر ثلاثة أيام لا تستلزم ثبوتها فيما دونها فلما وقع المعارضة بين العام والخاص الاضطراب بين  
 الاقل والأكثر ولم يعلم تاريخهما حصل التردد في تقديم أحد النقيضين على الآخر كما هو رأي أصحابنا الأصوليين فأخذنا بما هو المتيقن المتحقق على كل حال الأقرب  
 والأحوط من أن يؤخذ بالثلاثة من المدة في السفر الواجب للحج فيما عدا مشكوكه والوجوب اليقيني لا يرتفع ولا يندفع بالشك يؤخذ بالأقل في غير الواجب  
 من السفر لأن الاجتناب عن المحرمة المحتملة أولى وأهم من فعل المحرم عليه فعله والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال الحافظ وقد عمل أكثر العلماء في هذا الباب  
 بالمطلق لاختلاف التقييدات قال النووي ليس المراد من التحديد ظاهر بل كل ما يسمى سفراً والمرأة منهيّة عنه إلا بالحج ففرق سنياً الثوري بين المسافر البعيدة فمنعها  
 دون القريبة وتمسك أحمد بوجوب المحرم فقال إذا لم يجد زوجاً أو محرماً لا يجب عليها الحج هذا هو المشهور ومنه رواية أخرى كقول مالك وهو تخصيص الحديث  
 بغير سفر الفريضة قالوا وهو مخصوص بالإجماع قال البغوي لم يختلفوا في أنه ليس للمرأة السفر في غير المفروض إلا مع زوج أو محرر إلا كافرة أسلمت  
 في دار الحرب أو أسيرة تخلصت وزاد غيره أو امرأة انقطعت من الرفقة فوجد لها رجلاً مأموناً فإنه يجوز له أن يصحبها حتى يبلغها الرفقة قالوا وإذا  
 كان عمومها مخصوصاً بالاتفاق فليخص منه حج الفريضة وإجاب صاحب المعنى بأنه سفر الضرورة فلا يقاس عليه حالة الاختيار ولا هنا تدفع ضررها  
 متيقناً بتحمل ضرر متوهم وكذلك السفر للحج وقد روى الدارقطني وصححه أبو عوانة حديث الباب (حديث ابن عباس) من طريق ابن جريح عن  
 عمرو بن دينار بلفظ لا تجزئ امرأة الأومع ذو محرم فخص في نفس الحديث على منع الحج فكيف يخص من يقية الأسفار والمشهور عند الشافعية  
 اشتراط الزوج أو المحرم أو النسوة الثقات وفي قول تكفي امرأة واحدة ثقة وفي قول نقله الكرابيسي وصححه تسافر وحدها إذا كان الطريق أنما  
 وهذا كله في الواجب من حج أو عمره وأغرب الفقهاء فطره في الأسفار كلها، أم - واختلفوا هل وجود الزوج أو المحرم شرط وجوب أم شرط وجوب  
 فلا صحابياً فيه قولان والذي اختاره في فتح القدير أنه مع الصحة وأمن الطريق شرط وجوب الأداء فيجب الإيصاء بمنع المرض أو خوف الطريق  
 أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقل المحرم على الأول لا يجب شيء من ذلك كما في الجراح وفي النهروان صحيح الأول في البدائع  
 ورجح الثاني في النهاية تبعاً لقاضيخان واختاره في الفقه، أم - قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج مع أنه مشى على جعل المحرم  
 أو الزوج شرط أداء ورجح هذا في الجوهرة وابن أمير الحاج في المناسك كما قاله المصنف (أي صلب المختار) في منحه قال ووجهه أنه لا يحصل  
 غرضها بالتزوج لأن الزوج لهما أن يمتنع من الخروج منها بعلان يملكها ولا تقدر على الخلاص منه وربما لا يوافقها فتتضر منه بخلاف المحرم فإنه إن  
 وافقها انقضت عليه وإن امتنع لم يمتنع فسكت نفقتها وترك الحج، أم قافهم - ولم يختلفوا أن النساء كلهن في ذلك سواء إلا ما نقل عن أبي الوليد الباجي  
 أنه خصه بغير الحجوز التي لا تشتهى وكأنه نقله من الخلاف المشهور في شهود المرأة صلاة الجماعة قال ابن دقيق الذي قاله الباجي تخصيص  
 للعموم بالنظر إلى المعنى يعني مع مراعاة الأمر الأغلب وتعقبه بأن لكل ساقطة لاقطعة والمتعقب لا يحل الأمر النادر وهو الاحتياط قال والمتعقب  
 على الباجي يرى جواز سفر المرأة في الأمن وحدها فقد نظر أيضاً إلى المعنى يعني فليس له أن يبتكر على الباجي وأشار بذلك إلى الوجه المتقدم والأصح  
 خلافه وقد أحجم له بحديث عدي بن حاتم فروغاً يوشك أن تخرج الطعينة من الحيرة تؤمر البيت لا زوج معها الحديث وهو في البخاري وتعقب  
 بأنه يدل على وجوب ذلك لا على جوازه وأجيب بأنه خبر في سياق المدح ورفع منازك الإسلام فيجوز على الجواز، لفتاوى الحافظ - وفيه أن المقام  
 لا يقتضيه مدح الطعينة على خروجها وحدها بل المقصود مدح ذلك الزمان على حصول التأمين العام فيه والله أعلم قوله الأومع ذو محرم  
 أي فيجوز ولم يصح بذكر الزوج وسيأتي في حديث أبي سعيد قال في الدار المختار ومع زوج أو محرم بالغ عاقل والمراهق كالبغ غير مجوس ولا فاسق



المرأة يومين من الدهر لا ومعهما ذو محرم منها وزوجها وحل شئنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عبد الملك  
 ابن عمار قال سمعت قرعة قال سمعت ابا سعيد الخدري قال سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعاً فأعجبني وألقني فحيات  
 تسافر المرأة مسيرة يومين أو معها زوجها أو ذو محرم أو قص باقي الحديث وحل شئنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا جريح عن  
 مغيرة عن ابراهيم عن سمير بن منجاب عن قرعة عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسافر امرأة ثلاثاً  
 إلا مع ذي محرم حل شئنا ابو غسان المشيخي وعبد بن بشر جميعاً عن معاذ بن هشام قال ابو غسان حدثنا معاذ بن شاذان عن ابي عن  
 قتادة عن قرعة عن ابي سعيد الخدري ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر امرأة فوق ثلاث ليال إلا مع ذي محرم  
 وقد اجاب عنه المحققون من اصحابه بأنه كره اللفظ ادباً لا اصل الزيادة فاتها من افضل الاعمال واجل القربات الموصلة الى ذى الجلال و  
 ان مشروعيها محل اجماع بلا نزاع والله الهادي الى الصواب قال بعض المحققين قوله لا الى ثلاثة مساجد المستثنى منه حذف فاما ان يقدر غائماً  
 فيصير لا تشد الرحال الى مكان في اى امكان الا الى الثلاثة او اخص من ذلك لا سبيل الى الاول لا فضاء الى سبيل السفر للتجارة وصلة الرحم و  
 طلب العلم وغيرها فتعين الثانی والأولى ان يقدر ما هو اكثر مناسبة وهو لا تشد الرحال الى مسجد للصلاة فيه الا الى الثلاثة فيبطل بذلك قول من  
 منع شد الرحال الى زيارة القبر الشريف وغيره من قبور الصالحين والله اعلم ويؤيد ما روى احمد بن حنبل عن طريق شهر بن حوشب قال سمعت ابا سعيد ذكر  
 عن الصلاة في الطور فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي للصلاة ان يشد رحاله الى مسجد يتبع فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الاقصى  
 ومسجدى وشهر حسن الحديث وان كان فيه بعض الضعف وقال السبكي الكبير ليس في الارض بقعة لها فضل لذاتها حتى تشد الرحال اليها غير البلاد  
 الثلاثة ومرادى بالفضل ما شهد الشرع باعتباره ورتب عليه حكماً شرعياً واما غيرها من البلاد فلا تشد اليها لذاتها بل لزيارة او جهاد او علم او نحو  
 ذلك من المنذوبات المباحات قال وقد التفت الى ذلك على بعضه فرمى عن شد الرحال الى الزيارة لمن في غير الثلاثة داخل في المنع وهو خطأ لأن  
 الاستثناء انما يكون من جنس المستثنى منه فعنى الحديث لا تشد الرحال الى المسجد من المساجد الى مكان من الامكنة لأجل ذلك المكان الا الى الثلاثة  
 المذكورة وشد الرحال الى الزيارة او طلب علم ليس الى المكان بل الى من في ذلك المكان والله اعلم ام قلت ولا يخفى على احديهم الى وجوبه والاحوال  
 الزائرين الواهين الى المدينة المنورة ان مقصدهم الا الى الاصل ليس مجرد المكان العالي بل التقرب الى المكين الامين صلى الله عليه وسلم والمكان انما  
 هو مقصود ثانياً وتبعاً وهو كما قيل امر على الديار ديار ليلى قبل ذال الجدار وذال الجدارا وما حبت الديار شغفن قلبي ولكن حب من  
 سكن الديار وقال بعض العلماء ان المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى الثلاثة مساجد ان الفضيلة التامة انما هي في شد الرحال  
 الى هذه المساجد بخلاف غيرها فانه جائز وقد وقع في رواية احمد التي تقدم ذكرها بلفظ لا ينبغي وهو لفظ ظاهر في غير التحريم قلت ونظير هذا الجواب  
 ما قالوا في حديث لا حسد الا في اثنين فان الحسد فيه بمعنى الاغتيال وهو محذور في جميع الطاعات ومباح في الجائزات فكان المراد بالحديث اى لا غبطة  
 اعظم او افضل من الغبطة في هذين الامرين وعلى هذا في معنى حديث الباب انه ليس مسجد اولى وأحق بأن يشد اليه الرحل من هذه المساجد الثلاثة  
 وهذا لا ينفى جواز السفر الى مسجد آخر فضلاً عن المواضع الاخرى لان يدل دليل خارجي على نفي جوازه فيعمل بمقتضاه وقد روى عن شعبة بأسناد صحيح  
 عن سعد بن ابى وقاص انه قال صلاة في قبا احب الى من ان آتى بيت المقدس مرتين ولو يعلمون ما في قبا لضربوا اليه اكباد الابل فهذا اللفظ  
 يشعر بأن جواز شد الرحال ليس مقصوراً على المساجد الثلاثة عندك والله اعلم قال الشوكاني واجتز من قال بالبشرعية بانه لم ينزل داب المسلمين  
 القاصدين للحج في جميع الاركان على تباين الديار واختلاف المطالب الوصول الى المدينة المشرفة لقصد زيارة النبي وكعبته وذلك من افضل الاعمال  
 ولم ينقل ان احداً أنكر ذلك عليهم فكان اجماعاً وكذا قال الشيخ الا نور قدس الله روحه ان دليل الجمهور في مسألة الزيارة النبوية هو ثبوت سفر  
 السلف الصالحين الى الرحمة المنيفة تواتراً علياً وما اجاب عنه ابن تيمية واتباعه بالجواب الشافى واما القول بانهم ارادوا السفر الى المسجد النبوي  
 وما ارادوا السفر لزيارة الروضة المطهرة فقول مصنوع يظهر بطلانه بالرجوع الى الوجدان السليم ولو كان الغرض السفر لزيارة المسجد النبوي لا تحلوا  
 الى المسجد الا قصراً ايضاً كما رحلوا الى المسجد النبوي والحاصل انه لم يأت بجواب شافى يقبله الذوق الصحيح والله اعلم قال في المختار لزيارة  
 قبره الشريف مندب بقليل واجبة من له سعة ام قال ابن الهائم والاولى فيما يقع عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره  
 عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له انما قدر زيارة المسجد ويستغفر فضل الله تعالى في مرة أخرى ينوياً فيها لان في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم  
 وابلزاه ولما فقه ذلك ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى الثلاثة من جاء في زائراً لا تعلمه حاجة كما زيارتي كان حتماً على ان اكون شفيعاً له يوم القيمة ام  
 ونقلنا الرقة من الجاهل ان لا يكون له مقصد غير ما في سفره قولهم واقتنى الخ بالمرثون مفتوحة ثم قال



سأكنة بعد هاتونان يقال لثقه كذا اذا اجمعت شئ منقح محيى قوله اعجبني من التاكيد بغير اللفظي قوله قرأت على مالك عن سعيد بن المسيب  
المقبري عن ابيه الخ قال النورى هكذا وقع هذا الحديث في نسخة بلادنا عن سعيد عن ابيه قال القاضى عياض وكذا وقع في النسخ عن الجوادى والدارقطنى  
والكسالى وكذا رواه مسلم في الاستا السابى قبل هذا عن قتيبة عن الليث عن سعيد عن ابيه وكذا رواه البخارى ومسلم من روايت ابن ابي ذئب عن سعيد  
عن ابيه قال واستدل الدارقطنى عليهما اخراجهما هذا عن ابن ابي ذئب وعلى مسلم اخراجه اياه عن الليث عن سعيد عن ابيه وقال والضراب  
عن سعيد عن ابي هريرة من غير ذكر ابيه واجتهبان مالك ويحيى بن ابي كثير وشهيدا قالوا عن سعيد المقبرى عن ابي هريرة ولم يذكر ا عن ابيه  
قال والصحيح عن مسلم في حديثه هذا عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن ابي هريرة من غير ذكر ابيه وكذا ذكره ابو مسعود التمشق وكذا رواه  
معظم رواة الموطأ عن مالك قال الدارقطنى ورواه الزهرانى والقروى عن مالك فقالا عن سعيد عن ابيه هكذا قاله القاضى، قلت وذكر خلف التواتر  
في الاطراف ان مسلما رواه عن يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد عن ابيه عن ابي هريرة وكذا رواه ابو داود في كتاب الحج من حديثه والترمذى في المنهاج  
عن الحسن بن على عن بشر بن عمر عن مالك عن سعيد عن ابيه عن ابي هريرة قال الترمذى حديث حسن صحيح ورواه ابو داود في الحج ايضا عن القعنبي  
والعلاء عن مالك عن يوسف بن موسى عن جابر كلاهما عن شهيل عن سعيد عن ابي هريرة فحصل اختلاف ظاهر بين الحفاظ في ذكر ابيه فلعله سمعه  
من ابيه عن ابي هريرة ثم سمعه من ابي هريرة نفسه فرواه تارة كذا وتارة كذا وسماعه من ابي هريرة صحيح معروف والله اعلم، ام - قال الحافظ  
والحجة بضع مالك ليس فيه عن ابيه والله اعلم **قوله** لا يخلون رجل بامرأة الخ قال النورى قوله آله ومعها ذو محرم استثناء منقطع لانه متى كان  
معها محرم لم يترك خلوة فتقيد بالحديث لا يقدر رجل مع امرأة الا ومعها محرم - **قوله** خرجت حاجة الخ اي ابادت ان تخرج محمد بن الحنفية  
قاصدا له وليس معها احد من المحارم وفي رواية وامراتى تريد الحج **قوله** والى اكتب في غزوة كذا الخ اكتب بصيغة الجمل المستعمل من باب  
الافتعال اي كتبت نفسى في اسماء من عين تلك الغزاة **قوله** فخرج امرأتك الخ قال الحافظم اخذ بظاهره - **قوله** فخرجت حاجة الخ اي ابادت ان تخرج محمد بن الحنفية  
السفر مع امرأتها الذي كان لها غيره وبه قال احمد وهو وجه للشافعية والشيعة واليه لا يلزمه كالمولى في الحج عن المريض فاصح الا باجرة لزمه لانها  
من سبيلها فصار في حقها كالمثوبة واستدل به على انه ليس للزوج منع امرأته من حج الفرض وبه قال احمد وهو وجه للشافعية واليه لا يلزمه  
ان له منعها لكون الحج على التراخي وامام رواه الدارقطنى من طريق ابراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر مرفوعا في امرأة لها زوج لها الهاء ال ولا ياذن  
لها في الحج فليس لها ان تنطلق الا باذن زوجها فاجيب عنه بأنه محمول على حج التطوع عملا بالحديثين ونقل ابن المنذر في المجاز عن علي بن ابي طالب عن  
زوجته من الخروج في الاسفار كلها وانما اختلفوا فيما كان واجبا، ام - وعند احمد ابن ليس لزوجها منعها عن حجة الاله - **قوله** فان كان معها محرم ولا  
فله منعها، ولو خرج معها زوجها فلا نفقة له عليها بل هي لها عليه النفقة وان لم يخرج معها فكانت عند ابي يوسف قاتلة حتى لا نفقة لها لانها

باب استحباب الذكر اذا ركب وابنه متوجها للسفر حج او غيره وبين الافضل من ذلك الذكر

**الاستاذ نحوه وحديثه** ابن ابي عمير قال ناهشام بن عيسى بن سليمان المخزومي عن ابن جريح بهذا الاسناد نحوه لو يذكر لا يخلو رجل بالمرأة الا ومعهما زوج ومحمد بن حنبل قال ناهشام بن عيسى بن سليمان المخزومي عن ابن جريح اخبرني ابو الزبير ان عليا الازدى اخبره ان ابن عمر عليه السلام كان اذا استوى على بعيره خارجا الى سفر كبر ثلاثا ثم قال **سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ اللَّهُمَّ نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا الْبِرَّ وَالتَّقْوَى وَ مِنَ الْعَمَلِ مَا تَرْضَى اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَ الدُّهُمِ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْظَرِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ** واذا رجع قال هت وزاد فيهم **آيِبُونَ تَائِبُونَ عَائِدُونَ** لربنا حامدون **وحديثه** زهير بن حرب قال سمعيل بن عتبة عن عاصم الاحول عن عبد الله بن سرجس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر يتعوذ من **وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ** الحور بعدا لكون

مانعة نفسها بفعلها قال الحافظ واستنبط منه (اي من حديث الباب) ان حرم جواز سفر المرأة بغير زوج ولا محرم لكونه صلى الله عليه وسلم لم ير امر بردها ولا عاب سفرها وتعقب بأنه لو لم يكن ذلك شرطاً لما أمر زوجها بالسفر معها وتركه الغزو الذي كتب فيه ولا سيما وقد رواه سعيد بن منصور عن حماد بن زيد بلفظ فقال رجل يا رسول الله اني نذرت ان اخرج في جيش كذا وكذا فلو لم يكن شرطاً ما رخص له في ترك النذر قال النووي في الحديث تقديم الأهم فالأهم من الأمور المتعارضة فانه لما عرض له الغزو والحج لم يجز لان امرأته لا يقوم غيره مقامه في السفر معها بخلاف الغزو والله اعلم قوله وله بين كرو ولا يخلون رجل بالمرأة الخ قال النووي هذا آخر الفوات الذي لم يسمعه ابواسحق ابراهيم بن سفيان من مسلم وقد سبق

بيان اوله عند احاديث رحم الله الصنفين والمقصدين ومن هنا قال ابواسحاق حدثنا مسلم بن الحجاج قال وحدثني هارون بن عبد الله قال حدثنا حجاج بن محمد قال قال ابن جريح اخبرني ابو الزبير الحديث وهو اول الباب الذي ذكره متصلاً بهذا والله اعلم باب استحباب الذكر اذا ركب ابنته متوجهاً لسفر حج او غيره وبين الافضل من ذلك الذكر قوله ان ابن عمر عليه السلام قال لا ياتي هو اخضر من اعلمهم ولا شعار التعليم بالتكرار تأكيداً

قوله كان اذا استوى على بعيره الخ قال الهادي يشعر بتكرره منه واذا اعتقه وكذا يقوله من ركب سفينة بل هو احرى وكذا يقوله الرجل الا ان الله لا يقول ما يختص بالراكب كقوله سبحان الذي سخر لنا هذا قال النووي فيه استحباب هذا الذكر عند ابتداء السفر وقد جاء فيه في كثير من

جمعها في كتاب الادكار قوله سخر لنا الخ معناه مكن قوله مقرنين الخ مطيقين اي ما كنا نطيعهم قهره واستعماله لولا تسمي الله تعالى اياه لنا قوله منقلبون الخ اي لا جوعن وهو تنبيه على المطالبة بالشكر قاله الهادي وقال الشيخ عبدالقادر الدهلوي رحمه الله تعالى في موضع

القرآن ان فيه تذكير سفر الآخرة بسفر الدنيا وانتقالاً منه اليه والله اعلم قوله البر والتقوى الخ البر العمل بالمصالح والخلق الحسن والتقوى الخوف الحامل على التحرز من المكروه قوله انت الصاحب السفر الخ قال القرطبي الصاحب الذي يصحبك يحفظك والخليفة الذي يخلفك في اهلك

بصلاح احوالهم بعد انقطاع نظرهم ولا يسمى الله تعالى بالصاحب الا بالخليفة لعدم الاذن وعدم تكرار ذلك في الشريعة قلت يربى وانما يقال في مثل هذا كذا في شرح الأب

قوله من وعثاء السفر الخ بفتح الواو واسكان العين المهمل وبالثاء المثناة وبالمد وهي المشقة والشدة قوله وكآبة المنظر الخ كآبة بفتح الكاف وبالمدة هي تغير النفس من حزن ونحوه قوله وسوء المنقلب الخ اي ما يسوءه منه والمنقلب بفتح اللام

المرجع قوله آيبون الخ جمع آيب وهو الراجع واصل الآية الرجوع عما هو مذموم الى ما هو محمود وياتي الكلام في تفسيرها قوله لربنا حامدون الخ اي مثنون عليه بصفات كماله وشاكرون عوارف افضاله قوله والحور بعدا لكون الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ من صحيح مسلم

بعدا لكون بالنون بل لا يكاد يوجد في نسخ بلادنا الا بالنون وكذا ضبطه الحافظ المتقنون في صحيح مسلم قال نقاضى وهكذا رواه الفارسي وغيره من رواية صحيح مسلم قال ورواه العذري بعد الكور بالراء قال المعروف في رواية عاصم الذي رواه مسلم عنه بالنون قال نقاضى قال ابراهيم الحربي

يقال ان عاصمًا وهم فيه وان صوابه الكور بالراء قلت وليس كما قال الحربي بل كلاهما روايتان ومن ذكر الرايتين جميعاً الترمذي في جامعه وخلائق من الحديثين وذكرهما ابو عبيد خلائق من اهل اللغة وغريب الحديث قال الترمذي بعد ان رواه بالنون ويروى بالراء ايضاً ثم قال كلاهما

له وجه قال يقال هو الرجوع من الإيمان الى الكفر او من الطاعة الى المعصية ومعناه الرجوع من شيء الى شيء من الشر هذا كلام الترمذي وكذا قال غيره من العلماء معناه بالراء والنون جميعاً الرجوع من الاستقامة او الزيادة الى النقص قالوا ورواية الراء مأخوذة من تكوير العامة وهو لفظها وجمعها

ورواية النون مأخوذة من الكون مصدر كان يكون كوناً اذا وجد واستقر قال المازري في رواية الراء قيل ايضاً ان معناه اعود بك من الرجوع عن الجماعة بعد ان كنافها يقال كارعامة اذا لفها وحرها اذا نقضها وقيل نعود بك من ان تفسد اموراً بعد صلاحها كفساد العامة بعد

الجماعة بعد ان كنافها يقال كارعامة اذا لفها وحرها اذا نقضها وقيل نعود بك من ان تفسد اموراً بعد صلاحها كفساد العامة بعد الجماعة بعد ان كنافها يقال كارعامة اذا لفها وحرها اذا نقضها وقيل نعود بك من ان تفسد اموراً بعد صلاحها كفساد العامة بعد الجماعة بعد ان كنافها

الجماعة بعد ان كنافها يقال كارعامة اذا لفها وحرها اذا نقضها وقيل نعود بك من ان تفسد اموراً بعد صلاحها كفساد العامة بعد الجماعة بعد ان كنافها يقال كارعامة اذا لفها وحرها اذا نقضها وقيل نعود بك من ان تفسد اموراً بعد صلاحها كفساد العامة بعد الجماعة بعد ان كنافها

ودعوة المظلوم وسوء المنظر في الأهل والمال وحديثنا يحيى بن يحيى وزهير بن حرب جميعاً عن أبي معاوية عن قال  
حدثني حامد بن عمر قال نأبأ الواحد كلاهما عن عاصم بهذا الإسناد مثله غير أن في حديثنا عن الواحد في المال والأهل في رواية  
محمد بن حازم قال يبدأ بالأهل وأرجح في روايته جميعاً اللهم اني أعوذ بك من وعشاء السفر وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة  
قال نأبأ أسامة قال نأبأ الله عن نافع عن ابن عمر وحديثنا عبيد الله بن سعيد اللفظ له قال نأبأ هو القطان عن عبيد  
عن نافع عن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قفل من الجيوش أو السرايا أو الحج أو العمرة إذا أوفى على شية أو قفل  
كبر ثلاثاً ثم قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير آمين آمين آمين  
ساجد ون لربنا حامد ون صدق الله وعده

استقامتها على الرأس وعلى رواية النون قال أبو عبيد سئل عاصم عن معناه فقال المر سمع قوله جار مجرور ما كان على حالة جميلة فرجع  
عنها والله أعلم - وفي شرح الأبي قال الحربي في قوله الحور بعد الكور أي بعد ذكر جميع ما تقدم ذكره وقيل معناه نعوذ بك من النقطة بعد النقطة قوله  
ودع المظلوم الخ قال النون أي أعوذ بك من الظلم فانه يترتب عليه دعاء المظلوم ودعوة المظلوم ليس بينهما وبين الله حجاب ففيه التحذير  
من الظلم ومن التعرض للأسباب - قال الأبي فالمصدر على هذا مضاف للفاعل وقد يجر أن يكون مضافاً للمفعول كما قال في حديث أعوذ بك  
أن اظلم وأظلم ياب ما يقال إذا رجع من سفر الحج وغيره قوله إذا قفل الخ بقاء ثم فاء أي رجوع وزنه ومعناه قوله من الجيوش الخ  
الجيوش العسكر العظيم والسرية درنه سميت بذلك لأنها تسرى بالليل وفي الحديث خير الجيوش أربعة آلاف وخير السرايا أربعة عشر ولن يغلب  
عشر القامن قلة والحاصل أن السرايا لا تقفل من الجيوش السرايا الرجوع من الغزو قوله أو الحج أو العمرة الخ قال الحافظ ظاهرة اختصاص ذلك بهذه  
الأمور الثلاث وليس المحكوم كذلك عند الجمهور بل يشرع قول ذلك في كل سفر إذا كان سفر طاعة كصلة الرحم وطلب العلم لما يشمل الجميع من اسم الطاعة  
وقيل يتعدى أيضاً إلى المباح لأن المسافر فيه لا ثواب فلا يمنع عليه فعل ما يحصل له الثواب وقيل يشرع في سفر المعصية أيضاً لأن مرتكبها أخرج إلى  
تحصيل الثواب من غير هذه التعجيل، متعقب لأن الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع من سافر في مباح ولا في معصية من الاستثارة من ذكر الله وانها  
الانزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص فذهب قوم إلى الاختصاص بكونها عبادات مخصوصة شرع لها ذكر مخصوص فتخص به  
كالذكر المأثور عقب الأذان وعقب الصلاة وإنما اقتصر أصحابنا على الثلاث لأخصار سفر النبي صلى الله عليه وسلم فيها، اهـ قلت ولعل سفر الحج يندرج  
في أحدها عنده قوله إذا أوفى على ثنية الخ بمثابة ثرون ثمة ثنية ثقيلة هي العقبة ومعنى أوفى ارتفع وعلا قوله: وقد قدال فيرفع الغلاء  
بعدها دال بمهمة ثناء ثوال ولا شهر تفسيره بالمكان المرتفع وقيل هو الأرض المستوية وقيل الغلالة الخالية من شجر وغيره وقيل غليظ الأدوة  
ذات الحصى قوله كبر ثلاثاً الخ وفي حديث جابر كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سجدنا، قال المهلب تكبيره صلى الله عليه وسلم عند الارتفاع  
استشعار لكبرياء الله عز وجل وعند ما يقع عليه العين من عظيم خلقه أنه أكبر من كل شيء وتسميته في بطون الأدوية مستنبط من قصته  
فان تسميته في بطون الحوت نجاء الله من الظلمات فسمي النبي صلى الله عليه وسلم في بطون الأدوية ليضيه الله منها وقيل مناسبة التسميه في الأماكن  
المخفضة من جهة أن التسميه هو التنزيه فناسب تنزيه الله عن صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الأماكن المرتفعة ولا يترجم من كون جحي  
العلو والسفل محال على الله أن لا يوصف بالعلو لأن وصفه بالعلو من جهة المعنى والمستحيل كون ذلك من جهة الحس ونذلك ورد في صفته  
العالى والعلو والمتعالى ولم يرد ضد ذلك وان كان قد لحاظ بكل شيء علماً عز وجل قوله ثم قال لا إله إلا الله الخ قال الحافظ يحتمل أنه كان  
يأتي بهذا الذكر عقب التكبير وهو على المكان المرتفع ويحتمل أن التكبير يختص بالمكان المرتفع وما بعد أن كان مستعجلاً محل الذكر المذكور فيه إلا  
فأذهب سيج كما دل عليه حديث جابر ويحتمل أن يكمل الذكر مطلقاً عقب التكبير ثم يأتي بالتسميه إذا هبط قال القرطبي وفي تعقيب التكبير بالتهليل  
إشارة إلى أنه المنفرد بإيجاد جميع الموجودات وأنه العبد في جميع الأماكن قوله آمين الخ جمع أي راجع وزنه ومعناه وهو خبر مبتدأ محذوف  
والنقد يرغن آمين وليس المراد الأخبار بمحض الرجوع فانه تحصيل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تسميه بالعبادة المخصوصة والافتضا  
بالأوصاف المذكورة، كذا في الفقه وقال المبدأ العيني رم آمين أي راجعون إلى الله وفيه إيهام معنى الرجوع إلى الوطن قوله آمين الخ قال الحافظ  
فيه إشارة إلى التقصير في العبادة وقاله صلى الله عليه وسلم على سبيل التواضع أو تعلياً لأمته أو المراد أمته كما تقدم تقريره وقد تستعمل التوبة لأراد  
الاستمرار على الطاعة فيكون المراد أن لا يقع منهم ذنب قوله صدق الله وعده الخ أي فيما وعده من أظهار دينه في قوله وعدكم الله معافاة  
كثيرة وقوله وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات كسنن خلفهم في الأرض الآية وهذا في سفر الغزو ومناسبة لسفر الحج والعمرة

يا أيها الناس اذكروا الله الذي خلقكم من نساء وأولاد







باب فضل يوم عرفة

**حدثنا** هرون بن سعيد الأيلي **أحمد بن عيسى** قال **أنا** ابن وهب قال **أخبرني** مخزومة بن بكير عن أبيه قال سمعت **يونس بن** يوسف يقول عن ابن المسيب قال قالت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم أكثر من أن يعتق الله عز وجل فيه عبداً من النار من يوم عرفة وأنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول ما أراد هؤلاء **وحدثنا** يحيى بن يحيى

ابن مسعود قال أمرت بأقامة أربع أامة الصلوة وإيتاء الزكاة وإقيموا الحج والعمرة إلى البيت والحج الأكبر والعمرة الأصغر رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات، وعن مجاهد الحج الأكبر القرآن والأصغر الأفراد وقيل يوم الحج الأصغر عرفة ويوم الحج الأكبر يوم النحر لأن فيه تكمل بقية المناسك وعن الثوري أيام الحج تنحى يوم الحج الأكبر كما يقال يوم النعم وأيده السهيلي بأن علياً أمر بذلك (أي العاذرين في الأيام كلها وقيل لأن أهل الجاهلية كانوا يفقدون عرفة وكانت قريش تقف بالمزدلفة فإذا كان صبيحة النحر وقف الجميع بالمزدلفة فقبل له الأكبر لا اجتماع الكل فيه وعن الحسن بن علي بن فضال لا تفارق جميع الملل فيه وروى الطبراني من طريق أبي بصير عن غيره أن يوم الحج الأكبر يوم عرفة ومن طريق سعيد بن جبير أنه يوم النحر وأجمع بأن يوم التاسع وهو يوم عرفة إذا سلم قبل الوقت لم يفت الحج بخلاف العاشر فإن الليل إذا سلم قبل الوقت فات وفي رواية الترمذي من حديث علي بن مرفوعاً وموقوفاً يوم الحج الأكبر يوم النحر ورجح الموقوف وقال العلامة نوح في رسالة المصنفة في تحقيق الحج الأكبر قيل أنه الذي حج فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو المشهور وقيل يوم عرفة جمعة أو غيرها وأليه ذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم وقيل يوم النحر وأليه ذهب علي بن ابن أبي أوفى والمغيرة بن شعبه، وقد مر في ابن مردويه من طريق عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال كانوا يجعلون عاماً شهراً وأعاماً شهرين يعني يحجون في شهر واحد مرتين في سنتين ثم يحجون في الثالث في شهر آخر غيره قال فلا يقع الحج في أيام الحج إلا في كل خمس وعشرين سنة فلما كان حج أبي بكر وافق ذلك العام شهر الحج فتماه الله الحج الأكبر والله أعلم **باب فضل يوم عرفة** قال ما من يوم أكثر من أن يعتق الله عبداً من النار من يوم عرفة وأما ما ذهب إليه من أن يوم الحج الأكبر يوم عرفة فليس كذلك قال الأبي في ما نافية وقد دخل على المبتدأ والخبر والعرب فيها مذهبان فالجأزيون يرفعون بها المبتدأ الاسم وينصبون الخبر والتميميون يرفعون بها الاسمين قال النووي روي الحديث ينصب أكثر على أن ما حجازية ويردعه على أنها قديمة ومن زائدة والتقدير ما يوم أكثر من الحج وروان بعد مبينان فمن يوم عرفة مبين للأكثرية ما هي ومن أن يعتق مدين للمبين قال النووي والحديث دال على فضل يوم عرفة واختلاف أصحابنا فبين قال المرأته كذا في أفضل الأيام والأصح عندنا أنها تطلق يوم عرفة لهذا الحديث وقيل تطلق يوم الجمعة لحديث خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة والأولون يتأولونه على أن معناه أنه خير أيام الأسبوع قلت الحديث يدل على فضله لا على أنه أفضل لما ثبت من أن المفضل قد يختص بخاصية ليست في الأفضل ولا يكون بسبب الخاصية أفضل فأكثرت العتق فيه لا تدل على أنه أفضل وأيضاً فأنما دل على أنه لا يكون العتق في غيره أكثر وذلك لا يدل على نفى المساواة إلا أن يضاف إلى ذلك ما يقع فيه من المباهاة سلمنا أن أكثرية العتق تدل على أنه أفضل لكن أفضل من الأيام التي يقع فيها العتق لا أنه أفضل الأيام مطلقاً انتهى - وفي المعراج وقد صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أن أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم جمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكره في تجريد الصحاح بعلامه الموطأ، أم - قال الترمذي في شرح الأحياء ولم أره في موطأ يحيى بن يحيى الليثي فلعله في غيره من الموطآت وقال ابن عابد بن نقل المناوي عن بعض الحفاظ أن هذا حديث باطل لا أصل له نعم ذكر الغزالي في الأحياء قال بعض السلف إذا وافق يوم عرفة يوم جمعة غفر الله لأهل عرفة وهو فضل يوم في الدنيا وفيه يوم عرفة صلى الله عليه وسلم حجة الوداع وكان واقفاً إذ نزل قوله تعالى **الْيَوْمَ اكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي فَمَنْ قَامَ** أهل الكتاب لو أنزلت هذه الآية علينا لجعلناه يوم عيد فقال عمر رضي الله عنه أشهد لقد أنزلت في يوم عشرين اثنين يوم عرفة ويوم جمعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو واقع بعرفة **أم - قوله** وأنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة قال المازني معني دنو في هذا الحديث أي تدنو رحمة كرامته لا دنو مسافة ومما سئل قال القاضي يتأول فيه ما سبق في حديث النزول إلى السماء الدنيا كما جاء في الحديث الآخر من غيظ الشيطان يوم عرفة لما يرى من تنزل الرحمة قال القاضي وقد يريدون الملائكة إلى الأرض وإلى السماء بما ينزل معهم من الرحمة ومباهاة الملائكة بهم عن امرأة سمجاء وتعالى قال وقد دفع الحديث في صحيح مسلم مختصراً وذكره عبد الرزاق في مسنده من رواية ابن عمر قال أن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيباهي بهم الملائكة يقول هؤلاء عبادي جاؤوا شعثاً غبراً يرجون رحمتي يخافون عذابي لم يروني فكيف لأوفى وذكر باقي الحديث **قوله** ثم يباهي بهم الملائكة قال بعضهم أي يظلم على الملائكة فضل الحجاج وشرفهم ويحلمهم من قريبه وكرامته محل الشيء المباهى به والمباهاة المفاخرة قال القرطبي فيكون هذا والله أعلم تذكيراً للملائكة عليهم السلام قولهم **أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيُهْلِكُ الْقُلُوبَ** تعالى **إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ** **قوله** فيقول ما أراد هؤلاء أي أتى شيء أراد هؤلاء حيث تركوا أهلهم وأوطانهم وصرافوا أموالهم واتبعوا أباغهم أي ما أرادوا إلا المغفرة والرضا والقربى اللقطة ومن جاء هذا الباب لا يخشع الرذاد والتقدير ما أراد هؤلاء فهو حاصل لهم درجاتهم على قدر ما هم ونياهم وأتى شيء أراد هؤلاء أي شيئاً

قال قرأت على ملك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح التمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قال العمرى إلى العمرى كفارة لما بينهما وألح المبرور ليس له جزاء إلا الجنة وحل ثنا سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة وعمر الناقد وزهير بن حرب قالوا أنا سفيل بن عيينة حم وحدثني محمد بن عبد الملك الأموي قال نا عبد العزيز بن المختار عن سهيل حم وحدثني ابن عمر قال نا أبي قال نا عبد الله حم وحدثنا أبو كريب قال نا وكيع حم وحدثني محمد بن شعبة قال نا عبد الرحمن جميعاً عن سفيل كل هؤلاء عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث حديث مالك بن أنس وحدثنا يحيى بن يحيى وزهير بن حرب قال يحيى أنا وقال زهير نا جابر بن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أتى هذا البيت فلم يزلت

سهلاً يسيراً عندنا إذ معفرت كفت من التراب لا يتعظم عند ربنا إلا رباب، كذا في المرقاة - قاله لا في لما كان الاستغفار من الله تعالى عما لا تأتوه بذلك ويحتمل أنه استنطاق باب فضل الحج والعمرة قوله عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن الخ قال ابن عبد البر تفرد سمي بهذا الحديث واحتج اليه الناس فيه فرواه عنه مالك والسفيانان وغيرهما حتى أن سهيل بن أبي صالح كان سهلاً لا يسمعه من أبيه وتحقق بذلك تفرد سمي به فهو من غرائب الصحيح قوله كفارة لما بينهما الخ هذا ظاهر فضيلة العمرة وأما مكفرة للخطايا الواقعة بين العمرتين وقال ابن التين قوله العمرة إلى العمرة يحتمل أن تكون إلى معن مع فيكون التقدير العمرة مع العمرة مكفرة لما بينهما وأشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصفات دون الكبائر قال وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك ثم بالغوا في إخراج عليه وقد تقدم التنبيه على الصواب في ذلك في كتابنا بالطهارة وكتاب الصلوة، واستشكل بعضهم كون العمرة كفارة مع أن اجتناب الكبائر يكفر فماذا تكفر العمرة والجواب أن تكفير العمرة مقيد بزمنها وتكفير الاجتناب عام لجميع عمل العبد فتغايير من هذه الحيثية، قال الحافظ وفي حديث الباب دلالة على استحباب الاستكثار من الاعتناء بخلاف القول من قال يكره أن يعتمر في السنة أكثر من مرة كالمالكية ومن قال مرة في الشهر من غير استدلال لم يأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا من سنة إلى سنة وفعاله على الوجه أو الندب - وتعقب بأن المندوب لم يخص في فعله فقد كان يترك الشيء وهو يستحب فعله لرفع المشقة عن أمته وقد رتب إلى ذلك بلفظه فثبت الاستحباب من غير تقييد اتفقوا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكن متلبساً بأعمال الحج إلا ما نقل من الحنفية أنه يكره في يوم عرفة ويوم النحر أيام التشريق ونقل الأثر من أجل إذا اعتمر فلا بد أن يحلق أو يقصر فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام لم يمكن حلق الرأس فيها قال ابن قدامة وهذا يدل على كراهة الاعتناء في دون عشرة أيام قوله والحج المبرور الخ قال ابن خالويه المبرور المقبول وقال غيره الذي لا يخالفه شيء من الأثر وردحه النووي وقال القرطبي الأقوال التي ذكرت في تفسيره متقاربة المعنى وهو أنه الحج الذي وفيت أحكامه ووقع موقعاً لما طلب من المكلف على الوجه الأكمل والله أعلم - وقيل أنه يظهر بآخيه فإن رجح خيراً مما كان عرف أنه مبرور لا حمل الحاكم من حديث جابر قالوا يا رسول الله ما أبر الحج قال أطعم الطعام وأفشأ السلام وفي أسناده ضعف فلو ثبت لكان هو المتعين دون غيره، كذا في الفجر، قلت وفي مجمع الزوائد للحافظ نور الدين الهيثمي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة قيل وما بره قال أطعم الطعام وطيب الكلام رواه الطبراني في الأوسط واسناده حسن، أم - وقال ابن العربي وقيل هو (الحج المبرور) الذي لا معصية بعده قاله لا في وهو الظاهر لقوله في الآخر من حج هذا البيت فلم يزلت ولم يفتق إذا لم يفتق حج ثم لم يفعل شيئاً من ذلك ولهذا أعطفها بالفاء المشعرة بالتعقيب وإذا فسّر بذلك كان الحديثان عيناً واحدة وتفسير الحديث بالحديث أولى فإن قلت المرتب على المبرور غير المرتب على عدم الرفث والفسق لأن المرتب على المبرور هو دخول الجنة وهو خاص من الرجوع بلا ذنب لأن المراد بدخولها الدخول الأول والدخول الأول لا يكون إلا مع مغفرة كل الذنوب السابقة واللاحقة والرجوع بلا ذنب إنما هو في تكفير السابقة قلت إذا فسّر المبرور بذلك فسر المرجوع بلا ذنب بأنه كناية عن دخول الجنة الدخول الأول المذكور قال ابن بريزة قال العلماء شرط الحج المبرور جليلة النفقة فيه وقيل لمالك لم رجل سرق مالا فتزوج به أيضاً ثم الزنا قال أي والذي لا اله الا هو وسئل عن حج بمال حرام فقال حجّه مجزئ وهو أثر بسبب جنائيه وبالحقيقة لا يرقى إلى العالم المظهر إلا المظهر قلت القبول اخص من الاجزاء لأن القبول عبارة عن ترتيب الثواب على الفعل والاجزاء عبارة عن سقوط القضاء - فلذلك قال مجزئ وهو أثر قوله ليس له جزاء إلا الجنة الخ قال النووي معناه أنه لا يقتصر لصاحبه من الاجزاء على تكفير بعض ذنوبه بل لا بد أن يدخل الجنة والله أعلم أي ذنوباً أو ثباتاً - قوله فلم يزلت الخ المرفث الجماع ويطبق على التريض به وعلى الفحش في القول وقال لا زهري الرفث اسم جامع لكل ما يريه الرجل من المرأة وكان ابن عمر يخصه بما خوطب به النساء وقال عياض هذا من قول الله تعالى فلا ذنوب ولا فسوق والجمهور على أن المراد به في الآية الجماع استحق - والذي يظهر أن المراد به في الحديث

باب في نزول الحاج بمكة وتوزيع دورها

ولم يفسق رجم كما ولدته أمته وحل شناه سعيد بن منصور عن أبي عوانة وإلى الأحوص ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة  
قالنا وكيع عن مسعر وسفيان ح وحدثنا ابن مثنى قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة كل هؤلاء عن منصور بهذا الإسناد وفي حديثهم  
جميعاً من حج فلم يرفث ولم يفسق حل شناه سعيد بن منصور قال نا هشيم عن سفيان عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى  
الله عليه وسلم مثله وحل شني أبو الطاهر حملة بن يحيى قالنا ابن وهب قال أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن علي  
ابن حسين أخبره أن عمر بن عثمان بن عفان أخبره عن أسامة بن زيد بن حارثة أنه قال يا رسول الله أنزل في دارك بركة قال  
وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور وكان عقيل ورث أباطالب هو وطالب ولم يرثه جعفر ولا علي شيئا

ما هو اعظم من ذلك واليه نحا القربى وهو المراد بقوله في الصيام فاذا كان صوا حلا كوفلا يرث (فائدة) فاما الرث مثلثة في الماضي للمضارع  
والأفصح الفتح في الماضي والضم في المستقبل والله اعلم - قوله ولم يفسق الاى لم يأت بسنة ولا معصية واصله انفسقت الرطوبة اذا خرجت  
فسمي الخارج عن الطاعة فاسقا قوله رجع كما ولدته أمه ام اى بغير ذنب وظاهره ففان الصفائر والكتائر والتبعات وهو من اقوى الشواهد  
لحديث الجاس بر من اس المصرح بذلك وله شاهد من حديث ابن عمر في تفسير الطبرى، وقد تقدم بسط الكلام على ذلك فليراجع، وفي الفتح قال  
الطبرى الفاء في قوله فلم يرث معطوف على الشرط وجوابه رجع اى صار والجار والمجرور خبر له ويجوز ان يكون حالا اى صار مشابها لنفسه في البراءة  
عن الذنوب في يوم ولدته أمه ام - وقد وقع في رواية الدارقطني المذكورة رجع كهيئته يوم ولدته أمه، وذكرنا بعض الناس ان الطبرى نادى  
ان الحديث انما لم يذكر فيه الجبال كما ذكر في الآية على طريق الكنفاء بذكر البعض ترك ما دل عليه ما ذكر ويحتمل ان يقال ان ذلك يختلف بالقصد  
لان وجوده لا يؤثر في ترك مغفرة ذنوب الحاج اذا كان المراد به المجادلة في احكام الحج فيما يظهر من الأدلة او المجادلة بطريق التعميم فلا يؤثر ايضا  
فان الفاحش منها داخل في عموم الرث والحسن منها ظاهر في عدم التأثير والمستوى الطرفين لا يؤثر ايضا، ام (فائدة) قال القرطبي المجادلة في  
الآية الخاصة فيما لا يليق، ام - وقيل هو المداواة مع الرفقاء والخدري باب نزول الحاج بمكة ولورث ذورها، قوله قال رسول الله انزل ام  
اختلفت الروايات في وقوع هذا السؤال والجواب هل كان في فتح مكة ام في حجة الوداع وتقدم بسط البحث فيه، بابا سنجيد في المحققين فليراجع  
قوله في دارك بمكة الا اخرج الفاكهي هذا الحديث من طريق محمد بن ابي حفصة وقال في آخره ويقال ان الدارقطني اشار اليها كانت دارها شتم بن  
عبد مناف ثم صارت لعبد المطلب ابنه فقسمها بين ولد هاشم بن عبد مناف ثم صار للنبي صلى الله عليه وسلم حتى ابيه عبد الله وفيها ولد النبي صلى الله  
عليه وسلم قوله وهل ترك لنا عقيل ام اى ابن ابي طالب هو نعم العيز المهمة قوله من ذراع او ذورا ام الرباع جمع ربع بفتح الراء وسكور الموحدة  
وهو المنزل المشغل على ابيات وقيل هو الدار فلعلى هذا فقله او دور اما للتأكيد ومن شك الراوى قوله وكان عقيل ورث ابا طالب ام قال الفاضل  
محصل هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر استولى عقيل وطالب على الدار كلها باعتبار ما ورثاه من ابيهما لكونها كانتا لم يسلموا باعتبار ترك النبي  
صلى الله عليه وسلم حقه منها بالهجرة وفقد طالب بطل - فباع عقيل الدار كلها، ام - وقال النوى قال القاضي عياض في قوله ان نزل في دارك  
لعله اضاف الدار اليه صلى الله عليه وسلم لسكناء اياها مع ان اصلها كان لابي طالب لانه الذي كفلها لانه اكبر ولد عبد المطلب فاحتوى على  
املاك عبد المطلب حازها وحده لسنه على عادة الجاهلية قال ويحتمل ان يكون عقيل باع جميعها واخرجها عن املاكهم كما فعل يوسف بن وغيره  
بدور من هاجر من المؤمنين، قال الدارقطني وفي فباع عقيل جميع ما كان للنبي صلى الله عليه وسلم ولبن هاجر من بني عبد المطلب قوله صلى الله عليه وسلم  
وهل ترك لنا عقيل من دار فيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه ان مكة فتحت صلحا وان دورها ملوكة لاهلها الحكم سائر البلدان في ذلك  
فتورث عنهم ويجوز لهم بيعها وورثتها واجارتها وهبتها والوصية بها وسائر التصرفات وقال مالك وابو حنيفة والا وراعى آخرون فتحت عنوة  
ولا يجوز شي من هذه التصرفات وفيه ان المسلم لا يرث الكافر وهذا مذهب العلماء كافة الا ما روى عن اسحاق بن راهويه بعض السلف ان المسلم يرث  
الكافر وجمعوا ان الكافر لا يرث المسلم وستان المسئلة في موضعها مبسوط ان شاء الله تعالى والله اعلم، ام - واختلفت في تقرير النبي صلى الله عليه وسلم  
عقيل على ما يخصه هو عقيل ترك له ذلك تفضلا عليه وقيل استمالة له وتاليا وقيل تصحيحا لتصرفات الجاهلية بما تصح انكحتموه وفي قوله وهل  
ترك لنا عقيل من دار اشارة الى انه لو تركها بغير بيع لنزل فيها وفيه تعقب على الخطابى حيث قال انما لم ينزل النبي صلى الله عليه وسلم فيها لانها  
دور هجرها في الله تعالى بالهجرة فلم ير ان يرجع في شئ تركه الله تعالى وفي كلامه نظر لا يخفى ولا يظهر ما قدمته وان الذي يختص بالترك  
انما هو اقامة المهاجر في البلد التي هاجر منها لا مجرد نزوله في داره ليكنها ان اقام المدة المأذون له فيها وهي ايام النسك وثلاثة ايام بعد والله اعلم  
قوله ولم يرثه جعفر وهو المشهور بالطيار في الجناحين وطالب اسن من عقيل وهو من جعفر وهو من علي والتفاوت بين كل واحد والآخر



لا نهما كانا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرين وخلا شتا محمد بن مهران الرازي وابن ابي عمير محمد بن حميد جميعا عن عبد الرزاق قال ابن مهران نا عبد الرزاق عن ميمون عن الزهري عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد قلت يا رسول الله اين تنزل غدا وذلك في حجة حين دنا من مكة فقال وهل ترك لنا عقيل من اهل مكة وحل شنيه محمد بن جابر قال ناروح بن عبادة قال نا محمد بن ابي حفصة وزمعة بن صالح قالانا ابن شهاب عن علي بن حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد انه قال يا رسول الله اين تنزل غدا ان شاء الله تعالى وذلك زمنا الفتح قال وهل ترك لنا عقيل من منزل عشر سنين وهو من النواذر قوله لا نهما كانا مسلمين الخ قال الحافظ وهذا يدل على تقدم هذا الحكم في اوائل الاسلام ان با طالب مات قبل الهجرة ويحتمل ان تكون الهجرة لما وقعت استولى عقيل وطالب على ما خلفه ابو طالب كان ابو طالب قد وضع يده على ما خلفه عبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان شقيقه وكان النبي صلى الله عليه وسلم عند ابي طالب بعد موت جدّه عبد المطلب فلما مات ابو طالب ثروعت الهجرة والنبي صلى الله عليه وسلم تأخر اسلام عقيل استولى على ما خلفه ابو طالب مات طالب قبل بدو تأخر عقيل فلما تقر حكم الاسلام ترك توريث المسلمين الكافر واستمر ذلك بيد عقيل فاشار النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك وكان عقيل قد باع تلك الدار وكلها، قوله وهل ترك لنا عقيل من منزل الخ ترجم البخاري رحمه الله لهذا الحديث توريث دور مكة وبيعها وشراؤها قال الحافظ أشار بهذه الترجمة الى تضعيف حديث علقمة بن نضلة قال توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر ما دعي ربا عكة الا الشوايب من احتاج سكن اخرج ابن ابي عمير وفي اسناده انقطاع وارسال وقال بظاهر ابن عمر عجا هذا عطاء، قال عبد الرزاق عن ابن جريج كان عطاء يبيع الكراء في الحرف فأخبرني ان عمر بن الخطاب كان أول من يرب دارة سهيل بن عمرو واعتد عن ذلك لعمر روى الطحاوي من طريق ابراهيم بن مهاجر عن عجا هذا انه قال مكة مباح لا يعل بيع رباها ولا اجارة بيوتها وروى عبد الرزاق من طريق ابراهيم بن مهاجر عن عجا هذا عن ابن عمر لا يعل بيع بيوت مكة ولا اجارة بيوتها وروى ابو حنيفة وخالفه صاحب ابوي وخالفه عن محمد بن الجوزي قال الجوزي واختاره الطحاوي في حجاب عن حديث علقمة على تقدير صحته بحمله على ما يجمع بينهما اختلفت عن عمر في ذلك احتج الشافعي بحديث أسامة الذي اوردته البخاري في هذا الباب قال الشافعي فأضاف الملك اليه الى من ابتاعها منه ويقول صلى الله عليه وسلم عام الفتح من دخل دار ابى سفيان فهو آمن فأضاف الدار اليه واحتج ابن خزيمة بقوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم فنسب الله اليها اليهم كما نسب الاموال اليهم ولو كانت الدار ليست بملك لهم لما كانوا مظلومين في الاخراج من دور ليست بملك لهم قال ولو كانت الدار التي باعها عقيل لا تسلك لكان جعفر بن علي أولى بها اذ كانا مسلمين دونه، وفي البيهقي صحيح البخاري اثر عمر بن الخطاب في دار اللبنة بمكة ولا يعارض ما جاء عن نافع عن ابن عمر عن عمر انه كان ينها ان تغلق دور مكة في زمن الحاج اخرج ابن عمير عن عبد بن حميد وقال عبد الرزاق عن معمر بن منصور عن عجا هذا ان عمر قال يا اهل مكة لا تغلقوا الدار وروى ابو ابي ليلى الباقى حيث شاء، فيجمع بينهما بكرة الكراء رفقا بالوفود ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء والى هذا يخالف الامام احمد واخرون واختلفت عن مالك في ذلك واما قوله تعالى والسجدة الحرام التي الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد فاختلف اهل التأويل في قوله هنا المسجد الحرام هل هو الحرم كله او مكان الصلوة فقط واختلفوا ايضا هل المراد بقوله سواء في الامن والاحترام او فيما هو عموم ذلك قلت وهذا كله مما نقلته من فتح الباري واما ما كتبه صاحبنا الحنفية فقال العلامة الكوشي البغدادى في روح المعاني وفي النهاية لا بأس ببيع بناء مكة ويكره بيع ارضها وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه وقال لا بأس ببيع ارضها وهو رواية عنه ايضا وهو من هبل الشافعي عليه الرحمة وعليه الفتوى وفي تنوير الابصار وشرحه الدال مختار وجاز ببيع بناء بيوت مكة وارضها بلكراهة وبه قال الشافعي وبه يفتي عيني في البيوت في باب العشر ولا يكره بيع ارضها كبناءها وبه يعمل وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بناءها واجارتها لكن في الزيلعي وغيره يكره اجارتها وفي آخر الفصل الخامس من التاتارخانية واجارة ايمانية قال ابو حنيفة كره اجارة بيوت مكة في ايام الموسم وكان يفتي لهم ان يزلوا عليهم في دورهم ليقوله تعالى سواء العاكف فيه والباد وخص فيها في غير ايام الموسم انتهى فليحفظ، قلت وبهذا يظهر الفرق والتوفيق والذي يفهم من غاية البيان ان القول بكراهة اجارة بيوتها ايام الموسم مما لا يتفرد به الامام بل وافقه عليه صاحباه حيث نقل عن تقريب الامام الكرخي ما نصه وروى هشام عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه كره اجارة بيوت مكة في الموسم وخص في غيره وكذا قال ابو يوسف وقال هشام اخبرني محمد بن ابي حنيفة انه يكره كراء بيوت مكة في الموسم ويقول لمهران يزلوا عليهم في دورهم ان كان فيها فضل وان لم يكن فلا وهو قول محمد بن النخعي والذي تحرر مما رأيناه من اكثر معتبرات كتب ساداتنا الحنفية ان جواز بيع بناء البيوت متفق عليه لانه ملك لمن بناه كمن بنى في ارض الوقت بأذن المتولى ولا يقال انه بناء غاصب كمن بنى بيتا في جامع لظهور الأدن هنا دون ثمة وكذا كراهة الاجارة في

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْبَةَ قَالَ نَسِيتُ مَنْ يَنْبَغِي أَنْ يَنْبَغِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ  
يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ هَلْ سَمِعْتَ فِي الْأَقَامَةِ بِمَكَّةَ شَيْئًا فَقَالَ السَّائِبُ سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِمَا جُورَ أَقَامَةُ ثَلَاثَ بَعْدَ الْمَضِيِّ بِمَكَّةَ كَأَنَّهُ يَقُولُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ أَنَا سَمِعْتُ  
ابْنَ عَجِينَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ جَلَسْتُ مَعَهُ مَا سَمِعْتُ فِي سَكَنِي مَكَّةَ فَقَالَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ  
سَمِعْتُ الْعَلَاءَ وَقَالَ الْعَلَاءُ بْنُ الْحَضَرَمِيِّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْتِمُ الْمَاجِرُ مَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ سُكَّهَ ثَلَاثًا وَحَدَّثَنَا  
حَسَنُ الْحَلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ أَبِي عَنْ صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُمَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ  
عَبْدَ الْعَزِيزِ يَسْأَلُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ فَقَالَ السَّائِبُ سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ يَقُولُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ثَلَاثَ  
لَيَالٍ يَمْكُثُ فِي الْمَاجِرِ مَكَّةَ بَعْدَ الْقَضَاءِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ نَا بَعْدَ الْمَرَلِقِ قَالَ نَا ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَمْلَأَهُ عَلَيْنَا  
أَمْلَأَهُ قَالَ أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْبَرَنَا السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ بْنُ الْحَضَرَمِيِّ  
أَخْبَرَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَكُثُ الْمَاجِرِ مَكَّةَ بَعْدَ قَضَاءِ سُكَّهَ ثَلَاثًا حَتَّى تَجُاجَ نَبْلُ الشَّعْرِ قَالَ أَنَا الضَّحَّاكُ  
ابْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ لَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ هَذَا الْأَسْنَادُ مِثْلُهُ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَطَّالِيُّ قَالَ نَا جُرَيْجٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ عَجَّادٍ عَنْ طَائِفٍ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَتَحَ مَكَّةَ لَا هَجْرَةَ

باب جواز الأقامة بمكة للهاجرات بعد فراغ الحج والعمرة ثلاثاً بزيادة

أيام الموسم وأما بيع الأرض فعندنا ما بين جائز ولا كراهة قولاً واحداً وعن الإمام روايتان الجواز وعدمه والمفتي به الجواز وقد جرت مناظرة  
بمكة بين الشافعي وإسحاق بن راهوية الخطلي وكان إسحاق لا يرخس في كراهة فورة مكة فاحتج الشافعي بقوله تعالى الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ  
حَقٍّ فَأُصِيفَتْ الدِّيَارُ إِلَى مَالِكِيهَا وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ مَنْ أَعْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ دَخَلَ دَارَ ابْنِ سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ وَبَابُهُ قَدْ شَارَفَنِي  
عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَارَ السُّجْنِ أَتَى أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْ مَالِكِيهَا أَوْ غَيْرِ مَالِكِيهَا قَالَ إِسْحَاقُ فَلَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ الْحُجَّةَ قَدْ لَزِمَتْنِي تَرَكْتُ قَوْلِي لَهُ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَقَالَ  
أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ بِأَبِ جَوَازِ الْأَقَامَةِ بِمَكَّةَ لِلْمَاجِرِ بَعْدَ فَرَاغِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَا زِيَادَةٍ، قَوْلُهُ سَمِعْتُ الْعَلَاءَ بْنَ الْحَضَرَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَادٍ وَكَانَ حَلِيفَ بَنِي أُمَيَّةَ وَكَانَ الْعَلَاءُ صَاحِبًا جَلِيلًا وَلَا يَكُنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَحْرَيْنِ وَكَانَ حُجَّابَ الدَّعْوَةِ وَمَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ رَضِيَ  
قَوْلُهُ بَعْدَ الْقَضَاءِ أَيْ بَعْدَ طَوَافِ الصَّدَقَةِ قَالَ الْعَيْنِيُّ وَقَالَ الْحَافِظُ أَيْ بَعْدَ الرُّجُوعِ مِنْ مَنَى وَفَقَهُ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ الْأَقَامَةَ بِمَكَّةَ  
كَانَتْ حَوَاطِمًا عَلَى مَنْ هَاجَرَ مِنْهَا قَبْلَ الْفَتْحِ لَكِنْ إِجْمَاعُ قَصْدِهَا مَعْرُوفٌ أَوْ عَمْرٌ أَنْ يَقِيمَ بَعْدَ قَضَاءِ سُكَّهَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا، قَالَ النَّوَوِيُّ مَعْنَى  
هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الَّذِينَ هَاجَرُوا عِزْمَ عَلَيْهِمْ اسْتِطَاعَ مَكَّةَ وَحَلَّى عِيَاظُ أَنْهُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ قَالَ أَجَازَ لَهُمْ جَمَاعَةٌ يَعْنِي بَعْدَ الْفَتْحِ فَحَلُّوا هَذَا الْقَوْلَ عَلَى  
الزَّمَنِ الَّذِي كَانَتْ الْحُجَّةُ الْمَذْكُورَةُ وَاجِبَةً فِيهِ قَالَ وَاتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى أَنَّ الْحُجَّةَ قَبْلَ الْفَتْحِ كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهِمْ وَأَنَّ سَكَنِي الْمَدِينَةِ كَانَ وَاجِبًا لِنَهْيِهِ  
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُؤَسَّاتِهِ بِالنَّفْسِ أَمَّا غَيْرُ الْمَاجِرِينَ فَيُجْزَلُهُ سَكَنِي أَوْ بَلَدًا رَادٍ سَوَاءٌ مَكَّةَ وَغَيْرُهَا بِاتِّفَاقٍ أَيْ نَحْنُ كَلَامُ الْقَاضِي،  
وَلَيْسَتْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْ أَذْنِ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَقَامَةِ فِي غَيْرِ الْمَدِينَةِ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ الْمُرَادُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ هَاجَرَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ  
لِنَصْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَعْنِي بِهِ مَنْ هَاجَرَ مِنْ غَيْرِهَا لِأَنَّهُ خَرَجَ جَوَابًا عَنْ سُؤَالِهِمْ لِمَا تَخْرُجُ مِنْ الْأَقَامَةِ بِمَكَّةَ إِذَا كَانَ قَدْ تَرَكُوهَا لِلَّهِ تَعَالَى  
فَأَجَابَهُ بِذَلِكَ وَأَعْلَمَهُمْ أَنَّ أَقَامَةَ الثَّلَاثِ لَيْسَ بِأَقَامَةٍ قَالَ فِي الْخِلَافِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ عِيَاظُ كَانَ فِيمَنْ مَضَى وَهَلْ يَتَّبَعِي عَلَيْهِ خِلَافٌ فِيمَنْ قَرَّبَ بِهِ  
مِنْ مَوْضِعٍ يَخَافُ أَنْ يَفْتَنَ فِيهِ فِي دِينِهِ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَيْهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ تِلْكَ الْفِتْنَةِ يَكُنْ أَنْ يَقَالَ إِنْ كَانَ تَرَكُوهَا لِلَّهِ تَعَالَى كَمَا فَعَلَهُ الْمَاجِرُونَ  
فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ تَرَكُوهَا فَرَارًا بِدِينِهِ لَيْسَ لَهُ وَلَوْ قَصِدَ إِلَى تَرَكُوهَا لِذَا تَحَافَلَهُ الرُّجُوعُ إِلَى ذَلِكَ أَيْ نَحْنُ، وَهُوَ حَسَنٌ مَتَجَهٌّ  
قَوْلُهُ بَعْدَ قَضَاءِ سُكَّهَ أَيْ قَالَ الْحَافِظُ اسْتَدْلَاهُ بِأَنَّ طَوَافَ الْوُدَاعِ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ لَيْسَتْ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَهُوَ أَحْمَرُ الْوُجْهِينِ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ لِقَوْلِهِ  
فِي هَذَا الْحَدِيثِ بَعْدَ قَضَاءِ سُكَّهَ لِأَنَّ طَوَافَ الْوُدَاعِ أَقَامَةٌ بَعْدَ وَمَتَى أَقَامَ بَعْدَ خُرُوجِهِ عَنْ مَكَّةَ طَوَافَ الْوُدَاعِ وَقَدْ سَمَاءَ قَبْلَهُ قَاضِيًا لِمَنَاسِكَ فَخَرَجَ  
طَوَافُ الْوُدَاعِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِكُلِّ وَهَذَا مَبْنِي عَلَى أَنْ يَفْسَرْ قَوْلُهُ بَعْدَ الْقَضَاءِ فِي الرَّهَائِيَةِ الْأُولَى بِمَا فَسَّرَهُ بِهِ الْحَافِظُ يَعْنِي  
الرُّجُوعَ مِنْ مَنَى وَلَوْ قَرَّبَ بِمَا فَسَّرَهُ الْعَيْنِيُّ أَعْنَى طَوَافَ الصَّدَقَةِ وَهُوَ طَوَافُ الْوُدَاعِ فَلَا يَتِمُّ اسْتِدْلَالُ بِهِ لَيْسَ بِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْحُجَّةَ مِنْ أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ  
بَعْدَ طَوَافِ الزِّيَارَةِ إِذَا كَانَ عَلَى عِزْمِ السَّفَرِ حَتَّى لَوْ طَافَ كَذَلِكَ ثُمَّ طَافَ الْأَقَامَةَ بِمَكَّةَ وَلَمْ يَتَخَذْ هَذَا رُجُوزًا طَوَافَهُ وَالْمُسْتَحَبُّ إِقْبَاعُهُ عِنْدَ رَادَةِ السَّفَرِ،  
قَوْلُهُ بَعْدَ قَضَاءِ سُكَّهَ ثَلَاثًا أَيْ قَالَ النَّوَوِيُّ هَكَذَا هُوَ أَكْثَرُ النَّاسِ ثَلَاثًا وَفِي بَعْضِهَا ثَلَاثٌ وَفِي بَعْضِهَا ثَلَاثٌ وَفِي بَعْضِهَا ثَلَاثٌ وَفِي بَعْضِهَا ثَلَاثٌ وَفِي بَعْضِهَا ثَلَاثٌ وَفِي بَعْضِهَا ثَلَاثٌ  
ثَلَاثًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَبِ تَحْرِيمِ مَكَّةَ وَتَحْرِيمِ صَيْدِهَا وَخَلَاهَا وَشَجَرِهَا وَلَقَطْعِهَا إِلَّا الْمَشْدُودَ إِلَى دَوَامِ قَوْلِهِ لَا هَجْرَةَ أَيْ بَعْدَ الْفَتْحِ وَأَفْصَحُ بِهِ

ولكن جهاد ونية واذا استنفرتم فأنفروا وقال يوم الفتح فتح مكة أن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات  
 في بعض الروايات قال الحافظ أي بعد فتح مكة والمراد ما هو أعظم من ذلك إشارة إلى أن حكمه غير مكة في ذلك حكمها فلا تجب الهجرة من بلد قد فتحه  
 المسلمون ما قبل فتح البلد من به من المسلمين أحد ثلاثة الأول قادم على الهجرة منها لا يمكنه إظهار دينه بها ولا أداء واجباته فالحجرة منه واجبة الثاني قادم  
 لكنه يمكنه إظهار دينه وأداء واجباته فمستحبة لشكر المسلمين ومعونتهم وجهاد الكفار والأمن من غدرهم والمراعاة من رويتا المنكرين بينهم  
 الثالث عاجز بعذر من أسرار مرض أو غيره فتجزله الأقامة فان حمل على نفسه وتكلف الخروج منها أجبر، قالوا وفي الحديث بشارته بان مكة تبقى دار إسلام  
 أبداً، قوله ولكن جهاد ونية المانعان وجوب الهجرة من مسكة انقطع بفهمها إذ صارت دار إسلام ولكن بقي وجوب الجهاد على حاله عند الاحتياج  
 إليه وفتره بقوله فاذا استنفرتم فأنفروا أي اذا دعيتم إلى الغزو فاجيبوا، قال الخطابي وغيره كانت الهجرة فرضاً في أول الإسلام على من أسلم  
 لقلة المسلمين بالمدنية وحاجتهم إلى الاجتماع فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله أفواجا فسقط فرض الهجرة إلى المدينة وبقي فرض الجهاد  
 والنية على من قام به أو نزل به عدواً، انتهى. وكانت الحكمة أيضاً في وجوب الهجرة على من أسلم ليسلم من أذى ذويه من الكفار فأنهم كانوا يعدون  
 من أسلم منهم إلى أن يرجع عن دينه وفيهم من نزلت إن الذين كفروا هم الملائكة ظالمين لآلئهم قالوا فيهم كثر قالوا كثر مستضعفين في  
 الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها الآية وهذه الهجرة باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقد روي عن الجرح منها وقد روي  
 النسائي من طريق مجازين حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده مرفوعاً لا يقبل الله من شرك عملاً بعد أسلمه ويفارق المشركين ولا يبي داود من حديث  
 سمرة مرفوعاً أنا براء بن مالك مسلم يقيم بين أظهر المشركين وهذا محمول على من لم يؤمن على دينه، قال الطبري وغيره في قوله ولكن جهاد ونية  
 هذا الاستدراك يقتضيه مخالفة حكم ما بعد لما قبله والمانعان الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة انقطعت  
 إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية وكذلك المفارقة بسبب نية صالحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار بالدين من الفتن  
 والنية في جميع ذلك، قوله واذا استنفرتم فأنفروا الم معناه اذا دعاكم السلطان إلى غزوها فاذهبوا، قال المنذوق يري أن الخير الذي انقطع  
 بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة واذا امركم الامام بالخروج إلى الجهاد ونحوه من الأعمال الصالحة فاحرروا إليه، ام. فنيه  
 وجوب تعيين الخروج في الغزو على من عينه الامام وان الأعمال تعتبر بالنيات، قال الحافظ وللمناس في الجهاد حالان احدهما في زمن النبي صلى  
 الله عليه وسلم والاخرى بعده فلما اولى فاول ما شرع الجهاد بعد الهجرة النبوية إلى المدينة اتفاقاً ثانياً لبيان شرع هل كان فرض عين او كفاية قولان  
 مشهوران للعلماء وهما في مذهب الشافعي وقال الماوردي كان عيناً على المهاجرين دون غيرهم ويؤيد وجوب الهجرة قبل الفتح في حق كل من أسلم إلى  
 المدينة لنصر الإسلام وقال السهيلي كان عيناً على الانصار دون غيرهم ويؤيد مبايعته للنبي صلى الله عليه وسلم ليلة العقبة على ان يؤوا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وينصروه فيخرج من قولهما انه كان عيناً على الطائفتين كفاية في حق غيرهم ومع ذلك فليس في حق الطائفتين  
 على التعميم بل في حق الانصار اذ اطارق المدينة طارق وفي حق المهاجرين اذ اريد قتال احد من الكفار ابتداءً ويؤيد هذا ما وقع في قصة بدر فيما  
 ذكره ابن اسحاق فانه قال صلى الله عليه وسلم في ذلك وقيل كان عيناً في الغزوة التي يخرج فيها النبي صلى الله عليه وسلم دون غيرها والتحقيق انه كان عيناً على  
 من عينه النبي صلى الله عليه وسلم في حقه ولو لم يخرج، الحال الثاني بعد صلى الله عليه وسلم فهو فرض كفاية على المشهور الا ان تدعو الحاجة اليه  
 كأن يد هو العدو ويتعين على من عينه الامام ويتأدى فرض الكفاية بفعله في السنة مرة عند الجمهر ومن تجتهد ان الجزية تجب بدلالة لا تجب  
 في السنة اكثر من مرة اتفاقاً فليكن بدلها كذلك وقيل يجب كلما امكن وهو قوي والذي يظهر انه استمر على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله  
 عليه وسلم الى ان تكاملت فتوح معظم البلاد وانتشر الإسلام في اقطار الارض ثم صال إلى ما تقدم ذكره والتحقيق ايضاً ان جنس جهاد الكفار متعين  
 على كل مسلم اما بيده اما بلسانه اما بماله اما بقلبه والله اعلم وسيأتي بسط احكام الجهاد في بابها ان شاء الله تعالى قوله ان هذا البلد حرمه  
 الله الخ أي حكمه بتجريمها وقضائه وظاهره ان حكم الله تعالى في مكة ان لا يقاتل أهلها ويؤمن من استجار بها ولا يتعرض له وهو احد اقوال المفسرين  
 في قوله تعالى ومن دحكة كان امناً، وقوله تعالى أو كثر يرقاً أن جعلنا حرمًا آمناً، قال الحافظ ولا معارضة بين هذا وبين قوله في الحديث الآخر  
 ان ابراهيم حرم مكة لان المانع ان ابراهيم حرم مكة بأمر الله تعالى لا بجتهاده وان الله قضى يوم خلق السماوات والارض ان ابراهيم سيحرم مكة  
 والمخلفان ابراهيم اول من اظهر تحريمها بين الناس وكانت قبل ذلك عند الله تعالى حراماً اواول من اظهره بعد الطوفان وقال القرطبي معناه  
 ان الله حرم مكة ابتداءً من غير سبب ينسب لأحد ولا لأحد فيه مدخل قل ولأجل هذا كذا المانع بقوله ولم يحرمها الناس والمراد بقوله لم يحرمها  
 الناس ان تحريمها ثابت بالشريعة لا مدخل للعقل فيه والمراد انها من محرمات الله فيجب امتثال ذلك وليس من محرمات الناس يعني في الجاهلية

## والارض فهو حرام محرمة الله الى يوم القيمة

كما حرموا اشياء من عند انفسهم فلا يسوغ الاجتهاد في تركهم وقيل معناه ان حرمتها مستمرة من اول الخلق وليس مما اختصت به شريعة النبي صلى الله عليه وسلم، واستدل بهذا الحديث على اشتراط الاحرام على من دخل الحرم قال القرطبي معنى قوله حرمة الله اي يحرم على غير المحرم دخوله حتى يحرم ويحرم هذا مجرى قوله تعالى حرمت عليكم انكحوا ما نكحوا ووطؤون ما نكحوا اي اكلها فعرف الاستعمال يدل على تعيين المحذور قال وقد دل على صحة هذا المصنف اعتداله عن دخوله مكة غير محرم مقاتلاً بقوله لم تحل لي الساعة من هذا الحديث، قال وهذا اخذ مالك والشافعي في احد قوليهما ومن تبعهما في ذلك فقالوا لا يجوز لاحد ان يدخل مكة الا محرماً الا اذا كان من يكثر التكرار وتقدم بسط القول فذلك في باب مواقيت الحج فليراجع قوله بحرمه الله اي بتجريمه وقيل الحرمه الحق اي حرام الحق المانع من تحليله واستدل به وبالاحاديث التي بعد على تحريم القتل والقتال بالحرم فاما القتل فنقل بعضهم الاتفاق على حوازي اقامة حد القتل فيها على من اوقعه فيها وخص الخلاف بمن قتل في الحل ثم لجأ الى الحرم ومن نقل الاجماع على ذلك ابن الجوزي واحتج بعضهم بقتل ابن خطل بها ولا حجة فيه لان ذلك كان في الوقت الذي اُحلت فيه للنبي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن خمران مقتضى قول ابن عمر بن عباس وغيرهما انه لا يجوز القتل فيها مطلقاً ونقل التفصيل عن مجاهد وعطاء وقال ابو حنيفة لا يقتل في الحرم حتى يخرج الى الحل باختياره لكن لا يجالس ولا يكلو ويعطو ويذكر حتى يخرج وقال ابو يوسف يخرج مضطراً الى الحل وفعله ابن الزبير وروى ابن ابي شيبة من طريق طاووس عن ابن عباس من اصاب حداً ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع وعن مالك والشافعي يجوز اقامة الحد مطلقاً فيها لان العاصي هناك حرمة نفسه فأبطل ما جعل الله له من الأمن، صنف في فقه الباري، وقال في الدماء المختارة لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه قال ابن عابدين في شرحه الا المرتد فانه يعرض عليه الاسلام فان اسلم سلم والا قتل كذا في شرح الشيخ اسمعيل عن المنتقى لكن عبارة اللباب هكذا من جنى في غير الحرم بأن قتل وارثاً وزناً او شرب الخمر او فعل غير ذلك ما يوجب الحد ثم كذا فيه لا يتعرض لها دام في الحرم ولكن لا يبايع ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى الى ان يخرج منه فيقتض منه وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم لقيام عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقاتلاً قتل فيه، ام - وكذا سألني في الماتن قبيل باب القود من الجنايات مباح الدم التجأ الى الحرم لم يقتل فيه ولم يخرج عنه للقتل الم زاد الشارح هناك واما فيما دون النفس فيقتض منه في الحرم اجماعاً، ام - ونقل في شرح اللباب عن المنتقى مثل ما مر عن المنتقى من التفصيل وقال انه مخالفت بظاهره لاطلا قهر ثم اجاب بتقييد اطلاقه بعد مقتله بما اذا لم يحصل عرض وابعاد ان اباة عن الاسلام جنائية في الحرم وذكر ايضا عن الخانية عن ابي حنيفة لا تقطع يد السارق في الحرم خلافاً لهما، ام - قلت وتام عبارة الخانية وان فعل شيئاً من ذلك في الحرم لقيام عليه الحد فيه فأفاد كلام الخانية وكلام اللباب الماران الحد وكذا تقام في الحرم على من جنى خارجه ثم لجأ اليه ولو كان ذلك فيما دون النفس بخلاف ما اذا كانت الجنائية فيه وعلى هذا فيفرق فيما دون النفس بين اقامة الحد بين القصاص من حيث ان الحد فيه لا يقيم في الحرم الا اذا كانت الجنائية فيه بخلاف القصاص ولعل وجه الفرق ما صرحوا به من ان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال ومن جنى على المال اذا لجأ الى الحرم يؤخذ منه لانه حق العبد فكذا يقتض منه في الاطراف بخلاف الحد لانه حق الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لانه ليس بمنزلة المال واما في صحيح البخاري من قطعهم صلى الله عليه وسلم عام الفتح يد المخزومية بكفة فلا ينافي ما قلناه الا اذا ثبت انها سرقت خارج الحرم والله تعالى اعلم - انتهى كلام ابن عابدين رحمه الله - قال الحافظ واما القتال فقال الماوردي من خصائص مكة ان لا يحارب أهلها فلو بغوا على أهل العدل فان امكن ردهم بغير قتال لم يجز وان لم يمكن الا بالقتال فقال الجمهور يقتلون لان قتال البغاة من حق الله تعالى فلا يجوز اخذها وقال آخرون لا يجوز قتالهم بل يضيق عليهم الى ان يرجعوا الى الطاعة قال النووي والاول نفس عليه الشافعي واحباب اصحابه عن الحديث بجملة على تحريم نصب القتال بما يعرأ اذا كان المجننين بخلاف ما لو تحصن الكفار في بلد فأنه يجوز قتالهم على كل وجه وعن الشافعي قول آخر بالتحريم اختاره القفال وحرمه في شرح التلخيص وقال به جماعة من علماء الشافعية والمالكية قال الطبري من أتى حداً في الحل واستجار بالحرم فلا امام الجأؤه الى الخروج منه وليس للامام ان ينصب عليه الحرب بل يحاصره ويضيق عليه حتى يذعن للطاعة لقوله صلى الله عليه وسلم وانما اُحلت لي ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس فعلم انها لا تحل لأحد بعده بالمعنى الذي حلت له به وهو محاربة أهلها والقتل فيها، وقال ابن العربي وهذا، وقال ابن المنير قتل كذا النبي التحريم بقوله حرمة الله ثم قال فهو حرام مجرمة الله ثم قال ولم تحل لي الساعة من نهار وكان اذا اراد التاكيد ذكر الشيء ثلاثاً قال فهذا نص لا يحتمل التأويل وقال القرطبي ظاهر الحديث يقتض تخصيصه صلى الله عليه وسلم بالقتال لا اعتداله بما يجر له من ذلك مع ان اهل مكة كانوا اذ ذاك مستحقين للقتال والقتل

أقول العلماء فيمن جنى في غير الحرم ثم التجأ اليه



وانه لم يحل القتال فيه لاحد قبل ولوحل الى الساعة من غار فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيمة لا يعضد  
شوكه ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته الا من عرفها

لصد لهم عن المسجد الحرام واخر اجماع اهل منه وكفرهم وهذا الذي فيه ابو شريح كما سيأتي وقال به غير واحد من اهل العلم وقال ابن دقيق العيد  
يتأكد القول بالتحريم بان الحديث مال على ان المأذون للنبي صلى الله عليه وسلم فيه لم يؤذن لغيره فيه والذي وقع له انما هو مطلق القتال لا القتال  
الخاص بما يعم كالمجنين فكيف يسوغ التأويل المذكور وايضا فسياق الحديث يدل على ان التحريم لاظهار حرمة البقعة بتحريم سفك الدماء فيها  
وذلك لا يختص بما يستأصل قوله وانه لم يحل الا في الهاء في انه ضمير الشأن قوله الساعة من غار الخ اي مقدارا من الزمان والمراد به  
ما بين طلوع الشمس وصلاة العصر وقد ورد عند احمد بن حنبل عن ابيه عن جده لما فتحت مكة قال كفوا السلاح لا خراعة عن بني كعب  
فاذن لهم حتى صلى العصر ثم قال كفوا السلاح فلقى رجل من خزاعة رجلا من بني بكر من غار بالمزدلفة فقتله فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقام خطيبا فقال ورايته مسنداً ظهره الى الكعبة فذكر الحديث ويستفاد منه ان قتل من اذن النبي صلى الله عليه وسلم في قتله كان خطئا وقع  
في الوقت الذي ابيح للنبي صلى الله عليه وسلم فيه القتال خلافا لمن حمل قوله ساعة من النهار على ظاهره فاحتاج الى الجواب عن قصتين من خطا  
قوله لا يعضد شوكه الخ اي لا يقطع ولو حصل التأذي به واما قول بعض الشافعية رحمه الله انه يجوز قطع الشوك المؤذي فخالف الاطلاق  
النص ولذا جرى جمع من متأخريهم على حرمة قطعه مطلقا وصححه النووي في شرح مسنده واختاره في عدة كتبه كذا في المرقاة قال الحافظ وازادوا  
قطع الشوك لكونه يؤذي بطبعه فأشبهه الفواسق ومنعه الجمهور كما سيأتي في حديث ابن عباس بعد ياب يلفظ ولا يعضد شوكه وصححه المتولي من  
الشافعية واجابوا بان القياس المذكور في مقابلة النص فلا يعتبر به حتى ولو لم يرد النص على تحريم الشوك لكان في تحريم قطع الشجر دليل على تحريم  
قطع الشوك لان غالب شجر الحرم كذلك ولقيما والفارق ايضا فان الفواسق المذكورة تقصد بالاذى بخلاف الشجر قال ابن قدامة ولا بأس بالامتناع  
بما انكسر من الغصان وانقطع من الشجر بغير صنع آدمي ولا بما يسقط من الورق نص عليه احمد ولا نغلفه خلافا لقوله ولا ينفر صيده الخ بضم  
اوله وتشديد الفاء المفتوحة قيل هو كناية عن الاضطهاد وقيل هو على ظاهره قال النووي يحرم التنفير وهو الانزعاج عن موضعه فان لغرضه  
عصية سواء تلفت او لا فان تلفت قبل سكونهم ضمن والا فلا قال العلماء يستفاد من النهي عن التنفير تحريم الانلاف بالاولى وقال عطية وشهاب  
الاباس بطرحه ما لم يفيض الى قتله اخرج ابن ابي شيبة وروى ابن ابي شيبة ايضا من طريق الحكم عن شيخ من اهل مكة ان حاما كان على البيت  
فذرقي على يد عمر فاشار عمر بیده فطار فوقه على بعض بيوت مكة فجاءت حية فأكلته فحكه عمر على نفسه بشاة وروى من طريق أخرى عن  
عثمان غمره قال النووي واما صيد الحرم فحرام بالاجماع على الحلال والحرم فان قتله فعليه الجزاء عند العلماء كافة الا داود فقال يأثم ولا جزاء  
عليه قوله ولا يلتقط لقطته الا من عرفها الخ قال القاري لا يلتقط بصيعة الجمل ولقطته بضم اللام وفتح القاف اي لا تؤخذ ساقطته  
وقوله الا من عرفها بالتحديد من التعريف والاستثناء منقطع وفي نسخة بصيعة المعلوم وهو ظاهر اذا التقدير لا يلتقطها احدا الا من عرفها  
ليردا على صاحبها قال الحافظ واستدل بحديث ابن عباس عن ابي هريرة المذكورين في هذا الباب علوان لقطه مكة لا تلتقط للملك بل للتعريف  
خاصة وهو قول الجمهور وانما اخصت بذلك عندهم لا مكان ايضا لما ان رجلا لاها ان كانت للسكنى فظاهر ان كانت للافاق فلا يخلو اقول غالبا  
من وادياها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها قال ابن بطال وقال اكثر المالكية وبعض الشافعية في تغييرها  
من البلاد وانما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لان الحاج يرجع الى بلده وقد لا يعود فأحتاج الملتقط بها الى المبالغة في التعريف واجتنب المنكر  
لمذهبه بظاهر الاستثناء لانه في الحل استثنى المنشد فلعل ان الحل ثابت للمنشد لان الاستثناء من النفي اشبات قال ويلزم على هذا  
ان مكة وغيرها سواء والقياس يقتضي تخصيصها والجواب ان التخصيص اذا افق الغالب لم يكن له مفهوم والغالب ان لقطه مكة يمتأس  
ملتقطها من صاحبها من وجدناها النقرة الخلق الى الافاق البعيدة فرعا داخل الملتقط الطمع في ملكها من اول وهلة فلا يعرفها فنهى  
الشارع عن ذلك وأمر ان لا يأخذها الا من عرفها وفارقت في ذلك لقطه العسكر ببلاد الحرب بعد تفرقهم فانها لا تعرف في غير هذا اتفاق  
بخلاف لقطه مكة فيشرع تعريفها لا مكان عود اهل الفق صاحب اللقطه الى مكة فيحصل التوصل الى معرفة صاحبها ام وعند الحنفية  
ايضا لقطه الحرم حكمها حكم غيرها الاطلاق قوله عليه الصلوة والسلام اعرف عفاصها اي وعافها وكافها اي رباطها وعرفها سنة واما  
قوله عليه الصلوة والسلام في مكة ولا تخل ساقطتها الا لمنشد فقال في الفهم لا يعارضه لان معناه لا يحل الا لمن يعرف ولا يحل لنفسه  
وتخصيص مكة حينئذ لدفع وهم سقوط التعريف بها بسبب ان الظاهر ان ما وجد بها من لقطه فالظاهر انه للغريب وقد تفرقوا فلا يفيد

ولا يختل خلاها فقال العباس بن رسول الله ألا الأذخر فانه لقينهم لبيهم فقال لا الأذخر وحل شئ محمد بن داود قال يحيى  
ابن آدم قال لمفضل عن منصور في هذا الاسناد مثله لم يذكر لي خلق السموات قال بديل لقتال القتل وقال لا يلتقط لقطته  
الامن عرقها حل شئنا قتيبة بن سعيد قال ناليت عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي شريح العدوي

التمهيد فيسقط قوله ولا يختل خلاها ثم بصيغة الجهرل وخلاها بفتح الخاء مقصودا اي لا يقطع نباتها وحشيشها، قال بعض أئمتنا الخلا  
مقصودا الرطب من النبات كما ان الحشيش هو اليابس منها ولا فرق بين الرطب اليابس في حرمة القطع وعليه لا كثرون، ام وهذا خلاص  
المشهور من المذهب قال الثماني بعد قوله وكذا ان ذبح الحلال صيد الحرم اي لزمه قيمته ويهدى بها او يطعم ولا يجوز ان يقطع حشيشه او  
شجره الا مملوكا اي للقاطع او منبتا او جافا اي يابس، كذا في المرقاة - قال الحافظ وفي تخصيص التميمي بالرطب اشارة الى جواز رعي اليابس باختلاف  
وهو اصح الوجهين للشافعية لان النبات اليابس كالصيد المميت قال ابن قدامة لكن في استثناء الأذخر اشارة الى تحريم اليابس من الحشيش في بدل  
عليه ان في بعض طرق حديث أبي هريرة ولا يفتش حشيشها قال واجمعوا على اباحة اخذها استنبته الناس في الحرم من بقل وزرع ومشوم  
فلا بأس برعيه واختلافهم - وقال ابن عابدين اعلان النبات في الحرم اجماعا او متكررا واذخرها والشاة الاولة استثناء من الضمان  
كما يأتي وغيرها اما ان يكون انبته الناس او لا الاول لاشئ فيه سواء كان من جنس ما ينبت الناس كالزعرور او كالمغيلة والثاني ان كان من  
جنس ما ينبتونه فكل ذلك ولا فقيه الجزاء فافيه الجزاء هو النبات بنفسه وليس مما يستنبت ولا متكررا ولا جافا ولا اذخر كما قرع في الجوز ام -  
قال الحافظ واستدل به (اي بقوله ولا يختل خلاها) على تحريم رعيه لكونه اشد من الاحتشاش وبهم قال مالك والكونيون واختاره الطبري و  
قال الشافعي لا بأس بالرعي لمصلحة البهائم وهو عمل الناس بخلاف الاحتشاش فانه المنهي عنه فلا يتعدى ذلك الى غيره، ام - وفي رد المحتار  
وكابر رعي حشيشه اي عندها وجوز ابو يوسف للضرورة فان منع الدواب عنه متعذر تمامه في الهداية ونقل بعض المحشين عن البرهان تأييد  
قوله بما حصله ان الاحتياج للرعي فوق الاحتياج للأذخر واقرّب حد الحرم فوق اربعة اصيال ففي خروج الرعاة اليه ثور وحمير قد لا يتقي من النهار  
وقت تشيع فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يختل خلاها ولا يعضل شوكرها وسكوته عن نفى الرعي اشارة لجواز ولا البيئنة ولا مساواة بينهما  
ليلحق به دلالة اذا القطع فعل لعاقل والرعي فعل الجماء وهو جار وعليه عمل الناس وليس في النص دلالة على نفى الرعي ليلزم من اعتبار الضرورة  
معارضة بخلاف الاحتشاش، ام - لكن في قوله والرعي فعل الجماء نظر لانها لو ارتعت بنفسها لاشئ عليه اتفاقا وانما الخلاف في ارسالها للرعي  
وهو مضاف اليه، قوله يا رسول الله ألا الأذخر اجماعا بالنصب للمهرم والأذخر بكسر الهمزة والفتح المعجمة بينهما ذال معجمة ساكنة نبت معروف عند اهل مكة  
طيب البرجر له اصل مندفن وقضبان دقاق ينبت في السهل والحزن وبالمغرب صنف منه فيما قاله ابن البطريق قال والذي بمكة أجوده واهل مكة  
يستقون به البيوت بين الخشب ويسدون به الخلل بين اللبانات في القبور ويستعملونه بدلا من الحلفاء في الوقود ولهذا قال العباس فانه  
لقينهم، ووقع في مرسل مجاهد عند عمر بن شبة فقال العباس يا رسول الله ان اهل مكة لا يصبر لهم عذرا الا اذخر لقينهم وسوقهم وهذا يدل على ان  
الاستثناء في حديث الباب لم يرد به ان يستثنى هو وانما أراد به ان يلقن النبي صلى الله عليه وسلم الاستثناء، قوله فانه لقينهم لم يفتح القام  
وسكون التثنية بعد هانن اي الحلال وقال الطبري القين عند العرب كل ذي صناعة يعالجها بنفسه قوله فقال ألا الأذخر اجماعا هو استثناء بعض  
من كل لدخول الأذخر في عموم ما يختل واختلفوا هل كان قوله صلى الله عليه وسلم ألا الأذخر اجماعا وروى وقيل كان الله فرض له الحكم في هذه  
المسئلة مطلقا وقيل أوجب اليه قبل ذلك انه ان طلب احد استثناء شئ من ذلك فاجب سؤاله، قال ابن المنير والحق ان سؤال العباس كان على  
معنى الضراعة وترخيص النبي صلى الله عليه وسلم كان تبليغا عن الله اما بطريق الالهام او بطريق الوحي ومن ادعى ان نزول الوحي يحتاج الى مدّ متسع  
فقد وهم، قال الحافظ وفي الحديث جواز مراجعة العالم في المصالح الشرعية والمباداة الى ذلك في الجماع والمشاهد عظيم منزلة العباس عند  
النبي صلى الله عليه وسلم وعنايته بأمر مكة لكونه كان بها أصلا ومنشؤه، قوله عن أبي شريح العدوي ان قال الحافظ في كتاب الحج كذا  
وقع هنا وفيه نظر لانه خراعي من بني كعب بن ربيعة بن كعب بن قريش وقيل في خراعة بطن يقال له الكبي ايضا، وليس هو من بني عدى كاعدي قريش  
ولا عدى مضر فلعله كان حليفا للنبي عدى بن كعب من قريش وقيل في خراعة بطن يقال له كعب بن عدى، ثم قال في المغازي كنت جازت في  
في الكلام على حديث الباب في الجملة انه من خلفاء بني عدى بن كعب وذلك لانني رأيت في طريق أخرى الكبي نسبة الى بني كعب بن ربيعة  
ابن عمرو بن لحي ثم ظهر لي انه نسب الى بني عدى بن عمرو بن لحي وهو اخوة كعب ويقع هذا في الانساب كثيرا ينسبون الى اخي القبيلة  
وابو شريح هذا صحابي مشهور اختلف في اسمه أسلف قبل الفتن وعمل بعض الوية قومهم وسكن المدينة مات بها سنة ثمان وستين

انه قال لعمر بن سعيد وهو يبعث البعوث الى مكة ائذن لي ايها الامير اخذتك قولاً فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الغد من يوم فتح مكة اذن لي ووعاه قلبي ابصرته ميناى حين تكلم به انه حمل الله واشى عليه ثم قال ان مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بها دمًا ولا يعصدها شجرة

قوله انه قال لعمر بن سعيد ام اي ابن ابى العاص بن سعيد بن العاص بن امية المحدث بلا شذوق وليست له صحبة ولا كان من التابعين يا حسان، قاله الحافظ قوله وهو يبعث البعوث الى مكة لقتال عبد الله بن الزبير لكونه امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية واعتصم بالحرور وكان عمر بن الزبير في المدينة والقصة مشهورة ومقصودها ان معاوية عهد بالخلافة بعد يزيد بن معاوية فيبايعه الناصر الحسين بن علي وابن الزبير واما ابن بكر فمات قبل موت معاوية واما ابن عمر فبايع يزيد عقب موت بنيه واما الحسين بن علي فسال الى الكوفة كما سألهم اياها ليعرفه فكان ذلك سبب قتله واما ابن الزبير فاعتصم ويسمى عائذ البيت وغلب على امر مكة فكان يزيد بن معاوية يأمر امرأته على المنية ان يخرجوا اليه الجيوش فكان آخر ذلك ان اهل المدينة اجتمعوا على خلع يزيد من الخلافة وكان عمر بن سعيد هذا قد اتر على الجيش عمر بن الزبير وكان معاديا لآخيه عبد الله وكان عمر بن سعيد قد لاه شرطة ثم ارسله الى قتال أخيه فجاء مروان الى عمر بن سعيد فنهاه فامتنع وجاء ابو شريح فذكر القصة فلما نزل الجيش ذاطوى خرج اليهم جماعة من اهل مكة فهدموا أسرار عمر بن الزبير فبجده اخوه بسجن عارم وكان عمر بن الزبير قد ضرب جماعة من اهل المدينة متن اتموا بالميل الى أخيه فأقاده عبد الله الله منه حتى مات عمر من ذلك الضرب (تنبه) وقعى السيرة الامر احقاق ومغازي الواقدي ان المراجعة المذكورة وقعت بين ابى شريح وبين عمر بن الزبير فان كان محفوظا احتمل ان يكون ابو شريح راجع اليه والمبعوث والله اعلم قوله البعوث الخ جمع بعث بمعنى مبعوث وهو من تسمية المفعول بالمصدر والمراد به الجيش المبعوث للقتال قوله ايها الامير الاصل فيه يا ايها الامير فحذف حرف النداء ويستفاد منه حسن التلطف في مخاطبة السلطان ليكون ادعى لقبوله النصيحة وان السلطان لا يخاطب الا بعد استئذنه ولا سيما اذا كان في امر يعترض به عليه فترك ذلك والخطاة له قد يكون سببا لاثارة نفسه معاند من يخاطبه قوله احذرك الخ بالجرم لانه جواب الامر قوله قام به الخ صفة للقول والمقول هو حمل الله تعالى الى آخره قوله الخ بالصب اي انه خطب في اليوم الثاني من فتح مكة قوله سمعته اذن لي الخ فيه اشارة الى بيان حفظه له من جميع الوجوه فقوله سمعته اي حملته عنه بغير واسطة وذكر الاذنين للتأكيد وقوله ووعاه قلبي تحقيق لفهمه وتشبته وقوله وابصرته ميناى زيادة في تحقيق ذلك وان سماعه من ليس اعتمادا على الصوت فقط بل على الشاهدة وقوله حين تكلم به اي بالقول المذكور ويؤخذ من قوله ووعاه قلبي ان العقل يحله القلب قوله انه حمل الله الخ هربان لقوله تكلم ويؤخذ منه استحباب التثنية بين يدي تعليم العلم وتبيين الاحكام والخطبة في الامور المهمة قوله ولم يحرمها الناس الخ اي ان تحريمها كان بوحي من الله تعالى لا من اصطلاح الناس قوله فلا يحل لامرئ يؤمن بالله الخ فيه تنبيه على الامتناع لان من آمن بالله لزمته طاعته ومن آمن باليوم الآخر لزمه امتثال ما أمر به واجتناب ما نهى عنه خوف الحساب عليه وقد تعلق به من قال ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والصحيح عندنا لا خلافه وجوابه بان المؤمن هو الذي ينقاد للاحكام وينزع عن المحرمات فحفل الكلام معه وليس فيه نفى ذلك عن غيره، وقال ابن دقيق العيد الذي اراه انه من خطاب التحريم خ قوله تعالى وعلى الله قسم ان كنتن مؤمنين فاطلعت ان استحلل هذا المنهى عنه لا يليق بمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل ينافية فهذا هو المقتضى لذكر هذا الموصف ولقول لا يحل لاحد مطلقا لم يحصل منه هذا العرض وان افاد التحريم، كذا في الفتح قوله ان يسفك بها الخ بكسر الفاء وحكى ضمها وهو صبت الدم والمراد به القتل واستدل به على تحريم القتل والقتال بمكة وتقدم البحث فيه قريبا - قوله لا يعصدها شجرة الخ بكسر الصاد المعجمة وفهم الدال اي لا يقطع قال ابن الجوزي اصحاب الحديث يقولون يعصده بضم الصاد وقال لنا ابن الخشاب هو بكسرها والمعصده بكسر الهمزة والالف التي يقطع بها قال الخليل المعصده الممنه من السيوف في قطع الشجر وقال الطبري اصله من عضد الرجل اذا اصابه بسوء في عضده قال القرطبي خط الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمي فاما ما ينبت بعلمة آدمي فاختلف فيه والجمهور على الجواز وقال الشافعي في الجميع الجواز ورجحه ابن قدامة واختلفوا في جزاء ما قطع من النوع الاول فقال مالك لا جزاء فيه بل يأتى وقال عطاء يستغفر وقال ابو حنيفة يؤخذ ببقية هدى وقال الشافعي في العظيمة بقرعة وفيما دونها شاة واجم الطبري بالقياس على جزاء الصيد وتعقبه ابن القصار بانه كان يلزمه ان يجعل الجزاء على المحرم اذا قطع شيئا من شجر الحبل ولا قاتل به وقال ابن العربي اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم الا ان الشافعي اجاز قطع السوا من فروع الشجرة كذا نقله ابو ثور عنه واجاز ايضا اخذ الورق والثمار اذا كان لا يضربها ولا يهلكها وبهذا قال عطاء ومجاهد وغيرهما كذا في الفتح

فان احد ترخص بقتال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقولوا له ان الله اذن لرسوله صلى الله عليه وسلم ولم ياذن لكم وانما اذن لي فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس وليبلغ الشاهد الغائب ف قيل كذا في شرح ما قال لك عمر وقال انا اعلم بذلك منك يا ابا شريح ان الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارقا بدم ولا فارقا بخربة **حل شئ** زهير بن حرب وعبيد الله بن سعيد جميعا عن الوليد قال زهير بن الوليد بن مسلم قال نا الاوزاعي قال حدثني يحيى بن ابي كثير قال حدثني ابوسلمة هو ابن عبد الرحمن قال حدثني ابو هريرة قال لما فتح الله على رسوله مكة قام في الناس فحمد الله واشتفى عليه ثم قال ان الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وانما لن نخل لاحد كان قبلي وانما احلت لي ساعة من نهار وانما لن نخل لاحد بعدى فلا ينفر صيدها ولا يختل شوكها ولا تخل ساقتها الا لمنشد

وسبق تفصيل مذهب الحنفية في شرح حديث ابن عباس قريبا فراجع **قوله** ترخصتم من الرخصة **قوله** وقد عادت حرمتها ام او الحكم الذي في مقابلة اباحة القتال المستفادة من لفظ الاذن وقوله اليوم المراد به الزمن الحاضر وقوله بالامس اي بالامس من يوم الفتح والله اعلم قال السدي رحمه الله الظاهر ان المراد وقد عادت حرمتها بعد تلك الساعة كحرمتها قبل تلك الساعة والله اعلم **قوله** وليبلغ الشاهد الغائب الخ قال ابن جرير فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد لانه معلوم ان كل من شهد الخطبة قد لزمه الابلاغ وانه لم يأمرهم بالبلاغ الغائب عنهم الا وهو لازمه فرض العمل بما ابلاغه كالذي نزل السامع سواء والا لم يكن الامر بالتبليغ فائدة **قوله** ما قال لك عمر الخ اي في جوابك **قوله** لا يعيد عاصيا الخ بالذات الجملة اي لا يجبر ولا يعصم **قوله** ولا فارقا الخ بالفاء وتنقيط اللراء والمراد من وجب عليه حلا القتل فهرب الى مكة مستجيذا بالحرم وهي مشقة خلاف بين العلماء واغرب عمر بن سعيد في سياقه الحكم مساق الدليل وفي تخصيصه العموم بالاستند **قوله** بخربة الخ بفتح الخ و اسكان انراء ثم موحدة يعني السرقة قال ابن بطال الخربة بالضم الفساد وبالفتح السرقة قال في الفقه وقد نصت عمر في الجواب واتى بكلام ظاهر حتى ولكن اراد به الباطل قال ابن حزم ولا كرامة للطيم الشيطان ان يكون اعلم من صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم واغرب ابن بطال فزعوا ان سكوت ابن شريح عن جواب عمر بن سعيد دال على انه رجع اليه في التفصيل كما ذكره ويكره عليه ما وقع في رواية احمد انه قال في آخرو قتال ابو شريح فقلت لعمر قد كنت شاهدا وكنت غائبا وقد امرنا ان يبلغ شاهدنا غائبا وقد بلغتك فهذا يشعربانه لم يوافقه وانما ترك مشاققته لجزئه عنه لما كان فيه من قوة الشوكة وقال ابن بطال ايضا ليس قول عمر جوابا لابي شريح لانه لم يختلف معه في ان من اصاب حدا في غير الحرم ثوبا اليه انه يجوز اقامه الحد عليه في الحرم فان ابا شريح انكر بعث عمر الجيش الى مكة ونصب الحرب عليها فاحسن في استدلاله بالحدوث وحل عمر عن جوابه واجابه عن غير سؤاله وتعقبه الطيبي بانه لم يجد في جوابه وانما اجاب بما يقتضيه القول بالموجب كانه قال له صرح سماعك وحفظك لكن المعنى المراد من الحديث الذي ذكرته خلاف ما فهمته منه فان ذلك الترخص كان بسبب الفقه وليس بسبب قتل من استحق القتل خارج الحرم ثم استجار بالحرم والذي انا فيه من قبيل الثاني قلت لكنها دعوى من عمر بخير دليل لان ابن الزبير لم يجب عليه حد فعاد بالحرم فورا وانه حتى يصح جواب عمر نعم كان عمر يرى وجوب طاعة يزيد الذي استنابه وكان يزيدا من ابن الزبير ان يبايع له بالخلافة ويحضر اليه في جامعة يعني مغلوفا فامتنع ابن الزبير وعاد بالحرم فكان يقال له بذلك عائد الله وكان عمر يعتقد انه عاصي بامتناعه من امتثال امر يزيد ولهذا صدد كلامه بقوله ان الحرم يعيد عاصيا ثم ذكر بقرينة وذكر استطرادا فلهذه شبهة عمر وهي واهية وهذه المسئلة التي وقع فيها الاختلاف بين ابي شريح وعمر فيها اختلاف بين العلماء ايضا كما تقدم تفصيله في شرح حديث ابن عباس من هذا الباب فليراجع **قوله** ان الله حبس عن مكة الفيل الخ اي منعه عنها والفيل بالفاء المكسورة بعد ها ياء تحتانية اسم الحيوان المشهور والمراد بحبس الفيل اهل الفيل و اشار بذلك الى القصة المشهورة للعبشة في غزوهم مكة ومعهم الفيل فمنعها الله عنهم وسلط عليهم الطير الابابيل مع كون اهل مكة اذ ذاك كانوا كفارا فخرسة اهلها بجلال اسلامهم اكد لكن غزو النبي صلى الله عليه وسلم اياها خصوصا في على ظاهر هذا الحديث وغيره وقد ذكر الحافظ قصته اصحاب الفيل مفضلة في كتاب الديارات من الفقه من شأه الاطلاع عليها فليراجع **قوله** لن نخل لاحد بعدى الخ قال ابن بطال المراد به الاخبار عن الحكم في ذلك لا الاخبار بما سيقع لوقوع خلاف ذلك في الشاهد كما وقع من الحجاج وغيره انتهى - وعصده انه خبر ينجذ النهي بخلاف قوله فلن نخل لاحد قبلي فانه خبر محض ومغنى قوله ولا نخل لاحد بعدى اي لا يحملها الله بعدى لان النسخ ينقطع بعد كونه خاتما للنبين (صلى الله عليه وسلم) **قوله** ولا يختل شوكها الخ تقدم معناه والكلام عليه وذكر الشوك دال على منع قطع غيره من باب ادنى **قوله** الا لمنشد الخ اي معرف واما الطالب فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة اذ طلعتها وانشدتها افاغرتها واصل الا تشاد والمنشيد رفع الصوت كذا في الفقه - وقد تقدم الكلام على معنى هذه الجملة قريبا فراجع



ومن قتل له قاتل فهو بخير النظرين امان ان يُفدى واما ان يُقتل فقال للعباس الا اذخريارسول الله فانا نجعله في قبورنا  
ويوتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذخرفقام ابوشاه رجل من اهل اليمن فقال اكتبوا لي يا رسول الله فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اكتبوا لي شاه قال الوليد فقلت لا اذخري ما قوله اكتبوا لي يا رسول الله قال هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم حدثني اسحق بن منصور قال نا عبد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى قال اخبرني ابو سلمة انه سمع ابا هريرة  
يقول ان خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث عام فمكة بقتيل منهم قتلوه فاخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فركب احلته  
فخطب فقال ان الله حبس عن مكة الفيل سلط عليها رسوله والمؤمنين الا وانها لم تحل لاحد قبلي لم تحل لاحد بعدى الا وانها  
احلت لي ساعة من النهار الا وانها ساعة حرام لا يخطب شوكها ولا يعضد شجرؤها ولا يلتقط ساقطتها الا منشد ومن  
من قتل له قاتل فهو بخير النظرين امان ان يعطى يعني الدية واما ان يقاد اهل القاتل قال فجام رجل من اهل اليمن يقال له  
ابوشاه فقال اكتب لي يا رسول الله فقال اكتبوا لي شاه فقال رجل من قرشي الا اذخرفانا نجعله في بيوتنا وقبورنا فقال  
قوله ومن قتل له قاتل امان من قتل له قريب كان حيا فصارت قتيلا بذلك القتل قوله امان ان يفدى اخ بصبغة الجحول او يخطب الله  
واما ان يقتل اي القاتل يعني يقتض منه وكلي داود وابن ماجه وعلقه الترمذي من وجه آخر عن ابي شريح فانه يختار احدي ثلاث امان يقتض  
واما ان يعفو واما ان ياخذ الدية فان اراد الرابعة فخذوا على يديه اي ان اراد زيادة على القصاص والدية قال الحافظ بعد الكلام على تفسير قوله  
عز وجل فمن عفى له من اخيه شيئا فاتباعه بالمعروف وانما ائتم به باحسان واستدل به على ان الخيرة في القود واخذ الدية وهو الولي وهو  
قول الجمهور وقرره الخطابي بأن العفو في الآية يحتاج الى بيان لان ظاهر القصاص ان لا تبعه لاحدهما على الاخر لكن المعنى ان من عفى عنه  
من القصاص الى الدية فعلى مقتضى الدية الاتباع بالمعروف وهو المطالبة وعلى القاتل الاداء وهو دفع الدية باحسان وذهب مالك والثوري  
وابو حنيفة الى ان الخيار في القصاص والدية للقاتل قال الطحاوي والحجة لهم حديث انس في قصة الربيع عمته فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
كتاب الله القصاص فانه حكم القصاص ولو خيّر ولو كان الخيار للولي لاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم اذ لا يجوز للحاكم ان يتحكم لم يثبت لاحد  
شيئين باحدهما من قبل ان يعلمه بان الحق له في احدهما فلما حكم بالقصاص وجب ان يحل عليه قوله فهو بخير النظرين اي ولي المقتول مخير  
بشرط ان يرضى الجاني ان يغرم الدية وتعقب بان قوله صلى الله عليه وسلم كتاب الله القصاص صحتها وقع عند طلب اولياء المجنى عليه في العمل بالقود  
فأعلم ان كتاب الله نزل على ان المجنى عليه اذا طلب القود اجيب اليه وليس فيه ما ادعاه من تأخير البيان واجهر الطحاوي ايضا بأفهم اجمعوا  
على ان الولي لو قال للقاتل رضيت ان تعطيني كذا على ان لا اقتلك ان القاتل لا يجبر على ذلك ولا يؤخذ منه كرها وان كان يجب عليه ان  
يحقق دمه نفسه وقال المهلب وغيره يستفاد من قوله فهو بخير النظرين ان الولي اذا سئل في العفو على مال ان شاء قبل ذلك وان شاء اقتض  
وعلى الولي اتباع الاول في ذلك وليس فيه ما يدل على اكرام القاتل على بدل الدية واستدل بآية على ان الواجب في قتل العبد القود والدية بدل  
منه وقيل الواجب الخيار كما يشعر به حديث الباب وهما قولان للعلماء قال الموزي وتظهر فائدة الخلاف في صورتهما لو عفا الولي عن القصاص  
ان قلنا الواجب احدهما من سقط القصاص جيت الدية وان قلنا الواجب القصاص بعينه لم يجب قصاص لاديه وهذا الحديث محمول على  
القتل عمدا فانه لا يجب القصاص في غير العمد قوله فقام ابوشاه الخ بما منته وحكي السلفي ان بعضهم ينطق بها بناء في آخره وغلطه وقال هو  
قاربي من قريش ان الفرس الذين بعثهم كسرى الى اليمن قوله اكتبوا لي شاه الخ قال الموزي هذا نصيح بجواز كتابة العلم غير القرآن مثله حدث  
على رضي الله عنه ما عند الاماني هذه الصحيفة ومثله حديث ابي هريرة كان عبد الله بن عمر يكتب ولا يكتب وجاءت احاديث بالنهي عن  
كتابة غير القرآن فمن السلف من منع كتابة العلم وقال جمهوره لم يفت بجوازه ثوابت الا انه بعدهم على استحبابه واجابوا عن احاديث النهي  
بجوابين احدهما انها منسوخة وكان النهي في اول الامر قبل اشتها القرآن لكل احد فنهى عن كتابة غيره خوفا من اختلاطه واشتباها فاشتهر  
وامنت تلك المفسدة اذن فيه والثاني ان النهي في تنزيه من وثوقه وحفظه وخيرنا استحبابه على كتابة الاذن لمن لم يوثق بحفظه ، والله اعلم  
وقد بسطنا الكلام على كتابة الحديث وتدوينه في مقدمات هذا الشرح وبالله التوفيق قوله ان خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث الخ  
قبيلة كانوا غلبوا على مكة وحسوا فيها ثوارا خرجوا منها فصاروا في ظاهرها وكان بينهم وبين بني بكر عداء ظاهرة في الجاهلية وكانت خزاعة  
حلفاء بني هاشم بن عبد مناف الى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكانت بنو بكر حلفاء قرشي قوله رجلا من بني ليث الخ ينسبون الى ليث بن بكر  
ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر والقصة مبسطة في الفقه وغيره قوله واما ان يعطى الخ من القود اي القصاص

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الأذخر **وخل شئ** سلمة بن شبيب قال نا ابن اعيان قال نا معقل عن ابي الزبير عن جابر قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يحمل السلاح **وخل شئ** انا عبد الله بن مسلمة القعنبي يعني ابن يحيى وقتيبة بن سعيد انا القعنبي فقال قرأت على مالك بن انس انا قتيبة فقال نا مالك وقال يحيى اللفظ له قلت لما لك اخل ذلك ابن شهاب عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر فلما نزع جاءه رجل فقال ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال اقتلوه

**باب** النبي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة قوله لا يحمل لاحد كان يحمل بمكة السلاح الخ قال القاري اي بلا ضرورة عند الجمهور ومطلقا عند المحسن وجها الجمهور دخوله عليه الصلاة والسلام عتامة عمرة القضاء بما شرطه من السلاح في القرب ودخوله عليه الصلاة والسلام عام الفتح متنهيا للقتال كذا ذكره عياض وتبعه الطيبي وابن حجر وفيه بحث ظاهر اذ المراد بحمل السلاح ظاهرا بحيث يكون سببا لرعب سلم او اذى احد كما هو مشاهد اليوم ويؤيد انه كان ابن عمر يبيع ذلك في ايام الحج واما عام الفتح فهو مستثنى من هذا الحكم فانه كان يبيع له ما لم يجر لغيره من نحو حمل السلاح قال النووي وشذ عكرمة عن الجماعة فقال اذا احتاج اليه حمله وعليه الفدية ولعله اراد اذا كان محروما وليس للمغفر والدرع وغيرها فلا يكون مخالفا للجماعة والله اعلم - **باب** جواز دخول مكة بغير احرام قوله قرأت على مالك بن انس الخ قيل ان مالك تفرد به عن الزهري ومن جزم بذلك ابن الصلاح في الكلام على الشاذ واذا في ابن العربي وقصته له انه قد روى من ثلاثة عشر طريقا غير طريق مالك قال الحافظ وقد تنبعت طرقة حتى وقفت على اكثر من الحد الذي ذكره ابن العربي والله الحمد قال ولكن ليس في طرقة شئ على شرط الصحيح الا طريق مالك ثم قال فيحمل قوله من قال ان مالك اي بشرط الصحة وقول من قال تويع اي في الجملة وعبرة الترمذي سألته من الاعتراض فانه قال بعد تحججه حسن صحيح غريب لا يعرف كثيرا احد مراده غير مالك عن الزهري فقوله كثير يشير الى انه تويع في الجملة قوله وعلى رأسه مغفر الخ بكسر الميم وفتح الغاء شبه قلنسوة من الدرع قال الطيبي رحمه الله دل على جواز الدخول بغير احرام لمن لا يريد بالنسك وهذا أصح قولنا في الشافعي رحمه الله قال الشافعي ولنا ما روى ابن ابي شيبة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تجاوزوا الميقات بغير احرام وايضا الاحرام لتعظيم البقعة فيستوى فيه الحاج والمعتمر وغيرها ودخوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح بغير احرام حكم مخصوص بذلك الوقت ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم انما لو تحمل لاحد قبل ولا تحمل لاحد بعدى وانما احلت لساعة من غير شراعت حراما كذا في المراقبة وقد ربط الكلام على هذه المسئلة مع بيان المذهب في باب مواقيت الاحرام من هذا الشرح فليراجع قال الحافظ وفي الحديث مشروعية لبس المغفر وغيره من آلات السلاح حال الخوف من العدو وانه لا ينافي التوكيل وقد تقدم في باب متى يحمل للمعتمر من ابواب العمرة من حديث عبد الله بن ابي اوفى اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دخل مكة طاف وطفنما معه ومعه من يستره من اهل مكة ان يرميه احد الحديث وانما احتاج الخ ذلك لانه كان حينئذ محروما فحشى الصحابة ان يوميه بعض سفهاء المشركين بشئ يؤذيه فكانوا يحولونه يسترون رأسه ويحفظونه من ذلك ام - قوله جاءه رجل الخ قال الطيبي هو ابو برة الاسدي فيه جواز رفع اخبار اهل الفساد الى وكالة الامر ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة ولا النيمة - قوله ابن خطل الخ بفتحين واختلف في اسمه قال الحافظ والجمع بين ما اختلف فيه من اسميه انه كان يسمى عبد العزيز فلما أسلم سمي عبد الله واما من قال هلال فالتبس عليه بأخيه له اسمه هلال بن ذلك الكلبي في النسب قيل هو عبد الله بن هلال بن خطل وقيل غالب بن عبد الله بن خطل واسم خطل عبد مناف من بني تميم بن فهر بن غالب قوله متعلق بأستار الكعبة الخ قال الأبي تعلقه بأستار الكعبة فعلة عيادة بالبيت قوله اقتلوه الخ قال الطيبي وكان قد ارتد عن الاسلام وقتل مسلما كان يخدمه واتخذ جارين تغنيان بهجوا النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الكرام واحكام الاسلام فأمر بقتله يعني قصاصا ويعلم منه ان الحرم لا يمنع من اقامة الحدود على من جنى خارجة والتجأ اليه اقول الظاهر انه اقام قتله لا ارتداده الفراد او مع انضمام قتل المنفرد لو لم انه قتله قصاصا يحمل على انه اجاز ذلك له في تلك الساعة وما يدل على ان قتله لم يكن للقصاص عدم وجود شرطه من المطالبة والدعوة والشهادة وبطل قوله ابن حجر وتأويله حنيفة له بان هذا كان في الساعة التي احلت له وحينئذ مكة كغيرها بخلافها بعد هجرته ودخوله موضع المغفرة لا يلائم من وضعه نقص أمره ونهييه فحكمه من يومه على انه عليه الصلاة والسلام قبل ان يدخل مكة اذن في قتل جماعة من الرجال والنساء وان كانوا متعلقين بأستار الكعبة منهم هذا وهو أشد من كذا في المراقبة - وفي الفتح ان المراد بالساعة التي احلت له ما بين اول النهار ودخول وقت العصر وقتل ابن خطل كان قبل ذلك قطعا لانه قيد في الحديث بأنه كان عند نزع المغفر ذلك عند استقراره بمكة وقد قال ابن خزيمة المراد بقوله فخل ابن عباس ما أحل الله لأهل فيه القتل غير اى قتل النفر الذين قتلوا يومئذ ابن خطل ومن ذكر معه قال وكان الله قد أباح له القتال ما قتل

باب جواز دخول مكة بغير احرام - باب النبي عن حمل السلاح بمكة من غير حاجة

فقال نعم حل ثنا يحيى بن يحيى التميمي وقتيبة بن سعيد الثقفي قال يحيى أنا وقال قتيبة أنا معاوية بن عمار الدهني عن أبي الزبير  
 عن جابر بن عبد الله الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة وقال قتيبة دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء بغير  
 أحرام وفي رواية قتيبة قال أنا أبو الزبير عن جابر قال ثنا علي بن حكيم لا ودي قال أنا شريك عن عمار الدهني عن أبي الزبير عن جابر  
 ابن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء وحل ثنا يحيى بن يحيى واسحق بن إبراهيم  
 قال أنا وكيع عن مساور الوراق عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس وعليه عمامة سوداء  
 وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة والحسن الحلواني قال أنا أبو أسامة عن مساور الوراق قال حدثني وفي حديث الحلواني قال  
 سمعت جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه قال كافي أنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سوداء قد أرخى طرفيها  
 بين كفيه ولم يقل أبو بكر على المنبر وحل ثنا قتيبة بن سعيد قال أنا عبد العزيز بن عيسى ابن محمد الدارودي عن عمرو بن يحيى  
 المازني عن عتبة بن ميم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن إبراهيم حرم مكة ودعا لأهلها  
 وأتى حرمات المدينة كما حرم إبراهيم مكة

معاني تلك السامعة وقتل ابن خطل وغيره بعد تقوى القتال قال الحافظ واستدل بحديث الباب على أنه صلى الله عليه وسلم فتح مكة عنوة وإيجاب  
 النوى بانه صلى الله عليه وسلم كان صالحا لكن لما لم يكن من غير هو دخل متأهباً وهذا جواب قوي إلا أن الشأن في ثبوت كونه صالحاً فانه  
 لا يعرف في شيء من الأخبار صريحاً قوله فقال مالك نعم أي نعم حدثني به قال النوى وقد جاء في الصحيحين في مواضع كثيرة مثل هذه العبارة  
 ولا يقل في آخره قال نعم واختلف العلماء في اشتراط قوله نعم في مثل هذه الصورة وهي إذا قرأ على الشيخ قال لا أخبرك فلان أو نحوه والشيخ مضع له  
 فاهو لما يقرأ غير منكر فقال لبعض الشافعيين وبعض أهل الظاهر لا يصح التمتع إلا بما كان لم ينطق به لم يصح التمتع وقال جماهير العلماء من الحديثين  
 والفقهاء وأصحاب الأصول يستحب قوله نعم ولا يشترط نطقه بشيء بل يصح التمتع مع سكوتيه والحالة هذه اكتفاء بظاهر الحال فانه لا يجوز لمكلف  
 أن يقر على الخطأ في مثل هذه الحالة قال القاضى هذا مذهب العلماء كافة ومن قال من التمس نعم فمأقوله تأكيداً واحتياطاً لا اشتراطاً  
 قوله معاوية بن عمار الدهني أن هو بضم الهمزة والمهمل واسكان الهاء والنون مستحب إلى دهن وهو دهن من جملة وهذا الذي ذكرناه من كونه  
 بأسكان الهاء هو المشهور ويقال أفضها ومن حل الفتح البرسي السمعاني قال أنساب الحافظ عبد الغنى كذا في الشرح قوله وعليه عمامة ثم قال الحافظ  
 زعم الحاکم في الاستكمال أن بين حديث انس في المغفر وبين حديث جابر في العمامة السوداء معارضة وتعقبه بأحتمال أن يكون أول دخوله كان  
 على رأسه المغفر ثم أزاله وليس العمامة بعد ذلك فكل من أراه ويؤيده أن في حديث عمرو بن حريث أنه خطب الناس وعليه عمامة سوداء  
 أخرجه مسلم أيضاً وكانت الخطبة عند باب الكعبة وذلك بعد تمام الدخول وهذا الجمع لحياض وقال غيره يجمع بأن العمامة السوداء كانت ملفوفة  
 فوق المغفر وكانت تحت المغفر فاية لرأسه من صلب الحديد فأراد أنس بذلك المغفر كونه دخل متأهباً للحرب أراد جابر بذلك العمامة كونه دخل  
 غير محرم ويحذر ليندفع إشكال من قال لا دلالة في الحديث على جواز دخول مكة بغير أحرام لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم كان محرماً ولكنه  
 غطى رأسه بعد فقد اندفع ذلك بتصریح جابر بانه لم يكن محرماً قوله سوداء ثم قال النوى وفيه جواز لبس الثياب السود وفي الرواية الأخرى  
 خطب الناس وعليه عمامة سوداء فيه جواز لبس الأسود في الخطبة وإن كان لا يبيض أفضل منه كما ثبت في الحديث الصحيح خير ثيابكم البياض  
 وأما لبس الخطباء السود في حال الخطبة فمخالف ولكن الأفضل البياض كما ذكرنا وأما لبس العمامة السوداء في هذا الحديث بياناً للجواز والله  
 اعلم كذا في الشرح قوله قد أرخى طرفيها ثم قال النوى هكذا هو في جميع نسخ بلادنا وغيرها طرفيها بالتشبيه وكذا هو في الجمع بين الصحيحين الجعدي  
 وذكر القاضى عياض أن الصحيحين المعروف طرفيها بالافراد وإن بعضهم رواه طرفيها بالتشبيه والله اعلم وسيأتي بسط حكم إرخاء العمامة في كتاب  
 اللباس إن شاء الله تعالى، باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان  
 حرمة حرمها قوله واني حرمت المدينة ثم المدينة علم على بلدة المعرفة التي هاجر إليها النبي صلى الله عليه وسلم ودفن بها قال الله تعالى  
 يَقُولُونَ لِمَنْ زُجِرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَأنا اطلقت تبادر إلى الفهم أنها المراد وإذا أريد غيرها بلفظ المدينة فلا بُدَّ من قيد فهي كالنجم للثريا وكان  
 اسمها قبل ذلك يثرب قال الله تعالى وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ هُنَا فَاتَّخِذُوا مَنَاصِبَ فِيهَا وَبِثْرِبَ بَيْتُ بَنِي قَانِيَةَ  
 من ولد امرئ من سام بن نوح لانه أول من نزل بها حكماء أبو عبيد البكري وقيل غير ذلك ثم سماها النبي صلى الله عليه وسلم طيبة وطابة وكان سكانها  
 العماليق ثم نزلها طائفة من بني إسرائيل قيل أرسلهم موسى عليه السلام كما أخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة بسند ضعيف ثم نزلها الأوس

باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حرمة حرمها

ولا أخل صيدها مثل حرم مكة أو ليس كذلك  
أقول العلماء في أن المدينة لها حرم لا يجوز قطع شجرها

والخروج لما تفرق أهل سبب سيل العرم ولم تنزل المدينة عزيزة في الجاهلية وأعرها الله بها جرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال  
الشعر بن عبد الله العيني أخيراً بهذا الحديث والأحاديث التي بعد محمد بن أبي ذئب والزهرى والشافعى ومالك وأحمد واسحق وقالوا المدينة  
لها حرم فلا يجوز قطع شجرها ولا أخذ صيدها ولكنه لا يجب الجزاء فيه عندهم خلافاً لابن أبي ذئب فإنه قال يجب الجزاء وكذلك لا يحل سلب  
من يفعل ذلك عندهم إلا عند الشافعى وقال في القديم من اصطاد في المدينة صيداً أخذ سلبه ويروى فيه أثر عن سعد وقال في الحديث  
بخلافه وقال ابن نافع سئل مالك عن قطع سد المنة وما جله فيمنعه فقال أفاغنى عن قطع سد المدينة لئلا توحش وليبق فيها شجرها ويستأنس  
بذلك ويستظل به من هاجر إليها وقال ابن حزم من احتطب في حرم المدينة فخلل سلبه كل مأمعه في حاله تلك وتجرده إلا ما يستعيرته  
فقط لما يجرى في الباب من قضية سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، أم - وقال الثوري وعبد الله بن المبارك والرحماني وأبو يوسف ومحمد  
ليس للمدينة حرم كما كان ملكة فلا يحرم أخذ صيدها وقطع شجرها إلا أنه يكره كما قال القاري في المرقاة - قال في الكافي لأن حلة الاصطيد  
عرفت بالنصوص القاطعة فلا يحرم إلا بقاطع كذلك ولم يجعل ما تحريم مكة فنصوص الكتاب فيه صريحة، قال الثوري شئى قوله صلى الله عليه وسلم  
حرمت المدينة أراد بذلك تحريم التعظيم دون ما علمه من الأحكام المتعلقة بالحرم ومن الدليل عليه قوله عليه الصلوة والسلام في حديثه  
لا تحبط منها شجرة إلا لعلة أشجار حرم مكة لا يجوز خبطها بحال وأما صيد المدينة وإن رأى تحريمه نفريسي من الصحابة فإن الجمهور منهم لم يكرهوا  
اصطيد الطيور بالمدينة ولم يلقنا فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق يعتمد عليه، أم - وأيضاً قال أصحابنا قوله عليه الصلوة والسلام  
في الحديث السابق أحرم من الحرم لا من التحريم يعني أعظم المدينة جمعاً بين الدليلين بقوله لا مكان وبه نقول فنعظمها ونؤقرها أشد التوقير  
والتعظيم لكن لا نقول بالتحريم لعدم القاطع احترازاً عن المجزأة على تحريمها أحل الله تعالى فإن قيل إنه شبه التحريم بمكة فكيف يصح الحمل  
على التعظيم أجيب بأنه لا يخلو عن أمرين أحدهما أن يكون المراد التشبيه من كل الوجه أو من وجه دون وجه فإن كان الأول فلا يصح الحمل على ما  
حملت عليه قوله كتحريم إبراهيم مكة فقلتم في الحرمه فقط لا في وجوب الجزاء في المشهور من المذهب وإن قلتم بوجوب الجزاء فلا نسلم لأنه لم يثبت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة رضي الله عنهم إلا عن سعد فقط وعن عمر في قول وهو سلب القاطع والصادق وقد جمعنا أن ذلك  
لا يجب في حرم مكة فكيف يجب هناك وإن كان الثاني فكما حملت على شئ سألنا أن نخجل على آخره هذا لأن تشبيه الشئ بالشئ يصح من وجوه أحدها  
وإن كان لا يشبهه من كل الوجه كما في قوله تعالى إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم يعني من وجه واحد وهو تخليقه بخلاف فذلك نقول  
أن تشبيهه بمكة في تحريم التعظيم فقط لا في التحريم الذي يتعلق به أحكام آخره ذلك يوجب التعارض بين الأحاديث وبالحمل على ما قلنا  
يدفع ودفعه هو المطلوب مما أمكن بالأجاء فصار المصير إلى ما ذهبنا إليه أولى وأبرح لا نزاع - قلت ولكن يرد هذا كله فاسياً في  
الباب من حديث جابر يفظ أن إبراهيم حرم مكة وأن أحرم المدينة بآيتين لا يقطع عضاهما ولا يصاد صيدها وأصرح منه حديث سعد  
بلفظ أن أحرم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عضاهما أو يقتل صيدها وفي حديث ابن عباس عن أحمد بأسناد حسن بكل نبى حرم حرمي المدينة  
اللهم أنى أحرمها بحرمك إن كانا وى بها محذراً ولا يخلت خلاها ولا يعصده شوكها ولا تؤخذن لقطتها إلا لمنشدتها، فقد ثبت النهى عن الاصطيد  
بطريق يعتمد عليه وظهر أن التحريم فيه ليس بغير التوقير والتعظيم فقط بل هو واقع على قتل العضاه ونبذ الصيد كما حرماكى والله أعلم قال الباقى  
العيني رحمه الله وأجابوا عن الحديث المذكور بأنه صلى الله عليه وسلم إنما قال ذلك لما ذكره من تحريم صيد المدينة وشجرها بل إنما أراد بذلك بقا  
زينة المدينة ليس بغيرها وأما قولها كما ذكرنا عن قريب عن ابن نافع سئل مالك عن قطع سد المدينة إلى آخره ذلك كسده عليه الله صلى الله عليه وسلم  
من هدم أطراف المدينة وقال إنما زينة المدينة على ما رواه الطحاوى عن علي بن عبد الرحمن قال حدثنا يحيى بن معاذ قال حدثنا وهب بن جرير  
عن العري عن نافع عن ابن عمر قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أطراف المدينة أن يهدم وفي رواية لا تهدموا إلا طوافه زينة المدينة  
وهذا أسناد صحيح رواه البزار في مسنده والاطار جمع أطرافهم الهمة والطلاء وهو بناء مرتفع وأراد ما حرم المدينة بآيتها المرتفعة كحصون ثغر  
ذكر الطحاوى دليلاً على ذلك من حديث حميد الموطئ عن أنس قال كان كل أبى طهته ابن من أم سليم يقال له أبو عير وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يضاحكه إذا دخل وكان له نغير فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى أبا عير حزناً فقال ما شأن أبى عير فقيل يا رسول الله مات نغيره  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا عير ما فعل النغير وأخرج من أربع طرق وأخرجه مسلم أيضاً حدثنا شيبان بن فرخ قال حدثنا  
عبد الوارث عن أبي التياح عن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقاً وكان لي أخ يقال له أبو عير قال وأحسبه  
قال فطماً قال تكان إذا جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأه قال يا أبا عير ما فعل النغير قال فكان يلعب به وأخرجه النسائي أيضاً في



اليوم والميلة والبنار في مسند واسم إلى طلحة زيد بن أبي سهل كالتصاري وامر سليم بنت ملحان امرئ بن مالك واسمها سهلة او صيلة او ملكة وتغير بضم النون وفتح الغين المعجمة وسكون الميم آخر الحروف وفي آخره راء مصغر لغرد وهو طائر يشبه العصفور احمر المتقار ويجمع على لغردان قال الطحاوي فهذا قد كان بالمدينة ولو كان حكم صيدها حكم صيد ملكة اذا ما اطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس النخيل ولا اللعب به كالا يطلق ذلك ملكة ام - وقال التوريشي لو كان حراما لو يسكت عنه في موضع الحاجة فان قيل يجوز ان يكون يقينا وذلك ليس من المحرم قيل له هب انه كما ذكرته ولكن لم قلت ان قبوا ليست من الحرم لانه روى غير واحد في تحديد حرما بريئا في بريد والبريد اربع فراسخ وقبوا لا تبلغ من المدينة فرسخا فان قيل يحتمل ان حديث النخيل كان قبل تحريم المدينة او انه صاد من الحبل قلت لا تقوم الحاجة بالاحتمال الذي لا يشأ عن دليل وايضا صيد الحبل اذا دخل الحرم يجب عليه ارساله فلا يرد علينا لانه لا يرد بصيد الحرم الا ما كان حاله فيه وهذا فيه فوجب تركه الترخض له لاطلاق النص لحرمه الحرم وقد روى الطحاوي باسناد عن مجاهد قال قالت عائشة رضي الله عنها كان لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش فاذا خرج لم يمشي واشتد وأقبل وأدبر فاذا احس برسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل بعض فلم يترصم كراهة ان يؤذيه فهذا بالمدينة في موضع قد دخل فيما حرم منها وقد كانوا يؤرون فيه الوحش ويتخذونها ويعلقون دونهما الابواب وقد دل هذا ايضا على ان حكم المدينة في ذلك بخلاف حكم مكة قلت واسناد صحيح واخرجه احمد ايضا في مسند والوحش واحدا للوحش وهو حيوان البر قوله روض من الربوض وروض الغنم والبقر الفرس الكلب كبروك الجمل وحشوم الطير قوله لم يترصم من ترصم اذا حرك فامر للكلام وهو البراءة من المهملتين وروى الطحاوي ايضا من حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن عن سلمة بن الاكوع انه كان يصيد وبات في النبي صلى الله عليه وسلم من صيده فابطأ عليه ثوبا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الذي حبسك فقال يا رسول الله انتقمي عنا الصيد فصرنا نصيد ما بين تيت الى قناة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما انك لو كنت تصيد بالعقيق لشيعتك اذا ذهبت وتلفيتك اذا جئت فاني احب العقيق واخرجه من ثلاث طرق واخرجه الطبراني ايضا ثم قال الطحاوي ففي هذا الحديث ما يدل على اباحة صيد المدينة الا ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دل سلمة وهو على موضع الصيد وذلك لا يحل بمكة فثبت ان حكم صيد المدينة خلاف حكم صيد مكة قوله تيت بكسر التاء المثناة من فوق وسكون الميم آخر الحروف وفي آخره تاء مثناة اخرى ويقال تيت على وزن سيد وقال الصاغاني هو جبل قرب المدينة على بريد منها وفي شرح المشكوة عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم انه قال سلمة اما انك لو كنت تصيد بالعقيق لشيعتك اذا ذهبت وتلفيتك اذا جئت فاني احب العقيق ورواه الطبراني بسند حسنة المنذري قال في النخبة وهذا تصريح من النبي صلى الله عليه وسلم على حوز صيد المدينة فان ائمة الفقهاء على ان العقيق من المدينة ولم يخالف فيه مخالفت زيادة ترغيب النبي صلى الله عليه وسلم في صيدها عن غيرها والله تعالى اعلم لكون لحمها تري من نبات المدينة فكان للحكماء مزية على لحوم الصيد الذي ليس منها كما ان ثمرها مزية على بقية الاشجار ويدل عليه ما في حديث ابن ابي شيبة عن سلمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اين حكنت قلت في الصيد قال لا يرغبا خبرته بالناس حية التي حكنت فيها فكانت كرهة تلك الناحية وقال لو كنت تذهب الى العقيق الحديث ومنها ما روى الطبراني في الاوسط وفيه كثير بن زيد وثقه احمد وغيره من حديث انس مرفوعا احديا يجتنب ونخبة فاذا جثموا تكلوا من شجره ولو من عضاهه وروى ابن ابي شيبة مثله والاكل منها لا يصح الا بقطع او قلع وقد تفتنا على عد جواز ذلك في الحرم المكي فعلم ان المراد من المنع في غير احد منع استحباب لا تحريم او كان يفهم عن ذلك للبيع لا للاكل لئلا يضيق عليهم ولتوفر الصيود فيها فنهاهم على وجه التشديد ارادة للتوسعة عليهم في الاصطياد والانتفاع به كما قال المنازعون في تلويل حديث صيد شجر واشجاره وهو ما قاله في شرح السنة حماد بن ابي وادي وج رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم نظر العامة المسلمين لابل الصدقة ونحوها بخير فيجوز الاصطياد فيه لان المقصود من الكلام من العامة وقال الخطابي في معالم النبوة ولا أعلم لتحريمه صلى الله عليه وسلم وجامعة الا ان يكون على سبيل المحل لم نوع من مباحات المسلمين ار قال احاصا وقد يحتمل انه كان ذلك للتحريم ثم نسخ فكما اولوا ذلك الحديث لنا ان نؤول هذا ثم نرى من ادعى التحريم في الاطحاوي يحتمل ان يثبت سبب التحريم من صيد المدينة ويمنع تحريمها كون الهجرة اليها واجبة فكان لفعلة بقية لزيينتها ليستطيعوها ويألفوها لان بقية ذلك ما يزيد في زيبتها ويدعو اليها كما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن هذا ما طامر المدينة فانها من زيبتها فلما انه طعت الهجرة زال ذلك فكذا هذا فان قيل فصار الامر محتملا اجيب فعاد على ما كان وهو عدم التحريم لانه الاصل قلت والذي تحصل من مجموع الروايات والله سبحانه وتعالى اعلم ان ملكة حرما والمدينة حرما يختلف عن حرمة مكة في نوع من الاحكام كالنهي عن دخولها بخلاف حرمة غيرها ويشبهه في نوع منها كالنهي عن الاصطياد وقطع الشجر مع تفاوت اندراجها فيه من حيث ورود التشديد في الغايظ في شأن مكة واجباب العقوبات على من جنى فيها على غير شاملة ما هو في شأن المدينة من وقوع النسل

وأتى دعوت في صاعها ومدّها بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة حلّ ثيابه أبو كامل الجحدي قال نأبى الغزير يعني  
ابن المختار قال وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال ناخذ بن مخلد قال حدثني سليمان بن بلال حر وحدثنا اسحق بن إبراهيم  
قال أنا المخزومي قال ناوهيب كلهم عن عمرو بن يحيى بهذا الإسناد ما حدث وهايب فكر واية الدار ورجى مثل ما دعا إبراهيم  
عليه الصلوة والسلام وأما سليمان بن بلال وعبد الغزير بن المختار ففي روايتهما مثل ما دعا إبراهيم وحدثنا قتيبة بن سعيد  
قال ناكر يعني ابن مضر عن ابن الهاد عن أبي بكر بن محمد عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إن إبراهيم عليه الصلوة والسلام حرمة مكة وإني أحرم ما بين لابتيها يريد المدينة وحدثنا عبد الله بن مسleme  
ابن قعنب قال نا سليمان بن بلال عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبر بن جبر عن مروان بن الحكم خطيب الناس فذكر مكة وأهلها  
وحرمتها فناداه رافع بن خديج فقال مالي اسمك ذكرت مكة وأهلها وحرمتها ولم تذكر المدينة وأهلها وحرمتها قد حرّم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها وذلك عندنا في أدبنا خوفاً أن شئت أقرأئك قال فسكت مروان ثم قال قد سمعت بعض ذلك  
وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقد كلاهما عن أبي حماد قال أبو بكر نا محمد بن عبد الله الأسدي قال نا سفيان عن أبي الزبير  
عن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم إن إبراهيم حرمة مكة وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع عضاهها ولا يصاد صيدها  
وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عبد الله بن نعيم وحدثنا ابن نمير قال نا أبي قال نا عثمان بن حكيم قال حدثني عامر بن سعيد  
عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أحرم ما بين لابتي المدينة أن يقطع عضاهها أو يقتل صيدها وقال المتن خير  
والإغماض عن ابن كلب شيئاً من عنده وهذا غير خاف على من تأمل في الأحاديث التي ذكرناها من الطحاوي وغيره ويشهد لهذا التخفيف أيضاً  
ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته ما حلف الدواب وقال في حديث جابر عن أبيه أو غيره لا يخط ولا يعصده حتى يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ولكن بحيث هشاً رقيقاً أي يثرت ثرايدين ورفع ولله العجز التعامل على ما في حديث سعد بن مسعود وغيره من التحذير بالسلب كما سيأتي بل قال  
ابن بطال حديث سعد في السلب لم يحرم عند مالك ولا رأى العمل عليه بالمدينة كما في عمدة القاري والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب قال  
العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسر في حرمة مكة والمدينة أن لكل شئ تعظيماً وتعظيمه البقلع أن لا يتعرض  
ما فيها بسوء وأصله مأخوذ من حسي الملوكة وحلة بلادهم فانه كان انقياد القوم لهم وتعظيمهم إياهم مساوفاً للمواخاة انفسهم أن لا يتعرضوا  
لما فيها من الشجر والدواب وفي الحديث أن لكل ملك حرم وحرم الله محارمه فاشتهر ذلك بينهم وركز في جميع قلوبهم سويدياً أفندتهم أدبهم  
أن يتأكد وجوب ما يجب في غيره من إقامة العدل وتحريم ما يحرم فيه قوله وإني دعوت في صاعها الخ قال العيني فيه الدعاء لما ذكره  
علم من أعلام نبوته فما أكثر بركته وكبريكل ويذكر وينقل إلى سائر بلاد الله تعالى والمراد بالبركة في المد والصلح ما يكال بها واضمحرك لك انهم  
السامع وهذا من باب تسمية الشئ باسم ما قرب منه كذا قيل قلت هذا من باب ذكر المحل وإرادته الحال فانه قوله بمثل ما دعا إبراهيم الخ  
سياق بيان المراد به في شرح بعض احاديث انس في الباب قوله مثل ما دعا إبراهيم الخ قال الكرابي مثل منصوب بنزع الخافض أي بمثل ما دعا به  
ولست لفظه به زائدة قوله ما بين لابتيها الخ قال الحافظ الالباني تخفيف الموحدة وهي الحجرة وهي الحجرة السوداء وقد تكرر ذكرها في الحديث  
ووقع في حديث جابر عن أحمد وأنا أحرم المدينة ما بين حرتيها فادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب لانه وقع في رواية يابن جليل وفي رواية  
ما بين لابتيها وفي رواية ما نصيها وتعقب بان الجمع بينهما واختم وبمثل هذا لا ترد الاحاديث الصحيحة فان الجمع لو تعدد امكن الترجيح ولا شك ان  
رواية ما بين لابتيها ارجح لتوارد الروايات عليها ورواية جليل لا تنافيها فيكون عند كل لابتة جبل أو لابتيها من جهة الجنوب والشمال وجليلها من  
جهة الشرق والغرب وتسمية الجبلين في رواية أخرى لا تنصروا رواية ما بينهما فهي في بعض طرق حديث أبو سعيد والمأزم كبير الزاوي المصنف  
بين الجبلين وقد يطلق على الجبل نفسه كذا قال الحافظ في الفتح وقال النووي للمدينة لابان شرقية وغربية، أم - فهذا يخالف ما جوزه  
الحافظ من كونها جنوباً وشمالاً والله أعلم قوله في أدبنا خوفاً الخ قوله أن يقطع عضاهها الخ جمع عضه  
جذفت الماء الأصلية أي كان أصلها عضه وهي كل شجرة عظيمة له شوك قوله أو يقتل صيدها الخ قال القاري حمله اصحابنا على النهي التثنية  
قوله المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون الخ قال الأبي رحمه الله لو هذه ان كانت امتناعية ويعلمون قاصراً فجوابها عند من أي لو كانوا من  
أهل العلم لعلموا ذلك ولم يبقاروا المدينة وان كانت متعدية فالنقد لو كانوا يعلمون ذلك لما فارقوها وان كانت للقي لو تفقروا الجواب  
وعلى النقدين هو تجهيل من فعل ذلك لتقويته عن نفسه اجراً عظيماً ولذلك قال الأبي الله فيها خيراً منهم كما قال تعالى وإن كنتم لنو

لو كانوا يعلمون لا يدل عليها أحد رغبة عنها إلا يدل الله فيها من هو خير منه ولا يشب أحد على لاواؤها وتخذها إلا كنت له  
شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة وحل شناعة ابن أبي عمير قال نأمر وإن بن معاوية قال نأمر عثمان بن حكيم الأنصاري قال الخبر  
عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم ذكر مثل حديث ابن نمير وزاد في الحديث ولا يريد  
أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الرصاص وذوب الملح في الماء وحل شناعة ابن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد بن  
حميد جميعاً عن العقدي قال عبدنا عبد الملك بن عمر قال نأمر الله بن جعفر عن اسماعيل بن محمد عن محمد بن عامر بن سعد أن سعداً  
يُسْتَبِيل قَوْماً عَزَّ كَرُّ الْآيَةِ أَوْ يَخْلُقُ خَلْقاً سَوَافِراً عَلَى خِلَافِ صِفَتِكُمْ مِنَ الرِّغْبَةِ فِي الْإِيمَانِ، وَفِي الْأَكْتِفَاءِ حَجَّ الرَّشِيدِ فَلَمَّا خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ يَرِيدُ مَكَّةَ  
أَرْسَلَ إِلَى مَالِكٍ مَعَ الرَّبِيعِ بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِينَارٍ فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ ضَعُفَ هَذَا قَلْباً رَجَعَ الرَّشِيدُ إِلَى الْمَدِينَةِ أَرْسَلَ إِلَى مَالِكٍ تَزَامَنِي إِلَى الْمَدِينَةِ السَّلَامَ  
فَرَدَّ إِلَيْهِ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَكُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ وَالْمَالُ حَاضِرٌ لَوْ أَمْسَ مِنْهُ شَيْءٌ وَاجْتَمَعَ ابْنُ رُشْدٍ بِالْحَدِيثِ عَلَى تَفْضِيلِ الْمَدِينَةِ عَلَى  
مَكَّةَ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ لِأَنَّ كَوْنَهَا خَيْرًا مَطْلُوقٌ يَصْدُقُ بِصُورَةٍ كَوْنَهَا خَيْرًا مِنَ الشَّامِ لِأَنَّ كُلَّ لَارِضٍ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ السَّدُوقِيُّ قَالَ ذَلِكَ فِي نَاسٍ  
يَتَرَكُونَ الْمَدِينَةَ إِلَى بَعْضِ بِلَادِ الرِّخَاءِ كَالشَّامِ وَغَيْرِهِ كَمَا سَبَّحُوهَ هَؤُلَاءِ النَّاسُ هُوَ الْمُرَادُ بِخَيْرِ الْمَدِينَةِ خَيْرُ الْأَوَّلَاتِ النَّارِكِينَ لَهَا مِنْ  
تِلْكَ الْبِلَادِ الَّتِي يَتَرَكُونَ الْمَدِينَةَ لِأَجْلِهَا فَلَا دَلِيلَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى تَفْضِيلِ الْمَدِينَةِ عَلَى مَكَّةَ كَمَا لَا يَخْفَى وَقَوْلُهُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ خَيْرَ  
عَلَى تَقْدِيرِ الْعُلَمَاءِ الْمَدِينَةَ خَيْرٌ لَكُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ أَوَّلًا بَلِ الْمُرَادُ لَوْ عَلِمُوا ذَلِكَ لَمَّا فَارَقُوهَا وَقَدْ جَعَلَ كَلِمَةً لَوْلَمْ تَكُنْ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يُلْغِيهِمُ الْخَبَرُ فَيَقُولُونَ قَوْلًا  
فَأُولَئِكَ قَدْ عَلِمُوا بِذَلِكَ لِبُلُوغِهِمُ الْخَبَرَ وَمَعَ ذَلِكَ فَارَقُوهَا فَكَيْفَ يَحْمِلُ لَوْ عَلِمُوا بِذَلِكَ لَمَّا فَارَقُوهَا قُلْتُ يُمْكِنُ دَفْعُهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ لَوْ عَلِمُوا بِذَلِكَ عَيَانًا  
وَلَيْسَ الْخَبَرُ كَالْعَيْنَةِ أَوْ يُقَالُ هُوَ مَنْ تَنْزِيلِ الْعَالِمِ الَّذِي لَا يَعْمَلُ بِعِلْمِهِ بِمَنْزِلَةِ الْجَاهِلِ كَأَنَّهُ مَا عَلِمَ هَذَا وَقَدْ يُقَالُ الْمَعْنَى الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَكُمْ لَوْ كَانُوا  
أَهْلُ الْعِلْمِ أَذِ الْبِلَادِ الشَّرِيفَةِ لَا يَنْتَفِعُ بِهَا إِلَّا أَهْلُ الشَّرِيفِ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ عَلَى مَقْتَضَى الْعِلْمِ وَأَمَّا مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَلَا يَنْتَفِعُ بِالْبِلَادِ الشَّرِيفَةِ  
بَلِ رِجَالٌ يَتَضَرَّعُونَ بِخَيْرِ بِلَادٍ لَيْسَتْ إِلَّا الْأَهْلُهَا وَمَنْ يَلِيْقُ الْقَامَةُ فِيهَا فَافْهَمْ قَوْلُهُ رَغْبَةً عَنْهَا الخ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ أَيُ كَرَاهَةً لَهَا مِنْ رَغْبَةٍ  
عَنِ الشَّيْءِ إِذَا كَرِهْتَهُ وَقَالَ الْمَازَرِيُّ قِيلَ ذَلِكَ خَاصٌّ بِزَمَانِ حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقِيلَ دَائِمًا وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي حَدِيثٍ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ مَنْ  
يَدْعُو الرَّجُلَ ابْنَ عَمِّهِ وَقَرِيبَهُ هَلُمَّ إِلَى الرِّخَاءِ الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَكُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ وَهَذَا فِيمَنْ يَخْرُجُ عَنْهَا مَتِّينٌ كَانَ مُسْتَوْطِنًا بِهَا قَوْلُهُ إِلَّا أَيْدِلَ  
اللَّهُ فِيهَا مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا الخ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْمَدِينَةَ عَدَمُهُ بَلْ يَنْفَعُهَا فَقَدْ وَهَبَ إِلَى غَيْرِهَا شَيْءٌ قَوْلُهُ عَلَى لَا وَائِهَا وَشَدَّ قَتَا الخ قَالَ الْمَازَرِيُّ  
الْأَوَاءُ الْجَوْعُ وَشَدَّةُ الْكَسْبِ ضَمِيرٌ شَدَّ تَحْتُمَلُ أَنْ يَعْرِضَ عَلَى الْأَوَاءِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَعْرِضَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَوْلُهُ شَفِيعًا أَوْ شَهِيدًا الخ قَالَ الْأَبِيُّ الْحَسَنُ  
خَرَجَ مَخْرَجَ الْحَقِّ عَلَى سُكْنَاهَا فَمَنْ لَمْ يَرْضَ سُكْنَاهَا وَلَمْ يَلْحَقْهُ لَا وَادَّخَلَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ بِالْغَالِبِ وَالْمُظَنَّةَ لَا يَضُرُّ فِيهِ التَّخَلُّفُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ  
كَتَعْلِيلِ الْقَصْرِ بِمَشَقَّةِ السَّفَرِ فَإِنَّ الْمَلِكَ يَقْصُرُ لَوْلَمْ تَلْحَقْهُ مَشَقَّةُ لَوْجُودِ السَّفَرِ قَالَ عِيَّاضٌ سَلْتُ فِي "أَوْ" هَذِهِ هَلْ هِيَ لِلشَّكِّ أَوْ غَيْرِهِ وَلَمْ خُصَّ  
شَفَاعَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَاكِنِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ عَامَّةٌ فَأُجِبْتُ بِجَوَابِ اسْتِحْسَنِهِ كُلِّ مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَذْكَرُ لَأَنْ مِنْهُ لَمَعًا فَقِيلَ فِي "أَوْ" أَنَّهَا  
لِلشَّكِّ وَلَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّلَفُّ بِهَذَا اللَّفْظِ وَلَوْ كَانَتْ لِلشَّكِّ لَمَّا اتَّفَقُوا عَلَيْهَا بَلْ لَا ظَهَرَ أَنَّهُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَلِكَ  
ثُمَّ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ هَكَذَا وَتَكُونُ "أَوْ" لِلتَّقْسِيمِ شَفِيعًا لِمَنْ صُنِعَتْ لَهُ الْعَصَاةُ وَشَهِيدًا لِأَخْرَجٍ وَهُوَ الْمُطِيعُونَ أَوْ شَفِيعًا لِمَنْ مَاتَ بَعْدَ  
وَشَهِيدًا لِمَنْ مَاتَ فِي حَيَاتِهِ أَوْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ مَا اللَّهُ سَجَانَهُ أَعْلَمُ بِهِ وَقَدْ تَكُونُ "أَوْ" هُنَا بِعَيْنِ الْوَاقِفِ كَوْنِ شَفِيعًا وَشَهِيدًا مَعًا وَقَدْ رَوَى الْأَكْبَثُ لَهُ  
شَفِيعًا وَلَهُ شَهِيدًا ثُمَّ إِذَا كَانَتْ لِلشَّكِّ عَلَى مَا قِيلَ فَإِنَّ كَانَ الصَّحِيحُ الشَّهَادَةُ أَنْدَفَعَ لِعَارِضِ تَخْصِيصِ الشَّهَادَةِ لِسَاكِنِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ عَامَّةٌ لَا غَايَةَ لَهَا  
عَلَى الشَّفَاعَةِ الْعَامَّةِ وَإِنْ كَانَ الصَّحِيحُ الشَّفَاعَةُ حَمَلَتْ عَلَى أَنَّهَا شَفَاعَةٌ خَاصَّةٌ أَمَّا أَنَّهَا فِي دَفْعِ الذَّرَجَاتِ أَوْ بِأَكْرَامِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ  
فِي عَرْشِهِ وَيَكُونُ فِي رُوحِهِ أَوْ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ أَوْ يَسِيرُ بِهِمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ رُوحِ الْمُبَرَّةِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا بَعْضُ دُفْعٍ بَعْضُ قَوْلِهِ  
إِلَّا أَذَابَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ الخ قَالَ عِيَّاضٌ هَذِهِ الزِّيَادَةُ (بِعَيْنِ قَوْلِهِ فِي النَّارِ) تَدْفَعُ اشْكَالَ الْأَحَادِيثِ الْأُخْرَى وَتُوضِّحُ أَنَّ هَذَا حَكْمٌ فِي الْآخِرَةِ وَيَحْتَمَلُ  
أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ أَيْدَاهَا فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ فِي الْمَدِينَةِ أَوْ فِي النَّارِ فَيَكُونُ فِي اللَّفْظِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ يَوْمِيَّةٌ  
قَوْلُهُ أَوْ ذُوبَ الْمِلْحِ فِي الْمَاءِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ أَيْدَاهَا فِي الدُّنْيَا بِسُوءِ وَانْهَ لَا يَهْلُ بَلْ يَذْهَبُ سُلْطَانُهُ عَنْ قُرْبٍ كَمَا وَقَعَ لِمُسْلِمٍ مِنْ عَقِبَةٍ وَغَيْرِهَا  
فَإِنَّهُ عَوَّجٌ عَنْ قُرْبٍ وَكَذَلِكَ الَّذِي أَرْسَلَهُ قَالَ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ كَادِهَا اغْتِيَابًا وَطَلَبًا لَهَا فِي غَفْلَةٍ فَلَا يَتَمَّ لَهُ أَمْرٌ بِخِلَافٍ مِنْ  
أَنَّ ذَلِكَ جَهَارًا كَمَا اسْتَبَاحَهَا مُسْلِمُونَ مِنْ عَقِبَةٍ وَغَيْرِهِ وَرَوَى النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ السَّائِبِ بْنِ خَلَادٍ رَفَعَهُ مِنْ خِصَامِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ظَالِمًا لَهَا خَافَهُ  
اللَّهُ وَكَانَتْ عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ الْحَدِيثُ وَلَا يَنْحَبِثُ عَنْهُ مِنْ حَدِيثٍ جَائِزٍ أَمْ قَالَ الْأَبِيُّ وَالْمُرَادُ بِكَ لَا دَةَ هُنَا الْعَزْمُ حَتَّى لَا يَبْأَرُضَ حَتَّى إِذَا هُوَ عَبْدِي

ركب القصره بالعقيق فوجد عبداً يقطع شجرة او يخطبه فسلبته فلما رجع سعد جاء اهل العبد فكلّموه ان يردّوه على غلاما او عليهم ما اخذ من غلامهم فقال معاذ الله ان اردّ شيئا نفلني رسول الله صلى الله عليه وسلم وايني ان يردّ عليهم محلّ شئنا يحيى بن ايوب وقيس بن ابي حازم عن اسماعيل قال بن ايوب حلّ شئنا اسماعيل بن جعفر قال اخبرني عمرو بن ابي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن جهم انه سمع انس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوطئ القميص غلاما من غلامنا حتى اذا نزلنا من غلامنا يردّ في وراة فكنت اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما نزل وقال في الحديث ثم اقبل حتى اذا نزل له احد قال هذا جبل يحبنا ونحبه فلما اشرف على المدينة قال اللهم اني احرم ما بين جبليهما مثل ما حرم

بسيته فلا تكتبوها ويكون حجة للقاضي ان العزم مؤاخذ به وتقدم الكلام على ذلك في كتاب الايمان قوله بالعقيق اسم موضع قريب من المدينة قوله فسلبه ثم اخذ ثيابه والسلب فبجعتين المسلوب قوله فلما رجع سعد الى المدينة قوله نفلني ثم بتشديد الفاء اي جعلني او اعطانيه نفلا اي غنمة بأذنه لكل من رأى صائدا او قاطع شجر ان يأخذ سلبه قوله واي ان يردّ عليهم ما اخذ قال القاري وفي رواية فلا اردّ عليكم طعمة اطمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن ان شئتم دفعت اليكم ثم انه وفي أخرى انه كان يخرج فيجد الحاطب معه شجر رطب فيسأله فيكلم فيه فيقول لا ادع غنمة غنمتها رسول الله صلى الله عليه وسلم واني لمن اكثر الناس مالا ام - قال النووي رحمه الله هذا الحديث صريح في الدلالة لمذهب مالك والشافعي والحنابلة في تحريم صيد المدينة وشجرها كما سبق وخالف فيه ابو حنيفة كما قد مر عنه وقد ذكرنا مسلم في صحيحه تحريمها مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية علي بن ابي طالب سعد بن ابي وقاص وانس بن مالك وجابر بن عبد الله والي سعيد بن ابي هريرة وعبد الله بن زيد ورافع بن خديج وسهل بن حنيف وذكر غيره من رواية غيره ايضا فلا يلتفت الى من خالف هذه الاحاديث الصحيحة المستفيضة وفي هذا الحديث دلالة لقول الشافعي القديم ان من صاد في حرم المدينة او قطع من شجرها اخذ سلبه وهذا قال سعد بن ابي وقاص وجماعة من الصحابة قال القاضي عياض ولو قيل به احد بعد الصحابة الا الشافعي في قوله القديم وخالفه ائمة الامصار قلت ولا تنظر في القميص اذا كانت السنة معه وهذا القول القديم هو المختار لثبوت الحديث فيه وعمل الصحابة على وفقه ولم يثبت له دافع قال اصحابنا فاذا قلنا بالقديم ففي كيفية الضمان وجماعا احدهما يقصم الصيد والشجر والكلأ كضمان حرم مكة واصحابها وبه قطع جمهور المفسرين على هذا القديم انه يسلب الصائد قاطع الشجر والكلأ وعلى هذا فالمراد بالسلب جماعا احدهما انه ثيابه فقط واصحابها وبه قطع الجمهور انه كسلب القاتل من الكفار فيدخل فيه فرسه وسلاحه ونفقته وغير ذلك ما يدخل في سلب القاتل وفي مصنف السلب ثلاثة اوجه لا صحابنا اصحابنا انه للسالك هو الموافق للحديث سعد الثاني انه لمساكين المدينة والثالث لبس المال واذا سلب اخذ جميع ما عليه الا سائر العورة وقيل يؤخذ سائر العورة ايضا قال اصحابنا ويسلب مجرد الاصطياد سواء اتلفت الصيد ام لا والله اعلم ام - قال الأبي م ومذهب مالك والجمهور والشافعي في الجديده انه لا ضمان في صيد المدينة وقطع شجرها وانما هو حرام دون ضمان وقال بعض العلماء فيه الجزاء كحرم مكة وللشافعي في القديم ما تقدم ام وقد تقدم الكلام على حرم المدينة وحديث السلب قريبا في اوائل هذا الباب فليتذكر قوله يحد مني ثم نادى البخاري حتى اخرج الى خيبر قال الحافظ وقد استشكل من حيث ان ظاهره ان ابتداء خدمة انس للنبي صلى الله عليه وسلم من اول ما قدم المدينة لانه صرح عنه انه قال خدمت النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين وفي رواية عشر سنين وخبير كانت سنة سبع فيلزم ان يكون ابتداء خدمته اربع سنين قاله الدأودي وغيره واجيب بان معنى قوله لا يوطئ القميص غلاما من غلامنا ثم يعين من يخرج معه في تلك السفرة فعين له ابو طلحة انسا فيخط القميص على الاستئذان في المسافرة به لافي اصل الخدمة فانما كانت متقدمة فيجمع بين الحديثين بذلك وفي الحديث جواز استعمال اليتيم بغير اجرة لان ذلك لم يقع ذكره في هذا الحديث وحمل الصبيان في الغزو وكذا قاله بعض الشراح وتبعوه وفيه نظر لان انسا حينئذ كان قد زاد على خمسة عشر لان خيبر كانت سنة سبع من الهجرة وكان عمره عند الهجرة ثمان سنين ولا يلزم من عدم ذكر الأجرة عدم وقوعها قوله وقال في الحديث ثم اي بعد قصة ذكرها قوله يحبنا ونحبه ثم قال الحافظ وللعلماء في معنى ذلك اقوال اختلفت انه على حذف مضاف والتقدير اهل احد والمراد بهم الانصار لا فهو جيرانه ثانيا انه قال ذلك للمسة بلسان الحال اذا قدم من سفر لقرية من اهلها ولقياهم وذلك فعل من يحب بمن يحب ثالثا ان الحب من الجانبين على حقيقة وظاهر كون احد من جبال الجنة كما ثبت في حديث ابي عيسى بن جابر مرفوعا جبل احد يحبنا ونحبه وهو من جبال الجنة اخرج احد ولا مانع في جانب البلد من امكان المحبة منه كما جاز التسمي منها وقد خاطبه صلى الله عليه وسلم مخاطبة من يعقل فقال لما اضطرب اسكن احد الحديث وقال السهيلي كان صلى الله عليه وسلم يحيا في الغار الحسن



به إبراهيم عليه الصلوة والسلام مكة اللهم بارك لهم في مدتهم وصاعهم وحل شتاهم سعيد بن منصور وقتيبة  
ابن سعيد قال أنا يعقوب وهو ابن عبد الرحمن القاري عن عمرو بن ابي عمرو عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم  
بمثل غير انه قال اني احرر ما بين لابتيها وحل شتاهم حامدين عمر قال ناعبد الواحد قال ناعاصم قال قلت لانس بن  
مالك احرر رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم ما بين كذا الى كذا فمن احدث فيها حدثا قال ثم قال لي هذه شديدة  
من احدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه يوما القية صرغاً ولا عكاً

والاسم الحسن ولا اسم احسن من اسم مشتق من الاحدية قال ومع كونه مشتقا من الاحدية فحركات حروفه الرفع وذلك يشعربا ارتفاع دين الواحد  
وعلوته فتعلق الحب من النبي صلى الله عليه وسلم به لفظاً ومعنى فخص من بين الجبال بذلك والله اعلم - قوله اللهم بارك لهم في مدتهم وصاعهم  
قال ابن المنير يحتمل ان تختص هذه الدعوة بالمدن التي كان حينئذ حتى لا يدخل للمدائن ما حدث بعده ويحتمل ان تعم كل ميال لاهل المدينة  
الى الابد قال والظاهر الثاني كذا قال وكلامه مالك يحتمل الى الاول وهو المعتمد وقد تغيرت المكاييل في المدينة بعد عصر مالك والى هذا الزمان  
وقد وجد مصداق الدعوة بان بورك في مدتهم وصاعهم بحيث اعتبر قد رها ما اكثر فقهاء الامصار ومقلدوه والى اليوم في غالب الكفارات  
قال ابن بطال عن المصلي دعاؤه صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة في صاعهم ومدتهم هو خصهم من البركة ما اضطر اهل الافاق الى قصدهم في ذلك  
المعيار المدعول بالبركة ليجعلوه طريقة متبعة في معاشهم واداء ما فرض الله عليهم كذا في الفقه وقال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله البركة  
النماء والزيادة وتكون بمعنى الثبات في اللزوم وقيل يحتمل ان يكون هذه البركة دينية وهي ما يتعلق بهذه المقادير من حقوق الله تعالى في الزكاة  
والكفارات فتكون بمعنى الثبات في البقاء بها بقاء الحكم بها بقاء الشريعة وثباتها ويحتمل ان يكون دينية من تكثير الكيل والقدر بهذه الكيال  
حتى يكفي منه ما لا يكفي مثله من غيره في غير المدينة او يرجع البركة في النصيب بها في التجارة وارباعها والى كثرة ما يحال بها من غلاتها وشارها وتكون  
الزيادة فيما يحال بها لا تساع عيشهم وكثرته بعد ضيقه بما فتح الله عليهم ووسع من فضله لهم من ملكهم من بلاد الخصب الريف بالشام والعراق ومصر  
وبغيرها حتى كثرا الحيل الى المدينة واتسع عيشهم حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه فزاد مدتهم وصارها شئنا مثل مد النبي صلى الله عليه وسلم  
مرتين او مرة ونصفا وفي هذا كله ظهور راجية دعوته صلى الله عليه وسلم وقبولها هذا كله كلام القاضي عياض - قوله ما بين كذا الى كذا ام هكذا  
جاء مبهما وسيأتي حديث علي رضي الله عنه ما بين غير الى ثور قوله فمن احدث فيها حدثا الى اي اظهر فيها منكرا او بدعة وهي ما خالف الكتاب  
والسنة كذا في المرواة قوله قال ثم قال لي هذه شديدة الى قال الا في م فاعل قال الثانية انس فعلة رواية اسقاط او آوى محدثا فالشدّة  
تكون في الوعيد المذكور على الذنب ويأتي بيان وجه الشدة في ذلك وعلى رواية شابتها فيجوز الشدة انها راجعة الى ترتيب العقوبة عليها وحلها  
ويحتمل انها على الكلمتين معا، ثم قال وجه الشدة فيه اما ان تكون لعنة الله وما بعد ها كناية عن عقوبة خاصة ليس كعقوبة فاعل ذلك في  
غير المدينة او يكون كناية عن نفوذ الوعيد فيه بخلاف المذنب بذلك في غيرها فانه في المشيئة قوله فعليه لعنة الله الى قال المحافظ فيه  
جواز لعن اهل المعاصي والفساد لكن لا دلالة فيه على لعن الفاسق المعين وفيه ان الحديث والمؤوى للحديث في الاشمسوله والمراد بالحديث والحديث  
الظلم والظالم على ما قيل او ما هو اعز من ذلك قال عياض - واستدل بهذا على ان الحديث في المدينة من الكبار والمراد بلعنة الملائكة والناس  
المبالغة في الابعاد عن رحمة الله قال والمراد بالعز هذا العذاب الذي يستحقه على ذنبه في اول الامر وليس هو كل من الكافر وقال ابن بطال -  
ودل الحديث على ان من احدث حدثا او آوى محدثا في غير المدينة انه غير متوعد بمثل ما توعد به من فعل ذلك بالمدينة وان كان قد علم  
ان من آوى اهل المعاصي انه يشاركهم في الاثام فان من رضى فعل قوم وعلمهم بالحق وهم ولكن خصت المدينة بالذكر لشرورها لكونها مهدية الحق  
وموطن السوء عليه الصلوة والسلام ومنها انتشر الدين في اقطار الارض فكان لها بذلك مزيد فضل على غيرها وقال غيره السرى في تخصيص  
المدينة بالذكر انها كانت اذ ذاك موطن النبي صلى الله عليه وسلم وصارت موضع الخلفاء الراشدين قوله والملائكة والناس الى قال عياض  
لعنة الله سبحانه طرده الملعون عن رحمته تعالى ولعنة الملائكة والناس دعاؤه عليه بالابعاد من رحمة الله تعالى وقد تكون لعنة الملائكة  
عليهم السلام ترك الدعاء له والاستغفار وابعاده عن جملة المؤمنين في الاستغفار لهم قال القرطبي وهؤلاء هم الاعمون في قوله تعالى  
وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ قوله صرغاً ولا مدلاً ثم ففتح اولها واختلت في تفسيرهما فعند الجمهور الصرغ الفريضة والعدل لناقلة وسواء  
ابن خزيمة باسناد صحيح عن الثوري وعن الحسن البصري بالعكس وعن الاصمعي الصرغ التوبة والعدل القديرة وعن يونس مثله لكن قال  
الصرغ الاكتساب وعن ابي عبيدة مثله لكن قال العدل الحيلة وقيل المثل وقيل الصرغ الدية والعدل الزيادة عليها وقيل بالعكس وحكي

قال فقال ابن انس واوى محدثا حدثني زهير بن حرب قال نايزيد بن هارون قال نا عاصم الاحول قال سألت انساً  
أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال نعم هي حرام لا يختل خلاها فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله والملائكة والناس  
أجمعين وحديثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن انس بن مالك  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك اللهم في صاعهم بارك اللهم في مدهم وحديثنا  
زهير بن حرب وإبراهيم بن محمد السامي قال أنا وهب بن جرير قال نا ابى قال سمعت يونس يحدث عن الزهري عن انس بن مالك  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل بالمدينة ضعف ما بمكة من البركة وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة  
صاحب المحكم الصريح الوزن والعدل الكليل وقيل الصريح القيمة والعدل الاستقامة وقيل المصنف الدية والعدل البديل وقيل الصريح الشفاعة  
والعدل القدي لاغا تبادول المدينة وهذا لا يخرج من البيضا وقيل الصريح الشدة والعدل الكليل قاله ابان بن ثعلبة انشد له لا تقبل المصروفها وتواعدا  
فحصلنا على أكثر من عشرة اقوال، قال عياض معناه لا يقبل قبول رضا وان قبل قبول جزاء وقيل يكون القبول هنا بمعنى تكفير الذنب بهما وقد  
يكون معنى القديانه لا يجدي يوم القيامة فدى يقتدى به بخلاف غيره من المنزبين بان يفديه من النار يهودى او نصرانى كما رواه مسلم  
من حديث ابى موسى الأشعري، قال نا ابى وقد قلنا في الكلام على حديث جبريل عليه السلام ان الاحباط انما هو عبارة عن بطلان العمل فيجب  
وان القبول الخص من الصحة لان الصحة عبارة عن سقوط القضاء والقبول عبارة عن حصول ثبوت الثواب على الفعل وهو مراد القاضي بقبول  
الرضا وانه لا يلزم من نفي القبول نفي الصحة وهذا كالصلوة في الدار المغصوبة فانما هي صالحة اي مجزئة غير مقبولة اي لا ثواب عليها في القول الصحيح  
فلا يلزم من نفي القبول نفي الصحة حتى يكون ذلك احباطا والله اعلم **قوله** قال فقال ابن انس الخ فاعل قال نا اولي عاصم، قال نا نوى كذا وقع  
في اكثر النسخ فقال ابن انس ووقع في بعضها فقال انس يحدث لفظة ابن قال القاضي ووقع عند عامة شيوخنا فقال ابن انس بأشياء ابن قال  
وهو الصحيح وكان ابن انس ذكر اياه هذه الزيادة لان سياق هذا الحديث من قوله الى آخره من كلام انس فلا وجه لاستدراك انس بنفسه صحيحان  
هذه اللفظة قد وقعت في اول الحديث في سياق كلام انس في ثبوت الروايات قال وسقطت عند السمرقندي قال وسقوطها هناك يشبه ان يكون  
هو الصحيح ولهذا استدركت في آخر الحديث، هذا آخر كلام القاضي، ام ووقع في رواية البخاري قال عاصم فأخبرني موسى بن انس انه قال  
اوى محدثا قال نا حافظ ذكر الدارقطني ان الصواب عن عاصم عن النضر بن انس نا عن موسى قال والزهري عن البخاري وشيخه قال عياض  
وقد اخرج مسلم على الصواب قلت ان اراد انه قال عن النضر فليس كذلك فانه نا قال لما اخرجته عن حامل بن عمر عن عبد الواحد عن عاصم عن  
ابن انس فان كان عياض اراد ان لا يجهل صواب فلا يخفى ما فيه والذي سماه النضر هو مسند عبد الواحد كذا اخرجته في مسنده وابو نعيم في المستخرج  
من طريقه وقد مره عمر بن ابي قيس عن عاصم قبيح ان بعضه عنده عن انس نفسه وبعضه عن النضر بن انس عن ابيه اخرجته ابو عوانة في مستخرجه  
وابو الشيخ في كتاب الترهيب جميعا من طريقه عن عاصم عن انس قال عاصم ولم اسمع من انس واوى محدثا فقلت للنضر ما سمعت هذا يعني القدر  
الزائد من انس قال الكوفي سمعته منه اكثر من مائة مرة والله اعلم **قوله** اوى الخ اي ضمته اليه وجماعه قال عياض ويقال اوى اي بالقصر  
المند في الفعل اللازم والمتعدى جميعا لكن القصر في اللازم اشهر وافصح والمند في المتعدى اشهر وافصح قلت وبالله افصح جاء القرآن العزيز في قوله  
قال الله تعالى اذ اوتيت اذ اوتيتنا الى القنطرة وقال في المتعدى واوتيتنا ههنا الى كربة، **قوله** محدثا الخ قال القاضي ولم يرو هذا الحرف الا محدثا  
بكسر اللام ثم قال وقال الامام المازري روى بوجهين كسر اللام وفتحها قال فمن فتح ارااد الاحداث نفسه ومن كسر ارااد فاعل الحديث **قوله**  
من فعل ذلك فعليه لعنة الله الخ فيه ترتب الوعيد الشديد على المختل ولو اجد في غير هذا الطريق فان صح فهو مخالف لما قد مناه في اوائل  
هذا الباب من مذهب الحنفية فهو يحملون النبي عن الاختلاف ونحوه على الكراهة مع اثبات الاياحة ويختلج في قلبه ان الرواية وقع فيها اختصار  
وحذف بعض الرواة ذكر الاحداث وابولاء الحديث وكان الوعيد مرتباً على ذلك المحدث وكما هو المصريح في سائر الروايات عن انس وايضاً  
فليس في هذه الرواية التصريح برفع هذه الجملة الى النبي صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى على المتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب **قوله**  
في مكيا لهم الخ بكسر الميم آله الكليل ويستحب ان يتخذ ذلك المكيا لرجاء البركة دعوتهم صلى الله عليه وسلم والاستئذان باهل البلد الذين  
دعاهم قاله العيني في عمدة القاري وسبق بيان البركة فيه وفي صاعهم ومدهم قريباً، **قوله** وإبراهيم بن محمد السامي الخ هو بالسبب المجعلة  
**قوله** ضعف ما بمكة من البركة الخ اي من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث الآخر اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا ويحتمل ان يريد ما  
هو اعم من ذلك لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل كضعيف الصلوة بمكة على المدينة واستدل به على تفصيل المدينة على مكة وهو ظاهر

وزهير بن حرب أبو كريب جميعاً عن أبي معاوية قال أبو كريب نا أبو معاوية قال نا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال  
خطبنا على بن أبي طالب فقال من زعم أن عندنا شيئاً نقرأه ألكتاب الله وهذه الصحيفة قال وصحيفة معلقة في قوس  
سيفه فقد كذب فيها أسنان الأبل وأشياء من الجراحات وفيها قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة حرم ما بين يدي إلى أثر  
فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صرفاً  
لا عدلاً وذمة المسلمين واحدة يسع بها أدناهم من ادعى إلى غير أبيه أو انتفى إلى غير موليه فعليه لعنة الله والملائكة

من هذه الجهة لكن لا يلزم من حصول افضلية المفضول في شيء من الأشياء ثبوت افضلية له على الإطلاق وأما من ناقض ذلك بأنه يلزم  
أن يكون الشام واليمن افضل من مكة لقوله في الحديث الآخر اللهم ياربنا في شامنا واعداهنا لا نقدر تعقب بأن التاكيد لا يستلزم التثنية  
المصريح به في حديث الباب قال ابن حزم لا تجوز في حديث الباب لهم لأن تكثير البركة بها لا يستلزم الفضل في أمور الآخرة ورده عياض بأن  
البركة اعتراف من أن تكون في أمور الدين أو الدنيا لأنها بمنع النماء والزيادة فإما في الأموال الدينية فلما يتعلق بها من حق الله تعالى من الزكاة  
والكفارات ولا سيما في وقوع البركة في الصاع والمد وقال النووي الظاهر أن البركة حصلت في نفس المكيل بحيث يكفى المد فيها من كفايته  
في غيرها وهذا أمر محسوس عند من سكنها وقال القرطبي إذا وجدت البركة فيها في وقت حصلت اجابة الدعوة ولا يستلزم دوامها في كل حين و  
لكل شخص والله اعلم قوله شيئاً نقرأه الخ أي من الوحي كما يظهر من بعض الروايات قوله وهذه الصحيفة الخ أي الورقة المكتوبة. قوله

فقد كذب الخ قال النووي هذا تصريح من على رضي الله عنه بأبطال ما تزعمه الرافضة والشيعة ويختارونه من قولهم إن علياً رضي الله عنه  
أوصى إليه النبي صلى الله عليه وسلم بأمر كثيرة من أسرار العلم وقواعد الدين وكنوز الشريعة وأنه صلى الله عليه وسلم خص أهل البيت بالعلم بطمع  
عليه غيرهم وهذه دعاوى باطلة واختراعات فاسدة لا أصل لها ويكفي في إبطالها قول على رضي الله عنه هذا وفيه دليل على جواز كتاب العلم  
أم - وقد تقدم تفصيله وبسط الكلام عليه في مقدمته هذا الشرح والله الجيد والمنته قوله أسنان الأبل وأشياء من الجراحات الخ قد  
تنوعت الروايات في ذكرها في الصحيفة ففي بعضها العقل فكان الأسير وفي بعضها فرائض الصدقة وغير ذلك من الأحكام قال المحافظ والجمع  
بين هذه الأحاديث أن الصحيفة كانت واحدة وكان جميع ذلك مكتوباً فيها فنقل كل واحد من الروايات عنه ما حفظه والله اعلم قوله ما بين يدي

إلى ثور الخ غير نفق العين وسكون التختانية وفي رواية عائر وزن فاعل هو جبل بالمدينة قال عياض لا معنى لا تكرار غير بالمدينة فإنه معروف  
وقد جاء ذكره في أشعارهم وأنشد أبو عبد الله البكري في ذلك عدة شواهد قال أبو عبيد وأما أهل المدينة فلا يعرفون جبلاً عندهم يقال له ثور  
وأما ثور بركة وقال الهب الطبري في الأحكام بعد حكاية كلام أبي عبيد ومن تبعه قد أخبرني الثقة العالم أبو محمد عبد السلام البصري أن حذاء  
أحد عزي سارة جافاً إلى ورأه جبل صغير يقال له ثور وأخبر أنه تكرر سؤاله عنه لطوائف من العرب العارفين بتلك الأرض وما فيها من الجبال  
فكل أخبر أن ذلك الجبل اسمه ثور وتواردوا على ذلك قال فعلمنا أن ذكر ثور في الحديث صحيح وإن عدم علم أكابر العلماء به لعدم شهرته وعدم تكرار  
عنه قال وهذه فائدة جليلة انتهى - قوله وذمة المسلمين واحدة الخ قال القاري أي أنها كالشيء الواحد لا يختلف باختلاف المراتب لا يجوز

نقض الفرد العاقد بها وكان الذي ينقض ذمة أخيه كالذي ينقض ذمة نفسه وهي ما يذم الرجل على ما عتبه من عهد أمان كأنهم كالجسد  
الواحد الذي إذا اشتكى بعضاً اشتكى كله قوله يسع بها أدناهم الخ أي يتولاها ويولي أمرها أدنى المسلمين مرتبة والمعنى أن ذمة المسلمين واحدة  
سواء صلباً من واحد أو أكثر شريف أو وضع قال الطبري فإما من أحد من المسلمين كافر الرجل لا أحد نقضه قال المحافظ دخل في أدناها المرأة و  
العبد والصبي المجنون فلما المرأة فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أمان المرأة لا شيئاً ذكره عبد الملك يعقوب بن الماجشون صاحب مالك

لا يحفظ ذلك عن غيره قال أن أمر الأمان إلى الإمام وتأول ما ورد مما يخالف ذلك على قضايا خاصة قال ابن المنذر في قول النبي صلى الله عليه وسلم يسعي  
بذمتهم أدناهم دلالة على اغفال هذا القائل انتهى وجاء عن سحنون مثل قول ابن الماجشون فقال هو إلى الإمام إجازة جاز وإن رده وأما  
العبد فأجلاً الجمهور أمانه قاتل أو لم يقاتل وقال أبو حنيفة أن قاتل جاز أمانه والأقلا وقال سحنون إذا أذن له سيد في القتال صح أمانه والأقلا  
وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز قلت وكلام غيره يشعر بالتفرقة بين المراهق وغيره وكذلك المميز الذي يعقل  
والخلاف عن المالكية والحنابلة وأما المجنون فلا يصح أمانه بخلاف كالكافر لكن قال لا وراعى أن غزاة الذي مع المسلمين فآمن أحداً فإن شاء

الإمام مضاءه ولا يردده إلى أمانه وحكى ابن المنذر عن الثوري أنه استثنى من الرجال الأحرار الأسير في الحرب فقال لا ينقض أمانه وكذلك  
الأجير قوله ومن ادعى إلى غير أبيه الخ قال النووي وهذا صريح في غلط تحريم انتفاء الإنسان إلى غير أبيه وانتفاء العقيق إلى ولا غير موليه للمنفصل

والناس جميعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صرفاً ولا عدلاً وانتهى حديث أبي بكر وزهير عند قوله يسع بها أدناها ولم يذكر ما بعده وليس في حديثها معلقة في قراب سيفه وحديث علي بن حجر السعدي قال أنا علي بن مسهر قال وحديث أبي سعيد الأشج قال ناو كيع جميعاً عن الأعرش بهذا الإسناد نحو حديث أبي كريب عن أبي مغوية إلى آخره وزاد في الحديث فبني أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس جميعين لا يقبل الله منه يوم القيمة صرت ولا عدل ليس في حديثها من ادعى إلى غير أبيه وليس في رواية وكيع ذكر يوم القيمة وحديث أبي عبد الله بن عمر القواريري ومحمد بن أبي بكر المقدسي قال أنا علي بن محمد بن مهدي قال نا سفيان عن الأعرش بهذا الإسناد نحو حديث ابن مسهر وكيع إلا قوله من تولى غير مواليه وذكر اللعنة له وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن سليمان عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المدينة حرم فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس جميعين لا يقبل منه يوم القيمة عدل ولا صرف وحديثنا أبو بكر بن النضر بن أبي النضر قال حدثني أبو النضر قال نا عبيد الله الأشجعي عن سفيان عن الأعرش بهذا الإسناد ومثله ولم يقل يوم القيمة وزاد ودممة المسلمين واحل يسع بها أدناها فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس جميعين لا يقبل الله منه يوم القيمة عدل ولا صرف وحديثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه كان يقول لو رأيت الظباء ترتم بالمدينة ما ذرعتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها حرام وحديثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن حميد قال اسحق أنا عبد المزيق قال نا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتي المدينة قال أبو هريرة فلو وجدت الظباء ما بين لابتيها ما ذرعتها وجعلتني عشر ميلاً حول المدينة حتى وحديثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه عن يمينه ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال كان الناس إذا رأوا أول الثمر جاؤا به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإذا أخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم يارك لنا في مدينتنا ويارك لنا في صانعنا ويارك لنا في صلنا اللهم إن إبراهيم عليه الصلوة والسلام عبدك وخليك ونبوك واني عبدك ونبوك وانه دعائك ملكة واني ادعوك للمدينة بمثل ما دعائك ملكة

من كفر النعمة وتضييع حقوق الارث والولاء والعقل وغير ذلك مع ما فيه من قطيعة الرحم والعقوق قوله فمن أخفر مسلماً إلا معناه من نقص أمان مسلم فتعرض لكافراً منه مسلم قال أهل اللغة يقال أخفرت الرجل إذا نقصت همة وخفرت إذا أمنت كذا في الشرح قوله ترتم بالمدينة معنى ترتم ترعى وقيل معناه تسع وتتسبط ومعنى ذرعتها أفزعها وقيل نفرتها أي لقوله في الحديث الماضي ولا يفر صيدها قوله وحديثنا عشر ميلاً ثم وروى أبو داود من حديث علي بن زيد قال حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ناحية من المدينة برياً بريلاً لا يخطب شجرة ولا يعصدها ما يساق به الحمل قوله جاؤا به ثم قال العلماء كانوا يفعلون ذلك رغبة في دعائه صلى الله عليه وسلم في الثمر للمدينة والصاع والمد وأعلامه صلى الله عليه وسلم لا يتعدى ما يتعلق بها من الزكوة وغيرها وتوجيه الخارصين وقال الأبي م وقيل إنما كانوا يؤثرون به على أنفسهم بحالة ويرونه أولى الناس بما يسبق اليهم من خير برهم قوله وبارك لنا في مدينتنا أي في فاتها من جهة سعتها وسعتها أهلها وقد استجاب الله دعاءه عليه الصلوة والسلام بان وسع نفس المسجد وما حوله من المدينة وكثر الخلق فيها حتى عد من الفرس المعد للقتال المهيأ بها في زمن عمر بن الخطاب ألف فرس والحاصل ان المراد بالبركة هنا ما يشمل الدنيوية والأخروية والحسية كذا في المرقاة قوله واني عبدك ونبوك ثم قيل إنما لم يذكر الخلة لنفسه مع انه خليل كما دل عليه قوله في مناقب أبي بكر وقد اتخذ الله صاحبك خليلاً رعاية للأدب في تركه المساواة بينه وبين آباءه واجلاده الكرام وقال الطيبي عدم التصريح بذلك مع رعايته الأدب الفخر قال الزمخشري في قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض إلى قوله ورجيت الظاهر انه أراد نفسه وفي هذا الامور من تفخيم فضله ما لا يخفى وقد سئل الخطيب عن شعر الناس فقال زهير النابتة ثوب قال ولو شئت لذكرت الثالث أراد نفسه ولو صرح به لم يفهم أمره قوله بمثل ما دعائك ملكة ثم قال الأبي م دعاء إبراهيم عليه السلام هو قوله فاجعل أئمة من الناس آية ويعني ما رزقهم من الثمرات بأن تجلب اليهم لعلهم يشكروني في ان رزقوا انواع الثمار حاضرة في واد ليس فيه نجم ولا شجر ولا ماء وقد اجاب الله سبحانه دعوتهم فجعله حرمًا آمناً فجي إليه ثمرات كل شيء رزقا من لدنه وقد اجاب الله سبحانه دعاء محمد صلى الله عليه وسلم وصانعت خير المدينة على خير مكة في زمن الخلفاء في ان جلب اليها من مشارق الارض ومغاربها كنوز كسرى وقيصر وخاقان ما لا يحصى كثرة وفي آخر الامور ان الدين اليها من اقصى الارض وشاسع البلاد



مثله معه قال ثريد عن اصغر وليد له فيعطيه ذلك الثمر **وحل ثنا يحيى بن يحيى** قال قال ناعبد الغزيين محمد المديني عن  
سهييل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بأول الثمر فيقول اللهم بارك لنا في ثمرتنا  
وفي ثمارنا وفي مدنا وفي صناعنا بركة مع بركة ثوبعطيه اصغر من حضره من الولدان **وحل ثنا احمد بن اسمعيل بن عيسى**  
قال نا ابي عن وهيب عن يحيى بن ابي اسحق انه حدث عن ابي سعيد مولى الهجري انه اصابهم بالمدينة جهد شدة وانه اتى ابا عبد  
المجدي فقال له اني كثير الحيال فحدثنا شدة فاردت ان انقل عيال الى حضرة الرقيت فقال ابو سعيد لا تفعل الزم المدينة  
فانا خرجنا مع نبي الله صلى الله عليه وسلم لظن اننا قد مناعسفان فاقام بها ليالى فقال للناس والله ما نحن ههنا في شيء  
وان عيالنا تحلوف ما نأمن عليهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما هذا الذي بلغني من حالكم ما ادرى كيف قال  
والذي احلف به او والذي نفسي بيده لقد هممت اوان شئت لادري اينهما قال لا مرن بنا حتى ترحل ثم لا احل لها عقد حتى  
اقد المدينة وقال اللهم ابراهيم عليه الصلوة والسلام حرمة فاجعلها حرما واني حرمت المدينة ما بيننا وبينها ان لا يحرق فيها دولا يحل فيها سلاح  
سلاح لقتال ولا يخطب فيها شجرة الا لعلفت اللهم بارك لنا في مدينتنا اللهم بارك لنا في صناعنا اللهم بارك لنا في مدنا اللهم بارك  
لنا في صناعنا اللهم بارك لنا في مدنا اللهم بارك لنا في مدينتنا اللهم اجعل مع البركة بركتين والذي نفسي بيده ما من المدينة  
شعب لا تقبل الا عليه مكان يحرسها حتى تقدروا اليها ثم قال للناس ارحلوا فارتحلنا فاقبلنا الى المدينة فولد الذي خلفه او يجلف به  
من حاد ما وضعنا رحالنا حين دخلنا المدينة حتى اغار علينا بنو عبد الله بن غطفان وما يهجمهم قبل ذلك شيء **وحل ثنا زهير**  
**قوله** ومثله معه الخ اي بمثل ذلك المثل والمخنة بضعف ما دعا ابراهيم عليه الصلوة والسلام قوله ثريد عن اصغر وليد الخ قال عياض فيه  
ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من الرفق بالصغير والكبير وتخصيصه الصغار بالدفع اليهم اذ هم اول لشدة حرصهم على ذلك وقيل يحتمل ان يطلب الجرح  
بدفعها لمن لا ذنب عليه وتخصيصه اصغر وليد يحضر اذ ليس فيه ما يقسم على الولدان وما من كبر فانه يتخلق بأخلاق الرجال في الصبر ويروح  
انه تغاوى بناء الثمار وزيادتها يدفعها لمن هو في سن النماء والزيادة كما قيل في قلب الرداء في الاستسقاء قلت وقيل انما خصهم بذلك للمناسبة  
الواقعة بين الولدان وبين الباكورة لقرعها من الابداع **قوله** اصابهم بالمدينة جهد شدة الخ قال الابي لا يعارض دعائه صلى الله عليه وسلم بالبركة  
اذ لا منافاة بين ثبوت الشدة وثبوت البركة فيها وتخلفها عن بعض لا يضر بهذا كان شيخنا محبب والاعظم على ما قد منا ان البركة هي في تحصيل  
القوت وان المديتها يشيع ما يشيع ثلاثة امثاله بنيرها فتكون الشدة في تحصيل المد والبركة في تضعيف القوت به **قوله** الى بعض الرعي  
قال اهل اللغة الرقيت بكسر الراء هو الارض التي فيها زرع وخصب جمعها ريات ويقال اريفتنا صرنا الى الرقيت اراقت الارض اخصبت فهي رقيقة  
**قوله** وان عيالنا تحلوف الخ بضم الخاء اي ليس عندهم رجال ولا من يحميهم **قوله** ترحل الخ يا سكان الراد وتخفيف الحكم اي يشد عليها رحلها  
**قوله** ثم لا احل لها عقد الخ معناها اواصل السير ولا احل عز را حلى عقد من عقد حملها ورحلها حتى اصل المدينة لمبا لغتي في الاسراع الى المدينة  
**قوله** ما بيننا وبينها الخ المأثرة بمنزلة بعد الميم وبكسر الزاي وهو الجبل وقيل المضيق بين الجبلين ونحوه والاول هو الصواب هنا ومعناه ما بين  
جبلها كما سبق في حديث اخر غيره والله اعلم **قوله** ان لا يحرق فيها دولا الخ لا يحرق فيها دولا الخ قال القاري والمراد من هي اراقة الدم التي عن القتال المفضي  
الى اراقة الدم لان اراقة الدم الحرام ممنوع عنه على الاطلاق والمباح منه لو خجل فيه اختلافاً يعتد به عند العلماء الا في حرمة وقيل لا يسفك  
دم حرام لان سفك الدم الحرام في مكة والمدينة اشد تحريماً وقوله ولا يحل فيها سلاح يؤيد القول الثاني لان التأسيس اول من التاكيد **قوله**  
الا لعلفت الخ بتريك الامر واسكانها في النهاية بأسكان الامر مصدر علفت علفاً وبالفتح اسم الحشيش والتبن والشعير ونحوها وفيه جواز اخذ  
اوراق الشجر للعلفت **قوله** ما من المدينة شعب لا تقبل الخ قال النووي فيه بيان فضيلة المدينة وحرستها في زمنه صلى الله عليه وسلم وكثرة الحرما  
واستيعابهم الشعب زيادة في الكرامة لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال اهل اللغة الشعب بكسر الشين هو الفرجة النافذة بين الجبلين وقال  
ابن السكيت هو الطريق في الجبل والنيق بفتح النون على المشهور وحكى القاضى ضمنها ايضاً هو مثل الشعب وقيل هو الطريق في الجبل قال الاخفش  
انقاب المدينة طرقها ونجاها **قوله** وما يهجمهم قبل ذلك شيء الخ قال النووي معناه ان المدينة في حال غيبة مكة كانت محمية محروسة كما اخبر  
النبي صلى الله عليه وسلم حتى ان بني عبد الله بن غطفان اغاروا عليها حين قد منا ولم يكن قبل ذلك يمنعهم من الاغارة عليها مانع ظاهر ولا كان لهم عقد  
يهجمهم ويشغلونهم بل سلب منهم قبل قد منا حراسة الملائكة كما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم قال اهل اللغة يقال هاج الشرم هاجت  
الحرب وهاجها الناس اي تحركت وحركوها وهجت زيدا حركته الامر كله ثلاثي واما قوله بنو عبد الله فمكنا وتقع في بعض النسخ عبد الله بفتح

ابن حرب قال أنا اسمعيل بن هلية عن علي بن المبارك قال نايجي بن أبي كثير قال حدثني أبو سعيد مولى المهري عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في مدنا وصانعنا واجعل من البركة بركاتين **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** قال أنا عبد الله بن موسى قال أنا شيبان بن حم قال وحدثني اسحاق بن منصور قال أنا عبد الصمد قال أنا حرب يعني ابن شداد كلاهما عن يحيى بن أبي كثير هذا الإسناد مثله **وحدثنا قتيبة بن سعيد** قال نايش عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سعيد مولى المهري أنه جاء أبا سعيد الخدري ليأخذ الحرة فاستشاره في الجلاء من المدينة وشكى إليه أسعاريها وكثرة عياله وأخبره أن لا يصير له على جهل المدينة ولا وأهاتها فقال له ويحك لا أمرك بذلك أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصير أحدا على لا وأهاتها يموت إلا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيمة إذا كان مسلما **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** وعبد بن عبد الله بن نمير وأبو كريب جميعا عن أبي أسامة واللفظ لأبي بكر وابن نمير قال أنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير قال حدثني سعيد بن عبد الرحمن ابن أبي سعيد الخدري أن عبد الرحمن حدث عن أبيه أبي سعيد أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حرمت ما بين لا بتي المدينة كما حرّم إبراهيم مكة قال ثم كان أبو سعيد يأخذ قال أبو بكر جذا حدنا في يد الطير فيفكك من يده ثم يرسله **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** قال نا علي بن مسهر عن الشيبان بن عيسى عن عمر بن سهل بن حنيف قال أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فقال لها حرمة أمي **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** قال نا عبد بن هشام عن أبيه عن عائشة قالت قدمنا المدينة وهي بيعة فاشتكى أبو بكر واشتكى بلال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم شكى أصحابه قال اللهم حبب إلينا المدينة كما حببت مكة أو أشد

مكبر ووقع في أكثرها عبد الله بن عمر بن الخطاب بين أهل هذا الفن قال القاضي عياض حدثنا به مكبرا أبو عبد الله الحنفى عن الطبري عن القاري بنو عبد الله بن الصواب قال ووقع عند شيوخنا في نسخ مسلم من طريق ابن مهران ومن طريق الجودي بنو عبد الله بن مصغر وهو خطأ قال وكان يقال لهم في الجاهلية بنو عبد الغري فسماهم النبي صلى الله عليه وسلم بني عبد الله فسمتهم العرب بنو محولة لتحويل اسمهم والله أعلم قوله ليالي الحرة قال القرطبي هي حرة المدينة وكانت بها مقلة عظيمة في أهل المدينة وكان سببها أن ابن الزبير وأهل الحجاز ذكرها ببيعة يزيد بن معاوية فلما توفي معاوية وجه يزيد مسلم بن عقبة المري في جيش عظيم من أهل الشام فقاتل أهلها فمهمهم وقتل جرة المدينة قتلا ذريعا واستباح المدينة ثلاثة أيام فميت وقعة الحرة ثم أنه توجه بذلك الجيش يريد مكة فمات مسلم بن عقبة ولما الجيش الحصين بن نمير سار إلى مكة وحاصر ابن الزبير واحتوت الكعبة وأخذ من جدارها وسقط سقفها فبينما هم كذلك بلغهم موت يزيد فقتلوا ولقي ابن الزبير عكة إلى زمن الحجاج وقتله لابن الزبير رحمه الله قلت تقدم الكلام في أغراض يزيد المدينة في وقعة الحرة ومبايعة أهل الحجاز ابن الزبير بأشجع من هذا فأخا بناء ابن الزبير الكعبة حين احتوت قوله فاستشاره في الجلاء ثم قال القرطبي الجلاء بفتح الجيم والملا لا تنقل من موضع إلى غيره ويكسر ها والملا جلاء السيف والعروس بفتح الجيم والقصر جلاء الجبهة وهو انحسار الشعر عنها يقال منه رجل أجلى وأجلم قوله أنها حرمة أمي أم فيه دلالة لمذهب الجمهور في تحريم صيدها وفجورها وقد سبقت المسئلة وذكر الخلاف فيها وفي هذا الحديث عند الطبراني في الكبير أنها حرمة أمي أم قال الهيثمي رجاله رجال الصحيح قوله وهو بيعة هي بجنه ممدودة يعني ذات وباء والوباء مقصور مجزئ وبغير هين هو المرض العام وقد أطلق بعضهم على الطاعون أنه وباء لأنه من أفراد لكن ليس كل وباء طاعونا وقال ابن سينا الوبا ينشأ عن فساد جوه الهواء الذي في مادة الروح ومدد قال الحافظ والذي يفتقر به الطاعون من الوباء أصل الطاعون الذي لا يتعرض له الأطباء ولا أكثر من تكلم في تعريف الطاعون وهو كونه من طعن الجن ولا يخالف ذلك ما قاله الأطباء من كون الطاعون ينشأ عن هيجان الدوا ونصبايم لأنه يجوز أن يكون في ذلك يحدث عن الطعنة الباطنة فتحدث عنها المادة السمية ويهيئ الدم بسببها أو ينصبها إنما يتعرض الأطباء لكونه من طعن الجن لأنه أمر لا يدرك بالعقل وإنما يعرف من الشارع فتكلموا في ذلك على ما اقتضته قواعدهم وقال الكلاباذي في معاني الأخبار يحتمل أن يكون الطاعون على قسمين قسم يحصل من غلبة بعض الأخلاط من دوا وصفراء محترقة أو غير ذلك من غير سبب يكون من الجن وقسم يكون من وخز الجن كما تقع الجراحات من القروح التي تخرج في البدن من غلبة بعض الأخلاط وإن لم يكن هناك طعن وتقع الجراحات أيضا من طعن الناس، انتهى، وقال هشام في رواية محمد بن إسحق وكان وباءها رأى المدينة معروفا في الجاهلية وفي البخاري قد منا المدينة وهي أوبأ أرض الله قال الحافظ ولا تعارض قد ومهم عليها وهي هذه الصفة منه صلى الله عليه وسلم عن القدر وعلى الطاعون لأن ذلك كان قبل النبی أو أن انتهى تحقيق بالطاعون ونحوه من الموت الذريع لا المرض لوعه قوله فاشتكى أبو بكر وأى وعك وكذا بلال وغيرهما كما في الفقه قوله أو أشد ثم أبى أكثر

وصحها وبارك لنا في صاعها ومدها وحول حناتها الى الحجة وحل شئنا ابوكريب قال نا ابوسامة وابن ندير عن هشام بن عروة  
بهذا الاسناد نحوه **وحل شئ** زهير بن حرب قال نا عثمان بن عمر قال نا خبرني عيسى بن حفص بن عاصم قال نا نا نافع عن ابن عمر  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صابر على لاوائها كانت له شفيعة او شهيدا يوم القيامة **وحل شئنا** يحيى بن يحيى  
قال قرأت على مالك عن قطن بن وهب بن عويمر بن الاجل عن عيسى بن مولى الزبير اخبره انه كان جالسا عند عبد الله بن عمر في الفتنة  
فأنته حوكة له تسلم عليه فقالت أتي أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله أقعدى لكاع فأتى  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لاوائها وشدتها الا كانت له شفيعة او شهيدا يوم القيامة **وحل شئنا**  
محمد بن رافع قال نا ابن ابي فريك قال نا الضحاك عن قطن الخزامي عن عيسى بن مولى مصعب عن عبد الله بن عمر قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول من صابر على لاوائها وشدتها كانت له شفيعة او شهيدا يوم القيامة **وحل شئنا** يحيى بن يحيى  
وقتيبة وابن حجر جميعا عن اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال لا يصبر على لاوائ المدينة وشدتها احد من أمتي الا كانت له شفيعة او شهيدا **وحل شئنا** ابن ابي عمير قال نا سفيان عن  
ابن هارون موسى بن ابي عيسى سمع ابا عبد الله القراظ يقول سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا  
**وحل شئنا** يوسف بن عيسى قال نا الفضل بن موسى قال نا هشام بن عروة عن صالح بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة

اعظم ويؤيده انه في رواية وأشد، قال القاري في شرح المشكوة ثلثا في هذا ما سبق انه عليه الصلوة والسلام قال لكلك احب البلاد الى  
وانك احب ارض الله الى الله وفي رواية لقد عرفت انك احب البلاد الى الله واكرمها على الله فان المراد به المبالغة او لانه لما أوجب الله على المهاجرين  
مجاورة المدينة وترك الوطن والسكون بمكة السكينة طلب من الله ان يزيد محبة المدينة في قلوب اصحابه لئلا يميلوا بآدنى الميل عن حبها به اذ المراد  
بالحبة الزائفة الملائمة لملاذ النفس وفي مشاقها الاحبة المرتبة على كثرة المثوبة فالحبيشة مختلفة ويؤيد ما قرئناه قوله فيما بعد وصحها قوله  
وصحها الخ اي اجعل هوامها وماءها صحيحا قوله وحل حناتها الى الحجة الخ قال المازري قيل كان أهلها يومئذ كفارا، قال عياض وفيه حواز  
الدعاء للمسلمين وحواز الدعاء على الكفار بما يهلكهم ويشغلهم عن المسلمين وفيه الرد على بعض المعتزلة في قولهم كفاية في الدعاء مع سبق القدر  
على بعض المتصوفة في قولهم ان الدعاء قاذح في التوكل والدعاء عند عبادة لا يستجاب منه الا ما سبق في القدر كونه خلافا لمن قال بالبلاء وان  
الدعاء يصرف القدر على ظاهره باجاء في الآثار وفيه مجزة له صلى الله عليه وسلم فان الحجة من يومئذ وبينة وخمة لا يشرب احد من ماؤها الا حرم  
اي من القرى بالداخلين عليها قال الحافظ وقد استشكل بعض الناس الدعاء برفع الوباء لانه يتضمن الدعاء برفع الموت الموت حتم مقصود فيكون ذلك  
عبثا وأجيب بان ذلك لا ينافي التعبد بالدعاء لانه قد يكون من جملة الأسباب في طول العمر او رفع المرض وقد تواترت الاحاديث بالاستعاذة من  
الجحون والجحار وسبى الاسقام ومنكرات الاخلاق والاهواء والادواء فمن يتكرر التداوى بالدعاء يلزمه ان يتكرر التداوى بالعقار ولم يقل بذلك  
أشد وذو الاحاديث الصحيحة ترد عليهم وفي الاجزاء الى الدعاء مزيد فائدة ليست في التداوى بخير مما فيه من الخضوع والتسليم للرب سبحانه بل منع  
الدعاء من جنس ترك الاعمال الصالحة اتحالا على ما قد روي في ترك العمل بجملة ورد البلاء بالدعاء كروى الشهر بالتوسل وليس من شرط الايمان بالقدر  
ان لا يتوسل من روى الشهر والله اعلم **باب الترغيب في سكنى المدينة** وفصل الصابر على لاوائها وشدتها قوله عن عيسى بن مولى الزبير  
قال المنوي هو بضم المثناة تحت وفتح الحاء المهملة وكسر النون وفتحها وهما مشهوران والسين مهملة وفي الرواية الاخرى يحسن مولى مصعب بن  
الزبير هو الاحصاء حقيقة ولا آخر عجازا قوله اقعدى لكاع الخ هي بفتح اللام واما العين فمبنية على الكسر قال اهل اللغة يقال امرأة لكاع ورجل  
لكع بضم اللام وفتح الكاف ويطلق ذلك على اللثيم وعلى العبد وعلى الغني الذي لا يهتدى لكلام غيره وعلى الصغير وخطيبا ابن عمر بهذا التكاثر عليها  
او دلالة عليها كونها من ينتمى اليه ويتعلق به وحنها على سكنى المدينة لما فيه من الفضل قال العلماء وفي هذه الاحاديث المذكورة في الباب معهما  
سبق وما بعدها دلالات ظاهرة على فضل سكنى المدينة والصابر على شدائدها وضيق العيش فيها وان هذا الفضل باق مستمر الى يوم القيامة  
وقد اختلف العلماء في المجاورة بمكة والمدينة فقال ابو حنيفة وطائفة تكثر المجاورة بمكة وقال جد بن حنبل وطائفة لا تكثر المجاورة بمكة بل تستحب  
وانما كرمها من كرمها الامور منها خوف الملل وقلة الحرمة للانس وخوف ملازمة الذنوب فان الذنوب فيها اقبح منه في غيرها كما ان الحسنات فيها اعظم  
منها في غيرها واجم من استحبها بما يحصل فيها من الطاعات التي لا تحصل بغيرها وتضييق الصلوات الحسنات وغير ذلك والمختاران المجاورة هما  
جميعا مستحبة الا ان يغلب على ظنه الوقوع في المحذورات المذكورة وغيرها وقد جاورتها خلافا لا يحصون من سلف الامة وخلفها من تبتكروا

باب الترغيب في سكنى المدينة

باب الترغيب في سكنى المدينة

باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصبر أحد على كراهة المدينة بمثله **وخلا ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن** نعيم بن عبد الله عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال **وخلا ثنا يحيى بن أيوب قتيبة وابن جرير عن اسماعيل بن جعفر قال أخبرني العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله** صلى الله عليه وسلم قال يأتي المسيح من قبل المشرق همة المدينة حتى ينزل دبر أحد ثم تصرف الملائكة وجهه قبل الشام وهذا

ويستفي للمجاورة لا احتراز من الحدورات وأسبابها والله أعلم كذا ذكره النووي في الشرح وفي رد المحتار قال في الجمع والمجاورة بمكة مكروهة عند أبي حنيفة خلافا لما أي إلى يوسف محمد رحمه الله ويقول قال الخائفون المحتاطون من العلماء كما في الإحياء قال ولا يظن أن كراهة القيام بتأنيص فضل البقعة لأن هذه الكراهة علتها ضعف الخلق وقصورهم عن القيام بحق الموضع قال في القموق على هذا فيجب كون المجاورة بالمدينة المشرفة كذلك يعني مكروها عندنا فان تضاعف السيئات وتعاظمها ان فقد فيها فحافة السامة وقلة الأدب المنقصة والاخلال بوجوب التوقير ولا جلال قائم وفي الدجال المختار لا تكره المجاورة بالمدينة وكذا بمكة لمن يثق بنفسه قال القاري في شرح اللباب كثر الفائز بهذا مع السلامة أقل القليل فلا ينبغي الفحص باعتبار عدم ولا يكره حاله بعيدا في الجواز لأن شأن النفوس الدعوى الكاذبة وانما الأكل كذب ما تكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت قال صاحب البحر وهو وجهه فكان ينبغي ان ينص على الكراهة ويترك التقييد بالوثوق أي اعتبار الغالب من حال الناس لا سيما أهل هذا الزمان والله المستعان

**باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها قوله** على أنقاب المدينة الإجماع نقب نفخ النون والقاف بعد هاء موجدة وفي بعض الروايات على نقبها جمع نقب بالسكون وهما بمعنى قال ابن وهب المراد المداخل وقيل الأبواب واصل النقب الطريق بين الجبلين

وقيل أنقاب الطريق التي يسلكها الناس ومنه قوله تعالى تَنقِبُوا فِي الْبِلَادِ **قوله** ملائكة الإجماع حرسه قوله لا يدخلها الطاعون

قال الحافظ وقد استشكل عدم دخول الطاعون المدينة مع كون الطاعون شهادة وكيف قرن بالدجال ومدحت المدينة بعدم دخولها والمجاورة ان كون الطاعون شهادة ليس المراد بوصفه بذلك ذاته وانما المراد ان ذلك يترتب عليه ويتشأنه لكونه سببه فاذا استحضر

ما تقدم من انه طعن الجحش من مدح المدينة بعدم دخوله إياها فان فيه إشارة إلى ان كفار الجحش وشياطينهم ممنوعون من دخول المدينة ومن اتفق دخوله إليها لا يمكن من طعن أحد منهم وقد اجاب القرطبي في المفهر عن ذلك فقال المعنى لا يدخلها من الطاعون مثل الذي وقع

في غيرها كطاعون عمارس والمجارت وهذا الذي قلناه يقتضيه تسليم انه دخلها في الجملة وليس كذلك فقد جزم ابن قتيبة في المعارف و تبعه جمع جزم من آخره هو الشيخ فحى الدين النووي في الأذكار بأن الطاعون لم يدخل المدينة أصلا ولا مكة أيضا لكن نقتل جماعة انه دخل مكة الطاعون في العام الذي كان في سنة تسع واربعمائة وسبع مائة بخلاف المدينة فلم يدخلها أحد فطأه وقع بها الطاعون أصلا ولعل

القرطبي مع بنى على ان الطاعون لعنه من الوباء وانه هو وانه الذي يتشأن فساد الهواء فيقع به الموت الكثير وقد مضى في الجنائز من صحيح البخاري قول إلى الأسود قدمت المدينة وهو غير تون بها موتا ذريعا فهذا وقع بالمدينة وهو باب بلا شك ولكن الشأن في تسمية طاعونا والحق ان المراد

بالطاعون في هذا الحديث المنفرد دخوله المدينة الذي يتشأن طعن الجحش فيجيب بذلك الطعن الذي في البدن فيقتل فهذا الحديث دخل المدينة قط فلو تضمن جواب القرطبي وقال بعض العلماء هذا من المعجزات المعجزة لان الأطباء من أولهم وان آخرهم معجروا ان يدعوا ان طاعون عن بلد

بل عن قرية وقد امتنع الطاعون عن المدينة هذه الدهور الطولية قلت وهو كلام صحيح ولكن ليس هو جوابا عن الاشكال ومن الاجوبة انه صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم عوذه عن الطاعون بالحصى لان الطاعون يأتي مرة بعد مرة والحصى يتكرر في كل حين فيتعاد لان في الأجر ويتم المراد من عدم دخول الطاعون لبعض ما تقدم من الأسباب ويظهر لي جوابا آخر جلا استحضر الحديث الذي أخرجه احمد من رواية أبي عسيب يهملين آخره موحدة وزن عظيم

رفعه أثنى جابر بن الحصى والطاعون فأمسكت الحصى بالمدينة وأرسلت الطاعون إلى الشام وهو ان الحكمة في ذلك انه صلى الله عليه وسلم لما دخل المدينة كان في قلعة من أصحابه عددا واما كانت المدينة وبنيته كما سبق من حديث عائشة ثم خير النبي صلى الله عليه وسلم في أمرين يحصل لكل

منهما الاجر الجزيل فاختر الحصى جيشا لقلعة الموت بها غلبا بخلاف الطاعون ثوبا احتاج إلى جهاد الكفار واذن له في القتال كانت قضية استمرار الحصى بالمدينة ان تضعف اجساد الذين يحتاجون إلى التقوية لاجل الجهاد فدعا بنقل الحصى من المدينة إلى المحفة فعادت المدينة اصح بلاد الله بعد

ان كانت بخلاف ذلك ثم كانوا حريشين من فائته الشهادة بالطاعون ربما حصلت له بالقتل في سبيل الله ومن فاته ذلك حصلت له الحصى التي هي حظ المؤمن من النار ثم استمر ذلك بالمدينة قبيحا لها عن غيرها لتحقيق اجابة دعوتها وظهور هذه المعجزة العظيمة بتصديق خبره هذه المسئلة

المنظورة والله أعلم **قوله** ولا الدجال الخ والدجال وان لم يدخلها لكن يأتي سجنها من دبر أحد فترجع المدينة بأهلها ثلاث رجفات



يملك شناقية بن سعيد قال ناعبد العزيز يعني الدراوردي عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يأتي على الناس زمان يدعوا الرجل بن عمته وقريبه هلم إلى الزخاء هلم إلى الزخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون والذي نفسي بيده لا يخرج منهم أحد رغبة عنها إلا أخلص الله فيها خيراً منه إلا أن المدينة كالكبير تخرج الخبيث لا تقوم الساعة حتى تنف المدينة شرارها كما ينفي الكبير خبيث الحديد وحل شناقية بن سعيد عن مالك بن انس فيما قرئ عليه عن يحيى بن سعيد قال سمعت أبا الحجاب سعيد بن يسار يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت بعثرية تأكل كل القرى

فيخرج الله منها كل كافر ومنافق كما جاء في آخر الكتاب في حديث الرجال من كتاب الفتن ثم يهمل دخول المدينة فتصرف الملائكة وجهه إلى الشام وهناك يقتله عيسى عليه السلام باب كد على ما يأتي باب المدينة تنفي خبيثها وتسمى طابة وطيبة قوله هلم إلى الزخاء قال القرطبي من معجزاته صلى الله عليه وسلم لأنه أخبر عن مغيب وقع كما أخبر ويعني بذلك أن الأمصار تفتح ويكثر الخير كما اتفق عند فتح الشام والعراق وغيرها فركن كثير من خرج من بلاد العرب إلى ما وجد من الخصب في البلاد التي فتحت اتخذها داراً ودعوا إليها من كان بالمدينة لشدة العيش بالمدينة ولضعفه فلذلك قال والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وكانت المدينة خيراً من حيث إن الترفه يتعذر بها ويدعم بها الأقبال على الدنيا ومن حيث أنها إقامة بالمكان الشريف ومحاور له صلى الله عليه وسلم في حياته ومحاوره لقبره بعد موته فطوبى لمن ظفر بذلك واحسن الله عزاء من لم ينل شيئاً منه قوله إلا أخلص الله فيها خيراً منه إن قال القرطبي كان الخارج عنها زهادة في سكنها أما جاهل بفضل المقام بها وأما كافر بها وكل واحد من هذين إذا خرج منها فمن بقي بما من المسلمين خير منه قلت والظاهر أن ذلك ليس خاصاً بمنه صلى الله عليه وسلم ومن خرج منها من الصحابة لم يخرج رغبة عنها بل إنما خرج لمصلحة دينية من تعلم أو جهاد أو غير ذلك قوله حتى تنفي المدينة شرارها أي تخروج قال عياض وكان هذا مختص بمنه لأنه لو كان يصبر على الهجرة والمقام معه بها إلا من ثبت إيمانه وقال النووي ليس هذا بظاهر لأن عند مسلم لا تقوم الساعة حتى تنفي المدينة شرارها كما ينفي الكبير خبيث الحديد وهذا والله أعلم ومن الرجال أنتم - ويحتمل أن يكون المراد كلاماً من الزميين وكان الأمر في حيوتهم صلى الله عليه وسلم كذا للسبب المذكور ويؤيده قصة الأعرابي بالآنية فانه صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الحديث معللاً به خروج الأعرابي وسؤاله الأقالة عن البيعة لم يكن ذلك أيضاً في آخر الزمان عند ما ينزل بها الرجال فترجى أهلها فلا يبق منافع ولا كافر لا يخرج إليه كما سيأتي وأما ما بين ذلك فلا كذا في الفقه قال لا يفي فإن قيل قد استقر بها المنافقون أجيب بأنهم انتفوا بالموت والموت أشد النفي قوله كما ينفي الكبير الخبيث كانت سكوت التثنية وفيه لغة أخرى كوربضم الكا والمشهور بين الناس أنه الزرق الذي ينفي فيه لكن أكثر أهل اللغة على أن المراد بالكبير حانوت الحديد والصانع قوله خبيث الحديد الخ الخبيث لفهم المعجزة والموحدة بعد ما مثلثة أي وسخا الذي تخرجه النار والمراد أنها لا تترك فيها من في قلبه دغل بل تميزه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الحديد من جيدة ونسبة التمييز للكبير لكونه السبب الأكبر في اشتعال النار التي يقع التمييز بها واستدل بهذا الحديث على أن المدينة أفضل البلاد قال المصنف لأن المدينة هي التي أدخلت مكة وغيرها من القرى في الإسلام فصار الجميع في صحائف أهلها ولا تخفى الخبيث أجيب عن الأول بأن أهل المدينة الذين فتحوا مكة معظمهم من أهل مكة فالفضل ثابت للفريقين ولا يلزم من ذلك تفضيل أحدي البعنتين وعن الثاني بأن ذلك إنما هو في خاص من الناس ومن الزمان بدليل قوله تعالى ومن أهل المدينة مردوا على النفاق والمنافق خبيث بلا شك وقد خرج من المدينة بعد النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن عبد الله وابن مسعود وطائفة ثلثي وطائفة والزبير وعمران وآخرون وهم من أطيب الخلق فدل على أن المراد بالحديث تخصيص ناس دون ناس وقت دون وقت قوله أمرت بقرية الخ أي أمرني ربي بالهجرة إليها أو سكنها قال الأول محمول على أنه قاله بمكة والثاني على أنه قاله بالمدينة كذا في الفقه قلت وعلى الشق الأول أيضاً يحتمل أنه حكى بالمدينة الأمر السابق الذي وقع بمكة والله أعلم قوله تأكل القرى الخ أي تغلبها وكنى بالأكل عن الغلبة لأن الأكل غالب على المأكول ووقع في موطن ابن وهب قلت لما لك ما تأكل القرى قال تفهم القرى وبسطه ابن بطال فقال معناه يفهم أهلها القرى فيأكلون أموالهم ويسبون ذرارهم قال وهذا من قصص الكلام تقول العرب أكلنا بلد كذا إذا ظهروا عليها وسبقه الخطيب إلى معنى ذلك أيضاً وقال النووي ذكره في معناه وجهين أحدهما هذا والآخرون أكلها وميرتها من القرى المفتوحة وإليها تساق غنائمها وقال ابن المنير في الحاشية يحتمل أن يكون المراد بأكلها القرى غلبة فضلها على فضل غيرها ومعناه أن الفضائل تفصل في جنب عظيم فضلها حتى تتجاوز كون

باب المدينة تنفي خبيثها وتسمى طابة وطيبة طابة وطيبة

يقولون يثرب وهي المدينة تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد **وحديثنا** عن الناقدا بن أبي عمر قال لا ناسفين  
 ح قال **وحديثنا** بن مثنى قال نأبى الوهاب جميعاً عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد وقال لا كما ينفي الكير الخبث ولم يرد كرا  
 الحديد **وحديثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن محمد بن المنكر عن جابر بن عبد الله أن أعرابياً بايع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فاصاب الأعرابي وعك بالمدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد أقم لي بيعتي فأبى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فأتى ثرجاء فقال أقم لي بيعتي فأبى ثرجاء فقال يا محمد أقم لي بيعتي فأبى فخرج الأعرابي فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم إنما المدينة كالكير تنفي خبثها

عد ما قلت والذي ذكره احتمالاً ذكره القاضي عبد الوهاب فقال لا معنى لقوله تأكل القرى الأروج فضلها عليها وزيادتها على غيرها  
 كذا قال ودعوى الحصر مردودة لما مضى ثم قال ابن المنير وقد امتيت مكة أم القرى قال المذكور للمدينة أبلغ منه لأن الامومة لا تنفي اذا وجد  
 ما هي له امر لكن يكون حتى الام لا ظهر وفضلها أكثر كذا في الفتح **قوله** يقولون يثرب وهي المدينة الخ وان بعض المتأخرين يسمونها يثرب اسمها  
 الذي يليق بها المدينة وفيه بعض العلماء من هذا كراهة تسمية المدينة يثرب وقالوا ما وقع القرآن انما هو حكاية عن قول غير المؤمنين  
 وروى احمد من حديث البراء بن عازب رفعه من سمي المدينة يثرب فليست بغفرا لله هي طابة وروى عمر بن شبة من حديث ابى ليوب  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمدينة يثرب لهذا قال عيسى بن دينار من المالكية من سمي المدينة يثرب كتبت عليه خطيبته  
 قال وسبب هذه الكراهة لان يثرب اما من التشريب الذي هو التويج والملامة او من الثريب وهو الفساد وكلاهما مستقيم وكان صلى الله عليه وسلم  
 يحسن الحسن ويكره الاسم القبيح وذكر ابو اسحق الزجاج في مختصره وابو عبيد البكري في معجم ما استعجم انها سميت يثرب باسم يثرب بن قانية بن  
 مهاجر بن عيل بن عيص بن ارم بن سام بن نوح لانه اول من سكنها بعد العرب ونزل اخوه خيبر خيبر فسميت به وسقط بعض الاسماء من كلام  
 البكري **قوله** ان اعرابياً الخ قال الحافظ لما وقف على اسمه الخ ان الزعفراني ذكر في ربيع الاخر انه قيس بن ابي حازم وهو مشكل لانه تابعي  
 كبير مشهور صحابته هاجر فوجد النبي صلى الله عليه وسلم قد مات فان كان محفوظاً فلعله آخر وافق اسمه واسم ابيه وفي الزيل لابي موسى  
 في الصحابة قيس بن ابي حازم المنقري فيجوز ان يكون هذا **قوله** بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وفي البخاري نبأ يبعه على الاسلام وهو  
 ظاهر في ان طلبه الاقالة كان فيما يتعلق بنفس الاسلام ويحتمل ان يكون في شيء من عوارضه كالهجرة وكانت في ذلك الوقت واجبة ووقع التويل  
 على من رجع اعرابياً بعد هجرته ولو كان استقاله من الاسلام كان قتله على الردة **قوله** وعك بالمدينة الخ الوعك بفتح الواو وسكون المهملة  
 وقد تفتح بعده كاف الحشى وقيل ألها وقيل ارعادهما وقال الاصمعي اصله شدة الحر فاطلق على حراحي وشدها **قوله** اقلني بيعتي الخ  
 ظناً منه انه يجوز قياً سأل على البيع فان الاقالة من مكارم الاخلاق في البيع ولذا قال صلى الله عليه وسلم من اقال ناد ما اقال الله عثرته  
 يوم القيامة **قوله** فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال ابن التين انما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من اقالته لانه لا يعين على  
 معصية لان البيعة في اول الامر كانت على ان لا يخرج من المدينة الا بأذن فخرجه عصيان قال وكانت الهجرة الى المدينة فرضاً قبل فتح  
 مكة على كل من أسلم ومن لم يهاجر لم يكن بينه وبين المؤمنين مودة لقوله تعالى والذين آمنوا وولواهم حاربا ما كرم من ولايتهم من شيء حتى  
 يهاجروا فلما فتحت مكة قال صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح ففي هذا اشعار بان مبايعة الاعراب المذكورة كانت قبل الفتح وفي عمدة القاري  
 فان قلت لما قال الاعرابي اقلني لم يبق له ان يترك الاسلام ولا من هاجر الى النبي صلى الله عليه وسلم ان يترك الهجرة  
 ويذهب الى وطنه وهذا الاعرابي كان من هاجر وبايع النبي صلى الله عليه وسلم على المقام عندك قال عياض ويحتمل ان بيعته كانت بعد الفتح و  
 سقوط الهجرة اليه وانما بايع على الاسلام وطلب الاقالة فلم يقبله وقال ابن بطال والدليل على انه لم يرد الا رد عن الاسلام انه لم يرد حل ما  
 عقده الا بموافقة النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ولو كان خروجه عن المدينة خروجاً عن الاسلام لقتله حين ذاك ولكنه خرج عاصياً ورأى انه  
 معذور لما نزل به من الحشى ولعله لم يعلم ان الهجرة فرض عليه وكان من الذين قال الله تعالى فيهم واجد ان لا يعلموا حل ودما انزل الله على  
 رسوله فان قلت ان المنافقين قد سكنوا المدينة وما توافيها ولم تنفهم قلت كانت المدينة دارهم اصلاً ولم يسكنوها بالاسلام ولا حثالة و  
 انما سكنوها لما فيها من اصل معاشرهم ولم يرد صلى الله عليه وسلم بضرب المثل الا من عقده الاسلام راعياً فيه ثم خبث قلبه، ام **قوله** فخرج  
 الاعرابي الخ اي من المدينة راجعاً الى البادية من غير اذن صلى الله عليه وسلم **قوله** كالكير الخ جعل مثل المدينة وما يصيب ساكنيها من الجمل  
 البلاء كمثل الكير وما يوقد عليه في النار فيميز به الخبث من الطيب فيذهب الخبث ويبقى الطيب فيه اذ كان واخلف كما في زمان عمر

وينصع طيبها وحل ثنا عبد الله بن معاذ العنبري قال نا إلى قال ناشعة عن عدى وهو ابن ثابت سمع عبد الله بن زيد  
عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنها طيبة يعني المدينة وأما تنفع الخبث كما تنفع النار خبث الفضلة  
حل ثنا قتيبة بن سعيد وهذا بن السري وإبو بكر بن أبي شيبة قالوا أنا أبو الأحوص عن سماك عن جابر بن سمرق قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله سمي المدينة طابة **حل ثنا** محمد بن حاتم وإبراهيم بن دينار قالنا حاجج بن  
محمد قال وحل ثنا محمد بن رافع قال نا عبد المولى كلاهما عن ابن جريح قال أخبرني عبد الله بن عبد الرحمن بن يحيى عن ابن  
عبد الله القراط أنه قال أشهد على أبي هريرة أنه قال قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم من أراد أهل هذه البلدة بسوء يعني المدة  
أذابه الله كما يذوب الملح في الماء **وحل ثنا** محمد بن حاتم وإبراهيم بن دينار قالنا حاجج **وحل ثنا** محمد بن رافع قال نا  
عبد الرزاق جميعا عن ابن جريح قال أخبرني عمر بن يحيى بن عمار أنه سمع القراط وكان من أصحاب أبي هريرة يزعم أنه سمع أبا هريرة  
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء قال ابن حاتم في حديث  
ابن يحيى يدل قوله بسوء شرا **حل ثنا** ابن أبي عمر قال نا سفيان عن ابن هرون موسى بن أبي عيسى **حل ثنا** ابن أبي  
عمر قال نا الذراوردي عن محمد بن عمر جميعا سمعا أبا عبد الله القراط سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **حل ثنا**  
قتيبة بن سعيد قال نا حاتم يعني ابن اسماعيل عن عمر بن نبيه قال أخبرني دينار القراط قال سمعت سعد بن أبي وقاص  
يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء **وحل ثنا** قتيبة  
قال نا اسماعيل يعني ابن جعفر عن عمر بن نبيه الكعبى عن أبي عبد الله القراط أنه سمع سعد بن مالك يقول قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عبد الله بن موسى قال نا أسامة بن زيد  
عن أبي عبد الله القراط قال سمعته يقول سمعت أبا هريرة وسعدا يقولان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لأهل المدينة في مدتهم  
وساق الحديث فيه من أراد أهلها بسوء أذابه الله كما يذوب الملح في الماء **وحل ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا وكيع عن هشام بن

باب تحريم إرادة أهل المدينة بسوء  
وان من الأدعية إذا أذابه الله

باب ترغيب الناس في سكنة المدينة عند فتح الأوصال

ابن الخطاب رضي الله عنه فانه أخرج أهل الكتاب أظهر العدل والأحسن وفي التنزيل إشارة إلى هذا التأويل في حق الحق والباطل من جهة  
التمثيل فكأنما الزبد في قعر جفلة وأما ما يقع للناس في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال قوله وينصع طيبها الخ طيبها مرفوع على  
الفاعلية وهو التشديد وينصع بفتح الياء والصاد المهملة أي يصفر ويخلص ويتميز والناصع الصافي الخالص منه قوله ناصع اللون أي صافيه  
وخالصه ومعنى الحديث أنه يخرج من المدينة من لم يخلص إيمانه ويقيم فيها من خلس إيمانه قال أهل اللغة يقال نصع الشيء بفتح الصاد فيها نصوعا  
إذا خلس ووضعه والناصع الخالص من كل شيء قال ابن المنير ظاهر الحديث ذكر من خرج من المدينة وهو مشكل فقد خرج منها جمع كثير من الصحابة  
وسكنوا غيرها من البلاد وكذا من بعدهم من الفضلاء والجواب أن المذموم من خرج عنها كراهة فيها ورغبة عنها كما فعل الأعرابي المذكور وأما  
المشار إليهم فأنما خرجوا مقاصد صحيحة كنشر العلم وفتح بلاد الشرك والمراعاة في الثغور جهاد الأعداء وهو مع ذلك على اعتقاد فضل المدينة وفضل  
سكنها **قوله** أها طيبة الخ هو بوزن شبيهة غير منصرفة تأنيث الطيب بفتح الطاء وسكون الياء لغة في الطيب يقال لها طابة أيضا قال في الفتح  
والطاب الطيب لغتان بمعنى واشتقاقهما من الشيء الطيب وقيل لطهارة تربتها وقيل لطيبها لسكنها وقيل من طيب العيش بها قال بعض أهل  
العلم وفي طيب ترابها وهو مأخذ دليل شاهد على صحة هذه التسمية لأن من أقام بها يجد من تربتها وحيطانها رائحة طيبة لا تتجدد في غيرها  
وللمدينة أسماء غير ما ذكر حتى قال بعض أهل العلم بلغوا أن لها أربعين اسما **قوله** أن الله سمي المدينة طابة الخ فيما استحب اسمها طابة وليس فيه  
أعلا التسمية بخبره قاله النووي رحمه الله **باب** تحريم إرادة أهل المدينة بسوء وان من أرادهم أذابه الله **قوله** أخبرني عبد الله بن  
عبد الرحمن بن يحيى الخ قال النووي هكذا صوابه أخبرني عبد الله بن نعيم العائني مكبر وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا ومعظم نسخ المغاربة ووقع في بعضها  
عبد الله لضم العين مصغره وهو غلط ويحسن بكسر النون فتحها سبق بيانه قريبا في باب الترغيب في سكنة المدينة والقراط بالطاء المعجمة منسوب  
إلى القراط الذي يدلغ به قال ابن الجحيم لأنه كان يبيعه واسم أبي عبد الله القراط هذا دينار وقد سماه في الرأيت التي بعد هذه في حديثه عن سعد  
ابن أبي وقاص رضي الله عنه **قوله** من أراد أهل هذه البلدة الخ قيل يحتل أن المراد من أرادها غازيا مغيرا عليها ويحتل غير ذلك وقد سبق  
بيان هذا الحديث قريبا في الأبواب السابقة **قوله** بدعوا ويسوء الخ على الشك والذهم بفتح الدال المهملة واسكان المهملة أي بغائلة أمر عظيم  
والله أعلم **باب** ترغيب الناس في سكنة المدينة عند فتح الأوصال **قوله** عن هشام بن عروة عن أبيه الخ هو عروة بن الزبير وعبد الله بن الزبير

باب أخبار صلوات الله عليه وسلم بترك الناس المدينة وخروجهم

عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح الشام فيخرج من المدينة قوم بأهلهم يسيرون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ثم يفتح اليمن فيخرج قوم بأهلهم يسيرون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون **وحدثنا** محمد بن رافع قال قالنا عبد الرزاق قال أنا ابن جريح قال أخبرني هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن سفيان بن أبي زهير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يفتح اليمن فيأتي قوم يسيرون فيتحلون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ثم يفتح الشام فيأتي قوم يسيرون فيتحلون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ثم يفتح العراق فيأتي قوم يسيرون فيتحلون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون **وحدثني زهير** ابن حرب قال أنا أبو صفوان يعني عبد الله بن عبد الملك الأموي عن يونس بن يزيد قال **وحدثني حمله بن يحيى** اللفظ له قال أنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

وفي الأسناد صحابي عن صحابي وتابعي عن تابعي لأن هشامًا قد لقي بعض الصحابة **قوله** عن سفيان بن أبي زهير الخ كذا لا أكثر ورواه حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه كذلك وقال في آخره قال عروة ثم لقيت سفيان بن أبي زهير عند موته فأخبرني بهذا الحديث واسم أبي زهير القرطبي يفتح القاف كسر الراء بعد ها همزة مكسورة بلا واو وشنوءة هو عبد الله بن كعب بن مالك بن نضر بن الأزد وسمى شنوءة لشأن كان بينه وبين قومه **قوله** يفتح الشام الخ هكذا في رواية وكيع هذه اليلة بذكر الشام وفي رواية ابن جريح الآتية بعد ها شرع باليمن ثم ذكر الشام ثم العراق ووافقه على هذا الترتيب مالك عند البخاري ولكن لا بلفظة ثم بل بالواو وهذا هو الأصح قال ابن عبد البر وغيره افتتحت اليمن في أيام النبي صلى الله عليه وسلم وفي أيام أبي بكر وافتتحت الشام بعد ها والعراق بعد ها وفي هذا الحديث علم من أعلام النبوة فقد وقع على وفق ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ترتيبه ووقع تفرق الناس في البلاد لما فيها من السعة والرخاء لوصبروا على الإقامة بالمدينة كان خير لهم في هذا الحث فضل المدينة على البلاد المذكورة وهو أمر مجمع عليه فيه دليل على أن بعض الفقهاء فضل من بعض ولم يختلف العلماء فإن المدينة فضل على غيرها وإنما اختلفوا في الأفضلية بينها وبين مكة **قوله** يسيرون الخ يفتح أوله ضم الموحدة وكسرها من يسيرون قال ابن عبد البر في رواية يحيى بن يحيى بكسر الموحدة وقيل إن ابن القاسم رواه بضمها قال أبو عبد الله معناه يسوقون دوابهم للبئس سوقًا ليل تقول بئس عند السوء وإرادة السعة وقال اللادوي معناه يجرؤون دوابهم فيبشرون ما يطؤونه من الأرض من شدة السير فيصير غبارًا قال تعالى بُشَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا أي سالت سبيلًا وقيل معناه سارت سيرًا وقيل معناه يزينون لأهلهم البلاد التي تفتح ويدعونهم إلى سكناها فيتحلون بسبب ذلك من المدينة لرحلين إليها ويشهد لهذا حديث أبي هريرة عند مسلم يأتي على الناس زمان يدعون الرجل ابن عمه وقريبه هلم إلى الرخاء والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وعلى هذا فالذين يتحلون غير الذين يسيرون كأن الذي حضر الفتح أعجبه حسن البلد ورخاؤها فدعا قريبه إلى الحج إليها لذلك فيتحل المدعو بأهلها واتباعه قال ابن عبد البر وروى يسيرون بضم أوله وكسر ثانيه من الرابعي من أبس أبسًا ومعناه يزينون لأهلهم البلد التي يقصدونها وقال النووي الصواب أن معناه الأخبار عن خروج من المدينة متحلاً بأهلهم يأسًا في سيره مسرعًا إلى المرحلة ولا مصارًا المفتحة **قوله** لو كانوا يعلمون الخ أي بفضلها من الصلوة في المسجد النبوي وثواب الإقامة فيها وغيرها ذلك ويحتمل أن تكون بمعنى ليت فلا يحتاج إلى تقدير وعلى الوجهين ففيه تحمیل لمن فارقها وأثر غيرها قالوا والمراد به الخارجون من المدينة رغبة عنها كارهين لها وأما من خرج لحاجة أو تجارة أو جهاد أو نحو ذلك فليس بداخل في معناه الحديث قال الطبري الذي يقتضيه هذا المقام أن ينزل "لا يعلمون" منزلة لا لزوم لتنتفي عنهم المعرفة بالكلية لودهم مع ذلك إلى التمتي لكان يبلغ لأن التمتي طلب ملائمة حصوله أي ليهتموا لو آمن أهل العلم تغليظًا وتشديدًا وقال البيضاوي المعنى أنه يفتح اليمن فيجلب قومًا بلادها وعيش أهلها فيجلبهم ذلك على المهاجرة إليها بأنفسهم وأهلهم حتى يخرجوا من المدينة والحال أن الإقامة في المدينة خير لهم لا ماعًا حرر الرسول وجواره ومهبط الوحى ومنازل البركات لو كانوا يعلمون ما في الإقامة بما من الفوائد الدينية بالعوائد الأخروية التي يستحق دونهما ما يجدونه من الحظوظ الفانية العاجلة بسبب الإقامة في غيرها وقواه الطيبى لتكثير قومه ووصفهم بكونهم يسيرون ثم توكيده بقوله لو كانوا يعلمون لأنه يشعر بانهم ممن ركن إلى الحظوظ البهيمية والحطام الفانى وأعرضوا عن الإقامة في جوار الرسول ولذلك كثر قومًا ووصفه في كل قرينه بقوله يسيرون استحضار تلك الهيئة القبيحة والله أعلم

باب أخبار صلوات الله عليه وسلم بترك الناس المدينة على خير ما كانت



باب فضل ما بين قبة صلى الله عليه وسلم ومنبره وفضل موضع منبره

عليه السلام المدينة ليرتكبها أهلها على خير ما كانت مذلة للعوافي يعني السباع والطيور قال مسلم أبو صفوان عبد الله بن عبد الملك بن عيسى بن جريم عشرهين كان في حجره **وحدثني** عبد الملك بن شعيب بن الليث قال حدثني أبي عن جدي قال حدثني حنبل بن حذاف بن خالد عن ابن شهاب أنه قال قال خبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يتركون المدينة على خير ما كانت لا يغشاهن إلا العوافي يريد عوافي السباع والطيور ثم يخرج راعيها من مزينة يريدان المدينة ينتعقان بغنمهما فيجداها وحشا حتى إذا بلغا ثنية الدواع خرا على وجوههما **وحدثنا** قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد لما زني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قالنا عبد العزيز بن محمد المدني عن يزيد بن الحارث قوله على خير ما كانت الم أي على أحسن حال كانت عليه من قبل قال القرطبي تبعاً لليعاض وقد وجد ذلك حيث صارت معدن الخلافة ومقصداً للناس وملجأهم وحملت إليها خيرات الأرض وصارت من أعمال البلاد فلما انتقلت الخلافة إلى الشام ثرو إلى العراق وتغلبت عليها الأعراب تعاوتها الفتن وخلت من أهلها فقصدتها عوافي الطير والسباع وقال النووي المختار أن هذا التركيب يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة ويؤيده قصة الراعيين فقد وقع عند مسلم بلفظ ثم يحشر الراعيان وفي البخاري أنها آخر من يحشر ورجحه الحافظ في الفقه وقال بعد نقل الروايات وهذا لم يقع قطماً وقال المصنف في هذا الحديث أن المدينة تسكن إلى يوم القيامة وإن خلت في بعض الأوقات لقصد الراعيين بغنمها إلى المدينة قوله للعوافي الم جمع عافية وهي التي تطلب قوتها ويقال للذكر عاف قال ابن الجوزي اجتمع في العوافي شيان أحدهما أنها طالبة لا قوتها من قولك عفوت فلاناً عفوه فأناعات والجمع عفاة أي أتيت أطلب معرفته والثاني من العفاء وهو الموضع الخالي الذي لا أنيس به فان الطير والوحش تقصد الأمان على نفسها فيه قوله قال مسلم أبو صفوان عبد الله بن عبد الملك الم وفي تهذيب التهذيب عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان ابن الحكم بن أبي العاص الأموي الدمشقي أبو صفوان ذهبت به أمه أم جميل بنت عمر بن عبد الله بن صفوان بن أمية إلى مكة حين قتل بوه مع مروان بن محمد روى عن أبيه وابن جريم ويونس بن يزيد لا يلي وأسامة بن زيد الليثي ومالك وابن أبي ذئب ومجالد وثور بن يزيد وغيرهم وعندهما أحمد والنسائي والحميدي وعلي بن المديني والبخاري ونعيم بن حماد ومحمد بن عباد المالكي وكتيبة بن سعيد وغيرهم قال ابن معين وعلي بن المديني وأبو مسلم عبد الرحمن بن يونس المستملي ثقة وقال أبو زرعة لا بأس به صدوق وذكره ابن حبان في الثقات وقال علي بن المديني قال لي أبو صفوان كان مودباً لي يحيى بن يحيى الغساني قال علي وكان أخوه قرشي رأيت وقال الدارقطني من الثقات قلت حكى بعضهم أنه توفي في حدود المائتين قوله ثم يخرج راعيها من مزينة الم هذا يحتمل على بعد أن يكون حديثاً آخر مستقلاً لا يتعلق له بالذي قبله ويحتمل أن يكون من تمة الحديث الذي قبله وعلى هذين الاحتمالين يترتب الاختلاف الذي حكيت عن القرطبي والنووي الثاني أظهر كما قال النووي **قوله** ينتعقان بغنمهما الم ينتعقان بكسر الهمزة بعد ما قات النعيق زجر الغنم يقال نعق بنعق بكسر العين وفتحها نغيقاً ونعاقاً ونعقاً ونعقاً إذا صاح بالغنم واغرب الدأوى فقال معناه يطلب الكلأ وكأنه نثر بالمقصود من الزجر لانه يزجرها عن المرعى الويل إلى المرعى الويل **قوله** فيجدانها وحشا الم أي خالية ليس بها أحد الوحش من الأرض الخلاء أو كثرة الوحش لما خلت من شكاها قال النووي الصحيح أن معناه يجداها ذات وحش قال وقد يكون وحشا يعني وحش وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان وجمعه وحوش وقد يعبر بواحد عن جمعه وحكى عن ابن المرباط أن معناه أن غنم الراعيين المذكورين تصير وحوشاً ما بان تغلبت في أقطابها وأما أن توحش وتفرق منهما وعلى هذا فالضمير في يجدانها يعود على الغنم والظاهر خلافه قال النووي الصواب الأول وقال القرطبي القدرة صالحة لذلك انتهى، ويؤيده أن في بقية الحديث أنها يخرجان على وجوههما إذا وصلا إلى ثنية الدواع وذلك قبل دخولها المدينة بلا شك فيدل على أنها وجدان الوحش المذكور قبل دخول المدينة فيقتوي أن الضمير يعود على غنمهما وكان ذلك من علامات قيام الساعة، **قوله** خرا على وجوههما الم أي سقطا ميتين وقد مرى ابن حبان من طريق عمرة عن أبي هريرة رفعه آخر قرية في الإسلام خراباً المدينة **باب** فضل ما بين قبة صلى الله عليه وسلم ومنبره وفضل موضع منبره **قوله** ما بين بيتي الم ووقع في حديث سعد بن أبي قاص عند البراء بن مسعود رجاله ثقات وعنده الطبراني من حديث ابن عمر بلفظ القبر قال القرطبي وكأنه بالمعنى لانه دفن في بيت سكناه فعلى هذا المراد بالبית في قوله بيتي أحد بيوتهم لا كلها وهو بيت عائشة الذي صار فيه قبره، **قوله** روضة الم أي كروضة من رياض الجنة في نزول الرحمة وحصول السعادة بما يحصل من ملازمة خلق الذكر لا سيما في عمده صلى الله عليه وسلم فيكون تشبيهاً بغير أداة أو المعنى أن العبادة فيها تؤدي إلى الجنة فيكون مجازاً وهذا فيه نظر إذا اختصص لذلك بتلك البقعة والخبر مسوق لمزيد شرف تلك البقعة على غيرها

باب فضل الجنة

باب فضل الصلوة بحجج مكة والمدينة

عن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد الأنصاري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما بين منبري وبين روضة من رياض الجنة وحل ثنا زهير بن حرب وعجل بن مثني قال لا نا يحيى بن سعيد عن عبد الله بن ح قال وحل ثنا ابن نمير قال نا أبي قال نا عبد الله بن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين منبري ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي وحل ثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي قال نا سليمان بن بلال عن عمر بن يحيى عن عباس بن سهل الساعدي عن أبي حميد قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك وساق الحديث وفيه ثم أقبلنا حتى قد منا وادى القرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني مسرع فمن شاء منكم فليسر معي ومن شاء فليمكث فخرجنا حتى اشرقنا على المدينة فقال هذه طابة وهذا احد وهو جبل يحببنا ونحببه وحل ثنا عبد الله بن معاذ قال نا أبي ناقرة بن خالد عن قتادة قال نا انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احدا جبل يحببنا ونحببه وحل ثنا عبد الله بن عبيد الله بن عمر القواريري قال حدثني حرمي بن عمارة قال ناقرة عن قتادة عن انس قال ناظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى احد فقال ان احدا جبل يحببنا ونحببه وحل ثنا عمر الناقد وزهير بن حرب اللفظ العثماني نا سفين بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدى هذا

قال الزهري نا وجوابه انها سبب قوى يوصل اليها على وجه آخر من بقية الاسباب او هي سبب لروضة خاصة اجل من مطلق الدخول والتعمد فان اهل الجنة يتفادون في منازلها بقدر اعمالهم او هو على ظاهره وان المراد انه روضة حقيقة بان ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة الى الجنة هذا محصل ما أوله العلماء في هذا الحديث وقال في المراهب يحتمل الحقيقة بان يكون ما أخبر عنه صلى الله عليه وسلم بانه من الجنة مقتطعا منها كما جاز في الحجر الأسود وقال الخطابي المراد من هذا الحديث الترغيب في سكنى المدينة وان من لا زمر ذكر الله في مسجد هآل به الى روضة الجنة وستى يوم القيامة من الحوض، واستدل به على ان المدينة افضل من مكة لانه اثبت ان الارض التي بين البيت والمنبر من الجنة وقد قال في الحديث الآخر لقاب قوس احدكم في الجنة خير من الدنيا وما فيها وتعقبه ابن خزيمة قوله انما من الجنة عجاذاذ لو كانت حقيقة لكانت كما وصفها الله الجنة ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانما المراد ان الصلوة فيها تؤدي الى الجنة كما يقال في اليوم الطيب هذا من ايام الجنة وكما قال صلى الله عليه وسلم الجنة تحت ظلال الشيوف قال ثورثب انه على الحقيقة لما كان الفضل الا لتلك البقعة خاصة فان قيل ان ما قرب منها افضل مما بعد ازهمم ان يقولوا ان الحقيقة افضل من مكة ولا قائل به، كذا في الفقه قلت والحق ان كون روضة حقيقة بحيث ينتقل ذلك الموضع بعينه في الآخرة الى الجنة لا يستلزم ترتيب احكام الجنة وآثارها عليه في الحال اذ اراهنه كما زعم ابن خزيمة وغيره والله تعالى اعلم بالصواب قول ومنبري على حوضي الخ اي ينقل يوم القيامة فينصب على الحوض وقال لاكثر المراد منبره بعينه الذي قال هذه المقالة وهو فوقه وقيل المراد المنبر الذي يوضع له يوم القيامة والاوّل اظهر وقيل معناه ان قصد منبره والحضور عند ملازمة الاعمال الصالحة يورد صاحبه الحوض ولتقتض شربه منه والله اعلم باب فضل احد قول حتى قد منا وادى القرى الخ هي مدينة قديمة بين المدينة والشام قوله يحببنا ونحببه الخ قد سبق بيان هذا الحديث قريبا فراجع باب فضل الصلوة بمجدي مكة والمدينة قوله صلوة الخ التنكير للوحدة اي صلوة واحدة قوله في مسجدى هذا الخ اي مسجد المدينة النبوي لا مسجد قبله وغيره قال النووي ينبغي ان يحصر المصلحة على الصلوة في الموضع الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم دون ما زيد فيه بعد لان التضييق انما ورد في مسجد وقد لا كره بقوله هذا بخلاف مسجد مكة فانه يشمل جميع مكة بل صح النووي انه يعبر بجميع الحرم ووافقه السبكي وغيره على الاختصاص بذلك الموضع واعتزله ابن تيمية واطال فيه والمحبت الطبري واورقا آثارا استدلالها وبأنه سلم في مسجد مكة ان المضاعفة لا تختص بما كان موجودا في زمانه صلى الله عليه وسلم وبان الاشارة في الحديث انما هي لاجراء غيره من المساجد المنسوبة اليه عليه السلام وبان الامام والكام سئل عن ذلك فأجاب بعدم الخصوصية وقال لانه عليه السلام اخبر بما يكون بعده وزويت له الارض فعلم بما يحدث بعد ذلك ولا هذا ما استجاز الخلفاء الراشدون ان يستزيدوا فيه بحضرة الصحابة ولم يكره ذلك عليهم وما في تاريخ المدينة عن عمر رضي الله عنه انه لما فرغ من الزيارة قال لو انتهت الى الجبانة وفي رواية الى ذوال الحليفة لكان الكل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وما عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لو زيد في هذا المسجد ما زيد كان كل مسجدى وفي رواية لوني هذا المسجد الى صنعاء كان مسجدى، هذا خلاصة ما ذكره ابن حجر في الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم والله اعلم، وقال الشيخ بدر الدين العيني ما حاصله انه اذا اجتمع الاسم والاشارة كما في قوله صلى الله عليه وسلم مسجدى هذا هل تغلب الاشارة او الاسمية خلاف فقال النووي في تغليب

افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وحديثي محمد بن رافع وعبد بن حميد قال عبدنا وقال بن رافع نا  
عبد المزيق قال نا معمر عن الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا  
خير من الف صلاة في غيره من المساجد الا المسجد الحرام وحديثي اسحاق بن منصور قال نا عيسى بن المنذر الجعفي قال  
الاشارة واما مذهبتنا فان الذي يظهر من قولهم ان الاسم غلب الاشارة والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قوله افضل من الف صلاة  
قال عياض المعنى انها تزيد على الف صلاة والله اعلم بقدر تلك الزيادة قال الابي وكان يميحنا ابو عبد الله صلى الله عليه وسلم انه كان يقال ان هذا لم يحكم  
المصلحة فلا يقال مثلاً ان صلاة زيد الظهري افضل من صلاة علي بن ابي طالب الظهري مسجد الكوفة وقمره بان صلاة مطلق والمطلق يصدق  
بصورته قال قولنا مطلق لا ينافي ما ذكره ابن عبد السلام من العموم اي عموم القرص والنقل ولا ش حديث رواه ابن ماجه من رواية زيد بن ابي الهيثم  
عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاة في مسجد لثلاثين وخمسين وعشرين صلاة وصلاة في المسجد  
الذي يجمع فيه خمس مائة صلاة وصلاة في المسجد الاقصي خمسين الف صلاة وصلاة في مسجدى بنجرين الف صلاة وصلاة في المسجد الحرام  
بمائة الف صلاة وفيه ابو الخطاب الدمشقي يحتاج الى الكشف كذا في عمدة القاري وفي شرح المشكاة رواه ثقات الا ان ابو الخطاب الدمشقي  
لو يحضرن اكان ترجمته ولو يخرج له احد من اصحاب الكتب الستة الا ابن ماجه كذا قاله المنذري وقال الذهبي ابو الخطاب ليس بمشهور  
وقال الشيخ ابن حجر العسقلاني مجهول نقله ميرك وقال ابن حجر قيل انه حديث منكر لانه مخالف لما رواه الثقات وقد يقال يمكن الجمع بينه  
وبين ما روه بان روايته من صلاة الجماعة تعدل صلاة المنفرد بخمس او سبع وعشرين تكل على ان هذا كان اولاً نوزيد هذا المقدار في المسجد  
الذي تقام فيه الجمعة وكذا ما جاء ان صلاة في المسجد الاقصي بآلف في سائر المساجد صلاة في مسجدى عليه السلام بالف صلاة في المسجد الاقصي  
اولاً نوزيد فيها فجعل الاول خمسين الف في سائر المساجد والثاني خمسين الف في الاقصي ومسجد مكة بمائة الف فلا تنافي بين الروايات  
المختلفة في التضعيف لاحتمال ان حديث الاقل قبل حديث الاكثر ثم تفضل الله بالاكثرياً بعد شئ ويحتمل ان يكون تفاوت الاعداد لتفاوت  
الاحوال قوله الا المسجد الحرام قال ابن بطال يجوز في هذا الاستثناء ان يكون المراد فانه مساو لمسجد المدينة او فاضلاً او مفضلاً  
والاول ابرح لانه لو كان فاضلاً او مفضلاً لم يعلم مقدار ذلك الا بدليل بخلاف المساواة، انتهى، وكأنه لم يفت على دليل الثاني وقد اخرج  
الامام احمد وصححه ابن حبان من طريق عطاء عن عبيد الله بن الزبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا افضل من الف  
صلاة فيما سواه من المساجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في غيره وفي رواية ابن حبان وصلاة في ذلك افضل من  
مائة صلاة في مسجد المدينة قال ابن عبد البر اختلف على ابن الزبير في رفته ووقفه ومن رفته احفظوا ثبت ومثله لا يقال بالرواية في ابن حبان  
من حديث جابر مرفوعاً صلاة في مسجدى افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة فيما سواه  
وفي بعض النسخ من مائة صلاة فيما سواه فعله الاول معناه فيما سواه الا المسجد الحرام وعلى الثاني معناه من مائة صلاة في مسجد المدينة ورجال اسناد  
ثقات لكنه من رواية عطية في ذلك عنه قال ابن عبد البر جاز ان يكون عند عطية في ذلك عنهما وعنه ذلك بحمله اهل العلم بالحديث ويؤيد ان  
عطاء امام واسع النهاية معترف بالرواية عن جابر وابن الزبير وروى البراء والطبراني من حديث ابي الدرداء ان الف صلاة في المسجد الحرام  
بمائة الف صلاة والصلاة في مسجدى بآلف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة قال البراء اسناده حسن، فوضه بذلك ان السناد  
بالاستثناء تفضيل المسجد الحرام وهو يرد على تاويل عبد الله بن نافع وغيره وروى ابن عبد البر من طريق يحيى بن يحيى ان عبيد الله بن نافع قال قال رسول الله  
ابن نافع عن تاويل هذا الحديث فتاوى معناه فان الصلاة في مسجدى افضل من الصلاة في بيت المقدس لا في غيره قال ابن حبان في لفظه من شيل  
الواحد فيلزم ان تكون الصلاة في مسجد المدينة افضل من الصلاة في مسجد مكة بتسعمائة وتسع وتسعين صلاة وحسبك بقول يروى في هذا  
ضعفاً قال وزعم بعض اصحابنا ان الصلاة في مسجد المدينة افضل من الصلاة في مسجد مكة بمائة صلاة واحتم برواية سليمان بن عتيق عن  
ابن الزبير عن عمر قال صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما سواه وتعقب بان المحفوظ بهذا الاسناد بلفظ صلاة في المسجد الحرام  
افضل من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فانما فضله عليه بمائة صلاة وروى عبد المزيق عن ابن جريح قال اخبرني سليمان بن عتيق  
وعطية عن ابن الزبير انهما سمعا يقول صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيه ويشير الى مسجد المدينة وللنساء من رواية موسى  
الجهمي عن نافع عن ابن عمر ما يؤيد هذا لفظاً وكلفاً الى هريرة وفي آخره الا المسجد الحرام فانه افضل منه بمائة صلاة هكذا في الفقه ولكن  
قال في المرقاة قد روى احمد والبراء وصححه ابن حبان من حديث حماد بن زيد عن حبيب المعلم عن عطاء عن عبد الله بن الزبير قال قال

فصل الصلاة في المسجد الحرام

رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة في مسجد في هذا أفضل من ألف صلاة في غيره من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة في مسجد في هذا بمائة ألف صلاة واسناده على شرط الشيخين ولما صححه ابن عبد البر من أئمة المالكية قال أنه الحجة عند التنازع قال أيضًا أنه حديث ثابت لا مطعن فيه لأحد إلا المتعسف لا يرجع على قوله في حبيب المعلوم وقد كان الإمام أحمد يمدحه ويوثقه ويثني عليه وكان ابن مهدي ويزيد بن زريع وحماد بن زيد وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم يروون عنه وهم أئمة علماء يقتدى بهم وببقية رجال أسانده أئمة ثقات ومنهم من علمه بالاختلاف على عطلة لأن قوماً يروونه عنه عن ابن الزبير وآخرين عنه عن ابن عمر وآخرين عنه عن جابر ومن العلماء من يجعل مثل هذه العلة في الحديث وليس كذلك لأنه يمكن أن يكون عند عطلة عن هؤلاء جميعهم بل هو الواقع وروى ابن زنجويه بلفظ ألا المسجد الحرام فأنها تعدل مائة ألف صلاة في مسجد المدينة وصح عن عمر قال ابن حزم بسند كالشمس في الصحة أنه قال صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقد أشرنا آنفاً أنه لا منافاة بين الزائد الناقص والله أعلم وفي حديث الباب دليل على تفضيل مكة، قال الأبي واختاره ابن رشد وشيخنا أبو عبد الله واحقر ابن رشد بأن الله سبحانه وتعالى جعل بها قبلة الصلاة وكعبة الحج وبأنه صلى الله عليه وسلم جعل لها مزية بحريم الله سبحانه إياها بقوله صلى الله عليه وسلم إن الله حرم مكة ولم يحرمها الناس وقد أجمع أهل العلم على وجوب الجزاء على من صاد بحرمها ولو جمعوا على وجوبه على من صاد بحرم المدينة ورأى جماعة أن تغليظ الحد وفي حرم مكة تحريمته ولا تقام فيه لقوله تعالى وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا، ولم يقل ذلك أحد في حرم المدينة وإذا كان تفضيل البقاع ليس لذواتها وإنما هو لتضعيف الحسنات السيئات بها وكان الذنب في حرم مكة أغلظ منه في حرم المدينة كان ذلك دليلًا على فضلها عليها قال ولا حجة في الأحاديث المرغبة في سكنى المدينة على فضلها عليها، قال الحافظ واستدل بهذا السديد على تفضيل مكة على المدينة لأن الأمكنة تشرف بفضل العبادة فيها على غيرها مما تكون العبادة مرجوحة وهو قول الجمهور وحكي عن مالك وبه قال ابن وهب ومطرف وابن جبيب من أصحابه لكن المشهور عن مالك وأكثر أصحابه تفضيل مكة واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة مع قوله موضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها، قال ابن عبد البر هذا استدلال بالخبر في غير ما ورد فيه ولا يقيم النص الوارد في فضل مكة ثم ساق حديث أبي سلمة عن عبد الله بن عدي بن الحارث قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً على الحزرة فقال والله ما نك لنحير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت وهو حديث صحيح أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم قال ابن عبد البر هذا نص في محل الخلاف فلا ينبغي العدل عنه والله أعلم وقد رجح عن هذا القول كثير من المصنفين من المالكية لكن استثنى عياض البقعة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فحكي الاتفاق على أنها أفضل البقاع وتعقب بأن هذا لا يتعلق بالبحث المذكور لأن محله ما يترتب عليه الفضل للعباد وأجاب القرافي بأن سبب التفضيل لا ينحصر في كثرة الثواب على العمل بل قد يكون لغيرها كتفضيل جلد المصحف على سائر الجلود وقال النووي في شرح المذهب لم أر لأصحابنا نقلاً في ذلك، أم - وكذا قال السروجي من الحنفية لم نجد من تعرض لهذا في مذهبتنا ولكن في الدبر المختار ومكة أفضل منها (أي المدينة) على الترجيح الأماضم أعضاء عليه الصلاة والسلام فإنه أفضل مطلقاً حتى من الكعبة والعرش والكرسي، أم - وقال في اللباب الخلاف فيما عدا موضع القبر المقدس فأضخم أعضاءه الشريفة فهو أفضل بقاع الأرض بالإجماع - أم - قال شارحه وكذا في الخلا في غير البيت خان الكعبة أفضل من المدينة ما عدا الضريح الأقدس وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام وعند نقل القاضي عياض وغير الإجماع على تفضيله حتى على الكعبة وأن الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي أن تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة البكروني على ذلك وقد صرح التاج الفاكهي بتفضيل الأرض على السماوات لحلوله صلى الله عليه وسلم بها وحكاية بعضهم عن أكثر خلق الأنبياء فيها ودفنهم فيها وقال النووي الجمهور على تفضيل السامرة على الأرض فينبغي أن يستثنى منها مواضع ضخم أعضاء الأنبياء للجمع بين قول العلماء كذا في المختار وقال الخطابي بن تيمية وفتاواه ما نفس محمد صلى الله عليه وسلم فما خلق الله خلقاً أكرم عليه منه وأما نفس التراب فليس هو أفضل من الكعبة البيت الحرام بل الكعبة أفضل منه ولا يعرف أحد من العلماء فضل تراب القبر على الكعبة إلا القاضي عياض ولم يسبقه أحد إليه ولا وافقه أحد عليه والله أعلم - وقال في موضع آخر من فتاواه وأما التربة التي دفن فيها النبي صلى الله عليه وسلم فلا أعلم أحداً من الناس قال أنها أفضل من المسجد الحرام والمسجد النبوي أو المسجد الأقصى إلا القاضي عياض فذكر ذلك إجماعاً وهو قول لم يسبقه إليه أحد فيما علمناه ولا حجة عليه بل يدن النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من المساجد أما ما من خلق أو ما فيه دفن فلا يلزم إذا كان هو أفضل أن يكون ما منه خلق أفضل فان أحداً لا يقول أن بدن عبد الله أبيه أفضل من أبنائه فان الله يخرج الحي من الميت والميت من الحي ونوح بن كرم وابن المرق

فضل مكة والمدينة وإجماعاً أفضل من الأخر والآخر إلى العلماء في تفضيل القبر الشريف



كافروا إبراهيم خليل الرحمن أبوه أذكروا النصوص الدالة على تفضيل المساجد المطلقة لم يستثن منها قبور الأنبياء ولا قبور الصالحين ولو كان ما ذكره حقاً لكان مدفن كل نبي بل وكل صالح أفضل من المساجد التي هي بيوت الله فيكون بيوت المخلوقين أفضل من بيوت الخالق التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه وهذا قول مبتدع في الدين مخالف لأصول الإسلام - أم - قلت وفي المواهب شرحه وجموعه على أثر الموضع الذي ضم أعضاء الشريفة صلى الله عليه وسلم أفضل بقاع الأرض حتى موضع الكعبة كما قاله ابن عساكر والباقي أبو الوليد سليمان ابن خلف الحافظ الفقيه والقاضي عياض معاً بقوله موضع قبره والظاهر أن المراد جميع القابر لا خصوص ما لا في الجسد الشريف لأنه يقال عرفاً للقبر ضم الأعضاء ويؤيد ذلك قول القائل وقصيدة أولها، دار المحبيات حتى أن تمواها، إلى أن قال -

جزم الجميع بأن خير الأرض ما + قد حاط ذات المصطفى وحماها

ونعم لقد صدقوا بساكنها علت + كالنفس حين زكت زكى ما وأها

بل نقل التاج السبكي كما ذكره السيد السهمودي في فضائل المدينة عن ابن عقيل الحنبلي أنها أي البقعة التي تبرئها المصطفى صلى الله عليه وسلم أفضل من العرش وصريح الفاكهاني بتفضيلها على السموات ولفظه وأقول أنا وأفضل من بقاع السموات أيضاً قال ولو أُر من تعرض لذلك بالنص عليه والذي اعتقد أن ذلك لو عرض على علماء الأئمة لم يختلفوا فيه وقد جدد أن السموات شرفت بمواطن قد ميه بل لو قال قائل أن جميع بقاع الأرض أفضل من جميع بقاع السماء لشرفها لكرمه صلى الله عليه وسلم حالاً فيها لم يعبد بل هو عندى الظاهر المتعين أنته كلام الفاكهاني وحكاية أي تفضيل الأرض على السماء بعضهم عن أكثر من العلماء لخلق الأنبياء منها ودفنهم فيها لكن قال النووي والجمهور على تفضيل السماء على الأرض أي ما عدا ضم الأعضاء الشريفة فأما أفضل جماعات بل قال البرماوى عن شيخه السراج البلقيني الحق أن مواضع جساد الأنبياء وأرواحهم أشرف من كل ما سواها من الأرض والسماء ومحل الخلاف غير ذلك أنته، وقال بعض العلماء سبب تفضيل البقعة التي ضمت أعضاء الشريفة أنه روى أن المرأيد بن في البقعة التي أخذ منها ترابها عندما خلق رواء ابن عبد البر في أوخر تمهيد من طريق عطاء الخراساني موقفاً وعلى هذا فقد روى الزبير بن بكارة أن جبريل أخذ التراب الذي خلق منه النبي صلى الله عليه وسلم من تراب الكعبة فعمل هذا البقعة التي ضمت أعضاء من تراب الكعبة فيرجع الفضل المذكور إلى مكة أن صح ذلك والله أعلم - وقال الشهاب الخفاجي في شرح الشفاء نعم قد يقال تفضيلها على الكعبة والعرش والكسرى أغاثت بعد فنه فيها لشرفها به لا قبله لأنها حيث لا يس فيها إلا أنها جزء من الكعبة مجرد فلا يزيد على بقية اجزائها إلا أن يقال أهداها لذنه صلى الله عليه وسلم فيها اقتضى منيتها على بقية الاجزاء قبل فنه فيها أيضاً وهل البقعة المذكورة أفضل من منزله عليه الصلوة والسلام في الجنة أو منزله فيها أفضل كما يسبق إلى الفهم وقد يقال هذه أفضل ما دام فيها فإذا صار في الجنة صار منزله أفضل وقد يقال يجوز أن يكون هذا منقولة من منزله في الجنة أو ينقل إليها فلها حكمه فليتأمل - وقال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله أن الأماكن والأزمان كلها متساوية وتفضلان بما يقع فيها من الأعمال لا بصفة قائمة فيها ويرجع تفضيلهما إلى ما ينيل أي يعطى الله العباد فيها من فضله وكرمه والتفضيل الذي فيها هو أن الله يعبد على عباده بتفضيل أجرة العاملين فيها قال وموضع القبر الشريف لا يمكن العمل فيه أنته لمحضاً لكن تعقبه تلميذ الشهاب القرافي بما تقدم من نقل محصله قريباً في كلام الحافظ، وكذا تعقبه الشيخ تقي الدين السبكي بما حصله أن الذي قاله لا ينبغي أن التفضيل لأمر آخر فيها أي الأمانة والأمانة وإن لو يكن على أن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه من الرحمة والرضوان والملائكة وله عند الله من المحبة وسأكنه ما تقتصر العقول عن أدراكه وليس ذلك المكان غيره فكيف لا يكون أفضل والحال أنه ليس محل عمل لنا لأنه ليس سجلاً ولا له حكم المسجد بل هو مستحق أي حق للنبي صلى الله عليه وسلم وأيضاً وجه آخر فقد تكون الأعمال مضاعفة فيه باعتبار أن النبي صلى الله عليه وسلم حتى كما تقرر وأنه يصلي في قبره بأذان وإقامة وإن أعماله مضاعفة فيه أكثر من مضاعفة عمل كل أحد فلا يختص التضعيف بأعمالنا نحن أي الأمة قال السبكي ومن فهم هذا أن شرح صدر لما قاله القاضي عياض تبعاً للباقي وابن عساكر من تفضيل ما ضم أعضاء الشريفة صلى الله عليه وسلم باعتبارين أحدهما باعتبار ما قيل أن كل أحد من في الموضع الذي خلق منه ولذا اشكل قول ابن عباس أصل طينته صلى الله عليه وسلم من سرة الأرض بمكة يعني موضع الكعبة وأجاب في العوارف بأن الماء أي الذي كان عليه العرش لما تمجج رعى الزيد إلى النواحي فوكت طينة النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، والثاني تنزل الرحمة والبركات عليه وأقبال الله تعالى قال السهمودي والرحمات النازلات بذلك يعلم فيضها الأمة وهي غير متناهية لدوام ترقيات صلى الله عليه وسلم فهو منبع الخيرات أنته، ولا نسلم أن الفضل للمكان لذاته ولكن لأجل من حل فيه صلى الله عليه وسلم أنته، قال

الخفاحي في شرح الشفاء وهما بحث وهما البقعة التي ضمت الجسد العظيم اذا كان افضل من سائر البقاع يلزم ان يكون المدينة افضل من مكة بلا نزاع لان المدينة هي تلك البقعة مع زيادة وزيادة الخير خير فكيف يتصور الخلاف بينهم على هذا بل نقول المدينة بعد هجرة صلى الله عليه وسلم اليها واقامتها افضل مكة حيث ان شرف المكان بالمكن فلا بد من تقرير الخلاف حتى يقام عليه الدليل قال العبد الضعيف عفا الله عنه قد نقلت خلاصة ما وجدت في كتب القوم ما انتهى اليه على هذه المسئلة الخطيرة وليس لي على ان يجترأ على التكلم في امثال هذه المضائق فان الكلام في مثل هذا يحتاج الى العلم بمقتضى الامور ومقادير الفضائل والمزايا التي لا تعرف الا بالوحى الالهي ولا يجوز لاحد ان يتكلم فيها بلا علم وبصيرة ولكن انبهك على ان سبب المفاضلة بين الازمنة والامكنة والبقاع عند الشرع ليس مختصرا في الاعمال والاحوال التي تقع فيها كما زعمه ابن عبد السلام وغيره بل قد تكون هذه المفاضلة بينها لتفاوتها في صفاتها النفسية في العلم الالهي المحيط كما افاد شيخنا قاسم العلوم والخيرات قدس الله روحه في مصنفاته وقد بسط الكلام على هذه المسئلة الشيخ شمس الدين بن القيم رحمه الله طال النفس فيه جللا وحاصله ان الله سبحانه وتعالى هو المتفرد بالخلق والاختيار من المخلوقات قال الله تعالى وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ وليس المراد ههنا بالاختيار الارادة التي يشير اليها المتكلمون بانه الفاعل المختار وهو سبحانه كذلك ولكن ليس المراد بالاختيار ههنا هذا المعنى وهذا الاختيار داخل في قوله يخلق ما يشاء فان المشية هي الاختيار وانما المراد بالاختيار ههنا الاجتناب والاصطفاء فهو اختيار بعد الخلق والاختيار العام واختيار قبل الخلق فهو اعم واسبق وهذا اخص وهو متأخر فهو اختيار من الخلق والاول اختيار الخلق واصح القولين ان الوقت الثامن على قوله تعالى وَيَخْتَارُ ويكون ما كان كنهه الخيرة نقيضا اى ليس هذا الاختيار اليه هو الخلق وحده قلما هو المتفرد بالخلق فهو والمتفرد بالاختيار منه فليس لاحد ان يخلق ولا يختار سواء فانه سبحانه اعلم بمواقف اختياري ومحال رضاه وما يصلح للاختيار مما لا يصلح له وغيره لا يشاركه في ذلك بوجه وذهب بعض من لا تحقيق عنده ولا تحصيل الى ان ما في قوله تعالى مَا كَانَ كُنْهُمُ الْخَيْرُ موصولة وهو مفعول ويختار اى ويختار الذي لهم الخيرة وهذا باطل من وجوه ثلث قال بعد كلام طويل ومن هذا اختياره سبحانه وتعالى من الاماكن والبلدان خيرا واشرفها وهي البلد الحرام فانه سبحانه اختاره لنبيه وجعله مناسك لعباده ووجب عليه الاتيان اليه من القرب البعد من كل فخر عميق فلا بد خلونه الامتواضيع متخشعين متذللين كاشفة رؤسهم متجردين عن لباس اهل الدنيا وجعله حراما آمنا لا يسفك فيه دم ولا تضرب به شجرة ولا ينفرله صيد ولا يختلخله ولا يلتقط لقطته للتمليك بل للتعريف لبس الا وجعل قصدا مكفرا لما سلف من الذنوب ما حيا للاوزار حاطا للخطايا قال فلولا يكن البلد الامين خير بلاد واحبها اليه ويختاره من البلاد لما جعل عمرها مناسك لعباده فرض عليه قصدها وجعل ذلك من اكد فرض الاسلام واقسم به في كتابه العزيز في موضعين منه فقال تعالى وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ وقال تعالى لَا أَقْسِمُ بِمَا لَكُمْ بَلَدِي وَلَيْسَ عَلَيَّ جُحْدُ الْأَرْضِ بِقَعَةٍ يَجِبُ عَلَى كُلِّ قَادِرٍ الشَّعْءُ إِلَيْهَا وَالطَّوْفُ بِالْبَيْتِ الَّذِي فِيهَا غَيْرُهَا - ولذلك كان شد الرحال اليه فرضا وغيره ما يستحب ولا يجب ومن خصائصها كونها قبلة لاهل الارض كلها فليس على وجه الارض قبلة غيرها ومن خواصها ايضا انه يحرم استقبالها واستدبارها عند قضاء الحاجة دون سائر بقاع الارض ومن خصائصها انها لا يجوز دخولها لغير اصحاب الجواهر المتكررة الا باحرام وهذه خاصية لا يشاركها فيها شئ من البلاد قال وقد ظهر من هذا التفضيل والاختصاص فخر انجذاب الأفضلة وهو القلوب وانعطافها ومحبتها لهذا البلد الامين فحذبه للقلوب اعظم من جذب المغناطيس للحديد فهو الاول يقول القائل سه محاسنه هيولى كل حسن ومغناطيس افئدة الرجال - ولهذا اخبر سبحانه انه مثابة للناس اى يتوكلون اليه على تعاقب الاعوام من جميع الاقطار ولا يقصرون منه وطرا بل كلما ازدادوا له زيارة ازدادوا له اشتياقا ثم قال فكل ما اضافته الرب تعالى الى نفسه فله من المزية والاختصاص على غيره ما اوجب له الاصطفاء والاجتناب ثم يكسوه بهذه الاضافة تفضيلا آخر وتخصيصا وجلالة زيادة على ماله قبل الاضافة ولم يوفق لغير هذا المعنى من سوي بين الاعيان والافعال والازمان والاماكن وزعماته لامزية لشئ منها على شئ واما هو مجرد الترجيح بلا مرجح وهذا القول باطل باكثر من اربعين وجها قد ذكرت في غير هذا الموضع ويكفي تصور هذا المذهب الباطل في فساده فان مذهبا يقتضيه ان يكون ذوات الرسل كذوات اعدائهم في الحقيقة وانما التفضيل بامر لا يرجع الى اختصاص الذوات بصفات ومزايا لا تكون لغيرها وكذلك نفس البقاع واحدة بالذات ليس لبقعة على بقعة مزية البتة وانما هو لما يقع فيها من الاعمال الصالحة فلا مزية لبقعة البيت والمجد الحرام ومنى وعرفة والمشاعر على ما في بقعة سميتها من الارض وانما التفضيل باعتبار ما خارج عن البقعة لا يعود اليها ولا الى وصف قاصديها والله سبحانه وتعالى قد رد هذا القول الباطل بقوله تعالى فَإِذَا جَاءَ ثَمْرُكُمْ فَأَمَرْتُمْ بِهَا أَنْ تَكُونَ مِثْلَ ثَمَرِهَا

مثل ما أوتي رسول الله قال الله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته أي ليس كل أحد أهلاً ولا صالحاً لنقل رسالته بل لها محال مخصوصة  
 لا تليق إلا بها ولا تصلح إلا لها والله أعلم بهذا المحال منكم ولو كانت الذات متساوية كما قال هؤلاء لم يكن في ذلك رد عليهم وكذلك قولنا  
 وكذلك قسماً بعضهم ببعض ليقولوا أهولكم من الله عليهم من بيننا البس الله بأعلم بالشكرين أي هو سبحانه أعلم بمن يشكره على  
 نعمته فيختصه بفضله وعين عليه ممن لا يشكره فليس كل محل يصلح لشكره واحتمال منته والتخصيص بكرامته فذوات ما اختاره اصطفاها  
 من الأعيان والأماكن والأشخاص وغيرها مشتتة على صفات وأمر قائمة بها ليست في غيرها ولا جلتها اصطفاها الله وهو سبحانه الذي  
 فضلها بتلك الصفات خضها بالاختيار فهذا خلقه وهذا اختياره وديك مخلوق ما يشاء ويختار وما أباين بطلان رأي يقتضيه بأن مكان البيت  
 الحرام مساً ولسائر الأماكن وذات الحجر الأسود مساوية لسائر حجارة الأرض ذات النبي صلى الله عليه وسلم مساوية لذات غيره وإنما  
 التفضيل في ذلك بأمر خارجة عن الذات والصفات القائمة بها وهذا الأقاليل واشتالها من الجنائيات التي جناها المستكبرون على الشريعة  
 ونسبوا إليها وهي بريئة منها وليس معهم أكثر من اشتراك الذات في أمر عام وذلك لا يوجب تساويها في الحقيقة لأن الاختلافات  
 قد تشترك في أمر عام مع اختلافها في الصفات النفسية وما سوى الله تعالى بين ذات المسك وذات البول أبداً ولا بين ذات الماء  
 وذات النار أبداً والتفاوت البين بين الأمكنة الشريفة وأضدادها والذوات الفاضلة وأضدادها أعظم من هذا التفاوت بكثير  
 فبين ذات موسى عليه السلام وفرعون من التفاوت أعظم ما بين المسك والرجع وكذلك التفاوت بين نفس الكعبة وبين بيت السلطان  
 أعظم من هذا التفاوت أيضاً بكثير فكيف يجعل البقعتان سواء في الحقيقة والتفضيل باعتبار ما يقع هناك من العبادات والأذكار و  
 الدعوات ولم نقصد استيفاء الرد على هذا المذهب المردود والمرذول وإنما قصدنا تصويره إلى اللبيب العاقل العاقل الخاكم لا يسبأ  
 الله وعباده بغيره شيئاً والله سبحانه لا يختص شيئاً ولا يفضل ويرجحه إلا بما يقتضيه تخصيصه وتفضيله نعم هو معطى ذلك المبرج وواهبه  
 فهو الذي خلقه ثم اختاره بعد خلقه وربك يخلق ما يشاء ويختار أنت ما أردناه من تخصيص كلامه، وإذا تمهل هذا فنقول إن الكعبة  
 الشريفة هي أشرف بقاع الأرض وأفضلها على الإطلاق بحسب صفاتها النفسية كما ذكرنا وهذا لا يمنع أن يكون بقعة أخرى من الأرض  
 أفضل منها من حيث ما يعرض لها من أمور وأحوال خارجة عن نفس ذاتها كحلول أفضل الخالقات ونزول أشرف الكائنات أعني رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بها فان الأنوار والتجليات التي يتجلى بها الحق سبحانه وتعالى لأشرف خليفته على الإطلاق أعظم ما على من سائر  
 التجليات التي يتجلى بها لغيره كائناً ما كان وهذا يستلزم أن يكون كل محل حل به صلى الله عليه وسلم في حياته أشرف وأفضل من سائر البقاع  
 من هذه الجهة إلى أن يفارقه وأما بعد وفاته فروحه المقدسة صلى الله عليه وسلم قد استقرت في الرفيق الأعلى مع أرواح الأنبياء عليهم  
 الصلوة والسلام ولا يتوهم من هذا الكارحياته في قبره الشريف فان لروحه صلى الله عليه وسلم أشرفاً على البدن المبارك المطيب اشراقاً و  
 تغلقاً به وبدنه في ضريحه غير مفقود وإلا سأل عليه المسكوردة الله عليه روح حتى يروى عليه السلام كما ورد في الحديث ولم يفارق الملأ  
 الأعلى ومن كثرت أدراكه وغلظت طبعه عن هذا الإدراك فلينبط إلى الشمس في علو محلها وتعلقها وتأثيرها في الأرض وحياة الأنبياء  
 الحيوان بها هذا شأن الروح فوق هذا قلها شأن وللأبدان شأن فشان الروح ولا سيما روح الأرواح الأعلى من ذلك والطف، والحاصل  
 أن الله سبحانه وتعالى أقبالاً خاصاً عظيماً على روحه الكريمة المشرفة على بدنه المبارك المحال بقبره الشريف لا يشترك فيه غيره وإنما  
 المزية التي تحصل لموضع قبره صلى الله عليه وسلم بذلك الأقبال الألفي بتلك الوسائط هل هي أزيد وأعظم مما يحصل للعرش الكريم من التجلي  
 الرحمان بلا واسطة فأتى لا جرم نفيه ولا اثباته والله سبحانه وتعالى أعلم بمقادير الفضل وتفاوت ما بين أنواع التجليات وأثارها نعم  
 لو كان العرش مستوي الارتفاع لم يكن يعز أن ذاته سبحانه وتعالى تدل به حلول المكين بالمكان (تعالى الله عن ذلك وتقدس) نقصنا بأن عرش  
 أفضل من سائر بقاع الأرض والسماء حتى ضريحه صلى الله عليه وسلم يظهر أن شأنه المكان على قدر شرف المكين ولكن الأمر ليس كذلك  
 والاستواء بالمعنى المذكور محال على الله تعالى قال الشيخ الأكبر رحمه الله في الفتوحات أن الله سبحانه وتعالى لما كان هو الملك العظيم  
 لا بد للملك من مكان يقصد فيه عبادة كواجبههم وإن كانت ذاته تعالى لا تقبل المكان قطعاً اقتضت المرتبة له أن يخلق عرشاً وإن سبكر  
 لعباده أنه استوى عليه ليقصده بالدعاء وطلب الحوائج فكان ذلك من جملة مرحمته لعباده والتنزل لعقولهم ولولا ذلك لبقى صاحب  
 العقل حائراً لا يدري أين يتوجه بقلبه فان الله تعالى خلق العبد فاجهة من أصله فلا يقبل إلا ما كان في جهة ما دام عقله حاكماً عليه  
 فإذا من الله تعالى عليه بالكمال والندرج نور عقله في نور إيمانه تحافات عند الجهات في جناب الحق تعالى علم وتحقق أن الحق تعالى لا يقبل الجهة

ناصح بن حرب قال نا الزبدي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي عبد الله الأعمش عن محمد بن يحيى عن أبي بصير  
 أبي هريرة أنها سمعت أبا هريرة يقول صلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل من ألف صلوة فيما سواه من المساجد إلا  
 المسجد الحرام فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخر الأنبياء وأن مسجده أخر المساجد قال أبو سلمة وأبو عبد الله لو نشك أن أبا هريرة  
 كان يقول عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنعنا ذلك أن نستثبت أبا هريرة عن ذلك الحديث حتى إذا توفي أبو هريرة  
 تذكرنا ذلك وتلاومنا أن لا نكون كلمنا أبا هريرة في ذلك حتى يسندنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كان سمعه منه فبينما  
 نحن على ذلك جالسنا عبد الله بن إبراهيم بن قارظ فذكرنا ذلك الحديث والذي فرطنا فيه من نص أبي هريرة عنه فقال لنا  
 عبد الله بن إبراهيم بن قارظ أشهداني سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في أخر الأنبياء وأن مسجدي آخر  
 المساجد **ح** ثنا محمد بن مثنى وابن أبي عمير جميعاً عن الثقف قال ابن مثنى نا عبد الوهاب قال سمعت يحيى بن سعيد يقول سألت  
 أبا صالح هل سمعت أبا هريرة يذكر فضل الصلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن أخبرني عبد الله بن إبراهيم  
 ابن قارظ أنه سمع أبا هريرة يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدي هذا خير من ألف صلوة أو كالف صلوة  
 فيما سواه من المساجد إلا أن يكون المسجد الحرام **و** **ح** ثنيه زهير بن حرب عبد الله بن سعيد ومحمد بن حاتم قالوا نا يحيى القطان  
 عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد **و** **ح** ثني زهير بن حرب محمد بن مثنى قال نا يحيى وهو القطان عن عبد الله بن خالد أخبرني  
 نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلوة فيما سواه إلا المسجد الحرام  
**و** **ح** ثناه أبو بكر بن أبي شيبة قال نا ابن نمير وأبو أسامة **ح** قال وحدثنا ابن نمير قال نا يحيى **ح** قال وحدثنا محمد بن مثنى  
 قال نا عبد الوهاب كلهم عن عبد الله بن هذا الإسناد **و** **ح** ثني إبراهيم بن موسى قال أخبرني ابن أبي زائدة عن موسى الجعفي  
 عن نافع عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بمثله **و** **ح** ثناه ابن أبي عمير قال نا عبد الرزاق قال نا نعيم  
 عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله **و** **ح** ثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن زهير جميعاً عن

ولا التحيز وإن العلويات كالسفلية في القربى تعالى قال تعالى وَخُنَّ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ وقال صلى الله عليه وسلم ما يكون  
 العبد من ربه وهو ساجد، أم - فإن قلت فما وجه الحكمة في كون الاستواء لمحمد في الكتاب السنة إلا للاسم الرحمن فالحجاب كما قال الشيخ في الباب  
 الثامن والتسعين ومائة أن وجه الحكمة في ذلك إعلام الحق تعالى لنا أنه لم يرد لنا بالآيات إلا رحمة الموجودين كل واحد بما يناسبه من رحمة الأملاد  
 أو رحمة الأهمال أو من العاجلة بالعقوبة لمن استحقها أو بخودك فعله أن الاسم الرحمن من أعظم الأسماء حكماً في المملكة ويليها الاسم الرب  
 ولذلك لم يرد لنا أن الحق تعالى ينزل الوعاء الدنيا إلا بالاسم الرب المحتوي على حضرات جميع المربوبين انتهى، وقال الشيخ صفه الدين بن أبي  
 في رسالته يجب اعتقاد أن الله تعالى ما استوى على عرشه إلا بصفتة الرحمانية كما يليق بجلاله كما قال تعالى الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ولا يجوز  
 أن يطلو على الذات العلية أنه استوى على العرش وإن كانت الصفة لا تفارق الموصوف في جانب الحق تعالى لأن ذلك لم يرد لنا التصريح به  
 في كتاب ولا سنة فلا يجوز لنا أن نقول على الله ما لا نعلم كما أنه تعالى استوى على العرش بصفتة الرحمانية كذلك العرش وما حواه به استوى  
 وقد نشأ الشيخ الأكبر رحمه الله عن العرش والله بالرحمن محمول وحامله وهذا القول معقول، قال الحافظ واستدل به راى محمد بن  
 الباب على تضعيف الصلوة مطلقاً في المسجدين وقد تقدم النقل عن الطحاوي وفيه أن ذلك مختص بالفرائض لقوله صلى الله عليه وسلم  
 أفضل صلوة المرأ في بيته إلا المكتوبة ويمكن أن يقال لا مانع من إبقاء الحديث على عمومته فتكون صلوة النافلة في بيت بالمدينة أو مكة تضاعف  
 على صلاحها في البيت بغيرها وكذا في المسجدين وإن كانت في البيوت أفضل مطلقاً ثم إن التضعيف كما ذكر يرجع إلى الثواب لا يتعدى إلى الأجزاء  
 باتفاق العلماء كما نقله النووي وغيره فلو كان عليه صلاتان فصل في أحد المسجدين صلوة لم تجز إلا عن واحدة والله أعلم، أم قلت ولكن مضى  
 الإجماع في المسجدين لا تستلزم المضاعفة في البيوت والله أعلم وتخصيص الحديث بالفرائض هو مذهب الحنفية ومقتضى مشهور مذهب المالكية  
 قوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخر الأنبياء الخ قال عياض ظاهر في تفضيل مسجده صلى الله عليه وسلم لهذا العلة، قال المقرئ لأن ربط  
 الكلام بهذا التعليل يشير بأن مسجده صلى الله عليه وسلم أفضل على المساجد كلها لأنه متأخر عنها ومنسوب إلى نبي متأخر عن الأنبياء كالمهم  
 فتدبره فانه واضح، قوله وتلاومنا أن لا نكون كلمنا الخ قال الأبي رم رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم يثبت بقول الصحابي قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم هو أعلم من أن يكون سمعه منه صلى الله عليه وسلم أو من صحابي غيره لأن الجميع عدل والسمع إنما يثبت بقوله سمعت النبي صلى



باب فضل المساجد الثلاثة

الليث بن سعد قال قتيبة ناليت عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس انه قال ان امرأة اشكت شكوى فقالت ان شفاي الله لاخر حجة فلا أصلي في بيت المقدس فبرأت ثم تجمزت تريد الخروج فجاءت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسلم عليها فأخبرتها ذلك فقالت اجلسي فكل ما صنعت وصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلوة فيه افضل من الف صلوة فيما سواه من المساجد الا مسجد الكعبة **وتحلى شئ** عمر الناقذ وزهير بن حرب جميعا عن ابن عيينة قال عمر ناسفيا عن الزهري عن سعيد عن ابى هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد هذا ومسجد الحرام ومسجد الاقص **وحل شئ** ابو بكر بن ابي شيبة قال قال نافع عن معمر عن الزهري بهذا الاسناد غير انه قال تشد الرحال الى ثلاثة مساجد **وحل شئ** هرون بن سعيد لا يلى قال ناين وهب قال حدثني عبد الحميد بن جعفر بن عمران بن ابي اسحق حدثه ان سليمان الاغر حدثه انه سمع ابا هريرة يخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما يسافر الى ثلاثة مساجد

الله عليه وسلم فتلا ومنا ان كان على فوت العلم بالرفع فقول ابن قارظ مقيد بالنسبة الى ذلك وان كان تلا ومنا على فوت العلم فقول ابن قارظ غير مقيد على القول بان قول الصحابي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد الا الى مكة والمسجد الاقصى والمسجد الحرام فان كان تلا ومنا على عدم حصول احدهما من اعنى السماع او الرفع وهو الظاهر فيقول ابن قارظ مقيد ايضا قوله عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس قال النورى هذا الحديث مما انكر على مسلم بسبب اسناده قال الحفاظ ذكر ابن عباس فيه وهو وصوابه عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة هكذا هو المحفوظ من رواية الليث ابن جريح عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة عن ميمونة عن الليث عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ابن عباس قال الدارقطني في كتابه لعل وقد رواه بعضهم عن ابن عباس عن ميمونة وليس بثبت وقال البخارى في تاريخه الكبير ابراهيم بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب عن ابيه وميمونة وذكر حديثه هذا من طريق الليث وابن جريح ولم يذكر فيه ابن عباس ثوقا وقال لنا الملكى عن ابن جريح انه سمع نافعا قال ان ابراهيم بن معبد حدث ان ابن عباس حدثه عن ميمونة قال البخارى ولا يصح فيه ابن عباس قال القاضى عياض قال بعضهم هو وصوابه ابراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس انه قال ان امرأة اشكت قال القاضى وقد ذكر مسلم قبل هذا في هذا الباب حديث عبد الله بن معبد عن نافع عن ابن عمر وهذا ما استدركه الدارقطني على مسلم وقال ليس بمحفوظ عن ايوب وعلى الحديث عن نافع بذلك قالوا قد خالفهم الليث وابن جريح فروياه عن ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة وقد ذكر مسلم الرائيين ولم يذكر البخارى في صحيحه رواية نافع بوجه وقد ذكر البخارى في تاريخه رواية عبد الله بن موسى عن نافع قال والاول اصح يعني رواية ابراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة كما قال الدارقطني والله اعلم قلت ويحتمل صحة الرائيين جميعا كما فعله مسلم وليس هذا الاختلاف المذكور مانعا من ذلك ومع هذا فالمتن صحيح بخلاف والله اعلم قوله فقالت اجلسي الخ وذكرت لها الحديث قال المازرى ذهب بعض شيوخنا الى ما ذهب اليه ميمونة ان الملكى المذنى اذا نذر احدهما الصلوة في مسجد بيت المقدس لا يخرج اليه لان مسجده افضل وان المقدسى اذا نذر الصلوة في مسجد احدى الحرمين باثنيه لانهما افضل وقياس قول مالك على هذه الطريقة ان المذنى اذا نذر مسجد مكة لا يأتيه لان المدينة عنده افضل وان نذر الملكى مسجدا بمدينة اناة وقال بعض شيوخنا الاول للمذنى والمسمى ان يأتى كل واحد منهما مسجدا الاخرى للخروج من الخلاف الواقع في تفضيل احدهما على الآخر قلت ليس في الحديث نص في قضية المرأة التي اشكت وانما اخذت ذلك ميمونة من انك لا يخرج من الافضل الى المفضول وهو مستند اجتهادها ولكن لا يعارض اجتهادها بخلاف لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد فظاهر انما تشد لها ولو من بعض الى بعض الا ان تخصص ذلك بما اذا كان المنقل اليه افضل كذا في احوال احوال المعلم للآتي قلت ويؤيد ما ذهب اليه ميمونة ما في حديث جابر ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني نذرت ان فخر الله عليك ان اصلي في بيت المقدس قال صل ههنا قال المحفوظ استدلال بحديث شد الرحال على ان من نذر اتيان احد هذه المساجد لزمه ذلك وبه قال مالك واحمد الشافعى والبطي واختاره ابو اسحق المروزي قال ابو حنيفة لا يجب مطلقا وقال الشافعى في الاميجب في المسجد الحرام لتعلق النسك به بخلاف المسجد الاخيرين وهذا هو المنصور لا صاحب الشافعى قال ابن المنذر يجب الى الحرمين واما الاقص فلا واستأنس بحديث جابر باب فضل المساجد الثلاثة قوله ومسجد الحرام ومسجد الاقص قال النورى هكذا وقع في صحيح مسلم ومسجد الحرام ومسجد الاقص وهو من اضافة الموصوف الى صفته وقد اجازة الخويزن الكوفيون وتأوله البصريون على ان فيه عذرا فانظروا مسجد المكان الحرام والمكان الاقص ومنه قوله تعالى وما كنت بخارجي الغر في انظاره

باب بيان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

مسجد الكعبة ومسجدى ومسجد ايلياء وحديث محمد بن حاتم قال نا يحيى بن سعيد عن محمد بن الخراط قال سمعت ابا سلمة بن عبد الرحمن قال مررت على عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري قال قلت له كيف سمعت اباك يذكر في المسجد الذي أسس على التقوى قال قال ابي دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت بعض نسائه فقلت يا رسول الله انى المسجد الذي أسس على التقوى قال فاحذ كفاً من حصية فضر به الارض ثم قال هو مسجد كوهذا المسجد المدينة قال فقلت اشهد انى سمعت اباك هكذا يذكره وحديثنا ابو بكر بن ابي شيبة وسعيد بن عمرو الاشعثي قال سئل عن المسجد الذي أسس على التقوى عن محمد بن ابي سلمة عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله ولم يذكر عبد الرحمن بن ابي سعيد في الاسناد قوله ومسجد ايلياء الخ قال النوى واما ايلياء فهو بيت المقدس وفيه ثلاث لغات انصحن واشهرهن هذه الواقعة هنا ايلياء بكسر الهمزة واللام وباء والمد والثانية كذلك الا انه مقصور والثالثة ايلياء بفتح الاء والمد وسمى الاقصى لبعده من المسجد الحرام وفي هذا الحديث فضيلة هذه المساجد الثلاثة وفضيلة شدة الرحا اليها لان معناه عند جمهور العلماء لافضيلة في شدة الرحا الى مسجد غيرها وقال الشيخ ابو محمد الجرجاني من اصحابنا يحرم شدة الرحا الى غيرها وهو غلط وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه قبل هذا بقليل في باب سفر المرأة مع محرم الى الحج وغيرها

**باب بيان ان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة قوله** فضر به الارض الخ قال النوى فضر به الارض بالحصى مبالغة في البيان ولا يضرك ولا يضرك بالمداخلة الصغار قال الكوفي ولا يقال فيه تأخير البيان لانه لم يبينه الا الآن لجواز تقديم البيان وانما تأخر بالنسبة الى هذا السائل الخاص وليس التأسيس على التقوى خاصاً بمسجد المدينة وانما سئل عنه من حيث ما المراد به في الآية قوله مسجد المدينة الخ قال عياض نص في انه مسجد المدينة ورد على من عذره مسجد قباء ام - وقد ورد في حديث عائشة اطويل في الحجرة عند البخاري فليست رسول الله صلى الله عليه وسلم في بني عمر بن عوف بضع عشرة ليلة واسس المسجد الذي أسس على التقوى اي مسجد قباء وفي رواية عبد الرزاق عن معمر بن ابن شهاب عن عروة قال الذين بنى فيهم المسجد الذي أسس على التقوى هو بنو عمر بن عوف وكذا في حديث ابن عباس عند ابن عائد ولفظه ومكث في بني عمر بن عوف ثلاث ليال واتخذ مكانه مسجداً فكان يصلي فيه ثرباء بنو عمر بن عوف فهو الذي أسس على التقوى وروى يونس بن بكير في زيادات المغازي عن المسعودي عن الحكم بن عتيبة قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم فنزل بقباء قال عمار بن ياسر ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم من ان يجعل له مكاناً يستظل به اذا استيقظ ويصلي فيه فجمع حجارة في بني مسجد قباء فهو اول مسجد بني يعني بالمدينة وهو في التحقيق اول مسجد صلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه باصحابه جماعة ظاهرة واول مسجد بني جماعة المسلمين عامة وقد اختلف في المراد بقوله تعالى مسجدنا الذي أسس على التقوى من اول يوم فجمهور على ان المراد به مسجد قباء وهذا هو ظاهر الآية وروى مسلم عن طريق عبد الرحمن بن ابي سعيد عن ابيه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسجد الذي أسس على التقوى فقال هو مسجد كوهذا ولا احد الا ترى من وجه آخر عن ابي سعيد اختلف رجلا في المسجد الذي أسس على التقوى فقال احدهما هو مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وقال الآخر هو مسجد قباء فأتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألاه عن ذلك فقال هو هذا وفي ذلك يعني مسجد قباء خير كثير ولا احد عن سهل بن سعد نحوه واخرجه من وجه آخر عن سهل بن سعد عن ابي بن كعب مرفوعاً قال القرطبي هذا السؤال صدر من من ظهرت له المسألة بين المسجدين في اشتراكهما في ان كلا منهما بناء النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك سئل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فأجاب بأن المراد مسجد وكان المزينة التي اقتضت تعيينه دون مسجد قباء لكون مسجد قباء لم يكن بناؤه بأمر جبر من الله لنبية او كان رأياً رآه بخلاف مسجد او كان حصل له اولاً صاحبه فيه من الاحوال القلبية ما لم يحصل لغيره انقضى ويجعل ان تكون المزينة لما اتفق من طول اقامته صلى الله عليه وسلم بمسجد المدينة بخلاف مسجد قباء فبما اقامه الا اياماً قلائل وكفى بهذا مزينة من غير حاجة الى ما تكلفه القرطبي والحق ان كلا منهما اسس على التقوى وقوله تعالى في بقية الآية فيه رجال يحجبون رجالاً يحجبون ان يتطهروا يؤيد كون المراد مسجد قباء وعند ابو داود باسناد صحيح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت فيهم رجال يحجبون رجالاً يحجبون ان يتطهروا في اهل قباء وعلى هذا فالسرف في جوابه صلى الله عليه وسلم وسلمان المسجد الذي أسس على التقوى مسجد رفع توهم ان ذلك خاص بمسجد قباء والله اعلم قال الداودي وغيره ليس هذا اختلافاً لان كلاهما اسس على التقوى وكذا قال المهدي وزاد غيره ان قوله تعالى من اول يوم يقتضي انه مسجد قباء لان تأسيسه كان في اول يوم حل النبي صلى الله عليه وسلم بمسجد المدينة والهجرة والله اعلم

كذا قال الحافظ في الفهرست وما ذكره من رفع توهم الاختصاص بقباء نظيره ما قال بعض المحققين في آية التطهير تعجيله



ابن دينار عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء كل سبت كان يأتيه راكباً ومشياً قال  
ابن دينار وكان ابن عمر يفعلوه وحل ثنيه عبد الله بن هاشم قال نأوكيع عن سفيان عن ابن دينار هذا الإسناد لم يرد كل سبت  
من أول الأحد بمصالح الأمة، ام - ومن حكمته أيضاً إغرام اليهود وأظهر مخالفتهم في ملازمة بيوتهم، قال الحافظ وفي حديث الباب  
فضل قباء ومسجدها وفضل الصلوة فيه لكن لم يثبت في ذلك تضعيف بخلاف المساجد الثلاثة وروى عمر بن شبة في أخبار المدينة  
باسناد صحيح عن سعد بن أبي وقاص قال لأن أصلي في مسجد قباء ركعتين أحب إلي من أن أقي بيت المقدس مرتين لو يعلمون ما في قباء لضربوا  
إليه أكباد الأبل، ام - وعند الترمذي وابن ماجه والبيهقي من حديث أسيد بن ظهير الانصاري يرفعه صلوة في مسجد قباء كعمر أي  
في الفضل قال الترمذي حسن غريب وقال المعرق رواه كلهم وثقات وقال المنذرى لا نعرفه لا سيد حديثاً صحيحاً غير هذا وبذلك جزم  
الترمذي ورواه احمد وابن ماجه من حديث سهل بن حنيف مرفوعاً بلفظ من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء فصل في صلوة كان له كاجر  
عمره وصحة الحاكم قال العبد الضعيف لعل فيه إيماء إلى أن تفاوت ما بين حضور المسجد النبوي وحضور مسجد قباء كالنقاوت بين الحج والعمرة  
في العمر في الاجر والله سبحانه وتعالى اعلم، تركت كتاب الحج والله الحمد والمنة وبه التوفيق والعصمة، **كتاب النكاح**  
قال العلامة الزبيدي رحمه الله في شرح الاحياء النكاح بالكسر في كلام العرب الوطى وقيل العقد له وهو التزويج لانه سبب للوطى  
المباح وفي الصحيح النكاح الوطى وقد يكون العقد وفي الحكم النكاح البضع وذلك في نوع الانسان خاصة واستعمله ثعلب في الذباب  
وقال شيخنا في حاشية القاموس واستعماله في الوطى والعقد ما وقع فيه الاختلاف هل هو حقيقة في الكل ويجاز في الكل او حقيقة في احدهما  
يجاز في الآخر قالوا ويرد النكاح في القرآن ألا يعنى العقد لانه في الوطى صريح وفي العقد كناية عنه قالوا وهو اوفق بالبلاغة والادب كما ذكره  
الزمخشري والراغب وغيرها وقال ابن فارس يطلق على الوطى وعلى العقد دون الوطى وقال ابن القوطية نكحتها اذا وطنتها وتزوجتها  
واقره ابن القطايع ورافقهما السرقسطي وفي المصباح هو من نكحه الدواء اذا خامره وغلبه او من تناكحت الاشجار اذا انضم بعضها إلى بعض  
او من نكح المطر الارض اذا اختلط بثراها وعلى هذا يكون النكاح مجازاً في العقد الوطى جميعاً لانه مأخوذ من غيره فلا يستقيم القول بأنه  
حقيقة فيما ذكره في احدهما ويؤيده انه لا يفهم العقد الا بقرينة نحوكم في بني فلان ولا يفهم الوطى الا بقرينة نحوكم زوجته وذلك من علامات المجاز  
وان قيل غير مأخوذ من شئ فيعتين القواطع ولا مشترك واستعماله لغة في العقد اغلب، ام - وفي نسخة من الصحيح في ترجع الاشتراك لانه  
لا يفهم من قسميه الا بقرينة قال شيخنا وهذا من المجاز اقرب وثول صاحب المصباح واستعماله لغة في العقد اغلب هو ظاهر كلام جماعة وظاهر  
سياق القاموس كالجوهري عكسه لانه قد مر الوطى ثم ظاهر الصحيح ان استعماله في العقد قليل ويجاز وكلام صاحب القاموس يدل على تساويهما  
وفي موضع المختار لبعض اصحابنا النكاح يذكر ثلاثاً اشياء للعقد والوطى والحلال واليمين الذي ترتب عليه احكام هذا العقد كملك متعة البضع  
وفي القيد الاخير احتراز عن البيع ونحوه لان المعقود فيه ثلث الرقبة وملك المتعة داخل فيه ضمناً، وقال فخر الاسلام البرزوي النكاح اسم  
للعقد الشرعي الذي ترتب عليه احكام ومقاصد قد يذكر يراد به الوطى وقيل انه حقيقة لهما لانه عبارة عن الضم والاجتماع وسعياً لضم  
موجود في العقد والوطى فكان حقيقة لهما والاصح انه حقيقة للوطى خاصة لانه لما كان للضم لغة فجعله حقيقة لما فيه معنى الضم ابلغ وهو  
الوطى اولى ولا يجوز ان يكون حقيقة لهما لانه يؤدي إلى الاشتراك، ام - وفي شرح البخاري للسقلائي اختلاف اصحابنا في حقيقة النكاح على  
ثلاثة اوجه حباها القاضي حسين في تعليقه اصحابنا انه حقيقة في العقد مجاز في الوطى وهو الذي صححه القاضي ابوالطيب قطع به المتولى وغيره  
واخبره بكثرة ورود في الكتاب السنة للعقد والثاني انه حقيقة في الوطى مجاز في العقد وهو ذهب الحنفية والثالث انه حقيقة فيهما  
بالاشتراك ويتعين المقصود بالقرينة، ام - وفي الدر المختار وهو عند الفقهاء عقد يفيد ملك المتعة اي حلال ستمناع الرجل من امرأة لم يمنع  
من نكاحها مانع شرعي فصل وعندها هل الاصول واللغة حقيقة في الوطى مجاز في العقد حيث جاء في الكتاب والسنة مجرداً عن القرائن يراد  
به الوطى، ام - والله اعلم - ثم اعلنا ان النكاح هو اعظم اركان الحكمة المنزلية واساس الحياة الاجتماعية وهو معين على الدين هين للشيطان  
وحصن دون عدو الله حصين وسبب للتكثير الذي به مباحاة سيد المرسلين لسائر النبيين فما احرأه بان يتجرى اسبابه وتحفظ سنته وآدابه  
وتشرح مقاصد وآرابه وتفصل فصوله وابوابه فلنقدم قبل شرح احاديث الباب بيان بعض الاصول المهمة الكلية الجوهرية ليكون كالتمهيد  
والتمهيد لاسيما في من الاحكام في تضاعيف احاديث خيرة الانام عليه الف الف تحية وسلام قال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس  
الله روحه ولا اصل في ذلك ان حاجة الجماع ارجبت ارتباطاً واصطفاً بين الرجل والمرأة ثم الشفقة على المولود اوجبت تعاوناً بينهما

الكتاب لفظ النكاح ومعناه لغة وشريعة

بيان حكم النكاح ومقاصده وفوائده وأثاره



في حضانتها وكانت المرأة أهلاً لها للحضانة بالطبع وأخفها عقلاً وأكثرها انجذاباً من المشاق وأنتهها حياءً ولزوماً للبيت وأخذتها سعيًا في محقرات الأمور وأوفرها انقيادًا وكان الرجل أسدّها عقلاً وأشدّها ذبا عن الزمار وأجرأها على الاقتحام والمشاق وأتمتها تيتها وتسلفاً ومناقشةً وغيره فكان معاش هذه لا تتم إلا بذلك وذلك يحتاج إلى هذا وأوجبت مناجات الرجال على النساء وغيرتهم عليهن أن لا يصير أمرهم إلا بتصحيح اختصاص الرجل بزوجه على رؤس الأَشهاد وأوجبت رغبة الرجل في المرأة وكرامتها على وليها وذبه عنها أن يكون مهر وخطبة وتصلي من الولي وكان لو فتر رغبة الأولياء في المحارم انقضت ذلك الضرر عظيم عليها من عضلها عن ترغيب فيه وإن لا يكون لها من يطالب عنها حقوق الزوجية مع شدة احتياجها إلى ذلك وتكدير الرحم بمنارعات الضرات ونحوها مع ما يقتضيه سلامة المزاج من قلة الرغبة في التي نشأ منها أو نشأت منه أو كانا كخصني دوحه وأوجب الحياء عن ذكر الحاجة إلى الجماع أن تجعل مدسوسة في ضمن عروج يتوقع لهما كأنه الغاية التي وجدلها وأوجب التلطف في التشهير وجعل الملاك المنزل عروجا أن تجعل وليمة يئس الناس إليها ودت وطرب وبالحيلة فلوجه حجة ما ذكرنا وما حذفنا اعتماداً على ذهن الأذكاء كان السكاح بالهيئة المعتادة أعني سكاح غير المحارم وبمحض من الناس مع تقديم مهر وخطبة وملاحظة كفاءة وتصلي من الأولياء ووليمة وكون الرجال قوامين على النساء متكفلين معاشهن وكونهن خادعات حاضنات مطيعات سنة لازمة وأمرًا مسلمًا عند الكافة وفطرة فطر الله الناس عليها لا يجتلف ذلك عرهم ولا عجمهم ولا لم يكن بذل الحمد منهما في التعاون بحيث يجعل كل واحد منهما الآخر ونفعه كالراجح إلى نفسه إلا بان يوطنا أنفسهما على ادامة السكاح ولا بد من ابقاء طريق الخلاص إذا لم يطاوعا ولم يتراضيا وإن كان من ابغض المباحات فيجب في الطلاق ملاحظة قيود وعدة وكذا في وفاته عنها تعظيمًا لأمر السكاح في النفوس وإداء لبعض حق الأدامة ووفاء لعهد الصحبة ولئلا تشبه الأنساب، أم وقد عقلا أمام حجة الإسلام أبو حامد الغزالي قدس الله روحه في الأحياء فصلًا نفيسًا جامعًا يحتوي على بيان حكم السكاح ومقاصده وفوائده وآفاته فأشيع فيه وأتقنوها أنا المختص لك كلامه المتين حسيبًا لا يورده في هذا المقام وهي قطرة من بحره قال رحمه الله وفي السكاح فوائد خمسة الولد وكسر الشهوة وتدريب المنزل وكثرة العشيق ومجاهدة النفس بالقيام بمن ألفائدة الأولى وهو الأصل وله وضع السكاح والمقصود ابقاء النسل وإن لا يخلو العالم عن جنس الأنس وإنما الشهوة خلقت باعثة مستحثة كالموكل بالفحل في إخراج البذر ويلا نشي في التمكن من الحرث تلتفقا بها في السيادة الاقتباس من الولد بسبيل المولم كالتلطف بالطير في بث الحب الذي يشتره ليساق إلى الشبكة وكانت القدرة لازلية غير قاصرة عن اختراع الأشخاص ابتداءً من غير حرثه وازدواج ولكن الحكمة اقتضت ترتيب المستببات على الأسباب مع الاستغناء عنها اظهارًا للقدرة وانتهاء العجائب الصنعة وتحقيقًا لما سبقت به المشيئة وحققت به الكلمة وجرى به القلم وفي التوصل إلى الولد قريبة من أربعة أوجه هي الأصل في الترغيب فيه عند الأمن من غوائل الشهوة حتى لو يجب احدهم أن يلقي الله عزيا الأول موافقة محبة الله بالسعي في تحصيل الولد لا بقاء جنس الإنسان الثاني طلب محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في تكثير من به مباهاة والتالث طلب التبرك بدعاء الولد الصالح بعدة الرابع طلب الشفاعة بموت الولد الصغير إذا مات قبله أما الوجه الأول فهو ادق الوجه وأبعدها عن اقحام الجاهل وهو أحقها واقواها عند ذوي البصائر النافذة في عجا صنع الله تعالى ومجاري حكمه وبيانه أن السيد إذا أسلم الوعيب البذر وآلات الحرث وهباً له أرضاً مهتية للحراثة وكان العبد قادراً على الحراثة وكل به من يتقاضاه عليها فإن تكامل وعطل آلة الحرث وترك البذر ضائعاً حتى فسد ودفع المؤكل عن نفسه بنوع من الحيلة كان مستحقاً للوقت والعتاب من سيده والله تعالى خلق الزوجين وخلق الذكر والأنثيين وخلق النطفة في الفقار وهي لما في الأنثيين عرقاً ومجاري وخلق الرحم قراراً ومستودعاً للنطفة وسلط متقاضى الشهوة على كل واحد من الذكر والأنثي فرباه الأفعال والآلات تشهد لبسان ذوق في الأعراب عن مراد خالقها وتنادى أرباب الأبواب بتعريف ما أعدت له هذا أن لا يصير به الخلق تعالى على سائر رسله صلى الله عليه وسلم بالمراد حيث قال تناكحوا تناسلوا فكيف وقد صرح بالأمر وبأباح بالسرف كما ممتنع عن السكاح معرض عن اعتراضه مضيع للبذر معطل لما خلق الله من الآلة المعدة وجان على مقصود الفطرة والحكمة المفهومة من شواهد الحاجة المكتوبة على هذه الأعصاء بخصاصي ليس برقم حروف واصوات يقرؤه كل من له بصيرة ربانية نافذة في ادراك دقائق الحكم الآزلية ولذلك عظم الشرع الأمر في القتل للأولاد في الوأد لأنه منع لتمام الوجود واليه اشار من قال العزل أحد الوادين فالنكاح سائر في تمام ما أحب الله تعالى تمامه والمعرض معطل ومضيع لما كرهه ضياعه ولاجل محبة الله تعالى لبقاء النفوس أمر بالاطاعة وحث عليه وعبر عنه بعبارة القرص فقال عن ذلك الذي يقرض الله قرضاً حسناً فأن قلت قولك إن بقاء النسل والنفس محبوب إليهم أن نأها مكرهه عند الله تعالى وهو فرق بين الموت والحياة بالأضافة إلى إرادة الله تعالى

ومعلوم أن الكل بمشيئة الله وإن الله غني عن العالمين فمن أين يميز عند لا موقر عن حياتهم وبقاؤهم عن قناعتهم فاعلم أن هذه الكلمة حق لا يريد بها باطل فإن ما ذكرناه لا ينافي إضافة الكائنات كلها إلى إرادة الله خيرها وشرها ونفعها وضرها ولكن المحبة والكراهة يتضادان وكلاهما لا يضادان الإرادة فرب مراد مكره ورب مراد محبوب فالمعاصي مكروهة وهي مع الكراهة مرادة والطاعات وهي مع كونها مرادة محبوبة ومرضية أما مرادة الكفر الشر فلا نقول أنه مرضى ومحبوب بل هو مراد وقد قال الله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر، فكيف يكون الفناء بالاضافة إلى محبة الله وكراهته كالبقاء، اهـ - وايضاح الحق في هذا يستدعي تحقيق معنى الإرادة والمحبة والكراهة وسبب حقائقها لكن المقام لا يحتمله وقد سبق منا الإشارة إلى بعض جزاءه في كتاب الإيمان من هذا الشرح فليراجع، قال الغزالي رحمه الله ثم ولنفقصر على ما نبهنا عليه من الفرق بين الإقلام على النكاح والاحجام عنه فان أحدهما مضيع نسلاً وأما الله وجوده من آدم صلى الله عليه وسلم عقباً بعد عقب إلى أن انتهى إليه فالمتنع عن النكاح قد حرم الوجود المستدام من لدن وجود آدم عليه السلام على نفسه فمات أبتر لا عقب له الوجه الثاني السبع في محبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضاه بتكثير ما به مباحاته إذ قد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك ويدل على مراعات أمر الولد جملة بالوجه كلها ما روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يكلم كثيراً ويقول إنما أنكم للولد، الوجه الثالث أن يبقى بعده ولداً صالحاً يدعوله كما ورد في الخبر ما معناه أن جميع علم ابن آدم منقطع إلا ثلاث فذكر الولد الصالح وقول القائل أن الولد ربنا لم يكن صالحاً لا يؤثر فانه مؤمن والصالح هو الغالب على أولاد ذوالدين الأسيما إذا عزم على تربيته وحمله على الصلاح وبالجملة دعاء المؤمن لابنيه مفيد بئراً كان أو فاجراً فهو مثاب على دعواته وحسناته فانه من كسبه وغير مؤاخذ بسبائته فانه لا تزور أزرق وذرا أخرى ولذلك قال تعالى أتحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء أي ما نقصناهم من أعمالهم وجعلنا أولادهم منياً في أحسانهم، الوجه الرابع أن يموت الولد قبله فيكون له شفعياً فقد مر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الطفل يجزى أبويه إلى الجنة وفي بعض الأخبار يأخذ بثوبه كما أنا الآن أخذ بثوبك، اهـ - وللنسائي من حديث أبي هريرة يقال لهم ادخلوا الجنة فيقولون حتى يدخل آباءنا فيقال ادخلوا انتم وآباءكم قال العراقي واسناده جيد وقد ورد في الخبر أنه من مات له ثلاثون سنة لم يبلغوا الحنث أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياها قيل يا رسول الله وإثنان قال وإثنان قال والعراقي رواه البخاري من حديث انس دُونَ ذكر الاثنين وهو عند أحمد هذه الزيادة من حديث معاذ وهو متفق عليه من حديث أبي سعيد بن لفظ إيا امرأة بنحوه، اهـ - قال الغزالي ج فقد ظهر هذه الوجوه الأربعة أن أكثر فضل النكاح لأجل كونه سبباً للولد، الفائدة الثانية التخصيص عن الشيطان وكسر التوقان ودفع غوائل الشهوة وغض البصر وحفظ الفرج - وهذا المعنى دُونَ الأول لأن الشهوة موكلة بتقاضى تحصيل الولد وليس من يحجب مولاه رغبة في تحصيل رضا كمن يحجب لطلاب الخلاص عن غائلة التوكيل فالشهوة والولد مقدران وبينهما ارتباط وليس يجوز أن يقال المقصود اللذة والولد لا زومها كما يلزم مثلاً قضاء الحاجة من الأكل وليس مقصوداً في ذاته بل الولد هو المقصود بالفطرة والحكمة والشهوة باعثة عليه ولعمري فالشهوة حكمة أخرى سوى الأرهاق أو الأيلاد وهو ما في قضاءها من اللذة التي لا توازيها اللذة لو دامت فهي منبهة على اللذات الموعودة في الجنان إذا الترغيب في لذة لو يحيد لها ذوقاً لا يمنع فلورغب العنين في لذة الجماع والصبي في لذة الملك والسلطنة لم ينفع الترغيب في إحدى فوائد لذات الدنيا الرغبة فدوامها في الجنة ليكون باعثاً على عبادة الله فانظر إلى الحكمة ثم إلى الرحمة ثم إلى التعبية الأهلية كيف عبت تحت شهوة واحدة حياً تان حياة ظاهرة وحياة باطنة والحياة الظاهرة حياة المرأببقاء نسله فانه نوع من دوام الوجود والحياة الباطنة هي الحياة الآخرة فان هذه اللذة الناقصة بسرعة الانصرام تحرك الرغبة في اللذة الكاملة بلذة التدوام فتستحث على العبادة الموصلة إليها فيستفيد العبد بشدة الرغبة فيها تيسر المواظبة على ما يوصله إلى النعيم الجنان وما من ذرة من ذرات بدن الإنسان باطناً وظاهراً بل من ذرات ملكوت السموات والأرض إلا وتحتها من لطائف الحكمة وعجايبها ما يحار العقل فيها ولكن انما يتكشف للقلوب الطاهرة بقدر صفاها وبقدر رغبتها عن زهرة الدنيا وغورها فالتكاح بسبب دفع غائلة الشهوة مهم في الدين لكن من لا يؤتي عن عجز وعنت وهم غالب الخلق فان الشهوة إذا غلبت ولم يقاومها قوة التقوى جرت إلى اتحام الفواحش واليه أشار بقوله عليه السلام عن الله تعالى ألا تفعلوه تكن فتنه في الأرض وفساد كبير وإن كان بلجماً بلجام التقوى فغايته أن يكف الجوارح عن اجابة الشهوة فيغض البصر ويحفظ الفرج فأما حفظ القلب عن الوسوس الفكرة فلا يدخل تحت اختياره بل لا تزال النفس تجاذبه وتحلثه بأمر الوقوع ولا يفتر عنه الشيطان الموسوس اليه في أكثر الاوقات وقد عرض له ذلك في أثناء الصلوة حتى يجري على خاطره من أمور الوقوع ما لو صرح به بين يدي أخس الخلق لا استحي منه والله مطلع على قلبه والقلب في حق الله كاللسان في حق الخلق ورأس الأمور للمريد في سلوك طريق الآخرة قلبه

والمواظبة على الصو ولا تقطع مادة الوسوسة في حق أكثر الخلق إلا أن ينضات اليه ضعفت فالبدن وفساد في المزاج ولذلك قال ابن عثيمين  
رضي الله عنهم لا يتم نسك الناسك إلا بالكساح وهذه محنة مامة قل من يتخلص منها، وهذه بلية غالبية إذا هاجت لا يقاومها عقل ولا  
دين وهي مع انها صالحة لأن تكون باعثة على الحيأتين كما سبق في اقوال آل الشيطان على بن آدم وإليه أشار عليه السلام بقوله ما رأيت  
من ناقصات عقل ودين أغلب لذو الألباب متكن وإنما ذلك لهيجان الشهوة وقال صلى الله عليه وسلم في دعائه اللهم اني أعوذ بك من  
شر سمعي وبصري وقلبي وشر مئيتي وقال أسألك ان تطهر قلبي وتحفظ فرجي فما يستعيد منه رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يجوز التساهل  
فيه لغيره وكان بعض الصالحين يكثركساح حتى لا يكاد يتحرك من اثنتين وثلاث فأنكر عليه بعض الصوفية فقال هل يعرف أحد منك أنه جلس  
بين يدي الله تعالى جلسة أو وقف بين يديه موقفا في معاملة فخطر على قلبه خاطر شهوة فقالوا يصيبنا من ذلك كثير فقال لو رضيت في عمري  
كله بمثل حالكم في وقت واحد لما تزوجت لكني ما خطر على قلبي خاطر يشغلني عن حالي إلا نفذته فاستريح وارجع إلى شغلي ومثلا أربعين سنة  
ما خطر على قلبي معصية، وكان الجنيد يقول احتاج إلى الجوع كما احتاج إلى القوت فالزوجة على التحقيق قوت وسبب لطهارة القلب ولذلك  
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يترك كل من وقع نظره على امرأة فتاقت إليها نفسه أن يجامع أهله لأن ذلك يبعد الوسواس عن النفس فاذل في  
الكساح فضل من هذا الوجه ولكن هذا لا يعبر لكل بل الأكثر فرب شخص فترت شهوته لكبر سن أو مرض أو غيره فينعلم هذا الباعث في  
حقه ويبقى ما سبق من أمر الولد فان ذلك عامر لا للمسحوق وهو نادر ومن الطبع ما تغلب عليها الشهوة بحيث لا تخصصه المرأة الواحدة  
فيستحب لصاحبها الزيادة على الواحدة إلى الأربع، الفائدة الثالثة ترويح النفس وإيناسها بالمجالسة والنظر في الملاعبة اراحة للقلب وتقوية  
له على العبادة فان النفس ملول وهي عن الحق نفور لا تنزع على خلاف طبعها فلو كلفت المداومة بالأكراه على ما يغفلها حجت وثابت إذا روت  
بالذات في بعض الأوقات قويت ونشطت وفي الاستئناس بالنساء من الأمتراحة ما ينزل الكرب ويروح القلب وينبغي أن يكون لنفوس المؤمنين  
استراحات بالمباحات ولذلك قال الله تعالى لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا وقال صلى الله عليه وسلم روي القلوب ساعة فاحها إذا كرهت عمت في الخبر  
على العاقل أن يكون له ساعات ساعة ينام فيها ربه وساعة يحاسب فيها نفسه وساعة يخلو فيها بمطعمه ومشربه فان هذه الساعات عونا  
على تلك الساعات ومثله بلفظ آخر لا يكون العاقل طامعا إلا في ثلاث تزود لمعاد أو مرمة لمعاش أو لذة في غير محرم وقال عليه الصلاة و  
السلام لكل عامل شرة ولكل شرة فترة فمن كانت فترته إلى سنتي فقد اهتدى والشره الجند والمكيدة جندة وقوة وذلك في ابتداء الإرادة  
والفترة الوقوف للاستراحة وكان أبو الدرداء يقول اني لا استجبر نفسي بشئ من اللهو لا تقوى بذلك فيما بعد على الحق ومن هذا الباب قوله  
صلى الله عليه وسلم حثب إلى من دنا كمر النساء والطيب وجعلت قرعة عيني في الصلوة - قال الغزالي فهذه أيضا فائدة لا ينكرها من جرت  
اتعاب نفسه في الأفكار والأدكار وصنوف الأعمال وهي خارجة عن الفائدتين السابقتين حتى انها تطرد في حق المسحوق ومن لا شهوة  
له إلا أن هذه الفائدة تجعل للكساح فضيلة بالإضافة إلى هذه النية وقل من يقصد بالكساح ذلك وما قصد الولد وقصد دفع الشهوة  
وأمثالها فهو متأكد بكثر ثمره يستأنس بالنظر إلى الماء الجاري والخضرة وأمثالها ولا يحتاج إلى ترويح النفس بمجادلة النساء ولا عمتن  
فيختلف هذا باختلاف الأحوال والأشخاص فليتنبه، الفائدة الرابعة تفرغ القلب عن تدبير المنزل والتكفل بشغل الطبخ والكساح والفرش  
وتنظيف الأواني وتهيئة أسباب المعيشة فان الإنسان لو لم يكن له شهوة الوقوع لتغذ عليه العيش في منزله وحده اذ لو تكفل بجميع اشغال  
المنزل لضاع أوقاتة ولم يتفرغ للعلم والعمل فالمرأة الصالحة المصلحة للمنزل عورت على الدين بهذه الطريق واختلال هذه الأسباب  
شواغل ومشوشات للقلب منغصات للعيش ولذلك قال أبو سليمان الداراني رحمه الله الزوجة الصالحة ليست من الدنيا فانها تفرغك  
للآخرة وإنما تفرغها بتدبير المنزل وقضاء الشهوة جميعا وقال عمر بن كعب القرظي في معنى قوله رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً قَالَ الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ  
وقال عليه الصلاة والسلام ليتخذ أحدكم قرانيا شاكرا ولسانا ذاكرا وزوجة مؤمنة صالحة تعينه على آخرته فانظر كيف جمع بينها وبين الذكر  
والشكر وفي بعض التفاسير في قوله تعالى فلنجيئته حياة طيبة قال الزوجة الصالحة وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول ما أعطى العبد  
عبدا إيمان بالله خيرا من امرأة صالحة وإن منهن غفلا لا يجدي منه ومنهن غفلا لا يفدي منه، فهذه أيضا من القواعد التي يقصد بها  
الصالحون إلا انها تخص بعض الأشخاص الذين لا كافل لهم ولا مدبر ولا تدعو إلى اسرأتين بل الجمع ربها ينقص المعيشة ويضطرب به  
أموال المنزل ويدخل في هذه الفائدة قصد الاستكثار بعشيرة كما يحصل من القوة بسبب تدخل العشائر فان ذلك ما يحتاج إليه في دفع  
الشروع وطلب السلامة ولذلك قيل ذل من كان صهره ومن وجد من يدفع عنه الشرور سلو حاله وافرغ قلبه للعبادة ذل من كان مشوش

للقلب والعز بالكثرة دافع للذل، الفائدة الخامسة عجا هذه النفس ورياضتها بالرياسة والولاية والقيام بحقوق الأهل والصبر على خلافته  
واحتمال الأذى منهم والسعي في إصلاحهم وإرشادهم إلى طريق الدين والاجتهاد في كسب الحلال لأجلهم والقيام بآدابهم لا ولادته فكل  
هذه أعمال عظيمة الفضل فاعنا رعاية وولاية والأهل والولد رعية وفضل الرعاية عظيم وإنما يحترز منها من يحترز خيفة من القصور عن  
القيام بحقوقهم ولا فقد قال عليه الصلوة والسلام يوم من دال عادل الفضل من عبادة ستين سنة ثم قال ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته  
وليس من اشتغل بأصلاح نفسه وغيره كمن اشتغل بأصلاح نفسه فقط ولا من صبر على الأذى كمن رده نفسه وأراحها فمقاساة الأهل والولد  
بمنزلة الجهاد في سبيل الله، قال وفي الصبر على ذلك رياضة النفس وكسر الغضب وتحسين الخلق فإن المنفرد بنفسه أو المشاورية لمن حسن خلقه  
لا تتشبع منه خبايا النفس الباطنة ولا تتكشف بواطن عيوبه فحق على سالك طريق الآخرة أن يجرب نفسه بالتعرض لامثال هذه المحركات  
واعتبار الصبر عليها لتعديل أخلاقه وتزناض نفسه ويصفر عن الصفات الذميمة باطنه والصبر على العيال من آياته رياضة ومجاهدة تكفل لهم  
وقيامهم بعبادة في نفسها فهذه أيضاً من الفوائد ولكنه لا ينتفع بها إلا أحد رجلين إما رجل قصد المجاهدة والرياضة وتهذيب الأخلاق كونه  
في بداية الطريق فلا يجعل أن يرى هذا طريقاً في المجاهدة وتزناض به نفسه وإما رجل من العابدين ليس له سير بالباطن وحركة بالفكر والقلب وإنما  
غله عمل الجوارح بصلوة أو حج أو غيره فعليه لأهله وأولاده بكسب الحلال لهم والقيام بآدابهم أفضل له من العبادات اللازمة لبدنه التي  
لا يتعدى خيرها إلى غيره فإما الرجل المهذب الأخلاق بما يكفاه في أصل الخلقة أو مجاهدة سابقة إذا كان له سير بالباطن وحركة بفكر القلب  
في العلوم والمكاشفات فلا ينبغي أن يتزوج لهذا الغرض فإن الرياضة هو مكلف فيها وإما العبادات في العمل بالكسب لهم فالعلم أفضل من ذلك لأنه  
أيضاً عمل وفائده أكثر من ذلك وأعم وأشمل لساثر الخلق من فائدة الكسب على العيال فهذه فوائد النكاح في الدين التي بها يحكم له بالفضيلة  
أما أوقات النكاح فثلاث الأولى وهي اقواها العجز عن طلب الحلال فإن ذلك لا يتيسر لكل أحد لاسيما في هذه الأوقات مع اضطراب المعاش  
فيكون النكاح سبباً في التوسع للطلب ولا طعم من الحرام وفيه هلاكه وهلاك أهله والمتغيب في أمن من ذلك وإما المترجم ففي الأكثر يدخل  
في مداخل السوء فيستع هو زوجته ويبيع آخرته بدينار، فهذه آفة عامة قل من يخلص منها إلا من له مال موروث أو مكتسب من حلال  
يفي به وبأهله وكان له من القناعة ما يمنع من الزيادة، الآفة الثانية القصور عن القيام بحقوقهم والصبر على خلافته واحتقال لأذى نهن  
وهذه دون الأولى في العموم فإن القدرة على هذا أيسر من القدرة على الأولى وتحسين الخلق مع النساء والقيام بحظوظهن أهون من طلب  
الحلال وفي هذا أيضاً خطر لأنه راع مسئول عن عيته، وقال عليه الصلوة والسلام كفى بالمرأ أثمناً أن يضع من يقوت وقال الله تعالى فؤوا  
أنفسكم وأهليكم نارا أمرنا أن نقيهم النار كما نقي أنفسنا ولا نسان قد يعجز عن القيام بحق نفسه وإذا تزوج تضاعفت عليه الحق وانضافت إلى  
نفسه نفس أخرى والنفس أماراة بالسوء ان كثرت كثرة الأمر بالسوء غالباً ولذلك اعتذر بعضهم عن التزويج وقال أنا مبتلي بنفسي كيف أضيف  
إليها نفساً أخرى، فهذه آفة عامة أيضاً وإن كانت دون عموم الأولى لا يسلم منها إلا حكيم عاقل حسن الأخلاق بصير بعبادات النساء بصبر  
على لسانهن وقاوت عن اتباع شهواتهن حريص على الوفاء بحقوقهن يتغافل عن زللهن ويؤذي بعقله أخلاقهن ولا غلب على الناس السفة  
والفظاظة والحدة والطيش وسوء الخلق وعدل أنصاف مع طلب تمام الأنصاف ومثل هذا يزاد بالنكاح فساداً من هذا الوجه لا محالة  
فالوحدة أسلم له الآفة الثالثة وهي دون الأولى والثانية أن يكون الأهل والولد شاغلاً له عن الله تعالى وجاذباً له إلى طلب الدنيا وحسن  
تدبير المعيشة للأولاد بكثرة جمع المال وإدخاره لهم وطلب التفاخر والتكاثر بهم وكل ما شغل عن الله من أهل ومال وولد فهو شؤم على صاحب  
ولست أعني بهذا أن يدعو إلى محظور فإن ذلك مما اندرج تحت الآفة الأولى والثانية بل أن يدعو إلى التبعوا بالمباح بل إلى الغرق في ملاعبة  
النساء وموانستنهم ولا معان في التمتع بهن ويشور من النكاح أنواع من الشواغل من هذا الجنس تستغرق القلب فينقض الليل والنهار ولا يتفرغ  
المرا فيها للتفكير في الآخرة والاستعداد لها - قال رحمه الله فهذه عجا مع الآفات والفوائد فالحكم على شخص واحد بأن الأفضل له النكاح أو  
العزوبة مطلقاً قصور عن الأحاطة بمجامع هذه الأمور بل تتخلل هذه الفوائد والآفات معتبراً ومحكماً ويعرض المرء عليه نفسه فإن انتفت  
في حقه الآفات اجتمعت الفوائد بان كان له مال حلال وخلق حسن وجد في الدين تأمل لا يشغله النكاح عن الله وهو مع ذلك شاب محتاج  
إلى تسكين الشهوة ومنفرد يحتاج إلى تدبير المنزل والتحصن بالعشيرة فلا يبارى في أن النكاح أفضل له مع ما فيه من السعي في تحصيل الولد فإن  
انتفت الفوائد واجتمعت الآفات فالعزوبة أفضل له وإن تقابل الأمران وهو غالب فينبغي أن يوزن بالميزان القسط حظ تلك الفائدة  
في الزيادة من دينه وحفظ تلك الآفات في النقصان منه فإذا غلب على الظن رجحان أحد الحكماء وأظهر الفوائد الولد وتسكين الشهوة





يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج فانه اغض للبصر واحصن للفرج من لم يستطع فعليه بالصوم  
المعنى لئن حضنتني على ذلك فقد حضنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لجوابه مطابق لما أرشد فيه وكان الشيخ يقول انما هو رد عليه والمعنى  
انه يحض على ذلك من هو في سن الشببية ام - وقال الحافظ اجابه بالحديث فاحتمل ان يكون كارب فيه له فلم يوافقته واحتمل ان يكون وافقه  
وان لم يتقل ذلك ام - قوله يا معشر الشباب الخ المعشر هم الطائفة الذين يشملهم وصف فالشباب معشر الشيوخ معشر الشباب جمع شاب  
ويجمع ايضا على شببة وشبان بضم اوله وتشديد الباء كفارس وفرسان واصلة الحركة والنشاط وقال النووي ر - والشاب عند اصحابنا هو  
من بلغ ولم يحيا وثلاثين سنة وقال القرطبي يقال له حدث الى ست عشرة سنة ثم شاب الى اثنين وثلاثين ثم كهل وكذا ذكره الرنخشيعة قال  
ابن شامس المالكى في الجواهر الى اربعين وانما خص الشباب بالخطاب لان الغالب جود قوة الداعي فيهم الى النكاح بخلاف الشيوخ وان كان المعنى مقابرا  
اذا وجد السبب في الكهل والشيوخ ايضا - قوله من استطاع منكم البائة الخ البائة بالهمزة تاء تانيث مدود وفيها لغة اخرى بغير همزة ولا مد  
وقد يميز ويميل بلاهاء ويقال لها ايضا البائة كالاول لكن بهاء بدل الهمزة وقيل بالمد القدرية على مؤن النكاح وبالقصر الوطى قال الخطابي  
المراد بالبائة النكاح واصلة الموضع الذي يتبوؤه ويأوى اليه وقال المازدي اشتق العقد على المرأة من اصل البائة لان من شأن من تزوج  
المرأة ان يتوآها منزلا وقال النووي اختلف العلماء في المراد بالبائة هنا على قولين يرجحان المصحح واحدا صححا ان المراد معناها اللغوي  
وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنه وهي مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لجزه عن مؤنه فعليه  
بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرمه كما يقطع الوجاء وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء  
ولا ينفكون عنها غالبا والقول الثاني ان المراد هنا بالبائة مؤن النكاح سميت باسم ما يلزمها وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح  
فليتزوج ومن لم يستطع فليصم لدفع شهوته والذي حمل القائلين بهذا على ما قالوه قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا والعاجز  
عن الجماع لا يحتاج الى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل البائة على المؤن والفصل القائلون بالاول عن ذلك بالتقدير المذكور استحق  
والتعليل المذكور لما زى واجاب عنه عياض بانه لا يبعد ان يختلف الاستطاعتان فيكون المراد بقوله من استطاع البائة اى بلغ الجماع  
وقد عليه فليتزوج ويكون قوله ومن لم يستطع اى من لم يقدر على التزويج قلت وتحياله هذا لحدوث المفعول في المنفى فيحتمل ان يكون  
المراد ومن لم يستطع البائة او من لم يستطع التزويج قال الحافظ ولا مانع من الحمل على المعنى الاعتم بان يراد بالبائة القدرة على الوطى  
ومؤن التزويج والجواب عما استشكله المازري انه يجوز ان يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لفرط حياء او عدم شهوة او عنة مثلا  
الى ما يهيأ له استمرار تلك الحالة لان الشباب مظنة ثوران الشهوة الداعية الى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة ان يستمر كسرها فلها  
أرشد الى ما يستمر به الكسر المذكور قوله اغض للبصر واحصن للفرج اى اشد غضا واحصن اى اشد احصا ناله ومنعاً من الوقوع في الفاحشة  
وما ألفت ما وقع مسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا بيسير حديث جابر رفته اذا احكام اعجبه المرأة فوكت في قلبه فليعمل الى  
امراته فليواقعها فان ذلك يرد ما في نفسه فان فيه اشارة الى المراد من حديث الباب وقال ابن دقيق العيد يحتمل ان تكون افعال على بابها  
فان التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة الداعية وبعد حصول التزويج يضعف هذا العارض فيكون اغض و  
احصن مما لم يكن لان وقوع الفعل مع ضعف الداعي انذر من وقوعه مع وجود الداعي ويحتمل ان يكون افعال فيه لغير المبالغة بل اخبار عن  
الواقع فقط وفيه الاحت على غرض البصر وتحصين الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه ان حظوظ النفس الشهوة  
لا تقدم على احكام الشرع بل هي دائرة معها كذا في الفقه قوله فعليه بالصوم الخ قال عياض ليس فيه اغراء الغائب بل الخطاب للحاضر  
الذين خاطبهم او لا بقوله من استطاع منكم فالهاتفي قوله فعليه ليست لغائب وانما هي للحاضر المجهم اذ لا يصح خطابه بالكافة نظير هذا  
قوله تعالى كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الى ان قال فمن عوفي كفه من اخيه شيئا ومثله لو قلت لاثنتين من قاتلتهما فانه درهم  
فالهاء للمجهول من المخاطبين لا لغائب ام ملخصا وقد استحسنته القرطبي وهو حسن بالغ وقد تظن له الطيبي وفي الحديث ارشاد العاجز عن  
مؤن النكاح الى الصوم قال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه اعلم ان المعنى اذا كثرت تولدة في البدن صعد بخاره الى الدماغ فحبب اليه  
النظر الى المرأة الجميلة وشغفت قلبه حثها ونزل قسط منه الى الفرج فحصل الشبق واشتدت الغلبة واكثر ما يكون ذلك في وقت الشباب وهذا  
حجاب عظيم من حجب الطبيعة يمنعه من الامعان في الاحسان ويهيجه الى الزنا ويفسد عليه الاخلاق ويوقعه في مهالك عظيمة من فساد ذات  
البين فوجب اماطة هذا الحجاب فمن استطاع الجماع وقدر عليه بان تيسرت له مثلاً امرأة على ما تأمر به الحكمة وقدر على نفقتها



ابن مسعود يعني اذ لقيه عثمان بن عفان قال فقال هكؤيا يا ابا عبد الرحمن قال فاستحلاه فلما دأى عبد الله ان ليست له حاجة قال قال لي تعال يا علقمة قال

الوجه الثاني ان الواجب عند العقد لا الوطى والعقد بمجرد لا يدفع مشقة التوقان قال فما ذهبوا اليه لم يتناولوا الحديث وما تناولوا الحديث لم يذهبوا اليه كذا قال وقد صرح اكثر الخالفين بوجوب الوطى فاندفع الايراد وقال ابن بطال اجماع من لم يوجب به بقوله صلى الله عليه وسلم من لم يستطع فعليه بالصوم قال فلما كان الصوم الذي هو بديل له ليس بواجب فبديله مثله وتعقب بان الامر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استحالة ان يقول القائل اوجبت عليك كذا فان لم تستطع فأنديك الى كذا والمشهور عن احمد انه لا يجب للقادر التائق الا اذا خشي العنت وعلى هذه المراتبة اقتصر ابن هبيرة وقال المازري الذي نطق به مذهب مالك انه مندوب قد يجب عندنا في حق من لا يملك من الزنا الا به وقال القرطبي المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عنه ذلك الا بالتزويج لا يختلف في وجوب التزويج عليه كذا في الفقه قال الزبيدي ونقله الاتفاق على ذلك مردودا لكن يقلد في نقل مذهبه في ذلك، وعند اصحابنا الحنفية يكون النكاح واجبا عند التوقان فان تيقن الزنا الا به فرض وهذا ان ملك المهر والنفقة مع عدم خوف الجور او الظل ولا فلا أثر بتركه ويكون سنة مؤكدة في الاصح حال الاعتدال اي القدرة على الوطى ومهر ونفقة قيا ثم يتركه ويثاب ان نوى تحصيلها ولذا ارجح في النهي وجوبه للمواظبة عليه والاكتفاء على من رغب عنه ويكون مكرها تحريم الخوف الجور فان تيقنه اي الجور حرمة ذلك، وقال النووي ان قصد به طاعة كاتباع السنة وتحصيل ذلك صلي او عفة فرجه او عينه فهو من اعمال الآخرة يثاب عليه وهو للتائق له ولو خصيا القادر على مؤنه افضل من التخلي للعبادة تحصينا للدين ولما فيه من بقاء النسل والعاجز عن مؤنه يصوم والقادر غير التائق ان تخلي للعبادة فهو افضل من النكاح والا فالنكاح افضل له من تركه لئلا تقص به البطالة الى القوا حش، ام - وقد تعقب الكمال بن الهمام من اصحابنا قولهم التخلي للعبادة افضل فقال حقيقة افضل تنفي كونه مباحا اذ لا فضل في المباح والحق انه ان اقترن بنية كان ذا فضل والتجرد عند الشافعي افضل لقوله تعالى وَسَيِّدًا وَحَصُورًا مَحْجِيًّا عليه السلام بعد ما تان النساء مع القدرة عليه لان هذا مفضل المحصور حينئذ فاذا استدلل عليه بمثل حديث الترمذي اربع من سنن المسلمين فذكر النكاح لسان يقول في الجواب لا انكر الفضيلة مع حسن النية وانما اقول التخلي للعبادة افضل فالاولى في جوابه التمسك بحاله عليه السلام في نفسه وردة على من اراد من امته التخلي للعبادة فانه صريح في عين المنازع فيه اعني حديث من رغب عن سنتي فليس مني فانه عليه السلام رد هذا الحال ردًا مؤكدا من تبرأ منه وبالحجة فالافضل في الاتباع لا فيما تخيل المنقضى انه افضل نظرا الى ظاهر عبادة او توجهه ولم يكن الله عز وجل يرفع لاشرف انبيائه الا بالاشرف الاحوال وكان حاله الى الوفاة النكاح فيستحيل ان يقره على ترك افضل مدة حياته كان حال يحيى عليه السلام افضل في شريعته وقد نسخت الرهبانية في ملتنا ولو تعارضنا قد التمسك بحال نبينا صلى الله عليه وسلم ومن تأمل ما يشتمل عليه النكاح من تهذيب الاخلاق وغيره من الفوائد لم يكد يقف عن الجزم بانه افضل من التخلي بخلاف ما اذا عارضه خوف جورا ذا الكلال ليس فيه بل في الاعتدال مع اداء الفرائض والسنن وذكرنا انه اذا لم تقترن به نية كان مباحا لان المقصود منه حينئذ مجرد قضاء الشهوة ومينة العبادة على خلافه ثم قال واقول بل فيه فضل من جهة انه كان متمكنا من قضاء ثما بغير الطريق المشروع والعدل اليه مع ما يعطيه من انه قد يستلزم انقلا لافيه قصد ترك المعصية وعليه يثاب، ام - قال المحافظ وقد اختلف في النكاح فقال الشافعية ليس بعبادة ولهذا لو فذر لم ينقصد وقال الحنفية هو عبادة والتحقيق ان الصورة التي يستحب فيها النكاح كما تقدم بيانه تستلزم ان يكون حينئذ عبادة فمن نفى نظر اليه في حد ذاته ومن أثبت نظر الى الصورة المخصوصة، ام - وقال صاحب البديع من اصحابنا وما ذكره (اي الشافعي) من دلائل الاباحة والحل فنحن نقول بموجبها ان النكاح مباح وحلال في نفسه لكنه واجب لغيره او مندوب ومستحب لغيره من حيث انه صيانة للنفس من الزنا ونحو ذلك على ما بينا ويجوز ان يكون الفعل الواحد حلالا بجهة واجبا او مندوبا اليه بجهة اذ لا تنافي عند اختلاف المجتهدين والله اعلم - قوله فاستحلاه الم في دليل على استحبابه لا سرا فبمثل هذا فانه ما يستحي من ذكره بين الناس قاله النووي وفي صحيح البخاري فقال يا ابا عبد الرحمن ان لي اليك حاجة فخليا وفي رواية الا يصح فخلوا قال ابن التين وهو الصواب في نواي يعني من الخلوة مثل دعوا قال الله تعالى فَمَا أَتَيْتُكَ دَعَا اللَّهَ انتهى قوله فلما رأى عبد الله ان ليست له حاجة لم زاد في البخاري وهذا قال العيني فلما رأى عبد الله برفع عبد الله ان ليس له حاجة اي لعثمان الا هذا اي الترغيب في النكاح ويروي بنصيب عبد الله اي فلما رأى عثمان عبد الله ان ليس له حاجة هذا اي المراج ومن هنا جاءت كلمة الا التي هي اداة الاستثناء وكلمة الى التي هي حرف الجر في قوله الاول على كلمة الا في الوجه الثاني على كلمة الى ام قلت في رواية زيد بن ابي انيسة عند ابن حبان يشرح هذا الكلام حيث قال فلقى عثمان فاحذبه فقاما وتحييت بعضهما فلما رأى عبد الله ان ليست



فجئت فقال له عثمان الانزوجك يا ابا عبد الرحمن جارية بكرتك لعلك يرجع اليك من نفسك ما كنت تعهد فقال عبد الله لئن قلت ذلك فذكر بمثل حديث ابي معاوية حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابو كريب قالانا ابو مغوية عن الاعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واخفن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجلة **حل ثنا عثمان بن ابي شيبة** قال نا جريح عن الاعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال دخلت انا وعتي علقمة والاسود على عبد الله بن مسعود قال انا شاب يومئذ فذكر حديثا رويت انه حدث به من اجلي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل حديث ابي مغوية وزاد قال فلم البث حتى تزوجت **حل ثنا** عبد الله بن سعيد الاشج قال نا وكيع قال نا الاعمش عن عمار بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال دخلنا على انا احدث القوم بمثل حديثهم ولم يذكر فلم البث حتى تزوجت **وحديثي** ابو بكر بن نافع العبدى قال نا بهز قال نا حماد بن سلمة عن ثابت عن انس ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم سألوا ازواج النبي صلى الله عليه وسلم عن عملهن في السر

له حاجة يسرها قال اذن يا علقمة فانهيت اليه وهو يقول الانزوجك ، فالظاهر ان عبد الله فاعل رأى والضمير في ليست له عائذ على عثمان يعني لما رأى عبد الله بن مسعود ان ليست لعثمان حاجة الا الترغيب في النكاح وهو ليس بما يحتاج الى الاسرار والتخفية قال اذن يا علقمة فكان هذا القول وقع في مقابلة قول عثمان حين استخلاه ان اليك حاجة والله اعلم **قوله** فجئت فقال له عثمان الخ وهكذا هو في رواية زيد المذكورة آنفا ان مراجعة عثمان لابن مسعود في امر التزويج كانت بعد استدعائه لعلقمة ووقع في رواية البخاري فانهيت اليه هو يقول اما لئن قلت ذلك لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب احدث هذا الحديث وهذا يشعر بان مراجعة عثمان كانت قبل استدعائه لعلقمة قال الحافظ ويحتمل في الجمع بين الروايتين ان يكون عثمان اعاد على ابن مسعود ما كان قال له بعد ان استدعى علقمة لكونه فهم منذ اراءة اعلام علقمة بما كان فيه ، ام - قلت ظاهر سياق البخاري لا يساعد هذا الجمع الا بالكلف والله اعلم **قوله** وعنى علقمة والاسود الخ قال النوى هكذا هو في جميع النسخ وهو الصواب قال القاضى ووقع في بعض الروايات انا دعوى علقمة والاسود وهو غلط ظاهر لان الاسود اخو عبد الرحمن بن يزيد كاعمه وعلقمة عمهما جميعا وهو علقمة بن قيس **قوله** رويت انه حدث به من اجلي الخ قال النوى هكذا هو في كثير من النسخ وفي بعضها رأيت وهما صحيحان الاول من الظن والثاني من العلم **قوله** ان نفرا من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كذا في رواية ثابت وفي رواية حميد الطويل عند البخاري جاء ثلاثة رهط الى بيت ازواج النبي صلى الله عليه وسلم قال الحافظ ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة الى عشرة والنفر من ثلاثة الى تسعة وكل منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند عبد المراق ان الثلاثة المذكورين هم علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن مردويه من طريق الحسن العدلى كان علي في اناس من اراذوا ان يحرموا الشهوات فنزلت الآية في المائدة ووقع في اسباب الواحدى بغير اسناد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة وهم ابو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وابو ذر وسالم مولى ابي حذيفة والمقداد وسلمان وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعتل بن مقرن في بيت عثمان ابن مظعون فاتفقوا على ان يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناسوا على الفريش ولا يأكلوا اللحم ولا يقر بجال النساء ويحجوا اذا كبر هو فان كان هذا محفوظا احتمل ان يكون الرهط الثلاثة هم الذين باشر السؤل فنسب ذلك اليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع كاشدرا كهم في طلبهم ويؤيد انهم كانوا اكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق سعد بن هشام انه قد مر المدينة فاراد ان يبيع عقاره فيجعله في سبيل الله فيجاهد الممرك حتى يموت فلقى ناسا بالمدينة فتهووه عن ذلك واخبروه ان رهطاً ستة ارادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فها هو فلما حدثوا ذلك راجع امراته وكان قد طلقها يعني بسبب ذلك لكن فبعد عبد الله بن عمرو معهم نظر لان عثمان بن مظعون مات قبل ان يجبر عبد الله فيما احسب **قوله** عن عمله في السراخ اي عبادته في البيت والمراد معرفة قد عاده وظائقه في كل يوم ليلة حتى يفعلوا ذلك ، كذا في المرقاة ، زاد في البخاري طريق حميد الطويل فلما اخبروا كاهم تقالوها اي رأى كل منها انها قليلة ، قال الا في انها تقالوها بالنسبة الى فهمهم اي قليلة عند شخص كثيرة في نفسها ، وفي البخاري ايضا فقالوا وبن غن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر والمعنى ان من لم يعلم محمول ذلك له يحتاج الى المبالغة في العبادة عسى ان يحصل بخلاف من حصل له لكن قد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك ليس بلازم فاشار الى هذا بانه أشد خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب الربوبية وشارف في حديث عائشة والمغيرة

فقال بعضهم لا أتزوج النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم قال بعضهم لا أنا على فراش فحمد الله وأثنى عليه فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا لكني أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني **وحدثنى أبو بكر** ابن أبي شيبه قال سألت أبا عبد الله بن مبارك عن رجل قال حدثنا أبو بكر محمد بن العلاء واللفظ له قال أنا ابن مبارك عن معمر بن الزهري عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل إلى معنى آخر يقوله أفلا أكون عبداً شكوراً أم - قال وفي الحديث من الفوائد تتبع أحوال الأكارم لكاتبه بأقوالهم وأفعالهم إذا تعذر معرفتهم من الرجال جاز استكشافه من النساء **قوله** لا أتزوج النساء الخ قال الأبي يحتمل أن ذلك زهد منه لما يرى أنه شاغل عن حال الجسد قال الجنيد ما رأينا من تزوج فيه على حاله **قوله** لا أكل اللحم الخ يحتمل أنه كناية عن الزهد عموماً وفي المستلذات فقط قاله الأبي **قوله** لا أنا على فراش الخ ولم يقل لا أنا **قوله** فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا الخ وفي رواية البخاري فجاء اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا قال الحافظ ويجمع بأنه منع من ذلك عموماً جرحاً مع عدم تعيينه خصوصاً فيما بينه وبينهم وفقاً لمعنى **قوله** ولكني أصلي الخ وفي رواية البخاري أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر قال الحافظ فيه إشارة إلى رد ما ينوع عليه أمرهم من أن المغفرة لا يحتاج إلى مزيد في العبادة بخلاف غيره فأعلم بهاته مع كونه لا يبالغ في التشديد في العبادة أخشى الله وأتقى من الذين يشددون وإنما كان كذلك لأن المشقة دلائل من الملل بخلاف المقتصد فإنه يمكن لاستمراره وخير العمل ما دام عليه صاحبه قال وفيه أيضاً إشارة إلى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم قدراً من مجرد العبادة البدنية والله أعلم قال القاري **قوله** لكني أصوم إلى آخره في رواية البخاري استدراك عن محدث أو أي أنا أخشاكم لله فينبغي على من عكس في الحقيقة أن أقوم في الرياضة إلى أقصى مداه لكن اقتصدت أتوسط فيها فأصوم في وقت أفطر في آخر وأصلي بعض الليل وأرقد في بعضه وأتزوج النساء ولا أزهدين فيهم وكما الرجل أن يقوم بمحقق مع القيام بحقوق الله تعالى والتوكل عليه والتفويض إليه وهذا كله ليتقدي بي الأمة **قوله** وأصوم وأفطر الخ قال الأبي **قوله** هو في جواب من قال لا أكل اللحم بيان مطابقتها أنه جعل **قوله** لا أكل اللحم كناية لادامة الصوم فقال في الرد عليه لكني أصوم وأفطر والمطابقة في غيره واضحة **قوله** فمن رغب عن سنتي فليس مني الخ قال الحافظ المراد بالسنة الطريقة لا التي تقابل الفرض والرغبة عن الشيء أعارض عنه إلى غيره والمراد من ترك طريقي وأخذ بطريقة غيري فليس مني ولم يزل ذلك إلى طريق الرهبانية فأنهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بأفهم ما وفوه بما التزموه وطريقة النبي صلى الله عليه وسلم الحنيفية السنية فيفطر ليتقوى على الصوم وينام ليتقوى على القيام ويتزوج كسر الشهوة وأغفاد النفس تكثير النسل **قوله** فليس مني أن كانت الرغبة بضرب من التأويل بعد صاحبه في معنى فليس مني أي على طريقي ولا يلزم أن يخرج عن الملة وإن كان أعراضاً وتنطفاً يفيض إلى اعتقاد ربحية عمله فمعنى فليس مني ليس على طريقي لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر **قوله** قال الأبي وهو يعني الرهط المذكورين أن لم يقصد إكلامهم بالخير لكنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بجهلهم رغبة عن سنته فليس مني جرح الأبا اعتباراً بالظاهر لا باعتبار قصد وقال عياض تقدم أنه اجتبه من أوجب النكاح ولا حجة فيه لأنه رد لقول كل واحد من الثلاثة وليس كل اللحم الصوم بواجب إنما يكون فيه حجة لو كان رد العدم النكاح فقط قلت أما الاحتجاج به للوجوب فلا ولو سلم أنه رد لحد من النكاح فقط لأنه إنما دل على ذم تركه إذا تركه رغبة عن السنة وأما أنه يدل على النكاح أفضل من الخل للعبادة فسلم لأن هؤلاء قصدوا ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم رد عليهم أكد ذلك بأن خلافة رغبة عن السنة وفي الفهم وقال الطبري في الحديث الرد على من منع استعمال الحلال من الأطعمة والملابس وأكثر غليظ الثياب وخشن المأكل قال عياض هذا ما اختلف فيه السلف فمنهم من نحا إلى ما قال الطبري ومنهم من عكس أحججه بقوله تعالى أذهبوا طيبتاً تكفروا في حياءكم الدنيا قال الحق أن هذه الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بالأميرين قلت لا يدل ذلك لاجل الفريقين أن كان المراد المداومة على أحد الصفتين والحق أن ملازمة استعمال الطيبات تفضي إلى الترفه والبطر ولا يأم من الوقوع في الشهوات لأن من اعتاد ذلك قد لا يجد أحياناً فلا يستطيع الانتقال عنه فيقع في المحذور كما أن منع تناول خلك أحياناً يفيض إلى التنطع المنى عنه ويرد عليه سريه **قوله** تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كما أن الأخذ بالتشديد في العبادة يفيض إلى الملل القاطع لأصلها ولازمة الانتصار على الفرائض مثلاً وترك التنقل يفيض إلى إظهار البطالة وعدم النشاط إلى العبادة وخير الأمور الوسط وفي **قوله** إني لأخشاكم لله مع ما أنعم الله به إشارة إلى ذلك **قوله** رسول الله أي لم يأذن له في التبتل بل غناه عنه **قوله** على عثمان بن مظعون الخ كان عثمان من السابقين إلى الإسلام وكانت وفاته في ذي الحجة سنة اثنين من الهجرة وهو أول من دفن بالبقيع **قوله** التبتل الخ قال العلماء التبتل هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله وصل التبتل القطع ومنه مريض البتول وقاطبة البتول لا نقطاعها عن نساء زمانها ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة ومنه صدقة بتلة أي منقطعة

ولو اذن له لاختصينا وحل شئ ابو عمران محمد بن جعفر بن زياد قال نارا ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب قال سمعت سعدا يقول رد على عثمان بن مظعون التبتل ولو اذن له لاختصينا حل شئنا محمد بن ابي قال ناجين بن المثنى قال ناليت عن عقيل عن ابن شهاب انه قال اخبرني سعيد بن المسيب انه سمع سعد بن ابي وقاص يقول اراد عثمان بن مظعون يتبتل فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو اجاز له ذلك لاختصينا

عن تصرف ما لكما قال الطبري التبتل هو ترك لذات الدنيا وشهواتها ولا تقطاع الى الله تعالى بالتفرغ لعبادته وقوله رد عليه التبتل معناه نهاه عنه، قال تق الدين نهي عن التبتل هنا وامره في قوله تعالى وَتَبْتَئِلُ إِلَيْهِ يَتَّبِعُكُ ووجه الجمع ان المنهى عنه غير المأمور به فلا تقارض فالمنهى عنه ترك النساء وما انضم اليه من الغلو في الدين مما هو داخل في جنب التقطع والمأمور به ملازمة العبادة فلا كثر من قيام الليل وتبتل القرآن ولم يقصد به ترك النساء فقد كان الكناح موجودا مع ذلك، ام - وقد نشر الآية عباد نقال خلص له اخلاصا وهو تفسير معنى والا فاصل التبتل لا تقطع والمحتمل انقطع اليه انقطاعا لكن لما كانت حقيقة الانقطاع الى الله انما تقع باخلاص العباد له فشرها بذلك واما رد صلى الله عليه وسلم التبتل والاختصاص فقال المشيخون في الله الدهري قدس الله روحه اعلم انه كانت الممانعة والمترهبة من النصارى يتقربون الى الله بترك الكناح وهذا باطل لان طريقة الانبياء عليهم السلام التي ارتضاها الله للناس هي اصلاح الطبيعة ودفع اعوجاجها كما سلخها عن معتضياتها، قال وليس الامر بحافظته قوم فترؤوا الى الجمال وتركوا مخالطة الناس راسا في الخير والشر وصاروا بمنزلة الوحش ولذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم التبتل وقال ما بعثت بالرهبانة وانما بعثت بالملحة الحنيفية السهلة لكن الانبياء عليهم السلام امروا بتعديل الارتفاقات وان لا يبلغ بها حال المستعدين في الرفاهية كملوك العجم ولا ينزل بها الى حال سكان شواهد الجبال واللاحقين بالوحش وههنا قياسان متعارضان احدهما ان الترقه حسن يعجم به المزاج ويستقيم به الاخلاق ويظهر به المعاني التي امتاز به الادعي من سائر بني جنسه والعبادة والعجز ونحوها تنشأ من سوء التدبير وثانيهما ان الترقه قيم لا احتياجه الى منازعات ومشاركات وكذا تعب اعراض عن حجاب الغيب اهمال لتدبير الآخرة ولذلك كان المرضى التوسط وابقاء الارتفاقات وضم الامور معها والآداب وانها زفر من للتوجه الى الحبيب ام وهذا هو الطريقة المثلى والسبيل التي هي قوم قوله ولو اذن له لاختصينا ام من الخصاء وهو الشق على الانثيين وانتزاعهما، والاختصاص في الادعي حرام صغيرا كان او كبيرا واما في غير بني آدم فقال القرطبي ممنوع في الحيوان الا لمنفعة حاصلة في ذلك كتطبيب الجمل لقطع ضرره عنه وقال النوري يحرم خصاء الحيوان غير المأكول مطلقا واما المأكول فيجوز في صغيرة دون كبيرة، قال الحافظ وما اظن يدفع ما ذكره القرطبي من اباحة ذلك في الحيوان الكبير عند الالة الضرر واما قوله في حديث الباب ولو اذن له لاختصينا وكان الظاهر ان يقول لتبتلنا فقال الحافظ يحتمل ان يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فعبر عنه الراوي بالتبتل لانه ينشأ عنه فذلك قال ولو اذن له لاختصينا ويحتمل عكسه وهو ان المراد بقول سعد ولو اذن له لاختصينا لفعلا فعل من يختصى وهو الانقطاع عن النسك قال الطبري التبتل الذي اراده عثمان بن مظعون تحريم النساء الطيب كل ملبس به فلها نزل في حقها يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات مما آحل الله لكم وقد تقدم في الحديث السابق قبل هذا تسميته من اراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن وافقه وقال الطبري قوله ولو اذن له لاختصينا كان الظاهر ان يقول ولو اذن له لتبتلنا لكنه عدل عن هذا الظاهر الى قوله لاختصينا لارادة المبالغة اي لباغنا في التبتل حتى يفرض بنا الامر الى الاختصاص ولو يرد به حقيقة الاختصاص لانه حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص ويؤيد توارده استئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كما في هريقة وابن مسعود وغيرهما واما كان التعبير بالخصاء ابلغ من التعبير بالتبتل لان وجود الالة يقتضي استمرار وجود الشهوة ووجود الشهوة يناقض المراد من التبتل فيتعين الخصاء طريقا الى تحصيل المطلوب وغايته ان فيه التماظي في العاجل يخفف في جنب ما يندفع به في الاجل فهو كقطع الاصبع اذا وقعت في اليد الالة صيانة لبقية اليد وليس الهلاك بالخصاء محققا بل هو ادراك شهده لكثرة وجوده في الجوارح بقاءها على هذا فالحكمة في منعهم من الاختصاص ارادة تكثير النسل يستمر جهاد الكفار والا لو اذن في ذلك لا وشك توارده هو عليه فينقطع النسل فيقتل المسلمون بانقطاعه وتكثر الكفار فهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية، كذا في الفهم، قلت والمتعين عندي في شرح الحديث هو الاحتمال الاول الذي ذكره الحافظ اعني ان الراوي قد عبر عن الاختصاص بالتبتل توسعا، وقد نقله العلامة العيني من الحافظ العلقم حيث قال وقال شيخنا زين الدين رحمه الله بل الجواب الصحيح انه لو وقع اذن من النبي صلى الله عليه وسلم فيما سأل عنه عثمان بن مظعون من التبتل لجاز لهم الاختصاص لان استئذان عثمان في التبتل كانت صورية استئذانا في الاختصاص كما هو مبين في حديث عائشة بنت قدامة بن مظعون عن ابيها عن اخيه

**حل ثنا** عمر بن علي قال نا عبد الله بن علي قال نا هشام بن ابي عبد الله عن ابي الزبير عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فأتى امرأته زينب وهي تمس منيئة لها فقص حاجته فخرج الى أصحابه فقال ان المرأة تقبل في صورة شيطان وتذبذب في صورة شيطان فاذا ابصر احدكم امرأة فليأت أهله فان ذلك يبرئ ما في نفسه **حل ثنا** زهير بن حرب قال

عثمان بن مظعون انه قال يا رسول الله انه ليشق علينا العزبة والمغازي فتأذن لي يا رسول الله في الاختصاء فاختصه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ولكن عليك يا ابن مظعون بالصيام فانه يحفر ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب، ام - وهكذا اخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه انه قال يا رسول الله اني رجل تشق علي هذه العزبة والمغازي فتأذن لي في الاختصاء فاختصه قال لا ولكن عليك يا ابن مظعون بالصيام الحديث قال الهيثمي وفيه عبد الملك بن قدامة الجعي وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة وبقية رجاله ثقات، ومن طريق سعيد بن العاصي ان عثمان قال يا رسول الله ائذن لي في الاختصاء فقال ان الله قد أبد لنا بالرهبانة الحنفية السخية، فهذه الرايات صريحة في طلب عثمان الاختصاء الحقيقية لكون العزبة تشق عليه في المغازي ولعل هذه قصة غير اذكرناها في الحديث السابق من ارادته تحريم الشهوات والانقطاع عن الملاذ في جماعة قد رادوا ذلك تركها والله تعالى اعلم - **باب** ندب من رأى امرأة فوقع في نفسه الى ان يأتي امرأته وجاريته فيواقعها قوله تمس منيئة لها الخ قال اهل اللغة المعنى العين المحملة لذلك والمنيئة بهم مفتوحة ثلثون مكسورة ثمرة مدودة ثلثون تكتب هاء وهي على وزن صغيرة وكبيرة وذبيجة، قال اهل اللغة هي الجمل اقل ما يوضع في الدباغ وقال الكسائي يسمى منيئة ما دام في الدباغ وقال ابو عبيد هو في اول الدباغ منيئة ثم ابيض بفتح الهزرة وكسر الفاء وجمعه افق كقيل وقيل ثم ابيض والله اعلم كذا في الشرح، قوله فقص حاجته الخ قال النووي قال العلماء انما فعل هذا بيانا لله وارشادا لما ينبغي له ان يفعلوه فعلمهم بفعله وقوله وفيه انه لا بأس بطلب الرجل امرأته الى الوقوع في النهار وغيره وان كانت مشتغلة بما يمكن تركه لانه ربما غلبت على الرجل شهوة يتضرر بالتأخير في بدنه او في قلبه وبصره والله تعالى اعلم، **قوله** فخرج الى أصحابه فقال ام قال القاضي ابو بكر بن العربي الحديث غريب المعنى فان الذي جرى منه شيء لا يعلمه الا الله تعالى وانما اذا هه للتعليم وما وقع في نفسه من اعجاب المرأة غير مؤاخذ به ولا ينقص من منزلته وهو من مقتضى الجميلة والشهوة الآدمية وغلبيها بالعصمة فأتى أهله ليقصه حتى لا يعجب بالشهوة الآدمية ولا اعتصام بالعفة، ام - قلت وانظر هل ظاهرة ان الله صلى الله عليه وسلم أعلمهم بانها اعجبته وانه أتى أهله ولا يكون هذا من افشاء سر المرأة المعنى عنه فيما يأتي لان ذلك تفسير يأتي ولا سيما مع ما ترتب على هذا الاخبار من المصلحة، كذا في شرح الابي رحمه الله، قال العبد الضعيف عفا الله عنه قد مرى احمد بن حنبل في كتابه الانما روى حين مرت به امرأة فوقع في قلبه شهوة النساء فدخل فأتى بعض ارجائه وقال فذلك فافعلوا فانه من أمثال اعمال الكراتيان المحلل قال العراقي واسناده جيد، وهذا يشرح ما في حديث الباب ويبدل على ان الذي وقع في قلبه برؤيتها انما هو الميل الى جنس النساء لا الى شخصها بعينها ولهذا فالجواب بمباشرة بعض ارجاءهم صلى الله عليه وسلم، والله تعالى اعلم - **قوله** وتذبذب في صورة شيطان الخ قال العلامة الزبيدي رحمه الله في صفته شبه المرأة الجميلة به في صفته الوستة والاضلال يعني ان رؤيتها تنثر الشهوة وتقيم الهمة فنسبتها للشيطان لكون الشهوة من جنس واسبابه والعقل من جنس الملائكة قال الطبري جعل صورة الشيطان ظلها لا قبا لها مبالغة على سبيل التجريد فان اقبالها داع للانسان الى استراق النظر اليها كالشيطان الداعي للشرك وكذا في حالة ادبارها مع كون رؤيتها من جميع جهاتها داعية الى الفساد لكن خصها بالذكر لان الاخلال فيها اكثروا وقد مر الاقبال لكونه أشد فسادا لحصول الموازنة به، ام - قال النووي ويستنبط منه انه ينبغي لها ان لا تخرج الا لضرورة ولا تلبس ثيابا فاخرة وينبغي للرجل ان لا ينظر اليها ولا الى ثيابها، ام - **قوله** فليأت أهله الخ اي ليحاج حليلته **قوله** فان ذلك يبرئ ما في نفسه الخ قال الزبيدي هكذا روى بمثناة تحتية من رد اي يعكسه ويغلبه ويقهره ورواه صاحب النهاية فان ذلك يبرئ ما في نفسه بالموحدة من البرد ارشد هو الى ان احدهما اذا تحركت شهوة واقع حليلته تسكينها لوجه القلب ودفع الوستة للعين وهذا من الطب النبوي، ام - وفي شرح الابي رحمه الله عياض ارشد صلى الله عليه وسلم الى مداواة ذلك الداء المحرك للشهوة والماء بما يسكن النفس ويذهب بالشهوة ولا يظن بفعله ذلك صلى الله عليه وسلم مع زينب انه وقع في نفسه ميل لما رأى لتزويجه صلى الله عليه وسلم عن ذلك قلت من تمام الحديث في الترمذي فليأت أهله فان معها مثل الذي معها قال ابن العربي آخر النظر المثير للشهوة الوطئ فانما وجد المرء فقد أنقذ الأمر الى نهايته ولا فرق بين ان تقع الاصابة في ما لم يأت في مثلها لان القصد اذا حصل لم يستل عن السبب مانبه عليه صلى الله عليه وسلم من المثال صواب صحيح وفي هذا رد على المتصوفة الذين يرون امارة الهمة حتى تصير المرأة كأنها جدار يضرب فيه ولا رهبانة في هذا الدين قلت ويلحق بالرؤية في ذلك من توصف له امرأة فتقع في نفسه وكان الشجر يحكي عن شق

باب ندب من رأى امرأة فوقع في نفسه الى ان يأتي امرأته وجاريته فيواقعها



نا عبد الصمد بن عبد الوارث قال نا حبيب بن ابي العالى قال نا ابو الزبير عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فذكر بمثلها غير انه قال ناقي امرأته زينب هي تمس منبئة ولم يذكر تدبر في صورة شيطان وحديث سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن اعين قال نا معقل عن ابي الزبير قال قال جابر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا احل لكم عجبته المرأة فوقع في قلبه فليعمل الى امرأته فليواقعها فان ذلك يرد ما في نفسه **حل** ثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهذلي قال نا ابي ووكيع وابن بشر عن اسماعيل عن قيس قال سمعت عبد الله يقول كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا الا نستخصه فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا ان نكح المرأة بالثوب

بصلاحه انه قال وصفت لي امرأة فوقع في نفسي فمهرت بها واما قال فتذكرت الحديث فملت بمدلوله فاذهب الله سبحانه ما وقع في نفسي منها والحديث يدل على راحة الكحل لان به تحصل المكنته من مدلول الحديث لعدم تحصيل الصوم ذلك وكان الشيخ يقول اذا وقع الرجل اهله لذلك فلا ينبغي ان يستخصر التي رأى ولا يتخيّلها لان المراد من فعل ما دل عليه الحديث اذهب ما يجد في نفسه من التي رأى فاذا تصورها وتخيّلها فربما نلته تعلقا قوله اعجبته المرأة اي استحسنتها لان غاية رؤية المتعجب منها استحسانه **قوله** فليعمل الخ بكسر الهمزة فليقصد باب نكاح المتعة وبيان انه ايج ثم نسخ ثم ايج ثم نسخ واستقر تحريره الى يوم القيامة **قوله** عن اسماعيل الخ هو ابن ابي خالد وقيس هو ابن ابي حازم وعبد الله هو ابن مسعود رضي الله عنه **قوله** ليس لنا نساء الخ اي ونحن نشتهيجهن وهذا يدل على كمال شجاعتهم ورجولتهم وقوة قلوبهم وتوكلهم على ربهم **قوله** الاستخصار اي الاستدعي من يفعل يتاخصص او نعالج ذلك بانفسنا اي حتى نتخلص من شهوة النفس وسوسة الشيطان، **قوله** فنهانا عن ذلك الخ هو في تحريم بلا خلاف في بني آدم ما تقدم في الباب السابق قال الحافظ وفيه ايضا من المفاسد تعذيب النفس والتشويه مع ادخال الضرر الذي قد يقضي الى الهلاك وفيه ابطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكفر النعمة لان خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فاذا ازال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال **قوله** ان نكح المرأة بالثوب الخ يعني المتعة فيه اطلاق النكاح على المتعة في الجملة وهكذا ورد اطلاق التزويج والنكاح عليها في غير حديث كما يظهر من مراجعة كثر العمال وغيره والعلماء ايضا لا يتجشون عن التعبير بنكاح المتعة فالصواب عندي ان المتعة هو النكاح الموقت كما ثبت عليه صلا البدائع من اصحابنا حيث قال فلا يجوز النكاح الموقت وهو نكاح المتعة وانه نوعان احدهما ان يكون بلفظ المتمتع والثاني ان يكون بلفظ النكاح والتزويج وما يقوّم مقامهما اما الاول فهو ان يقول اعطيك كذا علما ان اتمتع منك يوما او شهرا او سنة ونحو ذلك وانه باطل عند عامة العلماء، واما الثاني فهو ان يقول اتزوجك عشرة ايام ونحو ذلك وانه فاسد عند اصحابنا الثلاثة والجمهور وقال زفر النكاح جائز وهو مؤيد بالشروط باطل وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة انه قال اذا ذكرنا من المدة مقدارا ما يعيشان الى تلك المدة فالنكاح باطل وان ذكرنا من المدة مقدارا لا يعيشان الى تلك المدة في الغالب يجوز النكاح كأنهما ذكرنا الا بالبدن وجه قوله انه ذكر النكاح بشرط فيه شرطا فاسدا والنكاح لا تبطله الشروط الفاسدة فبطل الشرط وبقي النكاح صحيحا كما اذا قال تزوجتك الى ان اطلقك الى عشرة ايام ولنا انه لو جاز هذا العقد لكان لا يخلو اما ان يجوز موقتا بالمدة المذكورة واما ان يجوز مؤثرا لا سبيل الى الاول لان هذا معنى المتعة الا انه عبر عنها بلفظ النكاح والتزويج والمعتبر في العقود معانيها لا اللفاظ كالكفالة بشرط براءة الاصيل بانها حالة لوجود معنى الحوالة وان لم يوجد لفظها والمتعة منسوخة ولا وجه للثاني لان فيه استحقات البضع عليها من غير رضاها وهذا لا يجوز واما قوله اي بالنكاح شأ دخل عليه شرطا فاسدا فمنوع بل ابي بن نكاح موقت والنكاح الموقت نكاح متعة والمتعة منسوخة، ام - وتعبه الشيخ ابن الهيثم ورجح قول زفر حيث قال ومقتضى النظر ان يترجم قوله لان فاية الامر ان يكون الموقت متعة وهو منسوخ لكن نقول المنسوخ معنى المتعة على الوجه الذي كانت الشرعية عليه وهو ما ينتهي العقد فيه بانتهاء المدة وتلاشي وان لا اقول به كذلك وانما اقول ينعقد مؤثرا ويلغو شرط التوقيت فحقيقة الغاء شرط التوقيت هو اثر النسخ بخلاف ما لو عقد بلفظ المتعة واداد النكاح الصحيح المؤثرا فانه لا ينعقد وان حضر الشهود لانه لا يفيد ملك المتعة كلفظ الاحلال فان من احل لغيره طعاما لا يملكه فلو صلح بها زاع عن معنى النكاح كما مر - ام ملخصا، قلت لم يظهر الجواب عن قول البدائع ان فيه استحقات البضع عليها من غير رضاها وايضا قول الشيخ ابن الهيثم ان الغاء شرط التوقيت هو اثر النسخ يردّه قوله صلى الله عليه وسلم فمن كان عندة منهن شئ فيخل سبيلها في حديث الربيع بن سبرة عن ابيه عن المولف ولم يعرف في شئ من الآثار ان استمتعهم رضي الله عنهم كان منحصرا في لفظ التمتع ونحوه بل حديث ابن مسعود ظاهر في ان المتعة التي باشرها من باشر من الصحابة انها كانت نكاحا او اجل عن النكاح المؤثرا وهكذا وقع في حديث سبرة عند ابن جبريل بلفظ فترزوجتها ببدوي كما في الكنز وفي احكام القرآن للخصاص باسناده من حديث سبرة ولا يستلزم

نا حبيب بن ابي العالى نا ابي الزبير نا جابر بن عبد الله نا النبي صلى الله عليه وسلم نا امرأة فذكر بمثلها غير انه ناقي امرأته زينب هي تمس منبئة ولم يذكر تدبر في صورة شيطان وحديث سلمة بن شبيب نا الحسن بن اعين نا معقل عن ابي الزبير نا جابر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا احل لكم عجبته المرأة فوقع في قلبه فليعمل الى امرأته فليواقعها فان ذلك يرد ما في نفسه حل ثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهذلي نا ابي ووكيع وابن بشر عن اسماعيل عن قيس نا سمعت عبد الله يقول كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا الا نستخصه فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا ان نكح المرأة بالثوب

اقوال العلماء في النكاح الموقت انه فاسد او لا ينفع صحيحا او يبطل الشرط



إلى أجل ثور عبد الله يأيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين  
**وحدثنا عثمان بن أبي شيبة** قال نا جريح عن اسماعيل بن أبي خالد بهذا الاسناد مثله وقال ثورنا علينا هذه الآية  
 ولم يقل ثورنا عبد الله **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا وكيع عن اسماعيل بهذا الاسناد قال كنا ونحن شباب فقلنا  
 يا رسول الله الا نستخصه ولم يقل نغزو **وحدثنا** محمد بن بشر قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن عمرو بن دينار قال  
 سمعت الحسن بن محمد يحدث عن جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع قال اخرج علينا منادي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن لكم ان تستمتعوا يعني متعة النساء **وحدثني** أمية بن بسطام العيشي  
 قال نا يزيد يعني ابن زريع قال نا روه وهو ابن النقا سمع عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن سلمة بن الأكوع وجابر بن عبد الله  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنا فاذن لنا في المتعة **وحدثنا** حسن الحلواني قال نا عبد المزيق قال نا ابن جريح قال  
 قال عطاء قدم جابر بن عبد الله معتمرا فحسناه في منزله فسأله القوم عن أشياء ثم ذكروا المتعة فقال نعم استمتعنا على عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر **وحدثني** محمد بن رافع قال نا عبد المزيق قال نا ابن جريح قال نا ابن زبير قال  
 سمعت جابر بن عبد الله يقول كنا نستمتع بالقبضة من التمر والديق الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نحمل  
 عنه عمر في شأن عمرو بن حريث **وحدثنا** حماد بن عمر البكري قال نا عبد الواحد يعني ابن زياد عن عاصم عن أبي نصرقة قال

ابن عباس قال انما كانت المتعة في اول الاسلام كان الرجل يقدم البذل ليس له فيها معرفة في تزوج المرأة بقدر ما يقيم فتحفظ له متاعه بصلح  
 له شأنه حتى نزلت هذه الآية **وحدثنا** أبو جهم قال نا محمد بن عيسى عن ابن عباس قال فخرج سواهما حرام فقال الحافظ اسناده ضعيف وهو  
 شاهد مخالف لما سياتي من علة ابا حنيفة ام - وايضا هذه الروايات معارضة بالروايات الصحيحة في ان المتعة كانت في أو اخر سن الهجرة مع ان  
 الآية التي أشار إليها مكية واما تحريم المتعة فقد ثبت باخبار صحيحة شهيرة تلقفتها الامة بالقبول ووقع الاجماع عليه بعد وقوع الخلاف من  
 البعض القليل كما سياتي والذي تحصل من مجموع الروايات والله سبحانه وتعالى اعلم هو ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان يرخص لأصحابه  
 فيها في بعض الغزوات ثمهاهم عنها نهيًا مؤبداً امتحاناً وان الرخصة كانت للعلم عشقة اجتناب الزنا مع البعد عن نساءهم قوة امرتهم  
 فكانت من قبيل ارتكاب اخف الضررين وأهون البليتين ويرى اهل السنة ان الرخصة في المتعة مرة او مرتين يقرب من التدرج في منع  
 الزنا منعاً باتاً كما وقع التدرج في تحريم الخمر كلنا الفاحشيتين كانتا في الجاهلية ولكن نشوا الزنا كان في الاماء دور الجوارز فستلك  
 الاياحة ثم التحريم المؤبد انما هي من محاسن الشريعة المحمدية وكما حل حكمه شارعها والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** ثورنا عبد الله يأيها الذين  
 آمنوا الخ قال ابن القيم في المهدى قراءة عبد الله هذه الآية عقيب هذا الحديث تحتمل امرين احدهما الرد على من يحرمها وانما لو تكن من الطيبات  
 لما أباحها رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني ان يكون اذنا آخر هذه الآية وهو الرد على من أباحها مطلقاً وانه مختار فان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه السلام انما رخص فيها للضرورة وعند الحاجة في الغزو وعند عدم النساء وشد الحاجة الى المرأة فمن رخص فيها في الحضر مع كثرة النساء  
 وامكان النكاح المعتاد فقد اعتدى والله لا يحب المعتدين قال الحافظ لم ظاهر استشهاده ان مسعود بهذه الآية هاهنا بشرائه كانت يرى بجواز  
 فقال المقرطي لعله لم يكن حينئذ بلغه الناسخ ثورنا جريح بعد ثورنا ما ذكره الاسماعيل انه وقع في رواية ابي معاوية عن اسماعيل بن ابي  
 خالد ففعله ترك ذلك قال وفي رواية لابن عيينة عن اسماعيل ثورنا جريح بعد ثورنا ما ذكره الاسماعيل انه وقع في رواية ابي معاوية عن اسماعيل بن ابي  
 سمعت الحسن بن محمد الخ اي ابن علي بن ابي طالب رضي الله عنه **قوله** من جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع الخ قال الحافظ وقد ادرهما الحسن بن محمد  
 جميعاً لكن روايته عن جابر أشهر **قوله** منادي رسول الله الخ يشبه ان يكون هو بلال قاله الحافظ ووقع هذا في بعض الغزوات كما في رواية سفيان عند  
 البخاري قال كنا في جيش فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** أمية بن بسطام العيشي الخ بسطام كبير الباء وقد تفقر والعيشي بالشين المعجمة **قوله**  
 عن الحسن بن محمد عن سلمة بن الأكوع وجابر الخ قال المازري كذا لابن ماهان وانا سقط الحسن بن محمد عند الجلود في اسقاطه وهم لان الحافظ  
 حاشي الحسن **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذنا فاذن لنا في المتعة **قوله** واي بكر وعمر الخ هذا المحمول على ان الذي استمتع في عهد أبي بكر وعمر لم يبلغه النسخ كما  
 سياتي **قوله** بالقبضة من التمر الخ بضم الفاء وفتحها والضم انهم قالوا الجوزي القبضة بالضم ما قبضت عليه من شيء يقال عطاء قبضة من  
 سويق او تمر قال ودرها فخر **قوله** حتى نحمل عنه عمر في شأن عمرو بن حريث الخ وقصة عمرو بن حريث اخرجها عبد المزيق في مصنفه بهذا الاسناد

كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَأَتَاهُ آتٍ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ابْنُ الزُّبَيْرِ اخْتَلَفَا فِي الْمُنْتَعَيْنِ فَقَالَ جَابِرٌ فَعَلْنَا هُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ نَحْنَا نَعْمُهَا عَمْرٍو فَلَمْ نَعُدْ لَهَا حُلًّا شَأْنًا أَبُو بَكْرٍ ابْنُ شَيْبَةَ قَالَ نَافِئُ بْنُ يَسْحَانَ قَالَ قَالَ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ نَافِئُ بْنُ يَسْحَانَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ أُوطَاسٍ فِي الْمُنْتَعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ نَحْنَى عَنْهَا

**وَحُلُّ شَأْنِ قَتِيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ نَالِثٌ**

عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَدْ مَرَّ بِي مِنْ حَرْثِ الْكُوفَةِ فَاسْتَمْتَعَ بِمَوْلَاةٍ فَاقْبَضَ بِهَا عَمْرٍو وَخَلَعَ فَسَلَّمَ اللَّهُ فَاَمَرْتُ قَالَ فَذَلِكَ حِينَ نَحْنَى عَنْهَا عَمْرٍو، كَذَا فِي الْفَقْهِ وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ **قَوْلُهُ** اخْتَلَفَا فِي الْمُنْتَعَيْنِ أَيُّ مَنَعَةِ النِّسَاءِ وَمَنَعَةِ الْحَرْجِ وَسَيَأْتِي بَيَانُ مَا جَرَى بَيْنَهُمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا **قَوْلُهُ** فَعَلْنَا هُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا لَا يَقْتَضِي تَعْيِينَ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ كَمَا زَعَمَ ابْنُ حَزْمٍ بَلْ يَصْدُقُ عَلَى فَعْلٍ نَفْسِهِ وَحَلٍّ أَوْ فَعْلِهِ وَفَعْلٍ آخِرٍ مَعَهُ، قَالَ الْحَافِظُ فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ فَعَلْنَا يَعْنِي جَمِيعَ الصَّحَابَةِ فَقَوْلُهُ فَلَمْ نَعُدْ لَهَا يَعْنِي جَمِيعَ الصَّحَابَةِ أَيْضًا فَيَكُونُ إِجْمَاعًا وَمُسْتَدَلًّا بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الَّتِي فِي الْمَلِكِ **قَوْلُهُ** فَلَمْ نَعُدْ لَهَا أَيُّ فِيهِ رَدٌّ عَلَى ابْنِ حَزْمٍ حَيْثُ عُدَّ جَابِرًا فَيَمُنْ ثَبِتَ عَلَى تَحْلِيلِهَا وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُسَدِّ وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ صَدَقَ بِنُصْرَةِ اللَّهِ وَثَقَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ وَضَعْفُهُ كَجَمَاعَةٍ وَبَقِيَّةُ رَجَالِهِ رَجَالُ الصَّيْغِ وَفِيهِ إِذَا سَمِعْتَ شَيْئًا مِنَ الْوَدَاعِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَّمَ الْمُنْتَعَةَ عِنْدَهَا فَوَدَعْنَا النِّسَاءَ عِنْدَ ذَلِكَ قَالَ وَلَعَلَّ جَابِرًا لَمْ يَذْكُرْ النَّبِيَّ إِلَّا عِنْدَ نَحْنَى عَنْهَا وَلَا فَجَابِرٌ مِنْ جَمَلَةٍ مَنْ رَوَى فِي تَحْرِيمِهَا وَحَدِيثُهُ حَسَنٌ يَحْتَجُّ بِهِ وَعَلَى هَذَا يَمْشِي قَوْلُهُ فِي الرَّأْيِ الْآخَرِ حَتَّى نَحْنَى عَنْهُ فِي شَأْنِ عَمْرٍو مِنْ حَرْثِ **قَوْلُهُ** عَامَ أُوطَاسٍ هَذَا نَصْرِيحٌ بِأَنَّهَا أُبَيَّتْ عَامَ أُوطَاسٍ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ عَنْ قُرْبٍ وَأُوطَاسٍ إِذَا بِالطَّائِفِ وَيَصْرُفُ وَلَا يَصْرُفُ فَمِنْ صَرْفِهِ أَرَادَ الْوَادِي وَالْمَكَانَ وَمِنْ لَوْ يَصْرُفُهُ أَرَادَ الْبَقْعَةَ كَمَا فِي نِظَائِرِهِ وَأَكْثَرُ اسْتِمَالِهِمْ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ مَصْرُوفٍ كَذَا فِي الشَّرْحِ **قَوْلُهُ** فِي الْمُنْتَعَةِ ثَلَاثًا أَيُّ رَخَّصَ فِي الْمُنْتَعَةِ فِي هَذَا الْغَزْوِ ثَلَاثَ لَيَالٍ **قَوْلُهُ** ثُمَّ نَحْنَى عَنْهَا أَيُّ قَالَ الْحَافِظُ نَحْنَى بِفِعْلِ النُّونِ وَرَأَيْتُهُ فِي رَوَايَةٍ مَعْتَمَدَةٍ نَحْنَى بِالْهَاءِ قَالَ فَإِنْ قِيلَ بَلْ هِيَ بِضَمِّ النُّونِ وَالْمُرَادُ بِالنَّهْيِ فِي حَدِيثِ سَلَمَةَ عَمْرٍو فِي حَدِيثِ جَابِرٍ قُلْنَا هُوَ مُحْتَمَلٌ لَكِنْ ثَبِتَ نَحْنَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهَا فِي حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ سِيرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِيهِ بَعْدَ الْأَذْنِ فِيهِ وَلَمْ يَجِدْ عَنْهُ الْأَذْنَ فِيهِ بَعْدَ النَّهْيِ عَنْهُ فَهِيَ عَمْرٍو أَتَى لِنَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ وَتَمَامُهَا يُقَالُ لَعَلَّ جَابِرًا وَمِنْ نَقْلِ عَنْهُ اسْتَمْرَارُهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أَنْ نَحْنَى عَنْهَا عَمْرٍو لِيُخْبِرَ النَّبِيَّ وَمَا يَسْتَفَادُ أَيْضًا أَنَّ عَمْرٍو لَمْ يَنْهَ عَنْهَا إِجْمَاعًا وَإِنَّمَا نَحْنَى عَنْهَا مُسْتَدَلًّا إِلَى نَحْنَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ عَنْهُ بِذَلِكَ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بَكْرٍ حَضَرَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ لَمَّا وَلِيَ عَمْرٍو خُطِبَ فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ لَنَا فِي الْمُنْتَعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ حَرَّمَهَا وَأَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ قَالَ صَعِدَ عَمْرٍو الْمِنْبَرَ فَمَدَّ يَدَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَأْنُ عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ مَا بَالُ رَجُلٍ يَكُونُ هَذَا الْمُنْتَعَةَ بَعْدَ نَحْنَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهَا، أَمْ - قَالَ حَتَّى تَقْضِيَ الْمُنَازَ فِي بَيَانِ وَجْهِ تَحْرِيمِ الْمُنْتَعَةِ وَثَلَاثَهَا نَحْنَى عَنْهَا فِي خِلَافَتِهِ وَاشْهَادَتِهِ بِتَحْرِيمِهَا عَلَى الْمُنْبِرِ وَأَقْرَارِ الصَّحَابَةِ لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهَا كَانُوا يَقْرَءُونَ عَلَى مَنَكْرٍ وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَرْجِعُونَ إِذَا أَخْطَا وَمِنْهُ مَا مَرَّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَآتَيْنَاكُمْ خَلْقًا نَافِلًا فَلَا تَأْخُذُوا بِهِ إِنَّهُ شَيْءٌ مِمَّا يَصْرِفُ عَنْكُمْ مِنَ التَّقْصِيرِ فَقَدْ خُطِّبَتْ أَمْرًا فَرَجَعَ إِلَى قَوْلِهَا وَاعْتَرَفَتْ بِخَطْئِهَا عَلَى الْمُنْبِرِ وَمِثْلُ هَذَا يَنْقُصُ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ مِنَ الشَّيْخَةِ أَنَّهُمْ سَكَنُوا قَتِيْبَةَ وَقَدْ تَعَلَّقُوا بِهَا وَرَدَّ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ مِنْ قَوْلِ عَمْرٍو أَنَا عَمْرٍو فَقَالُوا إِنَّهُ حَرَّمَهَا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ وَلَا يَعْتَدُ بِتَحْرِيمِهِ وَلَوْ بَنَى ذَلِكَ عَلَى نَصِّ لَذَكَرَهُ أَجِيبٌ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ اسْتَدْلَ التَّحْرِيمَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا فِي رَوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ وَابْنِ الْمُنْذِرِ وَالْبَيْهَقِيِّ فَيُظْهِرُ أَنَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ ذَلِكَ اللفظ رواه بِالْمَعْنَى فَإِنَّ عَمْرٍو لَفْظُهُ فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ مَبِينٌ بِتَحْرِيمِهَا أَوْ مَنَعِهَا وَقَدْ شَهِدَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ اسْتِدْلَالُ التَّحْرِيمِ وَالْإِجَابِ وَالْإِبَاحَةِ إِلَى مَبِينٍ ذَلِكَ فَإِذَا قَالُوا حَرَّمَ النَّبِيُّ رَحَلَهُ أَوْ أَبَاحَهُ أَوْ حَنِفَهُ لَوْ يَعْنُوا أَنَّهُمَا شَرَعَا ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِمَا وَإِنَّمَا يَعْنُونَ أَنَّهُمَا يَتَّبِعُونَ بِمَا ظَهَرَ لَهُمْ مِنَ الدَّلِيلِ، أَمْ - وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ خُطِبَ عَمْرٍو فِي الْمُنْتَعَةِ وَنَقَلَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ ذَلِكَ مَنَكْرًا وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى مَتَابَعَتِهِمْ لَهُ عَلَى مَا نَحْنَى عَنْهُ، أَمْ - وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ الْجَصَّاصُ فَلَمْ يَنْكُرْ هَذَا الْقَوْلَ عَلَيْهِ مَنَكْرًا لَسَيِّمًا فِي شَيْءٍ قَدْ عَلِمُوا إِبَاحَتَهُ وَخَبَرَهُ بِأَنَّهَا كَانَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يَحِلُّ ذَلِكَ مِنْ أَحَدٍ وَجَمِيعٍ أَمَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ عَلِمُوا بِإِبَاحَتِهَا فَاتَّقَوْا مَعَهُ عَلَى حُظْرِهَا وَحَاشَا لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ أَنْ يَكُونُوا عِصْيَانًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيَاتًا وَقَدْ وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّهُمْ خَيْرُ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ فَيُحِبُّ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ يُوَدِّعُ إِلَى الْكُفْرِ وَإِلَى الْإِسْلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ لَأَنَّ مِنْ عِلْمِ إِبَاحَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُنْتَعَةَ ثُمَّ قَالَ هِيَ مُحْظُورَةٌ مِنْ غَيْرِ نَحْنٍ لَهَا فَخَرَجَ مِنَ الْمَلَّةِ فَادَّعَى بِحُجْرَةِ ذَلِكَ عَلَمًا أَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا حُظْرَهَا بِإِبَاحَةِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْكُرُوهُ وَلَوْ كَانَ مَا هَتَالَ عَمْرٍو مَنَكْرًا وَلَمْ يَكُنِ الشَّيْخُ عِنْدَ هَوَا ثَابِتًا لَمَّا حَازَ أَنْ يَقَارُوهُ عَلَى تَرْكِ التَّكْبِيرِ عَلَيْهِ وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ



عن الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه سبرة أنه قال أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة فانطلقت أنا ورجل من أمراء بني عامر كانوا بكرة عيطاء فحضرنا عليها أنفسنا فقالت ما تعطى فقلت ردائي وقال صاحبي ردائي وكان ردائي صاحباً جوداً من ردائي وكنت أشب منه فاذا نظرت إلى ردائي صاحباً عجيباً واذا نظرت إلى عجيبها ثقلت أنت ردائي بكفيسني فمكثت معها ثلاثاً ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده شيء من هذه النساء التي يمتنع فليخل سبيلها حلثنا أبو بكر فضيل بن حسين المجدي قال ناشر بن أبي مفضل قال نا عمارة بن غزيرة عن الربيع بن سبرة أن أباه غزيراً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمكة قال فاقمنا بها خمس عشرة ثلاثين بين ليلة ويوم فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي ولي عليه فضيل في الجبال وهو قريب من الدمامة مع كل واحد منا برد وبردي خلق وأما برد ابن عتي فبردي جديد غض حتى إذا كنا بأسفل مكة أو بأعلىها فتلقينا فتاة مثل البكرة العنطنة فقلنا هل لك أن يستمتع منك أحدنا قالت ما ذابن لأن فنشركل واحد بردة فجعلت تنظر إلى الرجلين ويراهما صاحبي ينظر إلى عطفها فقال إن برد هذا خلق وبردي جديد غض فنقول برد هذا لأبأس به ثلاث مراراً ومزتين ثم استمتعت منها فلم أخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم حلثنا أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي قال نا أبو النعمان قال نا وهيب قال نا عمارة ابن غزيرة قال حدثني الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح إلى مكة فذكر مثل حديث بشر بن زاذ قال وهل يصح ذلك وفيه قال أن برد هذا خلق ثم حلثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا أبي قال نا عبد العزيز بن عمر قال حدثني الربيع بن سبرة الجعفي أن أباه حدثه أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أيها الناس إنني قد كنت أدنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك اليوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله على أجمعهم على نسخ المتعة إذ غير جائز حظاً أباحه النبي صلى الله عليه وسلم إلا من طريق النسخ، أم قوله عن الربيع بن سبرة أن هو بفتح السين المهملة واسكان الباء الموحدة قوله كانها بكرة عيطاء أم أماً البكرة في الفتية من الأبل أي الشابة القوية وأما العيطاء فبفتح العين المهملة واسكان الياء المثناة تحت وبطاء مهملة وبالمدة وهي الطويلة العنق في اعتدال وحسن قوام والعيطاء بفتح العين في الياء طول العنق قوله من النساء التي يمتنع أي يمتنع بها فحذف بها للدلالة على الكراهة عليه أو وقع يمتنع موقع يباشر أي يباشرها وحذف المفعول قال النووي قوله فليخل سبيلها أم قال السدي روى بالتدكير أي سبيله على اعتبار لفظ شيء وبالتأنيث على اعتبار أن المراد به المرأة قوله وهو قريب من الدمامة بفتح الدال المهملة وهي القبة في الصورة قوله فبردي خلق أم بفتح اللام أي قريب من البالي قوله جديد غض أم بفتح الغين قوله العنطنة أم بعين مهملة مفتوحة وبوزن مفتوحين وبطائين مهملتين الأولى ساكنة قال عياض وفي مختصر العين في الطويلة العنق مع حسن قوام في عينة العيطاء، قوله ينظر إلى عطفها أم بكسر العين أي جانبها وقيل من رأسها إلى وركها قوله عام الفتح أم صريح في أن تحريم المتعة قد وقع في عام الفتح وسيأتي بسط الكلام عليه فانتظره قوله خلق أم بضم الخ فيهم مفتوحة وحاء مهملة مشددة وهو البالي ومنه فتح الكتاب إذا بلى ودرس قوله وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة أم في هذا الحديث التصريح بالمتعة والتأنيث في حديث واحد من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وفيه التصريح بتحريم نكاح المتعة إلى يوم القيامة وأنه يتعين تأويل قوله في الحديث السابق أنهم كانوا يمتنعون إلى عهد أبي بكر وعمر على أنهم لم يبلغهم التأنيث كما سبق وقد خلت السلف في نكاح المتعة قال ابن المنذر جاء عن الأئمة الرخصة فيها ولا أعلم اليوم أحداً يجيزها إلا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله واحتمل الجيزون بظاهر قوله تعالى فما استمتعتم به منهن فأنوهن أجورهن فريضة ولا استدلال بها من ثلاث أوجه أحدها أنه ذكر الاستمتاع ولم يذكر النكاح والاستمتاع واحد والثاني أنه تعالى أمر بآيتاء الأجر وحقيقة الأجرة والمتعة عقد الأجرة على منفعة البضع والثالث أنه تعالى أمر بآيتاء الأجر بعد الاستمتاع وذلك يكون في عقد الأجرة والمتعة فاما المهر فانهما يجب في النكاح بنفس العقد يؤخذ الزوج بالمهر ولا شرع من الاستمتاع فذلك الآية الكريمة على أحوال عقد المتعة وأيضاً استدلالهم بما تأني في قراءة آية فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى وكذلك قرأ ابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم، قال صاحب المباحث ولنا الكتاب السنة والاجماع والمعقول، أما الكتاب الكريم فقوله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون إلا على الآراء وأجورهم أو ما ملكتم أيما هم حرموا تعالى الجماع إلا بأحد شيئين والمتعة ليست بنكاح ولا بملك يمين فيسقط على التحريم والدليل على أنها ليست بنكاح أنها ترفع من غير طلاق ولا فرقة ولا يجري التوارث

بسط الكلام في الأجل على وجه المتعة  
والجواب عما تقدم به الشيعة

بينهما فدل أنها ليست بكناح فلو تكن من زوجة له وقوله تعالى في آخر الآية فمن أتبع ذلك فأولئك هم الفاحشون سمي من قبل ما رواه ذلك  
عادياً فدل على حرمة الوطئ بدون هذين الشئين وقوله عز وجل ولا تفرحوا فتنياً تفرحون بالبغاء وكان ذلك منهم إجارة الأمان في الله  
عز وجل عز ذلك وسماه بغاء فدل على الحرمة وأما السنة فما روى عن علي بن رضوان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن منعة النساء يوم خيبر وعن  
أكل لحوم المحملات لانسية وعن سيرة الحمفي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن منعة النساء يوم فتح مكة وعن عبد الله بن عمر أنه قال نهي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن منعة النساء وعن لحوم المحملات لاهلية وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قائماً بين الركنين المقام  
وهو يقول اني كنت أذنت لكم في المتعة فمن كان عند شيء فليفرقه ولا تأخذوا منها شيئاً فإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة وأما  
الاجماع فان الأئمة بأسرها امتنعوا عن العمل بالمتعة مع ظهور الحاجة لهم إلى ذلك وأما المعقول فهو ان الكناح ما شرع لا تقتضاء الشهوة بل  
لا غرض ومقاصد يتوصل بها إليها واقتضاء الشهوة بالمتعة لا يقع وسيلة إلى المقاصد فلا يشرع وأما الآية الكريمة فيعني قوله فما استمتعتم به من  
أى في الكناح لان المذكور في أول الآية وآخرها هو الكناح فان الله تعالى ذكر اجناساً من المحرمات في أول الآية في الكناح وأباح ما وراءها  
بالكناح بقوله عز وجل وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم أياً بالكناح وقوله تعالى محصنين غير مسافحين أي متناكحين غير  
وقال تعالى في سياق الآية الكريمة ومن لم يستطع مثلاً طوكراً أن ينكح المحصنات ذكر الكناح لا الإجارة والتمتع فيصير قوله فما استمتعتم به  
به إلى الاستمتاع بالكناح وأما قوله تعالى الواجب جراً فمهر المهرني الكناح سمي إجماعاً قال الله عز وجل فأتوهن بأهلهن وأتوهن أجورهن  
أي مهرهن وقال سبحانه وتعالى يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وقوله أمر تعالى بآتياء الأجور بعد الاستمتاع  
بهن والمهر يجب بنفس الكناح ويؤخذ قبل الاستمتاع قلنا قد قيل في الآية الكريمة تقديم وتأخير كأنه تعالى قال فأتوهن أجورهن إذا استمتعتم  
بهن أي إذا أردتم الاستمتاع بهن كقوله تعالى يا أيها النبي إنا طلقنا النساء فطلقوهن لعلن يفتنن أي إذا أردتم تطليق النساء على أنه  
ان كان المراد من الآية الإجارة والتمتع فقد صارت منسوخة بما تلوها من الآيات وروينا من الأحاديث وأما القراءة التي ينقلونها عن  
تقدم من الصحابة فهي شاذة قال ابن جرير رحمه الله وقد للناس على المتعة على غير الكناح الصحيح حرام في غير هذا الموضع من كتبنا بما  
أخبر عن أعادته في هذا الموضع وأما ما روى عن أبي بن كعب وابن عباس من قراءتهما فما استمتعتم به منهن إلى أجل فسمي بقراءة بخلاف  
ما جازت به مصاحف المسلمين غير جازة لاجدان ليحق في كتاب الله تعالى شيئاً لو بآيت به الخبر القاطع العذر عمن لا يجوز خلافه، أم وقال  
الشيخ أبو بكر الرازي لا يجوزنا شبكات الأجل في التلاوة عند أحد من المسلمين فالأجل إذا غير ثابت في القرآن ولو كان فيه ذكر لأجل لماد اللفظ  
على متعة النساء لان الأجل يجوز أن يكون داخل على المهر فيكون تقديره فما دخلتم به منهن بهر إلى أجل سمي فأتوهن مهرهن عند حلول الأجل  
وفي نحو الآية من الدلالة على ان المراد الكناح دون المتعة كما تقدم وقال الشوكاني وأما قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب سعيد  
ابن جبيرة فما استمتعتم به منهن إلى أجل سمي فليست بقراءة عند مشرطي التواتر ولا شاذة للأجل روايتها قرأاً فيكون من قبيل التفسير للآية  
وليس ذلك بحجة وأما عند من لم يشترط التواتر فلا مانع من نسخ ظني القرآن بظني السنة كما تقر في الأصول، قال عياض ثور وقع الإجماع من  
جميع العلماء على تحريمها (أي المتعة) إلا المرافض وأما ابن عباس فردى عنه أنه أباحها وروى عنه أنه رجع عن ذلك قال ابن بطال روى  
أهل مكة واليمن عن ابن عباس إباحة المتعة وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة وإجازة المتعة عندهم وهو مذهب الشيعة لكن الإجازة  
عند ابن عباس عند الضرورة الشديدة كما على الميتة للبضطر كما سيجي وقال الخطابي تحريم المتعة كالاجماع إلا عن بعض الشيعة ولا يصح على  
قاعدتهم في الرجوع في المخالفات إلى علي رضي الله عنه وآل بيته فقل من عني أنها نسخت ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال  
هي الزنا بعينه قال الخطابي ويحكي عن ابن جرير جوازها، أم وقد نقل أبو عوانة في صحيحه عن ابن جرير أنه رجع عنها بعد ان روى بالبصرة في  
إباحتها ثمانية عشر حديثاً وقال ابن دقيق العيد أحكام بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ فقد بالغ المالكية في منع الكناح الموقت حتى  
أبطلوا توقيت الحل بسببه فقالوا لو على وقت لا بد من مجيئه وقع الطلاق الآن لانه توقيت للحل فيكون في منع الكناح المتعة قال عياض  
واجتمعوا على ان شرط البطلان التصريح بالشرط فلو نوى عند العقد ان يفارق بعد مدة فهو كناه لا الإجارة فابطله، وقد سبق حكايته من  
الحنفية في مسألة الكناح بشرط الطلاق في أوائل الباب فراجعهم وقال المقرئ في الروايات كلها متفقة على ان زمن إباحة المتعة لم يطل وأنه  
حرم ثم اجمع السلف الخلف على تحريمها إلا من لا يلتفت إليه من الرافض وجزء جماعة من الأئمة بتفرد ابن عباس بإباحتها فهي من المسئلة  
المشهوره وهي نادرة المخالفة لكن قال ابن عبد البر أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن على إباحتها ثم اتفق فقهاء الأمصار على تحريمها

ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا وحل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عبد بن سليمان عن عبد العزيز بن عمر بن عبد الله قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضيا بين الركن والباب هو يقول عثل خديث ابن نمير وحل ثنا اسحق بن إبراهيم قال نا يحيى بن آدم قال نا إبراهيم بن سعد عن عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه عن جده قال نا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمتعة عام الفقه حين دخلنا مكة ثم لم يخرج منها حتى ناعها حل ثنا يحيى بن يحيى قال نا عبد العزيز بن الربيع بن سبرة بن معبد قال سمعت أبي الربيع بن سبرة يحدث عن أبيه سبرة بن معبد نا نبي الله صلى الله عليه وسلم عام فقه مكة امر أصحابه بالمتعة من النساء قال فخرجت أنا وصاحبي من بني سليم حتى وجدنا جارية من بني عامر كأنها بكرة عطاء فخطبناها إلى أنفسنا وعرضنا عليها بردين فجعلت تنظر فتراني أختل من صاحبه وترى بر وصاحبه أحسن من بردي فأمرت نفسها ساعة ثم اختارتني على صاحبي فكن معنا ثلاثا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقهم من حل ثنا عمر بن الناقس وابن نمير قال نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه نا النبي صلى الله عليه وسلم نحي عن نكاح المتعة حل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نا ابن علقمة عن معمر عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه نا رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي يوم الفقه عن متعة النساء وحل ثنا حسن الحلواني وعبد بن حميد عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال نا أبي عن صالح قال نا ابن شهاب عن الربيع بن سبرة الجعفي عن أبيه نا أخيه نا رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن المتعة زمان الفقه متعة النساء وأن أباه كان تمتع ببردين أحمرين وحل ثنا حمولة بن يحيى قال نا ابن وهب قال نا خبرني يونس قال نا ابن شهاب نا خبرني عروة بن الزبير نا عبد الله بن الزبير نا أم سبكة فقال نا نا أعمى الله قلوبهم كما أعمى أبصارهم يفتون بالمتعة يعرض برجل فتأذاه فقال نا لك لحلف جاف فلم يلق لك كانت المتعة تفعل في عهدا ما المتقين يريد به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ابن الزبير فخرت بنفسك فوالله لئن فعلتها لأرجمنك بأحجارك

وقال ابن حزم ثبت على إباحته بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسلمة ومعبد ابنا أمية بن خلف وجابر وعمر بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر إلى قرب آخر خلافة عمر قال ومن التابعين طائفة وسعيد بن جبيرة وعطاء وسائر فقهاء مكة ثم ذكر الحافظ في الفقه بعد ما حكى عن ابن حزم كلامه هذا مناقشات فقال وفي جميع ما أطلقه نظر اما ابن مسعود إلى آخر كلامه فليراجع وقد سبق نقل بعضه ثم قال في خاتمة كلامه وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتجريحها (أي المتعة) لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم أنها حرام إلى يوم القيامة قال فأما بهذا القول من نسخ التحريم والله أعلم - قوله ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا نا قال النووي فيه ان المهر الذي كان أعطاها يستقر لها ولا يحل أخذ شيء منه وان فارقها قبل الأجل المسمى بما أنه يستقر في النكاح المعروف بالمهر بالوطئ ولا يسقط منه شيء بالفرقة بعد قوله فأمرت نفسها إلا بهنرة مدودة أي شاورت نفسها وأفكرت في ذلك ومنه قوله تعالى إنكم لا تأخذون بك قوله وإن أباه كان تمتع ببردين نا قال السدي نا عرض هو من معه عليها المتعة ببردين أحمرين على البلية لا على الاحتياج فلا ينافي ما سبق والله تعالى أعلم - قوله أعمى الله قلوبهم نا قال الأبي فيه انكار أحد الخصمين اذا كان ذا امرأة على منظره بمثل هذا الكلام لان هذا كان في خلافة ابن الزبير والامام أبو المعالي يغلف في الرد على المعتزلة اثر ما يرد عليهم يقتضيه الدليل والعلم فيقول أبو الحسين البصري المعتزلي في الجواب عن رد الامام الجواب كذا ثم يقول واما اغلاظه في الكلام وتحامله فهو مقار مسابة ومشائمة ولسناله فيكون تحجة الامام في اغلاظ القول على المعتزلة فضل ابن الزبير هذا بطريق آخر - قوله يعرض برجل نا قال ابن الهيثم لا ترد في ان ابن عباس هو الرجل المعروض به وكان رضي الله عنه قد كفت بصره فلذا قال ابن الزبير كما أعمى أبصارهم وهذا كان في خلافة عبد الله بن الزبير وذلك بعد وفاة علي فقد ثبت انه مستمر القول على جوازها ولم يرجع إلى قول علي فالأولى ان يحكموا به رجوع بعد ذلك ام - اي ان صح الرجوع عنه، قوله انك لحلفت نا قال الجلف بكسر الجيم قال ابن السكيت وغيره الجلف هو الجاني وعلى هذا قيل انما جمع بينهما توصيفا لاختلاف اللفظ والجاني هو الغليظ الطبع القليل الفهم والعلم والادب لبعد غلظ ذلك قوله لا رجعتك يا حجار نا قال النووي هذا يدل على انه بلغه الناسخ وانه لم يشك في تحريمها فقال ان فعلت بعد ذلك كنت زانيا ورجعتك بلا حجار نا التي ترجعها الزناة قال المقرئ ويحقر به من يوجب حد نكاح المتعة ويحتمل انه مباغلة في الزجر كذا في شرح الأبي رم - وقد ذكرنا ايضا الرجوع في بعض الروايات فقال كما أوتي برجل نكح امرأة إلى أجل لا رجعت نا قال الجصاص رحمه الله فذكر عمر الرجم في المتعة وجائز ان يكون على جهة الوعيد والتحذير لينزجر الناس عنها، ام وفي روح المعاني

قال ابن شهاب فأخبرني خالد بن المهاجر بن سيف الله أنه بينا هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه في المتعة فأمره بها فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري مهلاً قال أبوه والله لقد فعلت في عهد أئمة المؤمنين قال ابن أبي عمرة أنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطرها كالميتة والدم ولحم الخنزير ثم أحكم الله الدين ونهى عنها قال ابن شهاب أخبرني ربيع بن سبرة عن الحسن بن أبيه قال قد كنت استمعت في عهد النبي صلى الله عليه وآله من بني عامر يدين حميرين ثم هانا رسول الله صلى الله عليه وآله عن المتعة قال ابن شهاب وسمعت ربيع بن سبرة يحدث ذلك عمر بن عبد العزيز وأنا جالس وحديثي سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن أعين قال نا معقل عن ابن أبي عمرة عن عمر بن عبد العزيز قال حدثني الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن المتعة وقال ألا إنها حرام من يومك هذا إلى يوم القيمة ومن كان أعطى شيئاً فلا يأخذه **حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن بن علي بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن أبي طالب أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن متعة النساء يوم خيبر**

ونسب القول بجواز المتعة إلى مالك رضي الله تعالى عنه وهو افتراء عليه بل هو كغيره من الأئمة قائل بحرمته بل قيل أنه زياد على القول بالحرمية يوجب الحد على المستمتع ولو يوجب غيره من القائلين بالحرمية لمكان الشهامة أم قال الحافظ وماختلفوا هل يحد نكاح المتعة أو يعزر على قولين مأخذهما أن الاتفاق بعد الخلاف هل يرفع الخلاف للتقدم قوله خالد بن المهاجر بن سيف الله هو خالد بن الوليد المخزومي وتحتي بذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام فيه سيف من سيوف الله سله الله على الكفار وتسميته بذلك مشهورة قاله عياض، قوله فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري أي قال لذلك الرجل الملقب وهو ابن عباس كحاضر به إليه في روايته قوله كالميتة أي ويؤتى ما أخرجه الخطابي في الفاكهي من طريق سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس لقد سارت بفتيات الركب أن قال فيها الشعراء يعني في المتعة فقال والله ما بهذا أفقيت وما هي كالميتة لا تحل إلا للمضطر وأخرجه إليه في من وجه آخر عن سعيد بن جبير وزاد في آخره أنها هي كالميتة والدم ولحم الخنزير وأخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتاب الغرر من الأخبار بأسناد حسن منه عن سعيد بن جبير بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور وقد أخرج ابن عبد البر من حديث سهل بن سعد بلفظ أنما رخص النبي صلى الله عليه وآله في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة نهى عنها، فهذا اختيار تقوى بعضها ببعض وحاصلها أن المتعة إنما رخص فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود المأخوذ في أوائل الباب وأخرجه إليه في من حديث أبي ذر بأسناد حسن إنما كانت المتعة لحربنا وخوفنا، كذا في الفقه، وقال الشيخ أبو بكر الرازي ثوروى عنه أي ابن عباس أنه جعلها بمنزلة الميتة ولحم الخنزير والدم وأنها لا تحل إلا للمضطر وهذا محال لأن الضرورة المبيحة للحرمات لا توجد في المتعة وذلك لأن الضرورة المبيحة للميتة والدم هي التي يخاف معها تلف النفس أن لو يأكل وقد علمنا أن الإنسان لا يخاف على نفسه ولا على شيء من أعضائه التلصص بترك الجماع وفقد الوالد أو التحمل في حال الفراهية والضرورة لا تقع إليها فقد ثبت حظرها واستحالة قول القائل أنها تحل عند الضرورة كالميتة والدم فهذا قول متناقض مستحيل وأخلق بأن تكون هذه الرواية عن ابن عباس وهما من رواها لأنه كان رحمه الله أفقه من أن يخفى عليه مثله فالصحيح إذا ما روى عنه من حظرها وتحريمها وحكاية من حكى عنه الرجوع عنها قوله عن عبد الله والحسن بن محمد أن أبوه محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية وأما عبد الله فهو أخوه عبد الله بن محمد كنيته أبو هاشم وذكر البخاري في التاريخ عن ابن عبيدة عن الزهري أخيراً الحسن وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان الحسن أو ثقفما ولاحمد عن سفيان وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسنا وكان عبد الله يتبع السبئية، أم والسبئية بمهلة ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سيار وهو من رؤساء الروافض وكان المختار بن أبي عبيد على رأيه ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين فقتلهم أحبته الشيعة ثم فارقه أكثرهم لما ظهر منه من الكاذب وكان من رأى السبئية مولاة محمد بن علي بن أبي طالب وكانوا يزعمون أنه المهدى وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم من أقروا به وزعم أن الأمر به صار إلى ابنه أبي هاشم هذا ومات أبو هاشم في آخر ولاية سليمان ابن عبد الملك سنة ثمان أو تسع وتسعين - **قوله يوم خيبر** قال الحافظ هكذا جميع الرواة عن ابن شهاب الزهري خبير بالمهجة أوله والرواة آخوه ألا ما رواه عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فإنه قال حين بمهلة أوله ونونين أخرجه النسائي والدارقطني ونسبها على أنه وهو تفرقه به عبد الوهاب وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خبير على الصواب وأغرب من ذلك رواية اسحق بن راشد عن الزهري عنه بلفظ نهى في غزوة تبولوا عن نكاح المتعة وهو خطأ أيضاً، أم وقال الشيخ محمد عبد السلام وأما ما أخرجه الطبراني عن محمد بن الحنفية قال سئل علي وابن عباس في متعة النساء فقال له علي أن الله أمر بما تأنى أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن متعة



وعن أكل لحوم الحرم بالنسبة وحديثنا عبد الله بن محمد بن أسامة الضبي قال ناجويرة عن مالك بهذا الإسناد  
قال سمع علي بن أبي طالب يقول لفلان إنك رجل تأثرت في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حديث يحيى عن مالك حديثنا  
أبو بكر بن أبي شيبة وابن مزيار وزهير بن حرب جميعاً عن ابن عيينة قال زهير بن أسفيان بن عيينة عن الزهري عن حسن  
عبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم في عناء يوم خير وعن لحوم الحرم الأهلية  
وحديثنا محمد بن عبد الله بن نمير قال نا أبي قال نا عبد الله بن عيسى عن الحسن بن علي بن محمد بن علي عن أبيهما  
عن علي أنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال مهلا يا ابن عباس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم في عناء يوم خير  
وعن لحوم الحرم بالنسبة وحديثنا أبو الطاهر وحملته قالنا ابن وهب قال أخبرني يونس عن ابن شهاب عن الحسن  
وعبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيهما أنه سمع علي بن أبي طالب يقول لابن عباس في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن متعة النساء يوم خير وعن أكل لحوم الحرم بالنسبة

النسب في حجة الوداع وإن كان رجاله رجال الصحيح لكن لا يصح لمعارضته ما ثبت عن علي عند الشيخين أنه في عناء يوم خير وكون رجال الحديث  
رجالاً صحيحين لا يقتضي صحة الحديث من كل وجه فإن صحة الحديث متوقفة على نفي الشذوذ والعلّة والشذوذ موجود في حديث الطبراني كما  
لا يخفى فتعين القول بصحة ما أخرجه الشيخان وعدم الالتفات إلى ما أخرجه الطبراني والله أعلم قوله وعن أكل لحوم الحرم بالنسبة الخ  
قال النووي ضبطه بوجهين أحدهما كسر الهنزة واسكان النون والثاني فتحهما جميعاً وصرح القاضي بترجيح الفتح وأنه رواية أكثرين وفي هذا تحريم  
لحوم الحرم بالنسبة وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا طائفة يسيرة من السلف فقد روى عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف بإباحته وروى  
عنهم تحريمه وروى عن مالك كراهته وتحريمه قوله يقول لفلان الخ يعني ابن عباس رضي الله عنهما قوله رجل تأثرت في رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن الطريق المستقيم قال المحافظ تائيداً بمشاة فوقانية وياً آخر الحروف بوزن فاعل من التيه وهو الحيرة وانما وصفه بذلك إشارة إلى أنه  
تمسك بالمنسوخ وغفل عن الناسخ قوله في رواية ابن عيينة في من نكح المتعة يوم خير الخ وفي رواية مالك بن اسمعيل عن ابن عيينة عند  
البخاري بلفظ في عناء المتعة وعن لحوم الحرم الأهلية زمن خير قال المحافظ قوله زمن خير الظاهر انه نظمت للأمرين وحكى البيهقي عن الحميد  
ابن سفيان بن عيينة كان يقول قوله يوم خير يتعلق بالحرم الأهلية لا بالمتعة قال البيهقي وما قاله محتمل يعني في روايته هذه وأما غيره فصرح  
أن الخطب يتعلق بالمتعة، أم - كما هو الواضح الجلي في أحاديث الباب من طريق مالك وابن عيينة وعبد الله بن يونس عن الزهري وكذا وقع لأحمد  
من طريق معمر بن الدارقطني من طريق أسامة بن زيد عن الزهري مثله قال المحافظ وذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ عن الحميد بن  
ابن عيينة أن النسي زمن خير عن لحوم الحرم الأهلية وأما المتعة فكان في غير يوم خير ثم راجعت مسند الحميد بن قاسم بن أصبغ عن  
أبي أساميل السلمي عنه فقال بعد سياق الحديث قال ابن عيينة يعني أنه في عناء لحوم الحرم الأهلية زمن خير ولا يعني نكاح المتعة قال ابن عبد  
وعل هذا أكثر الناس وقال البيهقي يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم في عناء فلا يتم احتياج  
علي إلا إذا وقع النسي أخيراً لتقوم به الحجة على ابن عباس وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه في يوم خير  
عن لحوم الحرم وأما المتعة فسكت عنها وأما في يوم الفتح، أم - والحامل لهذا على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد زمن خير كما أشار  
إليه البيهقي لكن يمكن ألا انفصال عن ذلك بأن علياً لم يبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النسي عنها عن قرب كما سبق بيانه ويؤيد ظاهر حديث  
علي ما أخرجه أبو عوانة وصححه من طريق سالم بن عبد الله أن رجلاً سأل ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال إن فلان يقول فيها فقال والله لقد  
علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خير وما كنا مسافحين قال الشيخ محمد عابد السدي في شرح مسند الإمام الأعظم لمحمد بن المنجد  
ألا ابن عيينة فقد خالف إلى أنها لم تمنع يوم خير وتبعه ابن عبد البر وأبي البيهقي وابن القيم في الهدى النبوي والحامل لهذا على ما ذكرنا  
هو ما ثبت من استمتاع الصحابة يوم الفتح بمنع يوم خير بأساغ لعمري أن ما نكح يوم الفتح ولا يمكن أن يقال إن الصحابة لم تعلم  
بالمنع يوم خير فإنه قد ورد من حديث سلمة بن الأكوع عند مسلم قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر وأطاس في المتعة ثلاثاً ثم في عناء  
وقالوا وأما جمع علي بن أبي طالب بين الأخبار بتحريمها وتحريم الحرم الأهلية لأن ابن عباس كان ينيبهما فرى له على تحريمهما عن النبي صلى الله  
عليه وسلم وكان تحريم الحرم يوم خير بلا شك فذكر يوم خير ظاهراً لتحريم الحرم أطلق تحريم المتعة وقال ابن القيم وقصة خير لم يكن النسك  
فيها مسلمات إنما هي هيديات وإباحة نسك أهل الكتاب لو تكن ثبتت بعد وانما أيجز ذلك في سورة المائدة بقوله والمحصنات من

المتعة من حرمت وهل يقع  
الاحتياط فيها أم لا

المؤمنات والمحصات من الذين أوثوا الكلب من قبلهم وهذا متصل بقوله اليوم أكملت لكم دينكم وما كان هذا إلا في حجة الوداع فلم يكن أباحه الكتابيات يوم خيبر ولا للصحابة رغبة اليهن ولا نقله أحد قط في هذه الغزوة ولا كان فيها للمتعة ذكر البتة لا فعلاً ولا تحريماً بخلاف غزاة الفتح فان قصة المتعة فيها فعلاً وتحريماً مشهورة ومن لم يتحقق ما ذكرناه لزم ان يقول ان المتعة حرمت يوم خيبر ثم ابيحت ثم حرمت لذلك قال الماوردي في الحاشية ما ابيحت مراراً ولهذا قال في المرة الأخيرة الى يوم القيامة "اشارة الى ان التحريم الماضي كان مشعراً بان الاباحه تعقبه بخلاف هذا فانه تحريم مؤبد لا تعقبه اباحه اصلاً وقال الماوردي والصواب ان تحريمها واباحتها وقعا مرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم حرمت فيها ثم ابيحت عام الفتح وهو عام وطاس ثم حرمت تحريماً مؤبداً قال ولا مانع من تكرير الاباحه ونقل غيره عن الشافعي ان المتعة سمعت مرتين وقال ولا اعلو شيئاً حرماً ثم ابيح ثم حرماً ثم ابيح الا المتعة قال ابن القيم ولزوم النسخ مرتين لا عهد بمثله في الشريعة ولا يقع مثله فيها وهذا خلاصة ما عارضوا به في النسخ من المتعة يوم خيبر ونقول وبالله التوفيق ان الحق ما ذهب اليه الشافعي وما قبل الاحاديث الصحيحة الشرعية بمجود أدنى اشكال مما لا يليق بفحول العلماء واما قولهم ان يوم خيبر هو ظرف للحرم الحرام اهلية دون المتعة فكلام خال عن الامعان فان اكثر روايات حديث علي مطلقاً سواء كانت من رواية مالك او من رواية ابن عيينة انما هي بلفظ نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحم الحمر الأهلية بل في رواية البخاري في المغازي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن متعة النساء يوم خيبر وعن كل لحم الحمر الأهلية ومثل هذا لا يتشبه بشيء من تأويلهم وما كون نساء اهل الكتاب لتحلل يوم خيبر بل لآية المائدة وهي انما نزلت في حجة الوداع فاما يتوجه ذلك اذا كان في الحجة ما يصرح بان تمتعوا بنساء اليهود ويحكم ان تكون مع الصحابة نساء يستمتعون بها في الاسفار علان في الآية ما يقتضي ان حل الكتابيات اشياء ما خرد حصل لك اليوم ذلك لا يقتضي ان تكون تلك الاشياء كلها او بعضها محرماً قبل ذلك اليوم بل انما هو نهي عن المتعة بتحليلها والله اعلم ولا فيقال ان في جملة الآية اليوم محل لكم الطيبات فهذا ايضا يشعر بحلها في ذلك اليوم وهي لم تكن محرمة قبل ذلك وقد اخرج عبد الرزاق وابن المنذر عن جابر بن عبد الله انه سئل عن نكاح المسلم لليهودية والنصرانية فقال تزوجناهن زمن الفتح ونحن لا نكح نكاحاً نكحاً المسلمات كثيراً فلما رجعنا طلقناهن قال ونسأوهن لئلا حلال ونسأوهن لئلا حرام وهذا صريح بان المسلمين كانوا يتزوجون الكتابيات في زمن الفتح ولا شك ان ذلك كان قبل حجة الوداع فبطل قولهم ولا للصحابة رغبة الى الكتابيات واما قولهم لو كان للمتعة يوم خيبر ذكر فعلاً ولا تحريماً فمردود بما ثبت عن علي وعبد الله ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم حرّمها يوم خيبر ولا يكون التحريم الا بعد الاباحه والفعل فتأمل واما قولهم لم يعهد في الشريعة حصول النسخ مرتين فكلام خال عن الفائدة لان هذا الامر قد ثبت صريحاً بما ذكره الامام الشافعي من انه صلى الله عليه وسلم نهي عنها يوم خيبر ثم رخص بها يوم الفتح ثم حرّمها تحريماً مؤبداً وهذه شرعية مصطفوية كفت للمؤمنين المؤمنين وكل شرعية لها نظائر متعددة وتبين ان القبلة سمعت مرتين كان صلى الله عليه وسلم يصل الى الكعبة ثم امر ببيت المقدس ثم صرّفت عنه الى الكعبة فان قلت لو كان تحريمها يوم الفتح لما سأل علي ان يذكر تحريمها يوم خيبر ولا تقوم له حجة على عبد الله بن عباس فانه ربما يعارضه برخصة يوم الفتح ولو ذكر على ابتداء يوم الفتح لكان منجهاً قلنا لما كانت رخصة الفتح محصورة في ثلاثة ايام لم يطع علي عليها وبقي في ذهنه المنع الاصل فافهم وانتهى كلام الشيخ السدي رحمه الله تعالى الشافعي رحمه الله وقد اختلفت في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روي في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك ثم رواه الحسن ان ذلك كان في عمرة القضاء المشهورة في تحريمها ان ذلك كان في غزوة الفتح كما اخرج مسلم من حديث الربيع بن سبرة عن ابيه وفي رواية عن الربيع اخرجها ابو داود انه كان في حجة الوداع قال ومن قال من المرأة كان في غزوة او طاس فهو موافق لمن قال عام الفتح ام يعني يحتمل ان يكون اطلاق عام الفتح عام او طاس لتقاربهما قال الحافظ فتحصل ما اشار اليه ستة مواطن خيبر ثم عمرة القضاء ثم الفتح ثم او طاس ثم تبوك ثم حجة الوداع وبقي عليه حينئذ لا تخالفها وقعت في رواية قد نهجت عليها قبل فاما ان يكون في كل واحدة من هذه المواطن فاما ان يكون غزوة او طاس وحينئذ لا تخالفها ثم قال بعد نقل الروايات والكلام عليها واذا تقرر ذلك فلا يصح من الروايات شيء بغیر علة الا غزوة الفتح واما غزوة خيبر وان كانت طرق الحديث فيها صحيحة ففيها من كلام اهل العلم ما تقدم واما عمرة القضاء فلا يصح الاثر فيها لكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لانه كان يأخذ عن كل واحد وعلى تفريقه فلهذا اراد ايام خيبر كلها كانه في سنة واحدة كما في الفتح و او طاس سواء واما قصة تبوك فليس فيها شيء ابي هريرة التصريح بانها استتمت من قبل تلك الحالة فيحتمل ان يكون ذلك وقع قديماً ثم وقع التوريع من حينئذ والنبي او كان النبي وقت قديماً فلم يبلغ بعضهم واستمر على الرخصة ذلك قرن النبي بالغضب لتقدم النبي في ذلك على ان حديث ابي هريرة مقالاً واما حجة الوداع فهو اختلاف على الربيع بن سبرة واليه

**حدثنا عبد الله بن مسلمة** القعني قال **قال** نمالك عن **أبي الزناد** عن **الأعرج** عن **أبي هريرة** قال قال **رسول الله صلى الله عليه وسلم** لا يجتمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها **وحدثنا** **أحمد بن محمد بن محمد بن أبي** حبيب عن **عراك** عن **أبي هريرة** أن **رسول الله صلى الله عليه وسلم** قال لا يجتمع بينهن المرأة وعمتها والمرأة وخالها

أراد إعادة النهي ليشيع ويجمع من لم يسمعه قبل ذلك والذي يظهر أنه وقع فيما انتهى مجرد أن ثبت الخبر في ذلك لأن الصحابة جواهرها بنسائهم بعد أن وسع عليهم فلم يكونوا في شدة ولا طول عزبة ولا فخرج حديث سيرة راويه هو من طريق ابنه الربيع عنه وقد اختلف عليه في تعيينها والحدث واحد في قصته واحدة فتعين الترجيح والطريق التي أخرجها مسلم مصدرة بأنها في زمن الفتح أرجح فتعين المصير إليها والله أعلم - قال **ابن القيم** قول من قال عام حجة الوداع وهو من بعض الروايات سافريه وهم من فتح مكة إلى حجة الوداع كما سافر وهو معاوية من عمر الجعرانة إلى حجة الوداع حيث قال **قصرته** عن **رسول الله صلى الله عليه وسلم** بمشقص على المرأة في حجته وقد تقدم في الحج وسفر الوهم من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان ومن واقعة إلى واقعة كثيرا ما يعرض للحفاظ من دونهما - فلو بقي من المواطن كما قلنا صحيحا صريحا سوى غزوة خيبر وغزوة الفج في غزوة خيبر من كل أهل العلم والتقدم وقال العارف الكبير الشيخ **ولي الله** الداهلي قدس الله روحه وكان **صلى الله عليه وسلم** قد رخص في المتعة أيا ما ثم نهي عنها أما الترخيص أو كما فلم كان حاجة تدعو إليه كما ذكره **ابن عباس** رضي الله عنه فيمن يقدم بلدة ليس بها أهله وأشار **ابن عباس** رضي الله عنه إلى أن ذلك مغمور في ضمن حاجات من باب تدبير المنزل كيف والاستيجار على مجرد البضع أنسلاخ عن الطبيعة الإنسانية ووقاحة بحجها الباطن السليم وأما النهي عنها فلا يرتفع تلك الحاجة في غالب الأوقات وأيضا ففي جريان الرسم به اختلاط الأنساب لأنها عند انقضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون الأمر بينها فلا يدري ماذا تصنع وضبط العدة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأييد في غاية العسر فما ظنك بالمتعة وأعمال النكاح الصحيح المعترف في الشرع فإن أكثر الراغبين في النكاح إنما غالب أعينهم قضاء شهوة الفرج وليسوا بأن من الأمر الذي يتميز به النكاح من السفاح التوطي على المعاونة الدائمة وإن كان الأصل فيه قطع المنازعة فيها على عاين الناس والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **باب** تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح قوله لا يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها لا يجمع وكذا قوله في الرواية الآتية لا تنكح كل في الروايات الأربع على الخبر عن المشريعة وهو يتضمن النهي قاله **القرطبي**، وقال **النووي** وهو أبلغ في النهي لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه والنهي قد وقع مخالفته فكان المعنى عاملا هذا النهي معاملة الخبر المتعم وفي بعض الروايات عند **ابن حبان** نهي أن تزوج المرأة على العمة والخالة وقال **الترمذي** بعد تحريمه العمل على هذا عند عامة أهل العلم لا يعمرون بينهما خلافاً لأنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ولا أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها وقال **ابن المنذر** لست أعلم في منع ذلك خلافاً اليوم وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج إذا ثبت الحكم بالسنة وانفق أهل العلم على القول به لوضحة خلاف من خالفه وكذا نقل **الاجماع** **ابن عبد البر** و**ابن حزم** و**القرطبي** و**النووي** لكن استثنى **ابن حزم** **عثمان بن النقي** وهو أحد الفقهاء القدماء من أهل البصرة وهو يفتح الموحدة وتشديد المثناة واستثنى **النووي** طائفة من الخوارج والشيعة واستثنى **القرطبي** الخوارج ولفظه اختار الخوارج اجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وخالها ولا يعنى بخلافهم لأنهم من قوام الدين، أم - وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الاختين غلط بين فإن عمتهم أمتك بأدلة القرآن لا يخالفونها الميتة وإنما يردون الأحاديث لا اعتقادهم عدم الثقة بنقلها وتحريم الجمع بين الاختين بنصوص القرآن ونقل **ابن دقيق العيد** تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يعين المخالف، كذا في الفتح قال **العيني** رحمه الله وذكر **ابن حزم** **عثمان بن النقي** أباحه وذكر **الاسفرايني** أنه قول طائفة من الشيعة محتمل بقوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم قال **ابو عبيد** فيقال لهم لو قيل الله تعالى إن لست أحرم عليكم بعد وقد فرض الله تعالى طاعة رسوله على العباد في الأمر والنهي فكان ما نهي عن ذلك وهي سنة بأجماع المسلمين عليها. أم - قال **النووي** احتج الجمهور بهذا الحديث وخصوا به عموم القرآن في قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وقد ذهب الجمهور إلى جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الأحاديث وانفصل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بأن هذا من الأحاديث المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بمثلها، والله أعلم

**قوله** ولا بين المرأة وخالها إنما قال **النووي** هذا دليل لمذاهب العلماء كافة أنه يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبين خالتها سواء كانت عمة وخالة حقيقة وهي أخت الأب وأخت الأم أو مجازية وهي أخت **أبي** الأب و**أبي** الجد وأن علا وأخت **أمر** الأم وأمر **الحيدة** من جنتي **أمر**

باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وأختها في النكاح

والأب وان علت فكلهن بأجمع العلماء يحرم الجمع بينهما قال الشيخ والى الله الدهلوى قدس الله روحه الأصل في هذا التحريم الاحتراز عن قطع الرحم بين الأقارب فان الضرتين تخافان ويحذر البعض من اقرب الناس منها والمحسد بين الأقارب اخضع واشنع وقد كره جماعات من السلف ابنتى عمك فمأطنتك بامرأتين أيهما فرض ذكر آخر تمت عليه الأخرى كالأختين والمرأة وعمتها والمرأة وخالتها وقد اعتبر المنبر على الله عليهم هذا الأصل في تحريم الجمع بين بنت النبی صلی الله عليه وسلم وبنت غيره فان الحسد من الضرة واستثنى إياها من الزوج كثير ما ينجبران أو بغضا وبغضا أهلها وبغضا بنتی صلی الله عليه وسلم ولو بحسبه لأمر بالمعاشية يفضى إلى الكفر قوله قال ابن مسلمة مدني من أنسار الأئمة قال عبد الله بن مسلمة شيخ مسلم بن عبد الرحمن بن عبد العزيز مدني من أنصار قوله لا تنكح العمة علم بنت الأخ الخ ظاهره تخصيصه بالمنع بما اذا تزوج أحدهما على الأخرى ويؤخذ منه منع تزويجهما معا فان جمع بينهما بعقد بطلا أو متنا بطل الثاني قوله فزنى خالة أيها الزم بهم النون أي نظن وفتحها أي نعتقد قوله بتلك المنزلة الخ أي من التحريم قوله لا يخطب الرجل على خطبة الخ اما حكم الخطبة فسيأتي في بابها قريبا ان شاء الله تعالى وكذلك السور في كتاب البيع قوله ولا تنكح المرأة طلاق أختها الخ وفي بعض الروايات لا يصح للمرأة ان تنكح طلاق أختها وفي بعضها لا يحل للمرأة تسأل طلاق أختها قال الحافظ هذا ظاهر في تحريم ذلك وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كريمة في المرأة لا ينبغي معها ان تستمر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو لضرر يحصل لها من الزوج أو للزوج معها أو يكون سؤا لها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع مع الأجنبية إلى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن جديب عالم هذا النبي على الذنب فلو فعل ذلك لم يفسخ النكاح وتعقبه ابن بطلان بان نفى الحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وإنما فيه التعليل على المرأة ان تسأل طلاق الأخرى ولترض بما قسم الله لها قوله أختها الخ قال النووي من معنى هذا الحديث هي المرأة الأجنبية ان تسأل طلاق زوجها وان يتزوجها هي فيصير لها من نفقته ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطلقة فبعد عن ذلك بقوله تنكحني ما في محققها تارة ما أراد أختها غيرها ساء كانت أختها من النسب الرضاع أو الدين ولحق بذلك الكافرة في الحكم وان لم تكن أختا في الدين لأن المراد الغالب انما أختها في الجنس لا آدمي وحمل ابن عبد البر الأخت هنا على الضرة فقال فيه من الفقه انه لا ينبغي ان تسأل المرأة زوجها ان يطلق صراحة لتفرد به وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لا تسأل المرأة طلاق أختها وأما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها انها في الأجنبية ويؤيده رواية في المنكح أي لتزوج الزوج المذكور من غير ان يشترط ان يطلق التي قبلها وعلى هذا المراد هنا بالاختلاخ في الدين ويؤيده زيادة ابن حبان في آخره من طريق أبي كثير عن أبي هريرة بلفظ لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفها فان المسلمة أخت المسلمة قوله لتكن في صحفها أي تنكح بالهمز افتعال سر كفات الأثناء اذا قلبته وأفرغت ما فيه وكذا يكاف وهو فتح أوله وسكون الكاف وبالهزرة وجاءت ألفت الأثناء اذا امتدت وهو رواية ابن المسيب تنكح بضم أوله من ألفت وهي بمعنى أملتته وبأل بمعنى ألبسته أيضا والمراد بالصحفة ما يحصل من الزوج كما تقدم من كراهة النووي وقال صاحب النخاية الصحفة أناة كالقصعة المبسو قال وهذا مثل يريد الاستثناء عليها بخطها فيكون كمن قلب أناة غيره في أناة يد قال الطيب هذه استعارة مستلحمة تمثيلية شبه النصيب البخت بالصحفة وحظوظها وتمتعها بما يوضع في الصحفة من الأطعمة اللذيذة وشبه الافتراق السبب عن الطلاق باستفراغ الصحفة عن تلك الأطعمة فأدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملا في المشبه





عن نافع قال حدثني ثوبان بن وهب قال بعثني عمر بن عبد الله بن مكرم كان يخطب بنت شيبه بن عثمان على ابنته فاستق  
الى ابان بن عثمان وهو على الموسم فقال لا اراه اعرابيا ان المحرم لا يتكلم ولا يتكلم انا بذلك عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وحدثني ابو عثمان الميموني قال ناعبد الله على ح قال وحدثني ابو الخطاب زياد بن يحيى قال ناعبد الله بن سواد قال  
جميعا حدثنا سعيد بن مطر وعلي بن حكيم عن نافع عن ثوبان بن وهب عن ابان بن عثمان عن عثمان بن عفان عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال لا يتكلم المحرم ولا يتكلم ولا يخطب وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد وزهير بن حرب جميعا  
عن ابن عيينة قال زهير بن أساف بن عيينة عن ايوب بن موسى عن ثوبان بن وهب عن ابان بن عثمان عن عثمان بن عفان عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال المحرم لا يتكلم ولا يخطب وحدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث قال حدثني ابي عن جدي  
قال حدثني خالد بن يزيد قال حدثني سعيد بن ابي هلال عن نبيه بن وهب عن عمر بن عبد الله بن مكرم اراد ان يتكلم ابنته  
طلحة بنت شيبه بن جبير في الحج وابان بن عثمان يومئذ امير الحاج فارسل الى ابان اني قد اردت ان اتكلم طلحة بن عمر فاجبت  
ان تحضر ذلك فقال له ابان اراك عراقيا جافيا اني سمعت عثمان بن عفان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يتكلم المحرم وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وابن نمير واسحاق الحنظلي جميعا عن ابن عيينة قال بن نمير بن أساف عن عمر  
ابن دينار عن ابي الشعثاء عن ابن عباس خيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم زاد ابن نمير فحدثت به الزهري  
فقال اخبرني يزيد بن الاصم انه تكلم وهو حلال وحدثنا يحيى بن يحيى قال نادى بن عبد الرحمن عن عمر بن  
دينار عن جابر بن زيد بن الاشعثاء عن ابن عباس انه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم وحدثنا  
ابو بكر بن ابي شيبة قال نا يحيى بن آدم قال نا جرير بن حازم قال نا ابو فزارة عن يزيد بن الاصم قال حدثني ميمونة بنت  
الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال نا خالد بن عيسى

ذلك فالسكاج باطل وهو قول عمر بن علي رضي الله عنهما واحتجوا بحديث عثمان هذا واجابوا لا تكون عنه بان حديث عثمان قد ضعفه البخاري  
كما في شرح الاحياء وفي عمدة القاري قال ابن العربي ضعف البخاري حديث عثمان وصح حديث ابن عباس اي الا في الباب لئن سلمنا صحته  
كما هو الراجح فقال الشيخ عمل عابدا للسند ورحمه الله اما حديث عثمان فيحتمل ان يكون المراد من النبي نفي التحريم فيكون المراد من قوله لا يتكلم  
المحرم اي لا يجامع ولا يتكلم اي لا تكن المحرمه نفسها من الجماع زوجها والتكبير باعتبار الشخص وهذا وجه عجيب الا انه ينافيه قوله ولا يخطب  
قالوا ولي ان يقال السني للكرهية جمع بين الدلائل وذلك لان المحرم في شغل عن مباشرة عقود النكحة لان ذلك يوجب شغل خاطر عما  
هو بصدده من المناسك فكرهه النبي صلى الله عليه وسلم لذلك لاننا قلنا انه الاولى لانه لا قائل بعد جواز الخطبة للمحرم وذلك ما لو خطب محرم امرأة  
ثم جاء رجل وخطبها قبل ان يدع المحرم خطبته وقبل ان ياذن فبالنظر الى عدم جواز خطبة المحرم لا يكون هذا الخطاب الثاني اشبه لان المناسك  
في محل فارغ عن الخطبة وبالنظر الى جوازها يكون الثاني اشبه وبه قالت الأئمة فليس النبي الا للكرهية فافهم والله تعالى اعلم ام قال الشيخ  
ابن الهمام ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم باشرا لمكرهه (اي في قصة تزويج ميمونة محرما) لان المعنى المنوط به الكراهية وهو عليه الصلوة  
والسلام منزلة عنه ولا بعد في اختلاف حكمه في حقنا وحقه لاختلاف المناط فيها وفيه كالوصال فمانا عنه ونقله ام - قول حماد بن زيد  
عن ايوب عن نافع الخ قال النوري وقع فيه رواية اربعة تابعيين بعضهم على بعض وهو ايوب السخيتاني ونافع ووثبه وابان بن عثمان قد  
نجمت على نظائر كثيرة لهذا سبقت في هذا الكتاب وقد افرغتها في جزء مع رباعيات الصحابة رضي الله عنهم قول لا اراك عراقيا  
جافيا الخ قال النوري هكذا هو في جميع نسخ بلادنا عراقيا وذكر القاضى انه وقع في بعض الرايات عراقيا وفي بعضها اعرابيا قال وهو الصواب  
اي جاهلا بالسنة والاعرابي هو ساكن البادية قال وعراقيا هنا خطأ الا ان يكون قد عرفت من مذهب اهل الكوفة حينئذ جواز زواج المحرم بغير  
عراقيا اي اطلاق مذهبهم في هذا جاهلا بالسنة والله اعلم - قول وهو محرم ام قد اتفقت المرأة عن ابن عباس في قوله وهو محرم له شاهد  
من حديث ابي هريرة وعائشة فاما حديث عائشة فقد اخرج النسائي والطحاوي والبراء من حديث ابي عوانة عن مغيرة عن ابي الضمير عن مسروق  
عن عائشة قالت تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو محرم قال الطحاوي ونقله هذا الحديث كله وثقات يحتمل بروايتهم  
قال المحافظ ابن حجر وهو شاهد غوي قال الشهابي انما ارادت ميمونة ولكن لم تسمها قلت وروى لها الطبراني في الاوسط فسميها ميمونة  
كما في مجمع الزوائد واما حديث ابي هريرة فاخرجه الدارقطني من حديث كامل بن العلاء عن ابي صالح عن ابي هريرة قال تزوج رسول الله صلى

الله عليه السلام ميمونة وهو محرم قال الحافظ وكامل وان كان ضيقاً لكنه يتقوى بحديثي ابن عباس عائشة وفيه رد على قول ابن عبد البر ان ابن عباس نفرد من بين الصحابة بان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج وهو محرم وجاء عن الشعبي وعطاء بن رباح مثله اخرج ابن ابي شيبة وقال العيني رحمه الله وروى ابن ابي شيبة عن عيسى بن يونس عن ابن جريح عن عطية قال تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم في الطبقة لابن سعد انبأنا ابو نعيم حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال كنت جالساً عند عطاء فسأل رجل هل يتزوج المحرم فقال عطية ما حرم الله النكاح منذ أحلّه قال ميمون فذكرت له حديث يزيد بن الأصم تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال قال فقال عطية ما كنا نأخذ هذا إلا عن ميمونة وكذا نسمع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم وهذا سند صحيح، فظهر من هذه الأحاديث جواز نكاح المحرم وأول ما نعرف قول ابن عباس وهو محرم بأن المعنى في الحرام والشهر الحرام فانه يقال أجبلاً إذا دخل أرض نجد أحرماً إذا دخل أرض الحرم قال الأعمش سـ قتلا كسرى بلبيل محرماً أي في الشهر الحرام، وقال آخره قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً، أي في البلد الحرام، قال ابن الهمام وهذا تأويل بعيد ينافيه قول ابن عباس عند البخاري تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال، كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى على انه قد نقل الشيخ الأ نور قدس الله روحه من تاريخ الخطيب البنداري ان في مجلس الرشيد جمع الكسائي والأصم وحري الكلام في سـ قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً، فقال الكسائي انه بمنع الدخول في حرمة المدينة قال الأصم انك لا تدري بل معناه قتله وهو ذو دم محزون ذي حرمة وأتى بشعره قتلوا كسرى بلبيل محرماً الم والأصم هو عبد الملك بن قريش من رواية مسلم وكان حافظ اللغة، امـ قلت وفي شرح القاموس وقال ابو عمر في قوله قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً، أي صائماً ويقال أراد ليجل من نفسه شيئاً يقع به فهو محرم وقال ابن بري ليس محرماً في البيت المذكور من الأحرار ولا من الدخول في الشهر الحرام وإنما يريدان عثمان في حرمة الإسلام وذمته لم يجل من نفسه شيئاً يقع به، امـ قال الشيخ الأ نور قدس الله روحه وفي صحيح مسلم عن ابن عباس تزوجها وهو محرم زاد ابن مبر في حديث به الزهري فقال اخبرني يزيد بن الأصم انه تكلمها وهو حلال فأوقع الراوي المقلبة بين محرم وحلال ولم يثبت الحلال بمنع الدخول في الحل وايضاً روى عن عائشة وابي هريرة ايضاً بلفظ محرم فكيف اجتمع ابن عباس وعائشة وابو هريرة على لغة غريبة أي المحرم بمنع الدخول في حرمة الشهر الحرام، امـ وما أجبأهم الى هذا التأويل البعيد إلا ان الأحاديث قد تعارضت في تزوجه صلى الله عليه وسلم ميمونة فحرم ابن عباس وعائشة وابو هريرة انه كان محرماً يومئذ وجرم يزيد بن الأصم وميمونة بنفسها وابو رافع انه تزوجها وهو حلال واما حديث يزيد بن الأصم فأخرجه مسلم عن الزهري قال اخبرني يزيد بن الأصم انه تكلمها وهو حلال وأخرجه مسلم ايضاً من طريق جريش بن حازم عن ابي فرزة عن يزيد بن الأصم قال حدثني ميمونة بنت الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وفي الترمذي بعد روايته مسنداً قال ابو عيسى هذا حديث غريب وروى غير واحد هذا الحديث عن يزيد بن الأصم مرسلًا، قال ابن حزم واما ترجيحهم ابن عباس على يزيد فنعم والله لا يقرب يزيد بعبد الله ولا كرامة وهذا تأويل منه لان يزيد انما رواه عن ميمونة وروى اصحاب ابن عباس عن ابن عباس ونحن لا نقرن ابن عباس صغير من الصحابة الى ميمونة ام المؤمنين لكن نعدل يزيد الى اصحاب ابن عباس ولا نقطع بفضله عليه، قال وخبر يزيد عن ميمونة هو الحق وقول ابن عباس وهو لا شك فيه لأنها هي أعلم بنفسها منه وانها كانت اذ ذاك امرأة كاملة وكان ابن عباس يومئذ ابن عشرة اعوام واشهر فين الضبطين فرق لا يفتي، ام قال العلامة العيني ر ولفظنا ان يقول ان كان يزيد رواه عن خالته فأبى عباس من الجائز غير المنكر ان يرويه عنه صلى الله عليه وسلم او يرويه عن ابيه الذي ولي عقد النكاح بمشهد عنه ومضى او يرويه عن خالته المرأة العاقلة وأياماً كان فليس صغيراً فروايتها مقدّمة على روايته يزيد الأصم وكيف يحكم بان ميمونة اعرفت بالقضية من ابن عباس مع انه لم يشهد حضورها عند العقد واحتمل بلوغ الخبر اليها حين كونه صلى الله عليه وسلم حلالاً ولا لحق ميمونة ابن عباس في هذه القضية وفي غيرها، وان لعبد الله بن عباس متابعاً عن ميمونة وهو عطية بقوله يستد صحيح ما كنا نأخذ هذا إلا عن ميمونة كما مرّ قريباً ولحديثه شاهد من حديث عائشة وابي هريرة رضي الله عنهما واما قول ابن حزم نعدل يزيد الى اصحاب عبد الله ولا نقطع بفضله عليه فكيف يكون شخص واحد حديثه عند مسلم وحده يعدل بعطاء وعنه سعيد بن جبيل والشعراء وعكرمة في آخرين من اصحاب عبد الله الذين رَوَوْا عنه هذا الحديث، قال الطحاوي والذين رَوَوْا ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم اهل علم وثبت اصحاب ابن عباس سعيد بن جبيل وعطية بن ابي رباح وطاوس وعطاء بن عكرمة وجابر بن زيد وزلاء كلهم فقهاء مجتهدون برواياتهم وآراءهم والذين نقلوا منهم فكل ذلك ايضاً منهم وعمر بن دينار ويوب المختلاني وعبد الله بن ابي نجيح فلهذا ايضاً ائمة يقتدى برواياتهم وحديث ميمونة الذي اخرج مسلم فيه يزيد بن الأصم وقد ضعفه عمر بن دينار في خطابه الزهري وذلك الزهري الاثر عليه

وأخرجه من أهل العلم وجعله إعرابياً بوالا على عقبه وكيف يكون طعن أكثر من ذلك قصد من هذا الكلام نسبة إلى الجبل الشنت، ولو سلم صحته فيحتمل أن يراد بالتزويج في حديث يزيد عن ميمونة البناء بها عازراً لأنه سببه فجاز إطلاقه على البناء كما قاله الزبيدي في شرح الأحياء، وأما حديث أبي رافع فأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والترمذي من طريق مطر الوراق عن ربيعة بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال وبنى عليها وهو حلال، وكنت أنا الرسول بينهما قال الترمذي لا تغلوا حديثاً أسنن غير حماد بن زيد عن مطر قلت ومطر وإن كان صدقاً لكنه كثير الخطأ قال الحافظ ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار ورواه أيضاً سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلاً، قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله سليمان بن يسار ولد سنة أربع وثلاثين وقيل سنة تسع وعشرين ومات أبو رافع بالمدينة بعد قتل عثمان بيسير وكان قتل عثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين وغير جائز ولا يمكن أن يسمع سليمان من أبي رافع فلا معنى لرواية مطر ما رواه مالك أولى والعجب من البيهقي يعرف هذا المقدار فهذا الحديث ثم ليكت عنه ويقول مطر بن طهمان الوراق قد أحجته مسلم بن الحجاج ولكن تعقبه الحافظ في التهذيب بقوله وقال ابن أبي حاتم في المراسيل وأبو عمر بن عبد البر في التمهيد حديث سليمان بن يسار عن أبي رافع مرسلاً كذا قال، وحديثه عنه في مسطور صرح بسماعه منه عند ابن أبي خيثمة في تاريخه، وبالجملة فمطر الوراق الذي وصله ليس كرواية حديث ابن عباس ولا قريباً منهم وأما المرسى فقد روى مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع موكلاً ورجلاً من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث ورسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل أن يخرج وهذا مرسى ومع ذلك يردّه ما ثبت أنه فوض أمرها إلى العباس وأحكمها فقد قال في المختصر من المختصر لشكل الآثار للطحاوي: فان قيل فيخفى عن ميمونة وقت تزويجها قيل له نعم لما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل أمرها إلى العباس فزوجه أياها فيحتمل أنه ذهب عنها الوقت الذي عقد عليها عند فوضت إلى العباس أمراً فلم تشعر إلا في الوقت الذي بنى بها فيه وعلمه ابن عباس لحضوره وغيبته عنه ويردّه أيضاً ما رواه أبو داود بسند عن يزيد بن الأصم عن ميمونة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرت فعلى هذا معنى قوله فزوجه ميمونة أي فبلغاه رضى ميمونة بتزويجها به بالمدينة، وقال الشيخ محمد عبد السلام بن عبد الله في الحاصل أن الأحاديث اضطربت في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بميمونة فمنها ما دلل على أنه صلى الله عليه وسلم تزوجه وأخرى دلت على أنه تزوجه وهو محرم وقد كثرت الروايات في كل من الحجتين فالشافعية والمالكية والحنبلية حكوا بين هذه الأحاديث المتعارضة بحديث عثمان بن عفان فيما أخرجه مسطور وغيره عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخاطب فمنعوا من تزويج من المحرمين وقالوا بطلان عقد وقد ثبت أن عمر علياً وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرمكم وبين امرأته وذلك فيما أخرجه البيهقي عن عمر وعلي وزيد بن ثابت وقالوا يقدم القول على الفعل لاحتمال الخصوص في الفعل بخلاف القول فإنه نص في التشريع وذلك لأن الله تعالى قد نهي عن الرفث لكونه من دواعي الجماع والعقد الجدل ما قوى دواعي الجماع وكان النبي صلى الله عليه وسلم أملك الناس لأربه فإما كان المكاح في حقه صلى الله عليه وسلم من باب المرفث بخلاف غيره وكذلك إذا تعارض الميم والمحرم قدم المحرم حتى يحصل الامتثال بقوله تعالى فلا رفث والحنفية حكوا الفتيان بين المتعارفين وقالوا لا شك أنه عقد كسائر العقود التي يتلفظ بها من شراء الأمة للتسرى وغيره كما ذهب إليه انس فيما أخرجه الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال سألت أنساً عن نكاح المحرم فقال لا بأس وهل هو إلا كالبيع قال الحافظ وأسانة قوى ولا يمتنع شيء من العقود بسبب الإحرام وأما قول من قال أن هذا قياس في مقابلة النص وهو باطل فمد فروع بان القياس إنما احتج به اليه هنا تقوية لأحد المتعارضين من النصوص فما هو إلا عمل بالنص لا صير إلى القياس ولا الركون إليه وأما قولهم بأنه من باب الرفث فيقتضي منع المحرم شراء الجارية لأجل التسرى قصد في حال إحصاءه ولا قائل به، وأما حديث عثمان فقد تقدم الكلام عليه والجواب عنه في أوائل الباب فليذكر وأنا دشيخنا المحمود قدس الله روحه في قصّة ميمونة أن تحقيق هذا الباب يحتاج إلى تعيين مكان المكاح زمانه فالذي ثبت بالروايات الصحيحة الصريحة أنما هو وقوعه بسرت كما أخرجه النسائي من طريق قتادة ويعلى بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم وفي حديث يعلى بسرت، وقال ابن سعد حدثنا أبو نعيم حدثنا جعفر بن برقان أخبرني ميمون بن مهران سألت صفية بنت شيبة فقالت تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بسرت وبنى بها في ثبّة لها وماتت بسرت ودقنت في موضع قبتهما وفي حديث يزيد بن الأصم عن ميمونة عند أبي داود قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرت وهذا الحديث مما عارض به المانعون حديث ابن عباس وبالجملة فقد اتفق الفايقان على وقوع النكاح بسرت وسرت من المشاهير المشهورة بين المحرمين



قريب مكة دون الوادي المشهور بوادي فاطمة قال الطبري هو على عشرة اميال من مكة وقال القاري الصحيح انه على ستة اميال والله اعلم  
والغرض انه خارج الحرم وداخل الميقات قطعا وقد ثبت في صحيح البخاري من انشاء احرامه صلى الله عليه وسلم من ذي الحليفة في عمره الحادية  
المتقدمة على عمره القضاء التي وقع فيها تزوجه صلى الله عليه وسلم بميمونة رضي الله عنها فهذا ظاهر في ان توقيت المواقيت قد سبق عمره  
القضاء خلا لما حكاه الاثر عن احمد انه وقع عام حجة الوداع قال شيخنا وحيد الدين البجلي في حديث الباب على ان نكاحه صلى الله عليه وسلم  
ميمونة هل وقع بسرف ذاهبا الى مكة او آتيا منها فان ثبت الاول ثبت نكاحه في حالة الاحرام البتة ولو صح الثاني صح قول من قال انه تزوجها  
وهما حلالان والذي يظهر من القرائن والمرايات ان النكاح وقع بسرف ذاهبا والبناء به آتيا فقد روى الطحاوي من طريق محمد بن اسحق  
عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث وهو حرام فقام بمكة ثلاثا فأتاه حبيب بن عبد المعز في نفر من  
قريش في اليوم الثالث فقالوا انه قد نقض اجلك فاخرج عنا فقال وما عليكم لو تركوني فعرست بين اظهركم فصنعنا لكم طعاما فحضرته  
فقالوا الحاجة لنا في طعامك فاخرج عنا فخرج نبي الله صلى الله عليه وسلم وخرج بميمونة حتى عرس بها بسرف ونقل ابن القيم في الهدى عن  
منازي موسى بن عقبة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثلاثا فلما أصبح من اليوم الرابع أتاه سهيل بن عمرو وحبيب بن عبيد الغزي  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس الانصار يتحدث مع سعد بن عبادة فصاح حبيب بن عبادة نأشرك الله والعقد المخرجت من ارضنا  
فقد مضت الثلاث فقال سعد بن عبادة كذبت لامة لك ليست بأرضك ولا أرض آبائك والله لا يخرج ثورادى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
حويطيا او هيبلا فقال اني قد تكلمت منكم امرأة فما يضركم ان امكث حتى ادخل بها ونصنع الطعام فأنأكل وتأكلون معنا فقالوا اننا نشارك  
الله والعقد المخرجت عنا فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا رافع فادن بالرحيل وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزل بطرس  
فأقام بها وخلصت ابا رافع ليحل ميمونة اليه حين همى فأقام حتى قدمت ميمونة ومن معها وقد لقوا اذى وعناء من سفهاء المشركين وصبيا  
فبنى بها بسرف ثم ادبر وسار حتى قد ما المدينة وقد الله ان يكون قبر ميمونة بسرف حيث بنى بها فهذا كله لا يستقيم الا على القول بوقوع  
النكاح بسرف محرما ذاهبا الى مكة والبناء به حلالا راجعا منها واليه يشير ما مضى آنفا في حديث صفية بنت شيبة فان كلامها في صدر  
التعجب يقتضي ان تكون الوقائع الثلاثة المتفرقة ازمنة من النكاح والبناء والموت اجتمعت في مكان واحد واقع في الطريق وقد اعترف  
بظهوره الحافظ في الاصابة حيث قال وقد نشر الخلاف في هذا الحكم بين الفقهاء ومنهم من جمع بانه عقد عليها وهو محرم وبني بها بعد  
ان أحل من عمرته بالتنعيم وهو حلال في الحال وذلك بين من سياق القصة عند ابن اسحاق ام - ولعله اطلق التنعيم على سرف توسعا  
للمقاربة وهذا التفسير يندفع كل ما قالوه في تأويل حديث ابن عباس وتوهمه فمن وجوه التأويل ما ذكره الترمذي عن بعضهم ان معنى  
قوله تزوجها وهو محرم اي ظهر امر تزويجها واشتهر حال كونه محرما وان كان وقوع العقد قبل الاحرام وهذا باطل بالبداية لما ذكرنا من  
وقوعه بسرف ذاهبا الى مكة فهو واقع في حالة الاحرام لا محالة وحينئذ فالاقرب الى الصحة ان يأول حديث يزيد بن الاصب وميمونة بما  
أوله به حديث ابن عباس اعني انه صلى الله عليه وسلم تزوجها محرما ولكن ظهر ونشأ أمر تزويجها وهو حلال حين بنى بها بسرف راجعا من مكة  
الى المدينة او حين اراد الوليمة بمكة وهكذا قول من قال ان معنى تزويجها وهو محرم اي داخل الحرم وفي الشهر الحرام مع ابناء سياق الروايات  
عنه ظاهر البطلان فان سرف ليس من الحرم والنكاح والبناء كلاهما قد قعا في موضع واحد اي سرف وشهر واحد وهو ذو القعدة الحرام فكيف  
يستقيم قوله تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال كما في صحيح البخاري من باب عمره القضية ومن التأويلات البعيدة البين سقوطها ما حوز  
الحافظ ان ابن عباس كان يرى ان من قلد الهدى يصير محرما والبنى صلى الله عليه وسلم كان قلدا الهدى في عمرته تلك التي تزوج فيها ميمونة  
فيكون اطلاقه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم اي عقد عليها بعد ان قلدا الهدى وان لم يكن تلبس بالاحرام وقد علمت تعيين موضع  
النكاح ووقته ولم نجد في شيء من الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم قد تجاوز الميقات من غير احرام في شيء من اسفاره للحج والعمرة وقد  
صح احرامه من ذي الحليفة في عمرة الحديبية قبل عمره القضاء بعامة كما تقتل مر على ان الحافظ نفسه صرح في الفتح ان حدث ابن عباس  
جاء مثله صحيحا عن عائشة والى هرة وجاء عن الشعبي ومجاهد مرسل مثله، ان يقال انه لم يهرأ تفقوا على اثبات الاحرام بمجرد تقليد  
الهدى واطلاق لفظ المحرم عليه من دون تلبسه بالاحرام فربما والله ما يردّه الخوّل ايضا فاخرج الى وجلانه وتنبه له ومن ههنا  
يظهر ان نسبة الغلط او الذهول الى ابن عباس كما صدر عن سعيد بن المسيّب وهو في سنن ابى داود حجة عظيمة لا يقبلها قلب  
منصف عن خصوصاً على قاعدة الحديثين كما قاله صاحب بذل الجهد قدس الله روحه بل نسبة الوهم والغلط الى يزيد بن الاصب مهمل

وحدثنا قتيبة بن سعيد قال نايلث ح قال واحدنا محمد بن زعم قال أنا الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب بعضكم على خطبة بعض **وحدثنا** زهير بن حرب محمد بن مشني جميعاً عن يحيى القطان قال زهير نايجي عن عبيد الله أخبني نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه

من سبته إلى ابن عباس كما نبت عليه عمر بن دينار في مجلس الزهري فلم ينكر الزهري عليه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب **باب** تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك **قوله** لا يبيع بعضكم على بيع بعض الخ قال العلماء البيع على البيع حرام وكذلك الشراء على الشراء وهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار أفسح لا يبيعك بأفقص أو يقول للبائع أفسح لا اشتري منك بأزيد وهو مجمع عليه كذا في الفقه وقد عده الحنفية مأكراً تحريماً كما في رد المحتار في أقرب إلى معنى التحريم **قوله** على خطبة بعض الخ بكسر الخاء أي بعد المتوافق على الصداق كما في المراقبة وسيأتي الكلام عليه **قوله** على بيع أخيه الخ ظاهر التقيد بأخيه أن يختص ذلك بالمسلم وبه قال الأوزاعي أبو عبيد بن حريبه من الشافعية وأصح من ذلك رواية مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ لا يسوم المسلم على سوا المسلم وقال الجمهور لا فرق في ذلك بين المسلم والنسي وذكر الأخر خرج للغالب فلا مفهوم له **قوله** على خطبة أخيه الخ قال الحافظ قال الجمهور هذا النهي للتحريم وقال الخطابي هذا النهي للتأديب ليس بنهي تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء كذا قال ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عند الجمهور ولا يبطل العقد بل حكم النوى أن النهي فيه للتحريم بالإجماع ولكن اختلفوا في شرطه فقال الشافعية والحنابلة محل التحريم ما إذا صرح بالخطبة أو وليها الذي أذنت له حيث يكون أذنها معتبراً بالإجابة فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الهجوم على الخطبة لأن الأصل الإباحة وعند الحنابلة في ذلك روايتان وإن وقعت الإجابة بالتعرض كقولها لا رغبة عنك فقولان عند الشافعية الأصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم أيضاً وإذا لم ترد ولو تقبل فيجوز والحجة فيه قول فاطمة خطبة معاوية وأبو جهم فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليهما بل خطبهما كالمائة وأشار النوى وغيره إلى أنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون خطباً معاً ولم يعلم الثاني بخطبة الأول والنهي صلى الله عليه وسلم أشار بأسماء ولم يخطب على تقدير أن يكون خطب فكاثة لما ذكر لها في معاوية وأبي جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبهما لأسماء وحكي الترمذي عن الشافعية أن معنى حديث الباب إذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت إليه فليس لأحد أن يخطب على خطبته فإذا لم يعلم رضاها ولا ركنها فلا بأس أن يخطبها والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس فأنها لم تخبره برضاها بواحد منهما ولو أخبرته بذلك لم يشر عليها بغير من اختارت فلو لم توجد منها إجابة ولا رد فقطع بعض الشافعية بالجواز ومنهم من أجرى القولين ونصر الشافعي في البكر على أن سكوتها رضا بالخطبة عن بعض المالكية لا يمنع الخطبة ثم على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق وإذا وجدت شروط التحريم ووقع العقد للثاني فقال الجمهور يصح مع ارتحاب التحريم وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وعند المالكية خلاف كالقولين وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده وحجة الجمهور أن المنع من الخطبة والخطبة ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة وصرح بعض الشافعية بأن محل التحريم إذا كانت الخطبة من الأول جائزة فإن كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لو يفسخ الثاني بعد انقضاء العدة أن يخطبها وهو واضح لأن الأول لم يثبت له بذلك حق واستدل بقوله على خطبة أخيه أن محل التحريم إذا كان الخطيب مسلماً فلو خطب الذي ذمته فأراد المسلم أن يخطبها جازله ذلك مطلقاً وهو قول الأولين ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ويؤيد قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتابع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذن أو يترك وقال الخطابي قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم فيخص النهي بالمسلم وقال ابن المنذر الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع مقيماً بالمسلم فبقى ما عدا ذلك على أصل الإباحة وذهب الجمهور إلى إلحاق الذي بالمسلم في ذلك وإن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم وكقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم التي تحبوا ونحو ذلك ونحو ذلك وبناء بعضهم على أن هذا المنع هل هو من حقوق العقد احترامه أو من حقوق المتعاقدين فعلى الأول فالراجح ما قال الخطابي وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره وقريب من هذا البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر فمن جعلها من حقوق الملك اثبتها له ومن جعلها من حقوق المالك منعه وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك رحمه الله أن الخطيب الأول إذا كان فاسقاً جاز للعفيف أن يخطب على خطبته ورجحه ابن العربي منهم وهو متجه فيما إذا كانت الخطبة عفيفة فيكون الفاسق غير كفولها فتكون خطبته كخطبة

الآن يأذن له **وحد ثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا علي بن مسهر عن عبيد الله هذا الاسناد **وحد ثنا** أبو كامل قال نا حماد قال نا أيوب عن نا فنج هذا الاسناد **وحد ثنا** عمرو الناقد وزهير بن حرب ابن أبي عمر قال زهير نا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي أن يبيع حاضر لباد

ولم يعتبر الجمهور ذلك إذا صدقت منها علامة القبول وقد اطلق بعضهم الإجماع على خلاف هذا القول ويلحق بهذا ما حكاه بعضهم من الجواز إذا لم يكن الخاطب الأول أهلاً في العادة لخطبة تلك المرأة كما لو خطب مولى بنت ملك وهذا يرجح إلى التكاثر واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى الحاقاً بحكم النساء بحكم الرجال وصورة أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزويجها فيجيبها كما تقدم فنجي امرأة أخرى فتدعوه وترغبه ونفسها وتزهد في التي قبلها وقد مر جواب استحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ولا يخفى أن محل هذا إذا كان المخطوب عزماً لا يتزوج إلا واحدة فأمّا إذا جمع بينهما فلا تحريم، **قوله** الآن يأذن له إنما يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي ويحتمل أن يختص بالأخير ويؤيد الثاني رواية البخاري في المنكاح من طريق ابن جريح عن نا فنج بلفظ نهي أن يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب بالرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب من ثلث خلافت للشافعية هل يختص ذلك بالمنكاح أو يلحق به البيع في ذلك والصحيح عدم الفرق وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذر قال الحافظ واستدل به على أن الخاطب الأول إذا أذن للخاطب الثاني في التزويج ارتفع التحريم ولكن هل يختص ذلك بالمأذون له أو يتعدى لغيره لأن مجرد الأذن الصادر من الخاطب الأول دال على إعراضه عن تزويج تلك المرأة وباعرضه يجوز لغيره أن يخطبها الظاهر الثاني فيكون الجواز للمأذون له بالتصيص ولغيره بالمأذون له بالأحق **قوله** أن يبيع حاضر لباد أي يلدئ لبدوي والحاضر من كان من أهل الحضرة خلاف البدو فالبادي من كان من أهل البادية أي البرية ويقال حضري بدوي نسبة إلى الحضرة البدو، قال أصحابنا وكرة بيع الحاضر للبادي وهذا في حالة قحط وعوز بتجربك الواو أي الحاجة والآلا لانعدام الضرر، قيل الحاضر المالك والبادي المشتري، شئ عليه والهداية حيث قال وهو أن يبيع من أهل البدو طمعاً في الثمن الغالي لما فيه من الأضرار بمجردهم، أي بأهل البلد قال الخياط الرملي ويشهد لصحة هذا التفسير ما في الفصول العشرة عن أبي يوسف لو أن أعراباً قد مو الكوفة وأرادوا أن يبتاعوا منها ويضرب ذلك بأهل الكوفة قال منعه من ذلك قال ألا ترى أن أهل البلد يمنعون عن الشراء للحكمة فهذا أولى، وأصح أن الحاضر السمسار والبادي البائع لموافقة آخر الحديث أي قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ولموافقة لتفسير راوي الحديث كما في الصحيحين قلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكون له سمساراً قال في فتح القدير قال الحلواني هو أن يمنع السمسار الحاضر القروي من البيع ويقول له لا تبع أنت أنا أعلم بذلك فيتوكل له ويبيع ويغالي ولو تركه يبيع بنفسه لخص على الناس، وقال غير الحنفية صورته أن يحج غريب بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه بلد فيقول له ضعه عندي لأبيعه لك على التدبير بأعلى من هذا السعر فجلوا الحكم منوطاً بالبادي ومن شاركه فمعناه قال وإنما ذكر البادي في الحديث لكونه الغالب فأحق به من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر أضار أهل البلد بالإشارة عليه بأن لا يباد بالبيع وهذا تفسير الشافعية والحنابلة وجعل للمالكية البداة قيداً وعن مالك لا يلتحق بالبدوي في ذلك إلا من كان يشبهه قال فأمّا أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع والأسواق فليستوا داخلين في ذلك قال ابن المنذر اختلفوا في هذا النهي فالجمهور أنه على التحريم بشرط العلم بالنهي وأن يكون المتاع المطلوب مما يحتاج إليه وأن يعرض الحضري ذلك على البدوي فلو عرض البدوي على الحضري لم يمنع وزاد بعض الشافعية عموم الحاجة وأن يظهر ببيع ذلك المتاع السعة في تلك البلد قال ابن دقيق العيد أكثر هذه الشروط تدوير بين اتباع المعنى أو اللفظ والذي ينبغي أن ينظر في المعنى إلى الظهور والخفاء فحيث يظهر يخص المتص أو يعمر وحيث يخفى فاتباع اللفظ أولى فأمّا اشتراط أن يتيسر البدوي ذلك فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فإن الضرر الذي على به النهي لا يفترق الحال فيه بين سؤال البدوي عدمه وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه فمتوسط بين الظهور وعدمه وأما اشتراط ظهور السعة فكذلك أيضاً الاحتمال أن يكون المقصود مجرد تقويت الرقيم والرهق على أهل البلد وأما اشتراط العلم بالنهي فلا اشكال فيه، قال العيني رحمه الله وقال الكرمانى ولو كان النهي وباع الحاضر للبادي مع التحريم قلت هذا عجيب منهم كان النهي عندهم يرفع الحكم مطلقاً فكيف يقولون مع البيع مع التحريم وهذا لا يمشي إلا على أصل الحنفية وقال أيضاً قال أبو حنيفة يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقاً الحديث الذين النصيحة قلت ليس على الإطلاق بل إنما يجوز إذا لم يكن فيه ضرر لأحد المتعاقدين قال الحافظ وقد أجاز الأوزاعي أن يشير الحاضر على البادي وقال ليست الإشارة ببيعاً وعن الليث

او يتناجشوا او يخطب الرجل على خطبة اخيه او يبيع على بيع اخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفي بما في أناتها او ياتي  
صحتها زاد عمر في روايته ولا يسير الرجل على سوم اخيه **وحل شئ** حرمة بن يحيى قال اتانا ابن وهب قال أخبرني يونس  
عن ابن شهاب قال حدثني سعيد بن المسيب ان ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتناجشوا ولا يبيع المرء على بيع  
اخيه ولا يبيع حاضر لباد ولا يخطب المرء على خطبة اخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفي بما في أناتها **وحل شئ** ابو بكر  
ابن ابي شيبة قال قال نافع قال قال عبد المطلب قال قال جميعا عن معمر عن الزهري بهذا الاسناد مثله  
غير ان في حديث معمر لا يزد الرجل على بيع اخيه **حل شئ** يحيى بن ايوب في قتيبة بن سعيد بن ابن حجر جميعا عن اسمعيل  
ابن جعفر قال ابن ايوب نا اسمعيل قال قال خبرني العلاء عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يسم المسلم  
على سوم المسلم ولا يخطب على خطبته **وحل شئ** احمد بن ابراهيم الدارقني قال قال نافع الصل

والى حنيفة لا يشير عليه لانه اذا اشار عليه فقد باعه وعند الشافعية في ذلك وجهان والراجح منهما الجواز لانه انما نهي عن البيع له ليست  
الاشارة بيعا وقد ورد الامر بصحة فدل على جواز الاشارة، ام - قلت ولكن فيها ترك النصح لاهل البلد اذا تضرعوا بها والله اعلم **قول** يتناجشوا  
الخ من النجش لغة النون والحجم وقيل بسكونها بعد هاء محجمة وهو في اللغة تنفير الصيد واستنارته من مكانه ليصاد يقال نجشت الصيد  
أجشته بالنصح فنجشوا وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غير فيها سمي بذلك لان الناجش يثير الرغبة في السلعة  
ويقع ذلك بمواطاة البائع فيشتركان في الأثم ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش وفي الدر المختار وكبره النجش ان يزيد لا يريد  
الشراء او يمدحه باليس فيه ليروجه ويجري في النكاح وغيره قال ابن بطال اجمع العلماء على ان الناجش عاص بقوله واختلفوا في البيع  
اذا وقع على ذلك ونقل ابن المنذر عن طائفة من اهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول اهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور عند  
الحنابلة اذا كان ذلك بمواطاة البائع او صناعه والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار وهو وجه للشافعية قياسا على المصراة  
والاصح عندهم صحة البيع مع الاثم وهو قول الحنفية ولفظ الشافعية رحمه الله النجش ان يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها الشئ وهو لا يريد  
شراءها ليقصد به السوم فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسموا سومه فمن نجش فهو عاص بالنجش ان كان عالما بالني والبيع جائز  
لا يفسد معصية رجل نجش عليه وقد اتفق اكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم وقيد ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التريم  
بان تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل قال ابن العربي فلوان رجلا رأى سلعة رجل تباع بدين قيمتها فزاد فيها لتنتهي الى قيمتها لم يكن ناجشا  
عاصيا بل يؤجر على ذلك بنيته وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية وكذا صرح به اصحابنا قال في الدر المختار ثم انني محمول على ما اذا  
كانت السلعة بلغت قيمتها اما اذا ارتفع لا يكره لانفاء الخلاف، ام - بل نقل بعض الفقهاء عن شرح الطحاوي انه في هذه الصورة محمود، قال المحافظ  
وفيه نظر اذ لم يتعين النصيحة في ان يوم انه يريد الشراء وليس من غرضه بل غرضه ان يزيد على من يريد الشراء أكثر مما يريد ان يشتري به  
فلذا يرى النصيحة مندوحة عن ذلك ان يعلم البائع بان قيمة سلعتك أكثر من ذلك ثم هو باختياره بعد ذلك ويحتمل ان لا يتعين عليه اعلامه  
بذلك حتى يسأله الحديث الآتي دعوا الناس يريزق الله بعضهم من بعض فاذا استنصر احدكم اخاه فليصحه والله اعلم **قوله** ولا تسأل المرأة  
طلاق أختها الخ تقدم بيانه قريبا في باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها فراجع **قوله** لا يسم المسلم الخ قال المحافظ وذكر المسلم لكونه اقرب  
الى امتثال الأمر من غيره وفي ذكره ايدان بانه لا يليق به ان يستأثر على مسلم مثله **قوله** على سوم المسلم صورته ان يأخذ شيئا ليشتريه  
فيقول له رده لا يبيحك خيرا امه بثمانه او مثله بل يخص ويقول للمالك استرده لا اشتريه منك بأكثر من ثمنه بعد استقرار الثمن وركون احدهما  
الى الآخر فان كان ذلك صريحا فلا خلاف في التحريم وان كان ظاهرا فقيه وجهان للشافعية ونقل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك وقال ان لفظ  
الحديث لا يدل عليه وتعقب بانه لا بد من أمر مبين لموضع التحريم في السوم لان السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقا نقله  
ابن عبد البر فتعين ان السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر اذا لم يكن  
المشتري مغبوا غبنا فاحشاد به قال ابن حزم واجه حديث الدين النصيحة لكن لم تنحصر النصيحة في البيع والسوم فله ان يعرفه ان قيمتها كذا  
وانك ان بعتهما بكل ما مغبون من غير ان يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحتين وذهب الجهمي الى صحة البيع المذكور مع تأييد عليه عن المالكية  
والحنابلة في فساد روايتان وبه جزم اهل الظاهر والله اعلم وكذا في الفقه قال في الدر المختار والسوم على سوم غيره ولو ذميا او مستام او ذكرا  
الاخ في الحديث ليس قيلا بل لزيادة التنفير وهذا بعد الاتفاق على صلب الثمن والا لا يكره لانه بيع من يزيد، ام - قال ابن عابدين ج قوله بل لزيادة



باب في بيان ما رواه أبو بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب

قال ناشبة عن العلاء وسهيل عن أبيهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم **وحدثنا محمد بن مثنى قال**  
**تابع الصمد قال** ناشبة عن الأعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم **الآنتم قالوا على سوء أخيه**  
**وخطبة أخيه وحدثني** أبو الطاهر قال أنا عبد الله بن وهب عن الليث وغيره عن يزيد بن أبي جيب عن عبد الرحمن  
ابن شماس أنه سمع عقبة بن عامر على المنبر يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن  
أن يتباع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذرح **وحدثنا يحيى بن يحيى قال** قرأت على مالك عن نافع عن  
ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الشغار والشغار أن يزوجه الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما صداق  
**وحدثني** زهير بن حرب ومحمد بن مثنى وعبيد الله بن سعيد قالوا أنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى  
الله عليه وسلم بمثله غير أن في حديث عبيد الله قال قلت لنافع ما الشغار **وحدثنا يحيى بن يحيى قال** أنا حماد بن زيد عن عبد  
السراج عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الشغار **وحدثنا محمد بن رافع قال** تابع الصمد قال أنا  
معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شغار في الإسلام **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال  
نا ابن نمير وأبو أسامة عن عبيد الله عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الشغار زاد  
ابن نمير والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجتي ابنتك وأزوجه ابنتي وزوجه ابنتك وأزوجه ابنتك **وحدثنا**  
أبو كريب قال تابع الصمد عن عبيد الله بهذا الإسناد ولم يذكر زيادة ابن نمير **وحدثني** هارون بن عبد الله قال فاجاج بن محمد  
قال قال ابن جريح قال وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع عن عبد الرزاق قال أنا ابن جريح قال أخبرني أبو الزبير  
التفسير لأن السوم على السوم يوجب إيجاباً وضاراً وهو في حق الآخر أشد منقاً قال في النهر كقوله في الغيبة ذكر ك أخاك بما يكره إذا قل  
في منع غيبة الذي **قوله** عن العلاء وسهيل عن أبيهما أن قال النورى هكذا صورته في جميع النسخ وأبو العلاء غير أبي سهيل فلا يجوز أن يقال عن  
أبيهما قالوا وصوابه أبو بكر قال القاضي وغيره ويصح أن يقال عن أبيهما بغير الباء على لغة من قال في تشية الأب أبان كما قال في تشية اليد يديان  
فتكون الرواية صحيحة لكن الباء مفتوحة والله أعلم **قوله** حتى يذرح أي يترك وفي البخاري من حديث أبي هريرة ولا يخطب الرجل على خطبة  
أخيه حتى ينكم أو يترك قال الحفاظ أي حتى يتزوج الخطيب الأول فيحصل اليأس المحض وقوله أو يترك أي الخطيب الأول التزويج فيجوز حينئذ  
للثاني الخطبة فالغايان مختلفتان الأولى ترجع إلى اليأس والثانية ترجع إلى الرجاء ونظير الأولى قوله تعالى **لَا تَحْمِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**  
**بَاب** تحريم نكاح الشغار وبطلانه **قوله** نهي عن الشغار قال العلماء الشغار بكسر الشين المعجمة وبالغين المعجمة أصله في اللغة الرفع  
يقال شغرت الكلب إذا رضع رجلاه ليبول كأنه قال لا ترفع رجل بنتي حتى ترفع رجل بنتك وقيل هو من شغرت البلد إذا خلاخلوه عن الصداق يقال  
شغرت المرأة إذا رفعت رجلاً عند الجماع كذا في الشرح وسيأتي تفسيره الشرعي **قوله** على أن يزوجه ابنته أن ذكر البنت في تفسير الشغار مثال  
وسيأتي في رواية أخرى ذكر الأخت قال النورى أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات بنات الأخ وغيرهن كالبنات في ذلك والله أعلم  
**قوله** قلت لنافع ما الشغار قال أبو الوليد الباجي الظاهر أنه (أي تفسير الشغار المذكور في الرواية السابقة) من جملة الحديث  
وعليه يحل حتى يتبين أنه من قول الراوي وهو نافع قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من كونه لم يرفعها أن لا يكون في نفس الأمر مرفوعاً فقد ثبت  
ذلك من غير ما أئنه فصد مسلم من روايته أبي أسامة وابن نمير عن عبيد الله بن عمر أيضاً عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء قال  
وزاد ابن نمير والشغار أن يقول الرجل للرجل زوجتي ابنتك وأزوجه ابنتي وزوجه ابنتك وأزوجه ابنتك **وحدثنا** محمد بن رافع  
عبيد الله بن عمر فاجاج بن محمد بن رافع ومحمد بن رافع عن عبد الرزاق قال أنا ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً لا شغار في الإسلام والشغار أن يزوجه الرجل الرجل أخته بأخته وروى البيهقي عن طريق نافع  
ابن يزيد عن ابن جريح عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً نهي عن الشغار والشغار أن ينكح هذه هذه بغير صداق بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق  
هذه وأخرج أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن المشاغة والمشاغة أن يقول زوج هذا من هذا  
وهذه من هذا بلا مهر قال القرطبي تفسير الشغار صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعاً فهو المقصود وإن كان من قول الأصحاب في مقبول  
أيضاً لأنه أعلم بالمقال وأقرباً للحال، أم - وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار المنوع ظاهر الحديث في تفسيره فإن فيه وصفين أحدهما  
تزوج كل من الوليين وليته للآخر بشرط أن يزوجه وليته والثاني خلوة بضع كل منهما من الصداق فمنهم من اعتبرهما معاً حتى لا يمنع

انه سمع جابر بن عبد الله يقول نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار **خ** ثنا يحيى بن ايوب قال نا هاشم قال و  
حدثني ابن نمير قال نا وكيع قال وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابو خالد الاحمر قال وحدثنا محمد بن مثنى قال نا يحيى  
هو القطان عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن ابي حبيب عن مرثد بن عبد الله الليثي عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان احق الشرط ان يوفى به

مثلاً اذا زوج كل منهما الآخر بغير شرط وان لم يترك الصداق او زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق وذهب اكثر الشافعية الى ان علة النسي  
الاشتراك في البضع لان بضع كل منهما يصير مورد العقد وجعل البضع صدقاً مخالفاً لغيره عقد النكاح وليس المقصود للبطلان ترك ذكر  
الصداق لان النكاح يصح بدون تسمية الصداق واختلفوا فيما اذا لم يصحح اياها بذكر البضع فالأصح عندهم الصحة ولكن وجد نص الشافعي على  
خلافه كما نقله الحافظرم وقال القفال اعله في البطلان التعلق والتوقيت فكانه يقول لا ينعقد لك نكاح بنتي حتى ينعقد لي نكاح بنتك  
وقال الخطابي كان ابن ابي هريرة يشبهه برجل تزوج امرأة ويستثنى عضواً من اعضائها وهو ما لا خلا في فسادة وتقرير ذلك انه يزوج وليته  
ويستثنى بضعها حيث يجعله صدقاً للآخرى ونقل الحزقي ان احمد نص على ان علة البطلان ترك ذكر المهر وتزويج ابن تيمية في الحرمان لعلة  
التشريك في البضع وقال ابن دقيق العيد ما نص عليه احمد هو ظاهر التقدير المذكور في الحديث لقوله فيه ولا صداق بينهما فانه يشترط ان جهة  
الفساد ذلك وان كان يحتمل ان يكون ذلك ذكر المهر بجهة الفساد ثم قال وعلى الجملة ففيه شعور بان عدم الصداق له مدخل في النسي يؤيد  
حديث ابن ربيعة الذي تقدم ذكره وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على ان نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته فاجمعه على البطلان  
وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده وحكاها ابن المنذر عن الاوزاعي وذهب الحنفية الى صحته وجوب مهر المثل وهو قول الزهري  
ومكحول والثوري والليث ورواية عن احمد واسحاق وابي ثور وهو قول محمد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن النعمان ان النساء يحرمات الا  
ما احل الله او ملك يمين فاذا ورد النسي عن نكاح تأكد التحريم كذا في الفقه وقال ابن بطال لا يكون البضع صدقاً عند احد من العلماء وانما قالوا  
ينعقد النكاح بمهر المثل انا اجتمعت شرطه والصداق ليس بركن فيه فهو كما لو عقد بغير صداق ثم ذكر الصداق فصارت ذكر البضع كذا ذكر  
انتقاه وهذا محصل ما قاله ابو زيد وغيره من ائمة الحنفية وقال الشيخ ابن الهمام رحمه الله ثم حكوا هذا العقد عندنا صحته وفساد التسمية  
فيجب فيه مهر المثل وقال الشافعي رحمه الله بطل العقد بالمنقول والمعقول، اما الحديث فحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي  
عن نكاح الشغار والنسي يقتضيه فساد المهر عنده والفساد في هذا العقد لا يفيد الملك اتفاقاً وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا شغار في  
الاسلام والنسي رفع لوجوده في الشرع واما الثاني فان كل بضع صداق حينئذ ومنكوح فيكون مشتركاً بين الزوج وستحق المهر وهو باطل  
والا طنباب في تقريره مستغنى عنه والجواب عن الاول ان متعلق النسي والنفي يسمى الشغار وما أخذ في مفهومه خلوة عن الصداق وكوز البضع  
صدقاً ونحن قائلون بنفي هذه الماهية وايصدق عليها شرعاً فلا نشب النكاح كذا بل نبطله فيبقى نكاحاً يسمى فيه ما لا يصلح مهرًا فينعقد  
موجباً للمهر المثل كالنكاح المسمى فيه خمر او خنزير فما هو متعلق النسي لم نشبهه وما اشبهنا لم يتعلق به بل اقتضت العمومات صحته اعنه  
ما يفيد الانعقاد بمهر المثل عند عدم تسميته المهر وتسميته ما لا يصلح مهرًا فظهر اننا قائلون بموجب المنقول حيث نفينا له ولو نوجب البضع مهرًا  
ام قال ابن عابد بن زاذ الزيلعي او هو اي النسي محمول على الكراهة ام اي الكراهة لا توجب الفساد وحاصله انه مع ايجاب مهر المثل لم يبق شغاراً حقيقة  
وان سلم فالنسي على معنى الكراهة فيكون الشرع اوجب فيه امرين الكراهة ومهر المثل فالاول مأخوذ من النسي والثاني من الادلة الدالة على ان ما يسمى فيه لا يصلح  
مهرًا ينعقد موجباً للمهر المثل وهذا الثاني دليل على حمل النسي على الكراهة دون الفساد وهذا التقرير اندفع ما اورد من ان حمله على الكراهة يقتضي ان الشغار  
الآن غير منفي عنه لا يجابنا فيه مهر المثل وجه الدفع انه اذا حمل النسي على معنى الفساد فكونه غير منفي الآن اي لا يجاب بمهر المثل مسلم وان حمل على معنى الكراهة فالنسي باق  
نافهم ام قال ابن الهمام الجواب عن الثاني اي المعقول تسليم بطلان الشركة في هذا الباب ونحن لم نشبهه اذ لا شركة بين الاستحقاق وقد ابطالنا  
كونه صدقاً فابطل استحقاق مستحق المهر نصفه فبقى كله منكوحاً في عقد شرط فيه شرط فاسد ولا يبطل به النكاح بخلاف ما لو زوجت  
نفسها من رجلين فان بطلان الاشتراك فيه لم يستلزم بطلان النكاح وانما استلزمه عدم موجب التعيين لعدم الاولوية، ام قلت قد تقي  
النظر فيه ابن السمعاني من الشافعية فقال في بطلان نكاح الشغار من جهة المعنى انه يمنع تمام ايجاب في البضع للزوج والنكاح لا ينعقد  
الا بايجاب كامل ووجه قولنا يمنع ان الذي اوجبه للزوج نكاحاً هو الذي اوجبه للمرأة صدقاً واذا لم يحصل كما لا يجاب لا يصح فانه جل  
عين ما اوجبه للزوج صدقاً للمرأة فهو كمن جعل الشيء لشخص في عقد ثم جعل عينه لشخص آخر فانه لا يكمل الجعل الاول، ام يظهر الجواب

ب  
استيذان الثيب في النكاح بالنطق والكبر والسكوت

ما استحللته الفروج هذا لفظ حديث أبي بكر وابن مسعود وغيره أن ابن مسعود قال الشرط **ثاني** صبيدا لله بن عمر بن ميسرة القواويري قال ناخالدين الحارث قال ناهاشام عن يحيى بن أبي كثير قال ناابوسلمة قال ناابوهريقة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الأيتام

عنه بالتأمل ولا معان في كلام ابن الهمام رحمه الله تعالى **باب** الوفاء بالشرط في النكاح قوله ما استحللته الفروج أي الشرط التي يشترطها الناس في معاملاتهم بالوفاء بشرط النكاح لأن امرأه أحوط وبأيه اضيق، قال القاضى المراد بالشرط مهرنا المهر لا منه الشرط في مقابلة البضع وقيل جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية من المهر والمنفعة وحسن المعاشرة فان الزوج التزمها بالعقد فكأنها شرطت فيه وقيل كل ما شرط الزوج ترغيباً للمرأة في النكاح فالمرء محظوظاً، قال الحافظ وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصداق وبعضهم يسميه الحلو أن فقيل هو للمرأة مطلقاً وهو قول عطاء وجماعة من التابعين وبه قال الثوري وأبو عبيد وقيل هو لمن شرطه قاله مسروق وعلى بن الحسين وقيل يختص ذلك بالاب دون غيره من الأولياء وقال الشافعي أن وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهر مثلها وإن وقع خارجاً عنه لم يجب وقال مالك أن وقع في حال العقد فهو من جملة المهر وأخرج عنه فهو لمن وهب له وجاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه الترمذي من طريق ابن جريح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها فما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما كرمه الرجل ابنته وأخته وأخوه البهيقى من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة نحوه وقال الترمذي بعد تخرجه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال إذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها لزم وبه يقول الشافعي وأحمد وأبو حنيفة كذا قال والنقل في هذا عن الشافعي وغيره بل الحديث عندهم محمول على الشرط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشراط العشرة بالمعروف والأناق والكسوة والسكنى وإن لا يقصر في شيء من حقها من قيمة ونحوها وكشرطه عليها أن لا يخرجها إلا بأذنه ولا تمنعه نفسها ولا تصرف في متاعه إلا برضا ونحو ذلك وأما شرطينا في مقتضى النكاح كأن لا يقسم لها أو لا يتسرى عليها أو لا ينفق أو لا ينفق فلا يجب الوفاء به بل إن وقع في صلب العقد لغى وصح النكاح بمهر المثل وفي وجه يجب المسمى ولا اثر للشرط وفي قول للشافعي يبطل النكاح وقال أحمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقاً قال الترمذي وقال على سبيل شرط الله شرطها قال وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة والمراد في الحديث الشرط الجائر فلا المنهى عنها - ١ - وقد اختلفت عن عمرو بن وهب بأسناد جيد عن عبيد بن السباق أن رجلاً تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها فارتفعوا إلى عمر فوضع الشرط وقال للمرأة مع زوجها قال أبو عبيد تضادوا في الروايات عن عمر في هذا وقد قال بالقول الأول عمرو بن العاص ومن التابعين طاؤس أبو الشعثان وهو قول الأوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور يقول على حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلاً فرضيت بخمسين على أن لا يخرجها فله أخرجها ولا يلزمه إلا المسمى وقالت الحنفية لها أن ترجع عليه بما نفقته له من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنده يصح وتصح الكل وقال أبو عبيد الذي أخذ به أنا نأمر بالوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه بذلك قال قتاد بن ربعي على أنها لو اشترطت عليه أن لا يطأها لم يجب الوفاء بذلك هذا وما يقوى حمل حديث عقبة على النكاح ما سألني في حديث عائشة في قصة برة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو طئ ولا مسكان وغيرها من حقوق الزوج إذا شرط عليه إسقاط شيء منها كان شرطاً ليس في كتاب الله فيبطل وفي الحديث المسلمون عند شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً وإيضاً ورد في المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق وأخرج الطبراني في الصغير بأسناد حسن عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم خطب امرئ مشرك البراء بن معرور فقال أتى شرطت لزوجي أن لا أتزوج بعد فقال النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا لا يصح - **باب** استيذان الثيب في النكاح بالنطق والكبر والفروج بالسكوت قوله حدثنا هشام بن سالم هو الذي استأوى قوله لا تنكح الأيتام على صيغة الجمول ولا يتشد يد الياء المكسورة امرأة لأنفج لها، قال الحافظ وظهر هذا الحديث أن الأيتام هي الثيب التي فارت زوجاً بموت أو طلاق لمقابلتها بالكبر وهذا هو الأصل في الأيتام ومنه قولهم الغزو مأيمه أي يقتل الرجال فتصير النساء أيتاماً وقد تطلق على من لا زوج لها أصلاً ونقله عياض عن إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي وغيرهما أنه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة بكرة كانت أو ثيباً وكل ما ورد في القولين لأهل اللغة وقد وقع في رواية الأولى عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارقطني لا تنكح الثيب ووقع عند ابن المنذر في رواية عمرو بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الثيب تشاور، ١ - قلت وهذا هو القوي عندي في شرح هذا الحديث إلا أنه محمول عندنا على البالغ في كلا الشقين من الكبر والثيب





ابن شيبه قال ناعبد الله بن ادريس عن ابن جريح قال وحدثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن رافع جميعاً عن عبد الرزاق واللفظ لابن رافع قال ناعبد الله بن ادريس عن ابن جريح قال سمعت ابن ابي مليكة يقول قال ذكوان مولى عائشة سمعت عائشة تقول سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية يتكلمها اهلها أتستأمر من لا فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم تستأمر فقالت له فانها تستحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك اذاها اذاهي سكنت حديثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد قال لا نألكم قال وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قلت لما لك حديثك عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تراحق بنفسها من وليها

فهو المتنصيص على الرضا ويجزى مجراه نحو ان تقول رضيت او اجرت ونحو ذلك، واما الفعل فتحوالتمكين من نفسها والمطالبة بالمهر والنفقة ونحو ذلك لان ذلك دليل الرضا والرضا يثبت بالنص مرة وبالدليل أخرى وان كانت بكراً فان رضاها يعرف بهذين الطريقين بئانك هو السكوت ام لما في الاحاديث الصحيحة قال الحافظ والكبير البالغ يزوجه ابوها وكذا غيره من الاولياء واختلاف في استئمارها والحديث دال على انه لا اجبار للاب عليها اذا امتنعت وحكاية الترمذي عن اهل العلم ام قال صاحب البدائع واما اذا زالت عذرها بالزنا فانها تزوج كما تزوج البكر في قول ابن حنيفة وعند ابى يوسف ومحمد الشافعي تزوج كما تزوج الثيب احتجوا بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ابكر تستأمر في نفسها والثيب تشاور وقال صلى الله عليه وسلم والثيب يعرب عنها لسانها وهذه شيب حقيقة لان الثيب حقيقة من زالت عذرها وهذا كذلك فيجوز عليها احكام الثيب من احكامها انه لا يجوز نكاحها بغير اذنها نصاً فلا يكتفى بسكوتها ولا بى حنيفة ان علة وضع النطق شرعاً و اقامة السكوت مقله في البكر هو الحياء وقد وجد ودلالة ان العلة ما قلنا اشارة النص والمعقول اما الاول فلما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال تستأمر النساء في ابضاعهن فقالت عائشة رضى الله عنها ان البكر تستحي يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اذاها صماها قال الاستدلال به ان قوله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اذاها صماها خروجا لبقول عائشة رضى الله عنها ان البكر تستحي اى عز الاذن بالنكاح نطقاً والجواب بمقتضى عادة السؤال لان الجواب لا يتم بدون السؤال كانه قال صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم اذا كانت البكر تستحي عز الاذن بالنكاح نطقاً صماها فهذا اشارة الى ان الحياء علة وضع النطق وقيام الصمات مقام الاذن علة منصوصة وعلة النص لا تنقيد بجل النص كالطواف في الهرة ونحو ذلك واما المعقول فهو ان الحياء في البكر مانع من النطق بصريح الاذن بالنكاح لما فيه من اظهار رغبته في الرجال لان النكاح سبب الوطء والناس يستنجون ذلك منها ويذوقونها وينسبونها الى الوقاحة وذلك مانع لها من النطق بالاذن الصريح وهو محتاجة الى النكاح فلو شرط استنطاقها وهي لا تنطق عادة لفات عليها النكاح مع حاجتها اليه وهذا لا يجوز والحياء موجود في حق هذه وان كانت شيئاً حقيقة لان زوال بكارتها لم يظهر للناس فيستنجون منها الاذن بالنكاح صريحاً ويعده من باب الوقاحة ولا يزول ذلك فالمر بوجوب النكاح ويشهر الزنا فعينئذ لا يستقيم الاظهار بالاذن ولا يعد عيباً بل الامتناع عن الاذن عند استئمار الولي يعد عونة منها لوصول العلم للناس بظهور رغبته في الرجال واما الحديث فالمراد منه الثيب التي تعارفها الناس شيئاً لان مطلق الكلام ينصرف الى المتعارف بين الناس ولهذا لم يدخل البكر التي زالت عذرتها بالطفرة والوثبة والحيضة ونحو ذلك في هذا الحديث وان كانت شيئاً حقيقة والله اعلم **قوله** عن الجارية يتكلمها اهلها ام وقد روى البخاري هذا الحديث من طريق الليث مختصراً وفيه انها قالت يا رسول الله ان البكر تستحي قال الحافظ ودلت رواية البخاري على ان المراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب **قوله** اذاهي سكنت ام في الدر المختار فان استأذنها فسكنت عز رده مختارة او ضحكت غير مستهزئة او تبسمت او بكت بلا صوت فهو اذن فلو بصوت لم يكن اذناً ولا رداً حتى لو رضيت بعد العقد قال ابن الهمام في الفهم بعد حكاية الروايات والمعول اعتبار قرائن الاحوال في البكاء والضحك فان تعارضت أو أشكل احتيط، ام قال الحافظ واستدل بحديث الباب على ان البكر اذا أعلنت بالمنع لم يجز النكاح وان أعلنت بالرضا فيجوز بطريق الاولى وشد بعض اهل الظاهر فقال لا يجوز ايضاً وقولاً عند ظاهر قوله واذها ان تسكت **قوله** الا تراحق الم اى من لا زوج لها بكراً كانت او شيئاً ذكره ابن الهمام ومع هذا لا بد من قيد البلوغ والعقل كما هو الظاهر قال الشيخ بدر الدين العيني الايمر لفظ عام يتناول البكر والثيب المطلقة والمتوفى عنها زوجها ويجب العمل بعموم العام وانه يوجب الحكم فيما يتناول له قطعاً وتخصيصه بالثيب هنا اخراج الكلام عن عمومته فان قلت جاءت الرواية بالثيب احق بنفسها وهذه تفسر تلك الرواية قلت لا اجمال فيها فلا يحتاج الى التفسير بل يعمل بكل واحدة منها فيعمل برواية الايمر على عمومها ورواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروايتين، ام - واما مقابلة الايمر بالبكر فسيأتي توجيهه في كلام الشيخ ابن الهمام تحت قوله والبكر تستأذن في نفسها - وقال النووي قال الكوفي

مذهب العلماء في ان النكاح هل يقع بغير اذن النساء وبينوا على ان  
وسيط الكلام في ان النكاح هل يقع بغير اذن النساء وبينوا على ان

وزفر الأبرهنا كل امرأة لا زوج لها بكرًا كانت أو ثيبًا كما هو مقتضاها في اللغة وكل امرأة بلغت فحق بنفها من وليها وعقد هاعلى نفسها  
 بالنكاح صحيح وبه قال الشعبي والزهرى قالوا وليس الولي من أركان صحة النكاح بل من تمامه وقوله الحق بنفسها يحتل أن يراد به من وليها في كل  
 شئ من العقد وغيره كما قال أبو حنيفة وداود ويحتل أنها الحق بالرضا حتى لا تزوج إلا أن تأذن بالنطق بجلات البكر ولكن لما صح قوله صلى الله  
 عليه وسلم لا نكاح إلا بولي مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي تعيين الاحتمال الثاني فإنه إذا تقر هذا فيحق وهو يقتضي المشاركة  
 أن لها في نفسها في النكاح حقًا ولوليها حقًا وحققا أكد من حقه فإنه لو أراد تزويجها كفؤًا أو متنعًا لم يجز لواراد أن تزوج كفؤًا وامتنع الولي أجبر  
 ولو أصرت زوجه القاضى فدل على تأكيد حقها ورجحانه، أم - وقال الشيخ ابن الهمام أنه صلى الله عليه وسلم أثبت لكل منها ومن الولي حقًا  
 في ضمن قوله الحق ومعلوم أنه ليس للولي سوى مباشرة العقد إذا رضيت وقد جعلها الحق منه به، فدل على صحة عقد هاعلى نفسها بالنكاح،  
 والله أعلم - قال الإمام أبو بكر الرازي المخصص رحمه الله واختلف الفقهاء في عقد المرأة على نفسها بغير ولي فقال أبو حنيفة لها أن تزوج نفسها  
 كفؤًا وتستوفي المهر ولا اعتراض للولي عليها وهو قول زفر وإن زوجت نفسها غير كفؤًا فالنكاح جائز أيضًا وللأولياء أن يفروا بينهما وروى عن عائشة  
 أنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر من المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب فهذا يدل على أن من مذهبهما جواز النكاح بغير ولي  
 وهو قول محمد بن سيرين والشعبي والزهرى وقنادة، أم - قلت وقد روى ابن أبي شيبة عن الحكم قال كان على رءم إذا رفع إليه رجل تزوج امرأة  
 بغير ولي فدخل بها مضاه كحافى كنز العمال يعني مع أنه رضى الله عنه كان ممن يشل في النكاح بغير ولي حتى كان يضرب فيه أو سد الباب  
 هذا لعقل المستعجب عند أنه كان يرضيه بعد الدخول فلو كان العقد باطلاً محضاً لم يكن لامضاه ولو بعد الدخول معني وفي الموطأ من  
 بلاغات مالك عن عمر بن الخطاب لا يصح لامرأة أن تنكح إلا بأذن وليها أو ذي الرأي من أهلها أو السلطان، قال الإمام محمد رحمه الله فأمّا  
 أبو حنيفة فقال إذا وضعت نفسها في كفاءة ولو تقصر في نفسها في صداق فالنكاح جائز ومن حجة قول عمر في هذا الحديث أو ذي الرأي من  
 أهلها أنه ليس بولي وقد جاز نكاحه لأنه إنما أراد أن لا تقصر بنفسها فافعلت هي ذلك جازاً عليه بنى ابن القاسم قوله فان بد السلطان  
 أو ذي الرأي من أهلها أي مع وجود الولي فأنكحها ففي المدونة يحضه ورأى حديث عمر على السأوة وذكر أبو عمر اختلاف أصحابه المالكين  
 في قول عمر هذا فقد حمله بعضهم على الترتيب وبعضهم على التخيير - وأما ما روى عن عكرمة بن خالد قال جمعت الطريق ركباً فجعلت امرأة  
 منهم ثيب أمرها بيد رجل غير وليها فأنكحها فبلغ ذلك عمر فجلد الناكم والمنك وردد نكاحها وفرق بينهما كما في الكنز من مصنف ابن أبي شيبة  
 وغيره فهذا مع كونه منقطعاً لأن عكرمة بن خالد لم يدرك ذلك كما في التلخيص خلاص إجماع المسلمين كما قال المخصص فان تزوجها نفسها  
 ليس بزنا عند أحد المسلمين والوطي غير مذكوريه فان حملته على أنها زوجت نفسها ووطئها الزوج فهذا أيضاً اختلاف فيه أنه ليس بزناً  
 لأن من لا يجيزه إنما يجعله نكاحاً فأسدًا يوجب المهر والعدة ويثبت به النسب أفاوطي وقال أبو يوسف لا يجوز النكاح بغير ولي فان سلم  
 الولي جاز وإن ابن أبي يوسف والزوج كفؤاً جازة القاضى وإنما يتم النكاح عند حين يجيزها القاضى وهو قول محمد وقد روى عن أبي يوسف  
 غير ذلك والمشهور عنه ما ذكرناه، قال في البذلح وأما ولاية التدب والاستحباب فهي الولاية على الحرية البالغة العاقلة بكرًا كانت أو ثيبًا في  
 قول أبي حنيفة وزفر قول أبي يوسف الأول وفي قول محمد وابن أبي يوسف الآخر ولاية عليها ولا يترى مشتركة وعند الشافعي هي ولاية مشتركة أيضاً  
 لا في العبارة فانها للولي خاصة وشرط ثبوت هذه الولاية على أصل أصحابنا هو رضا المولى عليه لا غير وعند الشافعي هذا وعبارة الولي أيضاً  
 وعلى هذا بيني الحرية البالغة العاقلة إذا زوجت نفسها من رجل أو وكلت رجلاً بالتزويج فتزوجها أو زوجها فضولي فاجازت جاز في قول أبي حنيفة  
 وزفر وابن أبي يوسف الأول سواء زوجت نفسها من كفؤ أو غير كفؤ بمهر وافر أو قصر غير أنها إذا زوجت نفسها من غير كفؤ فلا وليه حق الاعتراض  
 وكذا إذا زوجت بمهر قاصر عند أبي حنيفة خلافاً لها وفي قول محمد لا يجوز حتى يجيزه الولي والحاكم فلا يجعل للزوج وطؤها قبل الإجازة  
 ولو وطئها يكون طأ حراماً ولا يقع عليها طلاقه وظهاره وإلاؤه ولوبات أحداهما ليرثه الآخر سواء زوجت نفسها من كفؤ أو غير كفؤ  
 وهو قول أبي يوسف الآخر روى الحسن بن زياد عنه وروى عن أبي يوسف رواية أخرى أنها إذا زوجت نفسها من كفؤ ينفذ وتثبت سائر  
 الأحكام وروى عن محمد أنه إذا كان للمرأة ولي لا يجوز نكاحها إلا بأذنه وإن لم يكن لها ولي جازاً نكحها على نفسها وروى عن محمد أنه رجح إلى  
 قول أبي حنيفة وقول الشافعي مثل قول محمد في ظاهر الرواية أنه لا يجوز نكاحها بدون الولي إلا أنها اختلفنا فقال محمد بن عقيل النكاح بمبارتها  
 وينفذ بأذن الولي وإجازته وينعقد بعبارة الولي وينفذ بأذنها وإجازتها، أم - وقال ابن الهمام حاصل ما في الولي من علمنا تسابع روايات  
 روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله أحدهما تجوز مباشرة العاقلة البالغة عقد نكاحاً ونكاح غيرهما مطلقاً إلا أنه خلاص المستحب وهو ظاهر

المذهب ورواية الحسن عنه ان عقدت مع كفؤ جاز مع غيره لا يصح واختيرت للفتوى لما ذكر من ان كون واقع لا يرفع وليس كل ولي حسن الموافقة والخصومة وكل قاض يعدل ولو احسن الولي وعدل القاضي فقد يترك انفة للتردد على ابواب الحكم واستثقالا لنقل الخصومات فينقرض الضرر فكان منعه دفعا له وينبغي تقييد عدم الصحة المفتى به بما اذا كان لها اولياء احياء لان عدم الصحة انما كان على ما وجه به هذه الرواية دفعا للضرر بهم واما ما يرجع الى حقها فقد سقط برضاها بخلاف الكفو - ام - وعند الشافعي لاعتبار النسب في باب النكاح اصلا حتى لو توكلت امرأة بكاح امرأة من وليها فزوجت لم يحز عند وكذا اذا زوجت بنتها باذن القاضي لم يحز، وقال الاوزاعي اذا ولت امرها رجلا فزوجها كفؤا فالنكاح جائز وليس للولي ان يفرق بينهما وذهب مالك الى انه لا يكون نكاح الا بولي وانما شرط في الصحة في رواية شهب عنه كما قال الشافعي، قال ابن رشد يخرج على رواية ابن القاسم عن مالك في الولاية قول آخر ان اشتراطها سنة لا فرض وذلك انه روى عنه انه كان يرى الميراث بين الزوجين بغير ولي وانه لا يجوز للمرأة غير الشرفية ان تستخلف رجلا من الناس على انكاحها وكان يستحب ان تقدم الشيب عليها فكانت عند من شرط التمام لا من شرط الصحة بخلاف عبارة البخاريين من اصحاب مالك اعني انهم يقولون انها من شروط الصحة لا من شرط التمام وقال الليث في المرأة تزوج بغير ولي ان غيره احسن منه يرفع امرها الى السلطان فان كان كفؤا اجازة ولم يفسخه وذلك في الشيب وقال في السوداء تزوج بغير ولي انه جائز قال والبيروني اذا تزوجها بغير ولي والولي قريب حاضر فهذا الذي امر به الى الولي يفسخه له السلطان ان رأى لذلك وجها والولي من قبل هذا الذي انكحها وفرق داود بين البكر والثيب فقال باشتراط الولي في البكر وعدم اشتراطه في الثيب - قال عياض رحمه الله احاديث الباب رد داود فيها المطلق الى المقيد على الاصل ومذهب الكافة لكن ناقض اصله من وجهين الاول ان اصله في الظاهر اذا تعارضت ان يطرحا ويرجع الى استصحاب حال الاصل قبل ورود الشرع ولم يفعل ذلك هنا بل رد المطلق الى المقيد والثاني ان مذهبه في مسألة احداث قول ثالث انه لا يجوز ما فيه من خرق الاجماع وقوله بالفرق بين الثيب والبكر قول لم يقله غيره قبله - ام - واحتمل الجصاص لابي حنيفة بقوله تعالى فلا اذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن اذا تراءى بينهن بالمعروف، معناه لا تمنعهن ولا تضيقوا عليهن في التزويج قال وقد دلت هذه الآية من وجوه على جواز النكاح اذا عقدت على نفسها بغير ولي ولا اذن وليها، احدها اضافة العقد اليها من غير شرط اذن الولي، ام - قال ابن رشد انا اضافة النكاح اليهن فليس فيه دليل على اختصاصهن بالعقد لكن الاصل هو الاختصاص الا ان يقوم الدليل على خلاف ذلك، ام - فهذا استدلال بظاهر الآية على ما هو الاصل وسياتي الكلام على الحجج الدالة على خلاف ذلك، قال الجصاص والوجه الثاني نهي عن العضل اذا تراضى الزوجان فان قيل لو كان الولي يملك منعها عن النكاح لما نهاه عنه كما لا ينيى الاجنبي الذي لا ولاية له عنه قيل له هذا غلط لان النهي يمنع ان يكون له حق فيما نهي عنه فكيف يستدل به على اثبات الحق، ام قلت ونظيره ما في النساء يا أيها الذين آمنوا لا تتركو النساء كرهها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن، افيقال انهم يملكون كرهها وعضلهم لا ذهاب المالك لتصوير المني عنه، كلا - بل رد الله سبحانه عليهم ما كانوا يزعمون وقوله من اصله ونفي ان يكون لهم حق في ذلك، وهكذا قوله فلا تعضلوهن ان ينكحن أزواجهن الآية رد على مزعمهم من ان الولي هو المالك لامرهن مطلقا كما يظهر من قول معقل الذي نزلت فيه الآية والله لا تعود اليك ابدا فادبهم الله سبحانه بانه ليس لكم حق في منعهن والتضييق عليهن اذا نكحن أزواجهن اي عقدن على أنفسهن بشرط التراضي بينهما بالمعروف اي في كفاة ومهر غير قاصر ولو كان فيه فعل للاولياء لكان الواضح ان يقال فلا تمتنعوا من انكاحهن، نعم لما نهي الولي عن العضل او التضييق والتشديد على تقدير افتيات المرأة عليه في مباشرة العقد واستبدالها برأيها فله تقدير عدم استبدالها وحالتها العقد على الولي هو اولى بالنهي عنه ولهذا لما سمع معقل الآية الكريمة من نبي الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام بادرا الى الامتناع وقال سمعنا لربي وطاعة فزوج أخته وقال الطحاوي يحتمل ان يكون عضل معقل كادته هيبا لاخته في المراجعة فتقف عند ذلك فامر بترك ذلك وبهذا التقرير يندفع كل ما أورده ابو بكر بن العربي في الاحكام وغيره من المفسرين ما يناقض تقرير الجصاص رحمه الله - ولا يتوهم من هذا التقرير اننا نستحسن ذلك الافتيات والاستبدال من المرأة ونستحب بل المقصود ان النظام الازدواجي لا يتم الا برعاية الجانبين، جانب النساء وجانب الاولياء وقامة الميزان بالقسط والعدل بينهما حسبما تقتضيه العطرة السليمة واعطى كل ذي حق حقه وترجيح الاحق على المستحق فهذه المسئلة عندنا على طراز خروج النساء الى المساجد حيث قال نبيه النبي صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا نساءكم المساجد ويؤمنن خير لهن اخرجوه ابو داود في سننه فانظر كيف منع الرجال من منعهم الخروج ومع ذلك تجبهن على ان الخير في قرارهن في البيوت لا في الخروج وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ان الشارع قد منع الاولياء من عضل النساء في طوط على ما

ما ذكرناه آنفاً ولكن ارشد النساء الى ترك الافتيات والاستبداد على الاولياء في طرف آخر واغلظ فيه القول حتى اطلق عليه لفظ الباطل كما  
سيأتي والغرض تحصيل الاقتصاد وان لا يختل النظام الاجتماعي باهال بعض المصالح والحقوق والتفريط في جنب احد الفريقين ولنعم ملحقه  
العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه حيث قال بعد ذكر حديث النكاح الا يولي اعلو انه لا يجوز ان يحكم في النكاح النساء  
خاصة لتقصان عقلمن وسوء فكرهن فكثيراً ما لا يمتد من المصلحة وعدم حماية الحسب منهن غالباً فرمياً رغبين في غير الكفو وفي ذلك عار  
على قومها فوجب ان يجعل للاولياء شيء من هذا الباب ليسل المفسدة وايضاً فان السنة الفاشية في الناس من قبل ضرورة جبلية ان يكون  
الرجال قوامين على النساء ويكون بيدهم الحل والعقد وعليهم النفقات وانما النساء عواناً يأيد بهن وهو قوله تعالى **الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى**  
**النِّسَاءِ** بما فضّل الله بعضه على الآخرة وفي اشتراط الولى في النكاح تنويه امهم واستبداد النساء بالنكاح وقاحة منهن منشأها قلّة الحياء  
واقضاب على الاولياء وعدم احترامهم وايضاً يجب ان يميز النكاح من اسفاج بالشهير واحق التشهير ان يحضره اولياءها وقال  
صلى الله عليه وسلم لا تنكح الشيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن واذا نكح الصموت وفي رواية البكر يستأذنها ابوها اقول لا يجوز ايضاً ان  
يحكم الاولياء فقط لانهم لا يعرفون ما تعرف المرأة من نفسها ولان حال العقد وقارة راجعان اليها والاستيثار طلب ان يكون هي الامرّة صريحاً  
ولا استئذان طلب ان تأذن ولا تمنع وادناه السكوت وانما المراد استئذان البكر البالغة دون الصغيرة كيف ولا رأى لها، امر قلت ولهذا  
حلنا الآية في قوله صلى الله عليه وسلم الا يوافق الايم حتى نفسها من وليها على البالغة التي لا زوج لها شيئاً كانت ام بكرة كما تقدم ولفظ الا يوافق يدل  
على ان حق المرأة ازيد وارجح من حق الولى والله اعلم - ولان رجوع الى كلام المخصص في توجيه عضل النساء، قال رحمه الله وايضاً فان الولى  
يمكنه ان يمنعها من الخروج والمراسلة في عقد النكاح فحائز ان يكون النهى عن العضل منصرفاً الى هذا الضرب من المنع لا نهائياً الاغلب  
تكون في يد الولى بحيث يمكنه منعها من ذلك ووجه آخر من كلاله الآية على ما ذكرنا وهو انه لما كان الولى منهيّاً عن العضل انا زوجت هي  
نفسها من كفوف الحق له في ذلك كما لو نكح من الرأى والعقد الفاسد لو يكن له حق فيما قد نكح عنه فلم يكن له فسخه واذا اختصموا الى الحاكم فلو  
منع الحاكم من مثل هذا العقد كان ظالماً مانعاً ما هو محظور عليه منعه فيبطل حقه ايضاً في الفسخ فيبقى العقد لاحقاً لاحد في فسخه فينفذ ويجوز  
فان قيل انما نهي الله سبحانه الولى عن العضل اذا تراضوا بينهما بالمعروف فدل ذلك على انه ليس بمعروف اذا عقد غير الولى قيل له قد علمنا  
ان المعروف مهما كان من شيء فخير جائز ان يكون عقداً لولى وذلك لان في نص الآية جواز عقد ها ونهى الولى عن منعها فخير جائز ان يكون  
معها المعروف ان لا يجوز عقد ها لما فيه من نفى موجب الآية وذلك لا يكون الا على وجه النسخ ومعلوم امتناع جواز النسخ والمنسوخ في خطأ  
واحد لان النسخ لا يجوز الا بعد استقرار الحكم والتمكن من الفعل ثبت بذلك ان المعروف المشروط في تراضيهما ليس هو الولى وايضاً فان البلاء  
لقصبة الابدال فانما انصرفت ذلك الى مقدار المهر وهو ان يكون مهر مثلها لا نقص فيه ولذلك قال ابو حنيفة انما اذا نقصت من مهر المثل  
فلا ولياء ان يفرقوا بينهما ام - قال العلامة ابن رشد في بداية المجتهد فاما قوله تعالى **فَاِذَا بَلَغَتِ اَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ** فليس فيه اكثر من نهي  
قرابة المرأة وعصبتها من ان يمنعوها النكاح وليس نهيهم عن العضل ما يفهم منه اشتراط اذ فهم في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازاً اعنى  
بوجه من وجوه ادلة الخطاب الظاهر والنقل بل قد يمكن ان يفهم منه ضد هذا وهو ان الاولياء ليس لهم سبيل على من يلوهم ام - قال  
المخصص رحم ونظير هذه الآية في جواز النكاح بغير ولى قوله تعالى **فَاِذَا بَلَغَتِ اَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ** فاما قوله تعالى **فَاِذَا بَلَغَتِ اَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضِلُوهُنَّ**  
**اَنْ يَتَرَاجَعَا** قد حوّل الدلالة من وجهين على ما ذكرنا احدهما اضافة عقد النكاح اليها في قوله **حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ** والثاني **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا**  
**اَنْ يَتَرَاجَعَا** فنسب التراجع اليهما من غير ذكر الولى ومن ذلك ان القرآن على ذلك قوله تعالى **فَاِذَا بَلَغَتِ اَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ**  
**بِالْمَعْرُوفِ** فجاز فعلها في نفسها من غير شرط الولى وفي اثبات شرط الولى في صحة العقد نفى لموجب الآية. فان قيل انما اراد بذلك اختيار الزوج  
وان لا يجوز العقل عليها الا باذنها قيل له هذا غلط من وجهين احدهما عموم اللفظ في اختيار الزوج وفي غيره والثاني ان اختيار الزوج لا يحصل  
لها به فعل في نفسها وانما يحصل ذلك بالعقل الذي يتعلق به احكام النكاح وايضاً فقد ذكر الاختيار مع العقد بقوله **اِذَا تَرَاجَعَا بَيْنَهُمَا**  
**بِالْمَعْرُوفِ** قلت وفي الموطأ في قصة سبيعة الاسلمية فقالت امرسلة ولدت سبيعة الاسلمية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان  
احدهما شاب والاخر كهل فخطت الى الشاب فقال الشيخ لم تحلى بعد وكان اهلها غيباً ورجا اذا جاء اهلها ان يؤثر بها فجاءت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فقال قد حللت فاكفى من شئت، وهذا من اوضح الادلة على اباحة عقد المرأة على نفسها بالمعروف من غير ان تنتظر حضور الولى  
واذنه فكأنه تفسير لقوله عز وجل **فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ** قال العلامة ابن رشد وانما اوجب بالفريق الآخر



من قوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسكم بالمعروف فان المفهوم منه انما هو التثريب عليهم فيما استبدوا بفعله دون اولياؤهم وليس ههنا شيء يمكن ان تستبدوا به المرأة دون الولي لا عقد النكاح فظاهر هذه الآية والله اعلم ان لها ان تعقد النكاح وللاولياء الفسخ اذا لم يكن بالمعروف وهو الظاهر من الشرع الا ان هذا لم يقل به أحد، ام - قلت سبحان الله كيف ذهل عن مذهب أبي حنيفة وزفر هذا الذي ذكره ههنا بهما بعينه - ثوقا ولا احتجاج بقوله تعالى فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسكم من معروف، هو اظهر في ان المرأة تلي العقد من الاحتجاج بقوله ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا على ان الولي هو الذي يلي العقد قال رقبه تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا هو ان يكون خطابا لاولي الامر من المسلمين او لجميع المسلمين احرى منه ان يكون خطابا للاولياء وبالجملة فهو متردد بين ان يكون خطابا للاولياء او لاولي الامر فمن احتج بهذه الآية فعليه البيان انه اظهر في خطاب الاولياء منه في اولي الامر فان قيل ان هذا عام والعام يشمل ذوي الامر الاولياء قيل ان هذا الخطاب انما هو خطاب بالمنع والمنع بالشهر فيستوي فيه الاولياء وغيرهم وكون الولي مأمورا بالمنع بالشرع لا يوجب له ولاية خاصة في الاذن، ام وكذا يقال في قوله تعالى وانكحوا الايتام ويتكفوا الآية انه ليس خطابا للاولياء خاصة وقال صاحب البدائع واما الآية فالخطاب للاولياء بلا نكاح ليس يدل على ان الولي شرط جواز النكاح بل على وفلق العرف والعادة بين الناس فان النساء لا يتولين النكاح بأنفسهن عادة لما فيه من الحاجة الى الخروج الى محافل الرجال وفيه نسبتهم الى الوقاحة بل الاولياء هم الذين يتولون ذلك عليهم برضا من فخرج الخطاب بالامر بالنكاح فخرج العرف والعادة على النكاح والاستحباب دون الاحتساب والاحتساب والدليل عليه ما ذكر سبحانه وتعالى عقيب وهو قوله تعالى والقائلين من عبادي كثورا ما تكفوا الصلح شرط الجواز ونظيره قوله تعالى فكاتبوهن ان علمنهم خيرا - ام - قلت وعلى هذا اي العرف والعادة يحمل ما في حديث عائشة عند البخاري ان النكاح في الجاهلية كان على اربعة اشياء فنكاح منها نكاح الناس اليوم فخطب الرجل الى الرجل وليته وابنته فيصدقها ثم ينكحها الى ان قالت بعد ذكر الاشياء الاربعة فلما بعث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق هدم نكاح الجاهلية كله الا نكاح الناس اليوم فلا شك ان نكاح الجاهلية كله مهذوم ولم يبق من الاشياء المذكورة في الحديث الا النكاح المعروف اليوم وليس في الحديث تعرض لنحو ذلك من النكاح واشترط اذن الولي او عيارته لصحة العقد - والله اعلم واستدل صاحب البدائع لابي حنيفة ومن وافقه بقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان ينكحها بان الآية الشريفة نص على انعقاد النكاح بعبارتها وانعقادها بلفظ الهبة قال فكانت حجة على المخالف في المسئلتين - ام - واما كونه من خصائص نبي صلى الله عليه وسلم كما دل عليه قوله تعالى خالصت لك من دؤن المؤمنين فهو باعتبار اسقاط المهر كما قرره ابن الهيثم في فتح القدير - قال الامام المجتهد رحمه الله جميع ما قلنا من دلائل الآي الموجبة لجواز عقد ما تقض بصحة قول ابي حنيفة في هذه المسئلة ومن حجة السنة حديث ابن عباس حدثنا محمد بن بكر قال حدثنا ابو داود قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا عبد الرحمن بن عوف قال حدثنا معمر بن صالح بن كيسان عن نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للولي مع الثيب امر قال ابو داود وحدثنا احمد بن يونس وعبد الله بن مسلمة قال حدثنا مالك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتراحم بنفسها من وليها فقله ليس للولي مع الثيب امر يسقط اعتبار الولي في العقد وقوله لا يتراحم بنفسها من وليها يمنع ان يكون له حق في منعها العقد على نفسها وان كان له حق في بعض متعلقات العقد كقوله صلى الله عليه وسلم الجارح بصيقبه وقوله لا امر الصغيرات ائحق به ما لم تنكح فنفى بذلك كلامه ان يكون له معها حق ويدل عليه حديث الزمري عن سهل بن سعد في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم مالي في النساء من ارب فقام رجل فساله ان يزوجهما فتزوجها ولم يسألها هل لها ولي ام لا ولم يشترط الولي في جواز عقدها وخطب النبي صلى الله عليه وسلم امرسلة فقالت ما احسن من اولياي شاهد فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ما احسن من اولياي شاهد ولا غائب يكرهني فقالت لا بنها وهو غلام صغير فزوجه امك رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوجها صلى الله عليه وسلم فغير ولي فان قيل لان النبي صلى الله عليه وسلم كان وليها وولي المرأة التي وهبت نفسها له لقوله تعالى التي اولي المؤمنين من أنفسهن قيل له هو ولي بغير فيما يلزم من اتباعه وطاعته فيما امرهم فاما ان يتصهرت عليهم وانفسهم واموالهم فلا - الا ترى انه لم يقل لها حين قالت له ليس احد من اولياي شاهد وما عليك من اولياي بك وانا اولي بك منهم يكرهني وفي هذا دلالة على انه لم يكن وليا لهن في النكاح، ام - حدثنا امرسلة اخرجها الطحاوي قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت امرسلة فخطبني الى نفسي فقلت يا رسول الله انه ليس احد من اولياي شاهد فقال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك قالت فزوجه النبي صلى الله عليه وسلم فتزوجها وفي رواية احمد

الدليل من جهة السنة على ما ذهب اليه الحنفية من ان الولي ليس بشرط في انعقاد النكاح

والنساء في فقالت لايتها يا عمر قهر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها ، قال الطحاوي رحمه الله فكان في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها الى نفسها ففى ذلك دليل ان الامر في التزويج اليها دون اولياؤها فلما قالت له انه ليس احد من اولياي شاهدًا قال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك فقالت قهر يا عمر فزوج النبي عليه السلام وعمر هذا ابنتها وهو يومئذ طفل صغير غير بالغ لانها قد قالت النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث اني امرأة ذات ايتام تعني عرايتها وزينب بنتها والطفل كاوليته فلو كانت هي ان يعقد النكاح عليها ففعل فرآه النبي صلى الله عليه وسلم جائزًا وكان عمره بثلث الوكالة فامر مقام من وكله فصارت امسلة رضى الله عنها كأنها عقت النكاح على نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم ولما لم ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم حضور اولياؤها دل ذلك ان بضعها اليها ذوهم ولو كان لهم حق في ذلك وامر لها اقدم النبي صلى الله عليه وسلم على حق هولاء قبل ابا حنيفة ذلك له فان قال قائل ان النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى بكل مؤمن من نفسه قيل له صدقت هو أولى به من نفسه يطيعه في اكثر ما يطيع فيه نفسه فاما ان يكون هو أولى به من نفسه في ان يعقد عليه عقدًا بغير امره من بيع او نكاح او غير ذلك فلا وانما كان سبيله صلى الله عليه وسلم في ذلك كسبيل الحكام من بعد ولو كان ذلك لكانت وكالة عمرًا تكون من قبل النبي صلى الله عليه وسلم لان من قبل امسلة لانه هو وليها فلما لم يكن ذلك كذلك وكانت الوكالة انما كانت من قبل امسلة فعقد بها النكاح فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان ملك ذلك البضع بتبليكه امسلة اياه لا بحق ولاية كانت له في بضعها أو لا ترى انها قد قالت له انه ليس احد من اولياي شاهدًا فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم انه ليس احد منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك ولو كان هو أولى بها منهم لم يقل لها ذلك ولقال لها انا وليك ذوهم ولكنه لم ينكر ما قالت وقال لها انك تكرهون ذلك ام وقد رد البيهقي في كتاب المعرفة الاستدلال بهذه القصة وقال ولو صح لم تكن فيه حجة لانه لو كان جائزًا بغير ولي لا وجبت العقد بنفسها ولم تأمر غيرها ، انتهى - قال العلامة الزبيدي رحمه الله في عقود الجواهر المنقذة ذكر ابن سعد في الطبقات انه صلى الله عليه وسلم تزوج امسلة سنة اربع وكان ابنها عمر حينئذ ابن ثلاث سنين والصغير كولاية له وذكر ابن الاثير وغيره ان عمر كان يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم ابن سبع سنين فعلى هذا يكون حين تزوجه صلى الله عليه وسلم بأمه ابن سنة فالولاية حينئذ للمرأة كما يقوله الكوفيون وفي اختلاف العلماء للطحاوي يحتمل ان تكون هي فعلت ذلك ابتداء وقبوله عليه السلام العقد من عمر امضاء منه له فلذلك على ان عقود الصبيان بأمر الياخين جائزة كما يقوله ابو حنيفة واصحابه وقلة اعتبر الشافعي وغيره فعل الصبي في بعض الاحوال فخير به بين ابويه واجاز مالك رحمه الله الصبي الذي لم يبلغ ، انتهى - وقيل اما رواية قهر يا عمر فزوج أمك فلا اصل لها ، وبعضهم اعل الحديث بان عمر المذكور كان عند تزوجه صلى الله عليه وسلم بأمه صغيرًا له من العمر سنتان ولعل اعلاله يرجع الى الجملة الاخيرة من الحديث اي قهر يا عمر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الى سائر الحديث ، قال الشوكاني ومن جملة ما يستدل به على عدم ولاية الابن في النكاح قول امسلة ليس احد من اولياي شاهدًا مع كونها حاضرًا ولم ينكر عليها صلى الله عليه وسلم ذلك امه فقام ، ثم قال الجصاص ويدل عليه (اي جواز النكاح بغير ولي) من جهة النظر اتفاق الجميع على جواز النكاح الرجل اذا كان جائزًا انصرف في ماله كذلك المرأة لما كانت جائزة التصرف في ماله وجب جواز عقد نكاحها والدليل على ان العلة في جواز نكاح الرجل ما وصفنا ان الرجل اذا كان مجنونًا غير جائز التصرف في ماله لم يحز نكاحه فدل على صحة ما وصفنا ، ام - قال ابن الهمام فثبت مع المنقول الوجه المعنوي وهو انها تصرفت في خالص حقها وهونها وهي من اهلهم كالمال فيجب تصحيحه مع كونه خلاصًا لاولي ام - وفصله صاحب البدايع فقال واما الاستدلال فمرواها لما بلغت عن عقل وحرية فقد صارت ولية نفسها في النكاح فلا تبقى مولى عليها كالصبي العاقل اذا بلغ والجماع ان ولاية النكاح انما تثبت للاب على الصغيرة بطريق النياية عنها شرعًا لكون النكاح تصرفًا نافعًا متضمنًا مصلحة الدين والدنيا وحاجتها اليه حالًا ومآلًا وكونها عاجزة عن احوال ذلك بنفسها وكون الاب قادرًا عليه وبالبولغ عن عقل زال العجز حقيقة وقد رت على التصرف في نفسها حقيقة فتزول ولايتها الغير عنها وتثبت الولاية لها لان النياية الشرعية انما تثبت بطريق الضرورة نظرًا فتزول بزوال الضرورة مع ان الحرية منافية لثبوت الولاية للحرة على الحر وثبوت الشيء مع المنافي لا يكون الا بطريق الضرورة ولهذا المعنى زالت الولاية عن النكاح الصغير العاقل اذا بلغ وتثبت الولاية له وهذا المعنى موجود في الفرع ولهذا زالت ولاية الاب عن التصرف في ماله وتثبت الولاية لها كذا هذا - ام - وقال ابن رشد ولما احتج الفريقين من جهة المعاني فصحت ذلك انه يمكن ان يقال ان الرشد اذا وجد في المرأة اكتفى به في عقد النكاح كما يكتفى به في التصرف في المال ويشبه ان يقال ان المرأة ماثلة بالطبع الى الرجال اكثر من ميلها الى تباير الاموال فاحتاط الشرع بان جعلها محجورة في هذا المعنى على التأبيد مع ان ما يلحقها من العار في القاء نفسها في غير موضع كقاعة يتطرق الى اولياؤها

لكن يكفي في ذلك ان يكون الاولياء الضمير او الحسبة والمسألة محتملة كما ترى، ام - وفي البلائع اما قول محمد ان الولي حقا في النكاح فنقول الحق في النكاح لها على الولي لا للولي عليها بدليل انها تزوج على الولي اذ انما غيبة منقطعة واذا كان حاضرا يجبر على التزويج اذا ابى وعضل تزويج عليه والمرأة لا تجبر على النكاح اذا ابى واداد الولي فدل ان الحق لها عليه ومن ترك حق نفسه في عقد له قبل غيره لم يوجب ذلك فساده على انه ان كان للولي فيه ضرب حق لكن اثره في المنع من التزويج اذا تزوجت نفسها من غير كفوف في المنع من النفاذ والجواز لان حق الاولياء في النكاح من حيث صيانة نهر عما يلحقهم من الشين والعار بنسبة ما على الكفو اليهم بالضرورة فان زوجت نفسها من كفوف فقد حصلت الصيانة فزال المانع من اللزوم فيلزم وان تزوجت من غير كفوف في النفاذ ان كان ضربا ولا وليا وفي عدم النفاذ ضرب بما بأبطال اهليتها والاصل في الضدين اذا اجتمعا ان يدل نفعهما امكن وههنا امكن دفعهما بان نقول بنفاذ النكاح دفعا للضرر عنها وبعد اللزوم وثبوت ولاية الاعتراض للاب ليدفع الضرر عنهم - قال ابن رشد لكن الذي يغلب على الظن انه لو قصد الشارع اشتراط الولاية لتبين جنس الاولياء واصنافهم ومراتبهم فان تأخر البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فاذا كان لا يجوز عليه عليه الصلوة والسلام تأخير البيان عن وقت الحاجة وكان عموم البلوى في هذه المسألة يقتضي ان ينقل اشتراط الولاية عنه صلى الله عليه وسلم تواترا او قريبا من التواتر ثم لنقل فقد يجب ان يعتقد احد امرين اما انه ليست الولاية شرطا في صحة النكاح وانما الاولياء الحسبة في ذلك واما ان كان شرطا فليس من صحته تمييز صفات الولي واصنافهم مراتبهم ولذلك يصح قول من يطل عقد الولي الا بعد مع وجود الاقرب، ام - وانجم من خالف في ذلك وقال باشتراط الولي لصحة النكاح بحديث ابى موسى مرفوعا لا نكاح الا بولي اخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم واختلف في وصله وارساله وبجرح الطحاوي وارساله لكن قال الترمذي بعد ذكر الاختلاف فيه وان من جملة من وصله اسرائيل عن ابى اسحق عن ابى بردة عن ابيه ومن جملة من اسلمه شعبة وسفيان الثوري عن ابى اسحاق عن ابى بردة ليس فيه ابو موسى رواية ومن رواه موصولا اصح كاهن سمعوه في اوقات مختلفة وشعبة وسفيان وان كانا أحفظ وأثبت من جميع من رواه عن ابى اسحاق لكنهما سمعا في وقت واحد ثورساق من طريق ابى داود الطيالسي عن شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل ابا اسحاق ابا بردة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي قال نعم قال واسرائيل ثبت في ابى اسحق ثورساق من طريق ابن ممدى قال ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن ابى اسحاق الا لما سئلت به على اسرائيل لانه كان يأتي به اتم واخرج ابن عدى عن عبد الرحمن بن ممدى قال اسرائيل في اسحاق أثبت من شعبة وسفيان واسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهما انهم صححوا حديث اسرائيل، كذا في الفقه - وقال ابن قدامة في المغني قال للمدري سألت احمد ويحيى عن حديث النكاح الا بولي فقال لا يصح، ام - وفي نيل الاوطار قال الحاكم وقد صححت الرواية فيه عن ازواج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وام سلمة وزينب بنت جحش ثم سرد تمام ثلاثين صحابيا وقد جمع طرقه الدمياطي من المتأخرين، ام - ومن تأمل ما ذكرته عرفت ان الذين صححوا وصله لم يستندوا في ذلك الى كونه زيادة ثقة فقط بل للقرائن المذكورة المتقضية لترجيح رواية اسرائيل الذي وصله على غيره، قال الحافظ على ان الاستدلال بهذه الصيغة في منع النكاح بخير ولي نظر الانما تحتاج الى تقدير فمن قدره نفيا لصحة استقام له ومن قدره نفيا للكمال عكر عليه، ام - قلت وكيف لنا بيب الاحتمال الثاني وترجيحه ما قدمنا من الادلة على عدم اشتراط الولي وقد اخترنا بعض الحنفية هذا الاحتمال اي تأويل الحديث بأرادة نفى الكمال والسنة وحمل الولاية على ولاية النذب والاستحباب واحسن منه ما قال الشيخ ابن الهمام ان المراد بالولي في قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي (دون قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة ايما امرأة تكنت بغير اذن وليها الحديث كما سألني من له ولاية اي نفاذ قول فيجوز نكاح العبد والامة والمجنونة والمعتوهة والصغيرة اذا امرين بأذن من يتوقف صحة النكاح على اذنه عن الصحة اذ لا ولاية لهم ويدخل في الصحة نكاح الحرة البالغة العاقلة لان لها ولاية واذ دل الادلة السابقة الصحيحة على صحة مباشرة الحرة المذكورة للنكاح لزوم كون الحديث اي لا نكاح الا بولي لاخراج الامة والعبد والمراهقة والمعتوهة وغاية ما يلزمه تخصيص العباد وتخصيص العام ليس من الاحتمالات البعيدة وكيف ما من عام لا وقد خص منه البعض ولا سيما وقال الجا اليه الدليل فيتعين، قلت كذا حرم النكاح بن الهمام في تحريمه وقررا تلميذا ابن امير الحاج في تقريره ولكن الذي يظهر للعبد الضدي - والله اعلم ان التأويل المذكور ليس من باب تخصيص العام فان اول كلامهم ساظا هو ان المراد بالولي من له ولاية سواء كان على غيره او على نفسه فلم يصح نكاح من لا يملكه الا بولي واداد الولي ونفاذ قوله ولهذا قال الجصاص وقوله لا نكاح الا بولي لا يعترض على موضع الخلاف لان هذا عندنا نكاح بولي لان المرأة ولي نفسها كما ان الرجل ولي نفسه لان الولي هو الذي يستحق الولاية على من يلي عليه والمرأة تستحق الولاية والتصرف على نفسها في مالها فلذلك في بعضها، ام - وفي كلام الجصاص تنبيه على ان عموم الحديث على هذا الشرح

في حديث النكاح الا بولي وحديث  
ايما امرأة تكنت بغير اذن وليها الخ





## والبكر تستأذن في نفسها

أيضاً على ما يؤول إليه وهو أن ما فيها عدل المجنونة والمحتومة لا فيها لأن عقدهما باطل حقيقة فيلزم منه الجمع بين الحقيقة والحجاز المهر منه كما يلزم أيضاً في إبقاء أيتها امرأة على العوم وإبقاء باطل على حقيقته، أم - والشيخ ابن الهيثم قد مال إلى أن يترك حديث عائشة أيتها امرأة نكحت بغير إذن وليها الحديث لمعارضته ما هو أصح منه وهو قوله صلى الله عليه وسلم الإبرأ حق بنفسها من وليها ويترجح هذا بقوة السند والاتفاق على صحته وتأنيده بأدلة أخرى كما قررنا سابقاً ونخص حديث أيتها امرأة بمن نكحت غير الكفو والمراد بالبطل حقيقة على قول من لو يصح ما باشرته من غير كفؤ أو حكمه على قول من يصححه ويثبت للولي حق الخصومة في نسخته كل ذلك شائع في إطلاقات النصوص ويجب أن يكتب له دفع المعارضة بينها - وقال الشيخ العلامة الأنور قدس الله روحه عجيباً عن حديث أبي موسى وعائشة رضي الله عنهما أن حديث النكاح الأول مصادق على مذهب أبي حنيفة فأنها إن نكحت في غير كفؤها أو بتقصير المهر والحكم من أن نكحت في كفؤها وتكمل المهر ولم يأذن لها الولي فيجبر الولي على أن يأذن لها وأما الشرعية بالأذن لحديث علي بن ربيعة والأيراد أوجبت لها كفؤاً إلا ولا يترد ولا تعضلوهن أن يتكهنن أنهن وأما نحن فإن أذن الولي فيها فصدق أنه نكاح بأذن ولي وإن كان الأذن لاحقاً ولا ضير في هذا فإنا نعم بالأذن وإن لم يأذن لها فقد خالف أمر الشارع فالسلطان ولي من لا ولي له فحاصل الحديث استرضاء الولي واستئذنه، وما يدل على أن المقصود هو رضا الولي بل عدم كراهيته فقط ما تقدم في حديث امرأة من قريظة صلى الله عليه وسلم ليس أحد من أوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك فالحديث لا يدل على ما ادعاه الحجازيون من أن النكاح لا يصح بعبارة النساء بل هو يدل على أنه لا بد من إذن الولي وهذا مذهب أبي يوسف رحمه الله - وحديث عائشة كالصريح في أن المقصود هو إذن الولي فقط فإذا ثبت أن الحديث يدل على إذن الولي فينظر الفقيه أن إذن الولي هل يكون أذنه حق الولي أو لا حق له وأذنه إنما هو نظر إليها فزعوا الشافعية ومن تبعهم أن استئذان الولي لكونه حقاً له وقلنا أنه نظر إلى المولية لتحصيل النفقة والكفاة والمهر كما تقدم في كلام محمد رحمه الله في الموطن من قوله فاما البرحيفة فقال إذا وضعت نفسها في كفاة ولم تقصر في نفسها في الصداق فالكناح جائز، ثم إن قيل إن تخصيص الحديث العام بالرأي قصر على من خاص ابتدأ غير جائز قلت أولاً أن تخصيص النص بالرأي جائز إذا كان الوجه جلياً كما قال ابن دقيق العيد في أحكام الأحكام ولذا تجد أكثر أحاديث الأخلاق تخصص بالرأي الوجه أن الوجه فيها يكون جلياً وإقول ثانياً أن التخصيص ليس بالرأي بل بالنص كما سبق في أوائل هذا البحث والله أعلم - ونافع صاحب المغني من الحنابلة فيما ذكرنا وقال التخصيص ههنا (أي في حديث عائشة) خرج مخرج الغالب فإن الغالب إنما لا تزوج نفسها إلا بغير إذن وليها والعلة في منعها صيانتها عما يشربوتها واحتها ووعونها وصيانتها إلى الرجال وذلك ينافي في حال أهل الصيانة والمرورة، والله أعلم - وبعد للفتاوى التي قال في يظهر للعبد الضعيف بالنظر في مجموع الأدلة بعين الانصاف من غير تعسف وتكلف هو الفرق بين الصغيرة والكبيرة بأشبات الأجيال في الأولى دون الثانية وبين البكر والثيب البالغتين باشتراط إذن الولي في البكر لصحة النكاح دون الثيب كما قال به داود وإن المراد بأذن الولي هو رضاه أي عدم كراهيته ويحصل هذا الرضا بتصريحه أو بما يقوم مقامه من قرائن الأحوال بحيث يغلب على الظن ذلك وله نظائر في الشريعة ولو لا أني من المقلدين القاصرين الذين لا يوثقون بأراهم في الدين ولا يسعهم مخالفة الأئمة المجتهدين وإن هذا القول لم يسبق إليه أحد من السالفين لقلت به واختيرته ولكني أسأل الله التوفيق والسلامة من الشذوذ دعماً عليه السلف الصالح واتباع غير سبيل المؤمنين سبحانه وتعالى ولي التوفيق قوله والبكر تستأذن في نفسها الخ ظاهر حديث الباب أن البكر البالغة إذا زوجت بغير إذن المهر العقد إذ وجوب الاستئذان والاستئذان على ما يفيد لفظ الخبر من أن الاستئذان لا ينافي طلب الأمر والأذن وفائده الظاهر ليست إلا ليستعلم رضاها أو علمه فيعمل على وفقه هذا هو الظاهر من طلب الاستئذان فيجب الإبقاء معه واليد في ذهب الأوزاعي والثوري والحنفية وحكاة الترمذي عن كثر أهل العلم وذهب مالك والشافعي والليث وابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق إلى أنه يجوز للأب أن يزوجهما بغير استئذان ويرد عليهم في حديث الباب من قوله والبكر يستأمرها أبوها ويرد عليهم أيضاً حديث عبد الله بن بريدة، عن أبيه قال جاءت فتاة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع بي خبيسته قال فجعل الأمر إليها فقالت قد اجزيت ما صنع أبي ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء، رواه ابن ماجه بأسناد رجاله رجال الصحيح وأخرجه النسائي أيضاً ويؤيده حديث ابن عباس أن جارية بكراً أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباه زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني ورواه الدارقطني أيضاً عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً وذكر أنه أحسن، قال الشوكاني وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة قال الحافظ ورجاله ثقات وأعل بالأسانيد وبقر جريدين حازم عن أيوب وبقره حسين

وأذنها صامتا قال نعم **وحدثنا قتيبة بن سعيد** قال **ناسفان** عن **زياد بن سعد** عن **عبد الله بن الفضل** سمع **نافع بن جابر** يخبر عن **ابن عباس** أن النبي صلى الله عليه وسلم قال **الثيب** أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر إذا ذنبا سكوتها **وحدثنا** **ابن أبي عمير** قال **ناسفان** بهذا الأسناد وقال **الثيب** أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها في نفسها وإذا ذنبا صامتا ورعا قال **وصممتها** أقراها **الحل** **ثنا أبو كريب** **محمد بن العلاء** قال **نا أبو أسامة** **محمد بن** **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** قال **وحدثنا** في كتابي **عن أبي أسامة** عن **هشام** عن **أبيه** عن **عائشة** قالت **تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم** **عائشة** **لست** **سنتين**

عن **جابر** و**أجيب** **بان** **أيوب بن شبيب** **رواه** عن **الثوري** عن **أيوب** **موصولا** وكذلك **رواه** **معمر بن سليمان** **الرقبي** عن **زيد بن حباب** عن **أيوب** **موصولا** وإذا اختلفت في وصل الحديث وارساله حكولن وصله على طريقة الفقهاء وعن الثاني **بان** **جريرا** **تويع** عن **أيوب** **كما ترى** وعن الثاني **بان** **سليمان بن حرب** **تابع** **حسين بن محمد** عن **جرير** وانفصل البكر بقي عن ذلك **بأنه** **محمول** على أنه **زوجها** من غير **كفو**، أم - قال **الحافظ** وهذا الجواب هو المعتمد فانها واقعة عين فلا يشبث الحكم فيها تعميما وأما الطعن في الحديث فلا معنى له فان طريقه تقوى بعضها ببعض، أم - وهذا هو الجواب عندهم عن حديث **ابن بريدة** **المدائني** **قوله** **فيه** **ليرفع** **في** **حسين** **مشعر** **بأنه** **غير** **كفو** **لها** **ولهذا** **أورده** **صاحب** **المنتقى** **في** **باب** **الكفاءة** **والله** **اعلم** **وأما** **احتجوا** **به** **من** **مفهوم** **قوله** **صلى الله عليه وسلم** **الثيب** **أحق** **بنفسها** **من** **وليها** **فذلك** **على** **أن** **ولي** **البكر** **أحق** **بها** **منها** **في** **جواب** **عنه** **بان** **المفهوم** **لا** **ينتهض** **للمستك** **به** **في** **مقابلة** **المنطوق**، قال **الحافظ** في الدار **أيتروا** **جواب** **بعض** **من** **لا** **يقول** **بالاجبار** **بان** **الدلالة** **منه** **بطريق** **المفهوم** **وفي** **الاحتجاج** **به** **اختلاف** **وعلى** **تقدير** **فالمفهوم** **لا** **عموم** **له** **في** **جمل** **على** **من** **دون** **البلوغ** **وأيضا** **فقد** **خالفه** **المنطوق** **فانه** **قال** **الزبير** **تستأذن** **فلو** **كانت** **تجبر** **لم** **يحتمل** **الاستئذان** **فما** **يحتمل** **أن** **يكون** **التفريق** **بينهما** **بسبب** **أن** **الثيب** **تخطب** **إلى** **نفسها** **فتأمر** **بها** **ان** **يزوجها** **والبكر** **تخطب** **إلى** **أبيها** **فاحتج** **إلى** **استئذانها** **فمن** **أين** **وقع** **لهما** **الفرقة** **لأجل** **الاجبار** **وعدهم**، أم - قال **ابن الهيثم** **والحاصل** **حينئذ** **من** **اللفظ** **اثبات** **الاحقية** **لثيب** **بنفسها** **مطلقا** **فما** **ثبت** **لها** **أحق** **أن** **تستأمر** **وفاية** **الأمر** **أنه** **نص** **على** **أحقية** **كل** **من** **الثيب** **والبكر** **بلفظ** **يخصها** **كأنه** **قال** **الثيب** **أحق** **بنفسها** **والبكر** **أحق** **بنفسها** **أيضا** **غير** **أنه** **أنا** **وأحقية** **البكر** **أخرجه** **في** **ضمن** **اثبات** **حق** **الاستئثار** **لها** **وسببه** **أن** **البكر** **لا** **تخطب** **إلى** **نفسها** **عادة** **بل** **إلى** **وليها** **بخلاف** **الثيب** **فلما** **كان** **الحال** **أنها** **أحق** **بنفسها** **وخطبتها** **تقع** **للولي** **صرح** **بإيجاب** **استئثار** **أياها** **فلا** **يفتات** **عليها** **بزوجها** **قبل** **أن** **يظهر** **رضاهما** **بالخطاب**، أم - قال **الحافظ** **ورد** **المحتاج** **إذا** **كانت** **ثيبا** **فزوجت** **بغير** **رضاهما** **إجماع** **الأمم** **نقل** **عن** **الحسن** **والنخعي** **(وفيه** **حديث** **خمس)** **بنت** **خديجة** **عند** **النجاري** **وغيره** **واختلفوا** **إذا** **وقع** **العقد** **بغير** **رضاهما** **فقال** **الحنفية** **أن** **أجازته** **جاز** **وعن** **المالكية** **أن** **أجازته** **عن** **قرب** **جاز** **ولا** **ألا** **ورده** **الباقون** **مطلقا** **قوله** **صامتا** **أم** **بضم** **الصاد** **أم** **سكوتها** **وتقدم** **المسألة** **فرييا** **قوله** **يسأذن** **ذنها** **أبوها** **أم** **قال** **البيهقي** **زيادة** **ذكر** **الأب** **في** **حديث** **ابن عباس** **غير** **محافظة** **قال** **الشافعي** **زادها** **ابن عيينة** **في** **حديثه** **وكان** **ابن عمر** **القاسم** **وسالم** **يزوجون** **البكر** **لا** **يستأمر** **وهن** **قال** **البيهقي** **والمحفوظ** **في** **حديث** **ابن عباس** **البكر** **تستأمر** **ورواه** **صالح بن كيسان** **بلفظ** **واليتيمية** **تستأمر** **وكذلك** **رواه** **أبو بردة** **عن** **أبي موسى** **ومحمد بن عمرو** **عن** **أبي حمزة** **عن** **أبي هريرة** **فدل** **على** **أن** **المراد** **بالبكر** **اليتيمية** **قلت** **وهذا** **لا** **يدفع** **زيادة** **الثقة** **في** **الحفظ** **بلفظ** **الأب** **ولو** **قال** **قائل** **بل** **المراد** **باليتيمية** **البكر** **لم** **يدفع** **وتستأمر** **بضم** **أوله** **يدخل** **فيه** **الأب** **وغيره** **فلا** **تعارض** **بين** **الترايات** **وبين** **النظر** **في** **أن** **لا** **يستأمر** **وهل** **هو** **شرطي** **في** **صحة** **العقد** **أو** **مستحب** **على** **معنى** **استطاعة** **النفس** **كما** **قال** **الشافعي** **كل** **من** **الأميرين** **محتمل**، **كذا** **في** **فتح** **الباري** **باب** **جواز** **تزويج** **الأب** **البكر** **الصغيرة** **قوله** **وحدثنا** **في** **كتابي** **عن** **أسامة** **أم** **فإن** **النور** **معناه** **أنه** **وحد** **في** **كنائه** **ولم** **يذكر** **أنه** **سمعه** **ومثل** **هذا** **تجوز** **روايته** **على** **الصحيح** **وقول** **الجمهور** **ومع** **هذا** **فلم** **يقتصر** **مسلم** **عليه** **بل** **ذكره** **متابعة** **لغيره**، أم - قال **الأب** **مرحمه** **الله** **لم** **يذكره** **في** **الاتباع** **بل** **صدر** **به** **قوله** **تزوجني** **رسول الله صلى الله عليه وسلم** **أي** **عقد** **على** **قوله** **لست** **سنتين** **أم** **آخر** **علا** **على** **من** **طريق** **عبد الله بن محمد بن يحيى** **عن** **هشام** **عن** **أبيه** **أنه** **كتب** **إلى** **الوليد** **أنك** **سألتني** **مق** **توفيت** **خديجة** **وأنا** **توفيت** **قبل** **مخرج** **النبي صلى الله عليه وسلم** **من** **مكة** **ثلاث** **سنتين** **أو** **قريب** **من** **ذلك** **ونكر** **النبي صلى الله عليه وسلم** **عائشة** **بعد** **متوفى** **خديجة** **وعائشة** **بنت** **سنتين** **ثوان** **النبي صلى الله عليه وسلم** **بني** **بها** **بما** **أقدم** **المدينة** **وهي** **بنت** **تسع** **سنتين** **قال** **الحافظ** **بعد** **الكل** **الكثير** **وإذا** **ثبت** **أنه** **بني** **بها** **في** **شوال** **من** **السنة** **الأولى** **من** **الهجرة** **قوى** **قول** **من** **قال** **أنه** **دخل** **بها** **بعد** **الهجرة** **بسبعة** **أشهر** **وقد** **رواه** **النور** **في** **تهذيبه** **وليس** **بواه** **إذا** **عد** **دناه** **من** **ربيع** **الأول** **وجزء** **بن** **دخول** **بها** **كان** **في** **السنة** **الثانية** **يخالف** **ما** **ثبت** **أنه** **دخل** **بها** **بعد** **خديجة** **ثلاث** **سنتين** **وقال** **الرمياطي** **في** **السيرة** **له** **ماتت** **خديجة** **في** **رمضان** **وعقد** **على** **سودة** **في** **شوال** **ثم** **على** **عائشة** **ودخل** **بسودة** **قبل** **عائشة**، أم - قال **النور** **هذا**

وبني أبي وأنا ابنة تسع سنين قالت فقد منا المدينة فوعلت شهرًا فوفى شعري جيمته فأتتني أم رومان وأنا على أرجوحة ومعى صواحي فصهرحت بي فأتيتها وما أدري ما تريد بي فأخذت بيدى فأوقفتني على الباب فقلت هذه

الحديث صريح في جواز تزويج الأب الصغيرة بغير إذن لها والجدا كالأب عندنا، أم قال المصنف أجمعوا أنه يجوز للأب تزويج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها إلا أن الطحطاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فمين لا توطأ وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقاً أن الأب لا يزوجه بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وزعم أن تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصهم قال صاحب التلويح وهذا لم يقل به أحد غيره ولا يلتفت إليه لشذوذه ومخالفته دليل الكتاب السنة ومقابلته تجوز الحسن م والصح م للأب اجبار بنته كبيرة كانت أو صغيرة بكراً كانت أو ثيباً، قال ابن الهمام م ويجوز تزويج الصغير والصغيرة إذا زوجها الولي لقوله تعالى والآلئ لم يحضن فثبت العدة للصغيرة وهي فرع تصور نكاحها شرعاً فيبطل به منع ابن شبرمة وأبو بكر الأصم معه وتزويج أبي بكر عائشة وهي بنت ست سنين قريب من المعتاد وتزويج قدامة بن مظعون بنت الزبير يوم ولدت مع علم الصحابة بنص في فهم الصحابة عدم الخصوصية في نكاح عائشة رضي الله عنها قال النووي وأجمع المسلمون على جواز تزويج الأب بنته البكر الصغيرة لهذا الحديث وأبلفت فلا خيار لها في فتحه عند مالك والشافعي والحجازيين وقال أهل العراق لها الخيار إذا بلغت وأما غير الأب والجدا من المصنف فلا يجوز أن يزوجه عند الشافعي ومالك والثوري وغيرهم وقال الأوزاعي أبو حنيفة وآخرون يجوز لجميع الأولياء ولها الخيار إذا بلغت إلا أبا يوسف فقال لا خيار لها، كذا في المرقاة وقال في الدائم المختار والولي النكاح الصغير والصغيرة ولو ثيباً ولزم النكاح إى بلا ترقى على إجازة أحد بلا ثبوت خيار ولو بنين فاحش بنقص مهرها وزيادة مهره أو بغير كفوان كان الولي أباً أو جداً المبرع منهما سوء الاختيار وإن عرفت لا يصح النكاح وإن كان المزوج غيرها لا يصح النكاح من غير كفواً وبغير فاحش أصلاً وإن كان من كفواً وبمهر مثل صح ولكن لهما إى صغير وصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعد، أم قوله وبني أبي أي دخل محى وزوت بي، في المرقاة قال الجوهري يقال بني على أهله بناءً إى زفها والعامة تقول بني بأهله وهو خطأ وكان الأصل فيه أن الداخل بأهله كان يضرب عليها قبلة ليلة خوله بها فقيل لكل داخل بأهله بان وعليه كلام الشيخ التورثي والقاضي وأبنا في التخطئة حتى تجاوزنا إلى تخطئة الراوى قال الطيبي إن استعمال بني عليها بمعنى زفها في بدء الأمر كناية فلما كثرت استعماله في الزفات فهو منه معنى الزفات وإن لم يكن ثم بناء فأى بعد في أن قيل من المعنى الثاني إلى ثالث فيكون مجزئاً عن بني ويوضح هذا ما قال صاحب المغرب وأصله أن المعسر كان يبنى على أهله ليلة الزفات خيلة ثم كثر حتى كفى به عن الوطء، أم - وفيه أن كلام الشراح إنما هو في صحة تعدية البناء بالباء وهو لا ينقرون تعدية قرادفه بها فالأولى أن يقال بالتضمن نعموا نقل عن ابن دريد بني بامرأته بالباء كأعرس بها الوهم من غير المولد بن فقيه لغتان ويؤيده ما في القاموس بنو الرجل على أهله وبها زفها وفي مختصر النهاية للسيوطي بعد قول الجوهري وفيه نظر فقد تكرر في الحديث وغيره واستعمله هو أيضاً قوله وأنا ابنة تسع سنين إى واختلف العلماء في الوقت الذي تدخل فيه المرأة على زوجها إذا اختلف الزوج وأهل المرأة فقالت طائفة منهم أحمد وأبو عبيد يدخل وهو بنت تسع اتباعاً للحديث عائشة وعن أبي حنيفة نأخذ بالتسع غير أننا نقول إن بلغت التسع ولو تقدرت على الجماع كان لأهلها منعها وإن لم تبلغ التسع وقويت على الرجال لم يكن لهم منعها من زوجها وكان مالك يقول لا نفقة لصغيرة حتى تدرك أو يظن الرجال وقال الشافعي إذا قاربت البلوغ وكانت جسمته تحتل الجماع فلزوجها أن يدخل بها ولا يمنعها أهلها حتى تحتل إى الجماع، كذا في عمدة القارى - قوله فوعلت إى على صيغة الجهمول إى حميت من الوعك وهو الخلع، زاد في رواية البخاري بعد قوله فوعلت فتمرق شعري بالزاي إى تقطع وفي رواية فتمرق بالراء إى انتف قوله فوفى شعري إى كثر وفي الكلام حدثت تقديره ثم نصلت من الوعك فترى شعري فكثرت قوله جيمته إى مصغراً بجمة بتشديد الميم والجمة من شعر الرأس ماسقط على المنكبين وإذا كان إلى الشحمة الذين يسمى وفرة إى صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض قوله فأتتني أم رومان إى كنية أم عائشة واسمها زينب بنت عامر بن عويمر قال الداهي م وقال أبو عمر أم رومان يقال بفتح الراء وضمها بنت عامر ولم يذكر لها اسماً ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست من الهجرة فنزل النبي صلى الله عليه وسلم قبرها واستغفر لها وقال اللهم لم يخف عليك ما لقيت أم رومان فيك وفي رسولك قوله وأنا على أرجوحة إى بضم الهضرة هو خشبة يلعب عليها الصبيان والجوارى الصغار يكون وسطها على مكان مرتفع ويجلسون على طرفيها ويجركونها فيرتفع جانب منها وينزل جانب قال النووي قوله فقلت هذه إى باسكان الهاء الثانية فهي هاء السكت وهذه كلمة يقولها المبهور إى منقطع النفس لاجل الترتيح

حتى ذهب نفسي فأدخلتني بيتاً فاذا نسوة من الأنصار فقلن على الخير والبركة وعلى خير طائر فأسلمتني اليهن فغسلن رأسي  
وأصلحنني فلحقني محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى فأسلمتني إليه وحل ثنائهما بي بن يحيى قال أنا أبو مغوية عن هشام  
ابن عروة ح قال حدثنا ابن عمير واللفظ له قال ناعمة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم وأنا  
بنت ست سنين وبني لي وأنا بنت تسع وحل ثنائه بن حميد قال أنا عبد المراق قال أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة  
أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين وزقت إليه هي بنت تسع سنين ولعبت معها ومات عنها وهي بنت  
ثمان عشرة وحل ثنائهما بي بن يحيى وإسحاق بن إبراهيم وأبو بكر بن أبي شيبه وأبو كريب قال يحيى استحي أنا وقال الآخر  
على الأروحة حتى يتراجع إلى حال سكونه وفي رواية البخاري أو فتفتي على باب الدار في أي أنفاس تنفساً عالياً قوله حتى ذهب  
نفسه أي ذهب غلبة النفس من الأعياء وفي البخاري حتى سكن بعض نفسي قوله فاذا نسوة من الأنصار أي سمى منهن أسماء بنت  
زيد بن السكن الأنصارية في ما أخرجه المستغفر وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب اليهن ثمراً وليناً قوله على الخير والبركة في هذا  
الدعاء يشمل المرأة وزوجها وفي بعض طرق حديث عائشة أن أمها لما جلست في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هؤلاء أهلك يا رسول الله  
بارك الله لك فيهم قوله على خير طائر أي كناية عن الفأل وطائر الإنسان عمله الذي قلده وقال ابن الأثير طائر الأنسا ما حصل له في علم الله عز  
وجل ما قدر له وقيل الطائر المحظ ويطلق على المحظ من الخير والشر والمراد هنا أي من حظ وأفضله وفيه استحباب الدعاء بالخير والبركة لكل  
واحد من الزوجين ومثله في حديث عبد الرحمن بن عوف بركة الله لك قال عياض وفي حديث ما ذكره صلى الله عليه وسلم شهد أملاك أنصار  
فقال له على الألفة والخير والطائر الميمون والسعة في الرزق بركة الله لكم قوله فغسلن رأسي وأصلحنني أي قال النوى في استحباب  
تنظيف العروس وتزيينها لزواجها واستحباب اجتماع النساء لذلك ولأنه يتضمن إعلان النكاح ولا تمن يؤانسها ويؤدبها ويعلمن آدابها  
حال الزفاف وحال لقائهما الزوج قوله فلم ير عني أي بضم الراء وسكون العين أي لم يفر عن شيء إلا دخوله عليّ وكنت بذلك عن المفاجأة  
بالدخول على غير عالم بذلك فانه يفهم غالباً قوله إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي البخاري بغير الواو بعد إلا قال السدي أي ما رأى  
شيئاً وما خطر به إلى خطرة في حال إلا في حال حضوره صلى الله عليه وسلم وقت الضحى أي كنت غافلة إلى هذه الحال والله تعالى أعلم - والحاصل  
أن قاعل يرعى ضمير فيه راجع إلى اسم الفاعل من الروع ولما كان ذلك ما دل عليه الفعل صرح بجمع الضمير إليه وإسناد الفعل إلى اسم الفاعل منه  
شائع ومنه قوله تعالى قال قائل منهم وحديث لا يسزني الزاني ونحوه وقولها إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم مستثنى من أعم  
الأحوال كما يظهر من التقرير الذي ذكرناه - أم - قال النوى وفيه جواز الزفاف والدخول بالعرس نهائياً وهو جائز لئلا يفرقوا واجتمع البخاري في  
الدخول نهائياً وترجم عليه باباً قوله ضحى أي قال العين في أبواب النكاح ضحى بالضم والقصر فوق الضحوة وهو ارتفاع أول النهار ومعنى ضحى  
أي وقت الضحى أرادت أن دخوله عليها كان وقت الضحى وقال في باب تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وقد ومها المدينة قوله ضحى أي  
ظهر ويروى تدضى وهكذا ذكره ابن الأثير فقال فلم ير عني إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ضحى أي ظهر قلت فلهذا ضحى فعل ما ضى  
يقال ضحى ضحواً إذا ظهر ويقال أيضاً ضحى الظل إذا صار شمساً والله أعلم - قوله بنت سبع سنين أي قال النوى كذا في رواية وفي  
أكثر الروايات بنت ست سنين فاجمع بينهما أنه كان لها ست سنين وكسرت في رواية اقتضت على السنين وفي رواية عدت السنة التي دخلت فيها والله  
أعلم - وقال القرطبي يمكن أن يكون ذلك منها على وجه التقدير لا التحقيق ويمكن أن يقال أنه في أول السنة السابعة فيكون قولها بنت ست  
أي انقضت وقولها بنت سبع أي هي فيها - وقال العين ست سنين هو الضواب قيل سبع سنين وهو ضعيف قوله وزفت إليه أي  
بصيغة المجهول من الزفات أي أرسلت إلى بيته عليه الصلوة والسلام قوله ولعبت معها أي بضم اللام وفتح العين جمع لعبة وهي ما  
يلعب به قال التوربشتي اللعب جمع لعبة كركب أرادت ما كانت تلعب به وكل ملعوب فهو لعبة وإذا فتم اللام فهو المرة الواحدة من اللعب  
وإذا كسرت فهي الحالة التي عليها اللاعب وقال النوى المراد هذه اللعب المسماة بالبنات التي تلعب بها الجوارى الصغار معناه  
التنبيه على صغر سنّها قال القاضي رحمه الله وفيه جواز اتخاذ اللعب وإباحة لعب الجوارى بهن وقد جاء أنه عليه الصلوة والسلام  
رأى ذلك ولم ينكره قالوا وسببه تدريسهم لتربية الأولاد واصلاح شأنهم وبوقن، أم - ويحتمل أن يكون مخصوصاً من أحاديث النبي  
عن اتخاذ الصور لما ذكر من المصلحة ويحتمل أن يكون قضية عائشة رضي الله عنها هذه في أول الهجرة قبل تحريم الصور قوله  
وهي بنت ثمان عشرة أي وقد ماتت هي رضي الله عنها بالمدينة سنة سبع وخمسين باب استحباب التزويج والتزويج في شوال



نا أبو مغوية عن الأعشى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست وثني  
بها وهي بنت تسع ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة **حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب واللفظ لزهير قالنا وكيع**  
**نا سفيان عن اسمعيل بن أمية عن عبد الله بن عمر** عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ونحوه  
في شوال فأتى نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحظ عنده مفي قال وكانت عائشة تستحب أن تدخل نساءها في شوال  
**وحدثنا ابن غير قال نا أبي قالنا سفيان بهذا الإسناد ولم يذكر فعل عائشة** **حدثنا ابن أبي عمير قال نا سفيان عن يزيد بن**  
**كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فاخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار**  
**فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انظرت إليها قال لا قال فاذهب فانظر إليها**

واستجاب الدخول فيه **قوله** تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال **قوله** قال عياض كانت العرب تكثر أن تزوج فيه ويتطيرون به  
لقوله شالت نعمته شالت النوق بأذنابها قال القرطبي تطيرون بذلك لأن شوال أهن الشول وهو الرفع والانتالة ومنه شالت النوق  
بأذنابها أي رفعت وتدل جعلوه كناية عن الهلاك فاذا قالوا شالت نعمته فمعناه هلكوا عن آخرهم فكانوا يتوهمون أن المتزوجين فيقع  
بينهم البغضاء وترفع أي تزول حظوتها من عند الزوج **قوله** كان أحظ عنده مفي **قوله** أي اقرب إليه وأسعد به وأكثر نصيباً مفي قال  
القرطبي قصدت بذلك الرد على ما كانت العرب تكبره وتطير من الزواج فيه فالمعنى أني تزوجت فيه ولم يضربني ذلك بل كنت عند أحظ  
من غيري **ام** وفي شرح النقاية لأبي المكارم بعض الروافض الكناج بين العيدين وقال السيوطي في حاشيته علم مسلم روى ابن عبد  
في طبقاته عن أبي حاتم قال إنما كره الناس أن يتزوجوا في شوال لطافون وقع في الزمن الأول **ام** **قوله** وكانت عائشة تستحب أن قال  
النووي فيه استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال وقد نص أصحابنا على استحبابه واستدلوا بهذا الحديث وقصدت عائشة بهذا الكلام  
رد ما كانت الجاهلية عليه وما تخيله بعض العوام اليوم من كراهة التزويج والتزويج والدخول في شوال وهذا باطل لا أصل له وهو من آثار  
الجاهلية كانوا يتطيرون بذلك لما في اسم شوال من الانتالة والرفع **ام** قلت نعم قصد عائشة رضي الله عنها صحيح وأنا استحباب التزويج البناء  
في شوال مطلقاً فقال الشوكاني الحديث أنما يدل على ذلك إذا تبين أن النبي صلى الله عليه وسلم قصد ذلك الوقت لخصوصية له لا توجد في  
غيره لا إذا كان وقوع ذلك منه صلى الله عليه وسلم على طريق الاتفاق وكونه بعض أجزاء الزمان فإنه لا يدل على استحباب لأنه حكم شرعي  
يحتاج إلى دليل وقد تزوج صلى الله عليه وسلم بنسائه في أوقات مختلفة على حسب الاتفاق وليرتق وقتاً محضراً ولو كان مجرد الوقوع يفيد  
الاستحباب لكان كل وقت من الأوقات التي تزوج فيها النبي صلى الله عليه وسلم يستحب البناء فيه وهو غير مسلم **ام** وقريب منه ما نقل الأبي **م**  
عن أبي بكر بن العربي رحمه الله - والله سبحانه وتعالى أعلم - **باب** ندب من أراد نكاح المرأة إلى أن ينظر إلى وجهها وكفيها قبل خطبتها **قوله**  
أنه تزوج امرأة من الأنصار **ام** قال السدي **م** كان المراد أنه خطبها وأراد تزويجها ونحو ذلك إذا لا يظهر فائدة بعد تمام العقد إلا أن يطلق  
قبل الدخول وذلك بعيد والله تعالى أعلم ثم الظاهر أن هذه الرواية والمرآة الآتية محمولتان على الواقعتين لرجلين والله تعالى أعلم -  
**قوله** فانظر إليها **ام** قال القرطبي هذا امرأشاد أي مصلحة لا امرؤ وجوب وقال الشوكاني الأمر هنا للإباحة بقراءة قوله في حديث أبي حميد عند  
أحمد فلا جناح عليه أن ينظر منها وفي حديث محمد بن مسلمة عند أحمد وابن ماجه فلا بأس أن ينظر إليها **ام** وقيل أنه امرئ ندب للأحد بينهما  
بهم وقيل ذلك بما إذا رجا الأجابة وأما لو لم يرجها فلا - وأما نفى البأس والجناح فأنها لم تكن ما عسى أن يتوهم متوهف فيه البأس والجناح لكونها  
امرأة اجنبية فلا ينافي الاستحباب وورد في حديث جابر عند أبي داود ومرفوعاً إذا خطب أحدكم المرأة فاستطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى  
نكاحها فليفعل وفي حديث المغيرة عند أحمد والترمذي وغيرهما فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما قال القاري في المرقاة فإنه مندوب  
لأنه سبب تحصيل النكاح وهو سنة مؤكدة والتحصيل المطلوب بالنكاح لا يحصل إلا بالرغبة في المنكوحه والنهي أن يكون المقصود الجمال  
فقط كذا ذكره ابن الملك وفيه أن قصد الجمال مباح والنهي لأنه خلاف الأولى لأن الأولى أن يقصد بالمباح نية حسنة ليصير عبادة قال  
الطبري قد مر أن الداعي إلى النكاح إما المال أو الحساب أو الجمال أو الدين فمن غرضه الجمال فليحتر في النظر إلى ما قصد به أن ينظرها احتفاءً  
بنفسه أو بان يبحث من تحتها وهذا معنى الاستطاعة ويمكن أن يحمل الداعي على كسر الشهوة وغض البصر عن غير المحارم فحينئذ يكون الجمال  
مطلوبه أذبه يحصل التحصيل والطبع لا يكتف بالدقيقة غالباً كيف والغالب أن حسن الخلق والخلق لا يفترقان وإن ما روى أن المرأة  
لا تنكح لجمالها ليس زجراً عن رعاية الجمال بل هو زجر عن النكاح لأجل الجمال المحض مع الفساد في الدين **ام** وقال الشيخ ولي الله الدهلوي

باب استحباب التزويج والتزويج في شوال واستحباب الدخول فيه

من قيل وكثير واستجاب كونه خمس مائة وهو من لا يحجف به  
باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وتواضع رجل وغير ذلك

فان في اعيان الانصار شيئا وحديثي يحيى بن معين قال نامروان بن معاوية الفزاري قال ناي زيد بن كيسان عن ابي حاتم  
عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني تزوجت امرأة من الانصار فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
هل نظرت اليها فان في عيون الانصار شيئا قال قد نظرت اليها قال على كم تزوجتها قال على اربع اواق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم على اربع اواق كأنما تختون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيكم ولكن عسى ان تبعثك في بعث تصيب منه قال  
فبعث بعثا الى بني عيس بعث ذلك الرجل فيهم رجل ثناقتية بن سعيد الثقفي قال ناي يعقوب يعني ابن عبد الرحمن القاري  
عن ابي حازم عن سهل بن سعد قال وحدثنا ثناقتية قال ناي عبد العزيز بن ابي حازم عن ابيه عن سهل بن سعد الساعدي  
قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت اهب لك نفسي فنظر اليها رسول الله صلى  
قدس الله روحه السبب في استجاب النظر الى المخطوبة ان يكون المترجم على رواية وان يكون بعد من التمام الذي يلزمه ان اقتصر في النكاح و  
لم يوافق فلم يرد واسهل للتلافي ان ارد وان يكون تزوجا على شوق ونشاط ان وافقه والرجل الحكيم لا يلزم موثقا حتى يتبين خيره وشره قبل ولوجه  
ام - قال الحافظ في الفقه قال الجمهور لا بأس ان ينظر المخطوب الى المخطوبة قالوا ولا ينظر الى غير وجهها وكفيها وقال لا ولا داعي يجتهد وينظر الى ما  
يريد منها الا العورة وقال ابن حزم ينظر الى ما قبل منها وما ابرم منها وعن احمد ثلاث روايات الاولى كجمهور والثانية ينظر الى ما يظهر غالباً  
والثالثة ينظر اليها متجردة وقال الجمهور ايضا يجوز ان ينظر اليها اذا اراد ذلك بغير اذنها وعن مالك رواية يشترط اذنها ونقل الطحاوي عن قوم انه  
لا يجوز النظر الى المخطوبة قبل العقد بحال لا فها حينئذ اجنبية ورد عليه رواية واحدة حديث المذكورة، ام - قال النووي قال اصحابنا يستحب ان يكون  
نظر اليها قبل المخطوبة حتى ان كرهها تركها من غير ائذنها بخلاف ما اذا تركها بعد المخطوبة والله اعلم - قال اصحابنا واذا لم يمكنه النظر استحب ان  
يبعث امرأة يشق بها تنظر اليها وتخبره ويكون ذلك قبل المخطوبة لما ذكرناه، وقال وانما يباح له النظر الى وجهها وكفيها فحسب لانهما ليسا بعورة في  
حقه فيستدل بالوجه على الجمال وضد بالكفين على سائر اعضائها بالدين والخشونة قوله فان في اعيان الانصار شيئا اي في اعيان  
بعضهم شيئا مما ينفر عنه الطبع ولا يستحسنه لانه رآه في الرجال فقامت النساء عليه كما هن شقائق الرجال ولذلك اطلق الانصار او  
لتحديث الناس به او انه علم بالوحى قوله شيئا الخ قيل عمن قيل صنف قيل زرقة قال الحافظ الثاني وقع في رواية ابى عوانة في مستخرجه  
فهو المعتمد، قال عياض وليس هذا من الغيبة لانه على الجملة من غير تعيين وايضا هو من النصيحة لما مر بما قوله على اربع اواق  
جمع اوقية واوقية اربعون درهما قوله كأنما تختون الفضة الخ بكسر الحاء اي تقشرون وتقطعون قوله من عرض هذا الجبل الخ العرض  
بضم الحين واسكان الراء هو الجانب والناحية، قال عياض وعرض من الجبل والحائط ما واجهك منه واما العرض بفتح الحين فهو ضد الطول ام  
قال القرطبي في هذا الكلام منه صلى الله عليه وسلم ليس بانكار في المغالاة في الصداقات مطلقا فانه صلى الله عليه وسلم اصدق نساءه خمسمائة  
درهم ولا اربع اواق انما هي مائة وستون درهما وانما هو انكار بالنسبة الى هذا الرجل فانه كان فقيرا في تلك الحالة وادخل نفسه في مشقة  
يتعرض للسؤال بسببها ولهذا قال ما عندنا ما نعطيكم ثم انه صلى الله عليه وسلم لكره اخلاقه جابر انكسار قلبه بقوله ولكن عسى ان تبعثك في بعث  
اي سرية للغزو وتصيب منه فبعثه فاصاب ببركته صلى الله عليه وسلم باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتمة حديث وغير ذلك  
من قليل وكثير واستجاب كونه خمس مائة وهو من لا يحجف به قوله عن ابي حازم عن سهل بن سعد الخ هذا الحديث ملأه على ابي حازم سلمة  
ابن دينار المدني وهو من صغار التابعين حدث به كبار الائمة عنه قوله جاءت امرأة الخ لم اقف على اسمها قوله جئت اهب لك نفسي الخ قال  
الحافظ فيه حذفت مضاف تقديره امر نفسي او نحوه ولا لا حقيقة غير مرادة لان رتبة الحر لا تملك نكاحها قالت تزوجك من غير عرض قال  
وفين الهبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لقول الرجل زوجنيها ولم يقل هبها لي ولقولها هي وهبت نفسي لك وسكت صلى الله عليه وسلم على  
ذلك فدل على جوازه خاصة مع قوله تعالى خالصة لك من دون المؤمنين وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ الهبة دون غيره  
من الامة على احد الوجهين للشافعية والآخر لا بد من لفظ النكاح او التزويج وسيأتي البحث فيه اي تحت قوله فقد ملكتها بما مدك من القرآن  
وقال السدي رحمه الله هبة الحره نفسها لا تصح فتعلم على التزويج نفسها منه بلامه رجائا او تفويض الامر اليه والثاني اظهر وانسب بتزويجه  
صلى الله عليه وسلم اياها من غيره، ام قُنت وليؤيد المعنى الثاني ما وقع في رواية حماد بن زيد انها قد وهبت نفسها لله ولرسوله، فحمل الهبة على  
معنى التزويج لا على زيادة قوله لله كما هو الظاهر وفي روح المعاني استدلال الشافعية رحمهم الله بقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت  
نفسها للميتي ان اراد النكح ان يشتركها خالصة لك من دون المؤمنين على ان النكاح لا ينعقد بلفظ الهبة لان اللفظ تابع للمعنى وقد خص

الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوبه ثم طأ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست فقال رجل من أصحابه فقال يا رسول الله إن لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال فهل عندك من شيء

عليه الصلوة والسلام بالمعنى فيختص باللفظ وقال بعض أجلة أصحابنا في ذلك أن المراد بالهبة في الآية تمليك المتعة بلا عوض بأي لفظ كان لا تمليكها بلفظ وهبت نفسى فحيث لم يكن ذلك نصا في التمليك بهذا اللفظ لم يصح أن يكون مناطا للطلاق في انعقاد النكاح بلفظ الهبة إيجابا أو سلبا وصحة خلوص الإحلال المذكور له صلى الله عليه وسلم من دون المؤمنين كونه متحققا في حقه غير متحقق في حقهم إذ لا بد في الإحلال لهم من عمل المثل وظاهر كلام العلامة ابن الهمام اعتبار لفظ الهبة حيث قال في الفتح قد ورد النكاح بلفظ الهبة وساق الآية ثم قال ولا اصل لعدم الخصوصية حتى يقوم دليلها وقوله تعالى خالصته لك يرجع إلى عدم المهر بقرينة اعتقابه بالتعليل بنفى الحرج فإن الحرج ليس في ترك لفظ إلى غير خصوصية بالنسبة إلى قسم العرب بل في لزوم المال وبقرينة وقوعه في مقابلة المولى أجورهن فصار الحاصل حللنا لك الأزواج المولى مهرهن والى وهبت نفسها لك فلما أخذ مهرها خالصة هذه الخصلة لك من دون المؤمنين أما هم فقد علمنا ما فرطنا عليهم في أزواجهم من المهر وغيره وأبدي صدور الشريعة جواز كونه متعلقا بحللتنا قيدنا في إحلال أزواجه له صلى الله عليه وسلم لإفادة عدم حللن حللن لغيره صلى الله عليه وسلم انتقم، ويفهم من الحديث أن من رغب في تزويج من هو على قدر ما منه لا لو عليه لأنه بصدده أن يحجب إلا أن كان مما تقطع العادة برودة كالسوق في خطبة السلطان بنته أو اخته وإن من رغب في تزويج من هو على منها لا عار عليها أصلا ولا سيما أن كان هناك غرض من صحيح أو قصد صالح أو الفضل حتى في الخطبة أو لم يهوى فيه فيختص من السكوت عنه الوقوع في محذور قوله فصعد النظر فيها وصوبه الم هو يتشديد العين من صعد والواو من صوب والمراد أنه نظر أعلاها وأسفلها والتشديد أما للمبالغة في التأمل أما للتكرير وفيه جواز تأمل محاسن المرأة لإرادة تزويجها وإن لم تقدم الرغبة في تزويجها ولا وقعت خطبتها لأنه صلى الله عليه وسلم صعد فيها النظر وصوبه وفي الصيغة ما يدل على المبالغة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال لا حاجة لي في النساء ولو لم يقصد أنه إذا رأى منها ما يعجبها أنه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها فائدة ويمكن الاتصال عن ذلك بدعوى الخصوصية له لحل العصمة والذي تحرر عن ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الأجنيات بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلما آخر فقال يحتمل أن ذلك قبل الحجاب أو بعد لكنها كانت متلفعة وسياق الحديث يوجب ما قال كذا في الفتح، قوله ثم طأ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه الم هو يحسن قوله فصمت في رواية معمر بن الثوري وقال في رواية فضيل بن سليمان فلم يرد لها وفي بعض الروايات فلم يجيبها شيئا ووقع في رواية سفيان بن عمار البخاري أنها أعادت الطلب ثلاثا ووقع في رواية حماد بن زيد أنها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال مالي في النساء حاجة قال الحافظ ويجمع بينهما وبين ما تقدم أنه قال ذلك في آخر الحال فكانه صمت أو لا تفهمونه لم يرد لها فلما أعادت الطلب أفهم لها بالواقع ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها اجلسي فجلست ساعة ثم قامت فقال اجلسي بارك الله فيك أما نحن فلا حاجة لنا فيك فيؤخذ منه وفورادب المرأة مع شدة رغبةها ألا تبارك في الإباح في الطلب وفصمت من السكوت عدم الرغبة لكنها لما لم تيسر من الرد جلست تنتظر الفرج وسكوته صلى الله عليه وسلم إياها من مواجعتها بالرد وكان صلى الله عليه وسلم شديد الحياء وجلالها ورد في صفته أنه كان أشد حياء من العذراء في خدرها وأما انتظار اللوحى وما تفكرنا في جواب يناسب المقام وفيه أن الهبة لا تتناول بالقبول لأنها لما قالت وهبت نفسك ولما قيل قبلت لم يتر مقصودها ولو قبلها لصارت زوجة لذلك لم يتكر على القائل زوجتها، قال المزوى وفيه أنه يستحب لمن طلبت منه حاجة لا يمكنه قضاءها أن يسكت سكوتا يفهم السائل منه ذلك ولا يفعله بالمنع إلا إذا حصل الفهم لا بصريح المنع فيصريح قوله فقال رجل الم قال الحافظ لم أقف على اسمه وكان من أنصار كما في رواية الطبراني قوله أن لم تكن لك بها حاجة الم ولا يعارض هذا قوله في حديث حماد بن زيد لا حاجة لي لجواز أن تتجدد الرغبة فيها بعد أن لم تكن وفيه أن الصحابي لو فهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة لم يطلبها فذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأة لا يصح لغيره أن يزوجها فيها حتى يظهر عدم رغبته فيها أما بالتصريح أو ما في حكمه قوله فزوجنيها الم فيه أن الفقير يجوز له نكاح من علمت بحاله ورضيت به إذا كان واجدا للمهر وكان عاجزا عن غيره من الحقوق لأن المراجعة وقعت في وجلان المهر وفقد لا في قدر زائد قاله البايع وتعقب باحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه لم اطلاع من حال الرجل على أنه يقدر على اكتساب قوته وقوت امرأته ولا سيما مع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء القنأ باليسير قوله فهل عندك من شيء الم زاد في رواية مالك تصدقها وفي حديث ابن مسعود أنك مال قال الحافظ وفيه أن النكاح لا بد فيه من الصداق لقوله هل عندك من شيء تصدقها وقد جمعوا على أنه لا يجوز الإحلال يطأ فرجاً وهب له دون المربة بغير صداق وفيه أن الأولى

فقال لا والله يا رسول الله فقال اذهب الى اهلك فانظر هل تجد شيئاً فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئاً ففتى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر لو خاتم من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتم من حديد فكن هذا اراي

ان يذكر الصداق في العقد لانه اقسط للنزاع وانفع للمرأة فلو عقد بغير ذكر صداق صح ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح وقيل العقد  
وجه كونه انفع لها انه يثبت لها نصف المسمى ان لو طلقت قبل الدخول وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر ام - قوله لا اراي زاد في رواية هشام  
ابن سعد قال فلا بد لها من شيء وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي عند شيء قال لا قال انه لا يصح ووقع في حديث ابى هريرة عند النسائي بعد  
قوله لا حاجة لي ولكن تملكيني امرئ قالت نعم فنظري وجه القوم فدعا رجلاً فقال الى اريد ان ازوجك هذا ان رضيت قالت ما رضيت لي  
فقد رضيت وهذا ان كانت القصة متحدة فيحتل ان يكون وقع نظره في وجه القوم بعد ان سأل الرجل ان يزوجه فاسترضاها او لا ثم  
تكلم معه في الصداق وان كانت القصة متحدة فلا اشكال قوله والله ام فيه جواز الحلف بغير الاستحلاف للتأكيد لكنه يكره بغير ضرورة  
قاله الحافظ ثم قوله اذهب الى اهلك ام ووقع في حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب ثم رجع فقال لا والله  
اهل الرجل كما دل عليه رواية الباب قوله ولو خاتم من حديد ام - وفيه تقليدية قاله الحافظ وقال النووي قوله ولو خاتم هكذا هو  
في النسخ خاتم من حديد وفي بعض النسخ خاتم وهذا واضح والاول صحيح اي ولو حضر خاتم من حديد ثم قال وفي هذا الحديث جواز اتخاذ  
خاتم الحديد وفيه خلاف للسلف حكمه القاضي ولا صحابته في كراهته وجهان اصحهما لا يكره ام - وفي الدار المختار ولا يتختم الا بالفضة فيحرم  
بغيرها كحجر وذهب وحديد ام - قال ابن عابدين وفي الجوهرة والتختم بالذهب والحديد والفضة والخامس الرصاص مكروه للرجال والنساء  
وفي التتارخانية لا بأس بان يتخذ خاتم حديد تدلوى عليه فضة والبس بفضة حتى لا يرى ام - قال الحافظ واستدل بحديث الباب على  
جواز لبس خاتم الحديد ولا حجة فيه لانه لا يلزم من جواز اتخاذ جواز اللبس فيحتل انه اراد وجوده لتشفيع المرأة بقيته ام - وقال فقهاؤنا  
فاذا ثبت كراهة لبسها للتختم ثبت كراهة بيعها لما فيه من الافادة على ما يجوز قال ابن عابدين الا ان المنع في البيع اخف منه في اللبس فيمكن  
الاتفاق في غير ذلك ويمكن سبكه وتغيير هيئتها ام - واخرج ابو داود والنسائي من طريق اياس بن الحارث بن معيقب عن جده قال كان  
خاتم النبي صلى الله عليه وسلم من حديد ملوياً عليه فضة فرمى كان في يدي قال وكان معيقب على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم ايضاً عليه  
وهذا يدل على الاباحة قال الحافظ وما انا ما اخرج اصحاب السنن وصححه ابن حبان من رواية عبد الله بن بري عن ابيه ان رجلاً جاء  
الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال مالي اجد منك ربح الاصنام فطره ثوباً وعليه خاتم من حديد فقال الى ارى عليك  
حلية اهل النار فطره فقال يا رسول الله من اتي شيء اتخذ قال اتخذ من ورق ولا تمه مثقالاً وفي سنده ابريطية بفتح المهلة وسكون  
الختانية بعدها موحدة اسمه عبد الله بن مسعود المروزي قال ابو حاتم الرازي يكتب حديثه ولا يحقره وقال ابن حبان في الثقات يخطئ و  
يخالف فان كان محفوظاً حل المنع على ما كان حديثاً صريحاً وقد قال التتارخاني في كتاب الاحبار خاتم الفولاذ مطردة للشيطان اذ دلوى عليه  
فضة فهذا يؤيد المغايرة في الحكم ام - قلت والظاهر لا حوط تقدم الاباحة على التحريم لما رجح التتارخاني والله اعلم قال النووي وفي هذا الحديث  
انه يجوز ان يكون الصداق قليلاً وكثيراً ما يتول اذا تراضى به الزوجان لان خاتم الحديد في نهاية من القلة ام - قلت ليس حاله كالحال  
في البيوعات بل هو متردد بين ان يكون عوضاً من الاعراض يعتبر فيه التراضي بالقليل كان او بالكثير وبين ان يكون عبادة فيكون موقفاً  
ذلك انه من جهة انه يملك به على المرأة منافعتها على الدوام يشبه العرض ومن جهة انه لا يجوز التراضي على اسقاطه يشبه العبادة فيحتل  
التوقيت فلهذا ينبغي قبل الخوض في هذا البحث ان نتفكر في حكمة مشروعية المهر في النكاح وما ورد في ذلك من الايات والاخبار قال  
العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه وكانوا (اي اهل الجاهلية) لا يأنكحون الا بصداق لا مور بعثتهم على ذلك وكان فيه  
مصلح منها ان النكاح لا يتم فائده الا بان يوطن كل واحد نفسه على المعاونة الدائمة ويتحقق ذلك من جانب المرأة بزوال أمرها من يدها  
ولا جائز ان يشترع زوال امره ايضاً من يده والا استدأ باب الطلاق وكان اسيراً في يدها كما انها عانية بيده وكان اصل ان يكونوا قوايين  
على النساء ولا جائز ان يجعل امرهما الى القضاة فان مراعاة القضية اليهم فيها حرج وهو لا يعرفون ما يعرف هو من خاصة امر فتعين ان يكون  
بين عينيه خسارة مال ان اراد فك النظم لا يجترئ على ذلك الا عند حاجة لا يجد منها بل ان كان هذا نوعاً من التوطن وايضاً فلا يظهر  
الاهتمام بالنكاح الا بما يكون عوض البضع فان الناس لما تشاءوا بالاموال شحوا لم يتشأوا به في غيرها كان الاهتمام لا يتم الا ببذل لها وباهتمام  
تقر أعين الاولياء حين يتملك هو فلهذا احبوا به ويتحقق التميز بين النكاح والسفاح وهو قوله تعالى ان تبذروا ما مولا لكم محصنين غير

أقول العلماء في جواز اتخاذ خاتم الحديد

أقول العلماء في ان اقل المهر هل هو موقت من الشايع  
أجاب بل موقوف الى رأى الزوجين





رضي الله عنه يقول قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ولا مهر اقل من عشرة من الحريف الطويل قال الحافظ انه بهذا الاسناد حسن ولا اقل منه، ام - وقد حسنت المحقق ابن امير الحاج في شرح التحرير ولعله هو المراد بقوله بعض اصحابنا والله اعلم وقال محمد رحمه الله بلغنا ذلك عن علي وعبد الله بن عمر وعمر بن ابراهيم ورواه باسناد الى جابر في شرح الطحاوي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا من المقدمات لا يردك الاسماء واخرج الدارقطني في سننه عن داود الاودي عن الشعبي عن علي قال لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من عشرة دراهم قال ابن الجوزي في التحقيق قال ابن حبان داود الاودي ضعيف ثوان اشجى لم يجمع من علي قلت وهذا الاسم اي داود الاودي يطلق على اثنين احدهما داود بن يزيد بن عبد الرحمن الاودي وهو ليس بقوي في الحديث بل اخلافه ان ابن عدي قال لم أر له حديثا منكرا اجاز الحد اذا روى عنه ثقة وان كان ليس بقوي في الحديث فانه يكتب حديثه ويقبل اذا روى عنه ثقة والاثر المذكور في اة عنه محمد بن ربيعة وعبد الله بن موسى وهما ثقتان، والثاني داود بن عبد الله الاودي وثقه احمد وابن معين وابو داود وابن شاهين وغيرهم من الائمة وقال النسائي ليس به بأس ولم يتحقق لي الى الآن ايهما اريد في الاسناد المذكور وقد اشار الشوكاني ايضا الى التردد ثم بعد كتابة هذه الشطور رأيت فيما نقله العيني من كلام ابن حزم انه زعم انه داود بن يزيد والله اعلم ولما اسال الشعبي فلا يضرننا، قال العجلي مرسل الشعبي صحيح لا يكاد يرسل الا صحيحا وقال ابو داود مرسل الشعبي احب الي من مرسل النخعي، وذكر المزي ان الشعبي سمع من علي بن ابي طالب، قال الحافظ لم وفي حديث الباب ان لاجل لا قل المهر قال ابن المنذر فيه رد على من زعم ان اقل للمهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع دينار قال لان خاتما من حديد لا يساوي ذلك قال المازني تعلق به من اجاز السكاح باقل من ربع دينار لانه خرج مخرج التعليل ولكن مالك قاسه على القطع في السرقة قال عياض تفرد بهذا مالك عن الحجازيين لكن مستندة الالتفات الى قوله تعالى ان تبغوا باموالكم وبقولته تعالى ومن لم يستطع منكم طولا فانه يدل على ان المراد مال بال من المال واقله ما استبيح به قطع العضو المحترم قال واجازة الكفاة بما تراضى عليه الزوجان او من القدر اليه بما فيه منفعة كالسوط والنعل وان كانت قيمته اقل من درهمين قال يحيى بن سعيد لا نصارى وابو الزناد وربيعة وابن ابي ذئب وغيرهم من اهل المدينة غير مالك ومن تبعه وابن جريج ومسلم بن خالد وغيرهما من اهل مكة والاوزاعي في اهل الشام والليث في اهل مصر والثوري وابن ابي ليلى وغيرهما من العراقيين غير يحيى بن حنيفة ومن تبعه والشافعي وداود وفقهاء اصحاب الحديث وابن وهب من المالكية وقال ابو حنيفة اقله عشرة وابن شبرمة اقله خمسة ومالك اقله ثلاثة وثلاثون او ربع دينار بناء على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدارودي في مالك لما سمعته يذكر هذا المسئلة تعرت يا ابا عبد الله اي سلكت سبيل اهل العراق في قياسهم مقدار الصداق على مقدار نصاب السرقة وقال القرطبي استدل من قاسه بنصاب السرقة بان عضو آدمي محترم فلا يستباح باقل من كذا قياسا على يد السارق وتعقبه الجمهور بانه قياس في مقابل النص فلا يصح وبان اليد تقطع وتبين وكذلك الفرج وبان القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع وكذلك الصداق وقد ضعف جماعة من المالكية ايضا هذا القياس فقال ابو الحسن النخعي قياس قدر الصداق بنصاب السرقة ليس بالبين لان اليد انما قطعت في ربع دينار كالا للمعصية والسكاح مستباح بوجه جائز ونحوه لا يبيح الله بن الفخار منهم من قل حلة بعض المالكية بما تجب فيه الزكاة وهو اقوى من قياسه على نصاب السرقة واقوى من ذلك ردة الى المتعارف وقال ابن العربي وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار وهو لا جواب عنه ولا عذر فيه فالظاهر عدم التحديد في المهر وانفصل بعض العلماء عن هذا الايراد باجوبة منها ما تقدم قريبا من ان قوله رة لو خاتما من حديد خرج مخرج المبالغة ولم يرد عين خاتم الحديد ولا قدر قيمته ومنها انه طلب منه ما يجعل نقده قبل الدخول لان ذلك جميع الصداق وهذا جواب ابن القصار من المالكية، قال الشيخ ابو بكر الرازي رحمه الله وما حديث سهل بن سعد (اي حديث الباب) فان النبي صلى الله عليه وسلم امره بتججيل شيء لها وعلى ذلك كان مخرج كلامه لانه لو اراد ما يصح به العقد من التسمية لا كتفا بشبته فذمته ما يجوز به العقد عن السؤال عما يجعل فدل ذلك على انه لم يرد به ما يصح معزا الا ترى انه لما لم يجد شيئا قال زوجتكها بما معك من القرآن ونامعه من القرآن لا يكون مهر اقل ذلك على متحكما ذكرنا، ام وقال الشيخ ابن الهيثم بعد بسط الادلة من الحنابلة في وجوب الجمع فيجعل كل ما افاد ظاهرا كونه اقل من عشرة دراهم على انه المجمل وذلك لان العادة عندهم كانت تجليل بعض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى انه لا يدخل بها حتى يقدم شيئا لها فنقل عن ابن عباس وابن عمر والنخعي وقتادة تمسكا بمنعهم صلى الله عليه وسلم عليا لما تزوج بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اراد ان يدخل بها فمنعه صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال اعطها صدقك فاعطاها درعه ثم دخل بها لفظا الى داود ورواه النسائي ومعلوم ان الصداق كان اربعين درهما وهي فضة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها

قال سهل ماله رداء فلها نصفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصنع بأزارك ان لبسته لم يكن عليها من شيء وان لبسته لو كان عليك من شيء فجلس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤثرا فامر به فدعى له فلما جاء قال ما ذامعك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا فقال تقرأهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتها شيئا رواه ابو داود فيمن المتع المذكور على النديب اي ندب تقديم شيء ادخالا للسرقة عليها تألفا لقليلها واذا كان ذلك معهودا وجب حمل ما يخالف ما روينا عليه جمعا بين الاحاديث وكذا يحمل امره صلى الله عليه وسلم بالتمس من خاتمه من حديث علي انه تقدم شيء تألفا لقليلها عز قال قوم فلما عشرين آية وهي امرأتك رواه ابو داود وهو يحمل رواية الصحيح زوجتك بما معك من القرآن فانه لا ينافيه وبه تجتمع الروايات، ام - قال القاري في شرح المشكوة اي حيث تعذر البذل الحقيقي اجاز العوض السببي صورة والبذل الحقيقي ذممة، ام - فان تعلم القرآن امر ذو بال يرغب فيه يطلب كما ترغب وتطلب الاموال ولا سيما في ذلك الزمان فحاز ان يقوم مقامها صورة قال ابن الهمام واحتمال التمس خاتمة في المحمل وان قيل انه خلاف الظاهر لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعدة زوجتك بما معك من القرآن فان حمل على تعليمه اياها مامعه ونفى المهر بالكلية عارض كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى بعدة المحرمات وأجل لكم ما وراء ذلكم ان يبتغوا بما هو لكم من خصال فليقتلوا بالمال فوجوب كون الخبر غير مخالف له ولا لم يقبل ما لم يبلغ رتبة التواتر وهي قطعية في دلالتها لانه نسيم للقطعة فيستدعي ان يكون قطعيا فاما اذا كان خبر واحد فلا فكيف واحتمال كونه غير تمام المهر ثابت بناء على ما عهد من ان لزوم تقديم شيء او ندبه كان واتعا فوجب الحمل على ذلك، ام ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره وتعقب بأن الخصوصية تحتاج الى دليل خاص ومنها احتمال ان تكون قيمته اذ ذاك ثلاثة دراهم او ربع دينار على مذاق المالكية او عشرة دراهم على مذاق الحنفية وقد وقع عند الحاكم والطبراني من طريق الثوري عن ابي حازم عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا بختا من حديد فضة، وأقرب الأجوبة هو الجواب الثاني والله اعلم قال ابن الهمام والحق ان ما ينفى بحسب الظاهر تقدير المهر بشرة في السنة كثيرا لا انها كلها مضطفة ما سوى حديث التمس خاتمة، ام قلت ولا يغرنك تفهيم الترمذي حديث عامر بن ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز نكاح امرأة على النعلين لان فيه عاصم بن عبد الله قال ابن معين ضعيف لا يحجبه وقال ابن حبان فاحش الخطأ فترك، وقد مر هذا الخبر ايضا من الاحاديث التي لا تثبت مع احتمال كون تينك النعلين تساويا وعشرة دراهم وحديث التمس محمول على جزء المهر المحمل كما بينا وهكذا غيره من الاحاديث ان ثبت - والله اعلم قوله فلها نصفه الخ الذي قال فلها نصفه هو الرجل صاحب القصة وكلام سهل انما هو قوله ماله رداء فقط وهي جملة معترضة وتقدير الكلام ولكن هذا لا يري فلها نصفه وقد جاء ذلك صريحا في رواية ابي غسان محمد بن مطرف ولفظه ولكن هذا لا يري ولها نصفه قال سهل ماله رداء - قوله ان لبسته لو كان عليه منه شيء الخ قال الحافظ م اي ان لبسته كاملا ولا فمن المعلوم من ضيق حاله وقلة الثياب عند هراغها لو لبسته بعد ان تشقه لم يسترها ويحمل ان يكون المراد بالنفي نفى الكمال لان العرب قد تنفع جملة الشيء اذا انتفع كماله والمخنة لو شققته بينكما نصفين لم يحصل كمال سترك بالنصف اذا لبسته ولا هي وفي رواية معمر عند الطبراني والله ما وجدت شيئا غير ثوبي هذا اشتقته بيني وبينها قال مافي ثوبك فضل عنك، وفيه نظر الامام في مصالح رعيته وارشاده الى ما يصلحهم قوله ما ذامعك من القرآن الخ يحتمل ان يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك هل معك من القرآن شيء فاستفهمه حينئذ عن كميته ووقع الامران في رواية معمر قال فهل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم قال ما ذاق سورة كذا وعرف بهذا المراد بالمعينة وان معناها الحفظ عن ظهر قلبه كما سيأتي التصريح به قوله سورة كذا وسورة كذا الخ وفي حديث ابي كمامة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من اصحابه امرأة على سورة من المفصل جعلها مهرها وادخلها عليه وقال عليها وفي حديث ابي هريرة فعلها عشرين آية وهي امرأتك قوله فقد ملكتها الخ قال النووي هكذا هو في معظم النسخ وكذا نقله القاضي عن رواية الاكثرين ملكتها بضم الميم وكسر اللام المشددة عليها لم يسم فاعله وفي بعض النسخ ملكتها بكافين وكذا رواه البخاري وفي الرواية الاخرى زوجتكها، ام - قال الحافظ واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزويج وخالف ذلك الشافعي ومن المالكية ابن دينا وغيره والمشهور عن المالكية جواز بطل لفظ دل على معناه اذا قرن بذكر الصداق او قصد النكاح كالتمليك والهبة والصدقة والبيع ولا يصح عند هؤلاء بلفظ الاجارة ولا اناس بلفظ الوصية واختلف عند في الاحلال والاباحة واجازة الحنفية بكل لفظ يقتضيه التأيد مع القصد وموضع الدليل من هذا الحديث ورود قوله صلى الله عليه وسلم ملكتها لكن ورد ايضا بلفظ زوجتكها قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث فالظاهر ان الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم احاد لا لفاظا المذكورة فالصواب في مثل هذا النظر الى الترجيح وقد نقل عن السارقيني ان الصواب رواية من روى

بما معك من القرآن هذا حديث ابن أبي حازم وحديث يعقوب يقاربه في اللفظ وحديثه خلف بن هشام قال ناخدا  
ابن زبير قال وحديثه زهير بن حرب قال قال أنس بن مالك قال وحديثه اسحاق بن إبراهيم عن الدراوردي قال وحديثه  
ابو بكر بن أبي شيبة قال ناخدا عن علي بن زائدة قال ناخدا عن سهل بن سعد بهذا الحديث يزيد بن عبد الله بن عيسى  
زوجهما وانهما كانا حافظا لفظا وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين ويكون قال لفظا التزييم ولا ثم قال اذهب فقد ملكتها  
بالتزييم السابق قال ابن دقيق العيد وهذا بعيد لان سياق الحديث يقتضي تعيين لفظه قيلت لا تعدوها وانما هي التي انعقد بها النكاح وما  
ذكره يقتضي وقوع امر آخر انعقده النكاح والذي قاله بعيد جدا وايضا فخصه ان يكسر يدعي ان العقد وقع بلفظ التملك ثم قال زوجهما  
بالتملك السابق قال ثم انه لم يتعرض لرواية أمكنها مع ثبوتها وكل هذا يقتضي تعيين المصير الى الترجيم ام - وأشار الى المتأخر الى التورق فانه  
كذلك قال في شرح مسلم وقال العلائي القليل ترجم روايتا التزييم اميل لكونها روايتا لكثيرين ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجهما يا رسول الله  
وتعلق بعض المتأخرين بأن الذين اختلفوا في هذه اللفظة ائمة فلو ان هذه اللفظة عند مترادفة ما عيروا بها فدل على ان كل لفظ منهما  
يقوم مقام الآخر عند ذلك الامام وهذا لا يفي في الاحتجاج بجواز انعقاد النكاح بكل لفظ منهما الا ان ذلك لا يدفع مطالبهم بديل الحصر للفظين  
مع الاتفاق على ايقاع الطلاق بالكنايات بشرطها ولا حصر في الصريح وقد ذهب جمهور العلماء الى ان النكاح ينقذ بكل لفظ يدل عليه وهو قول  
الحنفية والمالكية وأحمدى الرازيين عن أحمد واختلف الترجيم في مذهبه فأكثر نصوصه تدل على موافقة الجمهور واختار ابن حامد اتباعه  
الرازي الاخرى الموافقة للشافعية واستدل ابن عقيل منهم بصحة الراية الاولى بحديث اعني صفية وجعل عتقها صداقها فان أحمد منقضى  
عليه من قال اعتقت امي وجعلت عتقها صداقها انه ينقذ نكاحها بذلك واشترط من ذهب الى الراية الاخرى بانه لا بد ان يقول في مثل هذه  
الصورة تزوجهما وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد واصوله يشهد بان العقود تنقذ بما يدل على مقصودها من قول او فعل قول  
بما معك من القرآن الخ قال الشيخ بدر الدين العيني رحمه الله اجوبه الشافعية وأحمد في رواية والظاهرية على ان التزييم على سورة من القرآن مسماة جائز  
وعليه ان يعلموا وقال الترمذي عقيب الحديث المذكور قد ذهب الشافعية الى هذا الحديث فقال ان لم يكن شيء يصدقها وتزوجهما على سورة من  
القرآن فالنكاح جائز ويعلمها السورة من القرآن وقال بعض اهل العلم النكاح جائز ويجعل لها صداق مثلها وهو قول اهل الكوفة وأحمد  
استحق قلت وهو قول الليث بن سعد ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد بن مالك وأحمد في احمد الرازيين واسحاق وقال ابن الجوزي في هذا الحديث دليل  
على ان تعليم القرآن يجوز ان يكون صداقا وهو احد الرازيين عن أحمد والاخرى لا يجوز وانما جاز لذلك الرجل خاصة واجابوا عن قوله قد  
زوجهما بما معك من القرآن انه ان حمل على ظاهره يكون تزويجها على السورة لا على تعليمها فالسورة من القرآن لا تكون مهرًا بالاجماع فحينئذ  
يكون المعنى زوجهما بسبب ما معك من القرآن وبجزمته وبركنه فيكون الباء للسببية كما في قوله تعالى لا تظلمتم أنفسكم بائناكم العجل  
وقوله تعالى فكلوا مما آتاكم الله ولا تأكلوا مما لم يذكر الله عليه فلهذا المعنى والحق لله اياه اياكم ويكون المعنى  
من القرآن قلت اما على فانه يحى للتعليل ايضا كالباء كما في قوله تعالى ولتذكرن الله على ما هداكم والمعنى لهذا المعنى اياه اياكم ويكون المعنى  
زوجهما لاجل ما معك من القرآن يعني لاجل حرمة وبركته ولا ينافي هذا ايضا تسمية المال اما مع فانه للمصاحبة والمعنى زوجهما  
لمصاحبتك القرآن فالكل يعود الى معنى واحد وهو ان التزييم انما كان على حرمة السورة وبركتها لا انها صارت مهرًا لان السورة من القرأت  
لا تكون مهرًا بالاجماع كما ذكرنا فان قلت الاصل في الباء ان تكون للمقابلة في مثل هذا الموضع كما في نحو قولك بعثك ثوبي بدينار قلت لا نسلم  
ان الاصل في الباء ان تكون للمقابلة بل الاصل فيها انما موضوعه للاصاق حتى قيل انه معنى لا يفرقها ولو كانت للمقابلة لمهنا للزم ان تكون  
تلك المرأة كالموهوبة وذلك لا يجوز الا للنبي صلى الله عليه وسلم لان في احدي روايات البخاري فقد ملكتها بما معك من القرآن فالتملك هبة  
والهبة في النكاح اختص بها النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى خالص لك من دون المؤمنين فان قلت معنى قوله صلى الله عليه وسلم  
زوجهما بما معك من القرآن بان تعلمها ما معك من القرآن او مقلداً منه ويكون ذلك صداقها اي تعليمها اليه والدليل على ذلك ما جاء في رواية  
لمسلم انطلق فقد زوجهما فدلها من القرآن وجاء في رواية عطاء فعلمها عشرين آية قلت هذا عدول عن ظاهر اللفظ بغير دليل ولئن سلمنا  
هذا فمهل الاينا في تسمية المال فيكون قد زوجهما منه مع تحريضه على تعليم القرآن ويكون ذلك المهر مسكوتاً عنه اما لانه صلى الله عليه وسلم  
قد اصدق عنه كما كفر عن الواطئ في رمضان اذ لم يكن عنده شيء وودي المقتول بخير اذ لم يصلي اهل كل ذلك زفقا بأمته ورجعة لهم  
او يكون ابقى الصداق في ذمته وانكحها نكاح تفويض حتى يتفق له صداق اذ حتى يكسب بما معه من القرآن صداقا فلفظ جميع التقدير لم يكن فيه

هل يجوز ان يكون تعليم القرآن صداقا اختلف العلماء في ذلك



حجة على جواز النكاح بخير صداق من المال، أم - ويؤيد الأخير ما في حديث ابن مسعود قد تكلمنا على أن تقرها وتعلمها وإذا رزقك الله عوضها فتزوجها الرجل على ذلك، هكذا ذكره الحافظ في الفتح من مسند ابن مسعود ثم قال بعد ورقتين وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال فيه فإذا رزقك الله فعوضها كان فيه تقوية لهذا القول لكنه غير ثابت، أم - والظاهر أنه حديث ابن مسعود كما أخرجه الدارقطني ونسبته إلى ابن عباس من أغلاط النسخين والله أعلم - وأما وقوع قوله صلى الله عليه وسلم فقد ملكتها بما موك من القرآن بعد سؤاله هل عندك من شيء أي مال تصدقها فقد تقدم توجيهه على هذا التقدير قريباً في شرح قوله ولونخات من حديد ولثن سلماً أن تعلم القرآن كان صداقاً في هذه القصة فنقول أنه محمول على خصوصية ذلك الرجل للدالة الدالة على أن الصداق إنما يكون ما لا متقوماً ونظيره قصة أبي طلحة مع النبي صلى الله عليه وسلم وذلك فيما أخرجه النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سلمة فقالت والله ما مثلك يرود لك ذلك كافر وإن أسلمة ولا يهل لي أن أتزوجك فإن تسلف ذلك مهرى ولا أسألك غيره فأسلم فكان ذلك مهرها وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سلمة فكان صداق ما بينهما من الإسلام والتزويج على الإسلام ثم تزوج علياً حديث سهل التريز على سورة من القرآن فكانت مالاً إلى تشابه القصة من حيث أن كلا من الإسلام والقرآن لا يصح أن يكون مهرًا في قواعد الشرع فالحال في الثاني كالحال في الأول والله أعلم ويقال كما قال الطحاوي والداودي وغيرهما إن النكاح كان بلا مهر وهو خاص بذلك الرجل لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان يجوز له نكاح الوأهبة فذلك يجوز له أن ينكحها لمن شاء بغير صداق وأول أقرب ويؤيد ما أخرجه سعيد بن منصور من مهمل أبي النعمان الأزدي قال زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا تكون لك مهر إلا كذا قال الحافظ وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس هذا لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه، قال الحافظ وفي حديث الباب جواز كون الأجرة صداقاً ولو كانت المصدوقة المستأجرة فتقوم بالمنفعة من الأجرة مقام الصداق وهو قول الشافعي وإسحاق والحسن بن صالح وعند المالكية فيه خلاف ومنعه الحنفية في الحر وإجازه في العبد إلا في الأجرة في تعليم القرآن فمنعه مطلقاً بناء على أصلهم في أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن لا يجوز وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال زوجة على أن يعلمها من القرآن فكانت أجارة وهذا كرهه مالك ومنعه أبو حنيفة وقال ابن القاسم يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده قال الصحيح جازة بالتعليم وقد روي يحيى بن مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الأجرة على تعليم القرآن وبالحجيين قال الشافعي وإسحاق وإذا جاز أن يؤخذ عنه العوض جاز أن يكون عوضاً وقد أجازه مالك من إحدى الجهتين فيلزم أن يجيزه من الجهة الأخرى، أم - وقال الإمام الحنابلة رحمهم الله وأما التزويج على تعليم سورة من القرآن فإنه لا يصح مهرًا من وجهين أحدهما ما ذكرنا من أنه لا يستحق بتسليم مال كخدمة الحر وقوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم قد اقتضى أن يكون بدل البضع ما يستحق به تسليم مال لأن قوله تعالى أن تبتغوا بأموالكم لا يحتمل معنيين أحدهما تملك المال بدلًا من البضع والآخر تسليمه لاستيفاء منفعته فدل ذلك على أن المهر الذي يملك به البضع ما أن يكون مالاً أو منافع في مال يستحق بها تسليمه إليها إذا كان قوله أن تبتغوا بأموالكم يشتمل عليهما ويقتضيها والوجه الآخر أن تعليم القرآن فرض على الكفاية فكل من علم إنساناً شيئاً من القرآن فأنما قام بفرض وقد روي عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بلغوا عني ولو آية فكيف يجوز أن يجعل عوضاً للبضع ولو جاز ذلك لجاز التزويج على تعليم الإسلام وهذا باطل لأن ما أوجب الله تعالى على الإنسان فعله فهو موقوف فعله فعله فرضاً فلا يستحق أن يأخذ عليه شيئاً من أعراض الدنيا ولو جاز ذلك لجاز للحكام أخذ الرشي على الحكم وقد جعل الله ذلك سحتاً محرماً - أم - وفي الاختار لكن في المهر ينبغي أن يصح على قول المتأخرين، أم - قال ابن عابدين وأصله لصاحب البحر حيث قال وسيأتي إن شاء الله تعالى في الأحبار أن الفتوى على جواز الاستئجار لتعليم القرآن والفقهاء فينبغي أن يصح تسميته مهرًا لأن ما جاز أخذ الأجرة في مقابلته من المنافع جاز تسميته صداقاً كما قد مناه عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدير هنا أنه لما جاز الشافعي أخذ الأجر على تعليم القرآن صح تسميته مهرًا فكذلك نقول يلزم على المفتي به صحة تسميته صداقاً ولم أر من تعرض له والله الموفق للصواب - أم - وفي فتح القدير وأختلف الروايات في رعي غنمها وزراعتها أرضها للتردد في تحضنها خدمة وعدمه وكون الأوجه الصحة لفتح الله سبحانه قصة شعيب وموسى عليهما السلام من غير بيان نفيه في شرعنا إنما يلزم لو كانت الغنم ملك البنت دون شعيب وهو منتف - أم - قلت وهذا لا انتفاء هو مقتضى الظاهر ولا فيجتمعا أنه إنما أضاع المنافع إلى نفسه في قوله على أن تأجرني ثماني حج لأنه هو المتولى للعقد أو لأن مال الولد منسوب إلى الوالد كقوله صلى الله عليه وسلم

أقوال العلماء في جواز كون الأجرة صداقاً

غير أن في حديث زائدة قال إنطلق فقد زوجتكما نعلتهما من القرآن حل ثنا اسحاق بن ابراهيم قال انا عبد العزيز بن محمد قال حدثني يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادح قال حدثني محمد بن ابي عمر المكي واللفظ له قال انا عبد العزيز بن يزيد عن محمد بن ابراهيم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت كان صدقه لا زواجه ثنتي عشرة أوقية ونشأ قالت أتدري ما النش قال قلت لا قالت نصف أوقية فتلك خمس مائة درهم فهذا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه وحل ثنا يحيى بن يحيى التميمي أبو الربيع سليمان بن داود العتكي وقتيبة بن سعيد واللفظ ليحيى قال يحيى انا وقال الاخران نا حماد بن زيد عن ثابت عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف اشر صفره قال ما هذا قال يا رسول الله اني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب

انت ومالك لا بيبك والله اعلم - قوله فقد زوجتكما الخ فيه ان الامام يزوج من ليس لها ولي خاص لمزينا كفوا لها ولكن لا بيبك من رضاها بذلك وقال الداودي ليس في الخبر انه استأذنها ولا انها وكلته وانما هو من قوله تعالى أَلَيْسَ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ يعني فيكون خاصا به صلى الله عليه وسلم انه يزوج من شاء من النساء بغير استئذانها لمن شاء ونحوه قال ابن ابي زيد واجاب ابن بطال بانها لما قالت له وهبت نفسي لك كان كالاذن منها في تزويجها لمن اراد لانها لا تملك حقيقة فيصير المعنى جعلت لك ان تصرف في تزويجي، ام لا لورا جعنا حديث ابي هريرة لما احتاج الى هذا التكلف فان فيه كما قد متهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة اني أريد ان اتزوجك هذا ان رضيت فقالت ما رضيت لي فقد رضيت وفيه انه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة اذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوله ولا تشهد ولا غيرها من اركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة ووافقهم من الشافعية ابو عوانة فترجم في صحيحه باب جواز الخطبة عند العقد واستدل به على صحة النكاح بغير ولي وتعقب باحتمال انه لم يكن لها ولي خاص والامام ولي من لا ولي له، هذا كله في الفقه فليتأمل

**قوله ثنتي عشرة اوقية الخ** الاوقية بضم الهضرة وتشديد الياء والمراد اوقية الحجاز وهو اربعون درهما **قوله** ونشأ الخ بنون مفتوحة ثوبين معجمة مشددة **قوله** فهذا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال النووي استدلى اصحابنا بهذا الحديث على انه يستحب كون الصداق خمسمائة درهم والمراد في حق من يجمل ذلك فان قيل فصداق امر حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان اربعة آلاف درهم او اربع مائة دينار فالجواب ان هذا القدر تبرع به النجاشي من ماله اكراما للنبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم اياه او عقد به والله اعلم - **قوله** لا زواجه الخ قال الشوكاني ظاهرة ان زوجات النبي صلى الله عليه وسلم كلهن كان صداقهن ذلك المقدار وليس الامر كذلك وانما هو محمول على الاكثر فان امر حبيبة اصدقها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم المقدار المتقدم وقال ابن اسحاق عن ابي جعفر اصدقها اربع مائة دينار أخرجه ابن ابي شيبة من طريقين واخرج الطبراني عن انس انه اصدقها مائتي دينار واسناده ضعيف وصنفية كان عتقها صداقها وخديجة وحميرة لم يكونا كذلك كما قال الحافظ - **قوله** اشر صفره الخ اي الطيب الذي يستعمل عند الزفات وفي رواية في البخاري وعليه وضرب من صفره بفتح الواو والضاد المعجمة هو السلق بخلق او طيب له لون وقد صرح به في بعض الروايات بانه اشر صفره فان قلت جاء النهي عن التزعم فما الجمع بينهما قلت كان يسيرا فلم يذكره وقيل ان ذلك علق من ثوب المرأة من غير قصد وقيل كان في اول الاسلام ان من تزوج لبس ثوبا مصبوغا لسوره وزواجه وقيل كانت المرأة تكسوه اياه وقيل انه كان يفعل ذلك ليعان على الويلة وقال ابن العباس احسن الالوان الصفرة وقال عز وجل صَفْرَاءَ قَاتِعَ لَوْنُهَا تَسْمَّى التَّاطِيرُ يُقَالُ فَتْرَنَ السَّوْدُ بِالْصَّفْرِ وَمَا تَسْمَّى عَبْدُ اللَّهِ عَنْ الصَّبْغِ بِهَا قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصْبِغُ فَاَنَا اصْبِغُ بِهَا وَأُحِبُّهَا وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ كَانُوا يَرْخُصُونَ فِي ذَلِكَ لِلشَّابِّ أَيَا مَعْصِيَةٍ وَقِيلَ يَحْتَمِلُ أَنْ ذَلِكَ كَانَ فِي ثَوْبِهِ دُونَ بَلَاءٍ وَمَذْهَبُ مَالِكٍ جَوَازُهُ وَحَكَاهُ عَنْ عَلِيٍّ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِلرِّجَالِ كَذَا فِي عَمْدِ الْقَارِي **قوله** ما هذا الخ فيه سؤال الامام والكبير اصحابه واتباعه عن احوالهم ولا سيما اذا رأى منهم ما لم يجهد وجواز خروج العرس وعليه اشر العرب من خلوق وغيره **قوله** على وزن نواة من ذهب الخ في المرقاة قال القاضي النواة اسم خمسة دراهم كما ان النش اسم عشرين درهما والاوقية اسم اربعين درهما وقيل معناه على ذهب يساوي قيمته خمسة دراهم وهو لا يساعد اللفظ وقيل المراد بالنواة نواة التمر ام - والاخير هو الظاهر المتبادر اي مقدارها من الذهب وهو سدس مثقال تقريبا وقد يوجد بعض النوى ان يكون ربع مثقال او اقل وقيمه تساوي عشرة دراهم ويمكن ان يحمل على المعنى الاول فمعناه على مقدار خمسة دراهم وزنا من الذهب يعني ثلاثة مثاقيل

## قال فبارك الله لك أولم

ونصف ذهباً، ام - وهذا بعيد كما في الفتح - قال الحافظ واستدل به على استحباب تقبيل الصديق لأن عبد الرحمن بن عوف كان من أصحاب  
 الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على صداقه وزن نواة من ذهب وتقبيل بان ذلك كان في أول الأمر حين قدم المدينة وإنما حصل ذلك ليس  
 بعد ذلك من لازمة التجارة حتى ظهرت منه من الأعانة في بعض الغزوات ما اشتهر وذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له **قوله فبارك**  
**الله لك** الخ فيه استحباب الدعاء للمتزوج بالبركة وهو المشرع ولا شك أنها لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره وفي بعض  
 الروايات قال عبد الرحمن فلقد رأيتني ولورفعت حجر الرجوت أن أصيب ذهباً أو فضة فكانه قال ذلك إشارة إلى إجابة الدعوة النبوية  
 بأن يبارك الله له، وفي رواية معمر بن ثابت قال نس فلقد رأيتني قسراً لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف قلت مات عز أربع نسوة فيكون  
 جميع تركته ثلاثاً آلاف مائة ألف والى العت والدعاء بالبركة للمتزوج قد ورد في حديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان  
 الحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رافأ أنساً قال بارك الله لك وبارك  
 عليك وجمع بينهما في خير قوله رافأ بفتح الراء وتشديد اللام معناه دعاه في موضع قولهم بالرفاء والبنين وكانت كلمة تقولها أهل الجاهلية  
 فورد النهي عنها ودل حديث أبي هريرة أن اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى شئ كل دعاء للمتزوج ترفية واختلف في علة النهي عن ذلك قيل  
 لأنه لا حمد فيه ولا ثناء ولا ذكر لله وقيل لما فيه من الإشارة إلى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر وأما الرفاء فمعناه الالتئام من رافأ الثوب  
 ورفوته رفاً ورفاءً وهو دعاء للزوج بالالتئام والائلاف فلا كراهة فيه وقال ابن المنير الذي يظهر أنه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه  
 من موافقة الجاهلية لأنهم كانوا يقولونه تفاؤلاً لدعاء فيظهر أنه لوقيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكرهه كان يقول اللهم آلف بيننا واربنا  
 بيننا صالحين مثلاً أو آلف الله بينكما وبرزقكما ولداً ذكراً ونحو ذلك، كذا في الفتح - **قوله أولم** الخ قال اللغوي قال العلماء من أهل اللغة و  
 الفقهاء وغيرهم الوليمة الطعام المتخذ للعرس مشتقة من العول وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان قاله الأزهري وغيره وقال الأنباري  
 أصلها تمام الشيء واجتماعه والفعل منها أو لم قال أصحابنا وغيرهم الضيافات ثمانية أنواع الوليمة للعرس والخمس بضم الخاء المعجمة ويقال  
 الخرس أيضاً بالصاد المعجمة للولادة والأعداء بكسر الهمزة وبالياء المعجمة والمهملة والذال المعجمة للختان والوكيرة للبناء والنقعة لقدم المسافر  
 مأخوذة من المنقع وهو الغبار ثم قيل إن المسافر يصنع الطعام وقيل يصنعه غيره له والعقيقة يوم سابع الولادة والوضيمة بفتح الواو وكسر  
 الضاد المعجمة الطعام عند المصيبة والمأدبة بضم الدال وفتحها الطعام المتخذ ضيافة بلا سبب والله أعلم، ام قال الحافظ وقد فاتهم  
 ذكر الخناق بكسر الخاء المعجمة وتخفيف الذال المعجمة وآخره قاف الطعام الذي يتخذ عند حذق الصبي ذكره ابن الصبان في الشامل وقال  
 ابن الرقعة هو الذي يصنع عند الختم وختم القرآن كذا قيد ويحتمل ختم قد مقصود منه ويحتمل أن يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة، قال  
 وفي حديث عثمان بن أبي العاص عند أحمد في وليمة الختان لم يكن يدعى لها، ام - وقد ورد في حديث أبي هريرة مرفوعاً عند الطبراني في الأوسط  
 الوليمة حق وسنة فمن دعى فلم يجب فقد عصى قال ابن بطال قوله الوليمة حق أو ليست بباطل بل ينذب إليها وهي سنة فضيلة وليست  
 بالحق الوجوب ثم قال ولا أعلم أحداً أوجبها كذا قال وغفل عن رواية في مذهبه بوجوبها نقلها القرطبي وقال إن مشهور المذهب أنها  
 مندوبة وابن التين عن أحمد لكن الذي في المغني أنها سنة بل وافق ابن بطال في نفى الخلات بين أهل العلم في ذلك قال وقال بعض  
 الشافعية هي واجبة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بها عبد الرحمن بن عوف ولأن إجابة إليها واجبة فكانت واجبة وإجاب بانه  
 طعام لسرور حادث فأشبهه سائر الأطعمة ولا يحمل على الاستحباب بدليل ما ذكرناه ولكونه أمر بشاة وهي غير واجبة اتفاقاً  
 وبالوجوب قال أهل الظاهر كما صرح به ابن حزم واختلف العلماء في وقت فعلها فحكى القاضي أن الأصح عند مالك وغيره أنه يستحب  
 فعلها بعد الدخول وعن جماعة من المالكية استحبابها عند العقد وعن ابن حبيب المالكي استحبابها عند العقد والدخول واختلفت  
 السلف في تكرارها أكثر من يومين فكرهته طائفة ولم تكرهه طائفة قال واستحب أصحاب مالك للموسر كونها أسبوعاً، قال القاري  
 والمختار أنه على قدر حال الزوج، ام - وعلى القول بالكراهة في اليوم الثالث قال العمراني إنما تكرهه إذا كان المدعو في الثالث هو المدعو في  
 الأول والثالث - أما المصلحة في مشروعية الوليمة فقال العارف الكبير الشيخ ولي الله الدهلوي قدس سره روحه وكان الناس يجتادون  
 الوليمة قبل الدخول بها وفي ذلك مصالح كثيرة منها التلطف بأشاعة النكاح وأنه على شرف الدخول بها إذا لم يكن من الأشاعة لئلا ينجس  
 محل لو هو الواهم في النسب ليمتيز النكاح عن السفاح بأدى الرأي وتحقيق اختصاصه بها على أعيان الناس ومنها شكر ما أولاها الله تعالى

ولوبشة وحل ثنا محمد بن عبد الله بن عيسى قال نا ابو عوانة عن قتادة عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف تزوج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على وزن نواة من ذهب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لور و لوبشة وحل ثنا اسحق بن ابراهيم قال انا وكيع قال ناشبة عن قتادة وحديث عن انس ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له أو لور و لوبشة وحل ثنا ابن مثنى قال نا ابو داود ح قال وحل ثنا محمد بن رافع و هارون بن عبد الله قال نا وهب بن جريح قال وحل ثنا احمد بن خراش قال نا شبابة كلهم عن شعبة عن حميد بهذا الاسناد غير ان في حديث وهب قال قال عبد الرحمن تزوجت امرأة وحل ثنا اسحاق بن ابراهيم ومحمد بن قدامة قال نا النضر بن شميل قال ناشبة قال نا عبد العزيز بن صهيب قال سمعت انس يقول قال عبد الرحمن بن عوف راى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى بشاشة العرس فقلت تزوجت امرأة من الانصاء فقال كرا صدقتها فقلت نواة في حديث اسحاق من ذهب وحل ثنا ابن مثنى قال نا ابو داود قال ناشبة عن ابى حمزة قال شعبة واسمه عبد الرحمن بن ابو عبد الله عن انس بن مالك ان عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن نواة من ذهب وحل ثنيه ابن رافع قال نا وهب قال ناشبة بهذا الاسناد غير انه قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن ابن عوف من ذهب لحل شنى زهير بن حرب قال نا اسماعيل يعني ابن علية عن عبد العزيز عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر قال فصلينا عندها صلوة الغداة فجلس فركب نبي الله صلى الله عليه وسلم وركب ابو طلحة انا روي الى طلحة

باب فضيلة اعتناقه امته ثم يزوجه

من انتظام تدبير المنزل بما يصرفه الى عبادة وينفعهم به ومنها البر بالمرأة وقومها فان صرف المال لها وجمع الناس في امرها يدل على كرامتها عليه وكونها ذات بال عندنا ومثل هذه الامور لا بد منها في اقامة التاليف فيما بين اهل المنزل لا سيما في اول اجتماعهم ومنها ان تجدد النعمة حيث ملك ما لو يكن مالكا له يورث الفرج والنشاط والشورى ويحج على صرف المال وفي اتبع تلك الداعية التمرن على السخاوة وعصيان داعية الشتم الى غير ذلك من الفوائد والمصالح فاعلم ان فيها جملة صالحة من فوائد السياسة المدنية والمنزلية وتهدى النفس الى احسان وجب ان يبقيا النبي صلى الله عليه وسلم ويرغب فيها ويحث عليها ويعمل هوجها ولم يضبطه النبي صلى الله عليه وسلم بحل بمثل ما ذكرنا في المهر والحد الوسط الشاة والله سبحانه وتعالى اعلم - قوله ولوبشة الخ لتقليدية، واستدل به على ان الشاة اقل ما تجزئ عن الموسر لولا ثبوت انه صلى الله عليه وسلم أو لم على بعض نسائه بأقل من الشاة لكان يمكن ان يستدل به على ان الشاة اقل ما تجزئ في الوليمة ومع ذلك فلا بد من تقييد بالقادر عليها وايضا فيعكر على الاستدلال انه خطاب احد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم ولا وقد اشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا أعلمه امر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلمه انه صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة فجعل ذلك مستندا في كون الوليمة ليست بحتم ويستفاد من السياق طلب تكثير الوليمة لمزيجهم قال عياض واجمعوا على ان لا حد لكثرها واما اقلها فكل ذلك ومهما تيسر اجزا والمستحب انما على قدر حال الزوج وقد تيسر على الموسر الشاة فما فوقها، قوله وعلى بشاشة العرس الخ قال الحافظ بشاشة العرس اثره وحسنه وفرجه وسرور يقال بش فلان بفلان اي اقبل عليه فرحابه ملطفا به - قوله كرا صدقتها الخ استدلال به على ان النكاح لا بد فيه من صلح لاستفهامه عن الكمية ولم يقل هل اصدققتها او لا - باب فضيلة اعتناقه امته ثم يزوجه قوله غزا خيبر الخ يعني غزا بلدة تسمى خيبر وخيبر بلغة اليهود حصن وقيل اول ما سكن فيها رجل من بني اسرائيل يسمى خيبر فسميت به وهي بلدة عترتهم في جهة الشمال والشرق من المدينة النبوية على ستة مراحل وكانت لها نخيل كثير وكانت في صدر الاسلام دارا لبني قريظة والنضير كذا في عدة القاري قوله فصلينا عندها الخ اي خارجا منها قوله بفس الخ نفيم الغين واللام وهو ظلمة آخر الليل وتقدم الكلام على استحباب التخليل او الاسفار بالفجر في كتاب الصلوة مبسوطا وفي حديث الباب اشارة الى تعيين المباداة الى الصلوة في اول وقتها قبل الدخول في الحرب والاشتغال بأمر العدا - قوله فركب النبي صلى الله عليه وسلم ام اي ركب مركوبه وعن انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم قريظة والنضير على حمار يوم خيبر على حمار مخطوم بر من ليف تحتها اكان من ليف روابه البيهقي والترمذي وقال ابن كثير والذي ثبت في الصحيح عند البخاري عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجري في زقاق خيبر حتى انحصر لآزار عن فخذة فالظاهر انه كان يومئذ على فرس لا على حمار ولعل هذا الحديث ان كان صحيحا فهو محمول على انه ركب في بعض الايام وهو محاصرهما - قوله وركب ابو طلحة الخ وكان انس ربيبة قوله وانا رويت ابو طلحة الخ فيه جواز الاروات ومحلها ما اذا كانت الدابة مطيقة



فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر وان ركبتى لتمش فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم وانحسر الأزار عن  
فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم وانى لأرى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم

قوله فأجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم الخ من الأجزاء أى أجرى مركوبه ، قال النووي دليل يجوز ذلك والله لا يسقط المروعة ولا يخل بمبدأ  
اهل الفضل لا سيما عند الحاجة للقتال أو رياضة الدابة أو تدريب النفس ومعاونة أسباب الشهادة قوله في زقاق خيبر الخ بضم الزاي و  
بالقافين وهو السكة يذكر ويؤنث والجمع أزقة وزقان بضم الزاي وتشديد القاف وبالتون قوله وانحسر الأزار الخ هكذا وقع في رواية  
مسلم وانحسر في البخاري من طريق يعقوب بن إبراهيم عن اسمعيل بن علية ثم حسر الأزار عن فخذة قال العيني رحمه الله صيغة المجهول والدليل  
على صحة هذا ما وقع في رواية أحمد في مسنده من رواية اسمعيل بن علية فانحسر هكذا وقع في رواية مسلم وكذا رواه الطبري في الفقه الطبراني  
عن يعقوب بن إبراهيم شيوخ البخاري في هذا الموضع وروى الاسماعيلى هذا الحديث عن القاسم بن زكريا عن يعقوب بن إبراهيم ولفظه فأجرى نبي  
الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر اذ خرا الأزار ولا شك ان الخرو هنا بمعنى الوقوع فيكون لازماً وكذلك الانحسار في رواية مسلم وهذا هو  
الأصوب لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكشف أزاره عن فخذة قصداً وإنما انكشف عن فخذة لاجل الزحام وكان ذلك من قوة أجرائه صلى الله عليه وسلم  
وقال بعضهم الصواب انه عند البخاري بفحنتين يعنى ان حسر على صيغة الفاعل ، ثوابت عليه بما ذكره البخاري في أوائل باب ما يذكر في  
الفخذ تعليقا قال نس حسر النبي صلى الله عليه وسلم عن فخذة قلت اللائق بحاله الكريمة ان لا ينسب اليه كشف فخذة قصداً مع ثبوت قوله صلى  
الله عليه وسلم الفخذ عورة ، ثم قال ويحتمل ان أنسا لما رأى فخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم مكشوفاً ظن انه صلى الله عليه وسلم كشفه فأسند  
الفعل اليه وفي نفس الأمر لم يكن ذلك إلا من اجل الزحام ومن قوة الجري على ما ذكرناه ، اهـ - وقال السندى الاقرب رواية مسلم ولعل رواية  
البخاري من تصرف بعض الرواة قلت ولكن ورد في حديث أبي موسى عن البخاري في المتأقب في قصة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان قائداً في  
مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبتيه أو ركبتيه فلما دخل عثمان غطاهما وقد روى مسلم من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
مضطجعا في بتي كاشفاً عن فخذيه أو ساقيه الحديث وفيه فلما استأذن عثمان جلس وهو عند أحمد بلفظ كاشفاً عن فخذ من غير تردد وله من  
حديث حفصة مثله وأخرجه الطحاوى والبيهقي من طريق ابن جريح قال اخبرني ابو خالد عن عبد الله بن سعيد المدني حدثني حفصة بنت عمر  
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندى يوماً وقد وضع ثوبه بين فخذيه فدخل أبو بكر الحديث ففهما قصتان متغايرتان في أحدهما  
كشف الركبة وفي الأخرى كشف الفخذ والاولى من رواية أبي موسى والأخرى من رواية عائشة ووافقتا حفصة وهذا كله يؤيد ما ثبت  
في حديث انس من كشف الفخذ ان وقوعه عن تعمد غير مستبعد نعم روى عن ابن عباس مرفوعاً الفخذ عورة أخرجه الترمذي قال هذا حديث  
حسن غريب في أسناده ابراهيمي القنات وهو ضعيف روى عن جرهد ان النبي صلى الله عليه وسلم مكشوف عن فخذة فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم غط فخذك فانها من العورة وهذا موصول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وضعفه البخاري في الاستيعاب  
للأصططاب في أسناده وروى أحمد والبخاري في تاريخه والحاكم في المستدرک كله من طريق اسمعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبي كثير  
مولى محمد بن جحش عن محمد بن جحش قال مر النبي صلى الله عليه وسلم وأنا معه على معبر فخذاه مكشوفتان فقال يا معمر غط عليك فخذيك فان الفخذ  
عورة رجاله رجال الصيحر غير أبي كثير فقد روى عنه جماعة لكن لم يجد فيه تصريحاً بتعديل ومعر المثار اليه هو عمر بن عبد الله بن فضالة  
القرشي العدني وقد أخرج ابن قانع هذا الحديث من طريقه أيضاً ووقع لي حديث محمد بن جحش مسنداً بالمجلدين من ابتدائهم الى انتهائهم وقد  
أمليت في الأربعين المتبينة ، قال البخاري في الصحيح وحديث انس (المذكور قبل) أسند الى صحاح أسناده وحديث جرهد أحوط حتى يخرج من  
اختلافهم قال القرطبي حديث انس ومعه إنما ورد في تضائياً معينة فإوقات مخصوصة يتطرق اليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل  
الاباحة ما لا يتطرق الى حديث جرهد ومعه لا يتضمن اعطاء حكم كلي واظهار شرع عام فكان العلل به أولى - واختلف العلماء في كون الفخذ  
عورة أما القوم الذين ذهبوا الى ان الفخذ ليس بعورة فهو محمد بن عبد الرحمن بن ابى ذئب واسماعيل بن علية وداود الظاهري وأحمد في رواية روى  
ذلك ايضاً عن الأصططري من اصحاب الشافعي حكاية الرافعي عنه وقال ابن حزم في المحلى والعورة المفروض سترها عن الناظر في الصلوة من  
الرجال الذكور وحلقه الدبر فقط وليس الفخذ منه عورة وهو من المرأة جميع جسد لها حاشا الوجه والكفين فقط الحرة والعامة سواء  
في ذلك ولا فرق ثم قال بعد ان روى حديث انس الذي أخرجه البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر فيه ثم حسر الأزار عن فخذة حتى  
انى انظر الى بياض فخذ النبي صلى الله عليه وسلم فصم ان الفخذ من الرجل ليس بعورة ولو كان عورة لما كشفها الله تعالى من رسول لم يظهر المعصوم

فلما دخل القرية قال الله اكبر خربت خيبر انا انا انزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قالها ثلاث مرات قال وقد خرج القوم الى اعمالهم فقالوا محمد قال عبد العزيز وقال بعض اصحابنا والخميس قال اصحابنا عتوة وجمع السبي فجاءه دحية فقال يا رسول الله اعطني جارية من السبي فقال ذهب فخذ جارية

من الناس في حال النبوة والرسالة ولا اراها انس بن مالك ولا غيره وهو تعالى عصمه من كشف العورة في حال المصباح وقبل النبوة واما الاخرى الذين هم خالفوه قالوا الفخذ عورة فهو جمهور العلماء من التابعين ومن بعدهم منهم ابو حنيفة ومالك في اصح اقوالهم والشافعي احمد في اصح روايته وابو ثوبان وعبد زفر بن الهذيل وقال في الهداية ان الركبة ملقطة عظم الفخذ والساق واجتمع الحرم والمبهم وفي مثله يغلب المحرم وحكم العورة في الركبة اخف منه وفي الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السوءة حتى ان كاشف الركبة ينكر عليه برفق وكاشف الفخذ يعنف عليه كاشف السوءة يؤذم ان لم يجز - قال العيني واما الجواب عن حديث انس فهو انه محمول على غير اختيار الرسول صلى الله عليه وسلم فيه بسبب ازدهام الناس يدل عليه مشرركية انس فخذ صلى الله عليه وسلم - ونظر فيه المحافظ فقال ظاهرة ان المس كان بين الحائل ومشر العورة بدلت حائل لا يجوز وعلى رواية مسلم ومن تابعه في ان الازار لم يكشف بقصد منه صلى الله عليه وسلم لا يمكن الاستدلال على ان الفخذ ليست بعورة من جهة استمراره على ذلك لانه وان جاز وقوعه من غير قصد لكن لو كانت عورة لم يقر على ذلك لمكان عصمته صلى الله عليه وسلم ولو فرض ان ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لمكان ممكنا لكن فيه نظر من جهة انه كان يتعين حينئذ البيان عقبه كما في قضية السهو في الصلوة ، ام قلت ولكن الفرق بين قضية السهو في الصلوة وبين انفسار الازار يظهر اذ في تأمل والله اعلم قوله فلما دخل القرية اى خيبر وهذا مشعر بان ذلك الزقاق كان خارج القرية قوله قال الله اكبر اى قال المحافظ انا التكبير فلا نه ذكر ما ثور عند كل امر مهول وعند كل حادث سرور شكر الله تعالى وتبرئ له من كل ما نسب اليه عداؤه ولا سيما اليهود فيجهل الله تعالى ، ام - وقال النووي فيه دليل لاستحباب الذكر والتكبير عند الحرب وهو موافق لقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قُيِّمْتُمْ فِرْقَةٌ فاقْتَتِلُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَلِهَذَا قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيُخَذُ مِنْهَا ثَلَاثَ كَثِيرٍ قوله خربت خيبر اى صارت خرابا وهل ذلك على سبيل الخبرية فيكون ذلك من باب الاخبار بالغيب او يكون ذلك على جهة الدعاء عليهم او على جهة التفاؤل لما راى خروجهم بمساحيهم وبمكائهم وذلك من آلات الحراث والهدم ويجوز ان يكون اخذ من اسمها وقيل ان الله اعلم بذلك قوله بساحة قوم قال الجوهري ساحة الدار باحتوائها واصل الساحة الفضاء بين المنازل ويطلق على الباحة والجهة والبناء - كذا في عمدة القارى قوله قد خرج القوم الى اعمالهم قال الكرماني اى مواضع اعمالهم قلت بل معناه خرج القوم لاعمالهم التي كانوا يعملونها وكلمة الى تأتى بعينه الامر كذا في عمدة القارى وحكى الواقدي ان اهل خيبر سمعوا بقصد لهم فكانوا يخرجون في كل يوم متسلحين مستعدين فلا يرون احدا حتى اذا كانت الليلة التي قدم فيها المسلمون ناموا فلم يتحرك لهم حافة ولم يصيح لهم ديك وخرجوا بالمساحي طالبين مزارعهم فوجدوا المسلمين قوله فقالوا محمد اى جاء محمد وارتقاه على انه فاعل لفعل محذوف ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اى هذا محمد قوله قال عبد العزيز اى هو عبد العزيز ابن صهيب احد رواة الحديث عن انس قوله وقال بعض اصحابنا اى اشار بهذا الى انه لم يسمع هذا اللفظة من انس انما سمعه من بعض اصحابه عنه وهذه رواية عن الجمهور اذ لم يعين هذا البعض من هو ، والحاصل ان عبد العزيز قال سمعت من انس قالوا جاء محمد فقط وقال بعض اصحابه قالوا محمد والخميس ثوبان عبد العزيز في بعض الروايات الخميس بقوله يعنى الجيش ويجوز ان يكون التفسير من دونه وعلى كل حال هو مدرج كذا في عمدة القارى قوله والخميس اى بفتح الخاء وسمى الجيش خميسا لانه خمسة اقسام مقدمة وساقة وقلب وجناح ويقال ميمنة وميسرة وقلب وجناحان وقال ابن سيدة لانه خمس ما دخل وقال الازهرى الخمس انما ثبت بالشعر وكانت الجاهلية يسمونه بذلك ولم يكونوا يعرفون الخمس ثوارتفاع الخميس بكونه عطفا على محمد ويجوز ان تكون الواو فيه بمعنى مع على معنى جاء محمد مع الجيش قوله عتوة اى بفتح العين وهو القهر يقال اخذته عتوة اى قهرا وقيل اخذته عتوة اى عن غير طاعة وقال ثعلب اخذت الشئ عتوة اى قهرا في عنف واخذته عتوة اى صلحا في رفق وقال ابن التين ويجوز ان يكون عن تسليم من اهلها وطاعة بلا قتال ونقله عن القزاني جامعته قلت فحينئذ يكون هذا اللفظ من الاضداد وقال ابو عمر الصحيح في ارض خيبر كلها عتوة وقال المنذرى اختلفوا في فتح خيبر كانت عتوة او صلحا او جلاء اهلها عنها بغير قتال او بعضها صلحا وبعضها عتوة وبعضها جلاء اهلها عنها قال وهذا هو الصحيح وهذا ايضا يندفع التضاد بين الاثر قوله فجاءه دحية اى بفتح الدال وكسر ها اى ابن خليفة بن فرقة الكلبي وكان اجل الناس وجها وكان جابريل عليه الصلوة والسلام يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صورته قوله فخذ جارية اى قال الكرماني فان قلت كيف جاز للرسول صلى الله عليه وسلم اعطاءها لدحية قبل

فأخذ صفية بنت حيي فحيا رجل إلى نبي الله صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله أعطيت دحية صفية بنت حيي سيدة قريظة والنضير ما تصلح إلا لك قال أذعوه بها قال فحيا بها فلما نظر إليها النبي صلى الله عليه وسلم قال خذ جارية من الصبي غيرها قال واعتقها وتزوجها فقال له ثابت يا أبا حمزة ما أصدقها قال نفسها اعتقها وتزوجها

القصة قلت صفية المغمى لرسول الله صلى الله عليه وسلم فله ان يعطيه لمن شاء صلى الله عليه وسلم قلت هذا غير متفق لانه صلى الله عليه وسلم قال له ذلك قبل ان يعين الصفية وقال الحافظ يحتل ان يكون اذنه له في اخذ الجارية على سبيل التسفيل له لما من اصل الغنيمة او من خيل من بعد ان ميز او قبل على ان تحسب من اذنه في اخذها لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه قوله فأخذ صفية بنت حيي في بفتح الصاد المهملة وحيي بضم الحاء المهملة وكسرها وفتح الياء الاولى الخففة وتشديد الثانية ابن اخطب بن سحبة بفتح السين المهملة وسكون العين المهملة وفتح الياء آخر الحروف ابن ثعلبة وهي من بنات هارون عليه الصلوة والسلام وكانت تحت كنانة بن ابي الحقيق بضم الحاء المهملة وفتح القاف الاولى قتل يوم خيبر وسب قتله ما أخرجه البيهقي باسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم ما ترك من ترك من أهل خيبر على ان لا يكفوه شيئا من اموالهم فان فعلوا فلا ذمة لهم ولا عهد قال نعيم بن مسعود اسكنانيه مال دخلني لحيي بن اخطب كان اخذته معه الى خيبر فسألهم عنه فقالوا اذهبته النقات فقال لعهد قريب والمال اكثر من ذلك قال فوجد بعد ذلك في خربة فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي صلى الله عليه وسلم اعطيت دحية ام قال السدي كأنه صلى الله عليه وسلم فهم من كلامه ان الناس ما تعجبهم اختصاص دحية بتلك الجارية فلعل ذلك يؤدي الى التباغض والتعادي بينهم فأراد دفع ذلك بما فعل والله تعالى اعلم قوله سيدة قريظة والنضير ام قريظة بضم القاف وفتح الراء وسكون الياء آخر الحروف وبالظلم المحجمة والنضير بفتح النون وكسر الصاد المحجمة وهما قبيلتان عظيمتان من يهود خيبر وقد دخلوا في العرب على نسبهم الى هارون عليه الصلوة والسلام قوله ما تصلح إلا لك قال الكوفي هو من باب النصيحة للثلاث دحية لانها كانت من بيت النبوة والرياسة فقد تأتت عن دحية فلا تحسن العشرة معه وانما تصلح لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ليس وراءه ونظره صلى الله عليه وسلم اليها لم يكن بمقتضى الشهوة واما وجه النصيحة للنبي صلى الله عليه وسلم وصفية فوجه بين لا يخفى قوله خذ جارية من السبي غيرها ام اي غير صفية وقال الكرواني فان قلت لما وهبها من دحية فكيف رجع عنها قلت اما لانه لم يتم عقد الهبة بعد واما لانه ابا المؤمنين وللوالدان يرجع عن هبة الولد واما لانه اشتراها منه قلت اجاب بثلاثة احوية الاولى فيه نظر لانه لو جرح عقد هبته حتى يقال انه رجع عنها وانما كان اعطاها اياه بوجه من الوجوه التي ذكرناها عن قريب الثاني في نظرنا ايضا لانه لا يمشي ما ذكره في مذهب غيره الثالث ذكر انه اشتراها منه اي من دحية ولو جرح بينهما عقد بيع او فكيف اشتراها منه بعد ذلك فان قلت وقع في رواية مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى صفية منه بسبعة اوس قلت اطلاق الشراء على ذلك على سبيل المجاز لانها لما أخذها منه على الوجه الذي ذكره الآن وعوضه عنها بسبعة اوس على سبيل التكرم والفضل اطلق الراوي الشراء عليه لوجود معنى المبادلة فيه واما وجه الاخذ فهو انه لما قيل له انها لا تصلح له من حيث انها من بيت النبوة فانها من ولد هارون اخي موسى عليها الصلوة والسلام ومن بيت الرياسة فانها من بيت سيد قريظة والنضير مع ما كانت عليه من الجلال الباعث على كثرة النكاح المؤدية الى كثرة النسل الى جلال الولد لا للشهوة النفسانية فانه صلى الله عليه وسلم معصوم منها وعن المازني يحمل ما جرى مع دحية على وجهين احدهما ان يكون رد الجارية برضاه واذن له في غيرها الثاني فانه انما اذن له في جارية من حشوا السبي لا في اخذ افضلين ولما رأى انه اخذ نفسه وجودهن نسبا وشرقا وجمالا استرجعها لثلاث تميز دحية بها على باقي الجيش مع ان فيهم من هو افضل منه فقطع هذا المفسد وعوضه عنها وفي سير الواقدي انه صلى الله عليه وسلم اعطاه أخت كنانة بن الربيع بن ابي الحقيق وكان كنانة زوج صفية فكان صلى الله عليه وسلم طيب خاطر لما استرجع منه صفية بان اعطاه أخت زوجها وليس في قوله سبعة اوس ما ينافي قوله هنا خذ جارية اذ ليس هناك دلالة على زيادة قوله فقال له ام اي لانس وثابت هو البناني وابو حمزة كنية اشترى قوله نفسها اعتقها وتزوجها ام بان جعل نفس العتق صداقا وقد اخذ بظاهره من القراء سعيد بن المسيب ابراهيم النخعي وطاوس والزهري ومن فقههم الامامان الثوري وابو يوسف واحمد اسحاق قالوا اذا اعتق امته على ان يجعل عتقها صداقا صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث قال ابن الجوزي فان قيل ثواب العتق عظيم فكيف فوته حيث جعله مهر او كان يمكن جعل المهر غيره فالجواب ان صفية بنت ملك ومثلها لا يقع الا بالمهر الكثير ولم يكن عند صلى الله عليه وسلم اذ ذاك ما يرضيها به لم يزل يقتصر فجعل صداقها نفسها وذلك عند ما اشرف من المال الكثير وأجاب الباقر وهو الاكثر عن ظاهر الحديث بأجوبة فقال بعضهم نعم

ما كان المأثم في ان لا يجرى جعل عتق الامه صداقا ولا يجرى مهر مثلها اذا فعل ذلك

## حتى اذا كان بالطريق جهزها له امره سلم

انه جعل نفس العتق المهر لكنه من خصائصهم ومن جزم بذلك المأورى وقال بعضهم يحتمل ان يكون اعتقها بشرط ان يتكسبها بغير مهر فلزمها الوفاء بذلك وهذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم وغيره، وقال كثير منهم انه اعتقها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال قال ابن الصلاح معناه ان العتق يجعل محل الصداق وان لم يكن صدقا قال وهذا كقولهم الجورج نداء من لا زاد له قال وهذا الوجه اصح الاول وأقربها الى لفظ الحديث وتبعه النووي في الرخصة ومن المستعربات قول الترمذي بعد ان اخرج الحديث وهو قول الشافعي واحمد والشافعي قال وكرم بعض اهل العلم ان يجعل عتقها صدقا حتى يجعل لها مهر أو اسرى العتق والمقول الاول اصح وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي والمحررون عند الشافعية ان ذلك لا يصح قاله الحافظ - وهكذا قال الليث بن سعد ابن شبرمة وجابر بن زيد ابو حنيفة ومحمد زفر مالك ليس لأحد غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفعل هذا فيتم له الكساح بغير صداق وانما كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة لان الله تعالى لما جعل له ان يتزوج بغير صداق كان له ان يتزوج على العتاق الذي ليس بصداق ثم ان فعل هذا وقع العتاق ولها عليه مهر مثل فان اُبتات تزوجه تسع له في قيمتها عند أبي حنيفة ومحمد قال مالك وزفر كاشى له عليها، وقال ابن دقيق العيد الظاهر مع احمد ومن وافقه والقياس مع الآخرين في تزوج الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما احتمله الواقعة من الخصوصية وهي وان كانت على خلاف الاصل لكن يتقوى ذلك بكثرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم في الكساح وخصوصا خصوصيته بتزويج الواهبة من قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي الآية ومن جزم بان ذلك كان من الخصائص يجيب بن اكرم فيما اخرج به البيهقي قال وكذا نقله المنزعي عن الشافعي قال و موضع الخصوصية انه اعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر لا ولا لا شهرود وهذا بخلاف غيره، ام وسيأتي ما يعر على بعضهم من رواية الطبراني في فانتظره منقضا، قال الشيخ ابو بكر الرازي قوله تعالى ان يتزوجوا بماؤا لكم يدل على ان عتق الامة لا يكون صدقا قالها اذ كانت الآية مقضية لكون بدل البضع ما يستحق به تسليم مال اليها وليس في العتق تسليم مال وانما فيه اسقاط الملك من غير ان استحققت به تسليم مال اليها الا ترى ان الرق الذي كان المولى يملكه لا ينتقل اليها وانما يتلف به ملكه فاذا حصل لها به مال او لم تستحق به تسليم مال اليها لم يكن مهر او ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتق صفيه وجعل عتقها صدقا فلان النبي صلى الله عليه وسلم كان له ان يتزوج بغير مهر وكان مخصوصا به دون الامة قال الله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد البني ان يستنكحها خالص صدك من دوق المؤمنين فكان صلى الله عليه وسلم مخصوصا بجواز ملك البضع بغير بدل كما كان مخصوصا بجواز تزويج التسع دون الامة وقوله تعالى واتوا النساء صدقتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا يدل ايضا على ان العتق لا يكون صدقا من وجه احدها انه قال وآؤهن وذلك امر يقتضيه الاجابة على عطاء العتق لا يصح والثاني قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا والعق لا يصح فتحه بطيب نفسها عن شيء منه والثالث قوله تعالى فكلوه هنيئا مريئا، وذلك محال في العتق، ا - قال الشيخ ابن الهمام وقول الرازي وجعل عتقها صدقا كناية عن عدم المهر يعني اعتقها وتزوجها ولو كان شيء غير العتق والتزوج بلا مهر جائز للنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وغاية ما فيه ان ما ذكرناه محتمل لفظ الرازي فيجب حمله عليه دفعا للاعراض بينه وبين الكتاب، ا - والالطف عند المبدأ الضيف عفا الله عنه ان يجعل قوله جعل عتقها صدقا من قبيل قوله صلى الله عليه وسلم في ضالة الابل معها حذامها وسقائها اراد انها تقوى على المشي وقطع الارض وعلى قصد المياه وعلى ورودها ورعى الشجر والامتناع عن السبلع المفترسة شبيهها بمن كان معه حذام وسقائها سفره وهكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ان قوله جعل عتقها صدقا محمول على التشبيه فكأنه شبهه بكساحه صلى الله عليه وسلم بعد الاحسان اليها بالاعتاق بالكساح على الصداق العظيم فان هذا العتق كان عندها اشرف وافضل من المال الكثير والله اعلم وروى عن جابر انه صلى الله عليه وسلم ان بصفية يوم خير وانه قتل اباها واخاها وان بلا لأمريها بين المقتولين وان صلى الله عليه وسلم خيرها بين ان يعتقها فترجى الى من بقي من اهلها او تسلم فينخذها لنفسه فقالت اختار الله ورسوله خرجه في الصفة واخرج عام في فواته من حديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها هل لك في قالت يا رسول الله لقد كنت أتمنى ذلك في الشراء فكيف اذا مكنته الله في الاسلام واخرج ابو حاتم عن طريق ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعين صفيه خضرة فقال ما هذه الخضرة فقالت كان دأبي في حجر ابن ابي الحقيق وانا نائمة فرأيت قنرا وقع في حجرى فاخبرته بذلك فلطمني وقال ثنتين ملك يثرب، قال ابن راقى رم اوله بخصوه وهو النبي صلى الله عليه وسلم لانه الظاهر عندهم ظهور القمر الباهر ان حذوة في الظاهر ظلماء وعلوا لاهم مستيقنون بنبوته والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله جهزها له امره سلم** الا يضم السين المهمل وهو امر اس رضى الله عنهما، اي زينتها وجملتها على عادة العروس بما ليس يهني عندهم وشم



فأهدتها له من الليل فاصبح النبي صلى الله عليه وسلم عروسا فقال من كان عنده شيء فليجيئ به قال وبسط نبطا  
قال فجعل الرجل يجيئ بالاقط وجعل الرجل يجيئ بالتمر وجعل الرجل يجيئ بالسمن فحاسبوا حيسا فكانت وليمة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وحل شئ أبو الربيع الزهراني قال نا حاد يعني ابن زيد عن ثابت وعبد العزيز بن محبوب عن أنس  
قال وحدثناه قتيبة بن سعيد قال نا حاد عن ثابت وشعيب بن جحاب عن أنس ح قال وحدثنا قتيبة قال نا أبو عوانة  
عن قتادة وعبد العزيز عن أنس ح قال وحدثنا محمد بن عبيد الغبري قال نا أبو عوانة عن أبي عثمان عن أنس ح قال  
وحدثني زهير بن حرب قال نا معاذ بن هشام قال حدثني أبي عن شعيب بن الجحباب عن أنس ح قال وحدثني  
محمد بن رافع قال نا يحيى بن آدم وعمر بن سعد وعبد الزمراق جميعا عن سفيان عن يونس بن عبيد عن شعيب بن  
الجحباب عن أنس كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اعتق صفيّة وجعل عتقها صداقها وفي حديث معاذ عن  
أبيه تزوج صفيّة واصداقها عتقها وحل شئ يحيى بن يحيى قال نا خالد بن عبد الله عن مطرف عن عامر  
عن أبي بردة عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الذي يعتق جاريته ثم يتزوجها لها جران  
حل شئ أبو بكر بن أبي شيبة قال نا عفان قال نا حاد بن سلمة قال نا ثابت عن أنس قال كنت ردت أبي طلحة  
يوم خيبر وقد مئتمس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأتيناهم حين بزغت الشمس وقلنا خروا مواشيهم خروا  
بنفوسهم ومكاتبهم ومروهم ففعلوا بهم ففعلنا ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم خربت خيبر أنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قال وهزمهم الله

ووصل وغير ذلك من المتن عنه قوله فأهدتها له أي أهدت أم سليم صفيّة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومعناه زفتها قولهم عروسا  
على وزن فعول يستوي فيه الرجل والمرأة ما دام في اعراسهما قوله فليجيئ به أي فيه ادلال الكبير لأصحابه وطلب طعامهم في نحو هذا وسحب  
لأصحاب الزوج وجيرانه مساعدته في الوليمة بطعام من عندهم قوله وبسط نبطا أي فيه أربع لغات مشهورات فتح النون وكسرها  
مع فتح الطاء واسكانها أفصحهم كسر النون مع فتح الطاء وجمعه نطوع وانطاع قوله فحاسبوا حيسا أي الحيس هو الأقط والتمر والسمن  
يخلط ويعجن ومعناه جعلوا ذلك حيسا ثم أكلوه وقد يخلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويق فقوله حاسة حيسا أي خلطوا قال الشاعر  
سـ وإذا تكون كريمة أدعى لها : وإذا حاسب الحيس يدعى جندب : قوله فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأشياء  
الثلاثة التي اتخذ منها الحيس فيه أن الوليمة تحصل بأق طعام كان ولا يتوقف على شاة والسنة تقوم بغاييرهم - قال العيني وفيه دلالة على  
مطلوبية الوليمة للعرس وانما بعد الدخول وقال الثوري ويجوز قبله وبعد والمشهور عندنا أنها سنة وقيل واجبة وعندنا جارية الدعوة  
سنة سواء كانت وليمة أو غيرها وبه قال أحمد ومالك في رواية وقال الشافعي واجبة وليمة العرس واجبة وغيرها مستحبة وبه قال مالك في  
رواية قوله له اجران أي هذا الخبر يشاقق بيانه وشرحه وأصح في كتاب الإيمان حيث ذكره مسلم وإنما أعاده هنا تنبيها على أن النبي صلى  
الله عليه وسلم فعل ذلك في صفيّة لهذه الفضيلة الظاهرة وفي رواية عند أبي داود الطيالسي إذا عتق الرجل أمته ثم أمهرها مهرًا  
جديدًا كان له اجران واستدل به على أن عتق الأمة لا يكون نفس الصداق وكالدلالة فيه بل هو شرط لما يترتب عليه الاجران المذكوران  
وليس قيدًا في الجواز - قوله فأتيناهم حين بزغت الشمس أي بفتح الباء والزاي ومعناه عند ابتداء طلوعها ، ووقع في رواية عند البخاري  
فلما أصبح خرجت يهود خيبر بمساكينهم ويجمع باهم وصلوا أول البلد عند الصبح فنزلوا ففصلوا فتوجهوا وأجرى النبي صلى الله عليه وسلم فرسه  
حينئذ في رفاق خيبر كما في الرواية الأخرى فوصل في آخر الزقاق إلى أول الحصون حين بزغت الشمس وفي رواية للبخاري أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أتى خيبر ليلاً أي قرب منها وذكر ابن أبي عمير أنه نزل بوادي يقال له الرجيع بينهم وبين غطفان لئلا يمدوهم وكانوا حلفاءهم  
قال فبلغني أن غطفان تجهزوا وقصدوا خيبر فسمعوا حشاً خلفهم فظنوا أن المسلمين خلفوهم في ذرايعهم فرجعوا فأقاموا وخذلوا أهل خيبر  
قوله بنفوسهم أي بمهزة ممدودة على وزن فعول جمع فأس بالهمزة وهي معروفة قوله ومكاتبهم أي جمع مكاتب وهي القفة الكبير (المنزلة)  
التي يحول فيها التراب وغيره قوله ومروهم أي المرورجع مرفوع الميم وهو معروف نحو المجرفة وأكبر منها يقال لها المساحي هذا  
هو الصبح في معناه وحكي القاضى قولين أحدهما هذا والثاني المراد بالمرورجع هنا الحبال كانوا يصعدون بها إلى الخيل قال واحداهم  
لفتح الميم وكسرها لأنه يمر حين يقتل وعند أحمد من حديث أبي طلحة في نحو هذه القصة حتى إذا كانت الصبح وذهب ذو الزرع إلى

ووقعت في سهم دحية جارية جميلة فاشترها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبعة أرؤس ثم دفعها إلى أم سليم تصنعها وتختبئها قال وأحسبه قال وتعتد في بيتها وهي صنفية بنت حنظل قال وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وليمتها الثمر والأقط والشمن فحصرت الأرض أفاحيص وجيء بالانطاع فوضعت فيها وجيء بالأقط والشمن فشيع الناس قال وقال الناس لا ندرى أنتزوها أم اتخذها أم ولد قالوا انجبها فهي امرأته وان لم يجبها فهي أم ولد فلما اراد ان يركب جحبها فقعدت على عجز البعير فعرفوا انه قد تزوجها فلما دنوا من المدينة دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفعنا قال فعثرت الناقة العصباء ونذر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونذرت فقام فسترها وقد شرفت النساء يقلن يا لعلة الله اليهودية قال قلت يا أبا حمزة أوقع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا والله

زرعه وذو الضرع إلى ضرعه أغار عليهم - قوله وقعت في سهم دحية الإسبق في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة كان بأذنه صلى الله عليه وسلم قبل القسور فلا ولي في طريق الجمع بين الروايات ان المراد بسهمه هنا نصيبه الذي اختاره لنفسه وذلك انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يعطيه جارية فاذا نل ان يأخذ جارية فاخذ صنفية فلما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم انها بنت ملك من ملوكهم ظهر له انها ليست من توهب لدحية لكثرة من كان في الصحابة مثل دحية وفوقه وقلة من كان في السبي مثل صنفية في نفاستها ولو خصه بها لا يمكن تغير خاطر بعضهم فكان من المصلحة العامة ارتجاعها منه واختصاص النبي صلى الله عليه وسلم بها فان ذلك رضا الجميع وليس ذلك من الرجوع في الهبة من شيء وأما اطلاق الشراء على العرض فعلى سبيل المجاز ولعله عوضه عنها بنت عمها او بنت عم زوجها فلم تطب نفسه فأعطاه من جملة السبي زيادة على ذلك وعند ابن سعد من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس اصله في مسلم

صارت صنفية لدحية فجعلوا يمدحونها فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطى بها دحية ما رضى قوله واحسبه قال تعتد في بيتها أي في بيت أم سليم وفي رواية أخرى حتى بلغنا سدا الروحاء حلت فبني بها قال الحافظ المراد بقوله حلت أي طهرت من حيضها وقدرى البيهقي بأستاذين انه صلى الله عليه وسلم استبرأ صنفية بحيضة وأما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن انس انه صلى الله عليه وسلم ترك صنفية عند أم سليم حتى انقضت عدتها فقد شك حماد راوية عن ثابت في رفعه وفي ظاهرة نظرا لانه صلى الله عليه وسلم دخل بها منصرفه من خير بعد قتل زوجها ببسيرة فلم يمض زمن يسع انقضاء العدة ولا نقلوا انها كانت حاملا فتقبل العدة على طهرها من الحيض وهو المطلوب والضريح في هذا الباب حديث أبي سعيد مرفوعا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة قاله في سبأ

أوطاس أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح فاطلاق العدة عليها في حديث الباب مجاز عن الاستبراء والله اعلم قوله غصت الأرض أفاحيص أي هو بضم الفاء وكسر الحاء المهملة المخففة أي كشفت التراب من أعلاها وحضرت شيئا يسيرا ليكمل الانطاع في الخفوف

ويصوب فيها السمن فيثبت ولا يخرج من جوانبها وأصل الفحص الكشف وفحص عن الأمر وفحص الطائر لبضيه الأفاحيص جمع افحوص

قوله لا ندرى أنتزوها أم اتخذها أم ولد أي يدل على ان الوليمة عندهم حتى في التسترى لان هذه الوليمة كانت وقعت فلو كانت خاصة بالكناح لاكتفوا في انها زوجة بذلك قال عياض واحتمر به بعضهم على انها بغير صداق كالموهوبة ولو نكحها على ان عتقها صداقها

كما يقوله المخالف ظنة انس لم يخف عليهم انها زوجته حتى يقولوا ذلك قال القرطبي وهذا أيضا يدل انه لم يبين لهم امرها ولا اشهد على نكاحها فيكون حجة لما لك وجماعة من الصحابة والتابعين على صحة انعقاد النكاح بغير شهود اذا اعلن وقال الشافعي وابو حنيفة

واحمل لا يصح الا بشاهدين الا ان ابا حنيفة لا يشترط العدالة ام - فهو يحملون القصة على خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم ولكن روى الطبراني باسناد جيد عن حسن بن حرب انه صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه ما تقولون في هذه الجارية قالوا نقول انك اول الناس بها وأحقهم

قال فاني اعتقها واستنكحها وجعلت عتقها مهرها، وحينئذ قولهم لا ندرى أنتزوها أم اتخذها أم ولد أي سريته وفي رواية فهي ما ملكك يمينه لان ضرب الحجاب انما هو على الحرائر

لا على الاماء قوله فعرّفوا انه قد تزوجها أي عرفت الخاص والعامة انها زوجته قوله دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي أسرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بمطيقته وأسرعنا بطاينا قوله فندر رسول الله صلى الله عليه وسلم أي معناه السقوط قال عياض وأصل الندوم الخروج ومنه

نوادير الكلام قال الأبي وسقوطه صلى الله عليه وسلم هو كسائر الامراض البدنية التي هو فيها كغيره فلا وجه لقول ثابت ان نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يكون تحزنا لنا لم رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك - قوله فقلت يا أبا حمزة إن القائل هو ثابت البناني وابو حمزة كنية انس

لقد وقع قال انس وشهدت وليمة زينب فاشبع الناس خبزاً ولحمًا وكان يجثنى فادعوا الناس فلما فرغ قام وتبعته فتخلف رجالان استأنس بهما الحديث لم يخرجوا فجعل يمر على نسائه فيسلم على كل واحدة منهم سلاماً عليكم كيف انتم يا اهل البيت فيقولون بخير يا رسول الله كيف وجدت اهلك فيقول بخير فلما فرغ رجعت معه فلما بلغ الباب اذا هو بالرجلين قد استأنس بهما الحديث فلما رايه قد رجع قاما فخرجوا فوالله ما درى انا اخبرته ام انزل عليه الوحي بانهما قد خرجا فرجعت معه فلما وضع رجله في اسكفة الباب ارخى الحجاب بيني وبينه وانزل الله هذه الآية لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم حل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال ناشيا قال ناسيلمان عن ثابت عن انس قال وحل ثنية عبد الله بن هاشم بن حيان واللفظ له قال ناهز قال ناسيلمان بن المغيرة عن ثابت قال ناس قال صارت صفيية لدحية في مقسمه وجعلوا يمدحونها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويقولون فارأينا في السبي مثلاً قال فبعث الى دحية فاعطاه بما اراد ثم دفعها الى امي فقال صلى الله عليه وسلم قال ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من خيبر حتى اذا جعلها في ظهره نزل ثم ضرب عليها القبة فلما اصبح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان عنده فضل زاد فلينا تينا به قال فجعل الرجل يحني بفضل التمر وفضل السويق حتى جعلوا من ذلك سواداً احيساً فجعلوا ياكلون من ذلك الحيس يشربون من حياض الى جنبهم من ماء السماء قال فقال انس فكانت تلك وليمة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فانا طلقنا حتى اذا رأينا جدار المدينة هشنا اليها فرعنا مطيئنا ورفع رسول الله صلى الله عليه وسلم مطيته قال وصفيية خلفه فلا رد فيها قال فعثرت مطية رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرع وصرعت قال فليس احد من الناس ينظر اليه ولا اليها حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسترها قال فأتيناها فقال لم ننظر قال قد خلتا المدينة فخرج جوارى نسائه يتراينها ويشمن بصرعتها حل ثنا محمد بن حاتم بن ميمون قال ناهز ح قال وحل ثنا محمد بن رافع قال ناهز النضرها ثم بن القاسم قال اجميعاً ناسيلمان بن المغيرة عن ثابت عن انس وهذا حديث بهز قال لينا انقضت عدة زينب

قول استأنس بهما الحديث الخ يقال استأنس به اي انس به ومعناه الفه وسكن قلبه به ولم يفر منه قول فيسلم على كل واحدة منهم قال النووي في هذه القطعة فوائد منها انه يستحب للانسان اذا أتى منزله ان يسلم على امراته وأهله وهذا ما يتكرر عنه كثير من الجاهلین المترفعين ومنها انه اذا سلم على واحد قال سلام عليكم او السلام عليكم بصيغة الجمع قالوا ليتنا وله وملكه ومنها سؤال الرجل اهله عز حالهم قربها كانت في نفس المرأة حاجة فتستحي ان تبدي شي بها فاذا سالها انبسطت لذكر حاجتها ومنها انه يستحب ان يقال للرجل عقب خوله كيف حالك ونحو هذا قول في اسكفة الباب الخ بضم الهنزة وسكون السين وضم الكاف تشديد الفاء وهو العتبة التي يوطأ عليها قوله وانزل الله هذه الآية لا تدخلوا بيوت النبي الخ كذا اتفق عليه الرواة وخالفه عمر بن علي الفلاس عن محمد بن قيس قال فانزلت لا تدخلوا بيوتنا غير بيويتكم حتى تستأذنا الخ اخرجنا الاسماعيل واشاد الى شد وذو فقال جاء بآية غير الآية التي ذكرها الجماعة قول سواد احيساً الخ السواد بفتح السين واصل السواد الشخص ومنه في حديث الاسراء اي آدم عن يمينه اسودة وعزيساره اسودة اي اشخاصاً والمراد هنا حتى جعلوا من ذلك كوماً شاخصاً مرتفعاً فخلطوه وجعلوا احيساً قول هشنا اليه الخ قال النووي هكذا هو في النسخ هشنا بفتح الهاء وتشديد الشين المعجمة ثرون وفي بعضها هشنا بشينين الاولى مكسورة مخففة ومعناها نشطنا وخففنا وانبعثت نفوسنا اليها يقال منه هشتت بكسر الشين في الماضي وفتحها في المضارع وذكر القاضى الروائين السابقتين قال والرواية الاولى على الادغام لا لتقاء المشلين وهولغة من قال هزت سفي وهولغة بكرين وائل قال ورواه بعضهم هشنا بكسر الهاء واسكان الشين وهو من هاشم يهش بعنه هش قول فصرع الخ بالبناء للمفعول قول ينظر اليه ولا اليها الخ اجلاً واحداً قول فقال لم ننظر الخ اي ما اصابنا ضرر قول فخرج جوارى نسائه الخ اي صغيلات الاسنان من نسائه قول يتراينها الخ اي ينظرن اليها قول ويشمن الخ بفتح الياء والميم اي يفرحون بسقوطها - باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب واشتات وليمة العرس قول لما انقضت عدة زينب الخ قال في المواهب شرحه وانا ام المؤمنين زينب بنت جحش واما اميمة بالتصغير بنت عبد المطلب بن هاشم عمته صلى الله عليه وسلم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها من حبه ومولا زيد بن حارثة وقد روى الطبراني بسند صحيح عن قتادة وابن جبر عن ابن عباس قال اخطب النبي صلى الله عليه وسلم زينب وهو يريد ها لزيد فظنت انه يريد ها لنفسه فلما علمت انه يريد ها لزيد ابت واستنكفت وقالت انا خير منه حسناً فانزل الله وما كان يؤمن ولا مؤمنة الآية كلها فوضيت وسلمت فمكثت عنده

باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد فاذا ذكرها علي قال فانطلق زيد حتى اتاها وهي تخمر عينيها قال فلما رايتها عظمت في صدرى حتى ما استطيع ان انظر اليها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها فوليتهما ظهري ونكصت على عقبي فقلت يا زينب ارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرك قالت ما انا بصانعة شيئا حتى اوامر ربي فقامت الى مسجد ها ونزل القرآن وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليها بغير اذن قال فقال ولقد ابتنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة والقي الله في قلبه كراهتها فجام يشوها اليه صلى الله عليه وسلم فقال له امسك عليك زوجك واتق الله فنزلت وتخفي في نفسك ما الله مبدي به اى علمك بالوحى انه سيطلقها وانك تتزوجها كما قاله على بن الحسين والزهرى وغيرهما وعليه اهل التحقيق ثم طلقها، لكراهته لها لتعاطفها عليه بشرفها لا لرغبة المصطفى في نكاحها كما زعمه من وهو فلما انقضت عدتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد ما هو مذكور في حديث الباب قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد انما اظهاها لزيد حبته له وقوة ايمانه حيث اطمانت نفسه الى خطبة من فارقهاله عليه السلام قال البيضاوى وذلك ابتلاء عظيم وشاهد بين على قوة ايمانه قوله فاذا ذكرها انما اى فاخطبها الى من نفسها فيه دليل على انك يا بن ان يبعث الرجل لخطبة المرأة له من كان زوجها اذا علم انه لا يكره ذلك كما كان حال زيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ويروى انه قال له ما اجد في نفسي اولئك منك فاخطب زينب علي قوله فلما رايتها عظمت في صدرى انما قال النووي معناه انه ها بها واستجلبها من اجل راحة النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها فاعملها معاملة من تزوجها صلى الله عليه وسلم في الاعظام والاجلال والمهابة وقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها هو بفتح الهنزة من "ان" اى من اجل ذلك وقوله نكصت اى رجعت وكان جاء اليها ليخطبها وهو ينظر اليها على ما كان من عادته وهذا قبل نزول الحجاب فلما غلب عليه الاجلال تأخر وخطبها وظهره اليها لئلا يسبق للنظر اليها، ام - وقال القرطبي توليته اياها ظهره مع ان الحجاب لم يكن نزل صيانة لقلبه من التعلق بها، ام - فهذا من مزيد ورعه رضي الله عنه قوله حتى اوامر ربي ان يضم الهنزة وفتح الواو ويجزئ مضايع امر اى استخير قوله فقامت الى مسجد ها انما اى موضع صلاتها من بيتها وفيه استحباب صلاة الاستخارة لمن هم بأمر سواء كان ذلك الامر ظاهرا خيرا ام لا وهو موافق لحديث جابر في صحيح البخارى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها يقول اذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة الى آخره ولعلها استخارات نحوها من تقصير في حقه صلى الله عليه وسلم قوله ونزل القرآن انما وهو قوله تعالى قلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها اى جعلناها لك زوجة بلا واسطة عقد على الصواب الذى لا يجوز غيره فانها كانت تفخر بان الله هو الذى زوجها وقول بن اسحاق زوجها اخوها ابو احمد يمكن تأويله بانه لما رآه اتي منزلها رضية وفرح به اذ لا كلام له ولا غيره مع الله قوله فدخل عليها بغير اذن انما لان الله تعالى زوجها اياها بالآية المذكورة واقى كلمة من كلمات الله التى يستعملها النساء كما في خطبة حجة الوداع اعلى واقوى واوثق من كلمة خاطب الله تعالى بها اشرف انبياء في اعظم كتبه وهو قوله زوجناكمها وعند ابن سعد بسند مرسل بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحدث عند عائشة اذاخذت غشيته فصرخا وهو يتبسم ويقول من يذهب الى زينب فيبشرها وتلا واذا تقول للذي ألعن الله عليه الآية قالت عائشة فاخذت في ما قرب وما بعد لما يبلغنا من جمالها واخرى هي اعظم واشرف ما صنع لها زوجها الله من السماء وعند بسند ضعيف عن ابن عباس لما اخبرت زينب بتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم لها سجدت وقال المنافقون حرر محمد نساء الولد وقد تزوج امرأة ابنة لانه كان تبناه فانزل الله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم الآية قال ابن عطية اذهب الله سبحانه بهذه الآية ما وقع في نفوس المنافقين وغيرهم من تزوجه زوجة دعيه فنفي تلك البتوة واعلم انه في حقيقة امره لم يكن ابا احد من المعاصرين له ولم يقصد بالآية انه صلى الله عليه وسلم لم يكن له ولد فيحتاج في امر بنيه انهم كانوا ماتوا ولا في امر الحسن والحسين بأنهما ابنا بنته ومن قال ذلك تأول معنى البتوة على غير ما قصد بها الحق وهو حسن نفيس وقد صرح بان القول ليس من المنافقين فقط واخرج الترمذي عن عائشة لما تزوج صلى الله عليه وسلم زينب قالوا تزوج حليلة ابنه فنزل ما كان محمد الآية، وكانت زينب تفخر على اوراق النبي صلى الله عليه وسلم قوله تزوجتك اباؤكن وزوجني الله من فوق سبع سماوات رواه الترمذي وصححه من حديث انس وفي رواية غيره انها كانت تقول ان اباؤكن انكحوك وان الله انكحنى اياه من فوق انما وليس هذا من الفخر المنهى عنه بل من التجلل بالنعمة وقد سمعها صلى الله عليه وسلم واقروها فروى ابن سعد عن عبد الواحد بن ابي عون قالت زينب يا رسول الله انى والله ما انا كاحد من نسائك، ليست امرأة من نسائك الا زوجها ابوها واخوها او اهلها غيرى زوجنيك الله من السماء وعز الشعي كانت زينب تقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا دل عليك بثلاث من نسائك



أطعمنا الخبز واللحم حين امتد النهار فخرج الناس بقي رجال يتحدّثون في البيت بعد الطعام فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتبعته فجعل يتبع حجر نساءه يسلم عليهن ويقفن يا رسول الله كيف وجدت أهلك قال فما أدري أنا أخبرته ان القوم قد خرجوا واخبرني قال فانطلق حتى دخل البيت فذهبت أدخل معه فالتقوا الستين بي بيته ونزل الحجاب قال وعظ القوم ما وعظوا به زاد ابن رافع في حديثه لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه إلى قوله والله لا يكتفي من الحكي حل شئ أبو الربيع الزهراني وأبو كامل فضيل بن حسين وقتيبة قالوا نأحمد وهو ابن زيد عن ثابت عن أنس في رواية إلى كامل سمعت أنسا قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لم على امرأة وقال أبو كامل على شئ من نساءه ما أو لم على زينب فانه ذبح شاة وحل ثنا محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة بن أبي رواد محمد بن بشير قال أنا محمد وهو ابن جعفر قال ناشبة عن عبد العزيز بن صهيب قال سمعت أنس بن مالك يقول ما أولع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة من نساءه أكثر أو أفضل مما أو لم على زينب فقال ثابت البناني بما أولع قال طعمهم خبزا ولحما حتى تركوه حل ثنا يحيى بن حميد السخري وعاصم بن النضر التيمي ومحمد بن عبد الله على كلهم عن معتمر اللفظ لابن حميد قال سمعت ابن سليمان قال سمعت أبي قال أنا أبو جابر عن أنس بن مالك قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش دقا القوم فطعموا ثم جلسوا يتحدّثون قال فأخذ كأنه يتهتأ للقيام فلم يقوموا فلما رأى ذلك قام فلما قام من وسم

امرأة تدل بمن ان جدتي وجدك واحد وان الله انكحك أيا من السماء وان الساعي في ذلك جابر بن زيد عبد المطلب لأنه أبو أمها فهو نحو رواية أنا بنت عمتك قوله حين امتد النهار أي ارتفع هكذا هو في النسح حين بالنون قوله يسلم عليهن أي سبق شرحه في الباب قبله وفي رواية حميد ثم خرج إلى أمهات المؤمنين كما يصنع صبيحة بناتهم فيسلم عليهن ويسلمن عليه ويدعون له وفي رواية عبد العزيز انهن قلن له كيف وجدت أهلك برك الله لك قوله إذا خبرني أي يغني إذا خبر هو صلى الله عليه وسلم أي أي بالخيار والله سبحانه وتعالى أي أنه وفي رواية عبد العزيز فما أدري أخبرته أو أخبر وهو مبني للجهول أي أخبر بالوحى، هكذا وقع في هذه الروايات بالشك وسيأتي في الروايات الآتية في الباب الجوزم بأنه الذي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بخروجه قال الحافظ وهذا الشك قريب من شك أنس في تسمية الرجل الذي سأل الدعاء بالاستسقاء فان بعض أصحاب أنس جزم عنه بأنه الرجل الأول وبعضه ذكر أنه سأل عنه ذلك فقال لا أدري كما تقدم في مكانه وهو محمول على أنه كان يذكره ثم عرض له الشك فكان يشك فيه ثم تدكر فجزم قوله ونزل الحجاب أي وروى البخاري عن أنس قال عمر قلت يا رسول الله يدخل عليك البر والفاجر فلو أمرت أمهات المؤمنين بالحجاب فأنزل الله آية الحجاب وأخرج الطبراني بسند صحيح عن عائشة كنت آكل مع النبي صلى الله عليه وسلم في قعب فمر عمر فدمعه فأكل فاصاب اصبعه اصبع فقال أوه لو أطلع فيكن ما رأيتك عين فنزلت آية الحجاب وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس دخل رجل على النبي صلى الله عليه وسلم فأطال الجالس فخرج صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات ليخرج فلم يفعل فدخل عمر فرأى الكراهية في وجهه فقال عمر لعلي أذيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم لقد قسمت ثلاثا لكى يتبعني فلم يفعل فقال عمر يا رسول الله لو اتخذت حجابا فان نساءك لسن كسا نرا النساء وذلك أظهر لقلوبهم فنزلت آية الحجاب قال الحافظ يمكن الجمع بان ذلك وقع قبيل قصة زينب فلقر به منها أطلق نزول آية الحجاب بهذا السبب ولأنه من تعدد الأسباب والمراد بآية الحجاب في بعضها قوله تعالى يدين عليهن من جلا يبينه وأما ما وقع من الإشكال في قصة خروج سودة أم المؤمنين لحاجتها وقول عمر لها قد عرفناك يا سودة كما في البخاري فراجع لحله الفخر من باب خروج النساء إلى البراز ص ٢١ ومن تفسير الأخراب ص ٢١ قوله ما أو لم على زينب أي أي شكرا لله حيث زوجه أياها بالوحى كما قال الكرمانى أو وقع اتفاقا لا قصدا كما قال ابن بطلان وأبليان الجواز كما قال غيرهما قوله حتى تركوه أي يعني شبعوا وتركوه لشبعهم قوله حدثنا أبو جابر الزهراني هو بكسر الميم واسكان الجيم وفخر اللام وبعد ها زاي وحكى بفتح الميم المشهور الأول واسمه لاحق بن حميد قيل وليس في الصحيحين من أول اسمه لام الف غير قوله كأنه يتهتأ للقيام أي ليتفطنوا لمراد فيقوموا للقيام قوله فلما رأى ذلك قام أي قال لا بنى ناقلا عن عياض وفي خروجه صلى الله عليه وسلم ودولانه على نساءه حتى يقوم الجالس حسن الأدب واحتمال ألاذى وما كان عليه من حسن الخلق لأنه كره جلوسهم فلم يأمرهم بالقيام بل تلطفت فأوهم بالخروج فتلطفت أولا بالتهتؤ للقيام ليقوموا فلما رأوه لم يتهتؤوا تلطفت بالخروج وفيه كراهية تطويل الجلوس عند العرس وعند من يعلم أن له شغلا قوله فلما قام قام من قام من القوم قال ابن بطلان في هذا الحديث أنه لا ينبغي لاحد ان يدخل بيت غيره إلا بأذنه وأن المأذون له لا يطيل الجلوس بعد تمام ما أذن له فيه

من القوم زاد عاصم وابن عبد الله علي في حديثهما قال فقعد ثلاثة وإن النبي صلى الله عليه وسلم جاء ليدخل فاذا القوم جلوس ثم انهم قاموا فانطلقوا قال فبحثت فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم أنهم قد انطلقوا قال فجاء حتى دخل فلهدبت ادخل فالتقى بالحجاب بنبي وبينه قال وانزل الله يا أيها الذين آمنوا لا تدرجوا في البيوت التي فيها الله أن يؤذَنَ لكم إلى طعَامٍ غيرِ تَأْظِرِّينَ إناهُ إلى قوله إن ذلكم كان عندك الله عظيمًا وحديثي عن الناقدا قال نا يعقوب بن ابراهيم بن سعد قال نا ابي عن صالح قال ابن شهاب ان انس بن مالك قال نا اعلم الناس بالحجاب لقد كان ابي بن كعب يستلكني عنده قال انس اصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عرسًا بزينب بنت جحش قال كان تزوجها بالمدينة فدعا الناس للطعام بعد ارتفاع النهار فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس معه رجال بعد ما قام القوم حتى قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى فمشيت معه حتى بلغ باب حجرة عائشة ثروطن انهم قد خرجوا فرجع ورجعت معه فاذا هم جلوس مكانهم فرجع فرجعت الثانية حتى بلغ حجرة عائشة فرجع فرجعت فاذا هم قد قاموا فضرب بيني وبينه الستر وانزل آية الحجاب وحديثنا قتيبة بن سعيد قال نا جعفر يعني ابن سليمان عن الجعد ابي عثمان عن انس بن مالك قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل بأهله قال فصنعت أقمي أم سليم حيسًا فجعلته في ثوب فقالت يا انس اذهب بهذا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل بعثت بهذا اليك أقمي وهي ثقبك السلام وتقول ان هذا لك منّا قليل يا رسول الله قال فذهبت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان أقمي ثقبك السلام وتقول ان هذا لك منّا قليل فقال صنعته ثم قال اذهب فادعني فإنا وقلنا وفلانا ومن لقيت وسمي رجالا قال فدعوت من سميتي ومن لقيت قال قلت لانس

لثلاثي اصحاب المنزل ويمنعهم من التصرف في حوائجهم وفيه ان من فعل ذلك حتى قصر به صاحب المنزل ان لصاحب المنزل ان يظهر التشاقل به وان بقوم غير اذن حتى يتفطن له وان صاحب المنزل اذا خرج من منزله لم يكن للمأذون له في الدخول ان يقيم الا بأذن جديد والله اعلم قول فقعد ثلاثة الخ تقدم في رواية حماد بن سلمة اذا هو بالرجلين قد استأسن بها الحديث قال الحافظ وجمع بين الروايتين بانهم اول ما قام وخرج من البيت كانوا ثلاثين وفي آخر ما رجع توجه واحد منهم في اثناء ذلك فصادوا اثنين وهذا اول من جر من التين بان احد الروايتين وهو وحوز الكرماني ان يكون الحديث وقع من اثنين منهم فقط والثالث كان ساكنًا فمن ذكر الثلاثة تحت الاثني عشر من ذكر الاثنين تحت سبب القعود ولم اقف على تسمية احد منهم قوله غير ناظرين انا الخ معني ناظرين منتظرين وانه بكسر الهنزة وفتحها وتحت حروف مستأنسين هو من الناس والتأسن بالحديث ومعني لا يستحي من الحق لا يمتنع من اظهاره وبيانه والمتنع ما يمتنع به من العوارى ذكر اهلهم لقلوبهم وقلوبهم اي أنف للتممة والريبة ولا ان تتكلموا الزواجة قبال نزلت لما قال بعضهم قد تكلم مع زوجة من زوجاته صلى الله عليه وسلم لا تزوجن بها بعد فزلت الآية وقد حكى هذا القول عن بعض فضلاء الصحابة وحاشا لهم من ذلك وانما الكذب في نقله وانما يليق هذا بالمدافقين كما في اكمال المعلم للأبي رحمه الله قوله انا اعلم الناس بالحجاب الخ اي بسبب نزوله واطلاق مثل ذلك جاز لا علام لا عجب قوله لقد كان ابي بن كعب يسألني عنه الخ فيه اشارة الى اختصاصه بمعرفة لان ابي بن كعب ابر من علماء وسنا وقد لا قوله فصنعت اقمي أم سليم حيسًا الخ وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من ان الوليمة بزينب بنت جحش كانت من الحيس الذي اهدته أم سليم ان المشهور من الروايات انه اولم عليها بالخبز واللحم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وانما فيه اشيع المسلمين خبزًا ولحمًا وذكر في حديث البخاري ان انسًا قال فقال لي ادمع رجالا سماهم وادمع من لقيت وانه ادخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على تلك الحيسة وبنم بما شاء الله ثم جعل يدع عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها يعني تفرقوا قال عياض هذا وهو من راويه وتركيب قصة على أخرى تعقب القرطبي بانه لا مانع من الجمع بين الروايتين ولا ولي ان يقال لا وهم في ذلك فاعل الذين دعوا الى الخبز واللحم فاكلوا حتى شبعوا وذهبوا الى بيوتهم ولما بقوا النمل الذين كانوا يتحدثون جاء انس بالحيسة فأمر ابي يدعونا سنا آخرين ومن لقي فدخلوا فاكلوا ايضًا حتى شبعوا واستمروا تلك النفس يتحدثون وهو جمع لا بأس به واولى منه ان يقال ان حضور الحيسة صا وفحضور الخبز واللحم فاكلوا كلهم من ذلك وعجبت من انكار عياض وقوع تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع ان انسًا يقول انه اولم عليها بشاة ويقول انه اشيع المسلمين خبزًا ولحمًا والذي يكون قد راى الشاة حتى يشبع المسلمين جميعًا وهو يومئذ نحو الالف لولا البركة التي حصلت من جملة آياته صلى الله عليه وسلم فتكثير الطعام قوله في رواية بناء مشاة فرق مفتوحة ثروا وساكنة انا مثل القدر سبق بيانه في باب الرضوء قوله ان هذا لك منّا قليل الخ قال لنووي فيه انه يستحب لا صدى قل

عددكم كانوا قال زهاء ثلاث مائة وقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا انس هات التور قال فدخلوا حتى امتلأت الصفة والحجرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتخلف عشرة عشرة وليأكل كل انسان مما يليه قال فاكلوا حتى شبعوا قال فخرجت طائفة ودخلت طائفة حتى اكلوا كلهم فقال لي يا انس ارفع قال فرفعت فما أدري حين وضعت كان اكثر ام حين رفعت قال وجلس طوائف منهم يتحدثون في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس وزوجته مولىة وجهها الى الحائط فنقلوا علم رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على نسائه ثورج فلما راوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجع ظنوا انهم قد ثقلوا عليه قال فابتدروا الباب فخرجوا كلهم وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ارخى الستر ودخل انا جالس في الحجرة فلم يلبث الا يسيرا حتى خرج علي ونزلت الآية فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وقراهن على الناس يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذا دعيتهم فادخلوا فاذا اطعمتم فانتشروا ولا مستنابسين الحديث ان ذلكم كان يؤذي النبي الى آخر الآية قال البعيد قال انس انا حدثت الناس عهدا بهذه الآيات ونجى نساء النبي صلى الله عليه وسلم حل شي

محمد بن رافع قال ناعبد الرزاق قال ناعم عن ابي عثمان عن انس قال لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب اهدت له ام سليم خيسا في تور من حجارة فقال انس فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فادعني من لقيت من المسلمين فدعوت له من لقيت فجعلاوا يدخلون عليه فياكلون ويخرجون ووضع النبي صلى الله عليه وسلم يده على الطعام فدعا فيه ما شاء الله ان يقول ولم ادع احدًا لقيته الا دعوته فاكلوا حتى شبعوا وخرجوا ولقي طائفة منهم فاطوا عليه الحديث فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يستحي من امر ان يقول لهم شيئا فخرج وتركهم في البيت فانزل الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه قال قتادة غير متعينين طعاما ولكن اذا دعيتهم فادخلوا

المتزوج ان يبعثوا اليه بطعام يساعده عليه وليمة وقد سبق هذا في الباب قبله وسبق هناك بيان الحيس وفيه الاعتدال الى المبعوث اليه وقول الانسان نحو قول ام سليم هذا لك منا قليل وفيه استحباب بعث السلام الى صاحب وان كان افضل من الباعث لكن هذا يحسن اذا كان بعيدا من موضعه اوله عذر في عدم الحضور بنفسه للسلام قوله زهاء ثلاث مائة في بضم الزاي وفيه الهاء وبالمد ومعناه نحو ثلاث مائة وفيه انه يجوز في الدعوة ان يأذن المرسل في ناس معينين وفي معنى كقوله من لقيت من اردت وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بتكثير الطعام كما اوضحه في الكتاب قوله هات التور بكسر التاء من هات كسرت الامر كما تكرر الطاء من اعطى قوله الصفة والحجرة في الصفة السقيفة والحجرة الدار قوله ليتخلف عشرة عشرة في فيه من آداب الأكل ان اكثر ما يدور على القصعة عشرة والاكل مما يليه اذا كان الطعام نوعا واحدا، قاله الأبي في قوله وزوجته مولىة وجهها الى الحائط قال النووي هكذا هو في جميع النسخ وزوجته بالتاء وهي لغة قليلة تكررت في الحديث والشعر المشهور حذفتها قوله انهم قد ثقلوا عليه في ثقلوا بضم القاف المخففة قوله فابتدروا الباب في امرهم بالخروج فتعيا للقيام ليفطنوا المراد فيقوموا بقيامه فلما اهاهم الحديث عن ذلك قام وخرج فخرجوا بخروجه الا الثلاثة الذين لم يفتنوا لذلك لشدة شغلهم بما كانوا فيه من الحديث وفي غضون ذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يريد ان يقوموا من غير مواجعتهم بالامر بالخروج لشدة حياة فيطيل الغيبة عنهم بالتشاغل بالسلام على نسائه وهو في شغل بالهم وكان احدهم في أثناء ذلك افاق من غفلته فخرج ونفى الاثنان فلما طال ذلك ووصل النبي صلى الله عليه وسلم الى منزله قراهما فخرج فرأياه لما رجع فحينئذ فطنا فخرجنا فدخل النبي صلى الله عليه وسلم وانزلت الآية فأرخى الستر بينه وبين انس خادمه ولم يكن له عهد بذلك قوله وحين نساء النبي صلى الله عليه وسلم فيه مشروعية الحجاب لأمهات المؤمنات قال عياض فرض الحجاب مما اختصن به فهو فرض عليهن بلا خلاف في الوجه والكفين فلا يجوز لهن كشف ذلك في شهادة ولا غيرها ولا اظها رشحهن وان كن مستترات الا ما دعت اليه ضرورة من براز ثم استدل بما في الموطأ ان حفصة رد لما توفي عمر سترها النساء عن ان يرى شخصها وان زينب بنت جحش جعلت لها القبة فوق نعشها ليستر شخصها انتهى، وليس فيما ذكره دليل على ما ادعاه من فرض ذلك عليهن وقد كن بعد النبي صلى الله عليه وسلم يحجبن ويطنن وكان الصحابة ومن بعدهم يسمون متهم الحديث وهن مستترات الا بدران كالاشخاص وقد تقدم في الحج قول ابن جريم لطاء لما ذكر له طوائف عائشة رد اقبل الحجاب او بعده قال قد ادركت ذلك بعد الحجاب، كذا في فتح الباري

حتى بلغ لقلوبكم وقلوبهم **حل** ثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الوليمة

**باب الأمر بأجابة الداعي إلى الوليمة** أقام دعوى أحدكم إلى الوليمة لم تقدم مغية الوليمة وأقسامها في قصة عبد الرحمن بن عوف تحت قولهم صلى الله عليه وسلم أولو لبشة وفي الفقه قال الشافعي وأصحابه تقع الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور حادث من نكاح أو حنان وغيرهما لكن الأشهر استماعها عند الإطلاق في النكاح وتفيد في غيره فيقال وليمة الختان ونحو ذلك وقال الأزهري الوليمة مأخوذة من الولد وهو الجمع وزنا ومحنة لأن الزوجين يجتمعان وقال ابن العربي أصلها من تميم الشيء واجتماعه وجزم المأوردى ثم القرطبي بأنها لا تطلق في غير طعام العرب إلا بقرينة وأما الدعوة فهي أعم من الوليمة وهي بفتح الدال على المشهور وضمتها قطرب في مثلثته وغلطوه في ذلك على ما قال النووي قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس في ذلك بتوهم الرباب ففتح إذا دل دعوة النسب وكسر إذا دل دعوة الطعام فتحه وناسبه لبيت تميم الرباب نسبة صاحبنا الصحيح والمحكم لبيت عدى الرباب فأنه أعلم وقد نقل ابن عبد البر ثريا من ثور النووي الاتفاق على القول بوجوب الإجابة للوليمة العرب وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب صرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة وذكر النجاشي من المالكية أنه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضي الوجوب مع تصريحه بأنها سنة فكانه أراد أنها وجبت بالسنة وليست فرضاً كما عرفت من قاعدتهم وعن بعض الشافعية والحنابلة هي فرض كفاية وحكي عن ابن دقيق العيد في شرح الامام أن محل ذلك إذا عمت الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فإن الإجابة تنعني، قال الحافظ وشرط وجوبها أن يكون الداعي مكلفاً حراً راشداً وأن لا ينحصر الأغنياء دون الفقراء كما سيأتي وأن لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه وأن يكون الداعي مسلماً على الأصح وأن لا يسبق من سبق تعينت الإجابة له دون الثاني وأن جاء آمقاً من الأقرب رحماً على الأقرب جوازاً على الأصح فإن استويا أقرع وأكبر يكون هناك ما يثاذي بحضوره من منكر وغيره وأن لا يكون له عذر وضبطه المأوردى بما يرخص به في ترك الجماعة، أم - وقال العلامة ابن عابدين وفي الهندية عن التمرناشي اختلفت في إجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقال العامة هي سنة ولا فضل أن يجيب إذا كانت وليمة وآلافه مخير ولا إجابة أفضل لأن فيها إدخال الشر في قلب المؤمن وإذا أجاب فعل ما عليه أكل أو لا فلا فضل أن يأكل لو غير صائم وفي البناء إجابة الدعوة سنة وليمة أو غيرها وأما دعوة يقصد بها التطاول وإنشاء المحل وما أشبهه فلا ينبغي إجابتهما إلا سيما أهل العلم فقد قيل ما وضع أحد يده في قصعة غيره إلا ذل له، أم - لمخصاً - وفي الاختيار وليمة العرب سنة قديمة أن لم يجبهما أثر لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله فإن كان صائماً أجاب ودعا وإن لم يكن صائماً أكل ودعا وإن لم يأكل ولم يجب أثر وجها لأنه استهزاء بالمضيف وقال عليه الصلاة والسلام لو دعيت إلى كراع لأجبت، أم - ومقتضاه أنها سنة مؤكدة بخلاف غيرها وصرح شراح الهداية بأنها قريبة من الواجب وفي التتارخانية عن الميناء بيع لودعي إلى دعوة فالواجب الإجابة أن لم يكن هناك معصية ولا بدعة ولا امتناع أسلم في زماننا إلا إذا علم يقيناً أن لا بدعة ولا معصية، أم - والظاهر حمله على غير الوليمة انتهى وفي الدر المختار دعوى إلى وليمة وثمة لعباء وغناء تعد وأكل أو المنكر في المنزل فالو على المائدة لا ينبغي أن يقعد بل يخرج معرضاً لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين قال ابن عابدين م أي يجب عليه قال في الاختيار لأن استماع اللوح حرام والإجابة سنة والامتناع عن المحرام أولى، أم - وكذا إذا كان على المائدة قوم يغتابون لا يقعد فالغيبة أشد من اللوم واللعب، أم - قال في الدر المختار فإن قدر على المنع فعل وإن لا يقدر صبر أن لم يكن ممن يقتدى به فإن كان مقتدى ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد لأن فيه شين الدين وإن علم أولاً باللعب لا يحضر أصلاً سواء كان ممن يقتدى به أم لا لأن حق الدعوة إنما يلزمه بعد الحضور لا قبله، أم - قال ابن عابدين م قوله صبر أي مع الاحتياط بقلبه قال عليه الصلاة والسلام من رأى منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الأيمان، أم - أي أضعف أحواله في ذاتها أي إنما يكون ذلك إذا اشتد ضعف الأيمان فلا يجد الناهی أعواناً على إزالة المنكر، أم - وهذا لأن إجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقترن به من البطل من غيره كصلاة الجنائز واجبة الإقامة وإن حضرها نياحة (هلاية) وقاسها على الواجب لأنها قريبة منه لو ردد الوعيد بتركها، انتهى - قال البخاري في صحيحه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يوماً من أي لم يجعل الوليمة وقتاً معيناً يختص به الإيجاب أو الاستحباب وأخذ ذلك من إطلاق الأحاديث وقد فصح بمراده في تاريخه فأنه أورد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل من ثقيف كان يثنى عليه أن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما أسمه يقول فتأد

باب الأمر بأجابة الداعي إلى الوليمة

أقوال العلماء في أن إجابة دعوة الوليمة واجبة أو سنة



فليأتها حل ثنا محمد بن مثنى قال ناخالد بن الحارث عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى الوليمة فليجب قال خالد فاذا عبيد الله ينزله على العرس حل ثنا ابن نمير قال نا ابي قال نا عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دعى احدكم الى الوليمة عرس فليجب حل ثنا ابو الربيع وابو كامل قالانا حماد قال نا ايوب ح قال واحد ثنا قتيبة قال نا حماد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اثتوا الدعوة اذا دُعيتم وحل ثنا محمد بن رافع قال نا عبيد الرزاق قال نا ميمون عن ايوب عن نافع عن ابن عمر كان يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا احدكم اخاه فليجب عرسا كان او نحوه وحل ثنا اسحاق بن منصور قال نا عيسى بن المنذر قال نا بقية قال نا الزبيدي عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دعى الى عرس ونحوه فليجب حل ثنا حميد بن مسعدة الباهلي قال نا بشر بن المفضل قال نا اسمعيل بن أمية عن نافع عن عبيد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اثتوا الدعوة اذا دُعيتم وحل ثنا هارون بن عبد الله قال نا حجاج بن محمد عن ابن جريح قال نا خبرني موسى بن عقبة عن نافع قال سمعت عبيد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجيبوا هذه الدعوة اذا دُعيتم لها قال وكان عبيد الله يأتي الدعوة في العرس وغير العرس ويأتيها وهو صائر وحل ثنا جحيد بن يحيى قال نا ابن هب قال حل ثنا عمر بن محمد عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا دُعيت الى كراع فاجيبوا وحل ثنا محمد بن مثنى قال نا عبيد الرحمن بن مهدي ح قال وحل ثنا محمد بن عبيد الله بن نمير قال نا ابي قال نا سفيان عن ابي الزبير عن جابر قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوليمة اول يوم حق والثاني معروف والثالث رياء وسمعة قال البخاري لا يصح اسناده ولا يصح صحبه يعني لزهير قال الحافظ وقد جدنا الحديث زهير بن عثمان شواهد، ثم قال بعد ذكر تلك الشواهد وهذه الاحاديث وان كان كل منها لا يخلو عن مقال فيجئها يدل على ان الحديث اصلا، ثم قال بعد البحث واذا حملنا الامر في كراهة الثالث على ما اذا كان هناك رياء وسمعة ومباهاة كان الرابع وما بعد كذلك فيمكن حل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الامن من ذلك وانما اطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب، والله اعلم قوله فليأتها الخ اي فليات مكانها والتقدير اذا دعى الى مكان وليمة فليأتها ولا يصير عادة الضمير مؤنثا قوله ينزله على العرس اي على وليمة العرس كما ياتي في الرواية التي بعدها والعرس باسكان الراء وضمها لغتان مشهورتان وهي مؤنثة وفيها لغة بالتذكير قال النووي قوله الى وليمة عرس الخ قال النووي قد يحتج به من يخص وجوب الاجابة بوليمة العرس ويتعلق الآخرون بالروايات المطلقة بقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية التي بعد هذا اذا دعى احدكم اخاه فليجب عرسا كان او نحوه ويحسون هذا على الغالب او نحوه من التأويل، ام قلت ويمكن حمل الروايات المقتضية على زيادة تأكيد الاجابة فيها والله اعلم قوله اثتوا الدعوة الخ والذي يظهر ان الامر في الدعوة للعهد من الوليمة المذكورة او لا وقد تقدم ان الوليمة اذا اطلقت حملت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فانها تقيد ويحتمل ان تكون الامر للعموم وهو الذي فهمه داود والحديث فكان يأتي الدعوة للعرس اخيرا كما سيحيي قوله الى عرس او نحوه الخ هذا يؤيد ان الامر بالاجابة لا يختص بطعام العرس وقد اخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الاجابة الى الدعوة مطلقا عرسا كان او غيره بشرطه ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة وزعم ابن حزم انه قول جمهور الصحابة والتابعين ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان بن ابي العاص هو من مشاهير الصحابة انه قال في وليمة المختار لم يكن يدعى لها لكن يمكن الانفصال عندئذ ذلك لا يمنع القول بالوجوب لودعوا وعند عبد الرزاق بأسناد صحيح عن ابن عمر انه دعا لطعام فقال رجل من القوم اعفني فقال ابن عمر انه لا عافية لك من هذا فقم واخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس ان ابن صفوان دعا له فقال اني مشغول وان لم تعفني جنة وخمر بعدم الوجوب في غير وليمة الكراح المالكية والحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية وبالغ السرخسي منهم فنقل فيه الاجماع ولفظ الشافعي اتيان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعى اليها رجل وليمة فلا اخص لاحد في تركها ولو تركها لم يثبت له في انه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس، كذا في الفقه، قوله اذا دُعيت الى كراع الخ بضم الكاف وتخفيف الراء واخره عين مهملة هو مستند الساق من الرجل ومن حل الرسخ من اليد وهو من البقر الغنم بمنزلة الوظيفة من الفرس البعير قال النووي والمراد به عند جماهير العلماء كراع الشاة وغلطوا من حمله على كراع الغنم وهو موضع بين مكة والمدينة على مراحل من المدينة، ام قال الحافظ واغرب الغزالي في الاحياء فذكر الحديث بلفظ ولودعيت الى كراع الغنم ولا اصل لهذه الزيادة وقد اخرج الترمذي من حديث انس وصححه مرفوعا لواهدى الى كراع لقبلت ولودعيت لمثله لاجبت والمقصود بالمبالغة في الاجابة مع خفارة الشئ وفيه دليل على حسن خلقه

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى طعام فليجب فإن شاء طعم وإن شاء ترك ولم يذكر ابن مثنى إلى طعام **وحدثنا** ابن نمير قال نا أبو عاصم عن ابن جريح عن أبي الزبير بهذا الإسناد مثله **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة قال نا حفص بن غياث عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم فليجب فإن كان صائماً فليصل وإن كان مفطراً فليطعم **وحدثنا** يحيى بن يحيى قال قرأت على ذلك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول بشر الطعام طعم الوليمة يدعى إليه الأغنياء ويترك المساكين فمن لم يأت الدعوة فقد عصا الله ورسوله **وحدثنا** ابن أبي عمير قال نا سفيان قال قلت للزهري يا أبا بكر كيف هذا الحديث شر الطعام طعام الأغنياء فصحك فقال ليس هو شر الطعام طعام الأغنياء قال سفيان وكان أبي غنياً فافزعني هذا الحديث حين سمعت به فسألت عن الزهري قال حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع أبا هريرة يقول شر الطعام طعام الوليمة ثم ذكر مثل حديث مالك **وحدثنا** محمد بن رافع وعبد ابن حميد عن عبد الرزاق قال نا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن الأعرج عن أبي هريرة قال شر الطعام طعام الوليمة نحو حديث ذلك **وحدثنا** ابن أبي عمير قال نا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة نحو ذلك **وحدثنا**

صلى الله عليه وسلم وتواضعه وجبره لقلوب الناس وعلى قبول الهدية واجابة من يدعو الرجل إلى منزله ولو علم أن الذي يدعوه إليه شيء قليل قال الملقب لا يبعث على الدعوة إلى الطعام إلا صدق المحبة وسر الداعي باكل المدعو من طعامه والتحبب إليه بالمواكلة وتوكيد الزمان معه بها فلذلك حرص صلى الله عليه وسلم على الاجابة ولو نزل المدعو إليه وفيه الحظ على المواصلة والتحاب والتألف قوله وان شئت ترك الخ قال النووي وفي الرواية الاخرى فليجب فان كان صائماً فليصل وان كان مفطراً فليطعم فالمنظر في الرواية الثانية أمر بالاكل في الاولى مخير واختلف العلماء في ذلك والاصح في مذهبه اصحابنا انه لا يجب الاكل في وليمة العرس ولا في غيرها فمن اوجبه اعتدل الرواية الثانية وتأول الاولى على من كان صائماً ومن لم يوجب اعتدل التصريح بالتحخير في الرواية الاولى وحمل الامر في الثانية على الندب واذا قيل بوجوب الاكل فأقله لقمة ولا تزمه الزيادة لانه يسمى اكلاً ولهذا لو حلف لا ياكل حنث بقلعة وكان قد يتخيل صاحب الطعام ان امتناعه لشبهة يعتقدها في الطعام فاذا اكل لقمة زال ذلك التحيل هكذا صرح باللقمة جماعة من اصحابنا واما الصائرون فلا خلاف انه لا يجب عليه الاكل لكن ان كان صائماً لم يجز له الاكل لان الفرض لا يجوز التحريم منه **وكان** نفعاً جازاً الفطر وتركه فان كان يشق على صاحب الطعام صومه فالافضل الفطر الا فأتام الصوم والله اعلم ام - وقد اخرج الطيالسي الطبراني في الاوسط عن ابي سعيد قال دعا رجل إلى طعام فقال رجل اني صائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم اخوكم ويكلف لكم فطر ومم يوم ما مكانه ان شئت في اسناده راو ضعيف لكنه توبع والله اعلم قوله فليصل الخ وفي حديث عند ابي داود وان كان صائماً فليطعم فالصلوة في حديث الباب هو الدعاء قال الحافظ وحمله بعض الشراح على ظاهره فقال زكاة صائماً فليشتغل بالصلوة ليحصل له فضلها ويحصل لاهل المنزل والحاضرين بركاتها وفيه نظر لعدم قوله لا صلوة بحضرة طعام لكن يمكن تخصيصه بغير الصائمين وقد تقدم في باب حق اجابة الوليمة ان ابي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائماً ثابته ودعا وعند ابي عوانة من طريق عمر بن محمد عن نافع كان ابن عمر اذا دعى اجاب فان كان مفطراً اكل وان كان صائماً دعا لهم وبرك ثم انصرف وفي الحضور فوائد اخرى كالتبرك بالمدعو والتجمل به والانتفاع باشارته والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لولم يحضر في الاخلاق بالاجابة تقويت ذلك ولا يخفى ما يقع للداعي من ذلك من التشويش وعرف من قوله فليطعم لهم حصول المقصود من الاجابة بذلك وان المدعو لا يجب عليه الاكل ام - قال القاري وروى مسلم وابوداود والترمذي وابن ماجه بلفظ اذا دعى أحدكم وهو صائماً فليقل اني صائم واجمع بين الحديثين انه يعتذر او لا فان ابي فليحضر ليدع له بالبركة ام وفي الفتح نعتوا اعتذره المدعو فقبل الداعي عذره لكونه يشق عليه ان لا ياكل اذا حضر وغير ذلك كان ذلك عذراً له في التأخر قوله عن ابي هريرة انه كان يقول بشر الطعام الخ قال النووي ذكره مسلم موقوفاً على ابي هريرة ومرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سبق ان الحديث اذا روي موقوفاً ومرفوعاً حكم برفعه على المذهب الصحيح لانها زيادة ثقة ومعنى هذا الحديث الاخبار بما يقع من الناس بعدة صلى الله عليه وسلم من مراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها وتخصيصهم بالدعوة وايتاءهم بطيب الطعام ورفع مجالسهم وتقديرهم وغير ذلك مما هو الغالب في الولائم والله المستعان **قوله** يدعى إليه الأغنياء الخ الجملة في موضع الحال لطعام الوليمة اي انها تكون شر الطعام اذا كانت بهذه الصفة ولهذا قال ابن مسعود اذا حضر الغني وترك الفقير امرنا ان لا نخيب قال ابن بطال واذا ميز الداعي بين الأغنياء والفقراء فاطعم كل واحد على قدر ما يمكن به بأساً وفعله ابن عمر قوله شر الطعام طعام الوليمة الخ قال البيضاوي من مقدم كما يقال شر الناس من اكل وحده اي من شهم وانما ساءه شر الساء ذكر عقبه فكأنه قال شر الطعام الذي شأنه كذا، قوله سفيان عن ابي الزناد عن الأعرج الخ هو عبد الرحمن الأعرج،

ابن ابي عمر قال ناسفیان قال سمعت زياد بن سعد قال سمعت ثابتاً الا عرج يحدث عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من ياتيا ويديها من ياباها ومن لم يحب الدعوة فقد عصي الله ورسوله وحل ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمر الناقد اللفظ لعمر قال ناسفیان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاءت امرأة رفاة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاة فطلقتني فبنت طلاق فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانا معه مثل هذبة الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تريد ان ترجعي لي رفاة لا حتى تنزلي وعسيتك ويزد وعسيتك

قول سمعت ثابتاً الا عرج الا حنف القرشي العدوي مولى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وقيل مولى عمر بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب وقيل اسمه ثابت بن الحنف بن عياض والله اعلم كذا في الشرح قول من لم يحب الدعوة الخ ولفظ البخاري شر الطعام طعام الوليمة يديها من ياتيا ويديها من ياباها ومن لم يحب الدعوة فقد عصي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم قال الطيبي الا في الوليمة للعهد الخارجي اذ كان من عساة الجاهلية ان يدعوا الاغنياء ويتركوا الفقراء وقوله يدعي الى آخره استئناف وبيان لكونها شر الطعام وقوله ومن ترك الى آخره حال والعامل يدعي اي يدعي الاغنياء والحال ان الاجابة واجبة فيكون دعاءه سبباً لا كمال المدعو شر الطعام ويشهد له ما ذكره ابن بطلان ابن حبيب روى عن ابي هريرة انه كان يقول انتم العاصون والدعوة تدعون من لا ياتي وتدعون من ياتي يعني بالاول الاغنياء وبالثاني الفقراء، ام قلت كون قوله صلى الله عليه وسلم ومن ترك حالاً انما يستقيم اذا كان الرأية بالوفاة وما اذا كان بالفناء كما تقدم في رواية مالك فمن لوايات الدعوة الخ فعدم صحته ظاهر والله اعلم قول رفاة عسيتك هذا دليل وجوب الاجابة لان العصيان لا يطلق الا على ترك الواجب، قاله الحافظ في باب لا تحل مطلقة ثلاثاً مطلقاً حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثم يفرقها وتنقض عدتها قول رجاء امرأة رفاة الخ سماها مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه تيممة بنت وهب هي بمشاة واختلف هل هي بفتحها او بالتصغير والثاني ارجح، قول كنت عند رفاة الخ هو رفاة القرظي ابن سمائل بفتح المهلة والميم وسكون الواو بعد هاء هزة ثم لام قول رفاة الخ قال الحافظ هذا ظاهر في انه قال لها انت طالق البتة ويحتمل ان يكون المراد انه طلقها طلاقاً حصل به قطع عصمتها منه وهو ان يكون طلقها ثلاثاً مجموعة او مفرقة ويؤيد الثاني ما في البخاري من كتاب الادب انما قالت طلقني آخر ثلاث تطليقات، قوله فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير الخ هو بفتح الزاي وكسر الباء بالاخلاق وهو الزبير بن باطاء ويقال باطياء وكان عبد الرحمن صحابياً والزبير قتل يومنا في غزوة بني قريظة وهذا الذي ذكرنا من ان عبد الرحمن بن الزبير بن باطاء القرظي هو الذي تزوج امرأة رفاة القرظي هو الذي ذكره ابو عمر بن عبد البر والمحققون، كذا في الشرح، قول مثل هذبة الثوب الخ بضم الهاء وسكون المهلة بعد هاء موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينسج خذ من هذب العين وهو شعر الجفن وأرادت ان ذكره يشبه الهد بفتح الهمزة وفتح الهمزة وفتح الهمزة وفتح الهمزة وقال الدودي يحتمل تشبيهها بالهد بفتح الهمزة وفتح الهمزة وفتح الهمزة وفتح الهمزة وانه لا يخبر وان شئت لا تشدد ويحتمل انها كانت بذلك عن خافتة او وصفته بذلك بالنسبة للاول قال ولهذا يستحب نكاح البكر لانها تظن الرجال سواء بخلاف الثيب قول فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قال الحافظ وتبسمه صلى الله عليه وسلم كان تعجباً منها انما التصريح بما تستحي النساء من التصريح به غالباً واما الضعف عقل النساء لكون الحامل لها على ذلك شدة بغضها في الزوج الثاني ومحبتها في الرجوع الى الزوج الاول ويستغفاد منه جواز وقوع ذلك قول لا الخ اي لا ترجعين اليه، وفي بعض الروايات لا تحلين لزوجك الاول، واخرج البخاري في اللباس من طريق ابوب عن عكرمة ان رفاة طلق امرأتها فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير القرظي قالت عائشة وعليها خمار اخضر فتكثرت اليها وأرقها خضرة بجلدها فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء ينصرون بعضهن بعضاً قالت عائشة ما رأيت مثل ما يلقى المؤمنات لجلدها اشد خضرة من ثوبها، قال وسمعنا قد أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء معه ابنان له من غيرها قالت الله مالي اليه من ذنب الان ما ليس بأغنى عنى من هذه واخذت هذبة من ثوبها فقالت كذبت والله يا رسول الله اني لا نفصها نفص الا في كنهنا ما شئنا تريد رفاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان ذلك لم تحلي له او لم تصلي له حتى يذوق من عسيتك قال وأبصر معه ابنين له فقال بنوك هؤلاء قال نعم قال هذا الذي تزعمين ما تزعمين فوالله لهما شبه به من الغراب بالغراب، قال الحافظ في شرح قوله صلى الله عليه وسلم لم تحلي له او لم تصلي له الخ وعرفت بهذا الجواب وجه الجمع بين قولها ما معه الا مثل الهد به وبين قوله صلى الله عليه وسلم حتى تذوق عسيتك وحاصله انه رد عليها دعواها اما أولاً فليطريق صدق زوجها فيما زعم انه ينفصها نفص الا في كنهنا فلا استدلال على صدقه بولديه اللذين كانا معه، ام - وقال قبل ذلك في كتاب الطلاق سياق الخبر يعطى بانما شكت منه عدم الانتشار ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم حتى تذوق لانه علقه على الامكان وهو جائز الوقوع فكانه قال اصبري حتى يتأتى منه ذلك وان تفارقا فلا بد لهما من ارادة الرجوع الى رفاة من زوج آخر يحصل لهما منه ذلك قول حتى تذوق عسيتك الخ بضم العين

باب التحلل المطلقة ثلاثاً مطلقاً حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ثم يفرقها وتنقض عدتها

وفقه السنين المهملتين تصغير عسلة وفي العسل لغتان التأنيث والتذكير فأنث العسيلة لذلك لأن المؤنث يرد إليها الهاء إذا صغر كقولك شميسة يديته  
وقيل إنما أنثه لأنه أراد النطفة وضيقه النوى لأن الأنزال لا يشترط وإنما هي كناية عن الجماع شبه لذلك العسل وحلاوته وقال الجوهري صنعت  
العسلة بالهاء لأن الغالب على العسل التأنيث قال ويقال إنما أنث لأنه أراد به العسلة وهو القطة منه كما يقال للقطة من الذهب ذهبية والمسرد  
بالعسيلة هنا الجماع لأنزال وقد جاء ذلك مرثوفاً من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعسيلة الجماع رواه الدارقطني وفي أسناده أبو عبد  
القهي يرويه عن ابن أبي مليكة عن عائشة وقال ابن التين يري الوطئ وحلاوة مسلك الفرج في الفرج ليس الماء، كذا في عدة القاري من كتاب الشهاد  
وفيه من كتاب الطلاق أن حديث عائشة في تفسير العسيلة أخرجه أحمد والدارقطني من طريق أبي عبد الملك المكي والمكي مجهول، أم - قال جمهور العلماء  
ذوق العسيلة كناية عن الجماع وهو تعقيب حشفة الرجل في فرج المرأة وإذا أحسن البصري حصول الأنزال وهذا الشرط انفرد به عن الجماعة قاله  
ابن المنذر وآخرون وقال ابن بطال شد الحسن في هذا وخالفه سائر الفقهاء وقالوا يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحصن الشخص ويوجب كمال  
الصدق ويفسد الحج والصوم قال أبو عبد العسيلة لذة الجماع والعرب تسمى كل شيء تستلذه عسلاً وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في  
الرخصة قال ابن المنذر راجع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل الأول الأسعيد بن المسيب، قال وهذا القول لا نعلم أحداً وافقه عليه إلا طائفة من  
الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن قلت سياق كلامه يشعر بذلك وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك عنه عند النسائي وقد  
نبه عليه النسائي رحمه الله في الفقه وحكى ابن الجوزي عز واد أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك قال العيني رحمه الله وذكر في كتاب القنية لأبي الرجا فختار بن محمد  
أن سعيد بن المسيب رجح عن من هبه هذا فلو قضى به قاض لا ينفذ قضاءه وإن أفتى به أحد عز، أم - قال ابن حزم أخذ المحنفية بالشرط الذي في هذا  
الحديث عن عائشة وهو زائد على ظاهر القرآن ولم يأخذوا به في اشتراط خمس رضعات لأن زائداً على ما في القرآن فيلزمهم الأخذ به وترك  
حديث الباب وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في الوطئ فالحديث موافق لظاهر القرآن، كذا في الفقه - قال العيني رحمه الله وفيه نظر لأن لفظ النكاح  
في الآية أسند إلى المرأة فلا يريد به الوطئ لأن المعنى حتى تطأ زوجاً غيره وهذا فاسد لأن المرأة موطأة لا واطئة والرجل واطئ بل معناه أيضاً العقد  
ووجب الوطئ بمثل العسيلة فانه خبر مشهور يجوز به الزيادة على النص، أم - وأفاد الحافظ أن الشرط إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن أصانته نسخاً و  
لا زيادة أي فليس المقام من باب الزيادة على ما في القرآن بخبر الواحد والله أعلم - قال المقرئ ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق  
بأقل ما ينطلق عليه الاسم خلافاً لمن قال لابد من حصول جميعه وفي قوله حتى تذوق عسيلته إلى آخره أشعاراً بامكان ذلك، واستدل به على جواز رجوعها  
لزوجها الأول إذا حصل الجماع من الثاني لكن شرط المالكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخادعة من الزوج الثاني ولا إرادة تحليلها  
للاول وقال الأكثر أن شرط ذلك في العقد فسد والآفل، والتفقوا على أنه إذا كان في نكاح فاسد لم يحلل وشد الحكم فقال يكفي، وفي عدة القاري قال ابن بطال  
اختلفوا في عقد نكاح المحلل فقال مالك لا يحلها إلا بنكاح رغبة فان قصد التحليل لم يحلها وسواء علم الزوجان بذلك أو لم يعلما ويفسخ قبل الدخول بعد  
وهو قول الليث وسفيان بن سعيد والاوزاعي أحمد وقال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي النكاح جائز وله أن يقيم على نكاحه أولاً وهو قول عطاء والحكم وقال  
القاسم وسالم وعروة والشعبي لا بأس أن يتزوجها ليحلها إذا لم يعلم بذلك الزوجان وهو مأثور بذلك وهو قول ربيعة ومحيي بن سعيد وذهب الشافعي إلى أن  
إلى أن النكاح الذي يفسد هو الذي يعقد عليه في نفس عقد النكاح أنه إنما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها ومن لم يشترط ذلك فهو عقد صحيح وروى بشر بن  
الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثله وروى أيضاً عن محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة أنه إذا تزوج الثانية تحليلها للاول لم يحل له ذلك وهو قول أبي يوسف  
ومحمد وروى الحسن بن زياد عن زفر عن أبي حنيفة أنه أن شرط عليه في نفس العقد أنه إنما يتزوجها ليحلها للاول فانه نكاح صحيح ويحصن به ويبطل  
الشرط وله أن يسكها فان طلقها حلت للاول، فهذه ثلاث روايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال في المد المختار وكرة التزويج للثاني تحريم  
الحديث لعن المحلل والمحلل له (كما أخرجه الترمذي وغيره) بشرط التحليل كزوجتك على أن أحلك وإن حلت للاول لصحة النكاح وبطلان الشرط،  
أم - أي لأن النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط ويعم بخلاف البيع، قال العلامة ابن عابد بن قوله وكرة التزويج للثاني إن كذا في البحر، لكن  
في القهستاني وكرة للاول والثاني وعزاه محشم مسكين إلى الحوى عن الظهيرية وسيبغ أن يزداد المرأة بل هي أولى من الأول في الكراهة لأن العقد بشرط  
التحليل إنما جرى بينها وبين الثاني والأول سلك في ذلك ومنسبب المباشرة أو من المنسبب لفظ الحديث يشمل الكل فان المحلل له يصدق على  
المرأة أيضاً، أم - ثم قال في المد المختار ما إذا ضمما ذلك لا يكره وكان الرجل ما جوزاً لقصد المصالح، أم - أي إذا كان قصده ذلك لا مجرد قضاء  
الشهوة ونحوها وأورد السرخسي أن الثابت عادة كالثابت نكاحاً أي فيصير شرط التحليل كأنه منصوص عليه في العقد فيكره وأجاب في الفقه بأنه لا يلزم  
من قصد الزوج ذلك أن يكون معروفاً بين الناس إنما ذلك فيمن نصب نفسه لذلك وصار مشتهراً به، أم - كذا في المد المختار، قلت والفرق بين شرط

أقول العلماء في عقد نكاح المحلل هل يلزمه رجوعها لزوجها الأول أو يشترط له النكاح الصالح ورغبة



التحليل في العقد بين الضامه عند العقد يشبه الفرق بين التبرع بجزء من المهر بين المراجعة سراً او عزم عقد النكاح قبل بلوغ  
الأجل فان الأول مباح والثاني حرام كما نص عليه في القرآن الكريم والله اعلم قال في الفقه وهنا قول آخر وهو انه مأجور ان شرط لقصد لا صلاح وتأويل اللعن  
عند هؤلاء اذا شرط الاجر على ذلك ام قلت واللعن على هذا المحلل الظاهر لانه كالأخذ بالاجرة على سبب التيسر وهو حر له ويقر به انه على الصلوة والسلام سماء التيسر المستعار  
(في حديث ابن ماجه) وورد على التأويل الأول انه مع اشتراط التحليل مكره تحريماً وفاقاً لحرمة الاسترجاع لللعن ففعل المكره اولى، ام قال المحدثين عابد بن  
حقيقة اللعن المشهورة هو الطرد عن الرحمة وهي لا تكون الا للكافر ولذا لم يحرم على معين لم يعلم موته على الكفر بليل وان كان فاسقاً متهوداً كيزيد على المعتمد  
بخلاف نحو ابليس ابى لهب ابى جهل فيجوز وبخلاف غير المعين كالظالمين الكاذبين فيجوز ايضا لان المراد جنس الظالمين وفيهم من يموت كافراً فيكون اللعن لبيان  
ان هذا الوصف وصف الكافرين للتنفير عنه التحذير منه لا لقصد اللعن على كل فرد من هذه الجنس لان لعن الواحد المعين كهذا الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من  
افراد الظالمين واذا كان المراد الجنس لما قلنا من التنفير والتحذير لا يلزم ان تكون تلك المعصية حراماً من الكبرياء خلافاً لمن ناط اللعن بالكبائر فانه ورد اللعن في  
غيرها كلعن المصورين ومن ام قوماً وهوله كارهون ومن سلب منحة اى تعوط على الطريق والمرأة السليمة اى التي لا تخضب يديها والمرء اى التي لا تكحل المرأة  
اذا خرجت من دارها بغير اذن زوجها ونكح اليك زناوات القبور ومن جلس سطا الحلقة وغير ذلك ومنه ما هنا هذا ما ظهر لي لكن يشكل على منع لعن المعين  
مشروعية اللعان وفيه لعن معين نعم يجب بانه معاقب على تقدير كونه كاذباً لكنه لا يخرج عن لعن معين تأمل ثم رأيت في لعان القهستان قال اللعن في الاصل الطاهر  
وشرعاً في حق الكفار لا بعد من رحمة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الابرار ام - وفي لعان الجور ان قلت هل يشرع لعن الكاذب المعين قلت  
قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن مسعود انه قال من شاء ياهلته والمباهلة الملاعبة وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شئ بجملة الله على الكاذب منا قالوا  
هي مشروعة في زماننا ايضا ام - وعن هذا قيل ان المراد باللعن في مثل ذلك الطرح عن منازلة الابرار لعن رحمة العزيز الغفار وقيل ان الاشبه ان حقيقة اللعن  
هنا ليست بمقصودة بل المقصود اظهار حساسة المحلل بالمباشرة والمحلل له بالعوا اليها بعد مضاجعة غيره وعزاه القهستان في الكشف ثوقاً في كلامه فتأمل  
ام - ولعل وجهه انه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكرهاً تحريماً، انتم كلام ابن عابد بن رم، وفي فقه القديري قال الزيلعي في التحريم المصنف (اي صاحب الهداية)  
استدل بهذا الحديث (اي حديث اللعن) على كراهة النكاح المشروط به التحليل وظاهره التحريم كما هو من  
احمد لكن يقال لما سمي محلاً دل على صحة النكاح لان المحلل هو المثلث للحل فلو كان فاسداً لما سمي محلاً، انتم  
وظاهره انه اعتراض ثم جوابه اما الاعتراض فنشئوه عدم معرفة اصطلاح اصحابنا وذلك انهم لا يطلقون اسم الحرام الا على منع ثبت بقطعة فاذا ثبت بظني  
سموه مكرهاً وهو مع ذلك سبب للعقاب اما الجواب فكلامه في يقتضيه تلازم الحرمة والفساد ليس كذلك وقد يحكم بالصحة مع لزوم الاثر في العبادات فضلاً  
عن غيرها خصوصاً على ما يعطى كلامه من تسمية المنع الثابت بظنه حراماً، ام قلت واما الاستدلال بتسمية محلاً وحمل حادث اللعن على المحلل المشار كما زعمه  
الحنفية فقد ناقش فيه الحافظ ابن تيمية بوجه في مصنف فنفى افرد لهذه المسئلة فقال اما تسمية وجعله محلاً فلا تصد التحليل ونواه ولو قصد حقيقة النكاح  
مع ان الحل لا يحصل بهذه النية ولانه حلل الحرام ايجله يستحل كما يستحل الحلال ومن اباح المحرمات وحلها بقوله او فعله يقال له محلل المحرم ذلك لان  
التحليل والتحريم في الحقيقة هو الى الله وانما يضاف الى وجه الحل الى من فعل سبباً يجعل الشارع الشئ به حلالاً او محرماً ولكن لما كان التحريم جعل الشئ محرماً او محظوراً  
والتحليل جعله محلاً اى مطلقاً كان كل من اطلق الشئ واباحه بحيث يطاع فذلك يسمى محلاً ومنه قوله سبحانه انما اللعين زيادة في الكفر فيضل به الذي كفر فإنا  
نجوناه عاماً ونجى مؤمنه عاماً لئلا يطوا عداة ما حرّم الله فيحلوا ما حرّم الله لما اطلقوه لمن اطاعهم تارة وحظره عليه خرى كانوا محليين محرمين وكذلك قوله سبحانه  
ايايها النبي لما حرّموا ما أحل الله لك لما منع نفسه من الامه او الصل باليمين بالله او بالجرام صادك تحريماً وكذلك قوله سبحانه قل ارايتوما اتول الله ككفر من  
رذق فجعلتم منه محرماً او حلالاً، وقوله سبحانه وقا لؤاما في بطون هذه الا نعام خالصة لذكورنا ونحرم على انا وجنا وقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما يأت من ربه  
اني خلقت عبادي حنفاً فاجتالهم الشياطين وحرمت عليهم ما احللت لهم قوله صلى الله عليه وسلم لعدى بن حاتم في قوله انخذوا اخبارهم وذهبوا بهم ارباباً  
من ذنبي الله قال اما انهم ما عبدوا الله لكنهم حلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال وقوله صلى الله عليه وسلم لا تركبوا ما ارتكبت اليهود فتسلوا حرام الله بأذى التحليل  
وقول ابن مسعود يشكونه حتى يلاوتهم يحرمون حرمانه ويحلون حلاله وهذا باب واسع فلما كان هذا الرجل قصداً يحلها للأول وقد يجعلها في ظن من اطاعه  
حلالاً وهي حرام يسمى محلاً لذلك يبين ذلك ان لعنته صلى الله عليه وسلم للمحلل دليل على ان الحل اذا ثبت لم يطلق على صاحبه محلل والا فيكون كل نكاح للمطلقة ثلاثاً  
محلاً وان كان نكاحاً يحتاج رغبة فيه فدخل في اللعنة وهذا باطل قطعاً فلو علم ان المحلل اسم لم يقصد التحليل وجعلها حلالاً وليست بحلال لانه حلل ما حرّم الله بتدليس  
وتبليس وقصد ان يجعلها فليس له ان يترجها قاصداً للتحليل ثم قال والكلام هنا في مقامين احدهما ان اسم المحلل يعم القاصد المشار في العقد قبله فيجوز ان  
لفظ المحلل يقع على هذا كله والثاني انه يجب اجراء الحديث على عموميه وان عمومه مراد اما المقام الأول فالدليل عليه من وجوه احدها ان السلف كانوا يستعملون

القاصد للتحليل محلاً وان لم يشترطه والاصل في الاطلاق الحقيقة فان لم يكن المحلل عاماً لكل من قصد التحليل كان اطلاقاً على غير الشارط بطريق الاشتراك والمجاز  
وهذا لا يجوز المصير اليه لا لموجب بل ما ساقى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه سئل عن المحلل والمحلل له فقال لا يزالان زانيين ان مكثا عشرين سنة اذا علم  
الله سبحانه انها اراد ان يحلها ومعلوم انه انما سئل عن يقصد التحليل وان لم يشترط فانه اجاب عن ذلك وقد سمي محلاً وفي لفظ عندنا فاعلم الله انها محلاً لان  
لا يزالان زانيين فاطلق على القاصد اسم المحلل وفي رواية عندنا انه سئل عن رجل تزوج امرأة ليحلها الزوج فقال لعن الله المحلل والمحلل له هما زانيان فسئل عن  
قصد التحليل فاجاب بلجنة المحلل في المحلل له فاعلم دخول القاصد في اسم المحلل والا لم يكن قاصداً فاجاب وهذا موجود في كلام غير واحد ومن تأمل لفاظ السلف علم  
بالاضطرار انهم كانوا يسمون القاصد للتحليل محلاً ويدخل عندهم في الاسم ان كان هو الذي يسمونه محلاً لعدم الشارط في العقد عندهم اولئك الثاني انه قد قال  
اهل اللغة منهم الجوهري المحلل في النكاح الذي يزوج المطلقة ثلاثاً حتى تنحل المزرعة الاولى فحطوا كل من تزوجها التحلل الاول محلاً في اللغة، الثالث استعمال الخاصة العامة  
الزوج فاهم يسمون كل من تزوج المرأة ليحلها محلاً وان لم يشترط التحليل في العقد قال كذلك هو في عرف الفقهاء فان منهم من يقول نكاح المحلل باطل ومنهم من يقول نكاح  
المحلل باطل اذا شرط التحليل في العقد ومنهم من يقول هو صحيح وهذا اتفاق منهم على ان المحلل ينقسم الى قاصد وشارط وليس يصح بعضهم نكاح القاصد نكاحاً من ان يسميه محلاً  
كما ان من صح نكاح الشارط فانه يسميه ايضاً محلاً اذا فقهه انما اختلفوا في حكم النكاح لا في اسمه ثبت بالنقل استعمال الخاص العام ان هذا يسمى محلاً، قال اما المقام الثاني  
فنقول الدليل على ان المحلل يعني به كل محلل ظهر التحليل واضمراً وان لا يجوز قصره على من شرط التحليل وحده وجوه عشرة، منها انه صلى الله عليه وسلم لو قصد التحليل المشروط  
في العقد خاصة والتحليل الذي تواطوا عليه من المقتضى للعن الزوج والولي كالعن اكل الربا وموالة شاهد في كتابه ولعن في الخمر عاصراً ومعتصراً وحاملها والمجونة  
البيعة بائناً وكل ثمنها وشارعاً وساقياً بل كانت المرأة احق باللعن من الزوجين لانها شاركت كلاهما فيما يفعله فصارتا بمنزلة اسمها جميعاً وان كان يلغز الشاهد  
الكاتب فالولي العاقل والولي فلما خص باللعنة الزوجين علم ان معنى التحليل المقصود المكتوم عن المرأة ووليها وهو ما كان يفعله الصديق مع صدقته عند الطلاق من تزوجه  
بالمطلقة ليحلها له وهما قد علما ذلك والمرأة وأهلها لا يعلمون ذلك ومنها انه لعن شاهد في الربا وكاتبه وقد تقدم هذا الحديث انه لعن شاهد في الربا وكاتبه اذا علموا به لعن  
المحلل والمحلل له مع ان الشاهدين في النكاح اؤكد فلو كان التحليل ظاهر اللعن للشاهدين فعلوا التحليل لم يعلم به ان المحلل لو لم يكن يظهر تحليله لأحد ومنها ان التحليل المشروط  
في العقد لا يتم بين المسلمين لا سيما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه فانه حينئذ يشهد بالشهود فيظهر للناس فينبكرون ذلك ويحولون بين الرجل وبين هذا النكاح كما لو اراد  
ان يزوج امرأة يقول هي أختي او ابنتي او ربيبة فانه قد اراد ان ينكح نكاحاً فاسداً وظهر فساد له ليمتله ذلك فلما لعن المحلل زجراً عن ذلك علماً انه من الامور التي تحق على  
العامه كاسترقاق الزنا وغير ذلك يبين ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل عنه انه لعن من نكح نكاحاً محرماً الا المحلل والمحلل له سائر النكحة المحرمة مثل نكاح ذوات المحارم  
ونحوهن مثل نكاح المحلل في اقله ذلك (والله اعلم) لان المقصود اظهار اللعن ببيان العقوبة لتتجزأ النفس بذلك وسائر النكحة المحرمة لا يمكن مريها من فعلها لان  
شاهد العقد الولي وغيرهم يطلعون على السبب المحرم فلا يمكنونه بخلاف المحلل فان السبب المحرم في حقه باطن ثوبتك المنكح قد ظهر تخريمها فلا يشبه حالها بخلاف  
نكاح المحلل فانه قد يشبه حاله على كثير من الناس لان صورة صورة النكاح الصحيح وهذا يبين انه انما قصد باللعنة من اسم التحليل ثم يكون هذا تنبيهاً على من اظهم  
ومنها ان الاشتراط في العقد نادر جداً او اللفظ العام الشامل لصورة كثيرة تعم بها البلوى لا يجوز قصره على الصور القليلة دون الكثيرة فان هذا نوع من العبي واللبس  
الشارع منزه عنه ومنها انه لو كان التحليل هو المشروط في العقد فقط لكان انما لعن لانه بمنزلة نكاح المتعة من حيث انه نكاح مؤقت او مشروط بغيره الى او  
الفرقة وحينئذ لكان يجب ان يسأح لما كانت المتعة مباحة وان يكون في التحريم بمنزلة المتعة ولما لعن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له ولم يذكر عنه لعن المتع  
ولم يقل عنه انه ابيح التحليل في الاسلام قط بل هذا ابن عباس وهو من يروي ابا حنيفة وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه لعن المحلل والمحلل له و  
يلعن هو من فعل ذلك ولفظي بتجزيه ويقول ان التحليل المكتوم معادة لله وانه من يخادع الله يخادعه علم ان التحليل حرم لقل زائد على المتعة وما ذاك  
الا لان المستمتع له رغبة والمرأة وقصداً كانت الى اجل والمحلل لا رغبة له في النكاح اصلاً وانما هو كما جاء في الحديث بمنزلة التيس المستعار فان صاحب التيس  
ليستعير التيس لاجل الملك والقنية ولكن لينزله على غنمه فكذلك المحلل لا رغبة للمرأة ووليها في مصاهرة ومناكحة واتخاذ ختناً وانما يستعيره لينزله  
على فتاهه واذ كان كذلك فهذا المعنى موجود سواء شرط في العقد او لم يشترط فان قيل تميمه تيساً مستعاراً دليل على مشاركة التحليل لان غيره انما يكون  
استعارة اذا اتفق جميعاً على التحليل وهذا لا يكون في النية المجردة قلنا المستعير له هو المطلق فان المطلق كان يحق الى بعض الناس فيطلب  
منه ان يحلل له المرأة فيكون هذا بمنزلة التيس الذي استعير لينزله على الشاة لان المطلق الاول هو الذي له غرض في مراجعة المرأة فهو بمنزلة  
صاحب الشاة الذي له غرض في انزاع التيس على شاة فينبغي منه الوطئ كما ينبغي من التيس الزوفاً اذا كانت العادة ان المستعير له انما هو  
المطلق لم يلزم من ذلك ان تكون المرأة قد شارطته فان المرأة مشبهة بالشاة والشاة لا تستعير وانما يستعار لها ولهذا لعن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وهما المستعير والمستعار فلعن ان هذا الاستعارة انما صدرت منهما والله اعلم انتهى ما اردنا تخصيصه

من كلام الحافظ ابن تيمية في هذا السياق، ويترجم في نظري محتته فالذي يغلب على الظن والله سبحانه وتعالى أعلم ان المراد بالتحليل في  
احاديث اللعن قاصدا لتحليل وناويه دون الشارط فقط ولا اقل من ان يكون بخاخ التحليل مكروها قهرما وهذا هو محل حديث ابن مسعود  
وغيره لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وحديث عقبة بن عامر عن ابن ماجة الا اخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا  
رسول الله قال هو المحلل الحديث ان صح، قال الحافظ ابن تيمية روى ابو اسحاق الجوزجاني ثنا ابن ابي مريوننا ابراهيم بن اسمعيل  
ابن ابي حبيب عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحلل فقال لا الا نكاح رغبة  
الا نكاح دلست ولا استهزاء بكتاب الله ثم يذوق العسيلة ورواه ابن شاهين في غرائب السنن والدلست من التدليس هو الكتمان  
والتغطية للعيوب والمدلست الخادعة يقال فلان لا يدل السك اي لا يخادعك ولا يخفي عليك الشيء فكأنه ياتيك في الظاهر والدلس  
بالتحريك الظلمة وذلك لان من قصد التحليل فقد دلس مقصوده الذي يبطل العقد وكتم النية الردئية بمنزلة الخادع المدلس الذي  
يكتم الشر ويظهر الخير واسناد هذا الحديث جيد الا ابراهيم بن اسمعيل فانه قد اختلف فيه فقال يحيى بن معين في رواية الدارمي هو  
صالح وقال الامام احمد في رواية ابي طالب هو ثقة من اهل الذممة وقال محمد بن سعد كان مصليا عابدا اصاموستين سنة وقال ابن  
في رواية الدارمي ليس بشيء وقال البخاري منكر الحديث وقال النسائي ضعيف قال ابو اسحاق بن عدي هو صالح في باب الرأية وتكتب  
حديثه على ضعفه وهذا الذي قاله ابن عدي عدل من القول فان في الرجل ضعة الا محالة وضعفه انما هو من جهة الحفاظ وعدم الالتقا  
من جهة التهمة وله عدة احاديث بهذا الاستاد روى منها الترمذي وابن ماجة فمثل هذا يكتب حديثه للاعتبار به وقد جاء حديث  
سهل يوافق هذا قال ابو بكر بن ابي شيبة ثنا حميد بن عبد الرحمن عن موسى بن ابي الفرات عن عمر بن دينار انه سئل عن رجل طلق امرأته  
فجاء رجل من اهل القرية بغير علمه ولا علمها فأخرج شيئا من ماله فترزقها ليعلمها له فقال لا تقول ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل  
عن مثل ذلك فقال لا حتى يتكسبها من ثمنها حتى ترزقها من ثمنها لنفسه فاذا فعل ذلك لم تحل له حتى تذوق العسيلة وهذا المرسل  
حجة لان الذي أرسله احقر به ولو لا بثبوت عند لما حاز ان يحقر به من غير ان يسند له واذا كان التابعي قد قال ان هذا الحديث ثبت  
عندي كفى ذلك لا نذكر ما يكون قد سمع من بعض التابعين عز صحابي او عن تابعي آخر عن صحابي وفي مثل ذلك يسهل العلم وثقة  
الراوي وموسى بن ابي الفرات هذا ثقة ذكره عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي في كتابه وروى عن يحيى بن معين انه قال هو ثقة  
وذكر عن ابيه ابي حاتم انه قال هو ثقة وناهيك بمن يوثقه هذان مع صعوبة تزكيتهما ولا اعلم احدا جرحه واما ابن ابي شيبة وحميد  
ابن عبد الرحمن الذي روى عنه ويعرف بالرازي من مشاهير العلماء والثقة وابن ابي شيبة احدا لائمة فهذا المرسل حجة جديفة في  
المسئلة ثم الحد ثمان اذا كان فيهما ضعف قليل مثل ان يكون ضعفهما انما هو من جهة سوء الحفاظ ونحو ذلك اذا كانا من طريقتين  
مختلفتين عضدا أحدهما الآخر فكان في ذلك دليل على ان الحديث اصلا محفوظا عن النبي صلى الله عليه وسلم يؤيد ذلك هنا ان عمر الأكثر  
علمه من جهة اصحاب ابن عباس وذلك المسند عن ابن عباس فيكون الحديث اصل عن ابن عباس وان يكون ابن ابي حبيب  
حفظ هذا الحديث عن داود بن الحصين كما رواه عمر مرسل لا سيما وقول ابن عباس وفتياه توافق هذا وقد روي عن نافع عن ابن عمر  
ان رجلا قال له امرأة تزوجتها اكلها لزوجي لم يرني ولم يعلم قال لا الا نكاح رغبة ان اعجبك امسكتها وان كرهتها فادقتها قال  
واذ كننا نعد هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاها لعن الله المحلل والمحلل له ذكره ابو اسحاق التتلي والامام ابو محمد  
المفتدي معنى واحد واللفظ فيه اختلاف وهذا الحديث ايضا نص في المسئلة لكن له اتم على اسناده ثم وقفت على اسناده روى في كيع  
ابن الجراح عن ابي غسان المدني عن عمر بن نافع عن ابيه ان رجلا سأل ابن عمر عن امرأة طلقها فزوجهما هذا السائل عن  
غيره وامرأة منه اتحل لمطلقها قال ابن عمر لا الا نكاح رغبة كنا نعد سفاها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الاسناد  
جيد رجاله مشاهير ثقة وهو نص في ان التحليل المكتوم كانوا يعدونه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سفاها، انتهى ما ذكره  
ابن تيمية فقلت قوله لا في حديث ابن عباس وفي مرسل عمر بن دينار محمول على النهي من نكاح التحليل او نفى الانبعاث عنه وهذا  
لابنا في انعقاد النكاح وصحته على اصول الحنفية كما مر في كلام ابن الهمام بل اجتماع الصحة مع الكراهة له نظائر عند غيرهم ايضا  
كما لا يخفى على المتتبع، وهكذا كراهة التحليل لا تمنع عن صحة نكاح التحليل وحل المرأة لزوجها الاول بعد ذوق العسيلة ثم ايقاع  
الطلاق ومضى العدة لوجود اركان العقد وشرطه وخلوه عن الموانع الشرعية، قال الشوكاني وقد روى عبد الرزاق ان امرأة أرسلت

قالت وابوبكر عنده وخالد بن سعيد بالبواب ينتظران يؤذنه فنادوا يا ابا بكر الا تسمع هذا ما تخبر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**حدثني** ابو الطاهر حمولة بن يحيى واللفظ حمولة قال ابو الطاهر نادى قال حمولة انا ابن وهب قال اخبرني يونس عن ابن شهاب  
 قال حدثني عمرة بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رافة القرظي طلق امرأته فبث طلاقها  
 الى رجل فزوجته نفسها ليحملها الزوجان فامرهم بن الخطاب ان يقيم معها ولا يطلقها وأوعده ان يعاقبه ان طلقها فصيح نخاحه و  
 لم يأمره باستينافه، ام- وفي فتاوى ابن تيمية قد روى ابن سيرين ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فندم وكان بالمدينة رجل من الاعراب  
 عليه رقعتان رقعة يوارى بها عورته ورقعة يوارى بها سوائه فقال له هل لك تنزوج امرأة فتبيت عندها ليلة ونجعل لك جعلا قال  
 نعم فزوجها منه فلما دخل نبات عندها قالت له هل عندك من خير قال هو حيث تحبين جعله الله فداها فقالت لا تطلقني فان  
 عمر بن حبيش على طلاق فلما اصبحوا لم يفهم البواب حتى كادوا يكسرون الباب فلما دخلوا قالوا له طلقها قال لا امر اليها فقالوا لها فقالت  
 اني اكره ان لا يزال يدخل علي الرجل بعد الرجل فارتفعوا الى عمر بن الخطاب اخبروه القصة فرفع يده وقال اللهم انت رزقت ذالرقعتين  
 اذ جعل عليهما فقال له لئن طلقها فأوعده رواء سعيد بن منصور وحرب عنه بهذا اللفظ ولفظه في سنن سعيدان رجلا من اهل البادية  
 طلق امرأته ثلاثا وندم وبلغ ذلك منه ما شاء الله فعيل له انظر رجلا يحلها لك وكان رجلا من اهل البادية له حسب اتهم الى مكانية  
 وكان محتاجا ليس له شيء يتوارى به الاربعين رقعة يوارى بها فرجه ورقعة يوارى بها دبره فارسلوا اليه فقالوا له هل لك ان  
 تنزوجك امرأة فتدخل عليها فتكشف عنها خمارها ثم تطلقها ونجعل لك على ذلك جعلا قال نعم فزوجوه فدخل عليها وهو شاتى صحيح  
 الحسب فلما دخلت المرأة فاصابها فاعجبها فقالت له عندك خير قال نعم هو حيث تحبين جعله الله فداها وذكر الحديث ورواه ابو  
 العكبري في كتابه عن ابن سيرين قال قد مر رجل مكة ومعه اخوة له صغار وعليه ازار من بين يديه رقعة ومن خلفه رقعة  
 فسأل عمر فلم يعطه شيئا فبينما هو كذلك اذ نزع الشيطان بين رجل من قريش وبين امرأته فطلقها فقال لها هل لك ان تعطيني  
 ذالرقعتين شيئا ويحك لي قالت نعمان شئت فأخبروه ذلك قال نعم فزوجها فدخل بها فلما أصبحت ادخلت اخوتها الدار فاجاء القرشي  
 يحوم حول الدار ويقول يا ويله غلب على امرأته فأتى عمر فقال يا امير المؤمنين غلبت على امرأتى قال من غلبك قال ذالرقعتين قال ارسلا  
 اليه فلما جاء الرجل قال له المرأة كيف موضعك من قومك قال ليس بموضع بأس قالت ان امير المؤمنين يقول لك اطلق امرأتك  
 فقل والله لا اطلقها فانه لا يكرهك والبسته حلة فلما رآه عمر من بعيد قال الحمد لله الذي شرف ذالرقعتين فدخل عليه فقال له  
 اطلق امرأتك قال لا والله لا اطلقها فقال له عمر لو طلقتها لأوجعت رأسك بالسوط، ام- وفي رواية لابن جرير كما في كنز العمال عن  
 ابن سيرين ان رجلا طلق امرأته وأمر رجلا يقال له ذوالخرقتين ان يتزوجها ليحملها فبكت ثلاثا لا يخرج ثم خرج وعليه ثوب فقال له  
 الرجل اين ما قالوا لك عليه فأبى ان يطلقها فأبى في ذلك عمر بن الخطاب فقال الله رزق ذالخرقتين وامضه ففعل ما صرح في صحة  
 نخاح التحليل وانعقاده عند عمر رضي الله عنه وان بطلان نخاح التحليل ليس مما اجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم كما ادعاه ابن تيمية  
 وفيه دليل على ان ما روي عنه انه قال لا أرتق بحلل ومحلل له الا رجسهما هو محمول على الزجر والتشديد في التعليل كقولهم يتبدل نار رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ان يحرق على من تخلف عن الجماعة بيوهم كما قاله الطحاوي وكل ما روي عن ابنه عبد الله رضي الله عنهما من اطلاق  
 السفاح على نخاح التحليل وقد اجاب الحافظ ابن تيمية عن قصة ذالرقعتين من ستمت اوجه كلها مدخولة او مكلفة سوى الوجه  
 الاول منها ان اسناده منقطع لان ابن سيرين وان كان مأمونا لم يسمع من ابيه ابا عبد الله رضي الله عنه في ما روي في حقه عن  
 ابي النصر قال سمعت ابا عبد الله يقول في المحلل والمحلل له انه يفسخ نكاحه في الحال قلت اوليس يروي عن عمر بن الخطاب ذالرقعتين حيث  
 أمره عمر ان لا يفاقها قال ليس له اسناد، ام- قلت اي اسناد متصل والسؤال يشعربان القصة مع ارسالها كانت مشهورة فيما بينهم  
 والله اعلم **قول** ما تخبر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان زادا البخاري في اللباس من طريق شعيب فوالله ما يزيد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم على التبسم قال الحافظ وفيه ما كان الصحابة عليه من سلوك الادب بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو على من خالف ذلك فاعلم  
 او قوله لقول خالد بن سعيد لا يكره الصديق وهو جالس الا تشبه هذه وانما قال خالد ذلك لانه كان خارج الحجرة فاحتمل عنده ان  
 يكون هناك ما يمنعه من مباشرة نفسه بأمره ابا بكر لكونه كان جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم مشاهدا لصورة الحال ولذلك  
 لما رأى ابا بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتبسم عند مقالها لم يذجرها، **قول** ان رافة القرظي الخ اي من بني قريظة قال ابن عبد البر



فترجعت بعدة عبد الرحمن بن الزبير فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله انما كانت تحت رفاعة فطلقها  
 آخر ثلاث تطليقات فترجعت بعدة عبد الرحمن بن الزبير وانه والله مامعه الا مثل لهدية فأخذت بهدية من  
 جلبابها قال فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فها حكما فقال لعليك تريد بين ان ترجعي الى رفاعة لاحق يذوق عسيلة  
 وتذوق عسيلة وابوبكر الصديق جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالد بن سعيد بن العاص جالس بباب الحجرة  
 لم يؤذن له قال فطلق خالد ينادي ايا بكر الا ترجز هذه عمتا تجزيه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم **وحدثنا**  
 عبد بن حميد قال ان عبد الرزاق قال انما سمع عن الزهري عن عروة عن عائشة ان رفاعة طلق امرأته فترجعتا  
 عبد الرحمن بن الزبير فجاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان رفاعة طلقها آخر ثلاث تطليقات بمثل حث  
 يونس حدثنا محمد بن العلاء الهمداني قال نا ابو اسامة عن هشام عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سئل عن المرأة يتزوجها الرجل فيطلقها فترجز رجلا فيطلقها قبل ان يدخل بها اتحل لزوجها الاول قال لا حتى يذوق  
 عسيلتها **حدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا ابن فضيل ح قال وثنا ابو كريب قال نا ابو مغوية جميعا عن هشام  
 بهذا الاسناد **وحدثنا** ابو بكر بن ابي شيبة قال نا علي بن مشهر عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة  
 قالت طلق رجل امرأته ثلثا فترجعتا رجل ثم طلقها قبل ان يدخل بها فارد زوجها الاول ان يتزوجها فسل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق الاخر من عسيلتها ما ذاق الاول **وحدثنا** محمد بن عبد الله بن نمير  
 قال نا ابي ح قال **وحدثنا** محمد بن مثنى قال نا يحيى يعني ابن سعيد جميعا عن عبيد الله بهذا الاسناد مثله وفي حديث يحيى  
 عن عبيد الله قال نا القاسم عن عائشة **وحدثنا** يحيى بن يحيى واسحاق بن ابراهيم واللفظ ليحيى قال نا انا جرير عن  
 منصور عن سالم عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان احدكم اذ ان ياتي أهله  
 قال **يسمى الله اللهم جنيبا الشيطان وجنيب الشيطان ما رزقنا**

ما يستحب ان يقوله عند الجماع

ويقول رفاعة بن رفاع وهو احد العشرة الذين فيهم نزلت **ولقد رزقناهكم هذا القرآن لكي تذكروا له الطيراني في مجه وابن مردويه في تفسيره**  
 من حديث رفاعة باسناد صحيح قوله فأخذت بهدية من جلبابها ثم قال في الفهم استدلل به على ان المرأة لاحق لها في الجماع لان هذه المرأة شككت  
 ان زوجها لا يطؤها وان ذكره لا ينتشر وانه ليس معه ما يغني عنها ولم يفهم النبي صلى الله عليه وسلم بخامها بذلك ومن ثم قال ابراهيم بن عبد الجليل  
 ابن علي وداود بن علي لا يفهم بالعنة ولا يضرب للعنين اجل وقال ابن المنذر اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع فقال الاكثر ان وطئها  
 بعد ان دخل بها مرة واحدة لم يؤجل اجل العنين وهو قول الاوزاعي والثوري وابي حنيفة ومالك والشافعي واسحاق وقال ابو ثور ان ترك  
 جماعها لعدة اجل له سنة وان كان لغير عدة فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على ان للمرأة حقا في الجماع فيثبت الخيار لها اذا  
 تزوجت المجبوب المسوخ جاهلة بهما ويضرب للعنين اجل سنة لاحتمال زوال ما به واما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة  
 رفاعة فلا حجة فيها لان في بعض طرقه ان الزوج الثاني كان ايضا طلقها كما وقع عند مسلم صريحا من طريق القاسم بن محمد عن عائشة رضي  
 او اخر هذا الباب قوله فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم فها حكما ثم قال اي منه مني الى الضحك قال اهل اللغة التبسم مبادى الضحك  
 والضحك ان يسطر الوجه حتى تظهر الاسنان من السرور فان كان بصوت وكان بحيث يسمع من بعد فهو القهقهة والا فهو الضحك وان  
 كان بلا صوت فهو التبسم وتسمى الاسنان في مقدم الفم الضواحك وهي الثنايا والانياب وما يليها وتسمى النواجذ قوله طلق رجل امرأته  
 ثلاثا ثم اخ هذا الحديث ان كان مختصرا من قصة رفاعة فقد ذكرت توجيه المراد بقوله ثلاثا انها كانت مفترقة وان كان في قصة  
 اخرى فهو ظاهر في كونها مجموعة وقد ثبت في الاحاديث ان غير رفاعة وقع له مع امرأته ما وقع لرفاعة فليس التعدد في ذلك بسعيد باب  
 ما يستحب ان يقوله عند الجماع قوله اذا اراد ان هذه الراية منسرة لغيرها من الرايات التي فيها حين ياتي أهله دالة على ان القول  
 قبل الشروع قال القاري وقد مرى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود موقوفا انه اذا انزل قال اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقني نصيبا  
 ولعله يقولها في قلبه او عند انفصاله لكرهه ذكر الله باللسان في حال الجماع بالجماع قوله ان ياتي أهله ثم اي يجامع امرأته او جارية اي  
 جماعا مباحا كما هو ظاهر قاله القاري في المرقاة قوله **يسمى الله اللهم** اذا ذكر الله في انه رأى في نسخة (من صحيح البخاري) قرئت على الفرعي  
 قيل لا يسمي الله يعني البخاري من لا يحسن العربية يقولها بالفارسية قال نعم قوله **جنيبا الشيطان** ثم اي يقولنا قوله **ما رزقنا** ثم اي

باب جواز جاحده امراته في قتلها ومن ورثها  
من غير تعرض للدبر

فأثمة ان يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره شيطان ابدا وحل ثنا محمد بن مثنى وابن بشار قالنا محمد بن جعفر  
قالنا شعبة حم قال وحل ثنا ابن نمير قالنا ابى ح قال وحل ثنا عبد بن حميد قالنا عبد الملق جبيعا عن الثوري كلاهما  
عن منصور بن عيسى حديث جابر بن عبد الله قالنا شعبة ليس في حديثه ذكر اسم الله وفي رواية عبد الملق عن الثوري بسم الله وفي  
رواية ابن نمير قال منصور رآه قال بسم الله وحل ثنا قتيبة بن سعيد ابو بكر بن ابى شيبة وعمر الناقد واللفظ  
لا بى بكر قالوا ناسفان عن ابن المنكر رسمع جابر يقول كانت اليه ودقول اذا اتى الرجل امرأة من دبرها في قبلها  
كان الولد اخول فنزلت نساءكم حرث لكم فانوا حرثكم انى شئتم وحل ثنا محمد بن ربح قال انا الليث عن ابن ابي  
حينئذ من الولد وهو مفعول ثان للحديث قوله ان يقدر بينهما الميراث ان كان قد رزق من رزق لكان التقدير رزق لكان عبد بصيغة المضارع بالنسبة  
للمتعلق قاله الحافظ في الفقه قوله في ذلك ان اى الحال قوله لم يضره الميراث اى لم يضره الشيطان الولد قوله ابدا انى قال القارى وفيه ايماء الى  
حسن خاتمة الولد ببركة ذكر الله في ابتداء وجوده وتطعمته في الرحم فالضرر مختص بالكفر ام - قال الحافظ وفي مرسل الحسن عبد الملق  
اذا اتى الرجل اهله فليقل بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقنا ولا تجعل للشيطان نصيبا فيما رزقنا فكان يوحى زحمت ان يكون لدا  
صالحا واختلف في الضرر المنع بعد الاتفاق على ما نقل عياض على عدم الحمل على العموم في انواع الضرر وان كان ظاهرا في الحمل على عموم  
الاحوال من صيغة النفي مع التأكيد وكان سبب ذلك ما ورد ان كل بنى آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد الا من استثنى فان في هذا  
الطعن نوع ضرر في الجملة مع ان ذلك سبب صلاحه ثم اختلفوا في قيل المعنى يستطع عليه من اجل بركة التسمية به يكون من جملة الصالحين الذين  
قيل فيهم ان عبادى ليس لك عليهم سلطان ويؤيده مرسل الحسن المذكور وقيل المراد لم يطعن في بطنه وهو بعيد لما بينه ظاهر الحديث  
المتقدم وليس تخصيصه بأولى من تخصيص هذا وقيل المراد لم يصبر عنه وقيل لم يضره في بدنه ام يعني ان الشيطان لا يتخطيه فلا يدخله  
بما يضر عقله او بدنه قال العيني وهو الاقرب وقال ابن دقيق الصيد يحتمل ان لا يضره في دينه ايضا ولكن يجب انتفاء العصمة  
وتعقب بان اختصاص من خص بالعصمة بطريق الوجوب لا بطريق الجواز فلا مانع ان يوجد من لا يصبر منه معصية عمدا وان لم يكن  
ذلك واجبا له وقال الداودى معنى لم يضره اى لم يفته عن دينه الى الكفر وليس المراد عصمة من عز المعصية وقيل لم يضره بمشاركة امه  
في جماع امه كالحاء عن مجاهد ان الذى يجامع ولا يسمى يلتفت الشيطان على اخيله فيجاء مع معه قال الحافظ وعلى هذا اقرت الجوزية  
ويتأيد الحمل على الاول بان الكثير من يعرف هذا الفضل العظيم يذهل عنه عند رادة للمواقعة والقليل الذى قد يستحضره ويفعله لا يتم  
معه الحمل فاذا كان ذلك نادرا لم يعد وفي الحديث من الفوائد ايضا استحباب التسمية والدعاء واحاطة طرفة على ذلك حتى في حالة  
الملاذ كالوقوع وفيه الاعتصام بذكر الله ودعائه من الشيطان والتبرك باسمه والاستعاذة به من جميع الاسواء وفيه الاستشعار بانه  
الميسر لذلك العمل والمعين عليه وفيه اشارة الى ان الشيطان ملازم لابن آدم لا ينطرد عنه الا اذا ذكر الله يا ب جاز جماعه امراته  
في قبلها من قدامها ومن وراءها من غير تعرض للدبر قوله من دبرها في قبلها انى قال ابن الملك كان يقف خلفها ويولج في قبلها فان ابطى  
في الدبر محرم في جميع الاديان قوله كان الولد اخول انى قال القارى اى يتخوز الماطى عن حال الجماع المتعارف وهو الاقبال من قدام  
الى القبل ويجوز ان يسمي قبله الى حال خلاف ذلك من الدبر فكأنه راعى الجانبين رأى المحتملين فانجى ان جاء الولد اخول قوله نساءكم  
حرث لكم انى الحرث القاء البذر في الارض وهو غير الزرع لانه انما يترك الى ذلك قوله تعالى كَفَرْتُمْ بِهِ حَرِّثُونَ نَفْسَهُ تَزِدُّوهُ  
أَمْ حَرَّثَ الزَّارِعُونَ وقال الجوهري الحرث الزرع والحارث الزارع قال القارى حرثتم اى مؤنهم رزعة اولادكم جنبى منكم بمز  
الارض المعدة للزراعة وحله القبل فان الدبر موضع الفرج وحل الحرث قوله انى شئتم انى شئتم انى شئتم من ب شئتم وقيل جبهه  
كيف شئتم وقال الضحاك متى شئتم ومضى الى عجزيين وكيف ومنه ما اثبتته الجهم الغفيرة بتدريسها ليل من طاهرة ومنه وهى  
شرطية حذف جوابها لدلالة المحلة السابقة عليه واختار بعض المحققين كونها نافية عن من اين اى من اى جهة ليدخل فيه مبادى  
النزول والقول بان الآية حيث تكون وليلا على جواز الاتيان من الاولاد بارناش من سدا لئلا يترقى الى من رزعة اذ ذاك فيصير المعنى  
من اى مكان لاني مكان فيجوز ان يكون المستفاد حينئذ تعميم الجهات من القدام والخلف والفوق والتحت واسمين واسماء لانهم  
مواضع الاتيان فلا دليل في الآية لمن جزا اتيان المرأة في دبرها كما بن عمر ولا اخبار عنه في ذلك صيغة مشهورة والروايات عنه بخلافها  
على خلافها كذا في روح المعاني - ونازع فيها بن كثير واول الروايات المشهورة عن ابن عمر انها محمولة على ما تقدم وهو ان يتبها في

الدبر على وجهه او طوى والدبر

قبلها من دبرها لما رواه النسائي عن علي بن عثمان التميمي عن سعيد بن عيسى عن الفضل بن فضالة عن عبد الله بن سليمان الطويل عن كعب بن علقمة عن أبي النصر أنه أخبره أنه قال لنا نافع مولى ابن عمر أنه قد أكثر عليك القول أنك تقول عن ابن عمر أنه أفتى أن تؤذي النساء في أدبارهن قال كذبوا على ولكن سأحدثك كيف كان الأمر ابن عمر عرض المصنف يوماً وأنا عنده حتى بلغ نسأؤك أكثر حُرثك كَمْ قَاتُوا حُرثَكُمُ أَي شَيْئًا كَرِهْتُمْ فَقَالَ يَا نَافِعُ هَلْ تَعْلَمُ مِنْ أَمْرِ هَذِهِ الْآيَةِ قُلْتُ لَا قَالَ أَنَا كُنَّا مَعَهُ قُرَيْشُ نَجِيِ النِّسَاءِ فَلَمَّا دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ وَنَكَحْنَا نِسَاءَ الْأَنْصَارِ رَأَيْنَا مِنْهُمْ مِثْلَ مَا كُنَّا نَرَى فَإِذَا هُنَّ قَدْ كَرِهْنَ ذَلِكَ وَاعْظَمْنَهُ وَكَانَتْ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ قَدْ أَخَذْنَ بِحَالِ إِبْرَاهِيمَ وَاسْمِهَا يُوتَيْنَ عَلَى جَنُوبِهِمَا فَانْزَلَ اللَّهُ نِسَاءُ كَرِهْتُمْ كَرِهْتُمْ أَي شَيْئًا كَرِهْتُمْ وَهَذَا اسْنَادٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ عَنِ الطَّبْرَانِيِّ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ يَحْيَى كَاتِبِ الْعَمْرِ عَنْ مَفْضَلِ بْنِ فَضَالَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُلْقَمَةَ فَذَكَرَهُ وَقَدْ رُفِئَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ خِلَافُ ذَلِكَ صَرِيحًا وَانْهَ لَا يَبَاحُ وَلَا يَحِلُّ، وَهُوَ الثَّابِتُ بِإِسْنَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ يَحْرِمُهُ قَالَ أَبُو عَصِيدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّارِمِيُّ فِي مَسْنَدِهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ الْحَارِثِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَيْ لِحَبَابٍ قَالَ قُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ أَتَقُولُ فِي الْجَوَارِ مَا يَحْمِضُ لَهُمْ قَالَ وَمَا لِحَمِضٍ فَذَكَرَ الدُّبْرَ فَقَالَ وَهَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ وَتَقْبِيَةُ عَنِ اللَّيْثِ بِهِ وَهَذَا اسْنَادٌ صَحِيحٌ وَنَصَّ صَرِيحٌ مِنْهُ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ فَكُلُّ مَا وَرَدَ عَنْهُ مَا يَحْتَمِلُ وَيَحْتَمِلُ فَهُوَ مُرَدُّ إِلَى هَذَا الْحَاكِمِ قُلْتُ وَيُرَدُّ التَّأْوِيلُ الْمَذْكُورُ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ فِي غَرَائِبِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ لَمَّا قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى نِسَاءُ كَرِهْتُمْ كَرِهْتُمْ فَقَالَ مَا تَدْرِي يَا نَافِعُ فِيمَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ قَالَ قُلْتُ لَا قَالَ لِي فِي رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَصَابَ امْرَأَتُهُ فِي دُبْرِهَا فَأَعْظَمَ النَّاسُ ذَلِكَ فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى نِسَاءُ كَرِهْتُمْ كَرِهْتُمْ قَالَ نَافِعُ فَقُلْتُ لَابْنِ عُمَرَ مِنْ دُبْرِهَا قَالَا لَا الْآيَةُ فِي دُبْرِهَا رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ نَعِيمٍ وَرَوَى النَّسَائِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ وَلَوْ نَكَّرَ قَوْلَهُ لَا الْآيَةُ فِي دُبْرِهَا - وَرَوَايَةُ الدَّارِقُطِيِّ الْمَذْكُورَةُ إِنَّمَا هِيَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدَّارِقُطِيِّ وَهُوَ إِنْ كَانَ ثِقَةً لَكُنْتَهُ سَيِّئَ الْحِفْظِ كَمَا قَالَ ابْنُ زُرْعَةَ كَثِيرًا وَهُوَ كَمَا قَالَ لَتَأْتِي كَثِيرًا الْحَرْثُ يَغْلُطُ كَمَا قَالَ ابْنُ سَعْدٍ بِالْجَمَلَةِ فَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الْجَوَارِ كَمَا جَاءَ إِلَيْهِ الْحَافِظُ وَالْمَنْعُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِصِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ وَتَعَالَى عِلْمُ وَالِ الْجَوَارِ مَا لِبَعْضِ السَّلَفِ كَابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ وَمُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ وَسَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ وَمَنْ الْأُمَّةُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مَعَ اخْتِلَافِ عَنْهُ قَالَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الْجَضَّاسُ فِي كِتَابِهِ أَحْكَامَ الْقُرْآنِ الْمَشْهُورِ عَنْ مَالِكٍ إِبَاحَةَ ذَلِكَ وَاصْحَابُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ هَذِهِ الْمَقَالَةَ لِقَبْحِهَا وَشَنَاعَتِهَا وَهِيَ عَنْ أَشْهَرِ مَنْ أَنْتَدَعَ بِنَفْسِهِ عَنْهُ وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ الْجَوْزْجَانِيِّ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ مَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ فَسُئِلَ عَنِ الْمَخَاحِ فِي الدُّبْرِ فَضَرَبَ بِيَدِهِ إِلَى رَأْسِهِ وَقَالَ السَّاعَةَ اغْتَسَلْتُ مِنْهُ - وَرَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ مَا دَرَكْتَ أَحَدًا أَقْدَى بِهِ فِي دِينِي يَشْكُ فِيهِ أَنَّهُ حَلَالٌ يَعْنِي وَطْئَ الْمَرْأَةِ فِي دُبْرِهَا ثَوَقْرَأَ نِسَاءُ كَرِهْتُمْ كَرِهْتُمْ أَي شَيْئًا كَرِهْتُمْ قَالَ فَأَيُّ شَيْءٍ أَبِينُ مِنْ هَذَا وَمَا أَشْكُ فِيهِ، أَمْ - وَرَوَى الْخَطِيبُ فِي الْمَرْأَةِ عَنْ مَالِكٍ مِنْ طَرِيقِ إِسْرَائِيلَ بْنِ رُوْحٍ قَالَ سَأَلْتُ مَالِكَاً عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ مَا أَنْتَ قَوْمٌ عَرَبٌ هَلْ يَكُونُ الْحَرْثُ الْأَمْوَضُ الزَّرْعُ وَعَلَى هَذِهِ الْقَضَايَا عَمِلَ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ فَلَعَلَّ مَالِكَاً رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ أَوْ كَانَ يَرَى أَنَّ الْعَمَلَ عَلَى خِلَافِ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ وَإِنْ كَانَتْ الرِّوَايَةُ فِيهِ صَحِيحَةً عَلَى قَاعِدَتِهِ وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ فِي تَعْلِيْقِهِ أَنَّهُ رَوَى الْجَوَارِ عَنْ مَالِكِ أَهْلَ مَكَّةَ وَأَهْلَ الْمَغْرِبِ وَرَوَاهُ عَنْهُ أَيْضًا ابْنُ رِشْدٍ فِي كِتَابِ الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ وَاصْحَابُ مَالِكٍ الْعِرَاقِيُّونَ لَمْ يَشَبْتُوا هَذِهِ الرِّوَايَةَ وَتَدْرَجُ مَعَ مَتَأَخَّرِ أَصْحَابِهِ عَنْ ذَلِكَ وَافْتَوَوْا بِتَحْرِيمِهِ - وَالْإِبَاحَةُ ذَهَبَ بِبَعْضِ الْأَمَامِيَّةِ لِأَكْثَرِهِمْ كَمَا يَظُنُّ بَعْضُ النَّاسِ مِمَّنْ لَا خَبَرَ لَهُ بِمَذْهَبِهِمْ قَالَ فِي رُوحِ الْمَعَانِي وَبِالْبَيْتِ شَعْرِي كَيْفَ يَسْتَدِلُّ بِالْآيَةِ عَلَى الْجَوَارِ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِيهَا وَمَعَ قِيَاهُ بِالْإِحْتِمَالِ كَيْفَ يَنْتَهِضُ الِاسْتِدْلَالُ لَاسْتِجْمَاعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلُ وَجُوبُ الْإِعْزَالِ فِي الْحَمِيضِ وَعَلَى بَاطِلِهِ مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ تَقْدِيرِ تَنْفَرِ الطَّبْعِ بِإِمَامَةِ عَنْهُ وَهُوَ يَقْتَضِي وَجُوبَ الْإِعْزَالِ عَنِ الْآيَةِ فِي الْأَدْبَادِ لَا شَرَاكَ الْعِلَّةُ وَلَا يُقَاسُ مَا فِي الْحَاشِ مِنَ الْفَضْلِ بِدَوْنِ الِاسْتِحْضَاةِ وَمِنْ فِاسٍ فَقَدْ أَخْطَأْتَ اسْتِدْلَالَكَ لظُهُورِ الِاسْتِقْدَادِ وَالنَّفَرَةِ مَا فِي الْحَاشِ دُونَ دَوْنِ الِاسْتِحْضَاةِ وَهُوَ دَمُ الْفَجَارِ الْعَرَقُ كَرَمُ الْجَوْحِ وَعَلَى فَرْصِ تَسْلِيمِ أَنَّ "أَيُّ" تَدُلُّ عَلَى تَعْيِيمِ مَوَاضِعِ الْإِتْيَانِ كَمَا هُوَ الشَّائِعُ بِحَبَابٍ يَأْنِ التَّقْيِيدُ بِمَوَاضِعِ الْحَرْثِ يُلْفِظُ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ قَالَ بَيْنَا أَنَا وَمُجَاهِدٌ جَالِسَانِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ إِذَا أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ لَا تَشْفِينِي مِنْ آيَةِ الْحَمِيضِ قَالَ بَلَى فَقَرَأَ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَمِيضِ إِلَى قَاتُوا مَنْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَ كَرِهْتُمْ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ حَيْثُ جَاءَ الدَّمُ مِنْ ثَوَامِرَتِ أَنْ تَأْتِيَ فَقَالَ كَيْفَ بِالْآيَةِ نِسَاءُ كَرِهْتُمْ كَرِهْتُمْ أَي شَيْئًا كَرِهْتُمْ فَقَالَ وَيْحَكَ وَفِي الدُّبْرِ مَنْ حَرِثَ لَوْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا لَكَانَ الْحَمِيضُ مَنْسُوحًا إِذَا شَغَلَ مِنْ هَهُنَا جِئْتُ مِنْ هَهُنَا وَلَكِنْ

عن أبي حازم عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله أن يقول إذا أتيت المرأة من دبرها في قبلها ثم حلت  
كان ولدها آخول قال فانزلت نساً أو كرم حرثت لكم فأتوا آخركم أو في شتم واحد شتماً قتيبة بن سعيد قال نا أبو عوانة  
سح قال وحل ثنا عبد الوارث بن عبد الصمد قال حدثني أبي عن جدي عن أيوب ح قال وثنا محمد بن مثنى قال حدثني  
وهب بن جبرير قال نا شعبة ح قال وثنا محمد بن مثنى قال نا عبد الرحمن قال نا سفيان ح قال وحدثني عبد الله بن سعيد  
وهارون بن عبد الله وابو معن الرقاشي قالوا نا وهب بن جبرير قال نا أبي قال سمعت النعمان بن راشد يحدث عن الزهري  
أن شتم من الليل والنهار وما قيل من أنه لو كان في الآية تعين الفرج لكونه موضع الحرث للزم تحريم الوطئ بين الشاقين في الأعمكا  
لا أنها ليست موضع حرث كالحاش مد فروج بأن الأماناء فيما عدا الصاميين لا يعد في العرف جماعاً ووطئاً والله تعالى قد حرم الوطئ الجماع  
في غير موضع الحرث لا الاستمناة فحرمه الاستمناة بين الشاقين وفي الأعمكا لم تعلم من الآية إلا أن يعد ذلك آيتاً وجماعاً وإن به  
ولا اظنك في مرتبة من هذا وبه يعلم ما في مناظرة الامام الشافعي والامام محمد بن الحسن فقد اخرج الحاكم عن عبد الحكم أن الشافعي ناظر  
محمد في هذه المسئلة فاحتج عليه ابن الحسن بان الحرث إنما يكون في الفرج فقال له أفكرت ما سوى الفرج محرماً قال لترمه فقال أرأيت لو  
وطئها بين ساقها أو في عكها أو في ذلك حرث قال لا قال أفحرم قال لا قال فكيف تحتم بما لا تقول به وكأنه من هنا قال الشافعي فيما  
حكاه عنه الطحاوي والحاكم والخطيب لما سئل عن ذلك ما صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس أنه حلال  
وهذا خلاف ما نعرفه من مذهب الشافعي فان رواية التحريم عنه مشهورة فلعله كان يقول ذلك في القديم ورجع عنه في الجديد لما صرح  
من الأخبار وأظهر له من الآية أم - وقد مر في الماوردى في الحارثي وابو نصر بن الصباغ في الشامل وغيرهما من الرجع أنه قال كذب الله  
يعني ابن عبد الحكم فقد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب وتحققت الحافظ في التلخيص فقال لا معنى لهذا التكذيب فان ابن عبد الحكم  
لم يتفرد بذلك بل قد تابعه عليه عبد الرحمن بن عبد الله أخوه عن الشافعي ثم قال أنه لا خلاف في ثقة ابن عبد الحكم وأمانته أم -  
وقال في الفتح ويحتمل أن يكون الزم محتملاً بطريق المناظرة وإن كان لا يقول بذلك وإنما انصرف أصحابه المدنيين والحجة عنده في التحريم  
غير المسالك الذي سلكه عمل كما يشير إليه كلامه في الأم أم والتحريم هو مذهب الجماهير من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين  
كما في عمدة القاري واحتجوا في ذلك بأحاديث كثيرة قد ساق جملة منها الحافظ عماد الدين بن كثير رحمه الله في تفسيره فليراجع وقال  
المازني اختلف الناس في هذه المسئلة وتعلق من قال بالحل بهذه الآية واتصل عنها من قال يحرمها بها نزلت بالسبب الوارد في حديث  
جابر في الرد على اليهود يعني كما في حديث الباب قال والعموم أنا اخرج على سبب قصر عليه عند بعض الأصوليين وعند أكثر العبرة  
بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وهذا يقتضي أن تكون الآية حجة في الجواز لكن وردت أحاديث كثيرة بالمنع فتكون مخصصة لعموم الآية  
وفي تخصيص عموم القرآن ببعض خبر الأحاد خلاف أم وذهب جماعة من أئمة الحديث كالبخاري والذهلي واليزار والنسائي وإبي  
النيابوري إلى أنه لا يثبت فيه شيء قلت لكن طرقها كثيرة فنجتمعها لصالح للاحتجاج به ويؤيد القول بالتحريم أنا لو قد منا أحاديث  
الاباحة للزم أنه أبع بعد أن حرم ولا صل عدمه كذا في الفتح - قال الشوكاني وايضاً الدبر في أصل اللغة اسم لخلاف الوجه لا اختصاص  
له بالخروج كما قال تعالى وَمَنْ يُؤْمَرْ بِهِ دُبْرُهُ فَلَا يَمُوجُ بِهِ فإني لا أعلم ما ورد من الأدبار على الاستمتاع بين الأليتين وايضاً قد حرم الله الوطئ  
في الفرج لأجل الأذى فما الظن بالحش الذي هو موضع الأذى اللازم مع زيادة المفسدة بالتعرض لانتفاع النسل الذي هو العلة  
الغائية في مشروعية النكاح والذريعة القريبة جداً الحاملة على الانتقال من ذلك إلى ادبار المرد وقد ذكر ابن القيم لذلك  
مفسد دينية ودنيوية فليراجع وكفى منادياً على الخصاسته أنه لا يرعى أحد أن ينسب إليه - إلى أمامه تجوز ذلك وفي عمدة القاري  
ذكر أبو الحسن المرغيناني أن من أتى امرأته في المحل المكروه فلا حد عليه عبد الامام أبي حنيفة ويعزروا قالوا هو كالزنا وقال أبو بكر ريبا  
اتفق العلماء الذين يعتقد بهم على تحريم وطئ المرأة في دبرها قال وقال اصحابنا لا يجزئ الوطئ في الدبر في شيء من الأكدميين ولا غيرهم  
من الحيوان على حال من الأحوال أم - قول أن يهود إلا هكذا هو في النسب يهود غير مصرهف لأن المراد قبيلة اليهود فامتنع صحت  
للتأنيث والعلمية كذا في الشرح قوله ثم حلت إلا هذا صريح في أن المراد الأليتان في الفرج لا في الدبر وهذا علة يؤيد تأويل  
ابن عباس الذي رده على ابن عمر (كما في سنن أبي داود) وكذب الله اليهود في ذمهم وواضح للرجال أن يمتنعوا بفساد  
كيف شاء واذا تعارض المجهل والمفسر قد لا يفسرون - جابر يفسر فوهوا إلى أن يجعل به من حديث ابن عمر والله أعلم





بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فلم تأت به فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح **قوله** ثنا ابو بكر بن ابي شيبة قال نا مروان بن معوية عن عمر بن الخطاب عن حمزة بن العزمي قال نا عبد الرحمن بن سعد قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أشتر الناس عند الله منزلة يوم القيمة الرجل يفض الى امرأته وتفض اليه ثم ينشر سترها **قوله** ثنا محمد بن عبد الله بن غير وابوكريب قال نا ابو أسامة عن عمر بن حمزة عن عبد الرحمن بن سعد قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من اعظم الامانة عند الله يوم القيمة الرجل يفض الى امرأته وتفض اليه ثم ينشر سترها وقال ابن غير ان اعظم **قوله** ثنا يحيى بن ايوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قال نا انا اسماعيل بن جعفر قال اخبرني ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز انه قال دخلت انا وابو الصير متعلين الى سعيد الخدري فسأله ابو الصير فقلت يا ابا سعيد هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل فقال نعم غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوة بكة فطلق فسبينا كرا ثم العرب

صلوة ولا يصعدا هدا الى السماء حسنة العبد الابن حتى يرجع والسكران حتى يصح والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى، قال ابن ابي حرة فيه الارشاد الى مساعة الزوج وطلب مرضاة وفيه ان صبر الرجل على ترك الجماع اضعف من صبر المرأة قال وفيه ان اقوى التثويشات على الرجل اعية الكناج ولذلك حضل لشارع النساء على مساعة الرجال في ذلك، ام- والسبب فيه الحض على التناسل ويرشد اليه الاحاديث الواردة في الترغيب في ذلك كما تقدم في اوائل الكناج، كذا في النعم، **قوله** غضبان عليها الخ وفي بعض النسخ غضباناً عليها، قاله النووي **باب** تحريم افشاء ستر المرأة **قوله** ان من اشتر الناس قال القاضي هكذا وقعت الراية اشتر بالالف واهل الخويلون لا يجوز اشتر واخير وانما يقال هو خير منه قال فاجاءت الاحاديث الصحيحة بالاعتين جميعاً وهي حجة في جوازها جميعاً وانما لغتان **قوله** الرجل يفض الخ قال السدي الظاهر ان تعريف الرجل للجنس به يقصد به معين فهو في حكم النكرة لذلك وصف بالجداء المصدرة بالمضارع ومثله قوله تعالى حكمتي الحمار يحمل اسماء لا تقول الشاعر ولقد امر على اللثيم يستني، والله تعالى اعلم **قوله** يفض الى امرأته الخ اي يصل اليها ويباشرها قال تعالى وقد افشاء بعضكم ببعض سترها الخ قال النووي وفي هذا الحديث تحريم افشاء الرجل ما يجري بينه وبين امرأته من امور الاستمتاع ووصف تفاصيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول او فعل ونحوه فاما مجرد ذكر الجماع فان امرتان فيه فائدة ولا اليه حاجة محرومة لانه خلاف المروءة وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً او ليحمت وان كان اليه حاجة او ترتيب عليه فائدة بان ينكر عليه ان يرضاه عنها او تدعى عليه العجز عن الجماع او نحو ذلك فلا كراهة في ذكره كما قال صلى الله عليه وسلم اني لا فعله اذ هذه وقال صلى الله عليه وسلم لا يسل لابي طلحة امر ستم الليلة وقال لجابر الكلي الكلي والله اعلم، ام- قال ابن ابي عمير ومن الضمير من رأى امرأة فاعجبته فليأتها **قوله** ان من اعظم الامانة الخ اي من اعظم نقض الامانة، وهتكها وقوله الرجل اي هتك امانة الرجل قاله السدي **باب** سبب حكم العزل **قوله** عن ابن محيريز الخ بحاء محملة ثوراء ثوراء، صغرى اسمها عبد الله اي الجعبي وهو مكنى سكن الاشتر وعبد بن ابوز هو ابن جندة بن ذهب وهو من رهبان الى عهد ورقة المؤذن، وكان يتيم ابي حجر، **قوله** وابو الصير متعلين بكسر الميم لا بكسر الهمزة سكون الراء اسمها مالك وقيل قيس صحابي مشهور من الانصار قاله الحافظ ز. المتكفي له قال في القدر مختلف في محبته **قوله** يا كرا العزل الخ اي حكمه وهو النزح بعد الايلاج لينزل خارج الفرج، **قوله** غزوة بكة فطلق الخ اي بني المصطلق وبني غزوة المريسيع والمصطلق بضم الميم وسكون الهمزة ورفع الطاء وكسر اللام بعد ها قات وبني المصطلق بطن شهيد من خزاعة قال ابو جهم غزوة المريسيع كانت سنة ست، **قوله** كرا ثم العرب الخ اي انفسيات منهم، قال الحافظ استدل بالحديث لمن احب ان استرقاق العرب ولما جاز وطى الشراكات بملك اليه من، وان لم يكن من اهل الكتاب لان بني المصطلق كانوا اهل اوثان وقد انفصل عنه من منع باحتمال ان يكونا من اهل الكتاب وهو باطل وباحتمال ان يكون ذلك في اول الامر ثم نسخ وفي نظر ذ النسخ لا يثبت باحتمال وباحتمال ان تكون المسببات اسلمة، **قوله** وهذا لا يتم مع قوله في الحديث واحبنا الفداء فان المسلمة لا تتعاد للمشرک نعم يمكن حمل الفداء على معنى اخص وهو ان يفد بن نفسه فيعتق من الرق ولا يلزم منه اعادة حق للمشرکين وحمله بعضهم على اعادة الثمن لان الفداء المتخوف من قوته هو الثمن ويؤثر هذا الحمل قوله في الراية الاخرى فقال يا رسول الله انا اصبنا سبياً ونحب الاثمان فكيف ترى في العزل وهذا اقوى من جميع ما تقدم والله اعلم، ام- قال القرطبي ويحتمل انهم انما سألوا عن وطى من اسلم منهم ولو ابقى الحديث على ظاهره

فطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فاردنا ان نستمع ونعزل فقلنا نفعل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا  
لانسأله فسألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا عليكم ان لا تفعلوا

فوالاقتلا على الوطئ قبل الاسلام أيضا على ظاهرة في القدر وعليه قبل الاستبراء وهذا ممنوع اتفاقا فلا بد من التأويل في الجميع  
وذكر عبد الرزاق ما يندفع الاشكال عن الامرين فروى الحديث عن الحسن فقال كنا نغزو مع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا انلاد  
احدهم ان يصيب الحياوية من النقي أمرها ففصلت ما بها ثم اغتسلت ثم علمها الاسلام وامرها بالصلاة واستبرأها بحضرة ثم اصابتها وتال  
عياض وفيه حجة للجمهور في منع بيع ام الولد لان الفداء بيع وقد امتنعوا منه لاجل الحمل فقال بعضهم انما فيه منع بيعها وهي حامل من السيد  
وهو مجمع عليه خوف ارتقاق الولد وانما الخلاف في بيعها بعد الوضع - قول فطالت علينا العزبة الخ بضم العين اي قلة الجماع اي تعدد علينا  
التكاح لتعدد اسبابه وليس المراد انه طالت العزبة لطول اقامته فان غيبته عن المدينة لم تطل قاله القرطبي قول رغبنا في الفداء الخ  
اي رغبنا في اخذ الفداء وخفتا ان وطئنا ان تحمل النساء فيتعدن الفداء لاجل الحمل فساواهن ليجوز لهما العزل قول فقلنا نفعل الخ هذا  
بتقدير حررت الاستقها ما اي انفعل ولعل هذا كان بعد ان فعل بعضهم فلا منافاة بين هذه الرواية وبين الرواية الآتية والله تعالى اعلم  
ويحتمل ان يكون معنى قلنا نعزل في الرواية الآتية عزما على ذلك فيرجع معناها الى الاول قوله فسألنا الخ قال الماتري سألوه لانه وقع  
في نفوسهم ان ذلك من جنس الموطوءة كما في الامر بعد هذا انه سئل عن العزل فقال ذلك الوأد الخفي لانه كالفرار من القدر قوله لا  
عليكم ان لا تفعلوا الخ وسيأتي للمؤلف من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن بشر عن ابي سعيد لا عليكم ان لا تفعلوا اذا كنتم قلنا  
هو القدر قال محمد يعني بن سيرين وقوله لا عليكم اقرب الى النهي وله من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد قال  
ابن عون فحدثت به الحسن فقال والله لكأت هذا زجبر قال القرطبي كأن هؤلاء فهموا من لا النهي عما سألوه عنه فكان عندهم  
بعد لا حذفا تقديره لا تعزلوا وعليكم ان لا تفعلوا ويكون قوله وعليكم الخ تأكيد للنهي وتعقب بأن الاصل عند هذا التقدير  
وانما معناه ليس عليكم ان تتركوا وهو الذي نيساوه ان لا تفعلوا وقال غيره قوله لا عليكم ان لا تفعلوا اي لا حرج عليكم ان لا تفعلوا  
ففيه نفى الحرج عن عدم الفعل فافهم ثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد نفى الحرج عن الفعل لقال لا عليكم ان تفعلوا الا ان  
ادعى ان لا زائدة فيقال الاصل عدم ذلك وفي رواية مجاهد الآتية عند المؤلف في الباب ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال ولم يفعل ذلك احدكم ولم يقل لا يفعل ذلك فاشار الى انه لم يصحح لهم بالنهي وانما اشار ان الاولى ترك ذلك لان العزل انما  
كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله تعالى ان كان قد خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد سبق الماد ولا يشعر العسازل  
فيحصل العلوق ويحقق الولد ولا راد لما قضى الله والفرار من حصول الولد يكون لاسباب منها خشية علوق الزوجة الامة لتلاصير  
الولد رقيقا او خشية دخول الضرر على الولد الموضع اذا كانت الموطوءة ترضعه او فرارا من كثرة العيال اذا كان الرجل مقلدا  
فيرغب عن قلة الولد لتلاصير بخصيل الكسب وكل ذلك لا يغني شيئا وفي العزل ايضا ادخال ضرر على المرأة لها فيه من تقويت  
لذتها وليس في جميع الصور التي يقع العزل بسببها ما يكون العزل فيه دليلا على سوء الصورة الآتية في رواية عبد الرحمن بن بشر عن ابي سعيد  
وهو خشية ان يضر الحمل بالولد الموضع لانه مما حرج فضرر غالبا لكن وقع في بقية الحديث عند مسلم ان العزل بسبب ذلك لا يفيد لاحتمال  
ان يقع الحمل بغير الاختيار كما ثبت وقوعه في بعض الاحاديث الآتية فالذي يترجم من مجموع الأدلة كراهية العزل وكونه غير مرضي من  
غير تحريم قال العارف الكبير المشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه والسبب في ذلك ان المصالح متعارضة فالمصلحة الخاصة بنفسه  
في السبي مثلا ان يعزل والمصلحة النوعية ان لا يعزل ليتحقق كثرة الاولاد وقيام النسل والنظر الى المصلحة النوعية ارجح من النظر الى  
المصلحة الشخصية في عامة احكام الله تعالى التشريعية والتكوينية على ان العزل ليس فيه ما في اتيان الدين من تغيير خلق الله ولا الاعراض  
من التعرض للنسل ونسب الله عليه وسلم بقوله لا عليكم ان لا تفعلوا على ان الحوادث مقدرة قبل وجودها وان الشئ اذا قلد لم يكن  
له في الارض الا سبب ضعيف فمن سنة الله عز وجل ان يبسط ذلك السبب الضعيف حتى يفيد الفائدة النامة فالانسان اذا قارب  
الانزال واداد ان يزرع ذكره كثيرا ما يتقاطر من احليله قطرات تكفي في مادة ولدا وهو لا يدري وهو سر قول عمر رضي الله عنه بالحاق الولد  
بمن اقترانه مشما لا يمنع من ذلك العزل، ام - وقد اختلفت السلف في حكم العزل قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء انه لا يعزل عن  
الزوجة الحرة الا بأذنها لان الجماع من حقه ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الا بالملحقة عزل ووافقه في نقل هذا الاجماع ابن هبيرة

ما كتب الله خلق نَسَمَةٍ هي كائنة الى يوم القيامة **حدثني** محمد بن الفرج مولى بني هاشم قال قالنا محمد بن الزبير قال قالنا موسى بن عقيب عن محمد بن يحيى بن حبان بهذا الاسناد في معنى حديث ربيعة غير انه قال فان الله كتب من هو خالق الى يوم القيامة **وحدثني** عبد الله بن محمد بن اسماء الضبي قال نا جويرة عن مالك عن الزهري عن ابن محيريز عن ابي سعيد الخدري انه اخبره قال اصبنا سبائا فكنا نعزل ثم سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لنا وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون وانكم لتفعلون ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا هي كائنة **وحدثنا** نصر بن علي الجهضمي قال نا بشر بن المفضل قال نا شعبة عن انس بن سيرين عن معبد بن سيرين عن ابي سعيد الخدري قال قلت لابي سمعته من ابي سعيد قال نعم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عليكم ان لا تفعلوا فأنتمأ هو القدر **وحدثنا** محمد بن مثنى وابن بشار قالنا محمد بن جعفر قال **وحدثني** يحيى بن جبيب قال نا خالد بن عيسى ابن الحارث قال **وحدثني** وتعقب بان المعروف عند الشافعية ان المرأة لاحق لها في الجماع اصلا ثم في خصوص هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير اذنها قال الغزالي وغيره يجوز وهو المصحح عند المتأخرين واتفقت المذاهب الثلاثة على ان الحرة لا يعزل عنها الا بأذنها وان الامت يعزل عنها بغير اذنها واختلفوا في المروجة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول ابي حنيفة والراجح عن احمد وقال ابو يوسف ومحمد الاذن لها وهي رواية عن احمد وعنه بأذنها وعنه بإباح العزل مطلقا وعنه بالمنع مطلقا والذي اوجب من جنح الى التفصيل الاصح الا عند عبد الرزاق عنه يسند صحيح عن ابن عباس قال تستأمر الحرة في العزل ولا تستأمر الامه السرية فان كانت امه تحت حر فعليه ان يستأمرها وهذا نص في المسئلة فلو كان مرفوعا لم يجز العزل عنه وفي الباب حديث عن عمر اخرج احمد وابن ماجه بلفظ نهي عن العزل عن الحرة الا بأذنها وفي اسناده ابن لهيعة، وجوز ابن حزم بتحريم العزل واستند الى حديث جدامة بنت وهب وسيأتي الكلام عليه في باب جواز الغيلة ان شاء الله تعالى واختلفوا في علة النهي عن العزل فقول لتقويت حق المرأة وقيل لمعانة القدر وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الاخبار الواردة في ذلك والاول مبنى على صحة الخبر المرفق بين الحرة والامة وقال امام الحرمين موضع المنع انه ينتزع بقصد الانزال خارج الفرج خشية العلوق ومتى فقد ذلك لم يمنع وكأنه لا يبيح سبب المنع فاذا فقد بقي اصل الاباحة فله ان ينزع متى شاء حتى لو نزع فانزل خارج الفرج اتفقا لم يتعلق به النهي والله اعلم وينتزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة اسقاط النطفة قبل نفخ الروح فمن قال بالمنع هناك ففي هذه اولى ومن قال بالجواز يمكن ان يلحق به هذا ويمكن ان يفرق بانه أشد لان العزل لو يقع فيه تعاطى السبب ومعالجة السقط تقع بعد تعاطى السبب ويلحق بهذه المسئلة تعاطى المرأة ما يقطع الحمل من اصله وقد افق بعض متأخري الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بأباحة العزل مطلقا والله اعلم كذا في فتح الباري، وقال في الدر المختار ويعزل عن الحرة بأذنها لكن في الخانية انه يباح في زماننا لفساده قال الكمال فليعتبر عندنا اسقاطا لأذنها وقالوا يباح اسقاط الولد قبل اربعة اشهر ولو بلا اذن الزوج، ام قال العلامة ابن عابد بن قال في النهي هل يباح الاسقاط بعد الحمل نعم يباح ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك الا بعد مائة وعشرين يوما وهذا يقتضيه انهم ارادوا بالتخليق نفخ الروح ولا فهو غلط لان التخليق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة كذا في الفتح واطلاقهم يفيد عدم توقفت جواز اسقاطها قبل المدة على اذن الزوج وفي كراهة الخانية ولا اقول بالحلل اذا المحرم لو كسر بعض الصيد ضمنه لانه اصل الصيد فلما كان يؤخذ بالجزء فلا اقل من ان يلحقها اثره هنا اذا سقطت بغير عذر ام قال ابن وهبان ومنه العذر ان ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لابي الصبي ما يستأجر به الظئر ويخاف هلاكه ونقل عن الذخيرة لو ارادت الالقاء قبل مضى زمن ينفع فيه الرحم هل يباح لها ذلك ام لا؟ اختلفوا فيه وكان الفقيه على بن موسى يقول انه يكره فان الماء يعد ما وقع في الرحم ماله الحياة فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه في الظهيرية قال ابن وهبان فأباحة الاسقاط محمولة على حالة العذر وانها لا تأثر اثم القتل، ام قول خلق نسمة الخ النسمة بفتحات هي النفس اي ما من نفس قد ركونها الا وهي تكون سواء عزلتم او لا اي ما قدر وجوده لا يمنع العزل، قول هي كائنة الى يوم القيامة الخ اي تقديره وقوله الاستكون اي وجودا، قول جويرة عن مالك الخ جويرة هو ابن اسماء الضبي يشارك مالك في الراية عن نافع وتفرد عنه بهذا الحديث وبغيره وهو من الثقات الا ثبات قول وانكم لتفعلون الخ قاله ثلاثا وظاهر الامكار كما قاله الا في قول هي كائنة الى يوم القيامة الخ اي كل نسمة كائنة تقدير كائنة وجودا فلا إشكال قول لا عليكم ان لا تفعلوا فانما هو القدر الخ قال الا في معناه عند المجيز لانه ليس من كل الماء يكون الولد فكم من رجل لا يعزل ولا يكون ولد





باب تحريم وطئ الحامل المسبية

أن الجارية قد حبلت فقال قدا خبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها حل ثنا سعيد بن عمرو الأشعثي قال تأسفين بن عيينة عن سعيد بن حسان عن عروة بن عياض عن جابر بن عبد الله قال سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن عندى جارية لي أنا أعزل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ذلك لم يمنع شيئاً أراد الله قال فجاء الرجل فقال يا رسول الله إن الجارية التي كنت ذكرتها لك حبلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا عبد الله ورسوله وحل شئى يحتاج بن الشاعر قال أنا أبو أحمد الزبيري قال تأسفين بن حسان قاض أهل مكة قال أخبرني عروة بن عياض بن عدي بن النخيار النوفلي عن جابر بن عبد الله قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث شقيان حل ثنا أبو بكر بن أبي شيبة واسحاق بن إبراهيم قال إسحاق أنا وقال أبو بكرنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن جابر قال كنا نغزو القرآن ينزل زاد إسحاق قال سفيان لو كان شيئاً ينفى عنه لأنها ناعنه القرآن وحل شئى سلمة بن شبيب قال نا الحسن بن عاين قال نا معقل بن عطاء قال سمعت جابراً يقول لقد كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحل شئى أبو غسان المشمعي قال نا معاذ يعني ابن هشام قال حدثني أبي عن أبي الزبير عن جابر قال كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم يثنها عنه حل شئى محمد بن مثنى ومحمد بن بشار قال نا محمد بن جعفر قال نا شعبة عن يزيد بن خمير قال سمعت عبد الرحمن بن جابر يحدث عن أبيه عن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وسلم

كما يظهر من التعليل بقوله فانه سيأتيها ما قدر لها الخ قوله فانه سيأتيها ما قدر لها الخ أي من الحمل وغيره سواء عزلت أو لا وفيه مؤشرات أن "وضمير الشأن وسين الاستقبال" قول قد حبلت الخ كفرح على ما في القاموس وغيره، قوله قدا خبرتك أنه سيأتيها الخ في المرفوعة قال النووي فيه دلالة على الحاق النسب مع العزل، أم - لان الماء قد يسبق قال ابن الهمام ثم إذا عزل بأذن أو بغير إذن وظهر بها حبل هل يحل نفية قالوا ان لم يعزلها أو عادوا لكن بال قبل العزل نفية وان لم يبدل لا يحل، كذا روى عن علي رضي الله عنه لان بقية الهني في ذكره ليستة فيها وكذا قال أبو حنيفة فيما إذا اغتسل من الجنابة قبل البول ثم بال فخرج المني وجب إعادة الغسل وفي فتاوى قاضيتان رجل له جارية غير محصنة وتخرج وتدخل ويعزل عنها المولى فجاءت بولد أكبر ظنهم أنه ليس منه كان في سعة من نفية وان كانت محصنة لا يسعه نفية لانه ربما يعزل فيقع الماء في الفرج الخارج ثم يدخل فلا يعتدل على العزل قوله أنا عبد الله ورسوله الخ معناه هنا أن ما أقول لكم حق فاعقلوه واستيقنوه فانه يأتي مثل فلق الصبح، كذا في الشرح، قوله أخبرني عروة بن عياض بن عدي بن النخيار النوفلي الخ قال المازري كذا هو عروة ابن عياض فذكر عروة وقال البخاري أخشى أن لا يكون عروة محفوظاً لان عروة هو ابن عياض بن عبد القاري ورواه أبو نعيم سعيد بن حسان عن ابن عياض ولم يسمه، قوله عن عمرو بن عطاء عن جابر الخ هذا ما نزل فيه عمرو بن دينار فانه سمع الكثير من جابر نفسه ثم أدخل في هذا بينهما واسطة، قوله والقرآن ينزل الخ جملة حالية يعني ولم يمنعنا والله تعالى أعلم بأحوالنا فيكون كالنقدير لافعالنا، قوله لأنها نا عنه القرآن الخ قال الحافظ هذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطاً وأوهو كلام صاحب العمدة ومن تبعه ان هذه الزيادة من نفس الحديث فأدراجاً وليس الأمر كذلك فاني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواة عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بحله بذلك انتهى، وكيف في علم به قول الصحابي انه فعله فعمله والمستلة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا اضافته إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند لاكثر لان الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم أطلع على ذلك واقرو لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام وإذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم وهذا من الأول فان جابراً صرح بوقوعه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصريح باطلاعه على ذلك والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابراً أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ أعوام من المتعبين تلاوته أو غيره ما يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكأنه يقول فعلنا في زمن التشريع ولو كان حراماً لم نقرأ عليه وإلى ذلك يشير قول ابن عمر كنا نتقى الكلام ولا نسبنا إلى نساءنا هيبة أن ينزل فينا شئى على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تكلمنا وانسبنا أخرجه البخاري وفي طرق الباب السابقة واللاحقة ما اغنى عن الاستنباط فان في بعضها التصريح باطلاعه صلى الله عليه وسلم وفي أخرى اذنه في ذلك وان كان مرجوحاً، والله أعلم، قوله فلم يثنها عنه الخ أي لم يصح لنا بتجريمه باب تحريم وطئ الحامل المسبية قوله عن يزيد ابن عبد الله بن خمير الخ خير هذا بضم الخاء المجهة هو خير الرجي بفقر الراء والخاء المهملة بعد ها ياء موحدة من أسفل منسوب إلى بنو ربيعة

انه أتى بامرأة فحج على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلعب بها فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان  
ألعبه لعنايد خل معه قبرة كيف يؤثره وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة**  
**قال** يزيد بن هارون **قال** وثنا محمد بن بشار قال نا ابوداود جميعا عن شعبة في هذا الاسناد **وحدثنا خلف**  
**ابن هشام قال** نا مالك بن انس **قال** وحدثنا يحيى بن يحيى واللفظ له قال قرأت على مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن  
نوفل عن عروة عن عائشة عن جلالة بنت وهب الأسدي أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقد هممت ان  
أخفي عن الغيلة حتى ذكرت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضرون اولادهم واما خلف فقال عن جلالة الأسدي  
**قال مسلم الصحيح** ما قاله يحيى بالدال غير منقوطة **حدثنا عبيد الله بن سعيد** ومحمد بن أبي عمر **قالا** نا المقرئ  
**قال** نا سعيد بن أبي أيوب **قال** حدثني أبو الاسود عن عروة

بطن من حمير وهو رجة بن زعدة بن سبأ الاصغر بن كعب بن زيد بن شهل قال عياض وجدت هذا الاسم مضبوطا بالشين المعجمة  
وأراه الصحيح **قوله** أتى بامرأة **قال** لا بقى ضبطناه بفتح الهزئة أي بامرأة **قوله** بضم الميم وكسر الجيم بعد ما حاء بمهمل مشددة  
هي القرية الوضع وترك التأني فيه لأنها من الصفات المخصوصة بالنساء كحائض وطاره حامل ونحوها **قوله** على باب فسطاط الفسطاط  
الخباء وهو بيت الشعر فيه ست لغات فسطاط بطاين وباب دال الأولى تاء ويجوز فهاجمة لكن مع شد السين بضم الفاء وكسر هاء  
الثلاث **قوله** ان يلعب بها **قال** أي يطؤها وكانت حاملا مسببة لا يحل جامعها حتى تضع وقد وقع في حديث أبي سعيد مر فوفا عن أبي داود **قال**  
في سبأ او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة **قوله** لقد هممت ان الغنم **قال** وإنما لم يوقع ما هم به لأنه لا يمكن  
تقدم منه في ذلك واما بعد هذا فالفاعل متعرض للعن مدخل معه قبرة حتى يوصله الى جهنم **قوله** يدخل معه قبرة **قال** أي يوصله الى جهنم  
العياذ بالله **قوله** كيف يؤثره وهو لا يحل **قال** النوى معناه انه قد تأخر ولا دتأخره حيث يحتل كون الولد من هذا السبأ ويحتل  
انه كان ممن قبله فعلى تقدير كونه من السبأ يكون ولدًا له ويتوارثان وعلى تقدير كونه من غير السبأ لا يتوارثان هو ولا السبأ لعدم القرابة  
بل لما استخدمه لانه ملوكه فتقدير الحديث انه قد يستلحقه ويجعله ابنا له ويؤثره مع انه لا يحل له يؤثره لكونه ليس منه ولا يحل توارثه  
ومزاحمته لباقي الورثة وقد استخدمه استخدام العبيد ويجعله عبدا يملكه مع انه لا يحل له ذلك لكونه منه اذا وضعت لمدة محتملة كونه  
من كل واحد منها فيجب عليه الامتناع من وطئها خوفا من هذا المحذور وهذا هو الظاهر في معنى الحديث **قوله** ثم ذكر ما قاله عياض في شرح  
الحديث ورده عليه **باب** جواز الغيلة وهي وطئ الموضع وكراهة العزل **قوله** عن جدادة بن وهب **قال** ذكر مسلم اختلاف المرأة فيها  
هل هي بالدال المعجمة ام بالدال الججمة **قال** والصحيح انها بالدال يعني المهملة وهكذا قال جمهور العلماء ان الصحيح انها بالمهملة والجيم مصنوعة بإخلاق  
وقال الدارقطني جدادة بالدال المعجمة تصحيف **قوله** لقد هممت ان أخفي عن الغيلة **قال** اهل اللغة الغيلة هنا بكسر الغين ويقال لها  
الغيل بفتح الغين مع حذف الهاء والغيال بكسر الغين كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة وقال جماعة من اهل اللغة الغيلة بالفتح المرة الواحدة  
واما بالكسر فهي الاسوس الغيل وقيل ان أريد بها وطئ الموضع جاز الغيلة والغيلة بالكسر الفتح واختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث  
وهو الغيل فقال مالك في الموطأ والأصح وغيره من اهل اللغة ان يجامع امرأته وهي مريض يقال مريض يقال مريض الرجل وأغيل اذا فعل ذلك  
وقال ابن السكيت هو ان ترضع المرأة وهي حامل يقال منه غالت واغيلت وعلى الاول فوجه كراهة خوف مضرت لان الماء يكثر اللبن وقد اغيرة  
والاطباء يقولون في ذلك اللبن انه داء والعرب تنقيه ولا نه قد يكون عندها ولا يظن له اولا فيرجع الى ارضاع الحامل المتفق على منعه  
**قال** ابن جبيب سواء انزل الرجل او لم ينزل لان ان لم ينزل فقد تنزل المرأة فيضرب ذلك باللبن **قال** عياض وفي الحديث من الفقه جواز ذلك  
أي وطئ الموضع لانه لم ينع عنه لان رأى الجمهور لا يضرون وان اضرب بالقليل واخذ الجواز ايضا من قوله في الآخر لو كان ضارًا الضر ناس  
والمراد **قال** الأبي ووجه الاجتهاد فيه انه لما علم يرى او استفاضة انه لا يضرون فانس والعرب عليهم للاشتراك في الحقيقة  
وقال الشيخ ولي الله الدهلوي قدس الله روحه بعد ذكر حديث الباب وحدثنا لا تقتلوا اولادكم سرقا فان الغيل يدرك الفارس فيدثره  
اقول هذا اشارة الى كراهية الغيلة من غير تحريم وسببه ان جامع الموضع يفسد لبنها وينقه الولد وضعفه في اول نماءه يدخل في جلد  
مزاجه وبين النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا التحريم لكونه مظنة الغالب للضرر ثم انه لما استقر وجلان الضر غير مطرد وانه لا يصلح  
للمظنة حتى يدرك عليه التحريم وهذا الحديث احد دلائل اثبتناه من ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتمل وان اجتمعا ده معرفة المصالح

عن عائشة عن جارية بنت وهب اخت عكاشة قالت حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس وهو يقول لقد هممت أن أخفي عن الغيلة فنظرت في الرم وفارس فاذا هم يغفلون أولادهم فلا يضرون أولادهم ذلك شيئاً ثم سألوها عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الواد الخفي زاد عبداً لله في حل شيء عن المقرئ وهي وإذا المؤودة سئلت وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال نايجي بن اسحاق قال نايجي بن أيوب عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل المقرئ عن عروة عن عائشة عن جارية بنت وهب الأسدية أنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر بمثل حديث سعيد بن أبي أيوب العزل والغيلة غير أنه قال الغيال حدثني محمد بن عبد الله بن نمير وزهير بن حرب واللفظ لابن نمير قال لا ثنا عبد الله بن يزيد قال ناحيوة قال حدثني

والمطمان وإمارة التخيير والكراهية عليها، أم قوله جارية بنت وهب اخت عكاشة الخ قال عياض قال بعضهم أنها اخت عكاشة على قول من قال أنها جارية بنت وهب بن محسن وقال آخرون هي أخت رجل آخر يقال له عكاشة بن وهب ليس بعكاشة بن محسن المشهور وقال الطبري هي جارية بنت جندل هاجرت قال والمحدثون قالوا فيها جارية بنت وهب هذا ما ذكره القاضي والمختار أنها جارية بنت وهب الأسدية اخت عكاشة بن محسن المشهور الأسدي وتكون اخته من أمه وفي عكاشة لغتان سبقتا في كتاب الإيمان تشديد الكاف وتخفيفها والتشديد أفصح وأشهر، كذا في الشرح، قوله فاذا هم يغفلون الخ هو بضم الياء لأنه من اغال يغفل كما سبق قوله ذلك الواد الخفي في المرفقة قال اللخوي الواد دفن البنت حية وكانت العرب تفعل ذلك خشية الأملاق والعارام شبه صلى الله عليه وسلم أضاع النطفة التي أعدها الله تعالى ليكون الولد منها بالواد لأنه يسعى في ابطال ذلك الاستعداد بعزل الماء عن محله أم - قال الحافظ واستند ابن حزم في تحريم العزل إلى حديث الباب أي حديث جارية بنت وهب وهذا معارض بحديثين عند النسائي وغيره ففي حديث جابر قال كانت لنا جارية كنا نعزل فقالت اليهوديات تلك المؤودة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود لو أراد الله خلقه لم تستطع رده وجمع بينه وبين حديث جارية بحديث جارية على التنزيه ومنهم من ادعى أنه منسوخ ورد بعد معرفة التاريخ وقال الطحاوي يمكن أن يكون حديث جارية على وفق ما كان عليه الأمر أو لا من موافقة أهل الكتاب وكان صلى الله عليه وسلم يحسب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم أعلمه الله بالحكم فكتب إليهم وفيما كانوا يقولون فنعقبه ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجوز شيء تبعاً لليهود ثم يصح بتكذيبهم فيه ويصح ابن حزم العمل بحديث جارية بان أحاديث غيرها موافق أصلاً بالإباحة وحديثها يدل على المنع قال فمن ادعى أنه أيم بعد أن منع فعليه البيا وتعقب بان حديثها ليس صريحاً في المنع إذ لا يلزم من تسميته وأد أخفياً على طريق التشبيه أن يكون حراماً، قال القاضي وإنما جعل العزل وأد أخفياً لأنه في أضاعة النطفة التي هيأها الله لأن تكون ولدًا أشبه إهلاك الولد ودفنه حياً لكن لا شك في أنه دونه فلذلك جعله خفياً واستدل به من حرم العزل وهو ضعيف إذ لا يلزم من حرمة الواد الحقيقة حرمة ما يضاهاه بوجه ولا يشترك فيما هو علة الحرمة وهي إزهاق الروح وقتل النفس التي حرم الله ألا بالحق ولكنه يدل على الكراهة، وهذا التشبيه كقول الرباء الشريك الخفي قال ابن القيم الذي كذب فيه اليهود زعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلاً وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالواد فأكذبهم أخبرنا أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأد حقيقة وإنما سماه وأد أخفياً في حديث جارية لأن الرجل إنما يعزل هرباً من الحمل فأجرى قصده لذلك مجرى الواد لكن انفرق بينهما أن الواد ظاهر باللباشرة اجتمع فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد صراً فلذلك وصفه بكونه خفياً، قال ابن الهمام وصح عن ابن مسعود أنه قال هو المؤودة الصغرى وصح عن أبي أمامة أنه سئل عنه فقال ما كنت أرى مسلماً يفعلها وقال نافع عن ابن عمر ضرب عمر على العزل بعض بنيهم وعن عمر وعثمان أنهما كانا ينهايان عن العزل، أم - وعند عبد الوارث عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وأد وقال المنى يكون نطفة ثم علقه ثم مضغه ثم عظمها ثم يكسها لحماً قال والعزل قبل ذلك كله وذكر ابن الهمام أن عمر علياً اتفقا على أنها لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التأت السبع اسند أبو يعلى وغيره عن عبيد بن رفاع عن أبيه قال جلس إلى عمر علي والزبير وسعد في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذكروا العزل فقالوا لا بأس به فقال رجل منهم أنهم يزعمون أنها المؤودة الصغرى فقال علي لا تكون مؤودة حتى تمر عليها التأت السبع حتى تكون سلاله من طين ثم تكون نطفة ثم تكون علقة ثم تكون مضغة ثم تكون عظماً ثم تكون لحماً ثم تكون خلقاً آخر فقال عمر صدقت أطال الله بقاءك قوله وهي وإذا المؤودة سئلت الخ معناها أن العزل يشبه الواد المذكور في هذه الآية قوله ناحيوة الخ قال بعضهم حيوة هذا هو حيوة بن شريح التميمي كني أبا ذؤاد



عياش بن عباس ان ابا النضر حدثه عن عامر بن سعد ان اسامة بن زيد اخبر والده سعد بن ابي وقاص ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني اعزل عن امرأتى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تفعل ذلك فقال الرجل اشفق على ولدها وعلى اولادها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان ذلك ضاراً فاضراً فارس والروم قال زهير في روايته ان كان لك فلا ماضاً ذلك فارس ولا المروم

قوله حدثني عياش بن عباس الخ الاول بالشين المعجمة وابوه بالسين المعجمة وهو عياش بن عباس القتيبي بكسر القاف منسوب الى قتيان بطن من رعين قوله اشفق الخ بضم الهزرة وكسر الفاء اي اخاف قوله على ولدها الخ قال القاري اي الذي في البطن لثلاً يصير توأماً فيضعف كل منهما وعلى ولدها الذي ترضعه لما سبق ان الجماع يضرم، ام وهذا الثاني هو الرابع وقيل اخاف ان لو اعزل عنها الحبلت وحيد يضمر الولد الارضاع في حال الحمل قوله ضراً فارس والمروم الخ اي اولادها والواقع ليس

كذلك قوله ماضاً ذلك فارس الخ هو تخفيف الراء اي ماضاً هم يقال ضارة يضرم يضرم يضرم ضراً وضراً، والله تعالى اعلم

ثم بفضل الله وعونه الجزء الثالث من كتاب فتح الملهم ويليه الجزء الرابع ان شاء الله تعالى اوله كتاب الرضا

صورة ما كتبه فضيلة الشيخ العلامة الحبيب المحقق الناقد صاحب التصانيف والماثر الشهيرة مولانا محمد زاهد بن حسن بن علي الكوثري نزيل القاهرة اطال الله بقاءه واحسن اليه في دنياه وآخرته افاض علينا من شأبيب علمه وفضله

” الى حضرة العلامة المحدث الناقد الفقيه البارع العالم الرباني فخر المذهب النعماني مولانا الشيخ شبيب احمد العثماني اطال الله بقاءه في صحة وعافيه وفقه لكل خير ونفع بعلمه المسلمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد كان من حسن حظي ان اتعرفت الى الاستاذين الجليلين المستدبين من قبل المجلس العلمي

الموقر لطبع كتب خاصة بمصر القاهرة فانتشر صدرى جدياً مما علمت من حضراتهما من احوال اخواننا في الهند في سبيل احياء معالم العلم

بما يرضى الله ورسوله وكنا نعلم شيئاً من ذلك قبل ولكن ايما كنا نعلمه مما استفدنا من حضراتهما في هذا الصدد وبلا من شرفنا منزلي وقدمي الى فتح الملهم في شرح صحيح مسلم من مؤلفاتكم الزاخرة فعظم مردوي

وابتهجى بذلك جداً وكتبه درسه بددت عجباً بكتبت راتته يمولان فخر عتقية في هذا العصر جفاً ابد يتو بشرح صحيح مسلم هذا

عن عمه غفر له بفضل فياض في هدايته ودروسه كماله في كل خيرة كما هو شأن باب بعد من ”سيف” صدق في شكره بعمه العدم على سبيله في شكره عظيم شكره على هديته القيمة هذه وادعو الله سبحانه وتعالى ان يؤتكم الامم مثله من السانيفات نافعة في خير عافيه ذواجب على هذا جز في رقع في حياضه يكتف

لقلبي، ونظرة محلي في الكتاب اظهرت لي عن كنز ثمين وكما كان سروري عظيماً من تلك المقدمة النفيسة في مصطلح الحديث وفي شرح مقدمة صحيح مسلم فانها ما لواء مسطرة في موضع واحد بهذا الجمع وهذا التحقيق وطريقته المبدئية في شرح الكتاب مما يخضع لبالغ استقامته كيار اهل العلم سلفاً وخلفاً فماذا يكون قول مثلي من المتطفلين على العلم سوى الاكبار والاجلال، اطال الله بقاءه كوفي في عافية كاملة وصحة تامة ونفع بعلمكم المسلمين، وفي الختام أرجو من مولانا الداع الى بحسن الخاتمة،

من الداعي المخلص

محمد زاهد بن الحسن الكوثري  
خادم العلم والدار الخلافة العثمانية  
سابقاً، المقيم بالمنزل رقمه بشارع  
العباسية بمصر القاهرة

ثم قرظ حضرة العلامة الممدوح في مجلة ”الاسلام” المصرية بكلمات حليلة مانضها-

” فتح الملهم في شرح صحيح مسلم ”

لاهل العلم بالحدث عناية خاصة بصحيح مسلم علماء منهم عزلة ان عليا بين اصول الاسلام الستة فمنهم من الف مستخرجات عليه ومنهم من الف في رجاله خاصة، ومنهم من عني بمواضع النقد عند بعض اهل النقد سنداً ومتناً، ومنهم من سط في ايضاح مخبات معانيه وشرح وجوه دلالاته وكشف ما غلق في اسانيد، فمن جملة الشارحين لهذا الكتاب الجليل الامام ابو عبد الله محمد بن علي المازري صاحب العلم

في شرح صحيح مسلم و منهم القاضي عياض بن موسى الجصوني ثم  
 أكمال المعلم في شرح صحيح مسلم و منهم أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي  
 مصنف المفهر ليا الشكل من تلخيص كتاب مسلم و منهم أبو زكريا  
 محي الدين يحيى النوري صاحب المنهاج في شرح صحيح مسلمين المحتاج  
 وهو استمد من الكتب الثلاثة التي ذكرناها ومن الأعلام ومجالس  
 السنن للخطابي، وشرح النووي هذا هو أول شرح برز في عالم المطبوعات  
 من شرح صحيح مسلم إلا أنه ليس مما يشفي غلة الباحث في جل المطالب  
 ثورظهر في عالم الوجود أكمال أكمال المعلم لأبي عبد الله محمد بن خليفة  
 الأبي الذي طبع قبل نحو ثلاثين سنة ومعه مكمال أكمال أكمال لأبي عبد  
 محمد بن محمد السنوسي وقد جمعا فيها صفة ما في الشرح السابقة من الغل  
 مع استدراكها ما تيسر لها وكان سرمد أهل العلم عظيمًا بالقوانين فيها  
 من نوع من البسط بالنظر إلى شرح النووي المطبوع فيما سبق ولكن الحق  
 يقال أنه لو كان شرح من تلك الشرح يعني صحيح مسلم حقه من الشرح  
 ولا يضاهج من جميع النواحي التي تهم الباحثين المتعطشين إلى الكثرة  
 ما في الكتاب من الخبايا فإن أجاد أحاد الشرح في الفقهيات أو  
 الاعتقادات على مذاهب من المذاهب مثلاً تجد يغفل شرح  
 ما يتعلق بسائر المذاهب عللاً واعتقادات وهذا لا يروى ظلاً الباحث أو  
 تراه يهمل شرح مقدمته مع أنها من أقدم واسطة أئمة الحديث في  
 التمهيد لقواعد المصطلح للكتاب التمييز لمسلم وحق مثلها أن يشرح شرحاً  
 وافياً، وغد بين الشراح من يترك الكلام على الرجال بالمرّة مع أن  
 الباحث في حاجة شديدة إلى ذلك في مواضع النقد المحرفة، فإذا  
 أعجبك أحد تلك الشرح من بعض الوجوه تجد لا يشفي غلتك من وجوه  
 أخرى وهكذا سائر الشرح، وهذا فراغ ملوس كنا في غاية الشوق إلى  
 ظهور شرح صحيح مسلم في عالم المطبوعات، يملأ هذا الفراغ وهاتين أولاد  
 قد ظفرا بضاللتنا المنشودة ببروز فتح الملهم في شرح صحيح مسلم بثوبه  
 القشيب حلله المستباحة في عداد المطبوعات الهندية، وقد صدر  
 إلى الآن مجلدات ضخمة من هذه عدد صفحات كل مجلد منها خمسة عشر صفحة  
 وعدد أسطر كل صفحة خمسة وثلاثون سطرًا ولو كان الكتاب طبع بمصر  
 لكان كل مجلد منه مجلدين بالقطع الكبير وتما. الكتاب في خمسة مجلدات  
 هكذا، والمجلد الثالث على شرف الصدور وقد اغتبطنا جِدَّ الاغتباط  
 بهذا الشرح الضخم الفخيم صورة ومعنى حيث وجدناه قد شفي وكفى من

كل ناحية وقد لا بالخفا الصميم ذلك الفراغ الذي كنا نشتدنا إليه  
 فيجد الباحث مقدمة كبيرة في أوله تجمع شتات علماء أصول  
 الحديث بتحقيق بأمر يصل آراء المحدثين المنقلة في هذا الصدد  
 بما قرره علماء أصول الفقه على اختلاف المذاهب غير مقتصر على فريق  
 دون فريق، فهذه المقدمة البديعة تكفي للمطالع مؤتمراً البحث في  
 مصادره لا تخاف لها، وبعد المقدمة البالغة مائة صفحة يلي الباحث  
 شرح مقدمة صحيح مسلم شرحاً ينشرح له صدر الفاحص حيث لو كان  
 الشارح الجليل موضع أشكال منها أصلاً بل بأن ما لها وما عليها  
 بكل انصاف ثم شرح الأحاديث في الأبواب بغاية من الأتزان فلم يترك  
 بحثاً فقهياً من غير تحصيله بل سرد أدلة المذاهب في المسائل وقارن  
 بينها وقوى القوى ومن الواهي بكل نصفه، وكذلك لم يهمل  
 الشارح المفضل أمراً يتعلق بالحديث في الأبواب كلها بل وفادته  
 من التحقيق والتوضيح، فاستوفى في ضبط الأسماء وشرح الغريب و  
 الكلام على الرجال وتحقيق مواضع أورد عليها بعض أئمة هذا الشأن  
 وجوهاً من النقد من حيث الصناعة غير مستسرع اتخاذ قول من قال  
 "كل من أخرج له الشيخان فقد قفر القنطرة" ذريعة للتقليد لا على  
 وكرره في شرحه هذا على صنوف أهل الزيف، وله نزاهة بالغة في  
 دونه على الخالفين من أهل لفقة والحديث، وكره آثار من ثنأوا  
 الأحاديث المشرحة فواشدا شاردة وحقائق عالية لا ينتبه إليها  
 إلا إذا الرجال وأرباب القلوب ولا عجب أن يكون هذا الشرح كما  
 وصفناه وفوق ما وصفناه عند المطالع المنصف، ومؤلفه ذلك الجليل  
 الحجة الجامع لأشتات العلوم محقق العصر المفسر الحديث الفقيه  
 البارز النقاد الغواص مولانا شبير أحمد العثماني شيخ الحديث  
 بالجامعة الإسلامية في داهيل سورت (بالهند) ومدير دار العلوم  
 الديوبندية (أزهر لا قطار الهندية) وصاحب المؤلفات المشهورة في  
 علوم القرآن والحديث والفقه والرد على المخالفين أطال الله بقاءه  
 في خير وعافية وفقه لا تمار طبع هذا الشرح الثمين وتأليف كثير  
 من أمثاله مما فيه سعادة الدارين ونفع بعلمه المسلمين في مشارق  
 الأرض ومغاربها، أنه قريب مجيب.

محمد زاهد الكوثري

طبع بالمطبعة الشهيرة بمآنة بريس الواقعة ببلدة جالندهر

غلام صادق سگندر

كتبه الفقير محمد عبد السلام البرقي عفا الله عنه (شوال ١٣٨٨هـ)

١٨

